

(ما شاء الله كان)

الجزء الخامس من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية لالامحى
الاوحد واللوذعى المفرد شيخ الاسلام ومفتي الديار
المصرية حالا الشيخ محمد العباسي المهدى
الفتوى المحنى الازهرى

الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرية
المصرية سنة ١٣٠١ هجرية

فهرست الجزء الخامس من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية

صفحة

(كتاب الاجارة)

(كتاب الاكرام)

(كتاب الحجر والمأذون وبلوغ الغلام)

(كتاب الغصب)

(كتاب الشفعة)

مطلب لو سكت لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن
مطلب يقضى بالشفعة في بعض المبيعات اذ لم يكن الشفيع شفعيا في باقيه

(كتاب العسقة)

(كتاب المزارعة والمسافة)

(كتاب الحظرو الاباحة والصيد والذبايح)

مسائل ستة واردة من الهند يقصد الاستفتاء عنها

(كتاب احياء الموات والشرب)

باب القرض

(كتاب المداينات)

(كتاب الرهن)

(كتاب الجنائيات والديات)

مطلب ضرب رجل اريد ا قتله فلم يقتله فقتله لاشي عليه

مطلب يكتم في ايجاب القسامة والدية على اهل القرية بكون الدعوى عليهم

او على معين منهم او على بعض مبهم

مطلب للامام حق اخذ دية مسلم لا ولي له اصلا

مطلب الكبار القود قبل كبر الصغار اذ لم يكن الكبير اجنبيا عن الصغير

مطلب الاراضى التى لها مالك اخذت من يده ظالما وغصبه لا يجب على

المالك شي ولا على الغاصب و يكون القتل فيها هدرا

مطلب ادعى الولي القتل عمدا فشهدوا بالقتل المطلق تقبل وتجب الدية

بلا تعقل عاقلة حتى يشهد الله وداان الدار التى وجد فيها القتل لذى

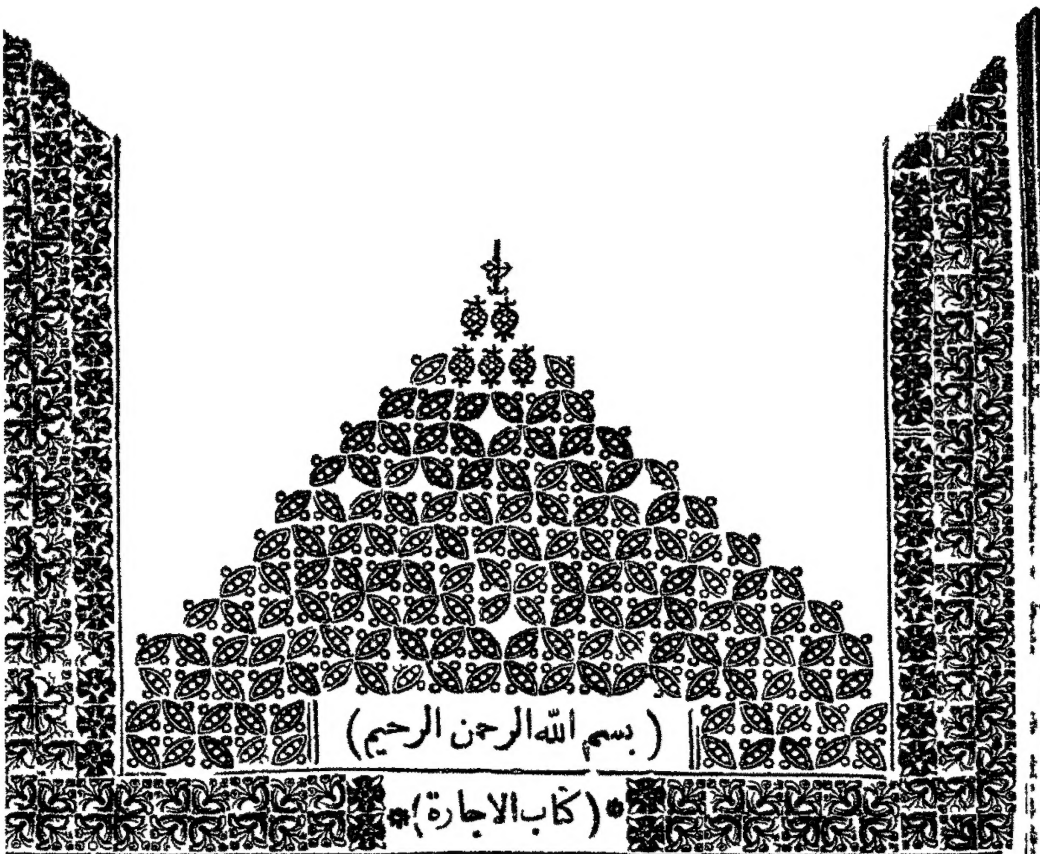
مطلب وجد قتيل في دار نفسه فالدية على عاقلة ورثة عند الامام وعندهما

وذكر لاشي فيه وبه يقتضى

مطلب الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة به

- ٤٤٨ مطلب مات من حفره وحفر غيره قسمت دية على المحافرين وسقط ما أصابه
- ٤٤٩ مطلب جناية العبد فيمادون النفس لا تثبت الا باقرار المولى أو البينة
- ٤٥١ مطلب شرط القسامة والدية تقدم الدعوى المحمية
- ٤٥٦ مطلب لو حفر فيما يملكه لا يضمن المحافر بوقوع أحد فيه
- ٤٥٦ مطلب في حكم النجاسة اذا اندمست ولم يبق لها أثر اختلاف في إيجاب حكومة عدل
- ٤٥٧ مطلب دفع امرأة فوق ابنها وقعت عليه ومات ضمن الدافع مطلقا
- ٤٥٩ مطلب الاراضي السلطانية التي آلت لبيت المال لا تعترف في إيجاب القسامة والدية على مزارعيها
- ٤٥٩ مطلب في وقت وجوب اداء اقساط الدية
- ٤٦٥ (كتاب الحية ان وما يتضرر به الجيران)
- ٥٢١ مطلب لا نظر لضوء الباب
- ٥٢٣ مطلب المرور في أرض الغير ممنوع مع الضرر أو المنع من المالك
- ٥٢٤ مطلب الفاصل بين الهدود وغيره يدخل في الهدود
- ٥٢٥ مطلب ليس لأهل السكة الغير النافذة ان يبيعوها أو يقتسموها أو يدخلوها في دورهم بل لهم المرور فقط
- ٥٢٧ مطلب ليس له أن يحدث خرقة في سكة غير نافذة بدون إذن أهلها
- ٥٢٨ مطلب ليس لمن له باب في رحبة مربعة غير نافذة ان يفتح فيها بابا للورود بدون إذن أربابها

(تمت)



ذی القعدة

سنة

(سئل) فی رجل یشترق نظر قطعة أرض وقفها بآجرها لرجل آخر مدة تسعين سنة وحکم بھمة الاجارة فاض شافعی یری جوازها حکما مستوفيا شرائطه وأذن له بالبناء والعمارة فیها علی ان ما بناه وجدده یشترک مالک کاله ثم بعد ذلك مات کل من المورث والمستاجر فهل یشترک البناء مالک کالوارث المستاجر أم یدو الجواب (أجاب) نعم ما بنا المستاجر من ماله لنفسه ملک له یورث عنه والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له دیر ثابت علی رجل آخر استاجر رب الدین من المدين مرا کب فی البحر مدة سنة معلومة باجر معلومة اقتطع منها الدین وما بقی من الاجرة بعد الدین دفع بعضه للموحر وبقی البعض وکتب بذلك حجة شرعية ووضع المستاجر یدیه علی المرا کب مدة ثلاثین یوما فبعد ذلك باع الموحر المرا کب لرجل آخر وسلمها له من غیر اذن المستاجر ومن غیر اجارته فهل لایجاب الموحر لذلك وبجبه المشتري علی رد المرا کب للمستاجر الح تمام مدة الاجارة

(أجاب) بیع العین المستاجرة فی مدة الاجارة موقوف علی احازة المستاجر به دین بعیان أو بیان أو اقرار ولا مال له غیر العین المستاجرة والله تعالی أعلم (سئل) امرأه لها أرض اوصیة آجرها زوجها الشخص آخر بغير اذنها وعلمها فهل لا یصح هده الاجارة فی حق المرأة یشترک مالکها فسخها وابطالها واجارة الاوص لغير المستاجر المذکور حبث لم یزرعها المستاجر من زوجها المذکور وإذا ادعی المستاجر انه دفع لزوجها بعض الاجرة وأراد أن یرجع علیها به لایجاب لذلك حیث لم تقبض منه شیئا ولم یعلم بالاجارة وما

١٢٦٤

٢٦

قاذن له في ذلك بل استاجرهما من زوجها بلا اذنهما (أجاب) اجارة الزوج المذكور و الحال
 ما ذكر غير نافذة وليس للاستاجر مطالبة المرأة بمجرد دفع شيء من بدل الاجارة لزوجها
 والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في ناظرة وقف ادعت على زيدان العقار
 الذي تحت يده وآله بالشراء الشرعي من عمرو وبعض ارض ام كنهته المقررة بالحكم
 الشرعي جارية في ارض وقف القاضي النوبي الكاش تحت نظارتها أيضا وانه قد كان عمرو
 المذكور يمدى على ام كنهة الوقف اثافي بالهدم وأدخلها في عقاره ولدى المنازعة معه التزم
 بدفع مبلغ معلوم زائد عن الحكم المقرر للارض نظير اجرة الارض مسانمة لجهة الوقفين
 وترك دعواها واستمر يدفع ذلك كما حصل عليه الاتفاق الى حين صدور البيع فيه
 لم يبتار يخ كذا وطلبت من زيد المشتري أن يدفع لها ما كان يدفع باثنته المقرر عليه
 حسب التزامه فسئل المدعي عليه عن ذلك كاه فانكر استحقاقها لذلك عليه وعلى باثنته
 بالكلية وذكرا ان بعض ام كنهة الوقف التي تدعى ذلك بسببها قد اندرست فيما مضى من
 الزمان حتى صارت خرابها قاعا صفا و ان انقاض الوقف المذكور باعها سلفها الناظر
 لرجل بالاذن الشرعي غيب الكشف على خراب الامكنة المذكورة من الحسا كم الشرعي
 وثمقي ذلك لديه ثم آلت بالشراء الشرعي لبائعه عمرو وبنيها العقار المتنازع فيه بعد
 ان استقر اصل ارض وقف الامكنة المذكور المندرسة الجارية في وقف القاضي
 بحكم معلوم من ناظره الشرعي وحرر بذلك كله صكوك شرعية ثابتة المضمون وانه بعد
 ان ملك البائع المذكور جميع بناء الارب بالانشاء على الوجه المسطور باعه للمدعي
 عليه بموجب حجة شرعية وبمقتضى ذلك لا يجب عليه شيء ولا يدفع الا الحكم المقرر لوقف
 القاضي لاسيما وقد نظرت هذه الدعوى بحضور الحسا كم الشرعي وبسيد المدعي عليه اعلام
 شرعي مذكور به افادة السادة العلماء بانه حيث صدقته المدعية المذكورة ان لانباء
 موجود لجهة الوقفين المذكورين وانه قد زال جميعه لم يكن لها طلب القدر المرقوم من
 المدعي عليه بمجرد دعواها عما وقع بينها وبين عمرو من التراضي والالتزام وانما رجعت
 من الجمل الشرعي قرارا من الحكم عليها فهل حيث كان الامر كما ذكر لا يكون لها طلب
 ف أجر مثل الارض ولا يسرى على المشتري ما تدعى التزام باثنته به ولم تثبته ولا
 فتح الحكم المقرر أم كيف الحال (أجاب) ليس لناظرة الوقف المذكور
 شترى للسكان المذكورين عن انشاء محتمل للارض بشيء من أجره ما زاد من
 احيث كان الامر كما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت وقف
 وبه جدك موضوع بموجب اذن من ناظر سلف بموجب بينة وتصدق من مسمول بختم ناظرة
 الوقف حالا وبه بينة أجرت الناظرة الحانوت المذكور لرجل آخر من غير اعلام اصحاب
 الجدك وترى بذلك ابطال ما وضع بالحانوت المذكور من البناء وغيره فهل لها ذلك
 أو تخع سيما وهناك بينة تشهد بذلك (أجاب) اذا كان الجدك موضوعا بحق القرار باذن

ذى الحجة

١

١٢٦٤

١٢٦٤

٣

١٢٦٤

٣

١٢٦٤

٤

١٢٦٤

١٦

١٢٦٤

٢١

١٢٦٤

٢٨

ناظر يملك ذلك لا يكون ملتوي الوقف بعده تكليف واضعه مرفعه ولا اجارته لغيره مادام
يدفع أجره مثل الحائوت خايبا عن الجدة المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
سكنوا محلا من تعلقات زاوية معدة للصلاة بعلة أنهم يقيمون فيها الذكرك على العادة فهل
لناظر منعه من الإقامة والسكنى فيه واسكانه لمن يدفع أجره لجهة الوقف الزاوية حيث
كان من تعلقاتها ومنعه من الجمل في الزاوية الصلاة حيث بناها واقفها لذلك
(أجاب) لناظر المسكن الموقوف على مصالح الزاوية اجارته باجر المثل وصره في مصالح
الزاوية طبق شرط الواقف ومنع من يسكنه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سقاء
يخدم عند آخر أخذ حمار الخدم وذهب به إلى البحر ليحمل عليه الماء حكم عادته فضاغ منه
من غير تعد ولا تقرب فهل إذا اراد الخدم ان يضمه للسقاء المذكور لا يجاب لذلك
(أجاب) لا يضمن الاجير الخاص ما هلك بيده أو بعمله إذا لم يثبت عليه التعدي أو
التقريب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من ناظر على وقف أبيه منزلا ودفعا
سنتين كاملتين باجرة معلومة بموجب وثيقة شرط فيها شروط منها انه يفتح بابا للمنزله
مكان تاسع له وأنه إذا صار خروج المستاجر من المنزل يكون ملزوما ببناء المحاط واعادته
وجعله حائوتا تابعا للمنزل فهل تكون اجارة المكان المذكور فاسدة حيث اجره الناظر
أكثر من سنة وشرط على المستاجر بناء المحاط وحرمة من مال نفسه ويكون للمستاجر فسخها
بلارضا الموجه حيث وقعت فاسدة كما هو مذکور (أجاب) يراعى شرط الواقف في الاجارة
فإن اطلق الواقف ولم يشترط شيئا فالمتقي به أنها لا تتراد على سنة في الدور والحوائت
وصرحوا بأن الاجارة نفسها بالشروط المضافة لم تنقض العقد كاشترط مرمة الدار على
المستاجر حيث اشترط الناظر الموجه في عقد الاجارة على المستاجر بناء المحاط وأجره مكان
الوقف أكثر من سنة كانت الاجارة فاسدة قوله كل من فسخها بلارضا الآخر والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حائوتا ودفعا من ناظره سنة كاملة فاتفق مع رجل
ان يعقد شركة ويكون الربح بينهما مع انه لا مال له ثم أحضر الآخر بضاعة ووضعها في
الحائوت فمات المستاجر للحائوت في أثناء السنة فهل تسفخ الاجارة بموته ولا حق لورثته
فيه من حين الموت وإذا ذهب رب البضاعة واستاجر الحائوت من ناظره يكون الحق فيه
له وحده (أجاب) ليس لورثة المستاجر الأول ولا لغيرهم معارضة مستاجرهم
الوقف من ناظره اجارة صحيحة باجر المثل بعد موت المستاجر الأول انفسه وانف
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مائة فدان أقام فيها ناظرا لاجل
ذمة صاحب الارض خاصة فاجر الناظر منها ثلاثين فدان بعين فدانها بدون ادنى صاحبها
فهل يجبره غير نافذ (أجاب) حيث لم يكن الناظر المذكور وكيل المالك في اجارة
الارض وأجره بدون اذن المالك واجازته لا تكون الاجارة نافذة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل استاجر مراكب من آخر مدة سنة معلومة باجرة معلومة دفع بعضها

للموهر وبقى البعض ووضع المستاجر يده على المراكب مدة ثلاثين يوماً ثم بعد ذلك بيعت المراكب لرجل آخر في دين للمشتري فهل يكون للمستاجر حبس العين المستاجرة تحت يده حتى يستخلص دواهم الاجارة التي دفعها للموهر (أجاب) اذا بيعت المراكب لرجل الدين بثمن زائد عن الاجرة المجهولة وفستخت الاجارة يكون للمستاجر حبسها لاستيفاء ما عمل من الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة وفي الطعطاوى من الاجارة عن العمادية واذا كان عقد الاجارة أو البيع صحيحاً وكان كل منهما يدين للمستاجر والمشتري على الاتجار والبائع ثم تقاسموا العقد بينهما ما يكون للمستاجر والمشتري حق الحبس لاستيفاء الدين ويكونان احق بهما من سائر الغرماء لومات الآخر والبائع وعليهما ديون كثيرة انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في ناظرة على ارض وقف اجرتها بدون اجرة مثلاً او هنالك واغيب فيها باجرة المثل فما فوقها فهل لا تكون الاجارة والحال هذه نافذة (أجاب) اجارة ارض الوقف اذا كانت بدون اجرة المثل بغبن فاحش غير صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة ارض خربة من مكان وقف بدون قيمتها والناظرة اجرتها له لكونه زوجها فهل هذا الايجار صحيح أم باطل لكونه بدون القيمة (أجاب) اذا اجر الناظر ارض الوقف بدون اجرة المثل بغبن فاحش كانت الاجارة فاسدة ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل على ما به الفتوى هذا اذا كانت الاجارة من اجنبي اما لو اجر الناظر من لا تقبل شهادته له كابنه أو ابنيه أو احد الزوجين فلا تخرب بلاز يادته عن اجرة المثل لا يصح عند الامام كما يستفاد من رد المحتار من الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في بئر ماء ملح بمملكة لأمراة اجرتها أبوهار جل مدة مائة باجرة مائة بغير اذن المالككة ثم اجرتها المالككة لآخر مدة مائة باجرة مائة فهل في هذه الحالة يبطل الايجار الاول الصادر من الاب بدون اذن المالككة وينفذ الايجار الثاني الصادر من المالككة (أجاب) اجارة الاب البقرة على الوجه المذكور وغير نافذة واجارة المالككة البئر لا تستقام منها لا تصح ايضا لانها وردت على استهلاك العين قصداً والاجارة ليست كذلك ففي الانقراوية من الاجارة الاجارة اذا وقعت على العين لا تجوز فلا يصح استئجار الآجام والحيض والسمك أو رفع القصب أو قطع الحطب أو اسقى أرضه أو غنمه منها وكذا اجارة المرعى الله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مكاناً وقفاً من ناظره سنة كاملة باجرة دفعها للناظر ويبيده سند بذلك فهل ادوات الناظر بعد مضي نصف السنة نسخ اجارة المستاجر ولا ينزع المكان من يده حتى تتم مدته المذكورة (أجاب) لا تنسخ اجارة مكان الوقف المذكور بموت المتولى عليه الموقوف له والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة وقف يعلموها ربعان من جملة الوقف استاجر جميع ذلك رجل من ناظر الوقف باجرة دون اجرة المثل بكثير فهل تكون الاجارة باطلة واذا كان هنالك من يستاجر باجرة المثل يقدم على غيره (أجاب) اجارة عقار الوقف بالغبن الفاحش غير

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

٣٠

صححة وعلى المستاجر غم اجار المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر
أرضاً للزراعة باجرة معلومة لكل سنة والحال ان الاجرة مما في نقله ككافة وشرط على
صاحب الارض الا يفاء في محل الارض المستاجرة واستمر على ذلك حتى مات صاحب
الارض وله بذمة المستاجر اجرة سنة فطلب وكيل الوارث نقل الاجرة من محل الارض الى
محل التركة فهل والحال هذه تكون ككافة نقلها على وكيل الوارث من التركة ولا يلزم
المستاجر شيء من الكافة واذا أمر الوكيل المستاجر بان ينفق من ماله على نقل الاجرة
ليرجع عليه ونقلها المستاجر وأنفق عليها يكون له الرجوع بما أنفق على
الانفاق والا مر على الوجه المذكور (أجاب) نعم للمستاجر الرجوع بما أنفق
اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في فاطر وقف يطالب فاحر
بمكر أرض أما كن بمبلغ يزيد عن اجرة مثل الارض المحقق بحر يانها في هذا فمع ان
تلك الاماكن لم يكن تابعاً منها لجهة الوقف المطلوب منه المكر الا بعض أرضها فقط
فهل لا يلزم الوقف المطلوب منه المكر الا اجرة مثل الارض المعلومة الآن لجهة الوقف
المذكور واذا فرض انه مقر رعاها حكر من المظار السابقين يريد عن اجرة مثل
التابعة لهذا الوقف بكثير وفي ذلك غبن فاحش على الوقف الثاني لا يعتبر واذا فرض
المظار المذكورين دفعوا مقدارا معلوما في كل سنة لجهة الوقف المطلوب له المكر
لا يعول عليه احتمالا على تغريمهم أو عدمهم بالحقيقة (أجاب) لا يجبر فاطر
الموقف على دفع شيء اذا لد عن اجرة مثل الارض خالية عن البناء بدون وجهه يفرض
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك وكالة بميماطة معدة للاستغلال علواً و
بتمامها موجرة بجماعة مات المالك عن وارث قاصر وله أم وصى عليه ارادت تلك الوصي
المقيمة بمصر زيادة الاجرة أو اجارها لغيرهم باجر المثل فامتنعوا عما ارادته تلك الوصي
وادعوا ان مورث القاصر جعل لهم فيها جسد كأمع عدم زيادة الاجرة مع علمين بوثائق
مقطوعة الثبوت فهل للوصي طلب اجرة المثل ان رضوا به أو اجارها لغيرهم ولا عبرة
بوثائقهم المقطوعة الثبوت واذا استاجر آخر من أحد المستاجرين مكاناً من الوكالة وبني
عليه مكاناً آخر بغير اذن الوصي يكلف القلع ان لم يضر بما تحتها أولاً (أجاب) لا يثبت
الجدك بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه للوصي اجارة عقار اليتيم باجرة المثل اجارة صح
و يكلف الباني المذكور قلع بنائه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استاجر من آخر مكاناً مدة باجرة معلومة عجل له بعضها ثم بعد ذلك رغب شخص آخر
استئجار المكان المذكور بزيادة عن الاجرة الاولى فاطر الموجه المالك بالملك في المثل
المذكور لا يثبت بسبب انه وهبه لها وحازها من مدة سابقة على الاجارة التي صدرت منه
للمستاجر منه فاجرت البنت المذكورة للراغب المذكور حيث أقر لها والدها بالملك فيه
بعد صدور الاجارة منه لرجل المذكور فهل لا يحكم بطلان الاجارة الاولى باقرار الموجه

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

المذكور بالملك في المكان لابنته حيث كذب المستاجر الاول في ذلك ولا يكون اقراره
 حجة على المستاجر الاول ولا عبرة باستجار المستاجر الثاني من البنت المذكورة حيث كان
 مبنيا على مجرد اقرار الاب لها بالملك (اجاب) اجارة البنت المذكورة المذكور قبل مضي
 مدة الاجارة الصادرة من أبيها بعقد صحيح غير نافذة حيث كان المحال ما هو غرور ما لم يثبت
 الاستحقاق لغير المورج بحجة شرعية بالنسبة للمستاجر الاول والله تعالى اعلم (سئل) في
 بيت موقوف شرط واقفه شرط من جملتها ان يسدأ من غلته بعمارة وهناك شخص
 ساكن في المكان تديا من غير استحقاق له في الوقف ولا لزوم جته فهل يجب عليه شرعا
 دفع اجرة المثل للمدة الماضية ويكون للاستحقاقين اخراجه منه جبرا عليه و يوجبه الناظر لمن
 شاء بعد البناء المحتاج اليه (اجاب) على المستولى على عقار الوقف اجرة مثله مدة وضع
 يده على هذا الوجه تصرف مصارف الوقف حسب شرط واقفه وللناظر اجارة عقار
 الوقف باجرة المثل ورفع يده المستولى عليه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في ثلاثة مشتركين في حياض اراد اثنان من الشركاء اجارة نصيبهما الاجنبي غير شريكهما
 والشريك الثالث يطالب ان يستاجر منهما بمثل ما يستاجر الاجنبي منهما فهل لا يصح
 الاجارة من غير الشريك حيث كان نصيب كل مشاعا واذا اطلب الشريك الاجارة لنفسه
 يكون مقدما على الاجنبي ويحجب لمطلوبه (اجاب) اجارة المشاع من غير شريكه غير
 صحيحة عند الامام وعليه المتون والمعول ولا يجبر الشريك على ان يوجر من شريكه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر معصرة موقوفة كل سنة بكذا باجرة المثل في اثناء
 السنة جاز رجل وزاد في الاجرة زيادة فاحشة - انما - اتعت - بيز - زيادة المتعنت وتكون
 اجارة الرجل الاول صحيحة - اجارة الرجل الثاني بالزيادة في اثناء
 السنة التي صحت فيها اجارة الرجل الاول تكون اجارة الثاني صحيحة (اجاب) لا تنقض
 الاجارة بزيادة الاجرة رغبة او لزيادة من قبل متعنت بل لغلو سعرها في نفسها عند
 الكل كما في الشرع - فاذ وقعت الاجارة الاولى باجر المثل وكانت زيادة الثاني لجرد
 الرغبة او لزيادة من قبل متعنت - صح الاجارة له قبل مضي مدة اجارة الاول والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل حان وقف اجرة لرجل سنة باجرة معلومة ثم قبل مضي المدة اجرة
 رجلا مضافة بدون اجرة المثل فهل لا تسكون الثانية لازمة واذا زادت اجرة
 المدة مضفت المضافة واخرها لاول باجرة المثل مدته معلومة تسكون الاجارة
 سال هذه صحيحة نافذة فلا يكون للمستاجر الثاني اجارة مضافة بدون اجرة المثل
 معارضة الاول ولا منازعته والمحال هذه (اجاب) قال في شرح التنوير في لزوم الاجارة
 المضافة صحيحة وان ايدع لمزوما بان عليه التقوى اه فعلى ما به التقوى يكون للناظر
 فسحقها واجارة الحانوت باجرة المثل بعد مضي ما لزم فيه الاجارة ولا تصح اجارة عقار
 الوقف بدون اجرة المثل بعين فاحش والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف على

١٢٦٥

٢

ربيع الثاني

١٢٦٥

٩

جمادى الاولى

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٣

جمادى الاولى سنة

١٢٦٥

٣

جمادى الثانية

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

١١

مستحقين اجرة فأنظره لرجل بربع اجرة واذن للمستاجر ان يعمره من ماله ويدفع بعض الاجرة
 للناظر ويقتطع بعضها حتى يخلص ما دفعه في العمارة ثم بعد ان عمره المستاجر اجرة لا آخر
 بزيادة عما استاجر به ثم مات الناظر وتولى غيره فاجرة المتولى الا ان لا آخر باجرة المثل اجارة
 صحيحة فهل لا تصح اجارة الناظر الاول بدون اجرة المثل وتكون اجارة المتولى الثانية هي
 الصحيحة حيث وقعت باجرة المثل وممكن اجارة المستاجر من المستاجر الاول غير صحيحة
 لعدم صحة اجارته من المتولى (اجاب) اجارة المتولى عقار الوقف بدون اجرة المثل بعين
 فاحش غير صحيحة ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل وحيث اجرة متولى الوقف الا ان مكان
 الوقف المذكور باجرة مثله تكون اجارته صحيحة بافظة وقدر حوايان المستاجر فاسد اذا
 اجار اجارة صحيحة يكون للاول نقضها والله تعالى اعلم (سئل) في أرض رزقة لاز راعة
 استاجرها رجل من ناظرها واذن الناظر بتسليمها من كسب بتراب مملوك له ودفع له مبلغا
 من الدراهم أخذه منه الناظر ليكون جميع ذلك خلوا له وصار المستاجر يزرعها مع اخوة له
 يعيشهم مدة بعد اصلاحها وكسبها ثم مات المستاجر عن ورثة ذكر وومات الناظر ايضا
 وتولى ناظر آخر وصدق على صحة ما ذكرنا من الورثة واخوة المتوفى فهل اذا
 أرادوا التفرق الا ان يكون الطين لورثة المستاجر خاصة ولا يشاركهم فيه الاعمام واذا
 أراد الناظر نزعه من أيديهم واعطاه لغيرهم من الاعمام لا يمكن من ذلك لما لهم من حق
 القرار (اجاب) اذا ثبت الاذن بالخلا في اراضي الرزقة الموقوفة من قبل ناظرها
 للمستاجر ولا مانع وثبت انشاء المستاجر فيها اخلوا يكون ذلك الخلو مملوكا له ولورثته بعده
 لا يشاركهم فيه غيرهم وليس للناظر رفع ايديهم عن الارض مادام موافقين بدفع اجرة مثلهما
 لجهة وقفها والله تعالى اعلم (سئل) في شخص بالغ يخدم عند رجل آخر من غير شرط اجرة
 له بل يطعمه ويكسوه حكم عائلته واستمر معه مدة من السنين بهذه الكيفية ثم خرج
 من عنده من مدة ثمان سنوات وله أخ يريد الاخ المذكور ان يظا له باجرة أخيه مدة
 خدمته فهل لا يجاب لذلك بدون وكالة عن أخيه ولا تسامع دعواه واذا ادعى البائع
 المذكور بنفسه أو بوكيله وطلب اجرة مدة خدمته عند الرجل المذكور لا يجاب (اجاب)
 نعم لا يجاب لذلك ولو طلب بنفسه أو نائبه حيث كان أجنبيا وكان عمر
 التبرع في صرة الفتاوى رجل خدم آخر سنة أو سنتين ولم يسم اجرا فلما خرج
 الاجرة ان كان الخادم قريبا به يجب أجر المثل لانه يزوجا أكثر من الاجرة وان كان
 لا يجب لانه كان متبرعا ان كان من اهل التبرع وهذا اذا لم يكن الشخص المذكور معروفا
 بهذه الصفة وفيما حاله بها فان كان معروفا بذلك وقيام حاله بها يكون القول له في كونه لم
 يعمل متبرعا ويجب له اجرة المثل في هذه الحالة بحسب عليه منه ما وصله من الطعام
 والكسوة كما يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة وغيره والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل استاجر من آخر طوتا باجرة معلومة اجارة مشاهرة واستمر على ذلك مدة ثم بعد

[illegible]

من الدراهم اجارة صحيحة تاريخها ١٦ ذى الحجة سنة ٦٥٠ و اراد المستاجر اخراج
 الساكن فيها فامتنع وقال أنا أولى منك وأخذها بقدر زائد عن الايجار والناظر يرغب
 في الزيادة ويريد ابطال الايجار المذكور فهل تكون اجارة الناظر التي سندها بيد
 المستاجر صحيحة نافذة ولا عبرة بقوله (اجاب) اذا أجز الناظر عقار الوقف باجرة المثل
 مدة معلومة بعد مضي مدة المستاجر الاول لا يكون للناظر ولا للمستاجر الاول فسخ الاجارة
 قبل مضي مدتها بدون وجه شرعي ويمنعان من معارضة المستاجر اليه في حيث وقعت
 اجارته صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة عشر كاهيا الغن في منزل سكنوه مدة
 طويلة ثم خرج اثنان منه وتركا المنزل الذي كانا ساكنين فيه ثم مات الثالث الساكن
 فطالب الشرى بكون اجارة ما يخصهما في المنزل من وارث شرى بكنهما فهل لا يجابان لذلك
 حيث لم يقع عقد اجارة ولم يمتعهما من السكنى معه ولو أشغل جميع المنزل بسكناه
 (اجاب) اذا سكن أحدا اشركا المنزل المشترك بدون عقد اجارة لا يارمه اجارة نصيب باقي
 اشركاه ولو كان معدلا للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حمارا
 من مال له باجرة معلومة ليذهب به الى طنند تاوير جرح به فلما وصل به الى طنند تاوضعه
 عند امرأة تحفظ الدواب فضاع الحمار بدون تعد ولا تغريط فهل يضييع الحمار على
 مالكه ولا يكون المستاجر صامنا والحال هذه ويكون القول قوله في ذلك بيمينه
 (اجاب) حيث لم يشترط المالك ركوب المستاجر بنفسه لا ضمان عليه قال في التتارخانية
 اما اذا لم يشترط ركوبه بنفسه فله ان يودعه لان له ان يعيرو ويؤاجر ومن له ان يعيرو ويؤاجر
 فله ان يودع ومن هذا الجنس رجل استاجر حمارا واستاجر رجلا ليحفظ الدابة فهل ذلك
 الدابة في يد الاجير ان كان المستاجر استاجر له ليركب بنفسه يضمن وان لم يسم الركب فلا
 ضمان عليه اه كذا نقله العلامة الطوري في فتاواه من الاجارة وأفتى به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل استاجر حمارا فضاع منه من غير تغريط فغرمه رب الحمار ثمنه فبعد
 مدة عرف رب الحمار حماره عند رجل وادعاه وأقام بينة تشهد له ان الحمار حماره فهل
 للمستاجر الرجوع على رب الحمار بما دفع (اجاب) لا يضمن المستاجر ما ضاع بيده من
 تعد ولا تغريط وله الرجوع بما أخذه منه المالك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ورث
 حصاة في دار من زوجه وباقي الدار لا مالها ولم يقع من الر
 مهايا في الدار ولا قسمة ولا اجارة وبقيت أمها واضعة يدها على الدار
 وتؤاجر بعضها وتقبض الاجرة لنفسها وتعمر في الدار ما يلزم لها من الد
 الاجرة ومضى على ذلك مدة سنتين ثم ماتت عن ورثة وسكنوا مكانها في الدار
 وأجرها أيضا وهم وامن غير ادب شرى بكنهم مورثهم المذكو زة فهل ا
 مطالبتهم الآن باجرة حصته في الدار المذكو كوردة مدة سكنائهم وسكنى مورثي الطعام
 بما قبضوه من الاجرة وما قبضته مورثهم قبلهم لا يجاب لذلك حيث كان (سئل)
 مدة ثم بعد

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٤

جمادى الثانية سنة

ذلك ففتح الموجد الاجارة عند آخر الشهر وأمر المستاجر بتخليتها ليسكن مالسا فيها
بنفسه فامتنع من ذلك متعللا بأنه لم يبيع البضاعة التي فيها فهل يكون للحاكم الشرعي
اجباره على تخليتها لحانوت المذكور ولا عبرة بما تعمل به لاسيما وقد اعطى له المالك
ميعادا على تخليتها (أجاب) لا يجبر المالك على اجارة حانوته المذكور وله اخراج
الساكن فيه بدون اجارة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دكان مشترك بين
اثنين طلب أحدهما ان يسكن فيه مدة بالمهاياة فامتنع الشريك الاخر من ذلك وأجر
نصيبه منه لغير شريكه فهل لا تصح اجارته لغير شريكه ويحجب طالب المهاياة لذلك
(أجاب) يجبر احدا الشريكين على المهاياة عند امتناعه عنها واجارة المشاع من غير
الشريك غير صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة بعضها وقف وبعضها ملك
مستجرة لها امرأة مشاهرة باجرة معلومة استاجرها رجل آخر سنة مبدؤها بعد شهر ممن
يستحقها باجرة معلومة تزيد عن الاجرة الاولى وكتبوا له سند بذلك ثم بعد تمام
الشهر أراد المستاجر السكنى فذمته المستجرة الاولى فهل اذا ثبت استئجاره ممن يستحق
الطاحونة المذكورة بالبينة الشرعية له سكنها وتفرغ من يد المرأة المذكرة
(أجاب) للاستاجر الثاني الانتفاع بالطاحونة المستجرة بحسب اعلى المستجرة الاولى اذا
وقعت اجارته صحيحة ففي الدرمن باب ما يجوز من الاجارة اجرداره كل شهر يكذافا لكل
الفسخ عند تمام الشهر فلغاب المستاجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومناعه فيها
لم يكن للآجر الفسخ مع المرأة لانها ليست بنخصم والحيلة اعارتها الاخر قبل تمام الشهر
فاذا تم تنفع مع الاولى فتمت في الثانية فتخرج من المرأة ويسلم للثاني خاتمة اه وفي رد المختار
قوله لانها ليست بنخصم أي ولا اشتراط حضوره اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
وابنها البالغ يملكان مكانا استاجره منهم ما دعى مدة ثلاث سنوات ثم باعاه لرجل لاجل
دين عليهما فهل يكون للشري فسخ الاجارة واخراجه منه لما ذكر (أجاب) تفسخ
الاجارة بعد لزوم دين سواء كان ثابتا بعيان من الناس أو ببيان أي بينة أو اقرارا والحال
انه لا مال له غيره أي غير المستاجر لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المججلة
في قيمتها كما في الاشياء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة من
باجرة المثل سنة وكتب بذلك من الناظر وثيقة ثم بعد مضي شهر أراد الناظر
لاجارة ويوجرها لآخر بزيادة على تلك الاجرة فهل اذا كانت الاجارة باجرة
ادارة لا تسأل الفسخ وتبقى الاجارة بحالها (أجاب) اذا صدرت الاجارة المذكرة صحيحة
باجرة المثل لا يكون للآولي فسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل دعى يملك ابعادية آجرها لرجلين ثلاث سنوات ابتداء من سنة اربع
وستين وغايتها تمام حصيد زراعة شتوى سنة ست وستين وشرط في صلب عقد الاجارة
ان تصلح الابعادية مثل قلع حلفة أو حفر مساقمها أو تعمير الابدية التي فيها أو غرس

جادی الاولى سنة

(سئل) في عقار مشترك بين جماعة لا يسع سكني الجميع وبعض الشركاء يؤاجره لغيره ويقبض
 أجرته منه للجميع باذنه باقيم فطلب بعضهم لذي يستحق أكثره قسمته بالمهاياة وأخذ
 ما يقابل نصيبه من الاجرة المجددة تحت يد بعض الشركاء المعترف بها لهم فيل يجاب
 لذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال هذه ما لم يكن قابلا لقسمة الافراز
 وطلبها احدىهم بالنسبة للمهاياة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من امرأة مكانا بثمن
 معلوم قبضته منه ثم عند كتابة الحجة للمشتري طلب من البائعة حجة ملكها فاحضرت
 حجة تشهد لها ببيع المكان واحضرت جماعة من المسلمين شهدوا لها بانها تملك باقي المكان
 يوضح اليد مدة ثلاثين سنة وذلك في مجلس الشرع الشريف فحكم بذلك ووضع يده
 المشتري المذكور على المكان مدة ثمان سنين ثم بعد هذه المدة ظهر رجل يدعي انه يملك في
 هذا المكان نسعة قرايطون فباطريق الارث عن والده بموجب حجة شرعية فهل اذا ثبت
 ان هذه الحصة له لا يستحق اجزائها هذه المدة لاسيما والمدعي المستحق رجل بالغ ولم تعرض
 له اجرة (اجاب) لا مطالبة للمستحق باجرة ماضية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى قطعة ارض من امرأة وكتب حجة بينهما على يدي يئنة وقبضت بعض الثمن
 ولها زوج فزهر الزوج الحجة على ما بنى من الثمن فجاءه المشتري بباقي الثمن ففقد الحجة
 فجعل له رجل حاضر في المجلس قدرا من الدراهم ولم ياترم بذلك القدر المشتري فظهر الحجة
 فهل اذا طوّل المشتري بالقدر المجهول لا يلزمه دفعه حيث لم ياترم به (اجاب) لا يجبر
 المشتري على دفع شيء زائد عن الثمن بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 لها عقار ملك راسا جاب يقبض لها الاجرة رفعت منه من الجباية لولا اجرة مدة أشهر في ذمة
 السكان لم تقبضها منهم فهل يؤمرون بدفع ما عندهم لها من الاجرة واذا دفعه والزوجة
 الجباية شيئا من الاجرة بعد دفعه والعلم بذلك لا يسري ذلك على المسالكة المذكورة
 (اجاب) على المستاجر دفع ما يذمه من الاجرة لمسالكه العقار المذكور ولا يبرأ بالدفع لغير
 المسالكة أو وكيلها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا من آخر بمن
 معلوم قبضه البائع في المجلس وتم البيع للمشتري على يدي يئنة من المسلمين وفي ذلك البيت
 سكن باجرة فاراد المشتري به تمام ثرائه أن يخرج الساكن من البيت
 ولو لم يكن فيه فامتنع الساكن من الخروج بقوله أنا أحتق بشراء البيت منك
 مدعاهم البيع للمشتري على يدي يئنة لا يكون له ان كان معارضة المشتري وفسخ
 وله اخراج من البيت دهره بعد دفع المدة المقر عليها (اجاب) يوقى
 بيع الدار المستاجرة الى انقضاء مدة الاجارة وهو المختار واذا اراد المستاجر فسخ البيع
 لا بد له من ائنه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين سافرا احدهما
 لجهة وجعل وكيل على احصته في البيت ووضع الحاضر بعض متاعه في مكان من
 البيت وغاب أيضا وعماله في غيره ثم حضر وبعد نحو ثمان عشرة سنة مات وكيل الشريك

١٢٦٦

٢٧

جادی الثانية

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

٢٥

رجب

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٨

الغائب وهو غائب الى الآن فهل اذا ادق رجل انه وكيل عن زوجة الغائب على الشريك الاخر المأخوذ منه سكن في البيت من وقت غيبته شريكه الى الآن ويريد بذلك الزامه باجرة حصة شريكه لا يجاب لذلك ولو فرض أن الشريك المذکور سكن في البيت حيث لم يكن به عقد اجارة من شريكه الغائب ولا من وكيله ولم يكن البيت وقفاً ولا معداً للاستغلال ولا يقيم ويمنع الرجل المدعى المذکور وغيره من التعرض للشريك حيث الحال ما ذكر (اجاب) لا تسمع دعوى وكيل زوجة الشريك الغائب على شريكه المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض جارية في استحقاقه طلبها منه رجل آخر ليزرعها وجعل له في نظير استلأته عليه اقدرا معلوما من الغلة في كل سنة غير المخرج الذي بجهة الديوان ورضى صاحب الأرض بذلك وصار كل سنة يدفع ما عليه من الغلة لرب الأرض فتأخر عليه بعض تلك الغلة فطالبه صاحب الأرض بالباقي فامتنع من دفعه فهل للحاكم الشرعي جبره على دفع الباقي (اجاب) اذا استأجر أرضا باجرة معلومة على أن يكون خراجها على المستأجر كانت الاجارة فاسدة وحكمها وجوب اجر المثل على المستأجر باستيفاء منافعها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استأجروا بستانا من جماعة آخر متملا على أشجارهم وتوت وغير ذلك على أن يستغلوا ثماره ثلاث سنوات ليكل سنة قدر معلوم من الاجرة وشرط المستأجرون على المورجين ادارة السواقي لسقي الاشجار المذكورة فهل تكون الاجارة والحال هذه فاسدة يجب فسخها ولو بعد مضي سنة وتتمخ في السنتين الباقيتين (اجاب) الاجارة على الوجه المذکور غير صحيحة لورودها على استهلاك الاعيان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وترك ما يورث عنه شمر عامن عقار وغيره ثم سكنت البنت المذكورة في محل من عقار والدها باذن أخويها مدة ثم مات كل من الابنين عن ورثته قبل قسمة التركة فهل يكون للبنت مقاسمة وورثة أخويها في جميع ما ثبت أنه تركه عن والدها ولا تطالب باجرة المحل الذي سكنته من العقار المشترك في المدة الماضية (اجاب) للبنت أخذ ما يخصها في تركة والدها واذا سكن أحد الشركاء في المكان المشترك الذي ليس وقفاً ولا يقيم بدون عقد اجارة لا يجب عليه الاجر والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين غائب أحدهما حضر نصيبه لرجل وأخذ منه أجرته خمسة أشهر وأعطى له وصاحب وذلك بدون إذن شريكه الغائب فهل لا يصح عقد هذه الاجارة (اجاب) اجازة الشريكين على الوجه المذکور غير جائزة فيجب فسخها ورفعها لفساد الله تعالى (سئل) في امرأة لها أرض مملوكة لها مدة للاستغلال استولى عليها رجل مدة من غير إذنها ورضاهما وانتهج بها المدة المذكورة فهل اذا تزعمت من يده بعد ذلك وطالبته باجرة مثلها مدة وضع يده عليها اتجيب لذلك والحال هذه (اجاب) نعم لما ملكه الأرض المذكورة مطابقة من استولى عليها بغير حق باجرة مثلها والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٨

شوال

١٢٦٦

١٦

سنة

محرم

١٢٦٦

٢٣

واذا طلب ان يسكن مثل ما سكنوا هم ومو رثتهم لا يجاب لذلك (أجاب) اذا سكن أحد الشركاء في العقار المشترك بدون عقد اجارة فلا أجر عليه ولو معد الاستغلال وليس له المطالبة بان يسكن مثل ما سكن شركاءه بل له طلب قسمة الا فرازان قبلت والمهاياة في المستقبل ان لم تقبل وقد صرح العلامة الرملي في فتاواه بان أحد الشركاء اذا أجر العقار المشترك بدون اذن باقي شركائه واجازتهم لا يكون لهم مطالبة بما قبضه من الاجرة ويتصدق به المالك كما خبيثا ما لم يكن العقار معد للاستغلال فيرد المخرج نصيب شركائه من الاجرة المقبوضة له على ما أتى به المتأخرون كما في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك ورثة ومن الودعة زوجة وبنت بالغة وقسمت التركة بينهم ما عد البيت فانه لم يقسم وسكنوا فيه جميعا مدة من الزمان ثم خرجت الزوجة وبنتها البالغة من البيت فبعد مضي مدة من الزمان طلبت هي وبنتها البالغة اجرة المدة الماضية فهل لانحبابا لذلك خصوصاً وباقي الودعة لم يستاجر وا

صفر

١٢٦٦

١

ما يخصهما في البيت (أجاب) اذا سكن بعض الشركاء المسكان المشترك بدون عقد اجارة لا يلزمه اجرة ولو معد للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا أجره لرجل مدة معلومة من السنين وكله امضت سنة يقبض أجرها ومضى بعض السنين المعقود فيها الاجارة وتعلق بدمية رب البيت دين لا وفاء له الا من ثمن هذا البيت فهل

ربيع الاول

١٢٦٦

٢٤

والبحال هذه يملكه وتفسخ الاجارة ولا توقف على مضي ما بقى من المدة حيث تعلق به سد الدين (أجاب) تفسخ الاجارة بلزوم دين على المدين لا وفاء له الا من العيين الموجهة سواء كان الدين ثابتاً بعيان أو بيان أو اقرار فلما لك البيت المذكور بيعه وليس للاستاجر معارضته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت بعضه وقف وباقيه ملك اسدنه المالك لرجل وسافر وغاب مدة فلما حضر من سفره جاء اليه الساكن وأخبره بأنه اشترى جيرا وخشباً ويريد ان يبيض المكان ويصنع له شياً كافئاً من ذلك وأخبره بأنه ان فعل شيئاً من ذلك لا يلزمه ثم سافر ثانياً فلما حضر طلب منه الاجرة فاخبره بأنه صرف على المكان المذكور في بيضه ووضع شياً له مبلغاً عينه وطلب خصمه من

١٢٦٦

٢٨

فهل لا يجاب لذلك خصوصاً مع نهي المالك عن ذلك ويلزم شرعاً بدفع الاجرة او الحال هذه (أجاب) لا رجوع للاستاجر بما ادعى صرفه من ماله في عمارة المذكور والحال هذه غاية الامر ان خشب الشباك باق على ملكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حانوتاً أجره لشخص كل شهر يكذا او وكل وكذا لا يقبض الاجرة من الناجر فقط فيكتب الوكيل للاستاجر وثيقة بأنه لا يخرج من الحانوت أبداً وان الاجرة لا يدفعه فهل يكون لرب الحانوت فسخ الاجارة المذكورة فهاهنا المستاجر بعد شهر ويحدها بعد صحیح باجره معلومة برضا مالک الحانوت ولا عبرة بكتابة وكيل المذکور (أجاب) مالک الحانوت اجارها ممن أراد رأس كل شهر والحال هذه

ربيع الثاني

١٢٦٦

١

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حصة في حمام باجرة معلومة من ناظر وقفها واستأجر أيضا حماما كاملا من شخص آخر فطالب رجل الحمام منه فاجره له المستأجر المذموم وباجرة معلومة مقدار ما استأجر به بشرط ان المستأجر الثاني يلتزم بزيادة اجرة حصة الحمام الوقف عن الموجد الذي هو المستأجر الاول اذا طلب ناظر الوقف زيادة الاجرة في الحصة ولم يرض ببقائها بالاجارة التي صدرت منه لزمه ان الاجارة بدون اجرة المثل فوالا تصح اجارة الحمام من المستأجر المذموم بهذا الشرط ويكون مفقدا للاجارة بوقوعه في عقدها ويحكم بفسخ الاجارة على هذا الوجه جبراً على المستأجر الثاني وتبقى في اجارة المستأجر الاول (أجاب) تفسد الاجارة بالشرط الفاسدة المخالفة لمقتضى العقد كنهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر منزلاً من مالكه مدة تسعة أشهر ودفع الاجرة مجالا وتحمله ايجاراً فهل يجوز منعه عن سكنى المنزل من الجار المجاور للمنزل بزيادة اجرة تحدث من بعد تحريمه من الاجارة وحلول الهلال عليه أم منعه غير جائز (أجاب) حيث وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للموجد ولا غيره معارضة المستأجر ولا منعه عن الانتفاع قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أجر داره المملوكة لآخر مدة ثلاث سنين باجرة معلومة عن كل شهر مبلغ معلوم بشرط أن يدفع له اجرة كل شهر عند آخره فهل هذه الاجارة صحيحة ويلزم المستأجر دفع الاجرة كل شهر وهل لصاحب الدار اخراج المستأجر قبل مضي مدة الثلاث سنين المذمومة (أجاب) ليس لرب الدار المذمومة معارضة المستأجر ولا اخراجه منها قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة و دخل بها في بيت تملكه أمها واستمر معها ما شرها ما في ذلك البيت ومساكنهما فيه ههنا أمها و ههنا أمها بالسوا كنفه معها فيه ثم مضت مدة تزيد على ست سنوات ففصل من ذلك الرجل طلاقاً لزوجته فبسبب ذلك طلبت منه أمها اجرة السكنى تلك المدة فهل له حيث كانت السكنى باذنها ورضاها ولو تقدر عليه اجرة لا يلزمه دفعها لها (أجاب) لا يطالب الزوج باجرة سكناء على الوجه المذموم كور والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين لهما كتاب يكتب لهما اثماني البضاعة وما بينهما من ذلك وأجرته من مائة مائة انصافاً لبقى الكتاب عند أحدهما فطلب منه الثاني أن يطلع على حساب مائة اولاه من الاخذ والاعطاء واظهار ما ربحه فيه فساء له المكاتب حتى يحصل له الثلث فيما يظهر له من أرباح الشريك على الرشوة فاجابه ان ذلك حيلة لانها راحة هو يكتب له وثيقة بمائة الشئ مشمولة بفتحته فافاد الكتاب مقداراً من ذلك ثم طالبه الكتاب بما جره له رشوة فهل لا يجبر الشريك المذموم على دفع ذلك ولا يطالب بالرشوة المذمومة شرعاً (أجاب) لا مطالبة من الشريك اجراً له الكتاب المذموم على جهة الرشوة واه اجره مثل عمله والله تعالى أعلم

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٢٩

ذى الحجة

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٢٦

شوال

سنة

اخوة ثلاثة يملكون أرض زراعية مفرقة وسفيتين ومنزلين شركة بينهم تراضوا جميعا على تقويم اجرة ما ذكر واخص احدهم بالمنزلين باجرة معلومة لكل سنة مع جانب من الارض باجرة ثمان حصص شر يكميه حسب التراضي واختص الآخر بالسفيتين باجرة سنوية مع جانب من الارض كذلك واختص الثالث بجانب من الارض فقط كذلك وبقي جانب من منزل زرعونه شركة ربحهم وخسارتهم عليهم واستقر كل يتصرف فيما اخذه لنفسه بالزراعة وغيرها مدة من السنين الى ان مات احدهم عن ورثة وضعوا ايديهم على ما كان بيد مورثهم بزرعونه مدة كذلك كما استمر الشر وكان واضعاً ايديهم على ما استأجراه ينتفعان به حسب التراضي الاول الذي صار مع مورثهم ثم الآن اراد الشر يكان محاسباً ورثة اخيه ما على ما استغله مورثهم من الارض التي اختص بها وعلى ما استغله ورثته كذلك متعللين بأنه شرط في اجارة الارض التي اخذها مورثهم ان ذلك لا يضي الا في سنتين فقط وبأن ما اخذه كل منهما بالاجارة المسانعة قد خسر فيه وبأنه كما يجري الحساب على ما كان بيد المورث يجري فيما كان بيدهما ويكون روكا خسارته وورثته لا عبرة بتعللهما بذلك كله ويكون ما تحصل من ربيع الارض المذكورة وغلتها للمورث وورثته دون الشر يكتفي المذكورين حيث زرعا كل لنفسه من ماله خصوصاً مع التراضي المذكور ويحاسب كل من الشر يكتفي على اجرة نصيب الشر يكتمل زرعته مختصاً به بحكم الاجارة المسانعة حيث لم يوجد ما يملكها شرعاً واذا تعطلت السفيتان كلياً بعض المدة ولم يمكن الانتفاع بهما بدون عمارة لتخريبهما تسقط حصة الشر يكتفي من الاجر مدة تعطلهما وعدم الانتفاع بهما وليس للشر يكتفي طلب نصيبهما من الاجر من مدة التخرب والتعطل وعدم التمكن من النفع (اجاب) ليس للاخوان المذكورين مطالبة ورثة اخيهما بشئ مما تحصل من زراعة الارض حال حياة المورث وبعد وفاته ولا عبرة بتعللهما بما يماذ كرو عليهم ما دفع ما يخص ورثة اخيهما من اجرة ما استأجراه اجارة صحيحة وتسقط الاجرة بتخرب العين المسانعة وعدم الانتفاع بهما كلياً فليس لاثري مطالبة المسانعة بما يقابل المدة التي تعطلت فيها ولم يمكن الانتفاع بها بسبب التخرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك من فعة قطعة ارض بعضها مشغول بالزراعة لغير رب الارض ويملك فخللاً ايضاً لجميع الارض والنخل اجنبي مدة معلومة فهل هذه الاجارة فاسدة لشغل بعض الارض بزرع الاجنبي يرب الرب الارض والمستأجر (اجاب) اذا اجر الارض وهي مشغولة بزرع غيره ان كان الزرع بحق لا تجوز الاجارة ما لم يستحصه الزرع الا ان يؤجرها مضافة الى المسانعة قبل فتجوز مطلقاً وان كان الزرع بغير حق صححت لا مكان التسليم بحجبه على قلعه ادرك اولاً وحرر محشى الاشياء ان الرجوع صحة اجارة المشغول ويؤثر بالتفريغ والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله فسخها كما في الدرر مروا بان استأجر الاشجار لا كل ثمرها غير صحيح والله تعالى

١٢٦٦

٢٨

ذى القعدة

١٢٦٦

١٠

١٤ ٢٦٦

ذى الحجة

٣ ١٢٦٦

١٤ ١٢٦٦

محرم

٢ ١٢٦٧

ربيع الاول

٢ ١٢٦٧

٦ ١٢٦٧

اعلم (سئل) في رجل تاجر ذهب الى الحجاز ليتجرو ويبيع برفقة آخر فصار ذلك الآخر يطعمه معه ويسقيه من مائه معروفا منه ودفع له دراهم قرصنة لاجرة الحمال والسفينة فصار ذلك التاجر يخدم صانع المعروف بحسب الترافق بينهما من غير ان يذكر له اجرة ولم يتشارطا على شيء ثم الآن يطلب منه اجرة متعللا بان خدمته فهل لا يجاب لذلك (اجاب) في صره الفتاوى رجل خدم رجلا سنة او سنتين ولم يسم اجرا فلما خرج ادعى الاجرة ان كان الخادم قريبا به يجب اجرا المثل لانه يروجوا اكثر من الاجرة وان كان اجنبيا لا تجب الاجرة لانه كان متبرعا ان كان من اهل التبرع اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر أرضا للزراعة بدون ان يراها ويريد المستأجر ان يفسخ عقد الاجارة بخيار الرؤية فهل يسوغ له أن يفسخها حيث لا مانع من ذلك شرعا والحال هذه (اجاب) نعم للمستأجر الفسخ بخيار الرؤية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وله حصة في منزل مشترك مشاعة غير مقسومة فباعها له بثمن معلوم من اصل الدين الذي عليه ومضت مدة من غير نعيمين اجرة على الشريك فهل اذا طلب المشتري من الشريك اجرة حصته في المدة الماضية من غير عدة اجارة لا يجاب لذلك ولا يلزم الشريك دفع اجرة في هذه الحال (اجاب) نعم لا يجاب المشتري لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وزوجته وبنته وعن ابن قاصر من غيرها وترك نصف بيت معدلا مستغلا فاستاجر نصف البيت ذى مشاهرة من الزوجة باجرة معلومة عن كل شهر كذا ثم ماتت الزوجة المذكورة عن بنتها فصارت البنت توحده للذى وتسقط اجرة النصف من المستأجر مدة من السنين فهل اذا بلغ القاصر يكون له محاسبة الاخت على ما يخصه مما قبضته واستعانت به من الاجرة بالوجه اشرعى (اجاب) لا يتم بعد بلوغه رشيدا المطالبة باجرة مثل ما يخصه من العقار المتروك عن والده عن استولى عليه حال يعمه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا من آخر ليزرعها ذرة وقمحها مدة معلومة باجرة معلومة فهل للزوج فسخ الاجارة قبل تمام المدة أولا لان الاجارة عقد لازم (اجاب) الاجارة من العقود اللازمة فاذا وقعت صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية لا يجاب أحد المتعاقدين لفسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في يقيم له حصة في دار آلت اليه بالميراث الشرعى عن والده سكنها في غيبته في النظام فهل له بعد بلوغه مطالبة الشريك باجرة حصته مدة يقيم عليها (اجاب) اذا استعمل شريك اليتيم الدار المشتركة بلا عدة اجارة لزمه ا حصة اليتيم على ما اتفق به المتأخرون الحاقا له بالوقف صيانة له والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون اشجارا بستان آجروها ثلاث سنين لرجلين ليس تغلا شجارها فاستوفيا منها سنة فهل تسكون فاسدة يجب فسخها شرعا واذا لم يرض الرجلان بالفسخ الا بالخذ قدر من الدراهم لا يجب على المؤجرين دفعه واذا كانا استوفيا شيئا من السنة الثانية

يلزمهما قيمته بقول أهل الخـيرة (أجاب) اجارة أشجار البستان لاستهلاك الثمرة غير صحيحة ولا يصح للمستأجر ان أخذ دراهم في مقابلة رضامان بالفسخ والحال هذه وعليهم ما ضمان ما استهلكوا من الثمرة والله تعالى أعلم (سئل) في أيتام يملكون بيتا عن والدهم أسكنته امهم الوصي عليهم من قبل الحاكم الشرعي لرجل أجنبي مدة أشهر بدون شرط أجرة فهل يلزم الساكن اعقار الايتام أجرة مثله وان لم تشترط ولا يكون عدم الشرط مانعا من أخذ الاجرة (أجاب) صرحوا بوجوب أجر المثل على من سكن عقار اليتيم بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان ثلثاه وقف والثلث الآخر ملك استأجر صاحب الثلث الثلثين من ناظرهما باجرة معلومة فهل بعدمضي تلك السنة اذا أراد الناظر اجارة الثلثين من أجنبي غير الشريك وأجره تكون الاجارة من ذلك الأجنبي فاسدة ويكون الناظر ممنوعا من اجارة الثلثين من غير الشريك حيث كانت الاجارة في حصص شائعة (أجاب) تفسد الاجارة بالشيوع الاصلى الا اذا أجر من شريكه كما في التنوير وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر طاحونة وجعل عليها مستعملا واقفا بالاجرة في كل يوم ستين نصف فضة فبعد مدة أراد المستأجر أن يقيم الحجر ليصلحه واستعان بالمستعمل الذي هو واقف عنده بالاجرة فاعانه فانقلت الحجر من ما وتلف بغير تعدد بغير تقرير فهل اذا تحقق ما ذكر واراد المستأجر ان يلزم الواقف حصص من قيمة الحجر لا يجاب لذلك (أجاب) الاجير الخاص وهو من يعمل لواحد عملا مؤقتا بالخصيص ويستحق الاجر يتسلم نفسه في المدة وان لم يعمل لا يضمن ما هلك في يده أو بعمله الا اذا اتهم الفساد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض أجرة الغير مسانحة باجرة معلومة لكل سنة فصار المستأجر يزرعها ويدفع أجرة في كل سنة مدة خمس سنين وفي هذا العام بعد أن زرع الأرض المستأجر وقرب حصاد الزرع يريد رب الأرض أن يأخذ الزرع الذي زرعه وبذره ببذره من المستأجر متعللا بأنه لم يادنه في زرعها هذا العام في وقته فهل لا يجاب لذلك ولا يلزم الزارع الأجرة الأرض حكم ما كانت سابقا (أجاب) نعم لا يجاب رب الأرض لاخذ الزرع والحال هذه ولا يلزم المستأجر الا الاجر المسمى حيث انعقدت صحيحة في هذه السنة بمضي بعضها بالفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعي ملك دار تربة بطريق الارث اذن آخر بالبناء والعمارة فيها بشرط ان كل ما صرف من طرف اذون له يكون في نظير اقامته مادام مقيما فيها قصرت المدة أو طالت فهل اذا أراد ما ذون له تر كها من نفسه والحال ان قيمة البناء تزيد على قيمة أجرة مثلها في تلك المدة يكون الشرط فاسدا لمسا فيه من اضاءة المال ويجبر الاذن على دفع ما زاد عن قيمة أجرة مثلها بعد ثبوت ملكه له بالوجه الشرعي (أجاب) صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض والمأذون بالعمارة غير متبرع بها لانه لم يعمر الا بمقابلته السكي فمكان ما ذكر اجارة فاسدة لجعل العوض وقت العقد فيجب أجر المثل بالغاما بل فيسقط عما أنفق قدر

جمادى الاولى سنة

٢٣ ١٢٦٧

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٧

رجب

٣ ١٢٦٧

شعبان

٣ ١٢٦٧

أجرة مثل السكنى والباقي يطالب به رب الارض وان زادت أجرة السكنى على ما تنفق
 يؤخذ الزائد من المأذون على ما أفاده في تنقيح المحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في وصي
 على قاصر آجرت حائوا مملوكا من تعلقات القاصر لرجل سنة كاملة بأجرة معلومة هي أجرة
 مثلها وآجرها المستاجر لآخر السنة المذكورة بالأجرة التي استأجر بها فهل اذا ظهر رجل
 وطلب أن يستأجر السنة المذكورة بأجرة زائدة عن الاولى من الوصي لا يكون له أن
 تؤجره السنة المذكورة الا بعد فراغ مدته لاسيما وهذه زيادة تعنت (أجاب) اذا وقعت
 الاجارة بأجرة المثل صحيحة لازمة لا يكون لاحد المتعاقدين فسخاها قبل مضي المدة بدون
 وجه شرعي ولا يملك المؤجر اجارتها لغير المستاجر قبل انقضاء المدة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل استأجر من امرأة مملوكة أرضا للزراعة مدة ثلاث سنين كل فدان بقدر معلوم
 واستلمت بعض الدراهم وكتبت له بذلك حجة مشمولة بتجتمها أو بينة من المسلمين ثم
 بعد مضي بعض تلك المدة أرادت فسخ الاجارة فهل لا تجب لذلك والماضى لا ينقض
 (أجاب) اذا صدرت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون لاحد المتعاقدين فسخاها قبل مضي
 المدة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وباقين وترك
 يتيما كان شاغلا لهما بسكناه وأمتعتة وعياله فاستمرت فيهم جميع الورثة ما عدا امرأة
 بالغة من أولاده سكنت في غيرهما بعد موته مدة فهل اذا أرادت أن تطالب الورثة بأجرة
 مثل نصيبها مدة سكناها لا تجب لذلك حيث كان الكل مملوكا لهم وتمتع من طلب
 الاجارة بدون عقد اجارة (أجاب) ليس للمرأة البائعة المذكورة مطالبة باقى الشركاء بمثل
 أجرة حصتها من المكان المملوك لهم في المدة الماضية بعد انقضاء اجارة والله تعالى أعلم
 (سئل) من بيت المال عن قضية محصلها رجل مستأجر لخدمة عند آخر فسات المستأجر له
 عن ورثة ثم بقي الاجير المذكور مدة بعد موته في خدمته التي كان فيها فالحكم في
 أجرته بعد موت المستأجر (أجاب) الاجارة تنفسخ بموت أحد عاقديه لنفسه فان وجد
 استبقاء من الورثة للاجير المذكور بعد موت مورثه لم على ما كان عليه قبل موته
 لزمهم أجرته والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مملوكة استأجرها رجل مدة
 خمس سنين وشرط في صلب العقد شرط وطاهماته انه اذا أخرجه المالك منها قبا
 المدة المذكورة يدفع له من ماله على كل فدان مائة قرش ومنها انه اذا وجد المالك
 الارض المذكورة سوا في عمرها او يحسب له في نظير عمارة كل ساقية سبع مائة
 فهل يفسد عقد الاجارة المذكورة بما ذكر حيث كان ذلك في صلب العقد ويطالب
 بكل من المتعاقدين فسخاها جبراً على الآخر (أجاب) تفسد الاجارة بالشرط المحقق
 لمقتضى العقد فاذا تحقق اشتراط ما ذكر في صلب عقد الاجارة كان على كل من
 المتعاقدين فسخاها فعلاً لفساد الله تعالى أعلم (سئل) في رجل فاضولى آجر مسكن غيره
 لرجل بأجرة معلومة واذن له به صرف الاجرة فيما يحتاجه المثل من المدة فهل يكون العقد

١٢٦٧

٢٠

والاذن باطلين حيث لم يكن وكيل ولا مافونا من جهة الملاك و يضيع ما صرفه المستاجر في المرمية حيث لم يؤذن له في الصرف من الملاك ولم يجيزوا ما صرفه (اجاب) لا رجوع للمستاجر المذكور على المالك بما انفق في المرمية والحال هذه ولا ينفذ عد الفضولي بدون اجازة الملاك والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت مشترك بين رجلين سكنه احدهما باذن الاخر مدة من السنين من غير شرط اجرة له ثم مات الشريك عن ورثة بلغ فاستمر ساكنافيه ايام من غير شرط اجرة معهم فهل اذا اراد الورثة مطالبة الساكن المذكور

١٢٦٧

٢٢

رمضان

فيما باجرة نصيب مورثهم واجرة نصيبهم في المدة الماضية لا يجابون لذلك (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض آجرها من له ولاية ايجارها لا تخراجا مدة مضافة لمدة مستقبلة ثم قبل بحج تلك المدة آجرها اجارة لازمة لا تخرف هل لا تلزم الاجارة المضافة قبل بحج وقتها وتكون الاجارة الصادرة للغير التي هي غير مضافة صحيحة لازمة (اجاب) نعم لا تلزم الاجارة المضافة على ما عليه الفتوى وحيث آجر

١٢٦٧

•

شوال

من له ولاية ايجار الارض المذكورة اجارة صحيحة لازمة قبل لزوم الاجارة المضافة بحج وقتها لا يكون للمستاجر اجارة مضافة مع ارضه المستاجر اجارة لازمة ويمنع من ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من شخص ارضا للزراعة مدة معلومة بقدر معلوم مؤجل الى اجل معلوم واستولى المستاجر المذكور على الارض المذكورة وآجرها لغيره من غير اذن المؤجر فهل والحال هذه يلزم المستاجر الاول بدفع الاجرة لرب الارض حيث حل الاجل واذا طالب الامهال الى خلاص اجرة الارض ممن استاجرها منه لا يجاب

١٢٦٧

١٠

لذلك (اجاب) نعم يلزم المستاجر المذكور بدفع ما بذمته من اجرة الارض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صنعتها الكتابة باجرة معلومة لكل شهر على عادة الكتاب فهل اذا صار يكتب لرجل بعد ان طرد كاتبه الذي كان يكتب عنده باجرة مسماة واستمر مدة اشهر من غير ان يسمى له اجرة لكل شهر يكون للكتاب المذكور اجر المثل وله مطالبة الذي يكتب له باجرة مثله حيث كانت صنعتها وحرفته ولا يكتب الا باجر (اجاب) اذا كان الرجل المذكور صنعته الكتابة بالاجر وقيام حاله بما يكون

١٢٦٧

٤

عومله والقول قوله في انه عمل بالاجر بشهادة الظاهر وبه يقضى والله تعالى اعلم ارض مملوكة مشتركة بين ثلاثة افكار بالسوية بينهم مغروس فيها اشجار آجر احد تلك الارض جميعها باجرة معلومة لرجل اجنبي على ان يزرعها ولم يبين له ما يزرعه

١٢٦٧

٢٢

عمم له في زرعها ولم يكن ما يزرع معه ودا وذلك بغية شر يكره فلما حضر من غيبته مال يرضى بما فعله شر يكره ما وفى بها الاجارة وللان ما زرعه المستاجر في الارض شيئا فاحكم هذه الاجارة اذا كان الامرها ومسطور والحال ان المؤجر المذكور لم يكن وكيل الا عن شريكه المذكورين في ذلك (اجاب) لا تنفذ الاجارة في نصيب الشريكين المذكورين حيث لم تكن باذنهما واجازتهما وتنفذ في نصيبه لعدم البيان المذكور

والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بنتا اسكن أحاهم مع أمه فيه مهر غير شرط أجرة فسكن فيه مدة من السنين الى ان مات المالك عن زوجة وابن قاصر فهل اذا ارادت زوجة المتوفى ان تلزم الاخ الساكن فيه بأجرة المدة الماضية لا يلزم بها حيث لم يقدر عليه أجرة من أخيه المتوفى ويكون للقاصر الاجرة من بعد موت اميه (اجاب) لا يلزم الساكن والحال هذه أجرة المدة الماضية التي اسكنه فيها المالك بلا اجر وعلى من استولى على عقار الصغير وسكنه بدون عقد اجارة أجرة المثل ومنافع المنصوب لا تضمن الا في ثلاث ان يكون وقف او مال يتيم أو معدن الاستغلال كما في الدر وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قطعة ارض زراعية آجرتها رجل من اهل البلد التي هي فيها مدة معلومة فبعد انقضاءها أرادت اخذها منه فتوصل بابنها اليها في استئجارها منها فامرته بان يكتب له ايجار سنة فكتب له ايجار اثنان سنين بغير اذنها ورضاها فهل لا ينفذ الا في السنة التي اذنت بها ويطلب فيما زاد اذا انقضت يكون لها نزع أرضها منه (اجاب) الوكيل اذا خالف موكله فيما امره به لا ينفذ عليه ويكون فضولها واجارة القسولي متوقف على اجارة المالك فان اجازها فغدت وان ردها بطلت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا وقفا من ناظره سنة معلومة بأجرة معلومة بحضرة بينة شرعية واستولى عليه المستاجر وسكن فيه ليلة واحدة ثم بعد ذلك أراد المستاجر فتح الاجارة بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك حيث ثبتت الاجارة بالبينة الشرعية ويجبر المستاجر على دفع الاجرة لناظر الوقف سواء سكن فيه أو لم يسكن (اجاب) اذا صدرت الاجارة من المتعاقدين صحيحة لازمة لا يكون لاحدهما فسخها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابعادية آجرها لرجل آخر مسانعة وشرط عليه بحضرة بينة ان ما يروى منها ياخذ اجرة ومالير ومنها يكون على رب الارض وحده والآن آجرها لغيره فهل اذ لم يرو بعضهما في المدة التي استاجرها فيها التي قدرها سنتان ولم يتمكن من سقيها أو اراد رب الارض ان يضال به باجرته لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكره اذا صرف في مدته في مصلحة الارض في حفر ترعة لها وتصلح جسر وقد راها معلوما من الدراهم باذن ربها يكون له محاسبته بما صرفه اذا كان الاذن ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) لا على المستاجر بما لم يرو ومن الارض المذكورة على الوجه المذكور حيث اثبت المدعي دعواه وما انفقه في ما ذكره باذن المالك ليرجع به عليه يكون له الرجوع حيث الاذن والاتفاق بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مبيض للحناء استاجر حانوتا من مالكة وسكن فيها مدة وصنع له فيها كائنا ونقرة اضرورة صنعته بغير اذن المالك ثم مات المستاجر المذکور عن ورثة واستاجرهم مبيض آخر من المالك ثم اراد ورثة المستاجر الاول ان يطالبوا المستاجر الثاني بأجرة السكون والنقرة زاعمين انه صار لهم رهنهم جدك في الحانوت بسبب ذلك فهل لا يجبر المستاجر الثاني على دفع اجرة

١٢٦٠

٢٣

ذی القعدة

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٥

٤٥

١٢٦٧

١٨

ذى الحجة سنة

١٢٦٧

١٨

الكانون والنقرة المذكورين خصوصا وقد احدهما المورث بدون اذن المالك المذكور (اجاب) نعم لا يجبر المستاجر الثاني على دفع اجرة لما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار خربة استأذنه رجل ايمن من ماله وجميع ما صرفه فيها من ثمن طوب و اخشاب و اجرير جع عليه به فهل اذا بنى وصرف على هذا الوجه بشهادة البينة الشرعية يكون له الرجوع بذلك اذا خرج منه صاحب الدار وهل عليه اجرة مدة سكنه فيها مضي أولا (اجاب) لا امور بالانفاق على الوجه المذكور الرجوع بما اتفقوا ولا تجب الاجرة له ما قد بدون عقد اجارة الا اذا كان معدلا لاستغلال أو وقتا

١٢٦٨

محرم ١٥

١٢٦٨

ربيع الاول ١٣

اوليتم والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين واحد الشريك يريد ايجار نصيبه وهناك اجني يرغب في اجارته والشريك الثاني الذي هو شاغل للبيت بامتعة يطلب اجارة نصيب الاخر له فهل يكون الاولى والاخر الشريك باجارته أو الاجني (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر أحد الشريكين على اجارة ما يخصه في العقار المشترك لشر يكرهه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر سطح وكالة لبنى عليه بنساء يكون ملكه خلو او انتفاعا ولم بين المستاجر اكونه وجد اسفل الوكالة به خلل لا يقبل البناء فوقه وطلب من ارباب الوكالة ان يحددو الاساس لاجل ان يبنى فوقه فامتنعوا حتى مات المستاجر قبل ان يبنى فوق السطح وقبل استلامه وانتفاعه به لعدم تمكنه من ذلك لخلل اساس الوكالة فهل اذا طلب ارباب الوكالة اجرة المدة الماضية الى الآن من تركه المستاجر لا يجابون لذلك وتنفسخ الاجارة بموت المستاجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر وليس للآخر المطالبة في تركه المستاجر باجرة ماضية بعد وفاته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حمام وقف استأجره رجل من ناظره مدة معلومة اقل من سنة ثم قبل مضي المدة المذكورة ادعى المستأجر ان الناظر آجره له سنة أخرى باجرة معلومة فادعى الناظر فهل على فرض ثبوت دعوى المستأجر ان الناظر آجره له السنة التي تلي مدته الاولى قبل فراغها لا تكون لازمة وللناظر اجارتهما من شاء حيث لم تفرغ المدة الاولى ووقع الايجار الثاني في اثناء

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٢

ربيع الثاني

١٢٦٨

٢٤

السنة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تصحيجان وأيد عدم اللزوم بان عليه هي ولكل فسخها قبل مجيء أولها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حائوتا ناظرها باقل من اجرة المثل وسكن فيها مدة أشهر وهو يدفع لذلك الناظر في هي اقل من اجرة المثل فهل لنا المطالبة بتمام اجرة المثل للمدة الماضية حيث تبين بقول اهل الخبرة ان ما كان يدفعه للناظر اقل من اجرة المثل بكثير واذا اراد ان يستأجرها الرجل المذكور من الناظر باز يد من الاجرة الاولى ولكن لم يكن أجر المثل وأراد الناظر ان يؤجرها لغيره باكثر مما اراده الساكن وهو على قدر اجر المثل يجاب الناظر وله أن يؤجرها من غير الساكن باجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة عقار

سنة جادى الاولى

الوقف بدون اجرة المثل بالنظر الفاحش وعلى المستاجر تمام اجرة المثل وللناظر الاجارة بان شاء باجرة المثل حيث كانت الاجارة الاولى غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) فى جسام كبير مشترك بين جماعة ولا حدهم فيه الربيع استاجر باقيه من الثمر كاه فلما انقضت مدة الاجارة امتنعوا من الاجارة له وارادوا اجارة حصصهم لاجنبى فهل لا تصح هذه الاجارة وهل اذا ارادوا جبره على ان يؤجر حصته لهم اول الاجنبى لا يجابون لذلك (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر المالك على اجارة ما يملكه لا الشريك ولا غيره والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استاجر حانوتا من مال كها مدة معلومة ثم ان المستاجر آجرها لآخر مدة معلومة وتنزع معه فى مقدار الاجرة فالمستاجر الثانى يدعى باجر معلوم والمؤجر يدعى قدر ازا ائدا عن ذلك ولا يبنه له على دعواه فهل يكون القول قول المستاجر الثانى (اجاب) اذا اختلف المؤجر والمستاجر فى بدل الاجارة فبطل التمكن من الاستيفاء للمنفعة تحالفا وترا دوا بعده لا والقول للمستاجر لانه ينكر الزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعض من المنفعة تحالفا وفسخ العقد فى الباقي والقول فى الماضى للمستاجر بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يخدم عند آخر باجرة معلومة لى كل شهر مات المخدم عن ورثة بالعين فاستاجر وبعده موت مورثهم باجرة حكم الاجارة الاولى المعلومة فهل اذا مضى له مدة اشهر وهو فى اشغالهم المتعلقة بهم ونجده له قدر من الدراهم يكون له المطالبة باجرته ممن استاجره (اجاب) نعم يكون للرجل المذكور مطالبة من استاجره بمعاين له من الاجرة مدة عمله والله تعالى اعلم (سئل) فى وصى على فاصر من قبل الحماكم الشرعى وللقاصر حصه فى عقار مشترك بينه وبين الوصى المذكور فاجر الوصى نصيبه ونصيب القاصر فى العقار المذكور للرجل مدة معلومة باجرة معلومة تنزع عن اجرة المثل فهل تكون الاجارة فى نصيب القاصر اليتم صحيحة نافذة حيث كانت لمصلحة واذا بلغ القاصر واراد فسخ الاجارة بدون وجه شرعى لا يجاب لذلك حيث كانت تزيد عن اجرة المثل (اجاب) اذا صدرت اجارة الوصى عقار اليتم صحيحة باجرة المثل لا يكون لليتم فسخها بعد بلوغه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا بنى بعضه وفى اثناء بناء باقيه حضر رجل واتفق مع المالك المذكور على ان يستاجر منه المكان المذكور سنة سنين كل سنة بمقدار معلوم الدراهم ودفع له اجرة سنة ونصف وحرر بذلك وثيقة صورته ان فى يوم الخميس ٢٦ شهر ربيع آخر سنة ٦٧ صار الرضا والتوافق بين الواضع اسمه وختمه وحسن اغا الزمر على انما اخذنا المنزل تعلق الاغالموى اليه الكائن بالسكة الجديدة اجارا مدة ست سنوات كاملة كل سنة بسبعة آلاف ومائتى قرش وقبض الاغالمالك ايجار سنة ونصف و قدر عشرة آلاف قرش ومائتا قرش وبعده مضى هذه المدة تدفع سنة بسنة ويحسب علينا الايجار من ابتداء سنة تلامنا المفاتيح لكون المنزل أنشئ ولم يتم

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٢٥

سنة جادى الثانية

١٢٦٨

٩

سنة رجب

١٢٦٨

٢٣

بناؤه وعند استلامنا المفاتيح يدرج التاريخ بهذا ويكون ابتداء مدة الاجارة المذكورة
وفي كل هذه المدة لم يكن للاغلا المرقوم تعرض عندنا بوجه من الوجوه وحررنا هذا سندنا
علينا بكل ما ذكره هذا ما ذكر في الوثيقة الممضاة بختم المستاجر فاحكم الله تعالى فيما اذا
تم بناء المنزل المذکور بعد خمسة عشر شهرا من تاريخ الوثيقة وامتنع المالك من تسليم
مفاتيح المنزل للمستاجر بهذه الكيفية لكون الاجارة المذکور لم يكن جاريا على منهج
الشرع القويم وأراد المستاجر جبر المالك على ان يسلمه المنزل المذکور معتمدا على
على الاجارة المسطرة صورتها أعلاه هل يمنع المستاجر من معارضة المالك ولا يجبر المالك
على تسليمه المكان المذکور لعدم صحة الاجارة المذکور شرعا أو تكون الاجارة على
الوجه المذکور صحيحة ويجبر المالك على تسليم المكان للمستاجر المذکور (أجاب) الاجارة
على الوجه المذكور غير صحيحة لجهالة أولها وفي الهندية من الباب الخامس فيما يجوز من
الاجارة مثل من قال لا آخر أجرتك هذه الدار بمقدودها وحقوقها بكذا درهم موصوفا
بصفة كذا الى عشرة أشهر كذا من سنة كذا على أن تسكنها بنفسك ان شئت وذ كر شرائط
الهيكل هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين أول المدة فكانت مجهولة فلا بد أن يقول
من وقت كذا أو من هذه الساعة الى وقت كذا التصير المدة معلومة كذا في فتاوى الذسني
اه ووقت تسليم المفاتيح في حادثة السؤال مجهول فلا تصح كما في حادثة فتاوى الذسني في
وحينئذ فللمالك الامتناع من تسليم المنزل للمستاجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استاجر بيتا وفقام من فظاهرة سنة كاملة باجرة معلومة فقشاجر مع رجل أجني له عنده
دراهم طلبها منه فاراد أن يزيد عليه الاجرة لاجل نزع البيت منه فهل لا يجاب لذلك
ولا يكون للناظر فسخ عقد الاجارة قبل مضي السنة المذكورة (أجاب) اذا وقعت
الاجارة صحيحة باجرة المثل لا يكون للناظر فسخها قبل تمام المدة بدون وجه شرعي
والله تعالى هم (سئل) في رجل جمال استوجر لحمل مبر على جماله الى بر الشام فابرزها
خارج المهر ونام بجنبهم افسرق بعضها على عليه لاي اهل لاضمان عليه لكونه لم يحصل
منه تعدد (أجاب) في الاثروية من ضمان الاجير المشترك والحاس ولا يصير البقار تاركا
نام ما لم يغيب الثور عن بصره فاداغاب عن بصره يصير تاركا للحفظ قالوا تاويله
أو أما اذا نام مصطجعا يصير تاركا للحفظ وقد ذكرنا في كتاب الوديعة الفرق
منطجعا وبين النوم جالسا في غير السفر وسوي نايدهما في السفر وقلنا
على كل حال فهذه هي كون ذلك اه فاذا لم يكن نوم الجمال في السفر
تفريطا وقد هلك المتاع في يده وهو أجبر مشترك فقد وقع اختلاف في ضمانه بين الامام
وصاحبيه وأفتى المتأخرون بالصالح على النصف ولا يضمن ما هلك في يده عند أي حنيقة
وان شرط عليه الضمان وبه بقي كما في عامة المعترات وبه جزم أصحاب المتون فكان
هو المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض مشتركة بينهم استاجروها

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

بعض الشركاء من باقى - م وصار يدفع أجرة حصصهم كل سنة ثم ان باقى الشركاء آجروا
 حصصهم مشاعة لاجنبي فهل لا تصح اجارة المشاع لاجنبي (اجاب) نعم لا تصح اجارة
 المشاع من غير الشريك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في أرض آجروا
 أحدهم الكبير المتصرف عليهم مدة من السنين ثم قبل فراغ المدة آجروا باقىهم لشخص
 آخر متعللين بان المدة الماضية كانت استحقاق المتصرف وما بعدها استحقاقهم فهل اذا
 ثبت انه كان متصرفا وما ذونا له من - م بالاجارة لا تصح الاجارة الثانية حتى تمضى المدة
 (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى اجارة الارض المذكورة أولا من أحد الشركاء الماذون
 له في ذلك من باقى شركائه اجارة صحيحة لازمة لا يكون لهم اجارتها انما من غير المستاجر
 الاول قبل مضى مدته بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر
 أرض جنيئة سنة كاملة باجرة معلومة فجاء آخر واستاجرها منه قبل انقضاء الاجارة الاولى
 مدة سنتين اجارة مضافة فهل لا تكون الاجارة الثانية لازمة وتكون الاجارة الاولى
 هي اللازمة (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تعييجان وأيد عدم اللزوم بان عليه الفتوى
 كما في الدر المختار وعليه فلما لا يفسخها قبل مجئ وقتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
 حانوت متخرب استأجره منه رجل سنة وأذنه بالبناء والعمارة فيه ليكون مابناه وعمره
 وأنشأ فيه من ماله ملكا وخلوا له مستحق البقاء والقرار وجعل عليه أجرة للأرض مقدارا
 معلوما من الدراهم مسانعة فهل اذا بنى وعمره وأنشأ على هذا الوجه يكون ذلك ملكا
 للمستاجر واذا مات الاذن يكون لورثته أجرة الأرض فقط (اجاب) ما بناه المستاجر
 من ماله لنفسه باذن المالك في حياته على الوجه المذکور يملكه لبانيه يورث عنه اذا مات
 وعليه الاجرة المقررة على الأرض والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من طرف بيت المال
 مضمونها اذا وجد عقار مشترك بين قاصر وبالغ والبالغ وضع يده عليه مدة ولم يدفع له أجرة
 فهل اذا طالبت منه الاجرة يكون ملزوما بها ولو لم تقدر (اجاب) يضمن شريك
 اليتم في العقار أجرة مثل حصصه اليتم مدة استيلائه عليها بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة آجرت بيت زوجها في حال غيبته لرجل آخر عشر سنين ولم يوكله في
 الاجارة وكتبت وثيقة وختمتها بختم زوجها ووثائق ثم حضر زوجها من غيبته فوجد
 بيتها مؤجر للرجل آخر ويدعى المستاجر توكل به لزوجته في الاجارة ولم يقم بينة على ذلك
 الوكالة فهل للزوج المذکور فسخ الاجارة فيما بقي من المدة المذكورة والحال
 (اجاب) حيث لا بينة لمضى الاستئجار على توكل المالك في الاجارة له لا يبرأ
 الاجارة نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر بيتا وقفا من ناظره سنة واحدة
 باجرة معلومة وعجلها له ثم أراد ان يستأجره فعارضه رجل آخر في ذلك متعللا بأنه استاجر
 البيت المذکور قبله من وكيل وكيل الناظر المذکور مدة سنتين فهل اذا لم يفوض الناظر
 لو كيله في الوكالة ولم يجز ما فعله وكيل الوكيل لا تصح اجارته ويكون الحق في البيت

رجب
 ٢٨
 سنة
 ١٢٦٨

شعبان
 ٢١
 ١٢٦٨

٢١
 ١٢٦٨

رمضان
 ١٢٦٨

شوال
 ١٧
 ١٢٦٨

ذى القعدة
 ١٩
 ١٢٦٨

للمستاجر المذکور (أجاب) الوكيل لا يוכל الا باذن آمره والتفويض الى رأى الوكيل
كأهل رأيك كالاذن في التوكيل فلا يملك الوكيل المذکور التوكيل بالاجارة بدون
اذن موكله ولا تنفذ اجارة وكيل الوكيل بدون اجازة الناظر والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل استاجر من آخر منزلا يملكه سنة كاملة باجرة معلومة وقد بقي من مدة الاجارة سبعة
أشهر وعشرون يوما فحضر شخص آخر وزاد في اجرة المنزل بعد عقد الاجارة الصحيحة فآراد
المالك ابطال الاجارة المذكورة قبل فراغ المدة فهل والحال هذه لا يحجب المالك لنفسه
الاجارة ويستوفى المستاجر المدة التي وقع عليها العقد حيث كانت الاجارة المذكورة
كذلك (أجاب) حيث كانت الاجارة الاولى صحيحة لا يفرع المكان المستاجر من يد
مستاجره قبل فراغ مدته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من
آخر مكانا مملوكا له من نحو سنتين وبعد مضي أيام قليلة باع المكان للمستاجر لا تخفى
اثناء المدة المستاجرة فهل يتوقف نفاذ البيع على اجازة المستاجر (أجاب) يتوقف
بيع العين المستاجرة قبل مضي مدة الاجارة على اجازة المستاجر فلا ينفذ بيع المالك
المذکور الا اذ الرهدين بعيان أو ببيان أو اقرار ولا مال له غير ذلك المكان والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر جانب طين زراعة باجرة معلومة لكل فدان مدة
خمس سنين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية وأراد رب الارض ابطال الاجارة بدون
وجه شرعي لا يحجب لذلك وليس له ابطالها الا بعد تمام المدة حيث كان المستاجر طينا
ملكه للأجر ولم يكن من طين الميرى (أجاب) اذا صدرت الاجارة من المؤجر المذکور
صحيحة لازمة لا يكون له الفسخ قبل مضي المدة ولا يفسدها كون مدته خمس سنين
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتا آجرت المرأة نصيبها منه
شائعا لشريكها سنتين بمبلغ سبع مائة وعشرين قرشادفع لها مائة من الاجرة مائتي
قرش والباقي خمسمائة وعشرون قرشادفعها لها على التسدريج على المدة حكم الايجار
الذي بيده فلما مضى من المدة بقدر ما قبضته من الاجرة أرادت فسخ الايجار في باقى المدة
أو ان يدفع لها باقى الاجرة للمدة الباقية حالا قبل مضىها فهل لا يجبر على دفع ذلك قبل
استيفاء المنفعة لباقى المدة ولا يجبر على فسخ الايجار حيث وقع الايجار صحيحا مستوفيا
أرائط الصحة بشهادة البينة الشرعية (أجاب) اجارة المشاع من الشريك جائزة في
أهرا لرواية عن الامام وروى عنه أنه لا يجوز وصرح علماءنا بان الاجر لا يملك بالعقد في
اجارة فلا يجب تسليمه به بل بتجديده في غير المضافة أو شرطه وللمؤجر طلب الاجر في
الدار والارض كل يوم ما لم يشترط الدفع في أوقات معلومة والله تعالى أعلم (سئل) في
دكان مشترك بين ثلاثة لاحد منهم نصفها ولكل من الآخرين ربعها فآجر من له
النصف نصيبه من رجل له دكان ملاصقة له وآجر أحد الآخرين نصيبه للتجار الملاصق
من الجهة الاخرى وبقي نصيب الثالث فاقسمها الجاران المستاجر ان بينهما أنصافا من

غير اذن اربابها وادخل كل منهما النصف في دكانه بعد ازالة حائطيها وبنيا بينهما حائطاً وسطها فهل والحال هذه لا تعتبر هذه القسمة وتكون باطلة ويجبران على ازالة هذا الحائط ويضمنان ما أتلفا فيه بسبب هذه القسمة (اجاب) كل من الاجارة والقسمة على الوجه المذكور غير صحيحة وعلى المتعدي على مال الغير ضمان ما أتلفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حانوتاً آجره لاجنبي مدة معلومة وعليه دين لا آخر فطلبه من بعد حلول اجله فحجز عن دفعه فاراد رب الدين أن يشترى الحانوت المذكور بثمن معلوم ويدفع ما بقي بعد استخلاصه بدينه فهل اذا باع المالك الحانوت لرب الدين ينفذ دينه ويتفسخ عقد الاجارة المذكورة (اجاب) تفسخ الاجارة بعد لزوم دين سواء كان ثابتاً بعيان من الناس أو ببيان أي بينة أو اقراراً والحال انه لا مال له غيره لانه يجبر به فيتم ضرر كماله في الدر وغيره فيبيع الحانوت المذكور كورة للدين على الوجه المذكور نافذ وتفسخ الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتاً من مال كسنة باجرة معلومة وعجل له بعضها والحال انه مشغول بامتنعة مستأجره مشاهرة فماذا يكون الحكم في هذه الاجارة (اجاب) الراجع صحة اجارة المشغول ويؤثر بالتقريع والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله فسخها اكمل في الدر عن حواشي الاشباه وفيه عن الوهبانية تصح اجارة الدار المشغولة بعين ويؤثر بالتقريع وبانتهاء المدة من حيث تسليمها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك اربعة حجير معدة للاستئصال تعدي عليها رجل اجنبي واخذها من مال كها واستولى عليها واستعملها امدته من الايام فهل والحال هذه يكون للمالك المجبر محاسبة من اخذها واستولى عليها واستعملها باجرة المثل مدة استيلائه عليها (اجاب) نعم للمالك المطالبة باجرة المثل والحال هذه على ما اقر به بعض المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وصى على ابنها القاصر وله قطعة ارض خراجية فيها ساقية وعجل معد للسكنى استأجرها رجل مدة باجرة معلومة واراد المصطفى باجرة المثل بما يوافق رايه ويحسب ما يصرفه في ذلك من الاجرة فلم تاذن له أم القاصر في ذلك واخذت عليه وثيقة بانها اذا صرف شيئاً في المنزل أو في غيره سوى ان يدفع ما على الارض من الخراج وعلم بنى يحفظه لا يلزمها من ذلك شيء ثم تريد الآن مطالبة بما بقي من الاجرة بعد الخراج في فادعي انه صرفه في المنزل والساقية والظاهر يكذبه ويريد بذلك ضياع حق القاصد فهل والحال هذه لا يجاب له ذلك ويجب بر على دفع باقي الاجرة ويكون ما صرفه تبرع ولا يلزم القاصر شيء (اجاب) لا مطالبة للرجل المذكور بما أنفق على الوجه المذكور ويجب بر على دفع ما بقي بذمته من الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ودخل بها ثم طلبها للنقله معه الى محل خدامته فابت التوجه معه فتركها وتوجه الى محل معيشته ثم رجع الى مصر فوجدها ساكنة في محل آخر غير اذنه ورهناه فامرها بالانتقال منه الى محل طاعته بمصر فابت حتى يدفع

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

صفر

١

ربيع الاول

١٢٦٩

•

١٢٦٩

٢٧

ربيع الاول

١٢٦٩

٢٧

أجرة المنزل الذي هي ساكنة فيه والحال انها هي المستأجرة له بغير رضاء فهل والحال هذه لا يلزمه أجرة المنزل حيث لم يكن مستأجره (أجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها حيث كان قائما بمقتضى النكاح الشرعية وليس لرب المنزل الذي استأجرته الزوجة المذكورة مطالبة الزوج بأجرته حيث كان ذلك بدون اذنه ولا تلزمه لها أجرته حيث كان خلاف سكنه الذي اسكنها فيه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا معلومة بمقدود هاهنا ناظرها بأجرة معلومة مسانعة ثم أجرة طرقت الأرض بعضا من الأرض المستأجرة لرجل آخر قبل مضي مدة الاجارة الاولى في أثناء سنة انعقدت فيها الاجارة فهل والحال هذه لا تصح الاجارة الثانية حتى تمضي مدة الاجارة الاولى (أجاب) اذا كانت الاجارة الاولى صحيحة لازمة لا تكون الاجارة الثانية

١٢٦٩

٢٧

ربيع الثاني

١٢٦٩

١٨

جمادى الاولى

١٢٦٩

٢٤

قبل مضي مدة الاجارة الاولى نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في حائوت مستأجرة لا تخر مدة ثلاث سنين باعها مالها قبل فراغ المدة المستأجرة فهل يتوقف البيع على اجازة المستأجر فاذ لم يجزه لا ينفذ له الانتفاع بها الى فراغ المدة (أجاب) يتوقف بيع العين المستأجرة على اجازة المستأجر ولا تنسخ الاجارة بالبيع اذا لم يكن له عذر دين لا وفاء له الا من العين المستأجرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حاصل في وكالة أجرته لا تخر مدة اكثر من سنتين ثم بعد ذلك لزمتها دين ولا مال لها سواها فهل اذا باعته لوفاء الدين يصح منها ذلك وتنسخ الاجارة ولا يتوقف البيع لذلك على اجازة المستأجر او يتوقف (أجاب) لما لك الحاصل المذکور بيعه وتنسخ الاجارة بلزوم دين على المالك لا وفاء له الا من ثمنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما ضمنه ان رجلا استأجر أرضا معلومة من مالها بقدر معلوم ثم ان المستأجر أجرة الأرض لأشخاص بأجرة معلومة ومات المستأجر الاول قبل انتهاء مدة الايجار ولم يدفع المستأجرون شيئا من الاجرة

١٢٦٩

٢٦

جمادى الثانية

١٢٦٩

٣

والاول الذي أجرة تلك الأرض فهل يكون لمالك الأرض المطالبة على المستأجرين الاجراء المذکور بأجرة المدة السابقة بعد موت المستأجر الاول أو يكون له المطالبة أجرة في تركته المتوفى (أجاب) بموت المستأجر المذکور وتنسخ الاجارة الاولى اسمع على ما أفاده العلامة ابن نجيم في فتاواه وللك المطالبة في تركته المستأجر الاول ثم ان مضت حال حياته فقط وليس لواثر المستأجر الاول مطالبة المستأجرين اجرة المدة التي بعدهم وموته لا تنسخ الاجارة بالموت ولا يفرغ الأرض لجلب أجرته ان كان حصل انفاق عليها بعد موت المستأجر الاول للمالك والله أعلم (سئل) في رجل أجير عند آخره وكيل عنه في البيع والشراء في الحائوت المذورة لذلك فهل اذا ادعى رب الحائوت على الاجير المذکور بان ما في الحائوت من البضاعة حصل فيه خسر واراد الزامه بشئ من ذلك لا يجاب لذلك (أجاب) لاضمان على الاجير المذکور حيث لم يثبت عليه التعدي أو التقريط والله تعالى أعلم (سئل)

في جماعة يملكون أرضا ليست اميرية استأجرها رجل اجنبي من ملا كهة بقدر معلوم من الدراهم فحوسنتين ثم بعد ذلك لازم ملا كهة دين لا وفاء له الا من ثمن الارض المذكورة فهل اذا باعوه الوفاء الدين المذكور يصح ذلك منهم وتفسخ الاجارة ولا يتوقف البيع لذلك على اجازة المستأجر (أجاب) نعم يصح البيع وينفذ وتفسخ الاجارة ان كان الواقع ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين هما سفينة معدة لوسق الغلال اسكل واحد منهما المصف فيها استأجر أحدهما الشريك نصيب شريكه سنة كاملة بمبلغ معلوم من الدراهم ثم بعد مضي السنة المذكورة أجاز الشريك المستأجر كامل السفينة المذكورة نصيبه ونصيب شريكه لا جنبي به - يراد من شريكه ثم أخبر الشريك شريكه بما فعل من ايجاره كامل السفينة للاجنبي فجاز ذلك الشريك وتحاسب باظهاره دراهم فاعطاه بعض الدراهم وأراد أن يحمله بما بقي عليه من الدراهم على المستأجر الاجنبي فهل اذا امتنع من قبول الحوالة يكون له ذلك ويكون الشريك ملزوما بدفع ما بقي عليه (أجاب) اذا ظهر لاحد الشريكين المذكورين دين بذمة الاخر فاحاله به أو يبعضه على من استأجر منه السفينة فيمات ما يقابل حصه المحيل من الاجرة لا يصح على قبول الحوالة لتوقفها على الرضا وولاية قبض الاجرة من المستأجر المذكور للشريك الذي باشر عقد الاجارة فلم يוכל شريكه بالقبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آجر أرض زراعية مدة معلومة ثم في اثناء مدة الاجارة آجر تلك الارض لآخر مدة ابتداءها بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فهل للأوثر فسخ الايجار الثاني قبل حلول ابتداء مدته (أجاب) في لزوم الاجارة المضافة تهيجان وأيد عدم اللزوم بان عليه الفتوى كذا في الدر المختار وعليه فالفتوى على ان الاجارة على الوجه المذكور غير لازمة فللمؤثر فسخها والاجارة من آخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر أرض زراعية مدة معلومة باجرة معينة وقبض المؤجر منه اجرة مدة عامين بهجلة ومات المستأجر قبل أن يستوفي مدة العامين المدفوع اجرتها ما بهل تفسخ الاجارة بموت المستأجر العاقد لنفسه ويكون لورثة المستأجر استرداد ما قبضه مؤجرهم من ثمن ما يقابل اجرة المدة المستقبلية المهجلة (أجاب) تفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت أحد عاقدين عقدها لنفسه كما صرح به علماءنا وحينئذ لو ورثة المستأجر والحال هذه مطابقة للمذمة (سئل) في جماعة آجروها لرجل سنتين كاملتين وأحد الملاك امرأة كانت غائبة و هو الصادرة من باقي الملاك وتقبض الاجرة فهل اذا بلغت الاجارة وأجازت لا يكون الاجارة التي عقدها باقي الشركاء سيما والشركاء كانوا يؤجرونها قبل ذلك لرجل آخر وهي تاخذ الاجرة من كل من يستأجر منهم (أجاب) نعم اذا اجازت تلك المرأة الاجارة الصادرة من باقي الشركاء بالقول أو بالفعل نفذت ولا يكون لها الفسخ قبل انتهاء المدة

٩ ١٢٦٩

شعبان ٣ ١٢٦٩

٢٨ ١٢٦٩

ذى الحجة ٢ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

ذى الحجة سنة

والله تعالى اعلم (سئل) في الوكيل في عقد الاجارة اذا عقد هابا جرة المثل في ارض الوقف ثلاث سنين باجرة مبهمة قبضها الناظر من وكيل المستاجر ومات الوكيل في اثناء المدة المستاجرة واراد الناظر اجارة الارض لغير موكل المستاجر متعللا بان الاجارة تنسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة لغيره فهل لا يجب الناظر لما اراد ولا تنسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة ولو كله لانه نفسه (اجاب) نعم لا تنسخ الاجارة بموت الوكيل والمحال هذه بل ولا بموت الناظر كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها حصصة الترام كان متصرفا فيها زوجها لما كانت يذمته وبعد خلاصها منه ومنعته عن التصرف فاجرت المحصة قهرا عن ابديون اذن ولا توكيل وبدون القيمة فاجرت هي المحصة لرجل فنعها وقال اني اجرت المحصة سنتين في المستقبل مع انها مطلقة منه ومنعته من التصرف قبل وقوع الايجار منه فهل والمحال ما ذكر حيث ثبت عزلها قبل وقوع الاجارة منه بالوجه الشرعي تكون اجارة الزوج غير نافذة ولها محاسبة المستاجر على اجرة المثل في المدة السابقة حيث كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال (اجاب) الاجارة من الرجل المذكور بعد تحقق عزله موقوفة والمحال هذه على اجارة المالك فان اجازتها نفذت وان ردتا بطلت وعلى من استولى على الارض المذكورة والمحال ما ذكر ارجعها لمدة استيلائه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لم تأخذ ما يخصها من ميراث ابنيها من بعض الورثة الواضعين ايديهم عليه الا بعد مدة من السنين وفي التركة عقارات يستغلها بعض الورثة بالايجار وهي معدة في تلك الناحية للاستغلال وقد قبض ذلك البعض جميع الاجر السالف من المستاجرين فهل لها ان تحاسبه على ما يخصها فيها مضي مما استغله تلك المدة لاسيما وهو في تلك المدة يطالها في اسئتها حقها (اجاب) نعم على شر كاء المرأة المذكورة ضمان حصتها حيث كان العقار معدا للاستغلال وآجره بعض الشر كاء بدون اذنها على ما حرره العلامة ابن عابدين في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تلك بيتا آجره زوجها لرجل بغير اذنها ولا توكيل منها في ذلك ولم تجزئه ثم باعت له لرجل آخر بعد الرد فارد المشتري قبضه فوجد منه مكوونا بتاجير زوجها ودفه هل تكون الاجارة المذكورة لاغية ويجبر الساكن على خروجه من البيت ويحمله للشرى (اجاب) نعم لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون ولاية شرعية عنه تكون الاجارة موقوفة فان اجازتها المالك نفذت وان ردتا بطلت والله تعالى اعلم (سئل) في بيت معد للاستغلال آجره مالكه لرجل سنة كاملة باجرة معلومة من الدراهم ثم مات المستاجر في اثناء الشهر الاخير منها فاستمرت ورثته واضعين ايديهم على البيت المذكور في غيبة مالكه ستة اشهر فهل اذا حضر المالك من غيبته واراد محاسبته على اجرة المثل مدة استيلائهم عليه يجب لذلك حيث كان البيت معدا للاستغلال (اجاب) نعم يجب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم

١٢٦٩

٢٩

١٢٧٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٠

٣٠

١٢٧٠

٩

جادي لاولي

١٢٧٠

٩

(سئل) فى امرأة تزوجها رجل واسكنه معها فى بيت مشترك بينهما وبين اخيهامدة ثم ماتت عنه وعن اخيهما طلب الاخ ان يحاسبه على مدة سكناه مع أخته وياخذ منه حصته نصيبه والحال انه حاضر موجود معه ومشاهد لسكناه مع أخته ولم يجعل عليه ولا على أخته اجرة لذلك ولم يعرف المدعى مقدار المد ولا قدر الاجرة فهل لا يجب لذلك والحال هذه سيما والبيت غير معد للاستقلال (اجاب) ليس لاختى المرأة مطالبة زوجها بالاجرة المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من الضبطية فى منزل مشترك بين جماعة آجر بعضهم حصته منه لرجل أجنبي فهل لا تصح الاجارة المذكورة لكونه مشاعا (اجاب) الشيوخ الاصل فى الاجارة نفسها بان يؤجر نصيبا من داره أو نصيبه من دار مشتركة من غير شريكه أو من أحد شريكه كما صرح به علماء المذهب ومنه يعلم ان اجارة أحد الشركاء فى المسكان المذكورة حصته منه شائعة لغير الشريك لا تصح والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان متخرب محتاج للعمارة جار فى وقف اهلى وله ناظر من ذرية الواقف ولم يف ريعه بعسمارته فهل اذا آجره ناظره لآخر باجر مثله فاكثر سنة بسنة وبني فيه المستاجر وعمر باذن الناظر على وجه القرار وكانت مصلحة الوقف فى ذلك ولم يكن هناك مانع من ذلك تكون الاجارة على الوجه المذکور صحيحة وما بناه المستاجر يكون مملوكا له (اجاب) نعم تصح الاجارة المذكورة والحال هذه وما بناه المستاجر لنفسه على هذا الوجه يكون مملوكا له والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وكل آخر ليؤجر له بيته باجرة المثل فأجره الوكيل البيت باجرة المثل بل بازيد ثم بعد ما أجره الوكيل البيت ذهب رجل آخر الى الموكل واستاجر منه البيت قبل مضي المدة التى آجرها الوكيل فهل لا تنقض الاجارة التى فعلها الوكيل ويكون ما فعله الموكل باطلا بالنسبة للمدة الباقية حيث سلب الوكيل على ابجار البيت وأجره بالمصلحة (اجاب) بعد صدوره الاجارة من وكيل المالك صحيحة لازمة لا يكون للموكل اجارة المكان المذکور ثانيا لا آخر قبل مضي مدة الاول بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استاجر أرضا وغرس فيها شجرة من ماله لنفسه ثم بعد مضي مدة الاجارة تلك الأرض غير المؤجر فاد مالك الأرض أخذ الشجرة من الغارس بدون وجه شرعى فهل والحال هذه لا يجب لذلك ويكون الغرس للغارس (اجاب) للمستاجر أخذ شجرته التى غرسها به اثبات ذلك ويؤمر بقلعها تنريغ الأرض الغير والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استأجر مكانا مع أرض تابعة له من ماله مالهما وغرس فيها شجرتين وصار يعمل عليهما مدة السنين فاد مالك الآن المؤجر أخذ الشجرتين من الغارس بدون وجه شرعى متعللا بانهما مغروسستان فى ماله فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ويكون الغرس للغارس (اجاب) نعم ليس للمؤجر أخذ الشجرتين من ماله مالهما الغارس لهما بدون وجه شرعى واذا انقضت مدة الاجارة يكون للغارس قلعهما حيث لا ضرر والله تعالى أعلم (سئل)

١٢ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

٢٨ ١٢٧٠

٢٩ ٢٢٧٠

١٤ ١٢٧٠

١٩ ١٢٧٠

في رجل استأجر آخر محل أقشة محزومة بجهة معلومة فآخذها المستأجر وصافر
 بها ثم في أثناء الطريق ضاع بعضها منه من غير تعد ولا تفريط منه في ذلك فماذا يكون
 المحكم الشرعي في الاجير المذكور (اجاب) ما ملك في يد الاجير المشترك اختلف
 الافتاء في تضمينه اياه وأفتى المتأخرون بالصالح على النصف حيث لم يوجد منه تفريط أو
 تعد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا من مال كنه مدة معلومة باجرة معلومة
 دفعها المستأجر بمجدة للوَجْر فهل اذا مات المؤجر في أثناء المدة قبل استيفاء المستأجر مدته
 وترك ما يورث عنه شرعا وظهر عليه ديون كثيرة يقدم المستأجر بدينه على سائر الغرماء
 اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المستأجر المذكور احق بالعين المستأجرة من سائر الغرماء
 فله حبسها رهنا بالاجرة المجدة الى ان يستوفي حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 استأجر مكانا متخربا من مال كنه باجرة معلومة مسانمة وأذن المالك للمستأجر بان يعمّر
 المكان المذكور ليرجع بما صرفه عليه فصار المستأجر يدفع الاجرة سنويا ويعمر المكان
 حسب اذن المالك له فهل اذا ثبت الاذن المذكور يكون له الرجوع بما صرفه وليس
 للوَجْر ان يخبر به الا عند تمام السنة (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي الاذن من
 المالك للمستأجر بالعمارة ليرجع وثبت صرفه قدر ما صرفه عليه حسب الاذن يكون له
 الرجوع بما صرفه على الوجه المصور وليس للوَجْر اخراج المستأجر قبل انتهاء المدة التي
 انعقدت فيها الاجارة بدون وجه شرعي حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل تزوج امرأة ودخل عليها في بيت أمها واستمرسا كنامع الزوجة وأمها مدة
 وهو ينفق عليها مامعا والآن تريد الام مطالبة زوجها بنتها باجرة بيتها مدة سكناها فهل
 اذا كان البيت ملكا لا تجب لذلك حيث لم تشرط عليه اجرة (اجاب) نعم ليس لام
 الزوجة ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
 شركاء في حمام بعضهم غائب ومقيم في غير بلد الحمام فوكل الغائب عن بلد الحمام رجلا
 في اجارة قصيبه بحضرة باقي الشركاء في بلد الحمام ليقع الايجار من الوكيل ومن باقي الشركاء
 صفقة واحدة فهل اذا اجتمع الوكيل المذكور مع باقي الشركاء وأجر واجتمع الحمام
 لرجل اجنبي سنة باجرة معلومة على الوجه المذكور او لا تكون الاجارة صحيحة وليس
 لاحد الشركاء بعد ذلك اجارة حصّة منه شائعة غير اشر يك من رجل آخر (اجاب) نعم
 ان الاجارة المذكورة صحيحة وهد صدورها على الوجه المذكور لا يكون لاحد
 من الشركاء من الاجارة من آخر مادامت المدة بدون وجه يوجب فسخها وقد صرحوا
 بان اجارة المشاع من غير الشريك أو من احد الشركاء يكتفي فاسدة والله تعالى اعلم (سئل)
 باجارة العقار اذا كانت مضافة الى ما يستقبل من الزمان فهل يثبت فيه اخيار الفسخ
 لكل من المؤجر والمستأجر قبل دخول مدة الاجارة المذكورة (اجاب) تصح الاجارة
 مع الاضافة الى الزمان المستقبل وفي لزومها مع الاضافة تهيجان وايد عدم اللزوم بان

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١٤

شعبان

١٢٧٠

٢٦

رمضان

١٢٧٠

١٤

شوال

١٢٧٠

٦

عليه الفتوى كما أفاده العلائق وعليه فيمنع فسخها قبل مجيء الوقت والله تعالى أعلم
 (سئل) في مكان مشترك معد للاستغلال استغل أجرته أحد الشركاء مدة فهل اذا ثبت
 استغلال الشريك المذكو المدة المذكو كورة يكون له اتي شركائه محاسبته على ما استغله
 (اجاب) نعم يضمن الرجل المذكو كورة خاصة باقي الشركاء ولهم محاسبته على ما استغله
 حيث كان العقار معدا للاستغلال وآجره أحد الشركاء بدون اذن الباقي على ما حره
 العلامة ابن عابدين في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من
 آخر ثلاثة جبرير كسب عليهم اهو واتباعه الى محل معلوم بقدر معلوم فاستلمها منه وأرسل
 رب الحمير يررجلهم اتبعاه مع المستاجر وأمره بتسليم الحمير له بعد وصوله للمكان
 المذكو كورفسلمها المستاجر لذلك الرجل بعد الوصول حسب أمر المالك وضاع من تابع رب
 الحمير جاز فهل لا يلزم المستاجر ضمانه والحال هذه (اجاب) نعم لا ضمان على المستاجر
 ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معد لاصلاح السيوف
 لا رباها في حانوته بالاجرة أخذ سيفاً من صاحبه لاصلاحه على حسب صناعته بالاجرة
 كعادته ثم بعد عمل صنعته فيه واصلحها ففتح الحانوت للصوص ليأخذوا السيوف
 وضاع من الحانوت في جملة ما ضاع منها فما الحكم الشرعي (اجاب) اختلف التمهيج
 في تضمين الاجير المشترك العين المالك في يده بنحو السرقة وأفتى المتأخرون بالصلح على
 نصف القيمة جبراً والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعة آجرها أحدهم
 لاخره مدة سنتين باجرة مثلها باذن الباقي بطريق وكالته عنهم ومباشرة عن نفسه ومضى
 من المدة المذكو كورة سنة وأراد الوكيل المذكو كورابطال الاجارة في السنة الباقية لاجل
 ان يؤثرها لغيره متعللاً بان باقي الشركاء كانوا وقت الاجارة غائبين عن مجلس عقد
 الاجارة فهل اذا ثبت توكيله عنهم في الاجارة ورضاهم بها وأحالوا على المستاجر بعض
 الناس بقدر معلوم من اصل الاجرة ودفع ذلك بشهادة البينة الشرعية تسكون الاجارة
 لازمة الى تمام المدة ولا عبرة بما عمل به الوكيل المذكو كور (اجاب) اذا صدرت اجارة
 تلك الارض من أحد الشركاء فيها الوكيل عن باقيهم صحيحة لازمة لا يكون للأجرة نقضها
 ولا اجازتها الا آخر ما دامت مدة الاجارة الاولى بدون وجه شرعي ولا يشترط في صحة الاجارة
 حضور الموكل مجلس العقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتاً
 فيه خلوا باذن المؤجر ومكث في الحانوت مدة ثم اشترك مع آخر في بيع بضاعة
 الشريك واستاجر الحانوت بمثل الاجرة التي استاجر بها صاحب الخلو فهل والحال
 يكون صاحب الخلو أحق بالحانوت من المستاجر الثاني (اجاب) اذا كان الخلو
 بالوجه الشرعي فصاحبه أحق من غيره مادام يدفع اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل استاجر من آخر أرض زراعة مدة سنة باجرة معلومة هي اجرة مثلها وقبل مضى
 السنة آجرها المؤجر لاخره مدة ثلاث سنوات اجارة مضافة فهل لا تسكون الاجارة الثانية

١٢٧١

٢٧

لازمة وبالمالك الارض اجارتها من شاء عند انتهاء المدة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة
المضافة صحيحان وأيد عدم اللزوم بان عليه الفتوى وعليه فلا يؤثر فسخها بعلم المستاجر
قبل مجيء الوقت وله اجارة الارض ايضا قبل حلوله والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل آجر أرضه لآخر سنتين معلومتين في عقدين كل عقد على حدة اجارة صحيحة باجر المثل
وبعد مضي بعض السنة الاولى آجر رب الارض تلك الارض لآخر سنتين السنتين
بعينهما فهل حيث لزممت الاجارة للمستاجر الاول في السنة الاولى وصحت لا تنفذ اجارتها

صفر

١٢٧١

٦

لغيره بدون رضاه ولا يكون له الفسخ بدون موجب شرعي قبل مضيها (اجاب) اذا
صدرت الاجارة في السنة المذكورة صحيحة لازمة لا يكون للآخر فسخها قبل مضي المدة
بدون موجب شرعي ولا تنفذ اجارته لآخر في المدة المذكورة بدون اذن المستاجر الاول
أو اجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت قاصرة منها وصبي
قاصر من غيرها وترك لهم دارا وسكنات الزوجة جميعها ولم يسكن الصبي معها ولا منازع
ينازعها في السكنى ثم لم يبلغ الصبي الحلم قام يطالب زوجة أبيه باجرة حصته في الدار المدة

١٢٧١

١٧

الماضية وهو قاصر فهل له ذلك ولا وجه لاسقاطها عنها (اجاب) وقع الخلاف في
وجوب اجرة حصة اليتيم من عقار سكنه شر يكره بلا عقد فقل لا تجب وقيل بالوجوب
وهو المعتمد وافتى به المتأخرون والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شر يكره في بيت

ربيع الاول

١٢٧١

١٥

صغير يد أحدهما ان يؤجر نصيبه لرجل أجني فهل اذا طلب الشريك أخذ نصيب
شر يكره بالاجرة يقدم على الاجني بحيث كان يتضرر بسكنى الاجني معه (اجاب)
لا تصح اجارة مشاع من غير الشريك بل تكون فاسدة ولا يحجر أحد الشريكين على اجارة
نصيبه من الشريك الاخر والله تعالى أعلم (سئل) في أرض خراجية اميرية آجرها مسقطها

١٢٧١

٢٢

من رجل مدة عشر سنوات في عقد واحد والحال انه لم يبين ما يزرع بالارض ولم يكن
معهودا ولم يعهم للمستاجر ما يزرع فيها فهل تكون الاجارة المذكورة فاسدة والحال
ما ذكر ويكون مستحق الارض المذكورة المطالبة بفسخها (اجاب) نعم الاجارة على
الوجه المسطور فاسدة وللآخر المطالبة بفسخها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم

جمادى الاولى

١٢٧١

١٧

(سئل) في رجل يملك بيتا وكل رجلا باجارته لآخر باجرة المثل فقبل الوكيل الوكالة
وآجر الوكيل البيت المذكور لآخر مدة معلومة باجرة المثل وزيادة وقبض الوكيل الاجرة
من المستاجر فوضع المستاجر يده على البيت المذكور ثم بعد ذلك آجر المستاجر البيت لآخر
باقى مدة اجارته فهل والحال هذه تصح اجارة المستاجر المذكور للرجل المذكور ولا
تنفذ الاجارة المذكورة كورة لا يعضى مدة الاجارة الاولى حيث كانت الاجارة المذكورة
مستوفية شرائط الصحة واللزوم واذا عزل الموكل الوكيل المذكور بعد عقد الاجارة
تكون الاجارة صحيحة من الوكيل نافذة قبل عزله (اجاب) اذا وقعت الاجارة من
الوكيل بها صحيحة لازمة لا يكون لاحد متعاقبها ولا للوكيل بها الفسخ بدون عذر أو وجه

شهرى قبل مضي مدتها وقد صرحوا بان للمستاجر ان يؤجر الدار التي استأجرها من آخرى
مدته حيث لا مانع ولا تنفسخ الاجارة بعد مدة انعقادها بعزل الوكيل ولا تأثير للعزل بعد
اجراء ما وكل فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مائة درهم معلومة من الحبال
الليف المقطعة على ان يحلها او يصنعها حبالا كما كانت وجهه له في نظيره عن كل
قنطار كذا من الدراهم فخل منها البعض وقطعه وسلمه لربه وصار يصنع في البعض الآخر
فصل في بيت الاجير حريق حرق جميع ما كان في بيته من الامتعة وغيرها ومن
جمله ذلك ما بقي من الحبال الليف المذكورة وكل ذلك من غير تفریط من الاجير
المذكور ومن غير تعدد في ذلك (اجاب) وقع اختلاف في ضمان الاجير
المشترك ما هلك في يده بغير عمله بين الامام وصاحبيه فقيل بعدم الضمان وقيل
بالضمان وافق المتأخرون بالصالح على نصف القيمة ومحل الخلاف ما اذا هلك بامر
يمكن التحرز عنه كالسرقة وما اذا هلك بامر لا يمكن التحرز عنه كالخريق الغالب
والغارة فلا ضمان عليه باتفاق الامام وصاحبيه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة
أرض زراعية هي وقف اهلى على خيرات آجرها فآجرها مدة ثلاث سنين باجرة معلومة
ثم مات الناظر قبل تمام مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة بموت المؤجر واذا ادعى المستاجر
بان له على المؤجر دين او الحمال ان المؤجر مات عن وارث ولم يترك تركه اصاله فهل لا ضمان
على الوارث في دين مورثه حيث لم يترك المؤثر شيئا (اجاب) الاجارة انما تنفسخ بموت
أحدهم تعاقد بها اذا عقد لها لنفسه فلو عقد لها لغيره لا تنفسخ كمن آجر عقارا الوقف
ووكيل وديون الميت تتعلق بتركته فلا تلزم الورثة بدفعها من ماله من بدون كفالة
شرعية عن الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قهوة معدة للاستغلال
استأجرها منه رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم بعد مضي مدة الاجارة استمر
المستاجر مستوليا عليها او ينتفع بها مدة من الشهور من غير عقد اجارة من مال كرها فهل
يكون للمالك محاسبة المستاجر المذكور على اجرة مثلها مدة استيلائه عليها من بعد مضي
مدة الاجارة المذكورة حيث كانت معدة للاستغلال واذا بنى المستاجر بعض بناء من
ماله في القهوة المذكورة باذن المالك وأراد قلعه لا يكون له قلعه حيث كان القلع يضر
بالارض بل يكون له اخذ ثمنه مضر وحاله وجه الارض والحال هذه (اجاب) اذا
انقضت مدة الاجارة في المعدل للاستغلال واستمر المستاجر ساكنا بالاعقد جديدا يلزمه
الاجر واذا بنى المستاجر في العين المؤجرة بغير حق القرار ثم أراد الخروج من المكان بعد
مضي الاجارة وقلع ما بناه وكان مضر بالارض يكون للمالك ان يملك البناء بقيمة مستحق
القلع جبراً على المستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في عقار اليتيم اذا آجره الوصى عليه من
آخر ثلاث سنين بدون اجر المثل بغير فاحش وانتفع به المستاجر مدة سنتين فهل يكون
على المستاجر اجر المثل بالغام بالمع (اجاب) الوصى لو آجر عقار اليتيم بدون اجر المثل بغير

١٢٧١

١٥

شوال

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٣

١٢٧١

١٢

فاحش يلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين استاجر احدهما الشر يدين نصيب شر يملكه مدة معلومة ودفع الاجرة مجهولة وقبل استيفاء منفعة المدة المذكورة انهدم البيت فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة ويكون للشريلك الرجوع باجرة المدة التي لم يستوفها واخذها من شر يملكه حيث دفعها له (اجاب) اذا خرب البيت المذكور يكون للمستاجر المطالبة بنفسخ الاجارة فاذا فسخت يكون له الرجوع على المؤجر بحصة ما بقي من مدة الاجارة في الاجارة التي عملها ولا تنفسخ بدون الفسخ وان لم يجب الاجر اذا صار لا ينتفع به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا وقفا من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة وهي اجرة المثل ثم مات المستاجر فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بموت المستاجر وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر حيث استاجرها لنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة ارض زراعة وقفا على خيرات من ناظرها مدة معلومة باجرة معلومة دون اجرة المثل بكثير فهل يلزم المستاجر بتمام اجرة المثل للمدة الماضية وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل (اجاب) اجارة عقار الوقف بدون اجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من مال كرها مدة معلومة باجرة معلومة ثم قبل مضي مدة الاجارة ببيعها مال كرها لرجل اجني بثمن معلوم ولم يكن بدمية البائع دين للاحد فهل والحال هذه يكون للمستاجر الاستيفاء على الحانوت المذكورة الى تمام مدة الاجارة وليس للشري فسخ الاجارة قبل تمامها حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) اذا وقعت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة لا تنفسخ بمجرد بيع العين المؤجرة بلا عذر كما اذا اذ لم البائع دين لا وفاء له الا من تلك العين المؤجرة بل يوقف البيع في حق المستاجر الى تمام مدة الاجارة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر منزلا من آخر مدة ليسكن فيه ثم طلق زوجته فيه بعد اسكانها معه قبل مضي مدة الاجارة فمكنت فيه الزوجة فاراد صاحب المنزل طلب الاجرة منها فهل ليس له ذلك بل له طلب الاجرة من الزوج حيث كان هو العاقد للاجارة سيما والعدة لم تمنع قبل مضي مدة الاجارة وهل عليه الفقة (اجاب) الواجب على الزوج دفع اجرة المنزل الذي اجره لمؤجره المدة المذكورة وليس على الزوج جنة من ذلك شيء بدون وجه شرعي ثم الرزق بالانفاق عليها وبدفع اجرة مسكنها ما بقيت العدة حيث لا مانع من وجوب عليه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض انشأ فيها شجرة للاستغلال واقام رجلا اجنبيا وكما على العمارة فاستاجرها الوكيل بعد تمام العمارة من مال كرها باجرة معلومة مشاهرة واشترى المستاجر حجارة الادارة من ماله واستعملها مدة ثم حصل بينهما نزاع فتحاسبا على ما صرف في العمارة واشترى المالك حجارة الادارة من المستاجر بثمن معلوم بحضرة جمع من المسلمين والآن طالب المالك المستاجر بما

٢٨

١٢٧١

محرم

٤١

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٧٢

ربيع الثاني

٢٥

١٢٧٢

تجمله من الاجرة فامتنع من الدفع له متعللا بأنه لم يذكروا وقت المحاسبة فهل لا يجب
لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذكور ويكون للثبوت مطالبته بما تجمله من الاجرة واذا انكر
المستأجر شرط الاجرة يلزمه اجرة المثل اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت
استئجار الرجل المذكور تلك الشريحة من مالها كما مشاهرة باجرة معلومة لكل شهر
ومضت مدة أشهر يكون للمالك مطالبته بما تقر وعليه من الاجرة لما مضى من الاشهر
اذا لم يثبت دفعه اليه أو ابرأه من ذلك بوجه شرعي ولا يمنع من ذلك عدم طلب الاجر
وقت المحاسبة على العمارة واستعمال المعدل الاستغلال موجب لاجر المثل بلا عقد اجارة
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في خانوت مشترك بين اثنين بالغين آجر احدهما
نصيبه في الخانوت لرجل أجنبي في غيبة الشريك الاخر باجرة معلومة فهل لا تصح اجارة
المشاع الذي لا يقبل القسمة لغير الشريك وتصح للشريك (أجاب) نعم لا تصح اجارة
المشاع لغير الشريك اذا كان الشيوخ مقارنا لا طارئا سواء كانت في قابل للقسمة او لا على
قول الامام والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مملوك لامرأة آجرته باجرة مثله لا آجرته ثلاث
سنيين باجرة مجهلة قبضتها من المستأجر المذكور بموجب سند شرعي تحت يد المستأجر ثم
بعد ذلك أذنته ببناء جهة فيه ليرجع عليه بما يصرفه في الرجل المذكور حكم الاذن
بذلك وكتب له سندا بما صرفه ليرجع عليه بما يصرفه بعد ذلك ثم بعد مضي أربعة أشهر
من مدة الاجارة أرادت فسخ الاجارة متعللة بانها تريد أن تسكن فيه فهل لا عبرة بتعلله
بذلك وليس لما فسخ الاجارة المذكور مدة حتى تتم مدة الاجارة حيث وقعت صحيحة
لازمة وتؤثر المرأة بدفع ما صرفه المستأجر على العمارة حيث كان ثابتا (أجاب) اذا
وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للرجل فسخها واخراج المستأجر من المكان المستأجر
قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي وعلى المؤجرة دفع ما بذمتها من دين العمارة لربه
والحال ما ذكره حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر طاحونة وقفا
من ناظرها باجرة معلومة مدة تزيد عن ثلاث سنين بدون اجرة المثل بغبن فاحش ووضع
المستأجر يده على ذلك مدة ودفع الاجرة مجهلة لافهل والحال هذه لا تصح هذه
الاجارة ويلزم المستأجر تمام اجرة المثل ويكون للناظر فسخها (أجاب) اجارة عا
الوقف على الوجه المستطور ولا تهيج ويلزم المستأجر تمام اجرة المثل والحال ما ذكره والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك مكننا آجره من آخر مسانمة ادعى المستأجر انه عمر بعض
في المكان المذكور ويريد بذلك الزام المالك بما صرفه في العمارة المذكور فله اد
كان تعمير المستأجر في المكان المذكور بغبن اذن واجازة من المالك يكون المالك
غير ملزم به حيث لم يثبت اذن المالك له بالوجه الشرعي وللمستأجر قلع ما عمره اذا لم يضر
بالمكان المذكور (أجاب) نعم ليس للمستأجر الرجوع بما صرفه على العمارة بدون
اذن المالك وللمستأجر اذا خرج قلع ما عمره اذا لم يضر بالمكان وفي التمتع نقلا عن تجريد

٢٨ ١٢٧٢

٢٩ ١٢٧٢

جهادى الاولى

١٨ ١٢٧٢

رجب

١٢٧٢

٤ ١٢٧٢

سنة

رجب

البرهان في واذا حصص المستاجر الدار وفرضها بالآجر وركب فيها باباً أو غلقاً وجعل
 مسماراً في بابها وأقر به الآجر وأراد المستاجر قلعه وذلك لا يضر قلعه وما يضر قلعه بالدار
 ليس له قلعه ولكن يضمن له رب الدار بجهة ذلك وتعتبر قيمته يوم يختصمان عمادية
 من احكام العمارة في ملك الغير اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جملة اطيان
 في نواح متعددة آجرها من رجل مدة معلومة بعد واحد باجر معلوم لكل فدان
 اجارة صحيحة شرعاً ثم ان المؤجر والمستاجر تفاخرا بالاجارة في بعض الاطيان فهل لا يلزم من
 فسخ البعض فسخ الكل (اجاب) نعم لا يلزم من فسخها في بعض تلك الاطيان فسخها في
 الكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملتزم بملك منفعة ارض اوسية آجرها من آخر
 مدة معلومة باجرة معلومة وقبل مضي تلك المدة آجرها من المستاجر المذكور بعد جديد
 سنة مستقبلة اجارة مضافة الى اول السنة المذ كورة باجرة معلومة ايضاً فهل على تسليم
 صفة الاجارة في السنة المستقبلية لا تكون الاجارة فيها لازمة ويكون له مؤجر الارض
 المستحق لها فسخها قبل مجي اول السنة المذ كورة واجارتها غيره حيث كانت اجارة
 مضافة (اجاب) نعم يكون له مؤجر تلك الارض نقض الاجارة المضافة المذ كورة في اول
 دخول العقد وقبله واذا انقضت يكون له اجارتها من آخر على المقتضى به قال في تنقيح
 الحامدية الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد الصحيحين وأيد بان
 عليه الفتوى كما في اواخر اجارات الدار المختار وفي الفتاوى الحسبية من الاجارات في
 ضمن جواب سؤال ما نصه وهي غير لازمة على المقتضى به بل لكل من المتأجرين نقضها
 في اول دخول العقد وقبله اه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة
 آجر أحدهم نصيبه منه لاجنبي ونصيب غيره بدون اذنهم واجازتهم فهل تكون اجارته
 نصيبه لغيره ككافة فاسدة ولا تنفذ في نصيب باقي الشر كما بدون اذنهم واجازتهم
 وترفع يد المستاجر الى الحال هذه (اجاب) لا تنفذ الاجارة في نصيب الشر كما بدون
 اذنهم أو اجازتهم وتصح في نصيبه حيث آجر الكل صفقة واحدة ولم يجر باقي الشر ككافة
 العدة في انصباهم على ما فهمه في تنقيح الحامدية من الاجارة بما ذكره في الدوحية لـ
 لجواز اجارة المشاع باجارة الكل ثم الفسخ في البعض ثم أمر بالتأمل في ذلك من
 الشيوخ الطائري الذي لا يفسدها فليحذر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر
 قطعة ارض زراعية اميرية من مستحقها سنة بسنة باجرة معلومة وغرس فيها المستاجر
 الاواشجار من ماله لنفسه وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمين سنة وهو يدفع
 الاجرة لرب الارض ثم بعد هذه المدة أراد رب الارض أن يأخذ النخل والاشجار من
 المالك المذ كور بالقطر والغلبة عنه متعللاً بأنه مغروس في أرضه فهل والحال هذه
 لا يجاب لذلك ويكون الغرس لمن غرسه (اجاب) حيث غرس تلك الاشجار المستاجر
 لنفسه كما هو مذكور فهي له وله قلعه من الارض اذا لم يضرها القلع والالتصا بها

١٢٧٢

٢١

شوال

٥١

١٢٧٢

١٢٧٢

٢٠

ذى الحجة

٩

١٢٧٢

ذی الحجة سنة

١٦ ١٢٧٢

١٧ ١٢٧٢

١٨ ١٢٧٢

١٩ ١٢٧٣

ربیع الثاني

٢٢ ١٢٧٣

المستحق للأرض بقيمتها مستحقة القلع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مشغولة بغير حق ولا إذن ولا اجارة أجرها من له ولاية اجارتها الرجل مدة معلومة باجر المثل فهل تصح اجارتها والحال هذه ولا يمنع من صحة الاجارة كونها مشغولة حيث كان شغلها بغير حق ويؤمر من شغلها بغير حق بتفريقها وتسليمها للمستاجر (أجاب) نعم تصح اجارتها حيث كانت مشغولة بغير حق لا مكان التسليم بحجر الشاغل على التفريق كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استاجر واقطعة أرض التزام من وكيل مستحقها مسانحة باجرة معلومة لكل فدان فوضع المستأجرون يدهم على الأرض مدة أربع سنوات وهم يدفعون مبلغ الاجرة تلك المدة ثم بعد ذلك أرادت المستحقة للأرض رفع يدهم عنها فامتنعوا من ذلك متعللين بانهم حفر واقي الأرض المذ كورة مبللة اعطى السكتان وبنوا مسكناتهم ويريدون أن يهبطوها أرضا عوضا عن أرضها بغير رضاها فهل لا يمكنون من ذلك ويكون المستحقة للأرض رفع يدهم عنها جبرا حيث لم تاذن لهم ولا وكيلها بالبناء في الأرض المذ كورة (أجاب) نعم لا يمكنون من ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والمستحقة للأرض رفع أيديهم عنها جبرا وقتئذ عند آخر كل سنة ويكلفون دفع ما أحدث بالأرض بدون إذن المستحقة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون مكانا أجر بعض الشركاء حصة منه شائعة لاجنبي والبعض الآخر يطلب اجارتها فهل تكون اجارته لغير شريكه فاسدة وتؤجر من الشريك (أجاب) لا تصح اجارة المشاع الا من الشريك فلمن غيره او من أحد شركائه لا الا أنه لا يجبر على الاجارة من شريكه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة أجروه لا آخر بعضهم بنفسه والبعض بوكيله دفعة واحدة في مجلس واحد مدة سنة بقدر معلوم فقبل مضي السنة أجره الوكيل مع بقية الشركاء اجارة مضافة للمستاجر الاول سنة تليها ومضت السنة الاولى ولزمت في الثانية وهو يذفع بها الآن في السنة الثانية فهل اذا ادعى الوكيل أو باقى الشركاء بعد ذلك أنه أجر حصته أو حصة موكله لاجنبي من غير الشركاء لا تكون اجارته صحيحة وتلزم الاجارة المضافة بعد حلولها وانتماع المستاجر بعض المدة حيث وقعت الاجارة من الوكيل المفوض له فيها وباقي الشركاء (أجاب) الاجارة المضافة ممن يملكها صحيحة غير لازمة قبل حلول مبدئها واجارة المشاع من غير الشريك لا تصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حجارة من مالكها باجرة معلومة ليحمل عليها كذا الجهة كذا ذهبا او اياها فاخذها المستاجر وتوجه بها الى المحل المعقود عليه الاجارة في الذهاب ثم رجع المستاجر بالحجارة الى محل الاياب فباعت منه في اثناء الطريق وهو متوجه بها الى مالكها من غير تمديد ولا تفريط منه في ذلك فهل والحال هذه لا ضمان على المستاجر المذ كور وتلك الحجارة المذ كورة على ربهاسيما وفي حال رجوعها الى مالكها كانت فارغة لم يكن عليها شيء (أجاب) اذا لم يوجده من المستاجر المذ كور

تعد ولا تغريط وماتت الدابة المذكورة في اثناء الطريق فلا ضمان عليه والحال
ما ذكر في التنقيح وفي مجموع النوازل العين المستاجرة امانة اجماعا اما العين في يد الاجير
فعلى الخلاف بنزاهة وفيه وان استاجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك
الحمار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين امانة كما في الصحيحه شرح القنوي رقي الاجارة
الفاصلة ومثله في الكنز وغيره اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض زراعة ملك
مستاجرة لرجل مدة اكثر من ثلاث سنوات بدون اجر مثلها وعلى مالكها دين لا وفاء له
لا يبيعها او دفع ثمنها فيه فهل اذا باعها امالكها الوفاء دينه بصح وتفسخ الاجارة بالبيع
حيث كان عليه دين لا وفاء له الا من ثمنها (اجاب) تفسخ الاجارة بعذر لزوم دين سواء كان
ثابتا بعيان من الناس او بينة او اقرار والحال انه لا مال للزوج غير العين المستاجرة لانه
يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المجعلة تستغرق قيمتها كما في الاشياء والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل استاجر حائوتا من ناظره مشاهرة باجرة معلومة وسكنه مدة ثم مات
فاجره ناظره لا آخر بعد موته بموجب ايجار ديواني فهل للمستاجر ان يزعمه من ورثة
المستاجر الاول ولا يكون لو كمل ورثة الميت منعه من اخذ ما حلالا لنفسه عقد
الاجارة بالموت (اجاب) صرحوا بانفساخ الاجارة بموت احد عقديها ان عقدها لنفسه
فلوعقدتها لغيره فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر ارضا للزراعة سنة واحدة
باجرة معلومة من الدراهم وزرعها المستاجر غيرا فاكلته الدودة فتركها بلا زرع مع
امكان الانتفاع بها بالزراعة بعد كل الدودة فهل تلزمه اجرتها (اجاب) لا اجر على
المستاجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع لانها لم تكن من اعادة زرع مثله او دونه في
الضرر كما صرح بذلك في لسان المحكم والهيوط وغيرهما ذكره في التنقيح جوابا عما هو
اصاب الزرع آفة سماوية وهلك به الزرع في الارض المستاجرة وقد صرحوا في باب
الخراج بان الآفة السماوية كغرق وحرق وشدة برد وجعل في البحر الغارة والدودة
من غير السماوية حتى لا يسقط الخراج باكلها قال في رد المحتار قلت لاشك انهما مثل
الجراد في عدم امكان الدفع وفي النهر لا ينبغي التردد في كون الدودة آفة سماوية
وانه لا يمكن الاحتراز عنها قال الخیر الرملی وأقول ان كان كثير اغاليا لا يمكن دفعه بحماية
يجب أن يسقط به وان أمكن دفعه لا يسقط هذا هو المتيقن للصواب اه ثم قال في الدرر
وكذا حكم الاجارة وكتب عليه في رد المحتار ما نصه أي لو استاجر ارضا فغلب عليها الماء
أو انقطع لانتجب الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة فأنما يسقط أجرة ما بقي من السنة بعد
الهلاك لا ما قبله لان الاجر يجب بازاء المنفعة شيئا فشيئا فيجب اجر ما استوفى لا غير
فبفرق بين هذا وبين الخراج فانه يسقط كما في البصر عن الولوالجية قلت لكان في اجارة
البنزانية عن الهيوط القنوي على انه اذا بقي بعد الهلاك مدة لا يتمكّن من الزراعة لا يجب
الاجر والا يجب اذا تمكّن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعه غاصب اه

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٢٧

جمادى الثانية

١٢٧٣

١٥

رجب سنة

٨ ١٢٧٣

١٤ ١٢٧٣

شعبان

٢٠ ١٢٧٣

رمضان

٢١ ١٢٧٣

والخراج كذلك كما علمت اه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مشتركة بين جماعة ملتزمين
 آجروها الرجل اجنبي مدة نحو ثلاث سنين ثم بعدهم في نحو ستة اشهر مات بعض المؤجرين
 ثم مات المستاجر قبل مضي المدة فهل بموت المستاجر ينفسخ عقد الاجارة ولا ر باب
 الارض ايجارها لمن يريدون ولا يكون لورثة المستاجر منعهم من ذلك اذا تحقق ما ذكر
 بالطريق الشرعي (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة بموت المستاجر بلا احتياج الى النسخ
 ولا ر باب الارض اجارته من الغير لا يمكن لو مات في اثناء المدة والزرع بقل لم يدرك بقي
 الاجارة بالمسمى الى أن يدرك الزرع والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة بين صغير
 ووصيه آجرها الوصي المذكور من رجل باجرة معلومة ثم بعد ذلك باع الوصي المذكور نصيبه
 من الصغير قبل مضي مدة الاجارة فهل والحال هذه لا ينفسخ عقد الاجارة بالبيع المذكور
 ويكون للمستاجر الاتقاء بالارض المذكور الى انتهاء مدة الاجارة (اجاب) اذا صدرت
 الاجارة صحيحة لا تنفسخ ببيع المؤجر لغير دين عليه لا وفاق له الا من ثمن ما آجره بدون رضا
 المستاجر وهذا على فرض وقوع بيع الوصي من الصغير صحيحا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل استاجر قطعة ارض زراعية اميرية آيلة لبيت المال عن له ولاية ايجارها مدة سبع
 سنين باجرة معلومة في كل سنة فوضع المستاجر يده عليها وقبل انتهاء مدة اجارته المذكور
 استاجرها رجل اجنبي من المستاجر المذكور سنة كاملة من مدة المستاجر باجرة المثل فوضع
 المستاجر الثاني يده عليها وبعد يدو صلا ح زرعتها المستاجر الاول وير يد مؤجر
 الارض المذكور مدة قسح الاجارة وانخذ الارض من المستاجر المذكور مع الزرع بعد يدو
 صلا ح وان يدفع له جميع ما صرفه عليها والمستاجر المذكور لم يررض بذلك فاذا يكون
 الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الاجارة الثانية تنفسخ بانفساخ الاجارة الاولى وموت
 المستاجر الاول يفسخها فلمؤجر انتزاعها من يد المستاجر الثاني والحال هذه وهذا على
 فرض صحة الاولى والافهى هنا فاسدة لما صرحوا به ان ارضي بيت المال يسلط بهما مسلك
 ارض الوقف وهي لانفسح اجارتهما اكثر من ثلاث سنين واذا كانت الاولى فاسدة
 لا يملك المستاجر نعمة العين المؤجرة بالقبض بخلاف البيع الفاسد حتى لو قبضها المستاجر
 ليس له ان يؤجرها ولو آجرها وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا وعلى كل فالزرع للمستاجر
 الثاني وعلى المستاجر الثاني اجر المثل اذا كانت الاولى فاسدة ويؤمر بتسليم الارض
 لمؤجرها الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لصائع دراهم معلومة القدر لوصيه
 حليفا فصاغها وادعى انه ردها لما ملكها والمالك ينكر ذلك فهل يكون القول
 الصائغ او كيف يكون الحكم الشرعي (اجاب) ذكر في التنقيح جوابا عما اذا ادعى الاجير
 المشترك رد العين الى ربه او هو ينكر ان مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه امين
 ادعى الرد في القول لمن في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك والقصار وغيره اذا ادعى رده
 على الاجر لا يصدق الا بيينة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول

من يرى يد الاجير المشترك بدضمن فاما من يرى يده بامانة وهو ابو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل قوله كالمودع الى هنا من المحيط اه ثم قال أقول يظهر من هذا ان دعواه الرد على المالك كدعواه المالك فتجربى فيه الاقوال الاربعة المسارة وينبغي على قول المتأخرين الذي أفتى به المؤلف مرارا تبعا للخير الرمي انه ان كان مشهورا بالامانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصالح على نصف القيمة اه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة ملك معلومة القدر استأجرها رجل من مالكيها مسانمة باجرة معلومة ووكّل المستأجر رجلا آخر ليزرعها وانه يصرف عليها ما يلزم لها من التكاليف من تقاوى وحرث وغـيره فوضع الوكيل يده عليها وأجرها لانس آخر بن غير اذن الموكّل واجازته وأخذ منهم مـرض الاجرة فهل لا يصح إيجاره للتغير من غير اذن المستأجر الاول (أجاب) اذا لم يكن المؤجر الثاني وكيلا عن المستأجر الاول في الاجارة توقفت اجارته على اجازة الاول فان ردها بطلت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جدك في حانوت بحجة شرعية والحانوت المذكور ملك لآخر وصاحب الجدك ساكن في الحانوت المذكور ويدفع اجرة الحانوت لمالكها وهي اجرة مثلها فهل اذا أراد المالك للحانوت اخراجه منها لا يكون له ذلك وليس له زيادتها عن اجرة المثل بدون رضاه (أجاب) ليس لمالك الحانوت التي خلوها جار في ملك التغير وموضوع بحق القرار اخراج صاحبه منها مادام يدفع أجر المثل اذا ثبت ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة تملك نصف بيت تزوجت برجل ودخل بها وسكن معها في ملكها ولم تشترط عليه اجرة ولم تطالبه باجرة ومضى على ذلك مدة من السنين فهل والحال هذه اذا ارادت ان تطالبه باجرة سكناء المدة الماضية من غير عقد اجارة لا تجاب لذلك (أجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وأخ لاب وترك حانوتا وعدة قبالة بملك الحانوت استأجرهما الاخ الذي للاب منه في حال حياته مدة ثم بقيت تحت يده مدة بعد موته من غير عقد اجارة فهل يلزم الاخ المذكور اجرة الحانوت والعدة المذكورين للاخ الشقيق مدة وضع يده عليهما حيث كان هو المستحق لتركة اخيه وكان كل منهما معدا للاستغلال (أجاب) لو سكن المستأجر بعد موت المؤجر هل يلزمه أجر ذلك قيل نعم لمضيه على الاجارة وقيل ان كان معدا للاستغلال ونحوه أو قضاة الوارث يلزمه الاجر والا لاهل يلزم المسمى أو أجر المثل اهر الغنية لاني افاده في الدروحو واشيه وجعل في تجميع الحامدية غير العقار كالعقار في لزوم اجار المثل باستعمال المعدل للاستغلال منه بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعة ملك غير مقسومة آجرها بعضهم لاجنبي بدون اجرة المثل وبدون اذن الباقي فهل لا تكون الاجارة نافذة في نصيبهم بدون توكيل منهم وبدون اجازتهم ولهم رفع يد المستأجر عنها (أجاب) نعم لا تنفذ الاجارة من بعض الشركاء في

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢٩

١٢٧٣

ذى القعدة

٢٢٧٣

٦

١٢٧٣

٩

سنة

محرم

نصيب باقيم بدون اذن أو اجازة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة
ارض ابعادية مشاعة بينهم آجروها لرجل ثلاث سنوات ثم بعد مضي سنتين ونصف سنة
آجر احدهم نصيبه في الارض المذ كورة اجارة مضافة للسنة القابلة لرجل آخر ولم يستاجر
ذلك الرجل المستاجر الثاني نصيب باقى شركاء المؤجر له فهل والحال هـ هذه تكون تلك
الاجارة فاسدة ام تكونها في مشاع وثلثو جرف فسخها ويؤجرها للمستاجر الاول مع باقى الشركاء
بعد مضي المدة الاولى أم لا (أجاب) لا تصح اجارة المشاع لغير الشريك ولكل من
المؤجر والمستاجر المطالبة بفسخها واذا فسخت يكون لشركاء اجارة جميع الارض من
المستاجر الاول بعد مضي مدته أو من غيره على ان الاجارة المضافة غير لازمة على المقتضى به
على فرض صحتها فلم يكل فسخها قبل حلول مدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك عمارة حانوت من بناء واخشاب موضوعة بحق القرار أرضها مملوكة لآخر وهو
واضع يده عليها ويدفع اجرتها لمستحق أرضها من مدة تزيد على عشرين سنة والآن اراد
مستحق أرض الحانوت المذ كورة تنزع الحانوت من يده مالك الخلو المذ كورة متعللا بأنه اما
ان يز يد عليه الاجرة عن اجرة مثلها خالية عما احده فيها او يخرج منها فهل اذا كان
الخلو تابعا بالوجه الشرعى لا تنزع الحانوت من يده ذلك الرجل المذ كورة حيث كان يدفع
اجرة مثل الحانوت المذ كورة خالية عما احده فيها واذا وضع مستحق أرض الحانوت
المذ كورة يده على بعض اخشاب ونحوها مملوكة لرجل المذ كورة يجب برعى تسليمها
لها لكها ان كانت قائمة او قيمتها ان كانت مستهلكة حيث كانت مملوكة لذلك الرجل
(أجاب) ليس لمستحق أرض الحانوت المذ كورة تنزعها من يده صاحب العمارة
الموضوعة بحق القرار حيث كان وضعها على هذا الوجه تابعا بالوجه الشرعى مادام يدفع
أجر مثلها خالية عما احده فيها واذا تحقق غضب رب الارض ببعض الانقاض المملوكة
لصاحب العمارة بالوجه الشرعى يؤمر بردها اليه ان كانت قائمة والا ضمن قيمتها يوم
غضبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من اربابها مسانعة كل سنة
بقدر معلوم من الدراهم وصار المستاجر ساكنيا في الحانوت فحج عشرين سنة وهو يدفع
اجرتها سنة بسنة فهل اذا مرض المستاجر وانتهى رجل الى احد اربابها أن المستاجر قد
مات وطالب منه ان يؤجره له سنة واجابه لذلك والحال ان المستاجر الاول على قيد الحياة
وقد مضى من السنة فحج شهرين وهى مشغولة بامانة تنعقد الاجارة في السنة للمستاجر
الاول حيث لم يحصل تفاسخ من المستاجر الاول وأربابها ولا عبرة باجارة الثانى من احد
ملاكها (أجاب) اذا عقدت الاجارة كل سنة بمبلغ معلوم عقد صحيحا تنعقد في سنة
واحدة لجهالة الباقي ثم اذا مضى من السنة الاخرى بمضاه قبل التفاسخ انعقدت فيها
ايضا وهكذا ولكل من المؤجر والمستاجر فسخها عند تمام السنة كما صرحوا به في مالو آجر
كل شهر يكذا فاذا مضى شهران او اكثر من السنة قبل الفسخ وكانت الاجارة صحيحة

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

١٤

ربيع الاول

١٢٧٤

١٧

لا يكون للمالك الحاقوت المذ كورة ولا لاحدهم اجارتهما من غير المستاجر المذ كور في
 تلك السنة حيث كانت اجارته منعقدة لم تنسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن زوجته واربعة اولاد ذكور بلغ وترك منزلا فسكنته الزوجة وثلاثة من
 اولاده المذ كورين مدة من السنين ثم بعد ذلك اراد الرابع الذي لم يسكن مع اخوته في
 المنزل المذ كور رهط البتة باجرة قصية مدة سكتهم فيه فهل اذا لم يكن المنزل المذ كور
 معد للاستغلال ولم يقدر له اجرة ليس له ذلك (اجاب) نعم حيث لم يكن وقف ولا لينم ولو
 معد للاستغلال سكنى الشريك بتاويل المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك
 حصة في بستان بطريق الارث عن ابيه استاجرها منه شريكه بقدر معلوم من الدراهم
 في كل سنة ووضع المستاجر يده على جميع البستان وصار يدفع اجرة حصة الرجل المذ كور
 في كل سنة حتى مضى على ذلك عشر سنين والآن اراد مالك الحصة المذ كورة اخذ اجرة
 حصته من الرجل المذ كور في السنة الماضية فانكر ملكه فيها وادعاها لنفسه فهل
 والحال هذه اذا اثبت الرجل المذ كور ملكه الحصة المذ كورة بالوجه الشرعي واستجار
 شريكه منه الحصة المذ كورة ودفع المستاجر الاجرة للملك المذ كور في كل سنة يحكم له بها
 ويلزم باجرتها ولا عبرة بانكار الشريك المذ كور بعد ذلك (اجاب) اذا ثبت المذ كور
 ملكه واستجار شريكه منه الحصة المذ كورة تلك المدة يحكم له بها اذ لم يوجد من المذ كور
 ترك الدعوى مدة تمنع من سماعها لعدم توجهها الا عند الانكار ولا عبرة بانكار شريكه
 ولا بدعواه الملك لنفسه للاتفاق على ان ذلك ونحوه اقرار بعدم الملك للباشر فلا تمنع
 دعواه لنفسه وان لم نقل بانه اقرار بالملك لذي اليد وان كانت الاجارة المذ كورة فاسدة
 حيث كانت الارض المؤجرة مشتملة على الاشجار كما يفهم من التعبير بالبستان ولم يساقيا
 عليهما فيلزم باجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في عقار بالميراث عن
 ابيها آجرتها رجل اجنبي مدة خمس سنين باجرة معلومة قبضتها منه بمهلة وبعد مضى نحو
 ثلاث سنين من المدة تريد مطالبة بزيادة الاجرة قبل مضى المدة متعلقة بان الاجرة زادت
 فهل لا تجاب لذلك شرعا وتمنع من منازعتها حتى تنتهي مدته ولا عبرة بتعالها المذ كور
 (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك فاسدة ويكون لكل من المؤجر والمستاجر فسخها
 فاذا كانت هذه الاجارة كذلك لا تصح وللؤجرة ابطالها قبل تمام المدة والله تعالى أعلم
 (سئل) في أرض زراعية مملوكة ليست اميرية لابنين قاصر بن يمين وعليم - ما وصى
 شرعي استاجر رجل اجنبي الارض المذ كورة من الوصي المذ كور مدة سبع سنين يدون
 اجرا المثل بالغبن الفاحش فوضع المستاجر المذ كور يده عليها بعض المدة المذ كورة فهل
 والحال هذه لا تصح اجارة الارض المذ كورة الا باجر المثل واذا لم يرض المستاجر المذ كور
 باجر المثل يكون للوصي فسخ الاجارة في المدة المستقبلة واجارتهما من شاء باجر المثل (اجاب)
 اجارة عقار اليتيم كاجارة عقار الوقف لا تصح اكثر من ثلاث سنين وبالغبن الفاحش

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

٢٩

ربيع الثاني

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

٤

كما استفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة وغيرها فيلزم المستاجر تمام اجر المنزل والله تعالى اعلم (سئل) في أرض خريفة من عاداتها ان تزرع من ماء النشع الذي يحدث من ماء البحر بحيث يتمكنون من زراعتها وتوياوم فيها بذلك ولا يضرها ولا يمنع من زراعتها ما ذكر استاجر قطعة منها رجل ممن له ولاية ايبارها سنة معلومة باجرة معلومة وباقي أرض تلك الجزيرة بيد مستحقها فزرع مستحقو باقي تلك الجزيرة ما يستحقونه على ماء النشع المذكور تلك السنة وانتفعوا بها على حسب العادة كالسنيين الماضية من غير ان يركبها الماء من اعلى البحر واهمل المستاجر المذكور زراعة القطعة التي استاجرها ولم يزرعها شتويا حتى قل النيل معتمداً كنه من ذلك كتمكن من زرع باقي أرض تلك الجزيرة ومع ذلك هو متمكن الآن من زراعتها صيفيا في باقي تلك السنة بائرا ماء النشع المذكور ويريد المستاجر المذكور الامتناع من دفع اجرتها معلوماً بعدم زراعتها ايام علوماً النيل لا يكون ماء النيل لم يركبها من الاعلى فهل اذا تحقق ما هو مستطوّر بالسؤال من كونه كان متمكناً من زراعتها من الماء المذكور وان عدم ركوب ماء النيل من الاعلى لا يمنع من زراعتها شتويا وصيفيا وان عدم زراعتها انما ناشأ من اهماله وتركه لذلك مع كونه متمكناً في ما بقي من زراعتها صيفيا لا يجب الامتناعه ويحبر على دفع الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) الاجرة في الاجارة الصحيحة يتعلق وجودها بتمكن المستاجر من الانتفاع المفقود عليه بالعين المستأجرة وان لم ينتفع بالفعل كما اذا استاجر دار للسكنى وسلمها المؤجر اليه ولم يكن هناك مانع من سكناها فلم يسكن حتى مضت المدة فيجب الاجر عليه بخلاف الفاسدة فان اجر المثل يجب فيها بالانتفاع بالفعل فاذا تحقق ان المستاجر المذكور اجارته صحيحة وكان متمكناً من الانتفاع بالأرض المذكورة بالزراعة بالانتقص فاحس فاهمل زرعها وتركه من نفسه كما هو مذكور بالسؤال يجب عليه الاجر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطة بما مضمونه ان مستاجر أرض لم يشترط مع مالكة الأرض المؤجر له دفع عشرها المتعلق بعين الخراج على المستاجر ولا اذنته بدفعه من اصل اجرتها فدفع المستاجر عشر تلك الأرض من قبله لما طلب دفعه من قبل ديوان المديرية فهل لا يكون له حساب ذلك من أصل الاجرة ولا يطالبه بذلك حيث دفع بلا اذن (اجاب) العشر على المؤجر كخراج موظف وقال على المستاجر كسعره وفي نحوى ويقولنا نأخذ كما في الدر من باب العشر وأما خراج المقاسمة وهو لون الواجب جزأ شائعا من الخراج كثلث وسدس ونحوهما فعلى الخلاف كما في رد المحتار عن شرح درر البحار فبناء على قولهما حيث دفع المستاجر العشر المذكور بدون اذن من المؤجر كما هو مذكور لا يكون له المطالبة به عليهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من امرأة جميع الحرم الذي باليمن ومن داخل الاجارة القاعة الكبيرة بما فيها ومنذرة أرضية وطاحونة وحاصل أرضي بالحوش على يسار الداخل ومطبخ أرضي وجميع ذلك داخل

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

رجب
١٦

المنزل يتعلق المسألة المذكورة مدة معلومة ثم انها آجرت حريما آخر من البيت المذكور
صغير امددة معلومة لرجل باجرة معلومة يريد الانتفاع بالطاحونة المستأجرة لغيره التي هي
من جملة الاماكن المذكورة بدون رضا مستأجرها المذكور فهل يكون له منعها حيث
وقعت الاجارة له فيها خاصة دون المستأجر الثاني (أجاب) ليس للمستأجر الثاني الانتفاع
بما استأجره الاول خاصة اجارة صحيحة بدون وجه شرعي حيث لم يرض مالك المنفعة بذلك
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض خربة خالية من البناء اذنوا
لاخر بعمارتهابو بنائها معصرة للزيت فبناها ذلك الرجل باذن ملاكها من ماله لهم
وأجرها له مدة معلومة من السنين باجرة معلومة بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون
وشرطوا عليه ان يدفع بعض الاجرة ويخضع البعض الآخر من اصل العماراة في كل شهر
يمضي من حين عقد الاجارة والا تفي يريدون فسخ عقد الاجارة قبل مضي المدة المذكورة
متعللين بان العقار لا يثابروا اكثر من سنة في عقد واحد فهل والحال هذه لا يجابون لذلك
ولا يكون لهم فسخ عقد الاجارة قبل مضي المدة اذا ثبت ما ذكر (أجاب) اذا صدرت
الاجارة المذكورة صحيحة مدة من السنين في عقد واحد لا يكون للآخرين فسخها قبل مضي
المدة ولا تضر زيادة المدة عن سنة في العقار المملوك للبايعين لان ذلك حكم الوقف وعقار
اليتيم وارضى بيت المال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع محلا مؤجرا ولم يستأذن
المستأجر في البيع ولم يكن على البائع من فهل البيع موقوف على اجارة المستأجر
الى انقضاء مدته وله السكنى ايضا الى انقضاء المدة المذكورة بدون اجرة ثانية حيث
دفعها أولا (أجاب) نعم البيع المذكور والمحال هذه موقوف في حق المستأجر الى
انقضاء مدة اجارته وليس للمشتري مطالبة بالاجرة المدفوعة الى البائع المترتبة على عقد
الاجارة الصادر من قبله والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة بعضهما وقف وبعضها ملك
والبعض الموقوف موقوف على ثلاثة اشخاص وكل من الثلاثة ناظر من جهة الواقف
على المحصة الموقوفة عليه واحدا انظاره وكيل عن باقي الناظر وأصحاب الملك في القبض
والصرف والاجارة فآجروا شخص خمسة دواصل مشاهرة فبني المستأجر بناء وأدخل
فيه قطعة من أرضها امام الخواص بدون اذن شرعي من الناظر ولان الوكيل ضماعة
الباقي لا خرفه هل يؤثر المشتري المذكور برفعه جبراعليه حيث كان البناء بدون اذن
شرعي واذا كان رفعه يضر بالارض يتملكه الناظر وأصحاب الملك بقيمته مستحقا للقلع
حيث لم يثبت اذن شرعي للمحدث باحداث ذلك ويوجد سند شرعي يدل على ذلك (أجاب)
اذا لم يكن الاحداث المذكور باذن ممن له الولاية في ذلك يكون ما أحدث على هذا الوجه
مستحق القلع فيقلعه ان لم يضر بالارض المحدث فيها فان أضر فقلعه بها يكون لمن له الولاية
عليها ان يتملكه كجهة ولا يتهمة مستحق القلع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل استأجر قطعة أرض زراعية من مستحقها سنة كاملة باجرة معلومة ووضع المستأجر

١٢٧٤

٥

شوال

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٥

ذى القعدة

١٢٧٤

١١

١٤

١٢٧٤

محرم
١٢

١٢٧٥

ربيع الاول

١٢٧٥

جمادى الثانية

١٢٧٥

يده عليه اوز رعهها تلك السنة فاراد مستحقا الارض المذكورة ورفع يده المستاجر المذكور
عن الارض المذكورة بعد انتهاء تلك السنة فادعى المستاجر انه استاجرها سنتين فانكر
المستحقان دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المستاجر المذكور دعواه بالبيننة الشرعية
لا بغيرها او يؤثر برفع يده عن الارض المذكورة ودفعها المستحقا (اجاب) لا يقضى
للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يستحق قطعة أرض معدة للاستغلال وضع رجل اجنبي يده عليها وزرعها بدون عقد
اجارة وفي اثناء مدة الزراعة دفع الزارع عن الارض دراهم لجهة الميرى المسماة عندهم
بالاعانة وذلك بدون اذن رب الارض ثم بعد اتمامه مدة الزرع طلب رب الارض من
الزارع اجر مثل أرضه فاتفق معه على أن يدفع له في نظير ذلك في كل فدان خمسين قرشا
زيادة على ما كان دفعه لجنب الميرى بدون اذن رب الارض بشرط أن لا رجوع للزارع
على رب الارض بشئ مما دفعه من الاعانة لجنب الميرى وتراضيه على ذلك مع أن اجر
المثل يزيد على المبلغين المذكورين ثم بعد مدة أراد الزارع أن يرجع على رب الارض
بمادفعه لجنب الميرى على هذا الوجه المستطور فهل اذا تحقق ما ذكر في السؤال لا يكون
له الرجوع بمادفعه (اجاب) نعم لا رجوع له بمادفعه عن الارض بدون اذن مستحقها
عليه اذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين
استاجرا حانوتين من مالهما باجرة معلومة دفعها المستاجر لئلا جر مدة أربع سنين
وتسعة أشهر ثم في اثناء المدة مات المؤجر فهل تنفسخ الاجارة بموته وللمستاجر ان يرجع
بما في الاجرة التي عملها من تركه المؤجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت احد عاقديها
لنفسه فاذا مات المؤجر العاقد لنفسه انفسخت ويكون للمستاجر تسليم العين المؤجرة
لورثته وله الرجوع بحصة المدة المستقبلة من الاجرة التي عملها للمؤجر يطالب ورثته بها
من تركته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ابعادية مملوكة لرجل استاجرها
رجل آخر من مالها المذكور كوليته تنفق بزرعها فانحسر النهر عنها ولم يمكنه ردها بوجه من
الوجوه ولم يتمكن من زراعتها لذلك وكان هذا المستاجر قد دفع بعض الاجرة للمؤجر
المذكور فاداد الآن الرجوع عليه بمادفعه من الاجرة فهل والحال هذه يكون له
ذلك حيث لا يمكنه زرعها في المدة التي استاجرها (اجاب) اذا لم يتمكن المستاجر
من الزرع في الارض التي استاجرها لذلك بسبب انقطاع الماء عنها فلا أجر عليه لانه لم
يتمكن من الانتفاع بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعة
محدودة بحدودها الاربعة لجهة وقف من ناظرها من مدة تزيد على ثلاثين سنة ويجوار
الارض المذكورة أرض أخرى لا تصلح للزراعة اصلحها المستاجر المذكور ووصيها صالحة
للزراعة وكلفت باسمه وصار يزرعها ويدفع ما عليها من المال لجهة الديوان المدة المذكورة
فاجر ناظر الوقف الآن الارض التي للوقف وما اصلحها المستاجر من الارض لرجل آخر

جاءى الثانية
٢٦
١٢٧٥

رجب

٩
١٢٧٥

شعبان

١٦
١٢٧٥

شوال

١١
١٢٧٥

٢٩
١٢٧٥

بغير اذن واجازة من المصلح المذکور فهل تكون الاجارة فيما زاد عن ارض الوقف موقوفة على اجازة المستحق لها ان اجازها نفذت وان ردها بطلت (اجاب) اذا تحقق خروج الارض المذکورة عن حدود ارض الوقف ولم تكن من جملة حقوقها ولا حق فيها لجهة الوقف بوجه من الوجوه ولا لناظره المؤجر المذکور وكان الحق فيها ثابتا لغيره بطريق شرعى تكون اجارة الناظر لها بدون اذن مستحقها موقوفة على اجازته وترتد برده والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعطى لآخر تر كيمة كهرمان سليمة لا كسر بها الا جل أن يصنع لها زوانة وتر كها عنده مدة من الايام ثم جاء صاحب التركيمة لياخذها من عند الرجل المذکور فوجدها مكسورة ثلاث قطع فقال له صاحبها لاى شئ كسرتها فقال الرجل المذکور انها كانت مشرخة من قبل وكسرت عند فعل الزوانة لها فهل اذا ثبت صاحبها بالبينة الشرعية انه أعطاها له سليمة من غير نشر يبيعها يكون الشيكشى ضامنا لقيمتها (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى ان الاجير المشترك المذکور قبض التركيمة المذکورة سليمة وانها انكسرت من عمله فعليه ضمانها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة عملوا مكانا استأجره منهم رجل بازيد من اجر المثل وأذنوه بالبناء فيه ليعملوا به لعلهم يبقوا والقرار قبضى وعمر حسب الاذن منهم وجعله معدا للصباغة ووضع يده عليه مدة نحو الاربع سنوات ثم باع ذلك الخلو لرجل آخر ووضع يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يدفع اجرة المثل وزيادة للالكين ثم بعد تلك المدة قام المالكون الاثنيرون بباطل ذلك الخلو واجارة المكان لغيره ويزيدون عليه الاجرة تعنتا فهل اذا كان ذلك الخلو ثابتا باعترا فهم واطلاعهم وأخذهم الاجرة تلك المدة لا يجابون لما ذكروا لا يواجر ونه لغيره حيث كان يدفع صاحب الخلو اجرة المثل وزيادة (اجاب) اذا ثبت الخلو المذکور مستوفيا شرائط الصحة ووضح اليقاع ثم يدفع اجر مثل ذلك المكان بقطع النظر عما أحدثه فيه لا يكون للمالكى المكان المذکور ابطال الخلو بدون وجه شرعى ولا اجارة المكان من غير صاحب الخلو والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين شقيقين يملكان بيتا بالميراث عن ابيهما آجراه لآخر مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم مات أحدهما في أثناء المدة المذکورة عن أخيه وأمه فهل ينفسخ عقد الاجارة في نصيب الذى مات منهما (اجاب) نعم ينفسخ الاجارة بموت أحد العاقدين لنفسه في نصيبه وبقى في نصيب الحى منهما والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة عملوا دارا آجروها من رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة دفع المستأجر نصفها معلقة ملاكها واستلمها المستأجر وأقام فيها مدة من الشهور وقبل تمام مدة الاجارة باعها ملاكها من آخر فاراد المشتري اخراج المستأجر المذکور من الدار المذکورة فامتنع من ذلك حتى تمضى مدة الاجارة فهل ليس للمشتري اخراجها منها ولا فسخ الاجارة اذا كان البيع المذکور لغير دين (اجاب) يتوقف بيع العين المستأجرة اجارة صحيحة

في حق مستأجرها على اجازته فاذا لم يجز لا يكون للشترى اخراجه من الدار المستأجرة قبل
انقضاء مدته حيث كان البيع لغير عذر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
وأقام معها في منزلها مدة سنوات حسب رغبتها بغير عقد اجارة ولا تقدير اجرة فحصل بينهما
وبينه مشاجرة وخرج من منزلها فطلبت منه اجرة السنين التي أقامها معها في منزلها فهل
لا يكون لها طلب اجرة ولا يلزمه شيء حيث الحال ما ذكر سيما والمثل المذكور مذكورها خاصة
(اجاب) نعم ليس لها طلب اجرة المنزل المملوك لها المعدل سكنها من زوجها بمجرد
سكنها معها فيه بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في أخو من استأجر مكان وقف
من ناظره مسانمة باجرة معلومة اسكن سنة ودفعها مبلغا اجرة محجلة لذلك وأذنهما الناظر
بالبناء والعمارة على ان ما يبنياه يكون ملكا لهما او كتب بذلك حجة ثم بعد ذلك مات أحد
المستأجرين في اثناء مدة الاجارة قبل البناء فهل تنفسخ الاجارة في نصيب الميت المذكور
ويكون لورثته الرجوع بالاجرة المحجلة للدة المستقبلة حيث الحال ما ذكر (اجاب)
نعم لم يفسخ الرجوع بالاجرة المحجلة للدة المستقبلة حيث انفسخت الاجارة وكانت صحيحة
بان أجرها منهما واجل وقال آثر المكان مسكنا بلا تفصيل فانها تجوز وفاقا كما في رد المحتار
عن الفصولين وهذا حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناظرة على
مكان وقف أهلى أجرته لرجل سنة باجرة معلومة وماتت الناظرة قبل تمام السنة المستأجرة
فهل لا تنفسخ الاجارة بموت الناظرة وللمستأجر الانتفاع بالمكان المذكور الى تمام السنة
المستأجرة (اجاب) لا تنفسخ اجارة الناظر الصحيحة بموته والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك نصف حمام مشاعا والنصف الآخر لرجل آخر فآجر أحدهما الشريكين فصيبه
من ذلك لرجل أجري غير الشريك الآخر فهل لا ينسخ هذه الاجارة للشريك بالجر المثل
والحال هذه (اجاب) نفسد الاجارة بالشروع الاصل في ما يحتمل القسمة وما
لا يحتملها عند الامام وهو الذي عليه المعول الا من الشريك فتصح والله تعالى اعلم
(سئل) في سمسار معدل يبيع الخيل باجرة تفق مع رجل آخر يملك حصانا على انه يبيعه
بمبلغ معين وله في نظيره بهذه المبلغ كذا من الدراهم قبالة السمسار المذكور رجلا
المبلغ وزيادة وسلم الثمن للمالك الحصان المذكور وطلب منه ما كان متوافقين عليه
من الاجر فوعده بذلك ثم امتنع من دفعه فهل يجب الرجوع الى دفع الاجر لهذا السمسار وهل
يلزمه المسمى أم أجزا المثل (اجاب) ذكر في حواشي الاشياء ما نصه في الولو الجيسة اجرة
السمسار والمنادى والحمام وما أشبه ذلك مما لا تقدير فيه بوقت ولا مقدار لما يستحق
بالعقد وللناس فيه حاجة جائزة لحاجة الناس الى ذلك وان كانت في الاصل فاسدة اه
اقول ظاهره وجوب المسمى والمصرح به في البراز به اجرة المثل اه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك حائوتا أجرهما من رجل سنة كاملة ثم قبل مضيها بنحو خمسة
أشهر أجرها سنة ثانية باجرة معلومة وقبل حلول السنة الثانية بنحو شهرين فسخ المالك

١٢٧٥

٦٦

١٢٧٦

محرم
٣

١٢٧٦

٢٢

١٢٧٦

صفر
٧

١٢٧٦

ربيع الاول
٩

شوال

عقد الاجارة الثانية فهل يصح هذا الفسخ وينفذ جبراً على المستاجر لكونها اجارة مضافة ويكون للمالك المذكور اجارتها ممن يرغب (أجاب) في لزوم الاجارة المضافة تعميحاً وأيد عدم اللزوم بان عليه الفتوى وعليه يكون لكل من متعاقديها فسخها في أول دخول العقد وقبله فاذا تم فسخها يكون للمالك الاجارة ممن شاء حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن وارثين أحدهما غائب فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنها شرعاً ومن جلته مكان معد للاستغلال فوضع الوارث الحاضر يده على المكان المذكور واستغله مدة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبه من تركته مورثته فانكر الحاضر المذكور ورثته للميتة المذكورة فهل اذا ثبت نسب الغائب من الميتة بالوجه الشرعي لدى قاضي ناحيتهم وحكم له بذلك يكون له أخذ نصيبه من ربيع المسكان المذكور حيث كان معد للاستغلال من وقت وفاة مورثتهما (أجاب) أفادني تنفيج المحامدية ان أحد الشركا اذا أجر المعد للاستغلال بدون اذن باقي الشركا وقبض أجرته يكون عليه رد نصيب من لم ياذن اليه من الاخر بخلاف ما لو سكنه والله تعالى أعلم (سئل) في أرض التزامية معدة للاستغلال أجرها مستحقها من آخر سنة باجرة معلومة ثم مات المؤجر بعد تمام السنة المذكورة وصار المستاجر واضع يده على الأرض المذكورة بدون اجارة ممن استحقها بعد الميث المذكور مدة خمس سنوات وهو يزعمها والمستحق يطالبه بتقدير أجرها بحسب اجرة مثلها فيعده بذلك ولم يتم بينهما عقد في تلك المدة فهل يكون المستاجر المذكور ملزوماً باجرة مثل الأرض المذكورة المدة المذكورة حيث كانت معدة للاستغلال كما ذكر (أجاب) نعم يلزمه أجر مثلها في تلك المدة والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعية من مستحقها مدة معلومة وبعد انقضاءها سلمها لمستحقها غير ان المستاجر زرع من الأرض المذكورة بعد المدة فداها وبعض فدان بدون عقد اجارة فاراد المستحق للأرض أخذ زرع الزارع بدون رضاه فهل ليس له ذلك وعلى المستاجر دفع أجره مثل الأرض المذكورة (أجاب) نعم ليس المستحق الأرض أخذ ما زرع الزارع لنفسه انما يجب عليه أجر المثل بلا عقد اجارة ان كانت الأرض وقفاً وليقيم أو معدة للاستغلال الا ان يجري العرف على أخذ الحصة من الخارج في الزرع بلا اذن والله تعالى أعلم (سئل) في حنوت لجماعة لا أحدهم فيها أربعة قرايط ونصف ملكاً ولا خر سبعة قرايط وقفاً بآقها ملك لا خر أجر أحدهم حصته لاجني غير شرعيه مشاعة فهل تكون اجارته لغير شرعيه فاسدة في المشاع ولا تصح الا لشرعيين (أجاب) لا تصح اجارة مشاع يحتمل القسمة أو لا يحتملها الا ان يؤثر أحد الشرعيين نصيبه من الشرع فيجوز وهذا في الشيوع الاصل اما الطاري فلا يفسدها كاجارة الكل ثم الفسخ في البعض والاجارة الصحيحة في هذه الحنوت ان يؤثرها جميع الشركا ممن

١٢٧٦

١٢

محرم

١٢٧٧

٢٤

ربيع الاول

١٢٧٧

٩

١٢٧٧

٢٤

ربيع الثاني

١٢٧٧

١٥

حتم لم يسبق حكم من القاضى بشهادتهما اذ يكون ذلك رجوعا عن شهادتهما الاولى
 وابطالهما قيل الحكم بها فلا يعول عليها واذا كان الامر كذلك تكون الوصى المذكورة
 ملزمة يا تمام اجر مثل تلك الارض باعتبار زمن استعمالها اذا ثبت بالوجه الشرعى
 ان الاجرة المقدرة من قبلها دون اجر المثل وتعين اجر المثل في شهادة الشهود والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) من ناظر المسألة بما مضمونه اذا كان أحد تحت يده
 أطيان خراجية يزرعها ويؤدى أموالها لليرى وفي وقت وضع يده عليها غرس فيها اشجارا
 ونخلًا وبعد ذلك ترك منفعتها باختياره ولم يدفع مالها من وقت ترك منفعتها فهل اذا
 اراد بعد ذلك ابقاء النخل والاشجار في ملكه لا يجاب لذلك وتكون الاشجار والنخل
 تابعة لمنفعة الارض التي تركها باختياره او ما الحكم نردم التكرم بالافادة (اجاب)
 بمجرد ترك الشخص منفعة الارض الخراجية الاميرية لا يخرج النخل والشجر المغروس
 فيما من قبله عن ملكه وله بعد الترك المذكور اذا كان باختياره وتسليمها لغيره ان
 يقطع شجره ونخله منها حيث لم يضر القلع بالارض او يبقية باجر مثل الارض الحاملة له
 لمن يستحق الارض او يملك ذلك من صاحبه بقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في
 جماعة يستحقون ارض زراعية التزاما واحدهم قاصر وله وصى آجر نصيب القاصر مع
 باقى المستحقين لاثم مدة سنتين ثم بعد مضي تسعة اشهر من المدة المذكورة آجر الشركاء
 نصيبهم ونصيب القاصر بدون اذن من الوصى لرجل آخر غير المستاجر الاول اجارة
 مضافة لما به مدة الاولى وهى مشغولة بزرع المستاجر الاول فهل تكون الاجارة
 الثانية المضافة غير لازمة ولا كل منهم فيمنعها قبل حلول مبدئها بنفسه او بوكيله سيما
 ولم يجز الوصى اجارة نصيب القاصر في الارض المذكورة (اجاب) الاجارة المضافة
 على فرض صحتها غير لازمة على المفتى به فكل من منعها قبل حلول مبدئها وهى باطلة في
 نصيب القاصر عند عدم الاجازة من وليه ورضا الله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 وكل رجلا في شراء ارض زراعية وعين له الثمن فاشترى الوكيل الارض المذكورة
 لموكله وبعد ذلك آجر الوكيل المذكور الارض المذكورة لرجل مدة ثلاث سنين باجرة
 معلومة بغير اذن المالك في ذلك فهل والحال هذه اذا لم يجز المالك الاجارة المذكورة
 لا تنفذ وتكون موفوفة على اجازة المالك ان اجازها نفذت وان ردها بطلت حيث لم
 يكن الوكيل المذكور وكيلًا في الارض المذكورة (اجاب) لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون
 توكيل عنه في ذلك ويكون عقد الاجارة والحال ما ذكر موقوفًا على اجازة المالك نفذ
 وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر ارضًا مدة معلومة من شخص
 معلوم ثم ان المستاجر آجر قطعة معلومة منها لشخص معلوم باجرة معلومة في مدة معلومة وهى
 سنة من ضمن مدة الاجارة الاولى ثم ان المستاجر الاخير هذا أصلها وهى لها للزراعة
 بالحرث والتنقية وغير ذلك وبعد مدة نصف السنة باع صاحب الارض أرضه مدعيًا بان

١٢٧٨

٨

جمادى الاولى

١٢٧٨

٣٠

رمضان

١٢٧٨

١٥

عليه ويناقهل والمحال هذه اذا كان المستاجر الاخير دفع اجرة السنة المذكورة وقد حث
 الارض وأصلحها للزراعة وتمكن من الزرع نصف السنة ولم يزرع وباع رب الارض
 أرضه للمدين الذي ركب به رجع بنصف الاجرة على من استاجر منه حيث كانت مدة اجارته
 سنة ولم تمض السنة كلها وهى في يده بل مضى نصفها فقط وهى في يده (اجاب) اذا فسخت
 الاجارة فى أثناء المدة ورفعت يد المستاجر بعد تمكنه من الانتفاع بالارض وكان قد دفع
 جميع الاجر مجبلا لا يكون له الرجوع بقسط ما بقى من المدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) فى حانوت مشترك بين ثلاثة أشخاص لكل واحد منهم الثلث مشاعا آجرها
 أحدهم بغير إذن شريكه لا جنبى فهل لا تصح هذه الاجارة ولو آجر نصيبه من أجنبى أيضا
 لا تصح اجارته الا من الشريك (اجاب) اذا آجرها جميعها أحدا الشركاء من شخص أنعدت
 الاجارة فى كلها الا انه ان كانت الاجارة باذن الباقي أو رضاهم بما بعد العقد نفذت ولزمت
 والابطال فى نصيب غير المؤجر من الشركيين ولزمت فى نصيب العاقد بناء على ما فهمه
 صاحب تنقيح الحامدية ضمن جواب من الاجارة فحصل ذلك من الشيوخ الطائري ولا
 تصح اجارة أحد الشركاء نصيبه الا من شريكه فلو آجر من أجنبى أو من أحد شريكه
 لا تصح لتحقيق الشيوخ الاصلى والله تعالى أعلم (سئل) بافاضة من بيت مال مصر مضمونها
 ان اطيافا جار فيها المزارع ولم ينته مزارعها لاية الا ان فهل اذا أوجرت ثم انتهت مزارعها يكون
 للمالك بيعها قبل وفاء مدة اجارته وللشترى منع المستاجر واستلام الاطيان ولو كان المستاجر
 يذرفيها أو المستاجر يمنع المشتري حتى يستوفى مدة اجارته واذا كان كذلك فهل هناك
 طريقة شرعية تمنع المستاجر عن ذلك حتى لا يبقى للشترى وجه يتمتع به عن قبول البيع
 يؤمل الافادة تفصيلا عن ذلك (اجاب) اذا أوجرت العين ثم بيعت لغير لزوم دين شرعى
 على المالك لا وفاء له الا من ثمن تلك العين يكون البيع موقوف على حق المستاجر الى تمام
 مدة الاجارة وليس للشترى انتزاعها من يده قبل تمام مدتها ما لم يرض المستاجر بالبيع
 فان رضى به فتمنح وادالم تمنع الاجارة يكون للشترى خيار فسخ البيع سواء علم
 بالاجارة أو لم يعلم على قول الامام ومحمد وعليه الفتوى وأما اذا كان البيع للزوم دين
 شرعى على المالك لا وفاء له الا من ثمن العين المستاجرة فانه فسخ الاجارة للعدرا اذا
 لم تكن الاجارة المجهولة قدر قيمة العين المستاجرة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
 يملك أبعادية آجرها من آخر باجرة معلومة ثلاث سنوات ايجار صحيحا شرعيا وبعدان
 استلمها المستاجر وزرعها اراد المالك فسخ الاجارة متعللا بأنه آجرها بدون قيمتها
 فهل اذا كانت الاجارة صدرت صحيحة شرعية وكانت باجرة مثلها كما يشهد له المحس
 والمعاينة واهل النظر والدراية من الثقة لا يجاب لذلك (اجاب) ليس للؤجر فسخ
 عقد الاجارة بعد صدورهما مستوفية شرائط الصحة واللزوم بدون وجه شرعى والمحال
 هذه بل مجرد كونها بعين فاحش لا يوجب تمسك المالك المذكور من فسخها بدون وجه

١٦ ١٢٧٨

١٥ ١٢٧٩

٢٢ ١٢٧٩

ربيع الثاني

٢٣٨

شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له أرض زراعة مملوكة له أجرها لآخر خمس سنوات
 فى عقد واحد باجرة معلومة ومات المستاجر عن ورثة بعد مضى سنتين من المدة المذكورة
 ولم يوصى شرعى يريد ابقاء الاجارة باقى المدة للقصر ويقوم بدفع اجرتها عن القصر من
 مالهم لكونهم فادرين على زراعتها فاذن له المالك بزرعها سنة واحدة فقط فهل تنفسخ
 الاجارة بموت المستاجر وبعد مضى السنة التى اذن له بها المالك ترفع يد الوصى عنها وتسلم
 المالكها حيث لم يكن فيها زرع للقصر ولا حق فيها به - وذلك للقصر ولا للوصى بدون
 تجديد عقد اجارة من المالك فى المدة الباقية (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر
 لنفسه واذا انفسخت يكون لرب الارض استرداد أرضه التى كانت مستاجرة من يد الورثة
 أو وصيهم ما لم يتراضوا على ابقائها بالاجرة الى تمام مدة المستاجر المتوفى فتصير اجارة مبتدأة
 فاذا حصل التراضى على ابقائها مدة معينة بالاجرة لا غير يكون لرب الارض الاسترداد
 بعدها حيث لا زرع فيها ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أجر طينا ملكه
 لآخرين مدة ثلاث سنوات وتوفى الى رحمة الله تعالى قبل مضى أول سنة وانتقل الحق
 لورثته فهل يموت المؤجر تنفسخ الاجارة (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقدىها
 لنفسه فلو مات المؤجر المالك لرقبة الارض المستاجرة تنفسخ بموته ويكون لورثته استرداد
 الارض من يد المستاجر ما لم يكن فيها زرع للمستاجر أو يحصل تراض على بقائها فى يده الى
 تمام المدة بالاجر فتنعقد اجارة مبتدأة واذا انفسخت بلا عقد بعده وللمستاجر فيها زرع
 يكون له ابقاؤها فى يده بالمسمى الى انتهاء الزرع اذا كان فى المدة وان كان بعد مضيها فله
 الا بقاء بالجر المنزل والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل فاجر استعمل رجلا آخر فى اشغال
 تجارية مدة سنتين ولم يسم له أجره معلومة ومثل هذا الرجل لا يعمل العمل المذكور الا
 باجرة فهل يقضى له باخذ اجرة مثله فى المدة التى استعمله فيها على الوجه المذكور واذا
 استوفى الرجل المذكور من المستعمل له فى المدة المذكورة شيئا من المال الذى كان بيده
 وصرفه على نفسه بحسب عايبه من أصل أجره مثله التى يطالب بها المستعمل له المذكور
 (اجاب) اذا كان هذا الرجل لا يعمل هذا العمل الا باجر وقيام حاله بذلك يكون له
 أجر مثل عمله المذكور حيث كان معروفا بتمتع طى هذا العمل بالاجر ويحسب عليه من
 ذلك ما استوفاه من العمل فى هذه المدة قال زاد أجره مثله على ذلك فله أخذ الباقي والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أجر لآخر مكانا مدة معلومة بقدر معلوم وصرف المستاجر
 على عمارة المكان المذكور قدر ما معلوم من الاجرة باذن مالك المسكن ولم يستوف
 منفعة المكان بما صرفه المستاجر حيث ان المؤجر توفى فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة
 المذكورة وتكون ورثة المؤجر مخيرة فى دفع الزائد على ما استوفى المستاجر منفعته
 ويؤخر عنه تغير المستاجر المذكور وفى تجديد عقد اجارة المستاجر المذكور بقيمة اجارة
 المسكن المذكور الآن برضا المستاجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقدىها

٧٢٤٠

٧

١٢٨٠

١٠

محرم

١١٨١

١٩

ربيع الاول

١٢٨١

٤

ربيع الثاني سنة

لنفسه كوت المؤجر المالك المستاجر لا يموت العاقد لغيره كوكيل واذا انفسخت الاجارة بموت المالك فلورثته اجارته للمستاجر الاول برضاه او لغيره وعليهم حيفته مذ دفع ما عمل في مقابلة المدة المستقبلة بعد الموت وللمستاجر حصص العين الى استيفائه والله تعالى علم (سئل) في رجل استاجر أرضاً عشرة لزراعة باجرة معلومة مدة معلومة واستوفى المؤجر الاجرة من المستاجر ثم مات المؤجر قبل استيفاء المستاجر المنفعة فهل تنفسخ الاجارة بموت المؤجر فيمقابل المدة الباقية ويكون الحق في الارض لورثة المؤجر (أجاب) صرح علماؤنا بان الاجارة تنفسخ بموت أحد عاقديه لنفسه فتتفسخ بموت المؤجر المستاجر بموت وكيله في العقد ولا يموت الناظر على الوقف لو كانت العين موقوفة له . لأنه عاقد لغيره وكذا تنفسخ بموت المستاجر لنفسه لا لغيره كالوكيل بالاستئجار إذا كان المؤجر المذكو رعاقد لنفسه وليس وكيلاً ولا ناظراً ولا وصياً تنفسخ الاجارة بموته ويكون لورثته التي آتاهم الارض حق استرداد الارض من يد المستاجر بعد دفع ما عمل لمورثهم اذ المستاجر أحق بالعين من سائر الغرماء غير انه اذا كان في الارض زرع لم ينته حصاده تبقى الارض في يد المستاجر الى انتهائه بالمسمى في مدة الاجارة وباجر المثل بعد مدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر يئامدة معلومة باجرة معلومة قبضها منه المالك ثم ان المستاجر أعار المسكان المذكور لآخر ثم ان المستعير اشترى مالكة قبل فراغ المدة المستاجرة فهل اذا لم يجز المستاجر البيع المذكور ولا يكون نافذاً . وله اخراج المعير والانتفاع بالبيت الى تمام مدة الاجارة (أجاب) بيع المستاجر موقوف في حق المستاجر على تمام مدته او اجازته حيث لم يبيع له ذردين لا وفاقه الامنه وكان العقد صحيحاً والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض مملوكة لرجل ووالده بطريق الارث عن مورثهما فغاب الابن المذكور فاجرت امه جميع القطعة المذكورة لرجل آخر مدة من السنين بدون وكيل عن ابنه المذكور وبدون اجازة منه حال غيبته ثم بعد مدة ماتت تلك المرأة المؤجرة عن ابنها ثم مات المستاجر ايضاً ثم حضر الغائب فهل اذا كان الواقع ما هو مذكور لا تنفسخ تلك الاجارة الا في نصيب الام وموتها وموت المستاجر تنفسخ الاجارة حتى في نصيب الام المذكورة (أجاب) الاجارة المذكورة منقذة ابتداء في جميع القطعة الا أنها موقوفة في نصيب الابن لعدم اذنه نافذة في نصيب العاقلة لعدم الشيوع وقت العقد وتنفسخ براد الابن العقد في نصيبه كما تنفسخ في نصيب الام بكل من موتها وموت المستاجر فالحاصل انها الا الآن والحال ما ذكر من منفسخة في الجميع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من ناظر وقف القصر مضمونها رجل آخر قطعة ارض بمقاس معلوم بين المؤجر والمستاجر مدة سنتين ابتداء من سنة ١٢٨١ وغايتها سنة ١٢٨٢ بشرط سداد اجرة سنة ١٢٨١ مهلاً واجرة سنة ١٢٨٢ في يوم غرة محرم سنة ١٢٨٢ فعلى الوجه المشروح المؤجر آخر وقبض اجرة سنة ١٢٨١

١٢٨١

٢٩

جاءى الثانية

١٢٨١

١

صفر

٢٨٢١

مجهلا وبحلول محرم سنة ١٢٨٢ طلب الاجرة حسب الشرط في وقت عقد الاجارة فتوقف المستاجر فهل يجبر شرعا على اداء اجرة سنة ١٢٨٢ حيث وجد شرط الدفع في هذا التاريخ بسند الاجارة الذي تحت يد المستاجر المذكور (اجاب) للوجوب طلب الاجرة للارض كل يوم ويستحق جميع الاجرة بالتجهيل وبشرط تجهيلها ايضا في الاجارة الصحيحة المنجزة بحيث شرط دفع الاجرة للسنة الثانية الداخلة في العقد الاول في هذا التاريخ يؤمر المستاجر بـ ~~تجهيلها~~ على ما شرط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر لنفسه من رجل آخر دارا مدة أربع سنوات ابتداءها سنة اثنين وثمانين ومائتين وألف بمبلغ معلوم اقبضه المستاجر المذكور للثو حرمجهلا بعمربه الدار المذكورة حيث كانت خربة حين ذاك ثم سافر المستاجر المذكور قبل حلول ابتداء مدة الاجارة الى الحج الشريف وأمر المؤجر انه عند تمام عمارة الدار وحلول ابتداء مدة الاجارة يسلم الدار المذكورة لولد المستاجر ثم مات المستاجر المذكور في الاقطار الحجازية قبل تسليم الدار لولده وقبل حلول ابتداء مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة المذكورة بموت المستاجر وللوجوب منع تسليم الدار لورثة المستاجر وما قبضه من مورثهم اجرة المدة لهم وان امتنعوا يجبرون على ذلك (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحدها قديها حيث عقدتها لنفسه بلا احتياج الى القسح وحينئذ تكون هذه الاجارة مفسوخة بموت المستاجر وللإلأ الامتناع من تسليم الدار الى ورثة المستاجر حيث لم يصرف عقد بينهم بعد الموت وعليه رد الاجرة المجهلة الى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من مال كنه سنة كاملة اجارة مضافة ابتداءها شهر رجب سنة ١٢٨٢ وانتهى شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ ثم بعد ذلك وكل المالك رجلا في بيعها وباعها من آخر غير المستاجر فهل حصول البيع لا يفسخ عقد الاجارة وقد يكون الاجارة المذكورة لازمة والمستاجر استيفاء السنة بتمامها (اجاب) تصح الاجارة مضافة للمستقبل الا انها غير لازمة من الحناء بين فلكل منهما ففسخها قبل الوقت وفي ابتداء الشهر المضافة اليه وللوجوب بيع العين المستأجرة قبل مجي وقتها وتبطل به الاجارة على المقتي به كما صرح به في الخانية وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر شخصا لخدمته الخاصة به مشاهرة وفي اثناء مدة الاجارة أرسله ليحصل له ديونا من أشخاص في غير البلدة المقيم فيهم ارب الدين فقبض من شخص من المديونين عشرة جنيهات وحققها في حرم مثلها وفي اثناء الطريق هلكت منه من غير تقرير منه ولا يدري أين ضاعت فهل اذا أراد المرسل له الرجوع عليه في ذلك ايسر له ذلك ولا يكون ضامنا ويكون القول قوله بيمينه والحال ما ذكر (اجاب) الاجير الخاص لا يضمن ما تلف بيده أو بعمله المعتاد بدون تعد منه ولا تقرير كما هو حكم سائر الامانات اذا ضاعت من يد الامين على هذا الوجه فلا يضمنها ولا يقبل قوله بيمينه حيث لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عشر بن فدانا عشورية آجرها لآخر اجارة مضافة ولم يرها المستاجر ثم بعد رؤيتها

١٢٨٢

١

١٢٨٢

٣٠

رجب

١٢٨٢

١

شعبان

١٢٨٢

٩

وجد نصفها يصلح للزراعة والنصف الآخر أصله مقابر لدفن الاموات وعشش منخربة
لا يصلح للزراعة فهل والحال هذه تكون الاجارة غير لازمة والمستاجر ردها لما لكها
(اجاب) الاجارة المضافة غير لازمة على المقتضى به فكل من المؤجر والمستاجر فسبحها
قبل مجيئ اول المدة وتفسخ ايضا بالقضاء أو الرضا بخيار رؤية أو عيب يفتقر النفع به كما
لو استؤجرت الارض للزراعة ووجد نصفها غير صالح لها كما هو مذكور بالسؤال والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل من تجار الارز أراد نقل قدر معين من ارزته الى بلدة أخرى
ليبيعه فيها فجاءه ريس مركب معدة للسفر الى البلدة المراد نقل الارز اليها وطلب منه
وضع القدر المذكور في مركبه المعلومه عندهما بالاجرة المعلومه عندهما أيضا فاجابه التاجر
لذلك وأذنه بانه اذا وجدته مشتريا للارز أو شئ منه في الطريق بئس عينه اليه يبيعه به والا
يوصله الى البلدة المتفق على الوصول اليها ثم يكون خيرا في بيعه فيها أو تسليمه لذات
التاجر ان وجدته فيها أو لو كيله الذي عينه له ايضا وبعد ذلك سافر التاجر وأذن وكيله
الذي في بلدته بالتسليم الى الريس المذكور فاستلمه ولم يضعه في المركب المعينة له بل وضع
بعضه فيها والبعض الآخر في مركب أخرى لم تكن في ضمانه ولا ملكه ولا ما ذونا بالوضع
فيها فصل لما غرق في الطريق وضاع الارز فهل والحال ما ذكر يلزم الريس المذكور
البعض الذي غرق حيث كان متعديا بوضعه في مركب أخرى على وجهه ما ذكر (اجاب)
ذكر في فتاوى الفضلى اذا دفع للنساج غزلا لينسجه كراسا ودفع الفساج الى آخر لينسجه
فسرق من بيت الاخران كان الاخر اجيرا الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن
اجيرا الاول وكان اجنبيا ضمن بلا خلاف ولا يضمن الاخر عند أي حنيقة وعندهما
يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعه الى اجنبي بغير اذن مالكها عندهما صاحب
الوديعه يضمن أيهما شاء وعند أي حنيقة يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني قال
صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدروري ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه
ليس له أن يستعمل غيره اعلم الا يضمن اذا كان الاخر اجيرا الاول فيما اذا اطلق له العمل
اما اذا شرط عليه النسج بنفسه يضمن بالدفع الى الاخر وان كان الاخر اجيرا محامدية
من ضمان الفساج وبمثلله أفنى العلامة الخير الرملى أفاده في تنقيح المحامدية وفيها ايضا
وذكر في الذخيرة وللراعى أن يبعث الاغنام على يد غلامه أو اجيره أو ولده الكبير الذي
في عياله لان الردم من الحفظ وله ان يحفظ بيد من في عياله فمكنا له الرديدم في عياله
كالودع فاذا هلك في حالة الردفان كان الراعى اجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أي
حنيقة وعندهما ان هلك بامر يمكن التحرز عنه يضمن كالودع بنفسه وهلك في يده في حالة
الردوان كان الراعى اجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كالودع بنفسه وهلك في يده
في حالة الردو شرط ان يكون الرااد كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يقدر على
الحفظ يكون هذا تضميما والاجير يضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط أن يكون في

شعبان

سنة

عياله لانه اذا لم يكن في عياله كان الرديده ويبيد أجنبي سواء وليس له الرديده أجنبي
فكذا بيده من ليس في عياله عمادية من ضمان الراعي ومثله في القصولين اه ومنه
يعلم جواب الحادثة وان المراد بالاجير الذي لا يضمن الاجير المشترك كالريس المذكور
بالدفع اليه الاجير الخاص الذي في عياله والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارده من
دائرة سعادة والده باشا مضمونها اذا كان شخص له اطيان ملك آجرها لا خربا عتبا راجحة
الفدان تسعين قرشا وخمسة وتسعين قرشا وفي سنتها باعها وصار وضع يد المشتري عليها
لكونها صارت ملكه وبناظره الاطيان المزروعة من قبل المستاجر من ضمن القدر
المؤجر وجدت تساوي أجرة الفدان منها ثلثمائة قرش كما قرر العمد أهل الخبرة فهل
تفسخ اجارة البائع بالبيع وتصير الاطيان حق المشتري وله حق في الزام المستاجر
بثلاثمائة أجرة لكل فدان حسب ما يساوي (اجاب) مجرد بيع العين المستاجرة بدون
عذر دين على المؤجر لا وفاء له الا من ثلث العين المستاجرة لا يوجب فسخ الاجارة بل
يكون البيع موقوف في حق المستاجر الى انقضاء مدة الاجارة وعليه المسمى في عقد الاجارة
فقط حيث لم تكن العين المستاجرة وقفا ولا ملكا لغيره وليس للمشتري تزاع الارض
المستاجرة من يد المستاجر قبل تمام مدته بمجرد شرائه الارض حيث لم يكن البيع لعذر كما
ذكرنا ولم يرض المستاجر بفساد البيع والافعليه التسليم وتفسخ الاجارة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل استاجر اطيان التزام عشورية معدة للاستغلال من امرأة
تستحقها مدة معينة ووضع يده عليها وانتفع بزرعها الى تمام المدة المذكورة ثم بعد
مضي مدة اجارتها آجر المستاجر المذكور الارض المذكورة لمجموعة آخرين بدون
اذن المستحقة لها وعلمها ولم يكن له فيها حق القرار فلما علمت المستحقة بذلك ردت
عقد الاجارة المذكورة فهل يبطل بردها واذا زرع المستاجرون من غير اذن المستحقة
تلتزمهم أجرة مثل الارض مدة انتفاعهم بها حيث كانت معدة للاستغلال (اجاب)
نعم تبطل الاجارة المذكورة بردها المستحقة عقدتها حيث صدر بعد مضي مدة الاول بدون
اقتها والحال ما ذكر ويلزم من انتفع بتلك الارض على هذا الوجه أجرة مثلها مدة
انتفاعه بها بلا عقد صحيح حيث كانت معدة للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في
حمام مشترك بعضه وقف وبعضه ملك ومالك بعضه هو واضح اليد عليه ينتفع به كابيه
واسلافه من قبله باستجاره حصة الوقف والا آن ارادناظر الوقف اجارة حصة الوقف
لغير مالك النصف الاخر سنة تلي السنة التي استأجرها المالك المذكور باجرة زائدة
بزيادة متعنت فهل لا تصح اجارتها مشاعة الا لشر يك باجرة المثل (اجاب) اجارة المشاع
ولو لم يقبل القسمة من غير الشر يك لا تصح على المقتضى به وانما تصح من الشر يك لكن
لا يجبر احدهما على اجارة نصيبه من شر يك وله طلب المهاية لو لم يتفق على الاجارة من
احدهما او من غيرهما حيث كان غير قابلا لقسمة الافراز والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٨٣

١٤

ذى الحجة

١٢٨٣

١

١٢٨٣

١٨

ناظر على وقف اهلى استاجر منه رجل آخر لنفسه دارا باجرة معلومة مدة معلومة ثم بعد ذلك قبل مضي المدة المستاجرة مات المؤجر والمستاجر فهل والحال هذه يموت المستاجر تنسخ الاجارة المذكورة ويكون للناظر الا ان اجارته الورثة المستاجر اوله غيرهم باجرة المثل (اجاب) نعم تنسخ الاجارة المذكورة يموت المستاجر لنفسه ويكون للناظر الثاني اجارة دار الوقف من شاء باجرة المثل حيث لم تقدم مع الورثة بعد موت المؤثر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ابعادية آجرها وكيلها من آخر باجرة معلومة مدة معلومة فآجرها المستاجر المذكور من آخر مات المستاجر الاول في اثناء المدة وعليه ديون لانا وصار المستاجر الثاني واضعا يده عليه فهل يموت المستاجر الاول تنسخ الاجارة الاولى والثانية وللمالك المذكور كورة مطالبة المستاجر الثاني باجرة مثل الارض وليس للدائنين مشاركة المالكة فيها (اجاب) يموت المستاجر الاول تنسخ الاجارة الاولى والثانية كما صرحوا به وللمالك ان نزاع الارض من يد المستاجر الثاني حينئذ ولو لم تفرغ مدته الا انه اذا كان له فيها زرع لم يبلغ الحصاد تبقى الارض في يده بالمسمى ولو فرغت فباجر المثل كما في الدر عن المنية ولا تعلق لغرماء المستاجر الاول بما يستحق على المستاجر الثاني بعد موت الاول من اجار المدة المستقبلية بعد الانقضاء اذ لا حق له في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر ارضا سنتين كل سنة بقدر معلوم فبعد السنة الاولى في اوان زراعة السنة الثانية باع المؤجر الارض من آخر باذن المستاجر واجازته ورضاه به فترك المستاجر الارض من غير زراعة وسلمها ولم يزرعها احد فاداد المشتري الزام المستاجر باجر السنة الثانية فهل لا يلزمه الا بجر حديث انفسخت الاجارة بالبيع مع الاجازة والرضا به من المستاجر وعدم وجود ما يوجب الزامه بالاجرة من غصب او ما يدل على انعقادها ثانيا فليد والجواب (اجاب) نعم تنسخ الاجارة باجارة المستاجر البيع ورضاه به وينفذ البيع في حق الكل في الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الا بجر اذا باع المستاجر بغير اذن المستاجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستاجر حتى لو سقط حق المستاجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو الصحيح فان اجاز المستاجر البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستاجر الى ان يصل اليه ماله وان رضى بالبيع اعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا لانتزاع من يده عمادية من الفصل الحادي والثلاثين افاده في تنقيح الحامدية من الاجارة فاذا انفسخت الاجارة المذكورة لا يلزم بذلك المستاجر الاجر والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في ارض محتكرة من ناظر وقف باجرة مثلها عن كل سنة قدر معلوم اراده مستاجرها في اثناء السنة ان يسقط حقها فيها لشخص اجنبي فهل له حق فيها يعتبر شرعا لما ذكره ابن عابدين في رسالته المسماة تحرير العبارة فيمن هو احق بالاجارة انه ان زادت اجرة المثل في اثناء المدة تعرض الزيادة على المستاجر فان قبلها ورضى بدفعها فهو احق واذا كان له حق فيها في اثناء السنة كما يستفاد

١٢٨٤

٣٠

رجب

١٢٨٤

٥

ذي الحجة

١٢٨٤

١٦

جمادى الاولى سنة

من الدر وحاشية ابن عابدين في باب الاجارة الفاسدة فهل اذا اراد اسقاطه لشخص اجنبي من الوقف في نظير دراهم يدفعه له هذا الاجنبي ويستاجر الاجنبي الارض من الناظر باجرة المثل كالاول بحيث لا يضيع للوقف شئ بل يستوفى الاجرة من الاول والثاني كاملة يكون ذلك الاسقاط بهذا الوجه صحيحا شرعا ويطيب للمستاجر الاول ما يآخذه من الاجنبي في نظير اسقاط الحق المذكور له أفيدوا الجواب (أجاب) هذا السؤال غير واضح اذ لا يخلو الحال اما أن يكون المستاجر المذكور أحدث في أرض الوقف بعد اذن الناظر له بالبناء أو الغرس على ان ما يحدثه يكون له ملكا على وجه القرار واستئجاره اجارة صحيحة ما ثبت له به حق القرار اولا فان أحدث شيئا من ذلك بعد اذن الناظر على هذا الوجه فينبذ لاجابة الى تكلف الاسقاط في أثناء مدة اجارته أو بعد ها ولا الى استئجار الاجنبي من الناظر بل يكون للمستاجر المذكور بيع ما أحدثه من الاجنبي فينتقل حق القرار للشترى ويكون على المشتري المذكور أجر مثل الارض خالية عما أحدث فيها وان لم يحدث شيئا من ذلك فلا صحة لاسقاط حقه من اجنبي في أثناء المدة في مقابلة مال يآخذه من المسقط له غاية الا حران له استبقاء الارض في يده الى تمام السنة المعقودة عليها بالاجرة المسماة اذا انعقدت الاجارة باجر المثل في اية دأها ولم تزد الاجرة في أثناء المدة وان زاد أجر المثل في أثناء المدة تعرض الزيادة عليه فان قبلها فهو أحق من غيره الى تمام السنة مثلا ما بعد المدة فللناظر ان يثوبها من غيره ولو قبل الزيادة ما لم يكن له فيها حق القرار هذا حاصل ما ذكره العلامة ابن عابدين في رسالته المشار اليها في السؤال ولا يدل ذلك على جواز اسقاط حقه في أثناء المدة من اجنبي في مقابلة مال يآخذه ثم يستاجر المسقط له من الناظر اذ هذا من قبيل الحقوق المجردة التي لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة نعم للمستاجر المذكور ان يثوب الارض من غيره في أثناء مدته وان لم يكن له فيها حق القرار لانه مالك للنفعة فله بيعها بطريق الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في شخص استاجر اعمادية للزراعة ممن له ولاية ايجارها مدة معلومة باجرة معلومة فزرعها المستاجر في مدة اجارته فمضت المدة قبل انتهاء الزرع فاجرها صاحب الارض لغيره سنة مستقبلة فهل يكون للمستاجر الاول ابقاء الزرع الذي زرعه في مدته باجر المثل الى ان يدرك وليس لصاحب الارض ولا للمستاجر الثاني ان يكلفه بقلعه قبل الادراك ولا يجبر على أن يشاركه فيه في مقابلة الاجرة لاسيما وقد شرط في عقد الاجارة الاولى انه اذا مضت المدة وله فيها زرع يكون المستاجر ملزوما باجرة الارض المشغولة بالزراعة (أجاب) اذا مضت مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يدرك لا يكلف المستاجر قلعه بل يبقى الزرع الى الادراك باجر المثل خلاف الشجر والرطوبة التي لانهاية لها معلومة أو لها نهاية طويلة فانها تقلع وعلى كل لا يجبر المستاجر الاول على اعطاء جزء منه في مقابلة الاجرة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مضمونها تقدم هذا العرض من وكيل ورثة

١٢٨٥

٢

جمادى الثانية

١٢٨٥

٢٩

سرسواري با كير انما المتوفى بالظلم لم من ابراهيم اغا في خصوص ابعادية المرحوم التي
كان مستاجر هذا المذ كور من المتوفى وان كونه توفى عن وريثة بلغ وقصر غائبين وحاضرين
سبقي مكاتبه مديرية العربية تذكرا لاجل عدم اعتماد دورة الاجارة المرتكن عليها الاغا
المذ كور ومحاسبته على اجرة المثل من عهد وفاة المالك ولا زال المذ كور متوقفا فهل
الاجارة تكون مفسوخة بالموت واذا كان كذلك فما اللازم شرعا على المستاجر في المدة
التي استقولاها بعد الموت المؤجر وهل اذا لم يمتثل لدفع اجرة المثل عن المدة الماضية فيجبر
على ذلك وتزرع منه الاضيان لنفسه الاجارة ام كيف (اجاب) الاجارة تنفسخ بموت أحد
عاقديها بنفسه كوت المؤجر المالك لا لارض مع بقاء مدها ولو كمل الورثة مطالبة
المستاجر بتسليمها الا ان يتفق على بقائها الى تمام المدة المعقود عليها او مدة أخرى معينة
بالاجر الاول او خلافه ان لم يكن فيه غش فالحش فلا ينفذ على الموكلين لاسيما في حق
القصر فان طوب المستاجر باجر آخر بعد الموت يظهر حكم الانفساخ فان لم يسلم
الارض يلزم المستاجر ما ضرب به من الاجر ما لم يكن له زرع في الارض وقت الموت
مع بقائه المدة فانه لا يلزمه الا المسمى الاول الى حصاد هذا الزرع فقط حيث لم يرض بما
سمى ثانيا وتبعه الحصاد ولو لم يبق بقائه مدة العقد الاول فيلزمه ما سمي له ثانيا ان لم يسلم
الارض وزرعها فان صرح بعدم قبولها بالاجر المسمى ثانيا يلزمه اجرة المثل في العقار المعد
للاستغلال لصيرورته غاصبا وعلى كل فلا تمسك للمستاجر بالاجارة الاولى لبطلانها بموت
المالك ما لم يتراض عليهما مع انورثة بعد الموت والدليل على وجوب المسمى الاول في المدة
الى الحصاد ما ذكره في الدر المختار عن المنية تمت أحدهما والزرع بقل بقي العقد بالمسمى
حتى يدرك وبعد المدة باجر المثل اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر
وكلة باجرة معينة مدة سنة طالت كونها صالحة لمساكني وبعد ان استلمها انهدمت
محلاتها حتى صارت لا ينتفع بها المستاجر النفع المقصود باصل استئجاره وطلب من
المؤجر عمارتها مرافا لم يعمرها ولما مضت مدة الاجارة طلب المؤجر منه مبلغ الاجرة
بالكمال فقل له مداد ان لو كانت انهدمت ولم تعمرها فقد الاجارة انفسخ ولست ملزوما
بمبلغه ولم يكن ثبتي عندي سوى اجرة التجرة لدى انتفعت به منها فهل والحال هذه
للمستاجر ذلك وعقد الاجارة منفسخ بسبب انهدم وعدم التعمير ام لا (اجاب) وفي الصغرى
اذا سقطت حقت او انهدمت تسقط يفسخ الاجارة ولكن لا يفسخ بغيره الا بجره لاصلة
وبنزوية نهدم البيوت انه جرد له الخرج وفسخ الاجارة خاتمة اقول فان لم يفسخ برفع
عنهم لاجر محصته ولا يترام احد منهم ما بينت انكم ياتي قريبا عن الذخيرة افاده في تنقيح
الحق مدب ومعه يعلم جواب الحق والله تعالى اعلم (سئل) في مكان معد للاستغلال
سكن فيه رجب بزوجه بغير اذن مالكه مدت ولم يكن شريكه فيه فهل اذا طلب منه
سلكه ومن يقوم مقدسه اجرة مثله المدة انذ كورة يجاب لذلك ويؤمر بدفعها والحال

١٢٨٧

١٤

شوال

١٢٨٧

١٨

سنة ربيع الاول

١٢٨٨

٢٢

جمادى الاولى

١٢٨٨

١٣

ذى القعدة

١٢٨٨

٢٩

شعبان

١٢٨٩

١٨

هذه ولا عبرة بتعلله انه لم يكن شرط عليه انه يدفع اجرة حيث لم يكن مرهونا تحت يده
(اجاب) اذا سكن شخص مكانا معلوما للاستئجار بالاذن مالكة فعليه اجرة مثله مدة
سكنه فيه ما لم يكن شريكا فيه أو مرهونا تحت يده على المفتي به كفى الوقف وعقار اليتيم
والله تعالى اعلم (سئل) في أرض معدة للزراعة جارية في وقف لم يبين واقفها مدة
اجارتها آجرها ناظر من رجل سنة معلومة فقط باجرة معلومة وانقضت المدة فأجرها
ناظرها من رجل آخر ثلاث سنين في عقد واحد باكثر من الاجرة الاولى وهو اجر المثل
فأكثر ولم يكن للاستاجر الاول فيها زرع ولا غراس واستولى المستاجر الثاني على الارض
المذكورة وزرعها سنة بحضور المستاجر الاول في البلد وعدم منازعته والآن يريد
المستاجر الاول فسخ الاجارة الثانية قبل مضي السنتين الباقيتين ليس استاجرها لنفسه
متعللا بانه أولى مدعيها انه اصلح أرضها فلم يرض كل من الناظر والمستاجر الثاني بذلك
فهل اذا انعقدت الاجارة الثانية صحيحة باجر المثل فأكثر بعد مضي مدة الاول لا يكون
للمستاجر الاول فسخها ولا عبرة بمجرد تعلله المذكور وتبقى اجارة الثاني الى انتهاء مدتها
وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم لا يكون للمستاجر الاول فسخها الى الثانية
والحال ما ذكر حيث انعقدت الثانية بعد مضي الاولى صحيحة باجر المثل فأكثر ولا عبرة
بهذا التعلل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آجر قطعة أرض معلومة محدودة بمقدود
معلومة لا آجر باجرة معلومة أيضا مدة ثلاث سنين وكل سنة يبلغ معلوم بموجب سند
مستوف للشرط الشرعية ووضع يده عليها المستاجر المذكور مدة سنة واحدة ثم ان رب
الارض المذكورة باع جميع الارض لرجل آخر باذن المستاجر ورضاه واستلمها
المشتري فطالب رب الارض بمبلغ اجرة السنة التي مضت واستغلها المستاجر المذكور
فتوقف عن دفع الاجرة المذكورة متعللا باجارتها مدة الثلاث سنين فهل لا عبرة بتعلله
بذلك لاسيما مع رضاه بالبيع المذكور وتسليمه له ويجبر على دفع الاجرة للآدم التي وضع
يده عليها (اجاب) يؤمر المستاجر المذكور بدفع اجرة السنة التي استغلها ومضت مدتها
حيث لا مانع ولا عبرة بتعلله المذكور حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا فبنى فيها بئرا وبئرا باذن صاحبها وغرس فيها اشجارا
واستمر يدفع اجرة تلك الارض مدة تزيد على عشرين سنة وبعد ذلك أراد ان ياخذ المالك
ما في الارض من اشجار وغيرها قهرا عن الغارس فهل لا يكون له الاخذة كون الاشجار
وغيرها لغارسها (اجاب) المصرح به انه اذا استاجر شخص أرضا من مالكة البناء
والغرس مدة معلومة باجرة معلومة فبنى فيها وغرس نصح الاجارة فان مضت المدة قلعهما
وسلمها فارغة وعليه تسوية الارض لانه هو اخرجها الان غرس المؤجر له قيمتهما
مستحق القلع برضا المستاجر ان لم يضر قلعهما بالارض فان اضر يتملكهما المؤجر على
هذا الوجه جبرا على المستاجر وهذا ان لم يتراضيا على بقاء البناء والغرس في الارض باجر

١٩ ١٢٨٩

شعبان

٢٦ ١٢٩٠

ربيع الثاني

٢٢ ١٢٩١

أو يدونه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا والله تعالى اعلم (سئل) في اطيان
عشورية مملوكة آجرها من يملكها من آخر اجارة صحيحة مددة معلومة مقدارها ثلاث سنين
تقبضها المستاجر وانتفع بها بالزراعة وفي أثناء تلك المدة أراد مالك الارض أن يهب
بعضها من شخص آخر فهل لا تتم الهبة الا بالقبض وليس للموهوب له نزع ذلك البعض من
يد المستاجر مادامت مددة الاجارة باقية كما انه ليس للمالك فسخ تلك الاجارة بدون
عذر شرعي يوجب الفسخ بل تبقى في يد المستاجر الى تمام المددة حيث كانت صحيحة
لازمة (أجاب) اذا كانت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة والعين في يد المستاجر لا تتم
الهبة فيها الغير المستاجر مادامت في يده اذ لا تتم الهبة الا بقبض الموهوب له العين الموهوبة
قبضا كاملا ويحصل ذلك بافراز الموهوب شيئا فيما يقبل القسمة وتسليمه وعقد
الاجارة لازم لا يفسخ الا بعذر حتى لو بيعت العين المستاجرة في أثناء مددة الاجارة بدون
لزام دين على المؤجر لا وفاء له الا من ثمن العين المستاجرة يكون البيع موقوفا ولا تقسم
الاجارة بذلك وفي رد المختار لو وهب طفله دارا يسكن فيها قوم بغير أجر جاز وبصير
قبضا لابنه لا لو كان باجر كما نقل عن الحانية اه والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة
لثلاثة مشتركة بينهم على الشيوع آجر أحدهم نصيبه لاحد الشريرين الاخرين فهل
تكون هذه الاجارة فاسدة شرعا حيث لم يؤثر نصيبه لهما معا كما كان جاريا بينهم قبل
(أجاب) اجارة احدهم كما نصيبه خاصة شائعة من أحد شريريكه فاسدة شرعا على ظاهر
الرواية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا من مالكها خالية من الاشجار
لينتفع بزراعتها مدة ثلاث سنين وشهرا حرة صحيحة وصار ينتفع بها المستاجر حكم اجارته
وقبل مضي المددة المذكورة باع مالك الارض المؤجر تلك الارض لرجل آخر بدون
اذن المستاجر واجازته فهل لا يفسخ عقد الاجارة الى تمام مدتها بالبيع المذكور ويكون
موقوف على مضي المددة في حق المستاجر واذا اتعلن أحد بان المؤجر عليه دين لاعبرة بتعلاه
اذا كان ملك المذكور مال آخر غير محل سكنه وحواله الاصلية يبقى بماله من
اين ولدز يادة مع انه غير مشمول بحق النفي (أجاب) اذا كان عقد هذه الاجارة صحيحا
شرعا لا يفسخ في حق المستاجر ببيع العين المستاجرة بدون رضاه الى تمام مدتها
البيع له لزم الدين لزم المؤجر لا وفاء له الا من ثمن كما صرحوا به فلوله ما في الدين غيرها
والحل مذ كرا لسؤال لا يكون عسرا في فسخها والله تعالى اعلم (سئل) في راعي
جامر من لاهل بلدة أخذ جاموسة رجل منهم ايرعاه له باجر معلوم مع جاموس أهل البلدة
فخذها يوما وذهب بها الى المرعى فتركه في الحقل ورجع بجواميس غيره فضاع
بتركه في الحقل وبعض الناس أخبروا بوابور نسكة لحديد تلفها به بتركه
حيث فرط الراعي المذكور في حفظها ولم يحضرها الى البلدة على حسب العادة
ضاعت وتلفت بوابور المذكور بتركه في الحقل لا يكون لراعي المذكور

١٢٩١

١٨

لتعتمها حيث صارته عديا بتفريطه في حفظها حتى تلفت (أجاب) نعم يضمن الراعى المذكور بتفريطه في الجارموسة المذكورة حتى ضاعت أو تلفت فعليه قيمتها الربها يوم تلفت اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مملوكة لجماعة وكوارجلاني اجارتهما من شخصين فاجرها من اجارة واحدة مدة ثلاث سنين ومضى بعد ذلك سنة واحدة من الاجارة فباع بعض الشركاء نصيبه من الارض وفسخت الاجارة في الجميع من المشتري والمستاجر وأجاز من لم يبيع ففسخها ورضى به ثم أجر المشتري نصيبه شائعاً من الارض للمستاجر بن المذكورين فأسنوا على جميع الارض وزرعها بدون عقد من الشريك الذي لم يبيع ثم تقابل الثمر يك الذي لم يبيع ولم يثر نصيبه معهما وتسكن معهما في شأن أجرة نصيبه مثل ما أجره شريكه المشتري فرضى احد المستاجر بن بحسبان اجرة شائعاً مثل الاجرة الجديدة وامتتن الآخرون يريد محاسبته على الاجرة الاولى التي فسخت اجارتها والحال ان الارض المذكورة معدة للاستغلال والاجارة فالحكم في

شوال

١٢٩١

١٥

هذه المحايثة والحال هذه (أجاب) الاجارة الصادرة من المشتري في نصيبه شائعاً بعد فسخ الاولى فاسدة للشروع وكذا ما حصل من لم يبيع في نصيبه مع المستاجر بن بالنسبة لمن رضى منهم بما بالاجرة الجديدة ولم يؤخذ بالنسبة لمن لم يرض منهم ابداً اصلاً وحيث كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال يلزم الرجلين المذكورين اللذين زرعها والحال هذه أجر مثلها المسالكها المذكورين لا يجاوز ما رضى به المسالك المذكورين كوران والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر من شأنه أن يرسل اليه البضاعة وغبرها من البلدان من التجار وغيرهم ليدفعها بالتوكيل عن امرسلى أو يرسلها الى محل آخر أو يشتري بالبدل بضاعة أخرى حسب الطلب وله على ذلك أجرة معلومة من النقود قد تعارفها الناس فيما بينهم باعتبارهم البضاعة وقيمة غيرها حسب العمل الواقع من المباشر لذلك ولا يعمل الا بهذا عامله رجل من الاستانة على هذه الكيفية وصار يرسل اليه الشيء ايرسله الى مكان آخر وتارة يطلب منه شراء ما يلزمه فيشتريه له واستمر الامر على ذلك مدة ثم ان التاجر طاب من الرجل اجر عمله المدة المذكورة فوعده بذلك فلم يلبث ان توفي الرجل لرحمة الله تعالى عن ورثة فيهم صغار نهل والحال ما ذكر اذا ثبت التاجر مدعاه على الوصى أو على الوارث الكبير يقضى له في تركة الميت بالمعارف أم كيف

١٢٩١

١٦

الحال (أجاب) اذا صدرت مشاركة بين رب المال والعامل له المذكور على أن يعمل له العمل المطلوب بالاجر المعروف بين التجار تكون هذه اجارة فاسدة فيجب للعامل فيما على رب المال أجره مثل عمله لا يجاوز المشروط وكذا يجب له ما ذكر ان لم يتشمارطاً وكان هذا العامل معروفاً بهذه الصنعة وقيام حاله بها المذکورين كالمشروط كما صرحوا به وحينئذ يكون للعامل أجره مثل عمله في تركة رب المال ان أثبت ما ذكر بعدموته بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في مكان كبير قابل لقسمه الا فراراً وبسفه هو انبت

ذى الحجة

سنة

١٤

١٢٩١

ذى القعدة

٨

١٢٩٣

مشارك جميع ذلك بين ورثة رجل بالغين استأجر أحد الورثة وهو ابن الميت حصص باقي الورثة لنفسه مساهمة باجرة مائة مائة واستمر واضعا يده على ذلك العقار ينقض به سلكى واجارة مدة من السنين بطريق الاصل والاجارة ولم يدفع الاجرة الى أن مات فهل يكون الباقي شركائه مطالبة ورثته باجرة انصباهم من ذلك العقار من تركته بمقتضى عقد الاجارة الصحيحة بعد تحقق ذلك شرعا وليس لورثة الشريك الميت ثانيا تضمين باقي شركائه ما صرفه في ترميم المكان المشترك المذكور حيث كانت المزمة بدون اذن منهم وكان المكان المذكور قابلا لقسمة الافراز (اجاب) نعم لشركاء المستأجر المذكور مطالبة ورثته باجرة انصباهم من ذلك العقار الذى استأجره منهم على هذا الوجه من تركة مورثهم حيث لم يبرأ منها والحال ما ذكر وليس لورثته مطالبتهم بما صرفه مورثهم في حرمه المكان المشترك القابل للقسمة بدون اذنهم بل يكون متبرعا بذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى عقار مشترك بين جماعة استأجر أحد الشركاء فيه نصيب السابقين منه مدة معلومة ثم أخرج جميعه لرجل مدة معلومة لا تزيد عن مدة استئجاره وشرط المستأجر المذكور على المؤجر المذكور تعميم ما يحدث فيه من الحمل فى تلك المدة ثم باع المؤجر المذكور نصيبه لأحد شركائه فى العقار المذكور ثم حصل فيه تهميم بفوت به بعض الانتفاع بالعقار المذكور قبل انقضاء مدة المستأجر وطالب المستأجر المذكور مؤجره بتعميم المئتم حسب شرطه فامتنع المؤجر من ذلك وامتنع المشتري أيضا من التعميم فهل والحال ما ذكر لا يجبر المشتري ولا البائع على التعميم وما الحكم (اجاب) نعم لا يجبر واحد منهما على ذلك شرعا والحال ما ذكر أما البائع فلا نه لا يملك رقبته العقار وأما المشتري فلان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه شرعا وبفرض صحة الاجارة يثبت للمستأجر خيار فسخها بقوات بعض المنفعة المعقود عليها ان لم يحصل التعمير من المالك ويسقط عنه من الاخر حصص ما تحرب من العين المسنطرة وزالت منفعته وان لم يفسخ عقدا لاجارة والله تعالى أعلم (سئل) فى أما كن مدة للاستغلال نصفها مال بطريق الشيوخ بحجة أشخاص والنصف الآخر الشائع أيضا وقف على جملة أشخاص آخر بعض الشركاء فى المالك والوقف بدون وكالة عن الشركاء فى المالك ولا نظر على الوقف لكونه ليس ارشدهم جميع الاماكن المذكور مدة من الوقف والمالك بعد قد واحد بدون اجرة المثل باضعاف وبدون مدة مائة مائة لرجل آخر اجني ولم يحز الاجارة المذكور مدة من له ولايتها حتى مات المستأجر المذكور ثم عين مولانا الحاكيم الشرعى ارشدا المستحقين فى الوقف الذى هو أحد الشركاء فى المالك ناظر اشرعيا على الوقف المذكور بمقتضى تقرير شرعى ليعمل فيه بشرط الواقف بمقتضى مكتوب وقفه وهو انه شرط النظر فى وقفه هذا والولاية عليه الارشاد فالارشاد من ذريته ومنها أن لا يجوز وقفه مدة أكثر من ثلاث سنوات فى عقد واحد ولا يؤجر عقرا متوازية ولا يدخل فى عقد أعلى عقد حتى تنقضى مدة العقد الاول ومن فعل

ذلك من النفاذ اركان معزولا قبل ذلك بثلاثة ايام الى آخره ثم باع المؤجر المذكوروا كثر
الشركاء نصيبهم في الملك الى الناظر المذكور بمقتضى حجج شرعية بيده فطالب الناظر
المذكور نزع جميع الاماكن المذكورة من يد ورثة المستاجر المذكور وتسليمها اليه
بمقتضى نظره على الوقف وما يكتو كيله عن باقي الشركاء في الملك فهل يجاب لذلك
وله نزع جميعها من يدهم وطالب قيمة مثل أجره حصة الوقف والملك فيساعد الاجرة حصة
المؤجر قبل بيعه مدة استيلائهم عليهم الفساد ما فعله المؤجر المذكور ولموت المستاجر
المذكور (اجاب) نعم يجاب الناظر المذكور لذلك والحال هذه فله نزع جميع تلك
الاماكن من يد ورثة المستاجر على هذا الوجه ومحاسنتهم على اجر المثل فيما ذكر بالسؤال
مدة استيلائهم على تلك الاماكن اذ تحقق ما هو مستطور رحيم لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في مكان يملك آجره ملاكه من رجل اجارة صحيحة لاستعماله مصبغة
واذنوه بوضع خواب فيه لصناعة الصباغة على وجه البقاء والقرار على ان ما يحمد منه في
ذلك المكان يكون له ملكا ووجد كاعلى هذا الوجه فعمير المكان المذكور ووضع فيه
الخواب وصار ينتفع به مدة يدفع آجره ملاكه ثم باع خلوه ووجد كالمذكور شخص
آخر واستمر المشتري المذكور ينتفع بذلك المكان ويدفع آجر مثله ملاكه ثم ان المشتري
المذكور لم يستعمله الا في الصباغة بل أعده لصناعة البقاين مع بقاء الخواب الذي اشتراه
وهي الخواب في أرض ذلك المكان لكونه استغنى عن صناعة الصباغة وهو قائم يدفع
أجر المثل للمكان المذكور الى ملاكه فهل مع بقاء الخواب الذي اشتراه فيه وقيامه يدفع أجر
المثل الى الملاك لا يكون مجرد عدم استعماله لصناعة الصباغة في ذلك المكان واستعماله
لصناعة البقاين مع عدم الضرر بالمكان وقيامه يدفع أجر مثله موجبا لتمكين الملاك
من نزعها من يده اذ كان خلو المذكور ثابته بحق القرار وانتقل اليه بالشراء الصحيح
الشرعي ممن يملك الخلو المذكور (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان هذا الخلو
والجدك موضوع في هذا المكان باذن ملاكه بحق القرار لمستاجر اجارة صحيحة ثم انتقل
الخلو والجدك المذكور بالشراء لمن اشتراه من يملكه شرعا صحح لا يكون مجرد عدم
استعمال صناعة الصباغة المشروطة فيه واستعماله لصناعة أخرى مع عدم الضرر ببقاء
الخلو على حاله وقيام المشتري بدفع أجر مثله في كل وقت بحسبه موجبا لنزع ذلك المكان
من مالك الخلو بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بالوجه
الشرعي جانبا من الاطيان العشور به بجهة الصعيد آجره حل معلوم باجرة معينة مدة
سنتين وتحررت بينهما ماورقة بالاجارة المذكورة لم يجر نسيجها ثم استولى المستاجر على
تلك الارض سنة من السنتين المذكورتين ثم مات المؤجر عن اولاده الذكور البالغ فارادوا
وضع أيديهم على تلك الاطيان لفسخ الاجارة بموت المؤجر فامتنع المستاجر من ذلك متعللا
بعقد الاجارة وعدم مضي مدتها فهل والحال هذه تفسخ الاجارة بموت الموجب ولا

يجاب المستاجر لبقاءها في يد مددة الاجارة ولو رثته المؤجر التعرف الشرعي فيها بما شاؤا
حيث طلبوا عدم بقائها في يد المؤجر المذكور السنة الثمانية بعد موت مورثهم قبل مضي
السنة الاولى من الاجارة المذكورة وما المحكم الشرعي (اجاب) تنفسخ الاجارة
بلا احتياج الى فسخها بموت احد عاقديهما ان عقدها لنفسه بان كان مالكا أصليا في
العقد ما لم ترص الورثة ببقاء الارض بيد المستاجر الى تمام مدة الاجارة مع رضاه بذلك
فتنفسخ عقد ثانيا بما ذكره أمامهم طلبهم بعدم بقاء الارض في يد المستاجر عقب موت
مورثهم فلا ولم نزعها والاستيلاء عليها حيث لا مانع كما اذا كان للمستاجر فيها زرع لم
يدرك فله استبقاؤه فيها الى الادراك بالاجر المسمى ان كانت المددة المعقودة عليها باقية
لبقاء الاجارة حكما وبجر المثل ان كان الانفساخ بعد تمامها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل استاجر دارا لمدة خمس عشرة سنة لا انتفاع بها ومن الضروريات المبادرة في ترميمها
مددة الاجارة حصل خلل في البناء منع الانتفاع بها ومن الضروريات المبادرة في ترميمها
فورا احذر من حصول الضرر فهل والحال هذه اذا امتنع المالك من التعمير يكون
للمستاجر فسخ الاجارة او يلزم المستاجر بتعميرها من ماله (اجاب) اذا حدث عيب في
العين استاجرة يؤثر في المنفعة كالدار اذا تهدم بعضها عما هو مقصود الانتفاع يثبت
به خيار الفسخ للمستاجر لان كل جزء كالمعقود عليه الا أن الفسخ حينئذ يتوقف على حضور
المؤجر ورضاه أو القضاء به بخلاف ما لا يؤثر في المنفعة كانهدم حائط لا ينتفع به في سكنها
فلا يثبت الخيار لان الحق قد ورد على المنفعة دون العين فلو ازال العيب الانتفاع بالكلية
كانهم ام جميع الدار لا يتوقف فسخ المستاجر على شيء مما ذكر بل ينفسخ العقد بمجرد
فسخه وأما الزام المستاجر بالتعمير من ماله فلا قائل به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
دفع لآخر حال صحتهما ونفاذ تصرفاتهما مبلغا معلوما من النقود من مال الدافع على انه
أجره لجانب أطيان من جملة أطيان المدفوع له قدرها ستة أفدنة وسدس وثمان فدان
غير معينة ولا معلومة المخذول للمستاجر عقد اجارته بينهما مددة معلومة من السنين لتبقى
تلك الأطيان في يد صاحبه تلك المددة ليزرعها على سبيل الشركة بينهما وبين المستاجر ثم
مات مالك الأطيان المذكور بعد خمسة أشهر من تاريخ الاجارة ولا يدري المستاجر
ماذا فعل مالك الأطيان فيها وانفسخت الاجارة والشركة بالموت مع كونها فاسدة
للجهالة وبني المبلغ المدفوع بذمة مالك الارض الى الآن متعلقا بتركته وأقروا رثته
جميعا وهم بالغون بعد موت مورثهم ببقائه بذمة الى حين موته وذلك حين سؤلهم
عما يتعلق بتركته مورثهم بمحض الضبط فلما أراء رب الدين مطالبته بم به جوده فهل
اذا ثبت ما ذكر عليهم في موجهتهم باليمين العامة لا تطرق الشرعي يقضى له عليهم
بدفع ذلك المبلغ من تركته من بعد استيفاء ما يلزم بالوجه الشرعي (اجاب) نعم حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وشقه تقيته بما يكون بطريق الارث الشرعي عن

جادی الاولى سنة

موردتهم أطمينا وأما كن ومخلاره واثي وغير ذلك فأجر الاخ المذ كور جميع ما ذ كرم
وجل أجنبي وحرره بذلك سند بدون اذن له من أخيه الشر يكتين فيماد كرولا
تو كيل وبدون اجارة منهم المفاعله فهل اذا كان المالك في ذلك بائنا لهم او هم بائنا
عاقلتان لا تنفذ الاجارة المذ كورة في حصتهم ما في جميع ما ذ كرشعا ولا يجوز اعتبارها
ولا العمل بها في نصيبها ولو فرض صحة الاجارة في نصيبه شرعا (أجاب) نعم لا تنفذ هذه
الاجارة في نصيب الاختسين المذ كورتين ولا تعتبر شرعا اذا كان الواقع ما هو مستطير
بالسؤال ولا تصح الاجارة شرعا في التحمل حتى في نصيب العاقد بنفسه لو ردها على
استهلاك العين والاجارة الشرعية انما تكون على غلبك المنافع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل غاب غيبه بعيدة طويلا لا يرجع منها سنين ولا يتيسر استطلاع رأيه في تعلقاته وله
حصه من عقارات يلزمها نفقات ومؤون كالا مال المستحقه لبیت المسائل ولم يكن له وكيل
اتعاهدتها وادارتها وحفظها وخيف عليها من التلف والخراب فهل للقاضي المقوص
اليه ولاية حفظها واجارتها باجر مثلها على وجه صحيح ولو بما ذونه حيث خيف عليها
ما ذ كروا له هذه وما المحكم في اجارة المشاع في حصه شركاء أو شركاء الى جميع باقي
الشركاء اذا صدرت عن ملك ذلك سواء كان المالك بنفسه أو من له ولاية ذلك كوكيل
وقاض ومستاجر في مدته وما المحكم أيضا في صدور الاجارة في جميع عقار من شخص الى
أجنبي ثم يظهر استحقاق بعض ذلك العقار لغير المؤجر من الشركاء الذين لم ياذنوا بها
وفسخوها في انصباهم هل تصح الاجارة في نصيب المباشرة فقط وتنفسخ في الباقي بحد
من ظهر استحقاقه ويعد من قبيل الشيوع الطارئ (أجاب) للقاضي المقوص اليه
ولاية حفظ مال المفقود من متاع وعقار اذا لم يكن له وكيل من قبله وله اجارته اجارة
صحيحة باجر المثل وله بيع ما يخاف تلفه وفساده لاسيما اذا كانت عليه نفقة ومؤنة
كخراج وكذا مال الغائب غيبه بعيدة طويلا بحيث لا يرجع سنيين الى ما يستفاد من
جامع القصولين حيث نقل في أواخر الفصل الخامس جواز بيع السلطان الا بقا اذا
أقر به ولا يؤثر لانه تعريض له على الباقي بخلاف الضال فانه يؤثره وان للقاضي بيع
مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليها الفساد قال وكذا لو علم
حياته لكنه لا يرجع مندسين قال لو للمفقود نصيب في دار مقسومة على حدة لا ينبغي
لاحد أن يتصرف فيه بلا اذن القاضي والقاضي أن يؤثره لو خيف أن يخرب لم يسكنه
أحد ويحفظ أجرته للمفقود انتهى فسوى بين الغائب الذي لا يرجع مندسين والمفقود
في جوار بيع ما يخشى فسادوه بين البيع والاجارة لانهم امن باب الحفظ حيثما بل هي
أولى لبقاء العين على ملك الغائب فيها والقاضي نصيب ناظر المصالح العاجزين عن
التصرف في شؤونهم وصرحوا بجواز اجارة المشاع من باقي الشركاء جملة بلا تفصيل وبأن
الشيوع الطارئ لا يفسد الاجارة فلو أجر بعض الشركاء الى الباقي ولو تعدد ما بقي من

١٢٩٨

١٧

جادی الثانية

١٢٩٨

٧

العقار بعد حصة المستأجرين جلة بعدد واحد بلا تفصيل تجوز الاجارة بخلاف ما لو آجر
 البعض الباقي دون البعض للشيوع ففي جامع الفصولين على ما نقله السيد الطحطاوي في
 الاجارة القاسدة أرض بين جماعة فوكل أحدهم باجارة حفظه فآجره وكيه من جميعهم
 جاز ولو من أحدهم لم يجز كالمباشر الموكل انتهى وفي الهندية من الباب السادس عشر
 في مسائل الشيوع من الاجارة والشيوع الطارئ لا يفسدها اجاعا كالمو آجر كاهاتم
 تقاسمها في نصفها او مات أحدهما أو استحق بعضها يثبت في الباقي انتهى فعلى هذا لو آجر
 رجل عقارا الى أجنبي ثم استحق بعضه اشركا المؤجر في هذا العقار ولم يجز باقي الشركاء
 تلك الاجارة بل فسخت في انصباهم تنفسخ الاجارة فيما عدا انصيب المؤجر ويكون هذا من
 قبيل الشيوع الطارئ ولو آجر المستأجر ما بقي من مدته لباقي الشركاء جلة بلا تفصيل تصح
 اجارته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في
 ملك هند فوضع زبيده عليها واستغلها واستوفى منفعتها مدة بلا اجارة ولا اجرة قامت
 هند تطالبه باجرة مثلها عن المدة المذكورة فهل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها ذلك اذا
 كان وضع اليد والاتفاق بتلك الأرض بطريق الغصب بلا إذن مالئكم المذكورة
 وتحقق كون الأرض معدة للاستغلال ولم يوجد مانع والا فلا كما هو مصرح به والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا موثوقة ثلاث سنين من ناظرها فغضى منها سنتان وفي
 آخرها بعد الدواك مات مستأجرها لنفسه فهل تنفسخ الاجارة بوفته واذا كان كذلك
 لا يجبر من له ولاية التصرف فيها على ابقائها تحت يد ورثته السنة الثالثة وله أن يئجرها
 لمن شاء حيث لم يوجدها يفسد انعقادها للورثة بعد الموت والى فسخ (أجاب) نعم تنفسخ
 هذه الاجارة بوفت مستأجرها المذكور ولا يجبر المتولى على ابقاء الأرض في يد الورثة
 السنة الثالثة والحال ما ذكر بالسؤال وله أن يئجرها لمن شاء باجر المثل حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل آجر أطيانه المملوكة له لرجل آخر مدة معلومة بقدر معلوم وفي
 أثناء هذه المدة آجرها له أيضا مدة اجارة مضافة الى ما بعد انتهاء المدة الاولى ويريد
 الآن رب الأرض فسخ الاجارة الثانية قبل دخول وقتها بحضرة المستأجر المذكور وعلمه
 بالفسخ ليئجرها لمن يشاء بعد مضي المدة الاولى التي لزمته اجارتها بالاجرة الثالثة ويريد
 المستأجر الاول أن تكون الاجارة الثانية لازمة فسا الحكم في ذلك والحال ما ذكر
 (أجاب) صرح علماءنا بان في لزوم الاجارة المضافة تعميمين وأيد عدم اللزوم بان عليه
 الفتوى وبناء عليه فلا كل من عاقدى الاجارة الثانية المضافة المذكورة فسخها بحضرة
 الآخر وعلمه قبل دخول وقتها واجارة الأرض لغير الاول حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 * (كتاب الاكراه) *

١٢٩٩

٢١

جمادى الثانية

١٢٩٩

٩

جمادى الاولى

١٣٠٠

(سئل) في امرأة قتلت جارية لا حرة وثبت عليها ذلك بينة شرعية على اقرارها لدى
 قاض منها قتلته الحكم القاضي عليها بقيمة الجارية بعد تقويمها بتقويم اناس من اهل

شبهة

محرم

الخبرة عارفين لها وبعد ما دفعت القيمة لربها كتب القاضي حجة شرعية بمضهون
 القضية طبق الأصول الشرعية ثم رفعت هذه الحجة لدى قاض آخر فنفذها وحكم بحجة
 مضمونها وبعد ذلك عدة النجات القاتلة إلى المحاكم السياسية ليسترد لها بعض ما ضمنته
 فاسترد لها من ربة الجارية ثمانية مائة قرش بالاكره والجبر وبعد ان زال الاكره طلبت
 منها ما كانت استردته بجبر المحاكم فانكرت القاتلة الاخذ والاسترداد من ربة الجارية
 فهل اذا زال الاكره وثبت على القاتلة الاخذ يكون ربة الجارية استردا ما اخذته منها
 واذا امتنعت من دفعه بعد ثبوته بجبر المحاكم كم على الدفع (اجاب) اذا تحقق بطريق
 شرعي ان القاتلة استردت بالاكره شيئا من القيمة التي حكم بها القاضي عليها يكون
 الواجب عليها رده حيث كان حكم القاضي بذلك صحيحا مستوفيا لشرائطه الشرعية والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة اكرهها كما علم على طلاقها ويعطيه مبالغاً
 من الدراهم فعند ذلك قهرها بطلب المحاكم والده لياتيه بالرجل المذكور فبحث
 عليه والده فاجده فعند ذلك ضربه المحاكم كضرب باسديداً واخذ منه مؤخر صدق زوجته
 ابنه الفار كرها فهل والحال هذه للرجل المذكور المطالبة بمؤخر الصداق عن اخذ منه
 وليس لازوجة المطالبة بمؤخر صداقها الا ان من زوجها حيث كان دافعا ما تعرف
 تجهيله ولا يلزم الزوج نفقتها وكسوتها الا اذا كانت في محل طاعته بما يليق بحاله (اجاب)
 للوالد استرداد ما دفعه مكرها من المحاكم كم المذكور وحيث قبضت المرأة ما تعرف
 تجهيله من المهر لا يكون لها منع نفسها لذلك وعلى الزوج نفقتها وكسوتها بقدر حاجتها
 حيث لم تكن ناشزة وليس لها مطالبة الزوج بما هو مؤجل من المهر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له ارض زراعية اكرهها كما علم سابقا بالحبس المديد على ان يبادل
 شخصا آخر بارضه فبادلها واخذ ارضاً عوض ارضه بالاكره المذكور فهل لا يسقط
 حقه من ارضه بالمبادلة مع الاكره حيث لم يسقط حقه منها باختياره ولرب الارض
 المذكور رفع يده الاخر عن ارضه خصوصاً وقد طالبه برفع يده عنها مع ابتداء وضع يده
 وفي كل سنة ولم يتمكن من ذلك (اجاب) نعم لا يسقط حق الرجل المذكور من ارضه
 بالمبادلة حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى
 عليه بسرقة فأنكر وقال لهم اقيموا على بينة فاخذ المدعون ووضعوه في السجن وضربوه
 ضرباً شديداً وأقام في السجن مدة طويلة ثم بعد ذلك طلبوا والده عند ذي شوكة وتغلبوا
 عليه وقهروه وأكرهوه اكرهاً شرعياً على التزامه بقيمة تلك الاشياء وكتبوا عليه حجة
 قهر اعنسه بذلك ثم أطلقوا والده من السجن ثم بعد ذلك طلبوا منه المبلغ المذكور
 متمسكين بالحجة فقال لهم لا دفع شيئاً الا بالوجه الشرعي فهل يجب لذلك ولا يلزمه دفع شيء
 (اجاب) ليس للدعين المذكورين مطالبة والد المدعي عليه بالسرقه بناء على التزامه
 المكتوب بالوثيقة والالتزام ياتى به اذا كان مع الاكره الشرعي والله تعالى اعلم

١٢٦٥

٧

ربيع الثاني

١٢٦٥

٥

جداى الاولى

١٢٦٥

١٣

جداى الثانية

١٢٦٥

١١

(سئل) من طرف مجلس الحقاينة في رجل كان سجنه الحماكم السياسي بخصوص دعوى ديون مطلوبة منه وأمر باخذ أمتعته من رقيق ومواشي وخلافه وجرى بيعها بالخس وصاحبهم مسجون ولما تظلم لولى الامر صار اطلاقه من السجن وتحققت دعواه فوجد معذورا وثبت الاكراه الشرعى في بيع أمتعته وفسادا لبيع بمقتضى اعلام مستوفى حكمه اثر انط الثرعية بحضرة شيخ الجام الازهر ومفتى السادة الخنفية وقتها وبناء على ذلك صدر الحكم من ولى الامر بان المشتري لا تمتع هذا الرجل بالخس يؤدون فرق الثمان الامتعة المباعة لهم باعتبار قيمتها وقت البيع او ترد امتعته عينا سواء كان رقيقا أو مواشى أو غيره وهو يعطيهم الاثمان التى دفعوها وقت الشراء فيعدهم صدور الامر حصل توقف من المشتري ومن جملة دعواهم عدم وجود ما اشتروه بذلك الوقت وانه لو فرض الوجود فيمناسية ماضى على ذلك من السنين الصغير من المواشى صار كبيرا واستولد منه نساج والمرضى بذلك الوقت قد برئ والبعض نفق بالموت وهككاذمان المحظورات الموجبة لعدم تنفيذ حكم ولى الامر فهل لا يجابون في ذلك أم كيف يكون الحكم الشرعى (أجاب) قد صرح علماؤنا بالبائع اذا كان مكرها كراهها شرعا يترقب عليه التمكن من الفسخ وفساد البيع واذا مضى المشتري المبيع طوعا وهلك في يده يكون مضمونا عليه بقيمة اقتبضه قبض تلك باختياره منه بعقد فاسد وبان زوائد المبيع بالا كراه كالولد ونحوه مضومة على المشتري بالتعدي فالمبيع الموجود بيد المشتري اما أن يضى البائع البيع فيه أو يفسخه وما هلك بليديهم مضمون عليهم بقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سعى بائنا بدي حاكم فغرم الحماكم المسعى به مائة بطريق الاكراه الشرعى فهل اذا أقرانه ائمه ظالما يكون ضمان ما غرم على الساعى أم لا (أجاب) نعم يضمن الساعى بالسعاية الكاذبة كما أفتى به حول علمائنا المتأخرين حسنا للفساد قال في البرازيه قال محمد يضمن وعليه الفتوى كذا في فتاوى العلامة الخبير وفي منع الغفار الفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعى مطلقا أى سواء كان المسعى اليه قد غرم أولا يغرم أو يغرم ألبته أى وقد غرم بالفعل اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق طينا فيه فخلأ كراه الحماكم بالحبس والضرب الشديد على بيع ما ذكر من الطين والنخل في دين كان على ولده بلا كفالة واستولى عليه المشتري مدة من السنين وهو يأكل ثمرة النخل سمات البائع فهل يذكر لورثته الرجوع على المشتري بالنخل والطين ومحاسنته على ما أكله من ثمرة النخل في هذه المدة حيث كان الاكراه ثابتا بالوجه الشرعى (أجاب) اذا أكره شخص بقتل أو ضرب شديد متلف أو حيسر أو فسد مديد حتى باع أو اشتري أو أقر أو أجاز فسخ أو مضى ولا يبطل حق الغنم بموت أحدهما ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المنفصلة كالولد والثمرة وتضمن بالتهدى كذا أفاده في الدرر وحاشيه ومنه يعلم جواب السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ابراج حمام حبسه شيخ بلده وطلب

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢٩

منه أن يشتري نصفها لنفسه وأكرهه على البيع له بالحبس المديد والضرب الشديد فباع له النصف وهو في الحبس ثمن معلوم ولم يدفع له شيئا منه فهل إذا كان الاكراه على البيع ثابتا بالبينة الشرعية لا ينفذ ويكون لب الأبراج فسخ البيع وإبطاله (أجاب) إذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع لا يكون للمكره بعد زوال الاكراه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وترك متاعا وورثة ودينونا عليه واشترى بعض الورثة بقرة من بعض الورثة الآخر بعد قسمة التركة بينهم فبعدمدة تزيد على ثمان سنين من حبس الشراء وبعد نصف المشتري فيها يبيع نتائجها دعي البائع أن البيع بالاكراه فطلب منه بينة على الاكراه فلم يجد له بينة فهل والحال هذه لا يكون له استحقاق في فسخ البيع (أجاب) إذا لم يثبت الاكراه الشرعي على البيع لا يكون للبائع فسخه ويمنع من معارضة المشتري البقرة المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أقارب يملكون ساقية وأشجارا وأطيان زراعة فبجن شيخ البلد واحد منهم في غيبة الباقيين وأكرهه بالحبس المديد والضرب الشديد على بيع ما ذكروا فباعه بالاكراه لرجل بثمان معلوم ثم بعد ذلك اشتراه منه شيخ البلد المكره لنفسه فهل إذا كان الاكراه المذكور ثابتا بالبينة الشرعية على البيع لا ينفذ في نصيب المكره ولا في نصيب بقية الشركاء إذا لم يجزوه ولم ير ضوابه ويكون لهم فسخ البيع وإبطاله بالطريق الشرعي (أجاب) لا ينفذ البيع في نصيب باقي الشركاء وإن لم يكن ثمة أكراه شرعي حيث لم يثبت الإذن منهم أو الإجازة وإذا تحقق الاكراه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع في نصيبه حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا معلوم القدر أكرهه ذو شوكته على بيعه بالحبس المديد فباعه وهو بهذه الحال لرجل أجنبي بثمان معلوم ثم بعد مدة أكرهه ذو الشوكته المذكور بالحبس المديد أيضا على بيع نصف بستانه فباعه مكرها لرجل أجنبي بثمان أقل من ثمن مثله فهل إذا كان الاكراه على البيع المذكور أولًا وثانيًا ثابتا بالبينة الشرعية يكون لب النخل والبستان فسخ البيع وإبطاله ورد الثمن وانتزاع المبيع من يد المشتري وإذا أخذ المشتري قدر ما معلوم من الثمن يكون له محاسبته على قيمته (أجاب) إذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع يكون للبائع الفسخ حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طوعا ولا يمتلحق الفسخ مع الاكراه بموت أحدهما ولا بالزيادة المنفصلة كالثمرة وتضمن بالتعدي كما يستفاد من الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في ساقية أكرهه المحاكم على بيعها بالحبس وهدده بالضرب فباعها وقبض الثمن مكرها من المحاكم فهل إذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية يكون للبائع فسخ البيع ويجبر المشتري على رد المبيع للمكره المذكور (أجاب) إن كان الاكراه شرعيا ولم يوجد من المشتري ما يفيد الرضا يكون له فسخ البيع بعد زوال

١٢٦٥

رمضان

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

١٧

شوال

١٢٦٥

٢٦

ذى الحجة

١٢٦٥

ربيع الاول سنة

١٣ ١٢٦٦

جسادی الثانیة

٢٤ ١٢٦٦

شعبان

٣ ١٢٦٦

ذی القعدة

١٧ ١٢٦٦

الاكراه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جبره ذو شوكة على بيع منزله لا تخرقهرا
 وكتب بذلك حجة من غير أن يقبض عنه فهل اذا توفي البائع والمشتري قبل التمكن من
 رد البيع ويمكن منه ورقة البائع لهم رده حيث ثبت الاكراه ولم يظهر منهم ولا من مورثهم
 ما يدل على امضائه (اجاب) لا يبطل حق الفسخ بموت المشتري ولا بموت البائع ولو ارث
 المكره فسخ البيع حيث تحقق الاكراه الشرعي عليه والله تعالى اعلم (سئل) في
 أخوين أحدهما قاصر والآخر بالغ مات أبوهما وله تركة من جهتهما عقار وعليه دين
 فقام القاضي البائع من الأخوين وصيا شرعيا على أخيه القاصر فدفع ذلك الوصي ما كان
 على أبيه من الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي فلما بلغ القاصر طالب أحاهم بما يخصه من
 تركته والده فاحبره بأنه دفع ذلك في دين أبيه فلم يصدق في ذلك واستعان عليه بما كم
 سياسي في أخذ ما لا كم بدل حصته فحبر ذلك الحما كم الرصي على بيع أملا كه لأخيه
 وحسبه على ذلك وضربه وأخذها منه مع ذلك باقل من ثمن مثلها ولم يحاسبه على ما دفعه
 من الدين الذي ثبت على والده فهل والحال هذه يكون البيع باطلا وله أن يلزمه بمقدار
 ما خصه من دين والده الثابت عليه (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع
 يكون للمكره بعد ذوال الاكراه فسخ البيع والدين الثابت شرعا يقدم على الميراث والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى شوكة له دين على آخر والمدين لذى الشوكة له نسب
 له مال متعلق بجهات ذى الشوكة فما كان من ذى الشوكة الا جرع على مال النسب
 المذكور وأرسل احضره وطلب منه أن يضمن نسبه بالدين الذي له عليه فامتنع فوضع
 عليه السجن مدة وقهره على الضمان وأخذ عليه سند بضمان الدين على نسبه فهل
 لا يلزم الضامن دين نسبه حيث كان ضمانه بالتقهر والغلبة وهناك بينة تشهد بذلك
 (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على الكفالة بالمال لا يكون لرب الدين مطالبة
 الكفيل به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ بلد ادعى على رجل بدين فأنكر
 المدعى عليه دعواه ولا بينة للمدعى فحينئذ حبسه وهدده على أن يقر له بما ادعاه فآقر له به
 مكرها وكتب عاياه وثيقة بذلك فهل اذا ثبت ذلك يكون الاقرار في هذه الحال باطلا
 ولا يعمل بالوثيقة المذكورة (اجاب) اذا أكره شخص بقتل أو ضرب شديد متلف
 أو حبس أو قيد مديدين حتى أقر لا يصح اقراره افتقار الرضى وهو شرط لهجته والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد بعضهم قاصروا البعض بالغ وترك جانب طواحين
 وبيتا معد للالاس تغلال فادعى رجل صاحب شوكة على بعض الورثة البالغين بأن له ديننا
 على أبيهم الميت بدون اثباتوا كرههم بالحبس على بيع الطواحين والبيت فباعوا
 جميع ذلك مكرهين بالحبس ووضع المشترون ايديهم على المبيع وصاروا بوجوه
 واستغلون أجرته مدة من الالاس فهل اذا ثبت الاكراه بالبيئة الشرعية يـكون البيع
 فاسدا ويـكون الوصي القاصر محاسباً لهم على ما استغلوه من الاجرة المدة المذكورة لاسيما

ولميت أمتعة نفي بالدين لو ثبت (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرع
 للبائع فمخذه حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا صريحاً أو دلالة وعلى من استوى على
 حصة الصغار أجرة مثلها مدة استلائه عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
 أطيان كرهه الحما كم بالحبس والضرب بالكرباج على يديه وادفع ثمنها في دين على
 ولده والحما ان ولده ليس له على أبيه حق ولا هو ضامن له في ذلك الدين فهل اذا ثبت
 كراهه بالبيعة الشرعية لا يصح بيعه ويكون الطين باقياً على استحقاقه (اجاب) اذا
 كره شخص بقتل أو ضرب شديد متلف أو حبس أو قيد مديد حتى باع أو اشترى أو أقر
 أو أجر فمخ مائة أو مضى ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما ولا بموت المشتري فاذا
 تحقق الا كراه الشرعي على البيع أو اسقاط الحق من ارض الزراعة لا يكون البيع
 والاستقاط نافذاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اكره على احضار زيد او ضمه
 في غيبته من جهة كما السياسة فضمن المذكور خوفاً من الحبس المستديد ضمان
 حضوره حين الطلب مكرهاً على ذلك فهل لا تصح تلك الكفالة مع الا كراه حيث كان
 من جهة الحما كم (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على الكفالة لا تكون صحيحة
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابته بالبيعة الشرعية فذهب
 المدين الى بلدة اخرى فذهب الدائن له ليطالبه بدينه فحبسه المدين وضربه الحبس المديد
 والضرب الشديد على ان يقربانه اخذ دينه منه فاقرب مكرهاً بذلك فهل اذا ثبت الا كراه
 بالوجه الشرعي على الاقارب اخذ الدين لا عبرة به ولا يسقط حق الدائن بذلك ولو اقام
 المكره بيعة على الاقارب لا عبرة بها حيث لم يشهد بانه اقر طائفة مختاراً (اجاب) لا يصح
 الاقرار مع الا كراه الشرعي عليه وبيعة الا كراه على اقاربه أولى من بيعة الطوع ان ادحا
 واتحدنا ريخهما فان اختلفا ولم يؤثرنا في بيعة الطوع أولى والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة لها حصة في دار ولبناتها باقى الدار اكرهت المرأة في ان تهب تلك الدار لخادم شيخ
 البلد في نظير دراهم قليلة ففعلت فهل لا يصح ذلك مع الا كراه الشرعي ويكون تصرف
 الام في حصة بنتها غير نافذ (اجاب) تصرف الام في حصة ابنتها المذكور بدون اذنها غير
 نافذ مطابقاً وتصرفها بما ذكر في نصيبها غير نافذ ايضاً حيث تحقق الا كراه الشرعي
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين واولاد بلع وقاصرو ترك ما يورث عنه
 شرعاً فادعى جماعة فميون بارهم علم الميت ديناً وطلبوا الاحد الاولاد عنه شيخ حرقه
 ليصدق لهم على دينهم على ابيه فامتنع الابن من ذلك فهدده شيخ حرقه وخوفه بالضرب
 والحبس وقفل حانوته وعدم إعطائه البيع والشراء في حانوته لاجل ان يصدق لهم على
 دينهم فصدق الابن المذكور على دين المذكورين خائفاً من حصول ما هدده به شيخ حرقه
 فهل اذا تحقق ما ذكره كان شيخ حرقه قادراً على فعل ما هدده به لا يصح الاقرار والتصديق
 من الابن المذكور مطالب من المدعين اثبات دينهم الذي بدعونه بالوجه الشرعي واذا

صفر

١٢٦٧

١٠

ربيع الثاني

١٢٦٧

٨

جمادى الاولى

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٩

قلتم بان هذا لا يعدا كراهيا وبهجة تصديق الابن المذكور ايا يكون في نصيبه خاصة دون
 باقى الورثة (اجاب) اذا ثبتت كراه احد الورثة على الاقرار بالضرب الشديد أو
 الحبس المديد من قادر عليه وخاف المسكره لو لم يقر وقوع ذلك به يكون اقراره غير نافذ
 وان لم يثبت الا كراه على الاقرار واقراطا يلزمه جميع ما اقر به ان وفي ما ورثه ولا يلزم
 باقى الورثة شئ حيث جحدوا اقراره وقيل حصته واختاره ابو الليث دفعا للضرر عن المقر
 والله تعالى أعلم (سئل) فى شخص صغير اتهم فى رضى صغير آخر فى بئر ثم ان وارث المرمى
 رفع امر المتهم مع ابيه الى المحاكم فحبسهما واطال سجنهما ما ثم هدا كذا كم الشخص
 المتهم بالضرب الشديد المبرح فاقرب المرمى فى هذه الحالة ثم ان المحاكم سال اياه فاقربا
 اقربه ابنه من نسبة المرمى لابنه خوفا من ان يحصل له مثل ما حصل لابنه والحال ان الاب
 عاجز مكره على ما اقربه فهل اذا ثبت ما ذكر لا يعتبر هذا الاقرار (اجاب) اذا تحقق
 الا كراه الشرعى على الاقرار لا يكون الاقرار معتبرا بل اقرار الصغير على نفسه ولو مع
 الطوع لاغ وكذا اقرار ابيه عليه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أربعة
 بنين وبنين وترك دارا فبعد مدة من السنين جاء رجل ذو شوكه واكره اثنين من البنين
 وحبس احدهما على بيع جميع الدار له فباعها له مكرها يدون اذن باقى الشركاء ويدون
 اجازتهم فهل اذا ثبتت الا كراه بالبيعة الشرعية يكون البيع غير نافذ فى نصيبه ونصيب
 باقى الشركاء حيث لم يجبروا بالبيع ويجبر المشتري على رد الدار لمسا لكها (اجاب) اذا
 تحقق الا كراه الشرعى على البيع المذكور يكون لمسا لكى الدار المذكورة فسخ البيع
 وابطاله حيث لم يوجد منهم ما يدل على الرضا به وان لم يتحقق لا ينفذ فى نصيب من لم يبيع
 الا باذن أو اجازة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اودع عندا خم مبلغا من الدراهم
 ثم بعد مدة طالب المودع المودع بالوديعة فجدها وترافعا للمحاكم الشرعى فهل اذا قام
 المدعى بينة تشهد له طبق دعواه لا يعتبر جحد المدعى عليه ويقضى عليه بمبلغ الوديعة
 التى تشهد به البيعة واذا تعلل بانه جرى بينهما صلح وان المدعى اسقط جانباً من مبلغ
 الوديعة وكتبت به وثيقة بختم المودع وكان الصلح المذكور والختم بالا كراه من المدعى
 عليه للمدعى وشهدت بينة شرعية بذلك لا يعتبر تعلل المدعى عليه بالصلح المذكور ويؤمر
 بدفع مبلغ الوديعة (اجاب) نعم يقضى على المودع المذكور بدراهم الوديعة بعد
 نبوتها عليه بالوجه الشرعى مع انكاره ولا عبرة بما ادعاه من الصلح المذكور حيث
 تحقق الا كراه الشرعى عليه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اكرهه ذوالشوكه
 والقوة فى يده على انه ان لم يبيع داره ويخرج من البلد والا آتلفه وناله بالضرب حتى
 يبيعها وعلم وتحقق انه ان خالفه يتلفه فهل اذا ثبتت الا كراه بالبيعة على هذا الوجه
 يكون البيع فاسدا لاسيما واخذ له للثمن من المشتري على هذا الوجه (اجاب)
 اذا تحقق الا كراه على البيع بالوجه الشرعى يكون للبائع فسخه حيث لم يوجد

منه ما یفید الرضا صر یحی أو دلالة کقبضه الثمن طائعا والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له دار قهره علی بیعه مارجل ذو شوکة وباعها وقبض ثمنها وادعی ان صاحب الدار علیه دین له وأخذها فی نظیر دینه الذی ادعاه وذلك بعد ان حبسه وضر به فهل اذا لم یثبت الدین وزال الاکراه وطلب صاحب الدار أخذها ودفع ثمنها یجاب لذلك وترفع یدواضع الید علیها حیث ثبت البیع بالا کراه بالحبس والضرب (أجاب) اذا ثبت الاکراه الشرعی علی البیع لا یمکن نفاذ فالبائع المذکور والحال هذه فسخ البیع حیث لم یوجد منه ما یفید الرضا صر یحی أو دلالة کقبضه الثمن طائعا والله تعالی أعلم (سئل) فی رقیق ملک لیتیم ادعی علیه رجل أجنبی بمائتین وستین قرشاً فانکر دعواه ولا یبینه ولا یندبیده علی ما یدعی به فأخذها لمنزله وکنته وسجنه مدة سبعة أيام علی انه یقر بما یدعی به علیه فاکره من شدة الخوف فهل لا یصح اقراره المذکور ولا یمکن له مطالبته بما أقر به مکرها اذا ثبت بالبینة الشرعیة انه أکره علی الاقرار المذکور وتحقق ما ذکر بالوجه الشرعی (أجاب) اذا أقر عبد طائعا بال غیر مولا یصح فی حق نفسه فقط فیؤخر الی عتقه فلیس للمقر له مطالبة سید العبد بما أقر به وله مطالبة العبد به بعد عتقه واقرار المکره بما لحر کان أو عبدا کما هنا لا یؤاخذ به المقر اذا ثبت الاکراه الشرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل یملک نخلاً کرهه ذو شوکة علی بیعه له بالحبس المديد فباعه له وهو فی السجن بالا کراه بثمن معلوم ووقفه علی ضریح ولی فهل اذا ثبت ما ذکر لا ینفذ بیعه ولا یصح وقفه اذا لم یجزه المالك ولم یرض به ویكون باقیامه علی ملک صاحبه (أجاب) صرحوا بان البیع بالا کراه یمخالف البیع الفاسد فی مسائل منها انه تنقض جمیع تصرفات المشتري فیها وان تداولته الایدی فاذا ثبت الاکراه الشرعی علی البیع ولم یوجد من البائع ما یفید الرضا صر یحی أو دلالة کقبضه الثمن طائعا تنقض تصرفات المشتري فی البیع بطلب المکره والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل علیه دین لاخر أحضر الحاکم رجلاً وأکرهه علی کفالة ما علیه من الدین فهل اذا كانت الکفالة المذکورة بالا کراه لا تمکن لازمة حیث ثبت ما ذکر بالوجه الشرعی (أجاب) نعم لا تلزم الکفالة المذکورة اذا تحقق الاکراه الشرعی علیها والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل ذی شوکة له أخ مقسوم منه فی المعاش والاموال قسمة شرعیة تعدی علیه وأکرهه بالضرب الشدید والحبس المديد علی بیع ملک له فباعه له بالا کراه مع الغرور والغبن الفاحش ثم مات الاخ البائع فأخذ المکره ولد المکره للنظام فمکث مدة تزيد علی خمس عشرة سنة فهل اذا ثبت ذلك بالبینة الشرعیة یمکن البیع باطلا ولولد أخذ ملک والده بالوجه الشرعی (أجاب) اذا أکره شخص علی بیع بضرب شدید أو حبس مديد حتی یباع یمکن للبائع فسخ البیع بعد زوال الاکراه ولا یبطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري ویقوم وارث المکره مقامه فی الفسخ کما فی الدر

۱۲۶۸

۲

صفر

۱۲۶۹

۲۳

ربیع الثانی

۱۲۶۹

۵

۱۲۶۹

۳۰

جمادی الاولى

۱۲۶۹

۵

٧

١٢٦٩

وحواشيه وصرحوا بعدم سماع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف
 ووجوده - نذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم ساقية باعها أحدهم
 بطريق الاكراه الشرعي في حال غيبة الباقي والبعض فاصر بدون ولاية شرعية فهل
 لا يكون البيع في نصيب الفاصر والغائب والمباشر للبيع بالاكراه نافذ حيث كان
 الاكراه على البيع بما يعدم الرضا ثابتا بشهادة البيعة الشرعية واذا تعارضت بينة
 الطوع والاكراه تقدم بينة الاكراه (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع
 يكون للمكروه باطله في نفسه - بعد زواله - اهـ حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا
 كقبضه الثمن طائعا وبقته لم يبدى الا - الى بينة الطوع والبيع في نصيب
 الغائبين بدون اذنهم موقوف على اجازتهم - وهـ نفذوا ان ردوه بطل ولا يصح بيع
 الاجنبي مال القصر بدون ولاية شرعية ويدون مسوخ في بيع العقار والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل جبهه ذوشوكة بالضرب الشديد والحبس الشديد وأمره ان يبيع
 داره الى آخر فاني فهدده عليه تهديدا شديدا فباعها له بمبلغ دون القيمة ولم يقبض شيئا
 من ثمنه ولم يكن ذلك القدر محتملا جازا له لتسديد ما جبره على البيع لاحله ولم يمنع من اداء
 ما طالب منه فهل اذا كان الامر كما ذكر وحضر ارباب الخبرة وعاینوا الدار المذكورة
 ووجدوا بيعها بدون القيمة يكون له الرجوع في ذلك بعد زوال الاكراه عنه ولا ينفذ
 بيعه (اجاب) اذ ثبت الاكراه الشرعي على البيع بالوجه الشرعي ولم يكن هناك
 مانع من سماع الدعوى ولم يوجد من المكروه ما يقيده رضاه بالبيع صريحا أو دلالة يكون
 له فسخ البيع بعد زوال الاكراه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي
 قليوب بعامهونه ادعى أحمد بنونس على ابراهيم عبد الله ساعي باشا بانه يملك دارا محدودة
 بمقدودا أربعة وانه باع نصفها للمدعى عاينه بمبلغ معلوم من الدراهم وبيع نصفها لرجل آخر
 والاخر باعه للمدعى عليه بمبلغ معلوم وادعى انه باع ذلك بالاكراه بواسطة ان عليه دين
 فاكره على دفعه من شيخ الابد ولم يبد كرهه البيع فباع لاجل دفع الطلب عنه بعد يوم من
 تاريح الاكراه وانه لم يصل له من ثمنه ثلثيها المحكم في ذلك (اجاب) لنس لاحمد
 بنونس المذكور فسخ البيع بدهواه الاكراه على الوجه المפורر وله المطالبة بالثمن اذا لم
 يثبت قبضه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا كرهه ذو
 شوكة على بيعه بالحبس الشديد فباعه وهو مسجون بثلث معلوم فهل اذا كان الاكراه
 ثابتا لا ينفذ بيعه واذا اختلفت بينة القاضي بابعائها بثلث معلوم من الدراهم يكون لرب المنزل
 تضمينه بمبلغ ما باعه حيث تم نذره بعد قبضته بالطريق الشرعي (اجاب) اذا ثبت
 الاكراه الشرعي على البيع يكون للمكروه باطله في نفسه - بعد زواله - اهـ حيث لم يوجد منه
 ما يفيد الرضا به صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا كانه تضمينه بدل الاتمض
 والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي قليوب بعامهونه ادعى رجل على آخر

ذی القعدة

٢٤

١٢٦٩

ذی الحجة

٢٨

١٢٦٩

محرم

٢٦

١٢٧٠

بأنه أكرهه بالحبس والضرب على إسقاط حقه له من منسقة زراعة قدان طين اميرى
محدود محدوداً ربعه بلع معلوم من الدراهم وبين أن لا كراه بالحبس خمسة عشر يوماً
والضرب على الاستمات المذ كورفانكر المدعى عليه الا كراه وادعى انه بالطوع وأقام
بينة شهدت انه أسقطه له طوعاً بالمبلغ المدعى وأحضر المدعى رجلين وقرر كل منهما بأنه
في سنة ١٢١٥ حبس المدعى عليه المدعى المذ كورفانية أيام في الحاصل وضربه
في المدة المذ كورة على ان يعطيه القندان المذ كوروقد بلغتهما من الناس انه أعطاه ذلك
ولم يكونا حاضرين وقت الإعطاء والاستمات في القندان المذ كورو بعد ذلك فرهارباً من
الناحية المذ كورة فالحكم في ذلك (أجاب) لم يثبت ببينة المدعى على الوجه المستطور
كون الاستمات بالا كراه فليس له ابطال الاستمات والحال هذه الا اذا أثبتته بالوجه
الشرعى ببينة عادلة تشهد بطبق دعواه لم يقيمها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يمالك نخلاً بالميراث عن أبيه أكرهه ذوشوكة على بيعه بالحبس المديد والضرب الشديد
فباعه وهو سجون لرجل أجنبي بثمن معلوم فهل اذا كان كراه ثابتاً بالبينة الشرعية
لا ينفذ به وهو يكون للمكره نفسه بعد زوال الا كراه واسترداده من يد المشتري اذا تحقق
ما ذكر (أجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعى على البيع يكون للبائع فسخه ما ذالم
يوجد منه ما يفيد الرضا صرحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائفاً والله تعالى أعلم (سئل)
في جماعة لهم قعدة أرض زراعية امير به مشتركة بينهم أكرهه ذوشوكة بعضهم المتعدد
بالحبس المديد والضرب الشديد على أن يسقط واحد منهم في نصف الأرض المذ كورة له
فأسقطوا الحق له في قصتها والحال انه لم يكن عليهم من ولا مطالب وهم فادرون على
زراعتها ودفع خراجها فهل اذا كان كراه ثابتاً بالبينة الشرعية يكون لهم أخذ أرضهم
واستردادها من هي تحت يده ولا يسقط حقهم من غيرها الا كراه اذا تحقق ما ذكر (أجاب)
اذا ثبت الا كراه الشرعى على الاستمات بالضرب الشديد أو الحبس المديد يكون للسقط
بعد زوال الرجوع فيما أسقطه المذ كورفانية رضاه صرحاً أو دلالة حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة خالية عن النساء وكل ابسه
في بيعها فباعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها وناولها
وجرها وصار يصرف نيلها مدة سبع سنين مع اطلاع الاب ثم مات البائع عن ورثة فانكروا
البيع وأرادوا الرجوع على المشتري ثم ادعوا ان البيع وقع والاب لا يملك الرجوع فبالبيع وادعوا ان البيع وقع
بالا كراه فانكروا المشتري دعواهم الا كراه فهل يثبتوا الا كراه بالبينة الشرعية
لا يجابون لذلك ولا عبره بدعواهم الا كراه بغير دقة من الاثبات ويكون البيع صحيحاً
نافذاً حيث كان ثابتاً (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذ كورفانية مجرد دعواه بدون
اثباته بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلاً بالميراث عن
ابهم يباعه أحدهم لرجل أجنبي بثمن معلوم بمرجبة شرعية وبعد مضي نحو سنتين

١٢٧٠

٤

ذى القعدة

١٢٧٠

٢٢

جمادى الاولى

١٢٧١

٩

١٢٧١

١٥

حضر باقي الورثة وأجاز البيع في نصيبه بحضرة بينة شرعية وأخذ ما يخصه من الثمن ووضع المشتري يده عليه مدة ثمانية أشهر سنة والآ ن مات البائع فأدعى ورثته أن مورثهم ياعه بالا كراه فأنكر المشتري دعواهم فهل إذا لم يثبتوا دعواهم الا كراه بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى ورثة البائع كراه مورثهم على البيع بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة اميرية مسوحة على ابيه تلقاها عنه فأكراهه شيخ بلده على اسقاط حقه فيها الرجلين بالضرب الشديد على قدر معلوم من الدراهم ولم يكن عليه دين لجهة الديوان ولا لغيره فوضع ايديهما المسقط لهما نصف سنة فهل إذا ثبت الا كراه ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه كقبضه البذل طائعا لا ينفذ اسقاطه ويؤمر واضعا اليد برفع ايديهما عن الأرض المذكورة (أجاب) لا يسقط حق صاحب الحق بالاسقاط مكرها كراهها شرعا بدون وجه شرعي بوجوب السقوط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ربع بستان من النخل وباقيه لاخويه واخوانه القصر بالارث عن ابيه فأدعى شيخ البلاد بدين له على ابيه بعد وفاته ثم أكراه هذا الرجل على بيع البستان قبل ثبوت الدين المذكور فباع المكره البستان كله بالا كراه ثم ما بلغ القصر ارادوا الآن نقض البيع الصادر من اخيهم فهل يجابون لذلك وان ثبت الدين حيث لم يكن الا خوصه ياب قضاء الدين وإذا لم يثبت يكون البيع غير نافذ في الجميع وينقض وان تداولته الايدي لانه اكراهه بغير حق (أجاب) إذا كان البستان المذكور مخلفا عن المتوفى المذكور وثبت عليه بالوجه الشرعي دين لشيخ البلد ولم يترك ما يفي بذلك الدين سواء ولم تدفع له الورثة ذلك من مالهم يباع البستان بامر القاضي لوفاء الدين الشرعي والا فلا ولا يصح بيع احد الاخوة مع الا كراه الشرعي لافي نصيبه ولا في نصيب اخوته القصر الذي لم يكن وصيا عليهم حيث لا دين على مورثهم ولم يوجد ما يفيد الرضا بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك واسقط حقه لرجل آخر من منفعة أرض زراعة اميرية باختياره في مقابلة قدر معلوم من الدراهم ووضع يده عليها المسقط له وصار يزرعها ويدفع خراجها وما عليها من المطالب لجهة الديوان مدة من السنين واصلح الأرض بدراهم لها وقع فهل إذا ثبت الاسقاط والترك بالاختيار وادعى المسقط الا كراه والغبن الفاحش ولم يثبت الا كراه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من الرجوع في الاسقاط والترك بالاختيار (أجاب) حيث ثبت الاسقاط والترك بالاختيار مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للمسقط رفع يده المسقط له عنها بدون اثبات دعواه الا كراه بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه في عقار عن مورثه أكراهه فوشوكة على بيعها بالحبس المديد والضرب الشديد ولم يكن عليه دين لجهة الميرى ولا

١٢٧١

١٠

١٢٧١

شعبان
٤

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٨

أعبره فباعه لرجل فهل الحال هذه إذا ثبت الأكراه بالوجه الشرعي يكون للبائع بعد ذلك وال
 الأكراه فسخ البيع المذكور واسترداده من يد المشتري إذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي
 (أجاب) إذا ثبت الأكراه الشرعي على البيع المذكور بالحبس الشديد والضرب الشديد
 يكون للبائع بعد ذلك والفسخ البيع إذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا بالبيع صريحا أو دلالة
 كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية ادعى عليه آخر بأن
 له حصتها فانكر المدعي عليه دعواه فاخذه الحماكم وحسبه فاقرب مكرها بالحبس الشديد
 فهل إذا كان الأكراه الشرعي ثابتا لا ينفذ إقراره ويمنع ذلك المدعي من معارضة المالك
 في ملكه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يصح الإقرار مكرها كراهيا شرعا والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض زراعية أميرية أكره شيخ البلد بعضهم بالحبس
 الشديد والضرب الشديد على أن يسقط الحق منها لمكرها في غيبة باقيهم فاسقط الحق
 له منها فهل إذا كان الأكراه ثابتا لا يصح الإسقاط المذكور في الأرض المذكورة ويكون
 لأربابها نفعها من المسقط له حيث كان الحق ثابتا لهم فيها (أجاب) لا ينفذ إسقاط
 الرجل المذكور في نصيب باقي شركائه بدون إجازتهم أو إجازتهم وفي نصيب المسقط ثبت له
 حق الفسخ إذا ثبت الأكراه الشرعي بالضرب الشديد أو الحبس الشديد على الإسقاط ولم
 يوجد من المسقط ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 نصف سفينة وعليه دين لطرف الميرى طلب منه فخرج عن الدفع فطلب منه ضامنا فضمنه
 آخر وأمره ببيع نصف السفينة فعرضه للبيع ففعله الشريك بأقل من ثمن المثل فامتنع
 من البيع له وباعه لرجل آخر باختیاره بثمن معلوم على يد قاضي الناحية بموجب وثيقة
 بيد الضامن ثابتة المضمون وبعد سداد الدين بمدة يدعى بأن الضامن جبره وأكرهه على
 البيع فانكر دعواه فهل إذا لم يثبت ذلك المدعي دعواه الأكراه بالبينة الشرعية على البيع
 لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات ويمنع من منازعة الضامن بدون وجه
 شرعي (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك ستة قراريط في طاحونة أكرهه ذو شوكعة على بيع قيراطين منها بالحبس
 الشديد والضرب الشديد فباعهما الآخر وهو في السجن والحال أنه لم يكن عليه دين للميرى
 ولا أعبره ثم تعجب من بلده بعد ذلك فباع شريكه الأربعة قراريط الباقية في غيبته من
 غير إذنه وإجازته فهل إذا كان الأكراه ثابتا يكون البيع في القيراطين المذكورين
 غير نافذ ويكون بيع الباقي موقوفا وإذا حضر من غيبته ولم يجزه يكون له فسخه حيث
 كان الحق ثابتا له (أجاب) إذا تحقق الأكراه على البيع بالحبس الشديد أو بالضرب
 الشديد بالوجه الشرعي يكون للمكره بعد ذلك والأكراه فسخ البيع إذا لم يوجد منه ما يفيد
 الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا ويوقف بيع مالك الغير بدون إذن المالك
 على إجازته فإن إجازته صريحا أو دلالة تفذوان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في

٢٥

١٢٧١

شوال

٨

١٢٧١

ذى القعدة

٨

١٢٧١

٢٨

١٢٧١

صفر

٩

١٢٧٢

رجلين لهما قطعة أرض زراعة أميرية أكرههما ذوشوكة على اسقاط حقهما فيها
 بالحبس المديد والضرب الشديد ووضع يده المسقط له بالا كراه ثلاث سنين فهل اذا ثبتت
 الا كراه الشرعي لا يسقط حقهما فيها ويؤمر بوضع اليدين رفع يده عنها والمحال هذه (اجاب)
 لا يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط مع الا كراه الشرعي فاذا لم يوجد من
 الرجلين المذكورين ما يقيد رضاهما به صريحاً أو دلالة ولو بعد الاسقاط يكون لهما
 انتزاعهما من يد المسقط له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة
 واحدة وكسب واحد واضعين أيديهما على قطعة أرض زراعة أميرية بطريق الاسقاط من
 رجل من بلدة أخرى في نظير قدر معلوم من الدراهم من مالهما مسوبة وأضيفت عليهم ما
 من أصل زمام بلدهما ومعهما على أحدهما ثم بعد ذلك مات كل من الأخوين عن ابن
 فأكراه شيخ البلد أحد الابنين على ان يسقط حقه وحق ابن عمه من القطعة الارض
 المذكورة بالحبس والضرب فاسقط حقه وحق ابن عمه منها فهل اذا ثبتت الا كراه بالبينة
 الشرعية لا يصح الاسقاط ولا ينفذ في نصيب كل منهما حيث لم يجز ابن العم الاخر ذلك
 (اجاب) انما يسقط الحق من أرض الزراعة بالاسقاط والترك اختياراً فان ثبتت
 الا كراه الشرعي على ما ذكر لا يسقط الحق به ونصيب من لم يسقط ولم يجز الاسقاط ولم
 يوكل به مستحق له حيث كان حقه فيما ذكر ثابتاً لم يوجد ما يبطله والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى داراً من آخر من مدة تزيد على عشرين سنة ثم باعها لآخر من مدة
 تزيد على ست سنين وبعد ذلك قام الرجل البائع أو لا يدعي على واضع اليد انه كان باع
 الدار المذكورة بطريق الاكراه والمحال ان المدهي المذكور مقيم بالبلد ومشاهد لتصرف
 واضع اليد الآن بالهدم والبناء وتصرف بائعه المدة المذكورة ولم يمنع من الدعوى مانع
 شرعي ولم يدع ولم ينارع تلك المدة فهل والمحال هذه لا تسمع دعواه الا كراه ويمنع من
 معارضة واضع اليد اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) المصرح به ان الدعوى
 لا تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي فاذا كان
 البائع المذكور متمكناً من الدعوى المدة المذكورة ولم يدع مع الانكار لا تسمع دعواه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذوشوكة ادعى على آخر يدين واشترى منه أشجاراً
 وزرعاً بمن قليل وغبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين وأحضر قاضي بلد وأمره
 بكتابة وثيقة بذلك البيع مع الا كراه الشرعي فهل اذا ثبت البيع بالغبن الفاحش
 والا كراه على ذلك بشهادة البينة الشرعية يكون للبائع ابطال البيع بعذر والاكراه
 لاسيما وان ثبت المدعي ما ادعاه من الدين المذكور بوجه شرعي (اجاب) اذا ثبتت
 الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد رضاه صريحاً أو دلالة يكون
 للبائع فسخه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية
 بالميراث عن اصولهم وجانب أضيان زراعة أميرية أكرهوا بالحبس المديد والضرب

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٢

ربيع الثاني

١٢٧٢

٢١

الشديد على أن يهبوا الساقية والاطيان لرجل أجني لا في مقابلة شيء من دين أو غيره
فهـل إذا كان الأكراه ثابتا لا يصح تلك الهبة ويكون لارباب الساقية والاطيان
نزعها ممن واصل اليد عليهم ما يدون وجه شرعي إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)
نعم يكون لارباب الساقية والارض المذكورتين استردادهما من الموهوب له ان كان
الواقع ما هو مـسـطور في السؤال ولم يكن هناك مانع شرعي والله تعالى أعلم (سـئـل)
في رجل أسقط حقه من قطعة أرض أميرية في نظير مبالغ معلوم من الدراهم لرجل آخر
وماعه أيضا نصف ساقية وبعض شجر معلوم في الارض المذكورة بثمن معلوم بمحضرة
بينة وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مضي ست سنوات مات المسقط البائع المذكور عن
ورثة ومضى بعد موته خمس سنوات أيضا ثم بعد ذلك قام الورثة المذكورون الآن
يدعون على واصل اليد المسقط له المـشـترى المذكور بأن ما وقع من موثرهم من البيع
والاسقاط كان بالاكره والغبن الفاحش فأنكر المـدعى عليه دعواهم فهـل إذا لم
يثبتوا الاكره بطريقه الشرعي من الضرب الشديد أو الحبس المديد لا عبرة بدعواهم
سبب ما مع مشاءة موثرهم قبر موته التصرف في الارض المذكورة المدة المذكورة وهم
كذلك (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الورثة الا لراء في البيع والاسقاط الصادرين
من موثرهم والمحال ما ذكر بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سـئـل) في رجل
يمالك حصص في ساقية بها الجارية بثمن معلوم فوضعوا أيديهم عليها وصادروا يتصرفون
فيها ويستمعون اعداءه تزييد عن خمس عشر سنة بموجبه شرعية بيد ورثة المشتري
ثابتة المضمون والله أن يرد ورثة البائع الرجوع على ورثة المشتري وابطال البيع
متعللين بأن البيع صدر من موثرهم بالاكره فأنكر ورثة المشتري دعواهم فهـل إذا لم
يثبتوا دعواهم لأكراه باقية السرعة لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن
الاثبات ويصرون من منازعة ورثة المشتري فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم
لا يجابون له لاشوال حال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سـئـل) في رجل
لـمـيـخل باعه بغبن فاحش وبالاكره الشرعي فهل إذا تحقق الاكره الشرعي على البيع
المذكور يحكم بطلانه فهو يكون للبائع أو وراثته رفع يد المشتري عن النخل المذكور
(اجاب) إذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الاكره وثبته الاكره الشرعي على
البيع ولا يوجد من البائع ما يفي له فـلـوـظ بدصرح او دلالة كقبضه الثمن طائعا يكون
لـمـيـخل أو وراثته فسد والله اعلم والله تعالى أعلم (سـئـل) في رجل اشترى من جماعة
مقدار ما هو ما من القناطر الجوهرة بثمن معلوم من الدراهم على أن يتبر فيه ودفع له شيخ
بلده اثنتي عشرة من عنده على سبيل التجارة وجعل عليه شيخ وجهه كذا من الدراهم لنفسه
خاصة ثم باع ذلك الرجل الجوهرة برأس المال فقط ولم يحصل ربح أصلا فدفع الرجل
رأس المال لشيخ بلده فمضى على الرجل شيخ البلد وأكرهه على بيع جانب نخل له

١٨

١٢٧٢

جمادى الثانية

٢٢

١٢٧٤

رجب

١٩

١٢٧٢

شعبان

٦

١٢٧٢

سنة

١٢٧٢

١٢٧٣

١٢٧٣

في نظير الربح الذي جعله عليه بالمحبس والضرب فباعه له مكرها فهل والحال هذه اذا ثبت
 الا كراه بالبينة الشرعية يكون البيع فاسدا وليس لشيخ البلد مطالبة بشئ من ذلك
 حيث لم يحصل له ربح أصلا و يصدق في دعواه عدم الربح بيمينه (أجاب) اذا ثبت
 الا كراه الشرعي على البيع المذكور يكون للبائع بعد زوال الا كراه فسسخه حيث لا مانع
 ولا يلزم العامل شئ من الربح لم يدفع الثمن له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجته وعن بنت وابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعا ومن بجلة مات تركه
 فخلها كره الحماكم ابن الميت المذكور على بيع النخل المذكور نصيبه ونصيب أمه
 وأخته بالمحبس المديد والضرب الشديد فباع له مكرها نصيبه ونصيب أمه وأخته بالمحبس
 المديد والضرب الشديد بدون ولاية شرعية ولم يكن وكيلًا عنهما في ذلك فهل والحال
 هذه اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون للبائع المذكور فسسخ البيع المذكور واسترداد
 نصيبه من يد المشتري بالوجه الشرعي واذا لم تجزأخته ولا أمه البيع المذكور لا ينفذ
 ويكون موقوفا على اجازتهما ان اجازاه نقد وان رداه بطل حيث لم يكن عليه مطالبة
 لجهة الديوان ولا غيره ويكون لهما محاسبته على الثمرة المعلقة المقدار المستعانة مدة وضع
 يده عليه (أجاب) لا ينفذ بيع الاخ في نصيب أخته وأمه حيث لم يكن وكيلًا عنهما ولا
 وليا شرعيا ويكون البيع في نصيبهما او الحال هذه موقوفا على اجازتهما ولو عن طوع
 واذا ثبت الا كراه الشرعي على البيع يكون للمذكور فسسخه بعد زواله اذا لم يوجد ما يدل على
 الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا وذلك في نصيبه من البيع والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك جانب نخل توفي عن أولاد ذكور واثلاث فوضع أحدهم كور
 يده على جميع النخل بدون وجه شرعي ثم باعه مكرها من شيخ البلد بالمحبس المديد
 والضرب الشديد لرجل آخر بقدر معلوم دون القيمة من غير حضور باقي الورثة فهل اذا
 ثبت الا كراه بالبينة الشرعية يكون البيع غير نافذ لاسيما بالغين الفاحش واذا أقام
 واضع اليد بينة بان البائع باع بالرضا يكون البيع نافذ في نصيب البائع دون باقي الورثة
 حيث لم يحضروا البيع ولم يجيزوه واذا كان كل من البائع والمشتري معترفًا بالملكية
 لابي الورثة تسمع دعوى باقي الورثة ولو بعد سنين ويجبر واضع اليد على تسليم النخل لباقي
 الورثة حيث لم يكن هناك وجه له في ذلك الوضع (أجاب) بينة مدعى البيع كرها
 أولى من بينة مدعيه طوعا في الصحيح كذا في تنقيح الحامدية يعني حيث اتحد التار يخ فاذ
 ثبت الا كراه الشرعي على البيع يكون للبائع فسسخه اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا به
 صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا وذلك في نصيب البائع أما نصيب غيره فلا إذن
 ولا ولاية شرعية فوقوف على اجازة المسالك ومحصل عدم سماع الدعوى بعدمضي المدة
 التي تمنع من سماعها اذا كان الخصم منكر الا اذا كان موقرا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل اشترى دارا من امرأة وتصرف فيها مدة ثم يدعى عشر سنين بالهدم والعمارة وهي

مشاهدة لذلك ثم بعده ادعت عليه عند نائب الشرع ان الدار تحت يده بطريق الرهنية
وطال النزاع بينهما ثم اقرت واعترفت بانها باعته الواضع اليه بسبب دين كان على
والدها الجهة الديوان بالجبر عنها ووافقها ابنها على ذلك فيكم النائب المذكور بجهة
البيع لعدم اثباتها الا كراه الموجب لفساد البيع ثم الا ان ارادت نقض الحكم واخذ
الدار فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها الجبر اذا لم تثبت بالضرب الشديد او الحبس
المديد او التهديد باحدهما لاجل بيع الدار المذكورة وتمنع من معاوضة واضع اليد
بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها
بطريق شرعي فلا عبرة بدعوى الا كراه على البيع بدون اثباته بطريق شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض امير يقاتل كرهه شيخ بلده بالحبس
المديد والضرب الشديد على اسقاط حقه من الرجل قريب لشيخ البلد انذ كور ثم بعد
ذلك رفع الامر لقاضي ناحيته ثم وثبت الا كراه لدى القاضي المذكور بالوجه الشرعي
وحكم برد الارض المستحقها وتسليمها له فوضع المستحق يده عليه او صار يزعمها مدة
ثلاث سنين وبعد ذلك اكره المستحق للارض حاكم سياسي على اسقاط حقه من الرجل
المذكور ثانيا فهل اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون للمستحق نزاعها من الرجل
المذكور جبر او اذا تعارضت بينة الا كراه والطوع فن المقدمة منهما (اجاب) نعم اذا
تحقق الا كراه على الاسقاط المذكور ثانيا بالوجه الشرعي لا يسقط حقه مستحقها فيها وله
انزعاعها من يد الماسقط له على هذا الوجه حيث لا مانع وقد صرحوا بتقديم بينة الا كراه
في البيع والاقرار وانما هران الاسقاط كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له قطعة ارض زراعة اميرية رهنا بدين آخر على مبلغ من الدراهم في سنة ٦٤ ثم مات
الراهن عن ابن فطلب ان يفتديها ويدفع دين الرهن له فادعى المرتهن بعد الاعتراف
بالارض له بان اياه اسقط الحق له منها في سنة ٦٥ فاذا ذكر الابن دعواه وادعى الابن
ان اياه اسقط حقه منها بالا كراه بالحبس والضرب الشديد للمرتهن في التاريخ المذكور
وكل منهما يقيم بينة على دعواه والحال ان الراهن لم يكن عليه دين لا يرى ولا غيره فهل
تقدم بينة مدعي الا كراه او بينة مدعي الطوع (اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي
على الاسقاط المذكور ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه ولا حق ابنه من تلك الارض
لا يسقط حقه ما فيها والا فلا وبينة الا كراه اولى من بينة الطوع حيث اتحد التاريخ
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمرا ونخلا مع ارضه فباع ماد كره لرجل
اجنبي ثم معلوم بموجب جهة شرعية بذلك ثابته المضمون فوضع المشتري يده عليه
نحو خمس سنين ثم مات عن ابن فوضع يده عليه نحو عشر سنين بعد ابيه والا ان يريد
البائع ابطال البيع وفسخه متعللا بانه في وقت البيع كان مسجوناً على خراج مطلوب منه
لا يرى فانكر واضع اليد دعواه فهل اذا كان البيع ثابتاً لا يجاب لذلك ولا يكون له فسخه

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٠

ربيع الاول

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٧

جمادى الثانية

١٢٧٣

٦

رجب

١٢٧٣

١٨

ولا عبرة بتعماله المذکور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا صدر البيع المذکور مستوفيا شرائط الصحة ولم يتحقق الاكراه الشرعي عليه فهو زل الفسخ بوجه شرعي لا يكون للبائع فسخه بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له داراً كرهه المحمداً كم على بيعها من آخر بالحبس المديد والضرب الشديد فباعها مكرها فهل اذا ثبت الاكراه بالبينّة الشرعية يكون البيع فاسداً ويكون للبائع استرداد المبيع اذا لم يحصل منه ما يدل على الرضا ولم يكن ذلك في مقابلة دين عليه (أجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع المذکور بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً تمكها وفرها بامان ببلد وبعد ذلك قابله شيخ بلده وضر به ضرراً شديداً وجب عليه حبساً مديداً على أن يهب له الدار المذكورة فوهبها له بالاكراه كما ذكرتم بعد ذلك مات الواهب المذکور عن وارث فهل اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي يكون لوارث الممكركة أخذ الدار عن هي تحت يده (أجاب) اذا ثبت الاكراه المذکور على الهبة يكون للواهب بعد زوال الاكراه فسخها اذا لم يوجد منه ما يقيد الرضا وقد صرحوا بان الموت لا يقطع حق فسخ عقد الممكركة حتى يقوم وارثه في ذلك مقامه في نحو البيع والاجارة والاقرار أي من كل عقد لا يصح مع الاكراه والهبة من هذا القبيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطاه المحاكم شيخاً في بلده وبعد مدة حصل منه وبين شيخ البلد الكبير لذي هو عهدة البلد خاصة ومشاجرة فعزله من الشياخة وادعى عليه بأشياء لنفسه وتحرز عليه أهل البلد فادعوا عليه بأشياء كذلك لا أنفسهم فاندكروا دعواهم فأكراهه العهدة بالحبس المديد والضرب الشديد على الاقرار بما ادعوا به عليه فاقدم مكرهاً فهل لا يصح اقراره المذکور ولا يعمل به حيث كان الاكراه ثابتاً واذا اراد شيخ البلد العهدة أن يشهد عليه بيمينه من اتباعه الذين له عليهم الولاية والامر والنهي لا تقبل شهادتهم له اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) الاقرار مع الاكراه الشرعي عليه غير معتبر واذا ادعى شيخ البلد بدعوى على غيره وأقام عليه بينة من فلاحيه الذين تحت ولايته وادارته لا تقبل شهادتهم له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصّة في طاحونة وعليه دين ولم يكن له مال يفي بالدين غير الحصّة المذكورة فباعها وقبض ثمنها طوعاً ودفعه للدائن فهل يصح هذا البيع واذا ادعى البائع الاكراه والحال انه قد قبض الثمن من المشتري طائعا مختاراً لا نسمع منه دعوى الاكراه (أجاب) اذا قبض البائع الثمن طائعا ينفذ البيع على قرص صدور البيع مع الاكراه اذا قبضه به هذه الحال دليل الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جمل من الخيل وعليه بقايا من الديون لجهة لم يرى فامر شيخ البلد بما عليه ولم يعين له بيع الخيل فباع الخيل وقبض ثمنها طائعا مختاراً بحضور فاضلي الساحة فهل اذا لم يوجد من شيخ البلد تعيين لبيع الخيل لا يكون اكراهاً خصوصاً وقد قبض الثمن

١٢٧٣

٤

طائعا (أجاب) إذا صدر البيع المذكور من الرجل البائع وقبض الثمن طائعا مختارا ولم يعين له شيخ البلد في أمره بيع الخل لا يكون ما ذكر كراهه على البيع والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصاة كرم فخلأ كرهها ذو شوكة على بيع ذلك بالحبس المديد والضرر الشديد لشربها فباعته في هذه الحالة وأخذ ذو شوكة

شوال

الثلث وصرفه في مصالح نفسه ولم يكن على المرأة دين لأجته الديوان ولا غيره فهل والحال هذه إذا ثبت ألا كراهه بالوجه الشرعي يكون للمرأة المذكور ذو شوكة فسخ البيع واسترداده من يد شربها المشتري بعد زوال ألا كراهه إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)

١٢٧٣

٢١

نعم يكون له ما صدر البيع إذا تحقق ما هو مرسوم بالسؤال ولم يوجد منهما ما يفيد الرضا بالبيع صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة يملكون دارا بها فخل عن أبيهم مات أحدهم عن ابن قاصر وعن الأخوين المذكورين ثم أكره شيخ البلد أحد العمين المذكورين بالحبس المديد والضرر الشديد على بيع جميع الدار المذكور ذو شوكة لرجل أجنبي فباعها له والحال أنه لم يكن عليه ولا على شركائه دين لأجته الديوان ولا

ذى الحجة

لغيره ثم بعد مده مات البائع المذكور وبلغ الابن وأراد أن يأخذ ما يخصه عن والده فهل يكون له ذلك لرد بيع العم المذكور كما يكون للباقى مستحق تلك الدار الفسخ في انصبابهم

١٢٧٣

٧

حيث ثبت ألا كراهه الشرعي على بيعها (أجاب) إذا كان الواقع ما هو مرسوم بالسؤال يكون للقاصر المذكور بعد بلوغه رشدا فسخ البيع المذكور في نصيبه واسترداده كما يكون لباقى الثمن كاه فسخه والحال ما ذكر إذا لم يوجد ما يفيد الرضا بالبيع صريحا أو

دلالة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشركتين بين أخوين فأب أحدهما في الجهادية فوق مساهمة القصر مدة من السنين فأكره ذو شوكة الحاضر منهما على بيعها بالحبس المديد والضرر الشديد فباعه بثمن قليل بغير إذن الأخ الغائب وأجازته والحال أن البائع لم يكن عليه دين للبري ولا غيره فهل إذا كان ألا كراهه ثابتا لا ينفذ بيعه ويكون للبائع فيه ما إذا حصر الأخ الغائب يكون له فسخه في نصيبه أيضا

٢٧٣

٢٦

واسترداد الدار المذكور ذو شوكة من المشتري إذا تحقق ما ذكر (أجاب) البيع الصادر من الأخ في نصيب أحدهما بدو إذا المالك وأجازته يكون موقوفا على إجازته بعد علمه فإن

أجازته فذوان رده بطل والبيع في نصيب البائع أن يتحقق ألا كراهه الشرعي عليه بالضرر الشديد أو الحبس المديد يكون للبائع فسخه إذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا به صريحا أو دلالة لقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا بطريق

الأرب عن أبيه وهو واضع يده عليه وهو يصر فيه لنفسه خاصة بأنواع التصرفات الشرعية مدقة من السنين ولم ينزع فيه أحد ثم بعد ذلك تعدى عليه ذو شوكة بالسجن وإدام حبسه مدقة من الأيام وأكرهه فيه على أن يقر بأن العقار المذكور وقف على جهة كذا فاقمر مكرها وهو في الحبس فهل إذا ثبت ألا كراهه الشرعي يكون إقراره باطلا

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

ربيع الاول
١٠

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

٦

ربيع الثاني

(اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على الاقرار المذكور يكون لاغيا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وله ارض زراعية اميرية حبسه فوشوكة وادام حبسه واكرهه على ان يبيع له النخل ويسقط حقه له في ارض الزراعة الاميرية فباع له النخل واسقط حقه له في الارض المذكورة بالاكره ولم يكن عليه دين فهل اذا ثبت الاكراه الشرعي يكون البيع والاستقاط غير نافذين (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي بالحبس المديد او الضرب الشديد على الاستقاط والبيع المذكورين بالوجه الشرعي يكون للمكره ابطالهما اذا لم يوجد منه ما يدل على الرضا بذلك صريحا ودلالة كقبض الثمن طائعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة في دار باعها لآخر بثمن معلوم على يد فاضل بالدهم وكتب بذلك حجة شرعية وبعد مضي نحو عشر سنين اراد البائع اخذ المبيع من المشتري ويدفع له الثمن متعللا بانه وقت البيع كان مطلوبا منه دين لم يقدر على دفعه في ذلك الوقت وان يبعه كان مكرها عليه بسبب الدين فهل يكون البيع نافذا ولا عبرة بما تعلل به بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يثبت ان البائع كان مكرها على البيع المذكور اكرها شرعا وصدور بيعه مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له نقضه بدون وجه شرعي والا كان له نقضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم سلفة ومكثت عنده ثلاث سنين ثم باعه في مقابلة دينه المذكور حصة شائعة من دار وباعه بخفية وباعه حصة شائعة من طاحنة ايضا وبعد مضي نحو ثلاث عشرة سنة وهو يتصرف فيما اشتراه تصرف المالك في املاكها مع اطلاع البائع ومشاهدته يريد البائع الآن الرجوع وابطال البيع متعللا بانه باع ما ذكر بالاكره فانكر المشتري دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه الاكراه بالحبس المديد او الضرب الشديد لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وينع من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) لا يقضى له الرجوع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اختين يملكان دارا مناصفة لكل واحدة منهما النصف فيما احدها غائبة فاكراه حكيم البلد المرأة المذكورة الحاضرة بواسطة مشايخ البلد على بيع نصيبها ونصيب اختها الغائبة له فباعته في تلك الحال جميع الدار ولم تدن وكيعلا عن اختها الغائبة في بيع نصيبها فيها فهل والحال هذه اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي لا ينفذ البيع في نصيب البائعة المذكورة واذا حضرت الغائبة المذكورة ولم تجز البيع في نصيبها في الدار المذكورة لا ينفذ البيع في نصيبها ويكون موقفا على اجازتها ان اجازته نفذ وان ردت بطل (اجاب) اذا ثبت الاكراه بالضرب الشديد او الحبس المديد او التهميد بذلك مع قدرة المكره على ايقاع ما هدد به على البيع المذكور بالوجه الشرعي يكون للبائعة فسخ البيع في نصيبها بعد زوال الاكراه اذا لم يوجد منها ما يفيد الرضا

جمادى الاولى

سنة

به صريحاً ودلالة كقبضها الثمن طائفة واذا لم تكن ماذونة بالبيع في نصيب أختها
 يكون البيع فيه هواناً كان عن طوع أو قهر على اجازتها فيرتد بدها والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك حائناً ادعى عليه رجل اجنبي بدين لمورثه فانكره
 الحائنون دعوا ولم تثبت بوجه ثم طالبه لذي شوكه فافترسوه بالضرب الشديد على
 ان يبيع الحائنون لذلك المدعى فن خوفه باعه له وهو في هذه الحالة ولم يكن عليه
 دين للبى ولا غيره فهل اذا كراهه على البيع ثابتاً بالبينّة الشرعية لا ينفذ
 ويكره لرب الحائنون فسخره بعد ذلك لا كراه ولا عبرة بدعواه بالدين المحرّذ عن
 الاثبات الشرعية (اجاب) اذا ثبت الا كراهه الشرعى على البيع بالضرب الشديد
 او الحبس الشديد بالبينّة المادية ولم يغيب المكره عن بصر الممكره وقت البيع ولم
 يكن البيع لوفاء دين ثابت على البائع ولم يوجد من البائع بعد ذلك ما يفيد الرضا
 بالبيع صريحاً ودلالة لا يكون للبائع فسخره بعد ذلك لا كراهه ولا الا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له دين متعلق بتركة والده رجل ذى شوكه فطالب رب الدين دينه من
 ذى الشوكه لياخذ منه تركته المدين فسجن ذوا الشوكه رب الدين المذكوروا كراهه
 بالحبس الشديد على ان يقر بان له على والذى الشوكه شئ وان القدر الذى
 يطالب به دين في ذمته لوالذى الشوكه فقرأ بذلك مكرهاً فهل اذا ثبت الا كراهه
 الشرعى ومات ذوا الشوكه وطالب ورثته الدين المذكور لا يجابون لا كراهه ثبت
 الا كراهه الشرعى (اجاب) الا قرا مع الا كراهه الشرعى لاغ والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اشترى من جماعة نخلاً ونصف ساقية بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري
 يده على ذلك وصار يتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة
 سنة ولم ينزعه احد في ذلك تلك المدة ثم مات المشتري عن ورثة ووضع الورثة أيديهم على
 ذلك مدة من السنين والآن ادعى البائعون على الورثة المذكورين بانهم باعوا النخل
 ونصف الساقية لمورثهم بالجبر فانكروا الورثة دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم
 الجبر في بيع النخل ونصف الساقية بالبينّة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم
 المحرّذة عن الاثبات الشرعية ويمنعون من منازعة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعى
 (اجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة اذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل عليه اول خراجية وله اول لا يجبره الحساكم على بيعها لوفاء الاموال
 فهل هذا بعد كراهه اولاً (اجاب) صرح علماء ائمة المذاهب ان كراهه الحساكم
 على بيع ماله لوفاء ما عليه من الدين وباع نفذ البيع ولا يكون كراهه شرعاً لان قضاء
 الدين واجب عليه والمماطلة ظلم فيجبر الحساكم دفعاً لظلمه وايضا لا يلحق المستحق ولو
 كان عقاراً غيره سكنه اللائق به ومال الخراج الشرعى من من جملة الديور الواجبة
 ادائها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جنبنة وعليه أموال خراجية باع

١٢٧٤

١٤

رجب
١٠

١٢٧٤

محرم

١٢٧٥

١٩

جمادى الثانية

١٢٧٥

١٤

سدسهما رجل بثن معلوم وباع ابنه السدس الآخر بالوكالة عن أبيه لذلك المشتري ثم
 باع الابن الثاني الباقيين لرجل آخر بالوكالة عنه أيضا بحجر الحما كم لهم ما على وفاة
 لا موال فهل لا يعد ذلك كراه شرعا على البيع ويكون البيع المذكور صحيحا فذا
 سيما والحما كم لم يامرهما بالبيع المذكور (اجاب) الامر بوفاء المطلوب من المال
 والحجر على ذلك من غير تعيين ببيع ما يوفى من ثمنه لا يكون كراه على البيع ويكون
 صحيحا اذا استوفى شرائطه المعتبرة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة وضعوا
 أيديهم على عفا مدة تزيد على أربعين سنة ادعى عليهم امرأتان أجنبيتان بأنه لهما عن
 جدتهما لاهما ثم اكره أحد الورثة بالضرب الشديد والمجن المديد على الاقرار بان العقار
 المذكور لهما فاقرحالة الا كراه لدى جماعة من الفقهاء وكتب بذلك وثيقة لم تكن
 مسجلة بسجل فاض من القضاة المندوبين لذلك فهل اذا ثبت الا كراه شرعا لا يعتبر هذا
 الاقرار ولا يعتد بالوثيقة المذكورة وبينه الا كراه مقدمة شرعا أم كيف الحال
 (اجاب) اذا ثبت الا كراه بالضرب الشديد والمجن المديد على الاقرار المذكور فامر
 المذكور في حال الا كراه لا يعتبر اقراره وبينه مقدمة على يد الطوع ان او خافا من مخا واحد
 فان اختلفا ولم يؤثرا فيمنه الطوع أولى كافي الدر من باب القبول وعدمه والله سبحانه
 وتعالى أعلم (سئل) في رجل وارضع يده على أرض فيها نخل يبالدا السودان موروث ذلك
 له عن آبائه واجداده المالكين لذلك مدة نحو مائتي عام ادعى عليه رجل اجنبي انه
 يستحق جزأ من ذلك ولم يثبت له حق فهو مدعى الحما كم المدعى عليه وضر به ضربا شديدا
 بحضرة بيعة من المسلمين على ان يصالح المدعى بجزء من الارض والنخل كربع مثلا فهل
 لا يصح الصلح اذا ثبت الا كراه الشرعي عليه لاسيما ولم يتحرر به حجة ولا سند بختم
 المصالح (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي بالضرب الشديد على الصلح المذكور
 بالوجه الشرعي لا يصح الصلح الا اذا وجد من المصالح ما يدل على الرضا صريحا أو دلالة والله
 سبحانه وتعالى أعلم

١٢٧٥

١٧

١٢٨٥

١٧

١٢٨٦

٥

(كتاب الحجرو الماذون وبلوغ الغلام)

(سئل) في رجلين أخوين لهما مكان له بكل واحد فيه حصة وسكن فيها بقدر سكناء
 الضرورية هو وعائلته فهل اذا كان على أحد الأخوين دين ثمن مبيع اعسر به ولم
 يكن عنده مال يوفى منه دينه لا تباع حصته المذكورة في دينه المشغولة بقدر سكناء
 الضرورية هو وعائلته وكذا حصة أخيه المذكور لا تباع في دين أخيه واذا كان على
 أحدهما دين لا يلزم الاخ الآخر دفع شيء منه بدون رضاه ولا يجبر على وفاء دين أخيه
 بدون وجه شرعي (اجاب) مسكن المدين المحتاج اليه للسكنى لا يباع في الدين ولا
 يجبر الاخ على دفع دين أخيه بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عليه دين لا ناس ضل به أحد الدائنين لدى قاضي بلده واثبت عليه دينه باقراره به

صفر

١٢٦٥

١٩

لديه وكتب له اعلاما شرعيا بذلك فهل اذا حبر المدين على الدين ولم يكن له مال يوفي منه دينه سوى سفينة اتى به
 يتكسب منها يكون لا قاضى بيعها او بعضها
 لو فاء الدين حيث كانت تقى به ور
 بيع القاضى كل ما لا يحتاج اليه المدين في الحال على المفق في به قال في الهندية يباع
 في الديون النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك عليه دست من ثياب
 يذنه وقبل دستان والدست البدلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى صنفا بضاعة
 من أحد عبدين ماذونين من قبل سيدهما بالبيع والشراء وذلك بعد النظر والمعاينة
 النسامة في المبيع حسب العادة الجارية بين الناس وقد استلم العبد الاخر الثمن من
 المشتري وكتب رقيمة بذلك وحصل من كل من البائع والمشتري القبض والاقباض
 الشرعيان ثم جاء العبد الذي قبض الثمن ثانيا يوم الى المشتري وادعى وهو رقيق بالوكالة
 عن سيده ان العبد البائع لا يصح بيعه لانه غير ماذون وتصرفات الرقيق بغير اذن السيد
 موقوفة فهل اذا ثبت اذن السيد له بالجارة يكون تصرفه بالجارة بيعا وشراء صحيحا ولا
 ينقض بدون وجه شرعى وهل لا رد البائع الفاحش حيث لا تعير (اجاب) اذا ثبت
 الاذن نفذ البيع ولما ذون البيع والشراء ولو بغبن فاحش عند اى حنيقة رحمه الله على
 ما مضى عليه مصنف التنوير وصرح جوابا ان المفتى به عدم الرد بالبائع الفاحش بدون
 تعير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ضمن شخصا عليه دين لاخر ضمان غرم فهل
 اذا هرب الاصيل ولم يعلم محله والحال ان للضامن الفارم منزلا لا تقا به يباع المنزل المذكور
 (اجاب) لا يباع على الكفيل المذكور وما مشغول بحاجته وضرورة سكنائه من
 العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم الى أجل
 معلوم وقبض المشتري المبيع وباعه وصرف ثمنه في مصالح نفسه فبعد مضي الاجل
 طلب البائع الثمن من المشتري فادعى انه معسر فهل اذا ثبت ان البائع يملك سفينة فيجبر
 شرعا على بيعها ودفع ما عليه من الدين من ثمنها (اجاب) يباع على المدين ما فضل
 عن حوائجه الاصلية لا يفاء الدين والله تعالى اعلم (سئل) في مدين أكره بالضرب
 الشديد والحبس المديد على بيع دار سكنائه في دينه وليس له غيرها ولم يمكنه السكنى
 فيما دونها فهل لا يكون هذا البيع نافذا (اجاب) لا يباع مسكن المدين المحتاج
 اليه اضرورة سكنائه في وفاء ما عليه من الدين جبر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
 اشترى كوا في اشياء سفينة وتصعد بعضهم اشراء الخشب والحديد وما تحتاج اليه في
 ذمتهم باذن شركته ثم تلفت السفينة وطلب ادباب الديون ديونهم وامتنع بعض الشركاء
 من دفع ما يخصه من كافة السفينة ولعل بانهم معسرون له منزل كبير يز يدعى حاجته فهل
 يباع ويشترى له من ثمنه منزل يليق بحاله وما زاد يدفع فيما عليه (اجاب) يباع على
 المدينون كل ما لا يحتاجه في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يقال له عمر وابو

ربيع الاول

رمضان

شوال

ذى القعدة

ذى الحجة

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

١

ذى الحجة سنة

٢٨ ١٢٦٥

صفر ٣٠ ١٢٦٦

ربيع الاول ٢٦ ١٢٦٦

ذى القعدة ١٥ ١٢٦٦

صفر ١٤ ١٢٦٧

هو صه مقيم في العقبة بناحية المغرب ويدعى العلم و يبقى الناس بفتواه الغامضة مدة من اياه
 يبقى بحل المطلقة ثلاثا قبل زوج و بعدم وقوع الطلاق على الحائض والنفساء والمرضع
 و بعدم وقوع الطلاق في حال غضب الزوج و يقول ان قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من
 بعد حتى تنكح زوجا غيره مخصوص بحال رضا الزوج لا بحال غضبه و بعدم وقوع
 الطلاق على المرأة الوسخة غير المتزينة و يقول ان الحامل اذا طلقت ثلاثا و وضعت ولدا
 ذكرا تحل لها طلقها بوضعها لذلك الولد و يقول ان المرأة التي لها اولاد صغار لا يقع عليها
 طلاق و يقول ان الرجل اذا حلف على العاقل البالغ و حنثه لا يقع عليه الطلاق لانه
 لا حكم له عليه و يبقى أيضا بعدم وقوع الطلاق الثلاث في كامة واحدة فهل لا يعمل بهذه
 الفتاوى وهل ما وقع من ذلك ينقض و يجب على كل مؤمن تغيير هذا المنكر و ازالته اذا
 كان قادرا (اجاب) يجب منع الجاهل المذکور عن الافتاء و عزز التعزير الشرعي
 ولا يعمل بخلافه المذکور و على ولاية الامور ايد الله بهم الحق زجر هذا المخالف والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين حال طالبه رب الدين به فامتنع من دفعه و ادعى
 الاعسار يدفعه حال فهل اذا كان يملك حلياه و ضو عاقد صاحب الدين يبيعه للقاضي
 جبراعليه لوفاء الدين و ليس له الامتناع من ذلك (اجاب) اذا امتنع المدين عن أداء
 الدين يبيع القاضي عليه ما لا يحتاج اليه في الحال على ما به يبقى والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له عايله و ديور لا نفاس وله عقار زائد عن احتياج سكنائه فهل يؤثر ببيعه و ايفاء
 الدين وان امتنع ببيع عليه جبرا (اجاب) يباع في الديون العروض العقار ببيع
 بالاسر فالاسر و يترك عليه دس من ثياب نفسه و قبل دستان و اذا كان له ثياب يمكنه
 ان يجتري بدونها يبعث و اشترى له ثوب يلبسه و يقضى الدين بالباقي و كذا اذا كان له
 مسكن يمكنه الا كتفا بدونه و يباع كل ما لا يحتاج اليه في الحال كما في خواشي الدر عن
 الهندية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقامه التناضي و هبما على يتيم و على حفظ
 ماله فهل اذا بلغ اليتم بعد ذلك رشيدا و تحقق رشده يكون له اخذ ما تركه له والده بفسد
 الوصى من الاموال ولو كن اخرس حيث كان له اشارة مفهومة (اجاب) صرحوا بان
 ايماء الاخرس كالبيان باللسان فيما عدا الحد و الشهادة وله بعد بلوغ رشده اخذ ما يستحقه
 من يد و صه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر ثابته
 بالبينة الشرعية و للمدين بعض عقار ليس محتاجا لسكنائه بل زائد عن السكنى يبيع بالدين
 و زيادة فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يسوغ للقاضي ان يجبره على بيع عقاره ليوفي
 به الدين و اذا امتنع من ذلك يبيعه للقاضي (اجاب) في الخيرية و اذا كان اى للمدين
 ثياب يلبسها و يكتفي بدونها يبيع ثيابه و يقضى الدين ببعض ثمنها و يشترى بمباقي ثوبا
 يلبسه لان قضاء الدين فرض عايله مسكنا و أولى من الجمل فالوعد على هذا اذا كان له
 مسكن يمكنه ان يجتري بمادونه يبيع ذلك المسكن و يقضى الدين ببعض ثمنه و يشترى

بالباقى مسكنا يكفيه وعن هـ اذا قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع
 اللب في الصيف والنطع في الشتاء اهـ ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة ترتب عليها دين لم رجل من التجارة قدره سبعة آلاف قرش واربع مائة وستة
 وثلاثون قرشا ثمن صابون ودخان ورهنت عنده في ذلك دارا تسكنها هي وأولادها
 تملكها ما كاتاما ما خا صابون غير هارها فاسد الاجل معلوم وكتبت له بذلك على نفسها
 وثيقة وسأمت له حجة الدار المذ كورة ثم بعد وفاء الاجل بسنتين طالب منها المبلغ المرقوم
 وشدد عليها في ذلك الطلب فحجزت عن الدفع له من كل وجه وأرادت تقسيط الدين
 المذ كورة على الاشهر فاثلة أدفع له كل شهر خمسة وعشرين قرشا من ايجار الدار
 المذ كورة لان ايجارها يساوي خمسين قرشا فاكل من الايجار خمسة وعشرين قرشا وأدفع
 له الخمسة والعشرين الباقية فامتنع رب الدين من قبول ذلك امتناعا كما فافا فلا انه على
 هذا الوجه يكون استيفاء تمام الدين على خمس وعشرين سنة وأراد أن يبيع الدار
 المذ كورة اتكالا على رهنها عنده والحال ان الدار اذ ابرزت للبيع لا تساوي تسعة
 آلاف قرش مع شدة الرغبة فيها من المشتري لها فهل اذا قال رب الدين أيا أخذها
 بخمسة عشر ألف قرش اتضى ديني منها وأدفع لها بقية الثمن المذ كورة وسبعة آلاف
 قرش وخمسمائة وأربعة وستون قرشا نقدية حالة لحال شرعا وتجبر المديونة على
 بيع دارها له بالثمن المذ كورة لاجل خلاصها من الدين المرتب عليها له وتأخذ منه باقى
 الثمن المذ كورة لتشتري لها دارا على قدر سكنها وتكون ناراتها هذه داخلة فيما يباع
 على المفاس ولا عبرة بدعواها التقسيط الذي أودته لانها غنية بذلك (أجاب) يباع
 على المديون ما لا يحتاج اليه في الحال وقصر مخرج الدلالة الرملى كغيره بان المديون اذا
 كان له مسكن ويملكه ان يجتزئ بما دونه يباع ذلك المسكن ويقضى الدين ببعض
 ثمنه ويشتري بالباقى مسكن يكفيه ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل عليه دين لآخر وللرجل المذ كورة عقار يبنى بالدين زائدا عن سكنه فهل يجبر
 المدين على بيعه ويوفى منه الدين ولو كان العقار المذ كورة منزلا يملكه الاستغناء ببعضه
 يباع البعض الآخر (أجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في الحال ان أى بيعه لو فاء
 الدين لا ما يحتاجه اضرورة سكنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف أربعة
 أولاد ذكور وابنتين وزوجة وأولاد قصر وأحدهم بالغ فصاد البائع يتصرف في حال
 حياة والده وأفاه وصياهم مات ولدهم وترك ما يورث عنه شرا من عقار ومواشي وغير
 ذلك فقسمها البائع المنصرى بين الورثة وهو عنده نصيب له قصر فهل ذاب المبلغ القصر
 وارادوا أخذ نصيبهم من يد أخيهم ايسر له منهم حيث كانوا بلغة يتدا (أجاب) اذا
 بلغ اليتم وشيئا يكون له طلب ما يخصه من تركته وليس لواحد من الورثة ان يدعى ذلك
 منه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله ولد آخر من قاصر ووصى

١٢٦٧

٢١

ربيع الاول

١٢٦٧

جادى الثانية

١٢٦٧

٢٥

شعبان	سنة
١٧	١٢٦٧
شوال	
١٩	١٢٦٧
جادي الثانية	
١٣	١٢٦٨
٢٤	١٢٦٨
رجب	
٢٦	١٢٦٨
شعبان	
٢٥	١٢٦٨
ذي الحجة	
٢٤	١٢٦٨

مختار على الولد المذ كور استولى على مخلفات المتوفى المذ كور ثم بلغ الولد الاخرس المذ كور
 رشيد احسننا للتصرف بإشارة مفهومة وصناعته الا ان الفراشة ويريد الا ان أخذ
 ما استولى عليه الوصي المختار من ثروة أبيه الميت المذ كور فهل يجاب لذلك (اجاب)
 نعم يجاب لذلك حيث تحقق رشده بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شخص
 له منزل ورثه عن والده سا كن فيه مع عياله لم يكن له غيره وعياله يدبون لاثنا عشر
 بيعة لو فاه ما لهم عليه من الدين فهل لا يكون لهم ذلك حيث كان هذا المنزل مسكنه مع
 عياله ولم يكن له منزل غيره (اجاب) يباع على المدينون كل ما يحتاج اليه في الحال فلا
 يباع المنزل المذ كور لو فاه الدين اذا كان المدينون محتاجا اليه لضرورتهم ولا يملكونه
 ان يجتري بصادونه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار اثنتي عشرة بيعة وبها عياله سا كن فيها وله
 دار في بلدة أخرى غيرها كن فيها وعياله دين لا آخر ثابت بالوجه الشرعي فهل والمحال
 هذه تترك له الدار الاثنتي عشرة بيعة وبها عياله وبقية الدار اثنتي عشرة بيعة ثابت عليه
 شرعا (اجاب) يباع على المدينون كل ما يحتاج اليه في الحال ولا يباع ما رسته حيث
 كانت لا تثمة به ولا يملكه الا كفاها بما دونها فباع الدار الثمانية حيث لم يكن له من المنقول
 ما يوفي منه الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فلاح في بلدة عليه أموال أميريه
 ونصرف في ملكه بالبيع من غير اذن في التصرف من شيخ ببلده فهل يكون تصرفه
 صحيحا ولا يتوقف صحة البيع على اذن شيخه وذا أراد شيخ البالد ان يفسد البيع يمنع من
 ذلك (اجاب) لئلا التصرف في ملكه بالبيع حيث لا مانع وليس لشيخ ببلده فسخ البيع
 الصادر منه ممتن وفسخ الشرايط الهبة والنفقة ونحوه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجتين وعن أولاد ذكور وانما وافيهم فاصرو ترك ما يورث عنه من عاقوض
 الزوجة أيديهم على ثروة مورثهم من عقار وغيره ما عدا القاصر وصاروا ينفقون فيها فهل
 اذا بلغ القاصر رشيدا يكون له مطالبة بمطالبة من ممتلكات أبيه بالوجه الشرعي اذا لم
 يكن له وصي اخذه قبل كماله (اجاب) للينيم بلوغه رشيدا المطالبة بمطالبة من فيه ما
 تركه والده ويقضي له بذلك حيث امانه والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على قصر
 وعلى ما لهم لهم قطعة أرض زراعية أميريه عن أبيهم وضع الوصي يده عليها وصار يزرعها
 للقصر ويصرف على زراعتها من مالهم الذي يبيده لهم وحصل فيها ثمن والا ان بلغوا رشدهم
 وطلبوا أخذ ما لهم من الوصي ومحاسبته على ثمنها فهل يجابون لذلك (اجاب) نعم
 يكون للقصر المذ كورين أخذ ما لهم من يد الوصي بعد تحقق بلوغهم ورشدهم بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في عبد رقيق ما دون بالبيع والابوة اذ اعلمها من قبل
 سيده ترتب عليه دين ولزمه من اصل دين تجارة لرجل وكتب على نفسه وهو ثقة شرعية
 فهل اذا عتق وحصل له يسار يكون لرب الدين الذي لزمه حال تجارته مطالبة به بعد
 عتقه وبساره (اجاب) كل دين وجب على المأذون بتجارة أو بغيرها في معناه ما كبيع

وشراء وغصب يتعلق برقبته يباع فيه بحضرة مولاه ويتعلق بكسب حصل قبل الدين
أو بعده وإذا تعلق وعليه يورث يكون لأربابهم ما لم يمتها الله تعالى أعلم (سئل) في
شخص بلغ من العمر نحو ثمان عشرة سنة ما بارأيه وجمع من المسلمين بذلك فهل والحال
هذه يحكم ببلوغه بالسن وبصح أن يباشر عقد نكاحه بنفسه وإذا طلق يقع طلاقه إذا
تحقق ما ذكر (اجاب) في التنوير وشروحه بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال
والجماع بالاحتلام والخيض والحبل فان لم يوجد منه شيء حتى يتم لكل منها خمس
عشرة سنة به يبقى فاذا تحقق بلوغ الولد هذا السن حكم ببلوغه في جميع تصرفاته والله تعالى
أعلم (سئل) في مدين لرجل توافق معه على أن يرهنه داره بالسكنى فيها وإذا مضت مدة
كذا باع رب الدين الدار في دينه ولم يسلم المديون الدار لرب الدين على وجه الرهن كما ذكر
بل صار ساكناً فيها مع عياله حتى مضت المدة فأراد رب الدين بيعها واستيفاء دينه قهراً
على مالها المدين نهى هل إذا لم يملك للمدين ساكناً ولا يمكن له ما يؤوله هو وعياله غيرها ولم
تكن زائدة على ساكناته وعياله لا يجبر على بيعها (اجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في
الحال فلا يباع عليه المنزل المحتاج إليه لضرورة سكناه حيث لم يتم رهنه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً ليه دين لشخص ذي شوكه فطالب رب الدين المدين
بماله عليه فلم يجد له مالاً سوى ذلك المكان فجبره على بيعه وحبس له ما كفيلاً كما السماسية
فباع مكانه وهو محبوس بنحو ثلث قيمته فهل إذا ثبت أن قيمة المكان المذكور عشرة مثلاً
سما الدائن على بيعه بثلاثة يكون البيع باطلاً حيث لم يرض به المالك ولم يجزه (اجاب)
يباع بكل ما لا يحتاجه في الحال فلا يباع عليه ما يؤوله احتاج إليه لضرورة
سكناه لأجل الدين فلوا كره على بيعه أكرها شرعياً والحال عنده يكون له فسخ البيع بعد
زوال الإكراه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد ذكورهم مملوكون دارين
عن مورثهم ووضع ابن عم القصر يده على الدارين المذكورين بغير موافقة شرعية فهل إذا
بلغت القصر الثلاثين سنة يكون لهم أخذ الدارين المذكورين من يداينهم المذكور
حيث كان المالك ثابتاً لهم عن مورثهم بالبيعة الشرعية (اجاب) للقصر بيع ببلوغهم
بصفة الرشد المطالبة بما آل اليهم عن مورثهم ويؤمر واضع اليد على ذلك بتسليم ذلك
اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في المديون إذا كان عليه دين ثابت
وحبس عليه ولا أمتعة وحصة في بيت كبير بحيث لو سمعت نبي بالنسب ويأتي من ثمنها
مقدار يشتري له به مكاناً لا تثابه بقرض وره فهو - إذا استحق ذلك بين يدي الحاكم
الشرعي ولم يكن عنده نقد يوفي به دينه ببيع عايمه المحبسة من البيت ومن الموقوف ويوفي
دينه من ذلك ويشتري له بما زاد عن الدين مكار لا تقي به (اجاب) يباع على المديون
ما لا يحتاجه في الحال لا يباع عليه من الدين الثابت شرعاً ويؤيد في البيع بالمنقول ثم
باعتقار الأيسر فالأيسر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل لمعتوه ظاهراً الغتة بين الناس

١٢٦٩

٥

صفر

١٢٦٩

١٣

شعبان

١٢٦٩

١

ذى القعدة

١٢٦٩

٢٥

محرم

١٢٧٠

سنة
هـ

١٢٧٠ ١١

١٢٧٠ ٢

ربيع الاول
١٢٧٠ ٢٥

جمادى الاولى
١٢٧٠ ٢

مات عن ورثة وله نخل بارضه ادعى على ورثته جماعة بان مورثه لم كان وهب لهم النخل
المذكور مع ارضه قبل موته فانكرت ورثته دعواه فدل اذا كان معنوها ظاهر القصة
بين الناس لا يكون نصرفه بمهبة أو غير هانا فذاويكون النخل مع ارضه لورثة الممتوه ولا
عبارة يدعواهم المذكورة على ورثته من غير تحقق ما يوجب صحة بالوجه الشرعي (أجاب)
لا تصح هبة الممتوه فاذا تحقق كون الهبة صادرة منه حال عته بالوجه الشرعي لا يكون
للوهوب لهم الاستيلاء على الاعيان الموهوبة وقد صرح علماء ثوابان بينة كون المتصرف
ذاعقل أولى من بينة كونه مخمل العقل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن بالغ وعن بنتين قاصرتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أشجار ونخل
فوضع الابن البالغ يده على النخل والشجر بدون ولا يشترط مدة من السنين وهو
ياكل ثمرة ويقتطع به تلك المدة فهل والحال هذه يكون للبنتين القاصرتين بعد بلوغهما
أخذ نصيبهما ومحاسبته على ما استغله من الثمرة مدة استيلائه (أجاب) نعم للبنتين بعد
بلوغهما بمهبة الرشد الاستيلاء على ما يخصهما من ممتلكات أبيهما وتضمن من استملك
نصيبهما من الثمرة بعد موته شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته لكونه
لم يقدر على مؤنتها بسبب فقره واعساره ولا كسبه له وفي ذمته صداق المرأة المذكورة
حاله ومؤنته ولا يملك شيئا سوى حصته من دار ببلاد الريف وهو أولاده صا كتمون فيها
لا تزيد على سكناه وهو وعياله فهل والحال هذه لا يسوغ للباكم الشرعي الجهر على بيعه
الخصصة المذكورة (أجاب) نعم لا يجبر الرجل المذكور على بيع حصته في الدار المذكورة
والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ترتب بذمته دين لا تحوله مكان
كبير فأنه من سكناه فهل يجبر على بيعه وأداء الدين الثابت شرعا ويشتري من ثمنه مسكنا
دون له ولعياله وما زاد يقضى به الدين ولا هبة بتملكه بسكناء فيه (أجاب) ببيع في
الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك على المديون دست من
ثياب بدنه وقيل دستان وإذا كان له ثياب يمكنه ان يجترى بدونها ببيع واشترى له
ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن ويمكنه ان يجترى بماله ببيع
ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت فيه وعلى هذا قال مشايخنا
انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللب في الصيف والنطع في الشتاء والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بلا اسم يد بستانه بثمن معلوم في ذمته
وأحضر آخر ليضمنه فيما عليه من دين الثمن فضمنه بامرهم وكتب وثيقة بالثمن وبالأضمان
ونقل المشتري ما اشتراه وأمر الأضمان بوضعه في بستان المشتري فوضع حسب أمرهم ثم
حصل من المشتري بمذير في أمواله ففجر عليه القاضي ونصيب له فيما يتصرف عنه فطلب
البائع من اقيم ما بذمه المشتري من الثمن من ماله فامتنع متعللا بان المشتري لم يضعه في
أرضه بنفسه وادعى انه حال الشراء كان مجذرا لا يصح له بيع ولا شراء وان لم يجبر عليه

حال الشراء فهل يجبر على دفع ما بذمته من الدين ولا ينفعه التعلل بما ذكر وإن أدى
الضامن الدين المذكور أو بعضه يكون له الرجوع بما أدى حيث كانت الكفالة بامر
المكفول ولم يجبر عليه إلا بعد ذلك بمدة (أجاب) لا يجبر على حرم مكلف بسفه عند
الامام وعند الصاحبين يجبر عليه وبه يغنى ثم اختلفا فقال أبو يوسف لا يثبت الإبقاء
القاضي وعند محمد يثبت الحجر بنفس السفه ولا يتوقف على القضاء فبناء على قول أبي
يوسف ينفع المبيع قبل الحجر وللدائن مطالبة كل من المدين والكفيل وإذا أدى
المكفيل دين الكفالة كان له الرجوع بما أدى على المكفول حيث كانت الكفالة
بالامر والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خانة بما هو مضمونه احضرت امرأة بخصوص
ماسرقتها من جماعة وهجم على منزلها وأولادها وأحضر واماء عندهم في الديوان وقد عرف
المدعون بعض ماسرق منهم وقد أثبتوا ما عرفوه وبحت عما تملكه المرأة فوجد لها حصصة
في منزل تملكها وقد صدر أمر الجلس بهد عرض القضية عليه ببيع ما وجد في منزل المرأة
وأولادها مع الحصصة التي تملكها وتقسيم ما ينصل من ثمن ذلك على المدعين بحسب ما لكل
كل واحد فطلب من المرأة بيع الحصصة المذكورة فقامت تنعت مع ان ما ثبت عليها
للاشخاص المذكورين لا يفي ثمن الحصصة مع ثمن الامتعة التي يراي بيعها به بل ولا بما سرق
من احدهم فما الحكم في بيع الحصصة المذكورة (أجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي ان
المرأة المذكورة اخذته من ملا كه تعديا خفية يكون لهم اخذها منها ان كان قائما وتضمنها
قيمتها أو مثله ان كان هالكا أو مستها كما حيث اختار والتضمنين فتصير قيمة الاشياء
المذكورة والحال هذه وينبغي ان يستوفي من مالها فان لم يوجد لها مال من جنس
ما وجب عليها من القيمة تباع عليها امتعتها وعقارها الزائد عن حاجتها الضرورية وعن
سكنائها ولا يباع عليها ما كان مشغولا بحاجتها الضرورية في الحال فقد صرح علماءنا
بانه يباع في الديون النقد وشم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك على المديون
دست من ثياب بدنه وقيل دستان وإذا كان له ثياب يمكنه ان يجتري بدونها يبعث
واشترى له ثوب يلبسه هو يقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن يمكن الاكتفاء
بأقل منه فعلى هذا ان لم تكن الحصصة المذكورة زائدة عن سكنائها الضرورية لا تباع في
الدين المترتب بذمتها ولا يبعث واشترى لها من ثمنها مسكن اضرورة سكنائها ويقضى
الدين بالباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتراه داء الجنون وصار مريضا مدة من
الشهور وله زوجة وأولاد قصر وأخ بالغ فوضع الاخ المذكور يده على جميع مخلفات اخيه
الجنون من مواشي وغيرها بغير وجه شرعي والحال انه لم يكن وكذا لا عنه في حال صحته ولا
قيما من قبل القاضي فهل اذا أقام القاضي قيما على حفظ مال الجنون يكون للقيم رفع
يد أخيه وأخذ المال منه وحفظه الى ان يشفي وعما سبته على ما أخذه منه بالوجه الشرعي
(أجاب) اذا لم يكن للجنون المذكور ولي يقدم على القاضي فالولاية في ماله اليه فله

١٤

١٢٧٠

شعبان

١٨

١٢٧٠

صفر

١٢٧١

مات عن ورثة وله فخل بارضه ادعى على ورثته جماعة بان مورثهم كان وهب لهم الفخل
 المذكور مع ارضه قبل موته فانكرت ورثته دعواهم فهل اذا كان ميتا وها ظاهرا لعمته
 بين الناس لا يكون تصرفه هبة أو غير هانا فاذ او يكون الفخل مع ارضه لورثة المعتوه ولا
 عبرة بدعواهم المذكورة على ورثته من غير تحقق ما يوجب صحته بالوجه الشرعي (اجاب)
 لا تصح هبة المعتوه فاذا تحقق كون الهبة صادرة منه حال عتبه بالوجه الشرعي لا يكون
 للوهوب لهم الاستيلاء على الاعيان الموهوبة وقد صرح علماؤنا بان بينة كون المتصرف
 ذاعقل أولى من بينة كونه مخمل العقل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 ابن بالغ وعن بنتين قاهرتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن حلة ماتر كه أشجار وفخل
 فوضع الابن البالغ يده على الفخل والشجر بدون ولاية شرعية مدة من السنين وهو
 يا كل ثمره وينتفع به تلك المدة فهل والحال هذه يكون للبنتين القاصرتين بعد بلوغهما
 أخذ نصيبهما ومحاسبته على ما استغله من الثمرة مدة استيلائه (اجاب) نعم للبنتين بعد
 بلوغهما بصفة الرشد الاستيلاء على ما يخصهما من ممتلكات أبيهما وتضمنين من استهلك
 نصيبهما من الثمرة بعد ثبوته شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته لكونه
 لم يقدو على مؤنتها بسبب فقره واعساره ولا كسبه له وفي ذمته صداق المرأة المذكورة
 حاله ومؤجله ولا يملك شيئا سوى حصته من دار يملاد الريف وهو وأولاده ساكنون فيها
 لا تريد على سكنها هو وعياله فهل والحال هذه لا يسوغ للها كم الشرعي الجبر على بيعه
 المحصة المذكورة (اجاب) نعم لا يجبر الرجل المذكور على بيع حصته في الدار المذكورة
 والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ترتب بذمته دين لا آخر له مكان
 كبير زائد عن سكنه فهل يجبر على بيعه وأداء الدين الثابت شرعا ويشتري من ثمنه مسكنا
 دون له ولعياله وما زاد يقضى به الدين ولا عبرة بتملكه بسكنه فيه (اجاب) يبيع في
 الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك على المسديون دست من
 ثياب بدنه وقيل دستان واذا كان له ثياب يمكنه ان يجتري بدونها بيعت واشترى له
 ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن ويمكنه ان يجتري بما دونه يباع
 ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت فيه وعلى هذا قال مشايخنا
 انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبدي في الصيف والنطع في الشتاء والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر زبلا قسيما بدستانه بثمان معلوم في ذمته
 وأحضر آخر ليضمنه فيما عليه من دين الثمن فضمنه باخره وكتب وثيقة بالثمن وبإلضمان
 ونقل المشتري ما اشتراه وأمر الضامن بوضعه في بستان المشتري فوضع حسب أمره ثم
 حصل من المشتري تبذير في أمواله ففجر عليه القاضي ونصيب له فيما يتصرف عنه فطلب
 البائع من القيم ما بذمه المشتري من الثمن من ماله فامتنع متعللا بان المشتري لم يضعه في
 أرضه بنفسه وادعى انه حال الشراء كان مبذرا لا يصح له بيع ولا شراء وان لم يجبر عليه

سنة محرم

١١ ١٢٧٠

صفر ٤ ١٢٧٠

ربيع الاول ٢٥ ١٢٧٠

جمادى الاولى ٢ ١٢٧٠

حال الشراء فهل يجبر على دفع ما بذمته من الدين ولا ينفعه التعلل بما ذكر وان أدى الضامن الدين المذكور أو بعضه يكون له الرجوع عما أدى حيث كانت الكفالة بامر المكفول ولم يجبر عليه إلا بعد ذلك بمدة (أجاب) لا يجبر على حكمك بسفه عند الامام وعند صاحبين يجبر عليه وبه يفتى ثم اختلفا فقال أبو يوسف لا يثبت الا بقضاء القاضي وعند محمد يثبت الحجر بنفس السفه ولا يتوقف على القضاء في بناء على قول أبي يوسف ينغذ البيع قبل الحجر وللدائن مطالبة كل من المدين والكفيل واذا أدى الكفيل دين الكفالة كان له الرجوع عما أدى على المكفول حيث كانت الكفالة بالامر والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خانه بما هو مضمونه احضرت امرأة بخصوص ما سرقته من جماعة وهمجهم على منزلها وأولادها وأحضر واما عندهم في الديوان وقد عرف المدعون بعض ما سرق منهم وقد أثبتوا ما عرفوه وبحت عما لملكه المرأة فوجدوا حصته في منزل تلكها وقد صدر أمر الجلس به دعرض القضية عليه ببيع ما وجد في منزل المرأة وأولادها مع الحصص التي تلكها وتقسيم ما يتحصل من ثمن ذلك على المدعين بحسب ما اكل كل واحد فطالب من المرأة ببيع الحصص المذكورة فقامت تحت مع ان ما ثبت عليها للاشخاص المذكورين لا يفي ثمن الحصص مع ثمن الامتعة التي يراد بيعها به بل ولا بما سرق من احدهم فما الحكم في بيع الحصص المذكورة (أجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي ان المرأة المذكورة اخذته من مالا كه تعديا خفية يكون لهم اخذها منها ان كان قائما وتضمنها قيمته أو مثله ان كان هالكا أو مستهدا كما حيث اختار والالتصمين فتصير قيمة الاشياء المذكورة والحال هذه ديناً بدهمتها فيستوفي من مالها فان لم يوجد لها مال من جنس ما وجب عليها من القيمة تباع عليها امتعتها وعقارها الزائد عن حاجتها الضرورية وعن سكنائها ولا يباع عليها ما كان مشغولاً بحاجتها الضرورية في الحال فقد صرح علماءنا بأنه يباع في الديون النقدية والعروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك على المديون دست من ثياب بدنه وقيل دسستان واذا كان له ثياب يمكنه ان يجتري بدونها يبعث واشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن يمكن الاكتفاء باقل منه فعلى هذا ان لم تكن الحصص المذكورة زائدة عن سكنائها الضرورية لا تباع في الدين المترتب بدهمتها ولا يبعث واشترى لها من ثمنها مسكن ضرورة سكنائها ويقضى الدين بالباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتراه داء الجنون وصار مريضاً مدة من الشهر ورؤيته زوجة وأولاد قصر وأخ باع فوضع الاخ المذكور يده على جميع مخلفات اخيه الجنون من مواشي وغيره باع وجه شرعي والحال انه لم يكن وكيلاً عنه في حال صحته ولا فيما من قبل القاضي فهل اذا أقام القاضي قيساً على حفظ مال الجنون يكون للقيم رفع يده أخيه وأخذ المال منه وحفظه الى ان يشفي ويحاسبته على ما أخذه منه بالوجه الشرعي (أجاب) اذا لم يكن للجنون المذكور رولي يقدم على القاضي فالولاية في ماله اليه فله

صفر

ان يقيم وصيا يحفظ ماله و يتصرف فيه بالمصلحة وينفق على زوجته وأولاده من ذلك ولا ولاية للأخ في مال أخيه بدون تولية الحما كمالله تعالى أعلم (سئل) في رجل معتوه بالغ لا يبي شيئا له دار و بعض أطياف زراعة وله أم متزوجة برجل أجنبي وله عمان شقيقان فلن تكون ولاية حفظ مال المعتوه المذ كور حتى يفيق (أجاب) اذا لم يكن للمعتوه ولي من أولياء المال وهم الاب والجد ابوالاب ووصيهما ووصي وصيهما فللقاضي نصيب وصي عليه يحفظ ماله و يتصرف فيه بالمصلحة وحكمه كميزوالله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وطلبت منه الطلاق فامتنع فابراثة من ماله عليه من باقي المقدم والمؤخر فطلقة في مقابلة ذلك ثلاثا وبعد أن ذهبت الى أهلها تريد الرجوع فيما أبرأته منه متعلقة بانها سقيمة وتقيم بينة والزوج يدعي الرشد وانها مصلحة في ماله وتقيم بينة أيضا فهل لا تجاب لذلك ولا يكون لها الرجوع فيما أبرأته منه ولا عبرة بتعللها المذ كور (أجاب) نعم ليس لها الرجوع على زوجها بما صح الإبراء منه حيث لم يحجر عليها قبل الإبراء ومذهب أبي يوسف ان الحجر بالسفينة توقف على القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر جعل عليه قيم من قبل القاضي قد بلغ رشيدا ويريد الآن أخذ ماله من يده ويتولى أمره بنفسه فهل والحال هذه يحاب لذلك ولا معارضة للقيم المذ كور (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي بلوغ القاصر رشيدا يكره له أخذ ماله من يده وصيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طعن في السن حتى صار هرما وثبت عدم تمييزه وله أمتعة فهل والحال هذه اذا تصرف في الامتعة بالبيع لا ينفذ تصرفه بالبيع في الامتعة ولا يحكم بنفوذ تصرفه فيها (أجاب) اذا كان الواقع ان الرجل المذ كور معتوه لا تميز له حال البيع لا يعتد بتصرفه ولا ينفذ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابنها القاصر منه وعن أمها وقسمت التركة وضم نصيب الابن من ميراث أمه وصار تحت يد أبيه والآن تريد الجدة أن تضع يدها عليه أو تضعه تحت يد غيره عليه فهل لا تجاب لذلك وتكون ولاية ماله وحفظه والتمكك عليه لوليه الامين وليس للجدة تسكك عليه (أجاب) الولاية في مال القاصر المذ كور لا بيده اذا كان مصلحا للجدة فان كان الاب مفسدا مبدرا وضع القاضي مال الصغير في يد عدل الى وقت الحاجة أو الى بلوغ الصغير كما في الواقعات (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت قاصرة وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون لابي البنت القاصرة حفظ ماله والحال هذه (أجاب) نعم الولاية في مال القاصرة لا بيدها اذا لم يكن مبدرا متلفا مال القاصرة فلو كان كذلك فالقاضي ينصب وصيا لينزع مال القاصرة من يده ويحفظه والله تعالى أعلم (سئل) في ولد صغير يملك حصه في دار عن أبيه وله وصي أسقطها الولد لابن عمه من غير مقابل ولم يأذن له وصيه بذلك فهل والحال هذه يكون إسقاطه باطلا في الاعيان أو يكون موقوفا على اجازة وصيه

١٢٧١

٢٠

ربيع الاول

١٢٧١

١٢

جادي الاولى

١٢٧١

١٤

شعبان

١٢٧١

٢

صفر

١٢٧٢

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٤

رمضان

١٢٧٢

١١

جمادى الثانية

١٢٧٣

١١

ذى القعدة

١٢٧٣

١٥

صفر

١٢٧٤

٩

ربيع الاول

١٢٧٤

١٦

(أجاب) اسقاط الصغير ما ورثه عن أبيه في تلك الدار لابن عمه لا غشرا لا يعول عليه
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنين أحدهما قاصر غائب
والآخر بالغ حاضر وترك ما يورث عنها شرعا فوضع البالغ الحاضر يده على التركة
وتصرف في نصيب أخيه القاصر الغائب بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه لا ينفذ
تصرفه في نصيب أخيه القاصرو يكون له عند حضوره أخذ ما يخصه من تركة أمه
بالفرضة الشرعية ولا يسقط حقه في الارث ولو مضى على ذلك خمس عشرة سنة وتسمع
الدعوى فيه بعدم مضى تلك المدة (أجاب) للقاصر بعد بلوغه بصفة الرشد الاستيلاء
على ما يخصه من تركة أمه بالفرضة الشرعية بعد تحققه بطريق شرعي ولا ولاية للآخر
في مال أخيه القاصر بدون وصاية شرعية وليس له الا الحفظ وولاية التصرف انما
تكون للاب أو وصيه أو وصى وصيه أو الجدة الصحيح أو وصيه أو وصى وصيه أو القاضى أو
وصيه أو وصى وصيه اذا كانت الرضاية عامة كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عليه دين بمائة ثابت وله بيت بقدر سكناءه وسكنى عياله وترك يد أرباب الدين
بيعه وأخذ ثمنه في دينهم فهل اذا ثبت الدين المذكور لدى القاضى لا يباع فيه بيته
المذكور (أجاب) اذا لم يكن ذلك البيت رهونا بالدين لا يباع على المدين اذا لم يكن
زائدا عن سكناءه مع عياله ولا يبيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جن وحصل
له احتمال وصار لا يحسن التصرف بمالك مكانا باعه من أحد أولاده بدون القيمة بفن
فاحش ثم مات عن المشتري وعن ورثة آخر فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي جنونه واختلاله
وان يبيعه المكان المذكور وهو بهذه الحالة يكون البيع المذكور فاسدا (أجاب)
بينة كون المتصرف ذاعقل أو لم يثبت كونه مختلا العقل فاذا قامت البينة على
جنونه حال بيعه ولم يثبت كونه صحيح العقل لا ينفذ بيعه ولا نفذ والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجة وولد من أحدهما قاصرا والآخر بالغ ولم تقسم التركة فوضع الولد
البالغ يده على التركة وصار يتصرف فيما يبيع وغير ذلك من غير وصاية شرعية على
القاصر ومن غير مصلحة له الى أن بلغ القاصر ويريد أخذه حقه بعد بلوغه فهل يمكن من
أخذه حقه بالفرضة الشرعية واذا باع الولد الكبير شيئا من التركة ينفذ البيع في نصيبه
فقط دون نصيب أخيه القاصر (أجاب) للقاصر بعد بلوغه الاستيلاء على ما فضل
من نصيبه من تركة أبيه اذا كان رشيدا حيث لا مانع واذا لم يكن للقاصر وصى فلا يخ
الام ولاية الحفظ ومنه بيع الموقوف وشراء النفقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن أبيه وعن أمه وعن بنتين وابي قصر وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا أرادت أم
القصر ان تضع يدها على مال أولادها المذكورين بدون وصاية وولاية شرعية لا تجاب
لذلك وتكون الولاية في مال القصر المذكورين للجدة المذكورة (أجاب) الولاية
في مال القصر المذكورين لجدهم ابى أيهم الميت حيث لم يكن مقسدا دون أمهم الا أن

تكون وصيا من قبل ابيهم اذ وصى الاب بمقدم على الحمد والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اقرل زوجته لكل منهما بقدر معلوم من الدراهم بانه قرض وكتبنا عليه وثيقة
 بذلك وهو يملك حصته في مكان ارادت الزوجتان جبر الزوج على بيع الحصته لهما في
 دينهما بدون قيمتها والحال ان الزوج معسر ظاهر الا عساروسا كن في الحصته المذكورة
 فهل والحال هذه ليس لهما جبره على بيع الحصته لهما بدون قيمتها بل يتصرف فيها
 باختياره بالبيع لمن شاء بالقيمة او ازيد ويوفي ما عليه من الدين لهما او لغيرهما من ثمنها
 (اجاب) لا يجبر الزوج المذكور على بيع حصته المملوكة له لزوجتيه به دينهما بل له
 البيع لغيرهما ويؤمر بدفع الدين اذا باعها باختياره من ثمنها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل له دين شرعي على امرأة ثبت عليها له بين يدي القاضي وهي تمتنع من دفعه له
 متعلقة بانه لم يكن يبيدها دراهم والحال ان لها عقارا غير مشغول بسكنائها الضرورية
 بل تؤجره للغير فهل يكون للقاضي ان يبيع من عقارها بقدر الدين ويدفعه لربه عند
 امتناعها من بيع ما ذكر (اجاب) اذا امتنع المديون من ايفاء الدين الشرعي ومن بيع
 ما لا يحتاجه لا يفاء الدين من ثمنه يكون للقاضي بيع ما لا يحتاجه المديون في الحال ويبدأ
 بالعروض ثم بالعقار الا يسرفا لا يسر ويترك على المديون دست من ثيابه وقيل دستان
 واذا كان له ثياب يكتفي بدونها بهت ويشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي
 وكذا اذا كان له مسكن يمكنه الا كتفا يدونه فلولم يكتف باقل منه لا يباع عليه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد احدهم بالغ وترك ما يورث عنه شرعا وصار
 البالغ يتصرف في التركة من غير ولاية شرعية تصرفا خارجا عن الشرع فلما بلغ القصر
 راشد بن بعد موت مورثهم بثلاث سنين ارادوا محاسبة اخيهم على ما يخصهم من تركة ابيهم
 والاستيلاء على نصيبهم من ذلك بعد خصم ما صرفه عليهم في مصالحهم بحسب اللائق
 فادعى انه صرف عليهم مبلغا جسيما زائدا عن امثالهم بكثير بحيث يكذب فيه ما ادعى صرفه
 عليهم - ثم ظاهر الحال فهل لا يجاب لذلك ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركة ابيهم بعد حسابان
 ما صرفه عليهم - ثم في مصالحهم - ونفقتهم بحسب اللائق ولا يقبل قوله في الزائد عن ذلك
 (اجاب) نعم لا يجاب الاخ لذلك والحال ما ذكر بالسؤال ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركة ابيهم
 اليهم بعد بلوغ رشدهم - ومحسبان ما نفقه عليهم من ما لهم بحسب اللائق بهم حيث
 لا وصى لهم وهم في حجره والله تعالى أعلم (سئل) في اربعة اخوة في معيشة واحدة يستحقون
 اطيانا ميرية بهضا فيه غرس من نخل واشجار وبعضها خال من الغرس ويملكون ايضا
 عقارات من دور وما كن سكن وسواها وغير ذلك ويملكون ايضا بها ثمن لغيرها وغيرها
 وآلات حراثة ونحاسا ونقودا وحبوبا وغير ذلك مما يملك مات احدهم عن ابن وابنة
 قاصرين وزوجتين فانام القاضي احدا لاخته وصيا على الابن والبنات ثم بعد مدة توفيت
 البنات عن امها وزوجها واولادهم منه كل ذلك قبل قسمة تركة المتوفي فهل يكون

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٦

ص ٣٠

١٢٧٧

ص ١٢

جمادى الثانية ستا

١٢٧٧

١١

شوال

١٢٧٧

٩

ذى القعدة

١٢٧٧

٢

محرم

١٢٨١

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٢

٢١

لزوجها الاستيلاء على ما يخصه ويخص اولاده القصر مما خصها عن والدها مما يجرى فيه الميراث ومن الارض المغروسة تبعاً للاشجار ولو كانت اميرية حيث كان الزوج المذكور قادراً على حفظ مال القصر ولم يكن فيه مانع يمنع شرعاً من الاستيلاء على نصيبهم (اجاب) الولاية في مال القصر لا يبيهم اذا لم يكن مفسد المال فيكون له والحال ما ذكر الاستيلاء على نصيبه وانصباؤه اولاده القصر مما خصهم فيما آل الى امهم من تركه ابيهم من جميع ما يورث عنها شرعاً حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في قصر جعل القاضى امهم وصياً عليهم وللقصر المذكورين جدة ام ابيهم تريد نزع مالهم من يد امهم الوصى عليهم بدون وجه شرعى متعلقة بان لها الولاية في مالهم لكونها ام ابيهم فهل لا تحجب أم ابيهم لذلك وتكون الولاية في مالهم لامهم الوصى عليهم حيث كانت الوصى المذكورة متصرفة في مال القصر بما فيه المصلحة لهم ولم تكن خاتمة (اجاب) لا ولاية لام الاب في مال اولاد ابنتها القصر حيث لم تكن وصياً عليهم من قبل الميت او القاضى مع وجود امهم الوصى عليهم من قبل القاضى الذى له ولاية ذلك والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج كفايته امة به فطأ ابيه ما الدائن به فادعى الابن والام الاعسار عندا ومطالبة ويريد ان اقامة بينة على ذلك فهل اذا قام البائع بينة على يساردهما يجبر ان على دفع الدين له ويبيع ما زاد على مسكنه ما من بيت يملكه لو فاء الدين (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى يسار كل من المدين والمكفيل بالدين يكون لربه مطالبة ايهما شاء ويؤمر ان بادائه جبراً حيث لا مانع واذا امتنع المطالب من ادائه ما عليه من الدين يباع عليه كل ما لا يحتاجه في الحال ويبدأ بالايسر فالايسر ولا يباع عليه مسكنه الا اذا زاد عن ضروره مسكنه مع عياله فيبيع ويشترى له مسكن على قدر حاله وما زاد يدفع لرب الدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابيها وعن زوجها وعن ابنين قاصر بن منه وتركت مالا تحت يدا من بيت المال فهل اذا كان ابو القصر عليه دين ومركباً لام ورثا تليق ويخشى منه على مال القصر ان يسد منه دينه ويصرفه في الامور التي لا تليق بسبب سوء اختياره يكون للقاضى جعله تحت يدا من من قبله او يجعل عليه قima لحفظه وينفق عليهم ما منه (اجاب) اذا تحقق للقاضى بطريق شرعى ان الاب مبذور ومثل مال ولديه المذكورين يكون له نصب وصى عليهم مع وجود الاب المفسد المبذور ليتصرف في مالهما ويحفظه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ابنين احدهما قاصر والاخر بالغ فقام القاضى البائع وصياً على القاصر ولما بلغ القاصر وهو غير رشيد ينفق ما في يده في المهرمات وغير مصلح لاله اراد ان ياخذ ما يخصه من تركه ابيه من يد اخيه فغضه الاخ متعللاً بانه غير رشيد فهل له ذلك حتى يثبت رشده لدى قاض لا سيما والاخ الكبير متبرع بالاتفاق عليه من ماله (اجاب) نعم له ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في عبد رقيق في يده دراهم من اكنسائه وهو

سؤال	سنة
٢٠	١٢٨٢
صفر	
١٤	١٢٨٣
شعبان	
٢	١٢٨٣
صفر	
٨	١٢٨٥

مملوك لشخص معلوم ولم يكن عليه دين لاجد فهل يكون العبد وما يبيده اولاده المذكور
 حيث لم يكن العبد المذكور مكاتباً (اجاب) نعم يكون العبد المذكور وما يبيده من
 اكنسابه ملكاً لسيده والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 تملك جارية عن مورثها بطريق الميراث ثم ماتت هذه الجارية عن سيدتها المالك لهما
 عن مورثها فقط فهل يكون ما يبيدها وجميع ما تركته لسيدها المذكور ولا شيء فيسه
 لاحد غيرها (اجاب) اذا كانت تلك الجارية مملوكة لهذه المرأة خاصة بالارث عن
 مورثها المنحصر ارثه فيها ولم تكن معتقة من قبل مورثها حال حياته أو بعد موته ولم يكن
 لاحد غيرها ملك لما في يدها يكون ما في يدها ملكاً لملكها لا بطريق الارث اذا الرقيق
 لا يورث لان الميراث مبقى على ملك المورث والجارية في هذه الحالة لا ملك لها وهذا حيث
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين وعن ابيه وله مال
 آل اليه من متروكات امرأته وضع يده عليه ابوه ولولده الميت وبنته خال وخالة يطالبان من
 أبي الميت نصيبهما من ذلك ليضعها ايدهما عليه فهل تكون الولاية على مالهما لاب
 الميت المذكور بنفق عليهما منه وليس للخال والخالة منازعة أبي الميت في ذلك ولا اخذ
 شيء منه والحال هذه حيث كان اميناً حراً ديناً غير مفسد ولا يكون عدم تجارته فيه مانعاً له
 من الولاية ولا جنته في حقه (اجاب) الولاية في مال اليمينين لابيهم ما ثم لوصيه ثم لوصي
 وصيه ثم للعبد ابى الاب ثم لوصيه ثم لوصي وصيه ثم لمن نصبه القاضي وليس للخال والخالة
 ولاية في المال بدون تولية شرعية من قبل الاب أو القاضي عند كون الجسد يخشى منه
 اتلاف مال الايتام ولا يجب على الجده المذكور ان يتجر في مالهما والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة بلغت من السن ست عشرة سنة كاملة وطعنت في السابعة فهل اذا ادعت
 الحيض والحال هذه تصدق في دعواها ويثبت بلوغها به ايضاً اذا النساء مؤتمنات
 على ارحامهن أم كيف الحال (اجاب) بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال
 والجارية بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد فيهما شيء حتى يتم له كل منهما نجس
 عشر سنة به يفتى له صراهما اهل زماننا وادنى مدة البلوغ للغلام اثنتي عشرة سنة
 وللجارية تسع سنين كما هو المختار فان راهقاً بان بلغه هذا السن فبالا بلوغاً صديقاً ان لم
 يكذبهما الظاهر بحيث يكون كل منهما ممن يحتلم مثله ان فسر امامه البلوغ كافي
 الدروحواشيه ومنه يعلم حكم المحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه ديون
 لاشخاص معلومين ثمن بضائع اشترها منهم وهرة قمرها وحل أجلها ووضع تلك الديون
 رجل آخر يامر المدين فهل اذا لم يوجد عنده من النقود والامتنعة ما يفي بالديون المذكور
 وله عقار مملوك له معد للاستغلال زائد عن سكنه وسكنى عياله يكون لارباب الديون
 أو الضامن بعد اداء الديون بطريق الكفالة بامر المدين تعريض المدين ببيع ذلك
 العقار لو فاء الديون الشرعية الثابتة فان امتنع من بيعه باع ذلك القاضي عليه لو فاء

الديون اذ لم يوجد شيء لوفائها سوى ما ذكر (اجاب) نعم يؤمر المديون ببيع عقاره المذكور
لوفاء ما عليه من الديون لاربابها او للضامن باخره بعد ادائها لاربابها او المحال ما ذكر
بالسؤال فاذا امتنع باع القاضى ذلك عليه على قوله ما المقتضى به حيث لم يوجد عنده
ما يفي بالديون سوى ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب بما مضى عنه
نعرض لحضرتهكم ان رجلا يدهى جسده من بك سابقا باع ارضه عشورية لشخص آخر
يدهى الحاج محمد سكر بثمن معلوم قبضه البائع من مال المشتري المذكور وروى بعد
تمام البيع المذكور شرعا تقايلا البيع وبقي الثمن بدمية البائع ثم اراد البائع
المذكور ان يرد ارض المذكور ليدفعه الى المشتري المذكور عن ذلك وبلاستقنا
عن ذلك من حضرتهكم والعلماء بمجلس استئناف مصر قد اجبت عن هذه المادة
بما نصه ان الحق في حبس تلك الاطيان بعد الاقالة للمشتري الى حين استيفاء
مادفعه من الثمن وهو مقدم على سائر الغرماء ولا حق له في الانتفاع بها بزرعة او غيرها
بدون اذن مالدها والمطالب بما عليها من الاموال مالدها ولا عبءة بتنازل المالك لاه
عن الاطيان المذكور وهى محبوسة في يد المشتري ويؤمر المالك بوفاء ما عليه من الثمن
الى المشتري فان امتنع باع عليه القاضى جبرا وبذلك ينقطع الاشكال في هذه القضية
وبناء على ذلك صدر المحكم من مجلس الاحكام بالا جراءه على وجه ما افدتم ثم بعد ذلك
صار النشر عن بيع هذه الاطيان اسائر الجهات لمن يرغب ثم رسي مرادها على شخص آخر
بثمن ازيد من دين الحاج محمد سكر المذكور الحابس للاطيان المذكور الا ان المديون
المذكور عليه ديون بمجاعة أخر حالة بحيث لا تزيد مدة دار ثمن الارض المذكور كورة على
مجموع تلك الديون والمديون معترف بجميعها ولم يوجد عنده نقود ولا عروض تفي بتلك
الديون وبذا تعين بيع الارض المذكور لوفاء تلك الديون والمديون تمتنع من وفائها حالا
وبيع الارض المذكور كورة لوفاء تلك الديون وحبس لذلك مدة تزيد عن شهر ليبيع تلك
الارض فلم يبيع ورب الدين المحبوسة عنده الاطيان المذكور كورة يرغب بيعها لوفاء دينه وما
بقي يوزع على باقي الغرماء فهل والحال هذه يسوغ للقاضى بيع تلك الاطيان جميعها
لوفاء ما ذكر على هذا الوجه ولو كان ثمن الارض يزيد عن الدين المحبوسة عليه الاطيان
المذكور كورة حيث كان هناك ديون أخر ثابتة باعتراف المديون المذكور كورلا يزيد الثمن
على مجموعها وهو تمتنع من وفائها لاربابها وعن بيع الارض لوفائها ايضا أم كيف الحال
(اجاب) لا مانع من بيع القاضى تلك الارض والحال ما ذكر على قول صاحبين المفتى
به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لانا وله أملاك فارادوا بيعها فيما
عليه من الدين فهل لهم ببيع ما سوى منزله الساكن فيه للاتفاق به ولو كبيرا (اجاب)
يباع على المديون كل ما لا يحتاجه في الحال بمقدار ما عليه من الدين واذا كان له مسكن
كبير يمكنه الا كفاه باقل منه مع عياله يباع أيضا لذلك ويشتري له من ثمنه مسكن

مملوك لشخص معلوم ولم يكن عليه دين لأحد فهل يكون العبد وما يبعده أو لاه المذكور
حيث لم يكن العبد المذكور مكملاً (أجاب) نعم يكون العبد المذكور وما يبعده من
اكتسابه ملكاً لسيده والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
تملك جارية عن مورثها بطريق الميراث ثم ماتت هذه الجارية عن سيدتها المالك لها
عن مورثها فقط فهل يكون ما يبعدها وجميع ما تركته لسيدها المذكور وراثته في نفسه
لأحد غيرها (أجاب) إذا كانت تلك الجارية مملوكة لهذه المرأة خاصة بالارث عن
مورثها المخصص ارثه فيم أوم تكن معتقة من قبل مورثها حال حياته أو بعد موته ولم يكن
لأحد غيرها ملك لما في يدها يكون ما في يدها ملكاً لملكها المالك لها بطريق الارث إذا الرقيق
لا يرث لأن الميراث مبقى على ملك المورث والجارية في هذه الحالة لا ملك لها وهذا حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين وعن أبيه وله مال
آل إليه من متروكات امرأته وضع يده عليه أبوه ولولده الميت وبنته خال وخالة يطالبان من
أبي الميت نصيبهما من ذلك ليضعها أيديهما عليه فهل تكون الولاية على مالهما لأب
الميت المذكور ينفق عليهما منه وليس للخال والحالة منازعة أبي الميت في ذلك ولا أخذ
شيء منه والحال هذه حيث كان أميناً حراً ديناً غير مفسد ولا يكون عدم تجارته فيه مانعاً له
من الولاية ولا جنة في حقه (أجاب) الولاية في مال اليقنين لأبيهما ثم لوصيه ثم لوصي
وصيه ثم للعبد الأب ثم لوصيه ثم لوصي وصيه ثم لمن نصبه القاضي وليس للخال والحالة
ولاية في المال بدون تولية شرعية من قبل الأب أو القاضي عند كون الجدي يخشى منه
اتلاف مال الأيتام ولا يجب على الجد المذكور أن يتجر في مالهما والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة بلغت من السن ست عشرة سنة كاملة وطعنت في السابعة فهل إذا ادعت
الحيض والحال هذه تصدق في دعواها ويثبت بلوغها به أيضاً إذا النساء مؤتمنات
على أرحامهن أم كيف الحال (أجاب) بلوغ الغلام بالاحتلام والاحتلام بالانزال
والجارية بالاحتلام والحيض والحبل فإن لم يوجد فيه ما شيء حتى يتم لكل منهما خمس
عشر سنة يفتى في قصر أعمارهم لزمانها وأدنى مدة البلوغ للغلام اثنتي عشرة سنة
وللجارية تسع سنين كما هو المختار فإن راهقاً بان بلغاه هذا السن فقل بالانحصار فان لم
يكدبهما الظاهر بحيث يكون كل منهما ممن يحتمل مثله إن فسر أمابه البلوغ كما في
الدرووحواشيه ومنه يعلم حكم المحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه ديون
لأشخاص معلومين ثمن بضائع اشتراها منهم وهرقه قرضها وحل أجلها وضمن تلك الديون
رجل آخر يامر المدين فهل إذا لم يوجد عنده من النقود والامتنعة ما يفي بالديون المذكور
وله عقار مملوك له معد للاستغلال زائد عن سكناه وسكنى عياله يكون لأرباب الديون
أو الضامن بعد أداء الديون بطريق الكفالة بأمر المدين تسكين المدين ببيع ذلك
العقار لو فاء الديون الشرعية الثابتة فإن امتنع من بيعه باع ذلك القاضي عليه لو فاء

سؤال	سنة
٢٠	١٢٨٢
صفر	
١٤	١٢٨٣
شعبان	
٢	١٢٨٣
صفر	
٨	١٢٨٥

الديون اذ لم يوجد شيء لوفائها سوى ما ذكر (اجاب) نعم يؤمر المديون ببيع عقاره المذكور
وفاء ما عليه من الديون لاربابها اولضا من بامر به ادائها لاربابها او المحال ما ذكر
بالسؤال فاذا امتنع باع القاضى ذلك عليه على قوله ما المقتضى به حيث لم يوجد عنده
ما يفي بالديون سوى ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب بما مضونه
فعرض لحضرتهكم ان رجلا يدعى حسن بك سابقا باع أرضا عشورية لشخص آخر
يدعى الحاج محمد سكر بثمان مائة قبضة البائع من مال المشتري المذكور وبعد
تمام البيع المذكور شرعا تقايلا البيع وبني الثمن بدمية البائع ثم اراد البائع
المذكور ان يتردد الارض المذكورة ليسده وادعى المشتري المذكور عن ذلك وبالاستغناء
عن ذلك من حضرتهكم والعلماء بمجلس استئناف مصر قد اجبتهم عن هذه المادة
بما نصه ان الحق في حبس تلك الاطيان بعد الافالة للمشتري الى حين استيفاء
مادفعه من الثمن وهو مقدم على سائر الغرماء ولا حق له في الانتفاع بها زراعة أو غيرها
بدون اذن مالكها والمطالب بما عليها من الاموال ماله كذا ولا عبرة بتنازل المالك لاه
عن الاطيان المذكور وهى مجموعة في يد المشتري ويؤمر المالك بوفاء ما عليه من الثمن
الى المشتري فان امتنع باع عليه القاضى جبرا وبذلك ينقطع الاشكال في هذه القضية
وينبأ على ذلك صدر المحكم من مجلس الاحكام بالاجراء على وجه ما أفدتم ثم بعد ذلك
صار النشر عن بيع هذه الاطيان لاسائر الجهات لمن يرغب ثم رسي مزادها على شخص آخر
بثمان ازيد من دين الحاج محمد سكر المذكور المحابس للاطيان المذكور الا ان المديون
المذكور عليه ديون بمجاعة آخر حاله بحيث لا تزد يدق دار ثمن الارض المذكور كورة على
مجموع تلك الديون والمديون معترف بجميعةها ولم يوجد عنده نقود ولا عروض تفي بتلك
الديون وبذا تعين بيع الارض المذكور كورة لوفاء تلك الديون والمديون تمتنع من وفائها حالا
وبيع الارض المذكور كورة لوفاء تلك الديون وحبس لذلك مدة تزيد عن شهر ليبيع تلك
الارض فلم يبيع ورب الدين المحبوسة عنده الاطيان المذكور برغب ببيعها لوفاء دينه وما
بقي يوزع على باقي الغرماء فهل والحال هذه يسوغ للقاضى بيع تلك الاطيان جميعها
لوفاء ما ذكر على هذا الوجه ولو كان ثمن الارض يزيد عن الدين المحبوسة عليه الاطيان
المذكور كورة حيث كان هناك ديون أخرى ثابتة باعتراض المديون المذكور لا يزد الثمن
على مجموعها وهو تمتنع من وفائها لاربابها وعن بيع الارض لوفائها ايضا لم كيف الحال
(اجاب) لا مانع من بيع القاضى تلك الارض والحال ما ذكر على قول الصاحبين المفتي
به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليم دين لا ناس وله أملاك فارادوا ببيعها فيما
عليه من الدين فهل لهم ببيع ما سوى منزله الساكن فيه اللاتق به ولو كبيرا (اجاب)
بياع على المديون كل ما لا يحتاجه في الحال بمقدار ما عليه من الدين واذا كان له مسكن
كبير يمكنه الاكتفاء باقل منه مع عياله يباع أيضا لذلك يشتري له من ثمنه مسكن

١٢٨٦

٢٩

صفر

١٢٨٧

ربيع الاول

١٢٨٧

٢١

لا تقي على قدر كفاية سكناء مع من تلزمه نفقته به ويدفع ما زاد من ثمنه في دينه أما إذا كان لا يزيد على ذلك فلا يبيع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من الضابطية مضمونها شخص مديون والدين الذي عليه ثابت خصوصاً وهو مقر به وله أملاك لا غير وامتنع من بيعها متعللاً بأنها ما وصلت قيمتها أيسر من القاضى ببيعها جبراً عنه وسداد الديون من ثمنها حيث بلغت قيمتها تؤمّل الأفادة بما ذكر (أجاب) إذا كان على شخص دين شرعي لشخص أو أشخاص ثابت شرعاً ولم يكن للديون ما يوفي منه الدين المذكور سوى عقاره مثلاً فإنه يؤمر ببيع عقاره لوفاء الدين منه فإن امتنع بأهله القاضى بثلث مثله لوفاء دينه المذكور بثلثه وذلك فيما عدا ما سكنه مع عياله الذي ليس زائداً عن سكناء معهم فإنه لا يبيع في الدين على ما عليه العمل والفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر ولم يملك من حطام الدنيا الفانية سوى مكان معد لسكنه هو وعائلته فقط فهل يحبر على بيعه وسداد ثمنه في الدين المذكور أم لا وإذا لم يبيع شرعاً في الدين المذكور فما الحكم في ذلك (أجاب) لا يبيع على المديون مسكنه إلا لائق به الذي لا يزيد على سكناء مع عياله لا إذا ما عليه من الدين إلا إذا كان المسكن مراً هراً ناشراً عيلاً مسلماً إلى رب الدين فارغاً غير مشغول بما يمنع تمام الرهن كسكنى الراهن فيه أو وجود امتعته فيه فإذا تقدم رهن تام على هذا الوجه وحل أجل الدين ولم يوده للرهن امر ببيع الرهن لا دأته لربه وإن لم يتم الرهن لا يبيع حيث كان كما ذكرنا أولاً وانتظر ميسرته والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من حضرة قاضى المنصورة مضمونها وبعد دفعها يعرض لسيادتك هذه المحادثة وهي رجل توفي عن والدته وزوجته وولد قاصر مريض له من الزوجة المذكورة ثم توفيت والدته المتوفى وصار الولد في وصاية عمه أخ والده لآبيه واستحوذ الوصى المذكور على استحقاق ابن أخيه المذكور من تركته والده ثم لما بلغ سن الولد فوق ثلاث عشرة سنة ادعى الولد المذكور أنه بلغ رشيداً وأراد محاسبة عمه الوصى المذكور على استحقاقه من متروكات والده فهل للولد المذكور ذلك إذا ثبت بلوغه ورشده بالبينّة الشرعية ولا يقبل ذلك منه بمجرد دعواه من زعم الأفادة مما تقتضيه الأصول الشرعية في ذلك (أجاب) أمدعوى البلوغ من الولد المذكور بعد بلوغ سنه فوق ثلاث عشرة سنة فقبوله منه بقوله حيث لم يكذبها الظاهر ولا يمين عليه إن قسرها به البلوغ كما في رد المحتار نقلاً عن الشرنبلالية من بلوغ الغلام وأمدعوى الرشيد فلا عند إلا نكار ما لم تقم بينة شرعية عليها والله تعالى أعلم (سئل) من وكيل المالية عن شخص له بنت ولبنات المذكور استحقاق في ربيع وقف فوكيل ناظر الوقف يريد رفع يد والدها المذكور عن استحقاقها المرقوم ووضعها بصندوق الأيتام الموجود في مصلحة بيت المال بقوله إن الأب المذكور معلوم فيه عدم الأمانة وأنه عديم الكسب وحيث إن الأب المذكور غير متمثل لذلك لثبوت أبوة لبنته المذكورة ولا يته عليها شرعاً تؤمّل التفضل

عليها بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الولاية في مال القاصرة لا يبرأ ما لم
يتحقق عدم امانته على ذلك المال فان ثبت انه متلف للمال ومبذور فلقاضي ان ينصب
عليها وصيا لحفظ ماله والتصرف فيه بالمصلحة ولا نظر شرعا لعدم كسب الاب والله
تعالى (سئل) في رجل عليه ديون وله ضامن غارم وصار يبيع جميع ما يملكه من
بضاعة وامتنعة وملبوسات وما اشبه ذلك حتى صار لا يملك شيئا مطلقا خلا في نصف
مكان لا يحتاج سكنه مع عياله لا ثقب بحاله غير زائد على سكنه الضروري فهل لا يجبر على
بيع نصف المكان المذكور المقيم فيه مع عياله حيث لم يكن موهونا في مقابلة الدين المطلوب
منه (اجاب) نعم لا يجبر المدينون المذكور على بيع نصف المنزل سكنه المذكور ان كان الواقع
ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك اولاد ذكور واناثا بعضهم بالغ
وبعضهم قاصر وزوجته ام الاولاد القاصرين وقبله وثة جعل احد اولاده البالغين وصيا
على القاصرين لعدائته وكفايته الوصاية وكتب بذلك ورقة ولزوجه المذكورة اب يريد
ان يستولي على نصيب القصر ويتصرف فيه بدون وصاية ولا وجه شرعي متعللا بانه
اولى من اخيهم فهل تكون الولاية في اموال القصر لخيرهم الوصي المختار من قبل ابيهم
حيث لم يقيم به مانع دون جدهم ابي امهم ومنع الجد المذكور من معارضة الوصي المذكور
بدون وجه شرعي (اجاب) نعم الولاية في اموال القصر المذكورين والتصرف
فيها الوصي المختار والحال ما ذكر دون جدهم ابي امهم فليس له معارضة الوصي المذكور
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من حافظة مصر مضمونها ورد
الشرح المسطر من سعادة ناظر الحقاينة والنجارة في ٢٠ ربيع الثاني سنة ٩٢ ومعه
سؤال من حضرة حسين فخري بك لاجل اعطاء الحكم الشرعي من حضر تكلم عليه
ونصه في مسلم تزوج بعقد صحيح شرعي كتابية رشيدة محسنة للتصرف ذات املاك خاصة
بها اراد الزوج منعها من التصرف في املاكها الا باذنه محتجا على ابولايه النكاح فهل
يمنع الزوج المذكور من معارضة زوجته المذكورة في التصرف في املاكها الخاصة
بها من عقار ومنقول ولا يتوقف تصرفها في ذلك على اذنها ام كيف الحال (اجاب)
لا يترتب على مجرد تزويج رجل بامرأة بالغة رشيدة تحسن التصرف به عقد صحيح منع زوجته
من تصرفها في املاكها الخاصة بها سواء اتحد ادينا او اختلفا اذ ولاية النكاح لا تفيد
ولاية المال شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد رضيع وهو يملك جارقة ولولده
الرضيع جده من قبل امه باع جد الولد المذكور تلك الجارقة بدون اذن مالكها الشخص
اجنبي زاعم ان ابا الولد المذكور لا يملكها الرضيع فانكر المالك تلك الجارقة مع قيام ولايته
على ابنه وعدم حصول ما يخل بالولاية انما حصل من الجد ذلك لمكراهة وقعت بين زوج
بنه وزوجته ام الرضيع بسبب تلك الجارقة فهل على فرض كون الاب ملك الجارقة
المذكورة لابنه الرضيع لا ينفذ بيع جد الصغير جارقة مع وجود ابي الصغير وقيام ولايته

على ابنه وعدم ما يسوغ بيع الجد ابى الام في مال الصغير (اجاب) لا ينفذ بيع الجد ابى
الام تلك الجارية بدون اذن من ابى الصغير المذكور والحال ما ذكر بالسؤال سواء
كانت باقية على ملك ابى الطفل لظهور الامر او انتقلت الى الصغير لعدم ولايته عليه مع
قيام ولايته عليه وحينئذ يكون البيع المذكور موقوفاً فان اجازة الاب نفذ وان رده بطل
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابن قاصر وعن زوجها وعن ابها وعن
والدها فما يخص كلا منهم بالغريضة الشرعية وما يخص القاصر ابنا يحفظ عنده
والده او عنده والذى المتوفاة المذكورة (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن ذكور
يكون لزوجها من تركتها الربع فرضا واسكل واحد من ابها وامها السدس كذلك ولا ينها
الباقى تعصيبا والولاية في مال القاصر لابيه اذ لم يكن مقدما مبدرا فله التصرف فيه
بالمصلحة وحفظه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مضمونها
الاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعى فيما يرغبه اسمعيل بك مراد من استيلائه على ثلاث
قطع الماس تعلق ولده القاصر محفوظة في صندوق الايتام وجرى في هذه المادة
مكاتبات بين سعادة حسين باشا وكيل الاحكام سابقا الذى كان وصيا على ورثة المرحوم
سليم باشا السكندار والمجلس المحسى وهذه القطع أصلا من تركته والده القاصر وأخيرا
صدر أمر الداخلية بالاستعانة بذلك من هذا الطرف وباطلاع مفتى المجلس المحسى
وبيت المال على أوراق هذه المادة قد أفتى بقوله ابو الصغير هو وليه فحيث كان الاب
في هذه الحادثة محجودا عند الناس أو مستورا الحال ليس مبدرا ولا متلفا لمال ابنه الصغير
يجاب لما يطلبه وعملهم تدون بأمر الداخلية مقتضى الحال لاحاطة علم سعادتهمكم
بذلك والتذكيركم باعطاء القول عن هذه المادة فلزم تحرير محضر تكم والاوراق مرسلة
المرجو بعد احاطة حضرة تكم بها الافادة عن الحكم الشرعى (اجاب) وردت افادة المجلس
ومامعها من الاوراق المتعاقبة بطلب حضرة اسمعيل بك مراد لتسليمه الثلاث قطع
الجوهرة تعلق ولده القاصر المدعو مراد المحكى عنها بالافادة المذكورة بطريق ولايته
على ولده المذكور ورجوب المجلس الافادة من هذا الطرف عن الحكم الشرعى في ذلك بعد
ان اعطى الجواب عن هذه المادة من حضرة مفتى المجلس وبيت المال ضمن هذه
الاوراق والافادة عن ذلك ان ماتضمنه جواب حضرة المفتى الموصى اليه من أن الولاية في
مال الصغير لابيه اذا كان محجودا عند الناس ليس مبدرا ولا متلفا لمال فيسلم له مال ابنه
اذا كان كذلك موافق للشرع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ناظر الداخلية
صورتها حيث تقتضى معرفة الحكم الشرعى فيما اذا كان يوجد بعض افراد عليهم ديون
شرعية حقيقة ثابتة حالة مستحقة الاداء لاربابها ويكون للديونين المذكورين املاك
من عقارات مبنية أو غير مبنية ولم يوجد تحت أيديهم وفي ملكهم ما يفي باداء تلك الديون
المستحقة شرعا سوى هذه العقارات ويصير اشهار هذه العقارات في المزاد وتبلغ حد القيمة

شعبان

سنة

وتنتهي الرغبات في الاثمان التي يصل اليها المزداد ويحصل منهم التوقف في بيعها الاداء
ما هو مطلوب منهم على هذا الوجه فهل للحاكم الشرعي بيعها من قبله بملك الاثمان ممن
يرغب شراءها بها أو ياذن لمن يلزم من قبله ببيعها بدون رضا مالكيها على قدر الدين
الشرعي المطلوب منهم لادائه لاربابه ويجوز بذلك الحجة الشرعية باسم المشتري ويكون
ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المدينون اللائق بكنائه وسكنى
عياله فانه لا يبيع عليه كما لا تباع عليه ثيابه المحتاج اليها وما يحتاج اليه على قدر
ضرورة معيشته من الامتعة تؤمل افادة الحكم الشرعي عن هذه المسئلة شرعا على هذا
لاجراء ما يقتضي (أجاب) نعم للحاكم الشرعي أن يبيع بنفسه أو بما ذوته حيث كان
مريما لك الانابة من عقارات هؤلاء المدينين بقدر ما تفي اثمانها بما هو مستحق اداؤه
عليهم شرعا من الديون الشرعية المحالة المذكورة التي لا وفاء لها الا من اثمان هذه
العقارات بدون توقف على رضا المدينين المذكورين والحال ما ذكر بالسؤال بناء
على قول صاحبين المفتي به كما صرح به العلماء والقاضي أن يجزى حجة شرعية بالشراء
باسم المشتري ويكون ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المدينون
اللائق بسكنائه وسكنى عياله فانه لا يبيع عليه كما لا يبيع عليه دستان من ثيابه وما
يحتاجه من الامتعة بقدر ضرورة معيشته فيبدأ الحاكم لاداء الديون الشرعية المذكورة
ببيع الايسر فالايسر مما هو مملوك للمدينون المذكورين والله تعالى أعلم (سئل) بافادة
من ضبطية مصر مضمونها الاصل بعد المملومية بما ورد شرع بمديرية المنوفية في ٤ محرم
سنة ١٢٩٨ بخصوص توقف عبدالرحمن داود من شبراخيت في بيع الاطيان والدار
الراسي فزادهما على منصوص من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجد التخيوي وقدره
ستمائة آلاف قرش ومرغوب استفتا حضر تكم عما ذكر بمكاتبة المديرية لترد الافادة
عاهو مرغوب مع اعادة لاوراق لاطيان المديرية (أجاب) وردت افادة حضر تكم
بناء على ما ورد بالضبطية من مديرية المنوفية المنبى على ما تحرر للمديرية من حضره قاضي
أفندي المديرية بشأن توقف عبدالرحمن داود من شبراخيت في بيع واسقاط الاطيان
والدار الراسي فزادهما على منصوص من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجد التخيوي
وقدره ستة آلاف قرش وأحيل اتمام هذه المسألة على حضره القاضي المذكور مقتضى
منشور الداخلية السابق صدوره بناء على فتوى هذا الطرف بغير انتظار رضا المدينون
وان المتراعى لحضره القاضي الموصى اليه عدم دخول هذه المسألة في حكم هذه الفتوى
التي بني عليها النشر من الداخلية وأنه ارسل الاوراق للمديرية كي اذا حصل الاكتفاء
بذلك فيها ولا تعرض لهذا الطرف للافادة عنها الى آخر ما توضح بما ذكره حيث ان
الفتوى المحكي عنها موضوعة في الديون الشرعية الثابتة لدى الحاكم الذي يجري البيع
من طرفه اما بيئته أو اقراره فيرتب على ذلك عند توقف المدينون الذي لا مال له من جندس

١٣

١٢٨٩

صفر

٩

١٢٨٩

ما عليه من الدين في بيع ماله الذي ليس من جنسه اسد اذ ذلك الدين الحال المستحق
اذا و عليه شرعاً مع كون ذلك المال المملوك له زائداً عن حوائجه الاصلية ان القاضي
يبيع ماله كبقدر الدين المذكور ويوفي الدين منه ويبدأ ببيع الايسر فاليسر من ماله
المملوك له بلا انتظار رضاه ويكون ذلك بمنزلة بيعه بنفسه على قول صاحبين المفتي به
ويحذر بذلك الحجة للشترى ان احتاج الحال لبيع العقار ولا يباع عليه دار سكنه مع
عياله اذا لم يمكن الاكتفاء باقل منها السكنى للجميع كما لا يباع عليه دسمان من ثيابه وما
يحتاجه من الامتعة بقدر ضرورة معيشته الى آخر ما بسؤال الفتوى وجوابه المذكور
فينظر في شأن هذا الدين لدى حضرة القاضي فان كان ديناً شرعياً ثابتاً عليه باقرار
المدين او يثبت عليه بالبينه بعد الخصومة الشرعية ان كان منكره ياحره القاضي
بادائه له فان امتنع ولم يكن له مال من جنسه أخره ببيع ما يباع لاداء الدين ان وجد
ذلك فان امتنع باع عليه ماله على وجه ما سبق هذا ما يقتضيه المنشور المذكور والله
تعالى أعلم (سئل) في شخص بلغ مقعداً معتوها لا يحسن التصرف وفي بعض اوقاته
يغيب عقله ولا ياكل ولا يشرب فهل اذا كان لا خرد عوى قبله في حق من الحقوق يقيم
القاضي عليه فيما تسمع الخصومة عليه ولا يصح شرعاً ان يختصمه بنفسه كما لا يصح
التصرف في أمواله وأمتعته حيث لا ولى له من أب أو جد أو وصيهما (أجاب) نعم يقيم
القاضي وصياً على المعتوه المذكور لاختصاصه في الدعاوى التي تقام عليه وأوله
ويتصرف في أمواله بالمصلحة اذا تحقق ما ذكر بالسؤال ولا تصح خصامته بنفسه شرعاً
اذ حكمه في هذه الحالة كصغير والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاث نسوة أخوات لمن
عقار وأطيان عشورية وقفن العقار والأطيان المذكور على أنفسهن مدة حياتهن
وعلى ذريتهن من بعدهن أقامت احداهن اختها المشاركة لها في الوقف والاستحقاق
وصياً مختاراً على ولدها القاصر لتصرف له فيما يخصه في الوقف على حسب المصلحة
والحال ان الولد المذكور له والد مكلف رشيد أمين فهل اذا ماتت المرأة المذكرة كورة
تكون الولاية فيما يؤل الى القاصر من ربيع هذا الوقف بعد قبض ناظره الشرعي لايه
المذكور دون وصي الام حيث لم يكن مبدءاً مفسداً (أجاب) ولاية التصرف في الوقف
بالايجار والقبض والصرف والعمارة ونحو ذلك لناظره الشرعي دون ولى القاصر
المستحق لريعه واستحقاق القاصر المذكور في ربيع الوقف بعد قبضه من جهات الوقف
بعرفة ناظره الشرعي ملكاً للقاصر وولاية التصرف فيما يملكه القاصر لايه المتصرف بما
ذكر في السؤال دون وصي الام ففي رد التمار من الماذون بالعزوا الى وكالة البحر عن خزنة
المفتين عند قول المتن ووليّه أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضي أو وصيه دون الام أو
وصيهما انصه وليس لوصي الام ولاية التصرف في تركة الام مع حضرة الاب أو وصيه أو
وصي وصيه أو الجدوان لم يكن واحداً من ذكرنا فله الحفظ وبيع المنقول لا العقار

١٢٩٩

٦

محرم

١٣٠١

٩

لشراء للتجارة وما استفادوا منه غير من غير مال الامم طائفا اه والله تعالى أعلم (سئل)
 لرجل كان مع ابيه في المعيشة ثم مات ومن جملة ورثته ابن وبنت قاصران واب أمين
 صالح للتصرف قادر عليه غير مفسد ولا مبذور ولم يوص الميت المذكور احد على ولديه
 المذكورين ولو انه لامال له فهل تكون الولاية عليهم ما لمجدهما أي ابيهما المذكورين ان لم
 قومه القاضي وصيا (اجاب) الولاية في مال الصغيرين المذكورين والحال ما ذكر
 السؤال لمجدهما أي ابيهما المذكورين حيث لم يوص ابوهم المتوفى احد او يقدم المجد
 المذكورين والحال هذه على وصي القاضي ولا تتوقف ولايته شرعا على اقامته من قبل
 القاضي وصيا والله تعالى أعلم

* (كتاب العصب) *

(سئل) في جماعة لهم أرض زراعة بخلها ملك لهم عن اصولهم استولى على ذلك جماعة
 في غيبتهم بواسطة شيخ قريتهم واستغلوا الثمرة مدة فهل يكون لهم بعد حضورهم من غيبتهم
 رفع أيديهم عنها ومحاسبتهم على ما استغلوه من الثمرة مدة استيلائهم ام لا (اجاب) على
 من استولى على ثمره فخل غيره تعدى واستولى عليها ضامنا وترفع يده عما ثبت تعديه
 عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اناس يملكون بعض عقارات بالارث
 وبعد مدة صارت بلدتهم عهدا لبعض الذوات فسكنت اتباعهم العقارات المذكورة في
 صورة المستأجرين ومكثوا على ذلك مدة وهم ممنعون من دفع الاجرة غصبا منهم لارباب
 الملك مع تكرار الطلب منهم للاجرة في ظرف تلك المدة ولم يجابوا لذلك اضعفهم فهل لهم
 أخذ عقاراتهم ورفع أيدي السكان المذكورين ولو طالت مدة سكناهم حتى بلغت خمس
 عشرة سنة حيث كانوا يقرين بالملك للادعين ولا يمنع من ذلك مضي المدة والحال هذه
 (اجاب) يؤمر واضع اليد بالغصب المذكور برفع يده عن العقار وتسليمه له به حيث
 كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالميراث
 الشرعي عن مورثتهم البعض بالغ والبعض قاصر تعدى عليهم ارجل اجنبي واخذها منهم
 بالغصب وسكنها وصار يتنفع بها الى الآن واكره شخصان الباقين على كتابة وثيقة
 يالا باحالة فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فيها بالبينات الشرعية يكون لهم رفع يد الغاصب
 عنها وانتزاعها منه ومطالبته باجرة نصيب الايتام منها مدة وضع يده عليها وتضمنه لما
 اتلفه واخذها بدون طريق شرعي (اجاب) يؤمر الغاصب برد الدار المنصوبة للاكها
 وعليه اجرة مثل حصة الايتام من الدار وضمان ما اتلفه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين
 يستحقان دارا بالميراث الشرعي عن قريب لهما فوضع رجل اجنبي يده عليهما في غيبتهما
 وسكنها فهل لهما اخذها منه ورفع يده عنها حيث لم يكن هناك من يقدم عليهم ما من
 العصبية ولا وارث له سواهما (اجاب) اذا ثبت ملك مورث الاخوين للدار المذكورة
 وانتقل لهما بالارث يؤمر واضع اليد بتسليمها لهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٥

جمادى الاولى

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

٢٧

جمادى الثانية سنة

٨ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

٢ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

يملك جانباً من العدس المدشوش موضوعاً على شاطئ بحر النيل لبيعه المعتاد فيه فباعه
 رجل آخر ووضع فوق العدس براً مدياً منه ومن غير اذن ماله له فبسبب نقل البر حصل
 في العدس عرق ورطوبة احرقت العدس واتلفته فهل يكون صاحب البرضامناً بالتلف
 من العدس والحال هذه (اجاب) على المتعدي ضمان ما اتلفه بعد تحقق تعديه وازدافه
 التلف الى فعله بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض مملوكة لثلاثة
 أنفا ره شاعة بينهم غرس فيها احدهم شجرة ليح لنفسه الى ان كبرت فاراد ان يختص بها
 فنازعه باقي الشركاء فهل يكون له الاختصاص بها ام لا (اجاب) نعم يكون للغارس
 ما غرسه لنفسه في الارض المشتركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مستخدماً
 عند آخر خرج من عنده فامر الخدم وكيلاه بمحاسبته على ماله وما عليه فادعى عليه الوكيل
 بقدره معلوم من المال وانكر الخادم دعواه فاستولى الوكيل على بعض مواش وأمتعة
 للخدام وأخذها تهدياً عوضاً عما ادعى به وكتب الوكيل وثيقة بأنه صادراً بالصواب قدر
 الذي ادعى به عليه وقد سجن الخادم المذكور أيضاً تهدياً منه فهل يجب له ان يرد
 ما اخذه من المواشي والامتعة تهدياً بالقهر والتغلب ولا عبرة بدعواه الدين على الخادم
 المذكور حيث لم يثبت ذلك لا بيمينته ولا باقراره من الخادم المذكور طائفاً مختاراً (اجاب)
 ليس للوكيل المذكور الاستيلاء على مواشي الخادم وأمتعته بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وخلف داراً واشجاراً وله بنت عم فقط لم يكن له
 غيرها وهي غائبة في بلاد الهند فماتت بغير علمه فوجدت شيخ البلد وضع يده على الدار
 والاشجار فارادت نزعها من يده فقال لها لا تستحي عندى شيئاً ولم يكن مشتراً ولا له
 دين على المتوفى بل واصل يده طلباً ما وعدوا فافعل اذا ارادت نزعها من يده لا يكون له
 معارضتها وتجب له ذلك (اجاب) اذا كان الملك فيما ذكرنا بتسليم الورث المذكور
 بالوجه الشرعي وانقل الى وارثته المذكورة ولم يكن هناك مانع شرعي من دعواها
 بذلك يقضى لها به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها فاض بعدير به الا فاليم الوسطى
 بالصعيد قبضه رجل باقنها وادعى دفعه لزوجه ابداً قبل موته عنها وعن وارث
 آخر فهل يكون دفعه وناعلى ذلك الرجل القابض له الدافع بدون الاذن (اجاب) حيث
 لم يثبت اذن المرأة المذكورة بالدفع لزوجهها يكون ذلك الرجل ضامناً لما قبضه من
 مالها والله تعالى اعلم (سئل) في مسجدين قرى بين من بعضهما ولها ما جرافة في الشارع
 نافذة الى خارج البلد من حين وضعها من قديم الزمان والآن تعدي رجل على الحجر
 التي في الشارع وأزالها وبنى فيها وأدخلها في داره فهل لا يجوز ادخال شيء من وقف
 المسجد في داره وابطال الحجر ويؤثر برفع البناء (اجاب) لا يسوغ للرجل المذكور
 التعدي على وقف المسجد ولا ادخال شيء منه في داره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 توفي وترك متلاً وترك أولاداً ذكوراً وأولاداً تحلف عليه ان يكسار لجانب الديوان من

مردة وخلافها ولبعض الفلاحين فائض عما يخصه للديوان بسبب ان العمال يطلبون
منهم زائد اذ ذهب بعض الفلاحين لبعض العمال ونقل الفنائض بجزئيه باسم المتوفى الذى
عليه الانكسار ووضع يده على منزله واخذوه وكنهه من ذلك بعض حكام الناحية فهل
يسوغ ذلك له ويغوز بالمنزل ويكون كالرهن أولا يسوغ ذلك واذا اقام بعد عدم الجواز
هل يحاسب واضح اليد على الغلة أولا (أجاب) ليس للرجل المذكور الاستيلاء
على منزل المتوفى والحال ما هو مبرور بدور وجهه يقتضى ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل)
فى ذى يملك قطعة أرض مجاورة لزوايه معدة للصلاة في جماعة المسلمين ومجاورة أيضا
لرجل آخر فتعدى على حائط الزاوية وهدمها وأدخل منها قطعة قدر ذراعين فى
رضه وأدخل فيها زقاقا لمسالك الدرب وجعل الجميع طاحونة وهدم أيضا حائط الجدار
من الجهة الأخرى وبناه ووجد فى حائطه طاحونة الجائرة الطاحونة وذلك فى غيبة الجار فهل
يؤمر الذى باعادة أرض الزاوية كما كانت واخراج ما أدخله من الزقاق لكونه لم يكن
ستحقاقا له ويسوغ للجار منعه من وضع الجائرة فى حائطه لكونها ملكه (أجاب) يؤمر
لذى باعادة ما هدمه من الزاوية ورد ما استولى عليه منها ومن الزقاق المذكور بغير
حق وليس له وضع خشبة ونحوها فى حائط جاره بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوضع والله
تعالى اعلم (سئل) فى أخوين يملكان دارا مجاوراها قطعة أرض خربة مملوكة لهما
بالميراث الشرعى عن والدهما من قديم الزمان وبيدهما حجة بذلك فتعدى رجل أجنبى
فى غيبة أحدهما وأحدث فى الخربة المذكورة بناء لنفسه بالنصب فهل اذا كان الحق
ما بينهما فى منع ذلك الرجل من معارضتهما فى ملكهما أيدون وجهه شرعى ويكون لهما
نزعها من يده (أجاب) للأخوين اقتزاع الأرض المذكورة من الغاصب لها بعد
تحقق الملك لهما فيها بالوجه الشرعى حيث لم تكن قيمة البناء المحدث فيها أكثر من قيمتها
بل يؤمر الغاصب برفع ما لم يملكه صاحب الأرض بقيمة مستحق القلع والله تعالى
اعلم (سئل) فى جلة رجال كان لهم طاحونة عن أب وجد لهم فهدم فضر رجال
آخرون وبنوها وركبوا عليها عدة من طرفهم يدون اذن أصحاب الأرض فهل لأصحاب
الملك رفع ذلك للحاكم ليرفع بناء الغاصبين (أجاب) لملك الأرض تكليف من
بنى فيها بدون اذنهم برفع بنائهم اذا لم تكن قيمته أكثر من قيمة الأرض والله تعالى اعلم
(سئل) فى امرأة تملك حصه فى بيت ماتت عن اولادها القصر وعن زوج فسكن البيت
الذى فيه الحصه المذكورة باقى الشركاء مدة سنين فهل يكون للإيتام بعد بلوغهم
مطالبة الشركاء باجرة حصصهم مدة يتهمهم ووضع ايديهم عليها والانتفاع بها المدة
المذكورة (أجاب) نعم للإيتام بعد بلوغهم مطالبة باقى الشركاء والحال هذه باجر مثل
حصصهم على المعتمد والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له قطعة أرض فيها ساقية
غصصها من المتعهد بالبلد وقرس فى الأرض شجرة افشكى صاحب الأرض لا ديوان فامر

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

٢٥

شعبان

١٢٦٥

٢٤

شعبان ٢٨
سنة ١٢٦٥

بردهما لصاحبهما فردهما له فاحكم الشجر الذي غرسه الغاصب (أجاب) قال في
التنوير وشرحه ومن بني او غرس في أرض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد لوقية الساحة
اكثر ولئلا لك ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر بقلعه ان نقصت الارض به ومنه يعلم حكم
الغرس في الارض المملوكة للغير على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له نخل يدفع ماله كل عام فتعدى عليه شيخ البلد واخذ النخل قهرا ونزعه من يده فهل لرب
النخل اخذه منه لكونه نزعته منه بلا مسوغ شرعي وهل له محاسبته على قيمة ثمره كل عام من
الاعوام الماضية حيث كان القدر معلوما (أجاب) اذا ثبت الملك في النخل المذكور
للرجل ولم يثبت عليه ما يمنع من الدعوى به شرعا يقضى له به ويؤمر شيخ البلد برفع يده
عنه وعليه ضمان ما استغله من الثمار مدة استلائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن اولاده ذكور او اناث وترك جانا من النخل في بلدة اخرى فوضع رجل اجنبي يده
على النخل بدون مسوغ شرعي فهل اذا ثبت الحق في النخل لليت وانتقاله لاولاده يكون
لهم نزع النخل عن هو تحت يده قهرا عنه (أجاب) يؤمر المتعدى المذكور برفع يده
عن النخل حيث تحقق الملك فيه للورث وانتقاله لورثته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورثه عنه شرعا من دار وغيره فاستولى شيخ
البلد على ذلك قهرا عنهم بدون وجه شرعي فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للورثة اخذ
ما استولى عليه شيخ البلد من تركة الميت المذكور (أجاب) على شيخ البلد المذكور
رد ما غصبه الا كه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني في ارض غيره
بغير اذن وقيمة البناء اكثر من قيمة الارض فهل يكون للباني تلك الارض بقيمة الكونه
غاصبا لها وقيمة البناء اضعاف قيمتها (أجاب) اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة
الارض فللغاصب ان يضمن لرب الارض قيمتها ولا يؤمر بالقلع على ما اختاره الكرخي
وجرى عليه في الدرر وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني في ارض غيره
بغير اذنه زاعما انه بني في ارض نفسه محتجا بوثيقة في يده مقطوعة الثبوت فهل اذا ثبت
ذلك الغير ان الارض ملكه وصحح دعواه بها شرعا واقام البينة على ذلك يقضى له بها
ويؤمر الباني فيها والحال هذه برفع بناءه وتسليم الارض لمدها حيث كانت قيمة الارض
اكثر من قيمة البناء واذا كان بناء الباني من انتقاض كانت في الارض ملكا لدعي
يكون لئالك الاستيلاء عليها وليس للباني اخذ شيء منها (أجاب) الاصل ان الضرر
الاشد يزال بالاخف فاذا بني شخص او غرس في ارض غيره بدون اذنه وكانت قيمة
الارض اكثر من قيمة البناء ضمن صاحب الارض قيمة الاقل لربه على ما جرى عليه في الدور
وغیرها هذا اذا كان البناء بانتقاض مملوكة للباني امالو كان بانتقاض رب الارض يكون
لربها اخذها مع ما فيها من البناء ولا يضمن للغاصب قيمة ما لا يبقى منتفعا به بعد الهدم
ولا اجرة العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين ثابت شرعا على شخصين

رمضان

٢١ ١٢٦٥

ذی القعدة

١٤ ١٢٦٥

محرم

٢٥ ١٢٦٦

٣٥

١٢٦٦

فأخذ عقارهما ففخاهما أنفسه قهر راعهما واستمر مستوليا على ذلك إلى أن مات
 فاستولت ورثته من بعده إلى أن مات الشخص المذكور من ورثة بالغين فأرادوا
 انتزاع العقار والنخل من ورثة رب الدين مع تضمينهم منافع العقار المنصوب ونحو
 النخل من مدة الاستيلاء فهل تكون منافع العقار المنصوب غير مضمونة ولا تلزم أجرته
 تلك المدة وهل إذا أرادوا تضمينهم ثمار النخل وأدعوا عليهم بمبلغ معلوم وإنكروا ورثة
 رب الدين المبلغ المذكور يكون القول قوْلهم بيمينهم في إنكار دعوى ورثة الشخصين
 المذكورين وهل إذا كان هناك بيعة تشهد بالظن والتخمين لا باليقين والتحقيق لا تقبل
 (أجاب) منافع المنصوب غير مضمونة عندنا فلا أجر على الغاصب إلا أن يكون المنصوب
 وقفاً أو مالاً يثب أو معدداً لا يستغلل وعليه ضمان ما تلفه من الزوائد كالثمرات والقول
 قوله في مقدار ذلك بيمينه حيث لم يثبت المال لدعواه الزيادة بالبيعة العادلة بطريق
 شرعي ولا تقبل الشهادة مع عدم جزم الشاهد بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك جاموسة باعها لشيخ باده في غيبته لرجل تاجر بثمن معلوم قبضه منه ثم باعها للتاجر لثان
 وملكته والآن رب الجاموسة يطالب شيخ البلد بها أو بقيمتها وهو يطلبها من الذي
 باعها له وهو المشتري الأول فهل لا يجب له ذلك وإذا تحقق هلاكها يكون لرب الجاموسة
 مطالبة شيخ البلد الغاصب بقيمتها أولاً (أجاب) لرب الجاموسة تضمين شيخ البلد قيمة
 جاموسه التي تعدى عليها وملكته وفي رد المختار من بيع الفصولي عن جامع الفصولين
 لو هلك البائع قبل الاجرة فإن كان قبل قبض المشتري بطل العقد وان بعده لم يجز
 بالأجازة وللكالت تضمين أيهما شاء وأيهما اختار تضمينه ملكه ويرى ألا يحقر لا يقدر
 على أن يضمه ثم إن ضمن المشتري بطل البيع لأن أخذ النقيمة كإخذ العزم وللشترى
 أن يرجع على البائع بثمنه لا بغيره وان ضمن البائع فإن كان قبض البائع مضمونا عليه
 أي بأن قبضه بلا إذن مالكه فبذبحه بضمانه وإن كان قبضه أمانة وأصابه ضرر مضمونا
 عليه بالتسليم بعد البيع لا ينفي بيمينه بضمانه لأن سبب ملكه تأخر عن عقده اه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جاموسة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها
 مدة وهو يتعهد لها ويصلح ثم بعد ذلك أخذ شيخ البلد الذي هو البائع من أولاد المشتري
 وذبحها في غيبة المشتري وباع لحمها مدعي أنها كانت تحت يد المشتري وديعة فقط فهل
 إذا حضر المشتري وأثبت البيع منه بشيء مدة البينة وقراره بذلك حرام يحكم عليه
 بضمان قيمتها التي بيعت بغيره (أجاب) على من تعدى على مالك غيره واستهلكه
 بغير وجه شرعي ضمانه للمالك ببدل الشئ وقت غضبه لا بما بيعت به بعد الذبح
 والله تعالى أعلم (سئل) في آيتام قصر لهم عقار ونخل استولى عليه رجل مدة من السنين
 ظلما وعدوانا وهو ينتفع بالعقار وثمار النخل فهل يكون للقصر الأيتام بعد كمالهم
 أخذ عقارهم وبدل ما استهلكه واستغله من النخل وأجرة المثل للعقار (أجاب) على

١٢٦٦

٢٢

ربيع الأول

١٢٦٦

٦

ربيع الثاني

١٢٦٦

٢٤

جمادى الثانية

١٢٦٦

١٨

الغاصب ضمان ما استهلكه ورد العين المغصوبة لما أجزأ المثل للعقار المذكور حيث
تحقق التعدي والغصب بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة لهم بستان
بخل آل إليهم بطريق الارث عن مورثهم أخذهم منهم ذواشوكه واستولى عليه وتصرف فيه
بغير اذنهم واجازتهم ولم يمكنهم دفعه عنه لشوكته فهل اذاعت ذواشوكته وأثبتوا دعواهم
بالوجه الشرعي يكرهون لهم نزعها عن هو وتحت يده (أجاب) يقضي على من استولى على ملك
الغصب يرفع يده حيث لا مانع ولا يكون المغصوب تركه عن الغاصب والله تعالى
(سئل) في دار لها حريم يجوارها مملوك لاهلها فهل اذا بنى فيه شخص غريب أجنبي
تعدى ايهدم بناؤه ولا عبرة بدعواه ان هذا الحريم من الجرن خصوصاً وبين الحريم
والجرن طريق مملوك واسع للمارة (أجاب) لا يسوغ للرجل المذكور البناء في
الارض المملوكة غيره تعدى او يمنع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في عقار معد
للاستغلال استولى عليه واحد بغير رضا المالك واستوفى منافعه مدة فهل يكون
للمالك مطالبته بأجرة مثله مدة استيلائه عليه (أجاب) يجب على الغاصب أجرة مثل
العقار المغصوب حيث كان معد للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
تسحب من بلد وتترك في داره ثوراً معداً للاستغلال فاستولى عليه شيخ البلد واستعمله
من غير اذن مدة طويلاً وبعد ذلك ادعى تلفه فهل يكون غاصباً وتلزمه أجرة مثله
وقيمة وقت غصبه (أجاب) اذا ملك المغصوب القيمي في يد الغاصب وجبت عليه
قيمه بول غصبه اجاعاً ولا يجتمع الاجر والضمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ملك بستاناً مات عن ابن قاصر فوضع العم يده عليه بدون ولا به شرعية وصار يستغل ثمره
في كل سنة لنفسه ويأخذ ما ينصل من ثمره ويشترى به أشياء لنفسه من طين وغيره فهل
اذا بلغ القاصر وأخذ البستان من عمه يكون له محاسبته على ما أخذ من ثمره اذا كان أخذ
شيئاً منه تصح به الدعوى حيث لم يكن العم وصياً ولا قيساً على اليتيم مدة يغمه ولم يكن في
عائلته واذا تعلل عليه بانه كان ينفق عليه في زمن الصغر وعلى البستان لا عبرة بتعلله
ولا يكون ذلك مانعاً له من أخذ حقه من عمه المذكور (أجاب) يضمن العم المذكور
ما استهلكه في شأنه من ثمر البستان المملوك لابن اخيه ولا عبرة بتعلل به حيث
كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أم ولد في غيبته اتفقت
مع رجل آخر وأخذ جميع ما أعجبهما من بيت سيدهما من حلى وغيره ومكنت في بيت ذلك
الرجل بعد ان طرد منه زوجته وأولاده وتصرّف فيما أخذه من ذلك بغير اذن ولا رضا
من السيد فهل يكون ضامناً لما اتلفه من ملك ذلك الرجل (أجاب) اذا ثبت تعدى
الرجل المذكور على شيء معلوم من مال سيد أم الولد المذكور وجب عليه رده لو كان
قائماً وضمان يده له لو غيّر قائم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مركب في البحر
معدة للضمان وان استجار بغيره الى رجل ملاح واستاجر المركب المذكور من رجلها

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

شعبان
٣

١٢٦٦

شوال
٦

١٢٦٦

ذى القعدة
١٧

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

ذى الحجة
٢٧

محرم

سنة

٢٠

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

باجرة معلومة ثم في أثناء المدة جاء إلى المستاجر المذکور رجل آخر وتعدى عليه وغصب
 المركب المذکور منه بغير إذن ولا مشاورة من ربهامدة طويلة متعللاً بذلك الغاصب
 المذکور بان لزوجه مبلغ من الدراهم على رب المركب المذکور فهل اذا ثبت تعديه
 وغصبه للمركب المذکور بدون إذن من ربه او تلف شيئاً من امداد الغصب يكون
 ملزوماً بضمان ما تلفه وأيضاً يلزمه أجره مثلها حيث كانت المركب معقدة للضمان
 والاستحجار ولا عبرة بتعلله المذکور (اجاب) على الغاصب ضمان ما تلف بيده من
 المغصوب ومنافع الغصب غير مضمونة الا أن يكون المغصوب وفقاً أو مال يتم أو معدداً
 للاستغلال فيجب أجر المثل على اختيار المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 آل لها مقدار معلوم من الدراهم بالارث الشرعي عن أمها استولى عليه رجل بدون إذنها
 ومن غير ولاية شرعية ودعى غائبة ثم ماتت في غيبتها المذکور فحضر وارثها وطلب منه
 المقدار المذکور فادعى انه دفعه لمقابل موته فهل اذا لم يثبت ذلك بالبينات الشرعية ولم
 يثبت انه وكيل ونائب عنها في ذلك بوجه شرعي لا يصدق في ذلك ويؤثر بدفعه لوارثها
 (اجاب) ان كان الواقع ما حوكمه دستور بالسؤال واستولى الرجل المذکور على مال
 المرأة تعدى بالقبول قوله بيمينه في الدفع لمحال حياتها ويقضى عليه بالدفع لوارثها
 حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آل لهم عقار عن مورثهم وفيهم
 قاصر استولى عليه أحد الورثة البالغ واستعمله مدة فهل يكون للقاصر بعد بلوغه رشيداً
 اخذ ما خصه من العقار والمخاسب على أجرة مثله مدة وضع يده عليه واستعماله وكذا اخذ
 ما خصه من غيره له من الدواب وغيرها وذا تصرف الاخ في نصيب باقي الورثة بدون
 إذنهم واجازتهم وبدون ولاية شرعية لا يكون نافذة عليهم (اجاب) للقاصر بعد بلوغه
 رشيداً اخذ ما خصه من تركته وورثه ودعى من استولى على نصيبه في العقار حال صغره
 واستعمله أجرة المثل مدة استيلائه واستعماله على ما أقر به العلامة الرملي والتمرتاشي
 المحقق المال اليتيم بالوقف وتصرف الاخ المذکور في نصيب باقي الورثة بدون ولاية شرعية
 غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن في بيته وله قطعة من بيته المذکور
 واضع فيها التبن وحوار بهيت لرجل آخر فمات هذا الرجل الاخر عن البيت المذکور
 وليس له وارث أهلاً فجاء رجل واستولى على هذا البيت وأخذه من غير حق وادعى ان
 هذه القطعة من بيت الميت المذکور من غير بيعة تشهد بذلك فهل لا تسمع دعواه
 والمحل هذه (اجاب) اذا مات شخص لأعن وارت فجميع ما تر كنه يوضع في بيت
 المال فترفع يد الرجل المذکور عن البيت ولا تسمع دعواه بما ذكره الحال هذه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية وفيها حاقية وأشجار له من صنط
 وبوت رائل وغير ذلك تعدى عليه شيخ بلده واستولى على تلك القطعة وما فيها من
 اساقية والأشجار فهدم الساقية وباع بعض الأشجار وتصرف فيه المشتري والبعض

الاخر صمغ منه راكب وغيرها وبعده مدة تسع سنين غرس الشيخ المذکور بها اشجارا
وتحلا بغير اذن المالك وللمالك قطعة ارض اخرى بنى فيها برج حمام وغرس فيها اشجارا
بغير اذنه ورضاه والغرس جميعه والبناء والمالك غائب عن البلدة ثم بعد الغرس بسنة
حضر المالك واراد ان يضمه قيمة جميع الاشجار والساقية التي هدمها وردمها فافكر
الشيخ المذکور بعض الذبحر وأقر بالبعض الاخر فهل اذا افام بينة تشهد له بما ادعاه من
جميع الاشجار وان تصرفه فيها بغير وجه شرعي بل على وجه التعدي والعصب يضمن
الشيخ المذکور قيمة الاشجار والساقية التي هدمها وردمها يوم التعدي وهل يحجب بر على
قلع الاشجار والنخل وهدم البرج حيث كان ذلك بغير اذن المالك ورضاه (اجاب)
على الغاصب ضمان ما تلفه وتقرير على الارض لماله كما بهدم ما بناه وقلع ما غرسه فيها
حيث لا مانع وتحقق الغصب والتعدي بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل سكن دارا على كفة لغائب بغير اذن المالك وبغير عقد اجارة وتسمية اجرة ثم بعد
مدة حضر المالك من غيبته وطلب اجرة الدار من الساكن فهل لا يجب له ذلك وهل اذا
احدث الساكن في تلك الدار بناء بغير اذن المالك ودفع شيئا من ماله في مقابلة ذلك
واراد الساكن الرجوع على المالك بما دفعه لا يجب له ذلك واذا قلتم بعدم اجابته هل له
هدم ما بناه ام لا (اجاب) منافع الغصب استوفاه او عطلها غير مضمونة الا في ثلاث
فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين اذا كان المغصوب وفقا للسكنى او الاستغلال او
مال يتيم او معد الاستغلال بان بناه لذلك واشتراه لذلك ومن بنى او غرس في ارض غيره
بغير اذنه امر بالقلاع والرد لقيمة الساحة كقول المالك ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر
بقلعه اى مستحق القلاع ان نقصت الارض بالقلاع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن ابنة القاصر وله ارض زراعة مشتملة على ساقية وغراس اشجار استولى عليها
رجل وصار يزرعها مدة وقد تلف بعض الاشجار وتلف الساقية باستعماله وغرس
في الارض بعض اشجار فهل اذا بلغ ابن الميت وطلب رفع يده عنها وضمن ما تلفه مما
ذكر واعترف له بانها حق ابيه واخبر انه وضع يده عليها بامر شيخ القرية ودفع عليها مغرام
ويريد مطالبة ابن الميت بذلك لا يلزم ابن الميت دفع شئ من ذلك ونزع يده المستولى عنها
ويغرم قيمة ما تعدى عليه والتلفه من الاشجار والساقية ويؤمر برفع غراسه (اجاب)
على المتعدى ضمان ما تلفه ولا مطالبة على ابن الميت بما ادعى وارضع اليه على الارض
دفعه من المغارم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد
قصر وعن ابيه وترك ما يورث عنه شرعا من الموائى وغيرها فاخذ صهره بكرة للارتقاء
بلبنها وحصانها وكوبه بدموته فهل يكون للورثة ما البتة بهما ان كانا قائمين وبقية تهم
ان كانا هالكين واذا ادعى هو او غيره على ابنته بدين وانكر الورثة ذلك لا بد من ثبوت
على يد الحاكم الشرعي بالبينة الشرعية (اجاب) اذا ثبت استيلاء الرجل المذکور

١١٦٧

١٠

١٢٦٧

١٢

ربيع الاول

١٢٦٧

١٥

جداى الثانية

١٢٦٧

٢٩

على شيء من اعيان تركه المتوفى بدون وجه شرعي امر برده لمستحقه ان كان قائما ويبدله
 ان كان هالكا ولا اعتبار بدعواه ديناعلى الميت بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات وترك دارا وورثة وزوجة وولدها منه فاستولى شيخ البلد على تلك
 الدار قوة واقتدارا ثم ان الزوجة خرجت من البلد وتوجهت الى مصر اتزور ولدها ولها
 دار تحبها فيها بعض غلال لها وامتنعة فاخذ الدار شيخ البلد واخذها فيها من الغلال
 والامتنعة وهناك بينه تشهد بذلك كاهن فهل يكون للورثة انتزاع دار مورثتهم من شيخ
 البلد ومن أسكنه فيها ويكون لتلك المرأة انتزاع دارها من شيخ البلد ايضا والرجوع
 بجميع ما اخذ منها سيما والمدة قصيرة لا تبلغ خمس سنوات (اجاب) للورثة انتزاع دار
 مورثتهم المملوكة له من شيخ البلد المذكور حيث تعدى عليها واخذها بطريق العصب
 ويؤمر ايضا بردها ما استولى عليه من امة الزوجة الخاصة بها ودارها المملوكة لها والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا عدى عليه رجل آخر ذب وشوكة وغصبه منه
 واستولى عليه ووضع يده على المكان جبرا على المالك بدون وجه شرعي وأتلف في المكان
 اعيانا من شجر مغروس وبعض بناء وغير ذلك فهل اذا تحقق ما ذكر يكون ضامنا له شرعا
 (اجاب) نعم على العاصب المذکور ضمان ما أتلفه أو تلف ما غصبه من الاعيان المذكورة
 بالوجه الشرعي حيث تحقق ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غصب قطعة أرض من
 مسجد وبني فيها طاحونة لمطحن عليها المائتة فقط ومات عن وارث فاشتري وارثه قطعة
 أرض بجانبيها وبناها يديتا وجعل سقفه مركبا على الطاحونة منفصلا من الادنى ومتصلا
 بالاعلى وبينهما طريق ثم باع البيت لرجل آخر قبل أن يتم بناءه ومنافعه ولم يكن صالحا
 للسكنى والاسكان فكمكمل المشتري ببناءه من ماله ثم ان البائع المذکور أجاز الطاحونة
 لانس وأعد لها الاستغلال والانس عليها ليلانهارا فسبب ذلك حصول للبيت المذکور
 التحلل وانشقاق وتصدع في الابنية وحصل بسبب ذلك ضرر للبيت وربما يخشى من تزايد
 الضرر بسبب ادارة الطاحونة ليلانهارا وربما يخشى من اتلاف البيت أو سقوطه فهل
 يؤمر صاحب الطاحونة برفع الضرر عن مالك البيت ولناظر المسجد رفع الطاحونة
 الموضوعة بغير حق وضم أرضها الى المسجد (اجاب) ترفع يد وارث العاصب لأرض
 المسجد بعد ثبوت غصبه لها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين بيت
 المال بما ضمنه ان المرحوم خورشيد باشا مدير الدقهلية سابقا كان مستخدما بطرفه
 وكيلا على نواحي عهدة حسين أفندي وبعد وفاته دعي وكيلا دائرة أولاد المتوفى على
 وكيلا عهده بانه كبس أقطانه في دولاب تتعلق المرحوم مدة حياته وطالبه باجرة ذلك
 الآن فعارضه الوكيل بان ذلك كان باذن المرحوم به مشافهة راشهدا بطر الشون تتعلق
 المرحوم ولما سئل منه أفاد بان المرحوم امره بذلك ثم لما صار استجاب أولاد المتوفى
 أفادوا انه من حيث صار التصديق من ناظر الشون على ذلك فهم قائلون امر والدهم في

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

١٩

رمضان

١٢٦٧

١١

شوال

١٢١٧

٢٠

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١٩

١٢٦٨

٢

كيس القطن بدون أجره وحيث ان التركة مستغرة الديون فقطضى الافادة عن المحاكم
الشري في تصديق اولاده هل يجوز له شرعاً أم كيف قلزم بحريه هذا ثم مل الافادة ليجرى
اللازم (اجاب) لا مطالبة على الوكيل المذكور باجرة ما كبسه من القطن في دولاب
موكبه ولو بدون ادن الموكل حيث لم يكن الدولاب معد للاستغلال والمعد للاستغلال
هو ما بناه صاحبه لذلك أو اشتراه لذلك قيل أو أجره ثلاث سنين على الولا ولا يصير معداً
باعداد البائع بالنسبة للشترى واشترط علم المستعمل بكونه معد للاستغلال حتى يجب
عليه الاجر كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية
اميرية حره ونه يبيد امرأته على مبلغ من الدراهم وجدها الراهن في سنة من السنين بعد
نزول الماء شراقي وخالية من الزرع والرى فربها وزرعها لنفسه يبذره ويبيد ويؤكل
صلاحه تعدت عليه تلك المرأة وأخذته بغير اذن الزارع فهل تكون ضامنة لما أخذته
حيث أخذت قدر اتمح به الدعوى ويكون الزرع لزاعه وإذا تعالت بان الارض
تحت يدها بالرهن لا عبرة بتعللها (اجاب) على المرأة المذكورة ضمان ما تعدت عليه
واستهلكته من مال الغير حيث ثبت التسدي بالوجه الشري والله تعالى أعلم
(سئل) في طاحونة وحانوت ور بيع مشتمل على مساكن مشتركة بين جماعة اثلاثاً
على الشيوخ في ذلك بعضهم يملك بالارث وباقيهم بالشرا فاتفقوا على ان يختص كل جماعة
منهم بشئ من ذلك العقار مهياة على سبيل التعديل في تخير حصته فاخص الجماعة
الوارثون بالربع وتساووا على ذلك ومضى عليه مدة مديدة ثم ان الذين كانوا اختصوا
بالربع مهياة قروا واعترفوا الرجل انه هو الوارث الغاصب دونهم فارد ذلك الغاصب
نقض المهياة ومحاسبة باقي الشركاء على اجرة ما بأيديهم مدة وضع ايديهم والحال انهم
عمر واما بأيديهم باذن الباقي فهل ليس لذلك الغاصب اجرة ماضية للعهدة المشتركة
حيث صار الحق له الا ان باقرار من كان واضع ايده على نصيبه بالمهياة (اجاب) ليس
للكاصب المذكور مطالبة باقي الشركاء باجرة مما استعملوه من المشترك في مضي والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دار خربة خالية من البناء غصها منه آخر وبنائها
دا لنفسه من مدة عشر سنين وزيادة والآخر يريد رب الارض نزعهما من الباقي واخذها
منه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض وتحقق ما ذكره بطريق الشري
لا يجاب رب الارض لذلك وعلى الباقي دفع قيمة الارض لربها وماذا يكون الحكم (اجاب)
اذا غصب أرضاً وبنى فيها وكانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يضمن الغاصب
قيمة الارض على قول المكرخي قال في النهاية وهو أوفق لمساكن الباب والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية زرعها ذرة فبعد بدو الزرع وصلح له
زعل فخرج من البلد فوضع شيخه باليد على الذرة واخذها والحال ان الرجل خالص
من جميع المطالبات من خراج وغيره فهل اذا غاب نحو ثلاث سنين وعاد البلد ثانياً يكون

ربيع اول سنة

١٢٦٨

١٤

جادی الاولی

١٢٦٨

٢١

له مطالبة شيخ البلد المذکور عنه الشرعي ان يكونه مثليا حيث اخذ قدرا تصح به الدعوى اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) على شيخ البلد المذکور دفع بدل ما ثبت استيلاؤه عليه من مال الغير بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جملين معدين للاستقلال للعمل عليهم ما بالاجرة فصحبها رجل واستعملها ما تعدى امدة من الاشهر فهل والحال هذه يكون لصاحب الجملين محاسبية المستولى عليهم ما بالاجرة المثل امدة استعماله حيث كانا معدين للاستقلال (أجاب) نعم يكون لرب الجملين المذکورين المطالبة بالاجرة مثلها حيث كانا معدين للاستقلال على ما نقله في رد المحتار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن قصر وله عدة لشغيل القصب موضوعة بمحانوت وقف فوضع شيخ الطائفة يده عليهم امدهما ان له ينال على الميت ثم مات الشيخ المذکور عن ورثة فاستدعى ناظر الوقف للديوان فصدر امر منه لشيخ الطائفة بفتح المحانوت المذكورة وتسليمها خالية للنظار ففتحها الشيخ الثاني ووضع العدة المذكورة بمحلين آخرين من جملة اما كن الوقف فلما بلغ القصر المذکور ووجدوا المحانوت التي كان ساكنا فيها والدهم مفتوحة سالوا شيخ الطائفة عن عدة والدهم وطالبوا تسليمها اليهم فامتنع من ذلك وطالب منهم اذنا من ورثة الشيخ الاول والان ادعى ناظر الوقف على بنت الشيخ الاول بان العدة المذكورة ملك لوالدها وطالب اجرة المحلين المذکورين منها فأنكرت جريبات العدة المذكورة في ملكها واعترفت بانها ملك لابي القصر وانه لا حق لها ولا لوالدها قبله فلما منع الناظر عنها من جهة الحماكم الشرعي ادعى الناظر المذکور عن رجل من ورثة الميت الاول بانه يملك عدة لتشغيل القصب تلقاها هو واخوته عن ابيهم وبانها موضوعة بمحلين من جملة الموتوف عليه مدته سنين وان اجرة تلك المدة تلزمهم بسبب ان العدة المذكورة موضوعة في المحلين المذکورين المدة المذكورة فهل لا يحكم بوجوب اجرة مثل المحلين المذکورين على ورثة الميت الاول المذکورين والحال هذه خصوصا وقد اقر الناظر المذکور بين يدي الحماكم الشرعي بانه لا يحل من الواضع لتلك العدة المذكورة بالمحلين المذکورين (أجاب) حيث لم يثبت استيلاؤه ورثة الميت المذکور على تلك المدة لا ما كن بعد موت مورثهم لا يكون للناظر مطالبتهم بشئ من الاجرة وتفرغ يد المستولى على العدة المورثة عنهم ومما لمة الناظر بالاجرة مثل على من ادعى على الوقف واستعمله بدون عدا جارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار تخدمت ابنته فاستولى عليها جاره غصبا وادخلها في بنته وحفر أرضه فهل يجب على الغاصب نقض ابنته حيث لم تكن قيمة البناءا كثروا يلهه تسوية ما حفره منها (أجاب) على الغاصب رد المغصوب فيؤثر الغاصب المذکور بتسليم تلك الدار لساكنها والحال هذه حيث لا مانع ومصرحوا بان صاحب الارض يضمن لصاحب البناء قيمة بنائه مستحق القلع اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء ويضمن الغاصب ما نقص من

جادی الثانية

١٢٦٨

٦

المغصوب بعمله أو في يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض وعراس فيها وساقية غائب وله نائب قائم مقامه فيها فاستولى عليها رجل وغصبها من نائب الغائب فهل إذا حضر الغائب ووجد الغاصب قد قطع الأشجار والعراس وباعها واستهلك ثمنها واشتار الأشجار في مصالح نفسه يكون له تضمين قيمة ما استهلكه من ذلك ورفع يده عن الساقية حيث كان معترفه بذلك (أجاب) نعم له ذلك والحال هو أنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب زرع آخر وقت الحصاد واستولى عليه تعديا وضافه لزعره فهل والحال هذه يكون على الغاصب ضمان ما غصب به لربه ويلزمه رده للمغصوب منه (أجاب) يؤمر الغاصب برده ما غصبه من مال الكه ويحجر على رده له بعد تحقق غصبه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن أبيه تعدي عليه رجل آخر وأخذ أخشابها وأبوابها بالقهر والغلبة عنه بدون وجه شرعي فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبيئة الشرعية يجبر المتعدي على تسليم ما أخذه من الأخشاب والأبواب للمالك المذکور قهرا عنه (أجاب) على الغاصب رده ما غصبه إن كان فائضا وضمان بدله إن كان هالكا أو مستهلكا والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر له نخل وعقار عن مورثه وضع شيخ البلد يده على العقار والنخل بغير وجه شرعي في غيبة الابن القاصر عن البلد فهل إذا حضر القاصر إلى البلد بعد أن بلغ رشيدا يكون له أخذ العقار والنخل من يد شيخ البلد المذكور وله محاسبة الشيخ المذکور على ما استغله من الثمرة استيلائه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للقاصر المذکور بعد بلوغه رشيدا أخذ النخل والعقار الآيل إليه بالارث ويقضى له بذلك حيث أثبت دعواه بالوجه الشرعي وعلى من استولى على عقار القاصر بدون عقد اجارة المثل مدة استيلائه ويضمن ما استهلكه من ثمرة نخل الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب وعن بنت ابن حاضرة وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه يكون ما تركه الميت لابنه خاصة دون بنت الابن حيث لا وارث سواه وإذا نصرت البنت في بيع بعض الاخشاب وغيرها من التركة في غيبة ابن الميت بدون وجه شرعي يكون له محاسبتها على ثمن ما باعت منه تركة أبيه (أجاب) لابن الميت في المذکور مطالبة بنت أخيه بما استولت عليه من تركة أبيه وما يملكها ضمان ما استهلكه منها للاختصاص بكل التركة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حجرا وإنقاذا اشتراها بثمن معلوم من الدراهم ووضعها في بيته فاستولى عليها رجل ونقلها غصبا وتعديا ومالكها محبوس فلما خرج من الحبس طلب من الغاصب ردها إليه أو دفع قيمتها وادعى عليه بذلك فهل إذا اعترف المدعي عليه بأخذها ونقلها من بيت المدعي يؤمر بدفع قيمتها إن تلفت أو ردها بعينها إن كانت باقية (أجاب) على الغاصب رد عين المغصوب إن كان فائضا وضمان بدله إن كان هالكا أو مستهلكا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا مهدوما ثابتا

١٤ ١٢٦٨

رمضان

٢ ١٢٦٨

سؤال

٩ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

ذی القعدة

٢٨ ١٢٦٨

ذی الحجة

١٨ ١٢٦٨

ذى القعدة سنة

مالك له فناء آخره وهدم جدرانه التي كانت باقية فيه وبناه بغير اذنه ورضاه وقدمته
 من البناء حيث علم فلم يمنع بل تم بناءه تعديا من غير شبهة فهل والحال هذه اذا ثبت
 تعدي الباقي وثبت انه باق على ملك مالكه يكون له الزام الباقي بنقص بنائه وتسوية
 الارض كما كانت (اجاب) نعم لصاحب الارض ان يكلف الغاصب برفع بنائه اذا
 كانت قيمة الارض اكثر مما احده عليها او ماددته الغاصب من بناء المالك عليه
 ضمانه فان اعاده مثل الاول أو أجود منه برئ كما في رد المختار من الغصب فيكون للمالك
 أخذما بناء الغاصب من المجران في هذه الحالة والرائد على بناء المالك يكلف الغاصب
 نقضه ما لم يتملكه المالك بقيمة مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 بنى بيتا مشيدا وبجواره أرض تزرع مما لو كة لشخص آخر فادعى مالك الأرض على
 صاحب البيت بانه أخذ قطعة من تلك الأرض وأدخلها في أرض البيت وبنى فيها
 فهل على فرض ثبوت ذلك يتملك صاحب البيت تلك القطعة من مالها بقيمة
 بمعرفة أهل الخبرة ولا يؤثر برفع بنائه منها اذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض
 (اجاب) قال في التنوير ومن بنى أو غرس في أرض غيره بغير اذنه أمر بالقلع والرداى
 وأمر برد الأرض للمالك قال المصنف في شرحه المسمى بفتح الغفار هذا اذا كانت قيمة
 الساحة أكثر من قيمة البناء وان كانت قيمة البناء أكثر فلا غاصب ان يضمن له قيمة
 الساحة وياخذها ذره في النهاية اه وهذا التفصيل ذكروه المكنى في بعض كتبه
 وقال انه المراد بما ذكر في الكتاب وجرى عليه صاحب الدرر أيضا حيث جعل محل القلع
 اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء والغرس فلا ينقطع حق المالك اما اذا كانت
 قيمتها أكثر فلا غاصب ان يضمن له قيمة الساحة كما في حواشي الدرر المختار وقال حافظ
 الدين في السكز ولو غرس أو بنى في أرض الغير قلعا وردت اى قلع البناء والغرس وردت
 الأرض الى صاحبها قال العلامة الزيلعي في شرحه هذا اذا كانت قيمة الساحة أكثر من
 قيمة البناء فان كانت قيمة البناء أكثر فلا غاصب ان يضمن له قيمة الساحة فيأخذها
 ذكروه في النهاية اه فعلى ما ذكره هؤلاء الأئمة اذا كانت قيمة البناء الذي احدث في
 أرض الغير أكثر من قيمة الأرض كما هو مذكور بالسؤال وأراد صاحب البناء دفع قيمة
 الأرض لربها يكون له ذلك ولا يجبر على قلع بنائه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل له قطعة أرض طلبها منه آخر ليتفقد بناء فيها لا يخبر فامتنع من ذلك فاحضره
 ذو شوكه بالبلدوا كرهه على أن ياذن له بالانتفاع فاذن المالك مكرها ثم بعد ذلك أراد
 الرجوع في أرضه ونزعها منه هل يجوز له ذلك (اجاب) نعم له الرجوع فيما هو مملوك
 له والحال ما ذكر حيث لا مانع وكذا الحكم لو لم يكن مكرها على الاذن بالبناء لان ذلك
 عارية وللعير الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخلا وأطيانا
 ومنزلا وله أولادهم عصابة فوضع يده على ما ذكر رجلا اجنبي ذو قوة وأحب

١٢٦٨

١٨

ذى الحجة

١٢٦٨

٢٤

حرم

١٢٦٩

١٣

محرم سنة

٢٣ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

صفر

١٨ ١٢٦٩

ربيع الاول

١٢ ١٢٦٩

أولادهم أن يأخذوه فنعهم الرجل المذکور ولم يرض أن يعطيهم ما تركه ابنهم
والحال أنه لم يكن له وارث غيرهم ولم يكن لمن وضع اليد على المتوفى دين فهل لأولاد
الأم ما تركه ابنهم (أجاب) لا بناء على العصبية أخذ ما تركه مورثهم من التخل
والمنزل بعد ثبوت نسبهم بالوجه الشرعي حيث لم يوجد للتوفى وارث سواهم والحق في
الاطيان الاميرية لمن يمكنه الحسا كم منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وبنت وترك دارا ثم مات الابن قبل القسمة عن اخته شقيقة وعن عاصب ثم ماتت
الاخت المذکورة عن أولادها المذکورة فوضع شيخ البلد يده على الدار المذکورة في
غيبة الورثة وأخذ منها سبعا وأخا وأخا بغير إذنهم فهل يكون له رفع يده عنها وتضمنه
ما أخذ وما تلقه منها حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن مورثهم بالبينة الشرعية (أجاب)
يؤمر الغاصب برفع يده عن المغصوب القائم وعليه ضمان ما تلقه منه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى أرضا من آخر مجهولة الحدود والقدر والبائع مستند على حجة
مجهولة الحدود والقدر فلما اشترى منه الأرض المذکورة جعل لها حجة وضمنها حدودا
لم تكن موجودة في أصل الحجة القديمة ولم تزل بها الجهالة والجهل المشتري المذکور الحدود
تعدى على أرض الجار المتعلقة بالوقف والمالك وأدخل منها اثني عشر فدنا في الحجة من
ذلك ستة أفدنة من الوقف لم يضع يده عليها وقد انان من الوقف وأربعة من المالك ووضع
يده عليها فأحكم الله في هذه الحادثة فهل شراؤه فاسد وترجع الأرض لصاحبها وما
الحكم في البناء والتجير للذين أخذوها فيها المشتري المذکور (أجاب) يفسد البيع
لجهالة المبيع وترفع يد الغاصب المتعدى ويؤمر بتسليم الأرض المملوكة لربها والأرض
الموقوفة لنساظرها الشرعي ويقع ما أحدثه فيها من البناء والتجير بغير حق إذا لم يضر
رفعها بالأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض فزروعة محدودة
بوحدة شرعية من قاضي الجهة مسجلة بالحكمة وله جار يملك قطعة أرض محدودة
بوحدة شرعية مسجلة بهذه الحكمة أيضا جار عليه وغصب منه قطعة أراد أن يدخلها
في أرضه فزعم أنهما من ضمن حجة فعارضه صاحب الأرض المغصوبة بأن هذه القطعة
من ضمن حجة لا من ضمن حجة الغاصب وتنازعا في الحدود حتى رفعت القضية لحاكم
شرعي يفصل بينهما في الحدود بموجب حجة كل منهما فهل يسوغ للحاكم الشرعي أن
يطلب حجة كل منهما ليستدل منها على الحدود ويعطى كل أحد حقه بمقتضى حدود حجه
ولا يكون للقاضي أن يطلب البينة المذکورة في الحجج لأن الدعوى من كل في شأن
الحدود فقط وهي موضوعة بالحجج فإذا لا حاجة لحضور الشهود (أجاب) يؤمر الغاصب
بردم أغصابه لما ذكره بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي وقد صرح الرمي وغيره بأنه لا يعتمد
على الصكوك والسكرات ولا يقضى بها بدون اثبات مضمونها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا بالشراء الشرعي بثمن معلوم تعدى عليه رجل اجنبي وأخذها منه

ربيع الثاني

سنة

١٢٦٩

١١

بالجبر عليه مع بعض أمتعة له فيما ثم بعد ثلاث سنين مات الغاصب عن وارث فهل لرب
الدار أخذها وأخذ الأمتعة حيث كانت موجودة ويجبر الوارث على تسليمها لربها حيث
كان الحق ثابتا له فيها بالبينة الشرعية (اجاب) تؤمر ورثة الغاصب برد العين
المقصوبة إليها بعد تحقق الغصب بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استولى على قطعة أرض بها بناء قائم فأزال ما فيها من البناء وحوط عليها بالبناء ومنع
صاحبها منها ظالما وكما يريد أن يترافع معه على يد قاض يتحايل ويطلب الامهال
والآن قد توفي ذلك الرجل فهل لصاحب الأرض إذا أثبت بالطريق الشرعي استحقاقه
تلك الأرض وما كان فيها من البناء أن يأخذ أرضه ويطالب بقيمة البناء الذي تعدى

١٢٦٩

٢٢

بأزالته من التركة لاسيما والمدة نحو خمس سنين أو أقل ومعه بينة تشهد بذلك (اجاب)
على المتعدي ضمان ما تلفه تعديا في تركته وعلى وارثه رد ما غصبه لربه حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة تعدى عليه رجل ذو شوكة وغصبها منه بالأكراه
وبناها واستمر واضعا يد عليها مدة خمس وعشرين سنة ولم يتمكن مالكها من نزاعها منه
إكونه ذاشوكة فهل إذا زال الأكراه يموت المالك يكون لمالك الدار أخذها واستردادها
من ورثة المالك حيث ثبت الملك له فيها بالوجه الشرعي وما الحكم في البناء الذي فيها

١٢٦٩

٢٣

(اجاب) إذا غصب شخص أرضا وبني فيها أو ثبت ذلك شرعا ينظر فإن كانت قيمة الأرض
أكثر من قيمة البناء يكون لرب الأرض أخذ أرضه ودفع قيمة البناء لربه وإن كانت قيمة
البناء أكثر يكون على رب البناء قيمة الأرض لربه على ما أفتى به المتأخرون والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض تلتهاها عن أبيه وجدته من قديم الزمان تعدى
عليه شيخ البلد وأخذها منه بدون وجه شرعي من مدة ست سنين فهل إذا كان الملك
ثابتا لرب الأرض فيها بالبينة الشرعية يكون له نزاعها من وضع يده عليها تعديا ولا تكلف
البينة السؤال عن تاريخ مدة وضع يده شيخ البلد عليها بل تكفي شهادتها باصل الملك لربها
(اجاب) إذا ثبت الملك في تلك الأرض للرجل المذکور ولم يوجد ما يفي بحد زوال ملكه

١٢٦٩

٣٠

عنها يؤمر شيخ البلد المتعدي عليها برفع يده عنها وتسليمها لمن له الملك فيها ولا يكلف
الشاهد ببيان تاريخ التعدي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية
أميرية غرس بها أشجارا وبني أمانا كن وسواقي وغير ذلك ومكث مدة عديدة وسنين عديدة
وهو يتصرف فيها ويدفع ما عليها من الأموال لجهة الميرى فجاء رجل ووضع يده على
الأرض المذكورة وقطع ما فيها من الأشجار وهدم بعض البناء وأتلف السواقي بالهدم
والردم وأخذ آلتها وكل ذلك فعله بدون إذن صاحب الأرض المالك للبناء والغراس
وبدون اطلاعه ورضاه فهل يلزمه قيمة ما تلفه وإذا مات تؤخذ من تركته (اجاب) على

١٢٦٩

٤

المتعدي ضمان ما تلفه من مال الغير ويؤخذ من تركته إذا مات حيث أثبت مدعي ذلك
دهوا بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة تعدى

جمادى الاولى

سنة

شعبان

أخو بعض الشركاء على حصة أحدهم ويأخذها الرجلين بدون إذن المالك واجازته
 فاستعمله المشتريان المذكوران وأتلفا عدتها وورد المالك البيع وحكم برد المبيع لربه
 فهل إذا تحقق تعديهما وأتلفهما العدة الطاحونة المذكورة يكون للمالك المذكورين
 تضمنين المتعدي لما أتلفه من العدة المذكورة بطريق التعدي (اجاب) نعم يكون
 للمالك تضمنين المتعدي ما أتلفه بعد تحقق التعدي بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك منزلا وطاحونة فباع الطاحونة مع حاصل ومساحة لرجل بثمان معلوم
 وبعد مدة باع المنزل لرجل آخر بثمان معلوم فتعدي مالك الطاحونة لكونه ذا شوكه وأخذ
 قطعة من حوش المنزل وأدخلها في الطاحونة وقطعة جعلها دار دواب ووضع يده عليهما
 ثلاث سنين فهل إذا ثبت مالكا المنزل دعواه بالوجه الشرعي يكون له نزعهما من واضع
 اليد ولا يسقط حقه منهما بمضي تلك المدة (اجاب) يؤمر المتعدي برد ما استولى عليه
 لربه بعد تحقق تعديه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على
 قطعة أرض من حوش بيت جاره وعلى حائط جاره الخاص به وبنى فوق ذلك بناء
 لنفسه من ماله وذلك كله في غيبة الجار المالك لذلك فلما حضر باع المكان المذكور
 لرجل بثمان معلوم بعد أن أوقفه على حدود المكان وعلى ما تعدي عليه الجار وأمره
 بالنازعة مع الجار في رفع يده عما تعدي عليه وأمثل المشتري لذلك فهل إذا ثبت تعدي
 الجار المذكور بالوجه الشرعي يؤمر الجار المتعدي برفع ما تعدي عليه (اجاب) يؤمر المتعدي
 المذكور برفع يده عن مال الغير بعد ثبوت تعديه على ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في قاصرة تملك بيتا بطريق الميراث عن أبيها سكنه زوج أمها بغير وجه شرعي
 ولا عقد اجارة مدة ثم بلغت القاصرة وأرادت طلب أجره المثل من زوج أمها المذكور فهل
 لها طلب أجره المثل (اجاب) على من استولى على عقارا ليقم وسكنه أجر مثله مدة اسقيائه
 عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له سهم تررع في أرضه بداء صاحبه وأراد قلعه
 فسابقه الجعرو غرق فطلب من جماعة الاغاثة في انجائه وأن يدفع لهم أجره فعملهم
 فامتنعوا من ذلك واستقلوا به وأخرجوه لأنفسهم يريدون تملكه فهل إذا لم يتركه ولم
 يعرض عنه يكون له أخذه منهم ولا يلزمه لهم أجره والحال هذه (اجاب) لرب السهم
 المذكور نزع من هو تحت يده حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بنساق شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيه وجدته من قديم
 الزمان تعدي رجل أجنبي وأخذ قطعة منها في غيبة المالك وبني فيها بناء لنفسه في غيبته
 بغير إذنه ورضاه فهل إذا حضر الغائب وأثبت المالك فيها بالوجه الشرعي يكون له نزع
 ما أخذه من ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) ترفع يد الغاصب لارض الغير بعد ثبوت
 الغصب بالوجه الشرعي إذا لم تكن قيمة البناء الغاصب فيها أكثر من قيمة الارض المنصوبة
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان في عياله ومعيشتهم أخذ أم وأش وأمتعة مملوكا

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

رمضان
٩

١٢٦٩

١٦

ذى الحجة

١٢٦٩

٢٩

١٢٧٠

١٤

محرم

١٢٧٠

٢١

لا يرد ما وانفردا به - ما في معيشة وحدهما تعديا فصار الاب يطا اهما بما اخذاه في حال
حياته تعديا الى ان مات الاب عنهما وعن ورثة فهل اذا أثبت باقي الورثة ان اخذ
المواشي وغيرها من الاعيان التي اخذها الابنان كان تعديا تكون ميراثا عن الاب تقسم
ع- الى جميع الورثة وليس للابنين المذكورين الاختصاص بهادون باقي الورثة يدون
مخصص حيث كان الملك ثابتا للاب بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يقسم ما ثبت انه تركه
عن المتوفى المذكورين وورثته بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك نخلا بالميراث عن ابيه تعدى رجل اجنبي ووضع يده عليه في غيبة الوارث
في بلدة اخرى مدة خمس سنين بغير طريق شرعي ولم يزل رب النخل المذكور ينارعه في
شأنه تلك المدة الى الآن وهو يحجده حقه جدا كليا فهل اذا ثبت الوارث الملك فيه له عن
ابيه بالبيئنة الشرعية يكون له نزعها من وادعاه الملك بالوجه الشرعي يقضي له بالنخل حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل سكن بيتا بعد اللابحار مدة من غير استئجار من اربابه فهل له ضم
مطالبتة باجرة المثل (اجاب) منافع المنعصوب لا تضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعد
للاستغلال فعلى الساكن الاجنبي اجرة مثل العقار المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور
والله تعالى اعلم (سئل) في شيخ بالمدغصب دارا من آخر بالفهر والغلبة عنه ثم بعدت
سنين مات المالك عن ابن قاصر فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبيئنة الشرعية يكون
للقاصر بعد بلوغه اخذ الدار من ذى الشوكة الغاصب لها حيث ثبت الملك له فيها عن
ابيه (اجاب) تزال يد العدوان وترد الدار الى مالكها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بعد وفاة ابيه اشترى هو واخته وزوجة
ابيه من خالص ماله بموسسة على انها شركة بينهم ثم باع ذلك الرجل ما يخصه فيها
لاخته وصرف غنمه على نفسه ثم بعد مودة تغلب هم الميت على المراتين واخذ منهما
الجاموسة مدعيانها شركة له مع اخيه ابى الميت المذكور فطلبته مرارا لدى حاكم
شرعي فامتنع من الاجابة واشهدنا على ذلك الامتناع ثم باع نصف الجاموسة لاجنبي
واقبضه اياها فهلك عندده فهل اذا كان الامر كما ذكر ولم يثبت لهم فيها استحقاق
بالبيئنة تكون مضمونة عليه (اجاب) اذا ثبت اختصاص المراتين المذكورين
بالجاموسة بالوجه الشرعي وباع نصفها لهم المذكور لا تخبر تعديا يدون اذنها وسلمها اليه
وهلك عند المشتري يكون لهما تضمين البائع قيمتها والله تعالى اعلم (سئل) في
حصول ملك قطعة ارض باع بعضها لآخر بحضرة بيئنة ثم بعد ذلك تعدى رجل على
الارض المشتراة واراد البناء فيها بغير وجه شرعي فهل اذا ثبت الشراء بالبيئنة الشرعية
من البائع وثبت التعدى من الرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون للمشتري نزعها منه
ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشراء (اجاب) يؤثر التعدى برفع يده عن ملك

٢٣

١٢٧٠

جادی الاولی

٧

١٢٧٠

١٧

١٢٧٠

جادی الثانية

٨

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

٢٧

١٢٧٠

الغير بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشراء من البائع
 شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين وبنتين وترك دارا
 وبعض مواش فأخذ احد الابنتين نصيبه من ذلك وبقي نصيب البنتين والزوجة تحت يد
 الابن الاخر وصار يتصرف فيه الى ان مات عن وورثة فارادت البنتان اخذ نصيبهما من
 تركتهما بينهما فنعهم الورثة متعللين بان ما كان من تركهما والدمهما قد استهلكا كعمورثهم
 وجدد غيره فهل للبنتين المذكورتين اخذ نصيبهما من تركتهما بينهما بعد تحقق المترك
 بالوجه الشرعي ولا عبرة بالتعلل المذكور حيث كان مات تركتهما الميت الثاني اصله مات تركه
 الميت الاول (اجاب) للبنتين المذكورتين اخذ ما يخصهما من تركتهما بينهما من هو
 واضح يده عليه اذا كان فائضا او قيمته اذا كان مستهلكا بعد تحققه بالوجه الشرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض وبنى فيها مكانا لنفسه وصرف
 على ذلك مبلغا من الدراهم من ماله الخاص به وصار واضعا يده عليها مدة من السنين
 واراد مالك الارض الا ان تكليفه برفع بناءه ونزعها منه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر
 من قيمة الارض وتحقق ما ذكر بالظريق الشرعي لا يجاب رب الارض لذلك وعلى الباقي
 دفع قيمة الارض لربها (اجاب) من بنى في ارض غيره بغير امره فان كانت قيمة
 الارض اكثر من قيمة البناء أمر بالقلع والرد حيث لم يضر القلع بالارض وان اضر فلرب
 الارض ان يملك البناء بقيمة مستحق القلع وان كانت قيمة البناء اكثر فالباني ان
 يملك الارض بقيمة ما جبر على صاحب الارض اذا اضره الاشد بزال بالاخف على
 ما اختاره المتأخرون وعليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه وظيفة
 قبالة مات عن ولده فالتحت الوظيفة فقررا الحما كم الشرعي رجلا آخر في الوظيفة وليت
 فيها عدة قبالة فاراد الرجل المقر اخذ عدة القبالة زعمانه ان ذلك من جملة ما قرر فيه
 والحال ان العدة المذكورة ملك المتوفى تلقاها بالميراث عن ابيه فهل اذا ثبت ذلك
 بالوجه الشرعي تكون العدة لولده من بعده وليس للرجل المذكور معارضة في ذلك
 (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان العدة المذكورة ملك للمتوفى المذكور يكون
 لورثته اخذها حيث لا مانع وليس للقر في الوظيفة منعها منهم بدون وجه شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار بطريق الشراء اخذها منه شيخ
 بالده بطريق العصب بالهه والغلبة وججزه في محل حكومته فلم يتخلص منه الا بدفع
 حج الدار له واخذ الثمن الذي فيها واخذها منه غصبا من غير صيغة بيع ولا اسقاط فهل
 والحال هذه تنزع الدار من يد شيخ البلد قهر اعنه حيث ثبت العصب بالبيئة الشرعية
 (اجاب) ترفع يد المتعدي على ملك الغير بعد تحقق تعديه حيث لم يثبت انتقال الملك
 لواضع اليد الا ان في الدار المذكورة بطريق صحيح شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن اولاد ذكور واثلاث ونزك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وبعض العقار

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

شعبان

٣

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

رمضان

١٠

معدلا لاستغلال كدار وطاحونة فاقسم الورثة التركة فوضع احد الذكور يده على
 نصيب أخيه في غيبته واصار يستغل اجرة ما هو معدلا لاستغلال من العقار مدة من
 السنين فهل اذا حضرت من غيبته الا ان وطلبت اخذ نصيبها الذي خصها بالقرينة
 الشرعية من الاخ المذكور ومحاسبته على ما يخصها من الاجرة مدة وضع يده عليه تجاب
 لذلك شرعا ويكون لها اخذ نصيبها ومحاسبته على الاجرة (اجاب) نعم يؤثر الاخ المذكور
 بتسليم حصته اخيه من العقار المعدلا لاستغلال حيث استولى عليها واخرجها بدون اذنها
 ويكون لها محاسبته على ما استغله من اجرتها والحال هذه على ما حرره في تنقيح الحامدية
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر آخره على حمل بضاعة وتوصيلها لشركائه
 في بلد مخصوص وجماعة آخرون استاجروهم اناس آخرون على حمل بضاعة لهم وتوصيلها
 لشركائهم في تلك البلد ثم بهد ذلك اتفق الرجل الاول مع الجماعة المذكورين على ان
 تكون اجرة كل حمل من مجموع الاحمال التي استؤجروا هم والرجل المذكور على حملها
 قدر ما معلوم من الدراهم وأنه بعد خصم المصاريف ووصول البضاعة الى ربها يكون
 جميع ما فاض من الاجرة اربعة ارباع للرجل المذكور والباقي بضاعته التي استؤجر لها
 خمسة اجمال والثلاثة ارباع للجماعة الاخرين لكون البضاعة التي استؤجروا لها
 خمسة عشر حملا وانزلوا جميع ذلك في سفينة مخصوصة وفي اثناء الطريق سرق رجل من
 جملة الخمسة التي استؤجروا لها الرجل الاول دون الاحمال الاخرين فهل يكون الضمان
 على الرجل الاول خاصة لكونه اجير امشتركا اذا حكم به او الصلح معه خاصة اذا حكم به
 ولا شيء على الجماعة الاخرين لكونهم لم يكونوا اجراء لارباب هذا المال الهالك ولا
 يوجب هذا الاتفاق الحاصل بعد الاستئجار على الوجه المذكور شيئا من الضمان عليهم
 ولو فرض ان بعض حكام السياسة ضمن الجماعة المذكورين ثلاثة ارباع الهالك
 للمالك البضاعة المذكورة واخذوا منهم ما الزموا به ولم يقبضه الرجل الاجير المذكور
 لا يكون للجماعة مطالبة ذلك الرجل بما دفعوه الى المالك بل يكون لهم مطالبة الاخذ
 اذا كان الاخذ بغير وجه شرعي (اجاب) اقول المتأخرون فيما بهلك في يد الاجير المشترك
 بالصلح على النصف جبرا ولا ضمانا على الجماعة المذكورين في ذلك بمجرد الاتفاق
 المذكور على الوجه المسطور وحينئذ يكون لهم مطالبة المدفوع اليهم بما اخذوه منهم
 دون الرجل الاجير المذكور وبدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اداد
 ان يطلق زوجته فطلبت منه ان تلزمه ببذل بعض نحاس وفراش لها متعللة بانها
 استعملت النحاس في بيته وانما باعت بعض الفراش وصرفت ثمنه على نفسها وهي على
 صحتها بغير اذنه فهل والحال هذه لا تجب لذلك ولا ضمان على الزوج في شيء منه بدون
 وجه شرعي (اجاب) ليس للزوجة الزام زوجها بما صرفته على نفسها من ثمن متاعها
 والحال ما ذكر ولا يبذل ما استعملته بنفسها من نحاسها في بيت زوجها بدون وجه شرعي

١٧

١٢٧٠

ذي القعدة

١١

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قدرا معلوما من الدراهم مع بعض امتعة له بالقهر والغلبة ظلموا وعدوا فأنهال والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر المتعدى على دفع ما أخذه من الدراهم والامتعة له بها حيث كان ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) يؤمر الغاصب برد المتصوب له به بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعمى البصر بملك جلا اراد بيعه في ماله السيد وربطه في القلاس مع بعض جال من بلده فتعدى عليه رجلان فأخذه من غير إذن المالك ومن غير اجازته على ان يحمله ولم يعلم المالك بذلك الى ان حضر احد الرجلين واخبر المالك بذلك فلم يرض وامره باحضار الجمل له فذهب الرجل فوجد احد الرجلين جملة وتوجه به الى جهة معلومة وحده ثم في اليوم الثاني حضر الرجل الذي كان حمل الجمل واخبر ان الجمل مات حنفا انقه واقرب بذلك فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون الضمان عليه ماسوية او يكون الضمان على من هلك في يده (أجاب) للمالك الجمل تضمنه ما والحال هذه قيمته يوم غصبه فان غصبه احد الرجلين من الاخر ثانيا يكون للغاصب تضمن غصبه ما ضمنه للمالك حيث وقع الهلاك في يد الثاني وان كان الثاني مودعا لا يرجع الغاصب بما ضمنه عليه قال في الهندية من الباب الثاني من الوديعة واجهوا ان مودع الغاصب يضمن اذا لم يكت الوديعة في يده والمتصوب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي اه والله تعالى اعلم (سئل) في ضريح ولي من اولياء الله تعالى امامه مصطبة معدة للزائر من قديم الزمان لا تعهد الا كذلك استولى عليها ذريته جيلا بعد جيل فاراد انسان اجنبي ليس من ذرية الشيخ ان يجعلها منزلا لضيوفه ويخلوسه ويختص بها ويمنع استعمال العامة لها على الوجه الذي كانت عليه مدعيانها عدة لذلك فهل يكون لذرية الولي المذكور منعه من ذلك ولا عبرة بدعواه حيث لم يثبت اختصاصه بها بالوجه الشرعي (أجاب) ليس للرجل المذكور اخذ ما ليس مملوكا له وجعله منزلا لنفسه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصر بن وترك دارا استولى عليها رجل اجنبي بغير وجه شرعي وبدون ولاية على القصر فهل اذا بلغ القاصر ان واثب بملك ابيه ما في الدار المذكورة كورة بالبينة الشرعية يحكم لها بما اوتى وترفع يد المستولى عليها (أجاب) اذا ثبت المالك في الدار المذكورة للولدين المذكورين عن ابيهما بالوجه الشرعي يكون لهما اخذها من واضع اليد عليهما بدون وجه شرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما بورت عنه شرعا ومن جملة متروكاته قطعة ارض زراعية اميرية اثر له عن ابيه مرهونة تحت يد آخر على قدر معلوم من الدراهم افتسكها ابنه من يد المرتين ودفع له دراهم الرهن ووضع يده على الارض المذكورة وصار يزرعها ويدفع خراجها للديوان مدة عشرين سنة من غير

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧١

١٢٧١

٢١

٢٥

محرم
٢٠

٢٩

من اذاع له فيها تلك المدة ثم بعد ذلك تعدى شيخ البلد وأخذها منه بالا كراهه وودفعها لرجل آخر لم تكن أثر الدلالة مسوحة عاينه هل اذا ثبت الا كراهه بالوجه الشرعي يكون له اخذها ولا يسقط حقه منها بالا كراهه (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان شيخ البلد أخذ الارض المذكورة من صاحب الحق فيها وودفعها لغيره تعدى يادون وجهه شرعي ولم يثبت على صاحب الحق ما يفيد سقوط حقه منها كتر كراهه باختياره يؤمر واضع اليد الآن بردها لما لاك منفعتهما حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على ساقية وقف وهدمها وبني موضعها مكانا لنفسه يدون اذن واقفها المحي الموجود الآن فهل اذا ثبت تعديه على ذلك ورفعه الواقف المستحق لذلك نظر واستحقاقا على يد القاضي وشهدت عليه البينة بذلك ترفع يده وترد الساقية الى جهة وقفها حيث لم يكن له في ذلك وجه شرعي (أجاب) ترفع يد الغاصب عما غصبه بعد ثبوت ذلك بطريقه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة بماضيه مونه ادعى رجل على مشايخ بلدة واضعين ايديهم على قطعة ارض اميرية معلومة الحدود بانها كانت جارية في التزام رجلين ثم انحلت عنهم وصارت لمن يزرعها بموتهم ما فرضع ايديهم عليها مشايخ البلدة حين ذاك غير هؤلاء وزرعوها ثم تركوها للمدعي باختيارهم فصار يزرعها ويدفع خراجها للجهة بيت المال نحووا ثلثي عشرة سنة ثم بعد ذلك زرعوها المدعي برسيمهما فتعدى المدعي عليهما واستولوا على البرسيم بغير وجه شرعي واستهلكوه باكل مواشهم ووضعوا ايديهم على الارض بغير وجه شرعي وبطالهم برفع ايديهم عن تلك الارض وبقيمة البرسيم بعد ان عين قيمته واجاب المدعي عليهم بوضع اليد وان تلك الارض كانت في زراعة المشايخ الاول بعد انحلالها ثم ان المدعي تعهد بتلك القرية واخذ منهم تلك الارض بالجبر عنهم وتركوها له جبرا واستمر واضعا يده عليها ينتفع بها ويدفع ما عليها المدة المذكورة وانهم الآن مشايخ القرية عوضا عن الاول فوضعوا ايديهم على تلك الارض لكونهم أولى بها منه وان البرسيم المذكورهم الزارعون له واستولوا عليه كما ذكر وان قيمته حين ذاك ما عينها المدعي وسئل بعض المشايخ الاول فاجاب بانه انما تركها هو وباقيهم لم له بالجبر من المدعي ولم يوجد من الزارعين الاصلين من خصامة للمدعي ولا طلب في الحكم في هذه المادة (أجاب) حيث أقروا بوضع اليد بان الارض المذكورة كانت تحت يد المدعي يزرعها وينتفع بزرعها ويدفع ما لها للجهة الذي ان نحووا ثلثي عشرة سنة وانها كانت في زراعة غيرهم قبل وضع يد المدعي فلاحق لهم فيها فؤروا بتسليمها لمن أقروا له بوضع اليد عليهم المدة المذكورة وليسوا اخصاما عن صاحب الحق الاصل فيهما ولا يكون لهم حق فيها بمجرد توليتهم شيئا على تلك القرية حيث كانت في استحقاق غيرهم قبل ذلك واذا اثبت المدعي المذكور سبب المال للبرسيم الذي استولى عليه المدعي عليهم المذكورون واستهلكوه في شؤونهم يدون اذنه يكون له تضمينهم قيمته يوم غصبه

١٢٧١

٢٩

صفر

١٢٧١

١٤

١٢٧١

٢٠

ذى الحجة
٢ سنة

١٢٧١

١٢٧٤

٢٨

صفر

١٢٧٢

١٢٧٢

١٦

ربيع الأول

١٢٧٢

٢

الاستبدال على الوجه الشرعي لا يسوغ له معارضة ما ولا منعه ما عن حقهما ويمنع من ذلك (اجاب) اذا كان المالك في الجزئين المذكورين ثابتا لهاتين المراتين ولم يثبت استبدالهما بشئ آخر لا يسوغ للرجل المذكور معارضة ما ولا منعه ما عن حقهما من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في فاصري يستحق قطعة ارض بطريق الميراث عن اصوله غصبها رجل اجنبي وبني فيها وسكنها مدة وهو قاصر ثم بلغ واراد نزع الدار من يد الغاصب فامتنع متعللا بانه بني فيها فهل اذا بني بغير اذن المالك يكون لرب الارض ملك المالك بقيمة مستحق القلع حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمته (اجاب) من بني او غرس في ارض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد لوقية الساحة كقول المالك ان يضمن له نعمة بنائه او شجره مستحق القلع ان نقصت الارض بالقلع جبر على البساق اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في بلدته ثم كرها وسافر الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر ثم بعد مدة من السنين رجع من غيبته المذكورة فوجد رجلا اجنبيا واضعا يده على الدار المذكورة وبني فيها بعض بناء قيمته اقل من قيمة الارض بكثير فهل اذا ثبت الغائب ملكه في الدار المذكورة بالبينة الشرعية يجبر واطع اليه على تسليم الدار له ويكون الباقي اخذ بقيمة ما بناه في الدار المذكورة حيث كانت قيمته اقل من قيمة الارض بكثير (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعي للدار المذكورة وثبت انها ملكه بالوجه الشرعي يؤمر واطع اليه بتسليمها اليه وللمالك الارض ان يملك ما بناه الغاصب المذكور بقيمة مستحق القلع برضا مالكة ان لم يضر رفعه بالارض وان اضربها الا يتوقف ذلك على رضاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توجه الى الحجاز فمات في فخل عن زوجة وعن بنت رضية منها وعن ابنتين بالغين وعن بنت فاصرة من غيرها وترك مواشي ووقودا معلومة وغير ذلك من الحبوب فوضعت الزوجة يدها على جميع ذلك في غيبة الوريثة البالغين بدون ولاية شرعية وتوجهت الى الحجاز فباعت بعض مواشي واستهلكتها مع النقود والحبوب في مصالح نفسها حتى رجعت فهل والمحال هذه اذا ثبت ان جميع ذلك من تركه الميت بالبينة الشرعية يكون لباقي الورثة البالغين محاسبة الزوجة على جميع ما تصرفت فيه من تركه وورثتهم (اجاب) ما ثبت ان الزوجة المذكورة استهلكته في شؤون نفسها من تركه فزوجها المذكور بالوجه الشرعي يكون مضمونا عليها انصبا باقى الورثة منه ولا ينفذ البيع الصادر منها في تلك المواشي الا في نصيبها حيث صدر ذلك بدون ولاية شرعية على باقى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة وضع رجل اجنبي يده عليها وضمها الدار وهو ذاهبا دارا لنفسه من غير اذن بها منذ عشر سنين مع وجود رب الدار وسكوته والا تترك يدرب الدار اخذها ونزعها من البساق والمحال ان قيمة البناء اكثر من قيمة الارض بكثير فهل لا يجاب لذلك ويتملكها الباقي بقيمتها حال كونها خالية عن البناء اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المصريح

ربيع الاول

سنة

به ان من بنى في أرض غير مبيعة يراعه فان كانت قيمة الأرض أكثر أمراً بالقلع والرد وان كانت قيمة البناء أكثر فلها ان يتم ملك الأرض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين لان الضرر الاشد يزال بالضرر والا خف والله تعالى أعلم (سئل) في ينتم له حصة في دار آلت اليه بالميراث الشرعي عن والده وحصة لجدته أم أبيه واليتيم قبض الى الجهادية وغاب فيها مدة وفي مدة غيبته باعت الجدة حصتها وهو لا يعلم ذلك ولو علم لا يشتري نصيبها والمشتري المذكو روضع يده على البيت كاهو سكنه بنفسه مدة غيبة اليتيم وقدر جمع الآن الى بلده فهل يكون له مطالبة الشرع بك باجرة حصة من البيت مدة يتمه أوله أخذه بالشفعة أوله ان يسكن مقداره غيبته (اجاب) على من سكن في عقار اليتيم ولو بدون اجارة جرة منه مدة كونه فاصر كعقار الوقف ولا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا توفرت شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في مكانين مشتركين بين اشخاص بعضهم بلغ وبعضهم قصر واحد المكانين خال من السكنى لاحتياجه للعمارة والثناسي سكنوا فيه جميعا مدة معلومة فهل اذا خرج وصي القصر بهم من المكان المذكور واستعمل المبلغ جميعه بالاذن الوصي ولا عقد اجارة في نصيب القصر يكون له مطالبة بم باجرة حصة القصر في المكان المذكور في تلك المدة لسكنائهم فيها ولا يكون لهم مطالبة باجرة سكنى القصر في المكان الثاني حيث كان غير صالح للسكنى لاحتياجه للعمارة (اجاب) عقار الصغير تضمن منافعه بسكنى الغير ولو بلا عقد اجارة كعقار الوقف ولو كانت السكنى من شركائه وهو مبني على قول المتأخرين المتقي به كافي الدروحو وشبهه فتلزم الشراكة المذكورين اجرة حصة القصر مدة سكنائهم فيها بعد خروج القصر من المكان المذكور لا قبل خروجهم اذ هم المستعملون للمكان فكهم ولا شئ على القصر من اجرة حصة شركائهم في المكان المتخرب المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ورتة يملكون قطعة ارض بجوار دارهم بالميراث عن ابيهم وجدهم بموجب حجة شرعية بايديهم ثابتة المضمون تعدى شيخ البلد ووضع يده عليها في حال يتهممهم والآن بلغوا وطلبوا احقهم منه ورفع يده فانكر حقههم ووجدته جديا كليا فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم يكون لهم رفع يده عنها ولا عبرة بانكاره وينع من منازعته هم فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الورثة المذكورون ملكهم لتلك الارض من مورثهم بطريق شرعي ترفع يد المتهمم على ابيها حيث لا مانع من ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق اما كن وقف اهلى وضع رجل اجبي يده عليها بدون مسوغ شرعي وصار يستغل اجرتها مدة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون المستحق الوقف محاسبته على اجرة مثله مدة استيلائه عليه (اجاب) نعم تعدى على عقار الوقف واستولى عليه اجرة مثله مستحقة مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورتة وله ارض زراعية ملك توارثه شرعا وعقار كذلك وضع كل واحد من الورثة يده على جانب من ذلك بتاويل ملك له فيه مدة سنين والآن

١٢٧٢

٢

١٢٧٢

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١٨

ادعی بعضهم على بعض بأنه وضع يده على أكثر من نصيبه والمدعى وضع يده على أقل من نصيبه من ذلك ويريد محاسبته على الزائد عن نصيبه وياخذه في نظير ما نقص من نصيبه ويطالب منه أجره المراد فيهما مضي متعللاً بأنه لا يستغلل فهل لا يجب لذلك حيث سكن كل منهم فيما وضع يده عليه وانفع به في ما مضى بتأويل الملك ولم يلتزم لشريكه بأجرة ما زاد عن نصيبه بعقد اجارة لاسيما والشركاء كلهم بالغون مكلفون (اجاب) المصرح به ان منافع العصب استوفاهما ووعظاها لا تضمن الا في ثلاث الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال واستثنى من المعد للاستغلال ما اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كما اذا سكن أحد الشركاء فيه فلا يلزمه أجر كما في التنوير وشرحه أما اذا استغله أحد الشركاء فان لباقيهم ان يأخذ حصته من ذلك كما أفاده في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في أتمام قصر مع أمهم بمكة كون دار بطريق الارشع عن أبيهم فوضع رجل أجنبي يده على الدار بدون مسوغ شرعي وسكنها مدة وبني فيها بعض بناء قيمته أقل من قيمة الأرض بكثير ويريد ان يتملك الأرض ببعض البناء الذي بناه فيها فهل اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء بكثير يكون لوصي القصر ان يتملك البناء للقصر بقيمة مطروحا على الأرض أو يكون للباني رفع بنائه حيث لم يضر بالأرض ويكون للوصي محاسبية الغاصب على أجرة نصيب القصر من الدار مدة استيلائه عليها (اجاب) اذا بني في أرض الغير بدون إذن شرعي وكانت قيمة الأرض أكثر يكون لصاحب الأرض ان يتملك البناء مستحق القلع بضراره حيث لم يضر بنقصه بالأرض فان لم يضر مالك البناء بذلك أمر بقلعه والحال هذه ويجب على من استولى على عقار القاصر بطريق العصب أجر مثله مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا معدا للاستغلال استولى عليه آخر وسكنه مدة معلومة وطلب منه المالك أجرة مثل المكان المذکور فامتنع متعللاً بان المكان المذکور لم يجعل له أجرة معلومة ولم يعقد له عقد اجارة فهل اذا كان المكان المذکور معدا للاستغلال بان بناءه ماله كنه لذلك وكان الرجل المذکور مقررا بسكنائه المكان المذکور المدة المذكورة يلزم بأجرة مثله حيث الحال ما ذكر (اجاب) منافع العصب استوفاهما ووعظاها لا تضمن عندنا الا في ثلاث فيجب أجر المثل على اختيار المتأخرين أن يكون المعصوب ونفعا لا سكني أو للاستغلال أو مال يتيم أو معدا للاستغلال بان بناءه لذلك أو اشتراه لذلك أو أجره ثلاث سنين على الولاة على قول معتمد كما صرح حوايه فيجب على الساكن المذکور أجرة مثل ذلك المكان حيث كان معدا للاستغلال مدة سكنه فيه اذ لم يسكن فيه بتأويل ملك كما اذا سكن أحد الشركاء في المعد للاستغلال أو بتأويل عقد كبيت الرهن اذا سكنه المرتهن ثم بان للغير معدا للاجارة واشترطوا في وجوب الاجران لا يكون المستعمل مشهورا بالعصب وعلم المستعمل ان يكون معدا للاستغلال كما في الدر في رد المحتار فيبيل فسخ الاجارة واظهار ان هذا مبني

سنة جمادى الاولى

على قول المتقدمين بان منافع الغصب غير ضمنية مطلقة اما على ما اُفتى به المتأخرون من
ضمه ان المصلحة للاستغلال وميل الوفاء والقيام فلا يلزم ادعى الغصب أو لا عرف به
أولا تأمل اه والمصلحة للاستغلال هو المصلحة الجارية بالفرق بين الدور والحوانيت وأرض
الزراعة فلا تكون الأرض معدة للاستغلال بمجرد زرعها من قبل مالكها ما لم يؤثرها
ثلاث سنين أو يشترها لذلك كما يستفاد ذلك من الدرر وحواشيه من كتاب الغصب
ومن المعلوم ان دفعها مزارعة من قبيل الاجارة وكذا لو كان العرف فيها انها تدفع
بالحصة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات قاصر بن وعن
زوجة وترك لهم دارا فباعت الزوجة المذكورة وهي أم القصر الدار المذكورة
لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية على القصر فبعد بلوغ القصر
فسخروا البيع وأخذوا الدار من واضع اليد ودفعوا له الثمن وثبتت لهم الدار فهل اذا كان
المشتري أخذ منها أبواب خشب وغيرها يؤمر بدفع ما أخذ منها ان كان موجودا تحت يده
وبقيته ان كان استهلكه (أجاب) اذا ثبت على الرجل المذکور بطريق شرعي
أخذ شيء من تلك الدار بغير وجه شرعي يؤمر برد نصيب الاولاد منه لهم ان كان قائما ويرد
قيمتها ان كان هالكا أو مستهلكا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
تملك مصاغا ودراهم من تجارتها بسبب سعيها وكسبها الخاص بها لنفسها يريد زوجها
أخذ ما بيدها من تجارتها وهي متمتع من ذلك فهل لتجبر الزوجة على دفع شيء من مالها
الخاص بها الزوجا حيث كان جميع ما بيدها من المصاغ وغيره بمجته من تجارتها الخاصة
بها واذا أخذ الزوج بعض ذلك وأثبتت الزوجة ملكها فيه بالوجه الشرعي يجبر الزوج
على دفعه لزوجته (أجاب) نعم لتجبر الزوجة على دفع شيء مما غلبه لزوجها بدون
وجه شرعي واذا أثبتت عليه أخذ شيء مما ذكركم على رده عليها حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مستخدم عند رجل ليزرع له ووكاله في بعض قضايه
ثم أعطى الوكيل المذکور أحد عشر فدانا وكسورا من أطيان الموكل لجماعة وأخذ
عوضا عنها من أطيانهم وأعطاه لجماعة آخرين بالايجار على طرف الموكل بدون اذن
منه ولم يعلم بذلك والا طيان المذکور زرعها لجماعة والبذور والمصاريف من
الزارعين فهل يسوغ للموكل أخذ أرضه المذكورة من يد الجماعة المذكورين وهم
ياخذون أرضهم من المستأجرين فزروعة ويدفع البذور والمصاريف من طرف الملاك الى
المستأجرين (أجاب) الزرع للزراع وتستراد الأرض لربها حيث لم تقع المبادلة منه
أو من وكيل عنه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصر بن
وترك ما يورث عنه شرعا ومن جهة ماتر كه حصة في دار وطاقونة معدة للاستغلال
فوضع أولادهم أيديهم على الترك وحصة الدار والطاقونة بدون ولاية شرعية على
القاصرين واستعملوهم فهل والحال هذه يكون للقاصر بن بعد بلوغهما أخذ الترك

١٢٧٢

٢٤

رجب

١١٧٢

٢٨

شعبان

١٢٧٢

١٢

مر أولادهم ومحبستهم على أجرة المثل في حصة الدار والطاحونة مدة استيلائهم عليهم ما
 حيث كانت حصة الدار والطاحونة معدتين للاستغلال وإذا وكل أحد الأخوين الآخر
 وغاب وثبتت وكالة يكون للأخ الحاضر أخذ نصيبه ونصيب أخيه بطريق الوكالة
 (اجاب) على من استولى على عقار الفاضل من المذكورين بدون اجارة شرعية واستعمله
 اجرة مثله له مدة استيلائه عليه ولهما بعد البلوغ بصفة الرشد اخذ ما خصهما في تركه
 ابيه ما عنده من حيث لا مانع ولا حرجهما التوكيل بذلك والحال هو ذه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب فوق مسافة القصر يملك دارا بالارث عن ابيه ثم
 بعد مدة من السنين حضر من غيبته المذكورة فوجد مدرجلا واضعا يده على الدار
 المذكورة بدون وجه شرعي وبني فيها بعض بناء بانقراض منها فهل والحال هذه اذا ثبت
 الغائب المذكور ملكه في الدار المذكورة عن ابيه بالبينة الشرعية بمجرى بوضع اليد على
 تسليمها له (اجاب) اذا ثبت الملك في تلك الدار للرجل المذكور بالوجه الشرعي
 ترفع يد الغائب عنها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق
 الارث عن مورثها غصب الدار المذكور من رجل منها وسكنها بغير وجه شرعي ووضع يده
 عليها مدة خمس عشرة سنة وصارت المرأة المذكورة تنازع الرجل المذكور في تلك المدة
 عند الحاكم الشرعي الى ان اثبتت ملكها في الدار المذكور بالوجه الشرعي ونزعها
 من يده ووضع يدها على ما وسكنها ثم بعد ذلك تنازع الرجل المذكور المرأة المذكورة
 واخذ الدار منها بغير وجه شرعي ووضع يده عليها امتعلا لانه كان واضعا يده عليها مدة
 خمس عشرة سنة فهل والحال هذه تنزع الدار المذكورة من يد الرجل المذكور وتدفع
 للمرأة المذكورة كونه حيث كان المالك ثابتا لها فبها بالوجه الشرعي ولا عبرة بعمل الرجل
 المذكور (اجاب) اذا كان الملك في تلك الدار ثابتا للمرأة المذكورة بالطريق الشرعي
 يكون لها انتزاعها من يد الغاصب لها حيث لا مانع ولا عبرة بمجرى وضع اليد بعد
 ثبوت الملك للغير بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض
 خربة من قديم ثم احدث في بعضها حائوتين ثم باعها لمرأة ثم ارادت
 المرأة التي اشترت باقية البناء فيه ان تحدث بناء فوق الحائوتين المذكورين فهل
 للرجل المذكور الذي اشترىها ما معها من البناء فوقها حيث لم يكن لها حق التعلل
 عليها ما ولا (اجاب) نعم تمنع ذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن فاصرو ترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها
 ومن جملته ما تركه اطياف زراعتة الاميرية فتعدى شيخ البلد ووضع يده على جميع ما تركه
 ذلك الرجل لابنه بدون ولاية شرعية واستخدم الابن المذكور مدة يتمه فهل اذا بلغ ذلك
 الابن وطلب اخذ ما تركه له ابوه من شيخ البلد من عقار واطيان يجاب لذلك شرعا حيث
 كان الحق ثابتا له فيما ذكره عن ابيه بالطريق الشرعي (اجاب) لابن المذكور بعد

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

شوال
١٣

١٢٧٢

٢٠
ذى القعدة

١٢٧٢

٢٠

ذى القعدة سنة

بالوجه رشيد الاستيلاء على ما يخصه مما تر كره والده له من هو تحت يده حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار خربة يملكونها بطريق الارث عن ابيهم وهي في
حياتهم هم وتصر ففهم فتعدى عليهم سارجل اجني ووضع يده عليها بدون وجه شرعي سنة
واحدة وبنى فيها في تلك السنة مع منازعة الورثة له وطلبهم رفع يده عنها وامتناعه من
العمارة فلم يمنع وبنى فيها فهل والحال هذه يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة حيث
كان الملك ثابتا لهم فيها عن ابيهم وليس لواضع اليد منع الورثة من اخذها منهم بدون وجه
شرعي (اجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتا للجماعة المذكورين يؤمر الغاصب
برفع يده عنها وتسليمها لالاكها ورفع ما احدهم بدون اذنهم اذا كانت قيمة الارض اكثر
من قيمة ما احدهم فيها على الوجه المسطور والاعلاك الباقى الارض بقيمة ما على ما اختاره
بعض المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان يملكه متخرب استولى عليه
جماعة غصبا وبنوا فيه بناء وقيمة الارض اكثر من قيمة البناء فهل يكون لرب الارض
ملك البناء بقيمة ما اذا مات مالك الارض يقوم ورثته بمقامه في ذلك (اجاب) اذا
كانت قيمة الارض اكثر من قيمة بناء الغاصبين لها يؤمر الغاصبون البائون بتغيير اذن
بالقلع والردان لم يضر بالارض والاعلاك رب الارض البناء بقيمة ما مستحق القلع والوارث
في ذلك قائم مقام مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بينهم جانب
تخيل مشترك مثالثة ورثوه عن ابيهم وهو اربع نخلات مات احدهم عن بنت وعن
اخويه فباعت البنت جميع النخل زاعمة انه باذن الحاكم في دين على ابيها خاصة
وذلك من مدة نحو ثمان سنين فلما علم بها بالبيع قبل مضي نحو سنة منعاه ورداه
ولم يجيزه بالنسبة نصيبها واصلها ايتها راعان مع المشتري الى ان طلبها لدى القاضي
فحكم لها بدم نفوذ البيع في نصيبها وانه باق على ملكها ما قبل ما قبلها المشتري
ومنعها منه الى الآن فهل حيث كان الامر كما ذكر يكون لها منعه من يد المشتري
قهر او محاسبته على الثمرة المعلومة القدر المستغلة في تلك المدة (اجاب) حيث لم يجز
العماران البيع في نصيبها وحكم القاضي بنفسه في نصيبها حكما صحيحا يكون لهما
الاستيلاء على نصيبها ممن هو تحت يده ومحاسبته على ما خصهما من ثمره حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الارث عن ابيه مدة تزيد
على عشر سنين وهو يتصرف فيها تصرف المالك في املاكهم من غير منازع ولا
معارض له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل ذو شركة انها ملكه عن ابيه ونزعها
من يده قهر عنه بطريق العصب من غير ان يثبت دعواه بطريق شرعي وبنى فيها
بعض بناء لنفسه فهل اذا ثبت واصل اليد الاصل انها ملكه وانه استولى عليها ساذو
الشوكة المذكور بالقهر والغلبة وكانت قيمة بناء اقل من قيمة الارض يؤمر برفع يده
عنها ويتملك واصل اليد الاصل البناء بقيمة ما مستحق القلع من غير ضمان للنفقة كاجرة

١٢٧٢

٢

ذى الحجة

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٩

الفعالة ونحوها (أجاب) نعم لرب الأرض والمحال ما ذكر أن يتملك بناء الغاصب لداره
بقيمتته مستحق القلع إذا كان دفعه يضر بالدار والالتوقف عليه على رضا الغاصب
فإذا لم يرض به كلف فعله إذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا بطريق الارتث وهي معدة للاستغلال غاب المالك إلى جهة بعيدة
فوق مسافة القصر مدة تزيد على عشرين سنة فوضع رجل أحبني يده على الدار المذكورة
بطريق الغصب وسكنها وبيع منها بعض انقاض بقدر معلوم من الدراهم فهل إذا رجع
المالك المذكورة من غيبته بعد مضي تلك المدة ووجد الرجل المذكورة واضع يده على
الدار المذكورة بطريق الغصب وأثبت ملكه فيها يؤثر الغاصب برفع يده عنها
وتسليمها للمالك المذكورة قيمة الانقاض المذكورة ويحبر على دفع أجرة مثلها مدة
وضع يده عليها حيث كانت معدة للاستغلال إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
إذا ثبت بوجه شرعي غصب الرجل المذكورة تلك الدار وكانت معدة للاستغلال يؤثر
برفع يده عنها وتسليمها إلى مالكها ودفع أجرة مثلها مدة انتفاعه بها حيث لا مانع وعليه
ضمان ما استهلكه من انقاضها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عقار عن
آبائهم وأجدادهم تعدى عليهم رجل ذو شوكة ووضع يده عليه وغصبه وبني فيه زريبة
لمواشيه وغير ذلك لنفسه من ماله فهل إذا كان المالك ثابتا للجماعة المذكورة وكانت
قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء ومات الغاصب يؤثر أولاد الغاصب برفع أيديهم عنها
وتسليمها للمالك (أجاب) نعم يؤمرون برفع أيديهم عنها وتسليمها إلى ملاكها بعد
رفع ما أحدث فيها إلا إذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض بها نخل بالشراء الشرعي من ماله ووضع يده عليها
مدة تزيد على خمس عشرة سنة فظفر ابن أخى البائع وهو ذو شوكة ونزع يده من الأرض
المذكورة قهرا عنه بدون وجه شرعي ووضع يده عليها سنتين فهل إذا أراد المستحق
المذكورة نزع الأرض وما بها من النخل من يداين أخى البائع المذكورة ويحجب لذلك ويؤثر
بتسليمها له حيث وضع يده بدون وجه شرعي (أجاب) إذا لم يكن لابن أخى البائع
حق فيما ذكر وثبت المالك فيها لم يدعى الشراء بطريق شرعي يؤمر ابن الأخ بتسليمها
للمتتريها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موقوفة وقف أهليا فخاف
رجل له ملك بجوارها وأخذ منها قطعة وزرع فيها بعض شجر بغير إذن الناظر فهل
لناظر نزع الأرض منه قهرا أو يؤمر بقلع شجره إن لم يضر بأرض الوقف حيث كان ذلك
بغير وجه شرعي (أجاب) نعم للناظر ذلك إن كان الأمر كذلك حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في قاصر يملك بيتا بالميراث عن أمه تعدى شيخ البلد ووضع يده
عليه وسكنه ووضع مواشيه فيه مدة ثلاث سنين وأتلف فيه بعض أخشاب فهل يكون
لولى القاصر إخراجه منه ومطالبة باجرته مدة وضع يده عليه ومطالبة ببدل ما أتلفه

صفر
١سنة
١٢٧٣

وأخذه منه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) منافع المصوب لا تضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستقلال كما صرحوا به ويجب على المتلف ضمان ما تلفه بقيمة حيث كان قيميا فالولي مطالبته بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قطعة ارض خالية من البناء تعدي رجل اجنبي واحد فيها بناء لنفسه في غيبتها بغير اذنهم ورضاهما من مائة وعشرين سنة والآن تريد تلك المرأة تزعمها من الباقي والاستيلاء على بنائها فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يملك الارض منها بقيمتها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) في هذه المسئلة خلاف ورجح بعض المتأخرين ان صاحب الاكثر يملك مال صاحب الاقل بقيمته يوم غصبه دفعا للضرر الاشد بالاخف ورجح الاخر احرار الغاصب بالقلع مطلقا الا ان يملك صاحب الارض البناء بقيمته مستحق القلع اذ ليس لعرق ظالم حق قال في العمادية ونحن نفق بجواب الكتاب اقباسا لمشايخنا الى من انه يؤثر بالقلع والرد الى المالك مطلقا والعمل الآن على الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا آلت له بطريق الارث عن والده والرجل المذکور غائب عن بلد ثم مات الرجل المذکور في غيبته عن ورثة فوضع يده رجل اجنبي على الدار المذكرة فهل اذا حضرت الورثة وطلبت دار مورثهم يؤثر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها لهم حيث كان المالك ثابتا لهم فيها عن مورثهم (اجاب) اذا ثبت المالك للورثة المذکورين في تلك الدار بطريق الارث عن مورثهم بوجه شرعي ولم يثبت انتقاليها عن ملكهم بنافل شرعي يؤثر واضع اليد بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن اخ وترك حصة في نخيل فوضع الاخ يده على النخيل بدون ولاية شرعية على القاصر وصار يستغل ثمر النخيل ويستملكه في مصالح نفسه فهل اذا بلغ القاصر يكون له محاسبته على ما استغله من الثمر حيث كان معلوم ان قدر (اجاب) لا يولد المذکور بعد بلوغه تضمين العمل بدل ما استملكه من الثمر الخاص بالولد في شؤن نفسه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهو ساكن فيها اخرجها منها ذو شوكه ووضع يده عليها وسكن فيها خمس سنين وهدم منها محلا وبناه فسادا يكون المحكم في الهدم والبناء وماذا يكون الحكم في سكنها فيها تلك المدة (اجاب) منافع العصب لا تضمن الا في ثلاث وما تلفه الغاصب مضمون عليه بقيمته وما بناه ان كان مثل ما هدمه او اجد ويرأيه من ضمان ما هدمه والا ضمن قيمة ما هدمه وكاف قلع ما بناه ان كان قلعه غير مضر فان اضر يملكه مالك الارض بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا مبنيا تعدي رجل آخر وبنى على سطح ذلك البيت بناء بغير اذن المالك حال غيبته والحال ان قيمة ذلك البناء اقل من قيمة ما بنى عليه بكثير واد القلع لا يضر بما تحته فهل يكاف الغاصب هدمه والحال هذه الا ان يتراضى مع المالك على اخذ قيمته مستحق

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

٢٧

ربيع الأول سنة
١٢٧٣ ٦

القلع (أجاب) نعم يكاف الغاصب بدم ما بناه على سطح الغير على هذا الوجه الآن
يتراضى على ثلث رب البيت ما بناه الغاصب بقيمة مستحق القلع والحال هذه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن اولاد ابن عمه كور وانا غائبين
فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شر عامن عقار ونخيل وغير ذلك فتمدى شيخ البلد
ووضع يده على جميع مخلفات الميت المذ كور من العقار والنخل مدة من السنين فهل اذا
حضر جميع الورثة وانبأوا ما ذكر يكون لهم اخذ جميع ما تر كهم ورثتهم من شيخ البلد
وقسمته بالقرينة الشرعية اذا ثبت ما ذكر (أجاب) نعم يكون لهم ذلك بعد تحقق
ما ذكر بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته
وترك عندها مائة ودية فوضع رجل يده على البهايم المذ كورة واستولى عليها بطريق
الغصب من زوجة الرجل الغائب المذ كور وصار يستعملها في شؤونه حتى هلك بعضها
فهل والحال هذه اذا حضر مالكها من غيبته يكون له تضمين الغاصب المذ كور
قيمة ما استهلكه من البهايم المذ كورة حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) نعم
لئلا ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى قطعة
أرض انها كانت دارا لابييه وانه الوارث لها وادعى غيبته عن بلمدة سنة سنيين لاخذ
بوجاق الجهادية والآن قد حضر فوجد بناءا بيه قد هدم وبعض الناس وضعوا ايديهم
عليها وبنوا في جزء من الارض المذ كورة فستلوا عن ذلك فأجابوا بانهم لما رأوا الارض
خالية وانه لا مالك لها مع لم يطلبوا لبناء فيها من حاكم الوقت فاذن لهم فبنوا
ووضعوا ايديهم مدة لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل اذا اقام المدعى بينة تثبت المالك فيها
لابيه يحكم بذلك ويمنع واضع اليد الآن ام ينظر بين قيمة الارض والبناء فايهما زاد يحكم
لمالكه وتدفع قيمة الارض او قيمة البناء اذا نقصت للمالك وهل يلزم واضع اليد
الاجرة مدة انتفاعهم بها تلك المدة اذا كانت معدة للاستغلال (أجاب) اذا لم يكن هناك
مانع من سماع دعوى الرجل المذ كور واثبت ملكه بطريق الارث لما يبدوا ضعي
اليده من ثلث الارض بالوجه الشرعي ينظر لقيمة ما أحدثه واضع اليد في ارضه من البناء
بدون اذن المالك فان كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فلرب الارض تعكيفهم
بالقلع الا أن يملك البناء بقيمة مستحق القلع وان كانت قيمة البناء اكثر فلهم
ثلث الارض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين ومنافع الغصب لا تضمن الا في
ثلاث منها المعدل للاستغلال بشرطه على ما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك دارا غص بها رجل ووضع يده عليها في غيبة مالكها وبنى فيها بناءا لنفسه من
ماله بغير اذن مالكها فقيمة اقل من قيمة الارض فهل اذا حضر مالك الدار واثبت ملكه
في الدار المذ كورة يكون له نزع الدار المذ كورة من واضع اليد وعليه دفع قيمة ما بناه
للرجل المذ كور مطروحا على وجه الارض (أجاب) نعم لئلا ذلك دفع يد الغاصب لداره

ربيع الثاني
١٢٧٣ ٤

١٢٧٣ ١١

١٢٧٣ ١١

١٢٧٣ ١٩

بعد تحقق ذلك بطريق شرعي وان يتملك ما بنى به الغاصب بقيمته مستحق القلع جبرا
 على الغاصب حيث كانت قيمته أقل من قيمة الارض اذا كان ثلعه يضر بالارض والا
 توقف على رضا الغاصب فان أبي كلف قلعه والله تعالى أعلم (س- ثل) في يقيم قاصر
 يملك دارا آتاه بطريق الارث عن مورثه فوضع يده عليها شيخ البلد يدون ولاية
 شرعية في غيبة القاصر في حضر القاصر من غيبته وطلبه بعد بلوغه من شيخ البلد فانكر
 شيخ البلد حق القاصر في الدار المذكورة فهل اذا اثبت القاصر المذكور بعد بلوغه ان
 الحق له في الدار المذكورة يجاب لذلك ويؤثر شيخ البلد برفع يده عنها وتسليمها له حيث
 كان المالك ثابتا له في الدار المذكورة عن مورثه (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى
 أعلم (س- ثل) في رجل يملك دارا فيها نخلة بالميراث عن أبيه تسحب من بلده مع عياله
 وغاب فوق مسافة القصر مدة فوضع شيخ البلد يده على الدار المذكورة في غيبته ثم مات
 ذلك الرجل عن اولاده فهل اذا حضر وامن غيبته يمضي كون لهم نزاعا من واضح اليد
 عليها ولو طالت المدة حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم وسفرهم عن ذر شرعي
 تسمع معيه الدعوى اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتا
 للمورثة المذكورة عن مورثه المذكور بالطريق الشرعي يكون لهم والحال ما ذكر
 انقراهم من واضح اليد عليهم حيث لا مانع وقد صرحوا بان الحق لا يسقط بتقادم الزمان
 والغيبة مسافة القصر وذر والله تعالى أعلم (س- ثل) في جماعة لهم أرض زراعية
 بنخيلها وأشجارها وسواها عن أصروهم غابوا عن بلدهم ثم رجعوا من غيبته فوجدوا
 اناسا اجانب واضعين ايديهم عليها فطلبوا رفع ايديهم عنها فاعترفوا لهم بها وادعوا اليهم
 وضعوا ايديهم عليها مدة ثمان سنوات وهم يدعون خراجها لمجبة الديوان فهل يؤمرون
 برفع ايديهم عنها وتسليمها لاربابها الاسيما وهي مسووعة باسم ابيهم ووجدتهم ولا عبرة بما
 تعلموا وبه من وضع ايديهم عليها المدة المذكورة في غيبة اربابها حيث كان اخراجهم من
 بلدهم بالاكراه ولم يكن منهم ترك لها اختيارا (اجاب) نعم يؤمرون بتسليمها الى
 مستحقها اذا لم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم من تلك الارض ولا تملك لمساقمها من
 الاشجار والبناء بوجه شرعي للغير حيث لا مانع والله تعالى أعلم (س- ثل) في رجل
 واضح يده على دار مدة خمس وسبعين سنة بطريق المالك ثم بعد ذلك تعدى عليه رجل
 ذو شوكة وغصبها منه ووضع يده عليها مدة عشرين سنة وغرس فيها اشجارا ونخل لا والمالك
 ينازع الغاصب في تلك المدة لدى الحاكم الشرعي ولم يقدر على رفع يده عنها فهل اذا
 كانت قيمة الدار اكثر من قيمة الاشجار يؤمر الغاصب باخذ قيمة الاشجار ونزع الدار من
 يده (اجاب) اذا تحقق العصب المذكور بالطريق الشرعي وقد غرس الغاصب
 في المنصوب يدون اذن المالك يذون للمالك تكليفه قلع اشجاره الا ان يأخذها المالك
 بقيمتها مستحقة القلع ولو جبر ان اضطر قلعه بالارض حيث كانت قيمة الارض اكثر من

١٢٧٣

٢٣

جمادى الاولى

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

١٠

جمادى الثانية

١٢٧٣

٢

قعة الشجر والخیل والله تعالى اعلم (سئل) فی ورثة ملک دارا میراث من أبیهم وحصه فی فخیل كذلك معروس فی أرضهم المملوكة لهم علی أن لهم الثلث والشرک الثلثان تسعوا من بلدهم وغابوا فی مكان بعيد فوق مسافة القصر مدة نحو خمس وعشرين سنة فوضع أناس أجانب أبیهم علی الدار ولم یزل الخیل یبد الشریک فهل اذا حضر الورثة المذکورون من غیبتهم یكون لهم أخذ دارهم من واضع الید وأخذ حصتهم فی الخیل حیث كان الحق ثابتا لهم فمأذ کر عن الأباء ولا یكون طول الغیبة مسقطا لحقهم من ملکهم اذا تحقق ما ذکرنا طریق الشرعی (أجاب) اذا ثبت الورثة المذکورون ملکهم لما ذکرنا طریق شرعی یكون لهم الاستیلاء علیه حیث لا مانع والغیبة مسافة السبع وعشر شرعی والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل یملك دورا واطحونة وبعض مراضی وغیر ذلك مات عن ابنین وبنین فوضع اجنبی یدیه علی جمیع مراضی المیت لیکون بعض الورثة قصر او الحال ان الرجل الذی وضع یدیه علی النرکة لم یکن قریبا للمیت ولم یکن وصیاء علیهم لا من قبل القاضی ولا من قبل المیت فهل اذا بلغت القصر وارادوا أخذ مراضیهم من ید واضع الید یسوغ لهم ذلك ویقسم مراضی المیت بین الورثة بالفرضة الشرعیة واذا ارادوا وضع الیدان یصالحهم علی قدر من الدراهم ولم ترض الورثة بالصالح لا یجبرون علیه (أجاب) ما یحقق بالوجه الشرعی انه موروث عن المیت المذکور یقسم بین ورثته بالفرضة الشرعیة حیث لم یتعاق به حق للغیر کدین او وصیة وللقصر بعد بلوغهم بصفة الرشد أخذ نصیبهم من ذلك حیث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل له أرض زراعة امیریة تلقاها عرصوله من قديم الزمان ورهنها بید غیره منذ اربع سنین علی مبلغ من الدراهم غارقة والا آن طلب ان یقتکها ویدفع الدین لربه فانکر وجحد حق رب الارض فیها ما تعلقا بوضع یدیه علیها تلك المدة فهل اذا أقام رب الارض بینه بانها حقه وانما امرهونة یقضی له بها وعلیه دفع الدین لربه ولا عبرة بانسكاره ولا بتعلله واذا كان لرب الارض عقار خاص به فتمتد یدى ذلك الرجل بسبب انه شیخ بلد وهدمه وأخذ انقاضه واخشا به یكون علیه ضمان ما تلفه ومطالبة بقیته اذا ثبت ما ذکر (أجاب) اذا ثبت رب الارض استحقاقه لمنفعة مراضی بالوجه الشرعی ولم یوجد منه ما یغیر مدسقوط حقه منها یكون له انتزاعها من المذمى علیه حیث لا مانع وعلیه دفع ما یؤتمنه من الدین لربه وعلی الغاصب ضمان ما تلفه والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل یملك دارا تلقاها عن أبیه عن جده ثم غاب عن بلده ومکث فی غیبه ثلاث سنین ثم رجع من غیبه فوجد شیخ البلد واضع الید علی الدار المذکورة بغیر حق ولم یکن علی مالک الدار دین لا لیری ولا لغيره فطلب مالک الدار الدار من شیخ البلد فأنکر حقه وامتنع من تسلیمها له فهل والحال هذه یؤمر شیخ البلد برفع یدیه عن الدار المذکورة وتسليمها لمالكها حیث كان المالك ثابتا له فیها عن أبیه وجده بالوجه الشرعی (أجاب)

١٢٧٢

٤

١٢٧٣

رجب
١٢

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

٢٥

إذا ثبت الرجل المذكور ملكه لتلك الدار بطريق الارث على الوجه المسطور بالطريق الشرعي يؤمر واضع اليد بالغصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وعن ابن عمه وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متر وكاته داران ثم بعد موت المورث حصل للورثة تعب من بلدهم فخرجوا من بلدهم الى بلدة أخرى فوضع رجل ذو شوكة يده على الدارين من ذشرين سنة فحضرت الورثة الى بلدهم وطلبوا اخذ الدارين من يده فنفذهن منهنما تلكا بوضع يده تلك المدة فهل حيث اقامت الورثة يئنة بثبوت الدارين لهن ولم يكونوا مشاهدين لتصرف واضع اليد تلك المدة لم ينعوا من حقهم ويؤبر واضع اليد برفع يده عنهما (اجاب) صرحوا بان من العذر الشرعي الذي تسمع معه الدعوى مع مضي خمس عشرة سنة فاكثر الغيبة مدة السفر وهي ثلاثة أيام وليا لها عن بلد الخصم فاذا كانت غيبة المدعين المذكورين عن خصمهم في تلك المدة مسافة القصير كان ما ذكره راشر عيا تسمع معه الدعوى فاذا اثبتوا دعواهم الملك في الدارين المذكورين بالوجه الشرعي يقضى لهم بها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ساقية بطريق الارث عن مورثها فوضع رجل اجنبي يده على الساقية المذكورة مدة اثنتي عشرة سنة بلا اذن شرعي من المالك المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها للمرأة المذكورة حيث كان الرجل المذكور واضعها يده عليها بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة بطريق الارث عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده واضع اليد عليها وتسلم اليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين تملكان دارا سكن فيها رجل اجنبي مع اخوته بواسطة شيخ البلد وبني فيها بالجبر عليهم ما فوكت المرأتان المذكورتان رجلا في الخصومة مع واضع اليد فارتفع الوكيل مع واضع اليد لدى الحاكيم الشرعي وطلب الوكيل دار موكتيه من واضع اليد فجد فطلب من وكيل المرأتين اثبات الملك فافام يئنة على ذلك وادعى واضع اليد ان والده اشتراها منهنما فطلب الحاكيم الشرعي من واضع اليد يئنة تثبت دعواه الشراء فجهز عن الاثبات وحلف المرأتين بمينا فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر يكون الحق في الدار للمرأتين المذكورتين والباقي اخذ بقيمة بنائهن او قلعه (اجاب) حيث ثبت الملك في تلك الدار للمرأتين المذكورتين بالوجه الشرعي وبني فيها الرجل المذكور بدون اذنهما وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فطلب الارض ان يكلف الباقي قلع بنائهن وتسليم الدار او يملك البناء بقيمته مستحق القلع ولو بالارضا الباقي ان اضر رفعه بالارض والا فلا يدم من رضاه بالقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالشرع وجب حجة يدها ثابته المضمون وتلك المرأة اخ وضع يده على الدار وسكنها بالغصب مدة نحو سبع سنين واحدث في اعلاها بناء بغير اذنها والحال انها

١٢٧٣

١٢٧٣

رمضان

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

ذى القعدة

٢

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

معدة للاستغلال والآن مات عن ورثة فطلبت الاخت اخذ الدار فنفعتها ورثة الاخ متعللين ببناء مورثهم فهل والحال هذه يكون لها اخذ الدار من ورثة الاخ ولا يكون لهم منعها منها اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي ويكون لها الرجوع على تركه باجرة مثله وليس للورثة الاقيمة البناء الذي أحدثه الاخ في الدار المذكورة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت ان الدار المذكورة مملوكة لتلك المرأة بالوجه الشرعي يكون لها الامتياز عليها من ورثة اخيها وتكاف الورثة قلع ما أحدثه مورثهم من البناء باعلاها بدون اذن المالك اذا كانت قيمته اقل مما أحدثه عليه اذ لم يضر قلعها بالدار والاعتماد به بقيمته مستحق القلع ومنافع المقصوب لا تضمن الا في ثلاث عقار اليتيم والوقف والمعد للاستغلال فيجب فيها الجرا مثل بدون عقد اجارة على من سكنها حيث لم يسكن المعد للاستغلال بما ويل ملك أو عقد ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر وأن لا يكون المستعمل مشهورا بالعصب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعي عن عمه أخذ في الجهادية فوضع شيخ البلدة يده على داره في غيبته مدة من السنين وهو غائب فوق مسافة القصر والآن حضر من غيبته وطلب رفع يده عنها فنفعه من اخذها منه كالحق ففعل فهل اذا كان الحق ثابتا له فيها ولم يكن هناك وارث لعمه سواه يكون له رفع يده عنها واخذها منه ولا عبرة بانه كاره ولا بوضع يده بغير طريق شرعي (اجاب) اذا ثبت ملك الرجل المذكور لتلك الدار بطريق الارث عن عمه بالوجه الشرعي ولم يوجد مانع من ذلك يثوم واضع اليه عليها الغاصب بتسليمها لمالكها حيث لا مانع ولا عبرة بانه كاره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على ارض داوخرية في غيبة مالكها وبني المستولى عليها فيها بلبن في موضع يده لم يمسوا ولا يتصرف فيها مدة ثم حضر مالك الارض من غيبته فوجد الرجل المذكور مستوليا على الدار المذكورة ثم انهم ادم البناء الذي بناه المستولى المذكور وفاراد أن يعيده فنفعه مالك الارض من ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت ملك الارض المذكورة لمالكه فيها بالوجه الشرعي ترفع يد واضع اليه عليها حيث كان مقرا ومعتقبا لمالكها (اجاب) يجبر الغاصب على تسليم الارض المذكورة لربها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بالميراث عن ابيه منذ خمسين سنة وزيادة وهو يتصرف فيه ويتنفع به من غير منازع له فيه تلك المدة خرج عن بلده وغاب مدة فوضعت امرأة اجنبية يدها على ثلاث نخلات منه بغير اذنه ورضاه في غيبته تعديا منها بدون وجه شرعي فهل اذا كان الحق ثابتا له في النخيل المذكور عن ابيه يكون له استرداد ما وضعت المرأة يدها عليه منه بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان المالك في تلك النخلات ثابتا للرجل المذكور عن ابيه بالوجه الشرعي ترفع يد المتعدي عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة الرقبة مشتركة بين جماعة وضع رجل يده عليها بغير اذن

ذی القعدة سنة

من ملا كهامة من السنين وغرس في بعض اطرافها بعض اشجار بدون اذنهم ثم بعد ذلك استأجرها من وكيل بعض ملا كهامة ثلاث سنوات واذن له الوكيل المذکور بالغرس فيها الى أن ما بناه وغرسه يكون له كماله وذلك بغير اذن واجازة باقي الشركاء اذ انتهاء مدة الاجارة مات المستاجر قبل ان يبنى ويغرس فيها شيئا عن ورثة وعن ارضى له فيها حق الانتفاع بمجاورة لتلك الارض المشتري كة فباع ورثة المستأجر كور حقه من الارض الاخرى فقط لرجل أجنبي فوضع يده عليها وعلى الارض شتر كة المذکور وغرس فيها اشجارا متنوعة بدون اذن واجازة من ملا كهامة والحال أن قيمة الاشجار المغروسة لم تبلغ مقدار قيمة الارض بل قيمة الارض تبلغ اضعاف قيمة الشجر وزيادة فهل يؤمر الرجل المذکور برفع اشجاره وتسليم الارض لاربابها اذا تحقق ما هو مسطور (اجاب) نعم يؤمر الرجل المذکور بقلع ما غرسه في تلك الارض وتسليمها لاربابها والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى قوة وشوكة استولى على قطعة أرض ملائكة جماعة بطريق الارث عن اصولهم وبني فيها ابنا بدون اذن اربابها واجازتهم فهل يكون لاربابها رفع يده عنها واخذها منه حيث تحقق الغصب فيها بشهادة البينة الشرعية لا سيما وقيمة الارض اكثر من قيمة ما حدثه الغاصب فيها (اجاب) اذا كانت تلك الارض مملوكة الرقبة للجماعة المذکورين وثبت غصبها من قبل الرجل المذکور وبالوجه الشرعى وبني فيها بنا بدون اذن ملا كهامة وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء كما هو مذکور يكون لاربابها رفع يد الغاصب عنها وتسكينه قلع ما حدثه فيها على هذا الوجه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن زوجة وابن قاصر منها وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فطلبت الام اخذ ما يخصها من تركة الميت فغصبها ابن الزوجة من غير الميت بالتعدي ووضع يده على جميع التركة بدون ولاية شرعية فهل لا يجب لذلك ويقسم جميع ما تركه الميت بين جميع ورثته بالغريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (اجاب) ترفع يد المتعدي المذکور ويقسم جميع ما ثبت انه متروك عن الميت المذکور بين جميع ورثته بالغريضة الشرعية حيث لا مانع وبموتة عن امه وزوجته وابنه لا غير يكون لزوجته من ذلك الثمن فرضا ولامه السدس كذلك والباقي لابنه تعصيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى وعمري أرض زوجته ببناء لنفسه بغير اذن مات عنها وعن ورثة آخر فهل يكون البناء المذکور ميراثا عنه وتغرم الزوجة المذورة نصيب الورثة من قيمة البناء ويصير كله لها (اجاب) نعم ففي جامع الفصولين عهد دار امراته فمات وتركهوا ابنا فلو عمرها باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتغرم حصة الابن ولو عمرها لنفسه بلا اذن فالعمارة ميراث عنه وتغرم قيمة نصيبه من العمارة وتصير كلها له ولو عمرها بلا اذن قال النسفي رحمه الله العمارة لها ولا شيء عليه من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

١١

١٢٧٤

محرم
١٣

١٢٧٤

٢٢

كرم امرأته وسائر املاكها اقتسم من الرابع والثلاثين ومثله في نور العين ورياض
 المتقاسمين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أنعم عليه ولي الامر بقطعة ارض اميرية
 وملكه اياهما وجب حجة شرعية ثم باعها ذلك الرجل المنعم عليه لرجل آخر بيعا شرعيا
 فوجد المشتري اربع عيش في بعض مواضع منها ينهاها جماعة بدون استئذان من الميرى
 والمحكام وسكنوا فيها وحدث هذا البناء معلوم وثابت فاراد المشتري الارض المزبورة
 رفع بنائهم المذ كور فنازعهم من هذا البناء عن ابيه مع اعترافه بعدم الملك
 له ولمورثه في الارض المذ كورة وانها الجهة الميرى المنعم بها والحال أنه لا حاجة بيده شرعية
 ولا بينة تثبت له ولا لمورثه حق القرار في الارض المذ كورة غايته انه يدعى تلقى هذا
 البناء عن ابيه وان اياه هو الباقي له وامتنع الا آخرون عن رفع بنائهم قائلين ما يجوز زعمي
 هذا المعارض يحوز علينا واتفق الكل في الدعوى والاعتراف بما يقيد عدم تلك الارض
 ومع ذلك قيمة بنائهم لا تساوي قيمة الارض الحاملة للبناء فهل لا عورة بتعللهم جميعا
 ويؤمرون برفع البناء عن تلك الارض واذا الرزمو ارفع بنائهم اذ لم يضر بالارض فهل
 لا يلزم المشتري شيء من كلف الهدم وغيره أو يلزم (اجاب) حيث تحقق احداث تلك
 العيش في الارض المذ كورة بدون اذن من له الولاية عليها بل كان ذلك بطريق
 التعدي يؤثر المحدث بدون اذن برفع بنائهم منها حيث لم يضر الرفع بتلك الارض والحال
 ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض امام داره معلومة
 مميزة استولى عليها ذو شوكة وأجرها لغيره ابني ذلك الغير فيها تعديا بدون اذن المالك
 فطالب المالك رفع يدا المجر والمستاجر عنها فامتنع عن ذلك وانكر املكه فيها ولم يجدنا
 بها بناء ولا غرسا الى الآن فترافع معها الى الحسا كم الشرعي واثبت لديه ملكه فيها
 بالطريق الشرعي وبعد ذلك أمر القاضى المالك ببيعها للمشتري كور ليتنفع بها فامتنع
 من ذلك فهل لا يجبر على البيع المذ كور ويكون له استردادها من يدهم في يده والحال
 هذه (اجاب) نعم لا يجبر على بيعها وله استردادها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل غصب حصة في عقار وبنى فيها بناء لنفسه وسكن فيها بغير اذن المالك واستمر
 واضع يده عليها ثم بعد ذلك طلب المالك من الغاصب فامتنع الغاصب من تسليمها له
 فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) يؤمر الغاصب برفع ما أحدثه في ارض
 غيره بدون امره ان لم يضر رفعه بالارض ولم تكن قيمة البناء أكثر من قيمة الارض والا
 فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بنى عم ثلاثة يملكون دارا بالارث عن اصولهم لكل
 واحد منهم ثلثها مات أحدهم عن ابن قاصر وترك لابنه المذ كور الثلث فاخذ الابن
 القاصر للنظام قبل بلوغه وسافر الى بلاد بعيدة فوق مسافة القصر ومكث في النظام ثم
 بعد ذلك حضر لياخذ حصته مع ابني عميه فوجد رجلا أجنبيا واضع يده على الحصة
 المذ كورة فطلبها منه فامتنع من تسليمها له متعللا بطول المدة فهل اذا كان المالك ثابتا

١٢٧٤

٣٥

صفر

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٧

للأبن المذکور بالارث عن ابيه وطلبها حين حضوره من غيبته يحاب لذلك ولا يسقط حقه بطول مدة غيبته (اجاب) الغيبة عذر شرعي اذا كانت مدة سقر فتسمع الدعوى ولو بعد مضي خمس عشرة سنة اذا كان المدعي غائبا فيها مسافة القصر ولا يسقط الحق بمضي الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تلقاها عن ابيه وهو يتصرف فيها لنفسه خاصة بدون شرك يملك فيها ثم مات عنها وعن ابن عمها صاب ولم يكن له وارث سواه فوضع يده على الدار المذكورة رجل اجنبي يتمكن شيخ البلد له فيها ولم يكن على الميت دين للبري ولا لغيره واسكنه فيها بدون اذن من الوارث وبدون اجازة وتوكل له في ذلك فهل اذا كان الملك ثابتا للوارث عن مورثه في الدار المذكورة يالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للوارث (اجاب) اذا ثبت الملك في الدار المذكورة بطريق الارث للرجل المذکور عن مورثه بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون بعض اشجار ونخل وعقار بطريق الارث عن آباءهم فوضع احد الورثة يده على جميع ذلك في غيبة باقي الورثة وقلع الاشجار واستهلكها في مصالح نفسه وهي معلومة القدر وذلك بدون اذن باقي الورثة وبدون اجازتهم فهل والحال هذه اذا حضر باقي الورثة من غيبتهم يكون لهم تضمينه فيما يخصهم من الاشجار بقيمتها (اجاب) نعم يكون لهم تضمين الشريك المستهلك المذکور قيمة انصباؤهم مما استهلكه من الاشجار المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن مورثه ووضع رجل اجنبي ذو شوكة يده على الدار المذكورة بالقبض والغلبة فطلب المالك رفع يده عنها فادكر الغاصب دعواه الملك فيها فهل والحال هذه اذا ثبت المالك المذکور ملكه في الدار المذكورة يجبر الغاصب على تسليمها للمالك المذکور ويمنع من معارضة المالك فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الوارث الغصب منه واثبت دعواه بالوجه الشرعي يؤمر الغاصب برد المصوب اليه حيث لا مانع من تسليمه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض اصلها مكان تقبل قسمة الافراز فبني احد الورثة في القطعة المذكورة مكانا لنفسه من ماله الخاص به بانقاض اشتراها وبناهما في نفسه وصاروا ضعا يده على ذلك مدة من السنين والآن اراد باقي الشركاء قسمة الارض مع البناء الذي فيها وقيمة البناء اكثر من قيمة الارض بكثير والحال ان الباقي بني بغير اذن الشركاء وكانت الارض التي بني فيها تقبل القسمة فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حيث بني احد الشركاء بغير اذن لنفسه في العقار المشترك بينهم فطلب الباقي رفع البناء قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت والاهدم كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في مكان آلت له بطريق الارث عن مورثه ووضع رجل اجنبي يده على الحصاة المذكورة بطريق

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٢

ربيع الاول

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٢٩

الغصب مدة عشر سنين والآن طلب المالك المذكور رفع يده ووضح اليد المذكورة
 المحصة المذكورة فأنكر استحقاقه فيها فهل إذا أثبت المالك المذكور ملكه للغصب
 المذكور عن مورثه بالوجه الشرعي يقضى له بها ولا عبرة بانكار واضع اليد المذكور
 ويؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للمالك المذكور حيث كان المالك ثابتاً له
 عن مورثه (اجاب) إذا أثبت المالك المذكور ملكه للمذكور بالوجه الشرعي
 يقضى له بها ويؤمر واضع اليد بالغصب بتسليمها اليه حيث لا مانع ولا فلاح والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك داراً مات منذ خمسين سنة عن بنت وبنتى ابن قصر وابن
 فوضعوا ايديهم على الدار المذكورة مدة خمس وعشرين سنة ثم تعدى عليها رجل وغصب
 مدة عشر سنين ومات وترك ورثة ثم غصب الدار المذكور مدة واحدة الظلمة من ورثة الغاصب
 الاول ثم استولى عليها بعض ورثة الغاصب الاول والآن أراد ورثة المالك لها استردادها
 منه ورفع يده عن ورثة الغاصب المذكور فاعترفوا جميعاً لهم بالمالك عن مورثهم وادعوا
 شراً من ابن اخي الميت المذكور حين وضع يدهم عن مورثهم عليها فأنكر ذلك ورثة المالك
 فابروا ورقة تدل على شراهم من ابن الاخ المذكور وهي مقطوعة الثبوت وليست بحمد
 من قبل قاض ولا مسجلة بسجل ولم يصد قواعلي مضمونها ولم يذكروا ابن الاخ وكيل
 عن باقى الشر كاه فيها فهل والحال ما ذكر لا تعتبر دعوى ورثة الغاصب المجردة عن
 الاثبات ولا عبرة بتلك الورقة على هذا الوجه ونور ورثة الغاصب بتسليمها الى اربابهم
 حيث اعترفوا باصل المالك لهم فيها ولم يثبتوا انتقالها عن ملكهم بنقل شرعي ولم يحددوا
 فيها بناءً يوجب تلك الاصل بقيمتها من ملاكه (اجاب) نعم لا تعتبر دعوى ورثة
 الغاصب المجردة عن الاثبات والحال هذه ويؤمر بتسليم الدار للمالك كما حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائناً في زمن صحته وسلامته وبعد
 خروجهما من عديته بمدة مات ذلك الرجل عن ورثة فاثبتوا فوق مسافة القصر بكثير وترك
 ما يورث عنه شرعاً من النخيل فوضعت تلك المرأة يدها على النخيل المذكور وصارت
 تستغل ثمره وتبيعه في غيبة الورثة المذكورين مدة فهل إذا حضر الورثة من غيبتهم
 يكون لهم رفع يدها عن نخيل مورثهم ومطالبتها بقيمة ما استغلته من ثمره مدة وضع
 يدها عليه حيث كان الحق ثابتاً لهم فيه عن ابيهم وتحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)
 نعم لهم ذلك إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك نخلاً بالميراث عن ابيه تعدى رجل من العربان ذوشوكه واخذ منه
 بالغصب وصار ينتفع به مدة مع المنازعة ولا يقد على تخليصه منه ثم مات رب النخل عن
 ورثة فطلبوا اخذه فلم يقدروا ايضاً واستمرت تحت يده حتى مات ذلك الغاصب عن ورثة
 ايضاً فطلب ورثة رب النخل اخذه من ورثة الغاصب فيعوههم متعينين بطول المدة
 والحال انه لا سند بايديهم يشهد لهم بالاستحقاق فهل لا يجابون لذلك ويكون لورثة رب

١٣٧٤

٩

جمادى الاولى

١٣٧٤

٥

١٣٧٤

٧

للأصل اخذوه ورفع يدو رثة الغاصب حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن ايهم ولا عبرة بطولهم بطول المدة مع المنازعة فيها لدى الحيا كم الشرعى اذا ثبت ما ذكر (اجاب) بعك الدعوى لدى القاضى خمس عشرة سنة فاكثر بلا عذر شرعى مانع من سماع الزبوى التارك واذا تحققى انه لم يوجد التارك للدعوى لدى القاضى ثلاث المدة وادعى في يورث على واضح اليد بنصيب مورثهم لذلك من مورث المدعين واثبتوا دعواهم بالوجه سوامى يقضى لهم مدعاهم والا فلا فقه مصرح في تنقيح الحامدية انه اذا ادعى عند المسامى مرارا ولم يفصل القاضى الدعوى ومضت المدة المزبورة تسع دعواه بذلك لانه صدق عليه انه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عند القاضى اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة ممتروكاته دار وساقية فوضع خال القصر يده عليهما وضم القصر اليه مع عياله في معيشة واحدة وتصرف بعلومهم بدون ولايه شرعية ثم مات الحال المذكور عن اولاده فوضعوا ايديهم على الدار والساقية بعد موت ايهم واخذوا اخشابا من الدار والساقية فهل والحال هذه يكون للقصر بعد بلوغهم اخذ الدار والساقية واخذوا اخشابا حيث كان الملك ثابتا فيها للقصر بالوجه الشرعى (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة غائبين فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخيل وغيرهما فوضع رجل اجنبي يده على ماتر كه الميت بدون مسوغ شرعى ثم بعد مدة تزيد على خمس عشرة سنة حضرت الورثة من غيبتهم وارادوا اخذ ماتر كه مورثهم من واضح اليد فامتنع من تسليم ذلك لهم متعللا بانه وضع يده على ذلك مدة خمس عشرة سنة فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك حيث كانوا غائبين فوق مسافة القصر ويجبر واضح اليد على تسليم ماتر كه مورثهم لهم حيث ثبت الملك لهم فيه بالوجه الشرعى (اجاب) الغيبة فوق مسافة القصر عذر شرعى لا يمتنع معه سماع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة من الغائب تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى شوكة غصب دار رجل وبني فيها بناءا لنفسه من ماله وسكن فيها ولم يقدر المالك على منعه لكونه ذا شوكة فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء يكون للمالك الارض نزعها من يد الغاصب ويدفع له قيمة البناء مستحق القلع أو يثور الباني بقلع بنائه (اجاب) اذا تحقق أن البناء في ارض الغير بدون اذن المالك وكانت قيمة الارض اكثر يكون للمالك تكليف الباني بقلع بنائه واسترداد الارض منه الا ان يضمن له قيمة بنائه مستحق القلع ان ضرر قلعه بالارض فان لم يضرب بشرط وضام المالك البناء باخذ قيمته على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض غصبها آخرون بني بعضها بناءا ثم مات الغاصب عن ورثة فمازعهم ماله كهاوا ثبت ملكه فيها بالوجه الشرعى وطلب رفع ذلك البناء فهل يجاب لذلك ولو كانت قيمة البناء اكثر أو تعتبر بقيمة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

رجب

٢

١٢٧٤

١٢٧٤

٥

رجب سنة

١١ ١٢٧٤

البناء وقيمة الارض فان زادت قيمة البناء على قيمة الارض يتملك صاحب البناء الارض بقيمة ما وهل اذا كان رفع البناء يضر بالارض يكون للمالك الارض ان يتملك البناء بقيمة (أجاب) اذا بنى شخص في ارض غيره بدون اذن المالك فان كانت الارض اكثر من قيمة البناء كلف الباني قلع بنائه الا ان يتفق مع رب الارض على قيمته مستحق القلع وهذا لو لم يضر رفعه بالارض فان اضر رفعه بالارض فلما السكها يتملك البناء بقيمة على هذا الوجه جبراً على مالكه وان كانت قيمة البناء اكثر من الارض فكذلك الجواب على ما اُفتي به الاشياخ وافتى بعض المتأخرين بان للمالك البناء ان يتملك الارض بقيمة ما دفعه للضرر الاشد بالاحف وهو قول المالكى والله تعالى اعلم

(سئل) في رجل يملك نخيلاً غرسه بنفسه في ارضه الخاصة به ثم بعد مدة ذهب من بلده وترك نخيله ومعه كسب خمس سنين ثم مات في غيبته المذكورة عن ابن غائب في الجهة ادية فارس لعنه ووكله على النخيل الذي آل اليه بالميراث عن ابيه فوضع العم يده عليه بالوكالة مدة نحو عشر سنين ومات عن ابنه ايضا فوضع يده بعد ابيه عليه والا ن حضر ابن الغارس من غيبته وطلب من ابن عمه رفع يده عنه فذمه منكر او جاحداً الحق فهل اذا ثبت ان الحق فيه لابن الغارس له بالبيئنة الشرعية يكون له رفع يده عن نخيله ولا عبر بانه كاره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يوجد مانع من سماع دعوى ابن الغارس المذكور بالنخيل على ابن عمه وان ثبت دعواه بالوجه الشرعي يقضى له بها فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر وترك ثروة فوضع رجل اجنبي يده عليها في غيبة الابن بدون مسوغ شرعي ثم حضر الابن من غير ثروة ويريد اخذ الدار من واضع اليد فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في الدار المذكورة

شعبان

٨ ١٢٧٤

للابن عن ابيه بالبيئنة الشرعية يجبر واضع اليد الغاصب على تسليم الدار لابن المذكور (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض مملوكة لامرأة وبني فيها بناء لنفسه بغير اذن مالكها الارض وقيمة الارض اكثر من قيمة البناء فارادت مالكة الارض أن تكلف الباني قلع بنائه وتمنع من الارض فاني واراد أن يتملك الارض ببنائه وسكنه فيها مدة اثنتي عشرة سنة والحال ان قلع البناء لا يضر بالارض فهل لا عبرة بمعلله المذكور ويكلف قلع بنائه من الارض المذكورة حيث كان المالك ثابتاً لها فيها ولم تنتقل اليه منها بناقل شرعي (اجاب) نعم لمالكها الارض المذكورة تكليف الغاصب قلع بنائه الذي قيمته اقل من قيمة الارض المحاملة له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون نخيلاً بالميراث عن أبيهم سافروا الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وترك كوه فوضع رجل اجنبي يده عليه بغير اذنهم ورضاهم وصار ينتفع به مدة غيبتهم نحو خمس عشرة سنة والا ن حضر الورثة وطلبوا رفع يده عنه فذمه من اخذته متعللاً بطول المدة المذكورة فهل اذا

رمضان

١٩ ١٢٧٤

سنة ذى القعدة

١٢٧٤

١١

أثبتوا أن الحق لا يبيسهم وأنهم الوارثون له يكون لهم أخذه ورفع يد الغاصب عنه ولا عبرة بتعلله المذكور وكون الغيبة عذرا شرعيا إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) الغيبة مسافة القصر عذر شرعي فتسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة من غائب تلك المسافة في هذه المدة فإذا أثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي يقضى لهم بما دعوه وترفع يد الغاصب عنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالشراء الشرعي معدلا للاستغلال فاستولى عليه رجل وسكن فيه من غير عقد اجارة من المالك مدة ست سنين فطالب المالك من الساكن المذكور أجرة مثل المالك كان المذكور مدة غيبته فامتنع من تسليم أجرة متعللا بأن أجرة المذكور لا تلازمه لكونه سكن فيه من غير عقد اجارة فهل والمحال هذه إذا تحقق بالوجه الشرعي أن المالك المذكور معدلا للاستغلال يلزم الساكن فيه أجرة مثله مدة سكناه فيه ولا عبرة بتعلله المذكور حيث الأمر ما هو مسطور (أجاب) منافع الغصب لا تضمن استوفائها أو

١٢٧٤

١٩

عطلها الا في ثلاثة الوقف وعقار اليتيم والمعدل للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاهر يستحق حصة في مكان بالارث عن أبيه استوات عليها امرأة أجنبية وسكنت في جميع المكان المذكور من غير عقد اجارة لحصة القاصر مدة من الشهر وفهل والمحال هذه يلزم المرأة المذكورة أجرة المثل لحصة القاصر المذكور مدة سكناها فيها (أجاب) نعم تلزم المرأة المذكورة بأجرة مثل حصة القاصر المذكور مدة سكناها واستعمالها لتلك الحصة بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة أرض أصلها دار خربة لغيره بدون اذن وبنى فيها أمكنة لنفسه من ماله الخاص به بانقراض اشتراها وصارت قيمة ما بناه أكثر من قيمة الأرض بكثير وهو واضع يده على ذلك مدة من السنين والآن أراد مالك الأرض المذكور تسكينه في قلعه بنائه وأخذ أرضه منه فهل لمالك البناء أن يتملك الأرض بقيمتها حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير ولا يكلف الباقي قلعه بنائه (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف العلماء فافقوا في الاشياء بتسكين الغاصب قلعه بنائه وأفقوا في بعض المتأخرين بأن له أن يتملك الأرض بقيمتها والمحال هذه دفعا للضرر لا لشد بالآخف والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٧٤

١٩

في رجل يملك نخيلا بالميراث عن أبيه تسحب من بلده وغاب في بلدة أخرى فوق مسافة القصر مدة نحو عشر سنين فوضع شيخ البلدة عليه وصار ينتفع به تلك المدة والآن حضر ربه وطلب رفع يده عنه فخنعه متعللا بظول المدة المذكورة فقط فهل لا يجب لذلك شرعا ويكون لرب النخيل أخذه ورفع يد الغاصب عنه إذا ثبت ما ذكر ولا عبرة بتعلله المذكور سيما مع اعترافه (أجاب) إذا كان ملك الرجل المذكور في تلك النخيل ثابثا بالوجه الشرعي يكون له رفع يد الغاصب واضع اليد عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مثل) في رجل اشترى لنفسه من ماله الخاص به في حال حياة والده بعد العزلة منه دارا

ذى الحجة

١٢٧٤

٣

رجب

٢٠

[١٢٧٥]

متصلة بدار والده ثم مات والده عنه وعن بنتين فوضع الرجل المذكور يده على تلك الدار مع دار والده المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ماتت إحدى البنتين عن ولد فاستولى الولد المذكور على جهة من العقار من ملك خاله بالقهر والغلبة من غير وجه شرعي في حال غيبته زاعم ان أمه كانت تستحق مما اشتراه خاله لنفسه بماله الخاص به فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي ترفع يد الولد المذكور عن ملك خاله ولا عبرة بزمجه ولا يكون له الا ما استحقته أمه في مخلفات والدها بالقرينة الشريفة واذا بنى الولد المذكور في تلك الجهة ينظر لما بين القيمتين فاذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء يؤمر صاحب الارض بدفع قيمة البناء لصاحبه ويبقى له البناء والارض واذا كانت قيمة البناء أكثر يؤمر صاحب البناء بدفع قيمة الارض لصاحبها ويكون له البناء والارض (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اختصاص الرجل المذكور بالدار المذكور بكونه بطريق يوجب الاختصاص وقد بنى فيها ابن أخيه بدون اذنه واستولى عليه حال غيبته المالك المذکور ينظر في قيمة البناء المحدث فيها وفي قيمة الارض المستولى عليها فان كانت قيمة الارض أكثر يؤمر الباني برفع بنائه وتسايم الارض لمالكها وان كانت قيمة البناء أكثر فكذلك على ظاهر الرواية واختار بعض المتأخرين ان لمالك البناء ان يتملك الارض بغيره فهاهنا على مال كهاهنا رفع الضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي شلشاهون في رجل ادعى بطريق الوكالة عن امرأة بانها تملك قطعة أرض مملوكة لها قدرها مائة وثمانون ذراعا معماريا محدودة بمحدود أربعة عشرين موضع رجل يده على الارض المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم مات والده عنه وعن بنتين فوضع الرجل المذكور يده على تلك الارض المذكور وبنى فيها باذن شيخ بلده لكونه طلب منه أرضا لينى له فيها دارا فيها الرجل المذكور بطوبى ابن بغير اذن المالك لتلك الارض فطلب المدعى رفع يده عنها ورفع بنائه من الارض المذكور فهل اذا ثبت ملك الارض المذكور للمرأة المذكور ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها للمالك المذكور (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي بناء الرجل المدعى عليه في أرض تلك المرأة المملوكة للمملوكة لها بدون اذنها فان كانت قيمة الارض أكثر كلف الباني قلع بنائه بطلب مالك الارض وكذا اذا كانت قيمة البناء أكثر كما في العمادة اقباسا لجواب الكتاب وهو الذي المشايخ وبه أفتى شيخ الاسلام على أفندي مفتي الروم اخذ من فتاوى والقهستاني وأفتى بعض المتأخرين بان لصاحب الارض أكثر وهو صاحب البناء الارض بغيره فهاهنا رفع الضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على دار مملوكة لغيره بغير اذن مالكها وفيها محلات خربة فحطها بالكرس منها قرية وسكن فيها مدة من السنين ثم حضر مالكها من غيبته وأراد اخذ واضح اليد فاعترف له بها وطلب من المالك قيمة البناء فحطها وجره نقل الاثر حيث كان الامر كما ذكر وكانت قيمة الارض أكثر مما حطها به واحده في

١٢٧٥

في الحجة

١٢٧٥

المالك ذلك بل يؤمر واضع اليد برفع ما حوط به ويلزمه دفع الدار لما لكها وما الحكم
 (أجاب) لا يجبر المالك على دفع قيمة ما بناه الغاصب في أرضه بدون إذنه والحال ما ذكر
 لا سيما إذا كان رفعه لا يضر بالأرض بل يؤمر الغاصب برفع ما أحدثه وتسليم الأرض
 لما لكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه وادبع
 بنات وترك دارا استولى عليها رجل واخذ بعضها وادعى أنه اشتراه من الميت قبل موته
 وطلب منه اثبات دعواه فحضر عنه كليا ورفعت يده عنها والآن أراد شيخ البلدان يضع
 يده عليها وبنى فيها بناء لنفسه فهل يكون الحق فيها للورثة الميت ولهم منع شيخ البلد من
 البناء والتصرف فيها بدون إذنهم ورضاهم (أجاب) ليس لشيخ البلد الاستيلاء على
 ملك غيره الثابت له بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون
 دارا بطريق الأرض عن أبيهم غابوا إلى بلدة أخرى فوق مسافة القصر ومكنوا بها مدة
 خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك توجهوا إلى بلدتهم التي بها الدار المذكورة فوجدوا رجلا
 جنيبا واضع يده على الدار المذكورة وهدم وبنى فيها بناء لاجل منفعة نفسه خاصة
 بطوب لبن بغير إذن ملاكها فطلبوا رفع يده عنها فادعى أنه اشتراها من أحدهم وأنه كان
 كسيرا في بيعها له فأنكر وادعوا والحال أن مدعى الشراء المذكور لم يكن عنده
 حجة شرعية ولا سند ولا بينة تشهد له طبق دعواه المذكورة فهل لا عبرة بدعواه المذكورة
 المحررة عن الإثبات الشرعي ويجبر واضع اليد المذكور على تسليم الدار المذكورة
 للملاك المذكورين وما حكم الله في البناء الذي بناه وما هدمه وقت وضع يده على الدار
 المذكورة لا سيما أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه
 المذكورة بدون إثباتها بطريق شرعي ويؤمر بتسليم الدار للملاك إذا لم يكن هناك مانع
 مما بناه فيها والحال ما ذكر له قيمته مستحق القلع بالتراضي إن لم تضر قلعه وإن تلف شيئا
 منها فعليه ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض استولى
 عليها رجل بطريق الغصب وبنى فيها بناء بغير إذن ملاكها وقيمة الأرض أكثر من
 قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للملاك الأرض المذكورة دفع قيمة البناء في الأرض
 المذكورة أو يكون للباني رفع بنائه من الأرض حيث لم يضر دفعه بالأرض (أجاب)
 في دفع البناء بالأرض يكون الباني والحال ما ذكر خيرا بين أخذ قيمة بنائه مستحق
 ببالأرض وبين قلعه وإن أضر بالأرض فالخيار بين تكليف الغاصب
 دفع تلك البناء بقيمته مستحق القلع للمالك الأرض إذا تحقق ما هو مستطور
 شرعا فنه تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما ضعونه من حسن بك
 المذكور بالوجه اليم الأوسط سابقا حال حياته عمل شروطا مع حسين أفندي تامر على بناء
 وما يتبعه من القهاوى والدكاكين في أرض مكان محلو للبيت المذكور
 (سئل) على ذلك يكون على البيت المذكور ثلاثة أرباعه وعلى حسين أفندي الربع

١٢٧٦

٧

١٢٧٦

٢٣

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٤

رجب

١٢٧٦

١٠

ويكون ذلك مشتركا على هذا الوجه وان البك المذكور أعطى حسين أفندي في نظير خدمته ومباشرة البناء وتتميمه ربع الارض وربع الموجودات القديمة وبعد وفاة البك المذكور حضر الافندي وأفاد ان الحمام المذكور تم بناؤه ولم يدرك عمل القهاوى والدكاكين وأفاد ان له مبالغاز يادة عماسر فيه في البناء يخص التركة ونظرت القضية لدى القاضي فتحرر منه اعلام شرعي يتضمن ثبوت ربع الحمام الى الافندي وثبوت ما زاد له من المصاريف ومحكوم فيه بصرف ما زاد اليه من التركة والاآن وردت افادة من المديرية تتضمن ان الافندي جدد في الارض المذكورة عشرة دكاكين بجوار الحمام بلغ تكاليفها كذا وان تجدديد ذلك برأى الافندي لما رأى فيه من المصلحة وأنه يقتضى الوقوف على الحكم الشرعي هل هذه الشروط انفسخ حكمها بموت البك أم لا وإذا انفسخ حكمها فما حكم البناء بدون اذن هل يكون للتركة أو للباقى وحيث ان الارض هي حق الميت فما الحكم فيها وما يعامل به الافندي المذكور في البناء وورد معها صورة الاعلام المؤرخ في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٠ تتضمن انه قد ثبت بين يدينا ان المرحوم حسن بك حال حياته أعطى ومالك الافندي المذكور الربع في أرض المسمى السكان بناحية بقرى سوف المطل على بحر النيل الجاور لا مكنة بيد أربابهم تعين تلك الاماكن الاآيل الى البك المذكور بالتملك الشرعي من قبل معتقه وقيل ذلك منه لنفسه واذن المتوفى المذكور قبل موته للافندي المذكور بان يبنى في أرض السكان حماما وقفا ودكاكين ويكون ذلك مشتركا بينهم والمتوفى ثلاثة أرباعه وللافندي الربع وان كل ما يصرفه على ذلك يرجع بثلاثة أرباعه على المتوفى بعد عمل الحساب وقبل ذلك منه وأنه ببنى في أرض السكان حماما وصرف عليه كذا ما هو من مال الباقي خاصة كذا وما هو من مال المتوفى بمعاوضة رصاص ورخام وأخشاب وما أشبه ذلك كذا وان الزائد له قبل المتوفى كذا بشهادة فلان وفلان وزكياء وعدل بشهادة فلان وفلان وذلك في وجه وكيل ابن أخى الميت ووكيل زوجته ووكيل وكيل بيت المال بمصر المنصوب وصبا على تركة الميت والمأذون له بالخصوصة والمقرر بوضع يده موكلة على خلفاءه

كلام من الوكلاء المذكورين بان الحق في ربع بناء الحمام المرحوم وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد له المعين أعلاه من تركة المتوفى الشرعي وحكمنا بذلك فنخرجوا الافادة عن طلب المديرية (أجاب) يبطل بموت الاآن فاذا كان بناء الدكاكين والقهاوى بعد موت الاآل المبني فيها ما ذكره كالميت كما يستفاد من السؤال المهرر لهذا الطرف ويؤيده ان الحكم الصريح في صورة الاعلام المؤرخ ٢٣ ذى القعدة هو منصب على بناء ربع الحمام والرجوع بما زاد في نفقة عمارته حيث وعرفنا كلام الوكلاء المذكورين بان الحق في ربع بناء الحمام المرحوم

ربيع الثاني سنة

٢٥ ١٢٧٨

جداى الثانية

١ ١٢٧٨

١٥ ١٢٧٨

رجب

٢٢ ١٢٧٨

شعبان

٩ ١٢٧٨

الغصبين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قطعة أرض
خر به وبني فيها بناء لنفسه من غير إذن مالك الأرض وانفق في بنائها ما يزيد على قيمة تلك
الأرض بأضعاف فهل حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير لا يكون
لمالك الأرض الاقيمتها حالة كونها خالية من البناء (أجاب) اذا بنى شخص في أرض
غيره بدون إذن مالكها تعدى واكثرت قيمة البناء أكثر فظاهر الرواية انه لا فرق بين هذه
الصورة وما اذا كانت قيمة الأرض أكثر فيكلف قلع ما أحدثه على هذا الوجه حيث
لا يضر بالأرض واختار بعض المتأخرين ان للباني في هذه الصورة ان يتملك الأرض
بقيمة ما دفع للضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضاً مدة
من السنين وهو يتصرف فيها بما لهدم والبناء وغير ذلك مات عن اولاد داخلهم وضعوا ايديهم
عليها ثم التزم رجل بناحيهم الملح من الميرى ووضع في الأرض المذكورة عشر سنوات
والآن ارادوا اخذها من واضع اليد المذكورة فامتنع من ذلك متعللاً بانها ملكه فهل اذا
اثبت اولاد الاخ المذكورة ملكيتهم المورثهم وانه مات وتركها ميراثاً لهم يؤمروا بوضع
اليدها الغاصب بتسليمها لهم قهراً (أجاب) اذا لم يوجد هناك مانع من سماع
دعوى اولاد الاخ المذكورة بين مالك الأرض على واضع اليد عليها الا ان المذعى
ملكيتها لنفسه وثبتت دعواهم المذكورة بالوجه الشرعى يقضى لهم بها ويؤمروا بوضع
اليدها الغاصب بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة بينهم
مال مشترك جدد احداهم وهو الاكبر امتعة ومواشي بالشرء لنفسه ودفع ثمن ذلك من
المال المشترك بينهما وبين اخوته فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعى يكون ضامناً
لنصيب اخوته من ذلك الثمن المدفوع من المال المشترك بينهم (أجاب) نعم يكون
ضامناً لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن بنتين احدهما بالغة والاخرى قاصرة وترك ما يورث عنه شرعاً فوضع رجل اجنبى
يده على تركه الميت المذكورة من غير وصاية شرعية لا من ابيهما ولا من الغاضى وقد بلغت
البنات الاخرى وطلبتا تركه ابيهما من الرجل واضع اليد عليهما فامتنع من تسليمهما لهما
متعللاً بانه لو سلمهما لهما يخاف عليهما من الضياع فهل حيث كان الرجل المذكور مقراً
بتركه ابى البناتين المذكورتين يؤمر بتسليمهما ولا عبرة بما تعلل به اذا ثبت رشدهما
(أجاب) اذا كان رشداً البناتين ثابتاً يكون لهما الاستيلاء على تركه ابيهما حيث
لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في قطعة أرض بغير إذن مالكها حال
غيبته ووضع يده عليها فعلم ربه بذلك فمأزعه واراد فعيده فقتل الباني المذكور بان
فلانا امره بالبناء فيها والحال ان فلاناً لم يكن وكيلاً عن صاحبه ولا رسولاً من قبله في الاذن
فهل يكون لرب الأرض المذكورة طلبها من واضع اليد المذكورة ويجبر على رفع بناءه فيها
حيث كانت ازيد قيمة من البناء (أجاب) نعم يكون لمالك الأرض المذكورة

تكاليف الباني فيها بدون اذنه رفع ما احدثه فيها على هذا الوجه وانتراعها من يده والحال
ما ذكر بالسؤال ما لم يتراضيا على اخذ المالك المذکور بناء الغاصب بالقيمة مستحق القلع
مثلا فيكون البناء مع الارض لمالكها وترفع يد الغاصب عما ذكر حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا اشتراه من اربابه بمقتضى حج شرعية من
قاضي ناحيتهم بيده ويذنه شرعية ووضع يده عليه مدة سنين وهو ينتفع به فتعدي عليه
عمدة البلدة واخذ منه قطعة باخشياها وسقنها وانقاضها ونقل ذلك الى ملكه واستهلك
الاخشاب والانقاض ووضع بعضها في ملكه وذلك بغير رضا المالك فهل اذا رفعه الى
الحاكم الشرعي وادعى عليه بالارض وبين حدودها وبقدر من الانقاض والاخشاب
معلوم تصح به الدعوى واثبت دعواه بالوجه الشرعي يؤمر بدفع قيمته ويرفع يده عما تعدي
عليه واخذ منه من ارض العقار المذکور (اجاب) اذا ثبت الغصب لما ذكر بطريقه
الشرعي يؤمر الغاصب برد ما غصبه من الارض وبقية ما استهلكه من انقاضها او قيمته
الى مالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنين
فاستولى على داره رجل شيخ قرية بطريق الغصب فنزعته احدي البنين وطابت
حصتها من الدار فاعترف لها بحصتها من دار أبيها او طلب أن يعطيها حصة يد لها من دار
الغاصب فامتنعت وقالت لا آخذ الا حصتي من دار أبي فاعتماض منها وقال لها هذه
حصتك من دار أبيك وانت لك هذه بالميراث ولاكني وضعت يدي عليها مدة طويلة
تزيد عن عشرين سنة ويريد منعهها بطول المدة والحال أنها كانت قاصرة فهل
اذا اعترف بان الحصة لها بالميراث عن أبيها يؤمر بتسليمها لها ولاعبرة بتعاليه بطول
المدة لا سيما أنها كانت قاصرة وغائبة عن بلد هذه المدة (اجاب) نعم لا عبرة بمجرد
تعاليه بما ذكر مع اعترافه بملكها تلك الحصة ولم يثبت ناقل ويؤمر بتسليمها لها والحال
هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وارض يده على أرض ملك
بالشر من مدة مديدة بمقتضى حج شرعية مسجلة استولى رجل على قطعة منها متعللا
بانها ليست ملكه فهل اذا عارضه المالك الذي كان واضع اليد عليها وأظهر حجج
ملكه وتحقق بانها من جلة أرضه المذكورة الداخلة في حدودها وشهدت له البينة
بذلك ترفع يد المستولى عليها وترد ملكها ولاعبرة بتعاليه المذکور (اجاب) اذا
ثبت المالك في المثل للرجل الأول بالطريق الشرعي ترفع يد المتعدي عليها حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنيتين وزوجة وترك دارا ثم بعد
موتة قسموها بينهن بالقرينة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه ووضع يده عليه مدة من
السنين وهو يتصرف فيه والا أن تعدي أحدا من اولاده على أخيه وأخذ جانباً من نصيبه
وبني فيه من غير اذن أخيه ومن غير حضوره فهل والحال ما ذكر يؤمر الاخ المذکور برفع
بنائه عن الجانب المذکور حيث بني فيه بغير اذن أخيه له وكان مقر أبائه من نصيب

١٢٧٨

٣٠

جمادى الثانية

١٢٧٩

٢٣

محرم

١٢٨٠

٤

جمادى الاولى

جمادى الثانية

شعبان

أخيه لاسيما أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) يؤمر الغاصب برفع ما أحدثه في أرض أخيه الخاصة بدون إذن حيث كانت قيمة الأرض أكثر وتحقق ما ذكر بالسؤال بطريقه الشرعي والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض حصلت فيها زيادة للبيع ورسا المزاد على رجل والمالك لم يصدر منه سمح بالبيع والراسى عليه المزاد أجرى بناء ساقية في الأرض المذكورة بدون إذن المالك بالبناء فما الذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك تؤمل الجواب (أجاب) إذا لم يحصل بيع من المالك لباني الساقية المذكورة وقد بناها بدون إذن المالك يكون غاصبا وحكم الغاصب أن للمالك أن يكلفه بقلع بنائه أو يتملك البناء منه مستحق القلع حيث لم تكن قيمته أكثر من قيمة الأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وترك دارا وقد غاب الابن مدة تزيد على عشر سنين ثم رجع من غيبته وأراد أخذ داره الثابتة له بالوراثة الشرعية فوجد شيخ البلد قد تعدى وأخذ انقاضها وأخشابها وأعطى أرض هذه الدار لرجل وبني فيها وقد مضى على ذلك عشر سنين فهل والحال هذه يلزم شيخ البلد قيمة الانقاض والأخشاب حيث تعدى بأخذ ما ليس له أخذه شرعا ويلزم الباني قلع بنائه حيث بناه بغير وجه شرعي وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدث فيها وما الحكم (أجاب) إذا ثبت غصب شيخ البلد انقاض الدار وأخشابها بطريق شرعي وجب رد عينها المالكها إن كانت قائمة وقيمتها إن كانت هالكة كما أنه إن ثبت أن أرضها ملك الرجل المذكور بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع دعواه يؤمر بوضع اليد بردها إليه وقلع بنائه الذي بناه بدون إذن المالك حيث كانت قيمة الأرض أكثر كما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن أبيه ووجدته سافر إلى الجهادية ومكث بها خمس سنين فلما حضر من الغيبة وجد شيخ البلد مستولى على الدار المذكورة وبني فيها بدون إذن وهدم ما كان فيها من البناء والحال أن شيخ البلد المذكور معترف ومقر بأن الدار المذكورة ملك للجهادى فطلب صاحب الدار داره من شيخ البلد فقال له الشيخ المذكور ليس لك الأقيمة الأرض فلم يرض بذلك مع أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فهل يجبر شيخ البلد على إزالة بنائه والحادث وعليه قيمة ما هدمه من البناء الأصلي وتسليم الدار المالكها (أجاب) للمالك الأرض والحال ما ذكر بالسؤال تسكين الغاصب بقلع بنائه ولا يجبر مالك الأرض على أخذ قيمته حيث كانت أكثر من قيمة البناء المحدث وله تضمين الغاصب قيمة بنائه القديم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له دار وأودع مقامها عند زوج بنته وغاب عن البلد فأخذ زوج البنت مفتاح الدار وسكنها مدة بعد أن أزال دائر سطح البيت وأخذ طوبى وبني به أودة وخزنة فوق سطحها بناء غير ضرورى بل لزينته نفسه فقط وذلك بدون إذن من ربها فلما طلب إخراجه منها ادعى أنه صرف في بناء ما ذكر قد راعى ما من الدراهم ويريد أخذه منه فهل

سؤال
سنة ١٢٨٠ ١٢

لا يجاب لذلك والحال هذه حيث بني ذلك ببعض أنقاض مما هدمه من الدار المذ كورة
بغير إذن مالكها (اجاب) اذا بني رجل في دار غيره بدون اذنه بانقاض مالك الدار فهو
متبرع بما انفق في الاجر وعن ما لا يبقى عينه بعد النقص ولو للباني أنقاض مملوكة له وقصد
بني لنفسه فهي له و يكلف نقضها ان لم يضر بالمكان الاصلى أو يتملكها رب الدار
بقيتها مستحقة القلع والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة عن شجرتين من ضمن
اربع شجرات مغروسات بارض مأخوذة لدايع الميري بجهة مصر القديمة اجري قطعهما
شخص فعرض ناظر العمارة للمحافظة بطلب تحقيق ذلك فصار احالة تحقيق ذلك على
معاون مصر القديمة فاجري التحقيق وتبين منه ان الشجرات غرسها امرأة تدعى الحاجة
فاطمة القهوجية من مدة سنين وباعت اثنتين منها واقسمت ثمنها بينها وبين رجل آخر
يدعى سالم زغلول الذي هو صاحب الارض قبل أخذ الميري لهذه الارض للغارسة
الثلثان من الثمن ولصاحب الارض الثلث نظير الغرس في أرضه وشهد بذلك أشخاص
متعددون بمقتضى هذا كرهة الحاكم (اجاب) بالاطلاع على هذا كرهة تحقيق هذه القضية

١٢٨٠ ٢٧

تستفيد منها ان الاربع شجرات غرسها الحاجة فاطمة القهوجية لنفسها في أرض سالم
زغلول من مدة سنين وان الشجرات المذ كورات باقية على ملكها الى الآن وانها هي
وصاحب الارض باع الشجرتين منها واقسم ثمنهما بينهما ثلاثا بتراضيهما فأخذ سالم
زغلول الثلث نظير أجر أرضه وأخذت المالكات الثلثين فاذا كان الامر كذلك ولم يحصل انتقال
الشجرات المذ كورات أو الشجرتين اللتين بيعتا الى جهة الميري بناقل شرعي كبيع

محرم

لا يكون لجهة الميري معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
يملكون دارا أخذها رجل بطريق الغصب وبني فيها بناء ووضع يده عليها لمدة من
السنين والحال أن قيمة الارض أكثر من قيمة البناء بكثير والآن أراد الجماعة أخذ الدار
المذ كورة من يد الغاصب المذ كور فامتنع من ذلك متعللا ببنائه لها فهل والحال هذه

١٢٨١ ٢٣

يكون للمالكى الارض ان يتملكوا البناء بقيمته مطر وحاعلى وجه الارض (اجاب)
اذا بني في أرض غيره بدون اذنه يكون للمالك ان يتملك البناء بقيمته مستحق القلع جبرا
على الباقي ان اضر دفعه بالارض حيث كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء كما هو
مذكور بالسؤال وللباقي أن يقلعه حيث لم يضر قلعه بالارض والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له نخيل له بطريق الارث عن والده فأخذ للجهادية وغاب عن البلد فوضع
ولدا أخيه يد هما على النخيل وصارا ينتفعان بثمره مدة غيبته ثم حضر الى بلده ورفع يد

شعبان

ولدى أخيه عن النخيل وغيره وكان وضع يد هما عليه بدون اذنه ورضاه ويريد مطالبة هما
بمثل ما استغلاهما من ثمر النخيل مدة غيبته فهل له ذلك حيث لم يصدر منه اذن لهما (اجاب)
نعم له مطالبة هما باضمان ما استغلاهما من ثمره مدة غيبته بعد تحققه شرعا حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بطيخا تعدي عليه رجل أجني وباعه لرجل

١٢٨١ ٢٤

آخر بثمن معلوم بغير اذن المالك واجازته حال غيبته ولم يكن وكلا عنسه في البيع وكان ذلك البيع بدون قيمته فهل اذا لم يجز المالك البيع لا ينفذ ويكون للمالك الرجوع بقيمة على الغاصب المذكور وقت غصبه حيث استهلك المبطخ المذكور (أجاب) نعم للمالك تضمين الغاصب قيمة ما غصبه يوم الغصب اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على ترب في مقبرة عن أبيه وجدته وجد أبيه وعلى الترب شجرة مملوكة له فتعرض له رجل آخر وقطع الشجرة وأعدم الترب متعلا بالبناء ملكه والحال ان الرجل المذكور حاضرمشاهدة تصرف واضع اليد وأبيه وجدته من قبله من غير معارضة ولا منازعة ولا مانع له من ذلك مدة طويلة فهل اذا ثبت ملكية الشجرة للرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون المتعدي ضامنا لها (أجاب) اذا ثبت الرجل المذكور ملكه للشجرة المذكورة لنفسه بطريق شرعي يكون غاصبها ضامنا لها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى أرضا معلومة من رجل آخر ويجوارها أرض أخرى مملوكة للبائع المذكور فبني فيها المشتري للارض الاولى بناء لنفسه كما بني في أرض نفسه وذلك بدون اذن المالك للارض الاخرى مع اعتراف الباني بذلك وبان الاخرى ملك للبائع والحال ان قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للمالك الارض تكليف الباني قلع ما بناه في أرض غيره اذا لم يضر القلع بالارض وان أضر يكون للمالك الارض ان يتملك بناء الغاصب المذكور بقيمة مستحق القلع (أجاب) نعم يكون للمالك الارض تكليف الغاصب قلع ما بناه اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي وان كان القلع يضر بالارض فله ان يتملك البناء بقيمة مستحق القلع والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة آلت لهم دار متهمة بالارث عن مورثهم أرادوا البناء فيها والانتفاع بها فنفذهم شيخ القرية من ذلك يريد بذلك شراءها منهم والاستيلاء عليها بدون وجه شرعي وهم يمتنعون من تمكينه منها فهل اذا كانت مورثة لهم عن أصولهم يكون لهم الانتفاع بها بكل ما أرادوا ويمنع شيخ القرية من المعارضتهم والحال هذه (أجاب) اذا كان ملك الجماعة المذكورين لتلك الدار ثابتا لا يكون لشيخ القرية منهم من تصرفهم فيها تصرف المالك في املاكهم بدون وجه شرعي ولا يجبرون على بيعها له ويمنع من معارضتهم فيها والحال هذه بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة عن أبيهم وجدتهم واضعين أيديهم عليها مدة سبعين سنة والآن ادعى رجل ناظر على وقف انهما من ضمن الوقف الذي تحت نظره وهما متعديا ولم تزل تحت يد المالكين لها وهم ينكرون دعواه ولا يثبت له فهل اذا كان ملكهم لها ثابتا ولم يثبت الناظر المذكور دعواه المذكور فيجب على دفع قيمة ما هدمه تعديا (أجاب) نعم يجبر الناظر المذكور على دفع قيمة ما هدمه من تلك الطاحونة والحال ما ذكر بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في راعي غنم امسك غنمه في فلاة بعيدا عن الزارع جدا فانفلت

١٢ ١٢٨٢

رجب ٢ ١٢٨٢

شوال ٢٦ ١٢٨٢

جادي الثانية ١٧ ١٢٨٢

رجب ٢٦ ١٢٨٢

سنة

شوال

١٢٨٣

٢٣

بعضها ليلا وسارت مسافة طويلة بدون علمه ولم يكن معها أحد بل انفلتت بنفسها حتى وصلت الى زرع رجل بدون صنع الراعي وصاحبها غائب أيضا وتلفت الزرع فهل لضمان على أحد من مال الكها والراعي والحال هذه وهل اذا ضمن مالك الزرع رب الاغنام في هذه الحالة بدون وجه شرعي ظالما لا يكون له الرجوع على الراعي بمثل ما دفعه الى مالك الزرع ولا استقطاعه من أجرته المستحقة له عليه والحال هذه (اجاب) نعم لا ضمان على مالك الاغنام ولا على الراعي والحال هذه قال في البزارية دابة لرجل ذهبت بغير ارساله ليلا أو نهارا فافسدت زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى الظالمين وفي العميون غنم دخلت بستانا فافسدت وصاحبها معها يسوقها يضمن ما أفسدته وان لم يسقها لا ضمان عليه وكذا الثور والحمار عمادية من الفصل الثاني والثلاثين وأجاب قارئ الهداية اذا كانت المواشي ترحى فأتلفت شيئا من مال مسلم أو ذمي أو زرع ولم يكن أرسلها أحد فلا ضمان فيه للحديث جرح العجماء جبار انتهى بخلاف ما اذا قادها الراعي قريبا من زرع انسان بحيث لو شاءت تناولت منه فدخلت الزرع وأتلفتها فانه يلزم الراعي ضمان ما تلف قال العمادى في فصوله وفي غصب فتاوى العتاي اذا قادها قريبا من الزرع بحيث لو شاءت تناولت من الزرع ضمن انتهى ومثله في الفصولين أفاده في تنقيح الفتاوى فاذا كان الامر كما ذكر في السؤال وضمن صاحب الزرع المالك ظالما لا يكون له الرجوع على الراعي بشئ ولا استقطاعه من أجرته لان المظلوم ليس له أن يرجع بما أخذ منه ظلما على غيره من ظلمه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار يجردوا ثم اوله جار يريد ان يشاء فتوافق مريد انشاء البناء مع صاحب الدار ان يأخذ جدارا ويبنيه ويجعل له نصفه جديدا ونراضيا على ذلك بحضور بيعة من المسلمين فاستولى مريد انشاء البناء المذكور على الجدار وهدمه وعند البناء جار على صاحب الدار فيها وأخذ قطعة أرض تريد على ثلاثين ذراعا وأدخلها في بنائه بغير اذنه فطلب صاحب الأرض أرضه فأرسل له مبلغا من الدراهم فأبى الاخذ أرضه وبعد قليل مات صاحب البناء وله ورثة واشدوا منه مكررون ذلك وصاحب الأرض يريد اخذها فهل اذا أقام بيعة بذلك وحلف اليمين الشرعي يهدم البناء المذكور ويأخذ صاحب الأرض أرضه حيث أخذت منه خصصا بغير اذنه أم لا (اجاب) اذا بنى شخص في أرض غيره بغير اذنه وتحقق ذلك بطريقة المعتبر كالف الباني أو ورثته قلع ما أحدثه في أرض الغير وتسليمها لمالكها حيث لا مانع وهذا اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدث فيها الا أن يتفقا على اخذ البناء لصاحب الأرض بقيمة مستحق القلع أو كان قلعه يضر بالأرض فيمتنع بذلك رب الأرض البناء بما ذكره من يرض باضرار أرضه بالقلع أما اذا كانت قيمة ما أحدث فيها من البناء أكثر من قيمة الأرض فالذى اختاره بعض المتأخرين ان لصاحب البناء الغاصب أن يملك الأرض بقيمة اجبرا على ربهادفع الضرر الاشد بالاخف والله تعالى اعلم (سئل)

ذى القعدة

١٢٨٣

٨

في رجل يستحق منفعة قطعة أرض سلطانية له فيها كرد أرض سواق مبنية وأشجار
تعدى عليه جماعة وبنوا في الأرض المذكورة قابوتين بدون إذن صاحب الأرض المذكور
وبدون حضوره وقت البناء وعند علمه حصلت المنازعة بينهم وأمرهم المستحق برفع بنائهم
من الأرض المذكورة واستمر ينازعهم في ذلك ويمنعهم الإدارة حتى مضى سنتان فترافع
معه إلى الحكومة الآن فهل إذا تحقق أحدائهم ذلك بدون إذنه وإجازته وطالبهم
بالرفع ومنعهم من الإدارة يؤمر ون شرعا بنقض ما أحدثوه في حق الغير على هذا الوجه
حيث لا يضر الرفع بالأرض مع كونها سلطانية ولو فرضت ملكا لكون قيمتها أكثر مما
أحدث فيها إلا أن يتفق الفريقان على تسليم البناء لصاحب الأرض مستحق القلع (أجاب)
نعم يؤمر الجماعة المذكورة بنقض ما أحدثوه في الأرض السلطانية المستحقة للغير بدون
إذنه والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع إلا أن يتفق على تسليم البناء لمستحق الأرض
مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلده فوق مسافة القصر
غيبه بعيدة واستمر غائبا حتى مات عن ابن وبنتين فاقاموا في محل وفاة والدهم مدة تزيد عن
أربعين سنة ثم حضر وابلدة والدهم فوجدوا رجلا أجنبيا وضع يده على منزله بدون وجه
شرعي بطريق الغصب فأرادوا نزعه منه فامتنع من ذلك وتعلل بأنه واضع يده عليه خمسين
سنة واعترف بملكهم إياه عن مورثهم فهل مع إقراره بملكهم وكونهم غائبين مع والدهم
ولم يحضر وابعده وفاته إلا الآن لا يكون وضع يد الرجل المذكور ما تعامن استيلائهم على
ملكهم ويكون لهم نزعه من يده حيث كان حقهم فيه ثابتا والخصم مقرا أنه لو والدهم وأنه
حقهم ولا عبرة بما تعلل به واضع اليد المذكور (أجاب) نعم لا يكون وضع يد الرجل
المذكور على المأثور عنهم تلك المدة مع اعترافه بملكهم لذلك ما تعامن استيلائهم على
ما ورثوه عن مورثهم بل لو أنكر وثبت ملكهم إياه بطريقه الشرعي يؤمر بتسليمه إليهم
إذا الغيبة مسافة القصر عذر شرعي تسمع الدعوى معه بعد طول المدة إذا لم يكن هناك مانع
آخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حانوتان أخذانه لتوسعة الطريق حكم
التنظيم السائر فتعدى على جاره الذي له حائط دكان خلف الدكانين المأخوذتين للتنظيم
وفتح في الحائط المذكور بابين وجعلهما دكانين صغيرين قدرهما خمسة أذرع ونصف
في وسط دكان الجار المذكور كورة الموقوفة من قبله فهل لا يسوغ له ذلك ويؤمر برفع يده عن
ذلك وتسليمه لجهة وقفه المذكور والحال هذه (أجاب) نعم لا يسوغ له ذلك والحال
ما ذكر بدون وجه شرعي ويؤمر برفع يده عما غصبه من عقار الوقف بعد تحقق ذلك
بالطريق الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض
أنت له بالأرض عن جده مغروس فيها نخيل وهو يتصرف فيها وفي النخيل تصرف المالك
في أملاكهم وغاب عن بلده وصار أهله يأخذون ثمر النخيل ويدفعون ما عليه فتعدى
رجل على القطعة المذكورة بطريق الغلبة وغرس فيها بعض نخيل في وسط نخيل المالك

١٢٨٣

١٦

١٢٨٣

٢١

١٢٨٤

محرم

١٥

ثم حضر واضع اليد الاصلى وأثبت بالوجه الشرعى ان القطعة المذكورة وما كان فيها من
 الغراس المذكورة حقه وملكه خاصة وان الغراس لا تثنى له فيها ما عدا الذى غرسه فهل
 يكافى الغراس المذكور قلع ما غرسه تعدى بحيث كان لا يضر قلعها بالارض وان كان
 يضر يملكه واضع اليد المذكور بقيمة مستحق القلع (أجاب) نعم يؤمر الغاصب بالقلع والرد
 الى المالك اذا لم يضر القلع بالارض فان أضر تملك المالك الارض النخيل بقيمة مستحق
 القلع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اقام زوجته وصيا على اولاده فى حال حياته ثم توفى
 عنها وعن ابن قاصر منها وترك ما بورت عنه شرعا ومن جملة ما تركه قطعة ارض زراعة
 خراجية فى بلدة من بلاد الري فتعدى على القطعة المذكورة وغصبها شيخ البلدة
 المذكورة وبني فيها وابور للخدمة لنفسه وعطلمها على اليتيم وامه ممدمة من الشهر وبغير
 وجه شرعى فهل اذا طالبت به الوصى المذكورة عن نفسها وعن ابنها المذكور بقلع ما بناه
 وتسليم الارض اليها ودفع اجرة المنزل فى المدة التى استعملها فيها حيث انها مال ليتيم ومعدة
 للاستعمال تجاب لذلك وتسمع دعواها شرعا ويؤمر بالقلع وتسليم الارض لها خالية عن
 البناء (أجاب) اذا كان استحقاق القاصر وامه فى تلك الارض ثابتا شرعا وتحقق
 الغصب والاحداث المذكوران يؤمر الغاصب بقلع ما أحدثه فيه ابداً وتسلم
 الارض لمن له الولاية عليها اذا لم يكن هناك مانع من ذلك كما يؤمر بدفع أجر مثلها مدة
 استعماله لها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك جنيته محدودة بمحدود
 أربعة بطريق الشراء تعدى أحد جيرانه وأخذ جزءا منها وبني فيه فى غيبة المالك ومضى
 على ذلك أقل من خمس سنوات ثم الآن حضر المالك المذكور فوجد جداره متعديا على
 ملكه فهل والحال هذه اذا كان الجار المذكور متعديا وأثبت المالك تعديه يسوغ
 للجارك الشرعى أن يامر برفع يده عن الجزء المذكور وعلى المالك دفع قيمة البناء اذا
 كانت قيمة أرضه أكثر من قيمة البناء (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى أن هذا الجزء
 الذى بني فيه الجار المذكور ملك للمالك الجنيته المذكورة وأنه بني فيه تعديا بدون اذن
 مالكة وان قيمة الجزء الذى بني فيه أكثر من قيمة البناء يؤمر الغاصب المذكور برفع بنائه
 من ارض الغير وتسليمها المالكها ان لم يضر رفعه بها الا ان يتراضيا على دفع قيمة البناء
 لما له من قبل رب الارض اما اذا أضر رفع البناء بالارض فللمالك الارض على ملكه بقيمة
 مستحق القلع بلا توقف على رضا مالكة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى منزل
 كبير موقوف من قبل مالكة على ذريته المذكور وقفا مستوفيا شرائط الصحة غاب ناظره
 عن بلده فتعدى جاره على ذلك المنزل وغصب جزءا من ارضه وبني فيه وأدخله
 فى منزله بدون اذن من ناظره فهل اذا حضر الناظر من غيبته وأثبت ذلك بالوجه الشرعى
 يؤمر الغاصب برد ما غصبه من جهة الوقف الناظر الشرعى ويكلف رفع ما بناه حيث
 لا يضر رفعه بارض الوقف (أجاب) نعم اذا ثبت الناظر الشرعى دعواه المذكورة بالوجه

ذى الحجة

٤

١٢٨٤

١٦

١٢٨٤

٢٩

١٢٨٥

محرم

٢٦

١٢٨٦

الشرعي بعد صحتها يؤمر الغاصب برفع بناءه من أرض الوقف ووردا لأرض لناظرها والمحال
 ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض مائة غصصها
 منه آخر وغرس فيها نخلا فاشترى النخل وتواضي رب الأرض مع الغاصب على أن ما خرج من ثمر
 النخل المذكور يكون بينهما صاحب الأرض أربعة أجزاء من الثمر والباقي للغاصب ثم
 أراد الآن صاحب الأرض تكليف الغاصب بقلع النخل من أرضه فهل يجب لذلك وإذا
 كان قلعه يضر بالأرض وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل يملكه مالك الأرض
 بقيمة مقلوعها (أجاب) لما لك رغبة الأرض تكليف الغاصب بقلع غرسه من أرضه
 وإن أضر قلعه بالأرض فلما لكها أن يملكه بقيمة مستحق القلع والمحال ما ذكر حيث
 كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل المغروس فيها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن أربعة بنين وبنات فيهم ابن وبنات قاصران وترك لهم ثروة استولى عليها
 بعض البلغ واستهلكوا بعضها في مصالح أنفسهم دون بقية الورثة بدون إذنهم فهل إذا
 ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي يكونون ضامنين لبقية الورثة استحقاقهم فيه وماذا
 يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذكور عن أولاده المذكورين لا غير تكون
 تركته بينهم تعصيبا لئلا كرمثل حظ الانثيين وما يتحقق استملاكه من التركة من قبيل
 بعض الورثة في شؤنه الخاصة به يكون مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له ولدان كبيران سأكنان معه خرجا عن طاعة أبيهما المذكور ويريدان التصرف في
 أملاكهما بالبيع والزرع وغير ذلك بدون رضاه فهل ليس لهما ذلك حيث كان عاقلا
 قادرا على التصرف في أملاكهما ولا ينفذ تصرفهما فيما يملكه بدون إذنهما وإذا حصل منهما
 التصرف على هذا الوجه يكون موقوفا على إجازة أبيهما المذكور فإن رده يبطل وإذا
 ماتت زوجته أمهما وهي على عصمة لا يكون لهما منعه من ميراثها ولا تختص الأولاد
 بالميراث بل يرث منها زوجها المذكور الربع فرضا حيث لا مانع (أجاب) ليس للولدين
 المذكورين التصرف في مال أبيهما المذكور بدون رضاه ولا وجه شرعي وإذا تصرفا فيه
 بدون إذنهما يكون موقوفا على إجازته فإن إجازته نفذ وان رده بطل وليس لهما منعه من
 ميراث زوجته بدون وجه شرعي ونصيبه فيه الربع فرضا لوجود الفرع الوارث والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل له دار وبجوارها قطعة أرض خالية من البناء بني فيها بناء لنفسه
 من ماله وسكن فيها ثم بعد مدة نازعه فيها رجل وادعى أنها ملكه عن أبيه فهل إذا أثبت
 المدعى ملكه لما يؤمر الغاصب المذكور بقلع بناءه المذكور أو يملك الأرض بقيمة
 حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض ولا يؤمر بالقلع (أجاب) إذا ثبت
 المالك في الأرض المذكورة المدعى بالوجه الشرعي وقد بني فيها غيره بدون إذنهما يؤمر الباني
 بقلع ما بناه فيهما وتسليم المالكها فارغة حيث لم يضر القلع بالأرض سواء كانت قيمة
 الأرض أكثر من قيمة البناء أو أقل وقال الكرخي إن كانت قيمة البناء أكثر فللباني أن

١٢٨٧

١٦

ذی القعدة

١٢٨٧

١٠

ربيع الثاني

١٢٩٠

٢٨

محرم

١٢٩١

٢٢

يملك الارض بقيتها دفعا للضرر والاشد بالاخف و بقوله أفقي بعض المتأخرين والاول هو
 المذكور وحده في الجامع الصغير والمداية والمخالصة وعامة المتون كما في تنقيح الفتاوى
 الحمادية والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال مشتركين في مواش وجبوب شركة
 ملك نهى أحدهم الآخرين عن التصرف في نصيبه من ذلك وغاب فباع الآخران سوية
 المشترك المذكور بغير اذن شريكهما وقبضاً منه سوية ومات أحدهما بعد قبض نصف
 ثمن ما بيع منهما ومات المشتري ايضا وهلك المبيع وحضر الشريك الغائب وطلب
 تضمين الحى من شريكه نصف بدل حصته من المبيع وتضمين ورثة الشريك الثاني بدل
 نصف حصته الا آخر فامتل الحى منهما ذلك أى لضمان ما خصه الى شريكه وامتنع ورثة
 الميت من اداء ضمان ما تصرف فيه مورثهم على هذا الوجه من تركته فهل اذا ثبت
 ما ذكر جميعه بالوجه الشرعى تجبر الورثة على اداء نصف بدل ما تصرف فيه الشرى كان
 على هذا الوجه من تركته مورثهم ولا عبرة بقتلهم بموته ويجبر الشريك الحى على الدفع
 أيضا اذا امتنع بعد الامتثال المذكور (اجاب) نعم اذا ثبت ما ذكر جميعه بالوجه الشرعى
 يكون للشريك المذكور تضمين أحد شريكيه الحى وورثة الشريك الميت من تركته
 ما تعدى بابيعة في نصيبه على هذا الوجه يدفع القيمة يوم التسليم الى المشتري في القمى ودفع
 المثل في المثل ومن امتنع عن اداء الضمان يجبر عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في مسجد له أما كن بجانبه موقوفة وبجانبها وكالة لشخص فمعدى الشخص
 المذكور باحداث بناء علو فوق حائط المسجد وحائط الاماكن الموقوفة المذكورة بدون
 اذن من ناظره وبدون حق شرعى وفتح في العلو المذكور شبابيك ومناور مطلية على
 المسجد والاماكن الهيكلى عنها ثم باع ورثة الشخص المذكور تلك الوكالة لشخص آخر
 فهل حيث كان بناء الحائط العلوى المفتوح فيه تلك الشبابة والمناور على حائط
 المسجد وأما كن الوقف حادثا بدون حق ولا وجه شرعى يلزم المالك بازالته ويمنع من
 البناء فوقه أم لا (اجاب) اذا ثبت احداث البناء المذكور فوق حائط المسجد ووقفه
 تعدى بدون حق بالوجه الشرعى يؤمر مالكة بازالته ويمنع من البناء فوق ما ذكره الحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفى عن ارض ذات نخيل وعن اولاد فاستولى
 أكبرهم عليها ونقل الى ناحية منها نخلا صغيرا من نتاج النخل الكبير وذلك بغير اذن
 من باقى الورثة وصرف عليه من ماله حتى كبر وأتلفه هل حينئذ يختص به هو ودونهم وعليه
 لهم قسمة ما يخصهم من ذلك النخل الصغير أو يشتركون فيه (اجاب) اذا نقل الاكبر
 المذكور ذلك النخل الصغير المشترك وغرسه في ناحية أخرى من تلك الارض المشتركة
 بدون اذن باقى الورثة لنفسه كان غاصبا نصيب الشركاء منه كما لو اخذ بذرا مشتركا بدون
 اذن وزرعه لنفسه واذا كبر النخل بعد غرسه صار نصيب باقى الشركاء مالا كاختياله
 وان غرسه باذن الباقي للجميع أو أطلق فهو مشترك بينهم وان عين الغارس فهو له كما

١٢٩١

٢٠

بيع الاول

١٢٩٤

١١

جادی الثانية

١٢٩١

١٩

ذكر هذا التخصيص في الخيرية من القسمة في حكم الغراس في الارض المشتركة واذا
اختص الغراس بهذا الغرس وطابت قسمة الارض فانها تقسم فان وقع هذا النخل المغروس
في نصيب الغراس فهو له وعليه قيمة انصياا الشتر كما منه يوم غصبه وان وقع في نصيب
غيره فعليه قلمه مع الضمان المذكور وقد صرحوا بان أحد شرى بيك المالك كالاجنبي في
نصيب الآخر وان من قلع تالة أي شجرة صغيرة من أرض رجل وغرسها في تلك الارض
في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة التالة يوم قلعها ويؤمر الغاصب
بقلع الشجرة فان كان القلاع يضر بالارض يعطيه صاحب الارض قيمة الشجرة لكن
مقلوعة كما في الهندية من الغصب عن الكبرى والمراد من قوله لكن مقلوعة أي مستحقة
للقلع كما هو صريح عباراتهم في نظائره ونظير ذلك في الحسانية ونقيض الحامدية من الغصب
أيضا والله تعالى اعلم (سئل) من المسالية بافادة مضمونها مقتضى الحال للاستفهام
من حضر تكمن عن حكم ما لوق في شخص وفي ورثته فاصر أو غائب هل يجب على ولاية الحكومة
الاسلامية جرد جميع تركة الميت المذكور وحصرها في دفتر وتأمينها حال المحفظ نصيب
القاصر أو الغائب بحيث يترتب قضاء على هذا الوجوب لولم يحصل ذلك ضمان ما يترتب
على هذه التركة من الحقوق في بيت مال هذه الحكومة الإسلامية أو في مال غيره مع
وجود وصي في هذه التركة أو يقال شرعاً وجوب ذلك بعينه على متولى الحكومة المشار
اليه ديانة في حال وجود الوصي المذكور بدون ترتب هذا الضمان قضاء لولم يفعل ذلك
أولاً شيء من الوجوب عليه بوجهيه المذكورين فلم يترك تحريره اسعاده تكمن تؤمل الافادة عن
الحكم الشرعي فيما ذكر (اجاب) لا يجب على ولاية الحكومة الإسلامية جرد جميع
تركة ميت مات وفي ورثته فاصر أو غائب وحصرها في دفتر وتأمينها حال المعوجود وصي
شرعي في هذه التركة لا قضاء ولا ديانة لولم يحصل ذلك لا يترتب ضمان ما على هذه
التركة من الحقوق في بيت مال الحكومة الإسلامية أو في مال غيره شرعاً في مذهب من
المذاهب الاربعة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض
موروثه له عن أبيه وأبوه مالك لها بمقتضى حجة تحت يده وكان هذا الرجل قاصراً فلما بلغ
رشدته وأراد استلام حقه من وصيه المختار وجد رجلاً غاصباً لبعض هذه الارض وبانيها
فيها فطلبها منه فامتنع من التسليم والقلع فهل اذا كان الغاصب المذكور مقرراً بالملك
في تلك الارض لما لكها المذكور الى الآن وكانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء
الذي أحدثه فيها يؤمر بقلعه وتسليم الارض لما لكها المذكور حيث كان أحداث البناء
بطريق الغصب ولومضي على ذلك مدة لم تبلغ اربع عشرة سنة مع اقراره بملك الارض
اصحابها (اجاب) نعم يؤمر الغاصب المذكور بقلع بنائه وتسليم الارض لما لكها
حيث كان مقرراً بما ذكر وكانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء ولم يكن هناك مانع
والله تعالى اعلم

١٢٩٥

٢١

شوال

١٢٩٨

٤

* (كتاب الشفعة) *

(سئل) في رجلين مشتركين في بيت غاب أحدهما ووكلا رجلان في قسمة البيت مع شريكه الحاضر فقسموا كبد البيت في حال غيبة الشريك وباع الشريك الحاضر نصيبه فلما حضر الغائب وأخبر بالبيع طلب الشفعة فورا في المجلس وأشهد على ذلك عند العقار فهل يثبت له حق الأخذ ويحسب المشتري على دفع ما اشتراه للشفيع بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (أجاب) إذا طلب الشفيع الشفعة في مجلس عليه بالبيع بلفظ يفهم طلبها كطالبة الشفعة ونحوه وأشهد عند العقار كما هو مذکور يحكم له بها إذا توفرت شرائطها جبراً على المشتري وكما تثبت الشفعة عندنا للشريك في العقار أو حقوقه تثبت للجار فيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعته ببع منزلها لرجل ليس بشريك ولا جاره فلما أطلع الجار على البيع طلب الأخذ بالشفعة فورا وأشهد جماعة عند العقار على ذلك وذهب القاضي بلمده فطلب الأخذ بالشفعة فأمهله القاضي نحو اليومين ثم ادعت البائعة أنها وهبت قيراطين من المنزل للمشتري قبل الشراء ولم يعلم ذلك إلا منها بعد طلب الجار الأخذ ولم يكتب في حجة المشتري ذلك فهل لا يسقط حق الجار بمجرد هذه الدعوى وهل إذا كان الموهوب شاعراً في جميع المنزل لا تصح هبته وحينئذ فالجار الأخذ بالشفعة (أجاب) حيث طلب الشفيع الشفعة فورا العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد عند العقار كما هو مذکور يحكم له بها حيث لا مانع وليس منه ما إذا أحرر القاضي الحكم بالشفعة يومين ولا مجرد دعوى البائعة هبة قيراطين للمشتري قبل البيع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصصاً في دار باعته لرجل أجني في غيبة الشريك فلما علم الشريك بالبيع طلب الأخذ بالشفعة فورا وطلبه بالبيع وأشهد على ذلك عند المبيع فهل يحكم له بها ويحسب المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذکور (أجاب) إذا ثبت ما ذكره يحكم للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بعض منزل بثمن معلوم وصرة مجهول ما فيها وأعطى البائع باستهلاكها فقام جاره لاصق للمنزل المذکور يطلب الشفعة فهل على القاضي الحنفى أن يملكه من الأخذ بالشفعة أولاً منه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة حيث كان الشفيع المذکور لا يعلم مقدار الثمن لا يحكم له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة ذكور وإناث إصباح بعض الشركاء نصيبه لرجل أجني في غيبة بعض الشركاء فعند علم الغائب بالبيع وبقدرا ثمن أخذ بالشفعة بحضور ينة شرعية فهل تصح شفيعته ويكون له أخذ الحصص المبتاعة من المشتري جبراً عليه (أجاب) إذا طلب الشفيع الشفعة فورا العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد على ذلك عند العقار أو على المشتري مطلقاً أو على البائع أو العقار في يده يقضى له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة فباع بعضهم نصيبه لبعض الشركاء بثمن معلوم من مدة عشر سنين وبيد

١٢٦٤

٢٥

١٢٦٤

٢٩

١٢٦٥

محرم

٢٠

١٢٦٥

صفر

٩

١٢٦٥

١١

المشتري حجة بذلك والآن يريد رجل من الشركاء الذي لم يبيع الاخذ بالشفعة مع انه موجود ومشاهد لتصرف المشتري فيما يعلم بالبيع وبقدر الثمن فهل اذا كان هناك بينة تشهد بعلمه بالبيع وبقدر الثمن لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا علم الشفيع بالبيع ومقدار الثمن ولم يطلب الشفعة فور علمه وسكت وشاهد تصرف المشتري كما هو مذكور لا يحكم له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل اجني له قهوة مقابل للدار المبيعة وبينهما شارع نافذ فلما علم الجار بالبيع وبالثمن اخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك وذهب للقاضي وطلب منه أن يحكمه من الاخذ بالشفعة فتعالى المشتري على الشفيع بان له ايضا حقا في الشفعة بسبب ان المبيع مقابل لقهوته الحائل بينهما وبين المبيع الشارع النافذ المذكور فهل يقضى للجار المذكور باخذ المبيع بالشفعة ويحكم له بما بعد توفير شروطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بما تعمل به المشتري المذكور (اجاب) يقضى للجار الملاصق بالشفعة بعد توفير شروطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بما تعمل به المشتري على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا معلومة بالاذرع باعت نصفها لرجل ونصفها الثاني باعته لرجل آخر فبعد شرائه حضر المشتري الاول وعلم بالبيع وبقدر الثمن وسكت عن الاخذ بالشفعة فأشهد عليه المشـ تـرى الثاني بينة بعلمه بالبيع لاجل سقوط الشفعة ثم غاب المشتري للنصف الاول مدة اربع سنين والآن حضر يريد الاخذ بالشفعة فهل اذا أثبت المشتري الثاني علمه بالبيع والثمن وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن لا يحكم له بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف ساقية من جماعة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها مدة من الشهور فبعد تلك المدة اراد شيخ البلد التي فيها الساقية اخذ الحصة المذكورة بالشفعة من المشتري ليكونها في بلده مع علمه وسكوته تلك المدة فهل لا يجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) لا شفعة للشيخ المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يعملون دارا مشتركة بينهم باع أحدهم نصيبه منها لبعض الشركاء في غيبة الباقي ولا يعلمون بالبيع فهل اذا علموا بالبيع والثمن وأخذوا بالشفعة في مجلس عليهم وأشهدوا على ذلك عند العار يحكم القاضي بها لهم ويشاركون المشتري (اجاب) نعم يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة والمشتري كما جدهم حيث كان الحال ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في طريق غير نافذ باعها لآخر بثمن معلوم وللدار جار ملاصق غائب عن البلد فلما رجع من غيبته وعلم بالبيع وبقدر الثمن اخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك بينة عند الدار فهل اذا ثبت ذلك بالبينـة الشرعية يقضى له بالشفعة جبرا على المشتري أم لا (اجاب) نعم يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائط الحكم له بها حيث لم يكن المشتري شريكا في الحقوق والافهوه مقدم على الجار مالم

١٢٦٥

٢٢

ربيع الاول

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٠

جمادى الثانية

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٩

يكن الجار المذكور شرى كما أضاف في حق المبيع ولا اشتراك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يمالك بيتا وعليه حكم معلوم كل سنة فأراد أن يبيع بعضه لاجنبي فهل إذا صح البيع
وأراد الجار الأخذ بالشفعة قهر الإيجاب لذلك أو يسلم المبيع للاجنبي (أجاب) لا شفعة في
البناء فإذا تحقق أن أرض البيت المذكور وقف ببيع البناء القائم على تلك الأرض
لا يكون الجار حق الشفعة فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة في
دار وقال له بعني الثمانية قراريط بالف وخمسة عشر قرش مع هذه الصرة المجهولة فقال له
بعتك بما ذكر وقررت الصرة بالمجلس ولم يعلم قدرها فهل ليس للشرى الأخذ بالشفعة

١٢٦٥

١٢

على هذا الوجه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة فإذا اشترى بدراهم معلومة ودراهم
مجهولة القدر مشار إليها واستهلك تلك الدراهم بعد القبض في المجلس ولم يعلم قدرها
لا يكون للشفيع في العقار شفعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية في أرض
زراعة أمير يباع أحدهم نصيبه منها رجل آخر بثمن معلوم بحضرة بيعة شرعية
واسمولى عليه المشتري وصار يتصرف فيه مدة سنة ونصف مع بقية الشركاء فأراد أحد
الشركاء أخذاً لمبيع من الساقية بالشفعة فهل لا شفعة في السواقي المفقورة في الأراضي

١٢٦٥

١٣

الاميرية (أجاب) لا شفعة فيما يبيع من بناء الساقية وآلاتها في الأرض المذكورة والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصة في دار سألها شريكها عن الحصة فقالت بعتها
لفلان بكذا ولم يخبر عن صرة مجهولة فحضر المشتري واخبر بأنه اشتراها بمعلوم وصرة

١٢٦٥

رجب
٤

مجهولة أو استهلك بالجماس والتمن جبهه مقبوض فهل لا شفعة للشرى ولا يعتبر أخبار
المرأة الصاد منها بعد قبض الثمن في حق المشتري ويعتبر أخبار المشتري (أجاب) جهالة
الثمن تمنع الشفعة كما في الدرر فإذا كان الشراء بثمن معلوم وصرة بهادراهم مجهولة المقدار
مشار إليها بالمجلس لا يكون للشرى شفعة على ما ذكره أبو ياب المتون وصرحوا بأنه إذا

ادعى المشتري ثمنًا وادعى بائعه أقل منه فلا قبض فالقول للبائع ومع قبضه للمشتري والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت حصة لها في دار بثمن معلوم فبين بلغ الشريك ذلك طلب
المواثبة وذهب إلى العقار وأخذ بالشفعة بحضرة جماعة وعند تحقق المشتري أن الشريك

أخذ الحصة منه بالشفعة على الوجه المذكور اعترف له بمقدار الثمن وإن الحصة بيعت له
وحددها من غير شيء معهما من المنقولات أو خلافتها فاعطاه الشريك الأخذ بالثمن وسلم له
المشتري في الشفعة وبعد أخذ الثمن بمدة رده إلى الأخذ من علان الشفعة غير صحيحة لأن
الحصة بيعت مع غيرها بمذاخر ولم يعلم ما يخص الحصة منه فهل إذا برهن الأخذ عليه
بأنه اشترى الحصة فقط وأنه صار اعترافه بشرائها وحدها بالثمن الذي علمه الأخذ

١٢٦٥

٥

وأقر به المشتري لا يكون تعلاه وعوده إلى هذه الدعوى مع مواعيلها وقد رضى المشتري
عند أخذه الثمن ولم يأخذ الثمن الا وهو راض بذلك (أجاب) تستقر الشفعة بالشهاد على
المشتري مطلقاً أو على البائع لو العقار في يده وتملك بالأخذ بالتراضي أو بقضاء القاضي

فإذا رضی المشتري بتسليم المبيع الى الشفيع وقبض الثمن بعد اقراره بمقداره صحم وضم
المنقول الى تلك الحصة في البيع لا يبطل الشفعة بل للشفيع اخذها بما يقابلها من هذا
الثمن فيقسم على قيمتها وقيمة المنقول فرجوع المشتري عما اتفق عليه مع الشفيع من
أن الثمن المسمى الذي اخذه منه هو ثمن الحصة وحدها بذكر أنه ثمن لها مع المنقول
لا يوجب ضررا على الشفيع لعدم سقوط الشفعة حينئذ بل فيه نفع له ان لم يرده الشفيع
لانه حينئذ ياخذ هذه الحصة بما يقابلها من الثمن المسمى والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات عن أولاد قصر وترك دارا مشتركة بينه وبين أخيه فبعد بلوغ القصر وجد
أحدهم العم يباع نصيبه لرجل أجنبي فعند علمه بالبيع وبقدرا الثمن اخذ بالشفعة في وجه
المشتري بحضرة بيعة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكره قضى للشفيع بالشفعة ويكون له اخذ
الحصة من المشتري جبرا عليه حيث لا ولى له حال صغره (أجاب) في شرح الدرصبي
شفيع لا ولى له لا قبطل شفيعته اهـ أى فله أن يطلبها اذا بلغ فيقضى للشفيع المذکور
بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة قراريط
فثلثا في دار آلت اليه بالميراث عن والده وقد كان فائضا في الجهادية منذ ثمان وعشرين
سنة وقد حضر قبله ان أخته باعت ما تملكه في الدار المذکورة بثمن كذا المرأة أخرى
فاخذ بالشفعة في مجلس علمه وأشهد على ذلك عند العقار ثم بعد ذلك رفع الامر للقاضي
فطلب القاضي وكيل المشتري فأنكر الوكيل ملك الشفيع لما يشفع به وذكرا أنه ليس
شريكا في العقار حتى يأخذ بالشفعة وادعى الاخذ بالشفعة ان أخته باعت حصتها بعد
موت أبيه وأنه آلت له نصيب في الدار بالميراث عنه وأنه كان مالكا للدار وأقام بينة على
طبق دعواه فهل تقبل بيعة الشفيع على ملكية ما يشفع به حيث أنكر المشتري ملكه
لما يشفع به وقت البيع (أجاب) اذا ثبت ملك الشفيع لما يشفع به وقت البيع
لا يعتبر حرم المشتري أو وكيله لذلك ويقضى له بالشفعة حيث توفرت شروطها والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخيه وبنته وترك دارا للزوجة عليه مؤخر
صدقا فطلبت منه التركة المذکورة فاذن الاخ والبنت للزوجة في بيع تلك الدار
فباعتها بحضرة كل من الاخ والبنت ورضيا بالبيع ثم بعد مضي نحو اثنتي عشرة سنة
ادعت البنت انها كانت فاصرة وقت البيع فهل اذا ثبت اقرارها بالبلوغ وقت الاذن
بالبيع وكان سنها يزيد على عشرين لا تصدق في دعواها الا ان عدم البلوغ وقتها واذا
صح البيع وكان للدار جار ملاصق ومضى مدة بعد علمه بالبيع وتصرف المشتري فيها
يمكنه الاخذ فيها بالشفعة ولم ياخذ ثم راد الا ان الاخذ بها لا يجاب لذلك (أجاب) اذا
راعت البنت باز باع سناتها تسعين واقترت بالبلوغ قبل قولها مع تفسيرها بما اذا بلغت
واحتمال حالها لذلك وتكون حينئذ في صائر احكامها كالباقية فلا يقبل جودها
البلوغ بعد ذلك وسكوت الشفيع عن طلب المواتية فور علمه بالبيع وقدر الثمن مانع له

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢١

من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا يباعها الرجل اجنبي بثمن معلوم ولدار جار ملاصق فعند علمه بالبيع وبقدر الثمن اخذ بالشفعة عند الدار في وجهه البائع وأشهد على ذلك بينة شرعية من أهل الحارة فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له بها جبرا على المشتري (اجاب) حيث اخذ الجار بالشفعة في مجلس علمه وأشهد على ذلك عند العقار ولم يتحقق مانع من القضاء له بالشفعة ~~يحكم~~ له بتلك العقار بالشفعة جبراً على المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة باع بعضهم نصيبه في رجل آخر ثم باعها المشتري لرجل أيضاً ووضع المشتري الثاني يده عليهم امدة من السنين ثم مات أحد الشركاء عن وارث غائب فضر الوارث الغائب وعلم بالبيع وسكت مدة من الزمان ولم يطلب الاخذ بالشفعة فهل اذا طلب الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع وسكوته لا يحجب لذلك ولا شفعة له (اجاب) يبطل الشفعة بموت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب أو قبله ولا تورث كما يبطلها ترك طلب المواتية أو الاشهاد عند عقار أو عند أحد المتعاقدين والله تعالى اعلم (سئل) في بيتين مشتركين بين جماعة باع بعض الشركاء نصيبه لرجل اجنبي بثمن معلوم فلما علم بقية الشركاء بالبيع وبقدر الثمن اخذ أحدهم بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن عند العقار وأشهد على ذلك بينة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يقضى للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري واخذ الحصة لمصلحة (جاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث توفرت شروطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى داراً لها باب في طريق غير نافذ بثمن معلوم وكتب بذلك حجة عند نائب القاضى ومضى على ذلك سبعة أشهر ثم بعد ذلك حضر شخص من غيبته له دار بابها في تلك الطريق وله حق في الطريق المذكورة ويريد الاخذ بالشفعة وطلب المشتري عند المدير فاحلها المدير على نائب القاضى فخرج نائب القاضى الشخص المذكور لكونه لم ياخذ بالشفعة في مجلس علمه ولم يشهد على ذلك الاشهاد الشرعى الى الآن فهل والحال ما ذكر لا يكون للرجل المذكور حق في طالب الشفعة ويمنع من تعرضه للمشتري بدون وجه شرعى (اجاب) لا شفعة للرجل المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة في بيتين ولامرأتين حصة اخرى في ذين البيتين فباعتهما حصتهما لرجل اجنبي بثمن معلوم وصرة فلما بلغ الشريك بيع تلك الحصة أخذها بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك فهل اذا هز قدر تلك الصرة للشريك يكون اخذه بعد ذلك بالشفعة صحيحاً اذا (اجاب) اذا طلب الشفيع الشفعة بعد علمه بالبيع ومقدار الثمن يحكم له بالشفعة حيث توفرت شرائطها وانت موانعها ولا يكون صكوته لجهله بمقدار الثمن مانعاً له من الاخذ بعد العلم به والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بالارب بين جماعة وبجوار تلك الدار خربة ملاصقة لها فباعها مالكها الشخص بثمن معلوم ثم باع بعض الشركاء في الدار

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٧

رمضان

١٢٦٥

٢٣

ذى القعدة

١٢٦٥

٢٦

المذ كورة حصتهم لشخص آخر بثمن معلوم وبعض الشر كاه الذي لم يسع كان غائباً وقت البيع فلما حضر علم ببيع الخربة المذ كورة والمحصة في الدار المشتركة والتمن أخذ بالشفعة في الخربة وفي المحصة المذ كورة في مجلس علم به بحضور البائعين والمشتريين وبحضرة جمع من المسلمين ونائب القاضي أيضاً فلم يحكم النائب بالشفعة المذ كورة ثم قال للبائعين في الدار هبوا نصيبكم للمشتريين لاجل اسقاط الشفعة فوهبوا ثم انتقلوا لقاض آخر واخذ به الشفعة بذلك بحضور المشتريين فسأله القاضي في أي ساعة أخذت بالشفعة فقال له أخذت بالشفعة حين علمت والبينة تشهد بذلك والحال ان المجلس امتد عند النائب من الصبح الى الغروب وأخذ في ذلك المجلس والبينة تشهد به أيضاً فهل يحكم له بالشفعة حيث كان الأمر على الوجه المذ كور ولا يشترط أن يعرف الساعة التي أخذ فيها ولا معرفة الشهود أيضاً (أجاب) يطلب الشفعة في مجلس علمه وان امتد المجلس ما لم يوجد ما يدل على الاعراض هو الاصح درر وعليه المتون خلافاً لما في جواهر الفتاوى أنه على الفور وعليه الفتوى كذا في الدرر وقوى في رد المحتار ما في جواهر الفتاوى بان عليه عامة المشايخ وانه ظاهر الرواية والتصریح بان عليه الفتوى فاذا طلب الشفعة مع الشفعة في مجلس العلم حكم له بها حيث استوفيت شرائطها وانفتحت موانعها على الخلاف المذ كور وقد علمت ان الفتوى على اشتراط الفورية وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مملكت مكاناً في باب عطفه صغيرة غير نافذة وبابه من داخلها وهو ايضا مركب على باب العطف المذ كورة بقطرة وجميع المارين يمرون من تحتها فحصل بيع في مكان من داخل العطف المذ كورة لرجل اجنبي ليس من اهل العطف المذ كورة وباقي اهل العطف المذ كورة ليس لهم غرض في شراء المكان المذ كورة المذ كورة المرأة المذ كورة فلما بلغها بيع المكان المذ كورة حالاً أخذته بالشفعة واشهدت بيئته شرعية فور علمها بذلك فهل لها الاخذ بالشفعة لان كان المذ كور (أجاب) نعم للمرأة المذ كورة الشفعة حيث كان باب المنزل المذ كور الطريق المشترك الغير النافذ في رد المحتار ومثله أي الشرب الخاص في استحقاق الاخذ بالشفعة الطريق الخاص فمكل اهله شفعاء ولو مقابلاً كما قدمناه فالذي في اوله كالذي في آخره اتقاني انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى ثلث داراً مشاعاً بثمن معلوم في غيبة بعض ملاك ثلث الدار المذ كورة وحضور البعض الآخر ثم ان المحاضر اسقط شفعة في نظيره شيء واخذ ثم حضر الغائب وعلم بالبيع والتمن وسكت عن الاخذ بالشفعة فحوسب مع سنين ومات المشتري وصار وادبه يفتي في الشقص بعد العسمة فهل اذا قام الشر كاه أو ورتهم على وارث المشتري المذ كور فأرادوا الاخذ بالشفعة والحال هذه لا يجابون لذلك (أجاب) سكوت الشفيع وتروكه الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن مسقط لحقه في الشفعة وحق الشفعة لا يورث والشفعة من المحرق المجردة التي لا يصح الاعتياض عنها وفي الدرر من الشفعة ويطلبها

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٦

٨

صلحه منها على عوض أى غير المشفوع وعليه رده لانه رشوة وفي رد المختار لانها ليست
بحق مقر في المحل بل مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه اه والله تعالى أعلم
(سئل) في حاراشترى حصة في عقار من جاره بثمن معلوم وقبضة مجهولة القدر والعدد
من الفلوس فرقت على الفقراء بالجلس ولم يعلم قدرها فبعد مدة ظهر حار آخر غير ملاصق
للمبيع بمذوع ولا بغيرها يطلب الاخذ بالشفعة فهل لاحق له في الشفعة (اجاب)
بالشفعة للجار المذكور والمحال هذه وانما ثبتت للجار اذا كان ملاصقا والله تعالى أعلم
(سئل) في شريكين في منزل صار بينهما قسمة وتميز نصيب كل وغاب أحدهما ثم باع الآخر
منه لاجنبي فلما بلغ ذلك الغائب أخذ بالشفعة وأشهد بذلك فوراً من غير تراخ وأرسل
وكيلاً بذلك فوراً وأشهد الوكيل عند العقار ان موكله أخذ بالشفعة من غير تراخ وطلب
من المشتري أخذ النصيب لموكله فامتنع المشتري من ذلك فهل اذا توجه الشريك الغائب
لبلده وأخذ بالشفعة له ذلك ولا يسقط حقه (اجاب) يحكم للشريك المذكور بالشفعة
والمحال ما ذكر اذا كان شريكاً في حق المبيع أو جاراً ملاصقاً ان لم يوجد ما يسقطها
والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين بلع وقصر فباع أحد المبلغ نصيبه فيها فحين بلغ
الشريك الآخر البالغ ذلك طالب الشفعة في الحصة المبيعة لنفسه وأشهد على ذلك فوراً عند
العقار فهل يحكم له بالشفعة حيث توفرت شروطها (اجاب) نعم يحكم للشريك المذكور
بالشفعة والمحال هذه ولا يتوقف القضاء له بالشفعة على بلوغ القاصر وان لم يكن له ولي
وزوال احتمال أخذه فلو بلغ القاصر وأخذ أيضاً بالشفعة يقضى له بها أيضاً وهي على عدد
الرؤس اوفي الدار المختار لو كان الشريك غائباً فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة كلها ثم اذا
حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الاول قضى له بنصفه ولو فوقه فبكله ولو دونه منعه وفي رد
المختار عن الهداية وان قضى لحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثالث
قبضت ما في يد كل واحد تحقيقاً للتسوية اه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية
أهيرية مشتركة بين رجلين حفر اقيم اساقية ثم بعد مدة باع أحدهما نصيبه لرجل أجنبي
من مدة سنين فاراد الشريك الا ان الاخذ بالشفعة متعللاً بعدم علمه بالمبيع فهل لا يحجب
لذلك ولا شفعة له وتكون الحصة للمشتري المذكور (اجاب) صرحوا بأن أرض مصر آلت
لبيت المال وبانه لا شفعة في بناء مجرد والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض خربة
اشتراها الجار الملاصق لها وبخافها جاراً حر له باب من حارة أخرى فافسدة اراد الاخذ
بالشفعة بعد مضي خمسة أيام من حين الشراء فهل اذا كان يعلم بالمبيع والثمن ولم يأخذ
بالشفعة فوراً علمه لا يحجب لذلك اذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضة المشتري بدون وجهه
شرعي (اجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا حقت شرائطها الشرعية التي
من جعلها الاخذ بها فوراً العلم بالمبيع وقدر الثمن وهما لم يوجد والله تعالى أعلم (سئل)
في أخين يملكان داراً مناهما صفة بينهما فباع أحدهما حصتها لغير شريكها فعملت

١٢٦٦

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٦

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٦

٢

جمادى الاولى

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٥

جمادى الثانية

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٤

ثمان

١٢٦٦

٢١

قال

١٢٦٦

٢٢

الشر بركة بالبيع والتمن ولم تأخذ بالشفعة بل أسقطت حقها في الشفعة لابن لها والحال
 أن ابنها يسر شر بكا ولا جارا فهل يكون حق الاخذ بالشفعة للجار الملاصق واذا طلب
 الجار وأخذ بالشفعة في مجلس علمه وأشهد عليه ساعد الدار مع علمه بالتمن يكون الحق
 للجار المذكور ولا يكون لابن الشر بركة حق فيها ولا عبرة باسقاط الشر بركة الشفعة له
 (اجاب) حيث أسقط الشر بركته في الشفعة قبل القضاء سقط حقه و ينتقل الحق
 فيها للجار الملاصق حيث لم يوجد من يقدم عليه فاذا تمت شروطها وانتفت موانعها فله
 الاخذ بها والله تعالى اعلم (سئل) في الوصي على القاصر اذا باع من عقاره حصة شائعة
 في طاحونة كبيرة منخر به بهر بتمن الباقي فيها للقاصر المذكور وكان هناك جارا أخذ
 الحصة المبيعة بالشفعة فور العلم وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعها أصبح
 البائع ويحكم به للجار (اجاب) اذا تحقق وجوده وسوغ من مسوغات بيع الوصي عقار
 القيم ومنها فخر به يكون البائع المذكور صحيحا فاذا صح البائع يقضى للشفيع المذكور
 بالشفعة بعد توفير شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك ولدين
 وخلف من جملة خلفاته نجسة وعشر من فدانا بعبادية انعاما بموجب تقسيط من الرزنامة
 وكل عام يتقسمان موجود لزراعة بينهما نصفين من ابتداء موت والدهما فباع أحدهما
 الولد من مخصصه في الابعادية المذكورة على الشروع فيها من غير إذن على أن يكون
 المشتري شر بكا لاخيه الذي لم يبيع فهل البائع من غير إذن أخيه فاسد واذا قلتم ان البائع
 صحيح وحضر الشر بركته وتراخى في طلب الاخذ بالشفعة و بعد ذلك رجع وطلب الاخذ
 بالشفعة يجاب لذلك أوليس له الاخذ بها لتراخيه عن طلبها وقت العلم بالبيع والتمن
 (اجاب) البائع صحيح حيث كانت الارض مملوكة ولا شفعة للشر بركته والحال هذه
 والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترى امكانا من ملاكه بتمن معلوم وصرة
 مجهولة استهلكوا بالجماس ولم يعلم قدرها فأراد جيران الممكان المبيع أخذ بالشفعة
 فهل يكون عدم علمهم بمعرفة القدر الذي في الصرة مانعا لهم من الاخذ بالشفعة لاسيما أنهم
 علموا بالبائع وأخروا الاخذ بالشفعة وطلبوها بعد مضي أيام (اجاب) لا شفعة للجيران
 المذكورين والحال هذه ولا يصح طلبهم مع الجهل بقدر التمن حتى لو فرض العلم به بعد
 ذلك فأخذوا بالشفعة ور لم بذلك يقضى لهم بها حيث لا مانع ولا فلا والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل باع لاخر داره فعلم الجار أنه باع الدار فأخذ بالشفعة فورا ودفع للمشتري
 التمن فخذ به رضاه بحضور بيعة فيعده مدة أنكر المشتري الاخذ بالشفعة فاقام عليه بيعة
 بالاخذ بالشفعة فرد المشتري البيعة ويقول هم اخذوا وحالي والحال انه لم يرد التمن للجار فهل
 يجاب الجار للاخذ بالشفعة وتنزع الدار من المشتري فها (اجاب) اذا ثبت أخذ الشفيع
 الدار المذكور بالشفعة برضا المشتري كان الحق فيه للشفيع وشهادة العدو على عدوه
 مقبولة ان كانت العداوة أخروية لان كانت دينوية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة

يملك كون دار او هبوها لابن عمهم وكتب في شأن ذلك وثيقة من قاضي بلادهم وحاذاها
وقبضها صاحبها وقبضها شرعيين فهل اذا كان للدار جار كان حاضرا وقت المبة في مجلسها
ثم طلب أن يأخذ الدار المذكورة منهم بالشفعة لا يجاب لذلك ولا عبرة به علما انها هبة في
مقابلة مال لا يعلم قدره وقد ترك طلب الموائمة وطلب التقرير على فرض ثبوت دعواه
ولم يطلب افورا (اجاب) لا شفعة للجار المذكور اذا كان الامر ما هو من بورو والمبة بعوض
لا يترقب عليها الاخذ بالشفعة الا اذا كان العوض مشروطا في عقد هار لا مانع فلو حصل
التعويض بلا شرط فلا شفعة فيها والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة
باع أحد الشركاء حصته في الدار من أجني ولم يطلب باقي الشركاء الشفعة هل للجار
الملاصق طلبها (اجاب) تجب الشفعة للخليط في نفس المبيع ثم ان لم يكن أو كان وسلم
كانت للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين ثم ان لم يكن أو كان وسلم كانت
لجار الملاصق بانه في سكة أخرى وظهر داره لظهورها فلو بابه في تلك السكة فهو خليط وانما
يكون له كل من الخليط في الحقوق والجار الشفعة اذا أخذ كل منهما بالشفعة حين علمه
بالببيع والتمن حتى لو أخر كل منهما طلبها حتى سلم من هو مقدم عليهما لا يكون له كل منهما
الشفعة في رد المختار من الشفعة واعلم ان كل موضع سلم الشريك الشفعة فانه ثبت للجار
ان طلبها حين سمع الببيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا لم يطلب حتى سلم
الشريك فلا شفعة له شرح المجمع ومثله في الزانية وغيرها اه والله تعالى اعلم (سئل) في
قطعة أرض فيها طاحونة وبئر مشتركين بين رجل وامرأة فباعت المرأة نصيبها للجار بتمن
معلوم ثم بعد عقد الببيع وقبض الثمن علم الشريك بالببيع فأخذ بالشفعة فورا العلم بالببيع
والثمن وأشهد على نفسه عند المبيع فذهب المشتري للبائنة وقال لها هي لي ما اشتريته
منك في نظير صرة مجهولة دفعها لها فوهبته له ترى بذلك ابطال الشفعة فهل لا تصح الهبة
من المرأة المذكورة بعد انتقال المالك عنها بالببيع للمشتري ويكون للشريك الاخذ بالشفعة
جبر على المشتري حيث توفرت شروطها (اجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء
الشرائط الشرعية ولا يمنع من ذلك صدور الهبة على الوجه المذكور والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة آلت لهم دار عن مورثهم وكان بعضهم غائبا فحضر وطلب أخذ
حصته من الدار فوضعه بعض الشركاء يد عن حصته ودارهم معلومة القدر فهل ثبتت
لباقى الشركاء الاخذ بالشفعة اذا توفرت شروطها يحكم له بها (اجاب) حيث باع أحد
الشركاء حصته من العقار المشترك بتمن معلوم من بعض الشركاء ثبت لباقيهم الشفعة
حيث لا مانع شرعا والمشتري كاحدهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بجوارها
دار أخرى فباع صاحب الدار داره لرجل آخر فراد الجار أن يأخذها بالشفعة على يد
نائب الشرع بالناحية فنفعه شيخ القرية من الاعطائه وأمر ببيعها للغير فهرأ عن الجار
فهل للجار أن يأخذها بالشفعة وهل اذا سكت بعد البيع لمنعهما اياه من الاعطاء ثبت له

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٥

ذی الحجة

١٢٦٦

١٤

(اجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه بالبيع ومقدار الثمن يسقط حقه منها فلا يحكم له بها ويجوز اعادة الشفيع الاخذ بها الا يقوم مقام الطلب اما لو اخذ حين علم فتنع ظاهرا لا يسقط حقه بدون مسقط شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصص في حوش باعها لامرأة اجنبية بثمن معلوم من مدة تسعة أشهر بموجب حجة شرعية من الحاكم الشرعي مع علم الشركاء والمجيران بالبيع وبقدار الثمن والا تتريد امرأ من المجيران الاخذ بالشفعة متعلقة بأنهم لا تعلم بالبيع فأنكرت المشتريه دعواها فهل اذا ثبت علمها بالبيع وبقدار الثمن وسكوته ولم تأخذ بالشفعة فور العلم لا تجاب لذلك ولا شفعة لها ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك اذا كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث الشرعي عن أبيهم غاب أحدهم مدة من السنين ثم حضر من غيبته وأراد أن يأخذ ما يخصه في الدار بالطريق الشرعي عن والده وعن مات منهم في غيبته فصالحه أخوه لآبيه الواضح يده على الدار عن نصيبه الذي يخصه على قدر معلوم من الدراهم قبضه منه بحضرة بينة شرعية فهل يثبت لباقي الشركاء الاخذ بالشفعة مع المصالح اذا توفرت شروطها (اجاب) اذا وقع الصلح عن اقرار كان بيعه عافى تجري فيه الشفعة ويحكم اطلاقها بها عند توفير شروطها ما في الدر من الصلح من أر الصلح اذا وقع مع اقرار عن مال بمال حكمه كالبيع فتجوز فيه احكامه كالشفعة والرد بعيب وخيار رد فية وشروط والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا ومجواره حائوت ملاصق لجدار بيتها داخل في دهليزه اشترته من مالكه بثمن معلوم من مدة ثلاثة أشهر بموجب حجة شرعية من الحاكم الشرعي بعد النزاع في شأنه والمشاجرة باصلاع أهل الحارة ومن جملتهم رجل له دكوب على الحائوت المذكور يريد الآن الاخذ بالشفعة عناد مع علمه بالبيع وبقدار الثمن وسكوته المدة المذكورة فهل اذا كان علمه بالبيع والثمن وسكوته ثابتين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من المعارضة بدون طريق شرعي (اجاب) لا شفعة للرجل المذكور ان تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حوشا مشتملا على بعض قيعان وعليه حكر لجهة وقفه فهل اذا علم الجار بالبيع وأراد الاخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة في الارض المهتكرة (اجاب) لا شفعة للجار فيما يبيع من البناء على الارض المهتكرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قبراطين وثلاثة ارباع قيراط في دار وباقيها لرجل آخر يدعي انه اخذ ذلك بمائة وخمسين ريبا لا وصرة مجهولة فلما بلغ البيع مالك باقي الدار بدرواخذ بالشفعة لعلمه بمقدار الثمن الذي اشترى به وقدره مائة وخمسون ريبا وثلاثة قروش فهل اذا علم قدر الثمن الذي اشترى به يسوغ له الاخذ بالشفعة (اجاب) جهالها لئن تمنع الشفعة فاذا علم الشفيع بالثمن قضى له بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصص في دار مشتركة بينها وبين جماعة

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٧

محرم
٣

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٦

ربيع الاول

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

٣٠

ربيع الثاني

١٢٦٧

٥

فباعته الجماعة نصيبهم في الدار لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم مع علم الشريكة
 بالبيع وقبض الثمن وسكتت مدة من الشهر ولم تطلب الاخذ بالشفعة فور علمها بالبيع
 والثمن فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية لا يكون لها الاخذ بالشفعة بعد ذلك وتسقط
 شفعتها وايس لها معارضة المشتري في المبيع (اجاب) لا شفعة للمرأة المذكرة ان كان
 الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة بنوا حوا نيت على شاطئ البحر
 للبيع والشراء فباع رجل منهم حانوتا من آخر بثمن معلوم فأراد جاره أن يأخذ بالشفعة
 فهل لا شفعة له في البناء حيث كانت الارض أميرية ولم تكن مملوكة لاحد (اجاب)
 لا شفعة في بناء مجرد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخت وعن زوج ولها
 سبعة قراريط في منزل باع زوجها الرجل آخر بثلاثة اكياس أربعة قراريط وكسور من
 ضمن الحصة المذكرة مع كون حصته ثلاثة قراريط ونصف فقط فطلب الشريك
 الشفعة فيما نفذ فيه البيع وأشهد على ذلك وأراد دفع الثمن للمشتري فادعى المشتري انه
 اشترى بثلاثة اكياس وصرة مجهولة والحال أن المشتري أقر قبل دعواه بذلك لدى بيعة
 انه اشترى بثلاثة اكياس فقط هل يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها بالثمن
 الذي أقربه المشتري ولا تقبل دعواه بعد تاريخ الاقرار أن الشراء بثلاثة اكياس وصرة
 مجهولة ويعامل باقراره السابق (اجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها
 الشرعية بالثمن الذي وقع البيع به ويعامل المشتري باقراره بمعية الثمن والله تعالى
 أعلم (سئل) في دار مشتركة بين أخوين مات أحدهما وخلف ولد أصغر ولم يكن له
 وصي ثم ان عم الطفل باع نصيب نفسه لأجنبي فهل للولد اذا بلغ أن يأخذ نصيب عمه
 بالشفعة وهل اذا كان المشتري ساكنا في نصيب الولد مدة صغره يطالب باجرة المثل في
 تلك المدة وهل اذا ادعى المشتري أنه وهب الحصة المشتراة لولد من أولاده يكون ذلك
 مسقطا للشفعة وهل تشترط المبادرة بالرفع للقاضي ولو بعد الاشهاد على الاخذ بالشفعة
 (اجاب) في الدار المختار وصي شفيع لا ولي له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي قويا
 طلبها جازاه وعلى شريك اليتيم أجرة مثل حصة اليتيم مدة سكناها قبل بلوغه على المعتمد
 ولا تبطل الشفعة بتأخير طلب التملك والحصومة على ما به الفتوى وقيل يقضى بقول محمد
 بن آخره شهر بالاعذر بطلت دفع الضرر رواه أحمد لا فتا به واكد في تنقيح الحامدية وهذا
 حيث وجد طلب الموائسة في مجلس العلم بالبيع بل يقتضي فهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوه
 وطلب التقرير وهو المشهود على البائع لو العاقر في يده أو على المشتري مطلقا فيقول فلان
 شترى هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طالبت الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا وينقص
 لشفيع جميع تصرفات المشتري في المبيع حتى الوقف والهبة والله تعالى أعلم (سئل)
 لرجل يملك مكانا باع النصف منه لآخر بثمن معلوم وصرة يداخلها دراهم مجهولة القدر
 والعدد وخرج للمشتري بذلك حصة شرعية ثم بعد مدة باع رب المكان النصف الثاني للشريك

المذكورين ممن معلوم فاراد الجار أخذ النصف الثاني بالمبتاع ثانياً بالشفعة من الشريك
 المذكور بعد مضي أربع سنوات وعلمه بالبيع من وقته فهل والحال هذه ليس للجار
 المذكور الأخذ بالشفعة مع وجود الشريك المذكور رسمياً مع علمه بالبيع من وقته
 (أجاب) لا شفعة للجار المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أحوين
 يملك داراً ربة عن أبيهما معاً أحدهما الرجل أجنبي ممن معلوم في غيبة أخيه بدون
 أدنه فخر الأخ ورد البيع في نصيبه وأخذ نصيب أخيه بالشفعة فور علمه بالبيع والتمن
 فهل يحكم له بالأخذ بالشفعة ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذكور
 (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة والحال هذه بعد استيفاء شرائطها والله
 تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار عن مورثهم باع بعضهم حصته منها لأجنبي ممن
 معلوم فبين علم الباقي أخذوا المبيع بالشفعة فور العلم وأشهدوا على ذلك فهل إذا توفرت
 شروط الشفعة وانتفت موانعها يحكم بها الباقي الشركاء (أجاب) نعم يقضى للشركاء
 المذكورين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع وهي على عدد الرؤس والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في عقار ادعى عند القاضي بعد طلب المواقبة والشهاد
 على رجل أجنبي غير شريك أنه اشتري بعض العقار المذكور فافكر المشتري الشراء فهل
 إذا أثبت البيع يكون للشريك في العقار الأخذ بالشفعة جبراً إذا لم يكن مانع (أجاب)
 يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها فال في الدر من الشفعة وإذا طلب الشفيع
 سأل القاضي الخصم عن ملكية الشفيع لما يشفع به فإن أقربهما أي بملكية ما يشفع به أو
 فكل عن الحلف على العلم أو برهن الشفيع أنها ملكه سأل عن الشراء هل اشترت أم لا
 فإن أقربه أو وكل عن اليقين على الحاصل في شفعة الخليط أو على السبب في شفعة
 الجوار بخلاف الشافعي أو برهن الشفيع قضى له بها اه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى من رجل حصّة معلومة من دار خربة تقبل القسمة بمبلغ معلوم وصرة مجهولة
 مشار إليها فهل إذا طلب الشفيع المنازعة مع المشتري وأراد أخذ الحصّة المذكورة
 بالشفعة لا يمكن من ذلك ولا تسمع دعواه وتكون هذه الحيلة مسقطاً لما يطالبه الشفيع ولا
 سيما أن المشتري المذكور داره ملاصقة للحصّة المذكورة (أجاب) صرح أئمتنا بأن جهالة
 التمن تمنع الشفعة وهذه الحيلة مذكورة في المتون التي عليها المعول والله تعالى أعلم
 (سئل) في بيت مشترك بين جماعة قسم نصفين وأحد النصفين جذوعه موضوعة على
 حائط مشترك بينهما وفيه محل موضوع على عامود كائن في بعض حوش النصف الآخر
 ولبيت المذكور جنيّة مشتركة بين النصفين فاشترى شخص النصف الذي جذوعه
 موضوعة على الحائط المشترك بينهما وفيه محل موضوع على عامود كائن في بعض حوش
 النصف الآخر مع نصف الجنيّة مشاعاً ثم اشترى النصف الثاني مع نصف الجنيّة الباقي
 والآن يريد الجار الملاصق للنصف الثاني أخذه من مشتريه بالشفعة وذلك بعد أن طلب

٢٨ ١٢٦٧

جاءى الأولى

١ ١٢٦٧

٢ ١٢٦٧
جاءى الثانية

٤ ١٢٦٧

١٣ ١٢٦٧

سنة

رجب

١٢٦٧

٢٢

شعبان

١٢٦٧

٨

شوال

١٢٦٧

٥

ذى القعدة

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٧

ذى الحجة

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٦

شراعه من مشتريه يا كثر من الثمن الذي اشتراه به ولم يرض فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك (اجاب) لا شفعة للجار الملاصق المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في بيعه باعه ما لملكه لرجل اجني ثمن معلوم وللجان جارحين علم بالبيع وبقدور الثمن اخذ به بالشفعة فور علمه فهل اذا ثبت البيع بشهادته البيعة الشرعية وتوفرت شر وطا لاخذ بالشفعة وانتفت موانعه الذي احساكم الشرعي يحكم للشفيع بالشفعة (اجاب) نعم يحكم للشفيع المذكور بالشفعة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة باع بعض الجماعة نصيبه فيها لرجل آخر بثلث معلوم وعلم الشريك الآخر بالبيع وقدر الثمن وسكت مدة من الزمان ولم يطلب الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والثلث فهل اذا اراد الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والثلث وسكوته لا يجب له لذلك ولا شفعة له (اجاب) نعم لا يجب لذلك ان كان الامر كما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان منزلين لكل منهما قدر معلوم على الشيوع فيهما ما واحد المنزلين محكور والاخر غير محكور ثم ان احدا الشريكين باع نصيبه فيهما لرجل آخر صفقة واحدة بقدر معلوم فلما باع الشريك ذلك اخذ بالشفعة فهل والحال هذه ثبت له الشفعة فيما لم يكن محتسرا او يأخذ بحصته من الثمن (اجاب) للشريك اخذ الحصة المبيعة في المنزل المملوك ارضا وبناء بالشفعة بما يقابل من الثمن ولا شفعة فيما يبيع من البناء في الارض المحتكرة والله تعالى اعلم (سئل) في مكان فيه جزء موقوف شائع وباقيه مملوك لاشخاص فباع احدهم نصيبه فهل يكون للشركاء الاخذ بالشفعة (اجاب) لا شفعة في الوقف ولا له ولا بجواره كما في الدار فاباع احدا الشريكين في العقار المملوك نصيبه منه يكون لباقي الشريكة المالكين الاخذ بالشفعة ولا شفعة لمتولي الوقف فيما يبيع من العقار المملوك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا وله جار ملاصقان له من الجهتين فباع احدهما لجارين في غيبة الجار الثاني فهل اذا حضر من غيبته وعلم بالبيع وبقدور الثمن واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدور الثمن يقضي له بالشفعة وتكون الدار مشتركة بينهما مناصفة (اجاب) ثبت الشفعة لمن اشترى او اشترى له فاذا طلب الجار المذكور كل الدار يقضي له بالنصف بعد استيفاء الشرائط الشرعية والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حائوتا من مال لملكها ثمن معلوم اراد رجل ان يأخذها بالشفعة لكونه رالها واسأل لمشفوع به وقف فهل اذا كان المشفوع به وقف لا يكون له ذلك ولو كان الوقف أهليا (اجاب) لا شفعة في الوقف ولا يجوز ان يباع دار بجانب دار الوقف فلا شفعة للوقف ولا يأخذها المتولي ولا الموقوف عليه كما في حواشي الدرر الهندية فلا شفعة لما ظار الوقف في الحائوت المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باع ثلثها لرجل آخر بقدر معلوم وبالصحة المجهولة واستلمت في المجلس ولم تعلم فهل اذا اراد الجار ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجب لذلك (اجاب)

من شروط الاخذ بالشفعة معلومية الثمن فحيث لم يعلم مقدار جميع الثمن فلا شفعة للرجل
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير خرب لا يقبل القسمة لامرأة نصفه والباقي
لغيرها فوهبت المرأة حصتها فيه لرجل بدون مقابل ثم بعد ذلك ذهب لكتاب صك الهبة
وكتب بذلك حجة وقومت المحصة الموهوبة بقدر من الدراهم لاجل أن يدفع عليه رسم
القاضي فهل اذا اراد بعض الشركاء اخذ المحصة الموهوبة بالشفعة لايجاب لذلك ولا
يكون تقويم المحصة بذلك مسوغا لطلب الشفعة (اجاب) لا تثبت الشفعة قصدا الا في
عقار ملك بعوض فلا شفعة في ارض وصدقة وهبة لا بعوض مشروط كما في الدرر وغيره فلا
شفعة لبعض الشركاء ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة
بين امرأتين مناصفة باعت احدهما ما نصيب الرجل اجنبي بثمن معلوم في غيبة الجار
الملاصق للدارو باعت الثانية حصته من نصيبها المشتري المذكور في غيبة الجار كذلك
بثمن معلوم فهل اذا حضر الجار الملاصق من غيبته واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر
الثمن بحصره بينة شرعية يجاب لذلك ويقضى له بها جبراً على المشتري اذا ثبت ما ذكر
بالوجه الشرعي وهل اذا قال الجار المذكور ان الثمن زائد على ثمن المثل لا بقصد
الاعراض عن الاخذ به الا يكون هذا القول مسقطاً لها (اجاب) للجار المذكور اخذ
الحصة المبتاعة أولاً بالشفعة وليس له اخذ ما اشتراه المشتري ثانياً لكون المشتري شريكاً
وقت العقد الثاني والشر يك مقدم على الجار كما في الدرر وحواشيها فيعضى للجار
بالشفعة فيما ذكر حيث لا مانع ومجرد اخبار الشفيع بان الثمن زائد عن ثمن المثل بعد
أخذه بالشفعة لا يوجب اسقاط حقه فيها حيث لم يوجد منه ما يدل على الاعراض عنها
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد له فيه دار وضع يده على قطعة منها
رجل اجنبي وجعلها محللاً للثمن ولما لاك الغائب جار يملك محلاً باعه لرجل آخر بثمن معلوم
فباع واضع اليد القطعة المذكورة مع بيع الجار لمن اشترى من الجار فهل اذا حضر
الغائب واثبت ان القطعة المذكورة ملك له سئل ولم يجز البيع يكون البيع غير نافذ
وله نزعها من المشتري وله الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والتمن في المحل الذي باعه الجار
(اجاب) يبيع ملكا الغير بدون الاذن موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده
بطل وللجار الاخذ بالشفعة ويقضى له بها بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل باع داره لاجنبي من غير أن يعلم جاره وغرس المشتري فيها شجرة
فلما علم الجار قال اخذتها بالشفعة فهل له الاخذ بالشفعة أم لا واذا اخذ بالشفعة
فهل يجب على الغارس قطعها (اجاب) يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء
شرائطها وبالاخذ الشفيع بالتمن وقيمة الغرس مستحق القلع لو غرس المشتري أو كلف
الشفيع المشتري قطع ما غرسه اذ لم تنص الارض بالقلع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك بيتاً يبيع بجواره بيت آخر اخذ بالشفعة فور علمه بالبيع ومقدار الثمن

١٢٦٧

٢٧

محرم

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٢٨

وذهب الى العقار واشهد عنده باخذه بالشفعة وذهب الى القاضي وأخبره بذلك أيضا
 فهل يكون له الاخذ بالشفعة ولو كان ذلك البيع مقايضة (أجاب) يقضى للجار
 المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها في التنوير وشرحه وفي الشراء بالقيمي بالقيمة يوم
 الشراء ففي بيع عقار بعقار يأخذ الشفيع كلام من العقارين بقيمة الآخر والله تعالى أعلم
 (سئل) في دار تسمى بدوارباعها مالها مع غيرها من الاراضي ثمن معلوم فهل حيث
 كانت الدار مملوكة أرضا وبناء يكون لجارها أخذها بالشفعة جبراً على المشتري حيث
 لم يكن جار الدار مملوكة أرضا وتوفرت شروطها بأخذ الجار بالشفعة وطلبه في مجلس علمه
 واشهاده على ذلك عند العقار (أجاب) ان كان الدوار مملوكاً أرضاً وبناءاً لم يأت به
 ثبت فيه الشفعة فيقضى للجار بها بعد استيفاء شرائطها ولا يضر تفرق الصفقة
 للاضرار لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه فيحكم
 بها فيما ثبت فيه اداء الحق العبد كذا في رد المختار عن درر البحار وشرح الجمع والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً بطريق الميراث عن مورثهم باع أحدهم نصيبه
 فيها لرجل أجنبي في غيبة أحد الشركاء ثم حضر الشريك من غيبته فعلم بالبيع وقدر
 الثمن فأخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه عند المبيع فهل يحكم للشريك
 المذكور بالشفعة حيث توفرت شروطها وجبر الله تعالى على رد المبيع للشريك الشفيع
 (أجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين جماعة ذكور واثلاث وفيهم فاصراً فاشترى أحد الشركاء البائع حصتين
 بعقدين من شركائين ومعه بكل منهما وثيقة شرعية فيها ختم فاضى بملئهم وعلم أحد
 الشركاء البائعين بالبيع وبالثمن وبعد مضي عشر سنين مع حضورهم بالبلد أراد أن يأخذ
 بالشفعة وراد الشريك القاصر بعد بلوغه أن يأخذ أيضاً بالشفعة لكنه لم يطلبها عقب
 بلوغه بل استمر ساكناً سنين مع حضوره وهو يعلم بالبيع وبقدرا الثمن أيضاً فهل لا يمكن
 كل منهما من الاخذ بالشفعة وهل اذا تعلن مؤخر الشفعة بجهاه باشتراط الفورية
 لا يعتبر تعلمه المذكور (أجاب) تبطل الشفعة بترك طلب الموائمة في مجلس أخبر فيه
 بالبيع أو ترك طلب الاشهاد عند عقار أو ذى يد ولا يعذر بالجهل باشتراط الفورية
 في ذلك فلا شفعة للشريك المذكور في حيث كان الاثم ما هو مسطور والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك داراً باع حصتها من رجل أجنبي بشر معلوم وله جار ملاصق غائب
 فهل اذا حضر الجار المذكور من غيبته وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا الثمن وأشهد
 عند العقار يجب لذلك ويقضى له بها اذا ثبت ما ذكرنا منعه من شراء متعلقاته بالبيع
 حصل من مدة أربعة أشهر لا عبرة بتعلاله ولا يكون مانعاً له (أجاب) يحكم للجار المذكور
 بالشفعة بعد استيفاء شرائطها ولا عبرة بما عمل به المشتري حيث تحقق طلب الموائمة فوراً
 في مجلس العلم بالبيع والثمن وطلب الاشهاد بالاتراخ مع التمكن منه والله تعالى أعلم

١٢٦٨

٣٠

صفر

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٥

ربيع الاول

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٧

(سئل) في رجل باع داره وله جار ملاصق غائب عن بلد تلك الدار وقبض المشتري
لداروسا ثم انحو خمس سنين وبنى فيها وبعده مضى المدة المذكورة علم الجار ان القائب
بالبيع فاخذ بالشقة عقب علمه بذلك من غير تراخ وتوجه الى تلك الدار واشهد بالاخذ
بالشقة عنده فهل يجب لذلك ويأخذ الدار قهرام من المشتري (اجاب) يقضى للجار
المذكور بالشقة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا يضر مضى تلك المدة قبل العلم
بالبيع والتمسك واشقيع تكليف المشتري بهدم ما بناه أو تعاقبه بقيمة مستحق القلع
برضاها ما ان لم يضر القلع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غائبة تملك بيتا بجواره
حوش ملاصق لمالك لجماعة مشتركين فيه باع بعضهم نصيبه لرجل أجنبي ولم يأخذ
احد منهم بالشقة فهل اذا حضرت المرأة الغائبة من سفرها وأخذت بشقة الجوار فور
علمها بالبيع والتمسك يقضى لها ما او الحسا ل هذه (اجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة
بالشقة حيث توفرت شروطها وانتفت موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
مكنا بجواره قهوة والجار الذي يدينهما مشتركة الانتفاع بين المكن والقهوة فالمالك
للقهوة باعها لرجل نصراني فاراد صاحب المكن ان يأخذ القهوة بالشقة فهل يجب
لذلك (اجاب) يقضى للجار المذكور بالشقة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له دار باعها لآخر جيرانه وقبض منه الثمن وكتب له حجة من
نائب القاضي ثم بعد مدة ثلاثة أشهر من وقت البيع طلب الجار الآخر ان يأخذ بالشقة
فهل اذا كن موجودا بالهل تلك المدة وعالم بالبيع وبقدار الثمن ولا مانع له من الاخذ
بالشقة من وقت البيع لا يجب لذلك ويكون سكوته تلك المدة مع علمه بالبيع وبقدار
الثمن وعدم المانع مستطافا لشقته وتكون جميع الدار للجار المشتري (اجاب) لا شقة
للجار المذكور اذا تحقق هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين احدهما دار
بديل كل منهما الاخر بداره ووزار احدهما دارهما للآخر وصار كل منهما يتصرف في دار
الاخر سنة ثم حضر جارا لحد المتبادرين وعلم بالمبادلة وسكت من غير طلب مدة تزد على
اثنى عشر يوما ثم بعد علمه وسكوته المدة المذكورة اراد الاخذ بالشقة فهل لا يجب لذلك
حيث علم وسكت (اجاب) لا شقة للجار المذكور حيث سكت بعد العلم بالبيع وبقدار
الثمن بلا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار لجماعة آلت لهم بالارث عن مورثهم
فباع احدهم كاهن حصة فيها شائعة لاجنبي في غيبة باقي الشركاء فهل يتوقف صحة البيع
على حضور باقي الشركاء فلمهم ابطاله بعد حضورهم او يكون البيع في قدر نصيبه صحيحا
ولباقي الشركاء اخذ بالشقة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) بيع أحد
الشركاء نصيبه المعلوم من العقار المشترك صحيح لا يتوقف بفاذه على حضور باقي الشركاء
حيث صدر صحيحا لازما ويقضى للشريك بالشقة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم علمه ساكر لجهة المسجد فهل

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢٢

جادی الاولى

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٩

جب

١٢٦٨

١

١٢٦٨

١٣

إذا أراد المزار أن يأخذها بالشفعة لا يجب لذلك حيث كان عليها حكر (أجاب) نعم لا يجب لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عقارا لأجنبي بثمن معلوم وله جار ملاصق غائب عن بلد المبيع حين بلغه الخبر قال أخذت بالشفعة في مجلس العلم بالمبيع وأشهد على ذلك فهل إذا شهدهت له البيعة بالأخذ بالشفعة فور العلم وتوفرت شروط الأخذ بها وانتفت موانعه يحكم له بها ولا يلزم الشفيع يمين بعد شهادة البيعة له بذلك (أجاب) إذا علم الشفيع بالمبيع وقدر الثمن وأخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك عند العقار أو البائع أو العفا في يده أو المشتري من غير تراخ وانتفت موانع الأخذ بها يقضى له بالشفعة ولا يمين مع البرهان والله تعالى أعلم (سئل) في قرن مشترك بين ورثة باع أحد الشر كانه نصيبه منه لأمراة أجنبية بثمن معلوم فعند علم الشريك بالمبيع وبقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه عند العفا وبكسرة بينة شرعية فهل إذا ثبت ما ذكره يقضى للشفيع بالشفعة جبر على المشتري إذا تحقق ما ذكره الطريق الشرعي

شعبان

١٤

١٢٦٨

(أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم ووضع

١٢٦٨

٢١

يده عليها وتصرف فيها لنفسه مدة من السنين وله جار غائب حضر من غيبته وعلم بالمبيع والثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه وسكت مدة من الشهر والآن أراد الأخذ بالشفعة مع علمه وتأخيرها فهل والمحال هذه تسقط شفعتها بالتأخير ويمنع من معارضته للمشتري (أجاب)

١٢٦٨

٢

إذا علم الشفيع بالمبيع والمثل سكت عن طلب الموائمة أو ترك طلب الشهاد مع القدرة على ذلك بطلت شفעתه وليس له بعد ذلك الأخذ بها حيث تحقق ذلك والله تعالى

أعلم (سئل) في أخوين مشتركين في دار شركة ملك باع أحدهما جميع الدار المشترك بغير إذن الآخر فهل ينفذ البيع في نصيب البائع خاصة وإذا قلتم بذلك فهل

١٢٦٨

١٨

للسريك الذي لم يبيع الأخذ بالشفعة (أجاب) كل من شر يكي الملك أجنبي في نصيب الآخر فلا ينفذ بيع أحدهما حظا شريكه دون ذنبه وأجازته وإذا رد البيع في نصيبه يرد

ويقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باع نصفها لآخر من مدة ثمان عشرة سنة فوضع المشتري يده على ما اشتراه

وبناه دارا لنفسه والآن يدعي رجل قريب للبايع بان له حصصة في الدار المذكورة ويريد الأخذ بالشفعة فهل إذا علم بالمبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ فور علمه لا يجب لذلك

ذى القعدة

١٥

١٢٦٨

إذا ثبت ما ذكره يمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة على فرض ثبوت شركة في المبيع بدون استيفاء شرائطها

الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم فعلم الشريك بالمبيع وقدر الثمن فأخذ بالشفعة فور

علمه وأشهد على نفسه في مجلس المبيع فهل يحكم له بها حيث توفرت شرائطها وإذا ادعى

المشتري ان الدار محتكرة من جهة وقف حيلة لمنع الشريك من الشفعة ولم يثبت لا بيعة شرعية ولا بحجة بيده أنه محتكرة وأقام الشفعين بيعة على ان اشترى او وقع في نصف الدار أرضا وبناءا لا عبرة بدعوى المشتري شرعا ويحبى بر على تسليم المبيع للشريك الشفعين المذكور (أجاب) اذا باع أحد الشريكين في الدار نصيبه منها الاجنبي يكون لشريكه الشفعة فيقضى له بها بعد توفّر شرائطها حيث لم تكن أرض تلك الدار وقفًا فان كانت الارض وقفًا فلا شفعة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا عن مورثهم باع أحدهم نصيبه منها لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم والبعض الذي لم يبيع كان غائبًا وقت البيع دون مسافة القصر فكث النصيب المباع تحت يد المشتري مدة عشر سنين ثم باعه لرجل آخر وبعد ذلك حضر البعض من غيبته في بلد البيع وعلم البيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه بل وكل آخر في أخذه له بالشفعة ولم يأخذها الوكيل على الفور ثم رجع الى محل غيبته فهل لا يجب لأخذه بالشفعة حيث لم يأخذ فور علمه بل وكل في الأخذ بالشفعة (أجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة بدون استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتين بينهما قطعة أرض ملاصقة لهما ملك لغيره وليس عليهما حكر فباعها ما لهما لرجل آخر غير جار فهل اذا علم الجار واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا الثمن واتخذ على ذلك له اخذ تلك القطعة قهرًا عن المشتري بالثمن الذي وقع عليه البيع (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم من الدراهم وبالصرة المجهولة واستلم سكت بالمجلس بحضور بيعة شرعية تشهد بذلك فهل اذا كان الجار غائبًا وحضر من غيبته واراد ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجب له ذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) حيث كان الثمن مجهولًا لا يحكم للشفيع بالشفعة لان جهالة الثمن تمنع الشفعة كما في الدرر وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في طاحونة باعها لرجل اجنبي بثمن معلوم فعلم الجار بالبيع وقدر الثمن فطلب الأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع واشهد على نفسه بذلك فهل والحال هذه يحكم للجار بالأخذ بالشفعة حيث توفّر شرائطها ويحبى بر المشتري على رد المبيع للجار الشفعين المذكور (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة حيث توفّر شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت دارا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيدها ولها جار غائب حضر من غيبته وعلم بالبيع والشراء وبقدرا الثمن فامتنع من الأخذ بالشفعة فور علمه فهل اذا أراد الا أن يأخذ بالشفعة وكان هناك بيعة تشهد بعلمه بالبيع والثمن عند حضوره من غيبته وسكت عنه عن طلب الشفعة لا يجب لذلك ويسقط حقه منها اذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضتها في دارها بدون وجه شرعي (أجاب) تبطل الشفعة بترك طلب المواثبة في مجلس العلم بالبيع والثمن أو ترك طلب الاشهاد عند عقار أو ذى يد كما هو مصرح

١٢٦٨

٢٣

ذى الحجة

١٢٦٨

•

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

٢٤

محرم

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٠

سنة

محرم

به فليس للجار المذکور الاخذ بالشفعة حيث تحقق ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أبعادية باع خمسة فداناً منها معينة لرجل بثمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون من مدة أربعة أشهر وزيادة مع علم الجار وسكوته ثم بعد مدة باع للمشتري مائة فدان باقى الأبعادية مع علم الجار وسكوته أيضاً بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون فهل إذا أراد الجار المذکور الآن الاخذ بالشفعة لايجب لذلك ولا شفعة له وينع من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعى (أجاب) سكوت الجار المذکور عن الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع وقدر الثمن هذه المدة مسقط للشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في أمكنة مقتربة باعها مالكة الرجل بثمن معلوم فلما علم بذلك الجار الملاصق للبيوع أشهد في مجلسه على الطلب بالشفعة وعند البيوع فور علمه بذلك فهل إذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعه يحكم بالشفعة للجار الملاصق والحال هذه (أجاب) نعم يحكم بالشفعة المذکور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً باعها شيخ البلد للجار الملاصق لها في غيبة المالك ثم بعده حضر المالك ورد البيوع وباعها لرجل أجنبي غير ملاصق بثمن معلوم فهل للجار الملاصق الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن ويقضى له بها جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (أجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حانوتين في أرض محتكرة باع المالك نصفهما شائعاً لرجل بثمن معلوم قبض بالجلس على يد نائب الحاكم الشرعى وبحضرة جمع من المسلمين والآن يدعى من هو ساكن بأحد الحانوتين شراء نصفهما سابقاً من البائع شائعاً قبل المشتري المذکور فهل ينفذ البيوع لكل من المشتري الثانى والاوّل وإذا تعلل مدعى الشراء أو لا بان النصف الذى اشتراه الثانى هو عين النصف الذى باعه له البائع أو لا لاجل ابطال البيوع الثانى لايجب لذلك ولا عبرة بتعلله المذکور ويقضى لكل منهما بالنصف شائعاً المكون المالك واحد أو لا لشفعة لأحدهما على ألا يخرج من كانت الأرض محتكرة (أجاب) لا شفعة فيما يبيع من البناء في الحانوتين المذكورتين على فرض تهورها وليس لمدعى الشراء أو لا معارضة المشتري النصف حيث كان الأمر ما هو مذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر خمسة شائعة في دار غير قابلة للشفعة بثمن معلوم وصرة مجهولة استأجرها بالجلس ووعب البائع باقى الدار فاشترى المذکور وقبل منه ذلك ووضع المشتري يده عليها مدة والاّ ن يريد الجار الملاصق لها الاخذ بالشفعة فهل والحال هذه لايجب لذلك وينع من معارضة المشتري فيما يبدون وجه شرعى (أجاب) لا شفعة للجار المذکور حيث كان لأمر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً باعها لرجل أجنبي في غيبة الجار الملاصق واستقر المشتري واضعاً يده عليها مدة من السنين فاشترى الجار الملاصق الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

٣٠

صفر

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٨

صفحة ٢٩
سنة ١٢٦٩

ربيع الاول

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

ربيع الثاني

١٢٦٩

وبقدر الثمن ولا يكون طول المدة ما نعلم من الاخذ بالشفعة (أجاب) ثبت للجار الملاصق
حق الشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن فيقضى له بها بعد اقامته بينة على المشتري بشرائه
واستيفاء شرائطها ومضى المدة قبل العلم بالبيع لا يسقطها والله تعالى أعلم (سئل) في
مكان مشترك بين رجلين أحدهما مال ثار بعه وللآخر باقية فيباع صاحب الربع نصيبه
لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة شريكه ثم مات المشتري عن ورثة تبلغ وقاصرين فيباع
البايعون نصيبهم للقصر بثمن معلوم ثم حضر الشريك الغائب فبين علم بالبيع الاول
وقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يقضى له بها (أجاب)
يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا وانتفاء موانعها ولا يبطلها موت
المشتري ولا موت البائع لبقاء المستحق له كما صرحوا به كما لا يبطلها بيع المشتري أو وارثه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة باعها لرجل آخر بثمن معلوم وله جار
ملاصق أخذها بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن فهل يكون له ذلك واذا ادعى البائع
أنه وهب متاعا للمشتري بملاصقة مالك الشفعة بعد تحقق البيع ومعرفة قدر الثمن
لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا (أجاب) يقضى للجار بالشفعة اذا لم يثبت
ما يبطلها بعد استيفاء شرائطها شرعا والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية
عشر ذراعا من دار بالارث ويحيط به دار باعها لملكها بثمن معلوم من الدراهم ولدار جار
آخر من جهة أخرى فطلب كل الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والاثمن فهل والحال هذه
يكون لكل من الجارين الاخذ بالشفعة بمحقق الجوار (أجاب) ثبت الشفعة للجار
الملاصق فيقضى لكل من الجارين الملاصقين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية
والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين شريكين اشترى أحدهما نصيب شريكه
بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا كان للدار المذكورة جار واراد أن يأخذ بالشفعة والحال
هذه لا يجب لذلك (أجاب) قال في التنوير وشركه وتثبت يعني الشفعة لمن اشترى
اصالة أو وكالة أو اشترى له بالوكالة وفدته أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشرائه شريكا
وللدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكا وللدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده
اه وهذا يعلم أنه لا شفعة للجار المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة
بين ثلاثة اخوة مات أحدهم عن أخويه وعن ولد صغير له ولم تقسم الدارين بينهما وبين
ولد الصغير فيباع أحد الاخوين حصته لأخيه ثم باع الاخ حصته وحصته ابن أخيه
الصغير ولم يعلم الصغير بذلك حتى كبر ورد البيع في حصته فهل اذا علم بعد بلوغه بالبيع
والثمن له أن يأخذ نصيبه من المشتري وحصته عه بالشفعة ولو طال المدة قبل علمه بأن
زادت على أكثر من ثلاث سنين وهل اذا وكل رجلا يأخذ بالشفعة له ذلك (أجاب)
يقضى للصغير المذكور بما يخصه في تركته والده وفي الدراهم التي صار صبي شفعي لاولي له
لا تبطل شفעתه وان نصب القاضي قضايا بطلها جازله والله تعالى أعلم (سئل) في

رجل باع دارا لآخر بثمن معلوم وله جار قاصر لا ولي له فلما بلغ القاصر وعلم بالبيع
و بقدر الثمن أخذ الدار المبتاعة بالشفعة فور علمه بالبيع و بقدر الثمن عند العقار وأشهد
على ذلك بينة شرعية فهل يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا ثبت ما ذكر بالوجه
الشرعي (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وفي الدر
المختار صي شفع لا ولي له لا تبطل شفيعته قال في حواشيه قوله أن يطلبها بعد بلوغه اه
والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة بعضها لقاصر وباقيها للبائعين اشترى
رجل نصيب البائعين منهم بثمن بعضه صرة مجهولة في ثمن نصيب كل ومضى على ذلك مدة
وأراد القاصر بعد بلوغه أخذ المبيع بالشفعة من المشتري فهل إذا لم يعلم قدر الثمن لا يجب
لذلك (أجاب) لا شفعة في مبيع على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة ماتت عن ثلاثة بنين وبنت وتركت ما يورث عنها شرعا من دار وغيرها فطلب احد
البنين قسمة التركة فادعى أحدهم أنه اشترى الدار من أمه قبل موتها وأنكر الشريك فهل
إذا كان المشتري جارا ملاصقا لهذه الدار وللدار المذكورة جار ملاصق من جهة أخرى
وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع و بقدر الثمن يقضى لكل منهم بالشفعة مناصفة بعد
ثبوت البيع بالوجه الشرعي ويقسم جميع ما ثبت أنه تركه بين جميع الورثة بالغريضة
الشرعية (أجاب) يقسم جميع تركته المرأة بين ورثتها بالغريضة الشرعية
و يقضى للشفيع والمشتري الجارين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى اعلم
(سئل) في أربعة مشتركين في دار باع أحدهم حصته لأحد الشركاء بثمن معلوم من
الدرهم فهل يكون للباقين الأخذ بالشفعة فور علمهم بالبيع و بقدر الثمن ويكون لكل
منهم أخذ ما يخصه بالشفعة على قدر نصيبه (أجاب) يقضى لجميع الشركاء الباقين
ومنهم المشتري بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية على عدد رؤسهم لا بقدر الانصاف
لوتفاوت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن أولاد كور
و ثلث البهض بالغ والبهض قاصر فأقام القاضي رجلا أجنبيا وصيا على القصر بسبب أنه
متزوج ببنت من بنات المتوفى فوضع الوصي يده على ما تركه المتوفى من بيت وطاحونة
دائرة وسكن البيت مع بعض الورثة البالغ وصار يستغل الطاحونة بأدارتها على يده
كجاري والحال أن عم القصر أخذهم عنده في بلد ورثهم من ماله تبرعاً منه حتى
بلغوا رشدهم وما يتفق عليهم شيأ من مال أبيهم فهل إذا طلب الأولاد بعد بلوغهم أجرة
ما يخصهم في المنزل والطاحونة يجابون لذلك مدة يتقهم وإذا باع أحدهم جزءاً من نصيبه
للوصي المذكور بثمن معلوم في غيبة الآخر وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع و بقدر الثمن
يقضى له بها جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) لليتيم بعد بلوغه
رشيداً مطالبة من استولى على عقار بلا عقد أجرة واستعمله بأجرة المثل مدة استيلائه
و يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٥

يملك عقاراً يباعه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ثم يباعه المشتري لرجل آخر أيضاً بثمن معلوم وهو كل منهما فيه بعض عسرة وللعقد المبيع جار غائب فلما علم الجار الغائب بالمبيع أخذ بالشفعة فوردها بالمبيع وقدر الثمن وأشهد على نفسه بذلك في مجلس العلم فهل والحال هذه يحكم له بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها (أجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وتمتص جميع تصرفات المشتري حتى الوقف ويأخذ الشفعين بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع لو بنى المشتري أو كاف المشتري قلعه ولا يجبر المشتري على بيع البناء إلا إذا كان في القلع نقصان الأرض والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وأولاده أحدهم ذكروا الباقي أنافاً قسموها نصفين فأخذ أحدهما مع أخواته نصفها وأخذ الآخر نصفها وبنوا حيزاً بين القسمين وطريق القسمين الخاص بهما واحدة ثم مات أحدهما عن ابنه وأخواته المذكورات ثم مات هذا الابن عن ابن عم أبيه وعماته ثم مات ابن العم الآخر عن ابنتين فباعت الأخوات المذكورات ما حصهن في نصف الدار في غيبة هذين الابنين فضر أحدهما وأخذ نصف ما باعته ثم الآن حضر أخوه الذي كان غائباً ويريد الأخذ بالشفعة في جميع ما باعته الأخوات المذكورات أو لا فهل يقضى له بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث كان أصل الدار واحداً وبعد القسمة الطريق الخاصة بالقسمين مشتركة مع كونه جاراً بالمبيع (أجاب) نعم يقضى للرجل المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا شفعة لأخيه فيها باعتها الأخوات حيث طلب نصف ذلك إذ شرط صحتهما طلب الكل فلو طالب الشفعين البعض بناء على أنه يستحقه فقط بطلت شفيعته كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر معلوم من الدراهم في غيبة أحد الشركاء وعدم علم الحاضر بالمبيع وبقدر الثمن فهل والحال هذه يكون له كل منهما الأخذ بالشفعة فوردها بالمبيع وبقدر الثمن وتكون الشفعة بينهما على قدر المالك (أجاب) يقضى لكل من الشريكين في العقار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والشفعة على عدد الرؤوس عندنا لا على قدر الأنصباء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً يباعه لامرأة بثمن معلوم من الدراهم من مدة عشر سنين وله جار ملاصق علم بالمبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة ثم مات عن وارث فهل إذا أراد وارثه الآن أن يأخذ بالشفعة لا يجب لذلك والحال هذه ويمنع من التحريض بدور وجه شرعي (أجاب) تبطل الشفعة بموت الشفعين قبل الأخذ بعد الطلب أو قبله ولا تورث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً في ربيع يباعه لآخر بثمن معلوم بمصرقة شرعية ثم حصل بين المشتري وامرأة جنيبة جارة منازعة بسبب أنها ذكرت يدهم وراثة ثم غلبته بعد عقد المبيع بواسطة الدلال فهل لا تجب لذلك إذا كان عقد المبيع ثابتاً ولا عبرة بتلك الزيادة وإذا أرادت الأخذ بالشفعة بعد علمها

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

٢٦

باليبيع وبقدرا الثمن وتركها الاخذ بها لا تجاب لذلك أيضا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك ويسقط حق الشفعة بترك طلبها فور العلم بالبيع وقدر الثمن وان كانت الشفعة تثبت في العلو وان لم يكن طريقه في السفلى لانه لا تحقق بالعقد بماله من حق القرار كما في الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالها بثلثين معلوم فاخذها جارا للدار المبيعة بالشفعة فور العلم فادعى المشتري ان بناءها على أرض محتكرة يريد بذلك ابطال شفعتها فهل يحكم بها للجار عند توفر شروطها وانتقام موانعها ولا عبرة بدعوى المشتري الاحتكار بدون اثبات شرعي

(اجاب) لا شفعة في البناء في الارض الموقوفة فاذا لم يثبت ان أرض تلك الدار وقف بل ثبت البيع في الدار أرضا وبناء يقضى للشفيع بالشفعة بعد توفر شروطها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا باعت نصفه من رجل أجنبي بثلثين معلوم ثم بعد مدة ثمانية أشهر من حين الشراء مات المشتري عن ورثة ويجوز ان البيت المذکور جار ملاصق لا يعلم البائع فعند علمه به وبقدرا الثمن أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد بينة عند العقار على ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له بالشفعة ويكون له أخذ الحصة المبتاعة من ورثة المشتري اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد

استيفاء شرائطها الشرعية وترفع يد ورثة المشتري حيث لا مانع ولا يبطلها موت المشتري لبقاء المستحق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا منها سبعة عشر قيراطا على أرض مملوكة وسبعة قيراط على أرض محتكرة لجهة معينة بقدر معلوم فلما علم الجار بالبائع أخذ القدر المملوك بالشفعة فور علمه فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة عند توفر شروطها وانتقام موانعها جبرا على المشتري (اجاب) للجار الملاصق الاخذ بالشفعة فيما يبيع بجوارحه من العقار المملوك ولا شفعة في البناء على الأرض المحتكرة ولا يصر

تفريق الشفعة على المشتري هنا اذا تحقق العبد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ابتاع بيتا له ولولا دأخيه القصر بما يخصه ويخصهم من المال ورسم ذلك باسمه في الأصل مع كون الالبتاع المذکور ثابتا لسكن منهم بالبيضة الشرعية فهل اذا باع حصته في البيت المذکور بعد بلوغ أحدهم واجازته شرائعه له يكون لاحد الاولاد المذکور أخذها بالشفعة والحال هذه (اجاب) للشريك في العقار المملوك الاخذ بالشفعة ويقضى له بذلك بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا أرضها محتكرة ومكتمة في مال كسبه مع عيين ثم اعطاه لآخر مدة ثلاث سنين ويجوز هذه الدار وكالة مملوكة لآخر بعد هذه المدة وكيلا مالا وكالة على تعدد

بيع الدار المذكورة أراد وكيل ماها ان يخذله بالشفعة فهل لا شفعة له سيما ان الأرض محتكرة (اجاب) لا شفعة لما لا ان كونه في الدار المبنية على الأرض المحتكرة فيمنع الوكيل عن ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

الارض المحتكرة فيمنع الوكيل عن ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

مات عن ابنتين وبنت من زوجة وابن من زوجة أخرى وقدمات كل من الزوجتين في حال حياته وترك دارا ثم مات أحدا لآخرين الشقيقتين قبل فسمتهما عن أخيه الشقيق وأخته الشقيقة وعن أخيه لانيه ثم مات الأخ الشقيق الثاني عن أخته الشقيقة وأخيه لانيه ثم ماتت الأخت الشقيقة عن ابن وبنتين وزوج فوضع الأخ للاب يده على الدار المذكورة وباعها في غيبة ورثة البنت بدون إذنهم ورضاهم لاجنبي فهل لا ينفذ بيعه الا في نصيبه فقط ويكون لورثة البنت أخذ ما يبيع بالشفعة فوعلمهم بالبيع وبقدرا الثمن (اجاب) يبيع مملك الغير بدون اذن المالك موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل اجنبي مع وجود شريكه وعلمه بالبيع ثم غاب ورجع من غيبته ومكث نحو شهرين مع علمه بالبيع وتدر الثمن والآن أراد أن يأخذ بالشفعة متعللا بأنه يجهل ان له حق الشفعة فهل يمنع من الاخذ بالشفعة والحال هذه (اجاب) لا شفعة للشريك المذكور والحال هذه ولا يعذر بالجهل والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلى أجر لرجل مكانه أكثره أنقاض باجرة معلومة وباعه نقضه المطروح والمحقق به بمقتضى كشف وانخبار أهل المعرفة من طرف القاضى وبعد تمام ذلك أذن له بالبناء والعمارة على أن كل شئ يبناه وعمره يكون مائلا للاستأجر مستحق البقاء على الدوام وللكان المذكور جيران ملاصقون يريدون أخذه بالشفعة فهل لا يكون لهم شفعة والحال هذه ويمنعون من معارضته في ذلك بغير وجه شرعى (اجاب) نعم لا يكون لهم شفعة فيما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة البعض بالغ والبعض قاصر باع بعض البالغين نصيبه من الرجل اجنبي فهل اذا منع البعض القاصر منهم وعلم بالبيع وبقدرا الثمن وأخذ ما يبيع بالشفعة فور علمه وأنه يدينه عند العقار بحساب لذلك ويقضى له بها شرعا اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) نعم اذا بلغ الشريك القاصر وطالب الشفعة يقضى له بها بعد استيفاء شرائطها حديث لاولى لا قال في الدرر صبي شفيع لاولى له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضى قضايا عليها اجاز والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين أحدهما يملك طاحونة والاخر يملك منزلا لا يبادل لا مؤبدا لا رجوع فيه ووضع كل منهما يده على ما أخذه بطريق البذل وتصرف فيه بالهدم والبناء والسكنى والاسكان وغير ذلك مع مشاهدة كل منهما الا آخر وسكوته مدة تسع وثلاثين سنة من غير نزاع وبعد موت أحدهما المتبادلين باع المنزل مالكه فهل اذا أراد أحد من ورثة المتوفى أن يأخذ بالشفعة ويقول أنا أولى بالشراء من غيره ولم يكن له حق الجوار لا يجاب لذلك (اجاب) لا شفعة للوارث المذكور حيث لم يكن شريكا في المبيع ولا في حقه ولا جارا او كان ولم توجد شرائط الشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة شركاء في أرض ملوكة لهم يملكونها بالسودان بها نخيل

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

شوال
١٣

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

دى الحجة
١٤

١٢٦٩

١٧

سنة	ذی الحجة	وأشجار باع بعض الشركاء حصته منها لأحد الشركاء بثمن معلوم فهل إذا طالب الباقي أخذ المبيع بالشفعة فوراً لم يقضى له بها الكسب ونه شريكه في المبيع حيث توفرت شروطها وانتفت موانعها (أجاب) يقضى لباقي الشركاء في تلك الأرض بالشفعة حيث كانت مملوكة وتوفرت شرائط الشفعة والله تعالى أعلم (سـئـل) في ولدي عمي يملك بيتاً بطريق الميراث عن مورثهما باع أحدهما نصيبه للشريك الآخر بثمن معلوم من الدراهم على يد نائب قاضي بلدتهما بحضرة بيعة شرعية ثم بعد ذلك أراد الجار أن يأخذ المبيع من الشريك المشتري بالشفعة فهل والحال هذه لا يجاب الجار لذلك وليس له معارضة الشريك المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ثبتت الشفعة لمن شري أصالة أو وكالة أُرشري له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً وللدائر شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكاً وللدائر جار فلا شفعة للجار مع وجوده أفاده في التنوير وشرحه ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سـئـل) في رجل له أرض زراعة أمير به تلقاها بالاسقاط الشرعي من جماعة في نظير مبلغ من الدراهم ووضع يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان أكثر من خمس عشرة سنة والآن ادعى عليه رجل بأنه أولى بها منه بالشفعة وأخبرني أن له فيها ملكاً ولا يئنه له بذلك فهل لا تجرى فيها الشفعة والحال هذه ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات الشرعي (أجاب) لا شفعة في الأراضي التي آلت إبيات المال ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سـئـل) في منزل مشترك بين ورثة ولا يتسام فيه حصص فباع البالغ نصيبه وباع وصي الإيتام نصيبهم لاخر بثمن المثل لمصلحة شرعية لا إيتام على يد القاضي وبصرة مجهولة استهلك بمجلس البيع والشراء فهل يصح البيع المذكور وإذا أراد الجار الأخذ بالشفعة لا يجاب لذلك إذا تحقق ما ذكره بالضيق الشرعي (أجاب) لا يصح بيع الوصي عقار اليتيم بدون مسوغ شرعي فإذا وجد مسوغ شرعي وصح البيع في نصيب الإيتام وغيرهم لا يكون للجار الأخذ بالشفعة بدون معرفة الثمن والله تعالى أعلم (سـئـل) في جماعة مشتركين في دار باع بعض الشركاء نصيبه لجار ملاصق فأخذ الشريك الآخر بالشفعة فهل يقدم على الجار الملاصق وتثبت له الشفعة ولا حق للجار فيها (أجاب) يقضى للشريك والحال هذه بالشفعة بعد توفرت شروطها وانتفت موانعها ويقدم فيها على الجار والله تعالى أعلم (سـئـل) في مرتين تملك كان نصف بيت ونصف الآخر لشخص فباع الشخص النصف لأحدى شريكتين بثمن معلوم في مدة الشريكة الأخرى ولما حضرت الشريكة الأخرى من غيبته وعلمت بأن المبيع قد راثن أخذت بالشفعة فوراً عليها بذلك وأشهدت على ذلك عند العقار فهل والحال هذه يحكم لها بالأخذ بالشفعة في المبيع على قدر نصيبها في البيت حيث توفرت شرائط الشفعة (أجاب) نعم يقضى للمزكورة بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وتثبت الشفعة لمن
٢٢٦٩	٢٢	
	محرم	
١٢٧٠	١٦	
	صفر	
١٢٧٠	٤	
١٢٧٠	١٦	
	ربيع الأول	
١٢٧٠	٤	
١٢٧٠	٢١	

شري أو شري له وقد ثبته أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شري كما لو لدار شريك آخر
 فلهما الشفعة وهي بقدر ركن الشفعة لا المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر حصّة في بئر سابقية مع ما يقبضها من الأرض الأميرية وما فيها من الأشجار والخيول
 بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها ثمان سنين وبعد ذلك باعها الرجل آخر
 بقدر معلوم من الدراهم وصرة مجهولة استهانت به بالجلس ووضع يده عليها المشتري الثاني
 اثني عشر سنة وبعد ذلك حضر شريك البائع الأول وعلم بالبيع للمشتري الأول وعلم بقدر
 الثمن وسكت ولم يأخذ بالشفعة ومكث في البلد مدة وهو تارك للشفعة بغير عذر فهل تسقط
 شفعة بعدم أخذه بالشفعة فور عامه بما ذكر فاذا غاب ورجع من غيبته وطلب أن
 يأخذ بالشفعة لا يجب لذلك ولا يقضى له بها (أجاب) لا شفعة للشريك المذكور
 والحال هذه إذا الشفعة تسقط بترك الطلب فوراً ولا شفعة في أرض أميرية ولا فيما يبيع
 من بناء أو شجر موضوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصّة في
 دار ثمن معلوم من الدراهم وصرة مجهولة استهانت به بالجلس فأراد بعض الشركاة الأخذ
 بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة لهم وإذا ادعى الشركاة أن البيع فيه غيب للبايع لا تسمع
 دعواهم حيث كان البيع بمثل القيمة وزيادة (أجاب) لا يقضى بالشفعة للشريك مع
 الجهل بمقدار الثمن ولا تسمع الدعوى إلا من المالك أو من نائب عنه على أنه لا يقصخ البيع
 بمجرد الغيب بدور غرور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته
 ماتت عن ابن غائب فوق مسافة القصر فباع الرجل نصيبه من الرجل أجنبي بثمن معلوم
 في غيبة الشريك فعند علمه بالبيع وبقدار الثمن أخذ الحصّة المبتاعة بالشفعة فوق
 العلم ثم ذهب إلى قاضي الولاية التي هو فيها وأقام رجلاً وكيلاً عنه وكالة مفوضة في الأخذ
 بالشفعة عند حضوره بالبلد فهل إذا حضر الوكيل بالبلد وأخذ بالشفعة أمام الدار فوراً
 بالدخول بالبلد يجب لذلك ويقوم مقام موكله في الأخذ بالشفعة ويقضى له بها إذا
 توفرت شرائطها (أجاب) ينقض للموكل بالشفعة في الحصّة المذكورة إذا توفرت
 شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان بيتاً
 بطريق الميراث عن أبيهما مات أحدهما عن ابنه وعن أخيه ثم مات الأخ الثاني عن
 زوجته وهو عن ابن أخيه ثم ماتت الزوجة عن أختها فادعت الأخت أنها اشترت جميع
 البيت من زوج أختها قبل موته في غيبة ابن الأخ الشريك ثم علم الشريك بالبيع وقدر
 الثمن ولم يجزه وطلب أخذ نصيب الشريك البائع بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن
 وأشهد على ذلك بينة شرعية عند المبيع فهل لا ينفذ البيع في نصيبه ويحكم له بالشفعة
 في نصيب الشريك البائع حيث توفرت شرائطها الشرعية (أجاب) وقف بيع مال
 الغير بدون إذن المالك حيث لا ولاية للبائع عليه وللمالك إبطاله في نصيبه ويقضى
 للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٧٠

٢٤

جمادى الأولى

١٢٧٠

١٢

جمادى الثانية

١٢٧٠

١٨

رجب

١٢٧٠

٨

سنة	رمضان	رجل يملك حصة في ساقية في أرض أميرية باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم فهل إذا أراد أحد الشركا أن يأخذ الحصة المذكورة بالشفعة لا يجب لذلك ولا شفعة فيها والحال هذه (اجاب) نعم لا شفعة فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بثمن معلوم وصرة مجهولة لم يعلم قدر ما فيها واستلمت بمجلس المبيع وبعد ذلك بنحو خمسة أشهر ادعى رجل شيخ قرية له بيت في عطفة غير نافذة وظهر بيته ملاصق للدار المبيعة وبابها شارع خارج البلد بان له حق الشفعة ويريد أخذها بالشفعة والحال أنه لم يحصل منه طلب فورا لطلب موثبة ولا تقرير أصلا فهل على فرض ثبوت طلبه ذلك يكون جهله ببعض الثمن الذي في الصرة المجهولة مانعاً له من الأخذ بالشفعة والحال هذه (اجاب) الجهل بمقدار الثمن يمنع من الأخذ بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شفع علم بالمبيع والثمن وترأخى عن طلب الاشهاد عند العقار المبيع وذلك لان علمه المذكور كان بعد طلوع الشمس بشئ يسير وأخرا الاشهاد المذكور الى وقت الضحى فهل يكون ذلك مبطلا لشفعته (اجاب) الشفع لو تمكن من طلب الاشهاد ولو بكتاب أو رسول إذا كان في سفر ولم يشهد بطلت شفعته وان لم يتمكن منه لا تبطل حتى إذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان أشهد حين أصبح صح ولو أشهد في طلب الموثبة على البائع لو العقار في يده أو على المشتري أو عند العقار كفاه وقام مقام الطالبين والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة آل لهم نخل وعدة طاحونة من أيهم فباع نصيبه أحد الورثة في عدة الطاحونة والنخل لأحد اخوته بثمن معلوم فهل إذا كانت عدة الطاحونة لا تقبل النسيئة وطلب أحد الشركا أخذ المبيع من عدة الطاحونة والنخل بالشفعة لا يجب لذلك لا سيما أن الشفع قد طلب من المشتري أنه يشتريه منه بمقام عليه من الثمن ولم يرض بذلك المشتري وبعد ثلاثين يوما طلب أحد الشركا بالشفعة وأجر العالين (اجاب) نعم لا يجب لذلك ولا شفعة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة غاب بعضهم في جهة فباع الحاضر نصيبه لرجل غير وارث بثمن معلوم فهل إذا حضر الغائب منهم وعلم بالمبيع وبقدر الثمن يكون له الأخذ بالشفعة فوراً والعلم ويقضى له بها إذا توفرت شروطها (اجاب) نعم يقضى له بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصة في عقار معد لحرق الفخار بثمن معلوم من الدراهم وعلم الشرىك بالمبيع وقدر الثمن وقرئت عليه حجة المبيع بالمجلس وسكت عن الأخذ بالشفعة فوراً والعلم ثم في اليوم الثالث طلب الأخذ بالشفعة وأشهد على ذلك عند العقار فهل ثبت ذلك بالبينة الشرعية تسقط شفعته وليس له معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس له الأخذ بالشفعة إذا تحقق ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية أسقط وترك حقه منها باختياره لا آخر في مقابلة مبلغ من
١٢٧٠	٣٠	
١٢٧٠	٩	شوال
		ذى القعدة
١٢٧٠	٢٦	
١٢٧٠	٢٨	
		ذى الحجة
١٢٧٠	٢٥	
		محرم
١٢٧١	٢٠	

١٢٧١

٢٣

١٢٧١

٢٦

صفر

١٢٧١

١٠

١٢٧١

٢٢

ربيع الاول

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٦

الدرهم أخذه منه بموجب وثيقة بيد المسقط له والآن يريد الجزار أخذه من المسقط له بالشفعة فهل لا يجب لذلك ولا تجرى في أرض الزراعة الأميرية ويمنع من منازعة المسقط له فيه ما يدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة في أرض الزراعة الأميرية والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين أخوين اقتسماه وضرى بينهما جداراً ثم بعد موت أحدهما باع ابنه ما ورثه عن أبيه لاجنبي غيرهما الجوار له فهل له الملاحق الجوار له الأخذ بالشفعة بالثمن الذي وقع به البيع (أجاب) إذا توفرت شرائط الشفعة وانتهت موافقها يحكم للجوار المذكور بالشفعة والأقلا والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة مشتركين في دار باع أحدهم نصيبه منها لأحد شرى يكيه بثمن معلوم فطالب الشريك الثالث من المشتري بعض ما اشتراه على وجه الشراء لنفسه وفصله بثمن أزيد مما اشتري به المشتري فامتنع من البيع له فعد ذلك أراد الأخذ بالشفعة فهل طلب بعض المبيع من المشتري على وجه الشراء لنفسه بعد علمه بالثمن يكون مانعاً له من الأخذ بالشفعة (أجاب) نعم لا شفعة للاثني الثالث أن تحقق ما هو مذکور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين واخته باع الرجل نصيبه منها لرجل اجنبي منذ عشر سنين في غيبة المرأة ببلدة بعيدة ثم ماتت تلك المرأة عن ابنيها فطالب أحدهما أخذاً بمبيع بالشفعة متعللاً بأن أمه لم تعلم البيع فهل تسقط الشفعة بموت الأم ولا يجب الابن لذلك (أجاب) نعم تبطل الشفعة بموت الشفيع ولا يورث حق الشفعة فليس لابن المرأة الأخذ بالشفعة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها لاجنبي بثمن معلوم من الدراهم مع قدره مكيل من القمح فعلم الشريك بالبيع وقدر الثمن مع القدر المكيل المعلوم من القمح وأخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه عند المبيع وترافع مع المشتري على يد نائب فاضى الناحية ودفع للمشتري الثمن الذي كان دفعه للبائع مع القمح واستولى الشريك الشفيع على المبيع وصار يتصرف فيه مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك أراد المشتري الرجوع في المبيع على الشريك الشفيع فهل والحال هذه لا يجب لذلك ويحكم للشريك الشفيع بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية (أجاب) إذا استوفى القضاء بالشفعة للشريك شرائطه الشرعية لا يكون للمشتري الرجوع على الشفيع في ذلك بدور وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين باعتهما فخلا معينا خصلهما بالقمحة من ميراث أبيهما مع ما خصهما أيضاً من ساقية وفخل مغروس في أرض أميرية لابن أخيهما بثمن معلوم وهناك ابن أخ آخرهما ومضى على ذلك أربع وعشرون سنة فتحرك ابن الأخ الآخر يريد الأخذ بالشفعة فهل لا شفعة له في هذه الحادثة (أجاب) نعم لا شفعة لابن الأخ المذكور في هذه الحادثة والحال ما ذكر إذا لا شفعة في البناء والفخل ولا في الأرض الأميرية كما لا شفعة مع تأخير الطلب بعد العلم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً وقطعة أرض زراعية أميرية بما اشغلت

عليه من ساقية و بعض اشجار باع ذلك لامرأة بقدر معلوم من الدواهم وصرة في بادراهم
 مجهولة القدر استهلكته بعد البيع في مجاسه فهل اذا وضعت يدها على ذلك وانتفعت
 به مدة وكان للبيع جار غائب وأراد أخذ المبيع المذكور جيبه بالشفعة لا يجاب لذلك
 (أجاب) لا شفعة للجار المذكور مع الجهل بالثمن والحال هذه ولا شفعة في الاراضي
 الاميرية وان علم الثمن اذ هي ليست بمملوكة الرقبة لمن هي في يده والله تعالى أعلم
 (سئل) فلو اشتري كة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر معلوم من
 الدراهم بحضرة الشر كاه وقت البيع وأعلمهم بقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم بالشفعة
 وصاروا مشاهدين لتصرف المشتري المذكور مدة والآن أراد الشر كاه المذكورون أن
 يأخذوا المبيع بالشفعة من المشتري فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شفعة لهم حيث
 ثبت علمهم بالبيع وقت الطلب وأخروا طلب الشفعة (أجاب) نعم لا شفعة لهم ان كان
 الواقع ما هو مسطور في السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في فسخ مشترك بين جماعة
 مغروس في أرض ثمرية باع أحدهم حصته في الاشجار شائعة لبعض الشركاء بدون إذن
 باقي الشركاء فهل يكون البيع نافذاً صحيحاً ولا يكون لباقي الشركاء حق الشفعة في المبيع
 (أجاب) نعم لا شفعة في الاشجار المذكورة والحال هذه مطلقاً سواء قلنا بفساد البيع
 لو كان البيع في خصوص الحصة من النخل لاحد الشركاء بلا إذن باقيهم بدون فراغ
 حقه من الارض لحصول الضرر بالقل أو بجهته اذا كان البائع قد فرغ عن حقه منها
 لعدمه على ما حرره في التنقيح اذ لا شفعة في الشجر والبناء لا تتبع الارض ولا في أرض
 بنت المال لانها كارض الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع داراً مشتركة بينه
 وبين اخوته له قصر بنحو يرمي صلبة من مدة ست عشرة سنة فلما باع القصر وعلما بالبيع
 وبقدر الثمن نازعوا المشتري من مدة ثلاث سنين في نصيبهم وأخذوا نصيب أخيه
 الباقي بالشفعة فادعى المشتري أنهم علما بالبيع بعد البلوغ وقبل النزاع وسكتوا فهل
 ادالم ثبت دعواه لا يجاب لذلك ويكرن لهم أخذ نصيبهم واسترداده من المشتري وأخذ
 نصيب الاخ بالشفعة فور العلم بالبيع وبقدر الثمن اذا تحقق ما ذكر (أجاب) بيع الاخ
 نصيب اخوته القصر بدون ولاية شرعية ومسوخ لا يصح ويكون لهم بعد بلوغهم بشفعة
 الرشد استرداده من المشتري حيث لا مانع وللشركاء المذكورين أخذ نصيب أخيهم الباقي
 بالشفعة عند بلوغهم وعلمهم بالبيع وقدر الثمن اذا توفرت شرائطها وانتفعت مرافعها والا
 فلا والمفتي به لأن بطلانها بتأخير طلب التملك عند القاضي بلا عذر شرعي فاكتر وهو
 قول محمد وفيهم من رد الحكم ارا الشفع لو قال عمت أمس اي مثلاً وطلبت فانكر المشتري
 طابعه فالقول للمشتري بيمينه وعليه وطلب البينة من الشفع على الطلب حين العلم اما
 لو قال صليت حين علمت فالقول للشفع بيمينه كقدمه عن الدرر وهذا اذا لم يكن لهم ولي
 حال صغرهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعه أميرية

ربيع الثاني

جمادى الاولى

١٢٧١

٢٣

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٠

١٢٧١

٥

جاءى الاولى سنة

١٢٧١ ٥٤

باعها الجماعة بثمن معلوم من الدراهم وأسقط حقه فيها لهم ووضعوا أيديهم عليها وصاروا يتصرفون فيها فأراد الجار أن يأخذ القطعة المذكورة بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة في أراضي الزراعة الأميرية وليس للجار معارضتهم فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة في أرض الزراعة الأميرية لأنها ليست مملوكة الرقبة لمزارعها بل له حق الانتفاع بها مادام قادر على زراعتها ودفع مؤن البيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة أخوة يملكون بيتا عن أبيهم باع أحدهم نصيبه فيه لامرأة بثمن معلوم من الدراهم بحضرة بينة شرعية واستولت المرأة على الحصة وصارت تتصرف فيها بالبناء والعمارة والسكنى مع باقى الشركاء مدة أربع عشرة سنة ثم بعد ذلك أراد أحد الشركاء أن يأخذ الحصة من المرأة المذكورة ويدفع لها الثمن الذي دفعته لأخيها لبايعها لمصلحة لا يمانه لم يكن بيدها حاجة من المحاكم الشرعية بذلك فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من المالك للحصة المذكورة بالبينة الشرعية يكون صحيحا فإذا ولا عبرة بتعلل الشريك بذلك (أجاب) حيث كان بيع الحصة للمرأة المذكورة ثابتا تاما متوفيا بشروط الصحة لا يكون لأحد الشركاء أخذ ذلك الحصة من المرأة ودفع ثمنها لها لا بطريق الشفعة ولا بغيره بدون وجه شرعي ولا عبرة بمجرد تعلله المذكوروا لحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين امرأة وأبيها باع أبوها نصيبه مع نصيبها بغير إذنهما فلما بلغها ذلك لم تجز البيع في نصيبها فهل إذا كان الأمر كما ذكر لا ينفذ البيع المذكور في نصيبها وإذا أخذت بالشفعة في نصيب أبيها عقب عليها بالبيع المذكور وجمعة دار الثمن تجاب لذلك ويكوز لها الأخذ بالشفعة في نصيب أبيها المذكور (أجاب) إذا كانت البنت المذكورة حال بيع أبيها نصيبها من الدار بالغة رشيدة ولم توكل بالبيع ولم تجز به بعد وقوعه بل ردت به بطل البيع في نصيبها ولها الأخذ بالشفعة إذا تم البيع في نصيبه إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة لأحدهم النصف ولكل من الآخرين لربع فباع أحدهم أربعه لامرأة أخرى بثمن معلوم من الدراهم وترك مالك الربع الثاني بالشفعة وأخذ مالك النصف الربع المبتاع بالشفعة فووعله بالبيع وبقدرا الثمن فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة (أجاب) نعم يقضى له بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا ليست بجواره بثمن غير معلوم القدر للشفيع وتعايضا ولا خيار لأحدهما على صاحبه فهو يبيع بثمن كتب له بذلك حجة شرعية فهل إذا قال الجار أنا آخذ بالشفعة لا يجاب لذلك (أجاب) على فرض صحة البيع لا يقضى للجار بالشفعة مع جهالة مقدار الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالكها بثمن معلوم وللدار المذكورة جيران أخوة بعضهم حاضر عالم بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة وبعضهم كان غائبا ثم حضر الغائب وعلم بالبيع وبقدر الثمن كذلك ومضى بعد ذلك

جاءى الثانية

١٢٧١ ٢٧

١٢٧١ ٢٥

حجب

١٢٧١ ٩

١٢٧١ ٩

١٢٧١

١٦

١٢٧١

١٦

شعبان

١٢٧١

١

١٢٧١

١١

شوال

١٢٧

١٢

ثلاث سنوات ثم أراد الآن أخذ الدار بالشفعة متعللاً بأنه كان غائباً وقت البيع فهل
لا يكون للغائب المذكور ولا أخوته حق في الأخذ بالشفعة حيث علم الحاضرون
بالببيع وبقدرا الثمن وكذا الغائب بعد حضوره ولم يأخذ الحاضر ولا الغائب بالشفعة فور
العلم (اجاب) نعم ليس لهم الأخذ بالشفعة الآن ان كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في دار يباعها لرجل أجنبي بقدر معلوم من الدراهم
فوضع المشتري يده عليها مدة من الزمن مع علم ببيعة الشر كاه بالببيع وبقدرا الثمن ولم
يأخذوا بالشفعة فور علمهم والآن أراد أحد الشر كاه أن يأخذ الحصّة المبيعة بالشفعة فهل
والحال هذه لا يجب لذلك حيث كان يعلم بالببيع وبقدرا الثمن ولم يأخذوا بالشفعة فور
علمه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان أحد الشر كاه المذكور يعلم بالببيع
وقدرا الثمن وترك الأخذ بالشفعة ثم اراد ذلك لا يمكن منه لسقوط شفيعته والحال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً آلت اليهم بطريق الارث عن مورثهم
فباع منهم اثنتان نصيبهما مشاعاً لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم فهل والحال هذه
اذا أخذ باقي الشر كاه الحصتين المبتاعيتين بالشفعة فور علمهم بالببيع وبقدرا الثمن يقضي
لهم ما شرعاً (اجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة التي من جملتها في مثل هذه الحادثة
طلب كل من الشر كاه الأخذ بها في كل المبيع حتى لو طلب بعضهم بقدر ما يخصه سقطت
شفيعته كما صرحوا به يقضي للشفعة بما بعد رؤسهم لا بعد دار الملك والافلا والله تعالى أعلم
(سئل) في دار يملكها رجل وأخته بالارث عن أبيهما فباع ثلث الدار جميعها لآخر من غير
أن تاذن لأخته في بيع حصتها فهل والحال هذه يكون البيع في حصتها موقوفاً على
أجازتها فان أجازته نفذ وان ردت بطل وإذا ردت بطل البيع في حصتها وأرادت أن تأخذ
بالشفعة بعد علمها بالببيع وبقدرا الثمن وسكونها مدة طويلة من غير الأخذ بالشفعة متعلقة
بأنها تنجس هل أن الشفعة على الفور لا تجاب للشفعة (اجاب) لا ينفذ البيع المذكور من الآخر
في نصيب أخته بدون ولاية شرعية عليها ويكون موقوفاً فان أجازته نفذ وان ردت بطل
وسكون الشفعة عن الأخذ بالشفعة بعد علمها بالببيع وبقدرا الثمن مدة طويلة مبطل لشفيعته
ولو كان جاهلاً بشرط الفور فلا يعذره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يستحقان
داراً بالارث للمرأة ثلث شائع وللرجل الثلث شائعين أيضاً فاشترى الجار ثلث لذي
للرأة بثمن معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك بع ما لث الثمانين مما يملكه فآخره ما يملك
الثلث بالشفعة بعد بيعهما من المال الاصل لا أخيه فهل والحال هذه يجب له ذلك
ويقتضي له بالشفعة واذا أراد رجل له دار مجاورة لدار يملكه في زقاق غير لرفاق الذي
فيه الدار المأخوذة بالشفعة لا يمكن من ذلك (اجاب) تثبت الشفعة للشر بك في نفس
المبيع ثم لا شر يك في حقوقه ثم للجار الملاصق وذلك أخذ شر يك المذكور الحصّة
المبتاعة بالشفعة وتوفرت شرائطها وانتفت موانعها يقضي له بها فان سقطت حققة في الشفعة

المذكورة بمسقط شرعي كان للجار المذكور الاخذ بها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
 في طاحونة مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه منها لأجنبي بثمن معلوم فلما علم أحد
 الشركاء بالبيع وبقدرا الثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه وفي مجلسه وأشهد على ذلك
 وأشهد عند العقار أيضا فهل والحال هذه يكون له أخذ المبيع بالشفعة قهرا على المشتري
 حيث الحال ما ذكر (جواب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها
 وانتفاء موانعها والآن والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة يملكون بيتا مشتركا بينهم
 على السميوع لأحدهم نصفه وللآخرين النصف الثاني فباع مالك النصف نصيبه لرجل
 أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليه ثم بعد مدة باع مالك الربع نصيبه
 فاشتراه منه مالك النصف بثمن معلوم من الدراهم فهل إذا أراد مالك الربع الثاني أن يأخذ
 بالشفعة تكون الشفعة على عدد رؤوسهم (أجاب) المصريح به أن الشفعة تثبت لمن شري
 أصالة أو وكالة أو اشتري له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكا
 ولدا لشريك آخر فلهما الشفعة وقد صرحوا أيضا بأن الشفعة تجب بقدر رؤوس الشفعاء
 لا المالك عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في ذميين يمتازين في حارة من قرية من قرى الريف
 باع أحدهم داره لذي أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ولدا للمبيعة جازي علم بالبيع
 وبقدرا الثمن وترك الآخر بالشفعة بغير عذر شرعي مدة نحو ثلاث سنين مع علمه بالبيع
 وبقدرا الثمن فهل والحال هذه تسقط شفعة له لأن من شرطها الفورية (أجاب) نعم
 لا شفعة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا حرة بالميراث
 عن أبيهما باع أحدهما لرجل أجنبي بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيد المشتري والآخر يريد
 رجل من أقاربهما أخذها بالشفعة متعللا بقربايته لهما وأنه أولى بهما من المشتري والحال
 أنه ليس بجار لتلك الدار ولا شريك فهل لا يجب له الشفعة لكونه لا شفعاء ولا عبرة بتعلله
 المذكور ويمنع من منازعة المشتري في أي دون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة بمجرد القرابة
 بدون شركة في نفس المبيع أو في حققة أو جوار والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة
 بين رجل وأولاد أخيه الباقين فباع الم نصيبه من الرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة
 أولاد أخيه المذكورين فهل إذا حضر وامن غيبتهم وعلموا بالبيع وبقدرا الثمن وأخذوا
 الحصة التي باعها الم بالشفعة معافور العلم بالبيع وبقدرا الثمن وأشهدوا بذلك بينة عند
 العقار يجابون لذلك ويقضى لهمها إذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) يقضى
 للشركاء المذكورين بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفاء موانعها ولا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) من طرف الضابطية بموضع في رجل اشترى حصة في دار على أرض وقف
 مستأجرة والبناء المذكور مشترك بين جماعة أراد أحد الشركاء في البناء الذي على وجه
 الأرض أن يأخذ المبيع بالشفعة فهل لا يجب لذلك ولا شفعة في البناء (أجاب) لا شفعة
 في البناء المكتن على أرض الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة

١٢٧١

١٩

ربيع الاول

٤

١٢٧٢

١٢٧٢

٢٨

جادي الثانية

٩

١٢٧٢

رجب

١٩

١٢٧٢

شعبان

١٢

١٢٧٢

باع وهو الرجل أجنبي فمن معلوم ويجوز هادار لرجل آخر فعند علمه بالبيع وشراء المشتري لها طلب من وكيل المشتري ان يسكنه فيها وسكنها مدة أيام والآن يريد اخذها بالشفعة فهل اذا كان علمه بالبيع وقدر الثمن ثابتة وأخر لا يجاب لذلك ولا شفعة له وتسقط بالتأخير ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا شفعة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين أربعة لأحدهم اثنا عشر قيراطا ولا خمسة ولا آخر قيراطان ولا آخر أربعة فباع صاحب الأربعة نصيبه لصاحب القيراطين وأسقط صاحب الستة حقه في الشفعة فأراد صاحب النصف أن يأخذ المبيع بالشفعة فهل يقسم المبيع بين صاحب النصف وصاحب القيراطين أنصافا بقدر الرؤس لا بقدر السهام (أجاب) تثبت الشفعة لمن اشترى وهي بقدر رؤس الشفعة لا الملك وإذا أسقط بعض الشركاء حقه فيما قبل القضاء بها فلن يبي أخذ الكل لزوال المزاحمة ويشترط أن يطلب كل واحد من الشركاء الذين يريدون الأخذ بها أخذ كل المبيع بالشفعة حتى لو طلب أحدهم النصف بناء على أنه يستحقه فقط بطلت شفعة إذا علمت ذلك فالقاضي يحكم في المبيع بالشفعة بين صاحب القيراطين المشتري وبين صاحب النصف الشريك إلا أن أنصافا لكل منهما قيراطان من الأربعة المبيعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالسها بقدر معلوم من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر استهلك الصرة المذكورة بالمجلس ووضع المشتري يده عليها مدة والآن أراد الجار أن يأخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له حيث كان بيعها بقدر معلوم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر (أجاب) من شروط الشفعة علم الشفع بقدار الثمن فلو جهل بعضه فلا شفعة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان فيه طاحونة مشتركة بين أخوين مات أحدهما عن أولاده وباع عم الأولاد ما يخصه في المكان لأجنبي مع صغر أولاد أخيه فهل إذا بلغوا وشدهم يسوغ لهم أخذ المبيع بالشفعة ولا يمنع طول المدة حال صغرهم خصوصاً وقد انتقلوا إلى بلدة أخرى ولم يعلموا بالبيع إلا بعد بلوغهم في البلدة الأخرى (أجاب) اذ لم يكن للقصر وصي دلهم بعد البلوغ أخذ المحصة المبيعة من أبقار المترك بالشفعة إذ توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة منهم دار باع بعضهم نصيبه من الأجنبي فمن معلوم في غيبة بعض شركاء ومضى بحد المبيع كزمن خمس عشرة سنة ومات الغائب بن غيبته عن وارث وأخذ المبيع بشفعة بعد موت مورثه الذي هو الشفع والحال ان لم يطلب قبل موته خذ الشفعة بنفسه ولا بناءه حتى مضت تلك المدة ومات في غيبة المذكورة فليس يجاب بآثره أن الشفعة تبطل بموت الشفع وإذا استولى على الدار أو آلف بعض بناتها يكون ضامنا لما تنفقه من حصة باقي الشركاء (أجاب) موت الشفع قبل الأخذ بعد الطلب أو قبل تبطل الشفعة

١٢٧٢

١٥

شوال

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

٨٣

١٢٧٢

٣٠

ذي القعدة

١٢٧٢

٢٥

ولا تورث فليس للوارث المذكور والحال هذه شفعة فيما يبيع قبل انتقال الملك اليه بالارث
وما أوقفه الشريف المذكور يكون مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
ياكون يتساووا حونة على الشيوع أحدهم يملك اثني عشر قيراطا ونصفا وسدسا وثمنا
اشترى من أحد الشركاء ثلاثة قيراط الاسدسا بقدر معلوم من الدراهم وبعد ذلك
عرض المبيع على بقيّة الشركاء واعلمهم بالبيع ويقدر الثمن فلم يأخذوا بالشفعة وقالوا
لأنا أخذنا بالشفعة وامتنعوا من الاخذ بها بحضرة بينة من المسلمين وبعد مضي خمسة
وأربعين يوما رجّع أحد الشركاء يريد الاخذ بالشفعة فهل والحال هذه لا يجب
لذلك بعد تركه للشفعة مع علمه بالبيع ويقدر الثمن ويمنع من معارضة المشتري اذا
تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى بناء طاحونة وحوانيت وربح فوقها ثمن معلوم ولم جل حانوت في وسط
الحوانيت المذكورة طلب أخذ المبيع بالشفعة والحال ان المبيع كله مبني على أرض
محتكرة فهل لا يكون له شفعة فيما ثبت احتكاره لاسيما أن المشتري هدم وبنى في المبيع
من نحو شهر وكل جيرانه يعلمون بذلك والمبيع في شارع نافذ (أجاب) لا شفعة في البناء
على الأرض المحتكرة على ما عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من
مالكها ثمن معلوم وبنى فيها بعض بناء والدار جار غائب فلما حضر الجار من غيبته وعلم
بالبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه بذلك عند المبيع فهل
والحال هذه يحكم للجار بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية ويجوز للمشتري على
تسليم الدار للجار الشفعة المذكور (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة اذا توفرت شرائطها
وانتهت مواعيدها والا فلا يأخذ الشفعة بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع والله تعالى
أعلم (سئل) في دار صغيرة خالية من البناء والجدران مشتركة بين ورثة أحدهم غائب
فباع الحاضرون ما يخصهم منها لرجل أجنبي ثمن معلوم في غيبة الغائب منهم فوضع
المشتري يده على جميع الدار وبنائها اما كس عقلية وعلوية منذ سبع سنين والآن حضر
الغائب وأخذ بالشفعة فهل والحال هذه يكون لذلك المشتري قلع بنائه بعد ثبوت الشفعة
أو يملك نصيب الغائب بقيمة من الأرض (أجاب) اذا قضى للشفيع الشريف بالشفعة
ولم يكن هناك مانع وقد بنى المشتري فيما اشتراه فان الشفعة يأخذ المبيع بالثمن وقيمة
البناء الذي بناه المشتري مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في نخل مشترك مع أرضه
بين رجل وامرأة للرجل فيه الثلثان وللأمرأة الثلث فباع الرجل المذكور الثلثين في النخل
فقط لافي الأرض لرجلين ثمن معلوم من الدراهم فارادت تلك المرأة ان تأخذ النخل
بالشفعة فهل لا تجب لذلك ولا شفعة في المنقول حيث يبيع النخل المذكور بدون
الأرض لاسيما أن تلك المرأة لم تطلب الشفعة بعد علمها بالبيع وقدر الثمن الا بعد
مضي عشرين يوما (أجاب) نعم لا شفعة لتلك المرأة في بيع حصة النخل المذكور والحال

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٣

محرم

٢٤

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

صفر

٤

ماذ كره على فرض صحته والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض خربة خالية من البناء تغاب أحدهم عن البلد و باع الحاضرون نصيبهم فيها الآخر شائعوا ببنى المشتري جميع الأرض المذكورة بناء بقيته تزيد على قيمة الأرض فهل اذا حضر الغائب وعلم بالبيع و بقدر الثمن وأخذ المبيع بالشفعة يجاب لذلك و يمتلك البناء بقيته جبراً على المشتري (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا واذا حكم له بالشفعة يأخذ الحصة المبيعة بالثمن و بقيمة البناء الذي أخذته المشتري فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً خرباً من مال كرهه بقدر معلوم من الدراهم و بناه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ثلاث سنين و بجوار البيت بيت لرجلين أحدهما عالم بالبيع و بقدر الثمن وترك الأخذ بالشفعة والآخر غائب علم بالبيع و بقدر الثمن فوكل رجلاً بالأخذ بالشفعة في البيت المبيع فسكت الوكيل عشرة بن يوماً عن طلب الأخذ بالشفعة مع تمكنه من الأخذ بها والحال ان الموكل حين علم بالبيع وبالثمن لم يحصل منه طلب ولا اشهاد على الأخذ بالشفعة بل مجرد توكيل منه فقط وآخر الوكيل طلب الأخذ بالشفعة المدة المذكورة بعد حضوره لحل العقار المذكور وهو سالك فهل لا شفعة للوكيل ولا لموكله ولا للجار الآخر حيث علم كل بالبيع و بقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم بالشفعة (أجاب) اذا لم يوجد من كل من الشفيعين المذكورين طلب الموائبة فور العلم بالبيع وقدر الثمن بطلت شفعتهم ما ولا ينفى ذلك الوكيل بالأخذ بالشفعة مع عدم طلب الموائبة حال العلم والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين ثلاثة قبائع اثنا منهم ما يخصهم في ذلك المكان لا جندي قبائع ذلك الاجنبي لا جندي آخر فضر الشريك الثالث من غيبته وحين علمه بالبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة وأشهد على ذلك فهل يثبت له الأخذ بالشفعة حيث استوفت شرائطها (أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بناء مشترك لجماعة في أرض محكورة من جهة وقف باع أحداً الشريك حصته لاجنبي منه فهل ليس لشريكه في البناء المذكور أخذ الحصة المبيعة بالشفعة حيث كانت أرض البناء محكورة كما ذكر (أجاب) لا شفعة في البناء على الأرض المحكورة على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد صغير وبنتين وامهم ثم ماتت الام عن الثلاث المذكورين وترك أبوههم داراً في بلده وكبر الولد في بلد غير بلد أبيه والآن توجه الى بلده وطلب دار أبيه ليحضرها و يقيم بها فادعى رجل من أهل البلد انه اشتراها من احدى أختيه مع اعتراف مدعي الشراء انها دار مورثة فهل لا يصح منها البيع بعد ثبوته الا فيما يخصها ويكون لآخرها الأخذ حصتها بالشفعة (أجاب) نعم لا ينفذ بيعها الا في نصيبها والشريك الأخذ بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا وهذا اذا لم تكن البائعة أذنة بالبيع من باقي الشركاء ولم يحجز بيعها والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٢

٢٠

ربيع الاول

١٢٧٣

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٣

١

١٢٧٣

١٥

جمادى الاولى

١٢٧٣

٧

فی مکان مشترک بین بالغ وقاصر قاب القاصر غیبة فوق مسافة القصر فباع البالغ حصته من المكان المذکور حال غیبة القاصر فلما حضر القاصر بعد بلوغه علم ببيع الحصه المذکورة فاخذها بالشفعة فور علمه فهل یحکم له بها اذا توفرت شروطها وانتمت موانعها (أجاب) صغیر شفیع لاولی له فهو علی شفעתه اذا بلغ فی قضی له بها اذا علم بعد بلوغه بالبيع وقد رآه الثمن واخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك بعد توفیر شرائطها وانتفاء موانعها والا فلا فان كان له ولی حال صغره وقد علم بالبيع وقد رآه الثمن ولم یأخذ بالشفعة فلا شفعة للصغیر بعد بلوغه علی قول الامام وأبی یوسف خلافا لحمد کما فی تنقیح الحامدية نقلا عن أحكام الصغار للاستروشنی والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة ثلاث دار او لها جار ملاصق یملك قاعة فباع الرجل المذکور القاعة المذکورة لرجل اجنبی بثمن معلوم من الدراهم فهل للجار المذکور الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا الثمن ویقضى لها بها شرعا (أجاب) اذا كانت القاعة المبيعة أرضا وبناء ملاصقة لدار تلك المرأة یقضى لها فیها بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتمت موانعها والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشترى دارا وتلك الدار لها شفیع غائب فلما حضر وعلم بالبيع وبقدرا الثمن سکت زیادة عن نصف ساعة وبعد ذلك أخبر بعض الناس من أهل بلده انه یرید الاخذ بالشفعة ولم یطلب ولم یشهد علی الاخذ بها فور علمه فهل اذا تحقق منه ما ذکرنا نتقت شرائطها ووجدت موانعها نسقط شفעתه (أجاب) یستترط فی الشفعة ان یطلبها الشفیع فی مجلس علمه بالبيع وبقدرا الثمن وان امتد المجلس وفي جواهر الفتاوى انه علی الفور وعلیه الفتوى قال فی الشر نیلایة وهو ظاهر الرواية حتی لو سکت هنیئة بغير عذر ولم یطلب أو تکلم بكلام لغو بطلت شفעתه کما فی الخانیة والزیلعی وشرح المجمع اه وعلیه فاذا لم یطلب الشفیع المذکور الشفعة فور علمه بما ذکرنا سکت بلا عذر بطلت شفעתه والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك دارا باعها لامرأة بثمن معلوم من الدراهم ووضع یدها علیها وصارت تتصرف فیها بانواع التصرفات الشرعية مع علم الجار واطلاعه علی ذلك مدة من الشهور والآن أراد الجار المذکور ان یأخذ الدار المذکورة بالشفعة متعللا بأنه اولى منها بها والحال ان الجار المذکور لا یعلم قدر ثمن الدار المذکورة التي قد بیعته فیها فهل والحال هذه اذا أخذ الجار المذکور الدار المذکورة بالشفعة ولم یعلم وقت الاخذ بالشفعة ان ثمن الدار المذکورة کذا من الدراهم لا شفعة له مادام جاهلا بثمن الدار المذکورة حتی یعلم بثمنها ویأخذها بالشفعة بالثمن الذي بیعته به (أجاب) نعم لان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة کذا فی الدرر وغیره وفي ردالمحتار عن الخانیة أخبر بها فسمکت قالوا لا تبطل ما لم یعلم المشتري والثمن کالبکر اذا استثمرت ثم علمت ان الای زوجها من فلان صح ردّها اه وحينئذ یكون للشفیع المذکور الاخذ بالشفعة اذا علم بالثمن وان طالت المدة قبل العلم

١٣ ١٢٧٣

٢٢ ١٢٧٣

جادی الثانية

١٨ ١٢٧٣

رجب

١٨ ١٢٧٣

ومالم يعلم لا يقضى له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالميراث عن أصولهم باع أحدهم نصيبه من الرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة باقي الورثة فهل إذا حضر الورثة وأخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فور العلم بالبيع وبقدرا الثمن وأشهدوا بيئته عند العقار بها يجابون لذلك ويقضى بها لهم جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة على عدم الرأس إذا توفرت شرائطها وانتهت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية أميرية مغروس بها نخل باع المالك النخل المذكور وأسقط حقه في الأرض المذكورة لرجل أجنبي في نظير قدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده على ذلك مدة تزيد على ثلاثة أشهر والآن أراد أخو البائع المذكور المهاور لتلك الأرض التي بها النخل أخذ ذلك بالشفعة فهل والمحال هذه لا شفعة في الأرض الأميرية ولا في النخل المغروس فيها (اجاب) لا شفعة في أرض الزراعة الأميرية ولا في النخل لانه من قبيل المنقول والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان بناء دار على أرض محتكرة من جهة وقف معلوم أحدهما يملك فيه أربعة قراريط والآخر عشرين قيراطاً فباع من يملك الاربعة نصيبه من آخر أجنبي أولاً بثمن معلوم وكذا من يملك العشرين باع نصيبه من آخر أجنبي بعد شراء الأول فهل والمحال هذه إذا أراد أن يملك المشتري الأول المذكور العشرين قيراطاً المبيعة بالشفعة ليس له ذلك حيث كانت الأرض محتكرة وإذا أراد من اشترى العشرين القسمة بينه وبين شريكه يجاب لذلك ويفوز بالعشرين جبراً عنه (اجاب) لا شفعة في البناء على الأرض المحتكرة على ما عليه العمل ويقسم المال المشترك بين الشريكين إن اتفعا كل نصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول ويحبر الآتي عليها والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون داراً بالميراث عن أصولهم باعوها لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ خمس عشرة سنة سوى امرأة لها فيها حصة تدعى عدم بيع نصيبها وتريد أخذ ما باعه باقي الشركاء بالشفعة مع وجودها بالبلد وعلماً بالبيع والتمن وتصرف المشتري فيها بالهدم والبناء وسكوتها وعدم منازعتها فهل لا تجاب لذلك إذا ثبت علماً بالبيع والتمن ولا شفعة لها فيما باعه باقي الشركاء وتمنع من منازعة المشتري فيما اشتراه منهم إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا شفعة لتلك المرأة بعد علماً بالبيع للرجل المذكور بالتمن الذي اشترى به وسكوتها عن طلب الشفعة تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له نخل مشترك مع نسوة باع الرجل نصيبه شائعاً في كامل النخل المعلوم المشهور بالحدود لرجل أجنبي فبعد تمام البيع أرادت إحدى الشريكات أخذ ما باعه الشريك بالشفعة فهل والمحال هذه يصح البيع الصادر من الشريك إلى الرجل الأجنبي ولها الشفعة أولاً لشفعة لها (اجاب) لا تجرى الشفعة في بيع النخل بدون الأرض على فرض صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً فيها بعض بناء باعها الآخر

٢٤

١٢٧٣

رمضان

٢١

١٢٧٣

شوال

١٠

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

بثمن معلوم قبضه البائع من المشتري بحضر عينة شرعية والآخرة يدان البائع الذي
معه في معيشة واحدة أخذها من المشتري بالشفعة متعللا بأنه أولى بها من الغير فهل إذا
كان البيع من أبيه ثابتا لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ولا شفعة له حيث لم
يكن شر يكا ولا جارا ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة
لابن البائع حيث لم يكن شر يكا ولا جارا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
قطعة أرض أصلها دار من مالكها بقدر معلوم من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة
استلمها كمت في المجلس ووضع المشتري يده عليها ثم بعد ذلك أراد الجار بعد علمه بالبيع
المذكور أخذ الأرض المذكورة بالشفعة والحال أنه لم يعلم مقدار ما في الصرة من
الدراهم فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له (أجاب) من شروط الأخذ بالشفعة
العلم بمقدار الثمن فليس للجار أخذ المبيع بالشفعة إذا جهل الثمن كلا وبعضا والله تعالى
أعلم (سئل) في جماعة يعملون دارا بطريق الارث عن أبيهم باعها بعضهم لرجل آخر
بثمن معلوم من الدراهم في غيبة البعض الآخر وذلك من غير إذنهم ومن غير اجازتهم ثم
حضر البعض الآخر وعلم بالبيع وقدر الثمن واجازوا البيع دون امرأة منهم ثم بعد ساعة
ذهبت المرأة إلى قاض هناك وطلبت الأخذ بالشفعة بعد علمها وسكوتهما الساعة
المذكورة فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا عبرة بطلب الشفعة عند القاضي حيث علمت
بالبيع وقدر الثمن وسكتت الساعة المذكورة (أجاب) إذا ترك الشفيع أحد الطالبين
بالشفعة له وطلب الموائمة فوري يبطل بالسكوت بالأعذر بعد العلم بالبيع وقدر الثمن
فحيث لم تأخذ المرأة المذكورة والحال هذه بالشفعة إلا بعد توجهها إلى القاضي لا يمكن
من الأخذ بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنتين وأربع
بنات منها وترك ما مورث عنه شرعا من دار ونخل ثم ماتت إحدى البنات عن أمها
وأخويها وأخواتها الأشقاء ثم مات أحد الابنتين قبل القسمة عن أخيه وأخواته الأشقاء
وأمه ثم مات الابن الثاني عن ابنيه وعن أمه وأخواته فباع أحد ابنيه نصيبه من الدار
شائعا لغير وارث بثمن معلوم بغير إذن الشركاء وعلمهم قبل القسمة فهل إذا علموا
بالبيع وبقدرة الثمن وأخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فور العلم يجابون لذلك ويقضى بها
لهم إذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (أجاب) يقضى
لشركاء البائع المذكورين بالشفعة بعد توفير شرائطها وانتفاء موانعها والأفلاو بموت
الرجل المذكور أولا عن زوجته وعن ابنتين وأربع بنات منها لا غير يكون لزوجته في
تركتها الثمن فرضا والباقى بين أولاده المذكورين تعصيبا للذكور مثل حظ الانثيين
وموت إحدى البنات الاربع ثانيا عن أمها وأخويها وأخواتها الأشقاء لا غير يكون
لأمها فيما يخصها السدس فرضا والباقي لأخويها وأخواتها المذكورين تعصيبا للذكور
مثل حظ الانثيين وموت أحد الابنتين ثالثا عن أخيه وأخواته الأشقاء وأمهم لا غير يكون

ذى القعدة سنة

١٢٧٣

٥

في الحجة
٧

١٢٧٣

محرم
٤

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

صفر

سنة

لامه السدس فيما يخصه فرضا والباقي لآخيه وأخواته المذكورين تعصيا للذ كر مثل
 حظا لاثنين وبموت الابن الثاني را بعاعن ابنيه وعن أمه وأخواته لا غير يكون لامه
 السدس فرضا والباقي لابنيه تعصيا ولا شيء لآخواته والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 لهم دار باع أحدهم نصيبه منها لاجنبي عنهم في غيبة بعض الشركاء بثمن معلوم ولم احضر
 الغائب منهم وعلم بالبيع و بقدر الثمن سكنت ولم يطلب المبيع بالشقة و بعد نحو يومين
 طالب الاخذ بالشقة فهل اذا تحقق سكوته بعد علمه بالبيع و بقدر الثمن ولم يأخذ
 بالشقة فور علمه لا يكون له شقة بعد ذلك (اجاب) نعم ليس له ذلك ان كان الواقع كذلك
 والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين قاصر و اثنين اشترى وصي القاصر حصة
 منه من أحدهما للقاصر المذكور فاراد الآخر أخذها بالشقة فهل على فرض ثبوت
 الشقة تكون الحصة بينهما مناصفة على قدر رؤسهما (اجاب) تثبت الشقة لمن
 اشترى أو اشترى له فتقسم الحصة المشتركة بين الشريك القاصر الذي اشترى له والشريك
 الآخر أخذها بالشقة على عدد الرؤوس حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 قطعة أرض مملوكة وفيها نخيل من مالها بكذا بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده
 على ذلك وصار يتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية مدة سنة ثم بعد ذلك أراد رجل
 مجاور لتلك الأرض المدكورة أن يأخذها بالشقة فلم يتمكن من الاخذ بالشقة فيها ثم
 مات قبل الاخذ بالشقة عن ورثة فأرادت الورثة أن يأخذوا الأرض المدكورة بالشقة
 من المشتري المذكور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شقة لهم في ذلك وتبطل الشقة
 بموت مورثهم ولا تورث عنه (اجاب) حق الشقة لا يورث والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجلين وامرأة شركاء في قطعة أرض غابت المرأة وأحد الرجلين مدة قريبة ثم مات الرجل
 في غيبته فرجعت المرأة وابن المتوفى من غيبته ما فوجدا الشريك المقيم باع القطعة
 المذكورة كلها لآخر ونفى فيها المشتري والحال أنهم لم يعلموا بالبيع المذكور فلما قدما
 وعلموا بذلك وبقدر الثمن لم يجيزاه في نصيبهما وقالت المرأة وقت علمها أنها أخذت بالشقة
 وأشهدت بينة على ذلك فلم يمكنها المشتري من ذلك متعللا بأنه حيث كانت قيمة البناء
 المحدث أكثر من قيمة الأرض لا شقة فهل تمكن من الاخذ بالشقة ولا عبارة بالتعلل
 المذكور (اجاب) يقضى للشفيع بالشقة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع
 من الاخذ بالشقة بناء المشتري في الأرض المشقوعة بل يأخذ الشفيع المبيع بالثمن
 وقيمة البناء مستحق القلع أو كلف الشفيع المشتري قلع ما بناه كما صرحوا به والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة وكلفت رجلا رشيدا في بيع دار لها من رجل من جيرانها فباع وكيلها
 الدار المذكورة بمبلغ معلوم وصرفه بمجهولة من الدراهم لج رها المذكور وقبض الوكيل
 من المشتري المبلغ المعلوم والهمزة الهجولة بحضرة شهود عدول فهل والحال هذه يتفقد البيع
 ويكون صحيحا وليس للجار الآخر أخذ الدار المذكورة بالشقة (اجاب) شرط الاخذ

ربيع الثاني

جادی الاولی

شعبان

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

١٨

بالشفعة علم الشفيع بقدر الثمن فإذا كان بعضه مجهول القدر مشار إليه في عقد البيع لا يتمكن الشفيع من الأخذ بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً صغيرة من ما ملكها بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها وسكنها وبجوار الدار المذكورة دار وقف أهلى على جماعة فأراد أحد الجماعة المذكورين أن يأخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة للرجل المذكور حيث كانت الدار المذكرة كورة التي هو شريك فيها وفقاً له عليها وعلى شركائه وإذا حكم نائب بلدهم بحصة الشفعة للرجل المذكور لا ينفذ بضائمه (أجاب) لا شفعة في الوقف ولا به والله تعالى أعلم (سئل) في ورقة يملكها كون أرضاً خربة باع أحدهم جميعها للرجل آخر زاعماً أنه وكيل عن الباقيين حال غيبتهما وبني المشتري الأرض وبعد ذلك لم يثبت توكيلهم للبائع في البيع بل ردوا بيعه وأخذوا حصة البايع بالشفعة فعلى فرض توفر شروط الأخذ بالشفعة ماذا يكون الحكم في البناء الذي أحدثه المشتري في الأرض المشفوعة المذكورة (أجاب) صرح علماءنا بأنه لو بني المشتري في الأرض المشفوعة أخذ الشفيع الأرض والبناء بالثمن وفيه البناء مستحق القلع أو كلف المشتري قلعها وأخذ الأرض بالثمن ولا يجبر المشتري على تسليم البناء للشفيع بذلك إلا إذا كان في قلعها نقصان الأرض فإن لم تنقص الأرض بذلك فلا يشتري قلعها وتسليم الأرض للشفيع فارغة بثمنها إلا أن يتراضيا على أن يأخذ الشفيع بقيمة على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار باع أحدهم حصة منها لأجنبي بثمن معلوم فلما علم بعض الشركاء أخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك فهل إذا تحقق أنه طلب الطالبين المواتية والتقرير وتوفرت شروط الشفعة وانتفت موانعها يحكم بها لأحد الشركاء الطالب لها (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار خربة باعها لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة الجار الملاصق فهل إذا امتنع الشريك من الأخذ بالشفعة وحضر الجار المذكور وعلم بالبيع وبقدر الثمن وأخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فور العلم بالبيع وقدر الثمن وأشهد بيته عند العقارية بقبضها لها إذا ثبت ما ذكر (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً عن مورثهم غاب أحدهم عن البلد وباع الحاضر ونصيبهم فيها الرجلين بثمن معلوم من الدراهم ووضعها يدها عليهم أمدته تزيد على خمس عشرة سنة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبهم بالشفعة بعد تلك المدة متعللاً بأنه لا يعلم قدر الثمن والحال أنه كان يتردد في البلد ويعلم بالبيع المذكور وبقدومه ولم يأخذها فور علمه فهل إذا ثبت علمه بهما في تلك المدة وأنه لم يأخذ فور علمه لا يجاب لذلك وتسقط شفيعته (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق حصة في دار بالميراث عن أبيها ماتت تلك المرأة عن ابنين وعن بنت ثم مات أحد الابنين عن بنتين وعن زوجة فباع البنتان المذكورتان نصيبهما الرجل غير وارث بثمن معلوم في غيبة الشريك فهل إذا

١٢٧٤

٢١

مضان

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

٩

ذى القعدة

١٢٧٤

٤

محرم

١٢٧٥

١٥

حضر الشريك وعلم بالبيع ويقدر الثمن وأخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فور علمه في وجه المشتري
يقضى له بها جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (أجاب) يقضى للشريك المذ كور بالشفعة إذا
توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أربعة
قراريط في ساقية من مدة أربعة أشهر وبعد مضي المدة المذ كورة أراد أحد الشركاء أخذ
الأربعة قراريط بالشفعة والحال أن مريد الأخذ بالشفعة قاسم المشتري في إدارة الساقية
وتكاليفها المدة المذ كورة ويعلم بشرائه الرجل للاربعة قراريط وبعثها في وقت الشراء
فهل والحال هذه لا يجاب لذلك لاسيما أن أرض الساقية المذ كورة خراجية (أجاب) لا شفعة
للشريك المذ كور في بناء الساقية المذ كورة والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك حصة في دار باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم في غيبة أحد
الشركاء ووضع المشتري يده عليها مدة تزيد على اثني عشر سنة ثم حضر الغائب من غيبته
وطالب الأخذ بالشفعة فادعى المشتري أنه كان يتردد إلى البلد في تلك المدة وهو عالم بالبيع
المذ كور ولم يأخذ بالشفعة وأخبرها وقبل إقامة البينة على دعواه اجتمع مع المشتري مجلس
فقال للشفيع بعض من في المجلس اشترها منه ولا حاجة إلى الأخذ بالشفعة فقال يمكن أن
يكون ذلك منكم حيلة لاسقاط الشفعة فقالوا له ليس بيننا وبينك غش وقرؤا الفتحة
على ذلك بقصد الدلالة عليهم وبعد ذلك ساوم الشفيع المبيع من المشتري بثمن أقل من
ثمن المثل فلم يوافقوه فسأوه منه أجارة بمجلس آخر من غير واسطة فلم يرض بها أيضاً فهل
تسقط شفعة ومثله المذ كورة (أجاب) تبطل الشفعة بالمساومة من الشفيع للشفوعة
بعد دعاء وقد رآنا ولا فرق في ذلك بين المساومة ببيعاً أو أجارة في الأبطال وأيهما
وجاء في إسقاط الشفعة كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
أ. بعض حصة في عقاره بثمن معلوم وللبائع المذ كور شريكه غائبة ولها وكيل على
حصتها حاضر ذلك البيع ولم يطلب لها شفعة وقد بلغها البيع للعقار المذ كور بذلك الثمن
في حال غيبتها ولم يطلب ثم بعد خمس سنوات حضرت إلى البلد التي فيها العقار
وسكنت في العقار المذ كور مع المشتري نحو الخمسة شهور ثم طلبت قسمة العقار المذ كور
وتراعى الذي قاض وأفرز لكل منهم حصة وبعد مضي أربعة أشهر من ذلك طلبت
الشريكة المذ كورة الأخذ بالشفعة في الحصة المبتاعة محجة بأنها تجهل الشفعة فهل
والحال هذه لا تجاب لذلك (أجاب) إذا علمت الشريكة بالبيع وقد رآنا ولم تطلب
الشفعة ثم أرادت بعد مدة الأخذ بالشفعة لا يكون لها ذلك وتسقط شفعتها بسكوها
واعراضها المذ كور ولا تعذر بالجهل في دار الإسلام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
مستتركة مع أخيها في دار باع أخوها جميع الدار بغير إذنها وعلمها بذلك من مدة ثلاث
سنتين فلما علمت بالبيع أخبرته لها أخذت نصيب أخيها بالشفعة فور علمها وشهدت على
ذلك فهل إذا توفرت شروط الأخذ بالشفعة يكون لها أخذ نصيب أخيها بالشفعة بقسطه

١٦

١٢٧٥

شوال

٨

١٢٧٦

ذى القعدة

١١

١٢٧٦

٢٠

١٢٧٦

ربيع الثاني سنة
١٢٧٧

جادی الاولی

١٢٧٧

جادی الثانية

١٢٧٧

رمضان

١٢٧٧

محرم

١٢٧٨

من الثمن ويكون نصيبها باقيا على ملكها وترفع يد المشتري عن الدار المذكورة (أجاب)
إذا ثبت بالوجه الشرعي ملك المرأة المذكورة لمصلحة من هذه الدار ولم يتحقق اذنها الاخيرها
ببيع نصيبها أو اجازتها ببيع بعد صدوره لا يكون بيعه نافذا في نصيبها ويرتد بردها فيه وإذا
توفرت شرائط الاخذ بالشفعة لها وانتفت موانعها يحكم لها باخذ حصه شريكها بالشفعة
والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت مشتركة بين اثنين أحدهما حاضر والاخر
غائب فباع الحاضر حصته لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها
مدة تزيد على عشرين سنة وتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من التصرفات ثم بعد ذلك
حضر الغائب من غيبته وعلم بالبيع وقدر الثمن ولم ياخذ بالشفعة وسكت بعد ذلك مدة
من الايام مع علمه بالبيع وقدر الثمن ثم بعد ذلك طالب من المشتري أن يبيعه الحصه
المبتاعه فامتنع المشتري من البيع له فرجع بعد ذلك وطالب الشفعة بعد المساومه فهل
والحال هذه تسقط شفيعته (أجاب) لا شفعة للشريك المذكور إذا كان الواقع ما هو
مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف وكالة بما فيها من حوانيت
وغير ذلك وساحة فيها قواطيع لوضع الخلال بعهده عن الوكالة المذكورة بينهما طريق
فاصل يبيع النصف في الوكالة ويبعث الساحة من وكيل المرأة لرجل صفقة واحدة
ماعداد ذراع من جهة ملك رجل آخر في الساحة المذكورة فهل ليس له الشفعة في
الساحة المذكورة لملكه المبيعة الا ذراعا من جهته وليس له شفعة في ذلك الذراع أيضا لعدم
بيعه (أجاب) نعم لا شفعة للجار المذكور والحال هذه قال في التنوير وشرحه للعلاءي باع
رجل عقارا الا ذراعا مثلا في جانب حد الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال وقوله الا ذراعا
مثلا أي مقدار عرض ذراع أو شبر أو أصبع وطوله تمام ما يلاصق دار الشفيع كافي
الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مملوكة لجماعة باع أحدهم حصته منها لأجنبي
فلما علم أحد الشركاء بالبيع والثن أخذها بالشفعة فوراً فهل إذا توفرت شروطها وانتفت
موانعها يحكم للشفيع بها جبراً على المشتري (أجاب) إذا كان المبيع هو بيت الرحي لا
خصوص الاثنية تثبت فيه الشفعة فيقضى للشفيع بها إذا توفرت شرائطها وانتفت
موانعها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه شائعة في دار ولرجل آخر
حصه فيها فاشترى الرجل المذكور أولاً حصه شريكه شراء مقايضة في مقابلة حصه له من
دار أخرى هو شريك فيها أيضاً والدار الاولى المشتري منها الحصه جاره ملاصق لها أراد
أخذ الحصه المبيعة للشريك المذكور مقايضة بالشفعة بالجوار فهل لا يجب لذلك لكون
المشتري شريكاً وتثبت الشفعة للشريك المشتري ويقدم على الجار (أجاب) تثبت
الشفعة من المشتري اصالة ووكالة أو اشتري له بالوكالة حتى لو كان المشتري أو الموكل بالشراء
شريكاً والدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده كفي حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين يملكان قطعة أرض خربة فباع أحدهما نصيبه فيها للجار بثمن معلوم فلما علم

١٢٧٨	١٣	شعبان	<p>الشريكة بالبيع وقد راعى أخذها بالشفعة فور علمه وأشهد على نفسه عند العقار فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبيعة الشريكة يحكم للشريكة بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية ويجوز الجواز على تسليم المبيع للشريكة المذكور (أجاب) يقضى للشريكة المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصة من دار بثمن معلوم بحضور الشريكة وعلمها بالبيع والثمن ثم بعد ذلك أرادت الشريكة المذكورة أخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فهل إذا أثبت المشتري علم الشريكة بالبيع والثمن ولم تأخذ بالشفعة فور علمها تنع من معارضة المشتري المذكور (أجاب) إذا ثبت بالطريق الشرعي أن الشفيع ترك طلب الشفعة مع علمه بالبيع والثمن والمشتري ولم يثبت أنه طلب الشفعة في مجلس علمه بها لا يكون له الشفعة إذ تبطل الشفعة بترك طلبها فور العلم بما ذكره الله تعالى أعلم (سئل)</p>
١٢٧٨	٢	محرم	<p>ت مشتركة بين رجلين وأمهاتهما الثمن فيه والباقي لهما من نصفه باع أحدهما الرجلين المذكورين نصيبه لأجنبي بثمن معلوم فعلم الأخ الشريكة بذلك المبيع والثمن فأخذ المبيع بالشفعة فور علمه وأشهد عند العقار فهل يقضى له بها وإذا علم البائع والمشتري أخذ الشريكة الحصة المبيعة بالشفعة وتقال لا يبيع ليرجع المبيع للبائع على زعمهما اسقاط الشفعة بذلك لا تسقط شفعتها (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في مكان لهم بالارث عن أبيهم باع أحدهم نصيبه من ذلك الشريك بثمن معلوم في غيبة بعض الشركاء فلما حضر الغائب وعلم بالبيع وبقي قدر الثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل يحكم له بالشفعة حيث استوفت شرائطها (أجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا وتثبت أن المشتري أيضا حيث كان شريكا في المبيع أيضا</p>
١٢٧٩	١٧	ربيع الأول	<p>فيقيم المبيع بين من أخذ بالشفعة وبين المشتري على عدد الرؤوس والله تعالى أعلم (سئل) في حوش مشترك بين جماعة باع أحدهم حصته من ذلك لأجنبي فلما علم الشركاء بالبيع وبالثمن أخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فور علم كل منهم فهل يقضى بالشفعة لهم إذا توفرت شروطها قهر على المشتري (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)</p>
١٢٧٩	٢	رمضان	<p>في حوش غير نافذة لشري رجل من أهلها دار أخيرة منها ولادار جار ملاصق طريق داره في سكة أخرى فهل يثبت حق الشفعة للمشتري المذكور وتؤخر شفعة الجار أم لا (أجاب)</p>
١٢٧٩	٩		<p>نعم تثبت الشفعة للمشتري المذكور حيث كان شريكا في حق المبيع وهو الطريق الغير النافذ ويقدم على الجار فلا يقضى للجار المذكور بالشفعة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا من مالكم بثمن معلوم بصره مجهولة وكتب بذلك حجة شرعية وتصرف فيه المشتري بالهرم والبناء ولبيع جار أراد أن يأخذ بالشفعة بعد مضي</p>

مدة أربع سنين فهل اذا كان الثمن فيه صرة مجهولة ليس للجار المذكور ان يرد (أجاب)
 من معارضة المشتري حيث الحال ماذكر (أجاب) جهالة الثمن مانعة من الاخذ بها
 فاذا كان بعضه صرة جهل مقدادها لا يتأني الاخذ بها والله تعالى أعلم (سئل) ما
 عقار مشترك بين جماعة باع بعضهم نصيبه مع غيبة واحد منهم لباقي الشركاء فعلم
 الغائب بالبيع وبالثمن فاخذ بالشفعة فور علمه وأرسل كتابا يطلب الاشهاد ثم لما تم كان
 من السفرة سافر لتتم الاخذ بها فهل اذا اخذ بالشفعة فور علمه وتوفرت شرائطها يقضى له
 بها ولو كان المشترون من جملة الشركاء ومن يريد الاخذ بها شريك أيضا ويقسم المبيع على
 عددهم (أجاب) يقضى للشريك الغائب بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت
 موانعها والا فلا وحيث كان المشتري شريكا ثبت له أيضا فان صح الاخذ بالشفعة
 للرجل الغائب ولم يوجد منه تقصير عما هو لازم شرعا في الاخذ بالشفعة يقضى له به مع
 المشترين الشركاء اذ لم يحصل منهم الامتناع ولكن لا يتوقف بالنسبة اليهم على الطلب
 وان توقف على عدم التسليم للشفيع كما في رد المحتار من باب ما ثبتت هي فيه وتقسم على
 عدد الرؤوس عند استقرارها مجمع من الشركاء لا بقدر الانصاف في الملك والله تعالى
 أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين اخوين مات احدهما عن اولاده القصر فباع عنهم
 ما يخصه في الطاحونة المذكورة لاجنبي في حال صغرهم مع غيبتهم ببلدة بينهم وبين
 بلدة الطاحونة مسافة القصر فهل اذا بلغ القصر وشدهم ورجعوا الى بلدهم ولم يعلموا
 بالبيع مدة غيبتهم ثم علموا به وبقدر الثمن واخذوا بالشفعة فور علمهم يقضى لهم بها اذا
 توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن للقصر المذكورين وصى (أجاب) يقضى
 للقصر المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن لهم وصى
 حال صغرهم والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين باع احدهما نصيبه
 منه لاجنبي من الشركاء بثمن معلوم فهل اذا علم الشريك بالبيع وبقدر الثمن واخذ
 المبيع بالشفعة وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة يحكم له بها ولا يمنع من ذلك زيادته في ثمنها
 قبل البيع (أجاب) يقضى للشريك بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا
 فلا والزيادة من الشفيع في الثمن قبل البيع لا تمنع الشفعة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك بيتا معلوما محدودا بحدود أربعة باع منه جزءا معلوما لرجل معلوم بثمن معلوم
 ثم مات البائع المذكور وترك ولدا صغيرا لا وصى له والولد الصغير غائب عن البلدة التي
 فيها البيت المذكور ثم باع المشتري الجزء الذي اشتراه لرجل آخر بثمن معلوم ثم بعد مدة
 حضر الولد وهو كبير بالغ وعلم بالبائع لكنه لم يعلم بمقدار الثمن فلما علم مقدار طلبه الاخذ
 بالشفعة طلب موافقة واشهاد فور علمه بذلك فهل حيث كان الحال ماذكر يكون له
 الاخذ بالشفعة جبرا عن المشتري المذكور وليس لاحد منعه من ذلك بدون وجه شرعي
 حيث كان الجزء الآخر الملاصق للمبيع باقيا في ملك الولد المذكور (أجاب) يقضى

١٢٧٩

٦

محرم

١٢٨٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٨٠

٢١

ذى القعدة

١٢٨٠

١٤

محرم

١٢٨١

٢٣

الأخذ بالمذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم
 وإن خال في رجل ادعى على آخر أنه يستحق الدار التي اشتراها من مالها بالشفعة وترافعا
 شاعرا، فطالب منه بينه ثبت دعواه الأخذ بالشفعة فثبتها بين يديه ولم يحكم له بها
 وطالب الشفيع من القاضي أن يزكي الشهود ويحكم له فوعده بذلك ولم يفعل ثم تكرر منه
 الطلب المذكور لدى القاضي فلم يفعل إلى أن مضى نحو ستة أشهر فهل حيث لم يؤخر
 الشفيع طالب المواثبة والأشهاد والخصومة لدى القاضي وبعد إقامة الدعوى والبيئة لم
 يحصل منه تأخير بل كلما توجه للقاضي يعده بالانتهاء حتى مضت المدة المذكورة لا تبطل
 شفيعته حتى على قول محمد والقاضي المحكم له بها بعد طلبها وتزكية الشهود حيث كان
 التأخير لعذر (أجاب) نعم لا تبطل شفيعته والحال ما ذكر ويقتضى له بها بعد التزكية
 واستيفاء المأذون حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبناته
 البالغ وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغیره ولم تقسم تركته ثم بعد مدة مات الابن عن
 زوجته وابنتين أحدهما بالغ والثاني قاصر وبنيتن أحدهما بالغة والآخرى قاصرة ولم
 تقسم التركة أيضا ثم ماتت إحدى بناتي الميت الأولى عن أختها الشقيقة وعن أولاد أخيها
 الشقيق المذكورين قبل أخذها ما يخصها من ميراث أبيها فباعت الأخت الثانية حصتها
 حال غيبته أولاد أخيها الأجني والحال أن البالغ غائبون وأما القصر فكانوا حاضرين وقت
 البيع ولم يكن لهم وصي ثم حضر البالغ فطلبوا الأخذ بالشفعة وبلغ القصر كذلك وطلبوا
 الشفعة أيضا بعد بلوغهم ويريدون دفع الثمن للمشتري الأجني المذكور فهل يجابون لذلك
 إذا كان البيع صحيحا أو ما الحكم والحال ما ذكر وإذا باع ما اشتراه لأجنبي وامتنع من
 التسليم للشفيع يكون للشفيع نقض هذا البيع (أجاب) يقضى للشركا المذكورين
 بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا ومن جلة شرطها طلب البالغ
 الشفعة فور علمهم بالبيع وقدر الثمن وأشهداهم على ذلك بالاتراخ وطلب القصر فور
 بلوغهم وعلمهم حيث لا ولي لهم قبل ذلك وللشفيع نقض تصرفات المشتري في البيع بعد
 الحكم له بها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عقارا باع أحدهم نصيبه منه
 لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع يده على الحصة المذكورة مع علم باقي الشركاء
 بالبيع وقدر الثمن وهم حاضرون بالبلد ومضى على ذلك أربع سنين ثم بعد ذلك باع
 المشتري الحصة المذكورة حصته لرجل أجنبي بثمن أزيد مما اشتري به أولا فأراد الشركاء
 أن يأخذوا الحصة المذكورة بالثمن الذي قديعت به أولا فهل لا يجابون لذلك وتسقط
 شفعتهم حيث كانوا يعلمون بالبيع وقدر الثمن وإذا كان أحدهم قاصرا وقت الشراء
 الأول وبلغ ومضى على بلوغه سنة وكان يعلم بالبيع وقدر الثمن وأراد أن يأخذها الآن
 بالشفعة بالثمن الذي قديعت به أولا تسقط شفيعته ولا يكون له الأخذ بها (أجاب)
 سكون الشفيع عن الأخذ بالشفعة فور علمهم بالبيع وقدر الثمن والبلوغ مانع من

١٢٨١

٧

جمادى الاولى

١٢٨١

٢

١٢٨١

٢٣

الاخذ بها اذ شرطها القورية فاذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال لا يحكمكم لاحدكم
 بالشفعة في البيع الاول والله تعالى اعلم (سئل) يا فائدة واردة من محافظة مصر
 مضمونها حضرة مدير المنية وبني زرار ارسلا الاربع عشرة ورقة المرفوعة معه بالا فائدة
 المسطرة باطنه بخصوص مادة خمسة قراريط وثلاث المبيعة من منزل بناحية المنية لمخص
 يسمى محمد مصطفى من الهروسة وادعت الشفعة امرأة تسمى زكية بنت المرحوم أحمد
 الجلفي من المنية وأن قاضي المديرية افاد عدم جواز شفعة لها في ذلك لوجه أوضحه
 بالاوراق وأنه تحرر من المديرية لمحضرة المفتي بالمنية باحالة النظر فيما أوضحه القاضي
 فأعطيت افادته بأنه اذا كان الامر كما ذكره القاضي فهو موافق لصریح نصوص الشريعة
 من مذهب الامام الاعظم وبستهفيم المرأة المذكورة ذلك للاقناع أجابت بأنها لا زالت
 طالبة الشفعة في نصيب أختها ولا تقتنع بما أوضحه القاضي والعلماء لهكم نسائب
 وطلبت ارسال القضية لطرف حضر تم للنظر فيها وكل ما يحكم به تكون ممثلة له ورغبت
 المديرية احالة النظر في ذلك بطرف حضر تكم وما يترأى تردبه الافادة لافادة المديرية
 (أجاب) الافادة عن هذه المادة انه اذا ذكرت المرأة المدعية لدى القاضي انها حين اخبرت
 بالبيع ومقدار الثمن قالت أنا أولى بالشفعة وانها لم تشهد بعد علمها بذلك شهودا أصلا فقط
 كما افاده القاضي لا يكون لها شفعة ويكون منع القاضي لها في محله لعدم توفر شرط
 الاخذ بالشفعة وهذا بخلاف ما يستفاد من كلامها وعرضها والعبارة لما وقع لدى
 القاضي لا نعيه اذ من الشروط طلب الموائمة بلفظ يفهم طلبها وطلب الاشهاد عند
 العقار أو أحد العاقلين أي البائع لو العقار في يده أو المشتري مطلقا ولم يوجد ذلك في
 دعواها عند القاضي بناء على ما افاده الان طلب الموائمة اذا حصل عند أحد الثلاثة
 يكفي عن طلب الاشهاد والاشهاد أي ذكر الطلب بمحضرة الشهود وانما هو لخفاة الجود
 لا لكونه شرط لان المشتري لو أقر بالطلبين أو بطلب الموائمة عند أحد الثلاثة يحكم
 بالبيع بها فال في رد المختار من باب طلب الشفعة قرله طلب اشهاد أقول ظاهر عباراتهم
 لزوم الاشهاد فيه لكن رأيت في الحانية انما سمي الثاني طلب الاشهاد لالا لاشهاد
 شرط بل يمكنه اثبات الطلب عند جود الخصم انتهى ومثله في منقيح الحامدية وقال
 بعد نقله ووجهه ظاهر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بنتان احدهما قاصرة
 والاخرى بالغة متزوجة غائبة عن البلد وللا امرأة المذكورة وبنتها ادم مشتركة بينهما بالارث
 عن مورثهن فباعت أمهما حصتها في الدار المذكورة لاختها بثمن معلوم وباع أخوها
 ما اشتراه منها لاجنبي وذلك حال غيبة البالغة وعدم علمها بالبيع المذكور فلما حضرت
 وعلمت بذلك أخذت الحصة المبيعة بالشفعة عند العقار فور العلم وأشهدت على ذلك بينة
 شرعية فهل اذا ثبت وتحقق بالوجه الشرعي أخذ البنت البالغة المذكورة الحصة
 المبيعة بالشفعة فور العلم مستوفيا لشرائط الشرعية تثبت لها الشفعة ويقضي لها به

١٢٨١

٢٢

شرعا (اجاب) يقضى للشرىكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة مات ترك دار معلومة وترك ولدين وبنتا بالغتين وأحد الولدين المذكورين قاصر فباع الولد الآخر البال حصته في الدار المذكورة لرجل آخر بدون علم البنت المذكورة فلما علمت البنت المذكورة بالبيع طلبت الاخذ بالشفعة مستوفيا شروط الطلب فهل تكون مقدمة على المشتري المذكور ولو كان جارا حيث كانت الدار باقية على الشيوخ للورثة

شعبان

١٢٨١

١٣

المذكورين (اجاب) يقضى للشرىكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا ويقدم الشريك على الجار فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت من امرأة وعن ابن وبنت من امرأة أخرى وعنها أيضا وترك ما يورث عنه شرعا دارا فباع أحد الابنين نصيبه من الدار ولا معه بدون علم باقي الورثة وبعد مضي نحو عشرة أيام من وقت البيع علم الابن الآخر بالبيع واثنان وفور علمه بالجلاس أخذ بالشفعة وأشهد شاهدان وتوجه الى الدار فور ذلك وأخذ بالشفعة وأشهد أيضا فهل والحال هذه يكون له حق الاخذ بالشفعة ويقاسم المشتري فيما اشترته (اجاب) يقضى لاحد الشركاء

ربيع الثاني

١٢٨٢

١٨

المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها تثبت الشفعة أيضا للمشتري حيث كانت من الشركاء فيعضى بالحصة المبيعة نصفين بين الشفيع اذا توفرت شرائط شفيعته وبين المشتري حيث لا مانع ولم يأخذ باقي الشركاء اما اذا أخذوا بالشفعة أيضا فتقسم بينهم جميعا على عدد رؤسهم ما عدا البائع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا وبني فيها بناء ولم يعلم جاره بشرائه ثلث الدار وطلب أخذها بالشفعة حين علم وتوفرت شروط الشفعة فهل اذا حكم للشفيع بالشفعة ما اذا يكون الحكم في بناء المشتري الذي

شعبان

١٢٨٢

٦

أحدثه في الدار المذكورة (اجاب) الحكم في بناء المشتري ان يأخذ الشفيع ببقية شفيعته مستحق القلع أو يكلف المشتري قلعه كافي الغصب والله تعالى اعلم (سئل) في دار بيعت في درب غير نافذ مملوك بمجاعة مخصوصين فهل يكون لكل واحد من أهل الدرب المذكور الذي داره أسفل من الدار المبيعة بحيث يمر عليها الشفعة في الدار المذكورة ويكون الملاصق للدار المذكورة الذي باب له للدرب المذكور شريكا في الشفعة ولا يتقدم على غيره من الشركاء المذكورين واداس لم هذا الرجل شفيعته قبل القضاء له بها يكون لمن بقي أخذ الكل

١٢٨٢

٨

(اجاب) الشريك في الطريق الخاص مقدم في الشفعة على الجار الملاصق فيعضى للشركا في الطريق لدى لا ينشد جميعهم بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يكون الملاصق للبيع مقدما على باقيهم ومحمد بن كز لم يكن شريكا في نفس المبيع واذا سلم أحدهم قبل القضاء لم يقضى به لمن بقي بشرط طلب كل منهم عند العلم بالبيع واثنان لا عند العلم بالتسليم أخذ جميع المبيع بالشفعة فلو طلب أخذ البعض في طلب المواثبة أو الاشهاد بطلت شفيعته على ما في ردالمحتار من كتاب الشفعة والله

١٢٨٤

٩١

١٢٨٢

١٢٨٣

تعالى أعلم (سئل) في دار ملاصقة لآخرى وعمرها من ابيع مالها نصفها من اجني
 بتمن معلوم فلما علم صاحب الدار الاخرى بالبيع والتمن أخذ الحصة المذكورة بالشفعة
 فور علمه واشهد عند العقار أيضا فهل حيث الحال ماذكر يحكم له بأخذ الحصة المذكورة
 بالشفعة (أجاب) يقضى للرجل المذكور بالشفعة لكونه شر يكافى الحقوق وجارا اذا
 توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في أبعادية عشورية
 شراكة بين أيتام وامهم مملوكة لهم جميعا على سبيل الاشتراك فباعتهم بعض
 نصيبها لغيرهم لرجل آخر غير شريك فيها بتمن معلوم فهل اذا كان لايتام وصى شرعى
 يكون له الاخذ بالشفعة لايتام اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وهل اذا وكل
 في الطلب بين يدي القاضي انحزه عن الخصومة مع المشتري لكبر سنه وكونه لا يحسن
 الدعوى يكون له التوكيل في ذلك مع المشتري ولا يتوقف على رضا الخصم لوجود العذر
 المذكور (أجاب) نعم للوصى المذكور الاخذ بالشفعة لايتام اذا توفرت شرائطها
 وانتفت موانعها وله التوكيل بالخصومة ولا يتوقف على رضا الخصم مع قيام العذر والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بعض دار بطريق الارث عن والدها فباعت مدة ثم
 حضرت فوجدت بعض شركائها في الدار المذكورة باعوا نصيبهم بمبلغ معلوم بغير علمها
 فأخذت بالشفعة واستوفت شرائطها الشرعية فامتنع المشترون من تسليمها لجاناب
 الذى اشتروه من الدار المذكورة فهل يكون لها الاخذ جبراعنهم وليس لهم الامتناع من
 تسليمها ما اشتروه من الدار المذكورة بالتمن الذى اشتروه به واذا طلبت من أخيها الذى
 يبيع شراء نصيبه منها واتفق معها على ذلك وأخذ منها بعض التمن ثم باع لغيرها وأخذت
 بالشفعة أيضا فور علمها مع استيفاء الشروط يكون لها ذلك (أجاب) نعم يقضى
 لتلك المرأة بالشفعة والحال ماذكر اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة معلومة في عقار بيعت منه حصة اشتراها ثنان
 لم يكن لهما في العقار المذكور ملك فلما علم هذا المالك للحصة المذكورة بالبيع طلب
 الشفعة طلب موثبة على الفور ثم طلب الطالب الثانى وهو طلب الاشهاد عند العقار على
 الفور أيضا واشهد عليه ثم طلب الطالب الثالث عند القاضي وادعى على المشتريين
 المذكورين بحضرة البائع المذكور وصحح دعواه لدى القاضي وكتب القاضي دعواه
 بحضور المشتريين والبائع وطلب الشفيع من القاضي سؤال المدعى عليه ما قل مجيبا بشئ
 حتى مات أحدهما المشتريين المذكورين ومضى ثلاث سنين من يوم كتب الدعوى
 المذكورة عند القاضي ولم يحصل من الشفيع المذكور تسليم الشفعة ولم يحصل من
 المشتريين ولا من أحدهما بناء في الحصة المذكورة المشتراة ولا غراس ولا غير ذلك
 والا فأن يريد الشفيع الزام المشتري المحي وورثة المشتري الثانى الميت بالجواب والتسليم
 فهل يجاب لذلك ولا يضر التأخير الذى حصل بعد الطلب عند القاضي لا سيما أن التأخير

١٢٨٣

٥

عند القاضى بسبب تغتبت المشتريين فى اعطاء الجواب وماذا يكون الحكم (اجاب) نعم لا يضر التأخير بعد طلب الخصومة عند القاضى على الوجه المستطور والحال ما ذكر بالسؤال ويقضى للشفيع بها والحال هذه بعد تحقق شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وولدى أخيه لهم أرض زراعية أميرية خراجية من أراضى بيت المال لكل واحد فيها الثلث شاة ما فاسقط أحدا لآخر بن نصيبه منها لا جنبي اسقاطا صحيحا فانا فذا فهل اذا طلب باقى الشركاء فى الارض أخذه بالشفعة لا يجب لذلك ولا يثبت له فيها حق الشفعة والحال هذه (اجاب) لا تثبت الشفعة الا فى عقار ملك بعوض فلا تثبت فى اسقاط منفعة الاطيان التى آلت لبيت المال لعدم ملك المسقط والمسقط له فى عينها وانعدام التملك فى العين اصل بل المملك هو المنفعة فلا تجرى فيها الشفعة وقد صرحوا بعدم جريان الشفعة فى الاراضى السلطانية التى آلت لبيت المال عند تصرف المزارعين فيها والله تعالى أعلم (سئل) فى دار متخرجة مشتركة بين جماعة اشترى نصفها رجل من بعض الشركاء ولم يأخذ البعض الاخر بالشفعة ثم اشترى رجل آخر ثمانية قراريط وكسورا ولم يأخذ منه المشتري الاول بالشفعة وكذلك مالك الباقي وهو الثلاثة قراريط وكسور لكن المالك المذكور يدعى أن له شركاء فى القراريط المذكورة ويريد أن يأخذ من المشتري الثانى قراريطين بالشرا بثلث الاصل وان لم يسلم له فى ذلك يسلط شركاءه على الاخذ بالشفعة بزعمه ولم يعلم له شركاء فيما يخصه من القراريط ومضى على ذلك نحو أربع سنوات فهل والحال هذه لاشفعة للمشتري الاول وللمالك الثلاثة قراريط وكسور حيث لم يأخذ بالشفعة فور علمهما ولا عبرة بدعوى مالك القراريط أن له شركاء المهردة عن الاثبات وهل اذا ثبت أن له شركاء فى القراريط وكانوا فى البلد المذكورة يعلمون البيع والثلث ولم يأخذوا بالشفعة ومضت تلك المدة لا عبرة بدعواهم ولا شفعة لهم (اجاب)

١٢٨٣

٢١

نعم لاشفعة للمشتري الاول فيما يسع ثانيا وللمالك الثلاثة قراريط وكسور المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال لاسقوط شفعتهم بالترك ولا عبرة بدعوى المالك أن له شركاء فيما يملكه ولا لشركائه ان ادعوا بدون اثبات المالك بطريق شرعى واذا ثبت ملكهم فلا شفعة لهم ايضا حيث تركوا الاخذ بها مع علمهم بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك أرضا وبناء ملاصق ببناء وأرض لرجلين آخرين تلاصقا تاما بحيث ان باب بنائه يفتح فى أرضهما فباع الرجلان أرضهما وبناءهما من رجل لم يكن له ملك فى تلك الجهة فلما علم هذا الجار الملاصق بالبيع والثلث وهو واقف فى الارض المبيعة عندي بنائها قال فو ر عليه بذلك بحضرة أناس كثيرين أخذت بالشفعة فاصدا بذلك طلبها واشهدهم عليها فهل يقوم هذا الطلب مقام طلبى الموانبة والشهادو يكون له الاخذ به عند القاضى قبل فوات أوانه والحال ما ذكر (اجاب) اذا كانت تلك الارض ملحقة الرقبة لملكها ليست سلطانية وباعاها وحين علم الشفيع بالبيع وقد رآه والثلث وهو واقف فيها أخذها

رجب

١٢٨٣

٢٢

سؤال

١٢٨٣

٢٢

بالشفعة فوراً وأشهد المحاضرين على ذلك ثم طلب عند القاضي يقضى له بالشفعة إذا
توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلاوالاشهاد عند العقار في طلب الموائية يقوم
مقام طلب الموائية وطلب الاشهاد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت داراً
من مال اكتنأ بثمن معلوم ووضع المشتري يدها على الدار المذكورة وعرض ذلك قبل
البيع والشراء على الجار للدار المذكورة فأبى الشراء وعرض عليه أيضاً بعد الشراء
بمضو وهدول من المسلمين مع بيان المشتري والثمن ولم يطلب الجار المذکور بالشفعة
ومكث بعد ذلك زيادة على سنة حتى هدمت المشتري الدار المذكورة وبنتها والا أن يريد
الجار المذکور أخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل ليس له ذلك حيث الحال ما ذكر
ويمنع من معارضة المشتري المذکور (أجاب) نعم ليس للجار المذکور ذلك والحال
ما ذكر وبطل شفعة بالسكوت بعد العلم المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مشاركة بين ثلاثة لكل ثلثها اشترى أحدهم داراً ملاصقة لها بمضو وأحد الشريكين
الآخرين وعلمه بالثمن ثم بعد ذلك أراد حاضر البيع المذکور أخذ الدار المبتاعة بالشفعة
فهل حيث كان حاضر مجلس البيع ولم يأخذ بالشفعة في المجلس وأخر الطلب بعد علمه
بالثمن يوماً أو يومين لا شفعة له (أجاب) نعم لا شفعة لهذا الرجل المذکور إذا كان
الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة شتر كين في منزل آل لهم بالارث
من والدهم فباع أحدهم ما خصه وهو خمسة قراريط وثمانية اجزاء وتسعة اساع من جزء
بمبلغ وقدره عشرة آلاف قرش ولما علم أحدهم بالبيع وقدر الثمن طلب الشفعة حالاً
فور علمه وأشهد على ذلك شهوداً فهل والحال هذه يجب لذلك ويمنع الاجنبي من
الاستيلاء على هذه الحصة وليس له الا أخذ ما دفعه من طالب الشفعة (أجاب) إذا
توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها يقضى للشفيع بها والأفلاوالله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى حصة في منزل فقامت امرأة من جيرانه ووكات رجلاً في طلب ذلك بالشفعة
من المشتري بعد مضي عشرة أشهر من وقت البيع مع علمها بذلك وبالثمن وسكوتها
هذه المدة بلا عذر فهل تسقط شفعتها بالتأخير (أجاب) تأخير الشفيع طلب الموائية
أو طالب التقرير مع علمه بالبيع وقدر الثمن والمشتري مسقط الشفعة بخلاف عندنا
أما الوجهل الثمن أو المشتري فسكت الشفيع فلا تبطل في رد المختار من باب طلب الشفعة
عن الخناينة اخبر بها فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن كالبكر إذا استؤمرت ثم
علمت أن الاب زوجها من فلان صح رد ما وبه أفتى التمرناشي في فتاواه اه فلا شفعة لهذه
المرأة والحال هذه قولاً واحداً والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين
ملاصقة لدارين احدهما مملوكة لرجل اجنبي والاخرى مملوكة لامرأة اجنبية باع أحد
شريكي الدار المتوسطة بين الدارين الملاصقتين لها نصيبه فيهما من الجار الملاصق من
احدى الجهتين بثمن معلوم فلما علمت المرأة الملاصقة دارها بالبيع منها ثلث الحصة

٢٠
١٢٨٥
ذی القعدة

٥
١٢٨٥
محرم

٨
١٢٨٦
صفر

٢
١٢٨٧

مطلب لو سكت لا تبطل
ما لم يعلم المشتري والثمن

بالبائع والتمن أخذت بالشفعة فور علمها بذلك وأشهدت عليها عند العقار الاشهاد الشرعي وتوجهت في وقتها عند القاضي وطلبت المشتري وخاصة لدى القاضي وطلبت الشفعة طلب خصومة لمكونه استلم المبيع وقبل تمام الحكم لها بالشفعة انصرف من مجلس القاضي لمجلس آخر فسافر المشتري قبل مجلس القاضي الآخر فلما حضر من سفره طلبته ثانيا لدى القاضي فصار غو وحاول واستمر يحاول تارة وتارة يسافر أخرى ويهرب إلى أن مضى على ذلك أكثر من سنة والمرأة تشتكي للحكومة والقاضي يشتكي للحكومة من عدم حضوره فهل اذا حضر لدى القاضي واستوفت الشفعة شرائطها يقضى للمرأة بالشفعة في نصف الحصة المذكورة حيث كانت جارة للدار المبيعة فيها تلك الحصة الشائعة والمشتري جارا أيضا لها لا شريك فيها ولا في حقوقها ولم يأخذ الشريك في الدار بالشفعة بل سلم فيها ولا يمنع من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد والخصومة من المرأة لدى القاضي وانما مضى المدة المذكورة من محاولة المشتري في الحضور لتمام القضاء بالشفعة بعد الخصومة (اجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة بالشفعة في نصف الحصة المبيعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد والخصومة لدى القاضي والحال هذه حيث لم يأخذ الشريك في المبيع بالشفعة وانما يقضى لتلك المرأة بالشفعة في نصف الحصة المبيعة لان المشتري جارا أيضا فهو شافع والشفعة تثبت لمن اشترى أو اشترى له لا لمن باع أو بيع له أي وكل بالبائع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يعلمون قطع ارض خربة اصلها دار وتهدمت باعوها لرجل اجني بثمن معلوم من الدراهم فلما علم جارها بالبائع والتمن وهو جارم ملاصق لها وظهر داره ملاصق للدار المبيعة والحائط مشترك بينهما أخذها بالشفعة فور علمه بالبائع والتمن واشهد على الاخذ بالشفعة عند الدار المذكورة فهل يقضى له بالشفعة حيث تحققت شروطها واذا عمل المشتري على الشفعين بان دار الشفعين لها باب من عطفة أخرى لا عبرة بتعلله حيث كان دهر دار الشفعين ملاصقا للدار المشفوعة لاسيما ان الحائط مشترك بين الشفعين والمشتري (اجاب) نعم يقضى للشفعين المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا ولا عبرة بتعلل المشتري بان دار الشفعين لها باب من عطفة أخرى اذا لم يخرجها عن كونه جارم وجود الملاصقة من احدى الجوانب على انه اذا كانت الشركة بينهم في تلك الحائط مع ارضها على اشروع يكون شريكا أيضا في الحائط وارضها بخلاف الشركة في البناء فقط فيكون جارا لا غير ولو كان باب في سكة أخرى نافذة وغير نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم عقار مشترك بينهم استحقوه بالميراث عن مورثهم ثم باع بعضهم نصيبه منه لاجني عن الزركا بثمن معلوم بدون علم بعض الشركاء فلما علم بالبائع وبقدرا لثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعها يقضى له باخذ المبيع بالشفعة والحال هذه (اجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة

١٢٨٧

١٩

ذى القعدة

١٢٨٧

٢

رجب

١٢٨٨

١٦

وانتفت موانعها يقضى للشفيع بها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى طندتا ما فائدة
مضمونها ان شفيعا يملك قطعتي أرض عشورية قدرهما ثلاثمائة فدان في بلدتين باعهما
صفقة واحدة من آخر بعتن قدرهما مائتا جنبيه يدينه ويجوار احدى القطعتين المذكورتين
أرض عشورية مملوكة لشخص آخر أخذ هذا الشخص احدى القطعتين المذكورتين
المجاورة له بالشفعة بوجهها الشرعي فهل له ذلك بحصتها من الثمن ولا يضر تغريق الصفقة
كإفهامهم من إطلاق عبارة العلامة ابن عابدين من الجزء الخامس من رد المحتار غرة
١٥٧ ولا يمنع من ذلك كون الثمن عن القطعتين المذكورتين بجملة واحدة (أجاب)
لا خلاف في الحكم لهذا الشفيع عندنا بأخذه بالشفعة احدى القطعتين المذكورتين
المجاورة له دون الاخرى اذا استوفيت شرائط الشفعة وانتفت موانعها حيث كانت
احدى القطعتين المذكورتين منفصلة عن الاخرى ولا يمنع من ذلك تغريق الصفقة على
المشتري لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه حكم
بها فيما ثبتت فيه اداء الحق العبد كما يستفاد ذلك صراحة مما نقله العلامة ابن عابدين
في النمرة المذكورة عن درر البحار وشرح الجمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر قطعة أرض زراعة عشورية مملوكة القدر بخوار بعة أفدنة بمثل معلوم فيها
ساقية بآلاتها بعد صدور أمر من الحكومة بالبيع والشراء وتحررت له حجة مشحولة بختم
القاضي ومضى على ذلك نحو عشرين يوما والا آت يدهي الجار أن له الشفعة والحال انه حاضر
في البلد وه شاهد بالبيع ولم يمنعه مانع من الاخذ بالشفعة وقت البيع فهل اذا لم يأخذ
بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن ولم يشهد على الاخذ بها والحال ما ذكر تسقط شفيعته
ويمنع من المنازعة والمعارضة للمشتري المذكور (أجاب) لا شفعة للجار المذكور في تلك
الأرض حيث أن الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع للمشتري المذكور وقدر الثمن وتسقط
الشفعة بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون أرضا عشورية باع اثنان من
الشر كانه نصيبهما في رجل اجنبي غير احد الشر كانه في الأرض المذكورة بعتن معلوم ثم
بعه بذلك بمدة من الشهر وحضر احد الشر كانه من غيبته وعلم بالبيع وأخذ المبيع بالشفعة
فودعه بالبيع وبالثمن الذي بيعت به فهل والحال هذه اذا ثبت الشفيع اخذ المبيع
بالشفعة فور علمه بالبيع وبالثمن يحكم له بها حيث لم يعلم الشريك المبيع المذكور الا بعد
حضوره من غيبته (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أطيان عشورية
وبجوارها أطيان عشورية مجاورة لها جوار ملاصقة لرجل آخر فباعها لاجنبي بثلث
معلوم فبلغ الجار ذلك من البائع فطلب الشفعة فوراً واشهد على البائع الاشهاد اللازم
اكرونه اقرب اليه من المشتري ومن الاطيان المبيعة والاطيان كانت في يده وقت الاشهاد
ثم توجه الشفيع الى جهة الاطيان فوجد قاضي الناحية فآخبره انه يريد التوجه الى

١٢٨٩

١

مطالب يقضى بالشفعة في
بعض المبيع اذا لم يكن
الشفيع شفعيا في باقيه

جادی الثانية

١٢٨٩

١٤

شعبان

١٢٨٩

٢١

الاطيان المذكورة ولم يقدّم دعوى حجة تدفعه لـ إذا كان الامر كذلك لا تسقط شفعة الشفيع بالاخبار للقاضي بعد طالب الموائمة فورا والاشهاد على البائع الذي كان العقار في يده حيث لم يوجد تأخير لطالب الخصومة شهر بعد ذلك ولا عبرة بتعلل المشتري بان الشفيع أخبر القاضي قبل الاشهاد على الاطيان المذكورة ويكفي الاشهاد على البائع المذكور حيث كان اقرب من المشتري والعقد (أجاب) حيث توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها يقضى للجار المذكور بها والا فلا ومجرد اخبار القاضي بعد الطلب والاشهاد على البائع على هذا الوجه بأنه يريد التوجه الى الاطيان لا يسقط الشفعة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بها لا تخرب ثم معلوم ويجوز الدار داره مشتركة بين أخوين مجاورة للدار المبيعة فلما علم أحد الأخوين المذكورين ببيع الدار المذكورة ترك حقه في الاخذ بالشفعة ولم يعلم الاخ الاخر بالبيع المذكور طلب الشفعة في الدار المبيعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن فهل والحال هذه يكون للاخ الثاني المذكور طلب الشفعة في الدار المبيعة المذكورة ويكون طلبه صحيحا شرعا ولا يمنعه من ذلك عدم طلب أخيه المذكور ويكون للاخ الثاني المذكور أخذ جميع الدار المبيعة بالشفعة وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) نعم يقضى للاخ الثاني المذكور بالشفعة في جميع الدار المبيعة إذا أخذها جميعها بالشفعة عند توفّر شرائطها وانتفاء موانعها ويسقط حق أخيه فيها بتركه بعد العلم واسقاطه قبل القضاء له بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار أراد بيعها فعرضها على جيرانه فامتنعوا من أخذها وقالوا له بها من شئت فاشترها رجل أجنبي مع علمهم بالبيع والتمن وكتب اشهاد وقتي بحضرة جماعة من المسلمين وحضور الجيران ولم يطلب أحد منهم الشفعة حالا بل بعد مضي مدة تعرف عن أربعين يوما طلب أحد الجيران الحاضرين وقت البيع مع علمه بالمشتري وبمقدار الثمن أخذها بالشفعة فهل له ذلك بعد علمه وسكوته هذه المدة أم لا (أجاب) لا يقضى للجار المذكور بالشفعة ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون سبعا طيانا عشورية فيها أشجار وبناء سواق لكل منهم قدر معلوم شائع في ذلك ليس دغرا فباع أحدهم نصيبه في ذلك لشخص منهم ثم معلوم قبضه منه بمحض شهود من جماعتهم وصلى على قاصره نصيب شائع في ذلك وتسجل البيع بالحكمة الشرعية بعد وقوع البيع بين المتبايعين بمدة قدرها شهران والآن قام الوصي الذي كن مشاهدا للبيع يزعم ان القاصر احق بالشفعة في المبيع فهل والحال هذه يمنع من طلب الشفعة شرعا لانه صر ولا عبرة بما يزعم وادّعت توفرت شرائط سماع ما يزعم وانتفت موانعه بكونه له كل لمبيع أو ما يقابل نصيب القاصر وما يكون الحكم الشرعي (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان وصي القاصر كان حاضرا يعلم البيع من أحد الثمركا ومدة دار الثمن ولم يأخذ بالشفعة لهجور المذكور الذي هو أحد الثمركا حتى

١٢٩٠

٣٠

شعبان

١٢٩٠

٢٦

جمادى الثانية

١٢٩٠

١٣

محرم

١٢٩٦

١٧

مضى شهران لا يكون له الاخذ لهجوره المذكور بالشفعة بل يسقط حق القاصر من
 الشفعة على قول الامام وأبي يوسف ولو كان الثمن مثل القيمة أو اقل خلافاً لمحمد لئلا يصير معهم
 بان الخلاف بينهم في السكوت عن طلب الشفعة كالخلاف في التسليم أما إذا لم يوجد
 ما يقتضي المنع من اخذه بالشفعة فإنه يقتضي للقاصر بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتهت
 موانعها وكذا يقتضي للشترى بالشفعة لكونه شريكاً كالأصغر لم يسلم للشريك في الكل
 والأقل المشترى أصالة إذا كان شفعياً لا يحتاج إلى الطلب كما في الخاتبة أفاده في رد المحتار
 من آخر باب ما تنبت هي فيه وهي على عدد الرؤس لا على قدر الانصباء عندنا خلافاً
 لشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من نظارة الحفائية
 مضمونها وردت أفادة من حضرة قاضي أفندي المنصورة بخصوص ماصار في مادة الاطيان
 العشور به المبيعة من حضرة محمد صديق بك لا يخرج وحصل العرض من شخص يسمى محمداً
 سليمان العريان بأخذها بالشفعة لكونها مجاورة لأراضيها الخراجية وحضرة قاضي
 المديرية قال بعدم جواز الشفعة في مثل هذه الحادثة لأن الاطيان الخراجية ليست
 مملوكة والمزارعون فيها لهم حق المنفعة فقط ورام الاستفتاء من فضيلتكم عن ذلك
 فالأمل الأفادة مما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة لأجابه القاضي بما يرغبه
 (اجاب) وردت أفادة سعادتكم ومعهما مكتوبة حضرة قاضي أفندي المنصورة بقصد
 الأفادة مما يقتضيه الحكم الشرعي فيما قاله حضرة القاضي المذكور من عدم جواز
 الشفعة لأصحاب منفعة الأرض الخراجية المصرية بها فيما يبيع من الأرض العشورية
 المملوكة المجاورة للأرض الأولى لأنها ليست مملوكة لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة
 فقط والذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك هو كما أفاده حضرة القاضي الموصى إليه بناءً
 على أن أراضي مصر الخراجية آتت لبنت المال فهي سلطانية وعليه العمل من
 قديم الزمان فلا شفعة بها ولا فيها والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من نظارة الحفائية
 حاصلها بناء على ما تحتر من هذا الطرف قد وردت مكتوبة فضيلتكم بأنه لا تجوز الشفعة
 لأصحاب الأرض الخراجية المصرية بها فيما يبيع من الأرض العشورية المملوكة
 المجاورة للأرض الأولى لأنها ليست ملكاً لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة فقط كما يقتضيه
 الحكم الشرعي بناء على أن أراضي مصر الخراجية آتت لبنت المال فهي سلطانية
 وعليه العمل من قديم الزمان فلا شفعة بها ولا فيها وحيث مما توضح بلائحة
 اصلاحات المسالية المدرجة بمجموع اللوائح وصايرها أمر عال أنه يجوز لأرباب
 الأراضي الخراجية التصرف فيها بالمبة والتوارث واسقاط المنفعة والوصاية والايقاف
 بعد الاستئذان وصدور أمر عال بذلك فنقول أنه بعد اطلاع فضيلتكم على اللائحة
 المذكورة وتقدير كون صاحب الاطيان الخراجية المذكورة دفع مقابلتها يكرم
 بالأفادة مما إذا كان مع ما ذكر يجوز الاخذ بالشفعة لأصحابها أم لا (اجاب) وردت

١٢٩٦

١٠

١٢٩٦

٢٦

مكتوبة سعادتك وما بها صار معلوما والافادة بما فيه الحكم الشرعي في هذه
المادة قد سبقت مكتوبة سعادتك عنه في ١٠ الجارى وقيدت في كتاب الشفعة من هذه
الفتاوى بهذا التاريخ حسب الموضح وما اشير عنه الا ان من طرف سعادتك لا يترتب
عليه تغيير الحكم الشرعي اذا المدا في ثبوت حق الشفعة بما يشفع به انما هو على ملك
رقبة الارض لمن هي في يده وخروجها عن كونه ابيت المال وبمجرد دفع المقابلة
الحكي عنها بقدر وجوده لم يحصل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رغبة
ارض مجاورة لارض يملكه رقبتهما رجل آخر من جهات الثلاث ارا دمالك الارض
الاولى بيعها من رجل آخر اجنبي ليس جار لها ولا شريك فيها ولا في حقها فهل اذا
حصل بيع تلك الارض منه بأرض أخرى يملكه للمشتري يكون للجار المذکور أخذها
بالشفعة ودفع قيمة ما اشتراها به من الارض الاخرى جبر على المشتري اذا توفرت شرائط
الشفعة وانتفت موانعها ويحكم له بذلك (أجاب) نعم للجار المذکور أخذ الارض
المجاورة له التي بيعت بأرض أخرى يملكه للمشتري بالشفعة بقيمة تلك الارض التي جعلت
تثنا وقت الشراء اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ويقضى له بذلك جبر على المشتري
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اشخاص أحدهم مسلم والاخران
ذميان اشترى كوافي طاحونة هو اكل من ثلثها على الشيوع فباع المسلم حصته
لاخرين مسلمين بما تني بينتو وصرة فيها دراهم مجهولة الصنف والعدد وحرت حجة شرعية
بهذا البيع وقبل ان يبيع هذا الشريك حصته عرض شراءها على شريكه فامتنع عن
الشراء وقال له بعهال من يحب فباعها لذين المشتريين وشريكاه يعلمان ذلك وبعد البيع
وتحريم حجة توجه المشتريان الى الشريكين وأخبراهما بالبيع والثن فطالب الشريكان
منهما أن يشتريا حصتهما أيضا بأربع مائة بينتو فابى المشتريان لعدم قدرتهما على ذلك ثم
بعد مضي أيام اراد الشريك ان ياخذ الحصة المبتاعة بالشفعة وادعيا ان ثمنها مائة
بينتو وان ما في الصرة المجهولة عشر وقرش من النحاس فهل علمهما بالبيع والثن
وتركهما الاخذ بالشفعة وقتئذ مع طلبهما من المشتريين ان يشتريا حصتهما أيضا
يسقط الاخذ بالشفعة (أجاب) علم الشفيع بالبيع وقدر الثمن بعد تمامه وتركه
الاخذ بالشفعة وقتئذ مانع من الاخذ بها ومبطل لها وهذا على فرض بيان المشتريين
للشريكين مقدار ما في الصرة كما أنه لا يتأتى الحكم بالشفعة مع جهالة الثمن بوجود صرة
مجهولة القدر ومشارا إليها على فرض بقا جهاتها ولا يتأتى القضاء بالشفعة للشريكين
المذكورين والحال ما ذكره دون استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم
(سئل) بافادة من مدير الحيزة صموها لمرجوم فضيلة كم بعد الاطلاع على السؤال
المسطر باعلى هذه الشفعة افادة الحكم الشرعي وصورة السؤال المذکور ما قولكم في مالك
للمنفعة اطميان خراجية اميرية بموجب حجة بيده من احدى الهاكم الشرعية وهذا المالك

١٢٩٦

٢٥

جادی الثانيه

١٢٩٨

المذكور اسقط حق منفعتيه في الاطيان المذكورة لاخر في نظيره مبلغ معلوم وحري
التقاضي بينهما وتحررت بذلك حجة للسقط له من احدى المحاكم الشرعية وذلك الاطيان
مجاورة لاطيان أخرى خراجية اميرية بيد آخر فقام هذا الآخر الذي بيده الاطيان المجاورة
بريد أخذ الاطيان المسقط منفعتها المذكورة المجاورة لاطيان بالشفعة فهل تجرى
الشفعة في تلك الاطيان الخراجية الاميرية المسقط منفعتها اولاً (اجاب) لا شفعة شرعاً
في اسقاط منفعة الاطيان الخراجية الاميرية اذ هي لبنت المال فليس لمن له ارض
بحوارها سواء كانت مملوكة الرقبة له او خراجية اميرية اخذها بالشفعة اذا اسقطت
منفعتها غيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً في درب غير نافذ وله جاران
متلاصقان مشتركان في الطريق المذكور فباعها مالاً كمالاً لاجل الجارين المذكورين
بثمان معلوم فلما علم الجاران الآخر بالبيع وقدر الثمن طلب الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع
المذكور طلب موافقة واشهاد فهل والحال هذه يكون له الاخذ بالشفعة ويقضى لهذا
الجار الشريك في الطريق بالشفعة في نصف الدار المبيعة حيث اخذ بالشفعة في كلها
واستوفيت شرائطها ويكون في النصف الثاني الشفعة للشري ايضاً حيث كان مساوياً
لمن اخذ بالشفعة في النصف في الطريق المذكور بالشفعة في نصف هذه الدار اذا استوفيت شرائطها وانتفت موانعها
والافلا كما تثبت الشفعة في نصفها الآخر للشري حيث كان شفعها أيضاً مساوياً
لشريك الجار المذكور ولم يعلم للآخر والله تعالى اعلم

(كتاب القسمة)

(سئل) في رجل توفي عن ورثة وترك أشياء ومن جملتها زروع مختلفة الجنس بغيطان
متعددة فاقسموا التركة وقوه والزروع بثمان معلوم اتفقوا عليه واختص كل واحد
بغيط بقيمة التي قوم بها بمعرفة فهم ومعرفة أهل الخبرة واستولى عليه ثم بعد ذلك بعدة
أيام طلب بعض الورثة نقض القسمة وابطال التقويم الصادر فيها واعادتها ثانياً فهل
لا يجابون لذلك حيث كان ذلك برضاهم واختيارهم وكل منهم بالغ عاقل رشيد
(اجاب) بعد صدور القسمة صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي
كغير فاحش والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة تقاسموا تركة مورثهم وقبض كل
منهم ما خصه ثم بعد مدة مات أحدهم فاراد الآخر ابطال القسمة فهل وقعت القسمة
صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها واذ تعلى مرید الا بطلان ما وقع فيه القسمة
لا يخص المورث الاعلى يريد بذلك زيادة نصيبه لا يجاب لذلك حيث اعترف وقت القسمة
بان ذلك موروث عن المورث الاعلى (اجاب) صريح الزيلعي وغيره بان الاقدام على القسمة
اعتراف بان المقسوم مشترك فلا يجاب أحد المتقاسمين لنقض القسمة ولا تسمع دعواه
بذلك كما افاده الخبر الرمي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له نصف مكان قابل للقسمة

٨

١٢٩٨

جمادى الاولى

٢٠

١٢٩٩

ذى الحجة

٨

١٢٦٤

١٨

١٢٦٤

سنة	ذى الحجة	
١٢٦٤	٢١	ونصفه الآخر رجل آخر وكل منهما ينتفع بنصيبه بعد القسمة أكثر مما كان ينتفع به قبلها فهل إذا طلب أحد الشريرين قسمة المالك المذكور يجب لذلك قهر عن شرير يكره الآخر (أجاب) نعم بقسم المشترك بطلب أحد الشريرين كما أن انتفع كل بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة لكل منهم فيه حصة معلومة ولا يسح سكتي جميعهم فهل إذا طلب أحد الشريرين قسمة بلهما ياتى بالزمان يجب لذلك (أجاب) الأصح أن القاضى يهاين بين الشريرين كما يجب بطلب أحدهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فلاح كان له أخ أعى والفلاح يزرع جانب أوسمية من الملتزم بالايحيا رفحات الملتزم وصار الفلاح يزرع الارض ومكنه المحاكم منها لا تحللها عن الملتزم وأخوه الاعى في ميشة وحده ولم يزرع من الارض شيئا ثم مات الاعى وترك ابنا ومات الفلاح عن أولاد فتنزع ابن الاعى أولاد الفلاح مريدا مقاسمتهم في الارض المذكورة فهل لا يجب لذلك لاسيما أن الاعى لم يضع يده على شيء من الارض المذكورة ولا أولاده لا بانفسهم ولا بولايهم بوجه من الوجوه الشرعية (أجاب) نعم لا يجب لابن الاخ الاعى لمقاسمة الارض المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك دارا سكنوها بعده من غير قسمة حتى مات كل منهم عن ورثة ومنهم غائب في محل معلوم فهل إذا أراد المحضرون القسمة بغير إذن الغائب وتوكله لا يسوغ لهم ذلك وإذا تعدى بعض الورثة وأدخل حصته من ثلث الدار في داره لا يسوغ له ذلك ويجب بره على ردها حتى تقسم (أجاب) إذا برهن الورثة على موت المورث وعدد الورثة وفيهم غائب كان للقاضى أن يقسم العقار حيث كان في أيدي المحضرين وينصب قابضا لنصيب الغائب وليس لأحد الورثة أخذ شيء من العقار المشترك وأدخله في داره الخاصة به قبل القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما دار كبيرة ينتفعان بها سووية كل على حدة ودار أخرى صغيرة ينتفع بها أحدهما ققيام أحد الشريرين مدعيها صدور القسمة بينهما في الدارين معا وأنه قد استوفى شرير يكره جميع نصيبه في الدار الكبيرة مع الدار الصغيرة والحال أن نصيب المدعى به جلة بنسبها علو وسفل زائد عن نصيب الآخر زيادة فاحشة فهل تنقض هذه القسمة لعدم وجود المعادلة فيما (أجاب) إذا وقعت القسمة في العقار المذكور بالقضاء وظهر فيه غبن فحش لا يدخل تحت التسويم بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل في الأصح وسمع الدعي بذلك أن لم يقر بالاستيفاء والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة لا تقبل القسمة وكل من الشريرين يد مضادة شرير يكره فهل إذا طلب بعض الشريرين المهايأة وسكنهاها بالاشهر على حسب المالك يجب لذلك شرعا (أجاب) يجب طالبا المهايأة من الشريرين في الدار المذكورة ويجب بره امتنع من ماعلى قنذ والله تعالى أعلم (سئل) في دارين أحدهما ثلثاها وقف والباقي ملك للناظر على الوقف المذكور والآخر فيها أحد
١٢٦٥	٥	
١٢٦٥	٥	
١٢٦٥	٥	
١٢٦٥	٩	
١٢٦٥	٢٦	صغر

١٢٦٥

٢٢

جادی الاولی

١٢٦٥

٢٢

جادی الثانیة

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

وعشرون قيراطا وبقا والباقي ملك للناظر المذکور أيضا ويريد الناظر القسمة وتمييز الملك
من الوقف فهل يجاب لذلك أم لا (اجاب) اذا وقف شخص حصة في عقار كله يكون
للقاضي مع الواقف افراس الملك من الوقف وتمييزه عنه كما في الدر ومنه يعلم جواب السؤال
اذلا فرق بين الناظر والواقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شريكين في
طين ودار ومواش وسواق وغير ذلك فاقسما جميع ذلك كله من مائة سبع سنين واختص
كل منهما بما يستحقه وصار كل ينتفع بحصته وحده على الخصوص وحصل لاحدهما يسر
ورواج فهل اذا اراد أخوه أن يرجع وينقض القسمة ويشاركه فيما جدد واشتراه من المواشي
لا يجاب لذلك حيث كانت القسمة السابقة مائة بالوجه الشرعي (اجاب) لا يجبر أحد
الاخوين على أن يشارك أخاه فيما بيده من المال الخاص به وليس لاحدهما نقض القسمة
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ربع منزل ونصف قيراط في ناحية
طريقا فوقع القسمة بينه وبين شركائه وأخذ أقل من نصيبه في جهة الخراب بالقهر
والغلبة عنه بواسطة المحام الذي كان موجودا هناك فهل اذا ثبت ذلك بالبينات الشرعية
يكون للشريك الرجوع في القسمة ويأخذ ما يخصه بالوجه الشرعي في المنزل المذکور بقول
أهل الخبرة (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمة وهو ما لا يدخل تحت التقويم فان
كانت بقضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضي مقيّد بالعدل ولو وقعت بالتراضي تبطل
أيضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى اعلم (سئل)
في رجلين مشتركين مناصفة في صهر يبيع معدا لص المائة فطالب أحدهما من الآخر أن
يكتري منه حصته أو يكره أو يهاياها في الا القسمة والحال أن الصهر يبيع تمكن قسمة من
غير ضرر وقسم من له في البلدة فهل يحجر الممتنع على الشراء أو الاستكراء والمهاياة أو يجاب
للقسمة حيث كان ينتفع كل منهما بنصيبه من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كان
الصهر يبيع كبير اقبالا للقسمة بحيث يكون منتفعا به بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي
كان قبلها فقسم بين الشر يكتري بطالب أحدهما والا يكن كذلك لا يقسم بينهما الا برضاهما
والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة أخوة اشقاء ورثوا دارا من أبيهم واقسموها فاصاب
اثنين منهم نصفها وجعل لهما في قسمهما مرافق و بابا يخرجان منه والاثنان الآخران
أخذوا النصف الاخر فاقسما بينهما مساوية وصار المهر مشتركا بينهما مدة ست عشرة سنة
ثم بعد المدة المذكورة أراد أحدهما أن يمنع الآخر من المرور فهل ليس له ذلك (اجاب)
اذا كان حق المرور لكل من الاخوين المذکورين لا يكون لاحدهما منع الآخر منه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك دارين ثم مات كل من البنين
عن ورثة قبل قسمتهما فادورثة أحدهم الاختصاص بدار من الدارين المذكورتين
فهل لا يجابون لذلك بل تقسم الداران بين سائر ورثة البنين بالفريضة الشرعية ويأخذ
كل منهم ما كان يخص والده (اجاب) نعم لا يجابون لذلك بدون وجه شرعي حيث كان

جادی الثانیہ سنہ

الامر ما هو مذکور والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوة فاقسموها مع ما فيها من الابراج بالتراضي بينهم فهل اذا ظهر ان واحدة الاخوة مغلوب في نصيبه ومغبون غلبا فاحشا لا تصح هذه القسمه ويكون للغبون غلبا فاحشا فسخها وابطلها واذا ادعى أحد الاخوة ان اباه باع له برج حمام في حياته وانه اعترف بقبض الثمن وكان البيع والاقرار في مرض موت الاب لا يصح هذا البيع ولا الاقرار ويكون البيع موقفا على اجازة باقي الورثة وكذا الاقرار موقفا على تصديقهم حيث كان كل منهما للوارث في مرض مورثه (اجاب) اذا ظهر في القسمه غبن فاحش تنقض وان وقعت بالتراضي في الاصح والبيع للوارث في مرض الموت ولو بمثل القيمة موقوف على اجازة باقي الورثة عند الامام وكذا الاقرار فيه موقوف على تصديق الباقي عند اصحابنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ثلاثة اولاد ذكور وورثته بنتين ثم توفي احد الذكور عن ثلاث بنات احداهن فاصرة وعن ولد فاصر وزوجة واقام زوجته وصيا على اولاده ثم توفي ثانیهم عن اخيه واولاد اخيه المذکورين واخيه ثم توفي ثالثهم عن بنتين فاصرتين وزوجة واقامها وصيا عليهما ايضا وعن اخيه والحال ان التركة لم تقسم وبعد ذلك قسمت بينهم بالشرع واخذ كل منهم ما خصه وصار يستغل ريعه مدة سنتين ثم بعد ذلك حصل فيما خص بعضهم اطلاق فهل اذا اراد صاحب البعض المتلف الرجوع في القسمه وما اطلق يكون عليهم سوية لا يجاب لذلك والحال هذه (اجاب) بعد صدور القسمه صحيحة شرعا لا يجاب احد الشرکاء لتقصها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مشتركة غرس في بعضها احد الشرکين بغير فخل فاراد شرکيه الاخر ان يشاركه في هذا الفخل فهل لا يجاب لذلك وما الحكم في ذلك (اجاب) قد صرح علمائنا بأن احد الشرکين يكتفي اذ انبنى في الارض المشتركة وطلبها القسمه او احدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت والاهدم بناءه واخذ انقاضه التي بناها الا انها ملكه ولا تخرج من ملكه من غير رضاه وتبقى على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب شرکيه وشاغل لملكه بملكه فيؤثر بالرفع ان طلب والغرس مثل البناء فالفخل المذکور من غرسه وليس لشرکيه في الارض مشاركتة فيه بدون ما يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا بالميراث الشرعي عن والدهما فاقسمها بالتعديل ووضع كل يده على ما خصه وبناه من مدة ست سنين فهل اذا اراد احدهما انقض القسمه لذكورة لا يجاب لذلك خصوصا ويبدأ احدهما وثيقة شرعية بالقسمه والتراضي والتخلص بينهم (اجاب) نعم لا يجاب احد الاخوين لنقض القسمه بدون مسوغ شرعي حيث وقعت صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف ثلاثة من الذكور فبلغوا واكتسبوا منفردين عن ابيهم في الكسب المذکور والاهل واشتروا بكمسبهم عقارات واطيانا وغير ذلك لانفسهم بحجج تشهد لهم فهل اذا اراد

٢٦

١٢٦٥

رجب

٨

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

أحدهم القسمه يجب لذلك ولا دخل لابيهم في ذلك وانما خلقته (اجاب) ما اشتراه
الاولاد لا نفهمه والحال ما ذكر ملك لهم فاذا أراد أحدهم قسمه نصيبه عن اخوته يجب
لذلك حيث لا مانع من القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذكورا
واناثا وترك ما يورث عنه شرعا فاستقر الاولاد في معيشة واحدة مدة الى ان حصلت قسمه
بينهم واخذ كل منهم نصيبه من تركه ابيه بالفريضة الشرعية وصار كل منهم يتصرف في
نصيبه على حدة مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك مات أحدهم عن اولاده البنين
فاراد بعض الاخوة الرجوع على اولاد أخيه الميت متعللين بأن مات تركه أخوههم مشترك
بينهم فهل اذا أثبت اولاد الاخ القسمه بين الاعمام وبين أبيهم الميت قبل موته
واختصاصه بما ير يدون مشاركتهم له فيه بالبيعة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه من تركه
أبيه لا يكون لهم منازعة اولاد الاخ بعد ذلك لا سيما أن بعض الاخوة مقر ومترف بذلك
وهل اذا كان للميت على اخوته دين بالبيعة الشرعية يكون لاولاده مطا لبتهم به (اجاب)
لوارث المتوفي المطالبة بما ثبت شرعا لمورثه من الدين واذا تحققت القسمه الشرعية بين
الاخوة لا يكون لأحدهم نقضها يدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
يملكون بيوتين كل بيت على حدة فاشترى رجل أجنبي قيراطين في كل منهما من أحد
الشركاء على الشيوع والآن يريد القسمه وأخذهم الى بيت منهما ما جبر على الشركاء فهل
لا يجب لذلك شرعا ولا يكون له جبر الشركاء على القسمه حيث كانوا لا يقبلان القسمه
(اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
أربعة بنين وعن زوجته من مدة سبع سنين أحدهم معزول عن والده لكونه من زوجة
أخرى وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وأطيان زراعة وغير ذلك وعليه دين
للناس فدفع الابن المعزول ما يخصه في الدين فهل يكون له أخذ ما يخصه في جميع ما تركه
والده ما يورث عنه شرعا من الدار وغيرها (اجاب) يقسم جميع ما تركه المتوفي
المذكور بعد أداء ما ثبت عليه من الدين على جميع ورثته بحكم الفريضة الشرعية بينهم
وليس لاحد الورثة الاختصاص بشيء زائد عما يخصه شرعا يدون مخصص شرعي وفي رد
المختار من فصل في الخمس عن جامع الفصولين لو ارادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهم
فاتفقوا عليه وتكملوا قضاء دينه وانفاذ وصاياه من مالهم فلم ذلك ولو اختلفوا فللوصي
ببعاله دينه ووصاياه ولا يلتفت الى قوله ثم قال وجاز لأحد الورثة استخلاص العين من
التركة لأداء قيمته الى الغرماء لا الى الوارث الاخر اه وفيها عنه عليه دين غير مستغرق
فالمحاضر من ورثته يبيع حصته لخصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك
الوارث الاخر اذا الدين لم يستغرق اه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين
اثنتين لاحدهما فيه السدس وللآخر فيه الباقي فهل اذا كان البيت كبيرا كغيره كان قسمته
افرازا ويكن انتفاع كل بنصيبه بعد القسمه وطالب أحدهما القسمه بالماياة بالزمان

شعبان
٢٧

١٢٦٥

رمضان

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥ ٢٩ رمضان
 ١٢٦٥ ٥ ذى القعدة
 ١٢٦٥ ٩ ذى الحجة
 ١٢٦٥ ٢٠ ذى الحجة
 ١٢٦٦ ٩ محرم

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٤

صفر

١٢٦٦

١٥

ربيع الاول

١٢٦٦

١٤

معز بالخلاصة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة لهم منزل مشترك بينهم بالسوية جدد أحدهم في أرض خربة منه عمارة جسيمة فأراد الشرى كان بعد موت الباقي تسكين ورثته فقلع البناء وتسليم حصته ما خالصة أو يأخذان ما يخصهما في الأرض والبناء ولا يدفعان شيئا مما دفعه أخوهما في العمارة فهل لأبجانبان لذلك وما الحكم في بناء أحد الشرى كاه في الأرض المشتركة من ماله لنفسه (أجاب) صرح علماء أئمة بان الشرى ملك إذا بنى في الأرض المشتركة بغير إذن باقي الشرى كاه وطلبت القسمة يقسم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فهو له ولا يجر وارث الباقي على إعطاء شيء من بناء مورثه الشرى يكره بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف دار من آخر من مدة سبع سنين وبه وثيقة بذلك ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية فهل إذا أراد المشتري للنصف أن يقاسم شرى يكره في الدار المذكورة وكانت ثمة بصل القسمة يجب لذلك ولا يكون لشرى يكره منه من بدون وجه شرعى (أجاب) يقسم المال المشترك يطلب أحد الشرى كاه أن انتفع كل بحصته بعد القسمة وليس لأحد الشرى كاه منع شرى يكره من الانتفاع بحصته بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما وكالة وحائوتان لأحدهما فيها الثلث وللآخر الثلثان فطلب صاحب الثلث القسمة بالمهاياة بالزمان أو المكان وأقام عنده وكيلا يقوم مقامه في ذلك مع شرى يكره فهل إذا كانت قابلة لذلك يجب صاحب الثلث إلى القسمة بالزمان أو المكان ويقوم وكيله مقامه في ذلك ولما حكم الشرى أجابته في ذلك (أجاب) إذا لم يكن المكان قابلا للقسمة الا فرأى أو كان ولم يظلمهما من يجب لها وطلب أحد الشرى يكره المهاياة بالزمان أو المكان أجابه القاضي لذلك وإن أبى الآخر ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ابني عم بالميراث الشرعى عن أصولهما الكل منهما نصفها مات أحدهما عن ورثة قبل قسمتها والآخر أراد أن يعم المذكور الذي كان في النظام قسمتها وأخذ كل ذي حق حقه فزعم ورثته أن يعمهم متعاليين بأنها قسمت سابقا فأنكر دعواهم فهل إذا لم يثبت ودعواهم القسمة بالوجه الشرعى يكون لابن العم مطالبتهم بقسمتها بالطريق الشرعى وأخذ كل ذي حق حقه (أجاب) يقسم المشترك بطلب أحد الشرى كاه أن انتفع كل بنصيبه بعد القسمة إذا لم تثبت القسمة السابقة متوفية شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في دار اقتسموها قسمة أفرأى من مدة ست سنوات وكل وضع يده على ما خصه بالقسمة وبنى فيه وبعد ضي هذه المدة ادعى أحدا الشرى كاه أنه غبن في القسمة غبنا فاحشا فهل تسمع دعواه الغبن الفاحش بعدمضي هذه المدة وحصول البناء من كل فيما خصه وإذا ثبت الغبن الفاحش بالبيعة تنقض القسمة المذكورة (أجاب) قال في التنوير ولو ظهر غبن فاحش في القسمة بطالت ولو وقعت بالتراضي في الأصح وتسمع دعواه في ذلك إن لم يقر بالاستيفاء وإن أقربه لا اه

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وترك دورا في زقاق غير نافذ واستمر واساكنين فيها من غير قسمة إلى أن مات الأولاد الذكور عن أولاد ذكور وبنات فإراد أولاد الأولاد قسمة الدور المذكور بينهم فامتنع بعضهم لكونه ساكني دارا كبير من باقي تلك الدور وادعى أن أباه قسم مع الأولاد وادعى أن هذه الدار التي هي أكبر وأنه اشترى الزيادة التي فيها بعد القسمة والحال أنه لا يثبت له على القسمة ولا الشراء والدور قابله للقسمة فهل يجبر الممتنع على القسمة وتقدم الدور كلها بين الورثة بالوجه الشرعي وإذا ادعى الممتنع أيضا أن أباه اشترى الرحبة التي أمام الدور ولا يثبت معه لا عبرة بدعواه وإذا أظهر وثيقة مقطوعة الثبوت بيده لا يعمل بها (أجاب) إذا لم تثبت قسمة العقار المشترك بالوجه الشرعي يجب طالب القسمة في العقار المذكور حيث أحق القسمة وانتفع كل بحصته بعدها ولا اعتبار بدعوى الشراء من مدعيه بدون إثباته ولا بصك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرهما فاقسمه وأما تركه والدهم بالوجه الشرعي وأخذ كل نصيبه واستقل به وترك البنات حقهما مما للآخوين برضاهم بحضور الحاكم الشرعي وكتب بالقسمة وثيقة شرعية ثابتة المضمون بالبنينة الشرعية مشمولة بتختم قاضي ناحيتهم من مدة ست سنين وزيادة ثم مات أحد الابنتين عن ورثة ومات البنات أيضا فأراد العلم الآن بنقض القسمة وإبطالها مع عللها به كره علمها فانكر أولاد أخيه دعواه ولا يثبت له على ذلك فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من نقضها حيث وقعت عن تراض وبني كل نصيبه ولا عبرة بتعلله ويمنع العلم من معارضة ورثة أخيه بدون وجه شرعي (أجاب) لا تنقض القسمة بمجرد دعوى العلم إلا كراه علمه بدون إثباته ويمنع من معارضة ورثة أولاد أخيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثة دار عن مورثهم وفيهم قاصر فبني أحد الورثة فيها مكانا لنفسه من ماله الخاص به وأراد بعض الورثة جعله ميراثا لكونه وقت البناء كان قاصرا فهل يكون باقيا على ملك الباقي ولا يجب بعض الورثة لجعله ميراثا بدون وجه شرعي (أجاب) صرح علماؤنا بأنه إذا بني أحد الشركاء في المكان المشترك بغير إذن الشركاء وطلبت القسمة يقسم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والاهدم وهذا إذا بني بأجار ولا تاتي له وإن بنى بنقضه مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا يبيعه لما وضعه من عنده لاهدم ولا يرجع بشيء مما أنفق على البناء وإن بناه من النقص المشترك ومن ماله ماله ملك له ينقضه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وإن ختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه بيمينه والبنينة على بقية الشركاء من غير أن يزوجون عنه وهو ذو يد والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار لثنتين لأحدهم ربيع وللآخر الباقي فطالب صاحب الربع القسمة بالزمان أو المكان فهل يجب لذلك أولا (أجاب) الأصح أن القاضي يبايئ بين الشر يمين جبرا بطلب أحدهما إن لم تطلب قسمة الآخر

١٢٦٦

١٢

جمادى الاولى

١٢٦٦

١

جمادى الثانية

١٢٦٦

٥

رجب

١٢٦٦

١٣

مع قبولها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور وبنات زوجة وموصى له بن ماله وهو ابن ابن مات قبله فضر قاضي الناحية وقسم التركة بين الذكور والموصى له ولم يورث الزوجة والبنات فهل تنقض القسمه بالنظر للبنات والزوجة أم لا (اجاب) نعم تنقض القسمه ولكل من زوجة المتوفى وبناته اخذ ما يخصهما من جميع ما تركه بعد الوصية بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك اولاداً أربعة في معيشة واحدة وترك ما يورث شرعاً من نخل وغلة ونقود وغيرها فمات احد الاخوة عن ابن فاراد ابن الابن ان يقاسم الاقسام فيما يخص والده في التركة ونسائها حيث لم تقسم التركة فهل يجب لذلك (اجاب) تقسم التركة ونسائها بين ورثة الميت ومن مات منهم قبل القسمه كان نصيبه منها لوارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه شرعاً ثم مات أحدهم قبل قسمه التركة عن اولاد قصر فاستمر واعم صميمهم في معيشة واحدة مدة من السنين فزادت ونمت بسبب سعي العيين واولاد اخيم ما فهل اذا ارادوا القسمه الا ان تقسم مع غوها بين العيين واولاد اخيم ما بالفريضة الشرعية ولا يكون لأحد العيين الاختصاص بشئ زائد عن ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) تقسم تركه الميت الاول وبناتها بين ورثته ومن مات منهم قبل قسمتها كان ما خصه من ذلك لوارثه وليس لأحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارين عن مورثهم وبعضهم قاصر فهل اذا حصلت قسمه بينهم والحال هذه باقامة رجل فيما وظهر فيها حيف وغبن فاحش يكون للقصر وقت القسمه التي حصل الحيف والغبن الفاحش في نصيبهم ما نقضها (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمه بطلت ولو وقعت بالتراضي في الاصح والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين رجلين مناصفة فاقسماه ثم ظهر في القسمه حيف وجور على أحدهما فهل تنقض وترد شرعاً اذا تحقق الحيف لاسيما اذا لم يحدث الخائف باباً ولم يقيم جداراً ولا بناءً فيما أخذه (اجاب) لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمه فان كانت بقضاء بطلت اتفاقاً لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي بطلت أيضاً في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها أفاده في الدر والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان داراً على السوية فاقسماهما مناصفة ورضي كل بنصيبه ووضع يده عليه مدة من السنين فهل والحال هذه اذا اراد أحدهما انقض القسمه بلامسوخ لا يجب لذلك (اجاب) نعم لا يجب لأحد الشر يكتفي بنقض القسمه بدون وجه شرعي حيث وقعت صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة بمصر القديمة بملاوكة لرجلين من ثلاثة فهل اذا طلب أحدهما المماياها فيها بالزمان كسهرين وشهر يجب له ذلك فها عن الممتنع (اجاب) نعم يجب لأحد الشر يكتفي لطلب المماياها وللقاضى جبراً الشر يك الاخر

رجب سنة

٢٨ ١٢٦٦

شعبان ٢٨

١٢٦٦

٢٨ ١٢٦٦

ذى القعدة ١٤

١٢٦٦

ذى الحجة ٢٣

١٢٦٦

محرم

١ ١٢٦٧

١٢ ١٢٦٧

عليها أن أبي مالم يطلب القسمة فيما يسمي والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك
بين ثلاثة أن لا يقبل القسمة بالأفراز استأجره أحدهم بأجرة معلومة مشاهرة ثم سكنه
أيام فهل إذا فسخ عقد الإجارة وطالب أن يقسمه لا يجاب لذلك حيث كان غير قابل
للقسمة بالأفراز وإذا طالب بشر يكاه القسمة والمهاياة بالزمان ليتنفع كل بشهر أو بسنة
يجاب أن ذلك ويجبر بشر يكاه ما على ذلك (أجاب) إذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه
بعد القسمة قسم بطالب أحدهم وان تضر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض
دون البعض قسم بطالب ذي النفع لا بطالب الآخر وهو الاصح كما في الملتقى وغيره وإذا
كان البيت المذکور غير قابل للقسمة بالأفراز يجاب طالع المهاياة لها جبراً على
الشريك الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في دار خربة مشتركة بين ثلاثة لكل
منهم الثلث ولا أحدهم دار بجوارها ملك له خاصة فأراد أخذ نصيبه من الدار المذكورة
المشتركة ليضعه لداره فهل يجاب لذلك ويجبر باقي الشركاء على القسمة حيث كان كل
منهم ينتفع بنصيبه بعدها (أجاب) يقسم المال المشترك بطالب أحد الشركاء
ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذي الكثر ان لم ينتفع الاخر لانه حصته وان
تضر الكل لم يقسم الا برضاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته
وزوجتيه وترك أبعادية اقتسمها بين قسمة افراز بالقرينة الشرعية وأقامت كل
منهن وكيلاً شرعياً عن وقت القسمة وخرج لكل منهن تقسيط ديواني بذلك وأقر كل
منهن باستيفاء حقه وبعد مضي أربع سنين تريد إحدى الزوجتين نقض القسمة
وعادتها ما نيامت لعله بأن ما أخذته ردى فهل لا تجاب لذلك شرعاً حيث وقعت القسمة
المذكورة بين الوكيلين دون غيب وحيف (أجاب) إذا قسم المال المشترك بين
الشركاء وأقر كل باستيفاء نصيبه فلا تسمع دعوى الغلط والغبن الفاحش من كل واحد
منهم بعد ذلك كما في واقعات المقتنين والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم بيت يسع
سكنى الجميع و يقبل القسمة افرازاً بالمهاياة مكاناً وزماناً بطالب بعضهم القسمة وامتنع
الآخر منها عناداً واغاطة لها فهل إذا كان ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة
وكان المكان يقبلها بالأفراز والمهاياة بالزمان وبالمكان يجاب طالع القسمة ولا عبرة
بامتناع أيها والحال هذه (أجاب) يقسم المنزل المشترك قسمة افراز بطالب أحد
الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة ويجبر الآتي عنها عليها والحال هذه ويهاين فيه
القاضي بينهم ان لم تطالب قسمة الافراز مع حتمها والله تعالى أعلم (سئل)
في أخوة يملكون دوراً ويستحقون منفعة أرض اقتسموها كلاماً من الدور والأرض
بينهم على قدر حصصهم وأخذ كل منهم ما خصه بطريق القسمة واستولى عليه مدة ثلاث
سنين بعد أن أسقط كل منهم حقه من منفعة العين فيما خرج للآخر بالقسمة فهل إذا
أراد أحدهم إبطال القسمة فيما ذكر الواقعة بينهم بالتراضي وإعادة ثانياً لا يجاب لذلك

١٢٦٧

٤

صفر

١٢٦٧

١٨

ربيع الاول

١٢٦٧

١٦

ربيع الثاني

١٢٦٧

١٧

ربيع الثاني
٣٠ سنة ١٢٦٧

جمادى الاولى

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

٢٧

جمادى الثانية

١٢٦٧

٤

رمضان

١٢٦٧

٢٨

حيث وقعت بتراضهم وما لم يظهر فيها غبن فاحش (أجاب) اذا اقسّم الاخوة العقار المشترك بينهم بالتراضي لا يكون لاحدهم نقض القسمة بدون وجه شرعي كما انه ليس له الرجوع فيما أسقط حقه في منفعة من أرض الزراعة الاميرية بشرطه اسقاطا مستوفيا شرائط الحق والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة يملكون عقارا من بيوت وأرض زراعة اقسّموه بينهم وأخذ كل منهم نصيبه وتراضوا على ذلك ثم بعد القسمة والتراضي ظهر ان نصيب أحدهم بعضه مملوك لجماعة آخرين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تجدد القسمة ثانياً ويأخذ كل نصيبه مثل الآخر بالوجه الشرعي ولا عبرة به - هذه القسمة (أجاب) اذا اقسّم الشركاء العقار المملوك لهم واستحق بعض معين من نصيب أحدهم لا تنسخ القسمة اتفاقاً على الصحيح أى ويرجع في نصيب شر يكتفي باستحقاق بعض شائع في الكل تنسخ اتفاقاً وفي استحقاق بعض شائع من نصيبه لا تنسخ جبراً بل المستحق منه يرجع بحصة ذلك في نصيب شر يكتفي ان شاء أو نقض القسمة دفعا لضرر التقصيص كذا في الدر المختار ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في مكانين مجاورين لبعضهما يتوصل من كل منهما الى الآخر من الاعلى والاسفل موروثين لجماعة بعضهم قاصروا بعضهم بالغ وعلى القصر وصى من قبل القاضي فاراد بعض البالغين قسمة المكانين بينهم وبين القصر فطلب من الوصى ذلك ليختص كل بنصيبه فهل يكون للوصى مقاسمة البالغ وجمع نصيب محاجيره القصر في جهة معينة من المكانين خصوصاً اذا عرفت المصلحة في ذلك واذا امتنع بعض البالغ عن القسمة يجبر عليه احيث لا ضرر فيها (أجاب) اذا كان الورثة صغاراً وكباراً وكلهم حضور تجوز قسمة الوصى ويأخذ حصص الصغار حصة واحدة كما في أدب الاوصياء وصرحوا بالجبر على القسمة بطلب ذى الكثير وبأن كل دار تقسم على حدة هندية حنيقة مطلقة وعند صاحبها يكون الرأى للقاضي اذا كانت الدور في مصر واحد وان كانت في مصرين فكل على حدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما دار مشتركة بينهما الكل واحد منهما النصف وتلك الدار ليست قابلة للقسمة الا فراراً فاراد أحدهما الشر يكتفي ان يقسم مع شر يكتفي مهياًة لكل منهما شـهـر فهل يصح ذلك ويجبر بالشر يك الممتنع حيث كانت الدار صغيرة وليست قابلة للقسمة الا فراراً (أجاب) يجاب الشر يك اطلب المهياًة ويجبر الا في عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان قطعة أرض مناصفة ثم قسموا بنى احدهما في نصيبه فادعى الثاني ان في القسمة غبنافاً حاشا فهل اذا تبين لدعواه وجه بحضور أهل الخبرة ما اذا يكون الحكم في ذلك لا سيما أن الارض المذكورة مملوكة للربة غير اميرية (أجاب) لو ظهر في القسمة غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم ان كانت بقضاء بطلت اتفاقاً لأن تصرف القاضي مقيم بالعدل ولم يوجد ولو بالتراضي تبطل ايضاً في الاصح ان لم يقر بالاستيفاء فان اقر به لا تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض على ما افاده في الدر المختار

المختار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أمها وعن زوجها وعن ابن قاصر
منه وعن ابن وبنت من غيره وتركت ما يورث عنها شرعا من عقار ومصاغ وغير ذلك مما
يورث عنها فوضع زوج بنتها يد على خلفاتها قبل القسمه في غيبة الزوج فهل إذا حضر
الزوج من غيبته واجتمع الورثة يقسم جميع ما ثبت أنه تركه عنها بين جميع الورثة
بالقرينة الشرعية وليس لبعض الورثة الاختصاص بشئ من تركها بدون وجه شرعي
(أجاب) نعم تقسم تركه المية المذكورة بين جميع ورثتها بالقرينة وليس لأحدهم
الاختصاص بشئ زاد منها عما يخصه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات عن أربعة بنين أحدهم بالهروسة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش
وغير ذلك ومن جملة ماله أربعة أطياف زراعية فهل يكون لذلك الابن المذكور مقاسمة
أخوته في جميع ماله تركه والده من جميع ما يورث عنه شرعا وقسمته معهم حيث
المذكور أخذ ما يخصه في تركه والده من جميع ما يورث عنه شرعا وقسمته معهم حيث
لامانع وليس لباقي الورثة منه من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قبرا طائفا
ونصفه في مكان مشاعا ولم ينتفع بما يملكه وطلب قسمته بالمهاياة من شهرين أو سنة فهل
يجب طالب المهاياة لها وإذا امتنع شر يكفه منها يجبر عليها (أجاب) يجب طالب المهاياة
ويجبر الآتي عنها عليها حيث لا تسعة بالافرأز والله تعالى أعلم (سئل) في معصرة لا يمكن
جعلها معصرتين وهي مشتركة بين رجلين فطلب أحدهما قسمتها وامتنع الآخر فهل
لأحدهما طالب القسمه حيث لم ينتفع كل من الشريكين بعد القسمه من جنس الانتفاع
الأول وكيف الحال (أجاب) نعم لا يجب طالب القسمه والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في مكان مشترك بين جماعة بعضهم ساكن فيه وبعض الآخر غير ساكن
طلب ذلك البعض الغير الساكن قسمه المكان المذكور بالمهاياة ويريد محاسبة الشركاء
بالمهاياة في ماضى من السنين الخالية من سكناه فهل ليس له ذلك حيث لم يعقدوا
المهاياة في ماضى وتكون المهاياة في المستقبل (أجاب) يجب أحد الشركاء طلب
المهاياة ويحكم له بذلك من وقت الطلب لاقى الماضى والله تعالى أعلم (سئل) في دار
لورثة آلت لهم عن مورثهم بعضهم غائب والبعض الآخر حاضر وأراد بعض الورثة
الحاضر ين ومن هي في يده من الورثة قسمها وأخذ كل ذي حق حقه منها في غيبة البعض
الآخر فهل لا يجابون لذلك حتى يحضر الغائب أو نائبه (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال
هذه إلا أن يرفع المحضرون من الورثة الأمر إلى القاضي ليقسم بينهم وبين الغائب
منهم وقيم عنه وكلا يحفظ نصيبه بعد اجراء ما يلزم شرعا حيث كانت الشركة بالارث
والله تعالى أعلم (سئل) فيمن يستحق بعض قراريط من العقار المبنى وغيره من الأبعاديات
أراد ذلك المستحق قسمه ما ذكره هل إذا كان كل من العقار والأبعاديات قابلا
للقسمه وانتفع ذلك المستحق بنصيبه بعدا قسمه يقسم ذلك جبرا على شريكه (أجاب)

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٢٦

ذى القعدة

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٧

ذى الحجة

١٢٦٧

٢٣

محرم

١٢٦٨

٧

يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة و بطلب
 ذى الكثير ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته كما فى التنوير وغيره والله تعالى اعلم (سئل)
 فى عار مشترك بين جماعة ورثوه عن مورثهم ولا حدهم فيه نصف سددس قيراط فقط
 فهل اذا طلب صاحب الاقل القسمة وانتفع اصحاب الاكثر يجاب لذلك مطلقا ولا
 يجاب صاحب الاقل للقسمة حيث لم ينتفع بنصيبه بعد هاو يكون متعنتا حيث طلبها
 (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة
 وبطلب ذى الكثير ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته لا بطلب ذى القليل والحال هذه لتعنته
 كما فى التنوير وغيره وعليه الحمل والله تعالى اعلم (سئل) فى دار لجماعة اقتسموها
 بالامكنة افرازاو كل اختص بمكان وجهة وضررت المعالم والمجدرينهم وفتح كل منهم بابا فيما
 خصه بالقسمة و بعد مدة اراد بعض الشركاء نقض القسمة وابطالها ويكافى الباقي ببيع
 حصته او يجرها له فهل لا يجاب لابطال القسمة بدون وجه شرعى ولا ما طلبه من
 البيع والايحار بدون رضا الباقي (اجاب) بعد صدور القسمة بين الشركاء صحيحة
 لا يجاب أحدهم لنقضها بدون وجه شرعى كما لا جبر على البيع والاجارة والله تعالى اعلم
 (سئل) فى دور مشتركة بين جماعة ورثوها وهى فى مصر واحدة فأراد أحد الشركاء وهو
 صاحب الاقل ان يقسمها قسمة واحدة وان يجمع نصيبه من جميعها فى دار واحدة
 فامتنع باقى الشركاء من ذلك فهل لا يجاب لذلك الا برضاهم وهل اذا تعلل به يمكن
 التعديل بزيادة دراهم عليه او على أحد الشركاء لاعتباره بتعاليه بذلك ولاندخل الدراهم
 فى القسمة الا برضاهم أيضا (اجاب) فى الدراهم تارة ودور مشتركة او دار وصيغة او دار
 وحائوت قسم كل واحد من فردة مطلقا ولو متلازمة او فى محلتين او فى مصرين اه وفيه
 واعلم ان الدراهم لا تدخل فى القسمة لغزارها ومنقول الا برضاهم اه والله تعالى اعلم
 (سئل) فى احوه كانوا فى معيشة واحدة فتنازعوا مع بعضهم وارادوا القسمة فترافعوا
 لدى قاض وأجرى القسمة بينهم بطريق الصلح عن تراض فى جميع املاكهم وكتب لهم
 بذلك حجة وانفرد كل منهم بحصته وتصرف فيها كيف شاء ومضى لذلك مدة فهل والحال
 هذه اذا اراد بعضهم نقض الصلح والقسمة من غير حيف وابطال الحجة لا يجاب لذلك
 (اجاب) بعد صدور القسمة صحيحة لازمة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها كما لا ينقض
 الصلح الشرعى بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مسلم وثلاثة اشخاص من
 اهل الذمة بينهم على سبيل الاشتراك دار صغيرة وفرن وربع به اربعة منازل واربعة
 حوانيت مجموع ذلك اربعة اجناس من العقارات المخربة ولا سلم فى كامل العمارات
 المذكورة النصف اثناعشر قيراطا ولا أحد الذميين فى ذلك ستة قيراط ولا آخر ثلاثة
 قيراط من ذلك والثلاثة قيراط الباقي لذي مات فطالب الذى الذى له ستة قيراط بيط
 قسمة الاماكن المذكورة يد ايد ذلك التعنت والاضرار بالمسلم فهل لا تقسم الاماكن

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

صفر

١

١٢٦٨

٦

سنة

صفر

المذكورة بطلب صاحب القليل لخص وصامع تضرر كل من الشراكاه بالقسمة ولا يقسم
العقار الا بطلب صاحب الكثير ان انتفع واذا كان العقار المذكور مختلفاً بالجنس بان
كان داراً ور بعاو فرناو حوانيت كما هو مذكور اعلاه وكان يمكن قسمته على سبيل
الغرض والتقدير فهل يقسم كل جنس منها على حدة أو لا وهل اذا طلب احدهم
تقويم العقارات بالدراهم وامتنع الباقي لا يقسم بالدراهم الا برضاهم جميعاً (أجاب)
يقسم العقار المشترك بطلب ذي الكثير ان انتفع بعدها ولم ينتفع الاخر لقله حصته
لا بطلب ذي القليل على ما عليه المعول وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم كما لا تدخل
الدراهم في القسمة الا برضاهم وتقسم الدار والحوانيت والربع والفرس كل على حدة
سواء كانت في محله أو محلتين أو مصر أو مصرين لانها أجناس مختلفة فيقسم كل جنس
على حدة والله تعالى أعلم (سئل) في داره شتركة بين رجل وأيتام للرجل سبعة
قراريط ولا ينام الباقي وهو السبعة عشر والآخر يريد الشريك القسمة وأخذ نصيبه لاجل
أن يضمه الى داره الجاور لهذه الدار المشتركة فهل اذا كان لا ينام وصى من قبل
الحاكم الشرعي بيجاب الرجل المذكور للقسمة وأخذ نصيبه بحضور الوصي المذكور
حيث لا ضرر على الأيتام في ذلك وكان كل ينتفع بنصيبه (أجاب) يقسم المال المشترك
بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذي الكثير ان لم ينتفع الاخر
لقله حصته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وثلاث بنات وابن ثم مات
الابن قبل قسمة التركة عن ابن وزوجته وبقيت التركة لم تقسم حتى بلغ ابن الابن
رشيداً ثم قسمت التركة الاولى على ورثته وعلى ورثة الميت الثاني بالوجه الشرعي
وأعطى قضي الداحية كل ذي حق حقه وحك بذلك وصدق ابن الابن وصقروا على ذلك
سبع سنوات فهل اذا أراد ابن الابن الرجوع في القسمة ونقض الحكم لا يجاب لذلك
(أجاب) نعم لا يجاب ابن الابن المذكور لقض القسمة بعد صدورها من جملة الشرائط
حيث لم يوجد له وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك
ما يورث عنه ثم رعا فخر نائب بالمدونة قسم التركة بين الورثة وظهر وتحقق ان في القسمة
غيثاً فاحشاً بالبعض لورثته ولم يرض المغموز ولم يصدق عليها فهل تنقض القسمة وعاد
بين الورثة ثانياً حيث كان المغموز في ذلك وقت القسمة جاهلاً بذلك لا سيما انه لم يكن
هناك مانع ولم يرض على ذلك خمس عشرة سنة (أجاب) اذا قسمت التركة الموروثة عن
التوفي وظهر في القسمة غير فاحش تنقض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
أزواجه وأمه وأولاده المذكورين ثابعتهم بالمدونة وقصروا عليه دين ثابت وترك
ما يورث عنه شرعاً فقام الحاكم الشرعي حداً خوده باعين تيماعى القصروا على منهم
لأنونه صالحاً لوصاية ولحقه مال ووضعت التركة في مجلس قضى وقسمت بالوجه
الشرعي على جميع الورثة بانقرضة بعد وفاة الدين من رأس التركة وكتب بذلك حجة

١٢٦٨

١٤

ربيع الاول

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٩

ربيع الثاني سنة

٨ ١٢٦٨

شرعية من الحسا كم الشرعي ومضى على ذلك أربع سنين فهل إذا أراد أحد الورثة الرجوع في القسمة على وهي القهر لا يجاب لذلك وليس لأحد من الورثة نقضها بعد قسمتها صحبة بالوجه الشرعي على يد القاضي (اجاب) اذا صدرت القسمة بحجة لازمة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وله عقار مشترك بينه وبين عمه الوصي عليه آل له عن أبيه الميت أولاد ثم مات العم عن أولاده في غيبة ابن الميت الأول وقسم أولاد العم العقار المشترك في غيبته وخصوه بجانب منه ثم حضر به ذلك الابن الغائب ولم يرض بالقسمة ولم يجزها لما رأى فيها من الغدر والغبن العادى فهل يكون له ايضا ما ونقضها وأخذ جميع ما خصه عن أبيه بالغريضة الشرعية ولا ينفذ تصرفهم فيه بدون اذنه واجازته وله اخذ ما باعه بعض الشر كاهن نصيبهم لو حصل بيع قبل القسمة مع الشيوخ بالشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) نعم يكون له ابطال القسمة المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور وللشفيع الاخذ بالشفعة عند استيفاء شرائطها المقابلة شرعا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقتسموا تركة مورثهم من عقار ونقد وأمتعة بينهم بتراضهم ثم بعد القسمة ظهر وتحقيق ان فيها جورا وغبنا فاحشوا وتصرد بعض الورثة بذلك فهل اذا ثبت ذلك بشهادة البيعة الشرعية تنتقض القسمة وتعاد ثانيا (اجاب) انما ظهر غبن فاحش في القسمة تنتقض في الاصح والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في خربة مشتركة بين رجلين لأحدهما عشرون قيراطا ونصف وللآخر ثلاثة قيراط ونصف فبني صاحب الاكثر باقتضاه المملوكة له مكانا في خربة منها لنفسه لا يبلغ مقدار ربع نصيبه فهل يكون ما بناه مملوكا له وليس لشرىكه الاخر معارضته فيه ولا يكون له أن يكافئه برفع بنائه اذا قسم ووقع البناء في نصيب الباقي (اجاب) ما بناه أحد الشرىكين لنفسه يكون مملوكا له دون شريكه والحال هذه وليس للشرىك تكليف الباقي برفع البناء حيث قسم ووقع البناء في نصيب الباقي والارفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وعن ثلاث بنات منها وعن ابن من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته ارض زراعية أميرية زرعها قبل وفاته ذرة وبراء والتقاوى من مخزن المتوفى فهل يكون للاثناث وامهم مقاسمة الاخوة الذكور في المزدروع الذي زرعه والدهم قبل وفاته ولا يكون لأحد من الاخوة الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون وجه شرعي (اجاب) جميع ما تحصل من زراعة المتوفى يقسم بين جميع ورثته كباقي متروكاته والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك طلب صاحب القليل قسمته تعنتا فاصدا بذلك اضرا شريكه وامتنع مر ذلك صاحب الكثير فهل لا يمكن صاحب التلين من ذلك والحال هذه (اجاب) يتم المسال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته به القسمة وبطلب ذي الكثير ان انتفع بحصته ولم ينتفع الاخر لقله

جاءى الثانية

٢٤ ١٢٦٨

١٤ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

رجب

١٢ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

او من يقوم مقامه كوكيله في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وزوجة وترك ما يورث عنه من دار ومواشي وغير ذلك فاقسموا تركته بالفريضة الشرعية على يد نائب الشرع واخذ كل نصيبه واستقل به بعد افرازه فهل اذا اراد احدا الاخرين نقض القسمة واعادتها ثانيا لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يظهر حيف ولا غرور ولا غبن فاحش فيها (اجاب) اذا وقعت القسمة صحيحة لا يجاب احدا من القاسمين لنقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دور صغيرة مشتركة بين جماعة سكن بهن الشركاء في بعضهما مدة من غير قسمة فهل اذا كانت الدور المذكورة لا تقبل القسمة وطلب احد الشر كونه منسما بالها يابا بالزمان يجاب لذلك (اجاب) يجاب احدا الشر كالهيا يابا بالزمان او المكان ويجبر الا في عايمها والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة قراريط ونصفا في بيت طالب قسمة اضرا او تعنتا لشر يملكه صاحب الكثير ولم يرض بهما فهل لا يجاب صاحب القليل لم يطلب (اجاب) يتقسم المال المشترك بطالب احدا الشر كانه ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وطلب ذي الكثير عند انتفاعه وان لم ينتفع الاخر اقله حصته لا بطلب ذي القليل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنين وعن أربع بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فتعاضى الابنات واقسموا التركة بينهم بدون الاناث فهل لا تصح هذه القسمة وتقسم التركة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ويأخذ كل ذي حق حقه وماذا يخص كل وارث مما ذكر (اجاب) تقسم تركة المتوفى بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية فللزوجة النصف والباقي بين الاولاد المذكورين للذكر ضعف الانثى وليس لاحد الورثة اخذ شي زائدها يخصه في التركة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنيتين وزوجة واحد البنين بالغ وباقيهم قاصرون وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواشي وغير ذلك فوضع البالغ بيده على جميع ما تركه والده بعد دونه بغير وصاية شرعية والآن قد بلغ القصر رشدهم وادادوا اخذ ما يخصهم من تركته ابيهم بالفريضة الشرعية وقسمه بينهم ليحتمل القسمة منه فهل يجابون لذلك اذا ثبت ما ذكر وليس لآخرهم منعهم من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا قصر المذكورين بعد بلوغ رشدهم اخذ ما يخصهم من تركته مورثهم وقسمته بينهم تحقيق ذلك شرعا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار كبيرة تقبل القسمة وهب احدا الشركاء نصيبه منها لبعضهم فهل اذا كانت الدار كبيرة قابلة للقسمة ولم تقسم ولم تقرر تكون المهمة في المشاع القابل للقسمة غير صحيحة ولكل منهم طلب قسمتها افرازا والاختصاص بنصيبه منها (اجاب) لا تصح المهمة في مشاع قابل للقسمة ولكل منهم طلب قسمتها افرازا والاختصاص بنصيبه والمحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان وكالة ورعا وسبعة حوانيت لاحدهما في خمسة عشر قيراطا ونصف والاخر

١٢٦٨

٢٧

رمضان

١٢٦٨

١٨

شوال

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٧

ذى القعدة

١٢٦٨

٥

الثمانية قرارها ونصف الباقي وطلب صاحب الخمسة عشر قيراطا ونصف القصة فيما
ذكر بالا فزار فهل يجاب لذلك حيث كان قابلا للقصة أولا (أجاب) يقسم العقار
المشترك القابل للقصة بطلب ذى الكثير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ورثة وترك نحية لا ودارا فبنى بعض الورثة الدار بنحية الباقى ثم حضرت الورثة جميعا
وأرادوا قصة الخيل والدار بينهم بالفرض الشرعية فعارض الباقى للدار من الورثة
الباقى منهم وأراد اختصاصه بالدار لكونه بانيها بنحية الباقى فهل لا يمكن الباقى للدار
من الاختصاص بها وقسم الدار كالخيل بين الجميع بالفرض الشرعية لاسيما أن
الشريك بنى الدار بالنقاس القديمة المشتركة (أجاب) بناء بعض الورثة في الدار
المشتركة لا يوجب تملكه لباقي الدار ومات تركه المتوفى من الخيل ونحوه القابل للقصة مما
يورث عنه يقسم بين جميع ورثته بالفرض الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مشتركة بين رجلين على الشيوع فبناها أحدهما بدون إذن شريكه وأراد الاختصاص
بها وأعطى شريكه محلا آخر بدل نصيبه منها ولم يرض شريكه بالاستبدال فهل اذا ثبتت
الشركة والشيوع وعدم اذنه في البناء يكون له الزام الباقى بنقض بنائه ويمكن من اخذ
نصيبه منها (أجاب) اذا بنى أحدهما الشر يكين في الارض المشتركة تقسم الارض بين
الشر يكين فان وقع البناء في نصيب الباقى فيها والا أمر برفع بنائه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن بنته وزوجته وعن ابن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من دار
ونخيل وقسمت تركته على يد القاضى وأخذ كل ذى حق حقه بالفرض الشرعية ثم بعد
مدة مات ابن ابن الم الوارث المذکور عن ورثة فأراد ورثة الميت الاوز منارعة ورثته
واعادة القصة ثانيا فهل لا يجابون لذلك لاسيما اذا لم يحصل فيما حيف ولا غرور ولا غبن
فاحش (أجاب) بعد صدور القصة بين الشر كاصححة لازمة لا يكون لاحدها ولا لوارثه
نقضها بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة فيهم بعض
قصر وأمه موصى عليهم وعلى ما لهم ولكل واحد فيهم حصة فطلب صاحب الاكثر قصة
الدار وأخذ نصيبه وأفرادا في جانب بحضرة وكيل الامنوصى على بعض أولادها القصر
مع باقى الشر كاه فهل يجاب طالب القصة صاحب الاكثر لذلك حيث كانت قابلا للقصة
وينتفع كل بنصيبه بعدها (أجاب) نعم يجاب ذوالكثير للقصة والحق هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في جنيصة مشتركة بين ثلاثة اخوة تلقوها بصرى ميراث عن أبيهم رادوا
تخصيصها بأحد منهم بعد تقوى بها بن وان شجرى القرعة فيها وتكون من خرجت على
اسمها فوكل كل منهم وكيل لا وقومها الوكيل المذکورون وجروا القرعة فيها كما ذكر
فهل اذا خرجت القرعة لواحد منهم وكانت قيمتها قوما به لو كلاً وكان في ذلك
غبن فاحش ولم يرض باقى الشر كاه بما فاعب الوكيل لا عبرة بما قومه ولا بما فعلوه من
القرعة ويكون كل على نصيبه (أجاب) ولو ظهر غبن فاحش في القصة فان كانت

٢١

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٨

ذی الحجة

٢٠

١٢٦٨

محرم

٩

١٢٦٩

صفر

٩

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٢٦٩

٤٢

ربيع الثاني
١١

١٢٦٩

١٢٦٩

١٨

جمادى الاولى
٢

١٢٦٩

جمادى الثانية

١٢٦٩

١٣

رجب
٤

١٢٦٩

بعضه بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الأصح وتسمع دعواه ذلك ان لم يقر بالاستيفاء وان أقر به لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وبنات البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغير ذلك فهل اذا كان للقصر وصى يكون للبالغ التداعي معه وقسمه التركة بالفقر يرضة الشرعية ولا يكون للوصى منع البالغ من ذلك (اجاب) للوارث البالغ الرشيد أخذ ما يخصه من تركة مورثه وقسمه ما يقبل القسمة منه بالادراز وليس للوصى منعه عن ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ولدين أحدهما ذو شوكة والآخر ضعيف فعند قسم التركة صار ذو الشوكة يعطى أخاه نصيبه من التركة بقين فاحش ويكرهه على ذلك وهناك بينة تشهد بالادراز كراهة ثم مات الاخوان وخلف كل منهما مولد افاراد ابن الرجل الضعيف الرجوع على ابن ذى الشوكة ومعه بينة تشهد بالادراز كراهة والده فهل والحال ما ذكر يجوز له الرجوع وقسم التركة بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الا كراهة الشرعي على القسمة ولم يوجد ما يفيد الرضا بها الا تكون نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وبأيديهما أمتعة لهما ثم اشترى أحدهما أرضا للزراعة وكتب بها حجة من نائب القاضي بامره خاصة ثم توفي أحدهما فقسمت الأمتعة بين الحى وورثة الميت وكذا الأرض المشتركة ثم اراد الحى المشتري نقض القسمة لتلك الأرض وادعى انه اشترىها لنفسه خاصة وابرز الحجة باسمه فهل يجب له ذلك ولا عبرة بقسمته من جهل واذا اتهم في ذلك بخلف (اجاب) اذا صدرت القسمة صحيحة لا يدون لاحد المتقاسمين نقضها وابطالها بدون وجه شرعي ولا تسمع دعوى احدا من المتقاسمين الاختصاص بالمقوم بعد القسمة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اربعة رجال استأجروا وكالة من مستحقها على اشيوغ بينهم فبنوا واصلحوا ما يلزم لجارتهم وبعد ذلك قسم ثلاثة من المستأجرين الوكالة بغير حضور الرابع وجعلوا لأحدهم قسم ما في الوكالة ولاثنين منهم قسما وللقائمين قسما آخر فهل اذا لم يرض الشريك الغائب بما عينوه له لا تصح هذه القسمة حيث كانت بغير اذنه وحضوره (اجاب) قسمة الوكالة المذكورة على الوجه المزبور غير نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد فيهم قاصر وخلف والدهم تركة وليس على القاصر وصى ولا قيم من جهة القاضي فاقسم الاولاد التركة فحصل في القسمة جور على القاصر فهل اذا ثبت الجور المذكور يكون له بعد البالغ نقض القسمة واعادتها ثانيا (اجاب) نعم تنقض القسمة المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شرعيين في قطعة أرض خربة قال أحدهما للآخر انا اقسم وانك تختار فعمل كما قال بحضور أهل الحبرة واخذ الشريك المشروط له الخيار نصيبه وشرع في البناء فيه فهل اذا اراد شريكه التقاسم الرجوع في القسمة او طلب مبلغة اعملا ما من الدراهم من شرريكه بعد القسمة لا يجب له ذلك حيث لم يكر في القسمة جور ولا غبن (اجاب) اذا صدرت القسمة صحيحة

سنة

وجبت

لازمة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقصها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له محل ملك له خاصة ويجوارحه محل آخر مشترك بينهما وبين رجل ويريد أحدهما قسمة المحل المشترك وادخل نصيبه في محله الخاص به لاجل منع الضرر فهل إذا كان وبالاً للقسمة وكان صاحب الملك الخاص مجاوراً له من جميع الجهات بحيث أن القسمة إذا خرجت وخصصت له حصته في أي جهة من الجهات تكون يجوارها ملاكه ولا ضرر على أحد في ذلك يجاب طالب القسمة والحال هذه (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب كل من الشركاء أن انتفع كل بنصيبه بعد اقسمة من جنس الانتفاع الأول والا قسم بطلب ذي الكثير لا بطلب ذي القليل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة سكنها أحدهم وبني بها نفسه باطلاع الباقيين وعدم منعهم له ومعه بيعة تشبه له بذلك فما حكم هذا البناء المستحدث (أجاب) اجاب العلامة الرملة عن نظير ذلك بما نصه صرح علماؤنا بأنه إذا بني بغرض الثمر كاه وصليت القسمة يقسم فأد وقع بناؤه في نصيبه فيها والا هدم وهذا إذا بني باجوار أو لا تهي له وإن بني بجهة مشتركة من الدار وكان بحيث لو هدم لافقة لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشيء مما نفق على العمارة وإن بناه من النقص المشترك ومن ماله فماله ملك له بنقصه والمشارك على حكم الشراكة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الماني فيه بعمومه والبيعة على بقية الثمر كاه المدعين اذ هم خارجون عنه وهو ذويدو الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بطريق الميراث عن أبيهم اقسمة وهايدنهم بالفريضة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه وصار كل منهم يتصرف في نصيبه بالهدم والبناء وغيرهما مدة تريد على خمس وأربعين سنة فأت بعصم عن أولاده وبقي بعضهم ثم بعد ذلك أنكر بعض الباقيين القسمة ويريد قسمتها ثانياً فهل والحال هذه إذا ثبتت القسمة بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك ويبقى كل على ما هو عليه (أجاب) إذا ثبت صدور القسمة صحيحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها وإبطالها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة بالغ يملكون بيتاً كبيراً اقسمة ويدينهم قسمة أفرازهم من ذلك حصل لأحدهم جور في القسمة وغرور ظاهر فيها يكون له نقض القسمة وإعادة ثانياً إذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية (أجاب) إذا ظهر غش واحد في القسمة من كانت بقضاء لم تقف ولو وقعت بالتراضي بطل أيضاً لا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات له ورثة وترك ما ورث عنه شرعاً فقسمت الورثة التركة بينهم بائناً ببيعة شرعية على يد قاضي ناحيتهم وأخذ كل ذي حق حقه منها وتصرف فيه مدة من سنين فهل إذا رجع أحدهم بنقص القسمة وعدل إلى لا يجاب لذلك حيث لم يحصل في قسمة غرور ولا غش (أجاب) إذا صدرت القسمة مستوفية شرائط الصحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة صغيرة غير قابله للقسمة أفرازاً مشتركة بين رجلين أحدهما له خمسة قرار يط

١٢٦٩

٨

شوال

١٢٦٩

١٣

ذى الحجة

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٢٩

١٢٧٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٠

٤

جادی الاولی

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٧

١٢٧٠

٢٧

والآخر له تسعة عشر قيراطا فأراد من له الأقل قسمتها قسمة أقرأز أو دفع القيمة لمن له
 الاكثر فهل لا يجوز قسمتها حيث انها غير قابلة لقسمة الافراز ولا يجبر من له الاكثر على
 اخذ قيمة حصته شرعا (اجاب) نعم لا تقسم الطاحونة المذكورة والحال هذه بطلب أحد
 الشرىكين ولو كل منهما طلب المهايأة فيها على قدمه لكانهما والله تعالى أعلم (سئل)
 في مكان مشترك بين جماعة بنى فيه أحد الشرىك محلا لنفسه من ماله بدون اذن باقي
 الشرىك أو من غير اجازتهم فهل اذا أراد ان يطالب باقي الشرىك بما يقابل نصيبهم مما
 صرفه من ماله في ذلك بدون اذنهم واجازتهم يجب لذلك أولا يجب (اجاب) اذا بنى
 أحد الشرىكين في عقار مشترك لنفسه بدون اذن الآخر وطلبت القسمة قسم فان وقع
 البناء في نصيب الباني فيها ونهت والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبيرة
 نصفها وقف ونصفها ملك وفي الدار المذكورة ثمر وحائوت أرادناظر الوقف ومالك
 النصف قسمتها قسمة شرعية فهل اذا قسمت الدار وحصل فيها غبن فاحش لأحد
 الشرىكين تنقض القسمة وما الحكم في الثمر والحائوت اذا لم تكرر فالبه للقسمة (اجاب)
 لو طهر غبن فاحش لا يدخل تحت تقويم المقومة من في القسمة فان كانت بقضاء بطلت
 اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضى بطل أيضا في
 الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها كما ذكره العلائي والله
 تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة حصل لكسبهما أموالا من عقار ومواش
 وغير ذلك مات أحدهما عن ورثة بلغ فقسم أخو الميت المال المشترك بكسبهما مع بعض
 ورثة الميت المذكور في غيبة البعض الآخر بحضور نائب قاضى ناحيته بم بالعدد في
 المواشى وبالمقابلة في العقار فهل اذا حصل في القسمة غبن فاحش ولم يكن بعض الورثة
 وكيل عن الغائب لا تنفذ القسمة ويكون لهم نقضها واذا كان لورثة الميت مال خاص
 به أيضا خارج عن المال المشترك ولمورثتهم عقار خاص به أيضا لم يمكن من المال
 المكتسب ونبت ذلك بالوجه الشرعى لا يدخل ما ذكر في القسمة ولا يشاركهم فيه معهم
 أحوال الميت المذكور (اجاب) حيث تحقق الغبن الفاحش في القسمة يكون للغيبون
 المصالبة بنقضها على فرض وجود نائب عنه وقت القسمة ولورثة الاخ الاختصاص
 بمال مورثتهم الخاص به بعد ثبوت اختصاصه به بالوجه الشرعى حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وتركه ادعوا بدين على مورثتهم وتنزعوا
 مع بعضهم في شأن ذلك وجرى بينهم صلح يدرأهم دفعها لبعضهم من التركة للباقي
 واقسموا التركة برضاهم فبعد ذلك ظهر وتحقق على مورثتهم دين محيط بتركته فهل
 يبطل الصلح والقسمة ويوفى دينه مما تركه واذا كان لهم دين وأثبتوه في وجه خصم
 شرعى يكون اسوة للقرماء (اجاب) تتعلق ديون الميت الثابتة بالوجه الشرعى
 بتركته وحيث كانت التركة قسمة فتركة قسمة تقسم بين القرماء بقدر دينهم وليس

أحدهما بالغ والآخر قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فقسمت تركته بين الورثة المذكورين
بالفرصة الشرعية فأخذ البالغ نصيب أخيه القاصر وصار تحت يده فهل إذا بلغ القاصر
رشيدا وطلب أخذ ما يخصه من تركته أبيه من يد أخيه بحاجب لذلك وليس لأخيه البالغ
المذكور منه من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم للاخ المذكور بعد بلوغه رشيدا
أخذ ما يخصه من تركته أبيه بعد تحقق رشده بالوجه الشرعي حيث نفذت القسمة والله
تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة طلب أحد الشركا قسمتها بالأفراز فهل
يجاب لذلك حيث كانت تقبل القسمة بالأفراز وينتفع الشريك بنصيبه بعد القسمة من
جنس الانتفاع الأول (أجاب) نعم يجاب لذلك إن كان الأمر كذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنت بالغة من غير متزوجة برجل أجنبي
اعتراه عته وخبل في عقلها فأقام القاضي زوجها قيسا عليها وعلى حفظ مالها بموجب
شرعية بذلك ثابتة المضمون فاقسم زوج البنت مع زوج أمها ما تركته أمها بالفرصة
الشرعية فهل تصح تلك القسمة ولا تنقض حيث لم يحصل فيها حيف ولا غبن ويكون
للقيم المذكور حفظ مال زوجته حتى تفيق (أجاب) إذا وقعت القسمة المذكورة
مستوفية شرائط العدة والزوج كانت نافذة لا سبيل إلى نقضها بدون وجه شرعي
ووصى المجهنون كوصى الصغار في قسمة ماله مع شريكه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها من
المواشي وغير ذلك فاقسموا التركة بالفرصة الشرعية على يد نائب الشرع بحضور
جمع من المسلمين ثم مات أحد البنين عن أولاده فطلب الإهمام إعادة القسمة فحضر قاضي
الولاية واقسموا التركة ثانيا بالفرصة الشرعية بعد تراضهم على نقض الأولى
وإعادة المقسوم إلى الاشتراك بموجب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون وأخذ كل ذي
حق حقه من العقار وغيره ووضع كل يده على ما يخصه فهل إذا طلب الإهمام إعادة القسمة
بعد وقوعها بالتراضي لا يجابون لذلك وينعون من منازعة أولاد الاخ فيما تركه له
مورثهم لاسيما إذا لم يكن في القسمة حيف ولا غبن فاحش إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا
وقعت القسمة صحيحة مستوفية شرائط اللزوم لا يكون لأحد منهم نقضها بدون وجه
شرعي حيث لم يتراض الجميع على إعادة المقسوم إلى الاشتراك والله تعالى أعلم (سئل)
في دار صغيرة غير قابلة للقسمة بين اثنين لأحدهما فيها تسعة عشر قراطا وللآخر خمسة
قراريط طلب صاحب القليل أن يقسم الدار المذكورة قسمة أفراز وان يختص
بمكان منها وصاحب الكثير لم يرض بذلك فهل والحال هذه لا يجبر صاحب الكثير على
قسمة الدار المذكورة ولا يجاب صاحب القليل لما طلبه بل يكون لكل منهما ما
يقرهما ما يأمنه صاحبه (أجاب) إذا طلب أحد الثميين قسمة العقار فإن انتفع
كل بحصته بعد القسمة بالأفراز يجاب طالب القسمة لما وان لم ينتفع كل بحصته بعد

١٢٧٠

١٠

صفر

١٢٧١

١٣

ربيع الثاني

١٢٧١

١٠

جادي الأولى

١٢٧١

١٤

١٢٧١

١٩

فهل والحال هذه لا يعمل بثلث الحجة وتكون القسمة ماضية (أجاب) لا يعول على الحجة
الذكورية بدون اثبات مضمونها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين
ورثا عن أبيهما مالا ولم يقسماه وبقى على الثلثة مدة وخلف كل منهما أولادا ثم ماتا
فهل اذا طلب أولاد أحدهما القسمة مناصفة يجابون لها ولو طالت المدة (أجاب) يقسم
المال المملوك للأخوين المذكورين بين ورثتهما حيث كان قابلا للقسمة فيأخذ ورثة
كل منهما نصيب مورثه منه ويجاب طالب القسمة لها والحال ما ذكر وان امتنع الآخر
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا بالشرعى سوية طالب
أحدهما قسمتها فاذن الشرع يكره في القسمة فقسمها بامانة في غيبة شريكه فهل اذا
تبين بقول أهل الخبرة أن في القسمة حيفا وغيبا فاحشا وبث ما ذكر يكون للشرىك
الما ذكر ورثة الباقي نصيبه من شريكه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لو ظهر في
القسمة على فرض انعقادها غيب فاحش بان لا يدخل تحت التقويم فان كانت بقضاء
تفمخ اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضى تفمخ أيضا
في الأصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى أعلم (سئل)
في بستان يميل بين اثنين أحدهما له الثلث والآخر له الثلثان طالب أحدهما قسمته
فأبى الآخر مع الالبان له في كل فحالة حق فهل يجبر على قسمته شرعا حيث انه قابل للقسمة
ولا عبرة بهذا التعلل (أجاب) حيث كان النخل قابلا للقسمة وينتفع كل من الشريكين
بنصيبه بهما والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تبدل يجاب طالب القسمة لها والا فلا والله تعالى
أعلم (سئل) في اخوين شريكين اقتسماهما فاتفقيا بينهما فقسمة التراضى والاختيار واشهد
كل منهما انه استوفى استحقاقه وامرأ صاحبه الا براء العام فهل والحال هذه اذا أراد
أحدهما انقض هذه القسمة مع الالبان بالغلط فيما لا يجاب لذلك (أجاب) ولو ظهر غيب
فاحش في القسمة فان كانت بقضاء بطاقت اتفاقا ولو وقعت بالتراضى تبطل أيضا في
الأصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد سمع دعواه الغيب الفاحش ان لم يقر
بالسقية فان أقر به لا سمع دعوى الغلط والغيب لا تناقض كذا في الدرر في حواشيه
للسيد الطحاوى قوله لا سمع دعوى الغلط أى الابينة وقد قدم انها تسمع فيها
وأجاب عن التناقض ونحوه في الدرر وقد ذكر ذلك المصنف عن الخ مائة قال
ومقتضى ما قيل في الغلط أن يقال في الغيب انتهى فانظره وحل بعضهم السماع في دعوى
الغلط على ما اذا بشرها القسام وعدمه على ما اذا بشرها بنفسه لاعتماده في الأول
على فعل غيره فيعذر والله تعالى أعلم (سئل) في حمام مشترك بين جماعة تلقوه
بطريق الارتعاج مورثهم لم يترك واحد منهم ميراثا معلوم استأجره أحد الورثة مدة من
السنين فلما مضت أمدته طالب من المستأجرين أن يذهبوا له أجرته أو يذهبوا له ميراثهم بالربح
بان يحضر كل منهم بأيام زمنية وحديثة وهذا آخر بعض الشراك ما يقع فيه من التعطيل

١٢٧٢

٢٢

في بعض الايام وتلاف لبعض آ لاته فهل اذا طلبوا اجرة المثل عن يستاجرهم يجابون لذلك ولا يجابون لما فيه ضرر عليهم (اجاب) لا يجبر باقي الشركاء على اجارة انصبأهم من اشرك بك بأقل من أجر المثل ولا يجبر هو على الاستئجار بأجر المثل ولا حدهم طلب المهايأة بالزمان في غير القابل للقسمه ويجبر الا في عليهما وفي الدردار أو حاتوت بين اثنين لا يمكن قسمتها شجرا فيه فقال أحدهما لا أكرى ولا أنتفع وقال الآخر اراد بذلك أمر القاضي بالمهايأة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فأغلق الباب اه فان وقع التهايط في الشيء الواحد فزادت الغلة في نوبة أحدهم فالزيادة مشتركة بينهم قال في الحاتمية وفي الدار الواحدة اذا تهايطا في الغلة فأغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت في نوبة الآخر يشتركان في الفضل اه والله تعالى اعلم (سئل) في دار كبيرة تقبل القسمه مشتركة بين اثنين أحدث أحدهما بناء في جهة منها بغير إذن شر يكره والا تيريد شر يكره أن يكافه رفع بنائه الذي أحدثه من غير إذنه فهل

رجب ٢

١٢٧٢

لا يجاب لذلك حيث كانت الدار تقبل القسمه وكان كل منهما يمتنع بنصيبه بعدها وطلبت القسمه ويجاب طالبا لها اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم تقسم الدار المذكورة والمحال هذه فان وقع المنفعة في نصيب الباقي فيها ونعمت وان وقع في نصيب الآخر هدمم والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أحدهما يملك فيها أحد عشر فيرطها والثاني يملك ثلاثة فراد صاحب الأقل ان يقسم الدار المذكورة قسمه افراز والمحال انهما لا تقبل القسمه ولا ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وامتنع صاحب الاكثر منها فهل

شعبان ١٨

١٢٧٢

والمحال هذه لا يجبر الا في عليهما حيث لم تكن الدار المذكورة تقبل القسمه قسمه افراز ويكون له قسمتها مهايأة (اجاب) نعم لا يجبر الا في على قسمه افراز في غير القابل للقسمه وله المهايأة والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا لا تقبل القسمه قسمه افراز بحيث لا ينتفع كل منهما بنصيبه بعد القسمه من جنس

رمضان

١٢٧٢

الانتفاع الاول أحدهما يملك فيها الربع والباقي للآخر فراد أحدهما أن يقسمها قسمه افراز فهل لا يجاب لذلك حيث لم تقبل القسمه المذكورة واذا أراد مالك الربع أن يقسمها بالمهايأة يجاب لذلك (اجاب) اذا كانت تلك الدار لا تقبل القسمه بالافراز لا يجبر الا في عليهما ولو تكل منهما المهايأة جبر والله تعالى اعلم (سئل) في أرض يتخلها من غير أراضي مصر بحجاز غير اميريه مشتركة بين اربعة أشخاص أحدهم له خمس

شوال

١٢٧٢

واكل واحد من الآخر من خمس طلب صاحب الخمسين القسمه وافراز نصيبه منها فهل يجاب لذلك أولا (اجاب) اذا كان ما ذكر في السؤال قابلا للقسمه وينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه وامكنت المعادلة ولم تبدل المنفعة وطالب أحدهم القسمه يجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار مخرقة قابلية للقسمه بين زيد ووجهة وقف لجهة

الوقف ثلثها ولزيد باقيها بنى زيد جميع الدار بالآلات من عنده متقومة بعد الازالة لنفسه
 بغير اذن من ناظر الوقف المذكور والا نريد ناظر الوقف قسمه حصه الوقف واقرارها
 من حصه المالك المذكور فهل يجاب لذلك حيث كانت الدار المذكورة قابلة للقسمه
 وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف المذكور وما حكم البناء في نصيب
 الوقف بغير اذن الناظر المذكور (اجاب) نعم يجاب الناظر لذلك والحال هذه وبعد القسمه
 فساوق في نصيب الباقي من البناء فهو له وما وقع في نصيب الوقف امر الباقي بقلعه ان لم
 يضر بأرض الوقف والاعلم ان الناظر بقيمة مستحق القلع لجهة الوقف والله تعالى اعلم
 (سئل) في ايتام وامهم على كون عشر بن قيراطا في قرن غير قابل للقسمه بالاقرار وبقية
 لامرأة أجنبية ارادت تلك المرأة قسمه القرن قسمه اقرا زجيرا على الايتام وامهم والحال
 أن في القسمه ضرر ابينا على الكل فهل لا تجب لذلك واذا حدثت أم الايتام بقر في القرن
 المذكور بغير اذن من المرأة يكون ماصر قته في حصتها متبرعة به (اجاب) نعم لا تجب
 لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أختين تملكان دارا بطريق الارث عن
 مورثهما على الشيوع باعت احدهما نصفها الرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم وبقى
 النصف الثاني على ملك أختها المذكورة فاراد الشريك المشتري ان يبنى وهي غائبة فبني
 جميع الدار وادعى انه اشترى من وكيل الشريك النصف الثاني فضررت الشريك من
 غيبته ماؤذ كرت انه لم يحصل منها ثمن كيل بالبيع فهل والحال هذه يكون لها اخذ نصيبها
 و يؤمر الباقي بقلع بنائه واخذ قيمته مستحق القلع (اجاب) اذا انكرت المالكه
 التوكيل ببيع نصيبها من الشريك المذكور يؤمر مدعيه بإثبات ما أنكرته فان أثبتته
 بطريق شرعي وتحقق البيع الشرعي منه فلا معارضة لها معه والا فنصيبها باق على
 ملكها حيث لم يجز بيعه فيؤمر بتسليمها اياه واذا وقع التنازع في البناء في الدار المشتركة
 وطلبت القسمه قسمت ان احتملتها فوقع في نصيب الباقي فهو له بلا منازعة وما وقع
 في نصيب المرأة يؤمر برفعه منه الا ان تملكه بقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابنين وترك دارا فاستمر الابنان في معيشة واحدة من غير قسمه مدة ثم مات
 احدهما عن ابنين ومات الثاني عن ثلاثة بنين ولم تزل الدار بأيدي الجميع من غير قسمه
 فهل تقسم بين الورثة المذكورين بالقرية الشريعية وياخذ كل من الورثة
 المذكورين ما يخص اياه لو كان حيا (اجاب) تقسم الدار المذكورة بين ورثة كل
 من الابنين المذكورين فلورثة كل اخذ نصيب ابيهم بالقرية الشريعية ان كانت
 الدار قابلة للقسمه بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول حيث كان
 الحق ثابتا لهم فيها على الوجه المعلوم والله تعالى اعلم (سئل) في بيت لرجل ربه
 وامرأة ثلاثة ارباعه فهل اذا طلب احد الشريكة قسمته اقرارا يجاب لذلك اذا قبلها
 ولم يكن فيها ضرر واذا انتفع بها البعض وتضرر البعض الاخر لعله الخ يقسم بطلب

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٣

صفر
٤

١٢٧٣

٧

ذو الكثير (اجاب) حيث قبل البيت المدكور لقسمه بلا ضرر بحيث ينتفع كل
 بنصيبه بعد القسمه من جسر الانتفاع الاول بحباب كل منهما للقسمه اذا طلبها وان انتفع
 ذوا من دون الاخر اذ له نصيبه بحباب المنتفع ان طلبها دون الاخر ان امتنع شريكه
 لتعنت الصاب حينئذ على الراجح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن دار كاملة
 وثلاث دار اخرى شركة اخته وترك زوجة وابنين واربع بنات كلهم منها ثم ماتت احدى
 البنات عن والدتها وبناتها وزوجها فتوافق الذكران على أن ينضم مع اصغرهما
 نصيب الزوجة وبناتها الاحياء في دار من الدارين ومع الاكبر نصيب عمته وورثة اخته
 في الدار الاخرى وقوم بنات الدارين وضر ما قرعة بينهما على ان من تظهر قرعته على
 الصغرة يستقر في تمام ماله ومن معه في جهة معينة من الكبرى كل ذلك بغير اذن الزوجة
 وبناتها فهل اذا ضابط القرعة كذلك وقامت الزوجة وبناتها بالمانع يحجب ان ذلك وللصغير
 من الابنين المانع ايضا لعدم تمام القسمه لفقده الذرع وهو ركن من اركانها وعدم تعيين
 نصيبه وعدم حكمه كما بذلك وعدم رضا باقي الشركاء (اجاب) لا عبرة بهذه القسمه
 على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأته يملكان دارا للرجل ثلثها وللمرأة
 ثلثها غير قابل القسمه الا فر ذنوب اذا اراد أحدهما قسمتها بالمهاياة بحباب لذلك ويجبر
 الممتنع منهما عن المهاياة حيث كانت لا تقبل القسمه افراديا (اجاب) نعم بحباب لذلك
 والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة ذكور وبنات قسمها
 القاضى بينهم على حسب افرضة الشريعية مع حضورهم جميعا فاستغل كل منهم
 بنصيبه واستولى عليه وبنى بعضهم في نصيبه وبنده حتى ثلاثه أشهر ادعى أحدهم انه
 كار غائب ولم يحضر هذه القسمه ويريد بذلك نقضا فهل اذا كان هناك بينة تشهد عليه
 بحضوره ومقامته ليس له نقضها (اجاب) نعم اذا ثبت على ارجس المذكور أنه كان
 حاضرا ومباشرا للقسمه لا يكون له نقضها بعد صدورها صحيحة لا رمة بدون موجب
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور وبنات وترك ما يورث عنه
 شرا فوضع الدكور بينهم على التركة وصاروا يعملون فيها مدة من السنين من غير قسمه
 التركة ثم مات أحد الدكور عن أو دنهرو وبنى فقام القاضى عم القصر وصيا عليهم
 فهل اذا أرا الرضى المذكور قسمه التركة وأخذ له نصيبه مع نصيب القصر منها بالوجه
 الشرعى وحوادثه ب القصر ضمما أو من نصيبه بطريق وصايتهم بحباب لذلك (اجاب)
 نعم للرصى ذلك حيث لا منعه والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا على
 الشيوع بطريق الارث عن أبيهما فوضع أحدهما رضى على الدار المشتركة وبنى فيها بغير
 اذن أخيه وسكن فيها مدة معلومة بعض المدة في غيبة أخيه وبعض المدة مع حضوره
 والاخر يريد الاخ أن يأخذ نصيبه في الدار المشتركة من أخيه وان يقسمها قسمه افراديا
 مع أخيه فاذا وقع البناء الذي بناه الاخ في نصيب مريد القسمه فاذا يكون المحكم

الشرعی فی ذلك (اجاب) قال فی الدر بنی أحدهما أى أحد الشر یکن بغير اذن الآخر
فی عقار مشترك بينهما فطلب شر یکره رفع بنائه قسم العقار فان وقع البناء فی نصيب
الباقي فیهما ونعمت والاهدم البناء اه أو أرضاه يدفع قيمته كما فی الهندیة عن محیط
السرخی والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل مات عن أولاده الذکور وترك ما یورث
عنه شر عامن عقار ومواش وغير ذلك ومن جملة ماتر که أرض زراعتہ الامیر به فاستقر
الجميع فی معیشة واحدة من غیر قسمة وحازوا أطیامان من کسبهم وهم فی المعیشة معا
والآن طلب أحدهم القسمه وأخذ نصيبه فادعی أكبرهم بان علیه دینا ولم یبین له
سببا یرید أن یجعله علیه علی التركة فهـ لایجاب لذلك ویقسم جميع ما كان بأيديهم وما
كان مشترکا بينهم بالسوية ولا یكون لأحدهم الاختصاص بشئ من المال المشترك زیادة
عن غیره بدون مخصص شرعی حیث لم یکن لأحدهم مال خاص به ولا یمیز وحده
(اجاب) لیس لأحدهم شركاء الملك الزام الباقین بما علی نفسه خاصة من الدین بدون
وجه شرعی ویقسم المال المشترك للمملوک لهم القابل للقسمة بينهم علی قدر انصباہم ولیس
لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما یخصه من ذلك بدون مخصص شرعی والله تعالى
اعلم (سئل) فی عقارات مشتركة قابلة للقسمة بین جماعة أراد أحدهم قسمتها
قسمة افرادواختصاصه بنصيبه فهل یجاب لذلك وإذا امتنع أحدهم من القسمه یجبر
عليها حیث انتفع كل بنصيبه بهذه القسمه (اجاب) اذا كان كل فرد من تلك
العقارات المتفاوتة علی انفراده قابلا للقسمة بان ینتفع كل من الشرکاء بنصيبه من
كل فرد من افسر اد تلك العقارات بهذه القسمه من جنس الانتفاع الاول یكون لكل
واحد من الشرکاء طلب القسمه فی ذلك ویجبر الممتنع علیها والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) فی دارین بین أخوین قسمتا بتراضیهما واستولی كل علی نصيبه فادعی
أحدهما علی الآخر ان القسمه وقعت بالغبن الفاحش فهـ ل اذا تحقق ذلك بالوجه
الشرعی وأراد نقضها یجاب الی ذلك حیث لم یقر المدعی باستيفاء حقه والابراء ولم تسکن
بینه تشهد علیه بذلك وتعاد القسمه بعد نقضها لان شرطها العدالة ولم توجد (اجاب)
فعم نقض القسمه المذكورة حیث وقعت بالغبن الفاحش والحال ما ذکر بالسؤال والله
تعالى اعلم (سئل) فی رجل مات من ذنخس عشرة سنة عن ثلاث زوجات وعن بنتین
وترك ما یورث عنه شر عامن عقار وغيره فقسمت ترکتہ بالقریضة الشرعیة لدى نائب
شرعی بالبلد وأخذ الزوجات حقهن بالقریضة وأعطی البنات الباقي فراضوا وبسبب
عدم العاصب فهل هذه القسمه صحیحة شرعیة وإذا أراد نائب الشرع الآن منازعة
النائب الاول وابطال حکمه معتمدا بان للبنتین الذانیین ووقف الباقي لایجاب لذلك ولا
عبارة بعمله حیث لم یکن هنالك عاصب أصلا ولا من یدعی العصبوبة اذا تحقق ما ذکر
(اجاب) اذا وقعت القسمه فی النقیل الموروث القابل لها وفي العقار المدعی انه میراث

۱۲۷۳

۱۸

۱۲۷۳

۲۶

۱۲۷۳

رجب
۵

۱۲۷۳

۱۲

بعد البرهان على موت المورث وعدد دورته بالنظر لقسمه العقار وكان قابلاً لها أيضاً مع
 حضور الزوجات والبنين البالغ وأخذ الزوجات الثمن فرضا والبنان الباقي فرضا ورادوا ولم
 يحصل في القسمة عين فاحسب تكون صحبة وأبصر لاحد فضاها يدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعاً وبعض الورثة
 حاضر وبعضهم غائب فقسم الحاضرون التركة وأخذوا حصصهم وأفرزوا للغائب
 حصته في غيبته فهل إذا حضر الغائب ولم يررض بالقسمة وطلب قسمه التركة ثانياً
 بالقرينة الشرعية يجب لذلك (أجاب) نعم يجب لذلك إذا لم يسبق منه تركيل
 بالقسمة ولم يجزها بعد وقوعها ولم تكن القسمة المذكورة على يد قاض مستوفية شرائط
 الصحة وفي المتخصص الحائيه إذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة
 صغيراً غائباً أو شريكاً لثبوت صحة الإجازة للغائب أو ولي الصغير أو إجازة الصبي
 بعد البلوغ أو بإجازة القاضي قبل ذلك اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة
 مشتركين في ربع مشغل على محلات متعددة غير قابلة للقسمة الا فرأى فهل إذا طلبت
 الشريكه قسمة الربع المذكور بالمهاياة تجاب لذلك وإذا امتنع الشريك من قسمة
 المهاياة في الربع المذكور يجبر عليها (أجاب) نعم تجاب لذلك حيث لا قبول لقسمة
 الافراز ويجبر القاضي الممتنع عليها في الأوصاف والمنازل المتلازمة تقسم قسمة واحدة كما
 صرح حوايه وفي رد المحتار ولو اختلفا في التهاؤ من حيث الزمان والمكان في محل يجتمعا
 يأمر القاضي بأن يتفالا في المكان أعدل لا تتفاح كل في زمان واحد وفي الزمان أكل
 لا تتفاح كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق اهـ والله تعالى اعلم
 (سئل) في بيت صغير غير قابل للقسمة مشترك بين رجل وامرأة للرجل ثلاثة أرباعه
 وللراة ربعه فاستأجر الشريك نصيبها بأجرة معلومة مساهمة سوى ما حصل من البيت أبقاه
 فمكنته الشريك مدة والآن يريد أخذ حصته منه بالأجرة أو يسكنها فيه ويؤجر نصيبه لها
 أو يقسم بالمهاياة فهل يجب لذلك شرعاً (أجاب) لا يجبر أحد الشريكين على إجازة نصيبه
 من الآخر أو استئجار نصيب الآخر لنفسه وإذا لم يتفاح على شيء من ذلك فلا حلهما طلب
 المهاياة في غير القابل للقسمة ويجبر الآخر على علمها والله تعالى اعلم (سئل) في مكان قابل
 للقسمة مشترك بين رجل وأخته البائعة الرشيدة للآخر عشرة وربعين غير أطار نصف وللأخت
 الباقي والآن يريد الآخر قسمة لاجل مناهة وانتفاعه بنصيبه فهل يجب لذلك شرعاً
 ولا يكون للآخر منه من ذلك وتجبر على القسمة إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا كان
 المذكور المذكور قابلاً للقسمة بأن يتفاح كل بنفسه بغيره بعد القسمة من جنس الانتفاع
 الأول وطلب أحد الشريكين قسمة ومتمنع الآخر يجبر الآخر على علمها والله تعالى اعلم
 (سئل) في جماعة لهم أرض زراعية مشتركة بينهم على الشيوخ أجروها رجلين مدة
 معلومة ثم أراد أحد المؤجرين أن لا أحد المستأجرين أن يقسم نصيبه في الأرض المذكورة

١٨

١٢٧٣

شعبان

٧

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

قسمه مع المستأجر فقسمة المستأجر مع المستأجر الثاني في غيبة المستحقين للأرض
المذكورة ومن غير اجازتهم لذلك فهل والمحال هذه اذا حصل في قسمه الأرض المذكورة
غير فاحش لا تصح وتكون باطله ويكون لكل من مستحق الأرض المذكورة فسخها
(اجاب) لا عبرة بقسمه احد المستأجرين مع الآخر حال غيبته اربابها في حقهم بدون
اذنهم او اجازتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا ومن
قيراط في بيت وذلك البيت قابل للقسمه بان ينتفع كل واحد من الشر يكتن بنصيبه
بعدها اراد الرجل المذكور قسمه ذلك البيت وبأخذ ما يخصه من اول البيت الى آخره
على حسب ما يخصه فهل يجب لذلك واذا اراد ما للباقي البيت اخذ ما يخصه في البيت
المذكور في جهة معلومة بغير رضا شر يكره لا يجب لذلك (اجاب) اذا طاب احد
الشر يكتن القسمه وأي الآخر وكان العقار قابلا للهابان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه
من جنس الانتفاع الاقل اجبر الممتنع عليهم او يعدل القاسم الانصبا ويقرع بينهما
ولست القرعة بواجبة وانما هي لتطهير النفس وسكون القلب ولتفي بهمة الميل حتى
ان القاضي لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقراع جاز لانه في معنى القضاء في تلك الزمان
كما في الجوهره افاده في الدروحه واشبهه واما اخذ احد الشر يكتن نصيبه في جهة معينة بدون
رضا شر يكره وبلا قرعة ولم تكن القسمه بقضاء ولا به ذلك والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته وعن بنتين متزوجتين وعن ابن عم وترك دارا مملوكة
فوضع ابن العم يده عليها مدة من غير قسمه والده ان طلب الورثة المذكورة قسمة ما
بالفر يضة الشرعية فغنمهم ابن العم منكر او باخذ الحق منهم فهل اذا كان الحق ثابتا لهم
فيما عن الاب لا يكون لابن العم مدعهم وقسمهم بين الورثة بالفر يضة الشرعية ولا عبرة
بانكاره اذا ثبت المالك فيها للمورث بالطريق الشرعي لاسيما ان الدار المذكورة قابلة
للقسمه (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كونه تلك الدار مملوكة لمورث الورثة
المذكورين وانما آلت اليهم بطريق الارث عنه لا يكون لابن عم الميت منعهم من اخذ
نصيبهم فيها بالفر يضة الشرعية من رغبة حيث لا مانع ولا عبرة بانكاره حينئذ والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمة قطعة أرض زراعية اميرية مغروس فيها نخيل اسقط
حقه في الأرض المذكورة لاحد بنيه دون النخيل وابنى النخيل على ملكه ثم مات الرجل
المذكور عن ورثة فوضع المسقط له يده على الأرض المذكورة مع النخيل مدة عشر سنين
والمحال ان النخيل لم تكن مثمرة تلك المدة وحين ثمر النخيل طلبت الورثة الاقسام في
ثمرها بينهم بالفر يضة الشرعية فتعمل عليهم لمقط له بوضع اليد تلك المدة فهل لا عبرة
بتعمل المسقط له المذكور حيث كانت النخيل ترمي لمورثهم وقسم ثمر النخيل بينهم
بالفر يضة الشرعية (اجاب) ان كان كذلك لم يملك له الاورث الى ان مات ولم ينقل
عن ملكه بنقل شرعي فجزد اسقاط الأرض لاحد البني من استقامه النخيل وابقاها

١٢٧٣

٢٥

١٢٧٣

٢٩

ذي القعدة

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٢

على ملك المسقط لا يوجب تلك المسقط له منفعة تلك الارض فقط تلك الخيل ويكون
 لهم جميعا قسمة ثمرته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين
 بالغيين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره واقسم واذلك بينهم بالتراضي ثم
 ظهر في نصيب احدهما غبن فاحش ويريد تقض القسمة المذكورة فهل اذا ثبت الغبن
 الفاحش في القسمة بالوجه الشرعي تقض القسمة ويحجب لذلك حيث لم يقرب بالاستيفاء
 ولودخل فيما ادراهم (اجاب) نعم يحجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في بيت كبير له بابان يتقبل القسمة بعض ملاكه يملك فيه معظمه ثلثيه والبعض الآخر
 يملك ثلثه وطالب صاحب الاكثر قسمته بالاقرار فزفه هل يحجب لذلك حيث كان يقبل
 القسمة (اجاب) اذا انتفع كل من الشركاء بعد القسمة بنصيبه من جنس الانتفاع
 الاول يحجب كل من الشركاء لها ويجبر الا في عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
 عن اخوة اشقاء وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلته فخل باراض متفرقة
 قسم الورثة المذكورون تركهم ورثهم بينهم بالقرينة الشرعية وكتب بذلك حجة شرعية
 وجعلوا للزوجات ما خصها من الخل المذكور في جهة معينة رديئة والحال انها وقت
 القسمة لم تكن عالمة بردائها ثم بعد ذلك تبين لها ان قسمة الخل المذكور بالغبن
 الفاحش والغرور فزفه هل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تكون القسمة باطلة ويكون
 لها عاداتها ثانيا بمعرفة أهل الخبرة (اجاب) اذا وقعت القسمة بالتراضي ثم ظهر فيها غبن
 فاحش يكون له نقضها في الاصح حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار تقبل
 قسمة الافراز مشتركة بين رجلين وكل منهما له حصة فيها على الشيوع اراد صاحب
 الاقل منها ان يقسم الدار المذكورة قسمة افراز لينتفع بنصيبه بعد القسمة فهل
 والحال هذه يحجب لذلك وليس لآخر الا ان خرمته من القسمة بدون وجه شرعي
 حيث كان كل من الشر يمكن ينتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول
 (اجاب) حيث كان كل من الشر يمكن ينتفع بنصيبه من تلك الدار بعد القسمة من جنس
 الانتفاع الاول يحجب طالب القسمة لها ويجبر الا في عليها والله تعالى اعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين جماعة لبعضهم اقلها والبعض الاخر اكثرها اراد صاحب الاقل
 قسمتها بالاقرار والحال انه لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة بخلاف صاحب الاكثر فامتنع
 صاحب الاكثر من قسمتها فهل لا يحجب لذلك والحال هذه ولا يجبر صاحب الاكثر عليها
 (اجاب) اجاب عن نظيره هذه الحادثة في تقسيم الحامدية بقوله نعم لانه امتنع في طلب
 القسمة والقاضي يجيب المتعنت بالرد كما صرح هو عليه اه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
 يملكون عقارا اقتسموه بينهم بالسوية قسمة افرازوا فترك واحد منهم باستيفاء ما يحصه من
 ذلك ووضع يده عليه ثم مات احدهم عن وارث فوضع وارثه يده على تركه مورثه وصار
 يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك مدة تزيد على خمس

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٩

ذی الحجة

٢٧٣

١٤

٢٧٣

١٩

عشرة سنة مع حضور باقي الجماعة المذكورين وعلمه بذلك والآن أراد الذي اقتسم مع الميت ان ينقض القسمة وأن يعيدها وأن يقسمها ثانيا بعد مضي تلك المدة فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث وقعت القسمة بينهم با التراضي ولم يكن فيها غش فاحش وكان أقر كل منهم باستيفاء حقه وقتها (أجاب) حيث وقعت القسمة بين الشركاء المذكورين بالتراضي ولا غش فيهما واستوفيت شرائط الصحة لا يكون لأحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان في أيدي ورثة أحدهم غائب لا يدري مكانه ولا موته ولا حياته وهو يقبل القسمة فهل إذا طلبوا قسمة يجب أن يكون لذلك وينصب القاضي وكيلًا عن الغائب يقبض له نصيبه (أجاب) إذا برهن الورثة على الموت وعدد الورثة وانفقوا في أيديهم ومعهم وارث غائب قسم ونصب وكيل أمة قبض حصة الغائب كما مر حقه بالمتون والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض مشتملة على أشجار وسواق مشتركة بين اثنين حصل بينهما منازعة فاقسمها من خمس سنين وأخذ كل نصيبه بحضور جمع من المسلمين وانفرد به وأحدث أحدهما بناء في نصيبه مع حضور الشريك وعدم منازعته والآن يريد منازعته بعد مضي تلك المدة ونقض القسمة وهدم البناء شريكه عند ادائه فهل والحال هذه لا يجب لذلك شرعا حيث لم يحصل في القسمة حيف ولا غش فاحش (أجاب) حيث صدرت القسمة المذكورة بموافقة شرائط الصحة والمألوم لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة غير قابل للقسمة أراد أحد الشركاء فسخه فقامت منع باقي الشركاء منه فهل والحال هذه لا يجب طالب القسمة لها لاسيما أنه صاحب القليل (أجاب) نعم لا يجب طالب القسمة في المكان المذكور لها حيث كان غير قابل للقسمة وامتنع باقي الشركاء منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك دارا فاستمر الابنان معافى معيشة واحدة مدة ثم مات أحدهما عن أربعة بنين ومات الثاني عن ابنين قبل القسمة ولم تنزل الدار بأيدي جميع الورثة من غير قسمة إلى الآن فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية ويأخذ كل من الورثة المذكورين ما يخص أباه أن لو كان حيا حيث كانت قابلة للقسمة وكان الحق ثابتا لهم فيها وإذا أراد أحدهم أخذ زيادة عن غيره منها بدون وجه شرعي متعللا بأنه شيخ بلد لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله (أجاب) إذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة وأراد أحد الشركاء المذكورين قسمتها قسمت بينهم على حسب أنصباهم منها بطريق الارث وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون تخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا لا تقبل قسمة الا فرأوا أحدهم يملك فيها فرائطين أفضل نصيبا من باقي الشركاء فاداموا مال تلك الفرائطين أن يتهم نصيبه قسمة افرازوا أن يدخلوها في داره فقامت منع صاحب الاكثر من القسمة لحصول الضرر بالبين من القسمة

وعدم انتفاعهم فهل والمحال هـ هذه لا يجاب صاحب الاقل لتلك القسمه (اجاب) نعم
 لا يجاب طالب القسمه لما فيها لا يقبلها حديث امتنع باقى الثمر كما منها والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة يملكون عقارا ونخلًا وغير ذلك بطريق الارث عن أبيهم فقسم ذلك
 بينهم قسمه الميراث على يد نائب المحاكم الشرعي ووضع كل يده على ما خصه من ذلك مدة
 ثمان سنين ولم يحصل في القسمه غبن ولا غرور والآن أراد أحدهم نقض القسمه
 المذكورة واعادتها ثانيا متعللا بان فيه اغنيا ولا يئنة له على ذلك فهل والحال هذه لا يجاب
 لذلك ولا عبرة بدعواه المجرده عن الاثبات الشرعي ويمنع من معارضة واضح اليد في ذلك
 بدون وجه شرعي (اجاب) لا تنقض القسمه بعد وقوعها مستوفية شرائط الهمة بمجرد
 دعوى أحد المقتسمين الغبن فيها بدون ظهور ذلك وتحققه بطريقه الشرعي والله تعالى
 أعلم (سئل) في دار كبيرة قابله للقسمه مشتركة بين جماعة فأرب بالميراث عن أصولهم
 وهي بأيديهم جميعا لم تقسم بينهم الى الآن فهل اذا طلب بعضهم قسمتها على حسب
 الفريضة الشرعية يجاب لذلك حيث كانت قابله للقسمه ولا يكون لأحدهم الاختصاص
 بشئ منها زيادة عما يخصه بدون وجه شرعي اذا كانت الحق ثابتة لهم فيها (اجاب)
 يقسم العقار المشترك بين الشر كاء اذا كان قابلا للقسمه وطلب بعضهم قسمته بحضرة
 الباقي حيث لا مانع وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون
 خصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبيرة تقبل القسمه مشتركة بين اثنين
 أحدهما أبناه في جهة منها بغير اذن شر يكره والا نريد شر يكره أن يكافه رفع
 بناء الذي أحدثه من غير اذنه أو أخذه منه فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الدار تقبل
 القسمه وكان كل منهما يمتنع بتصميمه بعد ما يجاب طالبا لها أو يكون له نقض بناءه
 (اجاب) اذا بنى أحد الشر يكره في الدار المشتركة بناءه لنفسه بدون اذن شر يكره فطلب
 شر يكره رفعه قسمت حيث كانت قابله لها فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت
 والا هدم والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين على الشيوخ أحدهما
 ساكن فيه على ملكه والبيت المذكور قابل للقسمه قسمه افراز ويريد الشر يكره
 الثاني أن يأجر نصيبه لشر يكره الساكن أو يخرج منه من البيت المذكور فله في الحال هذه
 لا يجبر الساكن على استئجار نصيبه لشر يكره ولا يجبر على الخروج منه لكرهه وله أن
 يطالب بقسمته حيث كان البيت المذكور قابلا للقسمه افراز (اجاب) لا يجبر أحد
 الشر يكره على أن يستأجر نصيب لشر يكره على اجارة نصيبه منه واذا كان المسكن
 المذكور قابلا للقسمه افراز ان يمتنع كل منهما بتصميمه بعد القسمه من جفس لا تنفاج
 الاول وطلب أحدهما القسمه يجاب لها واذا امتنع الآخر يجبر عليه وان لم يكن قابلا
 لها يتأيا بالزمان أو المكان والله تعالى أعلم (سئل) في ورقة بلع وقصر يملكه
 عقار بالميراث عن أبيهم وللقصر وصي من قبيل المحاكم الشرعي والآن يريد البايع من

١٢٧٤

•

١٢٧٤

٦

شعبان

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٢٧

الورثة قسمة العقار بحضرة الوصي والحال ان العقار المذكور بعضه يقبل القسمة وبعضه لا يقبلها اصغر الامكنة فهل يقسم ما كان يقبل القسمة بالاقرار او يقسم مالا يقبلها بالملكية بطلب الشر كالا سيما اذا كان في ذلك مصلحة للقصر (اجاب) ما كان قابلا لقسمة الاقرار بحيث يفتق كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يقسم على حدته بطلب أحدهم ومالا يقبلها تحرى المهايأة فيه بطلب أحدهم أيضا والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالارث عن أبيهم على الشيوخ أحدهم قاصر وباقيهم بالغ فبني أحد البنات في الدار المذكورة بناء لنفسه من ماله الخاص به بدون اذن باقي الورثة والآن بلغ القاصر رشيدا ويريد جميع الورثة قسمة الدار المذكورة قسمة اقرارا وكانت تقبل قسمة الاقرار فاذا يكون الحكم في بناء أحد الورثة المذكور (اجاب) اذا بنى أحد الشركاء في العقار المشترك بناء لنفسه بانقاصه المملوكة له بغير اذن باقيهم وكان قابلا للقسمة فانه يقسم فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها وبعث والادهم والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة أربعة في معيشة واحدة وبأيديهم اموال مشتركة بينهم من ابل وغيره فانقسموا لابل المذكورة بانسوبة قسمة اقرارا وتعديل بالتقويم بحضرة بينة شرعية الا ان يريد أحدهم الرجوع وابطال القسمة واعادتها نائب في الابل المذكورة متعللا بان ما أخذه اخوته اعظم مما أخذه وهو هل اذا لم يثبت أن في القسمة حيف ولا غبن فاحشا لا يجاب لذلك ولا تنقض ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من منازعة اخوته بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب لنقض القسمة بعد صدور ما صحه بمجرد دعواه الغبن مخالية عن الاثبات الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركة في عقار ارادوا القسمة فحضر القاضي وقسمه بينهم واختص كل انسان بما قسم له وقيدت بالسجل فبعد مضي سنتين حضر رجل آخر مع اخيه بدعيان ان لهما امل كافيما قسم على يد القاضي فهل اذا لم يكونا حاضرين ولم يشهدا القسمة لا تكون القسمة صحيحة في نصيبهما ولهما اخذ منه ومنازعة واضعي اليد عليه حيث لم يحضرا ولم يشهدا القسمة (اجاب) اذا ثبت الاخوان المذكوران استحقاقهما الحصة من كل المقسوم حال غيبتهما ما يالوجه الشرعي ولا نائب عنهما تنقض القسمة اتفاقا ويكون لهما اخذ نصيبهما منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركة بين لا يقبلان قسمة الاقرار استأجر أحد الشر يكتن نصيب الآخر منهما باجرة معلومة لكل شهر ورواد يدفعها للشر يك مدة من السنين ثم اراد الشر يك المؤجر المالك للنصف زيادة الاجرة على شر يكتن المستأجر منه زيادة فاحشة بحيث يكون في الاجرة غبن فاحش او اخراجه من ذلك وان يؤاجر ذلك معان اجنبي فابى الشر يك المستأجر من قبول زيادة الاجرة المذكورة ومن اجارة نصيبه مع شر يكتن من اجنبي ومن قسمة الحجام فهل لا يجبر الشر يك المذكور على ان يستأجر نصيب شر يكتن بتلك الزيادة ولا على ان يؤاجر نصيبه

١٢٧٤

٧

منه او من اجنبي مع الثمن يك حسب ما طلب شر يكره واذا امتنع شر يكره ايضا من ان
يؤاجر له نصيبه باجر المثل فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) لا يجبر احد الثمن يكره
المذكورين على جرة نصيبه من الاخر ولا عز الاجارة من اجنبي وذالم متفعا على شئ
ياخر اتفق بانهما ياتيهما على قدر نصيبهما ولما كان بينهما الا انهما عاين
المذكورين في نوبة بالاسم استعمال بنفسه او بالاجارة من غيره او بقلها كما هو حكم مالا
يقبل فسمه الاقرار والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقدموا تركه مورثهم من عقارات
ومنفولات بحضرة ادل الخبرة واختص كل واحد بجهة مع الاقرار واقر كل منهم بانه استوفى
حقه ولم يكر له بعد ذلك حق ولا دعوى ولا شئ مما تسمع فيه الدعوى وهصل بينهم
الخلاص والامراء له ام فهل اذا اراد احدهم به القسمة والتصرف في نصيبه والاقرار

١٢٧٤

١٣

بالاستيفاء وحصول الامراء له ام نعم نقض القسمه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الغبن بعد
ثبوت اقراره بالاستيفاء (اجاب) لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمه
فان كانت بقضاء فسخ اتفقا ولو وقعت بالتراضي فسخ أيضا في الاصح ويسمع ذلك
أي ما ذكره من الغبن الفاحش ان لم يقر بالاستيفاء وان أقر به لا تسمع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابنة ابنة له وعن ابن ابن آخر فاصرو وترك
لما قطعة أرض مملوكة له ملك رقبة ولم يكن له وارث سواهما وللأصغر وصى شرعي
يتصرف عليه وعر ماله بمصلحة فهل اذا كانت الأرض المذكورة تقبل قسمة الاقرار

١٢٧٤

٢١

واراد الرضى قسمة الأرض المذكورة تقسم بينهما نصيبين حيث كانت تقبل قسمة
الاقرار واذا اراد ابن العم المذكور الاختصاص بشئ زائد عما يخصه فيها بدون تخصص
شرعي عند القسمه لا يجاب لذلك (اجاب) تقسم الأرض المذكورة بين ابني الابن
نصيبين حيث لا مانع وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون تخصص
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبرى فابله للقسمه مشتركة بين ورثة
بالميراث عن اصولهم وهي بايديهم جميعا طاب احدهم قسمة واخذ كل منهم نصيبه
فمنعه بعضهم متعلا بان الدار وقف واطهر وثيقة بذلك مقطوعة الشبوت غير محفوظة
بسجيل القاضي فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بها وتقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة
بالقرينة ويكون لكل منهم اخذ يخص ورثته ذات التحقيق ما ذكره بالوجه الشرعي

١٢٧٤

٢٤

(اجاب) اذا كانت الدار المذكورة في يد الجميع فالقول قول من ادعى ملكه فيها ولا
تثبت وقفيته بمجرد دعوى احدهم ذلك يكون اثبات شرعي ويسأل المقر بكونها
وقف وجب اقراره في حق نفسه اذا اقرار بجهة قاصرة على المقر وسكن الاستيفاء على
نصيبه منها بقسمة بالوجه الشرعي وله التصرف فيه نصرف المالك ما عدا المقر
بالوقف ما لم يثبت وقفها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة
واحدة وكسب واحد وبايديهما أموال مشتركة بينهما بكسبهما وسعيهما معا

سنة ذى القعدة

ماتت في حياته وترك مخيلا ومقارلا واطيانا مملوكا فادعى أحد الاولاد من زوجته الميمنة قبله بان له نصف النخيل خاصة ويذكر ان اياه قبل موته كان يعطيه نصف ثمر النخيل ويذكر بانفاقه على نفسه وعلى باقي ورثة ابيه وعائلته لكونه كارا كبيرا ولادته ويزعم انه ملك نصف النخيل بسبب ذلك وباقي الورثة ينكرون دعواه ويذكرون انه ملك أبيهم وموروث لهم عنه ويطلبون قسمته وأخذ كل ذي حق حقه فهل يجابون للقسمه بعد تحقيق انه ميراث عن أبيهم ولا عبرة بزعمه ولا بدعواه الملك بلا برهان شرعي (اجاب) نعم حيث لا مانع وجب رد اعطاء الاب ابنه المذكور نصف ثمر النخيل الذي كان تحت يده لينفق على الوجه المستطور لا يوجب تحقيق الملك للابن في نصف النخيل المحقق ملك الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا متماصة بنى فيها أحدهما بغيرا ذن شريكه لنفسه من مال الخاص به في غيبة شريكه الا آخر ثم حضر الشريك الغائب وطلب قسمه الدار المذكورة قسمه افراز وهي تقبلها فهل يجاب طالب القسمه لذلك واذا وقع بعض ما بناه الشريك في نصيب الغائب وكان البناء بطوبى في عفاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا بنى احد الشريكين في الدار المشتركة وكانت قابلة للقسمه وطلب احد الشريكين قسمتها فانها تقسم فان وقع البناء في نصيب الباني فهو له رالا فله والله تعالى اعلم (سئل) رجل مات عن اولاد كور واثالث البعض بالغ والبعض فاصرو وترك ما يورث عنه شرعا واقام وصيا مختارا في حال حياته على اولاده وعلى حفظ مالهم فاقسموا وتركة بعد موته بالغرض الشرعية واحذ كل نصيبه بحضرة الوصى وجع من المسلمين بموجب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون من عشر سنين وزيادة والآن يريد بعض الورثة نقض القسمه السابقة واعادتها نائيا لاجل مضارده غيره فهل لا يجاب لذلك شرعا حيث كانت القسمه ثابتة ولم يحصل فيها حيف ولا غبن فاحسن اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا صدرت القسمه المذكورة مستوفية شرائط الصحة والازوم لا يكون لاحد المتقاسمين الانفراد بنقضها بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين لاحد منهما ربهما وللاخر ثلاثة ارباعها وهي مشتملة على ثلاثة مساكن منها ما يزيد عن الربع ومنها ما ينقص والدار لا تقبل قسمه الا افراز لانها لو قسمت افرازا لا يتفحق كل من الشريكين بنصيبه فطالب صاحب الربع السكنى باحدهما مع كونه زائدا عن استحقاقه ويدفع اجرة الزيادة لتدخل الحقوق وطلب صاحب الثلاثة الارباع له ياب بان يسكن كل منهما في الدار بقسمها بفردة زمانا بحسب استحقاقه فهل يجاب لطالبه وجب على صاحب الربع ولا يجاب صاحب الربع حيث دخلتها الدراهم ويجبر على الاتفاق (اجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمه الادرازة قسم نفسها بطالب حدهما والا يجاب طالب الماهية لها ولا يجبر على اخذ دراهم اجرة ما زاد من نصيبه عند شريكه ان اراد ان يسكن في ازيد من نصيبه

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

٢٦

ذى الحجة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

ولا على دفع اجرة ما زاد من نصيب شر يكره ان اراد ان يسكن في انقص من نصيبه اذ
يكون اجارة ولا يجري فيها الجبر فبسكن كل في قدر نصيبه فقط أو زمانا بقدره والمهاياة
بالزمان متعينة في العبد الواحد ونحوه كالبيت الصغير ولو اختلفا في النهاية ومن حيث
الزمان والمكان في محل محتملهما يأمر القاضي بان يتفقا لانه في المكان اعدل لانه لا تنفع كل
في زمان واحد وفي الزمان اعدل لانه لا تنفع كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق
فان اختلفا راه من حيث الزمان يقرع على البعداهه نفيا للثمة هدايه كذا في رد المحتار من
القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة ذكر و بنت و ترك منزلا متسعا
فمكنت بنت المتوفى مدة في ناحية من المنزل على حدة و ارادت الا ان قسمه المنزل واخذ
ما تستحقه فادعى عليها بقيمة الورثة ان ما تحت يدها اخذته في نظير ما يخصها في المنزل
الذي كوروهي تذكر ذلك فهل لابد ان قسمه المنزل المذ كوروا واخذ استحقاقها اولا (اجاب)
تجيب طالبة القسمة المذ كورة لها اذا كان المنزل المذ كوروا بلا لها ولم يثبت عليها
ما يوجب منعها من ذلك بوجه شرعي كعدم قسمه مستوفية شرائطها والله تعالى أعلم
(سئل) في اخوين يملكان ارض زراعية ملوكة الرقبة لهما ومواشي ومهمات كائنة
بالارض قاقسماها بينهما بالتراضي بالاترابط اهل الجيرة واخص كل منهما بحزبه من
ذلك ولم يقر احداهما للآخر بالاسقيفة ولم يتبارآ ثم ظهر في القسمة المذ كورة غبن فاحش
فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يكرن للعبون طالب فسخها حيث لا مانع (اجاب) لو
ظهر غبن فاحش في القسمة لا يدخل تحت تقرير المتوهم فان كنت بقضاء تنسخ
اتفقا ولو وقعت بالتراضي تنسخ ايضا في الاصح كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في
بيت موروث عن رجل لاربعة اشخاص احدهم غائب ببلدة بعيدة والبيت المذ كوروا بل
للقسمة بالاقرار فهل لباقي الورثة اداترافه والذى القاضي وثبت الموت وعددا للورثة
وطلبت قسمته قسمة البيت المذ كوروا للقاضي ان ينصب عن الغائب من يقبض
نصيبه الى ان يحضر (اجاب) لو برهن اثنان فاكتر من الورثة على موت المورث وعدد
ورثته وان ما يراد قسمته ميراث لهم عن مورثهم وبايدي الحاضرين عقار موروث عنه
قابل للقسمة وفيهم غائب قسم بينهم وقضى القاضي فابضا النصيب الغائب الى ان يحضر
عند الامام والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبأيديهما عقار
مشترك بينهما من ابيهما مات احدهما عن اربعة بنين ومات الثاني عن ابن قبل
القسمة ثم مات الابن المذ كور عن ثلاثة بنين ومات كل من لاربعة بنين ايضا عن
اولاد كوروا مات ولم يرل العقار المذ كوروا بأيدي جميع الورثة الى الآن هل اذا ثبت
ما ذكره قسم العقار بين جميع الورثة باق رضه الشرعيه يأخذ كل منهم ما كان يخص
مورثه ان لا كان حيا حيث كان العقار المذ كوروا بالا القسمة ولا يقسم على عدد
الرؤس كما يرعم بعضهم (اجاب) حيث كان العقار المذ كوروا بالا القسمة وطلبت

١٢٧٥

١٨

١٢٧٥

١٩

١٢٧٥

ربيع الاول
٢

١٢٧٥

٩

قسمته بين الشركاء المذكورين فانه يقسم بينهم على حسب انصباهم بالقرية
الشرعية لا على عدد رؤوسهم فيختص كل منهم بنصيبه منه الا يلبس اليه بطريق الارث عن
مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين وامههما بالارث
تهدمت وصارت برحافبناها احد الرجلين في غيبة الاخر ولم احضر اراد قسمتها فما
يكون الحكم الشرعي فيها بناءا احدا الشركاء المذكور (اجاب) تقسم الدار المذكورة
اذا كانت قابله للقسمه ثم ينظر الى البناء فلو وقع في نصب الباقي منه فهو له وما وقع في
نصيب شريكه يؤخر به لدمه حيث بنى بلاذنه والله تعالى اعلم (سئل) في دار صغيرة
لا تقبل قسمه الا فرادى مشتركة بين شخصين احدهما يملك فيها ايراطين ونصفا وباقيا
للشريك الا وهو واحد وعشرون فيراطون نصف فارادى مالك الاكثر ان يقسم الدار
المذكورة بالمهايا لا ينتفع بنصيبه بعد هافه ليجاب لذلك وليس للشريك منعه من ذلك
ويكون لكل سهمهما الانتفاع بقدر مده (اجاب) حيث كانت الدار المذكورة غير
قابله للقسمه الا فرادى وطيب احدهما الشريكين قسمتها بالمهايا فيجيب لذلك والله تعالى
اعلم (سئل) في دار مشتركة بطريق المالكين جماعة واقسموه بينهم بقضاء القاضي
ثم طهر غبن فاحس في نصيب احدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمه بعد الثبوت
الشرعي ولم يقر بالاستيقاع والابراء فهل يسوغ غا ذلك (اجاب) نعم اذ تحقق ما ذكر
بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اراض مشتركة بين ورثة عملو كة لهم عن
مورثهم وهي قابله للقسمه الا فرادى وفيها مواش كذلك اتفق الورثة على المهادنة بينهم
في الاراضى واستمروا على ذلك مدة من السنين ثم اراد بعضهم قسمه الاراضى المذكورة
والمواشى قسمه افرادى وهي قابله لذلك فهل يجاب لمطالبهم وتقسم بينهم قسمه افرادى
والحال هذه واذا امتنع الباقي من قسمتها على هذا الوجه يجبر على ذلك (اجاب) نعم يجاب
لذلك فيما هو قابل لقسمه الا فرادى يجبر الممتنع عليها وتبطل المهادنة بذلك كما صرحوا
به والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون اربعة دور بطريق الارث عن آبائهم طلب
احد الجماعة وهو صاحب الاكثر قسمه الدور المذكورة قسمه افرادى وهي تقبلها فهل
يجاب طالب القسمه لذلك حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع
الاول ولم يكن فيها ضرر (اجاب) العقار المشترك اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه منه
بعد القسمه من جنس الانتفاع الا ان يقسم بطالب احدهم جبرا على الممتنع وبطلب
ذي الكثرة ان لم ينتفع الا بخير لقله حصته واد كان ما اراد قسمته دورا يقسم كل منها
على حدة عند الامم ولا ان رأى القاضي ان قسمه الجميع في العدل قسمه كذلك
وهذا هو مصر وحي اكر يقسم كل منها على حدة تماثلا ولا تدخل الدراهم فيها الا
برضا الشركاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة كور واث ورك دارا
فغاب بعض الورثة عن البلد مدة بمكان فوق مسافة لقصر ووضع الورثة الحاضرون

١٢٧٥

٢١

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٢

١٢٧٥

٢٦

جادي الاولى

١٢٧٥

٢

١٢٧٥

٢٢

أيديهم على الدار وقسموها جميعها بينهم وأدخلوا نصيبه في انصباهم ولم يبقوا له نصيبا
 حال غيبته وهم مقرون بوراثة ونصيبه أكثر من نصيب كل واحد منهم فهل إذا حضر
 الغائب يكون له أخذ نصيبه من الدار بالارث عن أبيه ونقص القسمة (اجاب) نعم
 له ذلك إذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها
 تسعة فراد يط في كل واحد من ثلاثة حوانيد ولشركها الباقي فهل إذا كانت تلك
 الحوانيد قابله لقسمة الافراز يكون لها قسمتها والاختصاص بنصيبها جبراً على
 شركها إذا انتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وإذا فرض عدم
 جريان الجبر على قسمة الافراز في ذلك لعدم القابلية يكون لها قسمتها بالمهاياة جبراً
 على الشرك (اجاب) نعم تجب المرأة لما طلبت من قسمة الافراز ان احتملت أو
 المهاياة ان تعذرت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أبناء معه في معيشته انفراد
 اثنان من الأبناء في حياته في معيشة واحدة وواحد من الأبناء معه في معيشة من طين
 أبيهم ما فاستمر الاخوار في المعيشة مدة نحو خمس عشرة سنة وزيادته في الاخوان
 المذكوران في تلك المدة أموالاً كثيرة من طين ومواش وعقار وغير ذلك من كسبهما
 وسعيهما ما بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهم ما واحدة والاخرين بد
 أحدهما القسمة فهل والحال هذه يجب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهم ما وما كان
 مشتركاً بينهم ما بالسوية ولا يكون لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عن أخيه بدون
 محض شرعي إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يقسم المال المشترك المملوك
 للاخوين القابل للقسمة المتخصص من كسبهما ما بينهم ما بالسوية وليس لأحدهما
 الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في مكان كبير مشترك بين جماعة أراد بعضهم قسمته وأدخل الدراهم فيها بان يخصص
 بعضهم جزءاً من المكار المذكور ويدفع له بعض دراهم زيادة على ما أخذه نظير
 ما يخص به البعض الآخر فقامت مع من يراد دفع الدراهم له من ذلك فهل يجوز على القسمة
 بهذه الكيفية بان تدخل فيها الدراهم بل تجري القسمة في هذا المكار بلا ادخال
 الدراهم فيها حيث أمكن قسمته بالتعديل بين الشركاء بلا ادخال دراهم فيها ولا يجبر
 الممتنع عن أخذ الدراهم على القسمة بهذا الوجه (اجاب) نعم لا تدخل الدراهم في
 القسمة الا برضاهم وفي تنقيح الحامدية دار بين جماعة فإرادوا قسمتها وفي أحد
 الجانبيين فضل بناء فأراد أحد الشركاء ان يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر ان
 يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء
 في نصيبه الاخر ان يرد عليه بازاء البناء من الدراهم الا اذا تعذر في ذلك لاقاضي ذلك لان
 القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم من الدراهم فلا يجوز قسمة
 ما ليس مشتركاً درره من القسمة والله تعالى اعلم (سئل) في بيت غير قابل للقسمة مشترك

بین اثنين لاحدهما ربعه والباقي للآخر طلب ذوالقليل الذي لا يبقى منتفعاً بحصته
بعد القسمة قسمة حصته قسمة افراز فهل لا يجاب لذلك حيث لم ينتفع كل بنصيبه بعد
القسمة (اجاب) نعم ايجاب للقسمة والحال هذه وقد صرحوا بأنه يقسم العقار المشترك
بطلب أحد الشريكة ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذی الشريكة ان لم ينتفع
الاخر لقله حصته لا بطلب ذی القليل وفي الخاتمة يقسم بطلب كل وعليه الفتوى لكن
المتون على الاول فعلم الموعول كافي الدرر وحواشيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن ابنين و بنتين وزوجة وترك عقاراً وأمتعة ومراشئ وغيرها وصار الكل في عائلة
واحدة على ما كان عليه والدهم من زرع وغيره ومصاريف الزراعة وغيرها وكبير
الاولاد والمتصرف عليهم بعد والدهم من مدة سبع سنوات فهل اذا طلب أحد الورثة
قسمة ما تركه مورثه وأخذ نصيبه وانعزله من باقي الورثة يجاب لذلك وكذلك غناه
التركة يقسم بينهم وبأخذ كل واحد نصيبه منه (اجاب) تقسم التركة ونعناؤها بين
جميع الورثة بالغريضة الشريعية فيما يقبل القسمة بطلب أحدهم وليس لاحدهم
الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في وكالة مشتركة بين ثلاثة أحدهم له فيها أربعة قراريط أراد قسمة الوكالة
المذكورة قسمة افراز جبراً على شريكه فهل يجاب لذلك اذا كانت الوكالة المذكورة
قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد القسمة واذا لم تكن قابلة للقسمة يجاب للمهاياة
بالزمان أو المكان واذا تخرب بعضهما كن من الوكالة المذكورة تكون عمارتها على
الشريكة بقدر حصصهم (اجاب) اذا كان العقار المذكور قابلاً للقسمة الافراز بان
ينتفع كل من الشريكة بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجاب طالب القسمة
لها ويجبر الممتنع عليها والباقي القاضى بينهم وعمارته المشتركة قبل قسمته على الشريكة
بقدر حصصهم والله تعالى اعلم (سئل) في عيين وابني أخيه ما لم يكون داراً كبيرة
قابلة للقسمة الافراز اربابنا الا ان قسمة الدار المذكورة قسمة افراز فامتنع العمان
من قسمتها فهل اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة الافراز وينتفع كل منهم
بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجاب ان ذلك ويجبر العمان على قسمتها
(اجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة الافراز كما ذكر بالسؤال يجاب طالب
القسمة لها ويجبر الممتنع عليها حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك نصف مكان ونصفه الآخر وتنفأ راعها لثان نصف المذكور قسمته قسمة
افراز فهل يجاب لذلك اذا كان المكان المذكور قابلاً للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد
القسمة (اجاب) نعم يجاب للمالك لذلك حيث كان المكان المشترك بين المالك
وجهة الوقف قابلاً للقسمة بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول
لان قسمة الوقف من المالك جائزة كما صرح بذلك في البحر وغيره وأجاب قارئ الهداية

١٢٧٥

١٦

ربيع الثاني

١٢٧٦

ذی القعدة

١٢٧٦

ذی الحجة

١٢٧٦

صفر

١٢٧٦

يجوز القسمه واقرار الوقف من المالك والحكم بحجتها والله تعالى اعلم (سئل) في دار
 مشتركة بين اثنين أحدهما معتوه وعليه قيم شرعي والآخر ساكن فيها ويدفع أجرة
 نصيب المعتوه ويريد القيم المذكوران يستأجر الدار جميعها لنفسه بما في ذلك من نصيب
 الآخر هل لا يجبر الشريك الآخر على ذلك وإذا كانت الدار غير قابلة للقسمه وأراد
 الشريك الآخر خراها إياه في تلك الدار وامتنع من اجارة نصيبه بحجابه لذلك جبر على القيم
 (أجاب) لا يجبر الشريك على اجارة نصيبه من الدار المشتركة بل إذا كانت غير قابلة
 للقسمه الاقرار وطلبت المهاياة فيها يجب طالبها لذلك ويجبر الممتنع عليها والله تعالى
 اعلم (سئل) في ورثة ميت اقتسموا دار مورثهم بالتراضي ثم ظهر غيب فاحش في
 نصيب أحدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمه بعد الثبوت الشرعي ولم يقرر
 بالاستيفاء ولم يكتب بذلك جهة من المحاكم الشرعي فهل يسوغ له ذلك (أجاب) نعم
 والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه قدرها ثمانية
 قراريط وكسور في مكان لا يقبل قسمه الاقرار ولا يراد الرجل المذكور اجارة حصته
 المذكورة لأحد الشرى يمين ولا لخلقهما ويريد سكناه المكان المذكور لنفسه أو للمحسوبين
 عليه في معاشته على قدر حصته من الايام فهل يجوز له ذلك (أجاب) لا يجبر أحد الشرى
 على اجارة نصيبه من المكان المشترك لأحد شرى يمينه أو لهما أو لغيرهما بل له قسمته
 بالمهاياة مع شرى يمينه حيث كان غير قابل لقسمه الاقرار ثم هو بالخيار في نوبته في زمن
 المهاياة أو في المكان الذي يختص به ان شاء سكن فيه وان شاء اسكنه غيره وان شاء
 أغلقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا في بيت ساكن فيه
 ومستأجر نصيب شرى يمينه وقدره قيراطان ونصيب الشريك الآخر وقدره أربعة
 قراريط بأجرة معلومة فطالب صاحب الاربعه قراريط من شرى يمينه بعد مضي مدة
 السنة المتقدمة فيها الاجارة ان يؤجر له نصيبه باز يد من الاجر الاول فامتنع الشريك
 المستأجر من قبول الزيادة وطلب المهاياة في المكان المذكور حيث كان لا يقبل قسمه
 الاقرار فهل لا يجبر على قبول الزيادة ويجب للقسمه المكان المذكور بالمهاياة (أجاب)
 نعم لا يجبر على الاجارة باز يد من الاجر الاول ويجب طالب المهاياة صاحب لا يقبل
 قسمه الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم عقارا ومواشي
 وأعيانا مملوكة اقتسموا عقار مورثهم بالتراضي وقبل اخراج حصة ذلك من قاضي بلدهم
 ادعى بعض الورثة أن في القسمه غيبا فاحشا ويريد بطاله فهل إذا أثبت دعواه الغيب
 الفاحش وبرهن على ذلك تنقض القسمه حيث لم يقرر بالاستيفاء (أجاب) إذا ثبت
 بالوجه الشرعي الغيب الفاحش في قسمه العقار الموروث بينهم تنقض القسمه ولو وقعت
 بالتراضي في الاصح وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة
 بنين وترك لهم دار الكل واحد الربع فيها واستمر وأعلى ذلك واضع بين أيديهم عليها

١٢٧٧

رجب

١٢٧٨

شوال

١٢٧٨

محرم

١٢٧٩

١٧

شعبان

١٢٧٩

٦

مدة من السنين من غير قسمه ثم بعد ذلك باع أحد البنين نصيبه لأحد اخوته وهو الربع
 مشاعا في الدار المذكورة من غير قسمه ثم مات المشتري المذكور عن ولد فإراد الولد
 المذكور وقسمه الدار بينه وبين باقي المستحقين وهي قابلة لقسمه الأفرار بحيث ينتفع
 كل منهم بنصيبه بعد القسمه فامتنع العم من قسمتها وادعى انه اشترى نصيب أبيه في
 الدار المذكورة من وكيل أبي الولد فانكر الولد دعواه فهل إذا لم يثبت العم المذكور دعواه
 الشراء بالوجه الشرعي لا عبرة بما حدث لم يكن معه بينة ولا حجة تثبت له دعواه وينع العم
 من معارضة الولد المذكور وقسم الدار بين الولد وبين باقي المستحقين على حسب
 حصصهم حيث كان صاحب الأثر طالبا للقسمه (اجاب) نعم من المعلوم انه لا يقضى
 المدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فلا يقضى المدعى الشراء بمجرد دعواه
 والحال ما ذكر بالسؤال وإذا طلب أحد الشركاء قسمه الأفرار الدار قابلة لها يجب
 طلبها ويجوز الامتناع عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
 وأولاد كوروانات وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة المورث عنه قطعة أرض فطلب
 أحد الورثة بناء تلك الأرض فامتنع باقي الورثة من البناء فتعدي وأنشأ في الأرض
 المشتركة قبل القسمه حوانيت وأما كن من ماله الخاص به فقام عليه باقي الورثة
 يريدون أخذ نصيبهم فيما بناه من ماله أو هدم بناءه فهل لا يجبون لذلك وعليه قيمة
 ما ينحصهم في الأرض ان كانت قيمة البناء أكثر مما حكم الله في ذلك (اجاب) المصريح
 به انه اذا بنى أحد الشركاء في الأرض المشتركة بدون اذن باقي الشركاء فطلبوا رفع بناءه
 فانها تقسم بينهم فان وقع البناء في نصيب الباقي فهو له والاهدم والله تعالى اعلم (سئل)
 في ورثة ميت اقسما تركه مورثهم من عقار وودونه وقول قسمه شرعية بالتراضي
 وأقر كل منهم باساقية ما صدقوا على براءة ذمة بعضهم بعد قبض كل نصيبه الذي
 خصه بالقسمه من العقار وغيره وكتب في شأن ذلك حجة مسجلة من القاضي الذي
 بناحيتهم ومضى على القسمه مئة أربع سنوات والآن أراد أحد الورثة نقض القسمه
 والرجوع فيما تمعلا لباقي نصيبه غير نافه هل بعد ثبوت الأبرار بينهم وقرار كل واحد منهم
 باساقية ما صدقوا عليه لا يجب لذلك ولا قسمه دعواه (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في طاحونة خربة قابلة للقسمه شتركة بين اثنين لأحدهما فيها اثمانية
 عشر قيراطا والثاني خمسة عشر قيراطا فمضى سنة فمضى وصاحب الثمانية عشر قيراطا ودور مجاورة
 للطاحونة المذكورة يريد قسمه الطاحونة وأخذ نصيبه منها ووضعه الى داره ليحوله من جلة
 مناق ذره المذكورة وصاحب القرار يطالسة لا يرضى بذلك ويريد بناءها وعليه قدر
 نصيبه من العماره وطلب من صاحب الثمانية عشر قيراطا اعادتها معه كما كانت أولا
 فهل لا يجب لذلك ويجب طالب القسمه ذوالكنير اذا كان ينتفع بنصيبه (اجاب)
 المصريح به ان الطاحونة مما لا يقبل القسمه والحكم فيما لا يتبلها اذا انهدم أن يجبر

١٢٧٩

ذى القعدة

١٢٧٩

٢٩

صفر

١٢٨٠

١٨

ربيع الاول

١٢٨٠

٢٦

شوال سنة

١٦ ١٢٨٠

٢٧ ١٢٨٠

ذى القعدة

١٢ ١٢٨٠

محرم

١٢٨١

الممتنع عن العمارة عليها وإذا امتنع عنها يقال لشريركم من قبل القاضي أنفق على عمارة
ثم أوجع على شريريكما بحصته من النفقة ولا تخرج الطاحونة من غير القابل للقسمه إلا
إذا انتهت ولم يبق فيها شيء وصارت صحراء فأنها حينئذ تكون قابله للقسمه ولا يجبر الا تي
من الشرير يكتن على عمارتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أقارب بلغ مشتر كين
في دور فاقسم الجميع الدور قسمه افرأزبعض من المسلمين ووضع كل يده على ما حصه
بالقسمه وتصرف بالبناء والمهدم وليس فيها غبن ثم بعد مدة أربع سنين أراد أحدهم
فسخ القسمه مدعيا بأنها ليست على يد فاض فهل والحال هذه تكون القسمه صحيحة
وليس للمدعي طالب الفسخ التكام (أجاب) ليس من شرط صحة القسمه بين الشركا
المكلفين كونها على يد القاضي بل لو نعت بينهم بالتراضي مستوفية شرائط الهمة
لا يكون لأحدهم فسخها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي بوجوب الفسخ والله تعالى
أعلم (سئل) في بيت صغير لا يقبل القسمه لامرأة فيه خمسة عشر قيراطا وكسور
وباقية لرجل استولى عليه الرجل وأجره لرجل بدون إذن شريريكته قدرت الاجارة وتطلب
قسمته بالمهاجرة بالزمان فهل تجار لذلك وليس للشريريك منعهما من ذلك ولا من السكنى
(أجاب) نعم تجاب تلك المرأة لقسمه هذا البيت بالمهاجرة بالزمان أو المكان حيث
تعذرت قسمته افرأزولا مانع ولا تنفذ اجارة شريريكها في نصيبها بدون إذنها أو اجازتها
والله تعالى أعلم (سئل) في بيت كبير مشترك بين جماعة أراد واحد منهم يستحق نسعة
قراريط وثلاث قسمه ذلك المكان ليستقل بنصيبه وينفرد به عن الباقيين فهل يكون له
ذلك حيث كان المكان قابلا للقسمه شرعا وليس لأحدهم معارضته في ذلك ومنه بدون
وجه شرعي وإذا كان في بقية المستحقين قصر وعليهم وصى شرعي لا يكون له المنع عن
قسمه المكان المذكور ويجبر على ذلك شرعا (أجاب) إذا كان المكان المذكور قابلا
لقسمه الا فرأزبا ينفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وطالب أحد
الشركا قسمته واخذ نصيبه منه يجاب لذلك ويجبر الممتنع عليها ولا يمنع من ذلك والحال
هذه كون بعض الشركا قاصرا له وصى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض
مملوكة بينهم مشتركة بينهم يدرى الارث عن مودتهم طلبوا من القاضي قسمتها
بينهم قسمه افرأزوبرهنوا على الموت وعد الورثة وكونها لهم وفيهم قاصر له وصى منهم
وهي قابله للقسمه بحيث ينفع كل بنصيبه بعد هاهل تقسم بينهم وللوصى المذكور
ولاية قبض نصيب القاصر المذكور مع نصيبه (أجاب) نعم تقسم حيث كانت مملوكة
الرقبة لهم والحال ما ذكر وللوصى قبض نصيب محجوره شأنه مع نصيبه وحفظه تحت يده
كسائر أمواله حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكر أربعة
ثلاثة بناتين وواحد قاصر ورك ما يورث عنه شرعا من غمار ودور ومواشي ودراهم
ونحو من وعبره وبقى ذلك تحت يد أكبر أولاده بدون وصاية وبدون حضور فاص ثم

صفر

سنة

أخذ القاصر للجهادية ومكث بها مدة من السنين فسألت أباها وأولادها المذكور عن أولاده
 واقتسموا التركة الاخوان الحاضرون بينهم ما و بين أولاد الاخ الميت بدون معرفة فاض
 أيضا حتى باعوا الدور والمد كور فلما حضر الاخ الذي كان بالجهادية وهو بالغ طلب
 حقه من التركة المذكورة فاداد اخوا ما أن يصالحوا على حقه المذكور بشئ مع لموم من
 الدراهم فإلى فهل حيث كان ذلك المتروك جميعه بآباء الوجه الشرعي يكون للاخ
 المذكور أخذ حقه في جميع ما ذكر ولا ينفذ البيع في نصيبه من الدور المذكور حيث لم
 يجزه ولم يكن له وصي (أجاب) نعم يكون للاخ المذكور أخذ نصيبه من تركة أبيه
 بالغريضة الشرعية ولا تنفذ القسمة والبيع بالنسبة إليه بدون ولاية شرعية عليه وبدون
 وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مقدار ما يلحقه القسمة مشترك بين جماعة متعددين
 وإذا قسم بينهم يبين بعضهم وهو ذوا الحصة الكثرة منتفعا بحصته على الوجه الذي
 كان عليه ولا يبيى البعض الآخر منتفعا بحصته على الوجه المذكور فطلب ذوا الكثر
 المذكور قسمة حصته فهل يجب لذلك ولا يجب الفریق الآخر (أجاب) يقسم العقار
 المشترك المذكور بدالب ادهم ان انتفع كل بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع
 الاول وبطلب ذى الكثر ان لم ينتفع الاخر لقله حصته وعليه المتون والمؤول لا بطلب
 الاخر والله تعالى أعلم (سئل) في بقرة مشتركة بين اثنين نتج منها بقرتان اختص
 أحدهما في مقابلة نصيبه من ما بواحدة وجعل لشر يكه فطير حصته الاخرى وارسل
 لشر يكه ما حصته بالقسمة والمبادلة مع ما اختص بها المرسل على يد مأموره بذلك ولما
 وصلت اليه مع المأمور أخبره المأمور بذلك فرضى به واختص بما اختص به واستلمه
 واستلم المأمور ما اختص به الشر يك الاول لامره بالقسمة والمبادلة ثم بعد ذلك ارسل
 ما حصته وفرسالة من كان شر يكه فيها تعذر المرعى هنده وبعده ثلاثة اشهر ارسل اليه
 ابنه فاخذ فرسه واحدا البقرة التي خصته وترك الاخرى لشر يكه ثم بعد ان مكثت عنده
 ونتج منها نتاج ومات هذا النتاج بالدهج وباعه وقبض ثمنه وبعده سنة ماتت هي وما بقى من
 نتاجها بالدهج ايضا وباع الجميع وانصرف الشر يك الاخر فيما خصته بالهبة ابنته
 القاصرة يدعى الآن أنه باق على حقه في الاخرى متعللا بعدم تقويم كل بالدراهم فهل
 لا عبرة بما فعل به بعد حصول القسمة والمبادلة على الوجه الشرعي ولا توقف صحتهما
 على التقويم بالدراهم اذا ثبت ما ذكر بطريقه الشرعي (أجاب) اذا ثبت بالطريق
 الشرعي صدور القسمة والمبادلة في البقرتين المذكورتين مستوفية شرعا فلا حاجة
 لا يكر ولا حدهما معارضة الاخر فيما اختص به على هذا الوجه بدون وجه ولا عبرة
 بتعلله بعدم التقويم بالدراهم اذ ليس ذلك شرط صحة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة
 شركاء في بيت كبير يقبل القسمة ويسع سكنى الجميع فطلب أحد الشركاء من الباقي
 اشراؤهم او الاجارة أو الاستئجار فامتنع من ذلك ويقول لا أبيع ولا استأجر ولا

٢٢

١٢٨١

جادی الثانية

٢٩

١٢٨١

٢٩

١٢٨١

أقبر واسكن فيه على قدر ملكي فيه فهل يحجب للسكني فيه على قدر ملكه ولا يجبر على شيء من ذلك حيث كان البيت كبيراً ويسع سكني الجميع والحال هذه ولا ضرر في ذلك على أحد وكان ذلك محض تعنت من الطالب لما ذكر (أجاب) لا يجبر أحد الاثر كما على اجارة نصيبه ولا على استئجار نصيب غيره ولا على بيع نصيبه ولا على شراء نصيب غيره بل اما على قسمة الافراز ان قبلها العدة فإلزامهم أو على المهايأة ان لم يقبلها والله تعالى أعلم (سئل) في خانوت مشترك بين اثنين لا يقبل القسمة وأحدهما يريد قسمة بالمهايأة بالزمن كل واحد منهما يسكن فيه مدة بقدر حصته فهل يحجب لذلك والحال هذه (أجاب) اذا لم تجر قسمة الافراز في تلك الخانوت لعدم قبولها يحجب طالب المهايأة لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف منزل ونصفه الآخر وقف أهلي فطلب مالك النصف قسمة المنزل وهو قابل لقسمة الافراز فامتنع فاطر الوقف من ذلك محتجاً بان الوقف لا يقسم فهل يحجب مالك النصف الى ما يطلبه من القسمة المذكورة ولا يقدر احد أن يمنعه من ذلك حيث كان المنزل قابلاً للقسمة المذكورة ولا عبرة بما يخرج به ناظر الوقف من كون الوقف لا يقسم (أجاب) نعم يحجب مالك النصف القسمة نصيبه وافرازه من حصّة الوقف اذا كان المكان قابلاً للقسمة الافراز ولا يمنع من القسمة كون أحد النصيبين ملكاً والآخر وقفاً وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك داراً ولم تحصل القسمة في هذه الدار الى موت الابن عن ابنه وبنته وزوجته ثم ماتت البنت التي تركها الرجل الاول عن بنتين فآخذها تان البنات ما يخصهما في هذه الدار عن أمهما بعد قسمة ابائهما بالوجه اشرعى مع تصادق الورثة وهم مكافون بشهادة يندة من المسلمين ثم حصل تشاجر فرفعت دعواهما الى نائب الشرع الشريف فابطل تلك القسمة المحاصلة وأخذ نصيبهما من مالهما وسلمه الى ورثة الابن زاعمين ان الارث لا يستحق بعد اثنتين وثلاثين سنة فهل والحال هذه زعم النائب المذكور صحيح أم لا (أجاب) لا يبطل الحق بتقادم الزمان فاذا كان من بيده الدار مقرابانها مورثة عن الرجل المذكور وبنسب البناتين المذكورين الى المالك يؤمر بوضع اليد الا ان يسلم نصيب أمهما اليهما بالقرينة الشرعية وتغضى القسمة على ما كانت حيث صدرت مستوفية شرائط الصحة ولو مضت دهوراً كثيراً كذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ثلاثة كور أحدهم غائب وبناتين حاضرتين وخلف ما يورث عنه شرعاً فادوا قسمة متروكات مورثهم ووكّل الغائب وكيلاً عوضاً عنه في قسمة وخياره ما ينصه وحصل تقويم وقسمة التركة على حسب القرينة الشرعية وأخذ كل وارث ما خصه شرعاً ونصرف في بعضه بالبيع ومات وهزل بعض المواشي وبعد مضي نحو ثلاثة أشهر تشكى أحد الورثة الحاضر لقاضي الجهة فاحضر باقي الورثة والوكيل عن الغائب ونقض القسمة الاولى بدون رضاهم وقوم جميع المتروكات فلحق الموكل ضرر وعند علمه بذلك أي أيضاً ولم

١٢٨١

٩

رمضان

١٢٨١

٢١

محرم

١٢٨٢

١٩

ربيع الاول

١٢٨٢

٣٠

١٢٨٢

٢٦

يرضى بنقص القسمه والتقويم الاول فهل لا يجاب بعض الورثة لنقص القسمه الاولى
حيث وافقت الشرع (اجاب) اذا صدرت قسمه الافراز بين الورثة والوكيل بوجه
المعادلة مستوفية شرائط الصحة بالتراضي لا يجاب بعضهم لنقصها بدون رضا الباقي أو من
ينوب عنه وبدون وجه شرعي كحصول غيب فيهما لانها تصبح وتلزم بالقضاء وبالرضا على
وجه المعادلة بل هي بالتراضي آكد منها بقضاء القاضي والله تعالى أعلم (سئل) في
خربة قابله للقسمه مشتركة بين رجل وزوجته بالشراء الشرعي لكل منهما النصف مات
الرجل المذكور عن زوجته المذكورة وورثة آخر بعضهم غائب فوقع مسافة القصر
فأرادت الزوجة المذكورة قسمه الخربة قسمه افراز واختصاصها بنصيبها منها فامتنع
الحاضر من الورثة حتى يحضر الغائب فهل اذا رفعت الامر للقاضي لا يجيبها للقسمه حيث
كان أصل الاشتراك في الخربة المذكورة الشراء (اجاب) نعم لا يجيبها القاضي للقسمه مع
غيبه بعض الشركا حيث كان أصل الشركة بالشراء ثم مات أحد الشرىكين عن ورثته
اذا العبرة للشركة الاولى قال في التنقيح ثم لو كان أصلها أي الشركة الميراث فخرى فيها
الشرىكان باع واحدهم نصيبه فهي في حكم شركة الميراث اقيام المشترى مقام البائع
ولو كان أصلها الشراء فخرى فيها الميراث بان مات واحد منهم فهي في حكم شركة الشراء
اقيام الوارث مقام المورث فينظر في ذلك الى الاول كما في الولوالجية والحانية انتهى والله
تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين على سبيل الشيوخ لاحدهما أقل من
ثالثها وللاخر باقيا فطلب صاحب الاكثر افراز نصيبه بالقسمه وامتنع صاحب الاقل
فهل والحال ما ذكر يجاب صاحب الاكثر للقسمه حيث كان ينتفع بما يخصه بعد القسمه
ويجبر صاحب الاقل عليها وان لم ينتفع بما يخصه بعدها (اجاب) قال في الملتقى
واذا انتفع كل من الشركا بنصيبه بعد القسمه قسم بطلب أحدهم وان تضرر
الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع
لا بطلب الاخر وهو الاصح انتهى ومثله في كثير من المعتبرات أفاده في تنقيح الحامدية
والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة مشتركة في مكان كبير قابل للقسمه وفيهم قاصر
لاوصى له فهل للقاضي الذي يملك نصب الاوصياء اقامة وصى على القاصر المذكور
ليحفظ نصيبه في هذا المكان واذا طلبت القسمه يقسمه القاضي بينهم وللوصى حفظ
نصيب القاصر في هذا المكان واستغلاله له الى حين بلوغه رشيدا (اجاب) للقاضي
المذكور اقامة وصى شرعي أمين قادر ليتصرف في مال القاصر الذي لاوصى له ويقسم
نصيبه ويحفظ ماله ويكون له حفظ نصيبه من هذا المكان واستغلاله للقاصر الى حين
بلوغه رشيدا قبل القسمه وبعدها والله تعالى أعلم (سئل) في عدة مشتركة بين
شخصين مناصفة اقتسماه قسمه بالتراضي ثم بعد ذلك ظهر لاحد الشرىكين ان في القسمه
غيبا فاحشا فامتنع من التصديق على ما جرى بينهما من القسمه حيث ان البعض الذي

جاءى الثانية

١٢٨٢

١٧

رجب

١٢٨٢

٧

١٢٨٢

٨

اختص به الشر يك الاخر تزيد قيمته على قيمة ما اختص به زيادة كثيرة لان بناءه
الذي اختص به جار في أرض محتكرة من طرف واقفها وما اختص به الشر يك الاخر
أرضه مملوكة فلما ظهر اشر يكة انه تمتنع من التصديق على ما جرى بينهم ما حلف انه لا يسلمه
رأس مال الشر كة الذي تحت يده حتى يشهد له على ما حصل بينهم من القسمة فلا يضطراره
خوفا على مال الشر كة الذي تحت يده حيث لم يكن متمكنا من اثباته والوصول اليه أشهد
على ما جرى بينهم من القسمة وكتب بمسند اعلی الوجه المذکور فهل اذا ظهر ان في القسمة
غبننا فاحشا النقصان قيمة نصيبه عن قيمة نصيب شر يكة نقصانا فاحشا يكون له فسخ
هذه القسمة وابطالها شرعا بسبب الغبن الفاحش ولا تكون كتابة المسند بالقسمة
ما نعة اشر يكة المذکور من نقضها حيث لا مانع وفيها بسبب الغبن الفاحش (أجاب)
اذا ظهر غبن بن فاحش في القسمة وكانت باقراض بين الشر يكين فالاصح انها تفسخ لان
شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا اذا لم يقرب بالاسدية والابراء فلو
حصل ذلك لم تسمع دعوى الغبن للتناقض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ابنين بالغين فوضعا أيديهما على تركعة أبيهما وأههما في معيشة واحدة وكسبهما واحد
واسقرا على ذلك مدة من السنين ثم أراد اقسمة التركة فهل تقسم التركة بينهما مناصفة
اذا أراد أحدهما الاختصاص بشئ منها لا يجاب لذلك بدون تخصص شرعي (أجاب)
تقسم التركة المذكورة بين الاخوين المذکورين مناصفة حيث لا وارث سواهما
وليس لأحدهما الاختصاص بشئ منها بدون وجه شرعي بوجوب اختصاصه به زيادة عن
أخيه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة وأحدهم كبير متصرف عليهم
ومتعاطا الاخذ والاعطاء في جميع الاشياء المشتركة بينهم ثم مات الاخ المتصرف عنهم
المذکور في سنة تاريخه المستولى على النقود وخلافها وترك دراهم في المنزل لجميع
الشر كة فوضع ورثته يدهم عليهم الذين هم أولاده فطالبت الاخوة قسمة النقود
المذكورة فادعى أولاد المتوفى انها لوالدهم ولا يعارضها فيها أحد فهل اذا ثبت بالوجه
الشرعي انها مشتركة بينهم تقسم بالوجه الشرعي بينهم وما خص مورثهم منها يكون لورثته
اذا لم يثبت ورثة الميت انها لمورثهم لاسيما والمتوفى لم يكن له كسب خاص خارج عن
المال المشترك مطلقا (أجاب) نعم اذا ثبت بالوجه الشرعي ان النقود التي كانت تحت
يد الكبير المذکور مشتركة بين الاخوة جميعا تقسم بينهم على حسب انصباهم وليس
لورثة ذي اليد هذه الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي وما اصاب مورثهم يقسم
بينهم بالقرينة الشرعية والقول لهم بينهم في انكار الاشتراك حيث كانت اليد لمورثهم
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وأخ وأخت وأم وترك ما يورث
عنه شرعا فوضعت الام والاخت واحدتي الزوجتين أيديهن على التركة والاخ غائب عن
محل التركة والزوجة الاخرى تريد أخذ ما يخصها من زوجها بالقرينة الشرعية فهل

١٢٨٢

٢٣

شعبان

١٢٨٢

٢١

١٢٨٢

٢٥

والحال هذه يسوغ للزوجة طلب واضعات اليد لدى حاكم شرعي لاستيفاء حقها منهن
ويكون للقاضي قسمتها بين الورثة بنصيب الاخ المذكور بالقرينة الشرعية (اجاب)
نعم يسوغ للزوجة المذكورة استيفاء نصيبها بالارث من تركه زوجها من واضعات اليد
عليها بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والقاضي والحال هذه قسمه التركة بين الورثة
وينصب وكيلا عن الغائب منهم لحفظ نصيبه الى حين حضوره وهذا حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد منها ومن غيرها ذكورا واناثا
وفيهم مبالغ وقصر واحد الاولاد واضع يده على جميع التركة وتصرف في بعضها من غير
وصاية شرعية على القصر ومن غير توكيل واذن من المبالغ فهل يعمل القاضي وصيا على
القصر خيرا اذ ينال من الورثة او غيرهم يحفظ لهم نصيبهم ويتصرف فيه بالمصلحة وتجب
الزوجة وبعض الورثة المبالغ الى طلب القسمة فيما يقبلها واخذ انصباهم بالقرينة
الشرعية بعد اخراج ما هو مقدم على الميراث وليس لاحد الاولاد المذكورين الامتناع
من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ينصب القاضي وصيا أهلا للوصاية على القصر
ليتصرف في انصباهم ويحفظها بالطريق الشرعي اذ لم يكن لهم وصي شرعي ويكون
للبالغين من الورثة طلب القسمة فيما هو موروث لهم وقابل للقسمة واخذ انصباهم
من ذلك بعد اخراج ما هو مقدم على الميراث وليس للباقي الامتناع من ذلك بدون وجه
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثمانية اولاد ذكور وعن أربع بنات
وكان فيهم قصر وبلغوا جميعا بعد موت أبيهم ومعظمهم يطلب قسمة التركة ومن
كان بالغ قبل موت أبيه يتمتع من القسمة فهل يجب طالب القسمة ما كان قابلا لها
ويجبره المحاكم الشرعي عليها والحال هذه وماذا يخص كل وارث مما تركه الميت (اجاب)
نعم حيث لا مانع شرعا وقسمة التركة المذكورة تكون بين الاولاد المذكورين
نصيبا للذكور مثل حظ الانثيين وهذا حيث لا وارث سواهم والله تعالى اعلم (سئل)
بإفادة وارثة من ديوان المحافظة مضمونها تقدم لهذا الطرف عرض من مصطفى افندي
وهي ينهي به أنه اشترى حصتي حسين بك ومحمد بك اللتين آلتا لهما من العقار الخلف
عن والدهما المرحوم أحمد باشا طاهر تجاه ديوان المرور القديم بالموسكى بمقتضى شروط
واقبضتهما الثمن وصار يستغل ايرادهما وللآن ما صار اخراج حجة له ويلتمس صدور
المكاتبة الى المحكمة بفرز الحصتين بحسب ما يخصه ولما حصلت الخبارة مع بيت المال
لأنه اسبغ معلومية الديوان بسبق تداع من المرحوم خالد باشا في بعض العقارات ان
ما خص المرحوم خالد باشا في الجهة المبيعة منها الحصتان المرقومتان انفرز وحده وأنه
سبق لا فراج عن هاتين الحصتين وكذا توضح من بيت المال ان المرحوم يحيى بك ظهر
عليه ديون الى عمقاء المرحوم سلحدار اغاول لعدم وفاء المستحق له ولورثته بيت المال
سئل من ورثته عما يكون منه الوفاقا جوابا ببيع العقار الخلف عنه وعدم معلومية

الثمن ان كان يوفى ما هو باق مما ظهر طرفه أم لا ويرى ما يعود التحصيل من الورثة قد أوما
 بيت المال عن عدم إمكانه التصريح الآن به يرغبه مصطفى افندى وهى المذكور
 وحيث انه لما صدر تفهيم مصطفى افندى الهيكى عنه بما توضح أفاد بأنه يتعهد أنه بعد
 تصفية تركه المرحوم يحيى بك اذا أصاب المحصر التى اشتراها عن تقدم ذكره مما شئ
 فيما اذا كانت التركة لم توف ما عليها يكون ملزوما بتأدية ما يصيب المحصر المرقومة
 وبذلك يروم استحصاله على حجة التملك وفرز تلك المحصر ولهذا كتب من هنا الى بيت
 المال لاجراء اللازم بمعرفة حيث معلومية المانع لذلك من عدمه منوطة به فالافندى
 المذكور أعطى تعهدا لبيت المال بأنه ان اتبقى شئ وصار الزام الورثة به فى مقابلة
 ما استولوه من تركه يحيى بك وتعرض تحصيل شئ منهم فينبذ يكون ملزوما بسداد ما يلتزم به
 حين ملك وشهد بك البائى لرد حصصهما به تصفية الحساب واقناعهما والزامهما
 وايضا تعرض التحصيل منهما ولما كتب من بيت المال الى المحكمة عن هذا الخصوص
 أفيد منها بأن المحصنين المرقومين من جملة ما وقع فيه التداخى من المرحوم خالدياشا ولم
 يتم فى ذلك حكم شرعى الى الآن وانه بتفهم مصطفى افندى وهى المذكور أوضح بأنه لما
 حضر وكيل المدعى فى حياته ووكيل الورثة بعد وفاته لم يجدوا ليل لاثبوت دعواه
 فى هذه الجهة وانه مادام حاصل الادعاء فى شئ لم يثبت ولذلك ضرورة اصول يتبع الحكم
 فيها فقد استغنى حضر تكلم واعطى الجواب اليه شفاها بعدم جواز توقيف البيع وبناء
 على ذلك بيت المال أرسل الاوراق للمحافظة بإفادة بتاريخ ٢٣ جمادى الثانية سنة
 ٨٤٨ لاجراء اللازم وأوضح انه سبق الافراج منه عن حصص المشترى منها
 وأعطيت لهما أيلولاته من مدة وان تدعى خالدياشا معلوم مفصلاته بالمحكمة مع
 ما صدر فرزه اليه بالجهة التى منها هاتان المحصنتان فقد كتب الى المحكمة من هذا
 الطرف بما اقتضى وعلم بما ورد منها بتاريخ ٣ الجارى غرة ٤ أن العقار الكائن بالجهة
 المرقومة كان من جملة العقار الذى ادعى المرحوم خالدياشا أنه مخلف عن المرحوم محمد
 طاهر باشا وليس له ولد له أحـمـد باشا طاهر ولم يثبت دعواه سوى العقار الكائن
 بالسكة الجديدة بين الاشرفية والموسكى فقط وأما باقى ما صدرت به دعواه مثل العقار
 الذى أمام ديوان المرور المحكى عنه وخلافه فلم يثبت منه شئ الى أن توفى انما من كون
 المرحوم يوسف بك وبعض اخوته صدقوا على كون العقار الكائن أمام المرور
 مخلفا عن المرحوم محمد طاهر باشا كدعوى خالدياشا فى فرز حصصهم وتخصص له
 حصصه بمقابلة ما خصه من حصص المصدقين فقط معاملة لهم بتصدقهم وبناء على ذلك
 اقضى تحرير محضر تكلم وطيه الاوراق ونؤمل به عدم معلومية ما فيها والاحاطة بواقعة
 تلك المادة ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى (اجاب) الحكم الشرعى أنه لا يلزم
 من مجرد دعوى شخص على آخرين باستحقاقه حصصه معهم فى عقار تحت أيديهم وآل لهم

سنة

رجب

من مورثهم ويدهم حج ايلولات بمقدار انصباهم بدون اثبات شرعي ان يحكم شرعاً بمنع
 ذي اليد من التصرف فيه ببيع ونحوه حيث لا مانع واذا باع الوارث لشخص وأراد
 القسمة مع باقي الشركاء فلا مانع منها اذا توقرت شرائطها وكان العقار قابلاً لها ومع ذلك
 فاذا حضر المستحق وأثبت استحقاقه بطريق شرعي يقضى له بما يستحقه وينقض البيع
 والقسمة الصادرة لتبين عدم الصحة بطلب المستحق ذلك هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي
 وأما تحرير رجعة بذلك ومراعاة ما يورثه أو نظامات للحكومة فلا مدخل للفتوى في ذلك
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في جامعي كونه ويريد بعض الشركاء قسمته
 بأهله بأية الزمان فهل يجب لذلك ويجبر الممتنع من القسمة والحال هذه أفيسدوا الجواب
 (اجاب) العقار المشترك اذا كان لا يقبل قسمة الافراز فلا حسد الشركاء طلب قسمته
 مهياً بأية ويجبر الا على ما هو الحال هذه حيث كان مملوكاً والله تعالى أعلم (سئل) في مكان
 كبير لورثة بلغ وقصر وللقاصر وصى من قبل القاضى فحصل فيه خلل وأراد بعض الورثة
 مع الوصي ترميمه وابقائه على ما هو عليه فامتنع من ذلك البعض الآخر وطلب قسمة
 المسكن قسمة افراز وان يستقل بنصيبه على حدة فهل يجب لذلك طالب القسمة ولا
 يجبر على العمارة والترميم معهم حيث كان المسكن يقبل القسمة وينتفع كل بنصيبه بعد
 القسمة (اجاب) اذا كان المسكن المذكور قابلاً لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل من
 الملاك بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمته يجب
 لذلك ويجبر الممتنع عليها ولا يجبر على العمارة والحال هذه والافلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن بنتين قاصرتين وعن ابنين بالغين أقام أكبرهما قبل موته وصياً
 عليهما وترك ما يورث عنه شرعاً واستقر الورثة في معيشة واحدة ثم قبل بلوغ البنيتين أراد
 الاخ الثاني العزلة ليقعد في معيشة وحده وان يقام أخاه فيما هو تحت أيديهما بطريق
 المناصفة متعللاً بأنه يضم نصيب إحدى البنيتين اليه فهل والحال هذه اذا تحققت
 وصاية الاخ الكبير على أختيه لا يكون لطالب القسمة نزع حصة احدهما من يد الوصي
 بدون وجه شرعي ولا يكون له الا أخذ ما يخصه بالميراث عن والده (اجاب) ليس للاخ
 المذكور نزع حصة إحدى القاصرتين من يد اخيهما الثاني الوصي عليهما بالقسمة بدون
 وجه شرعي اذا الولاية في المال لوصيه ما اختاروا اذا قسم وجعل نصيب القاصرتين مع
 نصيب وصيهما شائعاً وصحت القسمة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك الثلثين في وكالة وحائوت ملاصقاً للوكالة المذكورة والاخر باقيهما ويريد صاحب
 الثلثين في الوكالة والحائوت المذكورين قسمتهما قسمة افراز فامتنع شريكه المذكور
 من القسمة ولم يجب لها والحال ان الوكيل والحائوت قابلاً للقسمة فهل يجبر الممتنع من
 القسمة عليها (اجاب) اذا كان العقار المذكور قابلاً لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل
 من الشريكين بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهما قسمته

١٢٨٤

١٥

شوال

١٢٨٤

٢٥

ذى الحجة

١٢٨٤

٤

١٢٨٤

٨

سنة

محرم

وامتنع الآخر يجبر الممتنع عليها ويجاب الطالب لها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
يملكون بستانا أرضا وغراسا وهو قابل للقسمة الاقرار بحيث ينقسم كل نصيبه بعد
القسمة من جنس الانتفاع الاول بالتبادل المنفعة والمعادلة في القسمة مكنة فهل اذا
طالب أحدهم قسمة نصيبه منه يجاب لذلك واذا امتنع البعض من القسمة يجبر عليها
والحال هذه (اجاب) نعم يجاب طالب القسمة لها والحال هذه ويجبر الممتنع عليه والله
تعالى أعلم (سئل) في اخوين صغيرين توفي أبواهما عن عقار يملكه كانه بالسوية وتركاه
للولين المذكورين ثم عاش الولدان بمعايش واحد الى أن صار كل منهما رشيدا ثم وقع
بينهما مشاجرة من جهة معاشهما فقيم الاطيان من منذ سنوات وتراضى كل منهما على
ما وضع يده عليه من الاطيان ولم تصر قسمة بينهما في الدار غير أن كلا منهما سكن
في جانب منها ثم إن أحدهما اخوين طالب من الآخر قسمة الدار وأخذ حقه فسلم له اخوه ثم
حصل له مرض فأخر الطالب للقسمة القسمة حتى يشفي اخوه فتوفي الاخ عن اولاد ولم
تصر قسمة وكان ذلك في سنة ١٢٨٣ ثم في سنة ١٢٨٤ حصلت مشاجرة بين اولاد
الاخ المتوفي وعههم فاقسموا بطالب عههم المذكور القسمة بينهم ليأخذ حقه منهم
فسلموا له في ذلك بحضورهم جميعا والجميع راشدون فأخذ حقه عههم وخزونه بحضور
عدول من المسلمين يشهدون بذلك ثم توفي أكبر اولاد الاخ المتوفي فاردعهم الاولاد أن
يبنى سورا بساب يخصه على حقه فذمه اولاد الاخ من ذلك وأرادوا أن يصالحوه على
بعض حقه فلم يرض فهل اذا كان الامر كذا كذا يكون للمذكور أخذ حقه بكامله
ويجبر الممتنع من ذلك (اجاب) للمذكور أخذ حقه كاملا من الدار المذكورة
حيث كان ثابتا ولا يجبر على اعطاء بعضه بدون وجه واذا تمت القسمة الشرعية مستوفية
شرائط القسمة بالتراضي لا يكون لاحدهم نقضها بدون موجب والله تعالى أعلم (سئل)
في عصابة قصب تخربت ولم يبق فيها عدد ولا بناء وصارت صحراء ساحة وهي مملوكة
لاشخاص طالب أحدهم قسمتها قسمة اقرار فهل يجاب لذلك حيث الحال ما ذكر
(اجاب) ذكر في رد المحتار من القسمة ان نحو الحمام مما لا يقسم فاذا انهدم كله وصار
صحراء صار مما يقسم كما صرحوا به انتهى ومنه يعلم اجابة طالب القسمة في العصابة
المذكورة حيث صارت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في
طاحونة كاملة الآلة ومستمدة للإدارة بثمن معلوم ويريد ان يديرها ويدفع مثل أجر
نصيب باقي الشركاء كما كانت مع من كان قبله فامتنعوا وطالبوا منه أجرة زائدة عن أجر
المثل فأراد ان يقسمها قسمة مهاياة بالزمان حيث لم تقبل القسمة بالاقرار فهل يجاب
لذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
في دار مشتركة بين اثنين مناصفة لكل منهما النصف على سبيل الشيوع أراد أحدهما
قسمتها فامتنع الآخر منه الا بان الدار المذكورة فيها صهر يبيع ويترماه ملح ويحصل ضرر

١٢٨٥

١١

ربيع الثاني

١٢٨٥

١٥

جادي الثانية

١٢٨٥

٢٧

ذي القعدة

١٢٨٥

٢٦

بقسمتها فهل اذا اطاع عليها هل الخبرة المنتصبون لذلك وعرفوا ان الدار المذ كورة
 اذا قسمت لا يترتب على قسمتها ضرر لاحد الشرى يكن يجب طالب القسمة حيث كان
 كل من الشرى يكن ينتفع بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كانت
 الدار قابلة لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل من الشرى يكن بنصيبه بعد القسمة من جنس
 الانتفاع الاول وطالب أحدهما قسمتها وامتنع الآخر يجب طالب القسمة لها ويجبر
 الامتنع عليها حيث لا ضرر والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ميت اقتسموا عقاره على
 يدينة بالتراضى واخذ كل منهم حصته بلا غبن على أحد منهم في تلك القسمة وتصرف
 كل فيما أخذه مدة من الزمن ثم بعد مضي المدة المذ كورة والتراضى الواقع بينهم على
 يد البينة وما أذن الشرع ان يذكر بعض الورثة القسمة فهل والحال هذه اذا ثبتت القسمة
 مستوفية شرائط الهبة لا عبرة بانكاره (اجاب) اذا ثبتت قسمة العقار المذ كور
 بين الورثة بالتراضى قسمة افراز بالوجه الشرعى واستوفى كل نصيبه بلا غبن لا يعتبر انكار
 من انكره منهم مع الاثبات وليس لاحدهم نقضها بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم
 (سئل) في ورثة شركاء في دور ثلاث يملك رجل وابنه فيها حصة قراريط وثلاثا
 اقتسموها بينهم بالتراضى قسمة افراز بحضور قاضى بملتهم فخص الرجل وابنه دار
 معينة في الدور الثلاث في مقابلة نصيبهما فهل اذا اراد الرجل المذ كور نقض القسمة
 لا يجب لذلك حيث وقعت بالتراضى ولم يكن فيما يوجب نقضها شرعا (اجاب) ليس
 لاحد المتقاسمين قسمة افراز نقض القسمة بعد صدورهما مستوفية شرائط الهبة والنفاد
 بدون رضا البتة في سواء وقعت بالتراضى أو بقضاء القاضى بدون وجه شرعى يوجب
 ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بين اثنين بالملك الشرعى
 لكل منهما فيها حصة معلومة فبني أحدهما في بعض أرض الدار بناء معلوما من ماله
 لنفسه خاصة وأراد الآن قسمة الدار المذ كورة بينهم بالوجه الشرعى فهل والحال هذه
 تقسم الدار المذ كورة بينهم ما فان خرج البتة في نصيب الباقي كان له وان لم يخرج في
 نصيبه يكون له قلعها حيث كان قلعها لا يضر بالأرض (اجاب) نعم والحال ما ذكر
 بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في عقار مملوك لرجل وامراته لكل واحد فيه النصف
 اقتسماه قسمة شرعية واختص كل واحد منهما بمحبة منه وأقر كل منهما ما به استوفى
 نصيبه منه فبعد مضي مدة من القسمة ادعى الرجل بان ما خصه بالقسمة فيه حصة
 لغيره بمجرد دعواه فقط ولم يكن هناك من يدعى بذلك وأن امرأته هذه مسرفة ومبذرة
 في مالها ولا بد ان يرفعها الى القاضى ويجبر عليها في مالها ويرد بذلك تخويلها لاجل
 التوصل لابطال القسمة فهل بعد ثبوت القسمة مستوفية شرائطها الشرعية واقراره
 بالاستيفاء لا يجب انقض القسمة ولا عبرة بما عمل به عليهما ولا بقوله ان لفلان حصة
 في نصيبه الذى خصه بالقسمة بمجرد قوله من غير اثبات شرعى من يدعى بذلك (اجاب)

١٦

١٢٨٦

ذى الحجة

٤

١٢٨٦

شعبان

٧

١٢٨٧

ذى القعدة

٣٠

١٢٨٧

ربيع الثاني

٤

١٢٨٨

اذا صدرت قسمة الافراز مستوفية شرائط العدة والازوم لا يكون لاحد الشرى يكن
نقضها بمجرّد تعالاه المذكور بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى منزل
لا يقبل قسمة الافراز مشترك بين جماعة طالب أحدهم القسمة والحال انه يحصل
بقسمة الافراز ضرر على جميع الشرى كالفهل والحال هذه لا يجاب طالب قسمة الافراز
لذلك ولا يجبر الا على القسمة المذكورة ولا يقسم المنزل المذكور الا برضا الجميع
حيث الحال ما ذكر (أجاب) اذا كان المنزل المذكور لا يقبل قسمة الافراز بان
لا ينفع أحدهم من الشرى كافيته بنصيبه بهد القسمة من جنس الانتفاع الاول فطالب
أحدهم قسمة وامتنع الباقي لا يجبر الممتنع عليها ولا يجاب الطالب لها ولكل منهم
المهاياة فيه والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشترك بين امرأتين لاحداهما خمسة
عشر قيراطا وللأخرى تسعة قيراط فارادت صاحبة التسعة القراريط قسمة الدار
المذكورة مع شريكها قسمة افراز دفعا للضرر المشتركة فهل اذا كانت الدار المذكورة
قابله لقسمة الافراز بحيث تنفع كل من الشرى يكتفى بنصيبها بهد القسمة من جنس
الانتفاع الاول وشهدت أهل الخبرة بان قابله لقسمة الافراز على هذا الوجه من غير ضرر
تجاب الشرى كة المذكورة للقسمة بدون رضا الأخرى واذا امتنعت تجبر عليها والحال هذه
(أجاب) نعم تجاب الشرى كة الطالبة لقسمة الافراز اليها وتجب الأخرى الممتنعة عنها
عليها اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة لهم عقار قسمه
لهم القاضى قسمة افراز فادعى أحدهم أن فى نصيبه غمنا فاحشاو يقيم البرهان عليه
فهل اذا أثبت دعواه وأقام البرهان على ذلك تنقض القسمة حيث لم يحصل منهم اقرار
بانه استوفى حقه ولم يحصل منه ابراء (أجاب) اذا ثبت التعين الفاحش وهو ما لا يدخل
تحت تقويم المقومين فى قسمة الافراز المذكورة بالوجه الشرعى تنقض اجماعا حيث
كانت بالقضاء ولم يتم مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان غير قابل لقسمة الافراز
مشترك بين جماعة متعددين أحدهم له فيه النصف والباقي لجماعة متعددين فطالب
أحدهم المهاياة مع باقي الشرى كة بأن يسكن فيه مدة بحسب حصته مساهمة أو مشاهرة
ويسكن باقي الشرى كة كذلك على قدر حصصهم مدة مثله فأبى بعض الشرى كة عن القسمة
بالمهاياة بالزمان والمكان بدون وجه شرعى فهل ينهايئون فيها على الوجه المذكور
ويجبر الا على من الشرى كة عليها والحال هذه (أجاب) يجبر الا على المهاياة عليها حيث
كان المكان لا يقبل قسمة الافراز ما لم يتفق الشرى كة على اجارته من أجنبي أو اجارة
بعض الشرى كة نصيبه لباقيهم والله تعالى أعلم (سئل) فى دار قابله للقسمة مشتركة
بين ورثة معلومين باع بعضهم نصيبه وقدره تسعة عشر قيراطا وكسور لخص معلوم
بمن معلوم والباقي من البنين معلومين احدهما غائبة فى جهة معلومة فوق مسافة
القصر والأخرى حاضرة فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة قسمة افراز بوجهها

١٤ ١٢٨٨

شعبان ٥ ١٢٨٨

رمضان ٣ ١٢٨٨

شوال ١٢ ١٢٨٨

١٢٨٨

٢٧

ذی القعدة

١٢٨٨

١٧

الشرعي حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وكانت الدار
 بأيدي الحاضرين ويقوم المشتري مقام البائع من الورثة وينصب القاضى قابضاً للغائبة
 المذكورة حيث لا وكيل لها (أجاب) نعم تقسم الدار المذكورة قسمة افراز بوجهها
 الشرعي بين البنتين والمشتري المذكورين ويقوم المشتري مقام البعض البائع من الورثة
 وينصب القاضى قابضاً للغائبة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال بعد استيفاء ما يلزم
 شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أمه وولده القاهر وزوجته ولولده القاصر
 وصى من قبل أبيه وضع يده على التركة وامتنع من اعطاء الزوجة ما يخصها بالقرينة
 الشرعية متعللاً بان على المتوفى ديناً غير مستغرق للتركة وان بعض الخلفاء لو أخر بيعة
 الى وقت غير هذا لازدادت أسعاده فهل تجاب الزوجة في طلب حقها ويجبر الوصى على
 ذلك حيث انها تريد جهازاً قدر ما يخصها من الدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي (أجاب)
 اذا كان الدين الذي لم يستغرق التركة ثابتاً بالوجه الشرعي يؤمر الوصى بأدائه من التركة
 ان وجد فيها ما يماثل الدين والافى مؤمر ببيع أعيانها بثمن المثل بقدر الدين لو فاته وما
 بقى خالياً عن الدين يجبر الوصى المذكور على تسليم نصيب الزوجة منه اليها بحسب
 القرينة وليس له تأخير البيع الى أن ياتي وقت تزاد فيه أسعاده الا عيان المذكور
 اذا لم يرض أصحاب الحقوق بالتأخير وان لم يكن الدين ثابتاً بالوجه الشرعي بل ظهوره
 بمجرد دعوى الوصى المذكور فليس له حيلة تمنع الزوجة المذكورة من أخذ نصيبها من
 تلك التركة ولو كان الدين المذكور معلوماً الا أن الغريم غائب ومطالب الورثة القسمة
 من القاضى والدين غير مستغرق وطلبوا منه أن يعزل شيئاً لأجل الدين ويقسم الباقي
 يجابون لذلك استحساناً قال في التنقيح من القسمة رجل مات وترك ميراثاً فطلب ورثته
 من القاضى القسمة وأقاموا البينة على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين
 لغائب فإن القاضى لا يقسم شيئاً من أجناس التركة وأن كان الدين أقل من التركة
 وسألوا من القاضى أن يعزل شيئاً لأجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة في القياس
 لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسّن وقال بان القاضى يفعل ذلك فان فعلوا ذلك
 واقتسموا الميراث فهلك ما عزل لأجل الدين ردت القسمة الا أن يقضوا الدين
 من حصصهم وكذلك لو لم يكن الدين ظاهراً وقت القسمة ثم طهر بعد القسمة كانت
 القسمة مردودة الا أن يقضوا الدين وكذا لو طهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من
 أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين حانية من فصل فيما يدخل في القسمة والمسئلة
 مبسطة في قسمة الهدية وكذا في قسمة الاشياء وحواشيها وفي فتاوى الانقروى أيضاً
 أقول كتب في رد المحتار ما نصه تنه أجازا ليريم قسمة الورثة قبل قضاء الدين له
 نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم الا أن يكون بشرط براءة
 الميت لانها تصير حواله فينقل الدين عليه ونحوها لو التركة عنه وهي الحيلة لقسمة

تركة فيهم ادين كما بسط في البرازيه وغيرها اه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعي
أرض احدها مالاً ببناء فيها والاخرى في بعضها ببناء وهما مشتركتان بين جماعة أراد
بعضهم قسمة ما لا يأخذ ما يخصه ورفع أمر ذلك للحاكم السياسي وآل الأمر للحاكم
الشرعي فعين بعضهم أرباب الخبرة والمهندسين مع المستحقين وحضر واجمعوا وحصلت
القسمة بحضورهم قسمة افراز بدون غبن في القسمة على أحد ولا غدر بتراضي جميعهم
على القسمة المذكورة واستلم كل ما يخصه مستقلاً به منفرداً عن الباقيين ثم تصرف كل فيما
خصه بأنواع التصرفات الشرعية من ايجار وسكنى وهدم وإنشاء وغير ذلك مع مشاهدة
الشركاء واقرارهم على ذلك بدون معارضة ولا منازعة مدة ثمان سنين ثم مات أحد
الشركاء عن ورثة وبقي كل واحد ما يده على ما خصه مدة من الشهور والآل أن أراد بعض
الشركاء نقض القسمة وجعل تلك الأرض روكة كما كانت طمعاً فيما أحدهم بعض
الشركاء من البناء فيما يخصه متعللاً بأنه لم يتقرر بعد ذلك من القاضي حجة لكل واحد
بما خصه فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله حيث وقعت القسمة عن تراض
مستوفية شرائط الصحة ووضع كل يده على ما خصه وتصرف فيه المدة المذكورة (أجاب)
كما تصح القسمة بالاقرار بقضاء القاضي تصح بتراضي الشركاء عليهم اذا وقعت مستوفية
شرائط الصحة بلا عيب ليس لاحد منهم نقضها بدون وجه شرعي على كلا الوجهين ولا
تتوقف صحتها شرعاً على تحرير حجة بما فلا عبرة بما تعلل به بعض الشركاء لنقضها على
الوجه المستطور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان كبير قابل للقسمة
مشترك بين اخوة ثلاثة وأمهم بالارث الشرعي من قبل مورثهم ثم مات أحد الاخوة عن
ورثة بعضهم ببلغ وبعضهم قصر وعلى القصر وصى شرعي فطلب أحد الاخوين الباقيين
قسمة المسكان المذكور واقراز نصيبه منه على حدة فهل والحال هذه يجب طالب
القسمة لذلك حيث كان كل منهم ينتفع بنصيبه انما عا مثل الانتفاع الاول بعد القسمة
المذكورة (أجاب) اذا كان العقار المذكور قابلاً للقسمة الافراز بحيث ينتفع كل
واحد من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمة
يجاب لذلك ويجبر المستنفع عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من
مديرية الجيزة مضمونها عرض للداخلية من حسن حسن الزمر في أخيه عبيد الزمر في
شأن ما يخصه في المنزل الخلف عن والده وان أخاه عبيد واضح يده على ما يخصه فيه
بالقرينة الشرعية وباحالة روية ذلك على حضرة قاضي أفندي المديرية وتوضيح لحضرة
ما أبداه عبيد من المصاريف التي يدهي صرفها حال وضع يده على الحصة المذكورة وورد
شرح حضرة أخيراً في ١٧ جادى الاولى سنة ١٢٨٩ غرة ٢٩ بناء على فتوى أبرزها حسن
المدعى من حضرة العلامة الشيخ عبد الباقى رافى مفتى ديوان عموم الاوقاف بان الدار
المذكورة اذا كانت قابلة للقسمة بتمام بين الورثة وما صرفه الباقي المذكور لا يلزم به

١٢٨٩

٢٤

جادى الثانية

١٢٨٩

٦

رجب

سنة

١٨

١٢٨٩

بأبى الورثة حيث لم يكن مأذوناً به والمحال هذه وان هذا الافتاء موافق للاصول الشرعية ومقتضاها أن لا توقف القسمة على رؤية تداعى عبود المذكور بمصر فقه في البناء اذا كان بدون اذن وبما أنه صار احضار عبود المذكور واستجوابه عما نص بشرح حضرة القاضي وما حواه من الافتاء كان جوابه بما يعارض الافتاء وما أوقفه حضرة القاضي وانه غير ممثل لما حكم به ورام احالة رؤية هذه المسألة بطرف حضرتمك للظرف فيها وصدور الحكم الشرعي فيها عليه اقتضى ترقية لفصلية حكم للاطلاع على أوراق تلك المسألة وافادة الحكم الشرعي (أجاب) صارا للاطلاع على افادة المديرية المؤرخة ٢٤ جمادى الاولى سنة ٨٩ مرة ٨٧ وأوراق هذه المسألة والذي فهم من جواب الشيخ عبود الزمران البناء الذي أحدثه في العقار المشترك المذكور كان باذن شرعيك وأنه غير متبرع بما صرفه على ذلك ويريد محاسبة اخيه شرعيك الشيخ حسن حسن الزمر على ما خصه في مبلغ الصرف على هذا العقار فيقتضى ان ذلك البناء كان للشركاء لانفس الباني خاصة وحينئذ فالحكم الشرعي في ذلك ان العقار المذكور اذا كان قابلاً للقسمة الا فرادى وطلب أحد الشركاء قسمة نصيبه فيه فانه يقسم ويكون لكل من الشركاء الاختصاص بنصيبه على حدته وما ادعاه أحد الشركاء الباني من الصرف على العمارة باذن شرعيك ان أنكره خصمه يكافأ ثبانه فان أثبتته بالوجه الشرعي يكون له الرجوع عليه بنصيبه فيها يخصه من مبلغ الصرف المذكور والا فلا وحينئذ لا توقف القسمة على اثبات الاذن الذي ادعاه الباني وأنكره خصمه غاية الامر انه ان أثبت الباني الاذن بالصرف وتحقق صرف مبلغ معلوم في هذه العمارة يكون للباني مطالبة شرعيك بما يخصه من ذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في أما كن متعددة مملوكة لمجموعة ومتركة يدينهم وقابلة للقسمة بحيث لو قسم كل واحد منها على انفراده قسمة افراد لا تقع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول فهل اذا طلب أحدهم قسمة قسمة افراد لا يخص كل بنصيبه يجب لذلك واذا كان أحد الشركاء واعداً يده على ذلك العقار ومتصرفاً فيه بالاجارة للغير وقبض الاجرة باذن باقي الشركاء مدة يكون لهم محاسبته على انصباهم من تلك الاجرة في تلك المدة التي استولوا منها من المستأجرين وقبضها واذا صرف شيئاً في حرمته بعض الاما كن المشترك بدون اذن باقي الشركاء يكون متبرعاً (أجاب) اذا كان العقار المذكور قابلاً للقسمة الا فرادى كما هو مذكور يكون لكل من الشركاء قسمة جبراً على الباقي كما يكون لباقي الشركاء محاسبة الشريك المتبرع على انصباهم من الاجرة التي استغلها من ذلك العقار باذنهم واذا صرف شيئاً في حرمته بدون تركيل منهم له في ذلك ورضاهم به لا يكون له الرجوع عليهم والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قابلة للقسمة الا فرادى طلب أحدهم القسمة فاجيب لذلك فقسمت بينهم بالفرصة الشريفة واختص كل واحد منهم بنصيبه المحدود والمعلوم واستمر على

٢٠

١٢٨٩

١٢٩٠

٢٦

ذى القعدة

١٢٩٠

٤

شعبان

١٢٩١

٩٠

ذلك نحو الثلاثين سنة وفي نصيب أحدهم خرج على ساحة أحدها شركاء أراد أن
صاحب الساحة أن يهدم الخرج المذ كورو يمنع صاحبه من عادته كما صله فهل حيث
كان الخرج المذ كورو موجودا قبل القسمة ولم يشرط رفعه وقتها وصار في نصيب
الشريك المسالك له المذ كورو بمقتضى قسمة الأفران الشرعية لا يمنع من عادته إذا هدمه
لخلل به إبقاء القديم على قدمه أم كيف الحال (أجاب) ليس لصاحب الساحة منع
مالك الخرج القديم الذي أصابه بالقسمة من عادته كما كان ويترك القديم على قدمه
والحال ما ذكره في الهندية عن الباب الثاني في بيان كيفية القسمة وإذا وقع الحائط
لاحد في القسمة وعليه جذوع الآخر وأراد صاحب الحائط أن يرفع الجذوع عن الحائط
ليس له ذلك الآن يكونا شرطا في القسمة رفع الجذوع سواء كانت الجذوع لاحدهما
على الخصوص قبل القسمة والحائط بينهما أو كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا
بينهما ثم صار الحائط لاحدهما بالقسمة والسقف والجذوع لا يخرج في الذخيرة من
التجريد وكذلك درج أو درجة أو أسطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحب
العلو مشرفا على نصيب الآخر لم يكن لصاحب السفلى أن يقطع الروشن إلا أن يشترطوا
قطعه كذا في التتارخانية اه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان صغير لا يقبل القسمة
بالأفران مشترك بين جماعة فهل إذا أراد أحد الشركاء أن ينتفع بنصيبه بالمهاياة زمانا
أو مكانا يجاب لذلك حيث لم يتفق الكل على إجارته أو بيعه (أجاب) نعم يجاب
طالب المهاياة لها والحال ما ذكر بالسؤال حيث اتفقوا عليها وإن امتنع البعض
فالتعاضى يجبر الممتنع عليها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مملوكة لرجل وأخته البالغة
للرجل في سبع عشرة قيراطا ولاخته المذ كورة سبعة قراريط فبنى الرجل المذ كورة
فوق الدار المسد كورة أما كن من ماله الخاص به لنفسه وسكن في الدار المذ كورة
جميعها مدة من السنين وأخته في منزل زوجها يدون عقة وإجارة فهل إذا طلبت الاخت
المذ كورة أجرة لمصرتها من الدار في المدة الماضية فبها تقابلة سكني أخيهما فيم الاتجاب لذلك
حيث لم تكن وفاة الاخت بالغة وإذا طلبت الاخت المذ كورة قسمة نصيبها من الدار
وكانت قابلة للقسمة فما الحكم في البناء الذي أحدثه أخوها لنفسه في الدار المذ كورة
من ماله الخاص به فهل له رفعه حيث لم يضر بأصل الدار وقد بناه بلا إذن (أجاب)
نعم لا تستحق الاخت المذ كورة أجرة لمصرتها من الدار المشتركة على أخيهما بسكناهما فيها
لما مضى يدون عقة وإجارة والحال هذه وما بناه الأخ المذ كورو من الأما كن في الدار
المشتركة لنفسه من ماله الخاص به بلا إذن أخته يكون له فإذا قسمت الدار فما وقع
من البناء المحدث على هذا الوجه في نصيبه بالقسمة فهو له على حاله وما وقع منه في
نصيب أخته له رفعه حيث لم يضر بأصل الدار والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من
الحفاظة بناء على ما ورد اليه من مديرية أسميوط بطالب الجواب عن السؤال المهر من

رمضان

سنة

نائب محكمة المديرية الآتى ومضمونه ما قوالكم فى أخوين لهما منزل مشترك بينهما
مناصفة وفيه بيت طاحونة به عدها وسلم به يرتقى الى سطحها وباب يستطرق منه اليها
ولها باب آخر فى الطريق العام قد تقاسما المنزل دون الطاحونة المذكورة قصة تراض
فوقع فى قسم أحدهما بابها الذى به وسلم سطحها فصار يرتقى الى سطحها وينتفع به وحده
بوضع متاعه ووقوده وأخوه لا يمكنه الوصول اليها لعدم امكان بناء سلم لها آخر أصلا
فتضرر من ذلك وطالب أخاه اما بسد الباب الذى من جهته وهدم السلم الذى بها خشية
إطاول الزمان ودعواه الاختصاص بها أو بتسكينه من الدخول اليها من الباب الذى فى
قسمه والارتقاء من سلمه ليصل الى سطحها أو باخذ متاعه ورفعها الى سطحها حتى ينتفع
بها مثله فهل له ذلك كسأل الخبير رجل احتاجت للتأبير وهى فى أرض غيره أم كيف
الحال (أجاب) حيث اتقسما المنزل المذکور بالتراضى على أن لاحدهما الجزء
الذى به الباب الموصل للطاحونة المشتركة والسلم الموصل الى سطحها وبقيت الطاحونة
مشتركة بينهما ولها باب من طريق العامة يتوصلان منه اليها لا يكون للآخر أن يجبر
صاحبه على المرور وفي ملكه الخاص به بالقسمه والصعود على السلم الذى اختص به
كذلك الى سطحها المشترك بدون اشتراط ذلك فيها ولا يظاهر قياس الانتفاع بوضع
الامتعة على السطح المشترك على اصلاح الملك الذى لا يتوصل اليه الا بالممر وورنى أرض
الغير والله تعالى اعلم (سئل) فى دار مشتركة بين ورثة بالغين وقصر وعلى كل من القصر
وصى وتلك الدار لا تقبل القسمة بالاقرار حيث لا ينتفع كل واحد من الورثة بنصيبه منها
بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ولو كان نصيبه أكثر فهل اذا طلب وصى بعض
القصر وبعض البالغين قسمتها والحال ما ذكر لا يجبر الممتنع عليها (أجاب) نعم
لا يجبر الممتنع عليها ولا يجاب الطالب لها ولو كان صاحب الكثير حيث لا ينتفع كل
بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل توفى عن زوجة وخمس بنات وترك لهن دارا كبيرة قابلة للقسمة وأمتعة
فأرادت الزوجة وبناتها قسمة الدار قسمة افراز وأراد بقية الورثة البيع فهل يجاب طالب
القسمة اليها حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة كانتفاعه قبلها (أجاب) نعم اذا
كانت تلك الدار قابلة للقسمة بالاقرار بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس
الانتفاع الاول فطلب أحد الشركاء قسمتها يجاب لذلك ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع
كما أن من أراد بيع نصيبه منها لا يمنع من ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة من محافظه مصر بناء على افادة من محافظة رشيد بطلب الافادة عما يرغبه قاضيا
الموضع فيما تحرر منه وصورة افادة القاضى ان مقدم هذا العرض تقدم منه عرض آخر
الى المحافظة فى شهر رمضان سنة ٩١ بان له املاكا مشتركة بينه وبين اشقيقه
وخلافهم ويرغب قسمتها بالوجه الشرعى وشرح عليه من المحافظة للحكمة وأعطيت

٢٦

١٢٩١

ذى القعدة

٢٢

١٢٩١

ذى الحجة

٨

١٢٩١

الافادة من المحكمة الى الهاوظة شر حالي العرض المذكور ببيان الحصص المستحقة
 مقدمه ولان لم تحصل القسمه المذكورة وحيث ان مقدم هذا العرض ذكر حصول
 الرهنية فيما يستحقه والحال ان الذي يستحقه هو حصص مشاعة في بناء الاماكن وفي
 نخيل الغيطان الموضحة بالعرض المرفوق مع هذا وارضيا بوضعها وقف ومحتسرة لجهة
 المساجد فلزم شرحه لحضرته ثم نؤمل ارسال هذا العرض والعرض الثاني والسقة المرفوقة
 مع هذا الحضره الاستاذ العلامة مفتي السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر للاستفتاء من
 حضرته عن جواز القسمه في البناء والنخل المذكور حيث كان بعض الارض وقفا أم لا
 وان كانت غير جائزة يجوز الزهرن في الحصص المشاعة في البناء والنخل المذكور كورة مع أن
 بعض الارض وقف كما ذكر أو لا يجوز زالهن الا بعد اقرار الحصص المذكورة وبعد دورود
 الفتوى حينئذ يتبع الاجراء بقضاها (أجاب) الذي يقتضيه المحكم الشرعي في
 قسمه المشترك بين الشر كالمطالب أحدهم وامتناع الباقي عنها انه اذا كان الذي يراد
 قسمه محتملا للمساكين يتتبع كل نصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول في
 العقار وفي النخل والشجر والبناء ولا تقوت المنفعة المعهودة بعد القسمه ويمكن
 المعادلة ولا تقبل المنفعة فان القاضى يجب طالبها اليها ويجوز الممتنع عليها حيث
 لا مانع وكذا يجب طالبها ان كان ذا الكثرة مع انتفاعه وان لم يتتفع صاحب القليل
 والا فلا وأما حكم رهن تلك الحصص مع الشيوع وكون بعض أرض ماذ كرمحمة كورة
 فلا يصح شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في عقار خالف عن ميت بعضه حصص
 والبعض كامل مشتمل على طواحين وأفرار ودورود وهذا العقار مشترك بين وريثة
 بعضهم قصر وبعضهم بلغ فهل اذا طالب أحدهم قسمه العقار المذكور وقسمه افرار
 وكان كل من وريثة الميت لا يتتفع بنصيبه بعد القسمه ولا الوارث الطالب للقسمه أيضا
 لا يجب لذلك جبر على الا في منهم أم كيف الحال (أجاب) مالا يحتمل قسمه الا فرار
 من هذا العقار بحيث لا يتتفع كل من الشر كالمالك كورين بنصيبه منه بعد القسمه من
 جنس الانتفاع الاول لا يقسم بطالب بعضهم قسمته عند امتناع الآخر منها سواء كان
 صاحب النصيب الاقل أو الاكثر ولا يجبر الا في منهم عليها والحال هذه والله تعالى اعلم
 (سئل) في أرض جنيته مملوكة الرقبة لاربها من غروسة بالاستجار ومشتير كة بين جماعة
 بالتفاضل بينهم تمسك قسمتها بالا فرار والتعديل بحيث يتتفع كل منهم نصيبه وهدا
 كانتفاه قبلها وتمكن فيها المعادلة طلب بعض الشر كالمطالب نصيبه بالقسمه والتعديل
 فهل يجب لذلك ويجبر له بقية الشر كالمطالب على ذلك (أجاب) نعم يجب طالب القسمه ما ويجبر
 الممتنع عليها والحال ماذ كرمبالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دور
 وحوانيت وطواحين مشتركة بين جماعة بالغين على التفاضل بينهم وبعض هذه العقارات
 قابل لقسمه الا فرار بحيث يتتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول حتى

١٢٩٢

٥

١٢٩٣

صغر
١٨

١٢٩٣

٢٦

صاحب الاقل وبعضها غير قابل لها بحيث لا ينتفع أحدهم بنصيبه بعدها فهل يقسم
 القابل لها بطاب بعضهم ويجبر الآتي عليهم جميع الاما كن الغير القابلة للقسمه
 المذ كورة يقسم بالمهاياة بالزمان أو المكن (اجاب) نعم يقسم العقار القابل للقسمه على
 هذا الوجه بطاب أحد الشر كاه ويجبر الآتي عليهم والحال هذه وما لا يقبلها منه تجري
 فيه المهاياة اما زمانا أو مكنافا على ما يتفقون عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار
 مشتركة قابله للقسمه بين ثلاثة رجال أولاد أعمام مثالية ورثوها عن آبائهم ولم تحصل
 فيها قسمه بينهم وخرج اثنان منهم من البلد خوفا من ظلم أهلها وبقى الآخر مع باقيهم
 بعد مدة رجع كل منهما فوجد المقيم قد بنى فيها لنفسه من غير اذنهم ما بناء يستغرق زيادة
 عن ثلث أرضها فطالب قسمتها لثلاث فأنعمها لاجل بنائه فهل يجابان لقسمه الارض
 مثالية ولا عبرة ببنائه (اجاب) كانت تلك الدار قابله للقسمه الا فرأى وقف بنى فيها
 أحد الشر كاه بناء لنفسه بغير اذن فانها تقسم بطاب أحدهم فما يقع من البناء المذ كور في
 نصيب الباقي فهو له وما يقع في نصيب باقي الشر كاه يؤمر برفعه الا أن يتفقوا على أخذه
 بقيمة يستحق القاع أو بما يراضيان عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين زيد
 وجهة وقف لزيد ربهما وجهة الوقف باقيا وعلى جهة الوقف ناظر شرعي يريد قيد
 قسمتها وافرأى نصيبه فيها والحال ان الدار المذ كورة قابله للقسمه وينتفع كل بنصيبه
 بعدها وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف فهل والحال هذا يجاب زيد لذلك حيث يجوز اقرار
 الوقف من الملك اذا استوفت القسمه شرائطها الشرعية (اجاب) نعم يجاب لذلك ان
 كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات وترك
 حصة في طاحونة ودار فاخذ كل نصيبه من الحصة في الطاحونة بالمهاياة وبقية الدار
 بلا قسمه في أيدي الورثة حتى مات كل من المذ كورين عن ورثة فهل اذا طلب وارث
 البنات المذ كورة اقرار نصيبه ليمتنع به على الاخراد مع قبول الدار للقسمه بلا فوت
 للقيمة وكل من الورثة معترف بالملكية على هذا الوجه وزعم أحدهم ان الجسد المذ كور
 أعطى ابنته المذ كورة حال حياته وصحته قطعة أرض ملوكة له وملكها لها ثم ادخلتها
 في دار كانت لزوجها يجبر الممتنع من القسمه عليها ولا بحسب ما أعطاه الجسد لها على فرض
 ثبوت الاعطاء من التركة ولا يورثهم أحد فبذل ما يخصهم من نصيبها في الدار المتروكة
 عن ايها (اجاب) اذا طلب أحد شر كاه الملك القسمه في الدار الممتنعة كانت
 قابله لها بار كذا ينتفع كل بنصيبه بعدها من جنس الانتفاع الاور يجاب لها ويجبر
 الممتنع عليها فيجاب وارث البنات المذ كورة لذلك والحال ما ذكره حيث لا مانع ومجرد
 تسليم الورث هذه البنت حال صحته قد عارض ادخلتها في دار زوجها لا يمنع من هذه
 القسمه ولا بحسب ما نصيب في الميراث بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في ثلاثة بيوت مشتركة بين شخصين لا أحدهما الثلثان وللاخر الثلث كل منهما قابل

١٢٩٣

٢٨

١٢٩٥

١٨

ذی الحجة

١٢٩٥

٢٤

محرم

١٢٩٧

٦

ربيع الاول سنة

١٣٠٠

٦

للقسمة افرازا وكل من الشر يكتن ينفع بحصته بعد القسمة المذ كورة كانتقاعه الاول
فهـل اذا اراد مالـك الثلثين قسـمتـها قسـمة افـرازـو اراد مالـك الثلث قسـمتـها مـها يـا عـبـاب
مالـك الثلثين ويـجبـر مالـك الثلث عـلى القسـمة اذا مـتنـع مـن ذلـك (اـجـاب) اذا كان
العقار المذ كور قابـلـا لقسـمة افـراز بحيث يـنـفـع كل مـن الشر يـكـتـن بـنـصـيـبه بـعد القسـمة
مـن جنـس الانتـفاع الاول كـما هو مـذ كور يـجبـطـالبـهـا والمـا ويـجبـر المـمتـنـع عـلـيـهـا حيث لا مـانـع
دون طـالبـهـا يـا عـبـاب والـلـه تـعـالـى اعـلـم

* (كتاب المزارعة والمساقاة) *

صفر

١٢٦٥

١٢

(سئل) عن حكم حادثة تعلق بتركة حسن بك مقتس الاقاليم الوسطى من جهة ابعادية
وقفها على عتقائه وزرعت بعد موته من ابدار من تركة هذا الحكم في ذلك (اجاب)
اذا كان بذرا الارض بعد وفاة الواقف من الغلال الموروثة عنه يكون على من
استولى عليه بدون طريق شرعي ضمان البذر للوارث والزرع له وعليه اجرة مثل أرض
الوقف لجهة وقفها حيث كان الزارع غير الورثة وغير ناظر الوقف وأجرة العملة على من
استأجرهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قطعة أرض ببيعة خالية من
الاشجار واتفقا على ان يغرسها المدفوع له شجران عنده وعلى أن الحراج على صاحب
الارض والخدمة على صاحب الشجر والآخر بينهما مناصفة فغرسها المدفوع له شجران
عنده واستقر على ذلك مدة ثم مات صاحب الشجر عن ورثة فهل لهم أخذ الشجر من بعده
(اجاب) الشجر لمن غرسه يورث عنه شرعا اذ لم يثبت انتقاله عن ملكه بما قل شرعي
كما حرره في تنقيح الفتاوى من المساقاة عند فسادها بعد مذكرا المدة مع عدم اشتراط
الاشتراك في الارض اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض خراجية اتفق مع
آخر على ان يغرسها الآخر شجران ماله ويكون العمل والمؤن على ذلك الآخر والخراج
على واضح اليد عليه ليكون ما يغرسه الآخر قيم امشتركا بينهما مناصفة ولم يعيना مدة
لذلك واستقر على ذلك سنين ثم أراد الا انفصال فهل تكون هذه المغارسة فاسدة ويكون
الاتفاق غير معمول به ويكون الشجر والثمار لرب الارض وللعامل قيمة الشجر وقت غرسه
وأجرة عمله أو تكون صحيحة (اجاب) في التنوير دفع أرضا ببيعة مضمومة لمومة ليغرس
وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح اهـ قال في رد المحتار قيد به اذ لو شرط ان يكون
هذا الشجر بينهما فما فقط صح ثم تصرح بهم بضرب المدة صريح في فسادها بعد مذكرا الى
آخر ما ذكره من كتاب المساقاة ومنه يعلم الفساد في حادثة السؤال لعدم المدة وأفاد الرمي ان
الغراس لرب الارض والآخر قيمة الغرس وأجرة المثل كما لو فسدت باشتراط بعض الارض
واستظهر ابن عابدين خلافه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعية
من ملاكها بأجرة معلومة سنة وأقبضهم أجرة وزرعها وبقبل بدو صلاح الزرع ادعى
المؤجرون في اثناء السنة أنهم أجروها بالاكره والجبروا ثبتوا ذلك بين يدي الحاكم

محرم

١٢٦٧

١٢

ربيع الثاني سنة

١٢٦٨

١٤

وارادوا أن يثقلوا منه الأرض بزرعها بدون رضاه فهل لا يجابون لذلك ويكون الزرع لمن زرعه (اجاب) الزرع لمالك لمن زرعه ولو كانت الاجارة فاسدة وعليه اجرة مثل الأرض الى حصاد الزرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أشجار برتقان قد عجز عن القيام بخدمة من سقى وغيره فساقى رجلا آخر عليها مساقاة صحيحة مستوفية للشروط وقدرها مدة معلومة فهل لا يجوز لاحدهما فسخها قبل مضي المدة (اجاب) حيث صدر عقد

١٢٦٩

١١

المساقاة صحيحا لازما لا يسوغ لاحدهما التعاقدين فسخه قبل انتهاء المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أشجار ساقى رجلا آخر عليها على أن يكون له نصف ثمرتها وعينها مدة عشرين سنة وشرط المالك على العامل نصف الخراج واستمر على ذلك مدة من السنين ثم منع المالك العامل عن العمل ووقعت بينهما منازعة ثم اجتمعا وعقداهما ثانيا بعد فسخ الأول على أن يكون للعامل نصف ما يوجد من الثمرة في نظير الخدمة وتعهدها النجروتر كاذر الخراج وعينها المدة وبعد عشرة أيام من هذا العقد الثاني اتفقا على أن يكون الخراج عليهما مناصفة من الخراج ويقسم الباقي فهل يكون هذا العقد الثاني صحيحا حيث وقع هذا الاتفاق متأخرا عنه بتلك المدة ولا يلزم العامل شيء من الخراج (اجاب) اذا صدر عقد المساقاة صحيحا بعد فسخ العقد الاول لا يكون لاحد

جداى الاولى

١٢٦٩

٥

التعاقدين فسخه بدون وجه شرعي وقد صرحوا بأنه لو شرط رفع الخراج الموظف في عقد المزراعة وقسمه الباقي نفسه دلالة قد تؤدي الى قطع اثر كفة في الخراج والمساقاة كالمزراعة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطيان زراعة اميريه اثر عن ابيه وجده دفعها لجماعة يزرعونها بموجب وثيقة وياخذون ثلث ما يخرج منها بعد اخراج ما يصرف عليها واستمروا على ذلك مدة والآن يريد رب الأرض نزعها من يد المزارعين ودفعها لجماعة اخرى فهل يجب لذلك واذا تعلل عليه المزارعون بطول المدة لا عبرة بتعللهم

ذى القعدة

١٢٧١

٢٦

و يؤمرون برفع ايديهم عنها حيث كانوا مقرين ومعترفين باستحقاق الرجل المذكور الى الآن في تلك الأرض المذكور له ولم يسقط الرجل المذكور حقه فيهما واتفقت مدة المزراعة (اجاب) نعم يجب رب الأرض لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أرض خراجية مشتركة بين اربعة رجال بالسوية بينهم وبها نخيل دفعها ثلاثة منهم للرابع يزرعها شتويا ونيليا وصيفيا بذاره ويصرف عليها من ماله الخاص به ما يحتاجه الزراعة من المصاريف وأن يدفع خراجها من ماله وما خرج من زرع الشتوي والنيلى يقتسمونه بينهم ارباعا على حسب اشتراكهم في الأرض وما خرج من محصول الصيف يكون خاصا بالزارع وكذا ثمر النخيل خاص به في مقابلة خراج الاطيان ومصاريف الزراعة واستمروا على ذلك مدة ثم اقتسموا الأرض بعد زراعتها وقسمتها شتويا ونيليا ودفع مصاريفها وخراجها من الزارع حسب الشرط وذلك عند بلوغ محصول الصيف وثمر النخيل وارادوا قسمة محصول الصيف وثمر النخيل ايضا ولم يسلموا

١٢٧٧

١١

في ذلك للعام والحوال انه قد دفع الخراج والمصاريف حسب الشرط فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) قال في الهندية ولو كانت الارض بينهما وشرطان يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهما اقصين لا يجوز لان من لا يذره منه يكون قائل لا يخرج ازرع ارضك بيمذك على ان يكون الخارج كله لك وازرع ارضي بيمذك على ان يكون الخارج جميعا في حقه فزارعة بجميع الخارج فلا يجوز وفيها ولو شرطا في المزارعة ان جميع ما خرج من الحنطة فينبه ما نصفان وما خرج من شعير فهو لاحدهما بعينه ارضي شرطان تكون الحنطة لاحدهما بعينه والشعير للآخر من ايها كان البذر لا يجوز وكذا في التاقارخانية ومنه يعلم ان سادعة المزارعة في حادثة السؤال لا تقطع الشركة في بعض الخارج واذا فسدت المزارعة يكون الخارج جميعه من شتوي وتيلي وصيفي لرب البذر وعليه الباقي الشر كاه اجر مثل انصبائهم من الارض لا يحيا وزالشروط خلا فلهما ويحسب منه ما دفعه من خر اج انه انصبائهم بامرهم ومقر النخل المشترك بينهم جميعا على حسب الملك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ابعادية دفعها لجماعة لاسكل منهم بخرمهم لوم منها مزارعة بينه وبين كل منهم على ان الارض من قبله والبذر والعمل من الاخر مدة سنة ينجز معلوم مما يخرج من زرعها وهو النصف فقبل مضي السنتين باع الارض ما لم يكن مالها رجل ثمن معلوم فهل تكون المزارعة صحيحة الى تمام المدة و، تبطل بالبيع المذكور ولا سيما وهو غني ولم يكن عليه دين يحجز عن وفائه الا من ثمنها ويخير المشتري بين ابقاء البيع الى تمام المدة أو فسخه (اجاب) المزارعة على الوجه المذكور بالسؤال صحيحة على ما عليه العمل والفتوى الذي هو قولهما اذا لم يوجد ما يفسدها وليس لرب الارض بعد المضي فيها ابطالها بدون مذكور قبل مضي السنتين المعقودة فيهما وبيع الارض في أثناء المدة بدون مذكورين لا وفاء له الا من ثمن الارض لا يوجب فسخها ويكون البيع موقوفا في حق العامل الى مضي المدة كالمستأجر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم ارض ملك عن اصولهم اتفقوا مع رجل ان يغرسها فخيلا من ماله ويخدم النخل والعمل عليه وله نصف ما يخرج من الثمر والشجر ولهم النصف فغرس بعضهم ماله وعمل فيه مدة معلومة وبقى باقي الارض بدون غرس فيها وصار ارباب الارض يثجرون الباقي منها من غير غراس و ياخذون اجرة لانفسهم مدة ثمن ان الذي غرسه الشريك فيها ثمر بعد المدة المتفق عليها بينهم فاستولى عليه الشريك الغارس وامتنع من دفع نصفه لارباب الارض ويريد الاختصاص به متملا بالانه ثمر غراسه وانكر عده الشريك معهم فهل اذا ثبت عقد الشراكة والمغارسه بينهم وبينهم على ان له النصف فيه نظير غراسه وعمله فيه ولا رباب الارض النصف واستوفت شرائط الصحة وكتب لهم قاضي بلدتهم حجة شرعية بخطه وختمه وشهادة بيعة شرعية يشهدون بذلك يقضي له بنصف الثمر ولا رباب الارض بالنصف الاخر وما لم يحصل فيه غرس

سؤال

١٢٨٠

٦

سنة ١٢٨٤
رمضان ٩

في الارض من الشريك من ماله يكون باقيا على ملك ارباب الارض لاحق فيه للشريك
المذكور بدون غراس منه ولا عبارة بانكاره مدة الشركة والحال هذه (اجاب)
اذا دفع الجماعة المذكورة الارض للعامل مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه
فيها غراسا على أن ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما جاز كما أفاده في الخاتمة
ومثله في كثر من الكتب وفي الذخيرة واذا انقضت المدة بخير رب الارض ان شاء غرم
نصف قيمة الشجرة وملكها وان شاء قلعه انتهى كما أفاده في تنقيح الحامدية ومنه يعلم
أنه اذا ثبت عقد المغارسة على هذا الوجه وبينت المدة يكون العقد صحيحا وليس للغراس
الاختصاص بالشجرة وثمره بل يكون بينهما على ما شرطوا بعد المدة بخير مالك الارض
بين القلع وغرم نصف قيمة الشجرة للغراس ويكون الشجر جميعه المالك الارض ولا عبارة
بالانكار بعد الثبوت وليس للغراس معارضة المالك في باقي أرضهم المذكورة والحال
ما ذكر بالاسئلة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر أرضا
ليغرس فيها اشجارا تكون الاشجار المغروسة وما يخرج منها مناصفة بينهما وضرر بذلك
مدة من السنين قد مضت ومات رب الارض الدافع فهل تبطل المساقاة حيث كان بعد
نضج الثمر أو قبل بمرور زرع ويكون لورثة الدافع الزام الغراس بقلع ما يخصه من الشجر في هذه
الحالة اذا امتنع من أخذ قيمة نصيبه من الشجر (اجاب) نعم تبطل المغارسة المذكورة
والحال هذه ولورثة رب الارض أخذ حصته الغراس من الشجر بقيمة او تكليفه قلعه
والحال ما ذكر كما يستفاد من عبارات كتب المذهب قال في تنقيح الحامدية في جواب
سؤال عن المغارسة أقول ولم يذكر ما اذا انقضت المدة وقد قال في الذخيرة واذا انقضت
المدة بخير رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجر وملكها وان شاء قلعه انتهى
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة من ضريبة مصر حاصلها مطلب الافادة مما
يرغبه قاضي مديرية المنية بناء على ما ورد من المديرية المذكورة ومضمون ما كتب
من القاضي المذكور اليها من حيث ان قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة
سمالوط مع أبي زيد بن يوسف بن عمار من معصرة حجاج مشبعة ومحل نزاع طويل
فالحال يستدعي الاسئلة في شأنها وما ترد به الفتوى يجري به العمل في فصلها وحاصلها
انهم ما توافقا على ان الارض الفلانية الخراجية التي تبلغ كذا فدانا أثر الشيخ سالم تزرع
بينه وبين أبي زيد مدة سنتين سنة ٨٣ وسنة ٨٤ فظن الكون المعتاد في الارض المذكورة
أن احدي السنتين يخرج محصولها جديدا بحيث يحرم محصولها محصول الاخرى لان
عادة الارض المذكورة أن لا تزرع أكثر من احدى السنتين الاحلبة كما هو في سنة
٨٣ التي زرعها معا على الوجه الآتي ويزرع هذا الاكثر في السنة الاخرى
وذلك التوافق على أن يدفع أبو زيد للشيخ سالم صاحب الاثر كل سنة من السنتين عن كل
فدان من الارض المذكورة كيتين أي اربعا وثلاثا من الصنف المزروع فيها بالكيل

جمادى الثانية
١٤

١٢٨٧

المصري في زمن الحصول بحيث ان كان المزروع قيم اشعر ايدفع عنه ذكيتين شعيرا
والمزروع منها حلبة كذلك وهكذا ولم يدخل على ان المدفوع من عين ما يخرج من
الارض بل انما اقتصر على الجنس المذكور وعلى ان جميع التقاوى والمصاريف منها
بالسوية وان ما يستدعيه الحرث واللوق من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو
زمن مبدا الزراعة من أبي زيد وهو يحاسب عليه الشيخ سالم في زمن الحصول وزرعا
الارض المذكورة معا على هذا الوجه في السنة الاولى ثم في السنة الثانية استولى عليها
صاحب الاثر ولم يكن الاخرى منها لكونه ما طله في دفع ما توافقا عليه من محصول السنة
التي اشترى فيها في الزراعة والقصد الجواب عن هذه المعاقدة هل هي صحيحة أولا وما
الذي يترتب على كونها صحيحة أو على كونها غير صحيحة وما حكم استيلاء صاحب الاثر
على الارض وعدم تمكن الاخرى منها للعللة المذكورة هل ذلك سائغ ولا كلام لأبي زيد
معه وانما تقع المطالبة بينهما في شأن السنة التي زرعت أولا في زيد معه كلام في هذا
الشأن أيضا الا ان الاستفتاء عن هذه النازلة من جهة الاقتضاء لا جراه الامر على طبق
ما ترد به الفتوى (اجاب) المصرح به أن عقد المزارعة متى شرط فيه شرط قد يؤدي الى قطع
الشركة في الخارج يفسد وهذه المعاقدة كذلك لان اتفاقهما على أن لرب الارض عن كل
قدان منها ذكيتين من صنف ما يزرع في كل سنة قد يؤدي الى ذلك فهو كاف في
فسادها وحكمها اذا فسدت ان الخارج جميعه لرب البذر ولا آخر أجر مثل أرضه حيث
كان البذر من العامل أمالو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل أجر مثل عمله ولا
يزاد الاجر على ما شرطوا عند محمد يجب بالغاما بلخ وحينئذ فلا كلام للعامل مع رب الارض
في السنة الثانية لفساد العقد اذا الواجب فيه بل لو كان صحيحا ومضت المدة فلا مطالبة
بشيء بعد ذلك في الثانية ولا جراه المقتضى تحرر والله تعالى أعلم (سئل) يا فادة واردة من
ضبطية مصر بناف على ما ورد من مديرية المنية بطالب الاستفتاء عما أوجه عنه قاضي
أفندي المنية وصورة ما ورد من قاضي المنية في ١٧ ر سنة ١٢٩٠ غرة ١٧ طابا لافادة عنه
نهى اعزكم ان ما كتب من المحكمة في شأن قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة
سما لوط مذكوره فيه انه عقد المزارعة في أرضه الخراجية أثر يته مع خصمه أبي زيد بن
يوسف بن عمار على ان جميع التقاوى والمصاريف منها بالسوية وان ما يستدعيه الحرث
واللوق من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو زمن مبدا الزراعة من أبي زيد
المذكور وهو يأخذه من الشيخ سالم في زمن الحصول وزرعا الارض المذكورة معا على هذا
الوجه والذي كتبه حضرة استاذنا شيخ الاسلام متعنا الله بطول حياته ان المزارعة اذا
فسدت فالخارج جميعه لرب البذر ولا آخر أجر مثل أرضه حيث كان البذر من العامل
وأمالو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل أجر مثل عمله وليس في كتابته حكم
ما اذا كان البذر منهما كما صدرت به كتابة المحكمة فالقصد والاحاطة بالحكم الذي يترتب

١٢٩١

٢٢

سنة
سجادی الاولى

١٢٩١

٢

على كون البذر من ماله هل هو كون الخار ج بينهما كما أن البذر كذلك أو هو غير ذلك وهل حكم ذلك يؤخذ من عمالوه عند قول التنوير دفع أرضه إلى آخر على أن يزرعها بنفسه ويقره والبذر بينهما نصفان الخ تؤمل مخاطبة من يلزم في شأن ورود القول الصريح من حضرته ليحري العمل بمقتضاه (أجاب) ما تضمنه جوابنا السابق المؤرخ ٢٣ ربيع الأول سنة ٩١ المقيدي كتاب المزارعة من هذه الفتاوى به. هذا التأويل من أن حكم صور الفساد أن الخار ج لرب البذر عام في جميع صور الفساد لا فرق فيه بين أن يكون البذر من أحدهما أو من ماله معافا لخارج تابع للبذر فن كان ماله كاللبذر يكون ماله كالخارج سواء كان رب الأرض أو غيره أو هما معافا إذا كان البذر من ماله ابتداء يكون الخار ج بينهما ما وعلى غير صاحب الأرض اجو مثل نصف الأرض له بها نصيب حصته من الزرع ولو عمل شريكه في الزرع في هذه الصورة لا يستحق اجرا على عمله في المشترك كما هو حكمه والله تعالى أعلم

(كتاب المحظروالاباحهوالصيدوالذباح)

ذی القعدة

(سئل) في رجل كان سبوقه بعض تعلم في مذهب الامام مالك والآن يفتي الناس على مذهب الامام الاعظم ويدرس التفسير وصحيح البخاري مع أنه لم يتلق شيئا من ذلك عن شيخه ولم يكن له معرفة بما يصح لسانه من الخطا ولا يعرف من آلات ذلك شيئا فهل لولاء الامور ضاعف الله لهم الاجور منعه من ذلك كله خصوصا الافتاء على مذهب الامام الاعظم (أجاب) اذا تحقق ما ذكره هذا السؤال لا يسوغ افتاء الرجل المذكور بما لم يقف على حقيقة ومعرفة من مذهب امامنا الاعظم وقد سئل مولانا صاحب نهج الغفار عن رجل يحبس لتفسير القرآن ونقل احاديث سيد ولد عدنان وهو جاهل بالعر بية لا يعلم انه اخذ العلم عن احدهم المشايخ كما هو شأن العلماء هل يجب على السلطان منعه من ذلك فاجاب رحمه الله تعالى بما لفظه يمنع شرعا على الرجل المذكور ان ينقل تفسيراً وحديثاً مقلداً للسطو وفان فعل ذلك على الوجه المزبور فقد باء بسخط جسيم من الاثم والنبور وصار من انتظم في سلك من يظن انه يحسن صنعاً وهو مأزور لا مأجور فالواجب على ولي الامر زجره وصفه ورغبه ووقعه ودفعه ليكون ذلك زجراً له ولا مثاله عن ارتكاب مثل قبج أقواله وفظيخ خصاله وشنيع أفعاله ومنه يعلم حكم ما ذكره بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فيمن ينش مقابر المسلمين ويهدم أضرحة الأئمة والعلماء ويهشم عظام الاموات لاجل أخذ الحجارة الكائنة في قبورهم ويبيع ذلك لمن يبيوتوا وأما كن تارة وقارة يبن بذلك قبوراً ويبيعهها للناس وكذلك يأخذ حجارة المساجد المتهورة بالقرافة ويبن بها مساكن أو يبيعهها فهل يمنع من ذلك وعلى الخاكهم تأديبه وطرده من هذه الجهة التي هو فيها (أجاب) لا يسوغ لاحد ينش مقابر المسلمين ولا هشم عظام الموتى وينزع من ذلك شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى داراً

شوال

١٢٦٥

٧

شوال	سنة
٨	١٢٦٥
رجب	
٢٥	١٢٦٧
رمضان	
٢٥	١٢٦٨
ربيع الاول	
٢٧	١٢٦٩
جمادى الاولى	
١٣	١٢٦٩
ربيع الثاني	
٥	١٢٧٠

فوق مقابر المسلمين فهل لا يجوز له ذلك ويمنع من البناء في المقابر الموقوفة على دفن موتى المسلمين فاذا بنى يرفع بناؤه ولا يسوغ له ان يبنى دارا في ارض مملوكة للغير بدون اذن مالكها تعديا منه وغصبا لارض الغير (اجاب) يمنع الرجل المذكور من بناء مكان فوق المقابر ولا يسوغ له ذلك كما لا يسوغ له بناء مكان في ارض مملوكة للغير بغير اذن مالكها والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان المدارس فيما يتعلق بفتح باب محانوت قهوة صرحت مصلحة التنظيم بفتحها فعورض في جواز ذلك بانه يترتب عليه المرور على المقابر وقيل ان ذلك لا يكون الا من بعد الاستفتاء وان المالك رفع سؤالا الى حضرته كم على خلاف صورة الواقعة فقد توصلت لحضرتكم السؤال اللازم بصورة الواقعة كي من بعد اطلاع حضرته كم عليه يتخذ جوابا عن جواز الوطء على القبور وجعل المقبرة طر يقا (اجاب) لا ينبغي ان يجعل المقبرة طر يقا يتوصل منه الى باب حانوته حتى قال علماءنا اذ لم يصل الى زيادة قبره الا بوطء قبره ~~مكة~~ وموضوع جوابنا السابق فتح باب في الطريق النافذ للمرور وحيث كانت الحادثة فتح الباب في المقبرة ولا يتوصل للباب الا بالمرور على المقبرة يكون المرور والحال هذه مما لا ينبغي فعله شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في مفت بكر باللغة رشيدة مات أبوها ولها أم بالمهر وستة وأب تر يد السفر الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتأخذ بنت ابنتها معها فهل اذا امتنعت بنت الابن من السفر معها لا يكون للجددة المدة كورة جبرها على ذلك لاسيما اذ لم يكن لها محرم يسافر معها (اجاب) نعم لا يكون للجددة جبر بنت ابنتها بالمعقبة على السفر معها بدون رضاها ولا يحل السفر بدون محرم أو زوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مستأجر محانوت من ملاكها مشاهرة كل شهر بقدر معلوم من الدراهم وصار يدفع زيادة عن الاجرة لبعض ملاك المحانوت قدر ما معلوم من الدراهم خلاف الاجرة على سبيل الرشوة لاجل عدم اخراجه من المحانوت فهل اذا اراد ملاك المحانوت اخراجه منها يكون للمستأجر المطالبة بما دفعه لهم من الدراهم على سبيل الرشوة على الوجه المذكور (اجاب) الرشوة حرام يجب ردها على معطيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فقراء من عتقاء والده أراد أن يدفع لهم في كل شهر جزأ معلوما من أصل زكاة ماله وزكاة حرته لكونهم محتاجين ولا كسب لهم فهل والحال هذه يسوغ له ذلك ويؤجر على فعله أم لا (اجاب) يجوز للرجل دفع زكاته لعتقاء والده حيث كانوا مرفقا لها ويثاب على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط خانة بما مضى منته انه بسبب الاقتضاء لزم الحال لمعرفة حكم أمر التعيش هل يجوز شرعا أن يكون من الاوجه المغيرة المنهي عنها شرعا مثل التكسب من بيع البوظة وعملها وكذا بيع الخشيش المذهب للعقل وبيع الخمر وما أشبه ذلك وادام ارضع أحدهم من التعيش من تلك الاوجه فهل في ذلك اثم على المانع لهم أم كيف الحال (اجاب) الخمر نجاسة مغلظة وهي غير

ربيع الثاني سنة

متقومة في حق المسلم ولا يجوز بيعها لحديث مسلم ان الذي حرم شر بها حرم بيعها ويكفر
 مستحلها ويجوز بيعها وان لم يسكر منها ولا يجوز بيع الحشيشة أيضا كما اُفتي به
 العلامة ابن نجيم وفي شرح الوهبانية ويحرم أكل الحشيش وقد اتفق مشايخنا ومشايخ
 الامام الشافعي رحمه الله على تحريم تناوله وأفتوا باحراقه مع حظر قيمته وأمر وابتعاد
 بانه والتشديد على أكله لأن فتوى المذهبين على حرمة حتى قال علماء واما من قال
 بحل أكله فهو زنديق مبتدع اه وفي التنوير عن الجوهرية يحرم أكل بنج وحشيشة
 وأفيون لكن دون حرمة الخمر ولو سكر بها كالأكل لا يحل بل يعزر اه وكذا يحرم شرب كل
 مسكر من الاشربة ولو متخذة من الخبث كالبر والشعر والذرق والدخن على قول الامام محمد
 قليلها وكثيرها وبه يقتضي لقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وكل مسكر حرام فان
 قصد بشربه التلهي أو سكر منه فهو محرم بالاجماع فلا يحل بيعها وقد ذكر
 العلامة الزياي والعيني ان الذميين يمنعون من بيع الخمر والخنزير وضرب الناقوس
 خارج الكنيسة في الامصار ولا يمنعون من ذلك في قرية لا تقام فيها الجمعة والحدود وان
 كان فيها عدد كثير لان شعائر الاسلام فيها غير ظاهرة وقيل يمنعون في كل موضع لم تشع
 فيه شعائره وفي الجوهرية وليس لهم أن يبيعوا الخمر والخنزير بعضهم على بعض في
 دار المسلمين علانية اه ومن هذا يعلم ان المنع من بيع الاشياء المذكورة سائغ شرعا
 ولا اثم على المانع في ذلك بل يثاب عليه ويؤجر لانه نهي عن المنكر أو ما يؤدي اليه
 والنهي عن المنكر واجب شرعا والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين ضابط
 خانه بما مضونه ان أمين الضابطية له منزل يدرب سعادة ويجواره ناس فقراء لهم أما كن
 مملوك لهم ويريد أمين الضابطية هدم حيطان جيرانه الفقراء وأن يبينهم لهم من عنده
 لوجه الله تعالى فهل يجوز ذلك شرعا أم لا (اجاب) نعم اذا وقع الهدم والبناء من طرفه
 تبرع الملاك العقار المذكور برضا الملاك يجوز ذلك شرعا والا فلا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك عبدا بالغا اعطاه منه سيده بسبب دخوله على الحريم فباعه فاشتريته الزوجة
 من اشتراه اغاظه لزوجها وتريد أن يكون معها في بيته فهل للزوج منعه عنها ولا يكون
 لها كشف وجهها عليه واذا أرادت أن تمتنع من طاعة زوجها وتكتب نفسها بالاشرة
 فهرأعنه لا تجاب لذلك حيث دفع لها ما تعرف به عليه وتجبر على طاعته حيث كان قاعا
 بحقوقها الشرعية ويكون له أن يسكنها في مكان شرعي خال عن أهلها وأهل بيته رأيه
 (اجاب) عبد المرأة في حرمة النظر وحله كالأجنبي معها فينظر لوجهها وكفيها فقط نعم
 يدخل عليها بالافهام اجسا عا فان خاف الشهوة أو شك امتنع نظره الى وجهها فغل النظر
 مقيده بعدم الشهوة والافهام وهذا في زمانهم وأما في زماننا فنمنع من الشابة ولو من غير
 شهوة وتجب النفقة لحادم الروجة المملوك لها ما كاتاما ولا شغل له غير خدمتها ولو
 جاءها بحادم لم يقبل منه الا برضاها ولا يملك اخراج خادمها من بيته قال في النهروين ينبغي أن

١٢٧٠

٢٦

رجب

١٢٧٠

١٨

يقيد بما اذا لم يتضرر من خادمها اما اذا تضرر منه بان كان يخطئ من ثمن ما يشتريه كما هو
 دأب صغار العبيد في ديارنا ولم تستبدل به غيره وجاءها بخادم امين فانه لا يتوقف على
 رضاها اه وتقرر الزوجة بطاعة زوجها ولا تقرب على النشوز وهو الخروج عن طاعته
 بغير حق حيث أوفاهما بجل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية وعليه أن
 يسكنها مسكنا مشريا خاليا عن أهله وأهلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عظيم
 وقع في بئر فأراد صاحبه اخراجه من البئر فلم يمكن فقصد ذبحه فلم يقدر على ذبحه في
 رقبته حسب الجارية بداعي ضيق البئر فخرجه في نخذه وسأل منه الدم فهل يكون ذلك
 حلالا ويجوز كل لمح (أجاب) اذا وقع به يرمي مثلا في بئر فلم يقدر على اخراجه ولم يقدر
 على ذبحه أو أخرجه في المذبح فانه يذكي بذكاة الضرورة وهي جرح في أى موضع وقع
 من البدن كما صرحوا به فاذا وجد ما يذبحه بذكاة الاضطرار كما هو مذكور بالسؤال
 حل أهله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
 ابن عمر سنتان ونصف أراد منعهما من ارضاعه بعد مضي تلك المدة وهي لم ترض
 بذلك فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) مدة الرضاع حولان ونصف
 عند الامام وحولان فقط عندنا وهما وهو الاصح وعليه الفتوى ولا يباح الارضاع
 بعد مدته لانه جزء آدمي والانتفاع به لغو يضر ورة حرام على الصحيح كما صرحوا به وذكر
 القهستاني عن المحيط لو استغنى في حولين محل الارضاع بعد مدتهما الى نصف ولا تأثم
 عند العامة ونقل أيضا قبله عن اجارة القاعدى انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى
 حولين وجائز الى حولين ونصف اه ومن ذلك يعلم حرمة الارضاع بعد حولين
 ونصف حيث لا ضرورة والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من الضابطية مضمونها قد علم
 للضابطية طبع كتاب يقال له الصلوات والعوائد ونشرها بالبلدة اميعة العامة وحيث لم يفهم
 ان كان الكتاب المحكى عنه مخالفا للديانة والآداب ونظام الدولة أم لا لزم ترقية المحضر تكتم
 ذملا وورود الافادة عما يترأى في ذلك للعلمية (أجاب) هذا الكتاب هو مجموع فوائده
 من قول بعضا عن كتب أخرى وبعضها منسوب الى المتقدمين من الصالحين ومتوقف
 اجابة ما فيه على كون صاحبها من أصحاب الاسرار وبعض ما فيه غير ثابت نقله ولا يلزم
 من هذا الكتاب اخلال الديانة وله نظائر كجربات الشيخ الديري وقد طبع مرارا حسبما
 هو مسموع وللعلمية تحريه هذا والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من المحافظة
 مضمونها حضرة ناظر مطبعة بولاق أرسل لهذا الطرف ما يتضمن ان السيد عبد الله نور
 الدين يرغب طبع كتاب شمس المعارف للبوني على ذمته وهو يسبب ان الكتاب
 المذكور لم يسبق طبعه في المطبعة رام ناظر المطبعة الموصى اليه مخاطبة حضرة شيخ الجامع
 الازهر وحضر تكلم ليعلم جواز طبعه من عدمه وحضر شيخ الجامع أفاد ان الكتاب
 المحكى عنه هو من خصائص الآيات القرآنية واسرار الاسماء الالهية وهو كتاب

١٢٧٢

١٢

جادی الثانية

١٢٧٣

٢٧

جادی الاولى

١٢٨٣

٢١

روحاني ولا مانع من طبعه فلزم اخبار حضرته بكم اتريدا الافادة من حضرته بكم أيضا لاجل
اشعار حضرة ناظر المطبعة كطلبه (اجاب) ان هذا الكتاب مشتمل على أبواب من علم
الحرف والسميا والكيميا واستعمالات لاهلاك من يراد اهلاكه أو هدم داره أو
عقد لسانه أو حصول الكراهة بينه وبين غيره وما اشبه ذلك وفيه بعض امور تستلزم
اهانة لبعض آيات قرآنية كأن تكتب آية كذا وتعي بما هري الختام وهذا كله
من المحرمات بمقتضى ما هو منصوص عليه في كتب مذهب امامنا الاعظم ابي حنيفة
رضي الله تعالى عنه وطبعه يؤدي الى كثرة الانتشار والاشتغال به فلا يحلوا ما ان يترتب
عليه اضرار المال بلا فائدة أو اضرار بخلق الله تعالى وكلاهما غير سائ شرعا والله تعالى
أعلم (سئل) بافادة واردة من محافضة مصر مضمونها ان يوسف ودمتري شاشاني عرضا
بواسطة قنصل اتو جنرال دولة فرانسا للتشكي في حق الشخص المسمى حنا مارون بكونه
بعد وفاة عمهما قمر له لقبه ولقب نفسه حنا شاشاني ويرومان منعه من ذلك وحنا المرقوم
أورى بان هذا اللقب مسمى به من صغره لامن عهد وفاة عم المرقومين وانه في غير امكانه
تغيير شهرته منعان مضرته وانه لا بأس من تحرير رجلة ابراهيميدينهم وحيث ان
الخواجه يوسف شاشاني أحد المرقومين مازال مبادرا باوجه الشكر ويولس مكتميا
بذلك ومعهما على لزوم منع حنا مارون من ذلك اللقب فلاجل الوصول لما يقتضيه
المنهج الشرعي في هذا القبيس ل اقتضى الحال لخبرة حضرته بكم الامل بالاحاطة ترد
الافادة بما يرى موافقة اجرائه شرعا في هذه المسئلة للعلمية واجراء اللازم

حاشية انه كان حصلت التورية من هنالى الفرقة بين انه لمنع النزاع فالخواجه حنا
يستعمل في امضائه حنا شاشاني مارون ليكون النسب متصلا بمارون الذى هو لقبه
الاصلى فهل مع ذلك وتحرير الحجة الى اجاب عن تحريرها حنا المرقوم يكون ذلك
كافيا وما يقتضيه الحكم الشرعي في هذا الخصوص اذ على ما فهم ان حنا الهيكى عنه
كان مربى بطرف عم الخواجه شاشاني المذكور (اجاب) ليس للخواجه يوسف والخواجه
دمتري شاشاني منع الشخص المسمى حنا مارون من تلقيب نفسه بشاشاني شرعا على فرض
ان ذلك لم يكن لقبه من قديم قبل وفاة عم المذكورين والتعريف الشرعي اذا كان
لشخص حاضر فالاعتبار فيه الاشارة وان كان لغائب أو ميت فبذ كراسمه واسم أبيه
وجده ان لم يتم يرباقل من ذلك كلقبه أو صناعته أو وظيفته التى لا يشاركه فيها احد
في البلدة هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافضة مصر
مضمونها ثول من بعد احاطة حضرته بكم بما ينهيه الخواجه يوسف منسان في رغبته
طبع الستة كتب القائل عنها ومتى كان طبعها غير ممنوع بكم بالافادة (اجاب) فيما
سبق طابعت المحافضة الافادة من هذا الطرف عن جواز طبع كتاب شمس المعارف
الكبرى فافادنا به لا ينبغي طبع هذا الكتاب شرعا فكذا طبع كتاب شمس المعارف

الصغرى لانها مختصرها واما كتاب مجموع الجملوتية وكتاب ابى معشر فما لا ينبغي
 طبعهما شرعا لما في ذلك من ضياع مال من يشتغل بهما بلا ثمرة حيث لا واسطة او حصول
 ضرر لبعض المخلوقات وكذا لا ينبغي طبع قصة على التاجر لان ذلك من الاكاذيب اللاتي
 لا ينبغي الاشتغال بها و يترقب على ذلك ضياع الاوقات بلا فائدة واما كتاب مجموع
 المتون وكتاب صلوات واوراد الشيخ البكرى فلا مانع من طبعهما والله المومنة تحرر وقد
 تصادف وروود عرضة مشعولة باسماء عشرة اشخاص من الكتبيين مضى ومنها انه الآن
 حاصل اهانة للكتب الاسلامية بواسطة داخل اليهود والنصارى في بيعها وشرائها
 وبالمخصوص في طبعها يحصل تناثر اوراق مشعولة على احاديث وآيات قرآنية واسماء
 عظيمة من غير اكرام منسب بها بالقائنها في الطرقات والدخول بها في الخما مير وخلافها
 وهذا امر يخل بحسن الشريعة الاسلامية ويقتضي عدم الترخيص لافراد هؤلاء
 الطوائف بطبع كتب العلم الشريف منعا للاهانة فاذا كان الامر كذلك فاللازم منع
 من يحصل منه ذلك وعدم الترخيص له في طبع ما ذكر المترقب عليه ما لا يسوغ شرعا
 ما لم يحصل منه من التحفظ وعدم وقوع المظورات والعريضة المذكورة مرسلة لصق هذا
 لاجراء مقتضى والله تعالى أعلم (سئل) بالفائدة من ضابطية مصر مضمونها تؤمل من
 بعد مطالعة سيدكم ما ينهيه محمد أبو زيد أفندي الخوجه بالمندارس من رغبته طبع
 الكتب الموضحة عنها بعرضه ومتى تراهي لحضر تكتم عدم المانع لطبعها بكم
 بالفائدة (أجاب) متى خليل في فقه الامام مالك ودلائل الخبرات ومتن الالعية في علم
 العربية لا مانع من طبعها مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف
 ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله من بعد مطالعة حضر تكتم ما ينهيه حسن أحمد
 الطونجي الراغب فيه طبع الكتب الموضحة عنها بكم متى تراهي عدم المانع لطبعها
 بكم بالفائدة (أجاب) دلائل الخبرات ومجموع المتون وجزءهم ومجموع الاوراد ومتن
 الشفاء للقاضي عياض المستول عن طبعها المذكورة لا مانع شرعا من طبعها مع ملاحظة
 عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله
 نقول من بعد مطالعة سيدكم ما ينهيه صالح وهي أفندي المطبجي من رغبته طبع
 الكتب الموضحة بعرضه ومتى يرى لحضر تكتم عدم المانع لطبعها بكم بالفائدة (أجاب)
 دلائل الخبرات وحاشية الشيخ الباجوري على السنوسية والترجمان التركي والعربي
 والفارسي ومجموع الاوراد ومجموع المتون ومتن أبي شجاع في فقه الامام الشافعي والتحفة
 المرضية ومناقب السيد البدوي وحاشية الشيخ البكري على السبط وحاشية الشيخ
 النجاري على الكفر اوى وديوان الخطب لابن حجر والقول المتين في بيان أمور الدين
 وجزء تبارك وجزءهم المذكورة المستول عنها لا مانع من طبعها شرعا مع ملاحظة منع
 المظورات وعدم الاهانة وقد سبق اعطاء الافادة عن بعضها بذلك والله تعالى أعلم

١٢٨٨

٨

١٢٨٨

١٤

١٢٨٨

١٩

جادی الثانية سنة

(سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض بما حاصله تؤمل من بعدم مطالعة
حضر تك ما ينهيه الشيخ حسن أجد الطونخي المطبجي الراغب فيه طبع الكتب الموضح
عنهم إذ امتی تراعى عدم المانع لطبعها يكرم بالافادة (أجاب) تاريخ الكمال لابن الاثير
والمثل والفحل للشهرستاني وخزانة الادب لابن حجة وشرح قصيدة ابن عبدون لابن بدرون
المسئول عن طبعها الا مانع منه شرعاً مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل)
من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض حاصله من بعدم مطالعة حضر تك ما ينهيه صاحب
افندي وهي الراغب فيه طبع الكتب الموضح بيانها اعلانه متى تراعى عدم المانع
لطبعها يكرم بالافادة (أجاب) حاشية الشيخ الشرقاوي على الهدى في التوحيد
وتقرير الشيخ الانبائي على الازهرية في النحو والمسئول عن طبعها الا مانع منه شرعاً مع
ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض
حاصله تؤمل من بعد احاطة حضر تك بما انها مقدمة مصطفى افندي وهي المطبجي
الراغب طبع الكتب الموضحة بذكرها يكرم بالافادة (أجاب) شرح
المثنوي العربي للشيخ يوسف في التصوف وحاشية ابي النجاء على شرح الشيخ خالد وحاشية
القطار على الازهرية وشرح الآجرومية في علم النحو وحاشية الصفتي على ابن تركي في فقه
الامام مالك المسئول عن طبعها الا مانع منه شرعاً مع ملاحظة عدم الاهانة كما سبق والله
تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض حاصله من بعد احاطة
حضر تك علم ما ينهيه مقدمه منصور افندي محمداً المطبجي فان لم يكن هناك موانع
ولا محذورات في طبع الكتب المذكورة ترد الافادة عنهما من حضر تك لاجراء اللازم
اتباعاً لاصول (أجاب) طبع كتاب ترتيب زيبا ودلائل الخيرات وبخره تبارك
وعمر والنحو يطين والسبع سور من القرآن العظيم المحكي عنها الا مانع منه مع ملاحظة
عدم المحظورات كوقوع اهانة شيء من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) بالافادة من
ضابطية مصر شرعاً على عرض مقدم من مصطفى افندي وهي رئيس المطابع مضمونه
الاستفهام عن طبع الكتب الا في بيانها (أجاب) طبع حاشية البكري على السبط
في علم الفرائض وحاشية الامير على الشذور في النحو وحاشية العدوي على الزرقاني في
فقه الامام مالك المحكي عنها الا مانع منه مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى
أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض بما حاصله الاستفهام عن
جواز طبع أربعة كتب أحدها حاشية الصفتي والثاني حاشية البرماوي والثالث
ترغيب المشتاق ورابعها ابن تركي (أجاب) طبع حاشية الصفتي في فقه الامام
مالك وحاشية البرماوي في فقه الامام الشافعي وترغيب المشتاق في أحكام الطلاق في
فقه الامام المذکور وابن تركي في فقه الامام مالك لا مانع منه مع ملاحظة عدم الاهانة
وعدم المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض

١٢٨٨

٢١

١٢٨٨

رجب
١٨

١٢٨٨

١٨

شعبان

١٢٨٨

٢٤

رمضان

١٢٨٨

١٥

شوال

١٢٨٨

١٢

بما حاصله الامل من بعد الاطلاع على ما ينزى عنه مقدمه الراغب به طبع الخمسة كتب
الموضحة فيه فان لم يكن مانع هناك ولا محذور لاجراء طبعها يفسد شرعا على هذا الاجراء
المقتضى (اجاب) طبع التقويم السنوى اذا وافق الهمة ومجموع المتون ومجموع
الاوراد وحاشية الشيخ الباجورى على السنوسية في علم التوحيد وشرح ابن قاسم في فقهه
الامام الشافعى المذكورة لا مانع منه شرعا مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق
والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط يسهل مصر بافادته واردة بالاستفهام عن طبع الممسكة
الهيغاه ومجموع الاوراد وترجى ان تركى وعرفى وقصة أنس الوجود وحكاية زعيط ومعيط
وقصة عقيم الدارى وقصة دليمة الهتالة وقصة مشرف من حكاية أنى زيد وقصة سعد
اليتيم وقصة مسرور والتاجر وقصة معاذ بن جبيل وديوان ابن عروس وقصة الجمال
وقصة القط وانقاد الموضحة لشقة لصق الافادة المذكورة وهل فيها ما يخل بالديانة أم لا
(اجاب) المترقى في هذه المسألة لا بأس بالتصريح بطبع كل من مجموع الاوراد
والترجى ان تركى والعرفى وديوان ابن عروس من ضمن الكتب المرغوب طبعها فقط
بملاحظة منع المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) من ضابطية مصر شرعا على عرض
مقدم من حسن يوسف حاصله طاب الافادة عن موافقة طبع كتاب الصلوات البرية في
فضل الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد المبكى وشرح ورد سحر للاستاذ الشيخ
الشرقاوى أو عدمها الاجراء اللازم (اجاب) طبع كل من كتاب الصلوات البرية في فضل
الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد المبكى وشرح ورد سحر للاستاذ الشيخ الشرقاوى
لا مانع منه بملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى أعلم (سئل) بافادته
واردة من الضبطية شرعا على عرض خاص له مقدمه يرغب طبع الكتب المبنية
بهذا فهل يجوز طبعها (اجاب) طبع كل من الرسالة المنصمة بفضل شهر ربيع الاول
وما يتعلق بولادة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسبب رضاعه من السيدة هليمة وتنقل
نوره الى أبيه سيدنا عبد الله وذكر نسبه الشريف وسفره الى الشام وزواجه بالسيدة
خديجة الكبرى وكتاب عنوان البيان للرحوم الشيخ عبد الله الشبراوى وجزء عم وجزء
تبارك وكتاب الهجائية والامثال لتعليم الطالب والاطفال ومجموع الاوراد وقصائل
البسملة لا بأس به مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى أعلم (سئل)
بافادته واردة من ضبطية مصر حاصلها الامل من بعد مطالعة سيادتك ما ينزى به مصطفى
وهي المطبعية من رغبته طبع الكتب بين الموضحين بعرضه متى تراءى لحضرتكم
عدم المانع لطبعها ما يكرم بالافادة (اجاب) طبع خزينة الاسرار وحاشية الباجورى
على السمرقندية لا مانع منه مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) بافادته
واردة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من محمد أبى زيد يرغب التصريح له بطبع
الخمس كتب الموضح بيانها بعرضه هل يوافق طبعها أولا (اجاب) طبع كل من

٢١ ١٢٨٨

ذى الحجة

٢٦ ١٢٨٨

٢٦ ١٢٨٨

مهر

٨ ١٢٨٩

صفر

٥ ١٢٨٩

شوال

٩ ١٢٨٩

سنة

صفر

حاشية السجاهي على القطر وشرح الشذور في علم العربية وشرح ابن قاسم في فقه الامام الشافعي وحاشية السنوسية وحاشية الجوهرة للاستاذ الباجوري في التوحيد لا بأس به مع ملاحظة عدم المظهورات حسب السوابق والله تعالى اعلم (سـ) بل بافادة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من أحمد مطر شيخ طائفة الوراقين بطلبه الترخيص له في طبع دلائل الخيرات ومجموع المتون وكتاب ألف ليلة وليلة وقصة سيدنا معاذ ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع وغيره وقصص الانبياء وطلبت الافادة عن الجواز من عدمه (أجاب) طبع على من دلائل الخيرات ومجموع المتون ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع وغيره وقصص الانبياء فقط من ضمن الكتب الموضحة عنها مقدمه لا مانع من طبعه شرعا بشرط عدم الاهانة والمظهورات والله تعالى اعلم (سـ) بل من محافظة مصر بافادة مضمونها بناء على تشكي الحاجة عبد الرسـ ول الى قنسـ لا تودولة الانكايز في شان الثلاثة صناديق التي داخلها المصاحف المحاصل التوقيف من كرك السوييس في الافراج عنها بالقول انه ممنوع دخولها لكونها من طبع الهند حصلت الخابرة من هذا الطرف مع مصلحة هموم الكمارك المصرية فوردت منها الافادة في ٢٨ الماضي تنص على حصـ ول التحرير الى كرك السوييس بارسال مصحف لهذا الطرف لاجل بعثه اطراف حضر تكمل نظره حتى اذا روى الحضر تكمل عدم المانع من ادخال المصاحف السالف ذكرها يتحرر الى كرك السوييس بالافراج عنها وحيث انه الآن وردت افادة من كرك السوييس ومعهما مصحف مختوم عليه بالشمع الاحمر لزم تحريره الحضر تكمل وهو مرسل الامل بعد الاطلاع عليه يكرم بافادة ما يترأى الحضر تكمل (أجاب) قد علم ما يخصاب سعادتك ولم يفهم عما توضح به اسباب منع دخول المصاحف طبع الهند من الكمارك فاذا كان المنع وعدمه منوط بوجود الخلل الفاحش فيها ليس الا فينظر هذا المصحف المرسل لهذا الطرف الهكي عنه بخصاب سعادتك لم يتضح به خلل فاحش يوجب منع التعامل به ونشره وادا كان المنع لمظهور أو شيء آخر فلم يعلم لهذا الطرف والله تعالى اعلم (سـ) بل بافادة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من منصور أفندي المطبعي بالاستاذان عن طبع جزء من قد سمع وتكمل الجزء الثاني من اظهار الحق وقصة المعراج (أجاب) لا مانع شرعا من طبع كل من جزء قد سمع وتكمل الجزء الثاني من اظهار الحق المطبوع سابقا في الاستانة العلمية وقصة المعراج مع ملاحظة عدم المظهورات والله تعالى اعلم (سـ) بل في لفظ الدعاء الذي يقرأ بين المغرب والعشاء في ليلة النصف من شعبان الذي هو اللهم يا ذا المن الى آخره هل هو من دعائه صلى الله عليه وسلم أو من دعاء بعض الصالحين وما حكم الكيفية التي تكون في ذلك الوقت من الاجتماع ورفع الاصوات في المساجد هل هو من السنة أو من البدعة أفيدوا الجواب (أجاب) احياء ليلة النصف من شعبان بالصلاة أو الذكرا أو قراءة القرآن مستحب وقد وردت به السنة

١٢٩٢

١٠

شوال

١٢٩٢

٢٢

شعبان

١٢٩٣

٨

١٢٩٤

٢٠

والدعاء فيها مستجاب كما ثبت ذلك في الاحاديث ولم يعلم ورود الدعاء المعروف الا ن
 بخصوصه في هذه الليلة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما الاجتماع في احيائهم فلم يثبت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم فيه شيء ونقل عن بعض علماء الشام
 استحب باب طائفة من أعيان التابعين تكاليف معدان ولقمان بن عامر احياء هاجمعة في
 المسجد ووافقه على ذلك اسحق بن راهويه كما أفاده في امداد الفتاح للامامة الشريفة لى
 ورفع الاصوات بالذكروا الدعاء وقع فيه اختلاف ووفق العلامة خير الدين الرملى فقال
 ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فالاسرار افضل حيث خيف الرياء أو
 ناذى المصلين أو النيام والجهر افضل حيث خلاصا ذكر لانه أكثر عملا لتعدى فائدته
 الى السامعين ويوقظ قلب الذاكرا الى آخر ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) بافاده
 من قاضى المنصورة عن حكم الافادة الواردة من حضرة رئيس مجلس المنصورة
 التى صورتها في بعض القضايا الجنائية التى يقتضى الحال نظرها شرعا بحضور حضرتمكم
 بالجلس ينظر لنا انه في مواجهة الخصام الواقفين على أرجلهم أمام فضيلتكم هم
 وشهودهم للحكمة الشرعية يجرى سؤالهم بعرفة نائب أفندى المحكمة حالة كونكم
 جالسين متعاطين شرب الدخان في السجادة حتى يترتب على ذلك تقليد بعض الجالسين
 لحضرتمكم في هذه الاجراءات ولعلنا ان شرب الدخان في اثناء المرافعات الشرعية غير جائز
 لما قلناه عن أفواه العلماء العاملين مثل حضرة الاستاذ الشيخ محمد عيسى وخلافه من
 السادة المسالكية لما في ذلك من انتهاك حرمت الشرعية الغراء أردنا نصيحة بعض
 اخواننا الجريين ذلك فردوا علينا بقولهم ان هذا الامر جائز فلا جواز له لما كان يحصل
 من حضرة مولانا قاضى أفندى المديرية وحيث حصل بيننا وبينهم الخلاف في هذا الامر
 وكنا ركن على مذهبه الذى يعبد الله عليه لها فظننا على اعتبار ديانتنا الغراء رفعنا
 هذا الامر الى فضيلتكم بقصد الاستفتاء من هذه المادة المحادثة العهد فالامل الافادة بما
 يوافق الشرع الشريف لشكون على بصيرة من ذلك مع التفضل علينا بتعيين المذهب
 الذى يرى شرب الدخان في مجلس المرافعة الشرعية لاجل الافناع وردع المتعدى عن
 انتهاك الحرمات المرعية أو خلافه ولكم في ذلك مزيد الفضل والثواب (اجاب) المحكم
 الشرعى في شرب الدخان الذى لا يقرب العقل ولا يضر بالجسم ولا يترتب عليه فتور ولا
 محذور شرعى هو الاباحه بناء على القول بان الاصل في الاشياء التى لم يرد في شأنها نص
 شرعى ولا ضرر فى استعمالها الاباحه وهو المرجح كما نقله عن سيدى على الاجهوى
 المسالكى في رسالته غاية البيان في حل شرب الدخان في شرح لامية ابن الوردى للعلامة
 القناوى الشافعى ونقل في الشرح المذكور فتوى عن علماء من المذاهب الاربعه بمحل
 شر به لذاته والحال ما ذكره بقطع النظر عن العوارض فارجع اليه ان شئت هذا بالنسبة
 لاصل شر به وأما شر به في اثناء المرافعات الشرعية في القضايا الجنائية مشلا عن يكون

سنة ١٢٩٧
 ذي القعدة ٢٠

جالس في ذلك المجلس كالمقاضي فهو استعجال لمباح لذاته بشرطه السابق في ذلك المجلس
 فإذا لم يتحقق منه اهانة لحرمة الشريعة الغراء فهو على أصله لم يعرض له حكم آخر غير
 ما أفتى به هؤلاء العلماء من المذهب الاربعية حيث لا موجب والاف هو حرام قطعاً
 لا قائل يجاوز اهانة الشريعة الغراء بل ربما كان كفرًا والعياذ بالله تعالى لم يكن هذا غير
 حاصل فلا يتقرب هذا المظهور نعم قال الاستاذ الشيخ الطحطاوي والظاهر ان حكم
 تعاطيه حال القراءة يكره لما فيه من الاخلال بتعظيم كلام الله تعالى وما تقدم من ان
 الاصل في الاشياء الاباحة نقل العلامة ابن عابدين انه المختار عند الجمهور من الحنفية
 والشافعية كما صرح به المحقق ابن الهمام في تحرير الاصول والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادة من ديوان الاوقاف مضمونها قد توضح في افادة شيخ خدامه مسجد حضرة سيدنا
 الحسين ان مجلس ذكر السعدية الجاري عمله بالمسجد في يوم الثلاثاء جار ضرب باضطراب
 فيه وانه صار التنبيه منه مراراً يمنع الضرب بذلك الطبل ولم تحصل ثمرة واسكون الزوار
 وطلبة العلم حاصل منهم الاعتراض على الضرب بالبا والمذكور قائلين انه حرام فيرغب
 شيخ خدمه المسجد المشار اليه من منع ذلك وحيث ان النظر في مثل هذا هو مما يتعلق
 بسيادتهم لم يرد تحريره مؤمل افادة المحكم الشرعي (اجاب) ما ذكر بافادة سعادتكم صار
 معلوماً وحيث ان اجراء ضرب طبل الباز في المساجد مما لا يسوغ شرعاً من طرف الديوان
 يجري التنبيه على من يلزم بمنعه ومحمل ذلك اذا كان فيما ذكر تشويش على مصل أو
 اجتماع من لا يليق اجتماعه بالمسجد أو كان للهو حتى صرحوا بعدم جواز رفع الصوت
 بالذكر في المسجد اذا قرب عليه التشويش على المصلين والله تعالى اعلم (سئل) بافادة
 من حضرة الشيخ محمد الانبائي المولى مشيخة الجامع الازهر خطاباً بهذا الطرف صورتها
 وردت لهذا الطرف افادة من سعادة وكيل الجهادية تتضمن ان سعادة الباشا ماطر
 الجهادية والبحرية أشار بما ورد منه لسعادة وكيل الجهادية تلغرافياً عن النظر في مسألة
 هدم وحرق الصنم الموضوع بالاز بكية بما كان مأذنة بمسجد الاز بكية مع كسر رؤس
 الصور الموجودة في فتحي كبرى قصر النيل أيضاً واعطاء الاخطار اللازمة لسعادته
 باعدام الصنم المذكور لاجل أن يطمئن على تأدية القرائن المحافظة لنظام الامم وقلوبها
 بما ان دين الاسلام يحترم علينا وضع الاصنام التي كسرتها الهابة عند دخولهم مكة
 المشرفة قياماً بواجبات الدين وتنويع ذلك المتعارف ان المصائب ما نزلت على بلادنا
 الا من عهد نصب صنم مصر واسكندرية ويرام اعطاء الافادة الواضحة بما يقتضيه نص
 الشرع الشريف في ذلك لا تباع الاجراء بمقتضاه الى آخر ما فيه وحيث انه من اللزوم افادة
 سعادته بالحكم الشرعي عن ذلك في جميع المذاهب اقتضى تحريره سيادتكم بتعبدوا
 المحكم فيه على مذهب الامام الاعظم والامل سرعة الافادة لانه ورد ساعة تاريخه أيضاً
 استجبال لذلك (اجاب) الحمد لله صرح علماءنا بأن اقتناء صورة ذي الروح الكبيرة التي

شوال

تبدو للناظر بدون تأمل وهي كاملة الاعضاء التي لا تعيش بدونها مكره فحرمها فيجب
ازالتها شرعا ونقل في ردالمحتار على الدرر في حاشية العلامة أبي السعود عن الخلاصة انه
جوز لمن رأى صورة في بيت غيره أن يزيلها وينبغي أن يجب عليه ولو استأجره مصورا فلا
أجر له لان عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم بيتا فيه تصاوير ضمن قيمته خاليا عنها انتهى
ومنه يعلم حكم ازالة الصنم المذكور وكسر رؤس الصور الموجودة في فتحتي كبرى قصر
النيل والله تعالى أعلم (تتم للجواب المذكور) ويجب على حكام المسلمين ازالة
كل منكر في بلادهم كالتمثال بالربا وفتح الاماكن المعروفة بالكر اخانات والمخارات
وسائر الموبقات ومنع المظالم عن عباد الله تعالى المخالفة للشرع الشريف ومنع الظلم
والحكمة يرمي ما أنزل الله تعالى بل هذا آكد والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من الداخلية
من قلم الوقائع تتضمن ان الشيخ محمد اهزيلا صاحب امتياز مطبعته يات من طبع قصيدة
سيدى محمد بن زين التحريرى ولما احيل نظرها على حضرات العلماء محررى الوقائع
لاعطاء القول فبعضهم جوز طبعها بعد حذف بعض أبيات لا يحسن نشرها والبعض
توقف بدوى انه لا يجوز طبعها كليا وحيث مقتضى عرضها على فضيلتكم للاطلاع
عليها واعطاء الافادة بما يترامى من جواز طبعها وعدمه لزم تحريرها لسيادتكم
بذلك ومعه القصيدة (أجاب) لا مانع من طبع هذه القصيدة الحشرية المنسوبة
لسيدى محمد بن زين التحريرى اذ لم يخرج ما ذكره فيها عما ورد ولو في حديث
ضعيف أو قول مختلف فيه بين العلماء والله تعالى أعلم (سئل) بافادته ناظر قلم
الوقائع بالاستفهام عن جواز طبع كل من كتاب ابن سيرين وابن جاهين والنابلسى
وهل فيه اخلال بالدين أو النظام أو الآداب العمومية حيث ان قانون المطبوعات يمنع
جواز ما يخجل ياخذ هذه الثلاثة (أجاب) طبع كتاب ابن سيرين وابن جاهين وسيدى
عبد الغنى النابلسى المؤلف كل من فى تعبير المناومات لا يرى فى محرره اخلال بالدين
وغیره حيث روى فى ذلك عدم المخطوطة الشرعى كاهانة لما كتب فيه اسم الله تعالى
لا سيما وولفوها من أكابر علماء الاسلام وقد سبق طبع كتاب سيدى عبد الغنى
النابلسى وابن سيرين بهامشه فى مطبعة بولاق الكبرى فى جمادى الاولى سنة ١٢٩٤
والله تعالى أعلم (سئل) عن مسائل ستة واردة من المندبة تصد الاستفتاء عنها (الاول)
ما تقول علماء الاسلام فيما لو نكح مسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية أو نصرانية أو نكح
مجوسية هل يجوز أولا واذا فاقم بالمجوز فهل يثبت لتلك المرأة على زوجها حقوق
الزوجية من المعاشرة بالمعروف ووجوب الانفاق والقسم كالمسلمة (أجاب)
نعم يجوز نكاح المسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية كانت أو نصرانية ولا يجوز
نكاحه مجوسية لما فى الدر المختار وصح نكاح كتابية وان كرهه قترها مؤمنة
بنى مرسل مقرة بكتاب منزل وان اعتقدوا المسيح الها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب بحر

١٣٠٠

٩

ربيع الثاني

١٣٠١

١٠

محرم

١٣٠٢

٢٠

ولما في الفتاوى الهندية في الباب الثالث في بيان المهرمات القسم السابع المحرمات
 بالشرك لا يجوز نكاح الجوسيات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحرائر منهن والاماء كذا
 في السراج الوهاج انتهى ثم قال ولا يطاق المشرقة والجوسية بمالك اليهن انتهى وبقوله
 تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولا مة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم
 والمشرقات نعم الكتابيات لان اهل الكتاب مشركون لقوله تعالى وقالت اليهود عزير
 ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله الى قوله تعالى سبحانه عما يشركون ولكنها
 خصت عنها بقوله والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب كما في البيضاوي وهي من سورة
 المائدة ولم ينسخ منها شيء كما في طاشية الشهاب عليه وفي الهندية أيضا ويجوز للمسلم نكاح
 الكتابية المحربية والذمية حرة كانت أو أمة كذا في محيط السرخسي والاولى ان لا يفعل
 ولا ياكل ذبيحتهم الا ضرورة كذا في فتح القدير ثم اذا تزوج المسلم الكتابية فله منعها من
 الخروج الى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج ومن اخذ المخير في منزله كذا في
 النهر الفائق ولا يجبرها على الغسل من دم الحيض والنفاس والجنابة كذا في السراج
 الوهاج انتهى ثم قال وكل من يعتق ديناً سماوياً وله كتاب منزل كصنف ابراهيم عليه
 السلام وشيث وزبور داود عليه السلام فهو من اهل الكتاب فتجوز منّا كنهم وأكل
 ذبائحهم كذا في التبیین انتهى ثم قال ومن كان أحد أبويه كتابياً والاخر مجوسياً كان
 حكمه حكم اهل الكتاب كذا في البدائع ولو تزوج المسلم كتابية فتمجست حرمت عليه
 وانسخ نكاحها وان تزوج يهودية فتنصرت أو نصرانية فتهودت لا يفسد نكاحها ولو
 تصابأت عند ابي حنيفة لا يفسد وعندهما يفسد كذا في الجوهرة النيرة انتهى ثم قال
 ويجوز نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في القسم سواء لاستوائهما
 في محلية النكاح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان وفيه من الباب الحادي عشر في
 القسم ومما يجب على الزوج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيتوتة عندها
 للعبية والمؤانسة لا فيما لا يملكه وهو الحب والجماع كذا في فتاوى قاضي خان والعبدة
 كالمحرر في هذا كذا في الخلاصة فيسوي بين الجديدة والقديمة والبرك والثلث والصبيحة
 والمريضة والرتقاء والمجنونة التي لا يخاف منها والحائض والنفساء والحامل والحائض
 والصغيرة التي يمكن وطؤها والمهرمة والمولى منها والمظاهر منها كذا في التبیین وكذا بين
 المسلمة والكتابية كذا في السراج الوهاج وفيها أيضاً من الفصل الاول من الباب السابع
 عشر في النفقات تجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها
 أو لم يدخل كبيرة كانت المرأة أو صغيرة بجامع مثلها كذا في فتاوى قاضي خان انتهى وفي
 تنوير الابصار من باب النفقة فتجب للزوجة على زوجها ولو صغيراً لا يقدر على الوطء أو
 فقيراً ولو مسلمة أو كافرة تطيق الوطء انتهى ومما يدل على مساواة الزوجة الكتابية
 للمسلمة فيما ذكر اطلاق النصوص الواردة فيما يجب للزوجات على أزواجهن وبالعكس

ما عدا الميراث واللعان وحده القذف لما رواه البخاري في كتاب القرائن ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولما في المصابيح لا يتوارث أهل ملتين شتى والاجماع عليه وهو على انه لا حد الا بقذف المسئلة ولان شرط اللعان الاحصان وأهلية الشهادة وهو كونها مسلمة حرة بالغة عاقلة كما في رد المحتار من اللعان ودليل حل الكتابية قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فهما لم يكت إيمانكم من قتيما تركم المؤمنات قال النسفي في تفسيره المعنى ومن لم يستطع زيادة في المال وسعة يمانع بها نكاح المحرة فليتركه أمة ونكاح ألامة الكتابية يجوز عندنا والتقييد في النص للاستتباب بدليل ان الإيمان ليس بشرط اتفاق مع التقييد به وقال ابن عباس ومعاوية الله على هذه الأمة نكاح الأمة واليهودية والنصرانية وان كان موسرا وفيه دلائل لنا في مسألة الطول وقال أنس بن مالك عثمان بن عفان نكح طلحة بن عبيد الله تعالى أعلم (الثاني) هل يباح طعام أهل الكتاب وما المراد من الطعام في قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم الطعام المطلق على إطلاقه أو الطعام المذبوب المحلل على حسب شرع الاسلام (أجاب) نعم يباح طعام أهل الكتاب سواء كان من الحيوانات المذكاة ذكاة شرعية أو من غيرها مما لم يرد الشرع بتحريمه ودليله من الكتاب قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم لكن المراد بالطعام في الآية خصوص الحيوانات المذكاة ذكاة شرعية لأن غيرها لا يختص حله بجملة دون أخرى فلا فائدة في التخصيص عليه بخلاف المذبوب لا ترى ان ذبيحة الجوسى والثني لا تحل بخلاف ذبيحة الكتابية فهذه ذبيحة التخصيص قال النسفي في تفسيره وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم أي ذبايحهم لأن سائر الأطعمة لا يختص حلها بالملل وطعامكم حل لهم فلا جناح عليكم ان أطعمتموهم لانه لو كان حراما عليهم طعام المؤمنين لما سألوا أطعمهم وفي تفسير الخازن وأجمعوا على ان المراد بطعام الذين أوتوا الكتاب ذبايحهم خاصة لان ما سوى الذبايح فهي محللة قبل أن كانت لأهل الكتاب وبعد أن صارت لهم فلا يبقى لتخصيصها بأهل الكتاب فائدة ولان ما قبل هذه الآية في حكم الصيد والذبايح فحل هذه الآية عليه أولى ولان سائر الطعام لا يختلف من تولاه من كتابي وغيره وإنما يختلف المذكاة فلما خص أهل الكتاب بالذكاة على ان المراد بطعامهم ذبايحهم اهـ ودليله من السنة كما صلى الله تعالى عليه وسلم من الشاة التي أهدتها اليهودية زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم حين قدمت الى عترة لها فذبحتم وأصلتها ثم هدتها الى سم لا يلبث بأن يقتل من ساعتها فكل منها وأكل رهط من أصحابه معه والحديث مشهور شائع ذكره البخاري في صحيحه وأبو داود في سننه وصاحب المواهب اللدنية والسيرة الحلبية وسيرة ابن هشام وغير ذلك وكان ذلك في

غزوة خيبر بعد فتحها في بقية المحرم سنة سبع من الهجرة والله تعالى أعلم (الثالث) ما حكم وطء المرأة التي يستخدمها رجل بالشرعية أو بالنفقة فقط ويعاشرها كالزوجة فيما كل ويشرب ويبيت معها على الاعلان بتراضي الطرفين فهل ينزل تراضيها على ذلك منزلة الصيغة الشرعية وينزل الاعلان المذكور منزلة شهادة الشاهدين فينعقد النكاح بذلك أولا وفي هذا عموم البلوى في بلدة عظيمة من بلاد الهند من ديار الاسلام اسمها حيدرآباد دكهن ولا يهتدون عن كونها في نكاح الغير أو في عدته بل ربما يعلمون انها متزوجة بزوج آخر وفي عدته فان قلتم بالاول فهل اول الوطء حرام أم حلال باعتبار التراضي فقط أولا بدم التراضي والاعلان وما معني الاعلان للنكاح عند مالك وهل يعمل به عند الحنفيين (أجاب) حكم هذا الوطء الحرمة وانه زنا محض لانه لم يوجد في نكاح ولا في شبهته أما الاول فلان ركنه الايجاب والقبول اللذان ينعقد بهما ولم يوجد وأما الثاني فلم يعدم وجود ما يحقق ذلك قال في الهندية في الباب الاول من النكاح وأما ركنه فلا يوجب والقبول كذا في الكافي والايجاب ما يتلفظ به من أي جانب كان والقبول جوابه هكذا في العناية وقال أيضا في الباب الثاني وما ينعقد به النكاح فهو نوعان صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج وما هاهنا وهو ما يفيد ملك العين في الحال كناية كذا في النهر الفائق ناقلا عن المبدع وطولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح والاعارة والاحلال والتمتع والاجارة والرضا ونحوها كذا في التبيين اه وعلى مقابل الصحيح من الانعقاد بلفظ الاجارة فالمراد أن يذكر أحدهما هذا اللفظ فاصدا به النكاح مع قبول الآخر كذلك لأن يستأجرها للخدمة أو الوطء فانه اذا وطئ في تلك الحالة يكون زنا وان كان لا يحسد عند الامام في الصورة الثانية قال في فتاوى قاضيان في أول كتاب الحدود ولو استأجر امرأة ليزني بها فزني بها لا يحسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان استأجرها للخدمة فزني بها يحسد اه وقال في الدر المختار في باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب به ولا حد بالزنا بالمتأجرة له أي للزنا والحق وجوب الحد كالمستأجرة للخدمة فتح اه وعلى قول الامام رضي الله عنه فالساقط انما هو الحد لا حرمة الزنا كما يؤخذ من رد المختار أول كتاب الحد وعند قول الشرح والزنا الموجب للحد وطء مكلف ناطق طامع في قبل مشتهاة خال عن ملك وشبهته ونصه قوله الموجب للحد قيد به لان الزنا في اللغة والشرع بمعنى واحد وهو وطء الرجل المرأة في غير الملك وشبهته فان الشرع لم يخص اسم الزنا بما يوجب الحد بل هو أعم والموجب للحد بعض أنواعه فلو وطئ جارية ابنه لا يحسد للزنا ولا يحسد قاذفه بالزنا فدل على ان فعله زنا وان كان لا يحسد به اه والاعلان الذي يكتفي به الامام مالك عن الشهادة الذي نقله قاضيان في فتاواه ونصه فصل في شرائط النكاح منها الشهادة عندنا وقال مالك رحمه الله الشرط هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها بكهنة الشهود وشرط السكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود وشرط الاعلان جاز اه

لا يجدي نفعا في هذه الحادثة فان مذهبه ان النكاح لا ينعقد بلفظ الاجارة ولو ذكره
 المال قال في الشرح الكبير العلامة الدردير على متن الشيخ خليل من كتب السادة
 المالكية وصيغته أي النكاح أنكحت وزوجت ولو لم يسم صداقا كما يأتي في التعويض
 وصح بتسليمته صداقا وهبت لك ابنتي مثلا أو صدقت عليك بها بكذا فان لم يسم صداقا
 لم ينعقد وهل كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كعبت لك ابنتي بصداق قدره كذا أو
 ملكتك أياها أو أحلت واعطيت ومنحك أياها بكذا أي مثل وهبت حيث سمي صداقا
 فينعقد به النكاح أو لا ينعقد ولو سمي صداقا ككل لفظ لا يقتضي البقاء كالخبس
 والوقف والاجارة والعارية اه على انه لو انعقد النكاح عنده من غير شهادة الشهود
 واكتفى فيه بالاعلان اللاحق لا تتقرر صحته ولا تترتب ثمرته الا بعد الاشهاد قال
 العلامة الدردير في الشرح الصغير ونذب الاشهاد عند العقد للخروج من الخلاف اذ كثير
 من الأئمة لا يرى صحته الا باشهادة حال العقد ونحن نرى وقوعه صحيحا في نفسه وان لم تحصل
 الشهادة حال العقد كالبيع ولكن لا تتقرر صحته ولا تترتب ثمرته من حل التمتع الا
 بحصولها قبل البناء اه اذا علمت ذلك تحققت ان هذا من جملة ما نهى الله تعالى عنه
 بقوله ولا تقر بوالزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا قال في تفسير الخازن ولا تقر بوالزنا انه
 كان فاحشة أي قبيحة زائدة على حد القبح وساء سبيلا أي بشس طريقا طريقه وهو ان
 تنصب امرأه غيرك أو أخته أو بنته من غير سبب والسبب ممكن وهو الصهر الذي شرعه الله
 تعالى قبل ان الزنا يشتمل على أنواع من المفساد منها المعصية والإيحاب الحمد على نفسه ومنها
 اختلاط الانساب فلا يعرف الرجل ولده من هو ولا يقوم أحد بتريئته وذلك يوجب ضياع
 الاولاد وانقطاع النسل وذلك يوجب خراب العالم اه وقد قال الله تعالى والذين هم
 لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فن ابنتي وراء
 ذلك فاولئك هم العادون أي المتجاوزون الى ما لا يحل لهم فقد حصر التحل في الأزواج أو
 ما ملكت أيمانهم والمذكور في السؤال لم يكن واحدا منهما وقال ابن عباس رضي الله
 تعالى عنهما كل فرج سواهما حرام رواه الترمذي والله تعالى أعلم (الرابع) ما حكم
 بيع الحر اثر الاتي بانهن أحد من اقاربهن أو بن أو واهبن أنفسهن في أيام القحط
 خوفا من الموت من الجوع أو حصل ذلك في غير أيام القحط فهل هذا البيع صحيح أولا
 وهل وطؤهن بهذا السبب حرام أو حلال وهل يثبت نسب أولادهن من هذا الواطئ أو
 هو زنا لا يثبت معه النسب وما الجواب عن قول القائل ان باب الرق والعبودية انقطع
 بآية فاما ما بعده وما فداه اذ لا دليل خلافه أقوى منه أو يساويه حتى تثبت معارضته
 للأول (أجاب) حكم بيعهن وهبتن للغير سواء كان البيع أو الهبة صادرا من غيرهن
 أو ممن أنه باطل فلا يمكن بحال من الاحوال لانهن اسن بمال أصلا فلا يدخلن في
 ملك احد وان كن رضين بذلك لان الحرية من حقوق الله تعالى اذ يتعلق بها وجوب

فحوالحج والزكاة فلا يتمكن الشخص من اسقاطها وجعل نفسه مملوكا لاغير لانه غير
قابل للملكية قال في تنوير الابصار وبطل بيع ما ليس بمال كالدّم والميتة والحر
والبيع به ذك ذلك في باب البيع الفاسد وذك فيه ايضا ان الباطل لا يملك بالقبض
بخلاف الفاسد اهـ والهبة مثل البيع لانها تملك بغير عوض مشروط فلا تكون الا
فيما هو مال ففي الهندية في ذك شروط الهبة الراجعة الى الموهوب ان يكون مالا متقوما
فلا تجوز هبة ما ليس بمال اصلا كالحر والميتة والدّم وصيد الحرم والمحظور وغير ذلك ولا
هبة ما ليس بمال مطلق كام الولد والمدير المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال متقوم
كالخمر كذا في البدائع اهـ بل اللازم على من علم حال من اشتدت به المجاعة لعدم شيء
يجده ولا يقدر ايضا على تحصيله ان يحبي مهجته بما قدر في الهندية من الباب المحادي
عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب
ويقرض على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي يهجز عن الخروج والطلب اهـ
وحكم وطئهن بعد الهبة او البيع المذكور انه زنا محض لا يثبت معه نسب الا ولا دلالة لم
يوجد في ملك يمين ولا شبهته ولا في ملك نكاح ولا شبهته اما الاول فلما علمت من بطلان
البيع والهبة واما الثاني فلانه لم يوجد فيه ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان يطاءمة ابنه
مثلا واما الثالث فلعدم ركنه من الايجاب والقبول اللذين ينعقد بهما النكاح لعدم
ارادته فيما ذكر واما الرابع فلعدم ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان يطاءمة بنته مثلا
فصا ووطئهن على هذا الوجه حراما لقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على
ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين الآية بل لو كانت المرأة من هاته النساء
فراش الرجل آخر ينكح يثبت نسب ولدها من زوجها لا من هذا الزاني لما ورد عن أبي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراس وللعا هرا كجروا الجماعة الا
أبادا ودوفي لفظ البخاري صاحب الفرائض (والجواب) عن قول القائل ان باب الرق
والعبودية انقطع بآية فاما من ابدوا فاداء اذ لا دليل خلافه اقوى منه او يساويه حتى
ثبت معارضته للاول أن هذه الآية نزلت في يوم بدر وكان الكفار حينئذ من مشركي
العرب وهم لا يجري فيهم الاسترقاق أصلا وقوله تعالى في الآية فاما من ابدوا فاداء
ارشاد لما فيه المصلحة في ذلك الوقت فلا يدل على منع غيرهما في الحكم عند اقتضاء
المصلحة له وحينئذ لا تغيد الآية منع غير المن والفداء قال الفخر الرازي في تفسيره قوله
تعالى فشدوا الوثاق احرار شادتم قال تعالى فاما من ابدوا فاداء فيه مسائل الاول اما
وانما للخصم وحدهم بعد الاسر غير مختصر في الاحرار بل يجوز القتل والاسترقاق والمن
والفداء نقول هذا ارشاد قد كرا الامم في سائر الاجناس والاسترقاق غير جائز في اسرى
العرب فان النبي صلى الله عليه وسلم كان معهم ولم يذك الاسترقاق واما القتل فلان الظاهر
في المتن الا زمان ولان القتل ذك به قوله فضرِب الرقاب فلم يبق الا الامران اهـ وحكم

مشركي العرب عندنا بعد آية براءة انه لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف ولا يتركون احراراً
بضرب الجزية عليهم لان القرآن نزل بلغتهم فالحجزة فيهم اظهر من غيرهم لان الآية وان
دلت على جواز المن والفداء الا ان اماننا الاعظم ايا حنيقة في المشهور عنه يقول بنسخ
ذلك بآية فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل
مرصد فان هذه الآية في سورة براءة وهي آخر سورة نزلت اى كامله فتمكون ناسخة لآية
المن والفداء في الدرمن المنع من مانصه وقتل الاسارى ان شاء ان لم يسلموا واسترقهم
او تركهم ام احرار اذمة لنا لا مشركى العرب والمرتدين كما سيحى وحرم منهم اى اطلاقهم
بجناولوبه داسلامهم ابن كمال لتعلق حق الغنائم وجوز الشافعى بقوله تعالى فاما منا
بعدد واما فداء قلنا نسخ بقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم شرح مجمع وحرم
فداؤهم بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم درود وصدرا الشريعة اه وكون
سورة براءة آخر سورة نزلت عزاء في رد الهتار الى فتح القديروذ كره في حواشى الجلالين في
آخر سورة النساء حيث قال روى انه صلى الله عليه وسلم بعد ما نزلت سورة النصر عاش عاماً
ونزلت بعدها براءة وهي آخر سورة نزلت كاملة الى آخر ما ذكره اه وفي رد الهتار وقوله
الامشركى العرب والمرتدين فانهم لا يسترقون ولا يكونون فدية لنا بل اما الاسلام او
السيف اه وكون آية المن والفداء منسوخة عند أبى حنيفة منقول في كثر من
التفاسير والدلائل القرآنية الناطقة ببقاء الرق واستمراره والملك المترتب عليه كشيعة
كآية كفارة اليمين والقتل واظهار آية حل الاستمتاع بملك اليمين وكذا الاحاديث
والاجماع على هذا فقد ثبت الاسترقاق بعد غزوة بدر ففعله عليه الصلاة والسلام في
مواطن كثيرة وخرج البغوى في مصابيح السنة عن أبى سعيد الخدرى قال لما نزلت بنو
قريظة على حكم سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليه فاجاء على حمار
فلما دنا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا الى سيدكم فاجلس فقال رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان هؤلاء منزلوا على حكمك قال فاني احكم ان تقتل المقاتلة
وان تسبي الذرية قال لقد حكمت فيهم بحكم الملك ويروى بحكم الله فسلوا فقطع باب الرق
والعبودية لما امكن شئ من ذلك والله تعالى أعلم (الخامس) ما حكم سؤر الكتمانى
والجوسى وعبدة الاصنام وما أصابته أيديهم من الماء أو المائعات هل هو طاهر أو لا وإذا
قامت بالاول فما المراد من قوله تعالى انما المشركون نجس هل نجاستهم كالعذرة أو كالجنب
وهل سؤر شارب الخمروا كل لحم الخنزير مسلماً كان أو كافراً نجس أو لا (اجاب) سؤر
الادى ولو جنباً أو كافراً أو امرأة ولو طائفاً ونفساً طاهر الا سؤر شارب الخمر أو كل
لحم الخنزير مثلاً ان شرب احدهما من الماء الى فور ذلك فلوا بتمام وقته ثلاث مرات بعد
لحس شفتيه بلسانه وزال اثر نجاسته فم شرب لا يكون سؤره نجساً الا اذا كان شاربه
طويلاً لا يصل اليه لسانه فلا يظهر بذلك اذا نجس بشئ مما تقدم ويكون سؤره نجساً واذا

اصاب الكافر ماء او ماء لا ينجسه كذا يؤخذ من الدور والاهتار والمراد من قوله تعالى
 انما المشركون نجس نجاسة اعتقادهم كما نقله في وداهتار عن البحر وقيل غير ذلك كما
 ذكره أئمة التفسير قال في الخازن قيل اراد بالمشركين عبدة الاصنام دون غيرهم من
 اصناف الكفار وقيل بل اراد جميع اصناف الكفار من عبدة الاصنام وغيرهم من
 اليهود والنصارى والنجس الشئ القذر من الناس وغيرهم وقيل النجس الشئ الخبيث
 والمراد بهذه النجاسة نجاسة المحكم لان نجاسة العين سهو ونجاسة على الذم لان الفقهاء اتفقوا
 على طهارة ابدانهم وقيل هم انجاس العين كالكلب والخنزير حتى قال الحسن بن صالح
 من مس متركا فليتوضأ وروى هذا عن الزيدية من الشيعة والقول الاول اصح وقال
 قتادة سهو انجسالاتهم ينجسون ولا يغتسلون ويحذرون فلا يتوضئون وقال النسي في
 نفسه يره انما المشركون نجس لان معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس ولا ينهم لا يطهرون
 ولا يغتسلون ولا يجتنبون النجاسات فهي ملابسة لهم او جعلوا كائهم النجاسة بعينها
 مبالغة في وصفهم بها اه والله سبحانه وتعالى اعلم (السادس) مامعني حديث من
 تشبه بقوم فهو منهم هل المراد منه التشبه في كل الامور او لو كان في بعضها وهل التشبه
 بالكفار الممنوع اخذ من اشارة الحديث التشبه في خصوص ما نص الشارع على تحريمه
 اوه وشامل أى تشبه كان ولو في المباح او المسكوت عنه الذي لم ينص الشارع عليه بحل ولا
 حرمة وهل بين الشارع للبس هيئة مخصوصة لا يجوز العمدول عنها اوهى من جملة
 الامور المباحة وهل الجبة الرومية التي اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كانت
 هيئتها كلبوسه صلى الله عليه وسلم او كهيئته ملبوس الكفار وهل ضيق الكمين
 دليل على الثاني وهل لبس الطربوش والتكفة المعبر عنها في مصر بالسنة والبنطلون
 والحزمة التي تلبسها الترك فيه تشبه بالنصارى اولا ومامعني لفظ منهم هل معناه من
 تشبه بالكفار فهو واحد من جملتهم كافر مثلهم او معناه مثلهم من بعض الوجوه فلا يلزم
 ان يكون كافرا اوهى من جملة التشبه بالمنوع كل الطعام على السرير وقطع الخبز
 واللحم بالسكين وغيرهما اولا افتونا من كتب الفقه مع بيان أدلة تلك المسائل من
 الادلة الاربعية واقوال السلف رحمكم الله (اجاب) هذا الحديث ذكره الامام
 السيوطي في الجامع الصغير في حرف الميم وقال شارحه العزيزي قال المناوي أى تزييا
 في ظاهره بزيهم وقال العلقمي أى في لبسهم وبعض أفعالهم فهو منهم قال العلقمي
 أى من تشبه بالاصحاب يكره كما يكره من ومن تشبه بالفاسق لم يكره ومن وضع عليه علامة
 اشر فاء كرم وان لم يتحقق شره وفيه اشارة الى ان من تشبه من الجان بالحيات المؤذيات
 وظهرا لنا في صورتهم فانه يقتل وانه لا يجوز في زماننا لبس العمامة الصفراء والزرقاء
 اذا كان مسلما رواه ابن رسلان وابوداود عن ابن عمر والطبراني في الاوسط عن حماد بن عيسى
 قال العلقمي يجانبه علامة الحسن اه فالمراد بالتشبه المذكور التشبه ولو في بعض الامور

ثم التشبيه بالكفار قديكون صوريا بان يفعل كفعالهم من غير قصد تشبيههم - ثم وقد يكون
حقيقيا بان يفعل ذلك قاصدا للتشبيه بهم وعلى كل اما ان يشبههم - ثم في محرم اولا فان في
الاول فهو آثم مطلقا قصدا ولم يقصدوا في الثاني ان قصدا ثم والا فلا يدل على ذلك ما
ذكره في شرح الدرمن باب مفسدات الصلاة ونصه وقراءته من مصنف أى ما فيه قرآن
مطلقا لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه او قرأه بلا حيل وقيل لا تفسد الا بآية واستظهره
الحامى وجوزه الشافعى بلا كراهة وهم ابا التشبيه باهل الكتاب اى ان قصده لان التشبيه
بهم لا يكره في كل شئ بل في المذموم وفيما يقصد به التشبيه كما في البحر اه وكتب عليه في
رد المحتار قوله لان التشبيه بهم لا يكره في كل شئ فانا قائل ونشرب كما يفعلون بحر عن شرح
الجامع الصغير لقاضيخان ويؤيده ما في الذخيرة قبيل كتاب التحرى قال هشام رأيت على
أبي يوسف زعلين مخصوصين بمسامير فقلت أترى بهذا الحديد باسا قال لا قلت سفيان وثور
ابن يزيد كره ذلك لان فيه تشبها بالرهبان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس
الزغال اتي لها شعروا انها من لبس الرهبان فقد اشار الى ان صورة المشابهة فيما يتعلق به
صلاح العبد لا تضر فان الارض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع اه
وفيه اشارة ايضا الى ان المراد بالتشبيه اصل الفعل اى صورة المشابهة بلا قصد اه ولم
يبين الشارع لبس هيئة مخصوصة فبحر وزلبس ثيابهم عند عدم قصد التشبيه قال في رد
المحتار قبيل كتاب الصلاة قال في الفتح وقال بعض المشايخ تكره الصلاة في ثياب الفسقة
لانهم لا يتقون الخمر وقال المصنف يعنى صاحب الهداية الاصح انه لا يكره لانه لم يكره من
ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استحلالهم الخمر فهذا اولى اه فانت تراه اطلق جواز
لبس ثيابهم ولم يقمده بكونها على هيئة مخصوصة وفي شرح الاشباه لمبة الله افندى البعلى
من كتاب السيرة وكذا يكفر لوتر بزنا زيرا ايهود والنصارى وهو زنا من صوف او شعر
يشده فوق ثيابه ولا يجعل له حلقة للشدة كما يشد المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين
والشمال برجندى وفي معين المفتى كل من تشبه بالكفار هم - دا أو تزيان بزي النصارى أو
تتزين بزنا نير النصارى أو تقلنس بقلنسوة الجوس أو دخل بيعة أو كنيسة لزيارتها والتبرك
بها أو تبرك ببعض كبار الكفار لانه كنه بزيادات عبادتهم أو شئ من خواص دينهم يكفر اه
وتقييده بالعمدا اشارة الى انه لو كان فعل ذلك لضرورة كخوف برد أو فعل ذلك خديعة في
الحرب أو طليعة للمسلمين أو لان البقرة لا تعطيه لبنها الا اذا لبسها أو استهزأ بهم - ثم لا يكفر
والكل مصرح به وقوله سواء دخل كنيسة منهم أو لم يدخل تعميم في التشبيه يعنى ان قصد التشبه
بهم ككفر ولا يلزم أن يكون مع ذلك دخول للكنيسة واما دخول الكنيسة فقد علمته ولو قال
المتن تزنا نيراهم أو اللابس لما هو من شعارهم كنت مستهزأ بهم ولا أعتد دينهم صدق
ديانة لا قضاء واطلاق معين المفتى وعلى القارى في شرح المكفرات يشير الى انه يصدق
ايضا في القضاء فليتام - اه وروى البخارى عن المغيرة قال فافترغت عليه الاداة

صفر

سنة

وتنسل وجهه ويديه وعليه جبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما من أسفل الجبة اه وفي فتح الباري شرح البخاري لابن حجر ما نصه باب الصلاة في الجبة الشامية هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها وانما عبر بالشامية مراعاة للفظ الحديث وكانت الشام اذ ذاك دار كفر وقد تقدم في باب المسح على الخفين ان في بعض طرق حديث المغيرة ان الجبة كانت صوفاً وكانت من ثياب الروم اه ولا يداود من صوف من أجباب الروم اذا علمت ذلك فلا طائل في كون ضيق السكين دليلاً على ان هيئتها كلبوس الكفار لما ذكرنا انه يجوز لبس ثيابهم على هيئتهم عند عدم قصد التشبه وأما معنى فهو منهم انه كافر مثلهم ان تشبه بهم في ما هو كفر كائن عظيم يوم عيدهم تجب لالدينهم أوليس زناهم أو ما هو من شعارهم قاصداً بذلك التشبه بهم استخفافاً بالاسلام كما قيده أبو السعود والخوي على الاشياء والافه ومثلهم في الاثم فقط لافي الكفر وأما كل الطعام على السرير وقطع الخبز واللحم بالسكين فلا يوجب كراهة التحريم ما لم يقصد التشبه بالكفار فقد ذكر في الهندية من الباب الحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به ما نصه قال علاء الدين الترمذاني يذكره قطع الخبز بالسكين وقال أبو الفضل السكرماني وأبو حامد لا يذكره كذا في القنية اه وفي كراهية الدر قبيل فصل البيع ما نصه وجاء لا تقطعوا الخبز بالسكين وأكرمه فان الله كرمه وفي رد المحتار قوله وجاء قال شيخ مشايخنا الشيخ اسمعيل الجرجاني من الاحاديث المشتهرة لا تقطعوا الخبز واللحم بالسكين كما تقطع الاعاجم ولكن انتم شوهتموها قال الصغاني موضوع اه وفي المجتبى لا يذكره قطع الخبز واللحم بالسكين اه والله تعالى أعلم

(كتاب احياء الموات والشرب)

(سئل) في قطعة ارض لملك لا أحد عليها احياء هارجل باذن نائب الامام وصارت صالحة للانتفاع بها فهل يملكها الهبي بذلك ولها لبناء والغراس فيها وله وقفها على مصالح مسجده واقاضى الجهة اخراج سند الوقف بذلك (أجاب) اذا احيى مسلم أو ذى ارضاً غير منتفع بها وليست مملوكة لمسلم أو ذى وهي بعيدة عن القرية اذا صاح من أقصى العامر وهو جهوري الصوت لا يسمع بها صوته أو قرية منه على قول محمد المفتي به ملكها ان أذن له الامام في ذلك في قول أبي حنيفة وعليه المتون والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض لملك لا أحد عليها ولا تنفع بها لاهل القرية التي تليها احياء هارجل باذن الامام فهل تكون للمحيي ويملكها بذلك الاحياء وله التصرف فيها بما شاء (أجاب) اذا احيى مسلم أو ذى ارضاً غير منتفع بها وليست مملوكة لمسلم أو ذى وهي بعيدة عن القرية اذا صاح من أقصى العامر لا يسمع بها صوته ملكها عند أبي يوسف وهو المختار واعتبر محمد عدم ارتفاق اهل القرية وبه قالت الثلاثة وهو ظاهر الرواية وبه يفتي والله تعالى أعلم (سئل) في ارض موات فيها بئرهم - دووم ومردووم من قديم الزمان الى الان لم

١٢٦٦

٧

ربيع الاول

١٢٦٦

١٣

ربيع الثاني سنة

٢٤ ١٢٦٨

جمادى الاولى

١٩ ١٢٦٨

صفر

١٠ ١٢٧٢

يكن لاحد فاستولى عليه رجل فبناه وأحياه بأرضه باذن الحاكيم ثم بعد ذلك أراد رجل
أجنبي أن يشاركه فيه بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة واضع
اليه حيث أحياه باذن الحاكيم (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور
والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين استبدلا أرضا للزراعة واحد البدلين بجوار أرض
بور حريم البلد أصلح من أخذه شيئا من الارض المذكورة وجعل فيها جرنالوضع الزرع
المصود فهل اذا فسخ الاستبدال ورجع كل على أصله لا يدخل ما أصلحه من الارض
المذكورة في البذل ولا يختص به جاره لانه حق العامة (أجاب) حق الانتفاع بحريم البلد
لا هله وليس لاحد منهم منعه غيره من الانتفاع به بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة بأيديهم قحاويز بالاجار موضوعة بشاطئ نهر النيل الاعظم معدة لصيد
السمك اسكون ماء البحر يعلموها عند زيادته وينزل عنها وقت هبوطه فيبقى السمك
فيما فيتناوله من هي ييده ويتصرف فيه لمن شاء ببيع وغيره فام عليهم الا ان جماعة
يدهون ان تلك القحاويز مستحقة لكون فيها نصيبا معلوما عن اصولهم ويريدون رفع
أيديهم عن ذلك النصيب وانهم اعترفوا بذلك لدى بيعة شرعية ولما سئل واضع سواليد
عن ذلك جحدوا الاستحقاق والاقرار المذكورين فهل التجبير المذكور بشاطئ النيل
لا يقيس الملكية فيما حجروه سواء قلنا بأنه موات يجوز احياؤه باذن الامام أو قلنا بأنه من
حريم النهر لان مجرد التجبير لا يحد احياءه واذا قلتم بان ذلك ليس باحياء شرعي فاذا وقع
فيه نزاع بين فريقين كيف يكون العمل في ذلك شرطا (أجاب) المصريح به ان الانهار
الاعظام كالنيل ليست مملوكة لاحد ويملك كل واحد من العامة الانتفاع بها بسبق
دوايه وأرضه ونصب طاحونة ودالية واتخاذ مشرعة ونهر الى أرضه بشرط ان لا
يضر بالعامة ومن جملة الانتفاع جعل القحاويز المذكورة على شاطئه لصيد السمك
فليجماعة المذكورين ذلك حيث لا ضرر بالعامة والامنعوا ولا شبهة في أن الاجار
الموضوعة للقحاويز المذكورة مملوكة لاربابها فتورث عنهم وتجرى فيها الخصومات
كسائر الدعاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض من
الاراضي المصرية الموات بدون أن يؤمر من ولي الامر ولما أصلح بعضها ضرب عليه
الخراج ثم فيما بعد ظهر انه موجود خلاف ما ضرب عليه الخراج جز منزع وبخره لازل
مواتا فارد على الامر منزع الارض المذكورة من الرجل المذكور والضرب الخراج عليها
واصلاح الجزء الباقي فيها مواتا فادعى الرجل انه يملك الارض المذكورة عن والده
بموجب وثيقة وانها آلت الى والده من عريان اولاد على كان أنعم عليهم بها في سنة
١٢٢٥ بامرولى الامر وقتها بشرط انهم يصلحونها ويرزعوها ولم يجروا بها شيئا من
التصليح والزراعة فضلا عن كون الحدود المذكورة بصورة الحجة هي باملاء فقط لا من
واقع الامر ولا من واقع وضع يده وقد بحث من الرنانه التي هي محل تسجيل قيد

الاقطاعات بالاوامر فلم يوجد بها اقطاع الارض المذكورة لاحد وبحث أيضا عن الامر
المرتكن عليه المدعى فما وجدنا الحكم الشرعي في ذلك هل لولي الامر نزاع الارض
المذكورة من ذلك الرجل وضرب الخراج عليها أم لا وهل اذا وقف رجل أرضا من
الارض الاميرية خراجية كانت أو مواتية دون اقطاع من ولى الامر تجوز وقفه ويكون
معه ولا بها أم لا واجيب عنه من قبل العلامة مقتى نعم اسكنه سدريه حالي بقوله اعلم انه
يشترط في ثبوت ملك أولاد على الارض المذكورة ثبوت انعام ولى بها لهم وتعيينهم
باسمائهم والا كان تملكها لجهول وتعيين الحدود وواصلاتهم لها وزراعتها واذا قد شرط
من هذه الشرط ولا يثبت ملكهم واذا لم يثبت لهم ملك فلا يصح تملكهم للواقف واذا لم
يصح التملك لم يصح فيها الوقف فلولى الامر أخذها والاستيلاء عليها هذا ما يتعلق
بالارض المنسوبة بها وأما ما يتعلق بوقف الارض الخراجية وأرض الموات فنقول اذا
وقف رجل أرضا خراجية غير موات بدون اقطاع من الامام لا يصح بل ولو باقطاع منه الا
اذا كانت مواتا أو ملكا للسلطان قال العلامة قاسم بن قطلوبغا انه ان من أقطعه السلطان
أرضا من بيت المال ملك المنفعة وله اجارها وتبطل بموته أو اخرجته من الاقطاع لان
السلطان ان يخرجها منها اه هذا في الارض الخراجية الصالحة للزراعة وأما الموات
فلا يصح وقفها الا بعد احيائها باذن الامام حتى لو أحيها يدون اذنه لا يملكها واذا لم
يملكها الا يصح وقفها والله أعلم كتبه الفقير محمد بن صالح البنا المحمدي مقتى اسكنه سدريه
(أجاب) صرح علمنا قائلنا ان احياءه لم أؤذى أرض موات بان جعلها صالحة لآباء
الزرع ملكها ان اذن له الامام في ذلك وهو قول الامام الاعظم وهو المختار وعليه ارباب
الماتون وقالوا يملكها بالاحياء بلا اذنه لو مسلم أو ذميا شرط الاذن اتفاقا فاذا اعترف
واضع اليه هب ان تلك الارض من أرض الموات وان ولى الامر اذن للعربان باحيائها ولم
يحصل منهم احياء لمساخى انتقلت الى أيه الواقف لها فوقفها عليه تبين هدم صحة
انتقالها اليه بخوبيح على فرض ثبوت الاذن من ولى الامر للعربان في أرض معينة
معلومة وعلم المأذون له اعدم ملكهم اياها بهدم الاحياء اذ الملك مرتب عليه لاهل محرد
الاذن من ولى الامر فلا تصير ملكا له واحياء بعضها من قبل من انتقلت اليه بدون اذن
من ولى الامر لا يوجب ملك الهوى لمساخى هذا الوجه على قول الامام المختار فلا يصح
الوقف منه والحال ما ذكر اذ الوقف مرتب على الملك وهو لم يوجد واذا لم يصح ملكها
ووقفها فهي مستحقة لجهة بيت المال فلولى الامر التصرف فيها بما هو الانفع العامة
المسلمين والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الرزنامة بما مضى من ان من ضمن
ارباب الابعاديات شخص يدعى يوسف أغانم عليه من ولى الامر باعبادية قدرها مائة
فدان وحددت له ووضع يده من ضمن ذلك على خمسة وسبعين فدانا ووجد ان الخمسة
والعشرين فدانا عالية عن المياه فزرعها وضعا من المعمور وآل الامر الى تخصيص مال

المعروف منه وقد كان أنعم على السيد محمود مصطفى بخمسين فدانا ابعادية أيضا وجرى
تحديد لها اليه بما فيها العلو الذي تركه يوسف أغا بوجه التكرار واستولى السيد محمود
عليها وصرف على اصلاحها مصاريف ولا زالت بيده ثم توفي يوسف أغا فخلفه زوجته
خمسة وعشرون فدانا وخص بيت المال خمسة وسبعون فدانا باعتبار المائة فدان وعند
ذلك اتضح أمر التكرار في تحديد الخمسة والعشرين فدانا الى الشخصين وكان رؤى
يديوان المسالمة ان تنزع الخمسة والعشرون فدانا من السيد محمود السابق تحديدها الى
المتوفى ويستبدل الى السيد محمود بدلها بما يوجد من تركته وقوف في تسليم ذلك محتجا
بصدور الامر وحصول تحديدها له واخراج التقييط ووضع يده عليها وصرفه عليها
مصاريف حتى اصلحها وصارت صالحة للزراعة وعرض عنها الى ولي الامر فصدر اذنه
مضمونه حيث ان يوسف أغا لم يدخل في حيازته قبل موته منها سوى خمسة وسبعين فدانا
فهى التي تكون حق تركته وبما ان زوجته وان لم يكن في حيازته زوجها جميع
الابعادية فلا يكون مرجحة ولي النعم تقتضى مراعاة ضعفها الجائز انما لها فيعطى لها
الخمس والعشرون فدانا نصيبها في الكامل ولا ينقص منه شيء رجحة بها ولا يصير حق
بيت المال لمناسبة عدم استيلاء المتوفى المائة فدان وحيث ان مراعاة اصال حق بيت
المال بما يقتضيه العدل ايضا كما انه لا ينبغي نزع جميع الخمسة والعشرين فدانا التي
تكرر تحديدها من السيد محمود بعد حيازته اياها المدة المذكورة وصرفه مصاريف في
اصلاحها فللمساواة وفصل المشكل بما فيه مراعاة الجائزين تقتضى هي اى الخمسة
والعشرون فدانا المذكورة والخمسون فدانا الباقية مما دخل في حيازته المتوفى بينهما
بمناسبة اصل حق كل منهما فيخص السيد محمود اربعين فدانا ونصف وربع
من فدان ويخص بيت المال ثلاثة ارباعها ستة وخمسون فدانا وربع وبهذا تم القضية
فبمقتضى الارادة السنية صادرة المبادرة في اجراء العمل كمنطوقها الشرع يقتضي ان
الزوجة المذكورة توفيت في غاية شوال سنة ٧٢٠ قبل صدور الارادة السنية الهك
عنها وقد كانت اوصت بكامل ما هو مخلف عنها من ابعادية وغيرها والوصى هو
المطالب الا ان باخراج التقييط اليه طبق الوصية وبعرض ذلك للالية ومنها المجلس المعية
صدر الامر بالاستفتاء للمعروفة المحكم الشرع فيهما فبينما عليه لم تحريره تؤمل الافادة
(أجاب) ان كان القصد اجراء مقتضى الامر العالى الصادر في شأن ذلك فجبهة وصية
زوجة المنعم عليه سابقا بالمائة فدان ابعادية يكون لها خمسة وعشرون فدانا حيث
اوصت بجميع تركتها فيما عينته فلو فرض ملكها الخمسة وعشرين فدانا من اصل المائة
تكون داخلية في الوصية وان كان القصد معرفة المحكم الشرع في اصل هذه الحادثة
وما تعرض منها فالجواب انه لما يحى المنعم عليه الاول جميع ما اراد به وهو المائة
فدان بل حاز منها خمسة وسبعين فدانا فقط واحياها وترك الخمسة والعشرين فدانا

المذكورة بالا حياء وبلا زرع ولا تصليح واستمر قار كالمناخ واربع عشرة سنة الى ان مات
 في سنة ٦٧ لا تدخل في ملكه ولا تورث عنه بل تكون ملكا لمر احياءها باذن ولي الامر
 بعد ذلك وحينئذ فاستحقاق الزوجات ما هو لبيع الخمسة والسبعين فدانا لا غير وهو
 ثمانية عشر فدانا ونصف وربع فدان شائع في الخمسة والسبعين التي احييت من قبل
 زوجها وبابها بجميع تركتها للخيرات التي ذكرتها يكون هذا القدر داخل في الوصية
 المذكورة يصرف ثمنه فيما عينته ولا يكون ملكا للوصي الذي اقامته على صرف ذلك
 انما ولاية البيع والصرف وما شبهه للوصي المذكور لا لغيره واما الخمسة والعشرون فدانا
 المحكي عنها فهي مملوكة لمن احياءها خاصة لا يشاركه فيها بيت المال ولا وصية الزوجات
 المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صدر له امر بارض ابعادية صار تحديدها
 ومساحتها بموجب تقسيط ديواني من الاراضي الخارجة عن الزمام ومن جملة ما حدده له
 قطعة ارض لا تبلغ فدانين وان القطعة الارض المذكورة صار تحديدها في التقسيط
 محدود اربعة ثلاثة منها تنتهي الى ارض زراعية جارية في تصرف رجل من الجيران
 بحيث ان ارض الجار محتاطة بجوانبها الثلاثة والحد الرابع ينتهي الى جسر هناك كما
 ان ذلك محدد في التقسيط الديواني ووضع المثلث يده على جميع الابعادية بما فيه القطعة
 الارض المذكورة واهياها وأصلحها حسب الامر وصار يزورها مدة سنين ثم بعد ذلك
 كاه اسقط الجار المذكور ومنفعة ارضه المحتاطة بالقطعة الارض المذكورة لرجل آخر
 بموجب حجة بيد المسقط له منه ذكره القاضي فيها ان الحد الرابع من الحدود ينتهي الى
 الجسر المذكور بحيث يتضمم من التحديد المذكور بالحجة ان القطعة الارض الابعادية
 المذكورة من جملة المسقط للرجل الآخر من الجار المذكور فهل يكون المثلث في القطعة
 الارض المذكورة للذي وضع يده عليها وتملكها بالامر من ولي الامر حيث ان ملكها
 بالامر والاحياء من قبل الاسقاط للرجل الآخر المذكور من الجار ومن قبل أن يملك
 الجار ومنفعة ارضه التي اسقطها للمسقط له ويكون المعول عليه هو التقسيط ووضع اليد
 السابق على ثلث هؤلاء الاشخاص ولا تعتبر هذه الحجة كاذرة حيث لم يثبت للمسقط للرجل
 الآخر ملك في هذه القطعة وللذين كانوا قبله الآية عنهم ارضه المذكورة له بل وجملة
 اناس من الاهالي يشهدون بان القطعة الارض المذكورة ابعادية وخارجة عن الزمام
 من زمن المساحة الى أن أخذها المعطى له المذكور بالامر ولا عبرة بتعلل المسقط له
 الاخير بان ارضه ناقصة عن القدر الذي يدفع عليه المال حيث ان الاراضي منها ما هو
 كامل المساحة ومنها ما هو ناقص من زمن المساحة (أجاب) المعتبر هو وضع اليد فبقى
 تلك القطعة في يد واضع اليد عليها قبل استحقاق المسقط له والمسقط والحال ما ذكر
 ولا تنزع من يده بمجرد تحجر رايحة التي بيد المسقط له الخارج على هذا الوجه بدون
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من سعادة ناظر الخارجية على يد سعادة رئيس

جادی الاولی سنة

١٢٨١

١٥

مجلس مصر ما تقول حضرات السادة العلماء المفتين بالديار المصرية المحافظين للشريعة
 المحمدية فيما يتخلف في الاقطار المصرية من الاراضي بسبب نزول البحر الملح عنها هل تكون
 في ملك أو استحقاق صاحب القمار الملاصق لها أم كيف أفيدونا عن ذلك (أجاب) مجرد
 كون تلك الارض ملاصقة لعقار شخص لا يوجب دخوله في ملكه واستحقاقه لأن
 الاراضي التي تتخلف من نزول مياه البحر الملح ببلاد الاسلام حق الولاية عليها للعساكم
 حتى لو لم تسكن منتفعيها تسكون مواتا ولا تدخل في ملك أحد أيا كان بدون احيائها
 بالاذن الشرعي من الحاكم والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الخارجية بما صورته
 اذا كان شخص أو أشخاص يملكون اراضي بالقرب من شاطئ البحر في المملكة المصرية
 فهل لا يكون لهم الاستيلاء على شاطئ البحر المذکور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر
 الملح المقابلة لأملاكهم واذا انحسر ماء البحر عن قطعة من الاراضي المذکورة لا يكون
 لأرباب الاملاك المذکورة من حق الاستيلاء عليها وتسكون تلك السواحل حق العامة
 المسلمين اذا كان الامر محتاجا لتلك السواحل لانتفاع العامة بالمصلحة الحكومية أو
 كان محتاجا اليها للطريق أو اخراج بضائع السفن أو ربط بعض السفن الصغيرة بها
 ونحو ذلك وتسكون الولاية عليها لولي الامر ومما قد دارتلك السواحل المحتاج اليها هل
 تقدر بقدرة حاجة العامة الى ذلك ولو فرض وكانت تلك الاراضي من ضمن الاراضي
 الموات التي هي غير محتاج اليها لمنفعة من منافع العامة لا يسوغ لأحد الاستحواذ عليها
 ولا احيائها بنحو زرع أو بناء الا باذن من ولي الامر واذا فرض صد دور الاذن من ولي الامر
 ومضى بعد ذلك ثلاث سنين بدون احياء فهل لا يكون للأذن له حق التملك لتلك
 الارض ويكون للغير احيائها باذن ولي الامر ما لم يصدر اذن جديد منه للأذن له الاول
 أفيدوا الجواب (أجاب) نعم ليس للأشخاص المذکورين الاستيلاء على شاطئ البحر
 المذکور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر الملح المقابلة لأملاكهم ولما انحسر ماء
 البحر عنه اذا كان ما ذكره من انتفاع العامة به وكان محتاجا اليه لمصلحة المذکورة
 وتسكون الولاية والتصرف فيما ذكر لولي الامر بالمصلحة كتصرفه في سائر حقوق العامة
 وتلك السواحل مقاديرها بقدر حاجة العامة اليها واذا كانت الارض مواتا بان تسكون
 خارجة عن البلدة وليست من مرافقها ولا محتاجا اليها لمصالح العامة ولا ملكا لحد ولا
 حقا خاصا له لا يسوغ لأحد تملكها والاستيلاء عليها واحيائها الا باذن من ولي الامر وهو
 المختار والمأخوذ به هذا اذا كان المهي مسلما فلو ذميا فشرطه الاذن اتفاقا ولو مسلمة استأمن
 لم يملكها أصلا واذا فرض صد دور الاذن من ولي الامر بالا حياء ومضى ثلاث سنين قبل
 الاحياء يكون لولي الامر الاذن فيها التغيير ولو بعد التججير اعدم الملك فيها للأذن له
 الاول والتقدير بثلاث سنين مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فانه قال ليس
 لتججير بعد ثلاث سنين حق والتججير يكون بوضع علامة من حجر أو بحصا ما فيها من

شعبان

١٢٨٥

١٣

شعبان

سنة

الحشيش والشوك وتنقيتها عشبها وجعله حوله أو باحراق ما فيها من الشوك وغيره
وكل ذلك لا يفيد الملك لكنه هو أولى به أفلا تؤخذ منه إلى ثلاث سنين فلا ينبغي
لأحد أن يحمي ذلك الموضع حتى تمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة وأما في الحكم
فإذا أحيها غيره قبل مضيها بشه طه ملكها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في جماعة
أحدثوا ساقية على سبيل الشركة بينهم ليسقى كل منهم أرضه المختصة به من تلك الساقية
وجعلوا لها قناة بين أراضيهم لمرور الماء فيها وسقى تلك الأراضي ثم إن أحدهم أحدث
قناة أخرى في وسط أرضه اسقى أرضه الخاصة به منها فطالب منه شريكه أن يسقى أرض
الطالب من تلك القناة المختصة بالمطلوب منه أيضا على سبيل العارية بدون أجر
ولم يكن للطالب حق في السقي من تلك القناة من قديم الزمان فرضي بذلك صاحب
القناة والأرض ثم بعد مدة تضرر صاحب القناة والأرض من سقى جاره من أرضه
وقناته بسبب كثرة الماء ونزول الأرض وأراد منعها من ذلك وقال له اسقى أرضك من
القناة الأصلية القديمة التي بين الأراضي فلم يتمثل لقوله ويريد الزام صاحب الأرض
بالسقى من قناته التي في أرضه خاصة فهل له منعها من السقى من أرضه وقناته الخاصة به
والرجوع في عارته حيث لم يكن له حق في ذلك من قديم الزمان وليس لذلك الرجل إلا
أجر الماء في نوبته من القناة الأصلية القديمة (اجاب) نعم ليس للرجل المذكور أجر
الماء من أرض شريكه في الساقية إذا لم يكن له حق أجر الماء في تلك الأرض من قديم
الزمان ولصاحب الأرض الخاصة به الرجوع في عارته المذكورة والحال ما ذكر وللرجل
الاسقى من القناة المعهدة ذلك من القديم والله تعالى اعلم (سئل) عما ورد من محكمة
أسيوط بإفادة من محافظة مصر بتاريخ ٧ ربيع الآخر سنة ١٩٠٩ ومضمونه أن مدة
المرحوم سليم باشا السليح دار مدير عموم قبلى كان بأسيوط أزيلت الكيمان وصدر
الأذن منه شفها للرحوم على أغا طنجى باشا بأعطائه محلا من الكيمان بأسيوط من
جهتها الشرقية بالقرب منها يعرف بالحضيرة بنى فيه وكالة وبيوتاً ثم تقدم منه عرض
لإعادة أجدبها وأشار مدير الجهة بانه بنى وكالة وبيوتاً بمقتضى الأذن المذكور والآن
صدر أمر كريم بأن المماثل لذلك يحرق به حجة شرعية بالملك فلزم العرض اصدور الأمر
بذلك فصدر الشرح عليه للقاضى بانه إذا تضحى أن المحل المذكور ليس له مالك
ومقدمه أجرى البناء فيه فعلى مقتضى الأمر السكتى فى الصادر فى ٢٣ ربيع الأول
سنة ١٣٢٦ حرر والى المحجة اللازمة بمقتضى الأصول وحيث صدر الأمر كذا فى
بإعطاء حجج عليك لمن يأخذ أرضاً من محل السكوم الذى صارت أراضيه ومقدمه أحد قطعة
وأجرى فيها البناء فتمرد له حجة عليك فخر له فاضى الجهة حجة ذكر فيها أن جميع ما أحدثه
من البناء فيها يكون ملكاً له ثم مات الباقي عن ورتة كوروات أقسموا للثبوت
والآن أراد أحدهم وقف نصيبه الذى خصه بالميراث والذى تعوضه من بقية ورثة والده

٢٨

١٤٨٨

ربيع الثاني سنة

٢٠ ١٢٨٩

أرضاً وبناء فحصل لنا وقفة في صحة وقف الأرض المذكورة والمحال ما ذكره رزنا هذا
 فاطقاً بصورة الواقعة ثروم عرضه على حضرة الاستاذ شيخ الاسلام والا فاده عما يقتضيه
 المحكم الشرعي في ذلك وما يفيدنا به يكون العمل بمقتضاه ويكون دستور العمل فيما
 مماثل ذلك (أجاب) إذا كانت القطعة الأرض المذكورة التي هي من جلة الكيمان
 من ضمن الأرض الموات التي ليست مملوكة لاحد ولا معدة لمصالح أهل البلدة ولا يضر
 كونها قرية منها على المرح المفق به بل المدار على عدم ارتفاق أهل البلدة بها وبنائها
 مسلم أو ذي باذن من له الولاية في ذلك يملكها بالاحياء المذكورة ويجوز فيها التوارث
 وتصرفها التصرفات الشرعية التي من جلتها الوقف وإذا لم تكن مواتاً وكانت من
 حقوق بيت المال يصح تملكها من قبل ولي الأمر أو أذونه في ذلك إذا لم تكن محتاجة
 لمصالح العامة وكان المعطى له من مصارف بيت المال كاستخدام الحكومة والا فلا
 فيجوز تحقيق هذه المسألة وما يتضح يجري العمل بمقتضاه والله تعالى أعلم

* (باب القرض) *

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٥

(سئل) في رجل أخذ من آخر قدراً من الفرائس والمحاييد ودفع له قطعة أرض زراعية
 رهناً عليها فهل إذا زاد سعرها أو أراد رب الأرض أن يفتكها يلزمه مثل الفرائس
 والمحاييد ولا ينظر لزيادة السعر (أجاب) على المستقرض دفع مثل ما استقرضه حيث
 ثبت القرض ولا مانع من الدعوى به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر
 نحو مائة قرش وبعد مدة طالبه بامنه فأدعى بأن له عليه أكثر منها فأنكر دعواه فهل إذا لم
 يقم عليه بينة بما يدعى به يكون للقرض المذكور مطالبته بما اقترضه منه حيث كان
 مقرابه ويجبر على دفعه (أجاب) على المستقرض دفع بدل ما اقترضه حيث كان مقرأ ولم
 يثبت ما ادعاه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية
 رهناً عند آخر على قدر معلوم من الريالات الفرائس وقدر معلوم من الذهب المعين فهل
 إذا أراد رب الأرض أن يفتكها يلزمه دفع دراهم مثلها وإذا أراد رب الأرض أن يحاسب
 المرتهن على ربح الأرض المذكورة لا يجاب لذلك خصوصاً إذا باح له الانتفاع بالأرض
 المذكورة (أجاب) على المقرض دفع مثل القرض وليس لصاحب الحق في الأرض
 مطالبة المرتهن بشئ والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدراً
 معلوماً من الدراهم ليشترى به عسلاً فاتفق رب الدراهم مع المقرض على أن يحسب له
 في كل قنطار قرشاً فحسب عليه مبلغاً جسيماً يزيد عن دراهم القرض ويريد أن يطالبه
 به فهل إذا لم يعقد اشتراكه يكون ما حاسبه رباحاً لا يكون له مطالبته به بل يلزمه دفع ما
 اقترضه فقط (أجاب) لا مطالبة بالربا وعلى المقرض دفع بدل القرض لا غير والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له مبلغ أربعة وعشرون ريالاً فرائسه بطاقة قرضاً ورهن
 تحت يد الدائن قطعة أرض زراعية وطلب الدائن دينه فأقر به المدين وأراد أن يدفع له

رمضان

٦ ١٢٦٥

٧ ١٢٦٥

سنة	ذى القعدة	
١٢٦٥	١	دراهم بمبدل القرائنه بقدر قيمة القرائنه وقت القرض ليكون سعرها زاد عن وقت القرض فهل لا يجاب المدين لذلك وعليه مثل بدل القرض ولو زاد سعرها الآن (أجاب) على المستقرض دفع مثل بدل القرض ولا نظرنفس السعر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعة عند آخر وأخذ منه مبلغا من القرائنه غاروقه ورهنا ثم مات الراهن والمرتهن عن وريثة وبعده مدة من السنين طلب وريثة الراهن رفع أيدي وريثة المرتهن عن الأرض ودفع المبلغ المذكور باعتبار قيمته وقت الرهن وامتنع وريثة المرتهن وطلبوا أخذ منه له عينا فرائنه مثل ما في وثيقة الرهن ولم يرضوا بأخذ القيمة وقت الرهن فهل إذا كان كل منهم معترفا بالرهن وبالقدر المذكور يلزم وريثة الراهن دفع المثل عينا لا قيمة (أجاب) لا يجبر وارث رب الدين على أخذ قيمة ما كان لمورثه من الدين والواجب دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا من النقود وارتهن منه مقدارا من طين الزراعة وبين صنف النقدي وثيقة القرض بقوله عشرة ريالات بطاقة مثلا وكان الريال اذذاك بتسعين نصفا من الانصاف العددية ثم تغيرت قيمة الريال بزيادة كثيرة جدا وأراد وارث المقرض ان يقضى الدين و يأخذ الطين المرهون فيه فهل يلزمه أن يقضى عن كل ريال ريالا بطاقة مثله (أجاب) لا يجبر رب الدين على أخذ قيمة دينه وقت القرض والواجب في القرض دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم وصار يدفع له كل شهر كذا من الدراهم في نظير ابقائه تحت يده فهل يكون ذلك ربا أو يكون له محاسبته على ما أخذ منه من رأس المال وإذا تعلل رب المال بأنه لا عصر لا عبادة بتملله (أجاب) ما جعل على المدين في مقابلة بقاء الدين بذمته حرام ولدفعه حسبانه مما عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر ما تقي قرش ليتجر ففهمما وجعل له في كل شهر عشرة قروش وبأدفع الاخذ خمسة وأربعين قرشا في أربعة أشهر ونصف ودفع له أيضا بالبايعشرين قرشا من أصل المبلغ المذكور فهل إذا ثبت ذلك يكون له محاسبية رب الدراهم على جميع ما دفعه له من أصل المبلغ المذكور وإذا طلبت امرأته أن تستلم الدراهم منه لا يلزمه تسليمها لها بدون إذن رب الدين (أجاب) نعم يكون للرجل المذكور حسب ما دفعه على الوجه المستطوع مما عليه رب المال وإذا لم تثبت وكالة المرأة عن رب المال بالقبض لا يؤثر من بيده المال بالتسليم لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الدراهم ثم بعد ذلك قسط المبلغ المذكور على نفسه كل شهر كذا ثم طلقها الآن فهل لا يصح هذا التقسيط ويكون باطلا ويكون لها ما ابته بما اقترضه منها جبرا عليه ويكون لها السكى في بيته الذي طلقت فيه حتى تخرج من عدته (أجاب) تأجيل القرض غير لازم ولا تخرج معتدة رجعي وباش لو حرة مكلفة من مسكنها التي تسكن فيه قبل العدة سواء كان مملوكا أو زوجا أو غيره والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر فصالحه به فاستمهله فلم يرض
١٢٦٥	١٤	
١٢٦٥	٢٣	
	صفر	
١٢٦٦	١١	
	ربيع الثاني	
١٢٦٦	٢٩	
	جادی الاولى	
١٢٦٦	١١	

وطالب منه في نظير صبره أن يزرع له قد ائامن طيناً بـه برسيا وان يعطيه ثمن البذر وشرط عليه أنه اذا منعه أحد عن زرع القدان المذكور يرحم بـه ثمن فدان برسيم فرضى فهل اذا منعه أبوه عن زرع القدان لمكونه لا مستحق له في الطين ولا يمكنه من زرعه لا يكون لصاحب الدين الرجوع على المدين الا بما دفعه من ثمن البذر ولا يعمل بالشرط السابق فلا يكون له الرجوع بـه ثمن فدان من البرسيم والحال هذه (أجاب) ليس لرب الدين مطالبة المدين بشئ زائد عما له عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ مال قاصر ليتبر فيه لنفسه والتزم بدفع قدر معلوم في كل شهر في نظير ذلك وشرط عليه المعطى ان يدفع هذا القدر مادام المبلغ تحت يده واذا نقص شئ يكون ملزوما به الاخذ فهل يكون ذلك ربا والالتزام باطلا ويحسب ما دفعه من أصل المبلغ واذا حكم بذلك القاضي ينقص حكمه (أجاب) لا يجبر الرجل المذكور على دفع ما التزم به والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم وصار المقترض يدفع للقرض كل شهر قدرا معلوما من الدراهم في مقابلة صبره بمائة ثم مات المقترض عن ورثة قصر فارد رب الدراهم أخذها من تركته فهل يكون ما أخذه المقرض من المقترض ربا يحسب من أصل دينه اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) ما أخذه المقرض على الوجه المذكور مضنون عليه فللمدين أو وراثته بعد وفاته حسبانه على المقرض من أصل دينه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لامرأة أخرى مبلغا من الدراهم وشرطت صاحبة المبلغ على الآخذة قدرا مخصوصا من الدراهم في كل سنة مادام المبلغ باقيا في ذمتها ثم صارت الآخذة للمبلغ تدفع لصاحبة المبلغ ما شرطته وجعلته عليه في نظير بقائه في ذمتها فهل اذا ثبت ذلك بالبيضة الشرعية يكون هذا الشرط فاسدا ولا يعمل به ويكون للمرأة المدينة محاسبة صاحبة المبلغ على ما أخذته منها من أصله ولا عبرة بهذا الشرط (أجاب) للمرأة المذكورة حسبان ما دفعته من الدراهم على الوجه المذكور من أصل ما يذمتها من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا معلوما من الدراهم وجعله عليه فنجو ما يدفع له كل شهر قدرا معلوما وكتب بذلك وثيقة ثم أراد صاحب القرض أخذ دراهمه حالا فهل يجاب لذلك ويحسب المستقرض على الدفع ولا يلزم تأجيل القرض (أجاب) لا يلزم تأجيل القرض الا في مسائل ليس ما ذكر منها فله ريب القرض المذكور أخذه حالا لعدم لزوم التأجيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر قدرا معلوما من الفرائس غارقة على قطعة أرض زراعية أميرية بموجب وثيقة بذلك فهل اذا أراد رب الأرض ان يفتكها يدفع مثل الدراهم التي أخذها فرائسه كما أخذ (أجاب) على المدين دفع مثل ما يذمته من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا من الدراهم ليتبر فيه لنفسه في التبن وجعل عليه قدرا معلوما في كل يوم وبالمسمى عنه درهم بالربح وتجهده عليه بسبب ذلك مبلغا واراد المقرض طلب ذلك المبلغ المجهد

٢٣ ١٢٦٦

رجب ١٥ ١٢٦٦

صفر ٢١ ١٢٦٧

ربيع الثاني ٢٢ ١٢٦٧

شعبان ١ ١٢٦٧

شوال ٢٥ ١٢٦٧

قهر اعلی المستقرض فهل ليس للقرض المطالبة بذلك حيث ثبت ان المتجمد ربا
(أجاب) نعم ليس للمقرض المطالبة بما ذكره والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل تزوج امرأة لها ولدان من غيره فطلبت من زوجها مقام ولديها معها في بيته
ينفق عليهما وجعلت له في نظير ذلك أربعين قرشاً في كل شهر ثم دفعت له أربعة آلاف
قرش وشرطت عليه في كل شهر أربعين قرشاً وتكون الاربعون قرشاً في نظير نفقة
على ولديها ورأس مالها بمحاله ومضى على ذلك مدة ثم استلمت من القدر المذكور ألف
قرش فهل يكون الشرط باطلا والاتفاق بينهما غير موافق للشرع وتحسب الاربعون
قرشاً المقررة بينهما من رأس المال (أجاب) اشتراط دراهم معلومة يدفعها المستقرض
للمقرض كل شهر غير صحيح وباطل ولا مستقرض حسب ما به من القرض واذا ثبت أمر
الزوجة لزوجها بالاتفاق على ولديها المذكورين وانفاقه ما عينته له ايرجع عليهما يكون
له الرجوع عليهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقرض آخر دراهم معلومة الى
أجل معلوم فأراد المقرض أخذها منه قبل حلول الاجل فامتنع المستقرض فهل يجبر
على رد القرض له (أجاب) تأجيل القرض غير لازم فلم يره المطالبة بمثله قبل حلول
الاجل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يتيم دفع لرجل وشرط عليه الدافع جزأ معيناً
من الدراهم يدفعه لولي اليتيم كل شهر في مقابلة الرجوع فاستمر الرجل يدفع هذا المعين حتى
زاد ما دفعه على الاصل وبعد بلوغ اليتيم اعترف بحضرة بيته انه وصل اليه المشروط
الذي زاد على اصل المال ثم توفي فهل يحسب المدفوع المذكور من اصل المال لانه
ر ياولا يكون لورثة رب المال مطالبة ورثة الاخذ اذا كان الواقع ما هو مذكور
(أجاب) ليس لورثة رب المال المطالبة حيث استوفى مورثهم مثل ما كان بيد القابض
لمال اليتيم على الوجه المذكور بل لورثة المدين الرجوع بما زاد والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اقترض من امرأة قدرا معلوما من الدراهم وأقر بذلك بحضرة بيته وكتب لها
بذلك سنداً بخطه وختمه والمطالب منه القدر المذكور أنكر الاستلام وقال ابني
هو الذي استلم منها في غيبتي لكونه هو المتصرف عني وانا غائب وكتبت واعترفت
بتمامه على اخبار ابني والولد ينكر ذلك ويقول أنت الذي استلمت وكتبت بخطك وأقررت
به فهل يلزم القدر الرجل المذكور ولا يقبل قوله في شأن ولده وهل تقبل شهادة الولد
على أبيه (أجاب) يعامل المقرض باقراره اذا اقر راجحة على المقرض ادعى المقرض كاذب
في اقراره يحلف المقرض ان المقرض لم يكن كاذباً في اقراره عند الثاني وبه يقضى وتقبل شهادة
الولي على أبيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استقرض دراهم من آخر
ولمستقرض عمله أطيان زراعة اميرية لها حجج مكتوبة باسم المذکور فاحذ المستقرض
تلك الحجج بدون اذن عمه صاحب المنفعة في تلك الاطيان وورهنها عند المقرض على دين
القرض بدون رضا مالك المنفعة ثم مات الراهن المذکور لاعتن وفاء مع بقاء دين القرض

٨

١٢٦٨

شعبان

١٩

١٢٦٨

رمضان

١٤

١٢٦٨

ذي القعدة

٣٠

١٢٦٨

١٨

١٢٧٠

بذمته فهل اذا كان الواقع ما هو مستطوع ولا يتعلق دين المقرض بتلك الاطيان وليس له منع صاحب الحق فيها عن الانتفاع بها بمجرد رهن حجبها على هذا الوجه ولو فرض ان ذلك باذن مالك المنفعة سيما لم يضع المرتهن يده على تلك الاطيان (أجاب) نعم لا يتعلق دين المقرض بتلك الاطيان ولا عبرة به - هذا الرهن وليس للمقرض منع صاحب الحق عن الانتفاع بارضه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الدراهم بمحضرة بينة شرعية في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات الرجل المذكور عن زوجته المذكورة وعن وارث بالغ وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الوارث يده على التركة فطلبت الزوجة المذكورة دينها الذي اقترضه زوجها منها فأنكره فرفعت له لدى قاضي جهتهم - ثم فثبتت بعض القرض الذي بذمته زوجها بالبينة الشرعية وحكم لها القاضي بذلك وحلفت اليمين الشرعية بعد تعديل الشهود وتركتهم فهل والحال هذه يقضى لها باخذ مثل بعض القرض الذي أثبتته من تركته زوجها وليس للوارث منعها من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم يقضى لها باخذ مثل ما أثبتته من تركته زوجها اذا استوفى الاثبات شرائط الصحة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل أجنبي قرض معلوم القدر بموجب وثيقة فماتت وأبأت ذمته منه في حال صحته وسلامته بمحضرة بينة شرعية وأوصت له بثلاث ماله وأمرته بان يخرجها منه ويقبل لها ما جرت به العادة من الجمع والسبح ثم بعد مدة ماتت عن ورثة وترك ما يورث عنها شرعا فغزها الوصي وفعل لها ما أمرته به من الثلث الموصى له به فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يصح ابرؤها له من الدين وتنفيذ الوصية في ثلث ماله ما جبر على ورثتها (أجاب) اذا ثبت الا برأه من الدين في حال صحة المرأة المذكورة وسلامته عقلا ورشدها فذلك من جميع المال وتنفيذ الوصية بثلاث المال لغير الوارث بعد ثبوتها بالوجه الشرعي جبر على الورثة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأنه اقترض من مورثه قدرا معلوما من الدراهم من قبل موت مورثه يست عشرة سنة ويده سند مقطوع الثبوت بذلك فانكر المدعى عليه دعواه والمحال أن مورث المدعى كان حاضرا وهو ساكت المدة المذكورة من غير مطالبة المدعى عليه بالقدر المذكور ومن غير عذر شرعي يمنع عنه ان يطلب فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت مع حضوره من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه القرض فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم قرضا شرعيا فبعد مدة طلبه منه فحجز عن دفعه فقصطه عليه وكتب بالقسمة سند فهل لا يصح تقسيط القرض ويكون لرب الدين مطالبة به حالا ولا عبرة بسند التقسيط (أجاب) نعم لا يصح تأجيل القرض وله طلبه

١٢٧٥

١٤

جمادى الثانية

١٢٧١

١٦

شعبان

١٢٧١

٩

ذى القعدة

١٢٧١

٢٨

إذا أسير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استقرض من زوجته خمسين ربح ففقد على ثم
توفي عنها وعن ورثة فقيرها فهل يسوغ للزوجة أخذ دينها من تركتها زوجها المتوفى المذكور
حيث كان ثابتاً بالبيننة الشرعية وما بقي من التركة بعد أداء الدين يقسم بينها وبين
ورثته (أجاب) إذا أثبتت المرأة المذكورة قرضها المذكور على زوجها في وجه خصم
شرعي واستوفى الاثبات شرائطه الشرعية يكون لها أخذ مثل الدين المذكور ومن
تركته مقدماً على الميراث كسائر الديون وما بقي يقسم بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم قرضاً وكتب له سنداً
بذلك وكتب في السند قدر معلوم من الدراهم ربحاً في نظير صصره عليه بالدراهم فهل
والحال هذه يكون الزائد على المبلغ المذكور ربحاً لا يلزم إلا أخذ دفعه وإذا طلب منه ربح
الدراهم بعد أخذه الدراهم الأصلية لا يجاب لأخذ الزائد شرعاً إذا تحقق ما ذكر (أجاب)
نعم لا يلزم المستقرض ما زاد على بدل القرض والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل ادعى على ورثة امرأة بعد موتها بدين قرض له عليها وبيده وثيقة شرعية بشهادة بينة
شرعية فهل إذا انكر ورثتها وأقام البينة على دعواه وثبت الدين عليها بالوجه الشرعي
يقضى له يأخذه من تركتها (أجاب) إذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعي
بالقرض المذكور على ورثة المرأة وأثبت دعواه بالبيننة العادلة وحلف المدعي بين
الاستظهار يقضى له بما ادعاه في تركتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك قطعة أرض زراعية ليست أميرية وهبها لرجل ووضع الموهوب له يده عليها وصار
يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة من السنين وصار يستأجر الأرض المذكورة
جماعة من الموهوب له فادعى الجماعة المذكورون على المؤجر المذكور بأن واهب الأرض
المذكورة كان اقترض من أبيهم قدر معلوم من الدراهم ويريدون أخذ الدراهم
المذكورة من الموهوب له الأرض المذكورة والحال أن الموهوب له لم يكن وارثاً للرجل
المذكور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك حيث لم يكن كفيلاً عن الرجل الواهب
(أجاب) ليس لا ولا دوى القرض مطالبة غير مدين والداهم بدون كفاية شرعية أو وجه
يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدر معلوم من الدراهم ثم
بعد مدة طلبه من المدين فأنكر ذلك فترافعا لدى القاضي فطلب من رب الدين اثبات
دعواه الدين فاحضر بينة شهدت له بذلك وحكم القاضي بذلك فهل والحال هذه إذا ثبت
ذلك بالبيننة الشرعية يجبر المدين على دفع الدين لربه وإذا ادعى المدين أنه دفع لرب الدين
حلياً أمانة عنده وأحضر شطراً واحداً شهد له بذلك لا عبرة بشهادة هذا الشطر بدون
شهادة شاهد آخر حيث أنكر رب الدين دعوى المدين المذكور (أجاب) إذا صدر الحكم
بذلك القرض مستوفياً شرائط الصحة أجبر المستقرض على رد مثله لربه حيث لا مانع ولا
عبرة شرعاً بشهادة الفرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من آخر مقداراً من المعاملة

ربيع الاول

١

٩

شعبان

٦

شوال

٢٨

ربيع الاول سنة

٢٤

١٢٧٣

ربيع الثاني

٢٣

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

شوال

٢٢

١٢٧٣

محرم

١٩

١٢٧٤

سلفا قد فتح له اثني عشر بيتا وذهب من غير سند وذلك بحضور بينة من أهل بلد المقرض
 وبحضرة أخيه ثم بعد مدة طلب المقرض القدر المذكور من المستقرض فصار يعده وأخرا
 أنكر أخذه للقدر المذكور فهل تقبل شهادة بينة المقرض المذكور الذين منهم أخوه وإذا
 طعن المستقرض في شهادتهم بأنهم من أهل بلد المقرض لا عبرة بطعنه بذلك شرعا وكذا
 لا عبرة بطعنه بأن أحد الشهود داخل المقرض وتقبل شهادته لأخيه حيث كان معزولا
 من أخيه وكل منهما في معاش وحده وليس بينهما مشركة في شيء من المال أصلا (أجاب)
 إذا أقام المقرض المذكور بينة عادلة على دعواه القرض ولم يقم بتلك البينة مانع من
 قبول شهادتها كتعصب أو كون الشهود تحت ولاية المشهود له تقبل تلك الشهادة ولا
 يضر في ذلك مجرد كون الشهود من بلد المشهود له ولا كون أحدهم أحالة حيث لا مانع
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الذهب والفضة في
 حال صحته وسلامته وذلك بحضور بينة شرعية وكتب لها سندا شرعيا بذلك ثم بعد
 ذلك بمدة سافر الزوج المذكور إلى جهة ومات بها وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال
 هذه إذا أثبتت الزوجة المذكرة دينها المذكور في وجهه خصم شرعي وحلفت اليمين
 الشرعي يقضي لها به (أجاب) نعم يقضي لها بالقرض المذكور بعد ثبوته بطريق
 شرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من رجل برأ إلى أجل معلوم
 وكتب عليه سندا فلما حل الأجل رده إليه وطلب منه السند فقال له قد ضاع وبعد
 مضي ست عشرة سنة توفي المقرض وبعد وفاته بسنتين وجد الورثة السند في جملة
 الأوراق المطروحة فطالبوه بما فيه فادعى رد مثله إلى المقرض فكذبوه فهل إذا
 كان مع المقرض بينة تشهد بردهما اقترضه المقرضه يعمل بها ولا عبرة بالسند الموجود
 (أجاب) إذا أثبت المستقرض المذكور رد مثله القرض لربه حال حياته بالوجه
 الشرعي لا يكون لورثة المقرض مطالبة به بذلك والأفلهم المطالبة به والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض
 الشرعي أجله عليه إلى حين رجوعه من سفره من مكان معلوم ثم أراد رب الدين أخذه
 منه حالا قبل سفره إليه فهل يجب لذلك ولا يلزم هذا الأجل على فرض كونه أجلا معلوما
 ويؤثر المدين بدفعه إليه (أجاب) لا يصح تأجيل دين القرض والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه
 به فامتنع المستقرض من دفعه له متعللا بأنهما كانا تراضيا على تأجيله فهل والحال هذه
 يلزمه دفع القرض حالا حيث كان الأجل في القرض باطلا سيما وذلك المبلغ ثابت
 على الرجل المذكور بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يصح تأجيل دين القرض والله
 تعالى أعلم (سئل) في أخوين مات كل منهما عن ورثة بلغ وترك كل منهما ما يورث عنه
 شرعا وعليهما دين لأخيهما الثالث قرضا وجب تسكيات بيده ثابتة المضمون فطلب رب

- الدين دينه من ورثته ما فانه ذكره وجدوه والحال ان احدهما مات منذ خمس سنين والثاني مات منذ ثلاث سنين ولم يرض على الدين ما يمنع من سماع دعواه فهل اذا ثبت الدين المدعى به على الاخوين المذكورين يكون لربه الرجوع به على تركته كل منهما بعد نيوته شرعا ولا عبرة بانكار ورثتهما (اجاب) اذا ثبت الدين المذكور في وجه ورثة المدينين واستوفى الاثبات شرائط الصحة بالوجه الشرعي يقضى للدائن بذلك ويستوفى الدين المذكور من تركته المدينين ولا يعتبر انكار الورثة والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت من امرأة اخرى قد رامت لهما من الدراهم ثم بعد مدة ماتت المقرضة عن وارث طلب من المقرضة دراهم القرض فاعترفت له به وانه في ذمتها وعدته بدفعه اليه بعد مدة ايام ثم بعد مضي المدة طلبه الوارث منها فادعت انه كان امانة عندها ودفعته لمورثته قبل موتها فهل اذا ثبت اعترافها له به وانه دين في ذمتها تؤاخذ باقرارها وتؤمر بدفعه ولا عبرة بدعواها الثانية (اجاب) نعم تؤاخذ باقرارها المذكور حيث كان عن طوع ولا مانع اذ هو حجة على المقر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم معلومة وكتب المقرض على المقرض بالبلغ المذكور سنداً شرعياً وقسطه عليه فيه لاجل ثم بعد مدة اراد رب الدين اخذ دين القرض منه حالا فهل يجب لذلك ولا يكون التاجيل في دين القرض لازماً ولو كتب بذلك سنداً (اجاب) نعم لا يصح تاجيل دين القرض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين قرض ومكتوب عليه به سند شرعي انه سلف الله قرضه حسنة دفع بعضه ويريد ان يدفع باقية مقسطاً وموجلاً عن كل شهر قدر درهم معلوم ورب الدين لا يرضى بذلك فهل اذا كان موثراً به وقادراً على دفعه حالا يؤمر بدفعه لربه ولا يلزم التاجيل في دراهم القرض (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت من اخيه دراهم من صنف الجنيه الا فرنكي قدر معلوم ومن الجهدية الذهب قدر معلوم ومن الريال السنيـة كوة دراهم معلوماً ايضا ومن القروش البيض قدر معلوم من مدة نحو عشر سنين مضت واراد رب الدين اخذ دينه في وقتنا هذا والحال ان الصنف الذي دفعه لها مدين فهل ياخذ بحسب هذا الوقت أو بحسب الوقت الذي اقترضته منه فيه (اجاب) يجب على المرأة المذكورة دفع مثل ما اقترضته من اخيها من الاصناف المذكورة ولا تعتبر زيادة القيمة ولا نقصها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم قرض وسلف اجل المقرض دفعها لربها على ثلاثة مواسم ووربها يريد اخذها حالا فهل يجب لذلك ولا يكون الاجل في دراهم القرض لازماً (اجاب) لا يصح تاجيل دين القرض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له جانب اطيان زراعة توافق مع رجلين آخرين على ان يزرع تلك الارض قطناً سنة كذا وعليه جميع الثمن من بذور وحرث وكل عمل ويكون له ثلاثة ارباع وللرجلين ربعه في نظير اقرضهما اياهما ثقتي جنبه بينة وفهل والحال هذه اذا زرع رب الارض ارضه

شعبان

ذى القعدة

جمادى الاولى

وأخرجت شيئاً من القطن المذكور يكون له ولا يستحق الرجلان في ذلك الخراج شيئاً لعدم إيجاب شيء نظير القرض كونه رباً ولا يصح الشرط المذكور وليس لهما عنده سوى المبلغ الذي اقترضه إياه (أجاب) نعم لا يستحق الرجلان المقرضان على رب الأرض المستقرض شيئاً سوى مثل قرضهما شرعاً والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قد راعى ما من الدراهم ثم بعد مدة طلب رب الدين دينه فادعى المستدين الأعيان عن أداء الدين فقصه على نفسه وكتب لرب الدين سنداً بذلك ثم مات ولم يدفع من التقييط شيئاً وترك زوجته وأولاده القصر ولم يولد له تركه إلا المنزل المعد لسكنه وعياله فهل إذا أثبت رب الدين دينه تجبر الزوجة ومن ينصب وصياً على القصر على بيع هذا المنزل أو بعضه بقدر الدين حيث لم يكن هناك تركه غيره ويستوفى رب الدين دينه من ثمن المنزل المذكور ما لم يؤدوا الدين من مالهم ولا عبرة بالتقييط المذكور بالسند (أجاب) التاجيل في القرض باطل فلا عبرة به فيكون دين القرض المذكور حالاً ولو أجل ولو فرض صحة الاجل فإن الدين يجل بموت من عليه الدين المؤجل والدين بعد قبضته شرعاً مقدم على الميراث فيجب على البايع من الورثة ووصى القصر ببيع ما ترك من العقار ولو فاء الدين بقدره إن لم يولد له لليت غيره يوفى منه دينه ما لم يؤدوا الدين من مالهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم معلومة وأجل الدراهم المذكورة لاجل معلوم فهل للقرض أن يأخذ دراهمه حالاً ولا عبرة بالتاجيل ويحبس المقرض على الدفع (أجاب) لا يصح تاجيل دين القرض شرعاً وللقرض المطالبة به قبل حلول الاجل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عند رجل مبلغ معلوم من الدراهم قرضاً أجلها المقرض على نفسه كل شهر يدفع جانباً منها والآخر طلب المقرض أخذ دراهمه من المقرض حالاً فهل يكون له ذلك ولا يكون التاجيل في دين القرض لازماً لاسيما والمقرض مؤسر بدفعها كذلك (أجاب) نعم لرب الدين أخذه حالاً من المدين حيث كان قرضاً ولم يكن هناك مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان من آخر مبلغاً معلوماً من الدراهم واستلمه منه على سبيل القرض الشرعي ثم طال به فامتنع من دفعه بلا وجه شرعي زاعماً أنهما كانا تراصيا على دفعه بعد مدة معلومة فهل يلزمه دفع القرض حالاً ولا عبرة بوعده ولا يكون الاجل لازماً والحال هذه (أجاب) تاجيل القرض على فرض وقوعه باطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغاً معلوماً من صنف البضائع والذهب واستلمه منه من ماله واستلمه المستقرض في شؤون نفسه وكتب له سنداً بالقدر المذكور وأجله لاجل معلوم ومضى نحو نصف الاجل طرأ للمقرض أن يسافر إلى أده فريضة الحج الشريفة وزيارته سيد الأولين والآخرين صلى الله عليه وسلم فهل يكون له مطالبة المستقرض بدين القرض قبل حلول الاجل وليس للمستقرض الامتناع عن أدائه لربه متعللاً ببقاء مدة الاجل المذكور

لا يكون التاجيل في القرض لا يصح حيث كان المستقرض موسرا قادرا على دفع الدين
المذكور في الحال (اجاب) نعم لرب دين القرض المذكور ذلك والحال هذه حيث لا مانع
اذا جيله غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد قصر وبلغ ذهب حال
صحته ونفاذ تصرفاته لكل واحد من الاولاد القصر شيئا معلوما من النقود وغـ يرها وفرد
ما وهبه لكل واحد منهم في مجلس الهبة وحازها لهم ثم اقام وصيا على اولاده المذكورين
وسلم ما وهبه لكل واحد منهم لا وصى المذكور على سبيل الامانة يحفظه لهم ثم بعد مدة
مرض الواهب المذكور فاحتاج ولدان من اولاده البالغ مبلغا من النقود لامر يخصهما
وطلباهما من والدهما المذكور ولم يكن عنده اذذاك مال فطلباه منه ان يقرضهما ذلك
من مال القصر الموهوب لهم فرضى بذلك واقرضهما ذلك واذن الوصى المذكور بدفع
ذلك اليهما مما تحت يده للقصر فدفعه لهما على سبيل القرض وقبضاه وذلك بحضور بيعة
شريفة فاستهلك الولدان البالغان المال المذكور في شؤونهم ما في حياة والدهما ثم مات
الاب واستقرت الوصاية لاوصى المذكور فهل يكون له مطالبة المستقرضين المذكورين
ببديل القرض المذكور وقبضه منهم المحفظه تحت يده وصرفه في شؤون القصر التي
تخصهم حيث كان ذلك ثابتا شرعا (اجاب) نعم لاوصى مطالبة المستقرضين المذكورين
ببديل القرض وقبضه منهم لم يتصرف فيه للقصر بما فيه المصلحة والحال ما ذكر حيث
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت مبلغا معلوما من النقود من رجل آخر
من ماله وقبضته واستهلكته في مصالحها وكتبت به سندا شرعيا ثم اجتمعت
المستقرضة مع المقرض بجهة اخرى ولم يكن سندا القرض حاضرا فطلب المقرض
المذكور دينه منها فدفعت له معظمه وبقى منه شيء قليل ونظر العدم حضور سند القرض
الاصلي كتب المقرض الاول للمستقرضة حسب رغبته اسندا بما قبضه منها في نظير معظم
دينه الا انه صرح فيه بان ذلك المبلغ قرض من قبلها خوفا من حصول شيء يقتضي الزامها
بالنظر لقيمة السند الذي علم افرقت بذلك المقاصة بمقدار ما دفع ثانيا من المستقرضة
للقرض الاول وبقى للقرض الاول بذمة المرأة المذكورة باق دين قرضه فهل اذا ملكت
المرأة المذكورة بعد ذلك ما في السند الذي اخذته لرجل آخر وأحاطت به قبضه عن هو عليه
في نظير دين آخر علم بالرجل الآخر لا يصح ذلك لوقوع المقاصة المذكورة وبرائة ذمة من
قبض منها المبلغ الاخير المساوي لمقداره مما كان عليها للقرض الاول ويكون له المطالبة
ببما بقي دينه المذكور حيث تحقق ما ذكر شرعا (اجاب) بدفع المستقرضة مثل معظم
ما عليها من دين القرض لربها جنسا وصفة تقع المقاصة بمقدار ذلك وكتابة سند بالمذموم
آخر المقرض بانه قرض لا وجه له المذكور بالسؤال لا يغير هذا الحكم اذ الدينون تقضى
بامثالها لا باعيانها فوجب لكل منهما حينئذ على صاحبه مثل ما اخذ منه ولا يملك
أحدهما مطالبة الآخر بما له عليه لعدم الفائدة حينئذ وان كانت ذمة كل مشغولة بما

رجب

١٢٨٧

٢١

ذى الحجة

١٢٩٦

٤

للاخر فلا يصح لهذه المرأة والحال ما ذكرتمليك ما وجب لها من الدين من غير من هو عليه وتسليطه على قبضه منه لوقوع براءة الاستيفاء بمقداره مما عليها المقرضها الاول وله مطالبتها بمثل ما زاد عن مبلغ قرضه على ما قبضه منها والله تعالى أعلم

(كتاب المدائيات)

(سئل) في زوجة وضعت وخرجت عقب الوضع من بيت زوجها ثم طلبت من زوجها مؤن النفاس فهل لا تجاب لذلك ولا يلزمه ما ذكره ولو ادعت انها خرجت باذنه سيما وطلبها مؤن النفاس بعد ان دفعها أبوها وهي في منزله ولم يامر الزوج بذلك (أجاب) لا مطالبة على الزوج المذكور بما دفعه والد زوجته في مؤن نفاسها والحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر باقى حساب بينهما وبينه تسلك به فسات المدين عن وارث فطالبه رب الدين به فاعترف له به ودفع له البعض منه وتوقف في دفع الباقي متعللاً بان التسلك قديم والحال ان مدته لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل اذا كان الوارث معترفاً بالدين ومقرراً به لا عبرة بتعلله ويكون لرب الدين أخذه من التركة (أجاب) لرب الدين المطالبة بدينه في تركة المدين حيث كان ثابتاً بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعلل الوارث على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر مقسط على شهور معلومة فسات رب الدين وأراد ورثته أخذه من المدين حالاً فهل يبقى الدين على تأجيله وتقسيمه ولا يحل بموت رب الدين (أجاب) بموت رب الدين لا يبطل الاجل وايضاً للوارث المطالبة الا بعد حلول الاجل حيث كان التأجيل صحيحاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الدراهم مكتوب عليه بموجب تسلك مكتوب فيه انه وقع الرضا والتوافق بينهما على انه يدفع من تاريخه أعلاه كل جمعة مائة من تاريخه سبعة وثلاثين قرشاً وعشرين فضة فهل لا يكون هذا تأجيلاً صحيحاً ولرب الدين طلبه حالاً سيما لم يذكر آخر المدة التي يتم بها إيفاء الدين (أجاب) مجرد التوافق على هذا الوجه لا يكون تأجيلاً قال في شرح التنوير له ألف من ثمن مبيع فقال أعط كل شهر مائة فليس بتأجيل اه وفي رد المختار عليه لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم التأجيل كامل اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها على زوجها دين ثابت بالوجه الشرعي فابراه منه على ان يخدمها مادامت بمصر فامتنع من خدمتها فطالبت به بحقه فادفع لها بعضه وامتنع من دفع الباقي فهل لها المطالبة بما سبق لان الخدمة لم تتم (أجاب) نعم للمرأة المذكورة مطالبة زوجها بما سبق لها من الدين والحال هذه وقد صرحوا بان البراءة عن الدين مما لا يصح تعليقه على الشرط وكذلك لا يصح تقييده بشرط غير متعارف لمسا فيه من معنى التعليل كما يستفاد من رد المختار فيمّا يبطل بالشرط الفاسد الخ في آخر البيوع والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة وشركة واحدة في البيع والشراء

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

صفر

١٢

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٢

ربيع الاول
٣
١٢٦٥

وخلافه اذن وارجل بشره جانب بضائع لم يمس من جهة معلومة وجعلوا له بعض الربح فيها
فاشترى من تلك الجهة جانباً من البضائع لاجل معلوم وضعه أحد الثلاثة باذن الباقي ثم
مات الاثنان وبقي الضامن فهل اذا بقي بعض من البضائع المذكورة يؤخذ من الضامن
ومن تركه أخويه واذا لم يكن لهم الايتية اع في سداده حيث كانوا شركاء (اجاب)
يباع عقارا لآخرين المذكورين فيما ثبت عليهم من الدين اذا كان الامر ما هو مسطور
وكذا عقار الاخ الحي فيما عليه اذا لم يكن مشغولاً بحاجته الاصلية الضرورية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل متهود على آخر اشترى منه ثياباً كاو يدفع له الثمن فاشترى منه
بعد ذلك مقدراً معلوماً من التنبك بمن معلوم في ذمته الى اجل معلوم فوشى ناس للبائع
وقالوا له بما أنه يفلس بالثمن وأغروه على دفعه لذي شوكة ليقهروه على تسليم الثمن قبل
مضي الاجل أو يسلم المبيع فرفعه لذي شوكة وأخذ منه مفتاح الحاصل الذي فيه
التنبك وسلمه للبائع قهراً على المشتري من غير توافقه على فسخ المبيع وإبطاله ومات
البائع عن وارث يريد التصرف في المبيع لتغيره ويمنع المشتري منه فهل يكون باقياً على
ملك المشتري ولا يصح على دفع ثمن من الثمن الا بعد مضي الاجل (اجاب) ليس لو ارث
البائع التصرف في المبيع والحال هذه ولا يطالب المشتري بثمنه قبل حلول الاجل المعين
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته وترك ما يورث عنه شرعاً
وعليه دين ثابت فهل يقدم الدين على الميراث وما بقي بعد وفاته الدين يقسم على الورثة
بالقرينة الشرعية بعد اثبات نسب بنته (اجاب) يقدم الدين الثابت شرعاً على الميراث
وما بقي بعد وفاته يقسم بين جميع الورثة الهنقى او نهم بالقرينة الشرعية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل صاغ لابنته حلياً ثم توجه عليه خراج لجهة الديوان فباع
البنت الحلى من غير اذنه وهي رشيدة ودفعت ثمنه عن أبيها لجهة الديوان ثم مات أبوها
عنها وعن ابنته فإن ارادت ان تأخذ من تركته ما يقابل هذا الحلى زيادة عما استحقته من
التركة بطريق الارث فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك (اجاب) نعم لا يمكن البنت
المذكورة من أخذ ما يقابل ذلك من تركه أبيها حيث باعته ودفعت ثمنه عنه بغير اذنه
وأمره والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اتفقا مع بعضهما على ان كل واحد يدفع جانباً من
الدراهم ويصنعان سفينة ثم بعد تمامها امتنع أحدهما من الشر كة وكتب على شريكه
مادفعه من الدراهم نظير حصته منها وحسب عليه كل مائة قرش ثلاثة قرش وشربحاً
فهل لا يكون له مطالبته بما كتبه زيادة عن حقه بل يكون له مطالبته برأس المال فقط
دون الزائد (اجاب) اذا باع أحد الشر يكتفي نصيبه في السفينة بقدر معلوم من الدراهم
صح وليس للبائع مطالبة المشتري برأيه عن الثمن وهذا اذا حصل البيع بمقدار ماضيه
البائع في حصته ثم ألزم المشتري نظير بقاء الثمن عليه وتأجيله بما جعله عليه ربحاً اما
لو كان البيع بمجموع ماضيه البائع ومازاده ربحاً وتوافقاً على ان ما جعله ربحاً يوزع

١٢٦٥

٣

ربيع الثاني

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

١٩

في الثمن فانه يهتج ويلزم المشتري بالكل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
خطب بنت ابن عمه من والدها وجعل لها صداق ما لو ما في والدها وطلب زيادة صدا
عينه الزوج مع والده فحصل بينهما نزاع فحضر عم الزوج وعقد العقد على ما رغبه أبو
الزوجة ودفع الزيادة من عنده من غير اذن الزوج ووالده فهل اذا أراد المم مطالبة الزوج
أو والده بما دفعه من ماله من غير اذن لا يحجب لذلك (أجاب) لا رجوع للمم بما دفعه
من المهر عن ابن أخيه المذكور بدون اذنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي الى
رحمة الله تعالى عن زوجته وأولاد قصر ولم يترك شيئا خلافاً جانب عقار وعلى المتوفى دين
ثابت بالوجه الشرعي فهل يباع العقار في دينه الثابت شرعاً (أجاب) نعم يباع عقار
المتوفى المذكور لوفاء الدين الثابت عليه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها
زوجها ولها عنده دين مؤخر صداقها وجعل لها متعة ونفقة ودفع لها المتعة والنفقة وبقى
عليه مؤخر الصداق ثم ماتت المرأة بعد انقضاء العدة فهل لا ورثة لأخذ ما عليه من الدين
ويجبر على الدفع (أجاب) لو ارثت الزوجة مطالبة الزوج المذكور بما في ذمته من مؤخر
الصداق بعد تحققه عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على جماعة
دين معلوم فمات ذلك الرجل فمكتب ورثته هل هؤلاء الجماعة وثيقة شرعية بالدين
المذكور ثم ادعى هؤلاء الجماعة ان ذلك الرجل المتوفى كان قد أبرأهم من ذلك الدين في
مرض موته فهل والحال هذه لا يصدقون في ذلك بيمينهم ويلزمهم دفع الدين لورثة ذلك
الرجل (أجاب) على المدينون دفع الدين لورثة الدائن ولا يصدق في دعواه الابراء عنه
بدون برهان شرعي على فرض صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين
عند آخر اتفق معه المدين على ان يدفع له بعضه بعد ثمانية أيام ويسأله في البعض الآخر
ووقف رب الدين المسأحة حتى يقبض منها البعض عند الاجل فهل اذا لم يدفع المدين
البعض من الدين الذي اتفق معه عليه عند الاجل ولم يسأله في البعض الآخر لا عبرة
بهذا الاتفاق ويكون لرب الدين مطالبة بجميع دينه قهر اعنه (أجاب) يجبر المدين على
دفع جميع الدين لربه حيث كان الحال ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
خرجت من بيت زوجها بغير اذنه ثم عن لها الدخول في الحمام فوقع في فيه فتلف منها
عضو فصرف عليها زوج بنتها أجرة للحكيم وممن المعالجة مبلغاً فهل والحال هذه لا يلزم الزوج
دفع ما صرفه زوج بنتها عليها حيث لم ياذن لها في الخروج ولم ياذن في الصرف (أجاب)
نعم لا يلزم الزوج بدفع ما أنفقته زوج البنت حيث كان الحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن وارث وعليه دين لرجل آخر ثابت باليمين الشرعية وترك تركته تفي
بالدين وزيادة فاشترى رب الدين من الوارث بعض أمتعة من التركة بمثل معلوم من الدراهم
فهل اذا ثبت الدين باليمين الشرعية يكون لرب الدين محاسبة الوارث بمثل ما اشتراه من
التركة من أصل دينه جبراً على الوارث (أجاب) ليس للوارث مطالبة المشتري بمثل

١٢٦٥ ٤

جمادى الثانية

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٣

١٢٦٥ ١٤

وجب
٨

١٢٦٥

شوال
١٤

١٢٦٥

ذى القعدة
١٣

١٢٦٥

سنة ذى القعدة

ما اشتراه محمداً لدينه اذا ثبت دينه بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على عمه ثابت باليمين الشرعية ثم مات العم عن وارث وترك تركته تفي بالدين وزيادة ومضى على ذلك ثمان سنين فادرب الدين مطالبة الوارث بالدين فهل اذا ثبت ذلك باليمين الشرعية يجبر الوارث على دفع الدين لربه حيث ترك تركته تفي بالدين وزيادة ولا يسقط حقه بمضى هذه المدة (اجاب) لرب الدين اخذ دينه من تركته المدين بعد قبوته بالوجه الشرعي ولا يسقط الحق بقادم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال عما حصله ان شخصاً توفي يسمى بايزيد كاشف فيبعث تركته فاشترى منها شخص اشياء بمبلغ ١٢٢٥ قرشا ومات المشتري بعد ذلك فبيعت تركته ايضاً وهي لا تفي بجميع ما عليه من الديون فهل يكون هذا المبلغ كقيمة الديون في قسمة التركة او يؤخذ من رأس التركة بنسبته (اجاب) ان المبلغ المذكور كباقي الديون الثابتة على التركة المشتري فاذا لم تف التركة بالجميع يقسم قسمة غرماء فاختص المطلوب لتركته بايزيد كاشف من القسمة فهو لها فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب وعليه دين لرجل اجنبي وللا دين ابن وبنت يملكان فخيلا بطريق الميراث عن امهما المطلقة من ابيهما قبل موتهما عدة من السنين فادرب الدين ان ياخذ النخيل في ظهير الدين الذي على ابيهما الغائب فهل لا يجاب لذلك وليس لرب الدين مطالبة اولاد المدين بشئ من الدين ويمنع من معارضتهم في ذلك لاسيما ولم يكن لابيهم المدين مال تحت ايديهم (اجاب) لا مطالبة على اولاد المدين بما على الاب من الدين بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر ولم يترك لهما شيئاً فادعي رجل بالدين على الميت ويطالب به ورثته فهل على فرص قبوت الدين اذ المخالف تركه وورثته فقراء لا يلزمهم دفع شئ منه (اجاب) لا مطالبة على الوارث بما على مورثه من الدين بدون كفالة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان ديناً واستهلكه في مصالح نفسه الخاصة به وله اخ طلب منه ان يساعده ويدفع عنه جانباً منه فامتنع من ذلك فهل لا يلزمه وفاء دين اخيه ولا بعضه حيث لم يكفله ولا بعضه ولم يكن في عائلته بل كان كل واحد منهما في معيشة على حدة وكل واحد له كسب خاص به (اجاب) ليس للداث مطالبة اخي المدين المذكور بدينه ان كان الامراه موطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك تركته واولاداً قسراً بالغين فوضع يده احداً بالغين على التركة مدة من السنين وصار يتصرف في التركة ونماؤها ويجدد اشياء من التركة ونماؤها والقصر تحت يده فتوفي واضح اليد عن ورثة فطالب اخوته قسمة التركة مع اولاد واضح اليد فادعي ورثة واضح اليد ان على ابيهم ديناً بسندات يريدون اداءها من تركته الاول من قبل جميع ورثته فلم يسلموا واطلبهم ذلك وارادوا قسمة التركة حيث لم يستوفوا حصتهم من تركته والدم فهل يجابون لذلك حيث لا دين على الميت الاول

١٢٦٥ ٢٣

ذى الحجة

١٢٦٥ ٧

١٢٦٥ ٢٣

١٢٦٥ ٢٨

محرم

١٢٦٦ ١٢

ولا يخصه من الديون شيء (أجاب) جميع ما تركه المتوفى أو لا يقسم بين ورثته وليس
أغرماء المتوفى ثانيا مطالبة ورثة الأول بما استدانه الثاني حال حياته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل عليه ديون لا ماس دفع لواحد من ارباب الدين بعض دينه فهل اذا
بلغ ذلك ارباب الديون وطالبوا ان ياخذوا من الاخر ما دفعه له المدين ويقتسموه بينهم
قسمة غرماء لا يجابون لذلك حيث لم يحصل عليه جرم من المحاكم الشرعية ويفوز بالقدر
الذي اخذه من المدين لاسيما وما ذكر صدر منه وهو في حال صحته وسلامته ولم يكن وقت
ايفائه الدين مريضا (أجاب) نعم لا يجابون للمشاركة وليس لهم معارضة الدائن المذكور
حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خرفاراد

شيخ البلد ان يرسل المدين الى الاشغال اميرية فليل له ان عليه دين فقال اذا كان عليه
شيء أدفعه فهل اذا هرب المدين لا يكون شيخ البلد مطالبا بدينه (أجاب) اذا لم يثبت
رب الدين على شيخ البلد المذكور انه كفيل به شرعا لا يكون له مطالبة به وفي رد الهتار
من الكفالة عن جامع الفصولين قال وفيه الذي على فلان انا أدفعه اليك انا سلمه انا
اقبضه لا يكون كفيل ما لم يتكلم بلفظة تدل على الالتزام ثم قال لو اتى بهذه الالفاظ منه جزا
لا يصير كفيل ولو لمعقلا كقوله لو لم يؤد فانا أؤدى فانا دفع يصير كفيل لا تهسى وقد صرح حوا
ايضا بعدم صحة الكفالة مع جهالة المكفول له كما هنا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
شركاء اشترى احدىهم بقرة من رجل بثمن معلوم للاحتياج اليها في اشغال الشركاء ومات
المباشر اشراء البقرة قبل دفع الثمن عن وارث ثم ان بائع البقرة طلب الثمن من باقي
الشركاء فدفعوه له بعد ان صدقوا له عليه فبعد ذلك اراد الشركاء المصدقون له على
الثمن المذكور الرجوع عليه واخذه منه متعللين بان الميت عليه ديون وان وارث الميت
طالب منه الثمن لا يكون المباشر للشراء هو مورثه وانه هو المطالب به فهل لا يكون لهم

ذلك والحال هذه (أجاب) حيث دفع باقي الشركاء الثمن الذي هو دين عليهم وهو على
شريكهم المباشر لعقد الشراء لا يكون لهم استرداده من البائع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له دين على آخر فسهجنه هذه على دينه فباعه رجل آخر وقال له ان لي على المدين
المذكور دين فلا تطلعه حتى استوفى منه ديني ثم فر الرجل المدين هاربا من السجن فحضر

رب الدين الاخر المذكور يطالب الدائن الاول المذكور بمبلغ دينه او بالرجل الذي
كان مسجوننا عنده المذكور فهل يلزم الدائن الاول المذكور دفع مبلغ الدين المرقوم
للدائن الثاني المذكور او حضوره جل المذكور له (أجاب) لا يلزم الدائن الاول
احضار المدين المذكور ولا دفع ما عليه من الدين حيث لم يتحقق عليه كفاية شرعية
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نحو الاربعة عشر فدانا طيننا معلومة بالحدود
والجهة ابد لها بنحو واحد اربعة فدادين لرجل آخر برضا كل منهما على وجه الملكية لكل
فيمسار له وشرط صاحب الاربعة عشر فدانا على نفسه ان يدفع بدلا عن الرجل

١٢٦٦

٥

جمادى الاولى

١٢٦٦

١٥

جمادى الثانية

١٢٦٦

٢٧

رجب

١٢٦٦

٢٥

شعبان

١٢٦٦

١٨

الاخر خارج تلك الاطيان اعني الاربعة عشر قد انا تبرعنا منه ثم بعد مضي مدة مات الرجل
الشارط على نفسه الشرط المذكور عن ورثة شرعية فهل لا يلزم ورثته الوفاء بهذا
الشرط (اجاب) لا يلزم الوارث بدفع شيء من ماله تبرعا عن الغير وان التزم المورث ذلك
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخرواخذ عليه ضامنا به فغاب المدين
وطالب صاحب الدين الضامن به فطلب الضامن ابن المدين وأراد ان يلزمه بدين ابيه
فوجدته فقيرا فادعى على آخرا نه ضامن لابن في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الابن من
دين ابيه شيء حيث لم يكن ضامنا لابي مولا متكفلا به واذا كان كذلك لا يلزم ضامن
الابن شيء ولا يكون دين الاب على ابنه بل يطلب دين الاب من الضامن الاجنبي
(اجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل بدينه ولا مطالبة على ابن المدين
بما على ابيه من الدين حيث لم تثبت كفايته به والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له ارض زراعة وعليه دين لجهة الديوان فرهن الارض عند آخرو امره بدفع
ما عليه من الدين ودفعه عنه باذنه فهل اذا اخذت منه الارض لجهة الديوان يكون
للمرتمن الرجوع بما امره بدفعه حيث كان معترفاه وثبت الدفع باذنه (اجاب) من قام
عن غيره بواجب امره وجع بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق وقضاء الدين فاذا
ثبت اذن المدين بدفع الدين الشرعي يكون له الرجوع على المدين بما دفعه عنه
بالاذن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك شيئا باعه لرجل آخريه قدر معلوم بعضه
مجهول وبعضه مؤجل الى وقت محدد فاجعل صار دفعه الى البائع والمؤجل كتب في
سند شرعي وذكر فيه الاجل المحدود وذكر فيه ايضا ان في ظرف المدة كل ما تحصل
بصرفه يردده ويخصم من اصل القدر المؤجل وغلق المؤجل الى الوقت المحدود
وحصلت الصيغة الشرعية في البيع والشراء بمحض ما دون القاضي فهل اذا أراد
البائع قصه بل المبلغ المؤجل قبل حلول الاجل وتعلل بأنه مسافر لا يجاب لذلك ويمنع
الى حلول الاجل واذا كان مسافرا يقيم وكيفية لا عنه في تخصيص المبلغ المؤجل (اجاب)
لا مطالبة على المدين بما اجل من الثمن تاجيلا لازما قبل حلول الاجل ولا عبرة بتعلل
رب الدين بالسفر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات
بالغات كل منهن في معيشة زوجها وعن ابن قاصر وحده في معيشة امه وعن ابن بالغ وترك
دارا فوضع البالغ يده على الدار ومات قبل القسمة ثم وضع هم البنات والابن القاصر يده
على الدار ومات قبل القسمة ايضا ثم وضع ابن العم يده على الدار ثم بلغ القاصر وطلب كل
من البنات والابن اخذ ما يخصه من تركه ابيه فخرجهم ابن العم متعللا بان اخاهم مات
وعليه دين له ويريد اخذهم في نظير الدين الذي له فهل اذا لم يتعلق بتركه الاب
دين ولم يكن الاخ وصيا ولا قريبا يكون دينه متعلقا بنصيبه ولكل من البنات والابن اخذ
ما يخصه بالفريضة الشرعية (اجاب) لكل من بنات المتوفى وابنه المذكور اخذ

ما يخصه من تركه والده ولا يلزمهم إيفاء ما على أخيه من الدين لابن المذكور على فرض ثبوته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وعليه دين ولم يخلف تركه فهل تكون ديونه متعلقة بتركه فإذا لم يخلف تركه لا يلزم ورثته وفاء شيء منها وليس لرب الدين مطالبة منهم بها والمحال هذه (أجاب) يتعلق الدين بتركه الميت بحيث لا تركه له لا يكون لرب الدين مطالبة الورثة بشيء منه والمحال هذه بدون كفاله صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أخ تاجر منعه عنه في معيشة وحده من مدة ثلاثين سنة وز يادع غاب عن بلد فادعى أناس تجار بان لهم عليه ديناً ويريدون مطالبة الأخ بحضور أخيه أو بأداء دينه فهل إذا لم يكن الأخ ضامناً ولا كفيلًا لأخيه لا يجابون لذلك ويعنعون من معارضة بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متصرف على أخوته مدة ثم اقتسموا وادعى أنه تدين ديوناً وصرّفها في مصالحهم وغرضه بذلك توزيع الديون - إلى الجميع ولا يبينه له على ما ادعاه فهل لا عبرة بدعواه والمحال هذه (أجاب) ليس لأرباب الديون مطالبة الأخوة بما استدان منه الأخ المذكور على فرض تحقق الاستدانة وليس للأخ الزامهم بما يدعي بدون اثبات ما يقتضيه بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وعن زوجته وبنتين ولم يترك تركه أصلاً فإرادت الزوجة أن تأخذ من الأب مؤخر صداقها فهل لا تجاب لذلك حيث لم يترك شيئاً ولا يلزم الأب دفع الدين الذي على الابن بدون وجه شرعي (أجاب) لا يلزم الأب بدفع دين ابنه بدون كفالة عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة اشتراها منه شيخ بالده بثمان معلوم قدره مائتان وعشرون ريالاً في ذمته بحضرة بيعة شرعية ثم بعد ذلك اشترى منه نصف جاموسة أخرى بثمان معلوم في ذمته أيضاً بحضرة بيعة ثم مات قبل دفعه الثمن عن ابن بالغ فأراد البائع مطالبة الابن بالثمن فأدعى بأن والده دفع عنه مائتين وخمسين قرشاً في ورده من أصل ما عليه فهل إذا تحقق ذلك يكون للبائع الرجوع بما بقي ثمن مبيعته في تركه المشتري حيث كان هناك بيعة تشهد بذلك بعد حلفه اليمين الشرعية أن كان ما دفعه عنه بأمره والأب لا يحسب من الثمن ولا يرجع وارثه بمادفعه المورث عن البائع بدون أمره (أجاب) للبائع الرجوع في تركه المشتري بما بقي له من ثمن المبيع أن كان ما دفعه عنه بأمره لوقوع المقاصة بقدره والأب لا يحسب ولا يرجع للوارث بمادفعه مورثه من الدين بدون أمر المدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على أخ فضعفه رجل آخر فهرب المدين فطلب صاحب الدين الضامن بماء على المدين على حكم الضمان فأراد الضامن أن يلزم الدين لولد المدين فوجده معسر فأدعى على رجل آخر أنه ضامن لأولاد في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الولد شيء عن والده حيث لم يكن ضامناً له ولا متكفلاً به وإذا كان كذلك لا يلزم ضامن الولد شيء ويطلب الدين من ضامن المدين أو منه إن حضر (أجاب) لا يجبر الابن المذكور على دفع ماء على والده

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٣

شوال

١٢٦٦

٣

ذى القعدة

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٤

الغائب من الدين - بث لم يثبت انه كفيلا به فلا مطالبة على الابن المذكور ولا على كفيلا بشئ مما على والده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وعليه دين وترك ما يورث عنه شرطا واخذ والده جميع ما تركه الميت من الميراث فهل يلزم الاب دفع ما على ولده الميت ولا يرث الا ما بقي بعد دفع الدين (اجاب) يتعلق الدين بترك الممتوفي فلهب الدين بعد الاثبات الشرعي أخذ دينه من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب أخشاب بثمن معلوم حال وصار الباقي يطالب المشتري بالثمن المحال فساطله سنة ثم كتب المشتري على نفسه وثيقة وشرط فيها وقت يسير معاش لي ادفع الثمن فهل هذا التأجيل للثمن الى هذا الاجل يكون من قبيل تأجيل الدين الى اجل مجهول ويكون باطلا ويطالب المشتري بدفع الثمن حالا (اجاب) تأجيل الثمن على الوجه المذكور غير لازم لتفاحش الجهالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرامن ولها باصدق معلوم وصار يتدين دراهم من رجل ويصرفها فيها احتاجه الفرح فيبذلها له او اراد الزوج ان يلزمه بنصف ما تدينه وهو صرفه في فرجه لكونه كان مع غيره في معيشة واحدة فهل لا يجاب لذلك حيث لم ياذن له الم في ما تدينه وهل اذا تدين الم وابن أخيه دراهم قبل الزواج وصرفها فيها احتاجا اليه من كل وشرب يكون على كل منهما النصف فيه مع ثبوت ما تدينه معا بالبينة الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب الرجل المذكور لا يلزمه بما تدينه على الوجه المذكور ولرب الدين مطالبة كل منهما بما استدانه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انتقل الى رجة الله تعالى عن ابن ابن وعليه ديون ولم يترك شيئا فهل ليس لارباب الديون مطالبة ابن الابن بالديون التي على جده حيث لم يترك له شيئا (اجاب) تتعلق ديون الميت بعد ثبوتها بتركته فاذا لم يكن له تركة لا يجبر الوارث على ايفائها من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في ذكور قصر مات والدهم وترك نصف ساقية فوضع يده عليه ارجل شيخ بالذ وشوكة مدة طويلة قبل بلوغهم وبعد ولما زالت الشوكة منه طاب وامنه تزوج يده عن نصف الساقية المذكورة فاني متعللا بأنه دفع عنهم الى الديوان ألف قرش وقال لا أرفع يدي حتى يدفعوا الى القدر المذكور فهل لا يمكن من ذلك حيث كان الدفع بغير اذنهم وترفع يده عن نصف الساقية واذا قلتم برفع يده فهل يلزمه اجرة المثل واذا أناف عدتها أو شيئا منها بالادارة فهل يلزمه قيمة ما تلفه (اجاب) ان كان شيخ البلد المذكور معترفا باصل المالك في نصف الساقية للأعين يؤمر برفع يده عنها وما دعي دفعه من الدين عنهم لا يرجع به عليهم اذ لم يثبت ان الدفع كان باذنهم بعدا بلوغه اذ من له الولاية عليهم قبله وعليه ضمان ما تلفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومات عنها وله ولد من غيرها فادعي الولد المذكور على زوجة أبيه بدراهم من غير عددا انها اخذتها من التركة خفية بدون حق ير يدب ذلك تزعمها من ارث أبيه وقد طالب منها ومن والدها الدراهم

ذى الحجة

محرم

فان ذكر اثم به - مذات - ا - ضر الرلدو لدها ايحبرها - الى قوات حقه من الميراث في نظير
 الدراهم المدعي بها قابت وخالفت والدها فاتفق هو ووالدها على كتب ورقة باربعة
 ا كياس عليها صكها في مقابلة الدراهم المذكورة وذلك بغير اذنها ثم توفي والدها عن
 زوجته فادعت زوجة ابيها بان والدها دفع منها الاربعة الا كياس وتر يد بذلك منعها
 من ميراث ابيها وتقيم على دفع الاربعة الا كياس بينة فهل لا تمنع من ميراث ابيها ولا
 شيء من الدراهم المدعي بها عليها (اجاب) لا وجه لمنع المرأة المذكورة من ميراث ابيها
 ولا تجبر على دفع بدل الصلح الذي دفعه والدها عن اذنها واجازتها والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له عقار ببلده انتقل منها الى بلدة اخرى وباع ذلك العقار لرجل من
 اهل بلده ووضع المشتري يده عليه واستمر الرجل البائع بالبلدة التي انتقل اليها مدة
 نحو خمس عشرة سنة حتى مات فادعي شيخ ببلده ان عليه ديناً للديوان دفعه منه ويريد
 نقض البيع واستيلاءه على العقار في مقابلة الدين فهل تصرفه هذا ماض ولا يجاب
 المدعي لنقض البيع وهل اذالم يثبت اذنه له في دفع الدين عنه يكون متبرعا (اجاب)
 ايس شيخ البلد المذكور نقض البيع الصادر من المالك حال صحته ويمنع من معارضة
 المشتري ولا رجوع له في تركه البائع بما دفعه عنه من الدين بدون الاذن على فرض
 ثبوت الدين والدفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث
 منه شرعاً من دار ومخيل وعليه ديون ثابتة لا ربا بها فهل اذا استغرقت الديون التركة
 وزادت واراد ارباب الدين مطالبة الورثة بالتركة لا يجابون لذلك بل يتعاق الدين بعين
 التركة (اجاب) يتعاق الدين الثابت بتركة المدين ولا يجبر الوارث على ايفاء ما على
 مورثه من الدين من مال نفسه والله تعالى (سئل) في رجل له ابنان في عائلته مات
 احدهما عن ابيه وزوجته ولم يترك تركه أصلاً فتزوج الابن الآخر زوجة اخيه الميت
 فمات معها مدة الى ان مات الرجل عن ابنه الآخر فادعت زوجة الابن الميت ان تلزم
 زوجها الابن الآخر بصداقها الذي كان بذمة اخيه الميت فهل لا تجاب لذلك وليس
 لها مطالبة بشيء من دين اخيه المذكور حيث لم يترك تركه أصلاً (اجاب) لا يجبر الاخ على
 دفع مهر زوجته اخيه من مال نفسه بدون كفالة منه به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 عليه دين ثمن بضاعة وبه كفيل وحدث دين آخر من ثمن بضاعة ايضا فدفع جابنا مما عليه
 من اصل الدين وقال المدين الذي دفعته من اصل الدين القديم الذي كفاني به الكفيل
 المذكور ورب الدين يقول انه من المحسنة ولا يدينه لواحد بذلك فهل يكون القول في
 ذلك للمدين بيمينته لانه اعرف بقصده (اجاب) القول قول الدافع بيمينته لانه المالك
 وهو ادرى بجهة التملك كما في تنقيح الحامدية عن الاشياء وفيه قال يبري زاده القول
 للمالك في جهة التملك اي بالقول قول الدافع باي جهة دفع فيسقط ذلك من ذمته كما في
 الحامدية الا فيها اذا كان عليه الف من متاع والف كفالة فخاف بالف يؤديه عن كفالاته
 واجي الطالب الاخذ الا عنهما فلطالب ذلك ويقع القبض عنهما وان قبض ولم يقل شيئا

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

ربيع الاول

٢

ربيع الثاني

١٩

فلا مودی ان یجوز للاقبول من عن ایها ما شاء لان له فی التعین فائدة فیعتبه تعینیه
 تحصیلاً لفائدة کذا فی شرح الزیادات ولم یتعرض لسا فیه القول للادیون قال فی شرح
 الطحاوی الاختلاف متى وقع بین من له الدین ومن علیه فی قدر الدین او فی صفته او
 فی جنسه فالقول قول من علیه الدین مع ینه اه وفي البراقية قال له المستاجر
 دفعته عن الدین وقال الآخر عن الاجرة فالقول قول الدافع لانه اعلم بجهته الدفع اه
 وفيه من الثاني عشر من النکاح من نوع المهر مانص به فرضت النفقة علیه وعليه
 مهـ رفاعطی ثم ادعی انه من المهر فالقول له و کذا اذا کان علیه وجوه من الدیون
 وادی شيئاً ثم ادعی انه من وجه کذا لانه المماليک فكان ادری بجهته التملیک
 اه واجاب قاری الهدایة بانه اذا عين المديون احد الديون ان كان في تعيينه فائدة بان
 كان احدهم ابرهن او بكفيل والاخر لا او احدهما قرض والاخر من مبيع صح
 التعین وان كان جنسا واحدا لا یصح التعین انتهى والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة
 اخذت من آخر قدر معلوما من الدراهم ودفعت له رهنا على ذلك واجلت الدراهم الى
 اجل معلوم ثم ماتت المرأة وحل الدين فهل يكون لرب الدراهم طلبها من تركها
 وعليه رد الرهن لو ارثها (اجاب) لرب الدين بعد حلوله بموت المديونة المطالبة بدينه
 من تركها وتسليم الرهن لو ارثها والله تعالی اعلم (سئل) من يبت المال هما مضمونه
 أن المرحوم محمد اذا خلف تركه وعليه ديون لاهل البلد وكان اختلس مالا من
 الديوان فهل يقدم الاختلاس الذي اخذه من الديوان او يقدم اهل الدين أو يقسم
 عليهم ما قسمة الغرماء (اجاب) تتعلق الديون بعد ثبوتها شرعا بركة المتوفي ويقدم
 دين الله على دين المرض ان جهل سببه والافسيان فتوزع تركة المتوفي المذكور
 على جميع غرمائه حيث لم تفتركه بها وكانت كلها متساوية ولا يقدم دين
 الاختلاس على غيره والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة رهنت أشياء معلومة عند امرأة
 أخرى على مبلغ خمسمائة وأربعة وستين قرشاً او اربعة قنطاراً على دفع قدر معلوم من الدراهم
 وبالحال ذلك ثم بعد مدة دفعت الراهنه لها ٤٠٠ قرشاً في نظير الربح وأرادت بعد ذلك
 اخذ الاشياء المرهونة ودفع المبلغ الاصلی فادعت المرتهنة ان بعض الاشياء ضاع فهل
 لا يلزم الراهنه المبلغ المرقوم على قبول الربح بناء على ان ذلك دباويكون الذي هلك
 من الاشياء المرهونة مضمومة بالنفقة (اجاب) مادفع من الربح في نظير الدين بحسب
 من أصل الدين ولو انتقص الرهن عند المرتهن قدر او وصفا يسقط من الدين بقدره والله
 تعالی اعلم (سئل) فی رجل زوّج ابنته من مال نفسه فصار ينفق عليه وعلى زوجته
 من مال نفسه أيضاً ثم توفي الولد عن أبيه وزوجته وبنته ولم يملك شيئاً سوى ملبوسه فهل
 لا يلزم الاب مؤخر صدق زوجته اذا طالبت به ويحتجب اداها عليه بثمن ملبوسه فقط
 (اجاب) نعم لا يلزم الاب مؤخر صدق زوجته ابنته حيث لم يكن كفيلاً به والله تعالی
 اعلم (سئل) فی رجل دفع لآخر قدر معلوما من الريالات أبي طاعة في زمن كان

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

شعبان
٢٤

١٢٦٧

رمضان
٢

رمضان سنة

الريال بتسعة قروش أو أقل رهنا على قطعة أرض زراعة ثم بعد مدة من السنين مات كل من الراهن والمرتهن عن وادث فأراد وادث الراهن أخذ الأرض وإن يدفع الوادث المرتهن دراهم الرهن ويحاسبه على قيمة الريال أي طاقه بأقل من التسعة قروش زمن اقتراضه فهل لا يجاب لذلك ويجب بر وادث الراهن على دفع بدل ما قبضه مورثه من الريالات أي طاقه بعينها ولو زادت إلا أن عن زمن ما قبضه هامنه مورثه (أجاب) الواجب دفع مثل الدين فلوارث رب الدين المذكور أخذ مثل مال مورثه من الدين بعد ثبوته على المدين بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ في معيشة وحده وعن بنت وزوجة وترك ما يورثه منه شرعا وعليه ديون فهل والحال هذه يتعلق الدين بعين التركة وإذا أراد ربا الديون مطالبة الابن بها لا يجابون لذلك بدون كفالة شرعية ويكون للابن المذكور أخذ نصيبه من تركة والده بالفرضية الشرعية بعد وفاة الدين (أجاب) يتعلق الدين بتركة الميت ولا يجبر الوارث على دفعه من مال نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها عليه دين من صداق وغيره قدره تسعمائة وخمسون ريالا معاملة فترافعا لدى نائب الشرع بالناحية ومطالبته بالمبلغ المذكور فباعها خمسة قراريط أرضا بانهجارها مع قيراط في ساقية فاشتريت ما ذكر منه بالمبلغ المذكور وبيع الثمن واستيلائها على المبيع باعتها لرجل آخر بمبلغ قدره تسعمائة قرش وتريد أن تطالب مطلقةا بياقي الثمن الذي اشترت به منه ولم ترد فسخ البيع فهل والحال هذه لا تجاب لذلك وتمنع من مطالبة شرعا (أجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن أخذ في النظام فذهب وراءه فمات في غربة ثم خلاص الابن من النظام ورجع إلى بلدا بيه فوجد امرأة واضعة يدها على فخيل أبيه مدعية أن شيخ قريتها الذي مات كان أخذ منها ستة آلاف فضة وأمرها بوضع يدها على فخيل الثغاب المذكور الذي هو الاب الميت وتريد أخذ ذلك من ابنه المذكور فهل إذا لم يثبت لها على الميت دين بوجه شرعي لا يلزم الابن وفاؤه وله محاسبة المرأة المذكورة على ما استقلت من الثمن بغير وجه شرعي (أجاب) يؤمر المرأة المذكورة بتسليم الفخيل لو ادعت مالها كما حثت اعترفت بالملك للورث ولا يجبر الوارث على دفع ما ادعت تسليمه لشيخ البلد على الوجه المذكور ولو ادعت محاسبة لها على ما استهلكته من الثمن حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان أجيرا عند أحد آخر كل شهر بخمسة وأربعين قرشا فاجتمع لذلك الرجل مبلغ قدره مائتان وثمانون وسبعون قرشا فطلب الاجير المبلغ المذكور فادعى المستاجر على الاجير أن ابنه اهلك له حجارة وامتنع من دفع المبلغ لذلك فهل على فرض ثبوت الجناية من ولد الاجير على حجارة المستاجر لا يكون الضمان على الاب ولا يقطع من بدل الاجارة وانما يكون الضمان في مال الولدان كان له مال ولا ينتظر إلى الميسرة ولا الاجير أخذ ما عند المستاجر قاما يؤمر بدفعه اليه

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

شوال

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

٢٤٦

١٨ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

محرم ٨ ١٢٦٨

ربيع الثاني ١٢ ١٢٦٨

جاءى الاولى ٤ ١٢٦٨

معلوم اقراضا فيه عدم مدة طلبه منه المستاجر فامتنع من دفعه متعللا بأنه دفعه له رشوة
ومصلحة لاجل ان يمكنه من الحمام المذكور فهل يكون للمستاجر مطالبة به واخذ منه
لا سيما وعنده بيعة تشهد على اقرار الوكيل بأنه اخذ منه المبلغ المزبور قرضا (اجاب)
على الوكيل المذكور رد ما اخذه من المستاجر قرضا أو رشوة على تمكنه من الاستئجار
والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشتر كبير في بضاعة لكل منهما النصف مات
أحدهما عن ورثة فباعت ورثته ما يحبه من المال المشترك للشريك بثمن معلوم
مراجعة بحضرة بيعة ثم غاب الشريك المشتري مدة سنوات قبل دفع الثمن ثم حضر وارادت
الورثة اخذ شيئا زائدا عن الثمن المذكور متعللين بأنه كسب المال هذه المدة فهل ليس
لهم اخذ شيئا زائدا عما وقع عليه عقد البيع ويمنعون من معارضة المشتري حيث ثبت
انهم باعوا بالوجه الشرعي (اجاب) نعم ليس للورثة مطالبة المشتري بشيئا زائدا عن
الثمن ويمنعون من معارضة رضىته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
من ابن عمه فخيلا ووضع يده عليه ثم غاب ابن عمه البائع له فادعى شيخ بلده ان له على
البائع الغائب دين او يريد رفع يد المشتري واضع اليد على الخيل حتى ياخذ دينه فهل
لا تسمع دعواه على المشتري بذلك ولا يكون له رفع يده عن ذلك بدون وجه شرعي
حتى يحضر الغائب ويدعى عليه دينه (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى على المشتري
بالدين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخروه امكنة
يملكها فآقرهنها عند رب الدين وامرأه من أجرة الدي بيعة تشهد بذلك بعد ان اجراها
المرتهن باذن الراهن واستهلك الا جرة ثم مات المدين وله ورثة يريدون حساب ما ابرأ عنه
مورثهم من أصل الدين فهل لا يجابون لذلك ولرب الدين اخذ دينه كاملا ولا ميراث لهم
الا بعد استيفاء ماله من الدين من التركة فان لم يكن الا ثلث الا مكنة تباع لاجل الدين
ويستوفى دينه كاملا سيما والابرا من الاجرة التي قبضها المرتهن حصل من الراهن
قبل وفاته حال صحته بعد استهلاك المرتهن لها وما الحكم (اجاب) نعم لا يجاب الورثة
لحساب ما ابرأ عنه الراهن على الوجه المذكور من الدين ولرب المطالبة بدينه والحال
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا وعليه
دين ثابت بالوجه الشرعي فهل اذا ثبت الدين بالوجه الشرعي يكون لرب الدين اخذ
منها ويقدم اداء الدين على الميراث شرعا حيث ثبت ما ذكر (اجاب) الدين بعد ثبوته
شرعا مقدم على الميراث فله استيفاءه من التركة والحال هذه جبر على الوارث والله
تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما دين معلوم القدر عند رجل ميت وخاف تركه
فحتم يدأبيه واخيه وتكفل كل من ابى الميت واخيه انقرما الميت بالدين بعد موته
فهل اذا ثبت بشهادة البيعة الشرعية ان للميت تركته تحت يد الاب والاخ المتكفلين
بالدين لغيرما الميت المذكورين يؤمران بدفعه عن تركته لاربابه (اجاب) يتعلق

الدين بتركة الميت فاذا ثبت الدين على الميت بالطريق الشرعي يؤخذ من تركته ويطالب به الوارث الذي يبيده التركة وان لم يكن كفيلا به كما طالب السكفيل به وان لم يكن وارثا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة امرت رجلا ببيع مكان لها وامرته يدفع عنه في دين زوجها الميت منها فباعه ودفع الثمن لغرماء زوجها حكم امرها فهل اذا انكرت بعد ذلك وارادت الرجوع على ما موردها بعد دفع على الوجه المذكور لا تجاب لذلك ولا عبرة بانكارها مع وجود البينة الشاهدة عليها بقتضى سندواشهاد شرعي عليها بذلك (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك حيث ثبت امرها بدفع ثمن المنزل بعد بيعه لغرماء زوجها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين كل منهما له دين على الآخر فطالب احدهما دينه من الآخر فقال احسبه على عليك فامتنع فامر حاكم سياسي بدفعه قهرا عنه مؤجلا عن كل شيء قدر معلوم من الدراهم فهل يكون للآخر مطالبة ايضا بما له عليه من الدين بعد ثبوته عليه بالبينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي ولا عبرة بامتناعه ولا يكون تقسيط الدين ما نذاله من طلب دينه (اجاب) نعم يكون للرجل المذكور المطالبة بدينه بعد ثبوته شرعا ويقضى له به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين ثابت بالاقرار او بالبينة على شخص آخر مكتوب له به عليه وثيقة وهدبه به واسقط حقه فيه واعطى وثيقة لشخص آخر غير المدين وسلطه على قبضه فهل اذا كان رب الدين بالغيا عاقلا صحيحا متصرا فان نفسه على نفسه وهدبه واسقط حقه فيه واعطى وثيقة وسلطه على قبضه بمخبر بينة وقبضه الموهوب له يكون الحق فيه للموهوب له (اجاب) تملك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا في مسائل منها ما اذا سلطه على قبضه فقبضه كما في التنوير وغيره فاذا سلط الواهب الموهوب له على قبض الدين المذكور بعد ان ملكه اياه وقبضه صح وتمت المبيعة والا فلا قال السائحاني وحينئذ يصير وكلا في القبض عن الآخر ثم اصيل في القبض لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم دنانير صح لانه صار الحق للموهوب له فملك الاستبدال واذا انوى في ذلك التصديق بالزكاة اجزاء كما في الاشياء افاده في رد المختار والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما ضعفونه اذا كان شخص يضبط تركته شخص آخر متوفي والتركة لا تنفي بالديون المطلوبة من الشخص المتوفي يكون هو المزموم بتادية باقي الديون في ضبط التركة ام كيف (اجاب) تتعلق الديون بتركة المتوفي ولا رباها المطالبة بها من التركة بعد ثبوتها بالوجه الشرعي فان وفيت بالديون فيها والاتف بجميع الديون قسمت التركة بينهم بالخاصة وليس على الوارث ولا من ضبطت التركة على يده ايضا شيء من الدين ولا يلزم بشيء منه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون ثابتة بالوجه الشرعي مستغرقة للتركة وقسمت تركته على ارباب الديون وبعد مضي نحو ثلاث

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٦

سنتين ظهر عليه دين لرجل ويريد مطالبة الاخ المذکور بدینه فهل لا يجاب لذلك شرعا
ويكون له المخاصمة بدینه مع الديانة بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعي (اجاب) تنقض
القسمه بين الغرماء بظهور دين وليس للغيريم تضمين الاخ حيث دفع الدين لا بداهه بعد
ثبوت واحد القاضى له بالدفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا غـير قابل للقسمه
باع نصفه لزوجته بثمن معلوم من الدواهم اقتطعه من دين لها عليه في ذمته وذهب في
صحته لا ينفقه منها المراهقة النصف الثاني وهو في يده ثم اقبضه لها واخرج البيت عن
ملكه بموجب حجة شرعية مشموله بختم قاضى القضاة بمصر المحروسة بمحكمه قضاها
شرعا ووضعت الزوجة المذکور في يدها على النصف بطريق الشراء وعلى النصف الثاني
بطريق الوصاية لا ينفقها بعد موت ابينا فهل اذا ظهر ديون بعد ذلك على المتوفى واراد
اصحاب الديون بيع البيت المذکور لاستيفاء دينهم لا يجابون لذلك (اجاب) تتعلق
الديون بعد ثبوتها شرعا بركة المتوفى فليس للغرماء معارضة الزوجة المذکور كورة حيث
ثبت البيع والمبسة على وجه الهبة والزوج بالوجه الشرعي والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له قطعة ارض أسقط حقه فيها الرجل آخر في مقابلة دين كان بذمته له ثم
بعد مضي مدة ذهبت امرأة الى ذى شوكة وادعت على المسقط بدين وقد كانت زوجة له
فاحضر ذوا الشوكة المسقط له واكرهه على دفع بعض الدين لتلك المرأة والا نطالبة
بالباقى وذلك بعد ثبوت هذا الاسقاط عند القاضى وحكمه بهتمته فهل بعد ثبوت صحة
ذلك لا يلزم المسقط له شيء مما ادعت به تلك المرأة ويكون له مطالبتها بما اكره على دفعه
لها حيث كان بغير وجه شرعي ويجب بردها القاضى هل رد ما اخذته (اجاب) لا مطالبة
لزوجة المسقط المذکور على المسقط له بما تدعيه من الدين على زوجها والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه منها ومات الابن بعد ابيه عن امه فقط وعلى الميت
الاول دين لرجل ثابت بالبينه الشرعية طالب به زوجة الميت بعد موته فاعترفت له به
وطلبت منه ان تصالحه عن دينه ببعضه فامتنع ثم ماتت الزوجة بعد ذلك عن ابن قاصر
ولم تقسم تركه للميت الاول الى الآن فهل اذا جعل القاضى على القاصر وصيا يكون لرب
الدين طالب دينه واخذه من تركه الميت او لا بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعي (اجاب) لرب
الدين المطالبة بدينه من تركه مدینه بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعي ويقضى له به حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين عليهما دين لرجل آخر ثابت بالبينه الشرعية واحد
الاخوين يملك نصف فرس ونصف جاموسة فباعهما لرب الدين بثمن معلوم من الدواهم
من أصل دينه بحضور بينة شرعية ثم بعد مدة طلب رب الدين باقى الدين من الاخوين
المدينين فأنكر أحدهما البائع للباقي ثم الباع والبيع وادعى انهما تحت يد رب الدين أمانة فهل
والحال هذه اذا ثبت البيع في نصفي البائعين من أحد الاخوين المالك لهما بالبينه الشرعية
يكون صحيحا فاذا ولا عبرة بانكاره البيع بدون وجه شرعي ويجبر كل من الاخوين

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٩

المذكورين على دفع باقي الدين له به (أجاب) يجبر كل من الاخوين المذكورين على دفع ما عليه من الدين له به بعد ثبوته عليه ما بالوجه الشرعي وحيث ثبت البيع بالبيعة العادلة لا عبرة بانكاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع آخر منزلا في حال نشده واطلاق تصرفه وقبض من المشتري الثمن بتمامه وكتب بذلك صك بيع بامضاء وختم الحماكم الشرعي صرح فيه بالبيع الصحيح اللازم المتوفر الشروط والاركان وباعتراف البائع بقبض الثمن تقدم من المشتري بتمامه فهل ليس لاحد ان يعارض المشتري بشبهة ان البائع عليه ديون وانه لم يقبض الثمن من المشتري بل وفي به ديننا كان للمشتري على شخص آخر مائة و لو فرض ذلك لا طلاق تصرف البائع في ثمن المبيع باعتراف المعارض به - دم الجبر على البائع بل يجب منع المعارض المذكور من المنازعة بالباطل (أجاب) ليس لغرماء الدين المذكور نقص تصرفاته الصحيحة اللازمة فيمنعون من معارضة مشتري المنزل والحال هذه وصرح علماء ونايان للصحيح ايتار بعض غرمائه بايقاع دينه بخلاف المريض مرض الموت حيث لا يجوز له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين محيط بماله وله اولاد فمرا أحد بنيه ان يقضي ما عليه من الدين و ياخذ بدل ما يدفعه ثلاثة ارقاء مملوكا للاب فقضى الابن المذكور بعض دين أبيه ومات الاب قبل وفاء جميع الدين عن اولاد احدىهم المأمور بقضاء الدين وقد استغرفت تركته دينه فاخذ ابنه جارية من التركة في مقابلة ما دفعه عن أبيه من الدين بعد تصديق باقي الورثة على دين الابن فباع الابن المذكور تلك الجارية بعد ان تملكها بالاطريق الشرعي ثم مات ابن آخر وعليه دين فاراد غرماءه أخذ ما يخصه في ثمن الجارية متعللين بان ابن الميت له حصه فيها بالميراث ويريدون أخذ ما يخصه في مقابلة ما عليه لهم من الدين فهل حيث كانت تركه الميت الاول مستغرقة بالدين لا يكون لورثته ميراث قبل وفاء الدين وليس لغرماء احد الورثة منازعة مع غريم الميت الاول فيما اخذه في مقابلة دينه الثابت شرعا وما لم يكن في ذلك (أجاب) الدين مقدم على الميراث فاذا كان الدين محيطا بجميع التركة كما هو مذكور لا يكون لغريم احد الورثة المتوفي بعد وفاء مورثه المطالبة بشئ من دينه في تركه مورثه دينه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر معلوم القدر فرضا عليه منه فانسكه و جده جدها كليا و ادعى بان دعواه عليه كذب ثم سافر رب الدين الى بلد غاب فيها مدة اشهر وعاد فانياسهل اذا ثبت رب الدين دعواه الدين بالبيعة الشرعية يجب لذلك ولا عبرة بانكاره لدعواه بدون وجه شرعي ويكون له مطالبته به بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) للدائن مطالبة دينه و يقضى له به بعد ثبوته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن ابن عم عاصب لا وارث لها واهتجتها يدها قطعة ارض زراعة موهونة على قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تسكون دراهم الرهن من جملة

سنة	شوال	٨	١٢٦٨
ذى القعدة	٥	١٢٦٨	١٢٦٨
١٠	١٢٦٨	١٢٦٨	١٢٦٨
فى الحجة	٧	١٢٦٨	١٢٦٨

فما روقة على أطياف زراعة أم يرى فهل يكون الدين حكمه حكم التركة يقسم بين الورثة بالغريضة الشرعية ولا يكون للأخ منع الأناث منه (أجاب) نعم لا يكون للأخ المذكور منع باقي ورثة أخيه مما يخصهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك ما يورث عنه شرعا فادعى أناس يديون على تركته وأثبتوها بالبينة الشرعية والحال أن التركة لا تبقى بالدين فهل إذا ادعى بعد ذلك رجل يدين أثبتته بالبينة الشرعية يكون له المضاربة بدينه مع أرباب الديون في تركة الميت المذكور (أجاب) إذا استوت الديون في القوة ولم تف التركة بميسر الديون فخاصص الغرماء فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتا مشتركا بينهما فاستأجرت المرأة حصة شهر يكها مدة معلومة بأجرة معلومة لكل سنة في ذمتها بحضرة بينة شرعية واستدانت من الشهر يك قدر ما معلوم من الدراهم قرضا على أن تبسح له حصتها فهل إذا ماتت قبل البيع عن وارث يكون الشهر يكها المذكور الرجوع بدينه على تركتها بعد ثبوتها بالبينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي (أجاب) للشهر يك المذكور المطالبة بدينه في تركة المرأة بعد ثبوتها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضاعة نسيئة وضعه غيره ضمان غروم بالثمن بموجب سند ثم ان المضمن اشترى من بائعه هذا بضاعة نسيئة أيضا بدون ضمان من الضامن المذكور ثم ان المشتري هذا دفع للبائع ثمن ما اشتراه منه نسيئة بدون ضمان وزاد دراهم حسبت له من ثمن البضاعة المضمن فيها فهل إذا ادعى الضامن المذكور أن المدفوع جميعه من القدر الذي ضمنه فيه وأنه صار خالصا من الضمانة لا يعمل بقوله هذا القول للبائع في أن الذي قبضه من الدين الغير المضمن فيه (أجاب) إذا كان على شخص دينان وبأحدهما كفيل ودفع المدين قدر ما من الدين فان عينه انصرف الى ما عينه اليه كما هنا وإن لم يعين يكون القول قوله في التعيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أولاد قصر وزوجته وله دين عند نصراني بمو جب سند وبنية ترقب له ذلك في ذمته قبل وفاته بخوار بعة اشهر ثم مات النصراني قبل وفاء الدين وتعطلت تركته فمخو جس عشرة سنة وورثة كل من الدائن والمدين كانت قصر الا وصى لهم ثم لما بلغوا الآن أراد ورثة رب الدين طلب ما لهم من ورثة المدين بعد تلك المدة فهل والحال هذه تسمع دعواهم بذلك حيث كان ميراثا ولم يوجد من مورثهم ما يوجب عدم سماع دعواهم ويكون لهم أخذ الدين من تركة المدين بعد ثبوته (أجاب) نعم يكون لورثة رب الدين استيفاء ما لمورثهم من الدين المذكور من تركة المدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الديون فحرق بها سند على المديون وبعده مدة قليلة وهب رب الدين المبلغ المطلوب من المديون واعطى له السند المحرق عليه وصار تغز يقيه ومن بعد مدة مستطيلة فمخو جس عشرة سنة أو أكثر

ادعى رب الدين المذكور انه صار هبة الدين المذكور من الموهوب له في مدة اقتداره
والآن صار عديم الاقتدار ويريد الرجوع على الموهوب له بالقدر الذي صار هبته له فهل
اذا وهب رب الدين في زمن اقتداره وصار بعد ذلك عديم الاقتدار لا يكون له الرجوع
في الموهوب (اجاب) هبة الدين عن عليه الدين تتم من غير قبول فلار جوع لا واهب
المذكور على مدينه فيما وهبه له من الدين على الوجه المسمو ولا عبرة بما تعامل به والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وعن زوجة وعليه دين ولم يترك تركه اصلا
فاراد رب الدين ان يلزم الابن بالدين فهل لا يجاب لذلك وليس لرب الدين المطالبة
الابن بشئ من الدين حيث لم يترك الميت شيئا اصلا (اجاب) لا يلزم ابنا المتوفى بما
ترتب على ابيه ما يدون كفاية شرعية بل يتعلق الدين بتركته ان كانت والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل غائب له دين على آخر من مدة ست عشرة سنة بموجب وثيقة بذلك مات
المدين في غيبة رب الدين فهل اذا حضر رب الدين الآن او وكيله وانبت الدين بالوجه
الشرعي ومطالبه من تركه المدين يجاب لذلك ويكون له اخذه واستيفائه (اجاب) لا تسمع
الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجوده مذور شرعي ومنه غيبة
المدعى مسافة السفر في المدة فاذا حضر بعدها او وكيله وانبت دعواه في وجه وارث
المدين بالوجه الشرعي والمحال هذه يقضى له به حيث لا مانع والا فلا والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة ارض زراعة رهن على قدر معلوم من الريالات
الفرانسه ثم بعد مدة من السنين اراد وارث الراهن اخذ الارض من وارث المرتهن
ويدفع له بدل الفرانسه فقودا بسعرها يوم قبضها من المرتهن لسكونها زادت الآن عن
وقت قبضها بكثير فهل لا يجاب وارث الراهن لذلك ويجبر على دفع مثل الفرانسه بعينها
ولو زادت عن اصلها يوم قبضها من المرتهن (اجاب) لورثة الدائن المطالبة بمثل بدل
الدين ولا يجبر الوارث على اخذ قيمة بدله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
وعن بنت من غيرها وله حصة في بيت وعليه دين مستغرق فهل لبنت المتوفى ان تبيع
من حصتها وتب لزوجته ابها قبل قضاء دين المتوفى اولا (اجاب) الدين مقدم على الميراث
فيمسك من التركة بعد التجهيز بايقافها على المتوفى من الدين الثابت شرعا وللورثة
استبقاؤها ابادا الدين من مالهم فان حصل ذلك نفذ هذا التصرف حيث لا مانع والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك متساعا وهي في بيت زوجها تسمى عليها اذ وشوكة
واخذ منها بالا كراه وباعه لرجل آخر بثمن معلوم وادعى انه خصمه في ورده زوجها بغير
حضوره وبغير اذنه والمحال ان الزوج المذكور لم يكن عليه ديون ولا مطالب بجهة الديوان
ولا غيره ثم ماتت الزوجة عن زوجها وعن ورثة فهل اذا ارادت الورثة مطالبة الزوج بثمن
المتاع المذكور لا تجاب لذلك (اجاب) لا مطالبة لورثة الزوجة بثمن المتاع المذكور
على الزوج والمحال هذه بدون وجه شرعي ولهم المطالبة بانصابتهم عن تعدى على متاع

١٢٦٨

١٤

١٢٦٩

محرم

١٩

١٢٦٩

صفر

٢٣

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

ربيع الثاني

١٥

١٢٦٩

٢٢

مورثتهم واستلمه بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعي وقدره خمسة عشر كيسا استلم رب الدين منها ثلاثة عشر كيسا ومائة قرش وبقي له في ذمة المدين تسعمائة قرش وذلك بقسط صحيح ثابت بالوجه الشرعي فهل اذا توافر اعداى القاضي يكون لرب الدين المطالبة بما بقي له في ذمة المدين حيث ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ولا يلزم التمدد احيى باصل المبلغ (اجاب) لرب الدين مطالبة مدينه بما بقي له من الدين بعد ثبوت بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ثبت عليه دين لا آخر وجب عليه الحماكم الشرعي اكثر من عشرين يوما ولم يتحقق اعساره اطلاقه ومضى بعد ذلك ثلاث وعشرون سنة وهو معسر فاراد صاحب الدين ان يلزم ولد المدين بدين ابيه فهل لا يلزم الولد دين ابيه حيث لم يكن ضامنا له (اجاب) نعم لا يلزم الابن بدين ابيه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا معلوما من الدراهم وجعل عليه ان يدفع له كل شهر قدرا معلوما وكتب بذلك وثيقة ثم اراد صاحب القرض اخذ دراهمه حالا فهل يجاب لذلك ويحبر المستقرض على الدفع ولا يلزم تأجيل القرض (اجاب) نعم لا يلزم تأجيل القرض ولرب المطالبة به حالا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ في معيشة ابيه معين له في الاكساب ولم يكن للابن مال مخصوص به فهل اذا تزوج الابن المذكور امرأة بغير اذنه ثم مات الابن المذكور ولم يدفع لزوجته المذكور شيئا من المهر ولم يدخل بها لا يكون الا بملزومها بغير زوجة ابنه المذكور حيث لم يكن لابنه مال مخصوص به ولم يكفل به الا ب (اجاب) لا مطالبة للزوجة على ابي زوجها بمهرها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دراهم لا آخر قرضا قال له رب الدراهم اعطني بها قمع فدانين فكتب له وثيقة بأنه يعطيه قمع فدانين في الخوض القلافي ووعد به بذلك ولم يصدر منه بيع ولا هبة بيع ولم يعينهما له شيئا من ذلك فبعد ذلك حضر رب الدين وطالبه من المدين ونزل له عن اخذ القمع نزولا شرعيا بحضرة بينة فدفع المدين بعض الدين بالمجلس ووعد بالبعض الآخر ثم بعد مدة احضره ما بقي من الدين فامتنع من اخذه ويريد ان يطالبه بالزروع الذي وعده به فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس له مطالبة المدين بشيء من ذلك سوى ما بقي من الدين (اجاب) نعم لا يجاب رب الدين لذلك والحال هذه وله مطالبة مدينه بما بقي دينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وترك تركة لا تفي بديون عليه فاستولى ارباب الديون على التركة ولم تف بها فارادوا الرجوع على الوارث بما بقي من الديون فهل لا يجابون لذلك وليس لهم مطالبة الوارث بشيء مما بقي من الديون حيث لم يكن ضامنا لمورثه (اجاب) يتعلق الدين بتركة المدين بعد وفاته ولا يجبر وارثه على ايفاء دين مورثه من ماله بدون كفالة شرعية حيث لم يأخذ شيئا من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر له حاصل موضوع فيه بضاعته حصل له مرض وامر ولده الخارج عن معيشة والده في معيشة وحده ان يفتح

١٢٦٩

٣٠

جادی الاولی

١٢٦٩

٢٩

جادی الثانیة

١٢٦٩

٥١

١٢٦٩

١٦

رجب

١٢٦٩

١

١٢٦٩

٤

١٢٧٠

٦

يلوغهم - م ورشدهم اخذ ما يخصهم من تركه مورثهم ويؤثر المذ كور والحال هذه بتسليم ذلك لهم ويدفع بدل ما استهلكه في شؤون نفسه من مالهم لهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وابنه عليهما دين لرجل ضمن كل منهما صاحبه لرب المال ضمان مكرم ثم مات الاب وترك بيتا ودكانا فهل يباعان لوفاء ما عليه من الدين اصاله وكفالة ويقدم ذلك على الميراث (اجاب) يؤخذ ما لزم المتوفى المذ كور من الدين اصاله وكفالة من جميع تركته ويقدم ذلك على الميراث وليس لاحد الورثة اخذ شيء منها الا بعد وفاء ما لزمه من الدين المذ كور فان كانت التركة مستغرقة بالدين باعها القاضي ووفى منها الدين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل استدانه منها من مدة سنة بموجب وثيقة بيدها مشمولة بختمه بائنة المضمون بالبينة الشرعية فهل اذا مات المدين عن وارث وترك تركته وضبطت يكون للمرأة الرجوع بدينها على التركة بعد ثبوته بالوجه الشرعي واذا تعاملت مع رجل بان الختم الذي في الوثيقة لا يضاهاى الختم الذي وجد بمنزله في تركته لا عبرة به - هذا التعال حيث كان هناك بيعة تشهد بالدين المذ كور (اجاب)

١٢٧٠

٧

اذا ثبت الدين على المتوفى المذ كور بالوجه الشرعي يقضى به لقرنه حيث لا مانع ولا عبرة به - هذا التعال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مقيم ببلادة اخذ من بعض اعيان تلك البلدة دراهم على ان يتجرف فيها فلما علم بعض اصحاب ذلك الرجل الذي هو من اعيان تلك البلدة انه اعطى ذلك الرجل تلك الدراهم اعطاه دراهم كذلك للتجارة فلما تكاملت تلك الدراهم في يد ذلك الرجل وباتت مبلغا فربهاها ربا فهل اذا حضر ذلك البعض وطلب حقه من بعض اعيان البلدة يجاب لذلك او لا يلزمه شيء حيث لم يكن ضامنا له ولا هو من بلده ولا من قبيلته ولا من اتباعه (اجاب) لا يطالب الشخص بما

١٢٧٠

٦

لزم غيره بلا موجب لذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة كان لها دين عند زوجها من ثمن مصاغ ومراكب وغيرها حضرت جهات من المسلمين فيهم رجل وكيل عنها فسالها الوكيل عن استيفاء دينها من زوجها فاقرت بانه وصلها دينها وصددت على براءة ذمتهم منه وانه لم يكن لها قبل زوجها حق لامن دين ولا عين ولا غير ذلك وحصل بينهما التخالص والابراء العام وكتب في شان ذلك اشراف شرعي مشمول بختمه وختم وكيلها وشهد عاين ذلك الحاضر ون ووضعو ايضا اخطامهم واسماءهم على ذلك

١٢٧٠

٦

فهل اذا ادعت عليه بعد ذلك بشيء مما دخل تحت الابراء العام لا تسمع دعواها (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث بعده حيث وقع الابراء مستوفيا شرائط الله عن طوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذكورا واناثا وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا ظهرت ديون بعد موته تتعلق بالتركة ويكون لارباب الديون اخذها من التركة بعد ثبوتها شرعا وتقدم على الارث وما فضل بعد الدين يقسم على الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركة بعد ثبوتها بالوجه

١٢٧٠

١٦

الشرعي و يقدم الدين على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لا تخرش هدي
علي بان لفلان هذا لي كذا من الدراهم و قد راعا معلوما ف هل اذا شهد ذلك الشاهد
عليه بعد موته تقبل شهادته ويقضى بها شرعا حيث كانت موافقة لدهوى المدي
ولرب الدين الرجوع بدينه على تركه المدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي (اجاب)
اذا ثبت الدائن دينه على ورثة الميت او وصيه بالوجه الشرعي يكون له المطالبة به من
التركة حيث لا مانع وشهادة الفرد كالمقدم ما لم ينضم اليها شهادة آخر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل رهن قطعة ارض عند رجل آخر على صنف معلوم من الفرائض
وقبضه وقبض المرتن الارض ثم بعد مدة اراد كل الرجوع على الآخر فهل يكون للمرتن
اخذ مثل فرائضه ولو زادت في المعاملة ولا يجاب المرتن لتبديلها بشئ آخر (اجاب)
على المستقرض دفع مثل القرض لربه ولا عبرة بالزيادة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
توفي عن عقارات ومواس ونقود واطيان رهونة عنده فهل لبناته ان يرثن فيما هو دين
لابين على اصحاب تلك الاطيان حيث ان الديون من جملة التركة (اجاب) لبنات
المتوفى اخذ ما يخصهن في الدين المستحق لوارثتهن من غرماثه بعد ثبوته بالوجه الشرعي
كسائر تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة باخ وقصر وترك تركة
وعليه دين لجماعة آخرين فهل تقسم تركته بين الغرماء على قدر حصصهم واذا اراد
احدهم ان يلزم الوارث بدين له على مورثه بسبب تركة كانت بينه وبين المتوفى
المذكور لا يجاب لذلك حيث لم يكن الوارث كفيلا بالدين الذي على المورث للدين
(اجاب) دين الميت يتعلق بتركته ويقدم على الميراث ولا يجبر احد من الورثة على دفعه من
مال نفسه بدون ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لانا
معددين مات ولم يترك تركة تفي بالديون بل تزيد الديون التي عليه على جميع متروكاته
فهل اذا اراد احد ارباب الديون استيفاء دينه من التركة المديونة بشأه واتفق مع
الوارث على دفع دينه من التركة بتمامه بدون رضا باقي الغرماء لا يجاب لذلك بل يقسم
جميع التركة على جميع الديون بعد اثبات كل دين (اجاب) تتعلق ديون الميت بعد
ثبوته بالوجه الشرعي بتركته فاذا كانت التركة لا تفي بالديون تقسم بين الغرماء بقدر
ديونهم وليس لاحد الغرماء والمحال هذه استيفاء دينه كاملا من التركة دون باقيه
حيث كان الكل دين الهبة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امين بيت المال
عامضه ونه في امرأة ادعت بعد موت زوجها ان لها بتمته مملوفا معينا من الدراهم
اقترضه منها حال حياته واقترضها بذلك في صحته واثبت ذلك بين يدي القاضي في وجه
وكيل بيت المال المنصوب وصيا على تركه المتوفى الذي توفي عنها وعن اولاده انقص
منها وحلفت اليمين الشرعية وكتب لها اعلام بذلك وكان للمتوفى ديون على غرماء
قبضت منها مملوفا قبل اثبات دعواها فطالب ما قبضته فوعدت بدفعه و بعد ذلك

سنة

صفر

١٢٧٠

١٦

ربيع الاول

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

١٢

ربيع الثاني

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٦

اثبتت دعواها على الوجه المذكور ولم تذكر ابيت المال وقت طلب المبلغ منها ان لها على الميت دين فهل يصرف النظر هناك عيه او يعتمد على الثبوت الشرعي ولا عبرة بما صار قبل الثبوت (اجاب) اذا ثبتت المرأة دينها على الزوج بعد موته في وجه خصم شرعي وحكم القاضي لها بذلك واستوفى المحكم شرائطه الشرعية يكون لها استيفاءؤه من تركته حيث لم يثبت عليها بالوجه الشرعي ما ينافي ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في واث امرأة ادعى على اخيها بان لها ديناً عليه ثمن امتعة من تركته ابيها من مدة تزيد على خمس عشرة سنة فذكر المدعي عليه ذلك والحال ان المرأة المذكورة مقبلة بالبلد ولم يمنعها من الطلب مانع شرعي تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعواها ولا تقبل بيذنته حيث الحال ما ذكر (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف

١٢٧٠

٢٩

ووجوده مذكور شرعي فاذا تحقق ما يوجب عدم سماع دعوى المورث لا تسمع مع دعوى وارثه انما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنيتين منسوخ شقيق وتترك ما يورث منها شرعا ومن جملة متروكاتهما مبلغ معلوم من الدراهم عند اخيهما بنين شرعي آل اليها بجهة الارث فهل والحال هذه اذا ثبت باقي الورثة الدراهم التي عند اخي المتوفاة وانها من جملة متروكاتهما

جادی الاولى

١٢٧٠

٧

تقسم على الورثة بالقرينة الشرعية وليس لاختها المذ كورهم من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا ثبت الدين على الاخ المذ كور بالوجه الشرعي يكون لباقي الورثة اخذ حصتهم منه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها عند آخر قدر معلوم من الدراهم وهو مقر ومعتز به ثم ماتت المرأة المذ كورة عن ورثة فهل اذا طلبت الورثة مال مورثتهم عن هو تحت يده يحايون لذلك حيث كان مقر او معتز به

١٢٧٠

١٤

ويؤمر بدفع مالها لورثتها والحال هذه (اجاب) نعم يحايون لذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد قصر ولم يترك تركه اصلا وعليه دين فاراد رب الدين ان يلزم زوجة الميت بالدين متعللا بانها اقربت ان على زوجها الميت ديناً فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ولا تكون ملزمة بدفع الدين لربه بدون كفالة شرعية (اجاب) تتعاق ديون الميت بتركته ولا يلزم بعض الورثة بدفعها

١٢٧٠

٢٠

من ماله عن الميت بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدام معلوما من الدراهم ثم بعد مدة طاب رب الدين دينه من المدين فادعى المدين انه كان خادما عنده بالاجرة مدة ويريد ان يحاسبه باجرته تلك المدة من أصل الدين الذي عليه له فانه كره رب الدين دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدين دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بها بدون وجه شرعي ويجبر المدين على دفع الدين لربه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذعوم رد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولرب الدين مطالبة المدين بدينه حيث لم تثبت براءة ذمة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)

جادی الثانية

١٢٧٠

٧

جمادى الثانية سنة

في رجل استاجر جماعة كل واحد منهم باجرة معلومة في كل شهر ثم بعد مدة من الشهر
سافر أحد المستأجرين لبلده قبل قبض أجرته من المؤجر ثم سافر باقي المستأجرين إلى
بلدهم وأرادوا الجير الذي لم يأخذوا أجرته من المستأجر أن يلزم أحد المستأجرين الذين
كنوا معه باجرته متعللاً بأنه كان مستخدماً معه عند المؤجر فهل والحال هذه لا يجاب
لذلك ولا عبرة بعمله بذلك بدون كفاية شرعية وليس له مطالبة الجير المذكور بشئ
من أجرته بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس له المطالبة إن كان الواقع ما هو مذکور
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شرعيين مات أحدهما عن ورثة
وتحاسب الحي مع ورثة الشريك الميت على مال الشركة وثبت له مبلغ أخذ به جارية
وتحالف من ورثة شرعيه فبعد مدة ادعى رجل بأن له ديناً كان يستحقه على الميت من
قبل شركته مع الحي ويريد مطالبة الشريك بدينه المذكور واشترى الشريك ينكر دعواه
فهل على فرض ثبوت دين المدهي يكون متعلقاً بتركة الميت يطالب به ورثة الميت ولا
يطالب به الشريك والحال هذه حيث كان الدين الذي يدعيه خاصاً بأحدهما قبل
شركة الآخر معه (أجاب) لا مطالبة على شريك المدين بدين شرعيه الخاص به بدون
كفاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجة رجلاً عليها ديون مجاعة طلبوه
منها وهي معسرة فهل إذا ثبتت أسرارها باليمين الشرعية لدى الحاكم الشرعي يكون
لأرباب الديون أخذ دينهم منها بعد أسرارها ولا يطالب الزوج بدينها الذي عليها والحال
هذه (أجاب) لا مطالبة لأرباب الديون على الزوج بمساعدة زوجته بدون كفاية عنها
و ينتظر أسرارها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مئة في امره أن يجلس في حانوته
التي فيها بضاعة السيد ليبيع ما فيه ويستخلص له ما على الناس من الدين ولا يشتري شيئاً
وغاب سيده ثم رجع فوجده قد اشترى بضاعة من أناس واستهلك ثمنها في مصالح نفسه
و يريد أرباب الدين أخذ ما في حانوت سيده من البضاعة بدل دينهم فهل لا يجابون لذلك
ويكون دينهم متعلقاً بذمة المعتق والحال هذه (أجاب) لا مطالبة لأرباب الدين
على معتق المدين بما ترتب لهم بذمته إذا لم يكن المعتق كفيلاً عنه ولا مغوّضاً له في
الشراء والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك تركته وعليه دين لرجل
أجنبي فهل إذا ثبتت رب الدين دينه بالوجه الشرعي وحلف اليمين الشرعية لدى
الحاكم الشرعي يحكم له بدينه ويقدم على الميراث (أجاب) نعم يقضى لمدهي الدين بدعواه
بعد ثبوتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في المدين إذا كان
له بيت لا يثق بسكانه مع عائلته فهل لا يباع عليه لو فاء دينه حيث كان من ضرورياته
(أجاب) لا يباع على المدين مسكنه إلا يثق به حيث لا يمكنه إلا كنفه بما دونه ولا يبيع
واشترى له من ثمنه ما يكفيه ويدفع الباقي للغرماء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب
قطعة أرض لآخر على ديس وإباح الراهن منفعة الأرض لمرته من مدة بقاء الدين في ذمته

١٢٧٠

١٢٧٠

١٩

شعبان

٩

١٢٧٠

١٢٧٠

٢٦

رمضان

١٢٧٠

١٨

شوال

١٢٧٠

٣١

ذى القعدة سنة

١٢٧٠

٢

ذى الحجة

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

ثم ظهرت الارض مستحقة للغير واستلمها مستحقها فهل للارتين مطالبة الراهن بالدين
 ام لا (اجاب) نعم يكون للارتين المطالبة بدينه على الراهن والمحال هذه حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ولم يخلف تركه اصل لابل مات فقيرا وكفنه
 افاض اجانب من عندهم فادعى الآن رجل بان له هذه الميت دينا ويريد اخذه من
 ورثته فهل اذا لم يترك تركه لا يلزم ورثته شيء من دينه (اجاب) نعم بدون كفالة
 شرعية والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخت
 لاب وهن اختين لام وترك ما يورث عنه شرعا اذا انحصر كل وارث واذا كان
 للزوجة دين ثابت عليه يخرج من التركة قبل قسمتها وكذلك حقوقها الشرعية يخرج
 من التركة قبل القسمة واذا اشترت الزوجة جانباً من الفسيل من زوجها وهو في حال
 صحته وسلامته وحازته مدة من السنين وهي تتصرف فيه ليس للورثة معارضتها في ذلك
 (اجاب) للزوجة الربع فرضا عاثلا حيث لا ولد ولا اخت لاب النصف فرضا عاثلا
 وللأختين لام الثلث كذلك ويقدم دين الزوجة الثابت شرعا كهرها المؤخر على الميراث
 كسائر الديون وليس لباقي الورثة معارضتها فيما اشترته من زوجها حال صحته بشرأها
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن اخيه
 وتحت يده قطعة ارض زراعة امير به آلت له بطريق الاسقاط من آخر فوضع ابن الاخ
 يده على الارض ومكنه المحاكم منها وصار يتصرف فيها مدة من السنين ثم بعد ذلك
 ادعت زوجة الميت ان لها ديناً على زوجها ولم يترك تركته شيء بالدين وتريد ان تلزم ابن
 الاخ بالقدر الذي دفعه الميت لرب الارض في نظير الاسقاط من اصل مالها من الدين
 الذي على الميت فهل والمحال هذه لا تجب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الامير به
 وليس للزوجة معارضة ابن الاخ في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تجب لذلك
 والمحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار لا ثقة به
 وبامتعته وله نصف دار اخرى غير ساكن فيها قيمته اكثر من قيمة الدار الساكن فيها
 وعليه دين ثابت بالوجه الشرعي فهل والمحال هذه تترك له الدار الساكن فيها لا ثقة به
 وبامتعته ويبيع نصف الدار المذكورة اقضاء الدين الثابت عليه شرعا ولا تباع دار سكنه
 حيث كانت لا ثقة به وبامتعته (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لا ثقة به حيث
 لا يمكنه الاجترار بما دونه والله تعالى اعلم (سئل) في شريكين بمالهما في تجارة لبيع
 وشراء واخذوا عطاء مات احدهما شريكين وفسخت الشراكة وتخاصب الشريك الحي مع
 ورثة الشريك المتوفى واخذت ورثة الشريك المتوفى ما خص مورثهم من الشراكة واخذ
 الشريك الحي ما خصه من الشراكة فهل اذا كان على الشريك المتوفى ديون تتعلق بتركة
 ليس لا ربابا طلبها من الشريك الحي المذكور بدون ضمان وكفالة شرعية (اجاب)
 ليس لا رباب الديون مضالبة الشريك الحي بما على شريكه من الدين المتعلقة بدمته الذي

لا دخل له في الشركة حيث لم يكن كفيلا عن المدينين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر من بضاعة باعها له ثم بعد ذلك جاء المشتري وطلب منه تأجيل ذلك الثمن فقال له رب الدين اعط كل شهر كذا فله - كل شهر كذا فله - ليجب - رد قول رب الدين للدين اعط كل شهر كذا من الدين لا يكون ذلك تأجيلا صحيحا ويكون لرب الدين والمحال هذه المطالبة بدينه حالا (أجاب) نعم لا يكون ذلك تأجيلا صحيحا ويكون لرب الدين المطالبة بدينه حالا والمحال ماذ كره قال العسلائي نقلا عن البرازي له ألف من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس بتأجيل اه قال في حواشيه رداه لقوله فليس بتأجيل لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم ان تأجيل تامل انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات من ابنه وزوجته وعن امه وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغير ذلك مما يورث ومن جملة ماتر كه أطيان زراعتة الاميرية ثم مات الابن المذكور قبل قبضة التركة عن امه وجدته وام أبيه وعن ابن عم أبيه الشقيق فادعت الجدة بدين لها على ابنتها الذي مات أولا وتريد ان الدين يتعلق بالأطيان فهل لا تجاب لذلك بل يتعلق الدين بعين التركة دون الأطيان بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) ديون الميت تتعلق بتركته وأرض الزراعة التي آلت لبيت المال ليست منها اذ هي ليست بمملوكة الرقبة لمزادها وانما له حق الانتفاع بها مادام يزدها ويدفع عنها اجرة البيت المال والله تعالى (سئل) في رجل له ابن وبنت قاصران وعليه دين لا آخر ولهما بعض عقار فاراد الاب أن يتصرف في عقارهما بما فيه المصلحة لهما فترضى له رب الدين ويريد الحجر على العقار حتى يقيه الدين الذي عليه فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في العقار المذكور للقاصرين بالبيننة الشرعية لا يجاب لذلك رب الدين وليس له الحجر على عقارهما ومنع الاب المدين عنه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا كان العقار المذكور مملوكا لولدي المدينين المذكورين لا يتعلق به الدين الذي على أبيهما فلا يوفى الدين منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة من مالكها مدة معلومة باجرة معلومة واشترى المستاجر بحضرة المالك حجرا للطاحونة ووضعها فيه واوخمهم له المالك ثمن الحجر من أصل اجرة الطاحونة وصار الحجر مملوكا للمالك الطاحونة فبعد مدة ادعى رجل على المستاجر بأنه كان أخذ منه ثمن الحجر المذكور ويريد أخذ الحجر في نظير ما على المستاجر من ثمنه فهل لا يجاب لذلك وله المطالبة بدينه من المستاجر لان مالك الطاحونة (أجاب) اذا وقع الشراء المستاجر الطاحونة المذكورة دون من دفع الثمن وكان دفع الثمن على سبيل القرض مثلا فباع المستاجر الحجر لمالك الطاحونة ووقع الشراء لمالك الطاحونة ابتداء لا يكون للدائن المذكور أخذ الحجر بعد خروجه عن ملك المدينين في مقابلة دينه وكذا لو كان باقيا في ملكه ويتعلق الدين بدينه فيؤثر فيه لربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدراهم فاعترف له به وادعى المدعى عليه بأنه دفع له منه جانبا فانكره فهل

١٢٧١

٣٠

صقر

٦

١٢٧١

ربيع الاول

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٧

اذا اقام عليه بينة شرعية بمادفة له تقبل بينته وتحصل المقاصة فيه من اصل دينه ولا عبرة بانكاره (اجاب) اذا اثبت المديون دعواه دفع بعض الدين لربه بطريق شرعي تقع المقاصة بقدر المدفوع من الدين ويؤمر بدفع الباقي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وزوجته ولزوجته في ذمته مؤخر صدقاتها ولم يكن له في حال حياته كسب الا بحج ردت له مع ابيه لكونه مافي معيشة واحدة فلم يترك شيئا فهل والحال هذه اذا طلبت الزوجة مؤخر صدقاتها من ابيه لا يجبر الاب على دفعه لها (اجاب) يتعلق دين الصداق الذي بذمة الميت لزوجته بتركته كسائر الديون ان كان له تركه ولا يجب على ابي الزوج دفعه من مال نفسه ما لم يكن ضامنا له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ديننا معلوما فاقرا المدي على عليه بذلك المبلغ عند القاضي وحسبه على دفع جميع المبلغ فقاسم المدي عليه وقال للدي ان لي على اخيك الميت دين وهو يدينه تشهد بك وعدتي بان تحمهم مالي على اخيك من اصل ماله على والحال ان للميت المذكور تركه تفي بالدين والمدي ليس وارثا للميت ولم يكن ضامنا ما على اخيه الميت ولم يدع عليه الضمان فهل لا عبرة بقول المدي عليه ولا بينته حيث لم يدع عليه الضمان ويؤمر بدفع جميع المبلغ المقر به حيث كان حالا

١٢٧١

١٤

(اجاب) نعم يوم يدفع ما بذمته من الدين لربه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر في ذمته مبلغ معلوم من ثمن قطن وسهم اشتراه من آخر فطاب رب الدين مدينة بهما عليه من ذلك الدين فقال له المدين اني اديت الدين الذي عليك لفلان من ثمن القطن والسهم اللذين اشتريتهما منك وزاد لي عليك مبلغ من الدراهم وزيادة عمالك على من ثمن القطن والسهم والحال انه لا دين على البائع لمن ادعى المشتري الدفع اليه ولم يامر به رب القطن والسهم باعطاء شيء من ذلك ولم يكن كفيلا عنه بامر فهل على فرض دفع مقدار ثمن ذلك القطن والسهم الى فلان المذكور لا يلزم البائع شيء من ذلك اذا كان الواقع ما هو مذكور ويلزم المشتري دفع ما تاخر بذمته لبائعه (اجاب) نعم يؤمر المشتري بدفع ما بذمته من ثمن القطن والسهم لربه وليس له حساب ما دفعه لغيره من ثمن ما اشتراه منه على الوجه المسطور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنات وعن اخوة ذكور وفتح يده ارض زراعة رهن على قدر معلوم من لدراهم فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة التركة تقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية وليس للاخوة الذكور الاختصاص بها دون البنات (اجاب) الدين الذي للميت على آخر يورث كسائر امواله فلم يكل وارث اخذ حقه مما بذمة غريم الميت بعد قبضه بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابنتين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا وقسمت التركة بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية وبعد القسمة المذكورة

١٢٧١

١٥

خا

جداى الاولى

١٢٧١

١٤

مهدية

رجب

١٢٧١

٣

٤٥

١٢٧٠

٩

١٢٧١

شعبان
٤

١٢٧١

٢٩

١٢٧١

شوال
١٤

١٢٧١

ذى القعدة
٣

ظهر على الميت دين ثابت فهل يتعلق دين الميت بتركته ويقدم الدين على الورثة
المذكورين من اناث ورجال وما بقي بعد وفاة الدين يقسم على جميع الورثة بالقرينة
الشرعية (اجاب) نعم يتعلق دين الميت الثابت شرعا بتركته ويقدم على الميراث وما بقي
يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية وقد قال في الغاية في كفاية البيهقي في كتاب
القسمة قسم الورثة التركة وعلى الميت دين قطليه الغريم تنقض القسمة وان قل الا اذا
كان للميت مال سواء جعلنا الدين فيه اه وكذا لا تنقض اذا ضمن الورثة للقرين
الدين او ضمنه اجنبي بل ارجو في التركة كما افاده في الدرر وحواشيه والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وثبت ذلك بالبينة الشرعية ثم بعد ذلك
أنكره وتنازع مع اخي الزوجة فابراه اخوها من حقوقها بغير اذنها واجازتها فهل
والحال هذه لا يصح هذا الا براه بدون اذنها واجازتها ويكون لها مطالبة الزوج بما لها
عنده من حقوقها الشرعية اللازمة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا ينقض ابراء
الاخ عن دين أخته الذي لها على زوجها بدون وكالة عنها في ذلك ولا وجه شرعي
ويكون لها مطالبة الزوج بحقوقها الثابتة عليه حيث لم ترض بذلك والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل أقر واعترف وأشهد على نفسه في حال صحته وسلامته بقدر معلوم من
الديارهم ديناً عليه لرجل اجنبي ثم مات الرجل المذكور فهل اذا ثبت ما ذكر وأقام
الميت رجلاً وصح ما على ماله يكون للدائن استيفاء حقه من التركة بعد ثبوت دينه شرعاً
والحال هذه (اجاب) اذا ادعى الدائن المذكور على وصي الميت بدينه دعوى صحيحة
وأثبتها بالوجه الشرعي يقضى له بذلك الدين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
تاجر ينسافر في سفينة واحدة وكل منهما متجراً على انفراده ولما وصل الى اسكنة رية
باع احدهما ما يخصه وما يخص الآخر باذنه وقبض الثمن ودفع صاحبه بعض الثمن
قطا بيه بالباقي فامتنع من دفعه مما لا يان له هل اخيه من امه المتوفى قبل ذلك مقدر
هذا المبلغ فهل لا يلزمه دين اخيه المذكور ويحجب الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن
صاحبه وليس له اخذه في نظير دين اخيه حيث لم يكن كفيلاً عنه ولم تكن له تركة عنده
(اجاب) نعم يحجب الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن للوكل وليس له اخذه في نظير دين
أخي المالك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
بنت لا غير وترك داراً وقطعة أرض زراعية اميرية وذلك الرجل عليه دين ثابت شرعاً
فهل يكون للدائن اخذ دينه من تركة الميت دون الارض حيث آل الامر فيها للحاكم
(اجاب) بموت المدينون يتعلق ديونه بتركته ويقدم الدين على الميراث ولا يتعلق الدين
بالارض الاميرية الا لملك فيها للميت وانما له حق الانتفاع بها مادام قادر على زراعتها
ودفع مؤناتها حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
اولاده القصر وعن اخيه البالغ ولم يترك شيئاً يورث عنه وعليه دين بجماعة فهل

١٢٧١	٨	يتعلق الدين بعين التركة فاذا لم يترك تركته وأراد أن يترك باب الديون مطالبة الاخ بالدين بدون كفالة شرعية لا يجاب لذلك حيث لا تركته للميت (اجاب) نعم لا مطالبة لغير ما الميت على أخيه فدين الميت من مال الاخ المحي بدون كفالة شرعية عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ساكن فيه مع عياله ولم يكن له سواه وعليه دين لا آخر فطالب رب الدين أن يبيع البيت المذکور فهدل والمحال هذه لا يجبر مالك البيت على بيع بيته الذي هو ساكن فيه مع عياله لو فاه دينه حيث كان لا ثقابه ولم يكن له بيت سواه (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لا ثقب به اذا لم يكن له الا كنفاء باقل منه فان أمكنه ذلك يباع ويشترى من ثمنه مكان لا ثقب بسكناه وما بقي يدفع لرب الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد لمغ وقصر وترك ما يورث منه شرعا وعليه ديون لانس لا تفي التركة بما فهل تباع التركة في الدين ويتعلق الدين بها واذا كان هناك وصي على القصر يكون له بيع التركة لسداد الدين الذي على المتوفى حيث كان الدين ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الدين على الميت المذکور في وجه وصيه او احد الورثة واستوفى الا ثبات شرائطه الشرعية يتعلق الدين بتركة
١٢٧١	١٩	ويؤم الوصي ببيعها لو فاه الدين اذا لم تدفع الورثة الدين من مالهم والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة مات والدهم وهم في عائلة ولم ير الوافي معيشة واحدة حتى مات أكبرهم ثم مات الاوسط ثم ان ورثة الميت الاكبر طالبوا ما يخصهم من تركته أبيهم فذنعهم عنهم من حقهم وادعى انه قضى دين أبيهم في حال حياته من ماله الخاص به واراد اخذ مثل ما قضاه من تركته أبيهم فهل يكلف اقامة البينة على انه قضى دين أبيهم من ماله الخاص به وان أباهم امره بقضاء دينه ويكون متبرعا عندهم اقامة البينة على الامر بالدفع ويلزمه تسليم حق الورثة من تركته أبيهم (اجاب) ليس لاحد الاخوة المذکورين الرجوع في تركته اخيه الميت عن اولاده بمادعى انه قضاه من ماله الخاص به من أبيهم حال حياته من الدين بدون اثبات انه قام بقضاء الدين لاربابه من قبل المديون بالوجه الشرعي حيث لم يكن من جملة ورثته اما اذا كان من جملة ورثته فله الرجوع لان احد الورثة اذا قضى دين مورثه الثابت من ماله غير متبرع يكون له الرجوع به في التركة كحصر جوابه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على زوجها ثابت بالبينة الشرعية فطلقها طلاقا بائنا لم يكن في مقابلة عوض فطلبت منه الدين مع مؤخر الصداق فهل والمحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر الزوج المطلق على دفع الدين مع مؤخر الصداق لمطلقة حيث كان الدين قرضا (اجاب) يؤمر المطلق بدفع ما عليه من دين القرض ومؤخر الصداق لمطلقة والمحال ما ذكر اذا لم تستوفه او لم يورثه منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده الذكور والانثى وترك ما يورثه منه شرعا ومن جملة ما تركه ارض زراعة غارقة رهن بيده على قدر معلوم من الدراهم
١٢٧٢	٢٧	محرم
١٢٧٢	٢٢	صفر
١٢٧٢	٢٢	ربيع الاول
١٢٧٢	٢٤	

ربيع الثاني سنة

١٢٧٢ ٣

جمادى الثانية

١٢٧٢ ١١

رجب

١٢٧٢ ٥١

ذى القعدة

١٢٧٢ ٢

فهل والحال هذه تكون دراهم رهن الارض المذكورة من جملة التركة تقسم على جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية وليس للذكور الاختصاص بهادون الاناث (اجاب) نعم يقسم الدين الذي بذمة ارباب الارض المذكورة بعد قبضه على سائر الورثة بالفريضة الشرعية كسائر التركة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال عما مضى من ان خليل بك مدير قنا واسنا عليه ديون مطلوبة منه بمقتضى نتيجة محررة بها ونصب القاضى وصيا فى التركة لغيبة ورثته وهم كبار ولا حدهم وكيل حاضر باع نصيبه من التركة فنؤمل النظر من حضر تكفى فيما ذكره والا فادع عن الحكم الشرعى فى هذه المسئلة (اجاب) اذا كانت التركة متفرقة بالدين الثابت شرعا فولاية بيعها للقاضى لا للورثة لعدم ملكهم الا برضا القرمه كما صرحوا به فيما لك القاضى حينئذ لا يبيع فاذا امر القاضى ببيعها والحال هذه ينفذ لكن لا يعتبر بمجرد ذكره على الميت دينيا بل لابد من كونه ثابتا بطريق شرعى كما سبق قال فى ردالمحتار قيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفى جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق فللمحاضر من ورثته بيع حصته لخصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك الوارث الا ان اذالدين لم تستغرق اه وقد صرحوا بان نصب الوصى والورثة كبارا غاي يكون اذا كانت غيبية الورثة الكبار منقطعة بان لا يذهب اليه من هنا الى ثمة ومن ثمة الى هنا غاي لا وكذا اذا لم يعلم بالدهم لانه منقطع حكما كما فى ادب الاوصياء فان لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب الوصى واذا صح نصب الوصى فان كانت التركة مستغرقة بالدين يكون للوصى بيع كل التركة من عروض وعقار لا يفاء الدين والابان لم تكن التركة مستغرقة بذا يبيع المنقول فان لم يف باع من العقار بقدر ما يفي بالدين ولا يبيع الزائد على المفتى به حيث كان البيع عن الوارث الكبير القائب والبيع الصادر من وكيل بعض الورثة المحاضر لا يفاء الدين نافذ على الموكل حيث ثبتت الوكالة منه فى ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له على آخر دين حال ثابت عليه شرط عليه منه مال كذا فامتنع من ادائه متعللا عليه بانه لا يحصل له قيسير الا فى ايام النيل ورب الدين لا يصبر فهل اذا دفعه لدى قاضى وان ثبت دينه عليه يؤمر المدين بدفعه ولو يبيع بعض ما كبه وسقنه التى يملكها ويكتسب منها حيث كان له شقة متعددة ويقضى الدين من بعضها اذا تسعر دفع الدين من غير بيع بعض تلك الشقة (اجاب) نعم يؤمر المدين بدفع ما بذمته من الدين الحال له فان لم يكن له ما يوفى به الدين الامن عن بعض سقنه يؤمر ببيع ذلك لا يفاء الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنتين وترك اطميا قابضها بالاسقاط وبعضها بالرهن فهل ما كان بالاسقاط يختص به الابن وحده ودين الرهن يكون تركة يقسم بين الورثة بعد تحصيله من عليه (اجاب) لا يجرى التوارث فى ارض الزراعة الاميرية والا حق بها بعد موت مستحقها ولده الذكور

لا بالارث والدين الثابت لليت يقيم بين سائر ورثته كباقي متروكاته بعد قبضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق جانب ارض زراعة امير به اسقط حقه فيها لابن بنة البالغ وقبل منه ابن البنت ذلك وحازها لنفسه ثم بعد مدة مات الرجل عن بنت بالغة وعن ابن ابن عم عاصب وعليه دين وترك تركته تقي بالدين وز يادة فهل والحال هذه اذا ثبت الدين بالبيعة الشرعية تجبر الورثة على دفع الدين له به من راس التركة حيث كانت تقي بالدين وز يادة وهل اذا اراد الوارث الرجوع في الاسقاط على المسقط له لا يجاب لذلك حيث ثبت الاسقاط بالبيعة الشرعية (اجاب) يتعلق الدين المطلوب من الميت الثابت شرعا بتركته واذا استوفى الاسقاط المذكور شرائط الهبة لا يكون للوارث معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مديون وله بيت كبير يقي بدينه وز يادة فهل اذا كان زائدا على قدر ضرورياته يكون للقاضي بيع الزائد عن قدر ضرورياته ويوفي منه دينه (اجاب) اذا لم يكن للديون ما يوفي منه دينه الثابت شرعا سوى مسكنه فان كان لا ثقبه لا يزيد على سكناه مع عياله لا يباع عليه جبر او الا بيع ويشترى من ثمنه مسكن لا يفي بمأذ كروما يز يد يدفع فيها عليه من الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كانا في معيشة واحدة وبايديهما اموال مشتركة بينهما بالميراث عن ابيهما من مقدار ومواش واطيان زراعية امير به وغيرهما اقسمها في سنة سبع وخمسين وصار كل منهما مع اولاده وعياله في معيشة وحده ولم يكن عليهما دين لاحد والآن مات احدهما عن اولاده الذي كور البالغين فادعى اولاده بان على ابيهم ديننا ويريدون ان يجعلا على عهدهم جوامه والحال ان الدين طرأ على ابيهم بعد القسمة فهل لا يحسبون لذلك شرعا حيث لم يكن الدين عليهما في زمن الخلطة ويكون الدين على من استدانه خاصة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا مطابقة على الاخ بما لزم اخاه من الدين الخاص به بدون كفالة شرعية بذلك لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالمدينة يرثها عن ابيه ادعى رجل اجني على الابن بان له على ابيه ديننا ويريد الرجوع به في ثمن تلك الدار ويكفره ببيعها فانكر الابن دعواه والحال انه لا يثبت ولا سند يده يشهد له بذلك فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الابن المذكور في دارايه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي المدعى بمجرد دعواه على فرض كونها معوعة بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بصدق معلوم من الدراهم في ذمته ودخل بها ولم يدفع لها ما تعرف تجهيلها وعليه ايضادين ثابت في ذمته وهو موسر فهل والحال هذه يجبر الزوج على دفع مجهول صداق زوجته وعلى دفع الدين الثابت لها عليه بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يجبر الزوج على دفع ما بذمته من الدين الحال لزوجته ومن ذلك ما شرط تجهيلها من الصداق لها او

١٢٧٢

٨

١٢٧٣

صفر
٢١

ربيع الاول

١٢٧٣

١٠

جادي الثانية

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١١

كان مسكوتا عن شرط تجهيله والعرف جار بهجهيل شئ منه ما لم يورجل السكل الى اجل
 معلوم والله تعالى اعلم (س - ثل) في رجل عليه دين لرجل آخر خفض رب الدين وابراذمة
 المدين من الدين براءة عامة بحضرة بينة ثم بعد ذلك مات رب الدين عن وارث فاراد
 الوارث مطالبة المدين بالدين فما المحكم والمحال هذه اذا ثبت الابراء العام من المورث
 قبل موته بالبينة الشرعية سيما والبراء المذكور في حال صحة المبرئ وسلامته (اجاب)
 اذا ثبت بالوجه الشرعي ان رب الدين ابراء المدين عن دينه الذي يذمه حال صحته طائفا
 لا يكون لورثته مطالبة المدين بالدين الساقط بالبراء المذكور والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن ورثته وادعت عليه امرأة بدين لها واقبته في وجهه ورثته وتريد اخذه
 من اصل حصه كانت له في بيت باعها البنت ابنه منذ عشر سنين وهي قاصرة وابراها من
 ثمنها وكتب لها بذلك حجة من القاضي فتريد بيعها ثانيا واخذ دينها من ثمنها فهل لا تجاب
 لذلك ودين الميت متعلق بتركته ولا تكون هذه الحصة تركته عنه حيث ثبت بيعه
 اياها لبنت ابنه وابراها من الثمن قبل موته بفهم عشر سنين بشهادة البينة الشرعية
 (اجاب) اذا كان بيع المجد في تلك الحصة وابراها من الثمن ثابتا للبنت ابنه بطريق شرعي
 حال حياته مستوفيا شرائط الصحة لا يتعلق ما ثبت عليه من الدين بعد موته بتلك
 الحصة بل يؤخذ من تركته ان كانت والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أبناء
 انفرادهم من ابيه في معيشة واحدة في حياته وتزوج امرأة من ابيها في حال انفرادها
 ودفع لها ما تعرف تجهيله من المهر وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة طلقها ثلاثا ثم بعد
 ذلك مات هن ابني منها بلغ سنهما سبع سنين وز يادة وعن ابيه فهل للاب المذكور
 اخذهما وضعهما العيال بالولاية الشرعية واذا ارادت الام مطالبة المجد بمؤخر صداقها
 وبدين آخر على زوجها لا تجاب لذلك شرعا حيث لم يكن ابو الزوج كفيل ولا ضمانا لها
 على ولدها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا بلغ سن كل من الابنين المذكورين سبع
 سنين يكون للمجد وضعهما اليه ولا يلزم على ابنته من الدين لزوجه وبدون وجه يوجب
 ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها على ابنته من الدين لزوجه وبدون وجه يوجب
 ثابت عليه شرعا وهو معترف به ومشهود عليه به في حال صحته وسلامته وهو باكمل
 الاوصاف المعبرة شرعا ثم بعد ذلك بعدة مات الرجل المذكور عن زوجته وعن اولاده
 البالغ وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواسن وغيرهما فهل هذه اذا ثبت الدين
 المذكور في وجه الورثة المذكورين بالوجه الشرعي يقدم على ميراث الورثة ويؤخذ من
 التركة قبل قسمتها (اجاب) اذا ثبت الدين المذكور بالطريق الشرعي وحكم به
 يقدم على الميراث فيؤخذ من تركه المديون والله تعالى اعلم (سئل) في حائز وقف
 استأجره رجل من ناظره مشاهرة باجرة معلومة وأجره بان يعمره وان ما يهرقه يحسب له
 من اصل الاجرة فعمره المستأجر وسكنه مدة ولم يدفع له اجرة ثم مات المستأجر فادعى رجل

١٢٧٣

٤

مهر

١٢٧٤

٣٠

صفر

١٢٧٤

٢٧

ربيع الاول

١٢٧٤

٢٥

اجنبي بدين له عليه وزيدان يضع يده على الحانوت حتى يستوفي دينه فهل لا يجاب
 لذلك شرعا حيث كان الحانوت وقفاً فينفخ عقد الاجارة بموت المستاجر ويكون
 لنا طره رفع يده عنه وحسب ان ماصرفه في العمارة من اصل الاجرة المتجددة عليه قبل
 موت المستاجر المذكور (اجاب) ليس لداين المستاجر المذكور وضع يده على حانوت
 الوقف الذي لا ملك لداينه فيه الى ان يستوفي دينه بدون وجه شرعي ويتعلق الدين
 بعد ثبوته بتركة المدين وتنفسخ الاجارة بموت المستاجر لنفسه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك حصصاً في دار بقدر سكناه الضرورية وهو ساكن فيها مع عياله وعليه دين
 لرجل اراد الدائن بيع الحصص المذكورة في دينه فهل لا يجاب لذلك ولا تباع عليه في
 دينه وينتظر الى يساره والحال هذه (اجاب) نعم لا تباع تلك الحصص في دين ماله كها
 اذا كانت لا تزيد عن سكناه مع عياله ولا يمكنه الاكتفاء باقل منها والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأة ماتت عن ابن وبنت وترك بقررة ثم مات الابن عن زوجته وعن بنت منها
 وعن اخته لأمه وترك ما يورث عنه شرعاً وعليه دين ثابت فهل يبدأ من تركته بدينه
 بعد ثبوته وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن ابنها وبنتها
 لا هير تكون تركته ايديهم ائلاً للاثنتين والثلاثين الثلث وبموت الابن ثانياً عن
 بنته واخته لأمه وزوجته لا غير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا والباقى لابنته
 المذكورة فرضا ودا ولا شيء لاخته لأمه كحجبها بالبنات ودين الميت بعد ثبوته بالوجه
 الشرعي يقدم على استحقاق الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غرست نخلاً
 ووضع يدها عليه وصارت تتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على
 خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذكورة عن ابن وبنتين وترك داراً
 والنخل المذكور ثم مات الابن المذكور عن اختيه وزوجته فوضعت الزوجة والاختان
 ايديهن على النخل والدار مدة من السنين ولم يقسم بينهما ثم ماتت زوجة الابن المذكور
 عن وارث فادعى الوارث على الاختين المذكورتين بان لمورثته قدر معلوما من الدراهم
 ديناً كان بذمة اخيهما ويريد أن يأخذ الدار والنخل المذكورين في الدين المذكور فله
 يتعلق الدين بما يخص الابن من الدار والنخل المذكورين ولا تجبر الاختان المذكورتان
 على دفع باقي الدين الذي بذمة اخيهما من مالهما حيث لم يلتزم به (اجاب) نعم والله
 تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما اموال مشتركة بينهما مات
 احدهما عن ابن قاصر فتدأين العلم ديناً في زمن صغر ابن الاخ المذكور وبعد بلوغه رد
 العلم مع وجود ابن الاخ الدين من المال المشترك والآن يريد ابن الاخ الانفراد من عمه
 ومحاسبته على نصيبه مما دفع في الدين المذكور فهل يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر
 (اجاب) اذا كان الدين على العلم المذكور خاصة ودفعه من المال المشترك بينه وبين ابن
 اخيه بدون اذنه يكون لابن الاخ | اخذ من نصيبه من ذلك المدفوع من عمه والا فلا والله

١٢٧٤

٢٥

رجب

١٢٧٤

٦

شعبان

١٢٧٤

٢٧

رمضان

١٢٧٤

٣٠

شوال

١٢٧٤

٢٩

٢٥ ١٢٧٤

ذى الحجة ٢ ١٢٧٤

صفر ٦ ١٢٧٤

رجب ١٣ ١٢٧٤

١٧ ١٢٧٥

تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن زوجة وعليه مؤخر الصداق لزوجته ولم يترك تركة أصلاً وتحت يده قطعة أرض زراعية أميرية فوضع الابن يده على القطعة المذكورة فأرادت الزوجة أن تستوفي مؤخر الصداق من القطعة المذكورة وتلزم الابن به فما الحكم والمحال هذه إذا لم يكن لليت تركة أصلاً (أجاب) أرض الزراعة السلطانية ليست تركة عن مزارعها فلا يتعلق بها الدين الذي عليه والله تعالى أعلم (سئل) من أمين بيت المال بما مضمونه امرأة ماتت عن ورثة غائبين وعند ضبط تركتها قيل إن عليهم ادينا إلى المعلم محمد زهران النشار مبلغ ١٠٥٠ قرشاً بموجب سند تاريخه غرة من سنة ٧٤٠ ولها رهن تحت يده فعند ذلك صار أخذ الرهن منه بقرعة بيت المال وصار يبيع به بمبلغ ١٢٠٥ قروش و١٥ أصة عملة صاغاً زيادة عن مبلغ الدين وصار ضعه لجهة التركة وقد تقدم عرض من رب الدين يطلب دينه فهل يصرف له ذلك الدين بدون ثبوت شرعي مادام أمين بيت المال هو الذي استولى على الرهن منه وباعه وضم ثمنه لتركته أو يصير أقباط الدين وأخذهم شرعاً (أجاب) لا يقضي المدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فما لم تقرر الورثة بالدين للرجل المذكور وهو بمبالغون لا يلزمهم إيفاء الدين من التركة بدون اثباته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أذن لابنه بالتصرف فيما تحت يده فتصرف الابن فيه حتى مات الأب عن ابنين آخرين ووضع الجميع يدهم على التركة مدة تزيد على أربعة أشهر والمأذون يتصرف كما كان يتصرف في حياة والده ثم الآن أرادوا قسمتها فادعى الابن المذكور أن عليه ديناً للجماعة يستغرق التركة وأراد أن يوفيه لا ربا به منها وكذبه أخوته فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك حيث استولاه من أربابه بدون إذن ما على فرض صدقه فيما ذكره سواه ودعواه أن الاستدانة كانت بعد موت أبيه الاثنان في التصرف ولم يكن إخوة ضامنين له فيما ادعى استدانتهم ولم يكن بينهم شركاء في مفاوضة بل مشتركون شرعاً أملاً (أجاب) الدين المختص بأحد شركاء الملك لا ينتفع بأقبحهم وفاؤه من حصصهم والمحال ما ذكر بالسؤال بدون سلطة تعالى (سئل) في رجل يملك بيتاً باع نصفه لرجل آخر بثمن معلوم قبض به رجل آخر طلبه منه فجهز عن دفعه فأمر البائع المشتري بأنه يدفع عنه الدين لربه ودفعه له فهل للمشتري المذكور محاسبة البائع واستقطاع الباقي الذي عليه من ثمن نصف البيت ومطالبته بالزائد حيث دفع الدين لربه بأذنه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم للمشتري ذلك والمحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته البالغ الذي في عائلته امرأة ودفع مهرها من عنده ثم بعد مدة حصل للابن المذكور تعب من معيشة والده فأنزل في معيشة وحده فأراد والده أن يرجع عليه بما دفعه من المهر والمحال أنه لم يشترط عليه الرجوع حين العقد ولا وقت الدفع فهل والمحال هذه لا يجاب الأب لذلك (أجاب) إذا أمر الابن أباه بدفع دين المهر يكون للأب الرجوع

سنة ذى القعدة

١٢٧٥

٧

عليه بمثل ما دفعه وان لم يشترط الرجوع والافلار جوع له عليه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن خمسة ذكور واربع اناث وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار
 ومواش وساقية وغير ذلك وعليه دين ائتمين من بناته وزوجته ثابت بالبينة الشرعية
 فهل والحال هذه تقسم تركته بين ورثته المذكورين بالفريضة الشرعية بعد اخراج
 الدين الثابت عليه وماذا يخص كل وارث عن ذكور (اجاب) يبدأ من تركته الميت بعد
 تجهيزه بقضاء دينه الثابت باطريق الشرعي وما بقي يقسم بين ورثته حيث لا وصية
 ويكون لزوجته منه الثمن فرضا والباقي لاولاده المذكورين تعصيبا للذكور مثل حفظ
 الانثيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وعليه دين لا آخ ولم يترك سوى
 حصة في زرع كان يشاركه عليه فاخذ رب الدين تلك الحصة من اصل ماله من الدين على
 الميت ثم بعد ذلك شارك رب الدين اولاد الميت في زراعة قطن فلما انما اراد اخذ
 نصيبهم فمما بقي على ابيهم من الدين ولم يكن احدهم كفيلا عن ابيهم بما عليه من الدين
 فهل اذا لم يرض اولاد الميت بسداد ما على ابيهم من باقي الدين تبرعوا به لا يكون لرب
 الدين جبرهم على اخذ نصيبهم من القطن في نظير ما بقي على ابيهم من الدين بل اذا منعهم
 عنه يؤثر بتسليم نصيبهم اليه ولا يلزم الاولاد بدفع دين ابيهم من ماله الخاص بهم حيث
 لا تركه للديون في بمابقي عليه من الدين (اجاب) لا يلزم الاولاد دفع ما على ابيهم
 من باقي الدين بدون كفالة شرعية و يؤثر رب الدين بتسليم الاولاد نصيبهم من القطن
 المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ كل
 منهما في معيشة وحده مات ذلك الابن عن ابيه المذكور وعلى الابن ديون لجماعة اراد
 ارباب الديون ان يلزموا ابا الميت بالدين الذي على ابنه والحال انه لم يلتزم به ولم يضعه لهم
 فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا يجبر الاب على دفع دين ابنه من مال نفسه (اجاب)
 لا يجبر الاب على دفع دين ابنه الخ اص به بدون التزامه بوجه شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابيه وامه لا عن تركته وزوجته تر يد اخذ مؤخر
 صداقها من امه فهل اذا لم تلتزم الام المذكورة به لا يلزمها المؤخر المذكور حيث لا وجه
 للالزام (اجاب) مؤخر الصداق دين يوفي من تركته الزوج بعد موته ان كانت له تركته
 والا فلا يلزم به احد بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان
 محافظته مصر مؤرخة ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ غرة ١٧١ مضمونها ان مؤمل بعد
 مضاعفة حضر تكم ما قدمه حسين حموده الفقهاء في شان تشكيه من جدر ضوان الفقهاء
 بخصوص المبلغ المطالب به قيسة ما هو مطلوب له من والد المتشكي المتوفى وصورة افادة
 المحكمة والعنوى المرفوقتين معه ايضا اعطاء الجواب بالالزام من ذلك (اجاب) بمطالبة
 صورة الافادة الواردة من المحكمة للضبطين بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٦٨ غرة ١٢٦٩ يرفعهم
 منها انه ثبت الدين المدعى به على تركته الميت والزم ابنه بادائه من التركة والابن يذكر

ذى الحجة

١٢٧٥

٢٥

صفر

١٢٧٦

١٨

ذى الحجة

١٢٧٨

٣٠

جمادى الثانية

١٢٧٩

٣

في عرضة انه ادعى عليه ان المبلغ تحول عليه وان ولدرب الدين ضمه نه وية ظلم من ذلك
وهذا ليس مفهوما من صورة فادة الحكمه والا فادة عماذ كانه اذا ثبت الدين في وجهه
احدا الورثة بالبينة العادلة المنز كاه وحلف المدعي اليمين الشرعي بعد الدهوى الصحيحة
فانه يدهى للدينيته في تركه غريمه ويؤدى منها وتورم الورثة يبيع ما يوجد من خلفه عن
المديون اقضاء دينه الثابت ان لم يوجد نقد في منه الدين فان زاد الدين على تركه فلا
يلزم به احد من الورثة او غيرهم الا اذا كان ضامنا او محولا عليه هوالة شرعية والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تدان ديننا من آخر بغير علم ابيه بذلك وبغير ضمانه لولده
في ذلك ثم مات المدين ولم يترك شيئا أصلا فهل والحال هذه لا يلزم الاب المذكور ذلك
الدين عن ابيه المييت الذي لم يترك شيئا من كيف الحال (اجاب) لا يلزم الاب بما استدانه
ابنه لنفسه بدون كفالة في ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ولددين بالغين في عيال
ابيهما اشتري احدهما عقارا لنفسه في حياة ابيه غير اطيان اميرية وكتب حجج ذلك
باسمه خاصة لكنه دفع ثمنه من مال ابيه بدون علمه واذنه ثم بعد مدة مات الاب ثم
الولدان المذكوران عن ولددين فاراد ابن الولدين المذكورين القسمة من بعضهما
واراد ابن المشتري الاختصاص بالعقار المذكور الذي اشتراه ابوه لنفسه بموجب الحجج
المذكورة فهل على فرض اختصاصه بما اشتراه ابوه لنفسه يكون ضامنا لثمنه حيث
دفعه من مال الاب بدون اذنه وصار ديننا في ذمته مشتركا بين ولديه بالميراث عن ابيه
المذكور بحيث يحسب ذلك الثمن على ابن المشتري من نصيبه حيث كان ذلك محققا
بالطريق الشرعي (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امراة بمهر معلوم بعضه مجهول وبعضه مؤجل ودفع لها حين العقد بعضا من المجهول وبقي
في عشرتها مدة بحوار بع وعشرين سنة والآن توفي الزوج وترك ورثة وما يورث منه شرعا
فهل والحال هذه يبدأ بوفاء ما عليه من هذا الصداق ويقسم الباقي على ورثته (اجاب)
الدين الثابت شرعا مقدم على الميراث ومنه دين المهر فباي حقة في طريق شرعي انه باق
بذمة الزوج من المهر يكون لزوجته اخذه من تركته مقدما على الميراث كسائر الديون
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي الى رحمة الله تعالى وترك بنتا بالغة وزوجة وعليه
ديون ولم يترك شيئا يدفع في دينه ولا في بعضه وطالب رب الدين دينه من البنت والزوجة
المذكورتين فهل الدين يلزمهما أم كيف (اجاب) دين المييت يتعلق بتركته فاذا لم
تسكن له تركته يوفي منها دينه أو بعضه لا يكون لرب الدين مطالبة ورثته أو بعضهم
بدينه بدون كفالة بالدين حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة
واحدة ارتكبا ديونا وصرفاها في شؤونهما سويا ثم ارادا احدهما الانفراد بهن أخيه
فهل يكون الدين بينهما سويا ويضمن كل منهما نصه لاربابه ويؤثر بدفعه وقت
طلبه (اجاب) نعم حيث استداناها سويا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مريضة

١٢٨٠

٢٠

جادی الاولی

١٢٨٠

٢٦

ربیع الاول

١٢٨٢

٣٠

جادی الاولی

١٢٨٢

٢٨

محرم

١٢٨٢

٢٥

لها زوج وهي مقيمة بمصر حال المرض وزوجها مقيم في بلدة أخرى ورتب لها على نفسه نفقة شرعية وكان قائما بدفعها الى حين موتها وبعد موتها ادعى رجل على زوجها بأنها حال مرضها استدان منه مبلغا تصرفه على نفسها في مرضها ورهنت تحت يده مصاغها ملو كالمسا على هذا الدين فهل اذا ثبتت رب الدين ذلك يكون له المطالبة بجميع ورثتها بذلك الدين لي دفع من تركتها ويكون أحق بالرهن الى حين استيفاء دينه ولا يكون ذلك الدين مطلوباً من الزوج خاصة واذا امتنعت الورثة من دفع الدين يباع الرهن لوفاء الدين منه (اجاب) اذا ثبت الدين الشرعي على تلك المرأة وانهار هنت المصاغ المذكور وبه عند رب الدين يؤمر بجميع ورثتها لبا الغين بتخليص الرهن بدفع الدين له فان امتنعوا يباع الرهن لوفاء الدين من ثمنه والمرتن أحق به من سائر الغرماء حيث كان صحيحا تاما والدين يتعاقب تركه الميث ولا يختص بعضهم بالمطالبة به بدون وجه كضمان عن المدين به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا باعه لزوجته وأبرأها من ثمنه في حال صحته واشهد على ذلك ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة آخرين فهل اذا كان لها عليه دين تأخذه من تركته مع مؤخر صداقها ولا يمنع ذلك ابرأها المرأة المذكورة من ثمن المكان المذكور (اجاب) لازوجة المذكورة أخذ دينها من تركته زوجها بعد اثباته بطريق شرعي ومن ذلك مؤخر صداقها حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك ابرأها زوجها حال صحته من ثمن ما باعه لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بالغين وتركه وعليه ديون لا يتخصص ثابتة بالوجه الشرعي فاداد احد الورثة اخذ نصيبه من التركة المذكورة كاملا وامتنع من ادائه ما يخص نصيبه من الدين فهل لا يجب لذلك وتؤمر الورثة البايعون باداء الدين الشرعي مقدما على الميراث امام تركه الميث أو من عند انفسهم ويقسم الباقي بينهم بالقرينة الشرعية ويكون الدين مقدما على الميراث (اجاب) الدين الثابت شرعا مقدم على الميراث ولو استغرق الدين التركة كلها فتؤمر الورثة كلهم بادائه امام تركه وما بقي يقسم بينهم بالقرينة الشرعية أو من مالهم ويستخلصون التركة لانفسهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا آخر ومات رب الدين ايضا ومضى من بعده موت الاثنين مدة تنوف عن خمس عشرة سنة فاداد ابن صاحب الدين اخذ دين أبيه من ابن المديون ومع ذلك لم يكن للمديون تركه ولم يكن ابنة من دين أبيه فهل لا يلزم ابنه والحال هذه (اجاب) الدين المترتب بذمة الميت يتبعه بالتركة ان كان له تركه والا فلا طابا لادائنه على أحد بدون كفاية شرعية ولا يلزم الابن بدين أبيه فلا يطالب به والحال ما ذكر من مال نفسه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارثة من بيت المال في ٢٣ ج سنة ١٢٨٤ غرة ١٣ مضمونها رجل مات عن زوجة وبنت فاصرة وصار حصر تركته وبيعها بمعرفة قاضي بمكة من المالكم المعتبرة ثم ومعه معرفة ذلك

١٢٨٣

ذى الحجة

١٢٨٣

٢٠

ربيع الثاني

١٢٨٤

٢٩

جمادى الاولى

١٢٨٤

٢

القاضي صادرا فامة وصى على القاصرة وسلمه اثمان التركة وبعد ما وقع تشكك من
 الزوجة في حق الوصي وظهر انه مديون ولما صار حصر موجوداته وجدت اقل من قيمة
 هذه التركة وارباب الديون يرغبون قسمة قيمة الموجودات على ديونهم والتركه فهل
 والحال هذه قيمة التركة المذكورة تكون ممتازة عن الديون وتؤخذ قيمة الموجودات
 جميعها من اصلها او قيمة الموجودات تقسم شرعا على قيمة التركة والديون تؤمل الافادة
 عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) هذه المادة يلزم ان ينظر فيها هل اثمان
 اعيان التركة باقية عند الوصي او تعدى عليها واستهلكها في شؤون نفسه فان كانت
 باقية عنده فلا دخل لارباب الديون التي عليه فيها بل تكون للورثة خاصة كما انه
 لا دخل للورثة في اثمان موجودات الوصي المذکور مع غرمائه وان تعدى عليها
 واستهلكها في شؤون نفسه كانت دينها عليه كسائر الديون فتخاصص الورثة بباقي غرمائه
 بدينهم لان الورثة حينئذ صاروا من جملة الغرماء ولا يمتازون بشئ بدون وجهه شرعي
 يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وابنها القاصر من غير
 شريك وبذمتها دين لاختها حكم به الحاكم الشرعي بعدموتها في وجه الزوج المذکور
 شرعا ولم يكن الزوج ضامنا له ولها تركة جزئية لا تفي بذلك الدين فهل اذا بيعت
 التركة ولم يف ثمنها بالدين المذکور لا يكون لرب الدين المطالبة بما قيمه من الزوج المذکور
 من ماله بدون كفاية شرعية به (اجاب) الدين انما يتعلق بالتركة فاذا لم تف به لا يلزم
 الزوج ولا غيره من الورثة اداء الباقي من مال نفسه بدون كفاية شرعية والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل زوجه دين وهو في معيشة ابيه فادعى صاحب الدين ان ما يدي ابيه
 ملك لابنه ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل اذا لم يكن الاب كفيلا بالدين المذکور
 لا يلزمه دفع دين ابنه ولا يجبر الاب على بيع اتمته لو فاء ما على ابنه من الدين (اجاب)
 لا يلزم لاب شرعا على ابنه من الدين بدون كفاية شرعية به كما لا يجبر على بيع اتمته لو فاء
 ما على ابنه من الدين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر مسمى
 ودفع لها منه ما تعرف تجهيله ودخل بها ثم مات الزوج عنها وعن ورثة وترك ما يورث
 عنه شرعا ولم يذمتة مؤخر صداقها فهل والحال ما ذكر يكون مؤخر صداقها مقدما
 على الميراث كسائر الديون (اجاب) نعم يقدم مؤخر الصداق على الميراث كسائر الديون
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات ولم يترك شيئا من متاع الدنيا وله اولاد قصر
 وبلغ فقاه رجل يدعى بان له دين على الميت ويريد الزام احد اولاد الميت الكبار بما
 على والده من الدين زاعما ان دين الوالد يلزم الولد فهل لا يجاب لذلك ولا يلزم احد
 من اولاد الميت دفع شئ من الدين لاهل حبه جبر حيث لم يكن احد منهم كفيلا عن
 الميت بذلك افيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يلزم احد من الورثة دفع ما على مورثه من
 الدين بدون كفاية شرعية حيث لا تركة للميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي

عن ورثة وعليه ديون شرعية ثابتة بالوجه الشرعي وله تركه مستغرقة بهذه الديون
فهو لا يستحق الورثة شيئا منها أو يقدم اداء الديون المذكورة عليهم وليس لهم اخذها
ولا قسمها الا اذا ادوا الديون من قبل انفسهم (اجاب) نعم لا تستحق الورثة شيئا من
التركة المستغرقة ويقدم اداء الدين الثابت شرعا على الميراث الا اذا اتفقوا على اداء
الدين من مالهم فيكون لهم استبقاؤها لانفسهم كما ان ولاية بيعها مع الاستغراق
للمال اضى اذ الوصى لا للورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك
ما يورث عنه شرعا وعليه دين مستغرق بجميع تركته فهل يكون للقاضي بيع التركة
المذكورة وقسمتها بين الغرماء كل بقدر نصيبه ولا يجبر الوارث على دفع باقي الدين
لاربابه حيث لم يلتزم به وما الحكم الشرعي (اجاب) الدين الثابت شرعا يتعلق بتركة
المدين فتباع لو فاته من قبل القاضي حيث كانت مستغرقة ولا يلزم الوارث شي من
دين مورثه بدون كفالة شرعية به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده
قصر او بلغا وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وخلافه وعلى القصر وصى شرعي وعليه
ديون شرعية مستغرقة اتركتها ثابتة بالبيننة العادلة بالوجه الشرعي وباقرار الورثة
الباقيين ايضا ثم مات احد الورثة البالغ عن ورثة له بالغين فهل والحال هذه
لا يستحقون شيئا من التركة المذكورة المستغرقة لديون مورثه ثم ويباع جميع
ما تركه الميت المذكور او لا لو فادينه المذكور (اجاب) الدين الشرعي الثابت على
الوجه المستطور مقدم على الميراث فلا استحقاق لاحد من الورثة قبل وفاته من التركة
ويباع جميعها لذلك حيث كانت مستغرقة به الا اذا أدى الورثة جميع الديون من مالهم
فان لهم استبقاؤها لانفسهم حينئذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خرافة
في حال حياته وصحته ونفاذ اقراره لصاحبه على يدي يئنة شرعية ثم مات المقر المذكور قبل
ادائه شي من ذلك الدين الشرعي وترك ورثة بالغين فطالبهم رب الدين بدينه فانه كروه
فهل اذا ثبت رب الدين اقرار مورثهم له في حياته بذلك الدين وحلف يمينه عليه ايضا
يكون دينه متعلقا بعين التركة المتروكة عنه شرعا وتجبر الورثة المذكورون على دفعه
له وان لم يكن في التركة ما يفي بالدين سوى عقار يباع منه بقدر ما يفي بذلك الدين ويكون
مقدما على الارث ولا عبرة بانكار الورثة المذكورين والحال هذه (اجاب) اذا ثبت مدعي
الدين اقرار المورث له بذلك الدين في وجه الورثة أو بعضهم بعد دعوى صحيحة بالوجه
الشرعي وحكم له القاضي به بعد تعيين الاستظهار تأثرا لورثة بادائه امان مال انفسهم
على حسب موارد يشهدون عن العقار الخلف من المورث بعد بيعه ان لم يوجد غيره يوفي
منه ذلك ويجبرون على ذلك اذ الدين مقدم على الميراث ولا عبرة بانكارهم والحال ما ذكر
بعد الاثبات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا من
منقولات وعقار وترك اولادا قصرًا وأقام في حياته أخاه وصيا على اولاده المذكورين

٢٢

١٢٨٦

٢٤

١٢٨٦

ربيع الثاني

٧

١٢٨٨

شعبان

٢٥

١٢٨٨

فبإع الوصى المذ كور بعض المنقولات المذ كورة بثن المثل لأجل النفقة الضرورية لعدم وجود ما يصرفه عليهم من النقود ثم الآن قد بلغ بعض الاولاد المذ كورين وطلب أخذ ما يخصه في تركه أبيه والحال ان الباقي من التركة مستغرق بديون أبيه المتوفى المذ كور فهل والحال هذه لا يكون للبالغ المذ كور حق فيما تركه والده إلا بعد وفاء ديون أبيه السابقة بالوجه الشرعي و يقبل قول الوصى بيمينته فيما أنفقته على القصر نفقة المثل مالم يكذب الظاهر حيث كان تصرفه نافذا عليه (اجاب) نعم لا يكون للبالغ المذ كور كباقي الورثة حق في تركه أبيه بقدر ما هو مشغول بديونه الثابتة عليه بالوجه الشرعي و يقدم أداء الديون المذ كورة على الميراث و يقبل قول الوصى الامين بيمينته فيما أنفقته على القصر من مالهم نفقة المثل حيث لم يكذب في ذلك ظاهر الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بضاعة من آخر واستلمها منه حال حياته بثن مع لوم وحرره سنداً بمقدار الثمن ثم بعد مدة مات المشتري عن ورثة كلهم بالغون فطلب البائع دينه من ورثة المشتري وبه دأجرا المقتضى أحيلت القضية الى المحاكم الشرعية وبمحصل المرافعة بين البائع وورثة المشتري والدعوى الصحيحة بذلك أقرت الورثة كلهم بذلك الدين وصدقوا عليه لدى القاضي فالزمهم بادائه من تركه المذ كور وفي المذ كور وحرره بذلك اعلاما شرعيا فادعت الورثة انه لا تركه لليت سوى منزل فحتم أيديهم وماطلوا البائع في دفع الدين فهل حيث كانت قيمة المنزل المذ كور تزيد عن الدين المذ كور ولادين سواء تجبر الورثة المذ كورون على بيعه أو بيع جزء منه يفي بالدين المذ كور حيث لم يوفوا الدين من مالهم والحال هذه (اجاب) على الورثة المذ كورين بيع ما يفي بدين موردتهم الثابت عليه شرعا من ذلك المنزل اذ لم توجد له تركه سواء لادائه لربه ان لم يوفوا الدين من مالهم حيث لا مانع فان امتنعوا من ذلك أقام له ضاميا لبيع من التركة ما يفي بحق الغريم والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) فيمن أقيم وصيا شرعيا على تركه فيها قصر للصرف فيها بسائر انواع التصرفات الشرعية وعليها ديون لأشخاص متعديدة والوصي حر يص على ضبط التركة وبيعها وجمع وحفظ اتقانها وتوزيعها على ارباب الديون الثابتة شرعا فأراد بعض من يدهي ديناً على التركة جزم من بعض ما باعه الوصى من غيره ليختص به لنفسه فأميناً في مقابلة دينه فهل على فرض ثبوت دينه لا يكون له ذلك مع كون الوصى جارياً منه ببيع التركة وحفظ ما تحصل منها وتوزيعه على ارباب الدين شرعا (اجاب) نعم ليس لمن يدهي الدين المذ كور ذلك شرعا والحال ماذكر حيث لم يكن المبيع مرهونا عنده رهن شرعيا قبل موت المدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مس فقحة لوقفين أحدهما من قبلها والاخر من قبل والدها وناظرة عليهم ما بالشرط ما تفت فادعى بعض الناس بان له عليها ديناً وبانها في حال حياتها وكلته في قبض ربيع الوقفين المذ كورين وواقطاعه من دينه الى ان يستوفيه

١٢٩٢

٩

ذى القعدة

١٢٩٣

٢

صفر

١٢٩٤

٢٣

ورغب استيلاء ذلك الربيع الى ان يستوفي منه دينه ومنع من آل الهم استحقاق الوقفين
 المذكورين بعد استحقاق الناظر المذكور فهل على فرض ثبوت دينه ووكالته عنها في
 ذلك ليس له استيلاء شيء من ربيع الوقفين المذكورين بعد موتها وتبطل وكالته عنها
 بموتها ويمنع من التعرض للمستحقين في الوقفين المذكورين ويكون له المطالبة بدينه
 من تركتها ولا يتعلق الدين بالوقف المسجل السابق على الدين الذي لم يشترط فيه اداءه
 الدين من ديه ويكون جميع ربيع الوقفين المذكورين مستحقا للمستحقين المذكورين
 من تاريخ وفاة الناظر المذكور بوجه كل منهم بقدر نصيبه بحسب شرط الواقعتين (اجاب)
 نعم ليس له استيلاء شيء من ربيع الوقفين المذكورين بعد موت موكلته المديونة له ليقضي
 به دينه لعدم تعلق الدين بهذين الوقفين وانتقال استحقاق ربيعها لمن بعدهما حسب
 الشرط والحال هذه وبطلان الوكالة بموتها وتعلق الدين بتركتها ان كانت لها تركة
 على فرض تحققه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة عليها دين لا آخر ماتت عن
 ورثة شرعيين ولا تركة لها اصلا لكون رب الدين استولى على اثمان ما تملكه قبل
 موتها بواسطة بيعها بقرعة بعض دينه فاراد رب الدين الآن الرجوع بما بقي له من دينه
 على ورثتها بدون كفاية منه في هذا الدين ولا حواله فهل تتعلق ديون الميتة
 بتركتها ان كانت لها تركة ولا تلزم ورثتها بشيء منها بدون ما ذكر حيث لا تركة لها
 اصلا بدون وجه شرعي (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركتها ان كانت لها تركة ولا
 تلزم ورثتها بشيء منه شرعا حيث لا تركة له اصلا والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد كبير منفرده عن ابيه بمعيشة على حدة
 وساكن في داره المملوكة له خاصة من مدة طويلة قد تدان الولد المذكور ديننا حال
 انفراجه عن ابيه في الكسب والعمل والمعيشة والسكنى وبدون كفالة ابيه عنه في شيء مما
 استدانه ثم مات الابن المذكور عن اولاده القهري كوراوا قانا وعن ابيه المذكور وله
 تركة خاصة به كانت تحت يده خاصة فهل تتعلق الديون المترتبة بدينه بعد ثبوتها شرعا
 بتركته خاصة ولا يلزم ابوه بشيء منها اذا لم تفرتر كته بما عليه من الديون بدون كفالة
 ولا وجه شرعي بل تقسم تركته بين غرماؤه بحسب مقدار ديونهم المتساوية في القوة
 (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت الشرعية بعد ثبوتها شرعا بتركته فاذا لم تف بها تقسم بين
 الغرماء بحسب حقوقهم ولا يلزم ابوه بشيء من ذلك بدون كفالة او وجه شرعي والحال
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته مضافا وحليا حال صحته
 ونفاذ تهرقائه وعدم الحجر عليه فقبضت منه الهبة وقبضتها حال صحته واستعملت ذلك
 حال حياته ثم مات وعليه ديون فهل تتعلق ديونه المذكورة بتركته ولا يكون منها
 ما وهب لها على هذا الوجه فلا تتعلق به ديون الميت واذا كان لها بدينه مؤخر صداقها
 يكون ذلك ديننا كباقي الديون وتكون الزوجة المذكورة اسوة لغرمااء الميت بمقدار

١٢٩٥

١٦

مخبرم
٦

١٢٩٧

جادی الاولى

١٢٩٧

١٦

مؤخر صدقها المذكور المحقق شرعا (اجاب) اذا ثبتت الزوجة المذكورة بالوجه الشرعي صدور الحبة فيما ذكرها من قبل زوجها حال صحته ونفاذ تبرعته مستوفية شرائط الصحة والتمام لا يكون الموهوب تركه عنه ولا تتعلق به ديونه ويكون ملكا لها خاصة حيث لا مانع ودين مؤخر الصداق الثابت كباقي الديون فتخاصص فيه الزوجة باقى الغرماء المتعلقة ديونهم بتركه حيث لا موجب للامياز والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر في ٢١ رمضان سنة ١٣٠٠ غرة ٢٥٨٧ مضمونها: بناء على سبق حصول الادعاء من امرأة تسمى صابحة بنت ابراهيم زوجة عبد العال محمود بالاصالة عن نفسها وبوكالتها عن باقى ورثة زوجها المذكور على من يدعى عمر على المتخذ كالدلالة فى الاسلحة النارية حرقه له بانه اجترأ على قتل زوجها المذكور وهذا وطلبت قصاصه ويعد أن جرى عن هذا الادعاء التحقيق السياسى اللازم بطلب المدعية تصفها المذكورة صارت احواله نظره هذه القضية شرعا من الجلس الابتدائى على المحكمة الكبرى الشرعية ومنها صدر اعلام شرعى مورخ ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ يتضمن منع المدعية المذكورة من ادعائها حصول التعمد من المدعى عليه فى قتل زوجها المذكور وطلبت القصاص منه والحكم على المدعى عليه بالدية اثر عية من ماله مقسطة فى ثلاث سنين وهى عشرة آلاف درهم من الفضة او الف دينار من الذهب او مائة من الابل وقد صار التصديق على هذا الحكم بالموافقة من مجلس الاحكام المصرية واصدر به مضبطه مورخه ١٩ رجب سنة ١٣٠٠ غرة ٥٢٥ ووردت الى هذا الطرف بشرح التنفيذ من الداخلية غرة ٥٢٥ واضرورة تنفيذ ذلك الحكم على حسب ما نص فيه صارت تكليف عمر على المحكوم عليه بالقيام باداء ما حكم به عليه فادعى الاعسار وعدم اقتداره على الاداء لافورا ولا تقسيط او التمس التهرب عن صحة ذلك من عدمه بمعرفة الحكومة ومعاملاته بحسب ما يتضح ولما تراهى من عدم امكان اجابة المذكور لهذا الطلب فى هذا المقام من قبل الضبطية قد كان كتب من هنالى حضرة قاضى افندى مصر بطلب الافادة عما يسهل طريق الوصول لنفاذ هذا الحكم بالموافقة للخارج الشرعى وملازمة الحالة السياسية فورد شرح حضرة يغيد الخابرة مع سيادةكم من هذا الطرف عما يلزم فى هذه المسألة لانا طعة حضرةكم بمسائل القتيا فبناء عليه لزم تحرير افضيالةكم اليكم بافادة ما يتبع اجراءه فى ذلك (اجاب) وردت افادة حضرةكم والذي يقتضيه الحكم الشرعى انه حيث حكم على عمر على بالدية فى ماله فى ثلاث سنين فان علم اعساره وعد ماله له يوفى منه قسط كل سنة من السنين المذكورة فانه ينتظر الى الميسرة والقدر على ذلك فان ايسر فى وقت يؤمر باداء ما عليه كما هو الشأن فى سائر الديون المماثلة لذلك والله تعالى اعلم

(كتاب الرهن)

(سئل) في امرأة اقتضى الامر اسفرها لاجل تغيير المهر او صحة يدها وقد بلغها ان زوجها مدينون يمكن منعه من السفر معها بموجب سند عليه ودعاوى رهنتم المحرمة المذ كورة حجة عقارها في محل حكمها السكائن بنظر اسكندرية واخذت المحرمة زوجها معها وعند التوجه اقامت لها وكلاواذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها ينهى الامر ويخلص الدينون المذ كورة واذا كان عند نهاية ذلك يظهر ان زوجها يبقى عليه ديون فالمحرمة المذ كورة التزمت وكفلت بدفع الدين المذ كورة من عقارها المرقوم على يد وكيلها فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذ كورة صحيح ويمكن التصرف في العقار المذ كورة لو فاء الدين (اجاب) الكفالة على الوجه المذ كورة غير صحيحة ورهن حصة العقار لا يجب ارتها ان العقار بدون استيفاء شرائط الرهن الشرعية وحيث لم تتحقق الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لرب الدين مطالبة الزوجة به ولا مطالبة وكيلها ببيع العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من امرأة قدر من الدراهم ورهنها في نظير ذلك جانب طين زراعة أميرية ثم بعد ذلك ماتت رب الطين عن ورثة والحال انه جعل رجلا وصيا على ماله وعياله قبل وفاته فخرج المرأة من التصرف في الطين ونزعه من يدها فهل يؤثر بدفع دراهم الرهن للمرأة المذ كورة من تركه المتوفى أو يبقى تحت يدها (اجاب) اذا اثبتت المرأة المذ كورة دينها على المتوفى في وجه خهم شرعي وحلفت اليمين الشرعي بحكم لها به في تركه مقدما على الميراث ولا يصح رهن الاطيان التي آتت لبيت المال شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا من الدراهم ورهن تحت يده عقارا يملكه وشرط على نفسه انه ان مضت اربع سنين ولم يحضر الدراهم يبيع العقار ويقضى الدين فهل لا عبرة بهذا الشرط ويكون لرب الدين المطالبة بيده وللحاكم جبر المدين على الوفاء ولو يبيع العقار (اجاب) لرب الدين طلب دينه المحال من رهنه وله حبسه به وان كان الرهن في يده ولا يمنع من ذلك الشرط المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع رهنا من حلى وملبوس عند آخر على قدر معلوم من الدراهم فهلك الرهن في يده ضمن امتعة له فهل يكون مضموما عليه باقل من القيمة ومن الدين ولا يكون المضمون عليه الا قدر الدين والزائد عن الدين من قيمة الرهن يهلك على الراهن (اجاب) اذا كانت قيمة الرهن زائدة على الدين وهلك عند المرتهن سقط الدين وما زاد غير مضمون على المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة ارض معلومة لا تجزى على مبالغ من الدراهم ووضع يده المرتهن عليه ثم مات كل من الراهن والمرتهن من ابنته ثم بعد مدة طلب ابن الراهن دفع دراهم الرهن لابن المرتهن واخذ الارض المرهونة فتعمل ابن المرتهن المذ كورة بان الارض فيها زرع له وبعد حصاد الزرع يسلمها وياخذ دراهم الرهن ثم

١٢٦٤

٢٣

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٥

مهرم
٢٠

١٢٢٥

٢١

أنكر الرهن بعد ذلك وإن أياه مات وهي تحت يده ولم يعلم أنها موهبة تحت يديه
المذكور ويريد بذلك منع دعوى ابن الراهن بما عليه له كونه من مدة طويلة فهل بعد
ثبوت اعترافه واقاراره وشهادة بينة من المسلمين عليه بأنها موهبة تحت يديه وطلبه
تركها لصاذا الزرع في العام الماضي لا يعتبر انكاره الآن ويؤمر بتسليمها لابن
الراهن وأخذ دراهم الرهن (أجاب) نعم إذا ثبت اقرار الرجل المذكور بالوجه الشرعي
يعامل باقراره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحت يدها أرض زراعة موهبة
على قدر معلوم من الدراهم فاقرت بأن الحق فيها الرجلين على يد فائز القاضي واخذت
منها دراهم الرهن وخرج في شأن ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك أرادت الرجوع عن
الاقرار بأن الحق في الطين لهما فهل إذا ثبت اقرارها واعترافها بذلك لا يكون لها
الرجوع عليهما (أجاب) يعامل المقر باقراره فإذا ثبت اقرار المرأة بأن الحق في أرض
الزراعة للرجلين المذكورين لا يكون لهما معارضتهما فيها بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل حضر من الروم إلى القطر المصري محتاجة له فاحتاج إلى
دراهم لنفسه وكان يملك عبدا وحلياء رهنهما عند رجل آخر واستلم منه قدر معلوم من
الدراهم بعد دفع الرهن له ثم بعد مدة طالبه بدينه فاذنه أن يبيع العبد والحلياء الذين
تحت يده ويستوفي دينه من ثمنهما فهل يسوغ له البيع لأخذ حقه بالأذن المذكور وإذا
مات الراهن عن ورثة وعليه ديون للناس يكون المرتهن أحق بالرهن دون سائر الغرماء
ويكون القول للماذون بيمينه إذا ادعى عليه الورثة زيادة عن الثمن الذي باع به وإذا بقي
للماذون دراهم من دينه بعد اقتصاصه بالرهن يكون له مطالبة الورثة إذا كان هنالك
تركة لمورثهم (أجاب) إذا ثبت تركيل الراهن المرتهن ببيع الرهن لاستيفاء دينه منه
يكون له بيعه بدون غبن فاحش ولا يكون لباقي غرماء الميت الراهن ما خصه فيه
حيث كان دينه ثابتا والقول للوكيل بيمينه في مدة دار ما باع به من الثمن ويكون أسوة
الغرماء فمما بقي له من الدين إذا كان لليت تركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
رهن قطعة أرض زراعة عند آخر على قدر معلوم من الدراهم من مدة اثني عشر سنة
بمضرة بينة فأراد الراهن أخذها من المرتهن وإن يدفع له دراهم الرهن فهل يجب لذلك
ويجبر المرتهن على تسليمها له بعد أخذ دراهم الرهن خصوصا والمرتهن مقر بأن الحق
في الأرض للراهن (أجاب) إذا كان واضح اليد على الأرض المذكورة مقر بأن الحق
فيها للراهن يؤمر بردها له وعلى الراهن دفع الدراهم التي أخذها منه والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة سافرت إلى جهة مع زوجها ولها حلي ومصاغ في منزلها وتحت يدها
زوجها فزعمه أخو زوجها في غيبتها ومن غير اذنها عند رجل على مبلغ من الدراهم فهل
يكون لها تزعم الرهن من يد المرتهن وليس له بيعه واخذ دينه من ثمنه حيث كان بدون
اذنها واجازتها (أجاب) إذا رهن الرجل حلي زوجته أخيه بدون اذنها واجازتها لا يكون

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

٣٠

صفر

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٢٢

ربيع الثاني

١٢٦٥

٣

الرهن نافذا ولما سلكه المحلى اخذه من هو تحت يده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في جماعة رهنوا الرجل آخر قطعة ارض على قدر معلوم من الدراهم فوضع يده الرجل
 المذكور على الارض مدة من السنين ثم مات بعد ذلك عن وريثة ووضعوا ايديهم مكان
 مورثهم فهل اذا اراد الراهنون نزع الارض المرتبنة يسوغ لهم ذلك ولا يعتبر طول
 المدة ولوجدوا فيها ساقية حيث اعترفوا بان الارض مرتبنة (اجاب) اذا لم يثبت على
 الراهن ما يقيد سقوط حقه من ارض الزراعة الامير به بوجه شرعي يكون له رفع يد وريثة
 المرتبنة عنها حيث كان واضح اليده عتقا بالاسحقاق للراهن كما هو مذكور والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في ارض مرهونة عند والده بمال ثمان صاحب
 الارض المرهونة دفع مال الرهن واراد اخذ ارضه فاني المرتبنة وقال انا اعطيتك ثلث
 النخل فاني الراهن اخذ ثلث النخل ويريد اخذ ارضه فهل غرس النخل في الارض لوالده
 بدون اذن مالكها الا يجب خروجهما عن ملك صاحب الاسما وهي خارجة عن الاراضي
 المصرية اسكنها من قسم حلقه الخارج عن حدود ارض مصر ولا يجبر الراهن على اخذ
 ثلث النخل في مقابلة شيء من الارض (اجاب) غرس المرتبنة النخل في الارض المرهونة
 على هذا الوجه لا يكون موجبا لخروجها عن ملك الراهن ولا جبر على عقد المعاوضة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر قطعة ارض على قدر معلوم من
 الدراهم ثم بعد مدة ذهب المرتبنة للراهن وطالب منه القدر المذكور فذهب المالك
 لرجل آخر ورهنه الارض المذكورة واخذ منه القدر المذكور ودفعه للمرتبنة الاول بعد
 اقتسكك الارض وتسليمها للمرتبنة الثاني ثم بعد نحو عشرين سنة اراد المرتبنة الاول
 الرجوع على المرتبنة الثاني فهل لا يجب لذلك (اجاب) نعم لا يجب لذلك اذا كان الحال
 ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عبدا وسيفا وساعة عند رجل
 آخر فسات الراهن والرهن في يد المرتبنة فسا الحكم في بيع الرهن هل يجوز للمرتبنة
 بيعه (اجاب) قال في التنوير مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتبته وقضى دينه فان لم
 يكن وصي نصيب له القاضى وصيا وامره ببيعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن
 ما يملكه من حلى وسيف وملبوس له في دين عند دائنه فهل اذا ظهر عليه ديون بعد ذلك
 يكون المرتبنة احق بالرهن من سائر الغرماء واذا باعه الراهن ياخذ دينه المرتبنة من
 ثمنه ولا يكون لباقي الغرماء منازعته في قدر دينه من ثمنه وان زاد ثمنه على قدر دين
 المرتبنة يقسم الزائد على غرماء الراهن (اجاب) بعد صدور الرهن صحح الا لا يكون
 لغرماء الراهن معارضة المرتبنة في قدر دينه وهو احق به من سائر الغرماء والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ورهنها ما يملكه من التحيل حكم
 عادتهم في بلادهم على ما تعرف تجهيله فوضعت يدها عليه مدة سنين ثم مات عنها وعن
 وريثة غيرها واستمرت واحدة يدها عليه بعد موته وتأخذ ثمنه لنفسها من غير اذن بقية

١٢٦٥

٢١

شعبان

١٢٦٥

١٥

رمضان

١٢٦٥

٥

شوال

١٢٦٥

٢٩

ربيع الاول

١٢٦٦

٥

الورثة فهل يكون لبقية الورثة مما سبتم على ما يخصهم من ثمر الخيل المذكور اذا اخذت قدر معلوما تصح به الدعوى (اجاب) نعم الرهن كالولد والثر والابن للراهن لتولده من ماله وهو رهن مع الاصل تبعاله فاذا استهلكه المرتهن بدون اذن المالك يكون مضموما عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج رهنه عند الدائن ساعة على دينه ثم دفع المدين بعض الدين والساعة تحت يد المرتهن الدائن فسرقت الساعة من المرتهن مع بعض مصالح المرتهن من حرز المثل فهل اذا كانت قيمة الساعة اكثر من باقي الدين لا يكون المرتهن مطالب بالباقي من قيمتها على باقي الدين ويكون القول للمرتهن في ضياع الرهن بيمينه ولو ادعى الراهن انها ليست بماله وسقط ما بقي من دين المرتهن (اجاب) اذا قبض المرتهن دينه كله او بعضه من رهنه او غيره ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادعى كما يستفاد من الدر في آخره فقرات الرهن فان كانت قيمة الرهن اكثر من جميع الدين كان الرائد امانة غير مضومة على المرتهن بدون التعدي ولا يختلف الحكم المذكور ولو كان الرهن مستعارا ليرهنه بدينه ولا يصدق الراهن ان الرهن لغيره رهنه بغير اذنه في حق المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانب خيل بارضه رهنه معها تحت يد رجل آخر واخذ منه قدرا من الدراهم وصار رب الدراهم يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم رهنه ووضح اليده عند رجل آخر في ظهير قدور من الدراهم وصار المرتهن الثاني يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم مات رب الخيل عن ورثة فهل يكون لورثته نزعها عن هويته يده ومحاسبته على ثمره مدة وضع يده عليه مع اعتراف واضع اليد للوارث بان الحق في الخيل لمورثه (اجاب) يؤخذ المقرر المذكور باقراره وعليه ضمان ما استهلكه من ثمره الخيل بدون اذن ماله وله الاستئلاء عليه بعد سداد الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج له حصة شائعة في بيت ساكن فيها بقدور سكنه فقط قرهن بجميع البيت على دينه بغير اذن باقي الشركاء ولم يقبض المرتهن البيت بشهادة اهل بيته وباعترافه بذلك ولم يرل المدين ساكن فيه فهل لا يكون الرهن نافذا في ماله انصيبه واذا ثبت اعساره بالدين لدى القاضى لا يباع مسكنه المحتاج اليه في الحال في دينه (اجاب) لا يتم الرهن ولا يلزم بدون القبض فللراهن الرجوع عنه قبله ويبيع على المدينون كل ما لا يحتاجه فلا يباع مسكنه المحتاج اليه في ضروره سكنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ حلى زوجته بغير اذنها ورهنه عند آخر على قدور من الدراهم فبعد مدة طلب المرتهن دينه من الراهن فجهز المدين من ايقاع الدين واوداد المرتهن ببيعته فهل اذا ثبت ملكهاله بالبينة الشرعية وكان رهنه بغير اذنها وعلمها يكون لها نزعها من المرتهن (اجاب) اذا ثبت الملك في الحلى المذكور لزوجة الراهن بالوجه الشرعي يكون لها انتزاعه من يد المرتهن حيث كان الرهن بدون اذنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لا يخرج قدرا

معلوم من الدراهم و رهن قطعة ارض زراعية علم فهل اذا اراد رب الدين ان يطلبه
ويرد الارض له بها يجب لذلك ويمكن من اخذه منه جبراً على رب الارض اذا تحقق ما ذكر
بأنظر بقى الشرعى (اجاب) الرب الدين مطالبة المدين بدینه بعد ثبوته بالوجه الشرعى
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك امكنة رهنها عند رجل على مبلغ
من الدين لمدة معلومة فمضت المدة وطالب منه الدين فمزعزعه وقد كان استغل
المرتحن الامكنة المرهونة وقبض اجرتها فاسمها مالاً لك الرهن منها و ابرأ ذمته منها
بشهادة بينة شرعية ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة فطلب منهم المرتحن الدين فارادوا
محاسبته على ما استغله من الاجرة فهل اذا ثبت ان مورثهم قبل موته ابرأ المرتحن
وسامحه منها ووجهها له بشهادة البينة الشرعية لا يكون لهم المحاسبة بها ولا تنزع الامكنة
من يده حتى يستوفى دينه أو يبيع القاضى منها بقدر ما بقي بالدين اذا امتنع الورثة من ذلك
ولم يكن عندهم وفاء من غيرها (اجاب) اذا اذن الراهن لا رهنه باجارة العتار المرهون
فاجره وقبض اجرته واستهلكها و ابرأ الراهن منها لا يكون للراهن ولا لوارثه الرجوع
بشيء منها على المرتحن واذا مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتنه وقضى دينه لقيامه
مقامه فان لم يكن له وصى نهب القاضى له وصياؤه ببيعته لان نظره عام وهذا هو رهنه
صغار افلو كبار اخلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليضه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له دين عند آخر مرهون به جارية تحت يده المرتحن فمات المدين قبل دفع الدين
وتخليص الرهن وقومت تركته وبيعت وقومت الجارية المرهونة على رب الدين بعد
انتهاء الرغبات فيها واشترها بذلك الثمن من التركة فهل اذا ثبت على الميت دين
آخر غير دين الرهن واذا اراد ارباب الديون المخاصمة فيها لا يكون لهم ذلك ويكون دين
الرهن مقدماً واذا لم تف الجارية بيد رب الدين وزاد له مبلغ يضر به مع الغرماء في
باقي تركته الميت (اجاب) المرتحن احق بالرهن من سائر الغرماء فيستوفى دينه منه وما
بقي له من الدين ياخذه من تركته الراهن كما بقى غرمائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له قطعة ارض زراعية رهن بعضها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم مات الراهن
عن ابن فرهن الابن البعض الآخر عند المرتحن المذکور أيضاً وسافر الى جهة فاراد
رجل من اقارب الراهن ان ياخذ الارض من المرتحن من غير اذن ابن الراهن المستحق
للارض ومن غير اجازته فهل لا يجب لذلك وليس له معارضة المرتحن في ذلك (اجاب) نعم
لا يجب لذلك اذا كان الواقع ما هو مرسومه وطور بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في
رجلين يملكان نصف معصرة رهنها عند شخص في دين عليهما فهل يصح هذا الرهن
حيث كان في مشاع لا يقبل القسمة واذا بقي الرهن تحت يد رب الدين مدة واهمل كل
منهما بدفع الدين يكون للقاضى بيع الرهن جبراً عليهم ما حيث لا وفاء للدين الا من
المرهون ولم يكن المرهون من ضرورات الراهنين ولا محتاجاً اليه للعاشه وما ولا مصلحة

٢٤

١٢٦٦

شعبان

٩

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

شوال

١٧

١٢٦٦

انفسهما ولا قدرة لهما على ادارته (اجاب) رهن المشاع مطلقا فاسد سواء كان قابلا للقسمة
 أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا أو طارئا وسواء كان من شرك أو غيره ويجب دفعه
 بالتفاسخ رفعاً للفساد وإذا وجد التفاسخ والرهن يدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتهن
 حبس الرهن به بعده والمحال هذه كذا في فتاوى العلامة الراملي وإذا لم يكن للديونين
 شيء يوفى منه الدين سوى نصف المصصة المذكورة الذي لم يصح رهنه يؤثران ببيعه
 ووفاء الدين من ثمنه فإن امتنع باعاه القاضى لذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل باع لا آخره قاراً ببيع وفاء واستلم المشتري العقار المذكور من البائع
 وكتب بينهما حجة شرعية بذلك ثم بعد مدة قبل أن يقضى الاجل افلس البائع وترتبت
 عليه ديون لا آخرين فأراد ارباب الديون بيع العقار المذكور وابطال ما وقع من التبايع
 على طريق الوفاء فهل يكون البيع المذكور صحيحاً على اختيار المتأخرين ويكون
 المشتري المذكور أحق بالعقار المذكور إلى أن يوفى ما دفع فيه من الثمن (اجاب) قد
 وقع الاختلاف في بيع الوفاء والذي عليه أكثر المشايخ منهم السيد الامام أبو شجاع
 والقاضى الامام أبو على السعدي أن حكمه حكم الرهن وأقضى بذلك العلامة الراملي
 وفي تنقيح الفتاوى الحامدية ولا ريب في أن بيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع
 الاحكام على ما عليه الاكثر كما في الخيرية والحواشي الزاهدي وهو الصحيح كما في جواهر
 الفتاوى وقد بسط البرازي فيه الاقوال إلى أن قال وإذا مات المشتري وفاء فورثته تقوم
 مقامه في احكام الوفاء له وعليه فليس للغرماء معارضة المشتري وفاء ويكون هو
 أحق به من سائر غرماء البائع كما هو الحكم في الرهن والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 أخذت من آخر مقدار معلوماً من الدراهم قرضاً ودفعته له وهنأ على ذلك فهل إذا
 ماتت وأثبت الرجل دينه عند القاضي وخرج له اعلان بقبضه وأخذه من تركتها
 وطلب أمين بيت المال أخذ الرهن منه قبل دفع الدين له ورب الدين لا يرضى بتسليمه له
 الا بعد قبض دينه لا يجبر رب الدين على التسليم له في الرهن الا بعد قبض ما ثبت له من
 الدين المذكور (اجاب) للمرتحن حبس الرهن حتى يستوفى دينه فإذا مات الراهن باع
 وصيه رهنه بأذن مرتنه وقضى دينه لقياسه مقامه فإن لم يكن له وصي نصب القاضى له
 وصياً وأمره ببيعه لأن نظره عام وهذا هو الورد في ثبوت صغاراً فلو كباراً خلفوا الميت في
 المال في كان عليهم تخليصه كذا في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه
 دين لا آخره رهن فمات يدرى الدين فرفعه للقاضى وحبسه على دفع الدين فامتنع من
 الدفع فهل يكون للقاضى بيع الرهن بحضرة الراهن ووفاء دينه منه ويكون المرتحن
 أولى به من باقي الديانة إذا أخبر الراهن بأن عليه ديناً غيره (اجاب) لا يملك الراهن
 ولا المرتحن بيع الرهن بغير رضا الآخر ويبيع الرهن برضا ما يوفى الدين منه والمرتحن
 أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن وفي تنقيح الحامدية قال في الخيرية مذهب الامام

تأيد بحسنه أى الرهن الى ان يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الحجر على الحجر المديون
وعندهما لا احكام بيعة جبر الانهماير يان الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح
قاضى خان وصاحب الاختيار وكثير بان الفتوى على قولهما فاذا حكم به كما يراه نفذ
وارتفع الخلاف انتهى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل رهن قطعة أرض زراعية
و بعض نخيل عند آخره على قدر معلوم فموت يده ثم بعد مدة من السنين مات الرهن عن
ابن فاراد الابن محاسبه المرتن على ربح الارض وعلى ما استغله من الثمرة من اصل
دراهم الرهن فهل لا يجاب لذلك حيث ثبت بالبينة الشرعية ان مورثه أباح له الانتفاع
بجميع ذلك (أجاب) افاد فى التنوير ان الرهن لو أذن للمرتن فى اكل زوائد الرهن
فأكلها فلا ضمان على المرتن وافاد الخبير الرولى ان جميع ما كاله المرتن من ثمرة النخيل
بعد موت الرهن مضمون عليه متعاقب بذمته مطالب به كسائر الديون وقد تقررد ان زوائد
المهر من مضمونة بالاستهلاك والاباحة فيه بطلت بموت الرهن لان تقال الملاك عنه
الى غيره والمباح له تناوله ما وهى على ملك المبيع قطعاً والله تعالى اعلم (سئل) فى شخص
عليه ريال لا يخره من عنده به من ذمة من الذهب ثم يده ذلك أواد المديون دفع ما عليه
من الدين وأخذ الرهن من المرتن فادعى المرتن انه أودع الرهن عند اخ له ليس فى
عياله وقد مات المودع وودع الرهن ان ياتى له بالرهن عند فتح تركه أخيه وذلك
الايداع بغير أمر الرهن وعلمه فطلبه الرهن على يد القاضى فادعى المرتن ضياع الرهن
عند أخيه فهل يكون ضامناً للرهن جميعه حيث تعدى ووضع عند أخيه ودية بغير أمر
الرهن والحال هذه (أجاب) يضمن المرتن بايداع الرهن بدون اذن الرهن بجميع
القيمة فيطالب المرتن المذكور بما زاد على قدر الدين من بدل الرهن والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له فدان طين اثر غرس بعضه فمات عن
زوجتين وابن صغير واخوين شقيقين ثم مات الابن قبل قبعة التركة عن امه وعن هجيه
المذكورين فهل اذا رهن الميت حال حياته عند زوجته أو بيع فخلات آخر كباوا على
مائة قرش باقى مجهل هذا قها وأباح لها الثمر حتى يدفع لها الدين فمات قبل الدفع عن
ورثته فاستمرت واضعة يدها بعد موته على النخيل مدة ثلاث سنين وهى تستغل الثمر
بدون اذن الورثة يكون للورثة محاسبته على ما استغله من الثمر بعد موت الرهن
حيث كان معلوم القدر (أجاب) لا لورثة مضالبة الزوجة بدل ما أخذته من ثمرة النخيل
بعد موت زوجها واستهلكته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امين
صندوق الايتام بما صورته انه مذكور بقرار حضرات العلماء المعضى فى حق رهونات
العقارات التى ترهن بصندوق الايتام ان يؤخذ العقار على جهة الرهن ويقبضه المرتن
محوزاً مفراً لا مشغولاً بحق الرهن ميمزاً لا مشاعاً وللمرتن حبسه حتى يستوفى دينه
وبمقتضاه جازا له سمل الا انه يحضر فى بعض الاوقات شخصان أو ثلاثة بحجة واحدة أو

١٢٦٧

٦

شعبان

١٢٦٧

١٣

شوال

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٠

ذی الحجة

١٢٦٧

٣٠

محرم

١٢٦٨

٢

صفر

١٢٦٨

٢١

بجميع متعددة يملكون منزلا ويرغبون رهنه بالصندوق بسبب احتياجهم لاخذ دراهم
من مال الايتام وتراضيه على ذلك فهل يجوز قبول المنزل المذكور ورهنه أم لا يجوز أو
الذي يقبل المنزل الكامل لشخص بمفرده فبنا عليه اقتضى تحريره بخضر تسكن تؤمل
ارسال افادة عما يعتمد في مثل ذلك لاجل اعتماده والاجراء بموجبه (اجاب) قال في جامع
الفصولين ولوارثن بدين له عايم حارها واحدا جازوه ورهن بكل الدين ولارثن حبسه
لاخذ دينه كله اه فاذا كان العقار مشتركا وأراد اربابه رهنه على دين عليهم وسلموا
العقار المرهون مع الارثن يصح الرهن ويكون للارثن حبسه حتى يستوفي جميع الدين
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك زوجا ساورا ودفعت له امرأة دلالة لبيعها فآخذته
وباعته بثمن معلوم من الدارهم فطالبتهم منها فساطلتها ولم تدفع لها شيئا ثم بعد ذلك
رهنها بيته ووعدها على مدة معلومة انها ما أن تدفع لها الثمن الذي بذمتها أو يبيع
البيت المرهون وتدفع من ثمنه ثمن الاساور وتأخذ الباقي فهل اذا انقضت مدة الاجل
يسوغ للارثن بيع البيت المذكور باذن الراهنة وتأخذ حقها منه وتدفع الباقي للراهنة
وتقدم المرتبته بدينها على جميع ارباب الديون التي على الراهنة (اجاب) للارثن بيع
الرهن باذن الراهن ولا يكون المرتبته اسوة غرماء الراهن في الثمن فيستوفي منه المرتبته
دينه مقدما على باقي غرماء الراهن حيث تحقق الرهن الصحيح بالدين شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) من طرف امين بيت المال فيما اذا توفي شخص وكانت تركته مسخرة
بالديون واحدا الدائنين معه رهن على دينه فهل له ان يستوفي دينه بالسكامل من ثمن
الرهن أو يدخل ضمن قسمة الغرماء (اجاب) المرتبته أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن
فيوفي دين المرتبته من ثمن الرهن بعد بيعه وما بقي من الثمن يقسم بين باقي الغرماء والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وله امكنة يملكها رهنها عند رب الدين وسامحه
من اجرتها مدة بقائها تحت يده لدى بيته تشهد بذلك بعد ان اجرها المرتبته باذنه واستغل
اجرتها واستهلكها ثم مات المدين وبقيت الامكنة المرهونة يؤجرها رب الدين مدة من
الزمان باذن الورثة فهل ما وقع من البراء والسماح يكون صحيحا في المدة التي قبل
موته ولا يسرى لما بعد الموت لانه صار حقا للورثة وتجب الورثة على دفع ما بقي من الدين
بعد حسابهم ما استغله رب الدين بعد الموت وهل اذا لم يكن للدين المورث الا تلك
الامكنة تباع فيما بقي عليه من الدين ولا ميراث للورثة الا بعد وفاء الدين (اجاب)
صرحوا بانقطاع الاباحة بموت المبيع لا تنقل الملك عنه الى غيره فلورثته محاسبته على
ما استغله من الاجرة باذنهم بعد الموت بلا اباحة منهم ولا ابراء وبانه اذا مات الراهن مع
بقاء الراهن فالمرتبته أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا
ولو صي الميت ببعده باذن المرتبته فان لم يكن له وصي فلو صي القاضى ذلك وان لم يكن
واحد منهم اذ القاضى ان يبيعه بنفسه ويقضى دينه وان كان الورثة كبراءا يحرهم

القاضي بالبيع فان امتنعوا فلا قاض يبيعه فلو بطل الرهن باجارتة بالاذن كما هنا يجبر الورثة أو الوصي على دفع ما بقي بذمة المورث من الدين من تركته ان وجد فيها من جنسه والا يباع منها بقدره ولو عقار أو الدين مقدم على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) من القوم مبانية بما حصه له أن امرأة لها منزل عليه حكر تريد أن ترهنه في القوم مبانية على مبلغ معلوم من الدراهم فهو ليج وزرهنه وان تأخرت عن السداد للقوم مبانية يجوز بيع المنزل المذكور لأجل سداد مال الأيتام (اجاب) لا يصح رهن البناء في الأرض الهتكة وان صح بيعه وقضاء الديون من ثمنه ان عجز المديون عن الوفاء الا من جنسه ولم يكن محتاجا اليه اضرووة سكناه واغلب عقارات القاهرة محتكة والتصرف انما هو في الابنية المستحقة للقرار على الدوام فاذا تأخر عنه المدينة شيء من الدين يباع ذلك البناء ويوفى الدين من ثمنه ان كان الامركاذا كرنا وان لم يكن رهنه صحيحا ولا يمنع من بيعه كونه في أرض موقوفة والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال فيما اذا وجد في تركته احد المتوفين رهن على دين وصاحب الرهن ما حضر اطلب ما رهنه ودفع ما عليه الى المتوفى وصار البحث عنه فلم يعثر له محل وجود والرهن محفوظ في بيت المال وورثة المتوفى طالبون ببيع ذلك الرهن واخذوا من ورثتهم منه فهل يجابون لذلك او يكون هذا من جنس المال الضائع الذي يحفظ في بيت المال (اجاب) في شرح التنوير للعلاني لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بوجوبهما ويبقى الرهن رهننا عند الورثة اه وفيه غاب الراهن غيبة منقطعه فرفع المرتهن امره للقاضي لبيعه بدينه ينبغي ان يجوز اه وعليه فحق حبس الرهن المذكور لورثة المرتهن وطههم رفع الامر للقاضي لبيع ذلك الرهن لأجل الدين والله تعالى اعلم (سئل) في أناس متعددين رهن كل منهم بعض مصادره على دراهم معلومة عند رجل يحفظ المرتهن تلك الامانات في صندوق له في منزله الساكن فيه مع سكان آخرين فدخل عليه اللصوص ليلا فقتلوه وقبضوا الصندوق المذكور بفتحاه وسرقوا تلك المرتهنات المذكورة ثم بالبحث عن اللصوص صار ضبطهم بعد مدة بمعرفة المحكومة واستخلصت منهم جانبان المرتهنات المذكورة وفقد منها جانب فالذي وجد اخذه اصحابه ودفعوا ما عليهم من الدراهم الى ورثة واضح اليه مدعى متروكة فاداد اصحاب الامانات المفقودة استخلاص انما ما فقد لهم من تركته الميت المذكور فهل لا يجابون لذلك ولا يلزموا ضعه واليد على تركه الميت بدفع شيء مما يطلبه اصحاب الامانات المفقودة (اجاب) يهلك الرهن بالاقطاع من قيمته ومن الدين فاذا كانت قيمة الرهن أكثر من الدين يكون الزائد بيد المرتهن امانة لا يضمن الا بالتعدي والتفريط فاذا لم يثبت التعدي والتفريط من المرتهن لا يكون الزائد عن الدين مضمونا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار حليا ليرهنه عند آخر على دراهم فرهنه عنده ومكث المرهون عند المرتهن مدة فطلب المرتهن دراهمه ليرد

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٢٤

ذی الحجة

٢٠

١٢٦٨

المرهون فلم يجب لذلك فبعد ذلك حصلت سرقة في بيته فاخذ اسارق متاعه وادعى
المرتحن ان المرهون سرق في جلة متاعه والحال انه في حرز مثله فهل يصح دق في ذلك
بيئته ولا يضمن المرهون لعدم تفریطه في ذلك (اجاب) يملك الرهن بالاقول من قيمته
ومن الدين فاذا من قيمة الرهن على الدين لا يكون مضمونا على المرتحن ولا يكلف باقامة
المدينة على الملاك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نصف بيت شائعا والمالك أخ رهن
النصف عند الثمريك الآخر في دين عليه بدون اذن أخيه المالك وبدون اجازته فهل
لا يصح رهن المشاع ولا ينفذ ويكون للمالك الاستيلاء على نصيبه قهرا عن الشريك
(اجاب) نعم يكون للمالك المذكور الاستيلاء على نصيبه من البيت ولا يمنع من ذلك الرهن
على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا رهنه عند شخص على مبلغ
معلوم من الدراهم ومات الراهن قبل دفع دراهم الرهن عن ورثة فهل يكون لهم دفع يد
واضح اليه عليها بعد دفع دراهم الرهن حيث كان كل من واضح اليد وورثة الراهن
معتزقا بالرهن ولا يملك المرتحن بيع الرهن بدون اذن الراهن أو وراثته أو القاضي (اجاب)
لورثة الراهن البالغ دفع الدين واخذ الرهن من يد المرتحن اذا لم يبيع بعد موت الراهن
بطريق شرعي والله اعلم (سئل) في رجل رهن حلقا زمره عند آخر على قدر معلوم من
الدراهم ثم بعد ضي نحو عشر سنين احضر الراهن الدراهم وسلمها للمرتحن فاحضر المرتحن
الحاق واعطاه للراهن فقال لم يكن هذا حاقا وليس هناك بيعة تشهد بهين المرهون فهل
يكون القول قول المرتحن بيمينه (اجاب) اذا قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتحن
بل هذا هو الذي رهنه عندي فالقول للمرتحن بيمينه لانه القابض والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل رهن عند آخر هناعلى مبلغ معلوم من الدين ومات الراهن قبل وفاة الدين
وانفك الرهن فهل اذا كان للراهن الميت وهي يبيع الرهن ويوفى منه دين الرهن
للمرتحن ويقدم المرتحن بدينه على باقي غرما الميت (اجاب) نعم يباع الرهن المذكور
ويوفى منه دين المرتحن والحال هذه ويقدم المرتحن في ذلك على سائر الغرما حيث كان
الرهن صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند عمرو اما كن ماسكالا على دين
مطلوب منه الى عمرو واباحه ما يستغله من ايراد الاما كن المذكور وحمرو وقد استغل
ما تحصل واستهلكه فهل بعد ذلك يسوغ للرجل أو لورثته مطالبة عمرو بما استغله من
الاما كن المذكور وكورة والزامه به ونزع الاما كن المرهونة من يد عمرو وقبل تادية المبلغ
المرهون في مقابلة الاما كن المذكور (اجاب) صرحوا بان الاباحة تبطل بموت
المبيع وفي التنوير وشرحه وغناه الرهن كالولد والثمن واللبن والصوف والوبر والارش ونحو
ذلك للراهن اتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله بخلاف ما هو بديل عن المنفعة
كالسب والاجرة وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخلية في الرهن وتسكون للراهن اه
وعليه فاجرة الرهن بعد موت المبيع تسكون للراهن فلورثته حسبانها من الدين المطلوب

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

صفر
٨

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

رجب
١

من مودته وفي شرح التنوير أيضا عن الجواهر اباح للرهن نفعه هل للرهن ان يؤجره
قال لا قيل فلو آجره ومضت المدة فلا جرة له ام للراهن قال له ان آجره بلا اذن وان باذنه
فلا محالة وبطل الرهن اه ومنه يعلم الحكم فيما قبضه المرتهن من اجرة الرهن حال حياة
الراهن المبيع وبعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض مالا من آخر ورهنه حقة داره
وهو ساكن فيها على ان تكون الدار رهونة فهل لا يبيع هذا الرهن والحال هذه حيث
لم يستلم الدار ولم يضع يده عليه ولا يقرّب عليه احكام الرهن من اختصاص المرتهن
بالعين المذكورة دون بقية الغرماء عند تحقق ديون آخر ويكون الرجل المذكور اسوة
بقية الغرماء (اجاب) نعم لا يبيع رهن الدار المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور فلا
يختص المرتهن والحال هذه بما بل يكون اسوة لباقي غرماء الراهن والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك جارية رهنها مع ولدها هند آخر على قدر معلوم من الدراهم وتبرع
له بخدمة فقبضها المرتهن ومكثت عنده نحو اربع سنين وه ويومنها مع ولدها تلك المدة
فهل اذا اراد الراهن ان يطالب المرتهن باجرتها تلك المدة بدون عقد اجارة لا يحجب لذلك
(اجاب) نعم لا يحجب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل عليه دين لبعض التجار عجز عن ادائه وله بيت يسكنه باعه للتاجر المذكور على انه
ان وفي له الدين في مدة معينة يرجع اليه بيته والا صار ملكا للشري وكثبت وثيقة
بالمبيع المذكور ولم ينصوا فيها على التوافق المذكور مع وجود البينة به فهل اذا وفي له
الدين في المدة يرجع اليه بيته حكم التوافق المذكور اولا (اجاب) اختلفوا في بيع
الوفاء والذي عليه الاكثر ان حكمه حكم الرهن يجب رده على البائع اذا استوفى المشتري
ثمنه كما في الخيرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر رهن عنده بيته
على الدين المذكور ثم مات المديون عن ورثة فطلب رب الدين من الورثة دينه فاعترفوا
له به وارادوا دفعه له فوجلا وقتطاعوا على الشهور وهو لا يرضى بذلك ويريد اخذه حالا
فهل يجب رب الدين الى اخذ دينه حالا ولا يجب ورثة الميت الى ما طلبوه بدون رضا
رب الدين ويؤمر الورثة بدفع الدين حالا ولو ببيع غار الميت (اجاب) الدائن احق
بالعين المرهونة عنده من سائر الغرماء فيبيع الرهن لو فاء الدين واذا بقي للدائن شيء من
دينه يرجع به في تركة المدين ولا يجبر رب الدين على تأجيل دينه الحال والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم ورهن فرسا عليها وغاب الراهن عن بلد الرهن
بجاء رجل آخر ودفع ما على الراهن من الدراهم واخذ الفرس من يد المرتهن بغير اذن
واجرة من الراهن فهل يكون للراهن مطالبة المرتهن برد الفرس بعد دفع ما عليه من
الدراهم من قبل الرجل المذكور وليس لمن دفع الدراهم الرجوع على الراهن بشيء
حيث كان بغير اذنه واجازته (اجاب) لا يملك المرتهن تعليق الرهن بدون اذن الراهن
وللراهن المطالبة باخذ رهنه بعد اذنه من الدين والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة

١٢٦٩

١٦

رمضان

١٢٦٩

٨

ذي القعدة

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

محرم

٨

١٢٧٠

واردة من طرف امين صندوق مال الايتام مضمونها ان بعض الناس المحتاجين
للاقتراض احضروا حجابا مالا كهم فوجدوا انها ملكهم ثم ارضا حبة مشحونة بالاتربة
مسترة بثمن معلوم قليل بحسب تخر بها و باجاء الكشف يتضح انها عامرة ولما يحصل
تأمينها بحسب ما هي عليه الا ان يعلم ان اصحابها جددوها ولم يخرجوا لانفسهم حجابا
بقدر ما صرفوه عليها ويكتفون بالحجة الاصلية المكتوبة وقت شرائهم ولم يعلم هل يكتفي
بتلك الحجج الاصلية ولو ان الثمن المذكور فيها قليل بالنسبة لما يتروضونه الا ان بناء
على تعين ريس الدلائل على حسب التجديد والصفة التي هي عليها الا ان يطلب منهم
حجج بالانشاء والعمارة حسب الانشاء والتجديد واذا صار قبول تلك الحجج ثم اريد بيع
تلك الاملاك نظير المطلوب منهم هل يقتضي هذه الحجج ببيع البيع أم لا (اجاب) ان
المعتبر في صحة الرهن استيلاء المرتهن على العقار المرهون في مقابلة الدين مفروضا غير
مشغول ولا يعول شرعا على مجرد الحجج اذا لم يثبت في الشرع حيث كان العقار
مملوكا للراهن وواضعا بدينه عليه ثم رهنه على دين مطلوب منه وسلمه الى المرتهن على
الوجه المذكور يصح الرهن ويقدم المرتهن على سائر الغرماء ولا يمنع من صحته بيع
العقار عدم وجود حجة سالكة مستمدة على اوصافه الموجودة حال البيع شرعا والله
تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة كل منهم في مديونية على اثنين منهم دين لا يخرج رهن
اخوهما الثالث على دينهما حجة عقاره ولم يقبض المرتهن العقار ثم مات الراهن عن
قصر فادرب الدين يبيع العقار في دينه زاهما بان هذا الرهن صحيح فهل والحال هذه
لا يكون هذا الرهن صحيحا حيث لم يقبض المرتهن العقار ولم يستلمه وليس له بيع العقار
في دينه (اجاب) نعم لا يكون العقار المذكور رهنا يباع في الدين المرهون لاجله حيث
لم يقبض والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال في رجل مدين رهن حجة عقاره وقسط
الدين عليه فدفع المديون قسيط سنة ثم مات عن ورثة فحضر شخص ودفع ما عليه من
الدين واخذ حجة العقار والسند المقسط فيه الدين بقصد شراء العقار فهل اذا اراد الشخص
المذكور استغلال العقار من ابتداءه ما دفع مبلغ الدين للدين لا يجوز له ذلك (اجاب)
ليس للشخص المذكور ان يستغل اجرة عقاره غيره قبل ان يملكه والحال هذه بدون وجه
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض براح خالية البناء والغراس
فهل اذا اراد ان يرهنها يجوز له رهنها لان الرهن احد التصرفات الشرعية وهل اذا رهنها
لا يكون له فيها تصرف ببناء ولا غراس مادامت في يد رب الدين ولا يتصرف فيها
صاحبها الا بعد تادية الدين لانها هي رهونة حق المرتهن في حبسها (اجاب) نعم يجوز
له ان يرهنها حيث كانت مملوكة له مفرغة من بيرة وللمرتن حبسها حتى يقبض دينه او
يرثه وليس للراهن ولا للمرتن الانتفاع بها طالما لا يغرس ولا يبنئ ولا يغيرهما ولا
اتصرف فيها الا باذن الاخر ما بقي القبض والدين معا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٧٠

١٣

شعبان
٨

١٢٧٠

شوال
٧

١٢٧٠

دي القعدة

١٠

١٢٧٠

عليه دين لا يخرج ورهن عنده قطعة أرض زراعية وأباح الرهن للرهن الانتفاع
بزرعها مدة وضع يده عليها ويدفع المرتهن ما عليه من الخراج فهو - ل إذا دفع المدين
ما عليه - من الدين للرهن وإذا أخذ الأرض من يد المرتهن وكان بها زرع من قبل
المرتهن باباحة الرهن يكون الزرع مما لو كاللرتهن الزارع له على الوجه المذكور (أجاب)
نعم يكون الزرع مما لو كاللرتهن والمرتهن والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ
من آخر خمسة أئة قرش ورهن عنده بنقدية مائة فضاء عند المرتهن فنادها وقيمتها تساوي
ثاني الدين فهو - ل يكون الزنادم ضمه وناف على المرتهن (أجاب) لو هلك بعض الرهن بقسم
الدين على المسالك والموجود مثلا لو رهن دارا قيمتها ألف بالالف فخربت في يده قسم الألف
على قيمة البناء والعرضة يوم القبض فما أصاب البناء سقط وما أصاب العرضة بقي والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية عام يريه وهنها بيد آخر على مبلغ من
الدراهم واشترط أن الأرض تكون في يد المرتهن سنتين فبعد مضي سنة طلب من
الأرض اقتضا كما ورد الدين لربه فهو - ل يجب لذلك ولا عبرة بهذا الشرط (أجاب) للرهن
المذكور أخذ هذه الأرض وعليه دفع ما بذمته من الدين ولا عبرة بهذا الرهن ولا الشرط على
الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحب بعه في نظير دينه مركبين
بيع وفاء إلى أجل معلوم ولم يسألهما الرب الدين بل كذب له سنداً على أنه ان لم يوف
بالدين عند حلول أجل المذكور تكون المركبان ملكاً له وصار ملكهما ما يتصرف
فيهما إلى مضي الأجل المذكور فأراد رب الدين تملك المركبين بما وقع بينهما وبين
المدينين من الشرط المذكور فهل لا يكون لرب الدين تملك المركبين حيث الحال ما ذكر
ويكون له طلب دينه فقط (أجاب) نعم ليس له تملك المركبين المذكورين حيث الحال
ما ذكر في السؤال لأننا لو جازنا على أن يبيع الوفاء رهن يشترط فيه ما يشترط في الرهن من
التسليم مفرغاً عما وزعمنا لما صرحوا به على القول بالرهنية من أنه لا فرق بينهما وبين
الرهن في حكم من الأحكام وبأن حكمه حكم الرهن في جميع الأحكام وقد افتى به كثير من
علمائنا وافتى به الخبير الرمي والشيخ ابن عابدين في تنقيح وصاحب فتاوى الرحيمية فقد
أجاب عن مديون باع داره من دائنه ببيع وفاء وهي مشغولة بعياله ومناعه ولم يسلمها
له هل يصفى به جعل بموجب الوفاء ولا بقوله لا يصح ولا يسلم به اذ يبيع الوفاء رهن
على أصح الأقوال ولا يصح ولا يلزم لشغله بعياله ومناعه ولم يسلم اه ولو جازنا على القول
بالحاكم وهو أنه يبيع فاسد في بعض الأحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعضها
كل منافع المبيع ورهن في بعضها حتى لا يملك المشتري ببيع من آخر ولا رهنه ولم يملك
قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين به لا كه وانقسم الثمن أن دخله نقصان كما في
الرهن وافتى به بعضهم وقال صاحب البحر بعد نقله وينبغي أن لا يعدل في الافتاء
عن القول بالحكام اه فلا نقول بأن المشتري يملك ما ذكر جبراً على المسالك إذ لا لئلك ان

١٦

١٢٧٨

جمادى الاولى

١٨

١٢٧١

شوال

١٢

١٢٧١

ذى الحجة

٢٨

١٢٧١

يفسخه ولا يشترى المطالبة بدينه من دائته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى
على آخر بارض فزاعة مملوكة لايه مرهونة فمحت يده آت له بالارث وطلب رفع يده عنها
فسلم له فيها بعد نزاع طويل وقت الرهن باداء الدين وصدق له على انها حق وارض ابيه
فوضع يده عليها والا تان أراد المرتهن نزعها من يد وارث الراهن واعادتها اليه ثانيا
فهل بعد ثبوت اعترافه لو ارث الراهن بانها حق وارض ابيه وسلمها له طالما لم يمتدحها رابعة
اداء الدين ووضع يده عليها مدة بشهادة البيعة الشرعية يكون الحق فيها الواضع اليد عليها
ولا حق فيها المرتهن ولا اولاده (اجاب) اذا كان المالك والتحق في تلك الارض ثابتا
لواضع اليد عليها الا تان واعترف من كانت يده باسحقاقه له وسلمها له طالما لم يمتدحها رابعة
بعد استيفاء دينه كما هو مذكور لا يكون لمن كانت تحت يده بطريق الرهن معارضته
فيما يدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف يديت المال بما مضمونه ان
شخصات وحصر تركته فوجد عنده رهن لامرأة نظير دين مطلوب منها الميث المذكور
وولد الميث يريد بيع الرهن واخذ الدين المطلوب لوالده من المرأة المذكورة والمحال ان
المرأة غائبة لم يعلم لمساكن فهل يجوز بيع الرهن لو فاء الدين المطلوب منها في غيبتها
(اجاب) اذا غابت الراهنه هيبة منقطعة ورفع المرتهن امره للقاضي لبيع الرهن
بالدين ينبغي ان يجوز ذلك كما في الدر المختار ومثله في نور العين ومنه يعلم جواب حادثة
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لغيري ففصلت له مضايقة بسبب طلب
المبلغ منه فتصرف في منزل سكنه وفي قطعة ارض جنية قدرها تسعة افدنة بما قيمها من
الاشجار بمبلغ قدره خمسة آلاف قرش وشروط البائع على المشتري في البيع بانه عند
حضور المبلغ وايجاده يده يدفعه للمشتري ويستردهما وقبض البائع الثمن على ذلك
والمحال ان قيمتهما تبلغ اثني عشر ألف قرش والا تان بلغ البائع ان المشتري باع المنزل
لشخص آخر فله اعلم البائع بذلك حضر الى مجلس الشرع وطلب المشتري الاول فاعترف
بالشرط فهل اذا حضر المشتري الاخر وصدق على ذلك او ثبت الشرط بينة شرعية
يكون للبائع الاول استردادهما بعد دفع الثمن لانه بيع وفاء حيث كان بيع المشتري
الاول بدون اذن المالك (اجاب) نعم يكون للبائع الاول استرداد المبيع ببيع وفاء اذا
دفع مثل الثمن اذا تحقق ما هو مستور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
من طرف ادهم باشا محافظ مصر في رجل مدين لشخص رهن عنده حج أملاكه وهي
هامة جديدة ومنزل صغير كلاهما خال عن السكنى ومنزل ثالث يسكنه والجميع على
مبلغ مائة وخمسين الف قرش ومائة وخمسة عشر قرشا ولمساكنه تسديد المبلغ
نقد اذن ببيع الرهن الا انه في اثناء المزايدة من الراغبين للشراء أصيب المديون بمرض
جل به فصار ملازما للفراس ولمساكن المزايدة واحتجج الى ايقاع المباينة وجد المديون
قد ازداد مرضه وصار في حال التخر يف بموجب شهادة محضر من المسلمين بحيث انه

١٢٧٢

بيع الثاني

١٢٧٢

جمادى الاولى

١٢٧٢

جادی الثانیة
سنة ١٢٧٢

لا یبی ما یقول والدائن الا ان مطالب بحقه فما حکم الشرعی فی ذلك (أجاب) أما رهن
الحج فلا اعتبار له شرعا فلا تكون تلك الاملاك مره ونة عند رب الدين بمجرد رهن
حجها حتی يكون من عنده حج تلك الاملاك على سبيل الرهن كباقي الغرماء فی الخاصة
فی تلك الاملاك ولا یختص بها وأما الیبع لا یفاء الدين مع كون المدينون الا ان صار
مسلوب العقل بسبب المرض الذي أصابه فیرفع الامر فی ذلك للقاضي وهو ینصب عن
المدينون المذکور قیما ویؤمر القیم المذکور بإداء الدين من مال المدينون ویسأل الیبع
الا یسر فلا یسر من املاکة الی وفاء الدين الثابت شرعا ولا یباع علی المدينون مسکنه اذا
كان لا ثقیه بل یباع کل ما لا یجوز اجه فی الحال والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل له دين
عند آخر مرهون به عقار فحتمت ید المرتهن ومات الراهن عن ورثة قبل دفع الدين وفكك
الرهن فهل اذا كان علی الراهن ديون يكون المرتهن احق بالرهن وحده الى ان تصل
اليه دراهمه وایس الغرماء المیت منازعته ومعارضته فیہ حیث قبض المرتهن المذکور
ووضع یدہ علیہ فارغاً غیر مشغول بامتنعة الراهن ولا غیرها (أجاب) نعم يكون المرتهن
احق بالرهن من بین سائر غرماء الراهن حیث وقع الرهن مستوفيا بشرائطه المعتبرة شرعا
والافلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم
واستلمه منه ورهن عنده علی ذلك أرض زراعية معلومة وماله كله تباع وتشتري رهنا
شرعيا مسلما الی المرتهن ثم مات الراهن عن ورثة وعليه ديون اخر لا ربابها ولم یترك
سوی الارض المرهونة فهل لا یبطل الرهن بموت المرتهن ویكون احق بالرهن من بقية
الغرماء حتی یستوفي دين الرهن لاسیما وورثة الراهن معترفون ومقررون بدين
الرهن (أجاب) نعم يكون المرتهن احق ببعض الرهن من سائر الغرماء اذا وقع الرهن
مستوفيا بشرائط الهبة واللزوم والافلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك جانیبا
من النخل تجده علیہ قدر من الدراهم فطلبها ربابها من شیخ بلده فاخذ النخل شیخ البلد
من الرجل المذکور وجربا بالضرب الشدید والمجدس المدید وأعطاه رهنا الرجل فحتمت یدہ
علی الدراهم المذکورة ودفعها لاربابها وصار یتصرف المرتهن فی النخل مدة فهل اذا
دفع رب النخل المذکور المذکور للمرتهن یكون له أخذ النخل منه ویجبر واضع الید علی تسليم
النخل المذکور له حیث كان استیلاؤه علی ذلك النخل علی سبیل الرهن بدون ثلاث
شرعی (أجاب) نعم لرب النخل ذلك والحال هذه حیث لا مانع والله تعالی اعلم (سئل) فی
رجل یملك نخلة بالمیراث عن أصوله رهنا بید آخر علی مبلغ من الدراهم منذ عشر سنین ثم
مات الراهن عن ابن والا بن ید الابن المذکور ورافتكا کها من المرتهن ودفع الدين لربه
فهل یجیب لذلك حیث كان الحق ثابتا له فیما بالبینة الشرعیة لاسیما والمرتهن معترف
ومقر بالرهن اذا تحقق ما ذکر بالوجه الشرعی (أجاب) اذا كان الحق فی تلك النخلة
ثابتا لابن المذکور عن ابيه بالوجه الشرعی یكون له افتكا کها ودفع دين ابيه حیث

سؤال

١٤

١٢٧٢

محرم

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٤٣

جادی الاولی

١٧

١٢٧٣

جادی الثانية سنة

١٢٧٣

١٠

لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين مجاعة وله بيت رهنه على الذ بن المذ كور
 الى ستين يوما ولم يزل ساكن فيه بامتعة ويتفح به الى الآن فهل يكون هذا الرهن باطلا
 ويكون البيت باقيا على ملك الراهن (أجاب) الرهن على هذا الوجه بلا تسليم للرتين مفرغا
 غير معتبر فلا ترتب عليه احكامه ولا لراهن الرجوع قبل القبض والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك عقارا باعته من آخر بيع وفاء بثمن معلوم وسلمه له على ان البائع اذا حضر
 الثمن المشتري اخذ عقاره منه ثم بعد مضي مدة من الزمن مات البائع المذ كور عن اولاد
 بلغ وقصر فصار احد البالغ وصيا على القصر ووكيل على البالغ وباع العقار المذ كور من
 المشتري واهضع اليد عليه ببيع ابائا بثمن مثله الموافق للدين بطريق اصالته ووصايته على
 القصر ووكالته عن البالغ ثم مات الوصي المذ كور عن اخوته البالغ والقصر المذ كورين
 وجعل للقصر وصيا آخر فافترس البائع البات الصادر من الوصي الميت المذ كور للقصر
 المذ كور فهل اذا ثبت المشتري البيع البات بالوجه الشرعي يكون صحيحا نافذا وليس
 للوصي المذ كور معارضة المشتري بدون وجه شرعي حيث كان البيع البات بثمن مثله
 (أجاب) حكم بيع الوفاء حكم الرهن وقد صرح حوايانا اذا مات الراهن باع وصيه رهنه
 باذن مرتبته وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وأمره
 ببيعه فاذا ثبت المشتري شرائه من وصي الراهن الميت بثمن مثله على الوجه المذ كور
 بالوجه الشرعي لا عبرة بانه كاد الوصي الثاني لذلك ولا يكون له معارضة المشتري شرابهانا
 والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اولاد عم ثلاثة قطع
 ارض زراعية عملوكة بنخيل وساقية نحو تسعة قراريط ميراثا عن جدهم رهنا اثنتان من
 اولاد العم ثلاثة أيضا على دراهم من مائة ثلاث عشرة سنة وكان ثالث اولاد العم غائبا
 وله حاضر أراد هو واولاده فلك الارض من المرتين بعرضه فاجاب اثنتان منهم
 لذلك واقربا بالرهنية وامتنع الثالث من تسليم الارض فترافعوا عند الحاكم فثبت بالبينة
 الشرعية ان القطعة المذ كورة حق اولاد العم ميراثا عن جدهم موهوبة تحت يدهؤلاء
 الثلاثة فلم يرز الممتنع من التسليم بتلك الحكومة والبينة متعللا بوضع اليد هذه المدة
 ودفع المال لا ديوان فهل حيث كان الامر ما ذكر لا عبرة بفعاله ويجبر على تسليم الارض
 لمستحقها (أجاب) اذا لم يوجد ما يمنع من سماع دعوى اولاد العم وانبتوا المستحقين
 لتلك الارض على واضح اليد بالوجه الشرعي ولم يوجد منهم ما يفيد انتفاء المساع من ملكهم
 يكون لهم انتزاعها من الرجل المذ كور وقد صرح حوايانا الرهن ههنا اثنتان اي مثلا يصح
 وكله رهن من كل منهما ولو غير بشر يكتفى بشرط قبولهما فلو قبل أحدهما دون الآخر
 لا يصح كمال وقال رهن نصف من ذوا النصف من ذوا هذا بخلاف الهبة فانها من اثنتين
 لا تصح لان موجبها موت المالك والثاني الواحد لا يكون كله مال لكل واحد من رجلين
 على السكال في زمان واحد فدخله الشيوع ضرورة وحكم الرهن الحبس ويجوز كون

١٢٧٣

٢٨

١٢٧٣

رجب ٢

العين الواحدة محبوسة بحق كل منهما على الكمال كما في الدروحو واشبهه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل عليه دين لا يتجر باع المديون دأوه رب الدين ببيع وفاء وسلمه حجة الدار
 على انه متى قدر على دينه يدفعه له وياخذ حجته ولم يسلمه الدار بل استمرسا كنفاهما مع
 قيامه وبعده مدة دفع نصف الدين لربه والآن اراد ان يدفع له باقي الدين ويسترد منه الحجة
 فامتنع من ذلك متعللا بان البيع بات وان ما اخذته من الدراهم اجرة الدار المدة الماضية
 والحال ان رب الدين لم يكن بيده حجة ولا بينة تثبت دعواه فهل اذا ثبت ان البيع بيع
 وفاء لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله ويكون لرب الدار دفع باقي الدين واخذ حجة دأوه اذا تحقق في
 ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت انه بيع وفاء يكون للبائع اخذ المبيع ودفع
 ما بذمته من الدين لربه واذا تعارضت البيئتان تقدم بينة بيع الوفاء والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل عليه دين لا يتجر رهن به شيئا يعدل الدين ووضعه عند عدل ثم بعد مدة
 مات عن تركة مستغرة يدبون لانا آخر فاراد ارباب الديون رد المرهون لتركة وقسمته
 مع التركة فسمه الغرماء فهل لا يجابون لذلك ويكون المرهون لرب الدين خاصة اذا ثبت
 ما ذكر (اجاب) المرتهن احق بعين الرهن من سائر غرماء الراهن فلا يشاركونه في عين
 الرهن بعديعه في مقدار دينه اذا كان الرهن مسددا توفيا بشرائط الهبة والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك فخلارهنه عند رجل على قدر معلوم من الدراهم وابع له ثم رده ووضع
 المرتهن يده عليه ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة بلغ فطلبت الورثة النخل المذكور من
 المرتهن ودفع دراهم الرهن له فاة ذكر المرتهن ملك مورثهم فيه واستحقاقهم بحجة الارث
 عن مورثهم المذكور فاثبتت الورثة المذكورون ملك مورثهم فيه وانه باق على ملكه
 الى ان مات وانه مرهون تحت يد الرجل المذكور على مبلغ كذا من الدراهم فحكم
 الحماكم الشرعي لورثة الراهن بائخذ المذكور وسلم المرتهن النخل لورثة الراهن واخذ
 المرتهن دراهم الرهن منهم ووضع ورثة الراهن ايديهم على النخل المذكور مسددة تزيد
 على سنة وصاروا يتصرفون فيه بانواع التصرفات الشرعية والآن ادعى المرتهن على
 الورثة المذكورين بانه كان اشترى النخل المذكور من مورثهم قبل موته فانكرت
 الورثة دعواه والحال انه لا حجة ولا سند ولا بينة تشهد له بذلك فاذا يكون الحكم
 الشرعي في دعوى الرجل المذكور (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي للدعي بمجرد دعواه
 على فرض صحته ببدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اقترض آخر مبلغا من الدراهم وهو في مكة واخذ في نظير ذلك رهنا رهنا هو اثنتي عشرة
 خيرة ونصف خيرة فطاعه الرهن والمرتهن في مهر توفي الراهن فادعت امرأة
 الراهن ان الخيريات المذكورات ملكها وانها اعطت الزوجها يدها وهي طائعة مختارة
 عالة بذلك لاحتياجه هناك لاجل ان يرهنها فهل للمرتحن ان يمسك الرهن حتى يخلص
 بحقه (اجاب) يصح استعادة شيء ايرهنه فيه من بماشاء اذا اطلق ولم يقيد بشئ وان قيد

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٦

جمادى الاولى

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٢٨

بقدر او جنس او مرتين او ببلد تقيد به واذا صح الرهن في المستعار يكون للمرتن حدس
 الرهن الى ان يستوفي دينه ولا يجبر المعير على قضاء الدين ولا على بيع العين وكذا ليس
 للمرتن بيعها الا برضا مالكيها وانما له حبسها حتى يستوفي دينه ولومات مستعيره
 مفلسا مديونا فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المعير لانه ملكه كما في التنوير وشرحه
 وغيرهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن اسورة ذهب على قدر معلوم من الدراهم
 ثم بعد مدة دفع الراهن دراهم الدين واراد اخذ الاسورة من المرتن المذكور فادعي انها
 سرقت منه فهل والحال هذه يكون الرهن المذكور مضمونا على المرتن يهلك بالدين
 حيث لم تكن قيمة الرهن اقل من الدين بل بما زادت (اجاب) نعم يكون الرهن مضمونا
 على المرتن بالاقل من قيمته والدين فاذا كانت قيمته اكثر من الدين يهلك به والزائد
 امانة واذا كانت مساوية للدين يهلك به ايضا واذا كانت اقل يهلك من الدين بقدر
 قيمته وله المطالبة بالزائد عليها واذا دفع له الدين فله استرداد جميعه حيث لم يزد على قيمة
 الرهن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت من رجل قدر معلوم من الدراهم
 ورهنت عنده حلياء فوضعه في بيته في خزانة له ثم بعد ذلك سرقت متاع بيته والحلي
 المذكور في غيبته وشاع ذلك في بلده ثم ظهر بعض حلي المرأة عند صائغ فاخذ المرتن
 بالحكومة والآن تريد تلك المرأة اخذ ما ظهر من حليها ولا تقرد الدين له فهل لا تجاب
 لذلك ويكون لرب الدين مطالبة به ورد ما ظهر من الحلي لها ويضيع باقي الحلي عليها
 ويصدق المرتن بميمينه في ضياعه (اجاب) اذا هلك بعض الرهن او نقصت عينه قسم
 الدين على قيمة جميع الرهن فانقص أو هلك من الرهن يسقط من الدين بقدره وما بقي
 يقتسكه الراهن يباقي الدين بعد الساقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر
 رهنه به دارا ساكنة فيها الراهن ولم يفرغها ولم يسلمها للمرتن بل استمر الراهن ساكنة فيها
 فهل لا يتم الرهن والحال هذه ولا يصح حيث لم يحصل قبض للرهن ولا يتعلق بحق
 المرتن بتلك الدار (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رهون عندها اسورة
 على دين معلوم سرقت من عندها مع امتعتها من غير تعد ولا تفرط ثم بعد مدة ذهبت
 بامتعتها على أناس فصالحوها على بعض ما ادعت به والآن تريد ورثة صاحبة الاسورة
 مشاركة المرتنة فيها اخذته من دراهم الصلح عوضا عن امتعتها فهل لا يجابون لذلك ولا
 يسوغ للورثة المذكورين تضييع المرتنة بقيمة ما رهنته مودتهم حيث كان المرهون
 قافيا (اجاب) الرهن اذا تلف في يد المرتن بلا تعد منه يكون مضمونا على المرتن
 بالاقل من قيمته ومن الدين فان كانت قيمته مساوية للدين يهلك بالدين وان كانت
 اكثر فاقابل الدين يهلك به والزائد من القيمة امانة وان كانت اقل منه يسقط من
 الدين بقدر القيمة والزائد يطالب به الراهن والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب
 واردم من مصلحة بيت المال بمروسة مصره لمخضه في رهون تحت يد المرتن على قدر
 معلوم مات المرتن وبيع الرهن بدون اذن الراهنه باقل مما هو في ذمتها للمرتن ثم

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٢٠

رمضان

١٢٧٤

١٩

ذي القعدة

١٢٧٤

٢٤

حضرت ودفعت المرهون عليه الذي هو في ذمتها ومطلبت الرهن فهل والحال هذه
لورثة المرتين عين الدين المرهون عليه أو قيمة المرهون التي يبيع بها وما المحكم في
الباقى من الدين (أجاب) يبيع الرهن بعدموت المرتين بدون اذن الراهن لا ينفذ بدون
وجه شرعي فاذا ردت الراهنه البيع يكون لها أخذ عين الرهن وعليها دفع الدين لورثة
المرتين وان اجازته نفذ البيع والتمن تاخذ هذه الورثة فيسقط من الدين بقدره وتلزم
الراهنه بدفع الباقي من الدين لورثة ربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع طاحونة
لا آخرها له عليه من الدين ببيع وفاته متوفيا للشرايط وسلمه الطاحونة المذكورة
فسلمها منه وأجرها رجل آخر بدون اذن المالك الاصل واستغل أجرتها مدة واستهلك
ما استغله في شؤون نفسه فهل اذا دفع رب الطاحونة المذكورة ما عليه من الدين
واستردها الى ملكه لا يكون له المطالبة بما استغله المشتري من الاجرة قبل الاسترداد
(أجاب) المصرح به ان يبيع الوفاة حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام عند الاكثر وهو
الصحيح وعليه لا يكون للمشتري وفاء اجارة العين بلا اذن المالك فلو أجرها كذلك
فلا جرة له يتصدق بها ولا يحصل له الانتفاع بها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت
لزوجهها عينا مملوكة لها وأذنته بان يضعها رهنًا عند رجل آخر له عليه دين فاستلمها منها
ودفعها الى صاحب الدين ليضمن قلبه على ما له جهة من الدين فاخذها رب الدين
وحفظها عنده ثم بعد ذلك بمن تر يد الزوجة تزعم هذه العين فهل ليس لها جبره
على ذلك حيث سلمتها لزوجهها طائفة مختارة ولرب الدين حبس العين عنده حتى يخلص
بماله من الدين على الذي سلمه العين حين سلمته زوجته اياها ليرهنها على ما عليه
(أجاب) نعم ليس للزوجة المذكورة اخذ العين من يد المرتين جبر حيث استعارها
زوجها منها ليرهنها بدينه المذكور لرهنة الرهن ولزوجه والمحال هذه الا اذا دفعت الدين
لربه من قبلها أو قضاة المديون والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان دينًا من آخر
مبلغه معلوم من الدراهم واستلمه منه بعد ما رهن عليه حصة معلومة شائعة له في عقار
معين واستلمها منه فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ويكون للمرتين وضع يده
عليه حتى يستوفي دينه ويكون مقدم ما يدينه على سائر غرماء الراهن لو يبيع المرهون
على الراهن وكان عليه دين غير دين الرهن (أجاب) اذا كان الرهن سابقا على الدين ثم
استدان وكان الرهن فاسدا للشيوع من الاوقضية المرتين ثم تناقضا يكون حكمه حكم
الرهن الصحيح من بقاء الحبس الى أن يستوفي المرتين دينه لا يكون المرتين أولى به من
سائر الغرماء في الحياة والممات كما صرحوا به بخلاف ما اذا كان الدين سابقا والرهن
لاحقا فلا يكون المرتين أولى به كافي البرازية واستظهر الشيخ ابن عابدين في فتاواه ان
التقييد بالنقص ليس للاحتراز عما ابقى العتد بل لانقص بل هو بيان لا واجب ولما
يتربط عليه أى يجب عليه ما فسخه واذا فسخه كان للمرتين حبسه الى آخر ما ذكره والله

١٢٧٥

٦

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٢

جمادى الاولى

١٢٧٦

١

جمادى الثانية

١٢٧٦

١٤

تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بماء ضمنونه الاستفهام عن صحة رهن حج عقارات متعلقة بيجي أفندي الحكيم في نظير مبلغ ألفي جنيه مصري وعدها (اجاب) رهن حج العقار غير معتبر شرعا في صحة رهن ذلك العقار فلا يترتب على ما ذكره حق حبس الدائن ذلك العقار ويدينه الى أن يستوفيه بمجرد رهن الحج المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع أرضه المملوكة لشخص يبيع وفاء وشروطا في العقد انه من بعد مضي عشر سنوات تكون الأرض للبائع ويرد الثمن للشئري وشروطا ايضا في العقد أن يكون دفع العشر على المشتري فهل والحال هذه إذا اراد صاحبها قبل وفاء المدة اخذها ودفع الثمن له ذلك شرعا (اجاب) ببيع الوفاء حكمه حكم الرهن في الصحيح فيكون للبائع والحال هذه دفع مثل الثمن المقبوض واسترداد المبيع من يد المشتري وفاء حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن أرضه عند آخر الى مدة معلومة وقبل تمام المدة اراد الرهن اخذ أرضه ودفع الدين الى المرتهن في حكم عليه بتسليمه بالرهن في اثنا سنة كان مؤجرها المرتهن مجاعة فهل لا يكون للمرتهن حق في مبلغ اجرة الأرض من بعد فكاك الرهن واستيلاء رب الأرض عليها وحكم الحاكم عليه الى تمام السنة فلا يكون للمرتهن استيلاء اجرة المدة المستقبلية بعد ذلك الى تمام السنة المذكورة لنفسه لامن المستاجر ين ولا من رب الأرض (اجاب) نعم ليس للمرتهن ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت المال مؤدخة في ١٨ ر سنة ١٢٧٩ مضمونها فيها سبق وجد في تركه شخص بعض اعيان ومصاص قيل انه مرهون بطرفه من قبل شخص معين اسمه على مبلغ معلوم بموجب سند بختم الرهن موضح به الاعيان والمصاص المذكورة وصار حفظ الاشياء المذكورة بمخزن المصلحة حين ظهور من يدعي بها وقدم مضى على ذلك مدة سنين ولم يظهر أحد يدعي بها ومدون ببندقرة ١٠ من لائحة ادارة بيت المال تحديد ميعاد لمثل ذلك وانه اذا مضى الميعاد يصير ببيع ما يوجد به هذا الوصف ويضم على تركه الميت الا ان صاحب الرهن من الناس المعلومين وان كان من مدة اشيع هرو به ووفاته بجهة دمشق الشام وبنا على ما عرض عن كان اخبر بذلك توجه من لزم من بيت المال لضبط متروكاته فلم يوجد له شيء بمنزله وقيل ان ورثته زوجته زهرة وولدا خيمه محمد الغائب بوجه بحري لا تعلم له جهة حسب تعهد من تعهد غير ان اشاعة موته لم تكن بتحري الحكومة فلم يعتمد عليها وصاروا حضار زوجته وسئل منها عما ظهر لها في تلك المدة من موت زوجها من عدمه لاجراء ما يقتضي في تلك الاشياء فاجابت بان لا علم لها بالتحقيق غير انه ورد لها جواب من تابع زوجها بانه توفي بالجهة المذكورة ووقع منها الادعاء بان المصاص تعلقها وان المتوفى كان اخذ منها لاجل ان يمسه فرفنه بطرف المتوفى السالف ذكره وحيث الحال كما ذكره هل يجوز بيع الاشياء المذكورة كورة مادام الذي رهنها غير موجود سواء كان ميتا او مفا ودالا ولا يجوز وتسام الدعوى من

زوجة الراهن وما هو المحكم في ذلك (اجاب) الرهن المذكور في هذه الحالة مفقود مالم
يثبت موته بطريق شرعي ولا ينتصب احد خصماءه في الدعاوى مادام كذلك والمحكم
في الرهن اذا كان الراهن مفقودا او غائبا غيبة منقطعة ان يرفع الامر فيه الى القاضي
ليبيعه ويوفى منه دينه كما في الدرر وحواشيه رد المحتار قبيل باب الرهن بوضع على يد عدل
قال في الدرر غيبته منقطعة فرفع المرتين امره الى القاضي ليبيعه يدينه
ينبغي ان يجوز انتهى قال في رد المحتار كذا في العمادية ثم قال وهذه المسئلة كانت واقعة
القتوى انتهت وجرم في الاشباه بعدم الجواز واستدرك عليه البيهقي بما في البرازية
عن المنية للمرتين يبيع الرهن باجازة المحاكم واخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف
موته ولا حياته انتهت اقول يمكن جعل ما في الاشباه على ما اذا لم تكن الغيبة منقطعة
وان كان مطلق الغيبة قائل انتهت ومن المعلوم ان وارث المرتن او وصيه او من
ينصبه القاضي وصيا عنه بعدم موته قائم مقامه وقد مر جواب عدم ما عده وى المرهون
بغيبته الراهن والمرتن فيشترط حضورهما معا او من يقوم مقامهما في الخصومة وفي
هذه المسئلة لم يوجد الرهن ولا من يقوم مقامه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارثة من
بيت المال مؤرخة في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٩ مرة ١٢٦ مضمونها ما توضح
بافادة حضرتكم بتاريخ ١٦ الماضي من انه اذا كان الراهن مفقودا او غائبا غيبة
منقطعة يرفع الامر فيه الى القاضي ليبيعه ويوفى منه دينه صار معلوما مقتضى ما توضح
سيجري العمل انما اذا صار يبيع الرهن هل يبيعه يكره بحضور زوجة الراهن المفقود
ولم يثبت موته ام يباع من قبل وريثة رب الدين المرهون عنده الرهن وان كان البيع
من قبل زوجة الراهن هل ما يبق من ثمن ما يباع به خصم الدين المرهون عليه الرهن
بعد تركة للراهن الغائب ويقسم على بيت المال والزوجة او يحفظ امانة في بيت المال
الى ان يوقف على حال الراهن من موت او حياة واذا صح البيع من قبل وريثة المرهون
عنده الرهن فما زاد بعد الدين يضم الى تركته ام كيف القصدا فافادة المحكم الشرعي
(اجاب) حضور زوجة الراهن المفقود عند بيع الرهن بعرفه القاضي ليس بشرط حيث
لم يثبت موته وما يبق بعد قضاء الدين من ثمن الرهن يوضع على يد امين باذن القاضي
ليحفظه الى ان يتبين حاله والمحكم في هذه الحادثة هو ما اوضحناه في الجواب السابق
قبل هذا في هذه الترجمة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المحافظة مضمونها شخص يدهي
فتح الله لبيان مديون الميرى بمبلغ مائة كيس وكسور وهرب الى بلده في الشام ولما
استشعر الميرى بهرو بهارسل مندوبين من طرفه اضبط المنزل وتعلق المديون المذكور
السكان بالموصى بما فيه من الامتعة فضبطوه بحضور من تعينوا من طرف الميرى وشيخ
الحجارة وشيخ الثمن وفائب من طرف طائفة المديون بوجوب قواثم باختام المذكورين
بما صار ضبطه وصار وضع يد الميرى على المنزل والامتعة التي وجدت وصار يفرح المنزل

جمادى الثانية

و يستوفى الاجرة وتخصم من الدين المطلوب منه وحفظت السندات والحجج المتعلقة
بالمثل والاشياء بطرف الميرى بطريقه الرهن على سداد دينه ثم من بعد مدة حضر ابن
المديون من الشام بعد وفاة ابيه في الجهة المذكورة واسم المدينه على السندات المتعلقة
بالمثل المذكور من حجج وقوائم التي كانت محفوظة تحت يد احد الكتاب المستخدمين
بقلم القضايا بدون علم جهة بيت المال ولوجود السندات المذكورة بيده قد جرى بيع
المثل والامته المذكورة وقبض ثمنها بدون اطلاع الديوان وتوجه الى بلدته فهل البيع
يكون فاسدا شرعا لعدم علم المرتن واضع اليد به ولا يرى اخذ المثل من المشتري وهو
يرجع على بائعه أم كيف تؤمل الجواب بما يقتضيه الوجه الشرعي (أجاب) لم يتضح
من هذا السؤال كون المدين المذكور رضى بام سالك العقار والامته المذكورة تحت
يد الميرى رهنا بالدين الذي عليه ابتداء او بعد سفره فينظر ان وجد منه الرضا بذلك ابتداء
او بعد ذلك قبل موته يكون ذلك رهنا شرعيا ولرب الدين حبه لا استيفاء دينه وليس
للمراهن ولا لوارثه بيع المهرهون بدون اذن المرتن فلا ينفذ البيع المذكور والحال هذه
وان لم يوجد من المدين ما يدل على الرضا بكونه رهنا لا ابتداء ولا انتهاء لا يكون رهنا
شرعيا الا على عبارة ذكرها في المجتبى واذا لم يعد ذلك رهنا شرعيا وقدمات المدين فانه
ينظر فان كانت تركته مستغرقة بالدين فلا يكون لابنه المذكور بل ولا لجميع الورثة
ولا يبيع ذلك بدون اذن القاضي الا برضا الغرماء لان ولاية بيع التركة المستغرقة
بالدين للقاضي لا للورثة ما لم يتفق جميع الورثة على استبقاء التركة وقضاء جميع الدين من
مالهم فلو باع احد الورثة التركة في هذه الحالة لا ينفذ به ولب الدين ابطاله وان لم تكن
التركة مستغرقة ينفذ بيع الورثة أو أحدهم في حصته ويطالبون باداء الدين منها والله
اعلم (سئل) في رجل يملك أرضا عشورية اشترك في زراعتها مع رجلين آخرين النصف
للمالك والنصف الآخر لرجلين المذكورين واستغلوها بالزراعة ثم رهن مالك الأرض
الأرض المذكورة للشرى يدين المذكورين وهي مشغولة بالزراعة المذكور فهل لا يبيع
رهن الأرض المشغولة بالزراعة المذكور ولو للشرى (أجاب) رهن المشغول لا يبيع
وهذا اذا كان مشغولا بملك الراهن فلو كان مشغولا بملك غير الراهن فهو صحيح كما يستفاد
من الدرر وحواشيه رد المحتار وقد صرح حوايا به لو رهن أرضا فيها زرع يصح ويدخل
الزرع في الرهن بلا ذكر اذا قهره هذا يعلم منه ان نصيب الراهن من الزرع المشترك
المذكور في السؤال لا يمنع من صحة الرهن لدخوله في عقد الرهن ولو بلا ذكر فلم يبق من غير
دخول في عقد الرهن المذكور الا نصيب المرتين من الزرع المشترك فهو اشغال للرهن
وقد علمت ان المفسد لعقد الرهن انما هو كونه مشغولا لا بحق الراهن لا بحق غيره وبناء
على ذلك فالرهن المذكور صحيح حيث لا مانع من صحته قال في الدرر ما قبل البيع قبل
الرهن الا في أربعة المشاع والمشغول والمصل بغيره والمعلق عمقه بشرط قبل وجوده

١٢٧٩

٩

بيع الثاني

١٢٨٠

١٧

جادی الثانیة سنة

غير المدبر فيجوز بيعها لارهنها قال في رد المحتار قوله والمشغول أي بحق الراهن كما قيده
 الشارح أول الرهن احتر ازاعن المشغول بملك غير الراهن فلا يمنع كما في حاشية المحمدي
 عن العمادية ثم قال قوله والمتصل بغيره موصوف بموصوف أي والمتصل بالمتصل
 بغيره كالبناء وحده أو النخل أو الثمر بدون الأرض أو الشجر كما سيذكره واحترز به عن
 الشاغل المنفصل كما لو رهن ما في الدار أو الوعاء بدونهما وسلم الكل فإنه يجوز كما في
 الهداية والخانية فافهم واراد بالمتصل التابع لما في الهداية رهن سرجا على دابة أو لحاما
 في رأسها ودفع الدابة مع السرج أو اللجام لا يكون رهنا حتى يفرغه منها ثم يسلمه اليه
 لانه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكرا انتهى وعبارة
 الخانية لو قال رهنك هذه الأرض وفيها زرع أو شجر أو ثمر على الاشجار جاز ويدخل
 الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع الا بالذكرو في الرهن يدخل بغير الذكرو
 لان الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل الكل تصحيحا انتهى والله تعالى اعلم (مسئل)
 بافادته وارده من بيت مال مصر في غرة جادى الـ ١٢٨٠ سنة ١٢٨٠ مضمونها في رجل
 على قيد الحياة معترف ان بذمته مبلغا لرجل متوفى وانما يدعي بان له شئنا رهنا لطرف
 المتوفى فهل الحكم الشرعي يقتضي تحصيل قيمة المعترف به ابتداء وضعه الى مخلفات
 المتوفى وبعبارة ينظر ما يدعي به من الرهن أو يصير ابقاء التحصيل الى رؤية ما يدعيه وما
 هو الحكم الشرعي (اجاب) حيث كان الرجل المذكور مقرا بالدين للبيت فإنه يؤمر
 بادائه معاملة له باقراره لانه حيث ادعى ان له رهنا عند رب الدين فإن كان واداه مقرا
 بذلك لا يجبر المديون على اداء الدين الابه - احضار الرهن فان احضره أمر بدفع الدين
 وبعبارة يس - تم الرهن ولا يؤمر بالاداء قبل الاحضار لئلا يكون رب الدين مستوفيا مرتين
 على احتمال هلاك الرهن مرة باداء الدين ومرة بهلاك الرهن لانه يهلك بالاقبل من قيمته
 ومن الدين وان كان منكر الرهن فكأن لا واداه مطالبة المقر بالدين المقر به حالا
 فكذلك ادعى الرهن اجبر خصمه على الخصومة معه فيما ادعاه حالا فاذا كانت له بينة
 حاضرة واقامها وثبت دعواه بالوجه الشرعي لا يؤمر باداء الدين أيضا الابه - احضار
 الرهن فان كان الرهن هالكا يسقط الدين بمقدار قيمة الرهن فان زاد الدين عن القيمة
 أمر المديون باداء الزيادة وان نقص كان الزائد في قيمة الرهن امانة لا يضمن الابه - ادعى
 وان كان الدين قد درا القيمة سقط الدين فقط والله تعالى اعلم (مسئل) بافادته من
 بيت مال مصر في يوم الاربعاء ١٨ صفر سنة ١٢٨٢ مضمونها انه جاز استقراض
 دراهم من مال الايتام بموجبه رهنات تؤخذ على المديونين من بعد القبض والحيازة
 الشرعيين واجراء الدور الشرعي معهم وحيث تصادف حضور حسين افندي عبد الحليم
 يرغب رهن منزله المستبد الا نشاء والعمارة الكاشن بخط السيدة زينب وباطلاع
 حضرة مفتي افندي الديوان على حجة الشرعية توقف في قبول الرهن المذكور ورغب

١٨

١٢٨٢

ربيع الثاني

٣

١٢٨٢

جمادى الاولى

٤

١٢٨٢

الاستفتاء من حضر تكلم عن الحكم الشرعي ليعتمد الاجراء بموجبها فتقضى ترقية المحضر تكلم
والحجة مرفوعة معه تؤمل من بعد تشريها بالمطالبة ورود الافادة بقبول الرهن المذكور
أو عدمه (اجاب) بالاطلاع على حجة الانشاء المحكي عنها المؤرخة ١٧ محرم ١٢٨٢
دل مضمونها على ان حسينا أفندي عبد الحليم عماد بناء المكان المذكورين بها والمقرر في
مذهب الامام ان رهن البناء لا يهضم فهو قاسم بدون رهن الارض والارض ليست
ملك كاله والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخه في ٢ ر سنة ١٢٨٢
مضمونها انه جار رهن عقارات بصندوق الايتام التابع لبيت المال واجراء الدور الشرعي
مع المديونين الا انه يوجد في بعض الاوقات اثنان أو أكثر يملكون منزلا كاملا وكل منهم
ثابت تملكه كمنصة معينة بالحجة الشرعية فهل اذا رغبوا رهن المنزل المذكور اعتمادا على
الملك الشرعي يسوغ قبول ذلك ويصح الرهن منهم من بعد حصول القبض والحيازة
الشرعيين أم كيف (اجاب) رهن شخصين فاكثر عين مملوكة لهما عند رجل واحد في
هذه واحدة نظير دين عليهما صحيح لازم مع التسليم والقبض يجوز الامتياز فامرغالا مشغولا
بحق الراهن بميز الامشاعا فلا شيوع في رهن الاثنين من الواحد لوجود القبض جملة
فصار كرهن الواحد من الواحد ويمسكه المرتهن رهنا بكل دينه على كل منهما حتى
لو ادى أحدهما ما عليه لا يكون له ان يستخلص شيئا من الرهن لان فيه تفريق الصفقة
على المرتهن في الامساك كما افاده الاتفاقى قال في الدرر وان رهنه او احد ابدين عليهما صح
بكل الدين ويمسكه الى استيفاء كل الدين اذ لا شيوع انتهى وكذا الحكم اذا كان الراهن
متعددا والمرتهن كذلك فرهنا العين معا بعد واحد ولم يقل كل منهما رهنه تنك بمحقق
فان الرهن صحيح أيضا قال في نور العين من الفصل الثلاثين رهنا عين عند رجلين جاز اذ
لا شيوع في الدين الا اذا قال كل منهما رهنه تنك بمحقق فينبذ لا يجوز انتهى والله تعالى
اعلم (سئل) من طرف بيت المال عن الحكم في رهن منزل على مبلغ للصندوق بحيث
يكون الرهن بحجته فهل يصح وارسله بالحجة المذكورة للاطلاع عليها (اجاب) بمجرد
رهن الحجة لا يفيده رهن المنزل ولا يترتب عليه الثمرة المقصودة من رهن المكان كما صار
ايضا حقه سابقا من هذا الطرف وحضره فتنى بحجاس الاحكام وخلافه فيما كتب لبيان
هامة صندوق الايتام شرعا وايضا قد وجدت الحجة المذكورة مصرحة بان المملوك هو
البناء المستبدون الارض والبناء القديم ومجهول على ما ذكره كبحر لجهة اصله ورهن
البناء المملوك بدون الارض لا يصح كما لا يصح رهن الوقف أيضا وحيث المقصد
افادة الحكم الشرعي لم شرحه بالعلومية والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من
الحفاظة في ١٢ جاسنة ٨٤ غرة ١ مضمونها الاستفهام عما اذا كان أحد يرغب
رهن اطيانه على دين مطلوب منه وتحديد ميعاد لسداد الدين المرقوم وانه ان لم يسده
في الميعاد يصير بيع الاطيان المرهونة وايقاع البيع بمعرفة من يوكله متى كانت

تلك الاطيان بلغت حد القيمة حسب ما يقره اهل الخبرة فهل مع عدم رضا رب الدين بهذا الشرط يلزم المديون بأنه عند ايقاع صيغة الرهن يحدد ميعاد ما معلوم بالبيع اذا لم يوف سواء كانت الاطيان المرقومة تبلغ حد القيمة أو لم تبلغ أم ماذا يكون الاجراء وان كان المديون غير قابل لتحديد الميعاد المرقوم فعند حلول ميعاد سد الدين ان تأخر عن السداد ما يكتفون اجراؤه فيما هو مقرر من الحصول الدائن على حقه فلزم تحريمه لمخضرتكم الامل ورود الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) لا يصح للمديون على التزامه بما رغبه رب الدين من أنه عند حلول اجل الدين تباع الاطيان المرقومة ولو بدون قيمتها واذ اتم الرهن مستوفيا شرائط الصحة وحل اجل المضروب يؤثر الراهن أو وكيله ببيع الرهن ان لم يوف الراهن المرتهن بدينه عند حلول اجله فان امتنع عن بيعه يجبر على بيعه فان امتنع باعه القاضى أو أمينه وأوفى المرتهن حقه كما هو جوابه في معتبرات المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر مؤجل الى شهرين وللدين آلة لدق البن موضوعة تحت يده في مكان معلوم رهنها على الدين المذكور وقال له ان لم أعطك دينك بعد مضي الاجل للمرقوم فهي بيع لك بمالك على فهل اذا لم يوفه بدينه المذكور عند الاجل المرقوم لا يكون هذا البيع جائزا عليه ويكون هذا الشرط باطلا (اجاب) البيع المذكور حكمه حكم الرهن على ما عليه العمل فالمرتهن حينئذ يسأل العين الى أن يصل اليه ماله فان لم يدفع المديون ما عليه من الدين يؤثر ببيع الرهن باذن المرتهن لو فاء الدين من ثمنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن عقاره عند رجل على مبلغ معلوم من الدين رهنها شرعا وقبضه المرتهن وصار يؤاجره لانس ويقبض اجرة منهم بدون اذن الراهن حتى حصل في العقار المرهون تخريب بسكنى المستأجرين ونقصت قيمة العقار بسبب تخريبه بسكنى المستأجرين فهل يكون للراهن تضمين المرتهن ما نقص من قيمة الرهن ويسقط من الدين بقدره (اجاب) يضم من المرتهن باعارته الرهن وايداعه واجارته واستخدامه بدون اذن الراهن ضمان الغصب فلو هلكت العين او نقصت قيمتها قدرا أو وصفا لا تراجع السعر في حالة من الاحوال المذكورة يكون ضمانها على المرتهن بالغما ما بلغ فيضمن المرتهن المذكور ما نقص من قيمة الرهن بسبب تخريبه بسكنى المستأجرين بدون اذن الراهن ويسقط من الدين بقدره اما لو هلكت أو نقصت وصفا في يده بدون تعد فيكون مضموفا ضمان الرهن حتى لو زاد المالك عن الدين سقط الدين فقط ويكون الزائد امانة ولا يضمنه المرتهن والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مرهون تحت يدر رجل على مبلغ معلوم من الدين باعه المرتهن لآخر وسلمه له بدون اذن من الراهن وبدون اجارة منه فهل لا يكون هذا البيع نافذا وان شاء الراهن رده الى الرهن أو يدفع دين الرهن ويقتضيه منه (اجاب) ليس للمرتهن الا انفراد ببيع الرهن بدون اذن من الراهن أو اجازة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وبنتها عمل كان

١٢٨٤

١٢٦

صفر

١٢٨٥

١٥

جادی الثانية

١٢٨٥

٤

ربيع الثاني

١٢٨٦

١٣

حصة في عقار بالاثوث عن موردتهما باعتهما بمبلغين معلومين لرجل يبيع وفاء وسلمتهما
 له قبل قبض الثمن على انهما ان رد قاعليه الثمن يرد عليهما الحصة المذكورة ولم يحصل
 التقييم بوقت فاخذ قاعليه الثمن بعد استيلاء المشتري على المبيع يبيع وفاء المذكور
 ويحضر بذلك حجة من قاضي اسوان ثم ان المشتري باع تلك الحصة لرجل آخر بدون
 اذن المالكين فهل يكون حكم بيع الوفاء المذكور حكم الرهن ولا ينفذ بيع المرتهن
 بدون اذن الراهن وللمراتين المذكورتين فسخ البيع ودفع الثمن الذي قبضته من
 المشتري ويؤمر المشتري الثاني بردا المبيع الى مالكته اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي
 (اجاب) نعم حكم بيع الوفاء حكم الرهن في جميع الاحكام على الصحيح فلا ينفذ بيع
 المرتهن بدون اذن الراهن وللمراتين المذكورتين فسخه ودفع الثمن الى المشتري واسترداد
 المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاسد السبق الرهن على الدين ووجود القبض
 قبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا معلوما من الدراهم ووضع
 عنده داره رهننا شرعا فارغا غير مشغول مستوفيا لشرايطه الشرعية ثم مات كل من
 المقترض الراهن والمستقرض المرتهن عن ورثة وعلى المستقرض ديون أخرى باعها ولم
 يترك سوى الدار المرهونة فهل تكون ورثة المرتهن احق بالرهن من بقية الغرماء الى
 حين استيفاء دينهم من ثمنها وما فضل يصرف لباقي الغرماء (اجاب) المرتهن احق
 بالرهن من سائر الغرماء اذا توفرت شرائط الرهن المعتمدة فبقدم ورثة المرتهن في استيفاء
 دين موردتهم من ماله الرهن وان بقي شيء فلباقي غرماء المدينين حيث لا مانع والله
 تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من حضرة وكيل مفتش اقاليم قبلي في ٢٨ ذي الحجة سنة
 ٨٦ غمرة ٨٦ مضمونها انه لما كنا بالمرور ببجته اسنا قد حصل التثبيك لنا من المرأة
 زبيدة وبنتها زهرة من اسنا بانهم ما باعنا حصتهم في القصبه والوكالة الكائنين باسنا
 الى السيد احمد رمضان من الناحية يبيع وفاء بثمان معلوم بموجب حجة محررة من محكمة
 اسوان مدون فيها بانهم امتي ردنا الثمن يرد عليهما ما حصتهما المذكورة وان المشتري
 المذكور باع تلك الحصة لخلافه ولما رغبنا رد الثمن ورد الحصة عليهما كافي الحجة
 حصل التوقف من المشتري اخيرا وقد ابرزنا فتوى شرعية تتضمن الحكم الشرعي بفسخ
 البيع وبالاقتضاء بينهما على ناظر قلم دعاوى مديرية اسنا بمراجعة الحجة على اصلها
 والاستفهام من المشتري عن الشروط فوردت افادته تتضمن اجراء مراجعة صورة الحجة
 على اصلها ووجدت كما هي وانه بالاستفهام من المشتري قال ان البيع له يبيع وفاء أي
 مني ردنا اليه الثمن يرد حصتهما اليهما وبالتصادف تقدم عرض من المشتري الثاني الذي
 هو الشيخ محمد حسين مصطفى قاضي اسنا سابقا بالتضرر من مطالبة برد المبيع وطى
 عرضه فتوى شرعية بجواز البيع وحيث انه يلزم رؤية هذه المسألة بطرفي حضر تكم
 اقتضى توقيمه ومعه صورة الحجة والفتوى بين وعرض وشنة للنظر فيها وما يقتضيه الحكم

١٢٨٦

١٧

شوال

١٢٨٦

١٣

الشرقي يفسد عنه من حضر تكم لينظر ويجري اللازم (أجاب) قد صار الاطلاع على صورة الحجة المهررة ببيع الحصة المذكورة المؤرخة بغرة ذى الحجة سنة ١٢٦٨ وعلى صورة ما تحرر ادناها من المشتري في ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٦٨ بأن هذا المبيع صار ملكا للشيخ محمد حسين مصطفوي وعلى الاجوبة المهررة على ظهرها من حضرات المشايخ المذكورة اسماء وهم تحت تلك الاجوبة المتضمنة ان البيع المذكور على الوجه المهرر بتلك الصورة ليس من باب بيع الوفاء ولا يجبر المشتري على تسليم المبيع للبائعتين عند رد الثمن وهو هذا الشرط الصادر منه غير لازم ولا يجبر على الوفاء به باتفاق وليس هذا من محل الخلاف الواقع بين الامام وصاحبيه حسب ما هو مطور بهذه الصورة وعلى الجواب المعطى من المشتري الاول المصريح فيه بان شرط تلك الحصة هو من باب بيع الوفاء واحال ذلك على حجة الشراء وذلك الجواب في ١٣ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ وعلى الفتوى المهررة من هذا الطرف المؤرخة في ١٧ رجب سنة ١٢٨٦ المسطرة في كتاب الرهن في هذا التار يخ المتضمن سؤالها الاسئلة تفهام من حكم بيع الوفاء وعن عدم تقاض بيع المشتري الاول للثاني بدون اذن البائعتين ببيع الوفاء وجوابه ان حكم هذا البيع حكم الرهن وانه لا ينفذ بيع المرتهن بدون اذن الراهن وللمراتين فتضمنه ودفع الثمن الى المشتري واسترداد المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاسد السبق الرهن على الدين ووجود القبض (والافادة عن ذلك) ان الذي يفهم من صورة تلك الحجة ان البيع الصادر من المرأتين المذكورتين هو بيع مطلق عن شرط الوفاء وانه بعد تمامه عهد المشتري اليهما برد المبيع اليهما متى ردنا عليه الثمن وقد ادعت اترف البائعتان بان البيع المذكور قد سبق منهما في زمان سابق ببلدة أخرى وقد جدد له لدى كاتب تلك الحجة فاذا كان الواقع كما ذكر يكون في تلك المسئلة خلاف بين الامام وصاحبيه فعلى قول الامام بالتحاق الشرط بالعقد وان لم يكن في صلب العقد ولو بعد الجلس على أحد قوليه المصحح منهما يكون حكم البيع المذكور حكم الرهن على أحد الاقوال فيه و يترتب عليه عدم تقاض بيع المشتري الاول الى الثاني بدون اذن البائعتين وعلى قول الصاحبين لا يلحق الشرط المذكور بالعقد وهو المبرج فعلى قوله ما المذكور يكون بيع المرأتين المذكورتين باتا ولا يتوقف بيع المشتري الاول الى الثاني على اذنهما والذي أفتى به في التحيرية والتحامدية ان شرط الوفاء اذا صدر بعد العقد متاخرا عنه بان عهد المشتري الى البائع بعد البيع برد المبيع عند رد الثمن كما عوا المتبادر من تلك الصورة فان كان الثمن من المثل أو بغيره يسير يكون البيع باتا ولا يجري عليه حكم الرهن وأما اذا كان بغيره فاحش مع علم البائع به فهو رهن وأما اذا صدر البيع ابتداء على انه بيع وفاء فحكمه حكم الرهن في سائر الاحكام وهو المصحح طبق ما فتيتا به سابقا في الفتوى المذكورة اذ موضوعها صدور البيع المذكور بشرط الوفاء وهو الذي عليه العمل والفتوى واعترف المشتري الاول في جوابه المذكور بان البيع المذكور صدر له على انه بيع

وفاء لا يكون جهة على المشـ ترى منه حيث حصل بعد البيع الثاني والمخلص في هذه
 النقضية ان تحصل المرافعة بين البائعتين والمشـ ترى الاخير فان ادعنا ان البيع
 الصادر منهم للمشـ ترى الاول كان بيع وفاء بان شرط الوفاء في صلب العقد ابتداء
 وان ذكر المشـ ترى الثاني ذلك وادعى البتات فاقول له على المعتمد وان اقام الفر يقان
 البينة فبينة الوفاء أولى استفسانا كما ذكره في رد المختار قبيل الكفالة وامادعوى
 الاتفاق في الجواب المحرر على ظهر صورة الحجة المذكورة فلا صحة له وقد ظهر اختلاف
 موضوع الاجوبة المحررة على ظهر تلك الصورة وموضع جواب الفتوى المحررة من
 هذا الطرف سابقا والله تعالى اعلم (سـ مثل) في رجلين يملكان أرضا مشاعة مشاعة
 بينهم امناصفة استأجرا أحد الشـ ريكين حصصا لا خصة معلومة ودفع اجرتها الشـ ريك
 وبعد ذلك ظهر ديون على أحد الشـ ريكين المؤجر وادعى أحد الدائنين ان الحصص
 المستأجرة المشاعة ارتبتها من مال الكاهن وجب سند تحت يده مؤرخ بتاريخ سابق على
 تاريخ الاجارة من الشـ ريك وأنه يستحق وضع يده على تلك الحصص المشاعة بطريق
 الرهن ويريد دفع يد المستأجر عنها والمحال انه لم يسبق له وضع يده عليها ولا تحرر بالرهن
 المذكور جهة شرعية مع بقاء الارض على الشـ ريكين فقول لا يصح رهن المشاعة القابل
 للقسمة ولا يتم الرهن بدون قبض المرتهن وتكون اجارته للشـ ريك صحبة (اجاب) نعم
 لا يصح رهن المشاعة بدون اقرار ولو قبضه المرتهن شائعا فالرهن المذكور على الوجه
 المستورد غير معتبر شرعا ولا يمتاز المرتهن به عن سائر الغرماء واجارة المشاعة من الشـ ريك
 صحبة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سـ مثل) في رجل يملك بستانا وأرضاً وشجارا
 ملك رقبته رهنه عند رجل آخر على دين شرعي مقبوض بيده فادعاه وهو حال مستحق
 الدفع واستلم المرتهن البستان المذكور ووضع يده عليه مدة من الزمان وتحرر به جهة
 شرعية والآن طلب المرتهن من الراهن اداء ما عليه من الدين فادعى الاعسار وان
 البستان المذكور ملك لاولاده آل أبيهم بالارث من والدتهم فوجته وانه باعه لهما من
 مدة سنين قبل حصول الرهن المذكور والحال انه حصلت منازعة من اولاد الراهن
 البالغين المذكورين في خصوص هذا البستان بمثل هذه الدعوى وادعوا بانهم ملكهم
 آل أبيهم ثلاثة ارباعه بالارث من والدتهم وآل أبيهم جميعه بالشراء السابق على الرهن
 من أبيهم المذكور وان أبيهم مديون لوالدتهم بدين يستغرق الربع المستحق له بالارث
 منها ثم بهـ لذلك حضر الاولاد المذكورون لدى المحاكم الشرعي وصعد قواعلى صحة
 الرهن الصادر من أبيهم وانه شرعي صاد من أهله مضاف الى محله وأقروا ايضا بانهم ليس
 لهم في البستان المذكور ملك ولا حق ولا دعوى بوجه من الوجوه الشرعية وانما هو ملك
 أبيهم الراهن المذكور ويتصرف فيه كيف شاء تصرف المالك في املاكه فهل
 والحال هذه لا ينفذ اقرار الراهن على المرتهن ولا تسع دعوى اولاده بانه ملكهم على
 الوجه المستورد ولا يعد هذا من مواضع الخفاء حيث اترفوا انه ملك لأبيهم بعد منازعتهم

المذكورة

المذكورة على الوجه المرسوم ويجوز الرهن على اداء المبلغ الذي قبضه من المرتهن واذا
تحقق للمالك الشرعي انه لا فائدة منه ولا عروض ولا عقار سوى البستان المذكور
ومغل سكنه يامر ببيع البستان المذكور واذا امتنع من البيع يبيعه القاضي جبرا
عليه ويكون المرتهن احق به من بقية الغرماء حيث استوفى شرائطه المعتبة (اجاب)
نعم لا ينفذ اقرار الرهن المذكور على المرتهن ولا يسمع دعوى اولاده المذكورين على
الوجه المرسوم لتناقضهم في غير موضع الخفاء والحال هذه واذا امتنع الرهن المذكور
من بيع الرهن لاداء الدين الشرعي المحال يجبر على بيعه فاذا امتنع باعته القاضي أو
أمينه لاجل المرتهن واوفاه حقه والعهد على الرهن كما نقله في رد المحتار عن الولوالجية
والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وباعلاها سؤال مؤرخة ١٧ ربيع الاول سنة ٩٠
واردة من بيت مال مصر بالاسم تفهام عن الحكم الشرعي وصورة السؤال في رجل رهن
عنده آخر منزلا على مبلغ قرض اقترضه منه رهنا صحيحا شرعيا بايجاب وقبول شرعيين
ووضع المرتهن يده على المنزل المرقوم ووكل الرهن المرتهن في بيع الرهن ان لم يف
بالدين في الميعاد المتقدر بينهما وكالة صحيحة شرعية صادرة في عقد الرهن ثم مات الرهن
ومضى الميعاد المذكور وامتنع الورثة من البيع فهل للوكيل المذكور بيع المنزل
المرقوم جبرا عن الورثة وقد كون الوكالة على الوجه المرسوم ولازمة لا تبطل بموت الرهن
وما الحكم في ذلك (اجاب) اذا كانت وكالة الرهن للمرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل
مشرطة في صلب عقد الرهن الشرعي المعبر بكون تلك الوكالة لازمة اتفاقا فلا
تبطل بعزل الرهن ولا بموته ولو كيل المذكور ببيع الرهن بقبضه عند حلول الاجل
وايسر لورثة الرهن بعدم موته منع الوكيل من ذلك والحال هذه حيث لم يوفوا الدين
كذلك لو كان حيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مدين لا يملك الا منزل سكنه اوداد
رب الدين جبره على سداد الدين فطلب الامهال حتى يبيع المنزل المذكور وفي الدين
فلم يبيعه الى ذلك ثم طلب منه رهن المنزل المذكور وتحت يده الى اجل معلوم بحيث اذا لم
يوف الدين يكون وكيله في بيع المنزل المذكور الى ولده بقدر الدين والحال ان قيمة
المنزل اضعاف ذلك فاني المدين الرضا بذلك الرهن على هذه الصفة فاكراه بالحبس المديد
على الرضا بذلك وكتب بذلك ورقة حالة الحبس بدون اطلاق الحبس وكومة وبدون كتابة
هبة شرعية والزعم وهو في السجن ايضا على الحبس ثم على تلك الورقة وتسليم حجة المنزل
المذكور فهل بعد ثبوت الاكراه المذكور بالوجه الشرعي لا يكون هذا الرهن صحيحا
والحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الاكراه بالحبس المديد على هذا الرهن بالوجه الشرعي
يكون للرهن بعد نزوال الاكراه منته اذ لم يوجد منه ما يفيد الرضا به صريحا او دلالة
والله تعالى اعلم (سئل) على ورقة افتامة دمة للعقانية بامضاء وكلاء ديانة وهم
الخواجه طناشي بنى وشركاؤه ابراهيم خليل مؤرخة ٩ محرم سنة ٩٣ وعليها تاشير
من سعادة رياض باشا بنظر ذلك بطرف حضرة الاستاذ مفتي السادة الحنفية وبقاد

١٢

١٢٩٠

ربيع الاول

٢٤

١٢٩٠

رمضان

١٩

١٢٩١

الجواب في رجل حصل حصر على مقيم يندرجه اسمع عبد الرحمن باجنيد ذلك بذل لا يتندر
 نصف حوش وكم امل منزل ساكن فيه وعليه ديون لرجل من تجار مصر واشخصين
 أحدهما من جدة والثاني من مكة المشرقة فذهب المديون مع دائنه المقيم معه بحجة
 الى مكة واجتمع مع الدائن الذي بها واتفق معه - ما على أن يرهن تحت يد أحدهما
 نصف الحوش وتحت يد الآخر كامل المنزل فتوجهوا الى قاضي مكة وباع المديون
 للدائن المقيم بحجة نصف الحوش ببيع وفاء - كتب له قاضي مكة حجة شرعية مضعونها
 اشترى الشيخ على باعشن من عبد الرحمن باجنيد حصة قدرها النصف في حوش يندرجه
 جدة محمد ود بكذا ببيع وفاء وأمانة بثمن قدره من الريالات الفرانس - ٢٤١٧
 حاله مقبوض او تواءم المتبايعان على أن عبد الرحمن باجنيد البائع يدفع للشيخ على
 باعشن المشتري مثل الثمن بعد خمسة عشر شهرا وانما اذا دفع اليه مثل الثمن يرد اليه
 نصف الحوش وان لم يرد اليه مثل الثمن يكون الشيخ على باعشن وكيل لامة وضاببيع
 نصف الحوش المذكور ببيع بامانة قبض من الثمن بقدر دينه ان وفي واشهد المديون
 المذكور ايا على نفسه بين يدي ذلك القاضي انه رهن المنزل تحت يد الدائن المقيم بمكة
 فكتب له القاضي حجة شرعية بذلك مضعونها أقر الشيخ عبد الرحمن باجنيد في صحته
 واشهد على نفسه بان عليه لكرم السيد ابراهيم بن عبد الله مبلغا قدره من الريالات
 الفرانس عدد ٢٩٠٠ دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح شرعي وأنه قدره رهن هذا الدين
 جميع البيت الكامل أرضا وبناءا - كائن يندرجه جدة بجميع حدوده وحقوقه ومرافقه
 كلها رهنا صحيحا سلمه له وقبضه منه بجميع حدوده كلها ومرافقه رهنا مقبوضا ومسما
 محوزا بجميع حدوده وحقوقه وسلم الراهن للارتهن حجة البيت المذكور الشاهدة للراهن
 بالملك وارخ القاضي كتابا كحجتين في ٦ شعبان سنة ١٢٩٩ ثم ذهب صاحب الدين
 الذي في مصر الى جدة ليستخلص دينه فلم يجد للمديون مالا غير المنزل ونصف الحوش ولم
 يجد ما في يد احد غير ما اليهما فوكل نضاما مقيما بجدة في استيفاء دينه فوضع الوكيل
 يده عليهم ما ثم حضر الموكل الى مصر فعارض الوكيل كل من الدائنين الاخرين وزعم
 كل منهما انه احق برهنه متمسكا بحجته التي تحررت له فهل والمحال - ذه يكون ببيع
 نصف الحوش المذكور ببيع وفاء رهنا ورهن المشاع لا يصح وتوكل البائع وفاء
 للمشتري بالبيع بناء عليه لا يفتضي اختصاصه بالثمن حيث لم يصدر منه بيع والمنزل
 وان كان كاملا أرضا وبناءا لا يكون رهنا - صحيحا لازما حيث لم يثبت تسليمه للارتهن فارضا
 غير متغول بما يمنع صحة الرهن شرعا ولا عبرة بما هو مدكور في حجة الرهن من قوله رهنا
 صحيحا سلمه له وقبضه منه محوزا حيث كان مجلس القاضي الذي حصل فيه الاشهاد في
 بلد غير البلد الذي فيها العقار - لا بما افاده كثير من حضرات المفتاين من انه يشترط
 صحة الرهن ان يكون محوزا مفرقا غير متغول بحق الراهن بميزا لمشاعه مقبوضا
 والتولية بين الرهن والمرتهن وان كانت قبضا لكن على وجه يتمكن فيه المرتهن من

القبض بلا مانع ولا حائل وان يقول الراهن لارتهن خلعت يديك ويدينه فلم يلقه او كان
بعيد لم يصرف قابضا وان اقراره بالبيع بالتسليم والقبض لا يصح به القبض وعلى فرض
ان الاقرار الذي وقع بين يدي القاضى اخبر عن مقداره من سابق لا يقتضى صحة
الرهن حيث لم يثبت تسليم المرهون فارغا غير مشغول خصوصا اذا تحققت سكنى
الراهن فيه وقت الرهن فلا يحتاج بالحيثين المذكورين أصلا ولا يسقط الدائنان بمن
نصف المحوش والمنزل ويكون لصاحب الدين الذي يضر مزاحته ما بقدر دينه أو
كيف الحكم (أجاب) الصحيح ان بيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام
فتراه في شروطه التي من جملته ان لا يكون مشاعا وبناءا على ذلك لا يصح بيع الوفاء
في نصف المحوش المذكور بل يكون رهن فاسدا ولا يوجب هذا البيع اختصاص
المشتري بمقدار الثمن اذا كان الدين سابقا على الرهن بخلاف ما لو سبق الرهن الفاسد
الدين فان الرهن وان كان فاسدا الا انه يعطى حكم الصحيح في هذه الحالة من تقديم
المرتحن على سائر الغرماء كما صرحوا به ورهن المنزل الكامل ارضا وبناءا المذكور وان
توقفت صحته على قبض المرتحن فارغا غير مشغول بامته الرهن ولا تسكنى فيه التخلية مع
البعد ما لم يمض زمن يتمكن فيه من القبض الا ان الراهن لو ثبت اقراره لا يخرج برهن
صحيح مقبوض يعامل بموجب اقراره ويؤاخذ به حيث لا مانع اذا اقرار بجهة على المقر
والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة صر بناءا على افادة من ديوان الحقاينة ومعها
سؤال صورته في رجل اقترض من آخر مبلغا الى اجل مسمى ورهن تحت يده مقرضه
منزلا وورشة مع كامل عدتها الثابتة والمنقولة التجارية جميع ذلك في ملك الراهن بدون
شريك ولا منازع تامينا على مبلغ القرض بوجوب رهن شرعي وقد وكل دائنه المذكور
في بيع كامل الرهن با شاء لمن شاء لى تاخره عن ايفاء الدين وتسديد مال القرض منه
وقد قبل الدائن توكله عنه في ذلك وتدون كل ذلك في حجة الرهنية المذكورة ثم الدائن
المذكور اعاره دينه كامل العين المرهونة لينتفع بالسكنى مع عائلته في المنزل وتجري
حركة اشغاله في الورشة وعدتها مدة الرهن ولدى حلول اجل القرض وطلب المرتحن
اعادة الرهن من المستعير ليحضره مفعول شروطه اتضح ان الراهن قد اضر الورشة
المذكورة لا يخرج دون علم المستعير فهل للمستعير ان يبيع الايجار المعطى من المستعير للاستاجر
(أجاب) اذا صدر الرهن مستوفيا شرائط الصحة والتمام الشرعية لا يكون لكل من
الراهن والمرتحن اجارة العين المرهونة من اجنبي بدون اذن الاخر فاذا اجره الراهن
بدون اذن المرتحن او اجازته بعد صدورها لا جارة يكون لارتهن فسخ الاجارة المذكورة
واسترداد العين المرهونة الى يده الى استيفاء حقه بقبض الدين من مديونه أو بيع
الرهن واستيفاء دينه من ثمنه على ما شرط اذا لم يوجد مدينه قبض الرهن واعادة الرهن من
راهنه بعد تمامه لا توجب قبض عقد الرهن والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة سئل
هنا حضرة مفتي نغرسكندرية نص سؤالها في رجل استلم أرضا اميرية باذن من الحضرة

المخدوية بشرط أن يبنى فيها بيتا ومتى أتم بناؤه تصير الأرض ملكا له ثم انه بنى بعض البيت ولم يبنه ثم باع البناء لشخص آخر ولم يبن ذلك الآخر فيه شيئا ثم باعه لشخص ثالث والشخص الثالث وقت الشراء أخبر وكيل المحضرة المخدوية بذلك وسلم له في ذلك ثم انه أكمل البنيان حتى صار بيتا كاملا ثم ظهر شخص يدعى ان البناء الذي أنشاه الاول رهون عنده على مبلغ والحال ان مدعى الرهن لم يستلم ما بناه الاول ولم يضع يده عليه لآن ولم يقيد ذلك الرهن بأى محكمة من المحاكم الشرعية وانما البيت بأكمله تحت يد الشخص الثالث الذي أتم بناءه وما زال متصرفا فيه تصرف الملاك في املاكهم الى الآن مع معاينة مدعى الرهن التصرف المذكور ومعاينته ايضا كمال البناء وغير ذلك من التصرفات وقدرة المدعى المذكور على الدعوى وعدم مانع يمنعه عنها فهل يكون رهن البناء القائم على أرض معلومة لاغير غير صحيح حيث كان بدون الارض وبدون قبض أو به ما يلا اذن مالك الارض وحينئذ فيكون بيع البناء من الثاني والثالث صحيحا والحال ان البيع الاول والثاني كلاهما حصل فيه التقابض الشرعي على وجه الصحة ومعلوم ان المثلث أجاب حضرة حيث الامر ما ذكر في السؤال فكل من البيعين الاول والثاني صحيح فاذا مفيد لحكمه من ملك المشتري للبيع وجواز تصرفه فيه بما شاء من أنواع التصرف تصرف الملاك في أملاكهم بدون معارضة أحد لهم في ذلك بدون وجه شرعي كما رضى مدعى الرهن المذكور فان دعواه المذكور كورة غير معتبرة ولا مسبوقة شرعا ولا يستحق بها شيئا من البناء ولا يتزع منه شيء من يد المشتري الثاني بمقتضاها بل يبقى تحت يد المشتري الثاني على ما تقدم والله أعلم (أجاب) ماتعنه جواب المرحوم الاستاذ مفتي الثغر السكندري بهذا موافقا لشرعا حيث كان الرهن المذكور على الوجه المسطور واستوفى البيع شرائطه المعتمدة شرعا والله تعالى أعلم (مثل) بافادة من ضبطية مصر في ١٨ ذى القعدة سنة ٩٦ حاصلها الامل من بعدم معلومية حضر تكم ما وردت به افادة مديرية أسيوط في ٢ ذى القعدة سنة ٩٦ يصير النظر فيها توضيح بالورقتين المختصتين بمسئلة رهن الاطيان الخراجية والافتاء عن هذه المادة كترغوب المديرية لاخطارها وحاصل ذلك انه صدر رأي مديرية أسيوط لمحضرة قاضيها بمساع الدعوى برهنية اطيان خراجية واثبات مبلغ فاروقة والحكم في ذلك فتحرر من حضرة القاضي سؤال لعرضه من طرف المديرية على معتمدا او مفتي استئناف قبلي للحصول وقفه في صحة الحكم بالرهن ولما عرض هذا السؤال على حضرة مفتي استئناف قبلي افاده من بان حضرة نائب أفندي المحكمة من أفاضل العلماء المشاهير في الافتاء الى أن قال فان وافق يصدر الامر بتقديم هذا السؤال اليه وما يفيد به من الوجه الشرعي يكون الاجراء بمقتضاه فكتب من المديرية لمحضرة نائب المحكمة المذكور كورة بطلب الافادة بما تقتضيه النهوض الشرعية في ذلك لافادة حضرة القاضي الموقر اليه فكتب حضرة النائب المذكور وافادة عن ذلك السؤال ياتى ذكرها وفي آخرها رغب عرض هذه

١٢٩٤

٢٥

المادة على هذا الطرف للاجابة بما يظهر بعد افادته المذ كورة (وصورة السؤال المشار اليه المحرو من طرف حضرة القاضي المذ كور) في رجل استلم من آخر مبلغا معلوما ورهن له في نظيره قدرا من اطيانه الخراجية المكافحة باسمه بقبائل معلومة وقدم عرضة بذلك للديوان فحرت عليه الاستعلامات وقبيل تقديم الافادة بها الى المديرية واذن الديوان بتحرير رجة الرهنية توفي الرجل المذ كور وانحصر ارثه في اولاد بالغين وقاصرين وكان قبل وفاته اقام احدا واولاده الباعين وصيا من قبله على القاصرين منهم ومات مصر او قبل الوصاية بعد موته وثبت ذلك شرعا فالتص من الوصي من الحكومة بتحرير رجة ايلول باطيان والده فورد خطاب من المديرية يتضمن طلب اثبات الرهنية للترت من فصار سماع الدعوى على الوصي المذ كور من الرجل المرسوم بيان والده اقترض لنفسه مبلغ كذا واستهلكه في مصالحه ورهن له في مقابله كذا من الاطيان الخراجية المكافحة عليه وبين قبائلها وحدودها وسلمها له قبل موته والآن عارضه فيها المدعي عليه المذ كور وروم دفع معارضته وبسؤاله عن دعواه صدق على موت والده وعلى انحصار ارثه فيه وفي بقية ورثته وعلى كونه وصيا على القاصرين من اخوته وانكر مبلغ الغرض المدعي به ورهن والده اطيانه المذ كورة في مقابله فاثبت الرجل المذ كور ذلك بالبرهان الشرعي واليمين الشرعية فهل والحال هذه لا يسوغ الحكم بالرهن للاطيان لوقوعه من المتوفى قبل اذن الديوان وتلقى الوارث له من قبل ولي الامر بدون دين أو يكون الاذن الآن بسماع الدعوى فيه اذنا بالرهن افيده ونا (وصورة الافادة الصادرة على ذلك من حضرة نائب المحكمة المذ كورة) الافادة عن ذلك انه ورد امر سعادتك بطلب الحكم عن سؤال حضرة القاضي المرفوق معه وبلاوته تبين ان صورة دعوى المرتين المستورة به قاصرة وتماها يعلم عاذا كره القاضي في أول سؤاله فاذا ادعى المرتين ان الراهن رهن له مبلغ كذا من اطيانه الاميرية وكذا الحدود وانه سلمها له في مقابلة ما استدانه منه وصرفه في لوازمه وهو كذا وعرض عن ذلك للحكومة فقبيل عرضه وكتبت عليه بطلب الاستعلام عن استحقاقه لتلك الاطيان من نحو شيخ القرية وصرافها ووجرت الاستعلامات في حياته ثم توفي قبل رد الافادة للحكومة كما ذكره القاضي في أول سؤاله فان دعواه تصح وبعد ثبوتها بالبرهان يحكم له لاستيفاء العقد شرطه وهو اطلاع الحكومة المشروط لتتمام عقد الرهن المذ كور في السابغ من القانون الموضوع للاداضي المصري بقوله يجوز رهن الاطيان بالغاد وبقية بشرط ان يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التكليف باسم الذي اخذ الاطيان ولا يتوقف تمام عقد الرهن على الاستعلامات ولا رد الافادة عنها ولا الامر للقاضي بتحرير رجة الرهن لان الاستعلامات امور سياسية لمنع ما عساه ان يوجب خللا في انعقد والامر بتحرير رجة لا تتوقف صحة العقد شرعا على وجوده ولا يبطل بفقدانه وقبل بينة المرتين على الوصي اقيامها من خصم على خصم وليست المسئلة من مسائل الخلاف المذ كورة في جامع الفصولين

لان موضوعه فيما لو كان الرهن غائبا هذا ما تيسر فهمه وارجو عرضه على حضرة مولانا
 شيخ الاسلام ومفتي الانام بالازهر لانه المرجوع اليه في تلك المعضلات وتذليلها وقد
 قال الله وفوق كل ذي علم عليم (اجاب) المعلوم ان المجازي عليه العمل في شان رهن
 الاطيان الخراجية الاميرية بتمقيقها بمعرفة المماس السياسية وتطبيق حاله على
 اوامر الحكومة الصادرة في شان ذلك لا اثباته بالوجه الشرعي لان الحكم الشرعي
 مقتضاه عدم صحة رهن الاطيان الخراجية الاميرية لسكون رقبته غير مملوك لمستحقها
 وحينئذ فلا يصح الحكم بصحة رهنها شرعا والحال هذه نعم لو ادعى المرتهن بمبلغ دينه على
 الميت في وجه وصيه واثبته بالوجه الشرعي يحكم له بدينه المذكور حيث لا مانع والله
 تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان على نفس الوصي المختار وفي ذمته دين لاجنبي وهناك
 عقار وارض مملوك الرقبة وذلك العقار له ولحقوره القاصر الذي هو تحت وصايته
 المختارة حصته منه فهل يصح له رهن ذلك بما كمله على ذلك الدين الذي بذمه الوصي
 ويكون قرار الضمان في ذلك على الوصي (اجاب) في ادب الاوصياء وفي الخاتمة
 والهداية يجوز للوصي أو الاب رهن مال الصبي بدين انفسهما عند الامام أبي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله تعالى استحسانا لانه من باب المحفظ حيث يضمن اذا ضاع وفي الهداية
 لانهم ما يملكان الايداع وهذا انظر في حقي الصبي من الايداع لان قيام المرتهن بحفظه
 ابلغ خوفا من الغرامة ولو هلك هلك مضمونا ما نقوه هذا على ظاهر الرواية قال فعلى هذا
 يصير المرتهن بالهلاك مسدودا دينه والاب والوصي موفيا له ويضمنان للصبي لانهما
 قضيا دينهما بماله فيضمان ثم قال القاضي الامام اذا ضمن كل منهما يضمن قيمة الرهن
 ان ساوت الدين أو نقصت عنه وقدرا الدين ان زادت القيمة عليه لانه في الزائد مودع وله
 ولاية ايداع مال اليتيم والقياس انه لا يجوز للوصي وبه قال أبو يوسف وزفر اعتبارا
 بحقيقة الابقاء وهذا بخلاف الاب حيث يجوز له ان يرهن اجسا عاقبا واستحسانا
 ومثله في المبسوط للمرخي والهيط وذكر في المبسوط ايضا انه لا يجوز رهنه ساقا ولو هلك
 الرهن يضمن كل منهما قيمته كيفما كانت لان كلاهما غاصب وقال فيه ايضا ان
 الاب لا يصير غاصبا باخذه مال ولده اذله اخذه بجاننا محتاجا للحفظ يدونه فلا يضمن الا
 اذا تلفه بلا حاجة وقال الصدر الشهيد مولانا حسام الدين بعدم ما ذكره المسئلة في صفراء
 فيحمل على ان في المسئلة روايتين وفي البغية وللأب لا الوصي أن يرهن متاع الصبي
 لدين نفسه فاذا هلك يضمن الوصي قيمته والاب قدر الدين وفي الجامع الاصغر صح
 رهن الاب لا الوصي لان للأب بيع مال صغير بخلاف الوصي فيضمن الاب قدر
 المؤدى يعني قدر ما يكون به مؤديا دينه لو هلك الرهن والوصي كله ومثله في الملتقط عن
 صدر الاسلام أبي اليسر أيضا قال لان الاب يملك البيع من نفسه بمثل القيمة والوصي
 لا يملكه الا اذا كان خيرا لليتيم وذكر في الصغرى انه يبيع رهنهما متاع الصغير بدين

انفسهما استحسنانا والقياس انه لا يجوز هو قول أبي يوسف انتهى وفي تنقيح المحامدية
من الرهن سئل فيما اذا كان لا يتم عقار معلوم جا في ملكهم رهنته أمهم الوصي الشرعية
عليهم يدين استدانته من بعلمها زيد وتسلم زيد الرهن المزبور فهل صح الرهن المزبور
اجاب نعم ولا لب أن يرهن يدين عليه عبد الطغلة والوصي كذلك تنو برهن الرهن ولو
رهن الوصي أو الالب مال اليتيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسنانا وعن أبي
يوسف انه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصي في مال اليتيم ومثله في شرح الكنز
للعيني والمسئلة مفصلة في أدب الاوصياء انتهى ومنه يعلم حكم حادثة السؤال والله تعالى
أعلم (سئل) بافادته من مجلس الاحكام في ١٣ جادى الاولى سنة ١٢٠٠ غرة ١٩ مسطرة على
صورة قرارته يدي صادر من مجلس الاحكام في قضية الابل والمر فروع من حضرة محمد بك
صدقي ياور خديوى بتوكيل عبدا لكريم ناجي في مادة الاطيان براوية ابي شعرة مع محمود
صدقي المتضمن استفتاء هذا الطرف عما يقتضيه الحكم الشرعي فيها ويرغب ورود
الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي عنها وما ل هذه المادة الموضحة به هذا القرار ان محمد
بك صدقي اشترى ثلاثة وتسعين فدانا وكسورا اطيانا عشورية من زعفران معتقة
المرحوم هريك تشريفى ومن يستحق معها وان المذ كورة اخبرت انها مديونة الى
محمود صدقي بمبلغ مائة وخمسين جنهما افره كيا وان اثنين وثلاثين فدانا من تلك
الاطيان تحت يد محمود صدقي تامينا على ذلك المبلغ وتركت المبلغ المرقوم تحت يد
المشتري لتسليمه لرب الدين واستلام الاطيان منه وان المشتري خاطب عبدا محمدا والى
رب الدين بطلب تسليم الاطيان والمهاسبية على مطلوبه وقية الايجار فلم تحصل ثمرة بل علم
من اقواله اصراره على استمرار غصب الاطيان لانها امدة الثلاث سنوات التى يزعم انها
امدة رهن الاطيان وان لاحق له في وضع يده عليها المدة المذكورة وان مجلس الاستئناف
حكم بعدم احقية محمود صدقي فيها ذكروا ان المذ كورة وضع اليه على الاطيان حتى
انتهت المدة المذكورة ومن ابتداء شهر مارت سنة ٨٨٠ تاريخ الشراء لفاية بولييه
سنة ٨٢ تاريخ رفع يد محمود المذ كورة عن الاطيان عبارة عن ستين وخمسة أشهر
وطالبه بمبلغ ٣٨٧٩٨ قرشا قيمة ما كان يرجعه من الايجار لو كانت الاطيان المذكورة
تحت يده ومحمود صدقي قال ان البائعة المذ كورة وولدها رهننا تحت يده ٣١ فدانا
وكسورا على المبلغ المذ كورة المثل جمل لمدة ثلاث سنين بموجب شروط مسجلة بالمحكمة
المختلطة تنقضى بتصرفه في الاطيان المدة المرقومة بالزراعة والانتفاع بمحصولاتها وسداد
ما عليها الميرى وبمضى المدة المذ كورة يستلم مطلوبه ويسلم الاطيان فاشتم قال انه لا يجوز
بيع تلك الاطيان الا بعد انقضاء المدة وخلوها من الهضورات وافاد وكيله على عمر بانه
عند انتهاء المدة يسلم موكله الاطيان بدون توقف وحضرة محمد بك صدقي مستند على سند
الدين وفتاوى قدمها مع صورة السند الى الاستئناف ومن مضبطة المجلس المذ كورة علم

ان صورة السند دلت على انه يتضمن اقرار قرق عفران المذ كورة بمسديونيتها الى محمود
صدق في مبلغ ١٤٦٢٥ قرش سابق استيلاؤها اياه والوعد منها بسداد بعد ثلاث سنين
من ابتداء ٢٣ يونيو سنة ٧٩ لفاية ٢٢ يونيو سنة ٨٢ بدون احتساب فائض علمها في
تلك المدة وبعد انتهائها يحسب فائض باعتبار ١٢ قرش في المائة اذ لم يصير سدادها في الميعاد
وتأمينها للمبلغ قدر ضمنت المذ كورة بان ترهن تحت يده ٣١ فدانا وكسوراه شوربة
كائنة بحوض الساحل بساقية أبي شعرة وصار الرضا بوضع يده على تلك الاطيان في
زرعها على ذمته الى حين استيلائه على كامل حقه ويسدد أموالها من طرفه ويستولي
محصولاتها لنفسه والفتاوى الشرعية مضمونها ان التاجيل في القرض غير لازم وانه متى
وكانت البائنة المشتري في دفع بدل القرض من مالها يجبر المرتهن على قبوله منه ولا
يعتبر تعلله بعدم مضي مدية القرض ويكون البيع بعد قبضه نافذا شرطا يؤثر المرتهن
برفع يده عنها فلاجل الوقوف على حقيقة ذلك قد تقرر باتحاد الآراء صدور قرار
تهديدي عن استفتاء حضرة الاستاذ مفتي السادة المحنفة وشيخ الجامع الازهر عما
يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة ويصير احضار سند الدين وأوراق مفردات
القضية ومن مجلس الاحكام يتحرر حضرة الاستاذ مفتي السادة المحنفة وشيخ الجامع
بالاستفتاء عما ذكر وعرفه مديرية المنوفية يصير استحضار المفردات والسند للمجلس
للاظر واجراء ما يلزم (أجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة ان هذا الدين
ان كان قرضا فتاجيله لا يصح فلا يكرن لازما ولربه المطالبة به قبل حلول الاجل ولو
كان الدين مؤجلا ففضاه قبل حلول الاجل يجبر على القبول كما صرحوا به وبان الاجل
حق المدين فله ان يسقطه كما في الاشياء من المداينات عن الزياحي والحمانية كما نقله في
تنقيح الحامدية وبان بيع المرهون موقوف لحق المرتهن الى فسكك الرهن وبان منافع
العصب كسكنى الدار وزراعة الارض لا تضمن الا في ثلاث في الوقف ومال البيت
والمعد للاستغلال الا اذا استعمل المغصوب بالمعد للاستغلال يسكنى الدار وزراعة
الارض مثلا بتاويل ملك كالشريك أو عدة مد كالمترتهن وانه اذا صار فسكك الرهن
يدفع الدين أو سقطه نفذ البيع ان لم يفسخه المشتري قبل ذلك لان له حق الفسخ فاذا
زرع المرتهن الارض المرهونة تحت يده قبل قبض الدين وفسكك الرهن لا تجب عليه
اجرتها ان لم يتحقق موجب لها لا سيما مع اباحة الرهن له ذلك وان كان يجبر على قبول
الدين قبل مضي أجله بفرض صحة تاجيله وينفذ البيع بأداء الدين وفسكك الرهن
والله تعالى أعلم

• (كتاب الجنایات والديات) •

(سئل) في رجل من الاهالي قتل أخاه ببوت متعمدا ضربها به ولماسئل عن سبب
قتله اياها ادعى انه بسبب كونه وجدها حاملا مع كونها الزوج لها ولماسئل عنه

شهود على ثبوت جملها وهي غير متزوجة - اضر اخواتها وشهدن بجمعة قول القاتل ثم
 طلب منه شهود آخر خلاف اخواتها فاضرمهم وشهدوا بموافقة دعواه وكان قتله اياها
 قبل وضعها (اجاب) موجب هذا القتل شرعا الاثم والدية المغلظة على العاقلة وعليه
 الكفارة ولا قصاص عليه عند امامنا الاعظم والله تعالى اعلم (سئل) في صبي ضرب
 صديبا بسكين عمدا في بطنه فمقتها وخر جثت امعاؤه واستمر المضر وب يومين ثم مات بسبب
 ذلك فهل اذا وجدته تشهد بذلك تسمع الدعوى قبل بلوغ الصبي القاتل وتلزم
 الدية عاقلة - او كيف الحال واذا قلتم بسماع الدعوى ولزوم الدية للعاقلة فمن العاقلة
 (اجاب) عمدا الصبي والمجنون والمعتوه خطأ وعلى عاقلة الدية ان لم يكن من الهجم والا
 ففي ماله ولا يؤخر الى البلوغ قال في الاشياء الصبي المجنون وروموا خذ بافعاله فيضمن ما اتلفه
 من المال للآل واذا قتل فالدية على عاقلة اه ومثل المجنون الماذون كما في حواشيه
 والنخصم في ذلك ولي الصبي كالاب والجد والوصي ومحل الوجوب على العاقلة اذا ثبت
 القتل باليمنة لا بالاقرار الا ان يصحده فيه والعاقلة اهل الديوان وهم العسكر لمن هو
 منهم وان لم يكن القاتل منهم فعاقلة قبيله وأقارب وكل من يتناصر هو به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات من مدة ستين سنة فادعى ابنه الا ان على رجل كبير من
 العرب بان فلانا الذي مات ضرب والده ويطع ويريد أن يطالبه بارش الجناية التي جنتها
 ذلك الرجل متعلا عليه بانه من جماعته وانه قرينه والحال انه غير وارث فهل لا يجب
 لذلك ولا يكون له مطالبة بشئ من الارش ولا عسرة يتعلله المذكور (اجاب) لا مطالبة
 للمدعى على المدعى عليه بارش الجناية حيث كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة تدعى عن نفسها وبوصايتها على أو لادها القصر ان زوجها كان خفيرا
 على جرن بالناحية وفي الصباح وجد ميتا مضر وبا ببلطة في رأسه كسرت جمجمتها ولم يعلم
 قاتله ثم أشيع في الناحية ان رجلا منها توجه الى البحر فوجد رجلا من واقفين فيه ليلة
 قتل المتوفى المذكور فعرّف منه ما درجلا فعند ذلك ادعت الزوجة على الرجلين
 المذكورين اللذين اخبر عنهما الرجل المذكور وعرفت انه كان بينهما وبين زوجها
 عداوة وصممت على ان الفاعل به هذا الرجلان وقد سئل الرجل الذي أشيع انه اخبر
 عن الرجلين المذكورين فأنكر قوله وخروجه الى البحر وعلمه بذلك فهل يكون في ذلك
 الدية والقسامة ويطلب منها بينة على وجود الضرب المذكور برأس زوجها ام لا لكونها
 هيئت الرجلين المذكورين في الدعوى وأنكر ا قتله واذا لم تقم عليهم بينة بقتلهم ا له
 لا يكون عليه ما في ذلك الا اليمين الشرعي وما المحكم (اجاب) اذا ادعت الزوجة القتل
 على معين من غير اهل الهبة القرية من اهل الهل الذي وجد فيه القتل ولم يكن مملوكا لاحد
 وكانت تلك البلية ذات محلات كان ابراء من اهل الهبة وتسقط القسامة عنهم فاذا
 أثبت القتل على من عينته بالوجه الشرعي يحكم بوجبه اذا استوفى الملازم شرعا وان

١٥٦٤

١٩

١٢٦٥

عمرم
٩

جادی الاولی

١٢٦٥

٢٩

جادی الثانیة

١٢٦٥

٥

عجزت حلف المدعى عليه بطلبها واما اذا كانت البلدة صغيرة وكان المدعى عليهم من اهلها ولم تثبت دعواه عليهم ما فالقسامة والدية على اهل البلدة او دعوا قتلهم والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الحقافية عن رجل وجد مقتولا ومخدوقا في ساقينه في جهة من الجهات واولياء الدم قد نسبوا القتل الى شخص مع لوم بواسطة انه كان يلقي عليه اشخاصا يدون قتله وكان المقتول يريد ان يشتمه الى الحماكم فوقع الصلح بينهما بحضور قاضي تلك الجهة ولما صار قتله حصروا تهمة القتل في هذا الرجل ولما سئل من قاضي الجهة المذكورة عن حقيقة ما يعلمه اخبر ان الصلح الذي اخبر عنه اولياء الدم لم يكن مع من اتهموه وانما كان المقتول قبل وفاته ادعى على شخص آخر انه يريد قتله وحصل الصلح بينهما وكذب اولياء الدم في دعواهم ان الصلح كان مع الذي اتهموه ومن حيث ان اولياء الدم قد برؤا الله شخص الذي اخبر عنه القاضي بان الصلح كان معه وصمموا على ان هذا الصلح كان مع الرجل الذي اتهموه وادعوا ان القاضي نسب المحصور فيه التهمة وتحققت صحة ذلك لان ولد الرجل المتهم عقد على بنت القاضي وتزوج بها فهل بمقتضى ذلك يصدق القاضي في قوله ان الصلح الذي صار مدة حياة المتوفى كان مع الرجل الذي هو مبرأ من اولياء الدم ولا هبة بقول اولياء الدم ان القاضي نسب الذي اتهموه ام لا يصدق في قوله حيث يقال انه يريد براءة نفسه (اجاب) العبرة لما يدعيه اولياء المقتول فاذا ادعوا على معين انه هو القاتل وانبتوا دعواهم بالوجه الشرعي يحكم عليه بموجب شرعا ودعوى القاضي ان الصلح المذكور كان مع شخص آخر غير مسموعة منه شرعا ولا يترتب عليها شيء والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قليوب عن حادثة مضعوتها متعلق بقضية قتييل وهو قرد اولياء المقتول ان اها الى ناحية سندیون ما عدا الانفار المدعى عليهم بقتله سابقا لا تفي ذكركهم لم يقتلوا القتييل ولا مدخل لهم في قتله لا مشتركين ولا منفردين وان ذمتهم برؤية من ذلك ولم يطلبوا التداوى عليهم بذلك لان قسامة ولا من دية وان الذي صار في قتله ما وقع منهم وادعوا به سابقا من ان محمدا واطاه عبد رب النبي ولدى المرحوم عبد رب النبي الحشاش واسماعيل بن عبد الكريم الحشاش وعلي بن اسماعيل محمود وعبد الرحمن ابن المرحوم حمارة هو يضة وعبيد بن عبد الله الحشاش الغائب الا ن باراضي الحجاز الجميع من اها الى سندیون المذكورة قعدوا وقتلوا جميعا مصطفى خردا المذكور في الفلاة بعيدا عن البلد جذا في مكان لم يكن علوا كالمدعى عليهم ولا لاحد كذلك وبعد قتله في الحبل المذكور قتلوه من الحبل المذكور وذهبوا الى البلد المذكور والقوه في حارة الكفر الشهير بالحيا في بالقرب من بيته وانهم هم القاتلون له كما قد روي ذلك سابقا وحلفناهم اليين الشرعية بالجلس على نفى الدعوى لجهزهم من اثباتها وكذلك الآن عاجزون عن اثبات قتله بالبينة الشرعية وقد قرر المدعون المذكورون اعلاه ذلك طائعين مختارين بحضور الانفار

المذکورین اصلاح المصمین علی جوددها وهم المشروحة علیهم فبعد الاطلاع علی
 هذا نرجو افادة حکم الشرعی عن ذلك ان كانت القسامة والدية تترتب علی باقی اهل
 البلد اولاً قسامة ولادية علی احد حیث صد رمن المدعیین ما یفید براءة باقی اهل البلد
 عن القتل والدعوی به علی الوجه المسطور وقرر کل من المدعیین ان القتل حصل فی مکان
 بعيد عن البلد جداً كما هو مشروح (اجاب) حیث اعترف اولیاء المقتول ان فلاناً
 المذکور قتل المدعی علیهم بـمـ اولاً فی قلاعة بـمـ كما هو مسطور بحیث لا یسمع الصوت
 منها وانهم قتلوه بعد القتل الی الهلة المذکورة فلا قسامة ولادية علی اهل الهلة وباقی
 اهل البلد والحال ما ذکره سیما مع عدم الدعوی علیهم والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل
 مدعی علی رجل مستخدم فی قلعة من القلاع بان اخا المدعی المذکور توجه الی القلعة
 المذکورة لغرض ف ضرب بالمستخدم بندقية فخرجت منار صاصة فی جنبه اليسار من
 غیر قصد ومات بذلك فی ثانی یوم وادعی ان القاتل اعترف ایضاً بأنه ضرب بالبندقية
 المذکورة وخرجت منار صاصة اصابتة من غیر قصد واعترف أنه بذلك بحضور المقتول
 قبل موته فمسئل المدعی علیه عن ذلك فاجاب بأنه حين حضر المتوفی وجد عنده
 بندقية فطلب النظر اليها فنها لماله فخرجت منار صاصة من غیر فعله فاحضر المدعی
 یئنة من اهل بلدة وشهدت باعتراف المدعی علیه بما ذکره المدعی وزکیت وهدلت
 فهل تقبل هذه الشهادة وتكون الدية علی القاتل أم لا (اجاب) اذا ثبت القتل خطأ
 باقرار القاتل تكون الدية فی ماله الا ان یتصدق العاقلة القاتل أو تقوم به فانها تكون
 علیهم وتقبل البینة مع الاقرار لانها ثبتت ما لیس بثابت وهو الوجوب علی العاقلة
 والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل یحرس جسر امن الجسور السلطانية الی للعموم قتل
 فی القیل ببارودة اصابتة منار صاصة فی صدغه فکسرتة وجرحته وتحت ذلك الجسر
 الذی قتل علیه الرجل مزارع خالية من السكن والملک ویجهة الجسر ساقية فیها بعض
 سکن ینه و بین المحل الذی وجد فی القیل مائتان وعشرون قصبة و بلدة ینها و بین
 المکان الذی وجد فی القیل مائة وثمان وثمانون قصبة فقررا لاهالی العارفون لذلك
 لما سئلوا عنه ان الذی ینكون یجدون البلدة وجدرا ن الا ما کن الی بالساقية خلا من
 کان داخل الا ما کن یسمع فی اللیل صوت من کان فی المکان الذی وجد فی القیل
 فهل والحال هذه تكون القسامة والدية علی من کان فی اما کن الساقية أو من کان
 فی البلدة من اهلها القربان من محل المقتول عن أما کن الساقية أو لاقسامة ولادية
 لـکـون القتل علی جسر العموم وهل اذا كانت القسامة والدية علی اهل البلدة وبراهم
 اولیاء المقتول تبطل القسامة والدية ولا تنقل لغيرهم أو تنقل علی سکان أما کن
 الساقية وما حکم الله (اجاب) اذا وجد القتل فی مکان ینكون التصرف فیہ لعمامة
 المسلمین لا لواحد منهم ولا لجماعة یحضرون فلا قسامة ولادية علی احد وانما الدية علی

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

بيت المال اذا كان نائياً اي بعيداً عن الهلات والا يكن نائياً بل قريباً منها فعلى اقرب الهلات اليه الدية والقسامة بحيث وجد القتل الذي لا يعلم قاتله على الجسر الذي للعامة فعلى اقرب الاطراف اليه القسامة والدية عليهم - من وقعت الدعوى من الولي بالقتل عداً وعلى عواقبهم ان وقعت الدعوى بخطاوا اذا ابرأ اولياء المقتول اهل الاقرب وادعوا على غيرهم فان برهنوا قضى بموجب البيينة والا يبرهنوا حلف المدعى عليه ولا قسامة على غير الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلاً في سفينة وادعى ولي الدم على معين من ركبها ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على جميع من في السفينة من ركاب وملاحين دون المالك حيث لم يكن موجوداً فيها بل هي في يد غيره ولا يشاركه - في ذلك (اجاب) اذا وجد القتل في الفلك فالقسامة والدية على من فيها من الركاب والملاحين انفساً لانه في ايديهم كالدابة وفي صرة الفتاوى ان الفلك ينقل ويحول فيكون في اليد حقيقة فيعتبر فيها اليد دون المالك كما في الدابة والله تعالى علم (سئل) عن حادثة من قاضى قليوب في ٢٩ ل سنة ٦٥ مضمونها رجل اقر بختنق زوجته وماتت بسبب ذلك ثم ادعى ان اقراره كان بالا كراهه وان بيئته غير حاضرة بالبلد وانها غائبة بالحجاز واقر ايضا طاعة انه ضربها عداً بعد ودخان تحت ذقنها واذا نسا وماتت بسبب ذلك (اجاب) يحكم على الرجل المذکور بموجب الخنق حيث اقر به ولا يلتفت الى قوله كنت مكرهاً بدون ثبوت ذلك بالبيينة العادلة على ما اقر به صاحب المنيح ولا ينتظر حضور بيئته التي يدعى انها بالحجاز وموجبه دية مغلظة من الابل ارباعاً على ما رجحه الله من ثلثي خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة في ماله دون عاقلة الا ان يهدد قوه أو تقوم بيئته على الخنق وموجب اقراره ثانياً طوعاً على الوجه المذكور كذلك وبعضهم اعتبر في الدية المغلظة كونها من الابل ارباعاً كما سبق لو دفعت من الابل اما لو دفعت من غير هاهنا الف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الفضة كغير المغلظة وعليه فلا يظهر التخليط الا فيما لو كان الدفع من الابل والله اعلم (سئل) عن دية المرأة في شبه العمدة الثابت قتلها بالاقرار (اجاب) من المعلوم ان دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها ويجرى فيها التخليط فهي خمسون من الابل ارباعاً من بنت مخاض اثنا عشر ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك على ما صرح به العلامة الرملي فتؤخذ من مال المقر في ثلاث سنين حيث لم تصدق العاقلة أو تقوم بيئته والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الجهة دية عن شخصين تضاربوا فضرر أحدهما الآخر بطبخية فلم تطلع ناراً فضرر به المضروب أولاً بطبخية فاصابت ثانياً ومات بعد ذلك منها بعد اربع وعشرين ساعة (اجاب) القتل على الوجه المذكور خطاً وموجباً الشرعي الكفارة والدية على العاقلة والدية مائة

٢٢٦٥

١٨

شوال

١٢٦٥

٢٩

ذی القعدة

١٢٦٥

٣

ذی الحجة

١٢٦٥

١

من الابل اثنا عشر نخاض عشرون وابن نخاض عشرون وبنت ابون عشرون وحقنة
عشرون وجدعة عشرون أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الفضة
والعاقلة اهل الديوان وهم العسكريون ومنهم قتلوا وخذلوا عطاياهم في ثلاث سنين من
وقت الفضا فان خرجت العطايا في أكثر من ثلاث أو اقل تؤخذ منه ومحل وجوب الدية
على العاقلة ان ثبت القتل بالبيضة فان باقراره لم تصدقه العاقلة فيه أو لم تقم حجة كانت
على القاتل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعي على أربعة انفار معينين انهم ضربوا ولده
بالنبايت عمدا وضربه أحدهم فلان بمزراق فيه حربة مبرومة ليس فيه سارمانه في جنبه
اليسار في محل الحزام بين الظهر والعصر وهو في جرن والده ومات بعد طلوع الشمس من
اليوم الحادي عشر وانكر المدعي عليهم ذلك فاحضر المدعي بيضة شهد أحدها بانه
نظر المدعي عليهم يضربون المتوفي بالنبايت عمدا وفلان يضربه بمزراق فيه حربة باربعة
حروف في جنبه الشمال تحت الحزام بين الظهر والعصر في وسط الجرن بين جرن فلان
وفلان وكان يدينه وبينهم عشرة أقصاب ومات المضر وبسبب ذلك في ضربة اليوم
الحادي عشر من ضربه وشهد الآخر بماشهديه الاول الا انه لم يصف الحربة بها كانت
مبرومة أو غير ذلك وعرف ان الضربة أصابت المتوفي في جنبه الشمال فوق الحزام وانه
مات في وقت طلوع الشمس من اليوم الحادي عشر من ضربه وان الضربة أصابته
وهو في جرن والده بين جرن فلان وفلان الذين عرف عنهم ما شاهد الاول فهل
تكون هذه الشهادة موافقة للدعوى ومقبولة شرعا ولا يكون في وصف الشاهد الاول
الحربة بانها باربعة حروف والمدعي بانها مبرومة اختلافا وكذا لا يكون عدم معرفة
الشاهد الثاني الحربة هل هي مبرومة أو غير ذلك مانعا لشهادته مع اختلافهما أيضا في
الحزام أو غير موافقة وغير مقبولة شرعا هل اذا كانت مقبولة تركي الشهود سرا وعلمنا
ولا عبرة بما اذا طعن المدعي عليهم في الشاهدين بانهما متزوجان من نسائه فأجاب المدعي
وعصبة معهما وبينهم وبينهم ما عداوة أم يكون ذلك مانعا لشهادتهما (اجاب) لا بد من
مطابقة الشهادة للدعوى وحيث كانت الالة المدعي القتل بها مغارة لما شهد بها
الشاهدان تتفق المطابقة على ان الدعوى المذكورة على الوجه المذكور قاصرة أيضا
والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى قليوب عن حادثة مفعون بها شخص قتل بتنا خطا
وثبت القتل باقراره وادعى انه أقر بالقتل قبل بلوغه ثم ثبت بلوغه باقراره فهل هذا
موجب لثبوت القتل خطأ وما لمز لديه الخطا مخففة (اجاب) حيث ثبت اقرار القاتل
بالقتل الخطا طائعا مختارا وجب عليه الدية في ماله في ثلاث سنين اذا لم تصدقه العاقلة
أو تقم بيضة ولا عبرة بانكاره البلوغ بعد ثبوت اقراره ولا تغليظ في الخطا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل أوضح رأس رجل آخر خطا فذهب بعض بصره بسبب تلك
الموضحة فكيف عليه بما يجب في الارمين شرعا من المال ورضى بذلك وكتبت عليه حجة

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٦

٢

واجل مدة ثم بعد انقضاء الاجل طلب للدفع فاني فهل يجبر على دفع ماو يجب عليه
(اجاب) على الرجل المذكور دفع ما ثبت عليه شرعا من موجب الجناية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل ادعى على اخو بن انهما تاشا كلا مع ولده في شان ماء قنسة
ساقية ثم ما خلفناه حتى كسر اجوزة رقبته وضرباه بالنبايكت في رأسه مرة فوق وقع على جسر
البحر ثم ضربه أحدهما على ذراعه والاخر على رأسه مرة ولا يعرف من ضربه في رأسه
من ضربه على ذراعه ومكث مر يضاومات في غروب الشمس من اليوم الخامس من
ضربه في ١٦ ن سنة ١٢٦٥ واذكر المدعى عليه ما ذلك فاحضر بيعة شهد أحدها
ان أحدهما ضربه بعصا والثاني بنموت شوم وقت الضحى فوقع في الهل المذكور ذراعه
ومات بين العشاء والمغرب في الليلة السادسة من ضربه وشهد الثاني انه في خامس
رمضان وقت الضحى العالي نظر فلانا أحد المدعى عليه ما ضرب المتوفى بنموت فيه
جلبة حديد فيها مساران في صدغه الايمن وسال منه الدم قليلا وضربه الثاني على رأسه
ومات بعد صلاة العشاء الخامس وشهد الثالث انه نظر فلانا أحد المدعى عليه ما ضرب
المتوفى بنموت فيه جلبة حديد لم يرفها مسامير على رأسه ووراء اذنه اليسرى وضربه الثاني
بنموت من غير جلبة في وسط رأسه وقت الضحى قبل جوار الشمس ومكث المتوفى خمسة
أيام وتوفي ليلة الخامس فقبل له ليلة السادس فقال انها ليلة الخامس فهل يثبت بهذه
الشهادة قتل المتوفى على المدعى عليه ما أم لا لاختلاف شهادتهم وهل قول الأخير انها
ليلة الخامس بعد ان عرف انه مكث خمسة أيام يعد تناقضا لاسمها والمدعى عليه ما طعنا
في الشاهد الاول بانه عدو لهم ما والثاني مزاع لم ينجح مترك بينه وبين المدعى والثالث
معاون لشيخ البلد في المطالب الاميرية وما الحكم وهل اذا ضرب شخص شخصا بنموت
فيه جلبة حديد وثبت عليه ذلك شرعا يكون في ذلك القصاص أم الدية (اجاب)
لا يثبت القتل ولا يحكم بوجبه بشهادة شهود المدعى على الوجه المذكور وقد صرحوا
بعدم قبول شهادة المزارع لرب الارض وعدم قبول شهادة مسايخ البلدان واعوانهم في
الظلم وحكم القتل بالحديد وان لم يجرح القصاص في ظاهر الرواية عند ثبوتة بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قرية وجد بها صبي به أثر خنق ولم يعلم قاتله
وادعى ولي القتل على بعض أهل تلك القرية فهل تكون القسامة والدية على جميع
أهل تلك القرية ولا تسقط القسامة عنهم بالدهوى على معين منهم (اجاب) لا تسقط
انقسامه بدعوى الولي على معين منهم في ظاهر الرواية والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
محلة أبي على عن حكم قضاية قتل بعضها بضرب المقتول بها عمدا (اجاب) القتل بالعصا
ونحوها شبه عمد وموجب لاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة فاذا شهدت البيئة
بالضرب وبانه لم يزل صاحب فراش حتى مات وكان بين الشهادة والدعوى مطابقة وجب
على عاقلة القاتل الدية المغلظة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على عبده مملوك

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

صفر

١١

ربيع الاول

١٢٦٦

٩

انه ضرب ولده هذا بيار ودة فخرجت منها رصاصة وأصابته ولده في فخذه رجله اليسرى
مما يلي الركبة وكسرت بعض عظام ركبته وخرجت الرصاصة من الجهة الاخرى وذلك
بين المغرب والعشاء في ليلة الجمعة الموافقة لحدی عشری شهر رمضان سنة ٦٥ وهو
جالس يتوضأ على شاطئ ترعة بلدة وأنه مكث بعد ذلك مريضاً ولازم الفراش أحد
عشر يوماً ومات بسبب ذلك في ثاني عشر يوم الاصابة سئل من المدعى عليه عن ذلك
فاجاب بانه في الليلة المذكورة خرج من جنينة هو وخفيهما التيه وضالاً - لالة العشاء قبل
دخول وقتها من الترة المذكورة فتوضأ وعاد الى الجنينة المذكورة فسمع خرخشة
بالغيب الذي بالجنينة بعد العشاء في وقت الظلمة فضرب البارودة من غير رصاصة جهة
الخرخشة المذكورة أربع مرات فلم تنزل الخرخشة المذكورة فضرب بالرصاص جهة
الخرخشة ظناً ان الذي بها وحش مع \llcorner وانه لم ير شخصاً فلما طلع النهار وجد يحمل
الخرخشة عن يمينه وعابوه أقروا من متسلسل الى خارج الجنينة وبعد ذلك حضر له ناس
واستفهموا منه مما صار منه في الليلة المذكورة فاخبرهم بذلك فعرفوا ان الذي
أصيب بالرصاصة هو ولد المدعى المذكور فصدقهم على ذلك وتحقق عنده فهل اذا
عجز المدعى المذكور عن اثبات دعواه المذكورة يحكم باقرار العبد المذكور ان هذا
القتل خطأ ويتبع به بعد العتق واليسار أولاً (اجاب) اقرار العبد بجنائية توجب
الدية او القداء لا يصح محجور او ما دونها واقرار الهجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح
وفي الماذون يصح ويؤاخذ به في الحال كما في البزاري ثم ان العبد انما لا يؤاخذ بقواله في
الاموال مادام رقيقاً اما اذا عتق يؤاخذ به في الحال بخلاف الصبي فانه لا يؤاخذ به ابداً
الا اذا ثبت على اقراره بعد البلوغ كما في النياييع وبهم ذاعلم عدم صحة اقرار العبد
بالجنائية الموجبة للسال بالظن لمولاه وانه يؤاخذ بوجوب ذلك بعد العتق والله تعالى اعلم
(سئل) من قاضى قليوب عن رجل يشتغل في مكان فنقله منه آخروا شغلته في جهة
اخرى فاخذته ريسه واعاده للسكان الاول فلما رآه الذي نقله تعدى عليه وودعه هلى
صحن به حجر دائر بفعل دابه فوقع تحت الحجر فهرسه ومات لوقته بسبب ذلك وشهدت
بينة بذلك ويريد القاضى به ذلك ابطار شهادة البينة متعلاً عليهم بان الشهودا تفقروا
على الشهادة زورافهل تقبل تلك الشهادة ولا عبرة بتعلله (اجاب) موجب القتل على
الوجه المزبور الدية على عاقلة القتلى حيث ثبت ذلك بالبينة الشرعية والطعن في
الشاهد بما ذكر لا يوجب رد شهادته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعترف بانه كان
في يد انسان بندقية ليطلقها في طائر فلم يخرج فسلمها من هي في يده للاعتراف المذكور
ليقتل فنادها فاخذها ولعب في مسمار الزناد ليخرجه فزل شاخص الزناد على خزانة
البندقية فانطلقت وخرج منها رصاصة أصابت رجلاً هذا ما اعترف به والحال ان
الرجل المذكور قد مات وكشف عليه فوجد موته بسبب رصاصة أصابت ضلعه
فكسرتة فهل يعد خروجها منفسوباً بالعبه في الزناد المذكور ام لا وهل بقوله ان الرصاصة

ربیع الثانی سنه

٢٢ ١٢٦٦

جادی الاولی

٢٠ ١٢٦٦

جادی الثانیة

٤ ١٢٦٦

أصابته يكون مؤاخذاً في ذلك ويكون عليه الدية أم لا بد من قوله أنه مات بسبب ذلك (اجاب) لا يؤخذ المقتل بالدية باقراره المذکور حيث اقر الرجل المذکور بأصابة الرصاصه فقط ولا يكون اقراره موجبا للقتل ما لم يتضمن اقراره ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان كتحدا باشا عن مقدار الدية الشرعية (اجاب) دية شبه العمى وهو ان يتعمد قتله بكل ما لا يكون الغالب فيه الملاك كالسوط والعصا الصغيرة والحجر الصغير مائة من الابل اربعا وخمسة وعشرون بنت مخاض وهي التي تم لها سنة وطمعت في الثانية وخمسة وعشرون بنت لبون وهي التي تم لها سنتان وطمعت في الثالثة وخمسة وعشرون حقة وهي التي تم لها ثلاث سنين وطمعت في الرابعة وخمسة وعشرون جذعة وهي التي تم لها اربع سنين وطمعت في الخامسة وهـ ذاهو الدية الملاحظة الواجب دفعها في شبه العمى على ما رجحه الشرع بلالي ودية الخطأ من الابل اربعا وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة او الف دينار او عشرة آلاف درهم والواجب دفع احد هذه الانواع عينا والدرهم الشرعي اربعة عشر قيراطا فتكون العشرة آلاف درهم باعتبار القروش الجديدة المتعارفة الآن بمصر سبعة عشر الفا وخمسمائة بالقرير والدينار وهو المنقال الشرعي عشرون قيراطا فاذا دفعت الدية من الذهب كان الواجب عشرين الف قيراط من الذهب من اي عملة منه فيكون من الجديدة مثلا الفين وخمسمائة جديدة ويقاس عليه الدفع من غيرها من باقي العملة ولا يضر الغش في الفضة والذهب حيث كانت الغلبة لهما والله تعالى اعلم (سئل) من مديرية الجيزة عن قضية امرأة وجدت مقتولة في قرية وادعى اولياء الدم على شخص واتهموه بذلك فما الحكم في الدية او خلافها (اجاب) قد سئل مولا نا خير الدين عن قرية ذات محلات وجدت في احداهما قتيل لم يعلم قاتله هل القسامة والدية على اهل القرية كله - ام وتكون كالهلة في المصراع - على اهل تلك المحلة وتكون كل حارة محلة على حدة (اجاب) القسامة والدية في القتييل الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في بلدة على المحلة التي وجد فيه القتييل بلا شبهة اذ كل محلة ما اهلها عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من عليه التدبير مطلقا سواء كان في ممر او قرية لان اهلها التدبير واهل كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة اه واذا كانت القرية صغيرة ليست ذات محلات فحكمها كمحلة واحدة وصرح حوا بان الولي اذا ادعى على معين من غير اهل المحلة أي الحارة كان ذلك امرا منه لاهل المحلة وسقطت القسامة عنهم وان ادعى الولي على معين منهم لم تسقط عنهم القسامة في ظاهر الرواية فاذا كان دعوى ولي المقتولة المذکور على اهل الحارة والقرية الصغيرة التي وجدت مقتولة بها كانت القسامة والدية عليهم خاصة وكذا اذا ادعى على واحد معين من اهلها تكون القسامة والدية عليهم ايضا وان كانت دعواه على معين ليس من

أهل تلك الحارة أو القرية الصغيرة يكون ذلك أبرأ منه لاهل تلك الحارة أو القرية ثم ان
 أثبت دعواه على المدعى عليه بالو جه الشرعى حكم له بعد طاه والافلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل أقر طائعا بقتل عتبه بطورية حديد همد او خنق بنتا له صغيرة
 فماذا يلزم القاتل المذكور (أجاب) موجب القتل بالطورية التي يعمل بها في الطين
 القصاص ان أصاب الحديد المقتول وظاهر الرواية عدم اشتراط المجرم في الحديد
 ونحوه وموجب الخنق الدية حيث تحققت الاقرار الشرعى بقتل المراتين المذكورتين
 حكم على المقر بموجب اقرا ره والله تعالى أعلم (سئل) في ولد بالغ خفي على زرع في بلد
 وجد دميته في قطعة أرض بها هيش غير معدة للزراعة مصفى لياه أراضى الزراعة التي
 حولها وفي رقبته جبل كتان ملفوف عليها ولم يعلم ان كان ميتا بالخنق أولا بالسؤال
 من والده عن خنقه فإدانه لا يعلم من فعل به ذلك ان كان ناظرا الناحية أو أحدا خلافة
 فهل وجود الحمل برقبة الولد المذكور يعدلوا ودليلا على انه مات بالخنق وان لم يظهر به
 أثر الخنق واذا قلتم ان وجود الحمل المذكور لو دل على موته بالخنق - يكون دية
 على أرباب الطين الذي هو أقرب الى الميت أو على جميع أهل ناحية أرباب الطين
 الأقرب أو يكون هدر ولا يلتفت لوجود الحمل في رقبته خصوصا والده لا يعرف من
 فعل به ذلك وما الحكم (أجاب) قال مولانا حافظ الدين النسفي ولا قسامة ولا دية في ميت
 لا أثر به أو يسيل الدم من فمه أو أنفه أو دبره بخلاف عينه واذنه قال الشهاب الزيلعي في
 شرحه لان القسامة تجب في القتل وهذا ليس بقتيل وانما مات حتف أنفه وفي مثله
 لا قسامة ولا غرامة لان الغرامة تقسم فعل العبد والقسامة لا احتمال القتل منه فلا بد
 من أثر يكون لليت يدل به على انه قتل وذلك بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو
 خنق فاذا لم يكن به شيء من الاثر لا يكون به فعل البشر فلا يكون قتيلا المراد منه وقد
 سئل العلامة الرملى عن رجل وجد في رقبته مرساة بها عقدة وهو معلق بها في خازوق
 مدقوق في حائط وهو ميت لا روح فيه فاجاب اذا لم يكن به أثر القتل كجرح أو خروج دم
 من اذنه أو عينه أو أثر خنق أو ضرب فلا قسامة ولا دية اذا الظاهر انه مات حتف أنفه المراد منه والمرساة
 جبل من كتان اذا علمت ذلك علمت انه اذا لم يوجد بالميت المذكور
 أثر جرح وضرب وخنق فلا قسامة فيه ولا دية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة جنت
 على امرأة أخرى بضرب فالقت الجنى عليها جنينا ميتا فيه صورة آدمي فهل اذا ثبت ان
 الالتقاء بسبب الجنانية يكون مضمونا على الجنانية بالقرة (أجاب) اذا ضربت امرأة بطن
 امرأة حامل فالقت جنينا ميتا ظهر بعض خلقه وجب على العاقلة غرة في سنة وهي
 نصف عشرة دية الرجل لو الجنين ذكر أو عشرة دية المرأة لو أنثى وكل منهما خمسة مائة درهم
 والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الخانقاه في امرأة جالسة على باب دار زوجها فاذا
 بشورين طلق لم يقده أحد فضر بها براسه فالتف ثديها وكسر ضلعها وكان وقت ضرب
 الثور رجل وامرأتان حاضرين ومشاهدين ضرب الثور فما كان من الرجل الذي كان

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٢

حاضر أو شاهد الضرب الثور أو الأمسك نبتا أو أراد ضرب الثور فاذا امرأة خاطبته وقالت له لا تضرب الثور فإنه ملك لزوجي فشى الثور أمام المرأة التي أخبرته أنه ملك زوجها وشهدت الشهود على قول المرأة وبضرب الثور في المرافعة المحكم (أجاب) إذا انفلمت دابة بنفسها أو أصابت مالا أو آدميا نهارا أو ليلا لا ضمان لقوله عليه الصلاة والسلام العجاء جباراى المنقلة هدر كذا في التنوير وشمر حه وفي حواشيه عن الهداية وفي إرسال البيهقي في الطريق يضمن لأن شغل الطريق تعد في ضمن ما تولد منه اهـ وبه يعلم جواب الحادثة المسطرة بهذا والله تعالى علم (سئل) في رجل غاب عن بلده مدة ثم بعد ثلاث المدة عاد إلى بلده ليلا يسرق منها حسب عادته فقتل رجلا من داره ونزل فيها يسرق امتعته فراه رب الدار فهم عليه ليضبطه فهرب منه وصعد على سطح الدار ورعى نفسه خارجها فسقط ميتا وصدق على ذلك جميع ورثته ولم يدعوا على رب الدار ولا على أحد من أهل البلدة فهل يكون ذلك التصديق الصادر من رب الدار ولاهل البلدة ولا شئ عليهم من قسامة أو دية (أجاب) إذا مات الرجل المذكور بسبب وقوعه من السطح بنفسه ولم يدع وليه القتل على أحد فلا قسامة ولا دية والله تعالى أعلم (سئل) في قتل قتل في بلده وادعى ولي الدم على رجل معين من البلدة بأنه قتله ومات المدعى عليه القتل قبل ثبوته فهل يسقط القصاص وتبطل دعوى القتل بموته حيث كان القتل عمدا برصاصة (أجاب) صرح علماؤنا بسقوط القود بموت القتيل والله تعالى أعلم (سئل) في قتل وجد بجانب قرية وقدمه سائل ولم يعلم قاتله فهل يختار ولي الدم تحسين من أهله أو يحلفون بين القسامة ويغرمون الدية وإذا كانوا أقل من تحسين تسكر عليهم من بين القسامة إلى تمامها وتصح الدعوى بذلك ولا يشترط حضور أهل القرية كما هم لأقامة الدعوى عليهم حيث لم يمكن ذلك (أجاب) يراعى حال المكان الذي وجد به القتل فإن كان محلو كتحجب القسامة على المالك والدية على عواقلهم ولا عبرة لأقرب إلا إذا وجد في مكان مباح لا ملكت فيه لاحد ولا يد فالذي يمكن المكان الذي وجد به القتل محلو كالأحد كانت القسامة على أقرب القرى إذا كان يصل صوت أهلها إليه فإذا ادعى الولي على أهل القرية وادعى على بعضهم حلف تحسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على أهلها بالدية إن وقعت الدعوى يقتل عمدا وإن وقعت بخطأ فعلى عواقلهم في ثلاث سنين وإن لم يتم العدد كرر الحلف عليهم ليم تحسين يميننا والله تعالى أعلم (سئل) في قتل قتل في بلده وادعى ولي الدم على معين من أهله قتله عمدا ومات المدعى عليه القتل قبل إقامة الدعوى فهل تبطل الدعوى بموت القتيل أو تسمع على ورثته وإذا قامت بسماها وثبت القتل وسقط القصاص بموته هل تكون الدية في ماله أو يكون القتل عمدا وإن لم يثبت تكون القسامة والدية على أهل أهله (أجاب) إذا وجد قتل في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على معين من أهل

الهيلة لا يسقط ذلك عنهم القسامة والدية فاذا ادعى الولي على اهل الهلة او على بعضهم وجبت القسامة والدية واذا ثبت القتل عمد على المدعي عليه حال حياته ومات سقط القصاص ولا مطالبة للولي على ورثة القاتل عمد بشئ من الدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعي على اخيه ضربه اخاه بسكينة ليلا فكسرت منه ثلاثة اضلع ومات في ظهر اليوم صبيحة الليلة المذكورة وان اخا المدعي عليه من المتوفى وقت ذلك فسئل المدعي عليه عن ذلك فعرف انه اى المدعي عليه كان مارا بالطريق ليلا للقضاء شغله فوجد رجلا راقدًا بالطريق فخطبه مرارا فلم يجبه فتركه وسعى فقام وراءه المتوفى المذكور وهجم عليه وضربه بنموت فعند ذلك اراد المدعي عليه ضرب المتوفى بمطوأة حديد فاقدر ستة اصابع في كتف المتوفى للتخلص من ضربه فدخلت السكينة المذكورة بين اضلاعه وتوفي بسبب ذلك في ظهر اليوم المذكور (اجاب) اذا ثبت اعتراف المدعي عليه طوعا بالقتل بمطوأة عمد او جب عليه القصاص حيث لا مانع ولا يسوغ للضروب بالنيوت قتل الضارب الا اذا اراد قتله بدلالة الحال لا فراط ولا جوار ولا يمكنه التخلص بغير القتل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذهبت بصر اخرى عمد بضربها كفاهل راسها فهل اذا ادعت الجانية ان بصر الجاني عليها كان قبل الجناية ذاهبا واحضرت على ذلك النساء الخاص يتقبل منها ذلك وهل اذا لم يقبل منها يكون عليها القصاص او الدية واذا قلتم بالدية ما قدرها (اجاب) اذا ضربت العين فزال ضوءها وهي غير منخسفة يجعل على وجه الضارب قطن رطب وتقابل عينه بمرآة حمراء لينهب ضوءها ولو قلعت لا قصاص لتعذر المماثلة كما في الدر المختار ويعرف زوال الضوء بان تقابل العين بالشمس فان دمعت علم ان الضوء باق وقال محمد بن طهره اهل البصر وان لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والانسكار والقول قول الجاني مع العين على البتات كذا في حاشية الطهطاوى على الدر من باب القود في ادون النفس عن الظهيرية وهذا فيما لو اختلفا في ذهاب الضوء وعدمه وقت الدعوى وامالوا اختلفا في ذهاب الضوء حال الجناية او قبلها مع الاتفاق على ذهابه الا ان كما في حادثة السؤال فذكر في الحاشية المذكورة عن الظهيرية فقاعين صبي حين ولد او بعد ايام فقال له كان لم يبصر بها او قال لا اعلم ابصر بها ام لا فالقول له وعليه ارض حكومتهم دل فيما شأنه وان كان يعلم انه يبصر بها بان شهد شاهدان بسلامتها ان كان خطا فيه نصف الدية وان كان عمدا ففيه القصاص اه ومنه ان القول هنا في انسكار كون ذهاب الضوء بالجناية للجانية والبيئة على وجود الضوء وقت الجناية بينة الجاني عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على عمه انه تشاجر معه والده وضربه بقدم من حديد مرتين في الاولي في ذراعه الايسر تحت عرقه فكسرت العظم والثمانية بين كنفه فربما من رقبته مات الجلد ونماصت في اللحم وسال منها الدم وكان ذلك وقت كد يمكن كذا وانه مكث ملازما للفرش ستة ايام ومات في السابع فسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بانه حصل بينه وبين اخوته

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٣

الثلاثة من جعلتهم والد المدعى مشاجرة ومن شدة جرمهم خلفه فرهار بامتهم فاتبعوه فلما وجدهم متتبعين له اخذ القدوم المذكور من طاحونة ورماهم به فاصاب اخاه والد المدعى بين كتفيه فخرجه ومكث ستة ايام ملازما للقراش ومات في اليوم السابع بسبب ذلك فهل يعد هذا من قبيل العمد واذا كان للقتول ورثة بلغ وقهر واسقط البالغ حقهم من ذلك يكون حق القصر من الدية في مال القاتل حالا او يكون هذا من قبيل شبه العمد او يكون حق القصر من الدية على العاقلة في ثلاث سنين (اجاب) في الدرر يسقط القود بموت القاتل لقوات الله - لوبغوا لاوليائه وبصلحهم على مال ولو قليلا ويجب حالا عند الاطلاق وبصلح احدهم وعفوه ولم يبق من الورثة حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح اه وصرحوا بوجوب القصاص في القتل بفحوا القدوم ان اصاب الحديد وان لم يجرحه على ما هو ظاهر الرواية وحيث اعترف المدعى عليه باصابة الحديد والجرح كان موجه القصاص وانقلب حق الباقيين مالا فيجب على القاتل في ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شهد عليهما بعد دعوى الخهم بانهم ضاربين رجلين بدينين دفعوا واحدة فاصابته من رصاصة في بطنه والاخرى فاقم من تحت ابطنه وخدشته خدشاهي نالم يحصل به ضرر عادة ومات من ذلك ولم يعلم موته بضرب ايهم بالعدم العلم بعين صاحب الرصاصة الثالثة (اجاب) اذا ادعى الولي القاتل عمدا على الرجلين معا وعلى احدهما معينا واثبت دعواه بالوجه الشرعي فاضي بالقصاص على ما اوعى احدهما والا فلا قصاص والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة من بلدين تقابلوا مع بعضهم فقتل واحد من احدى البلدين باصابة رصاص فيه فتوجه لمنزله فاقام يوما على الاقراش ومات بجراحات الرصاص بمنزله الذي ببلده فادعت ورثته على رجل معلوم من البلدة الثانية بانه ضربه بالرصاص المذكور من بارودة عمدا مرتين ومات بذلك بعد توجهه لمنزله ببلده جريحا وانكر المدعى عليه ذلك كليا فاعرف الورثة ان لهم دينه من اهالي بلدة المقتول التي مات بها يشهدون ان المدعى عليه هو القاتل واقاموا بينة من بلدة المقتول تشهدوا بذلك فهل لا تقبل شهادتهم لانهم من اهالي بلدة المقتول لاعداوة ولا تهممة ولجرحه فانه دفع للقصاص والدية عن انفسهم او تقبل شهادتهم بما يشهدون به وهو هل اذا قلتم مرد شهادته اهل بلدة المقتول جميعهم واقاموا بينة من بلدة اخرى تشهدوا بطبق دعوى المدعى اي بالقتل عمدا بالرصاص وصحت شهادتهم يكون في ذلك قودا ودية (اجاب) لا تقبل شهادة اهل القرية بقتل غيرهم كما افاده في الخيرية وغيرها اي لو حصل القتل فيها او يمكن مباح هي اقرب اليه من غيرها وموجب القتل بالرصاص القود ولم يوضح بالسؤال المكان الذي وجد فيه المقتول وقد صرحوا بانهم اعلموا المكان الذي وجد فيه وان القصاص والدية على اهله لان القاتل وجد بين اظهروا وفي ارضهم والحفظ عليهم ولا يلزم

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٦

ذی الحجة

يلزم سواهم الا ان يدعى عليه الولي ويثبت ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم او عليهم
جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم ووجوب القسامة والدية على اهل الهمة
او القرية التي وجد فيها القتل مقرر عند علماء ثنائهم وروى في اغلب كتبهم المعتمدة
مذکور وذلك لان الحفظ وصيانة الموضع عن ان تهرق فيه الدماء وتقتل فيه القتل
عليهم فلهذا الاعتبار قالوا اذا اتى قوم بالسيوف فاجلوا عن قتل فاقسامته والدية
على اهل الهمة لا على الملقين كذا في الخبرية زاد في التنوير وشرحه الا ان يدعى الولي
على اولئك او يدعى على بعض معين منهم فلم يكن على اهل الهمة شيء ولا على اولئك
حتى يبرهن لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرئ اهل الهمة لان قوله حجة عليه اه
وفي الخبرية وقدمه رجاوان المحدثين والسك تير وكل محلين احدهما منفصل عن الآخر
ان وجد القتل في احدهما فالقسامة والدية على اهل دون الاخر فاذا علم ذلك ينظر
الى دعوى المدعى عند عدم ثبوتها فان ادعى على الاقرب وطلب القسامة من اهل
يجاب الى ذلك ويحكم له بها بالدية عليه موعلى عواقلهم ان ادعى الخطا وعليهم خاصة
ان ادعى العمد وان ادعى على غير الاقرب فلا بد من البرهان كما هو شأن سائر
الدعاوى في غير هذا الشأن اه وبهذا يعلم حكم ما اذا وجد القتل بين البلدتين وكان
الى احدهما اقرب والله تعالى اعلم (مسئل) من قاضى قلوب عن قضية قتل الرجل
ولده بعضا وثبت ذلك باقراره (اجاب) موجب القتل على الوجه المذکور بالدية
مغلظة في مال القاتل في ثلاث سنين لا على العاقلة لثبوته بالاقرار ومن المقرر ان القتل
الذي يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة من موانع الارث والله تعالى اعلم (مسئل)
في شخص من بلد كذا يستحق منفعة فداني طين من اعيان البلدة المذورة كورة يقربان
منها بقوستين قصبة فشارك فيهما رجلان من البلدة المذورة فزرعهما الرجل
الشريك المذورة وكان الرجل الشريك ينام فيهما فوجد قتلا في القدانين المذورة كورين
في الحد المذورة لقيط رجل آخر من البلدة المذورة فادعى وارثه القتل على رجل من
البلدة المذورة كورة ليس له استحقاق في الطين المذورة فانسك المدعى عليه قتله الرجل
المذورة كورولم يثبت المدعى دعواه القتل على المدعى عليه غير انه احضر رجلا من البلدة
المذورة كورة شهدوا انهم راوا المدعى يقتله ميتا في القدانين المذورة كورين في حد هما المذورة
لقيط فلان وبه اثرا القتل فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على اهل البلدة
المذورة واذا كانت كسيرة تكون على ما قرب من الطين المذورة كورام لا يكون فيه شيء
من دية ولا قسامة لكون الدعوى وقعت على غير باب الطين الذي وجد فيه القتل
المذورة كوروتكون هذه الدعوى كسائر الدعوى التي اذا لم يحضر المدعى يدته على وفق
دعواه استخلف المدعى عليه يمينا واحدة (اجاب) لا عبرة للقرب الا اذا وجد القتل
في مكان مباح لاملات لاحد فيه ولا يدعى عليه والا فعلى ذى المالك واليد فاذا كان المكان

الذي وجد فيه القتل المذكور وعلو كما كانت القسامة على ما سكره وان لم يكن علو كاولا
يدفيه لاحد على الخصوص فالقسامة والدية على ذى المكان الاقرب عند وجود الشروط
المعتبرة واذا ادعى الولي على غيره يكون ذلك ابراه منه للمالك او ذى المكان الاقرب
ثم ان اثبت الولي دعواه على ذلك الغير قضى له بموجبها والا حلف المدعى عليه اليمين
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى ثيابا رجينة مملوكة وكان ينام فيها فاصبح قتيلا
بها فادعى وارثه قتله على رجلين من الناحية التي باطيانها الجنينة المذكورة ولم يثبت
دعواه عليه ما فهل اذا قامت بسقوط القسامة عن ارباب الجنينة حيث لم يكن المدعى
عليهما من اربابها ثم رجع الوارث عن دعواه واعترف ببراهة المدعى عليه ما من ذلك
وان سبب دعواه عليه ما كان عن نفسانية لا يلزم اصحاب الجنينة شيء من قسامة اودية
وهل تسمع دعواه على غير المدعى عليه ما أم لا (اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد
فيه القتل فان مملو كاتجب القسامة على المالك والدية عليه ان ادعى الولي عليهم
القتل عمدا وعلى عواقلهم ان ادعاه خطأ فان ادعى على غيرهم كان ابراه منه لهم
وسقطت القسامة عنهم ولا تسمع الدعوى على غير من ادعى عليه أولا والله تعالى اعلم
(سئل) افي جماعة مسافرين اخبروا وهم ما دون ناظر قسم بان رجلا يدعى فلانا من بلد
كذا قتل رجلا يدعى فلانا بيارودة ونحن نشهد على ذلك فقيده ناظر القسم شهادتهم
عنده واشهد على شهادتهم آخرين ووضعوا اختامهم على هذه الشهادة ومن جملتهم
قاضي بلد الناظر المذكور وبعد نحو سبعين يوما احيات دعوى هذا القتل من مدير
الناحية الى القاضي وحضر ولي القتل والمدعى عليه وسئل من المدعى عليه القتل
فانكر القتل ووجد جدا كايا فكلف القاضي ولي القتل باحضار البيعة بالقتل فاخبره
انه لا يمكنه احضارها وتوجه الى ناظر القسم المذكور واحضر منه خطا بالي القاضي بانه
يرسل له صورة الدعوى فيكتبها وارسلها له وهرضها على مدير الجهة فهل لا يسوغ
للقاضي الحكم بالقتل الابعد شهادة البيعة في وجه المدعى والمدعى عليه ولا يكتفى
بأخبار وشهادة الجماعة المذكورين من غير ان يكون ولي القتل حاضرا معهم ولا
يكون على القاضي بصفة لكونه لم يحكم بشهادة البيعة المذكورة وهي غائبة اكتفا بما
أخبرت به قبل ان تقام دعوى من ولي القتل (اجاب) اذا شهدت البيعة العادلة
بالقتل في وجه المدعى عليه بعد جوده دعوى المدعى الحاضر معه حكم القاضي بموجبها
وايسر للقاضي ان يحكم بالقتل بناء على مجرد ورقة مكتوب فيها ان فلانا يشهد بقتل
فلان وليس له أيضا الحكم بالقصاص بشهادة جماعة بالقتل في غيبة المدعى والمدعى
عليه او غيبة أحدهما لسقوط الشهادة في ذلك والحال هذه من حيز الاعتبار شرعا
وللزوم الاشارة فيها الى الخصمين حيث كانت الدعوى من الاولياء على المدعى عليه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد مقتولا بندقية بين القرى في غيط نفسه الارض

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٧

محرم
٨

المملوك قتله كان نائما لم يحرسه مقتله ولم يعلم قاتله وبين مكان قتله وبلده ستمائة وست
وأربعون قصبة وبينه وبين قرية أخرى خمسمائة وتسعون قصبة فأدعى أولياؤه
القتل على أهل القرية لا أخرى ولم يثبتوه على واحد منهم ولم يعينوا من قتلهم منهم
فهل تجب فيه القسامة والدية على أهل القرية المدعى عليهم وتنتفى عن أهل بلده
وهل يشترط سماع الصوت من المكان الذي وجد فيه القاتل من أهل القرية المدعى
عليهم وهل يعلم سماع الصوت بالاختبار أو يعلم بمسافة قدوة شرعا وهل إذا كان
هناك قرية ثالثة أقرب لمكان القاتل من القرية التي لم يدع أولياء الدم على أهلها
لا تلزمهم قسامة ولا دية (أجاب) في الدر المختار وأن وجد قاتل في دار نفسه فالدية
على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وهند هما وزفر لا شيء فيه وبه يفتى اه وفيه بعد كلام
مائنه وحينئذ فلا عبرة للقرب إلا إذا وجد في مكان مباهح لا ملك لاحد ولا يد ولا فعل على
ذي الملك واليد اه وفي الخبرية وإن ادعى أي الولي على غير الأقرب فلا بد من البرهان
كما هو شأن باقي الدعاوى في غير هذا الشأن اه فإذا وجد القاتل المذكور في أرضه
التي بيده ونصر فيه وحفظه ولا يثبت عليه شيء فيه عنده ما له ما به الفتوى إذا لفرق بين
أرضه وداره ودعوى الولي على أهل القرية المذكرة غير مجموعة والحال هذه إلا أن
يدعى على معين منهم فإن ادعى على معين دعوى صحيحة وأقام بيئته على طبق دعواه
قضى له بموجبها والأفلاو بهذا استغنى عن أجوبة ما رتبته أسائل وإطال به والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة ذهبت لقاضي بلدها وادعت على زوجها أنه ضربها من مدة اثني
عشر يوما بعقب مسوفة على ضلعها الأيسر فكسره وعلى الخاذها فطلب القاضي من
الزوج الجواب فأنكر ذلك فكشف جمع من النساء على المرأة المذكرة فوجد بضلعها
الكسر وبالخاذها أثر الضرب فكرر القاضي على الزوج السؤال فقال أن ماتت فهي
بعنق وبعد ذلك ماتت فأدعى الوارث على زوجها القول المذكور فأنكر فهل إذا أثبت
الوارث على الزوج المقالة المذكرة بالبيئتين يكون الزوج ملزوما ومطالبا بواجب القتل
(أجاب) بمجرد مقالة الرجل المذكور لا توجب عليه قصاصا ولا دية حيث لم يثبت
عليه ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية من قاضي الجيزة محصلها
ادعى بعض ورثة مقتول مع غيبة الباقي على القاتل بأنه قتل مودتهم بطبخة ضربها
فأصابته رصاصتها فمات لوقتته بسبب ذلك فأقر القاتل بموته بسبب ذلك إلا أنه لم
يقصد به بل قصد شخصا آخر وشهدت بيئته بأنه دخل في البيت الذي كان فيه المقتول مع
غيره وضربه بالطبخة المذكرة فأصابته المقتول فمات لوقتته بسبب ذلك فما الحكم
والحال هذه (أجاب) إذا شهدت البيئتين بالقتل بالأداة الجارحة لا يقبل قول القاتل
لم أقصد به بخلاف ما لو أقر وقال أردت غيره لأنه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية
والخطئية فيقبل منه ما قر به ويحمل على الأدنى كما نقله في رد المحتار على الدر المختار عن
العلامة الرمي وعليه فوجب القتل المذكور إذا ثبت بالبيئتين القصاص ولا يصير أحد

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٩

الورثة خصها عن البقية في استيفاء القصاص عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فان
 اقام احد الورثة بينة بقتل مورثه يريد القود لا يقيده حتى يحضر الغائب لكنه يحبس
 فان حضر الغائب بعيدها ما نيا ليقتل القاتل عند امامنا الاعظم والله تعالى علم (سئل)
 في رجلين ضربا رجلا بدينيتين فاصاباه معا دبره اصبتين احدهما خدشته خدشا
 هينا تحت ابطنه لا يؤثر عادة والاخرى اصابتها في بطنه وهي القاتلة عادة ولا يعلم نسبها
 لاحد الضاربين معين بل يعلم انها لا تعدو وهما لغيرهما ثم مات المضروب من ذلك الضرب
 فادعى الولي القتل على احدهما لابعينه وشهدت البينة بذلك (اجاب) اذا لم يعين
 الولي المدعى عليه وادعى على احد الرجلين لابعينه لا تسمع دعواه لان شرط صحة
 الدعوى العلم بالمدعى عليه فان ادعى الولي على جميعهما او على احدهما معين او اقام
 بينة على طبق دعواه حكم له بموجبها والا فلا وقد افتى به ولاخير الدين الرملي بعدم سماع
 الدعوى في نظير ذلك لاجتماع المدعى عليه والله تعالى علم (سئل) في رجل له ارض
 خارجية بقرب قرية آلت اليه بالتقاضي والده وجده اعطاها الرجل من غير اهل
 القرية فجعلها جرنالوضع حصاده من مدة فحوسست سنين وجد فيها رجل قتيل من القرية
 بالآلة جارحة كان خفيرا على الجرنال المذكور فادعى اولياؤه قتله على رجل من اهل
 القرية ولم يثبتوه فهل يجب فيه القسامة والدية على اهل القرية حيث كان الغيط
 متصلا بها او على صاحب الغيط او على الرجل الذي اخذه ووضع الزرع فيه وما مقدار
 الدية وهل تسكون حالة او مؤجلة (اجاب) صرحوا بان محل اعتبار القرب اذا لم
 يكن المدكان الذي وجد به القاتل مملوكا كالتخص فان كان مملوكا كانت القسامة
 والدية على ذي المال واليسد فان ادعى الولي على غيره واثبت دعواه بالوجه الشرعي
 قضى له والا كانت العين على المدعى عليه كسائر الدعاوى فان لم يكن مملوكا وكان
 قريبا من القرية الصغيرة فادعى الولي على احدهما ولم يثبت وكان بالقتل اثر كانت
 القسامة والدية على اهلها في الدعوى عشرة آلاف درهم او الف دينار الى آخر
 ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وردت من قاضي الهلة السكبري محصلها
 ادعى شخص بطريق وكالتة ووصايته ههنا ورثة شخص مقتول على آخربانه ضرب
 مورثهم بحربة حديد عمدا ومات بسبب ذلك فادعى المدعى عليه بان المقتول ضربه ببوت
 في يده فما كان من المدعى عليه الا تعمد ضربه بحربة من حديد فرماه بها فاصابته في
 بطنه ولا يعلم محل الاصابة وانه مات يومها بسبب رمية بالحربة المذكورة (اجاب)
 الاقرار بجهة على المقر فاذا اقر المدعى عليه المذکور بضره بعمدهته بالحربة الحديد
 عمدا وباصابة الحديد وان الموت بسبب ذلك كان موجب ذلك القصاص حيث تحقق
 الاقرار بذلك مع الطوع والاختيار ولم يكن ذلك القتل لدفع الضرر بحيث كان ضرب
 المقتول للقاتل مريدا به القتل ولا يمكن القاتل التخلص منه الا بقتله والله تعالى اعلم

١٢٦٧

٤٠

١٢٦٧

٤٠

صفر

٢

١٢٦٧

مطلب ضرب رجلا مريدا
 قتله فلم يتخلص منه الا بقتله
 فقتله لاشي عليه

(سئل) في رجل مات وله أب وأولاد قصر وزوجة وأخ غير وارث ادعى ذلك
 الآخر بطريق وكالته الشرعية عن الزوجة وعن الأب فيما يخصه وما يخص القصر
 الولي ذلك الأب عليهم أن ذلك الرجل المورث المتقدم ذكره كان بينه وبين جماعة معينة
 منازعة في شأن قناة ماء وأنه ضربه واحد من هؤلاء الجماعة الميعنين وهم الخمسة ولكن
 لا يعلم المدهي شخص الضارب بعينه فمات من تلك الضربة وأثرها ظاهر يرى برأسه
 قبل الموت وعان ذلك الاثنان يشهدون به كما أفاده المدعي في قوله وتلك الضربة
 حصلت في أراضى أهالي ناحية الخمسة أشخاص المذكورة ولماسئل هؤلاء الجماعة
 اعترفوا بحصول أصل المنازعة بينهم وبين ذلك الميت وأنكروا حصول الضرب من
 كاهم ومن بعضهم وأن الراض التي حصلت فيها المنازعة من أرض بلدهم فهل هذه
 الدعوى غير مسموعة أم لا؟ وما على غير معين من هؤلاء الخمسة وهل هي ليست من اللوث
 حيث حصرها في هؤلاء الخمسة ولو فرض صحة الدعوى واحتج إلى عين هل يؤخر نظرا
 للقصر (اجاب) شرط صحة الدعوى تعيين المدعي عليه فإذا لم يعين الولي المدهي عليه
 لا تسمع دعواه وإن عينه وأثبت دعواه قضيه بموجب مدعاه والاي ثبت حلف المدهي
 عليه الميعن الشرعية بطلب الولي هذا إذا لم يكن الواجب في هذه الحادثة قسامة ودية
 على أهل القرية القرية بان لم تتوفر شروطها أوالو كانت مما يجب فيه القسامة
 والدية عليهم فتدعى الدعوى على أهل القرية كلهم أو بعضهم معين أو بهم كاستفاد
 من الزيلعي والله تعالى أعلم (سئل) عن قضية واردة من قاضي قلوب بمصلاها ادعى
 شخص يدعى عبدا - كرم بطريق النيابة عن ورثة متوفي على شخصين أنهما تعديا على
 المورث وضرباه عدا على صفحتي عنقه وعلى قلبه مسوية بالنبايت الشوم هات بسبب
 الضرب المذكور منهما مسوية وإن المدعي عليهم ما قتله بذلك فسئل من المدهي عليهما
 فأنكر كلاهما شهد رجلا أن المدعي عليهما ضرب بالمقتول كل منهما على صفحة
 من صفحتي عنقه فوق على الأرض واشتغل الناس عنه بتقليص عزاله ثم مات وكشف
 عليه فوجد مضر وباعلى بطنه بالنبوت ولم يعلم أن كان موته بسبب الضربات التي بعنقه
 المشاهدة لهم أم بالضرب الذي على قلبه (اجاب) حيث ادعى عبدا المكر يم اسماهيل
 الوكيل عن ورثة أخيه المدعي قتله بأن سالم انصارا ومحمد الدهشان الصغير ضرباه مسوية
 بالنبايت الشوم على صفحتي عنقه وعلى قلبه وأنه مات بسبب الضرب المذكور الذي
 حصل من المدعي عليهما مسوية بذلك متعدين قتله وشهد الشاهدان المذكوران
 بأن محمد الدهشان المذكور ضرب به بالنبوت على صفحة عنقه وضربه سالم انصارا في صفحة
 عنقه الثانية وذكر أنهما لا يعلم أن مات بسبب الضرب الكائن على صفحتي عنقه
 أم بالضرب الكائن على بطنه وظهور أثره بالكشف لم يكن بين الشهادة والدعوى مطابقة
 وقد شرطوا في الشهادة في مثل ذلك المطابقة وقد تردد الشاهدان في كون الموت بسبب

١٢٦٧

٢

مطلب يكتفى في إيجاب
 القسامة والدية على أهل
 القرية بكون الدعوى
 عليهم أو على معين منهم
 أو على بعضهم

١٢٦٧

٤

الضرب المعين لهما أو بالاضرب الذي ظهر أثره على البطن بالكشف فوجب ذلك خلا
في شهادتهما فلا يحكم بالدية على عاقلة المدعى عليهم ما بناه على هذه الشهادة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يدعي بطريق الوصاية الشرعية على ابن أخيه و بوكالته عن
والديه أن أخاه تعدى عليه رجل وضربه بالنبوت على ساقه الايسر فقطع الجملد وكسر
عظمة الساق المذكورة وقت العشاء فريسا من دار سليمان العبد فقل الى تلك الدار
محمولا فاقام بها يومين ثم نقل منها محمولا الى بلدة أخرى بها حكيم المدعية فبعد ان نظر
الحكيم له أفاد كسر ساق رجله المذكورة وأدخل أخوه المذكورة الاستبالية لمعالجته
فمكث فيها نحو ثمانية وعشرين يوما لازما للفراش ومات بسبب الضرب المذكورة
وأجاب المدعي عليه بأنه توجه بهذا العشاء عند المحضر فلم يجد المتوفي هناك فارسل
يطالبه ولما حضر تنازع مع بعضهما فامر المدعي عليه رجلا بامساكه ليضربه على ظهره
بنبوت كان معه فصادت الضربة ساقه الايسر فسال منها الدم ولا يعلم انها كسرت
عظمة ساق المتوفي المذكورة ولا ملازمته للفراش المذكورة وأنكر موته بسبب
ذلك وعرف ان المتوفي كان مريضا وقت الضرب بعرض كان يعتريه وانه مات بسبب
المرض المذكورة ولم يثبت انه مات بسبب المرض فهل يطلب من المدعي بينة بان أخاه
لازم الفراش الى ان مات ولا يقدح في ذلك توجهه الى البلدة التي بها الاستبالية
المذكورة أم يطلب منه بينة بانه مات بسبب الضرب واذا لم توجد بينة على شيء أصلا
لا يكون في ذلك الا ائمين الشرعية ام يكون فيه الدية والقسامة على اهالي الناحية وما
الحكم (اجاب) لا يلزم من الضرب القتل فلا اعتراف بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا
تلزم الدية حتى تقوم البينة بان المضر وب لزم الفراش حتى مات فتلزم الدية عاقلة المدعي
عليه وهو كاحدهم او يقر بانه ضربه ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها
لا تعقل ما وجب باقرار القاتل كدافاده العلامة الرولى وصرحوا بان الدعوى على
معين من اهل المهلة لا تسقط القسامة عنهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على
رجل آخر من اهالي بلدة من بلاد الريف بان ولدهم كان مارا بطريق بلدة المدعي
عليه خلف جبل له صحبة جالين من بلده فتعدى عليه المدعي عليه بجرحه ببلده وضربه
بنبوت في جنب راسه الايسر فكسر العظم ومكث في فراشه ببلده اثني عشر يوما
ومات بسبب ذلك ويطالبه بما يترتب به الى ذلك شرعا سئل المدعي عليه فاجاب بالانكار
لذلك فكلف المدعي اثبات دعواه فاحضر الرجلين الذين كانا صحبة المقتول وشهدا
طبق الدعوى فهل والحال هذه تكون الدية عليه خاصة دون عاقلة وتكون مغالطة
او مخففة وما قدر كل منهما (اجاب) دية شبه العمد وهو ان يتعمد قتله بكل ما لا يكون
الغالب فيه الهلاك كالسوط والنهص والحجر الصغير مائة من الابل ارباعا خمس وعشرون
بنت مخاض وهي التي تم لها سنة وطعنت في الثانية وخمس وعشرون بنت لبون وعى

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٧

ربيع الثاني سنة

التي تم لها ستمتان و طعنت في اثنا عشرة وخمس وعشرون حقة وهي التي تم لها ثلاث
سنين و طعنت في الرابعة وخمس وعشرون جذعة وهي التي تم لها اربع سنين و طعنت
في الخامسة وهذا هو الدية المغلظة وتعين في شبه العمد على ما صرح به الزيلعي من أن
الدية في شبه العمد لا تكون الا من الابل مغلظة على العاقلة في ثلاث سنين يؤخذ في
كل سنة ثلث المائة من الابل اه ورجحه في الشرع لئلا يلية بانه لو كان الواجب ما هو اعم
من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخف فتة وت حكمة التغليظ كما في حوائج
الدرة فقلع عن ابي السعود وقيل ان التغليظ يكون بدفعها من الابل ارباعا كما ذكر
ان دفعت منها وان دفعت من غيرها فلا فرق بينهما وبين الخففة وهي مائة من الابل
انما سامن كل نوع من الانواع الاربعة المذكورة عشرون ومن ابن الخاض عشرون او
الف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة ففائدة التغليظ تظهر عند
الدفع من الابل وهو ما عليه العمل الا ان حيث كان للقاتل المذكور عاقلة كان
الواجب عليهم الدية المغلظة تؤخذ منهم في ثلاث سنين والقاتل كما قد سدهم واذا لم يكن
له عاقلة وجبت الدية في ماله ولا يعقله بيت المال حيث كان له وارث معروف ولو
بعيدا والله تعالى علم (سئل) في رجل وكيلا عن ورثة مقتول ادعى على ثلاثة اشخاص
من بلدة من بلاد الريف بان مورثه موكل به كان مارا بطريق بلدة الاشخاص المذكورة
خاف رجل له فخرج عليه الثلاثة المذكور فضر به احدهم بنيت اصاب عظم انفه
فكسره والثاني ضربه بنيت آخر على جنبه الايسر فوقع ساقطا على الارض فنقلوه الى
دار رجل من جملة فلاحهم ومكث يوما وجاء الثالث من الاشخاص المذكور فضر
بهم رجلا في قلبه ومات بسبب ذلك في ليلته ثم نقلوه ثانيا الى دار العهدة وردوا
عليه القرب ثم اخذوا اهله الى بلده فراه مضر وبهذا الضرب المذكور يطالبهم بما
يلزمهم شرعا فسئل من المدعى عليهم فاجابوا بالاعتراف بوفاة الميت المذكور وانهم
وجدوه مضر وبهذا الضرب وساقطا على الارض فنقلوه الى دار رجل من الفلاحين
ومكث يوما واحدا ومات بعد ذلك وانكروا ضربه فطلب من المدعى بيعة فاحضر شهودا
من بلد المدعى عليهم فشهدوا بالضررب واختلافوا في كفيته فلم تصادف شهادتهم
واحضر البيعة التي عاينت الميت بعد موته وشهدت بانه مضروب بنيتين احدهما على
عظم انفه فكسره والثاني على جنبه الايسر ومات بسبب ذلك عن ورثة من جلتهم ولد
قاصر فهل والحال هذه يختلفون بين القسامة وتكون الدية عليهم وعلى عاقلتهم واذا لم
يدع الوكيل على باقي اهل البلدة لا تلزمهم دية ولا قسامة واذا الرمت الدية فسا قدرها
(اجاب) شهادة بعض اهل الهلة بقتل غيرهم او بقتل واحد منهم باطالة ومنه شهادة
بعض اهل القرية الصغيرة على بعض فحيث لم يثبت القتل على المدعى عليهم ولم يعلم
القاتل وادعى الولي او وكيله القتل على اهل الهلة او القرية الصغيرة او على بعضهم

حلف نجسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يقضى القاضي بالدية المغفلة على عاقلة اهل الهلة او القرية وهي مائة من الابل ارباعا ان كانت منها ودعوى الولي على واحد من من لا يسقط القسامة عنهم كفى الدروع غيره فاذا كان المدعى عليهم من اهل الهلة او القرية التي وجد بها القاتل كانت القسامة عليهم والدية على عواقلهم ولا تسقط القسامة والدية عن باقي اهل الهلة او القرية بالدعوى على بعضهم واذا لم يكن المدعى عليهم من اهل تلك الهلة او القرية الصغيرة فلا قسامة ولا بد من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل لم يعرف اسمه ولا نسبه ولا نوعه ولا من اى بلدة وجد مقتولا ولم يلق في ساقية ملوكة لرجلين من قرينتين يعبدت عن الساقية وبقرها جاءه من العرب مقيمون بخيامهم هناك ومستوطنون على الدوام ولم يعلم قاتله فهل لا يكون ذلك لوئا واذا كان لوئا فعلى من يكون اللوث ومن يستحقه ويدعى به ويطالب به حيث لم يعلم للقتول وارث ولا نوع ولا جهة واذا كان كذلك هل تصح دعوى اللوث من الحماكم او من وكيل بيت المال واذا قامت بهت منهم ماخذ يدعى عليه (اجاب) في التنوير وشرحه وللإمام حق اخذ دية مسلم لاولى له أصلا ودية مستان اسلم هناك عاقلة قاتله خطأ لقتله نفسا معصومة وفي العمدة القتل قصاصا والدية صلحا لا العفو نظرا لحق الإمامة اه وقيد الهشى اخذ الدية صلحا بما اذا رضى القاتل بها فالإمام او نائبه في ذلك الدهوى بالقتل المذكور وصرحوا بأنه يراعى حال المسكان الذي وجد فيه القاتل فان علموا كاتجب القسامة على الملاك والدية عليهم ان وقعت الدعوى عليهم بقتل عه وان وقعت الدعوى بخطف فعلى عواقلهم في ثلاث سنين وصرحوا ايضا بأنه لا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك فيه لا حدود ولا يد ولا فعلى ذى الملك واليه دونه اذا ادعى على غير المالك او ذى المكان الا قرب تكون تبرئة ويجرى فيها ما يجرى في سائر الدعاوى من غيرهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جهادى ارا د بعض اهل بلده امساك اخيه لعسكر الجهادية فضرب ذلك الجهادى احدا من يريده امساك اخيه بالبندقية فخرجت منها رصاصة فمات بها المضروب وكان ذلك في بلدة يربلدا القاتل والمقتول بمنزل رجل منها مخصوص بفاهورة المقتول وهى امه وزوجته وولد صغير الى مجلس الحكم ووكلائها الميت في الدعوى واقام القاضي على الولد الصغير وصيا فادعوا الى ذلك القاتل انه قتله بالبندقية في محل فلان وفصلوا الدعوى وانسكرا الجهادى حصول الضرر منه للمقتول وانما عترف بوقوع مشاجرة وقتال بين اهل بلدا المقتول والبلدا الشافى الذي مات فيه المقتول وقتل بينهم الشخص القاتل المذكور فاقام المدعون بيتتين واحدة من البلد التي قتل بها واخرى من بلد القاتل والمدة تول فشهدوا مرة بعد امانة قتله الجهادى المدعى عليه عهدا برصاصة بالبندقية وراوا فعله وحركته فعرض المدعى عليه جميع الشهود

١٢٦٧

٤٠

مطالب للإمام حق اخذ
دية مسلم لاولى له أصلا

بان البينة التي من بلده وبلد المقتول بينهما وبين المدعى قرابة من جهة بنوة المسمى سيما
وكانوا حاضرين برفقة المقتول اضبط انفاذ الجهادية وصدقه على المصور وانكروا
القرابة والبينة التي من البلد الذي وجد به المقتول متممة بدفع ضرر القسامة والدية
عنهم فهل تعتبر معارضته للبينة التي من البلد التي قتل بها القليل لثمة ما يدفع الضرر
والقسامة والدية عن بلدهم لاسيما واحد الشهود صاحب المنزل الذي حصل به القتل
ولا عبرة بجرحه للبينة الثانية التي من بلد القاتل والمقتول بانها من قرابة المقتول ولا
بمضورههم برفقة المقتول لاحد انفاذ الجهادية وهل لو صحت شهادة البينة الثانية
ووجب القصاص يقادحالا او يؤخر الى كمال القاصر ولو ان اكمل القاصر يحبس او
يطلق بكفيل (اجاب) نعم لا عبرة بطعن المدعى عليه بما ذكر في البينة الثانية ولا في
الاولى ما عدا مالك المنزل الذي حصل فيه القتل وبقي ما بعد التزكية والتعديل
اذا ما بقيت الشهادة الدهوي ولا كبار القود قبل كبار الصغار اذا لم يكن الكبير اجنبيا
عن الصغير فاذا كان الابن المذكور من زوجة المقتول على ما في فتاوى المحائقي او مطلقا
على ما في فتاوى الشافعي وعول عليه في رد المختار يكون للام والزوجة المذكورتين
القود قبل بلوغ الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسافر في مركب مع جماعة
ضرقت له دراهم فاتهم رجلا بسبب شيء وجده من متاعه عنده فتشاجر معه فضر به
المتهم فوقع له ثلاثة اضراس من اضراسه بسبب الضرب فترافع معه لدى المحاكم
الشرعية فاقام بينة فمثل منها في اي وقت فقالت وقت المغرب والمدعى قال بعد اذان
المغرب فهل هذا الاختلاف لا يضر في أداء الشهادة لان الوقت واحد ولا يضر عدم ذكر
البينة اسم الشهر الذي حصلت فيه المشاجرة ويكتفي بقولها انه في آخر الشهر الماضي
في ليلة كذا (اجاب) اذا شهدت البينة مطابقة للدعوى يحكم القاضي بوجوبها بعد
التزكية والتعديل ولا يعد ما ذكر اختلافهما ناعا للقبول والله تعالى اعلم (سئل) في قضية
رفعت على يد قاضي طنطا وكتب في شأنها اعلاما مشهورا بختمه قائلا رفعت لدينا
دهوي ورثة السيد عمر عمر من ناحية كفرز بن الدين وهم والدته فضة وزوجته ام النيل
وشهاب الدين هم الوصي على ولدي ابن اخيه القاصر بن عن درجة البلوغ هما مصطفى
وابراهيم المنصهر ارث المتوفى فيهما من غيرهم يلى على عوده حواس من ناحية كفرز بن
الدين بان المدعى عليه قتل السيد عمر وقت العشاء في جن ناحية ام اخنان بندقية
اصابته في راسه من عوده المذكور بسبب ان السيد المذكور ضبط شخصها للجهادية
فاستغاث بعوده المذكور وان الذي قتله عوده المذكور مثل من عوده فاجاب بالانكار
لذلك وجه ذلك جدا كيا فطلب من الورثة بينة فحضر واحد على بن موسى خطاب
وابراهيم ماضي من الناحية المذكورة وشهد كل منهما على انفراد بان السيد عمر خرج
من الناحية وصحبته عوده اضبط شخص للجهادية من القبط يسمى موسى فصاح واستغاث
بعوده فلما وصلوا الى جن ناحية ام اخنان وجدوا السيد عمر مقتولا برصاصة في راسه

١٢٦٧ ١
مطلب لكبار القود قبل
كبار الصغار اذا لم يكن
السكبير اجنبيا عن الصغير

١٢٦٧ ١٣

ولم يعلموا ان كانت من عوده أم من خلافه فطلب منهم غيرهما فجهزوا عن احضار
غيرهما عجزا كلياً وعن اثبات ذلك على عوده المذکور فمقتضى ذلك تجب القسامة
والدية على أهل أم اخنان فيحلف نخسون رجلاً منهم بختارهم المولى بالله ما قتلناه ولا
علمناه قاتلاً ولا يلزم المدعي عليه لا قصاص ولا دية بدون اثبات شرعي ولا جمل الافادة
رقناها هذا البراجع عند الاحتياج اليه فهل الزام القاضي لأهل أم اخنان بالقسامة
والدية صحيح أو غير صحيح وما حكم الله في هذه القضية وهل اذا قال أولياء القتل وجدنا
بينة بعد ذلك على المدعي عليه غير الاولى يكون للعامة سمعها أولاً (اجاب) اذا
وجد القتل المذکور في قرية المذكورة بحيث يسمع الصوت منه ولم يكن
الموضع الذي وجد فيه مملوكاً كالميرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من
ذلك دعوى الاولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح البراءة للبينة كما افاده
الخبر الرمي وان ادعى المولى القتل المذکور على معين من غيرهم كافي هذه الحادثة فلا بد من
البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن وكان ذلك ابراهمه لاهل هذه
القرية كما صرح به علماء مذهب النعمان وحينئذ فالزام القاضي والمحال هذه القسامة
والدية لأهل أم اخنان غير صحيح حيث ادعى ولي المقتول على معين من غيرهم بل يكلف
المولى اثبات دعواه على من ادعى عليه فان اثبت قضي له بدعاه والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة وجدت مقتولة في منزل ساكن فيه زوجها وليس لها ورثة خلاف
زوجها المذکور وأولادها منه القصر فادعى الزوج المذکور على ثلاثة أشخاص من جماعة
من العرب كثيرين كانوا مقيمين بالبلدة التي وجد فيها القتل ثم بعد ذلك انفردوا بنزلة
مستقلة قبل القتل بمدة طويلة - يكونهم ليسوا من أهلها فهل يكون حكم البلدة والنزلة
حكم البلدةين فاذا لم توجد بينة تنفي عنهم القسامة أو تكونان حكم البلدة الواحدة
فتثبت وهل يكون وجودها مقتولة في المنزل الساكن فيه الزوج تهمة في حقه فتبطل
دعواه لانه عليه حفظ ما في المنزل الساكن فيه - وان كان ليس ماله ولانه بدعواه
يدفع عن نفسه وهل يختلف الحكم فيما اذا كان ساكن فيه بحق أو بغيره وهل يجوز
للقاضي أن ينصب من يدعي عليه (اجاب) حيث ادعى المولى وهو الزوج على معينين
غير مالئ المكان الذي وجد فيه القتل أو على معينين من غير أهل البلدة التي وجد
فيها القتل لو وجد قتيلاً فيها فان اثبت دعواه بالوجه الشرعي قضي له بدعاه والا
يثبت دعواه حلف المدعي عليهم الذين الشريعة بطلبه كباقي الدعاوى - وهذا يعلم
جواب ما أطال به السائل في الاستفهام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع عليه
شيخ بلده السجن لمصلحة من مصالح الميرى ثم بعد ثلاثة ايام وجد ميتاً في السجن وبه اثر
خنق ولم يكن موجوداً معه احد فهل يلزم من سجنه - اذا ادعى عليه او يلزم رب
السجن وان كان مقصوداً بامنه او لا يلزم احد او يكون هدراً (اجاب) صرحوا بأنه
يراعى حال المكان الذي وجد فيه القتل فان كان مملوكاً تجب القسامة على المالك

سنة
شوال
مطلب الاراضى التى
لها مالك اخذت من
يده ظلما وغصب لا يجب
على المالك شئ ولا على
الغاصب ويكون القتل
فيها هدرا

يقع على عاقلتهم وبان الاراضى التى لها مالك اخذت من يده ظلما وغصب لا يجب
المالك شئ لعدم قدرته على الحفظ ولا على الغاصب ويكون القتل فيها هدرا
رحوا ايضا بان الشارع الاعظم والسجن والجاسع وكل مكان يكون التصرف فيه
سنة المسلمين لا لولا دمهم ولا لجماعة يحصون لا قسامة ولا دية على احد وانما
بة في بيت المال وهذا اذا كان نائيا اي بعيدا عن المحلات والا يكر نائيا بل قريبا
اقرب المحلات اليه الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة
دية على اهل المحلة كذا افاده العلامة العلائي ومنه يستفاد الجواب والله
سالى اعلم (سئل) في رجل يسمى على بن صالح من محلة دمنه له ولد قاصر عمره
يد عن عشر سنين بتعريف ابيه ورجل آخر يسمى النادى بن محمد من الناحية
ولد قاصر عمره ثمان سنين وفي كل يوم يسرح الولدان باغننام يرعيانها باراضى
ناحية وكل منهما يرعى غنما مختصة به ففي يوم سرحا مع بعضهما كعادتهما فراجع
ن على صالح محمولا على ولد من الرعاة حتى اوصله الى منزل والده فنظره والده واناس
كانوا حاضرين بالمنزل فوجدوه مضروبا فاسالوه من ضربك فاخبرهم ان الذي ضرب به
ن النادى محمد المدعى محمد لانه قال له حوش الغنم فلم يسمع فضر به بالفرقة على رقبته
وقع الى الارض فعاد ثانيا وركضه برجله في بطنه وضر به بطوبه في راسه فاصابته
مات اذنه وانه مكث يومه وليلتته ومات بسبب ذلك فعرض والد الميت الى الديوان
احضروا والد المتهوم وولده القاصر المذكور واخذوا منه الاجوبة والاستفهام ثم
بجوههما الى محل القاضى لالتماس الحكم الشرعى فضر والد الميت ووالد المتهوم
بولده بالجلس وذكروا الداميت بحضرة والد المتهوم وولده القاصر بان الولد المذكور
نعدى على ولده وضر به بالفرقة وركضه برجله في بطنه وضر به بطوبه في راسه فمات اذنه
اليساروان ولده الميت المذكور مكث يومه وليلتته هالكا ومات بسبب ذلك وليس له
بينه كانت حاضرة وقت الضرب سوى من سمع من ولده الميت ما قاله حال حياته فهل
والحال ما ذكرتم دعوى والد الميت على والد المتهوم حيث كان المدعى عليه قاصرا
واذا كان الولد مميزا سمع على نفسه واذا جحد المدعى عليه حصول ذلك ولم يجد المدعى
البينة وتوجه اليه يؤخر الى كمال القاصر واذا قلتم بتاخره يجلس القاصر الى كماله ولا
قسامة في هذه الدعوى حيث كانت على معين (اجاب) لا تصح الخصومة من الصبي
الا ان يكون ماذونا كذا في الاشياء نقلا عن الملقط وفيها ولا تنفع قديمته ولو كان ماذونا
فباع فوجد المشتري به عيبا لا يخلفه حتى يدرك كفا في العمدة ولو ادعى على صبي مجبور
ولا يبنه له لا يحضره الى باب القاضى لانه لو حلف فنسكل لا يقضى عليه كذا في العمدة
اه وفي التنوير وشرحه واهلها يعنى الدعوى العاقل المميز ولو صبيها لو ماذونا له في
الخصومة والا لا اشباه اه فلا تسمع الدعوى على الصبي المذكور الا اذا كان مميزا

ماذوناه بالخصومة والا فلا بل - على ابيه ولا يمين عليه قبل البلوغ ولا قسامة حيث ماضي
 ولي القتل على معين ليس من اهل المكان الذي وجد به القتل والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل وجد قتيلا على شاطئ البحر الاعظم فادعى ورثته على رجل معين انه هو القاتل
 لمورثهم عدا برصاصة واسعة شهد الورثة برجلين كانا مع الميت وقت قتله مع ان الرجلين
 المذكورين غير عداين لا يعرفان دينهما ولا ما يجب عليهما ولا يعرفان فروض الوضوء
 ولا الصلوات فردت شهادتهما لعدم عدائتهما واذا كان الشاهد لا يبين كون القتل
 عمدا أو خطأ كدعوى المدعي هل تقبل شهادته أم لا واذا لم يكن للورثة بينة غيره مؤلاه
 وكان بالقرب لهل القتل نزلة احدها جماعة اغراب في أرض غير مملوكة وسكنوا بها
 وفيها مسكن المدعي عليه ولم يكن يسمع منها الصوت لهل القتل واختلاف المدعي والمدعي
 عليه في القرب وسماع الصوت فالقول بان (اجاب) اذا لم يكن الشاهد عدلا لا تقبل
 شهادته ولا بد من مطابقة الشهادة لدعوى الاتهم قالوا اذا ادعى الولي القتل هذا
 فشهد العادل بالقتل المطلق تقبل ويقضى بالدية أي بطلب الولي ويحمل على قصده
 الدر المنذوب اليه لا على القسامة وقد صرح علماءنا بأنه يراعى حال المكان الذي وجد
 فيه القتل فان علموا كانت القسامة على المالك والدية على عواقلهم وبأنه لا عبرة
 بالقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك لا حديقته ولا يد ولا فعلى ذي المالك واليدوبان
 الدعوى على بعض اهل الهلة لا تقط القسامة عن باقهم فاذا كان المكان الذي وجد
 به القتل المذكور مملوكا كانت القسامة على المالك اذا ادعى الولي عليهم القتل فان
 ادعى القتل على غيرهم سقطت القسامة عن المالك وحينئذ فان ثبت دعواه القتل
 على المدعي عليه قضى له بموجبه والا فلا وان كان المكان الذي وجد به القتل ليس
 مملوكا وجبت القسامة والدية على أقرب القرى قال في التنوير وشرحه ولو نجس بالشاط أو
 بالجزيرة أو مربوطا أو ملقى على الشط فعلى أقرب المواضع اليه من القرى والامصار
 والاراضي اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والا لا ومن المعلوم ان القول
 للمسكن بعينه حيث لا بينة للمدعي على مدعاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نزل
 في داره جماعة له وص ليلا وضربوه بالبارود فاصيب برصاصتين ثم بعد مدة تزيد على
 عشرين يوما ادعى المضر وبان فلانا الفلاني هو الذي نزل على مع جماعة وضربوني ليلا
 ثم بعد اشهر مات الرجل المضر وب عن وارث فادعى الوارث على الرجل الذي ادعى عليه
 مورثه قبل موته انه هو الذي ضرب مورثه بالبارود مع جماعة وكل ذلك بدون ثبوت
 بينة شرعية فهل اذا لم يثبت على المدعي عليه ذلك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعوى كل
 من الوارث والمورث بدون وجه شرعي (اجاب) لا يقضى على المدعي عليه المذكور
 بمجرد دعوى الولي عليه بدون ثبوت شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من اهالي
 مشلول مر ليلا حوا اليها مع ثلاثة رجال منها احدثهم من مشايخنا فحين قرأهم من محنتهم
 اصاب الرجل المقتول رصاصة فوق ميتها وخرج على الباقي منهم جماعة بالنبايت

١٢٦٧

٣

مطالب ادعى الولي القتل
 هذا فشهدوا بالقتل المطلق
 تقبل ونجب الدية

١٢٦٧

٣

واصب شيخ البلد بنبت في رأسه فاستغاثوا باهل الهلة والجهة القرية منهم فاغاثوهم
وفرح كل من القاتل والضارب هارباً ولم يعلم القاتل وسئل ولي المقتول عن القاتل فذكر انه
لا يعرفه ولا يعلمه ولم يدع احدهم الورثة بالقتل على معين من اهل البلد ولا على جميعهم
فماذا يكون الحكم هل يقضى بالقسامة والدية على اهل الهلة التي وجد القاتل بالقرب
منها وان لم تدع الورثة على معين ولا على كل اهل الهلة أولاً يقضى بذلك الا ان يدعى
الولي بالقتل على معين او على الكل (اجاب) اذا وجد ميت به جرح او اثر ضرب او
خنق او خروج دم من اذنه او منه في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على اهلها او
ادعى على بعضهم حلف خمسة رجل منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً
بان يحلف كل منهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً ثم قضى على اهلها بالدية ان وقعت
الدهوى بمقتلهم ودوان وقعت الدعوى بخطا فعلى عواقلهم كما في الدر المختار فقد افاد
ان الحكم بالقسامة والدية به دال على الدعوى من الولي وقد صرحوا ايضا بان شرطها تقديم
الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قاتلاً بلا مبلغ الحماكم ان قاتله فلان فاحضره
فعرّف عن رجل انه قتله فاحضر الرجل المذکور وسأله الحماكم فاعترف بانه هو ووفلان
المذکور ضرب به بالنبوت فمات وانكر فلان المذکور ضرب به للرجل المذکور فهل بعد
اعتراف الرجل المذکور بذلك ودعوى الولي عليه القتل يؤخذ به وجبه وهو الدية اذا
كان طائفاً في اقراره ولا يلتفت الى قوله ان فلاناً ضرب به ام يطلب منه بيئته على
مقاتله المذکور (اجاب) الاقرار عن طوع حجة قاصرة على المقر فيعامل بعوجه فقط ولا
يمسرى على غيره وليس المقر خصماً عن الميت فلا تطلب منه بيئته على مشاركة الاجنبي
له في القتل وفي الانقروية من الجنايات ولو قال ضربت فلاناً بالسيف متعمداً ثم قال
لا ادري مات منه ام لا ولو سلمته مات وقال الولي مات منه لم يقتل ولو قال مات منه ومن حية
نمشته او من عقرب وقال الولي مات من ضربت بك فاقول قول القاتل وعليه نصف الدية
في الفصل الثاني من جنائيات المحيط البرهاني انتهى وفي الخاتمة من فصل فيمن يقتل
قصاصاً وفيمن لا يقتل رجل قال ضربت فلاناً بالسيف متعمداً ولا ادري انه مات منه ام لا سلمته
مات فقال ولي القاتل بل مات بضرب بك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن
حية نمشته او ضرب رجل آخر ضرب به باعصا فقال الولي بل مات بضرب بك كان القول
قول الضارب وعليه نصف الدية انتهى والله اعلم (سئل) من طرف قاضى قليوب
عن حادثة مضمونها ادعى شخص بطريق ولاية عن ورثة مقتولة على شخص آخر بان
المدعى عليه تعدى على مورثتهم واخذها من منزلها على ان يحضر له ولها الجهة النظام
فضر بها على رأسها وسلسلة ظهرها حتى ماتت بذلك فسأل منها الدم من فيها وانفعاها
وصدق المدعى عليه على انها قتلت في بيته غير انه لم يقتلها هو ولم تعد عليها بضرب وكان
وقت ذلك غائباً بناحية شبري خلفون بولاية المنوفية ولم يثبت قتله اياها بيئته هذا
مضمون السؤال (اجاب) اذا وجدت المرأة في دار المدعى عليه وبها جرح او اثر ضرب

٣

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

محرم
مطلب لا تعقل عاقلة
حتى يشهد الشهود ان
الدار التي وجد فيها القتل
لذي اليد

١٢٦٨

١٩

أو خنق أو خروج دم من اذن أو عين ولم يعلم قاتله أو ادعى الولي القتل على مالان الدار كان
عليه القسامة والدية على عاقلة أو نبت ان الدار له بالحجة وكان له عاقلة والافعليه كما
في الدر وفيه بعد ذلك ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود انها اي الدار الذي فيها قتل
لذي اليد والله تعالى اعلم (سئل) في قتل وجد في محلة لا يعلم قاتله أو ادعى وليه على معين
منها فهل تطلب الدية من اهل المحلة الموجودين فيها حال القتل بعد قسامتهم وموتهم
عصبة المدعي عليه ولو امر الحسا كم بنفيه الى الاومان (اجاب) اذا وجد ميت به اثر
جرح أو اثر ضرب أو خنق في محلة أو ادعى وليه القتل على اهلها أو على بعضهم حلف
بجور رجلان من محلتهم يختارهم الولي بالله ما قتله ولا علمنا له قاتله الاثم قضى بالدية على
عاقلة هم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وجدت مقتولة في اصباح بمنزله لم يدرك من
فعل بها ذلك ولم يكن في بيتها احدهم معها وانما كان يدخل عليها او يتردد لقضاء حاجتها
وخدمتها شخصان زعم انهما ولد ابنت اخيهما ادعى شخص آخر زعم انه ابن بنت خالها
أن الفاعل بها هذان الشخصان وانهما القاتلان لما قيل تصح دعوى ابن بنت الخال
المذكور اذا صححت تلك النسبة وهل اذا لم تصح هذه النسبة تصح الدعوى من بيت
المال بالقتل على الشخصين وهل له ايسر من قبيل الاوث لكونها وجدت في
بيتها وان كان ظاهرا بها اثر القتل من الخنق وهل اذا ثبت القتل على المدعي
عليه ما يجب الدية لكون القتل ليصر بمعدو وهل هي حينئذ عليه ما او على العاقلة
وهل اذا صح نسب ابن بنت الخال وصح نسب الشخصين انهما ولد ابنت الاخ ولم يثبت
عليه ما شئ مما يدعيه فن يكون الوارث (اجاب) في التتويرو شره وان وجد قتل في
دار نفسه فالدية على عاقلة وورثته عندا في حنيقة وعندهما وورثته في القتل
المذكور وبه يقتضى اه وولد ابنت الاخ مة مة ما في الميراث على ابن بنت الخال وقد
صرحوا بان القصاص يستحقه من يستحق الميراث على فرائض الله تعالى يدخل فيه
الزوج والروجة وكذا الدية كما في حواشي الدر عن الحنانية وفيها عن حاشية الشلبي ان
من قتل مسلما لا ولي له أو حريرا جانا بامان فاسلم فان كان خطا فديته على عاقلة وان
كان عمدا يجب عليه القصاص او الدية ينظر قيم ما الامام فايهما اراد يصلح فعل ولا
يجوز العفو مجانا له وقد صرحوا بان موجب القتل بغير السلاح والحد من خشب
ونحوه الدية على العاقلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي فادعت ورثته على
رجل حا كم بالحجة التي منها بلد المتوفي المذكور ان الحا كم المذكور - ضر مورثهم
بطرفه لا بل مصلحة تتعلق بمصالح الميرى وامر اتباعه بضر به فضر به بآلة يقال لها قيلة
ممنوعة من حبيل السمكتان ومن بعد الضرب صار ذا فراش حتى مات وان مورثه بسبب
الضرب المذكور والمدعي عليه معترف بالضرب غير انه يقول انه لم يكن مات بسبب
الضرب وان يرى منه وتعرض بعد ذلك ومات بسبب آخر فهل اذا اقام اولياء المتوفي

محرم
١٢٦٧
مطلب وجد قتل في
دار نفسه فالدية على عاقلة
ورثته عند الامم وعندهما
وزفر لا شئ فيه وبه يقتضى

صفر

سنة

٢٨

١٢٦٨

ربيع الاول

١٥

١٢٦٨

بينتة على أن مورثه - م صار ذافراش حتى مات بالسبب المذكور وأقام المدعى عليه
بينتة على أن مورثه م برئ من الضرر بولم يكن مات بسببه من المقضى بها بينة العهدة
بينتة الموت وإذا طعن المدعى عليه في الشهود بانهم - م تحت حكمه والعداوة الدنيوية
ظاهرة بينه وبينهم كما هو المشاهد في الحكام والفلاحين الذين تحت احكامهم في
هذا الزمان يجاب لذلك وهل يقول أهل الخبرة يعني الحكام الذين عاينوا المضر وب في
مرضه الذي مات فيه ان مرضه وموته بسبب الضرب تكون شهادة منهم ويقضى بهام
لا عبرة بقولهم ولا يدمن بينة أخرى واذا تثبت الدية الشرعية في ذلك تكون على الآخر
بالضرب او المامورين واذا قلتم انه سأل على الآخر هل تكون في ماله لا - تراه بالضرب
مؤجلة في ثلاث سنين كما هي على العاقلة (اجاب) قال في التنوير وشرحه جرح
انسانا ومات الجرح فاقام اولياءه المقتول بينة انه مات بسبب الجرح وأقام الضارب
بينتة انه برئ من الجرح ومات بعد مدة فبينتة ولي المقتول أولى كذا في مع - ين
الحكام معز بالعدوى اه وصرحوا بعد دم قبول شهادة العدو على عدوه اذا كانت
العداوة دنيوية ولا يدمن معاينة الفعل المشهود به ولا تعقل العاقلة ما لزم بصلح أو
اعتراف المجاني وبان الاعتراف بالضرب لا يكون اعترافا بالموت منه واذا تحقق كون
المامور بالضرب مكرها عليه اكرها معتمرا ينسب الفعل للآخر والا نسب للباشرو اذا
وجبت الدية تؤخذ في ثلاث سنين سواء كانت على العاقلة أو على المجاني والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة ترتب عليهم - م خراج أطيان أميرية فهر بوجهة أخرى في - برالحا كم
رجلا على دفع ما عليهم - م من الخراج بعد أن دفع ما عليه من الخراج فتوجه ابن الرجل
المذكور لاجل التجارة وصحبته بضاعة لتلك الجهة فوجد الجماعة فرفع أمرهم لحاكم
تلك الجهة فامرهم - م بر جوعهم لبلدهم - م فوجدوا فهل اذا مات واحد منهم في أثناء
الطريق قبل وصولهم لبلدهم وأراد ورثته الزام الرجل أو ابنه بدية متعللين بان ابنه
لم يدفع الأمر كما الجهة التي كانوا فيها وأمرهم - م بالرجوع تسبب بذلك في موته في
الطريق ولولا ما أمرهم - م لحاكمكم ولبقى الميت حيا لا يجابون لذلك ولا يلزم الرجل
المذكور أو ابنه بشئ من دية ولا يعتبر تعالاهم المذكور شرعا (اجاب) نعم لا تجاب ورثة
الميت المذكور ولا خذ الدية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على
شخصين ان فلانا منهما ضرب ولده بسكين في جنبه والثاني ضربه بنبوت لا يدري ان كان
قبل ضرب فلان المذكور أم بعد فمات لوقت بسبب ذلك وأفكر المدعى عليهم - ما
ذلك فعرف المدعى ان فلانا المذكور أقر بديوان المديرية انه ضرب ولده المدعى
المذكور بالسكينة في جنبه فسئل فلان عن ذلك فأجاب بالانكار والضرب ولد المدعى
المذكور وعرف ان اقراره بديوان المديرية بان ابن شيخ البلد امره ان يضرب ولد المدعى
فاناضر بته بالسكين التي كانت مهي كان ذلك من شدة الضرب بالحاصل لي بديوان
المديرية على الاقرار بذلك وأنكر ابن شيخ البلد أمره له بضرب الولد المذكور وعرف

ربيع الاول سنة

١٢٦٨

٢٩

أنه لم يكن حاضرا وقت ذلك وصدقه المدعى والد المتوفى فهل يطلب من المقر بالضرب بالسكينة بينة بما ادعاه من الضرب على الاقرار المذكور واذالم يحضرها يكون على والد المتوفى يمين ان فلانا المذكور اقر صاذا ويكون المقر بذلك مؤاخذا باقراره وبقص منه ولولم يقل ضرر به عمدا (أجاب) اذا لم يثبت المقر دعواه الا كراه الشرعى على الاقرار عموم بل بموجب اقراره ان وجد من الولي تصديق على ان القتل كان من ضرب المقر بالسكين والافلا وموجب الاقرار المذكور والدية على المقر ما لم يصرح في اقراره بالعمد على قول أبي يوسف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يسمي يوسف الطباخ ادعى بدويان المدعية ان شيخا على ثلث بلدهم جمع تسعة اشخاص من حصته وخدمه وتوجه معهم لانى المدعى وابن عمه فضر بوهما بغيظ كانا يحرسانه من الغرق ببلطة وتبوت معا فمات أحدهما وشفى الثاني بعد مدة فاقروا منهم ثلاثة اشخاص بانهم ضرر بوالا شخصين المذكورين وضرب معهم الشيخ المذكور وولدها دفعة واحدة والشيخ اعترف انه أمر الثلاثة المذكورين بضرب الشخصين المذكورين فضر بوهما الضرب المذكور وروى عند احالة هذه الدعوى الى اثر يعة ادعى يوسف المذكور بواكاته عن عمه والد المتوفى ان الثلاثة المذكورين والشيخ وولديه ضرر بواكاه وابن عمه المذكور دفعة واحدة دون باقى التسعة المذكورين فاصابت المتوفى بلطة في احدى راسه ازال الجلد وضر بوه بنبوت في مقدم راسه وجبهته قطعت الجملدة فمات بسبب ذلك بعد يوم وليلتين وشفى الثاني واجاب المدعى عليهم بالا نكار للضرر بالمذكور والشيخ بالا نكار للضرر بوالا امر به وعرف الثلاثة أن اقرارهم بانهم ضرر بوالا شخصين المذكورين هم والشيخ المذكور وولدها معا بالنباييت من شدة الضرب الذى حصل لهم بدويان المدير به وعرف الشيخ ان اقراره بامرهم بالضرب كان من شدة ضرره بالديوان المذكور ولم يصدقهم على ذلك المدعى فهل يطلب منهم بينة بدعواههم الا كراه واذالم يقيموها تكون عليهم الدية ام لا اسكونهم اقروا بمجرد الضرب بالنباييت فقط وهل على قرض ان الشيخ اقربا ثلثه امرهم بالضرب المذكور ولا يلزمه شئ بمجرد امرهم بالضرب وهل اذا افام المدعى بينة بان المتوفى لزم القراش حتى مات تقبل بينته (أجاب) يعامل المقر بموجب اقراره ما لم يثبت المقر ان اقراره كان بالا كراه الشرعى عليه ومجرد الاقرار بالضرب بالنباييت او غيرها لا يكون اقرارا بالقتل فلا يترتب على المقرين ما يخصهم من الدية الا اذا وجد منهم الاقرار بالقتل مع الثلاثة المشار كين لهم على حسب اقرارهم المذكور بل عليهم التعزير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلدة ادعى على رجل آخر من تلك البلدة مانه تعدى على ولده وهو بالخوض الفلاني بارض الناحية صبح اليوم الفلاني وضربه بهما شوم فاصابت مقدم راسه فمكسرت ياقوخه فسقط الى الارض ومكث ليللا في القراش الى ظهر اليوم ومات بسبب ذلك فجحد المدعى عليه ذلك جدا كليا فاحضر المدعى المذكور ثلاثة اشخاص كل منهم عرف انه وجد ولدا المدعى المذكور ملقى على

١٢٦٨

٢٩

جنبه بالحوض المذکور وفي راسه بطح فساله عن ضربه فقال لا اعرف من ضربني وانما
عرفت رجلا آخر غير الذي ضربني وهو غير المدعى عليه وغير ذلك لا يعلم شيئا ولا في اي
يوم فطلب منه غيرهم فعرف انه لا بيعة معه وعجز عن اثبات دعواه فتوجه له اليمين على
المدعى عليه ففعا عن يمينه وابراه من كل ما يدعى به براءة عامة فهل بذلك برئ المدعى
عليه من الدعوى وللقاضى الحكم بجهة البراءة المذكورة ولا تسمع دعوى الوارث
المذکور بعد ذلك ويحكم بجهة العفو عن اليمين والبراءة ولو مجانا حيث صاحب العفو
هو المستحق للدم وهو بالغ رشيد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد البراءة العام الا بحق
حادث فلا تسمع دعوى الوارث المذکور بعد تحقق البراءة العام منه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات فادعت ورثته على آخر انه ضربه بالآلة غير محددة وانه صار ذا
فراش حتى مات والمدعى عليه معه طرف بالاضرب غير انه ادعى بانه لم يمرض من ذلك
الضرب بل تعرض ومات بسبب آخر بعد مدة تزيد على عشرين يوما ولم يبرهن كل منهما
على دعواه فهل يصدق المدعى عليه بيمينته ام لا بد من اثبات ذلك منه بالبيعة وان
عجز عنها تترتب عليه الدية في ماله لا اعترافه باصل الضرب (اجاب) لا يلزم من الضرب
القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزمه الدية حتى تقوم عليه بيعة بانه لزم
الفراش حتى مات فتلزم الدية العاقلة وهو كاحدهم او يقر بانه ضربه ومات من ضربه
فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها لا تعقل ما وجب باقراره القاتل كذا في الخيرية
والقول للمدعى عليه المذکور كيمينته والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيرة عن
حادثة مضمونها ادعى رجل بطريق نيابته الشرعية عن ورثة ميت على رجلين بانهما
تعديا على المورث المذکور وروضه به كل منهما بالآلة خرجت منها رصاصة فاصابته
احدهما في صدره خرجت من خلفه والاخرى في ركبته اليمنى في المفصل خرجت من
سمانة رجله وتعرض وتوفي بسبب ذلك فسئل من المدعى عليهما عن ذلك فانه ذكر ذلك
كما يفارضهما المدعى بان احدهما المعين اقرب بضرر بالتوفي المذکور حال حياته
بالرصاصة المذكورة في صدره خرجت من خلفه فذكر المدعى عليه المذکور ان اقراره
بذلك صدر من شدة حرارة الضرب الواقع عليه بالمديرة وانه لم يحصل منه ذلك
(اجاب) يعامل المقر بموجب اقراره حيث لا مانع مما يثبت انه اقرب مكرها ولا يلزم من
الاقرار بالضرب الاقرار بالقتل والدعوى على الوجه المذکور غير كافية لعدم استيفاء
شرائط اليمين اذ لم يبين فيها انهما ضرباه معا او على التعاقب والمتمن من الضربين من
غيره والله تعالى اعلم (سئل) من طرف فاضى قلوب من حادثة مضمونها ادعى رجل
بطريق اصالة ونيابته الشرعية عن ورثة مقتول على شخص يدعى محمد صقر بن يوسف
بانه تعدى على مورثهم بداخل طاحون ملا كهواضر به بسكين في بزه اليسار وانزلها
بمحمد في قلبه حتى وصلت الى سائلة ظهره ومات لوقته بسبب ذلك وطلب المدعى
ما يقتضيه الحكم الشرعى له ولا ورثة فسئل من المدعى عليه فانسك فطلبت البيعة من

١٢٦٨

٢٩

ريبع الثاني

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

المدعى على دمه واه فبجزع من اقامتها خلف المدعى عليه اليمن الشرعية ثم صدر امر بسماع
الدعوى ثانيا فادعى شخص بالوكالة عن المدعى اولا على المدعى عليه بالدعوى
المذكورة وانه هو القاتل له دون ملاك الطاحونة واهل الحارة وانه اقربته قتله بالمديرية
فسئل عن ذلك فذكر القتل والاقرار وذكرا انه ضرب بالمديرية وحصل له ذهول من
الضرب ولم يعلم ذلك فطلبت بيعة من المدعى فعرف ان اقراره كان بحضور شيخى بلد
فاتفاه ان مشايخ البلدان والقرى لا تقبل شهادتهم كما افاد ذلك الخبير الرملى فرفع
المدعى دعواه ثم حوت ثانيا من مجلس الاحكام على الشرعية فادعى عليه بالدعوى
المذكورة ثالثا فانكر خصمه فاحضر المدعى امرأتين فشهدتا بانهما لم يعاينا قتل المدعى
عليه ولم يقر لهما بذلك وشهد رجل طبق شهادتهما وقررت امرأتان انهما رأتا سكينه
بالحارة يوم القتل وقررا للرجل بان المدير سال المدعى عليه عن سكينه كانت بيد المدير
هل هي سكينته فقروا انها سكينته ولم يزد على ذلك وعجز عن الاتيان بيعة اخرى وادعى
فحليفه (اجاب) على مقتضى ماسطر به هذا الرقيم لا قصاص ولا دية على محمد صقر
المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في قتل ادعى عليه على رجلين انهما قتلاه
فاحضرهما مدير الولاية فاقرا بين يديه طائعين مختارين انهما قتلاه واشهدا المدير
عليهما بيعة بذلك واحال الامر في ذلك الى القاضي فاقرا ثانيا بين يديه بحضور جمع من
المسلمين انهما قتلاه واقرا بذلك ايضا بين يدي المفتش وفي كل مرة يجتمعون هم
والخاضعون على الجرنال ولم يحصل للرجلين المذكورين من المدير والمفتش اكرام
بوجه من الوجوه ثم احيل الامر ثانيا الى القاضي ادعى الرجلان المذكوران انهما
اكرها على اقرارهما المذكور فلما عجزا عن اثباته اذكرا اقرارهما المحاصل منهما
بين يدي المدير والمفتش والقاضي فاحضروا لى القتل بيعة شهدت على اقرارهما بالقتل
وذكر افي شهادتهما ان فلانا وفلاناهذين اقرا بانهما قتلا فلان بن فلان
فسالهما القاضي عن آلة القتل وعن وقت الاقرار فنهلا تكلف البيعة المذكورة
ببيان آلة القتل حيث كانت شهادتهما على الاقرار بالقتل ولا بيان تاريخ الاقرار
والمحال هذه خصوصاً ودعوى الولي خالية عن ذكر تاريخ الاقرار (اجاب) صرح في الدرة
البيضاء بان الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اه وحيث
صح الاقرار بالقتل المطلق من بيان الآلة وكونه عمداً أو خطأ تصح الشهادة على
الاقرار به مطلقاً فان الثابت بالبيعة كالثابت معانية وصرح علماً وبأن الشاهد
لا يكلف بيان التاريخ فاذا شهدت البيعة على اقرار القاتلين المذكورين طوعاً بالقتل
وجبت الدية عليهما في ما لماعلى انه لا حاجة هنالكا الى اقامة البيعة على الاقرار بعد
اقرارهما به لدى القاضي المترافع لديه ثانيا ودعواهما الاكرام عليه وعجزهما عن
اثبات الاكرام بدون ما يقتضى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وجدت مقتولة

١٩ ١٢٦٨

جادی الاولی
١٨ ١٢٦٨
مطلب الاقرار بالقتل
المطلق يوجب الدية
كالشهادة

فى أرض منسوبة لبلد واسكنها أقرب بمسافة الى بلدة اخرى واتلك المرأة المقتولة أم
 وزوج وثلاثة اخوة لاب أحدهم غائب وأخ لام فاما الام فانه عينت شخصاً بانه القاتل
 وهو أجنبي من هاتين البلدين الا انها لم تبين ما قتل به من عداوة ثقيلة وكذلك لم
 تبين وصف القتل من عداوة وغيره وانما استندت في دعواها على ذلك الشخص الى مجرد
 سقره معاهل والحال هذه لا تسمع الدعوى لغيره بعد بعض شروطها وأما بقية الورثة
 الحاضرين فلم يعينوا قلاً أصلاً لا هذا ولا غيره وقالوا لا نعلم القاتل فهل في هذه الحالة لو
 بالنسبة لهؤلاء على أهل البلد الا قرب من تلك الأرض وان لم تسكن منسوبة لها أو على
 أهل البلد المنسوبة اليها تلك الأرض وان بعدت عنها وهل اذا قال هؤلاء لانهم أحداً
 من هاتين البلدين يكون ذلك كالحقهم وما الحكم في الغائب هل يكون حقه في
 الدعوى باقياً الى قدومه أو ينصب القاضي عنه وصياً يدعى عنه ويرتب على دعواه
 حكمها وهل اذا لم تسمع الدعوى لعدم استيفاء شروطها كما تقرر ولم يحقق الاو
 تمكن المقتولة حينئذ هدراً (أجاب) اذا ادعى الولي القتل على شخص ليس من أهل
 المكان الذى وجد به القتل كان ذلك ابراهمه لانه فان أثبت الولي دعواه على ذلك
 الشخص بعد تصحيحها بالطريق الشرعى قضى له بموجب دعواه والاحلف المدعى عليه
 يميناً واحدة بطلب المدعى فلا شئ على أهل المكان الذى وجد به القتل المذكور
 والحال هذه والقسامة لا تجب بدون تقرر دعوى صحيحة وصرحوا بان أحد الورثة
 الكبار ينتصب خصماً عن البقية في دعوى القتل الموجب للال خطا كان أو شبهه بعد
 وان أحدهم لا ينتصب خصماً عنهم في دعوى القصاص عند أى حنيفة وموجب مطلق
 القتل من جهة الاقرار به أو الشهادة بلا يمين انه عداوة خطا لدية على ما في الدرة
 البيضاء والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الشرعية بما صورته في جماعة في بلدة
 ساكنين في جهتين فقام أهل جهة على أهل الجهة الثانية فوقعوا في بعض النبايت
 فجرح منهم جماعة من الجهتين فمات منهم رجل فقبل موته اخبر بان الضارب له فلان
 وفلان وكر جماعة من الذين كانوا في القتال فاخذهم حاكم الناحية فبسببهم وسألهم
 عن ضربهم الرجل الذى مات فانكروه فامر بضرهم فضرهم فماتوا فماتوا بسبب ضربهم
 فادخلهم الحبس وفي اليوم الثاني اخرجهم من الحبس وسألهم عن ضربهم الرجل
 المتوفى فمادوا منه كرين ثم قال احدهم نحن اذا اقررنا بضر الميت وفي نتوجه الى
 اللوامان واما اذا قلنا ماض بنا يصير لنا الضرب بالكر باحقتوجهننا الى اللوامان
 لهون من الضرب بالكر باح فاتفقوا على الاقرار بضر الميت وموته بسببه واقروا به
 مكرهين ثم ارسلهم حاكم الناحية الى حاكم الولاية فلما صاروا عندهم سألهم عن ضرب
 الذى مات فانكروه وقالوا اننا اقررنا عندنا كما لناحية من خوفنا من الضرب واما

ماض بنا ابد او صممواء الى ذلك فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لا يحكم
على المدعي عليهم بموجب القتل حيث كان الاقرار الصادر منهم بالا كراه الشرعي عليه
وحيث ادعى الولي عليهم ولم يكونوا من اهل اهل الهل الذي وجد به القتل يكون ذلك ابراء
منه لاهل ذلك المكان فان برهن على دعواه قضى له والا كان له تحاييف المدعي عليهم
الذين الشرعية بخلاف ما لو كان المدعي عليهم من اهل الجهة التي وقع فيها القتل والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد ميتا وبه آثار ضرب بقرب بلد فادعى قربه له على شيخ
البلد بموت قريبه المذ كوروا الحال ان للوفى ورثة اقرب من المدعي وضرب الحاكم
لذلك رجلين من بلد اخرى فاقرا أحدهما انه ضربه بالنبوت ومات بسبب ضربه هو
والثاني وانكر ذلك الثاني والا ن حضر المدعي لدى قاض وادعى انه وكيل عن ورثة
المتوفى وصدقه على ذلك كل من الرجلين المذ كورين فسئل منه من تدعى عليه
من الرجلين المذ كورين فاجاب بان لا دعوى له ولا تهمة عليهم ما وان دعواه وتمتته على
شيخ البلد المذ كور فهل اذا قلتم ان هذا من بان الابرأ للشخصين المذ كورين ورجع
الوكيل وادعى على احد الرجلين المذ كورين بالاقرار الذي صدر منه لدى الحاكم
لا يقبل منه ذلك للتناقض (اجاب) نعم لا تسمع دعواه على احد الرجلين المذ كورين ان
كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه تعدى
على رقيقه وهو سارح بيها في غيطه وضربه بقبوت على رأسه ثم ذبحه بالسكين من أمامه
وتركه ثم رجع اليه فوجده واقفا فذبحه بالسكين المذ كورة من خلفه واخذ بيها
وفرهادر باو يطالبه بما يترتب عليه شرعا فادعى عليه فاجاب بالا عتراف
بانه ضرب رقيقه المذ كور بالنبوت على رأسه فسقط على الارض ثم ذبحه بالسكين من مقدم
رقبته ثم ذبحه بالسكين المذ كورة من خلفه فاستفسر منه هل الذبح المذ كور بعد الموت
بالضرب الاولى أو لا فقال لا تعلم فهل اذا ثبت انه ذبحه وهو فيه الروح يلزمه القصاص
واذا ثبت انه ذبحه بعد الموت فما يلزم (اجاب) اذا ثبت اقرار المدعي عليه طائعا بانه
ذبح عبدا المدعى بالسكين بعد اذ مات بعد ضربه بالنبوت وكانت حياته مستقرة يعامل
بموجب اقراره بذلك وهو القصاص وهوذا على قول الامام بتخصيص القصاص بالحدود
دون المنقل وهو الصحيح اما على قوله ما فلا فرق بينهما او يقتل الحربي بالعدو والله
تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من قبل قاضي الجيزة مضمونها ان امرأة ادعت عن
نفسها وبوصايتها على ولديها القاصرين على جماعة بان زوجها كان معهم بجهة كذا
قريسة من البحر فوقع بينهم ضرب واشتد عليهم الضرب حتى القوا انفسهم في البحر
وطلع كل منهم ما عدا زوج المدعية المذ كورة فانه هرق ومات بسبب اشتداد الضرب
عليه من المدعي عليهم فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) اذا لم تثبت المدعية
المذ كورة موت زوجها بسبب ضرب المدعي عليهم له لا يجب عليهم قصاص ولا دية

شوال

سنة

٨

١٢٦٨

وللقاضي ان يجري عليهم التعزير الرادع لا مثا لهم فقد صرح في الدر المختار من
 اواخر التعزير برمعز بالبحر وغـيره بان للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه أي
 ما اتهم به أما نفس التهمة أي كونه من أهلها فلا بد من ثبوتها كما علمت افاده في رد
 المختار والله تعالى اعلم (سئل) في حجارة لرجل مربوط بمنزله خرجت منه بنفسها
 الى الطريق فاجتمع عليها جماعة من الصغار فضربت أحدهم برجلها في رأسه وبعد
 مضي عشرة أيام مات المضروب بسبب ذلك فهل والحال هذه لا قصاص ولا دية على رب
 الحجارة حيث لم يكن راكبها ولا قائد ولا سائق لها (أجاب) نعم لا قصاص ولا دية على
 مالك الحجارة ان كان الامر ما هو مستور بالسؤال والله تعالى علم (سئل) عن حادثة
 واردة من قاضي قلوب مضمونها ادعى موسى وهو الوكيل الشرعي عن سليمة وسائلة
 الوصية على ولدها سليم على جعة عوض وسالم الا كشرو على سعودى بان في ٨ شوال
 سنة ٦٨ كان ولد عم المدعى المر حوم سليمان يشرب من ساقية حوض الجحوش بناحية
 مشتهروان المدعى عليهم قتلوه بهما بعدد سكينتين في بزة العين وضربة تبوءت من
 الخشب الشوم وانكر المدعى عليهم ذلك ثم ان الوكيل وموكتبيه رجعوا عن دعواهم
 المذكورة على المدعى عليهم المذكورين وذكروا ان سليمان القتييل لم يقتله جعة
 عوض ولا سالم الا كشر ولا على سعودى وان ذمتهم بريئة من ذلك ولا حق لهم في ذلك
 قبل المذكورين لا ما يوجب القصاص ولا الدية وان الذي قتل سليمان المذكور على
 هليوة وشحانة المراهق وانهم هما القاتلان له في أرض الساقية المذكورة حين قعد
 يشرب في التاريخ المذكور وانكر على هليوة ويوسف البخار القيم الشرعي على شحانة
 المراهق وعجز المدعى الوكيل عن اثبات دعواه ذلك فاذا يكون الحكم في هذه الحادثة
 وهل تكون دعوى المدعى على غير ملاك الساقية مسقطا لاقسامته والدية على ملاكها
 (أجاب) لا يصح الرجوع عن الاقرار والابراء ودعوى القتل على الجماعة المذكورين
 اولاً مانعة من الدعوى به على المدعى عليهم ثانياً لا تناقض لعدم تكرره والدعوى
 به على غير ملاك المكان الذي وجد به القتييل ابراهيم لا كفلا دهوى الا ان لورثة
 المقتول على جعة عوض وعلى سعودى وسالم الا كشر حيث ثبت ما سطر به ذا الرقيم من
 الابراء بالوجه الشرعي ولا على المدعى عليهم ثانياً ولا قسامته ولا دية على ارباب المكان
 الذي وجد به القتييل حيث ابراهم الولي وادعى القتل على غيرهم وان كان ذلك
 لا يسرى في حق القاصر والله تعالى اعلم (سئل) عن مواد من طرف قاضي المنصورة
 بخطاب واردمن الديوان اليك تخدائي فتخوى على ثلاث حوادث مضمون احداها امرأة
 ادعت بطريق اصالتها ووكالتها عن بنتها البالغة قسطة ووصايتها على ولدها
 القاصر بن أحمد ومحمد وهم المرزوقون لها من زوجها المر حوم محمد لاشين ان فيهما قبل
 تاريخه تدعى المدعى عليه المحاضرة بها بالجلس وهو محمد السيسى على زوجها محمد

٢١

١٢٦٨

لاشين وضربه عدا به صاشوم خلف اذنه اليمنى فوق على الارض بوقته نهارا بعد العصر
امام دار المدعى عليه المذكور ثم حمل لمنزله فزهقت روحه بعد المغرب وقبل العشاء
فان مقتولا بسبب ذلك عن ورثته المذكورين الخ ما صار قسطن من المدعى عليه عن
ذلك فاجاب بالانكار كليا فكلفت المدعية اثبات ذلك فاحضرت أحمد الجالوس شيخا
بالناحية فشهد انه كان متوجها برفقة المدعى بشانه ليحضر واشخصا من الحرامية
لديوان فتعرض لهم المدعى عليه مع بعض الأشخاص وتعدى المدعى عليه وضرب
المدعى بشانه بعصا شوم عدا فا صابت عنقه خلف اذنه اليمنى فوق على الارض بوقته ثم
خرجت روحه بعد الغروب قبل العشاء وكان ذلك اضرب نهارا بعد العصر من مدة سبعة
أشهر وزاد الشاهد انه ابن عم المقتول وان المدعى عليه ضرب الشاهد المذكور في
رأسه فادماها في وقت ضرب المدعى بشانه ثم احضرت محمد اداود شهدا أيضا أنه أبصر
المدعى عليه المذكور في ذلك اليوم وقد ضرب المدعى بشانه بعصا شوم نهارا بعد العصر
امام منزل المدعى عليه فوق على الارض بوقته ثم حمل الى منزله ومات بعد المغرب بسبب
هذه الضربة (اجاب) لا تقبل شهادة أحمد الجالوس شيخ البلد المذكور واذ لم تثبت
المرأة المذكورة دعواها القتل على المدعى عليه بالوجه الشرعي ووجد القتل امام دار
المدعى عليه كما هو منذ كوروبه جرح أو أقر ضرب وجبت القسامة على اهل تلك الهلة
والديعة على عواقلهم حيث ادعى ولي القتل على بعض اهل الهلة القتل الذي لا يوجب
القصاص كما هنا بناء على قول الامام المصنف والله تعالى اعلم (ومضمون الثانية)
حضر على أبو مدلة وعرف أن ابن عمه المرحوم ابراهيم تولى المقتول بارض ناحية منية
ناجي بغيط مشتهر بحوض البحيرة ليس فلاحا واحدا مخصوص بل بزراع شركة لعظم
اهالي الناحية وان ابن عمه المذكور قتل بالغيط المذكور لئلا وان ميراثه محصور فيه وفي
ابنة المتوفى مدة القاصرة وذلك انه من مدة ستة اشهر اصبحوا فوجدوه قتيلا في الغيط
المذكور مضروبا بسلاح وصدقه على ذلك عدا الناحية الحاضرون وقال على أبو مدلة انه
لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد من اهل بلده ولا من غيرها وذلك بما له من
الميراث بحق النصف واما القاصرة فاقام الحما كم الشرعي ابن عم والد هاوصيا عليها
في طاب القسامة والدية فيما يخصها شرعا (ومضمون الثالثة) حضر على أبو زينة
وعرف ان ابن عمه المرحوم صقر خضر المقتول باراض الناحية المذكورة اعلاه
بالغيط المذكور وكرم مثل ما ذكره الرجل الاول في الحادثة الثانية وان ميراث ابن عمه
محصور فيه وفي ابنته عايسة القاصرة وصدقه له عدا المذكور ورون على ذلك وقرر انه
لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد بما له في الميراث بحق النصف واما القاصرة
المذكور فاقام الحما كم الشرعي وصيا عليها في طاب القسامة والدية هذا محصل مضمون
الحادثة ثلث (اجاب عنهما) لوصي القاصرة مدة بنت ابراهيم المدعى قتله ووصي

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

عالية القاصمة بذت صقر خضير المدعى قتله الد عوى يقتل ابى موليته الصغيرة فان
ادعى كل على معين واثبت دعواه بالوجه الشرعى قضى بموجبها وان لم يثبت القتل على
معين ينظر في المكان الذي وجد فيه القتيل فان لم يكن معلوم كالا حدبان كان مباحا فان
كان قريبا الى القرية الصغيرة او المحلة بحيث يسمع الصوت تجب القسامة والدية على
اهلها ان ادعى القتل عليهم او على احدهم وان ادعى على غير اهل الاقرب فلا قسامة
ولا دية وان كان المكان المذکور لا يسمع منه الصوت ولا ملك لاحد فيه ولا يدبل
هو لعامة المسلمين فالدية في يدت المال والله تعالى اعلم (سئل) في دواب وردت على
الماء بنفسها بلا سائق خلفها لتشرب فرفست فرس منها مهر ايشرب بجانبها فسات فاراد
مالك المهر الملت ان يضمن صاحب الفرس قيمته فهل لا يجاب لذلك ويكون هـ درا
(اجاب) نعم لا يجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن مراهق بلغ سنه اربع
هـ سنة سنة فارسله والده بعد ظهر يوم لقضاء حاجة فقاب الولد قد در ثلاث ساعات ثم
بعد ذلك اخبره بعض الناس بان ابنه مات قتيلاً فذهب الأب فوجده مغمورا في دمه
ومطروحا في طريق قبالة دار بهما فرج ولم يتكلم الابن ورأسه مشقوقه ثم مات في
اليوم الثاني ولم يعلم قاتله لانكار المحاضر بن الشهادة على من قتله ولم يحصل تهمة لاحد
فهل يسوغ لولي المقتول مطالبة صاحب القرع بالدية حيث كان المقتول وجد قبالة
داره أو تكون على عاقلة او على اهل المحارة (اجاب) اذا وجد قتيل لا يعلم قاتله في
محلة وبه اثر القتل كانت القسامة على اهل المحلة التي وجد بها القتيل والدية عليهم في
العمد وعلى عواقلهم في الخطا حيث ادعى الولي القتل على اهل المحلة او بعضهم والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قلوب عن حادثة مضمونها ادعى وليا قتيل على
رجل انه قتل ولدهما بمسوقة من الخشب ضرب بهما في جهة معينة ومات بسبب ذلك وان
ذلك في البئر الذي هو بحرى الناحية ولم يكن معلوما كالدعى عليه ولا لوالده بل ملك
لا هالي الناحية البحرية وذكرا ان المقتول اقر قبل موته بان المدعى عليه هو القاتل
له دون غيره من اهالي الناحية وانهم لم يثرون من قتل ولدهما وليس لهم مدخل في قتله
وابرأ ذمتهم من الدعوى في ذلك وانما صومعة ولا حق لهم اقبل اهالي الناحية ولا قبل
ملاك البقعة التي وقع بها ضرب المقتول وان الذي قتله متعمدا المدعى عليه فقط
وقد اقر بذلك ويطلبان اثبات ذلك واجراهما يقتضيهما الحكم الشرعى في ذلك وانكر
المدعى عليه الضرب واقارده كاياف كافا اثبات ذلك فبعضه وصادق الكل على
حصول الدعوى قبل تار يخبره والا تيان بينة لم تكن معتبرة شرعا وان المدعى عليه
حلف اليمين الشرعية ولم يطلب الا ان يمينه على ذلك وان الدعوى السابقة على يده
القاضي وانه عرفهما بانه حيث كان الامر كما هو مسطور فهما ممنوعان من الدعوى
المذكورة سابقا على المدعى عليه ولم يزل ممنوعين من ذلك وانه بذلك صار الا يستحقان

١٢٦٨

٢

ذی الحجة

١٢٦

١

قبل المدعى عليه الدية الشرعية ولادية ولا قسامة على ملاك البيعة ولا على باقي أهالي
 الناحية ويطلب افادة المحكم عن ذلك (اجاب) صرح في الدرا المختار بأنه لا عبرة للقرب
 الا اذا وجد القتل في مكان مباح لا ملك لاحد فيه ولا يد ولا فعلى ذى الملك واليد
 وحيث كان المكان الذى وجد فيه القتل مملوكا لمعينين ولم يدع الولي عليهم واهمهم
 عن دعوى القتل وادعى القتل على غيرهم ولم يثبت دعواه القتل على المدعى عليه فلا
 قسامة ولادية على أرباب المسكان الذى وجد فيه القتل ولا على المدعى عليه الذى لا ملك
 له في ذلك المسكان حيث لم يثبت دعواه عليه بالوجه الشرعى وقد صرح مولانا خير الدين
 بان دعوى الولي على غير أهل الهلة والدار تسقط القسامة عن أهل الهلة والدار وتلحق
 دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية اذا القياس في الدعاوى ان البيعة على
 المدعى واليمين على المنكر اهـ فالمحكم بعدم وجوب القسامة والدية صحيح اما على
 ملاك المسكان فلا براءة الولي لهم وعدم دعواه عليهم وشروط القسامة الدعوى كما
 صرح به العلامة الشرنبلالى واما على غير ملاك المسكان فلم تعد الاثبات الشرعية عليه
 والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة مضمونها ادعى اولياء قتيل على شخص بأنه قتل
 مورثهم هم هذا واقاموا عليه بيعة بذلك فعارضهم المدعى عليه بقوله ان المقتول قبل
 موته بعد أن صرح اقر بانى لم ا قتله ولم ا جرحه بل الذى جرحه رجل يدعى يوسف سرحان
 واقام بيعة على اقرار المقتول بذلك فنعى الاولياء عنه وحكم بذلك ثم بعد ذلك ادعى
 الاولياء القتل على يوسف سرحان المذکور ثانيا واقاموا على ذلك بيعة فعارضهم
 المدعى عليه بانهم ادعوا قبل تاريخه على غيره بالدعوى المذكورة واثبت ذلك وصدقه
 الاولياء على ذلك فنعى القاضى من الدعوى عليه ثم عرضت القضية على علماء
 مجلس الفشن فاجابوا بجهة المنع الاول مستندين لنص مفيد لذلك واجابوا بعدم صحة
 المنع الثانى مستندين لما فى شرح الدرا المختار وفي الوهبانية جرح قال قتلنى فلان ومات
 فبرهن وارثه على آخوانه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اذنبهم اهـ وطلب
 الجواب عن ذلك (اجاب) ما افاده علماء مجلس الفشن من عدم سماع الدعوى على
 من برأه المقتول صحيح وما نقله من النص المفيد لذلك صحيح ايضا وما استدلاله على عدم
 صحة المنع فى الاعلام الثانى لا يصلح دليلا لذلك بل هو دلائل لجهة المنع فى الاول اذ لم
 يتعرض فى النقل الذى ذكرناه اخيرا على الاعلام الثانى لما اذا ادعى الولي على شخص
 بين يدي القاضى ثم رجح الولي وادعى على شخص آخر بين يديه ولولا حفظ علماء مجلس
 الفشن ذلك ما حصلت منهم المعارضة لما حكم به القاضى ثانيا وقد صرح علماء ثانيا بان
 الشخص اذا ادعى بحق على شخص لا تسمع دعواه بذلك الحق على آخريه بان القتل
 لا يتكرر فدعواهم به على غير من ادعوا عليه بذلك ولا تناقض دعواهم به على الاول
 والتناقض مانع من صحة الدعوى فلم يتضح خطأ القاضى فى عدم السماع ومنع الاولياء

فسبحان من تنزه عن الخطا والنسيان والله تعالى أعلم (سئل) في طفل صغير ابن ثلاث سنين وجد قتيلا في جسر البحر المشترك بين عامة الناس وهذا الجسر قريب القرية من القرى ولم يوجد فيه علامات القتل وسأل المحاكم أولياء الدم عن قتل ولدهم فقالوا ليس لنا في هذه القرية عادية ولا نعلم احدا منهم قتله وتذكر ذلك منهم مرارا وقد برأوا اهل هذه القرية بين يدي القاضي فهل والحال هذه لا قسامة ولا دية على اهلها خصوصا والجسر مشاع بينهم وبين البلاد ولا تسمع دعواهم عليهم بعد ثبوت تبرئتهم لهم لدى المحاكم الشريحية (اجاب) حيث امر اولياء القتل اهل تلك القرية عن دعوى القتل فلا تسمع دعواهم عليهم بذلك اذا ثبت الامر بالوجه الشريحي ولا تجب القسامة والدية بدون الدعوى لمن له ولاية ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قتل امرأة عمدا ظلمانها راغبه المحاكم كم لقتله فصالح القاتل ورثة المقتولة بين يدي المحاكم والقاضي باطيان معلومة وجانب من الدراهم فتراضى الفريقان وانحازت الاطيان وقبضت الدراهم وكتبت الوثيقة بذلك وغرب المحاكم القتال لجهة لاديه فهل اذا مات القاتل في تلك الجهة لا يطل الصلح بل يبقى بدله تحت يد ورثة المقتولة او يطل ويرد لورثة القاتل (اجاب) يصح الصلح عن القتل العمد ولو باكثر من الدية بحيث وقع الصلح عن القتل العمد من القاتل حال حياته لا يكون لو ارثه بعد وفاته ابطال الصلح حيث صدر صحيحا مستجبا معاشرا لشرائطه الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدهى عنه وعن موكلتيه ان مورثهم وجد مصلو بامر يديه ورجليه على شجرة في بستان شخص وبه آثار الضرب والدم يسيل من عنقه وبهذا الضرب الذي شوه دفيه مات وادعى ان الذي فعل به هذه الافعال رب البستان الذي يملك ارضه وولده القاصر واخوه ورجل آخر حافظا للبستان وان الضرب كان يجذول رمان وصف صاف زعبل معروف بالقنب وانهم فعلوا ذلك به عمدا وانكر ذلك المدعى عليهم جميعهم وجدوا ذلك جدا كليا وزاد رب البستان انه كان مرضا شديدا تشهد به عامة اهل البلد والحوار منقطع بالقراس من قبل ذلك وبعد مدة مديدة فطلب من المدعى بيته فاني يجماهة بعضهم يقول ما رايت الميت الا محمولا مشرفا على الموت وقال بعضهم رأيت مصلوبا وحارس البستان واقف بقرب منه داخل البستان فقلت لم فعلت هذا فقال لي يموت واموت فيه وقال بعضهم سالت الحارس للبستان وهو موقوف خوفا للقرار لم فعلت هذا فقال اموت فيه ولم يتعرض احد لبقية المدعى عليهم بل في خلال كلامهم ما يصرح ببرائتهم وبانحصار الافعال المتقدمة في المحارس ثم ادعى رب البستان على المدعى بانه اقر بين يدي جماعة بانحصار الافعال اى وقوع الضرب بمورثه في المحارس المذكور دون غيره وان رب البستان وولده واخاه برؤن ويريد تناقض دعواه فهل يكون قوله يموت واموت فيه قارة وقوله اموت فيه قارة اخرى اقرارا بالقتل لاسيما في حال مشافهة

١٢٦٩

١٢٦٩

١٩

المضروب للارت وتخرج الدعوى حينئذ من القسامة ولو كان الشهود من اهل البلد
ولو اعترف المحارس في مجلس الشرع بسبق اقراره منه بالضرب ولكن قال كنت مكرها
لصدور ذلك في ديوان المحاكم يكون اقرارا بالقتل ويلزمه ان يبرهن على الاكراه وان لم
يقبل ومات به وهل اذا اقام رب البستان بالتناقض البينة عليه بمطل الدعوى عليهم
حيث كانت من غير اهل البلد ولو قامت بالقسامة يكون على اهل البلد وان فرض
وجوده في البستان الذي ارضه بمو كة لشخص مخصوص وهل اذا كانوا قاطعين بانه
ما قتله الا المحارس فماذا يقولون في الايمان وهل الدية حالة او مؤجلة وعليهم ام على
العاقلة واذا كانت مؤجلة فماذا يخص كل واحد في كل سنة وهل يستوى الغني والفقير
وما ضابط الغني في هذا الباب (اجاب) شهادة الشهود على الوجه المذكور لا يثبت بها
القتل واذا ثبت ابراء المدعى لرب البستان وولده واخيه من دعوى القتل بالوجه
الشرعي لا يكون له الدعي عليهم لا عن نفسه ولا عن مو كاته حيث كان وكيل في
ذلك واقرار المحارس بالضرب طائعا لا يكون اقرارا منه بالقتل كما اوضحه العلامة
الرملي والدعوى على غير رب البستان كغيرهما من باقي الدعاوى الشرعية فان ثبت
المدعى مدعاه القتل على ذلك الغير حكم بموجبه والاحلف المدعى عليه اليمين الشرعية
ولا قسامة على رب البستان بعد ثبوت البراءة عن دعوى القتل ولا على الاقرب للمحل
الذي وجد فيه القتل حيث كان ما وجد فيه ليس مكانا مباحا كما صرح به العلائي
من انه لا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك لا حذفيه ولا يدوحيث لا قسامة
فلا حاجة للجواب عما رقبه السائل على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة
بما مضمونه ادعى ورثة مقتول على كل من ابراهيم سفيان وولده الحاج حسن سفيان
ومعتقه سعيد الاسمر بان مورثهم وثب عليه خمسة اشخاص ثلاثة منهم المدعى عليهم
المذكورون واثنان لا يعرفون اسماءهما ولا اشخاصهما ومع اثنين من الخمسة
بارودتان معمرتان بالبارود والرصاص كل واحدة بيد واحد واطلق فيه الاثنان اللذان
معهما البارودتان فاصيب بواحدة منهما فصادفته الرصاصة في جنبه الايسر ودخلت
فيه فغاصت في امعائه وخرجت من الجنب الاخر والثانية لم تصبه وانهم لا يعرفون
الرصاصة التي اصيب بها خرجت من أي واحدة من البارودتين وان المتوفى سئل عن
فعل به فاخبر ان الذي ضرب به بالبارود ابراهيم سفيان وولده حسن وعبد سعيد واثنان
لا يعرفهما وانه ما زال مترضا بسبب ذلك الى ان توفي بهذا السبب عن ورثته المعينين
من غير ميراث ويطالبون المدعى عليهم بما يترب عليهم وهو القصاص مجازاة لفعالهم
بالوجه الشرعي سئل من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار واستفسر من المدعين عن
قتل المورث من المدعى عليهم فذكروا انهم لا يعرفون سوى ما ذكر في الدعوى وان
الرصاصة التي اصيب بها المتوفى لا يعرفون انها خرجت من أي البارودتين

١٢٦٩

٥

ولا يعرفون ان البارودتين كانتا مع أى واحد من المدعى عليهم - أو الاثنين اللذين لا يعرفونهما وان دعواهما بذلك هي بمقتضى قول المتوفى المذکور قبل وفاته (اجاب) حيث لم يعين أولياء المقتول الضارب للقتيل بالرصاصه وكانت الدعوى بناء على اخبار المضر وب قبل وفاته كما هو مذکور لا تكون الدعوى صحيحة اذ من شروطها معلومية المدعى عليه والمدعى عليه انه الضارب بالرصاصه اتى مات بها المقتول مجهول ولا يحكم على مجهول ومطالبة المدعى بالبينه على دعواه عند انكار المدعى عليه بعد صحة الدعوى وعلى هذا فلا قصاص ولا دية على ابراهيم سفيان ولا على ولده حسن سفيان ولا معتقه سعيد المذکورين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نزل عليها رجل ليلا وضربها ابنتها وخادمته اخات الابن والخادمة بسبب الضرب فعرفت تلك المرأة عن صفات الضارب وطلبت منه عند الحياكم وسجنته ثم بعد اطلاقه ادعت على رجل آخر وأحيلت القضية للحاكم الشريعى وابرأ القائم عن ورثته الخادمة في الخصومة المدعى عليهم عن دعوى القتل وابرأهم شقيق الابن المقتول أيضا عن دعوى القتل وبقيت أمه على دعواها عليهم فهل بعد دعواها على غيرهم أو لا تسمع دعواها عليهم سيما مع عفوا بن شقيق الميت المنصهر ارثه فيها فقط (اجاب) نعم لا تسمع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي المنصهر ورثة بما مضى منه ادعت امرأة ذمية على جماعة بانهم قتلوا ولدها بن بوت ليلا وسرقوا ما كان عندها من نحاس وملبس وغير ذلك فسئل المدعى عليهم فانكروا دعواها ثم بعد مدة ادعت على آخرين ذميين بما ذكر فهل لا تسمع دعواها عليهم (اجاب) قدر رفع اناسوال في هذه المحادثة وتبيننا عليه ما نصه لا تسمع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا وصرحوا بقبول شهادة الذى على ماله ان صحته الدعوى وان اختلفا ملة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر في مواسم مسافر بها فمر بقرية ونزل بمحل بها مع تادله بيع التجار ومعه زوجته وأولاده وبات معه خفيرا من خفرائها فقتل ليلا فادعت زوجته وولده البائع على رجل حدثت سكناه بتلك القرية بخدمة الميرى وليس من ملاكها بانه هو القاتل له برصاصة هذا المكن مع رجل من أهل تلك القرية لم يباشروا قتله فهل يتعين الرجل المدعى عليه بالقتل يطلب من ولى الدم أن يبرهن وتسقط القسامة عن أهل تلك القرية وما الحكم فيما اذا عجز ولى الدم عن البينة وصمم المدعى عليه على الانكار وهل اذا كان من ورثته بائع غائب يتوقف سماع الدعوى على حضوره وما الحكم في سماعها مع صغر بعض أولاده (اجاب) ان كان المدعى عليه القتل من غير أهل المكن الذى وجد فيه القتل تكون الدعوى عليه بالقتل ابراء لأهل ذلك المكن فان ثبت عليه القتل حكم عليه بمو جبهه وان لم يثبت حلف اليه لشرعية كباقي الدعاوى وان كان المدعى عليه من أهل المكن الذى وجد فيه القتل

١٢٦٩

١٨

جادی الاولى

١٢٦٩

٢٥

جادی الثانية

١٢٦٩

٢٨

جمادى الثانية سنة

١٢٦٩ ٣٠

شعبان

١٢٦٩ ٢٠

شوال

١٢٦٩ ٦

فان ثبت عليه قضي عليه بموجب ما تحقق والاوجب القسامة على أهل المكان الذى وجد فيه القتل والدية عليهم في المدعى على عواقبهم في الخطا وللاكبار القود قبل كبر الصغار ولا يستوفى القصاص مع غيبة أحد الاولياء والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تشاجرا مع بعضهما بسبب بيع ساعة بينهما افتتحت امرأة على أحدهما ما وضرت به على ففاسدت له سنين فهل والحال هذه يكون له عليها القصاص شرعا ام الدية (اجاب) قال في التنوير وشرحه ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حرمه وطرفي هذين اتعذر المماثلة بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف كالأموال اهـ ويجب في كل سن نجس من الأبل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قتل همدانا وعدوانا وللقول زوجة في عصمته وابنان منادون بالبلوغ فهل يكون لزوجة المقتول طلب القصاص ولا ينتظر بلوغ الصغار اهـ دم تجزى القود (اجاب) قال في التنوير وللاكبار القود قبل كبر الصغار الا اذا كان السكبير أجنبيا عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اهـ فلا لزوجة المذكورة والحال هذه القود بعد ثبوته بالوجه الشرعي ولا ينتظر بلوغ ابنيها الصغيرين همداني ح نيفة ووجه الله تعالى والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجبيرة بما مضمونه في امرأة وصى على أولادها ادعت على رجل يدعى عزيزا صاحب من أهالي ناحية الفهميين بانه تعدى على زوجها وأطلق فيه متعمدا فردة طنبجة معصرة بالبارود وبها رصاصة فاصابته ومات بسبب ذلك وذلك في قطعة أرض جارية في ملك رجل آخر وتجاه منزله الكائن بالانزلة التابعة لناحية اقواز وانحصر ميراثه في المدعية وأولادها الاربعة المعينين القصر من غير شريك وتطالبه بما يترتب عليه لها وأولادها بما ذكر بالوجه الشرعي ولما سئل من المدعى عليه اجاب بالاعتراف بالوراثة على الوجه المذكور وان الطنبجة المذكورة كانت معه فاراد المتي في أخذها من مالكها المدعى عليه تعديا فامتنع فأمسكها المتي وفي من جهة فها وقبض المدعى عليه عليهما من جهة زنادهما وجذبهما مع المتي وفي فتمرك زنادهما فخرجت فاصابت المتي وفي من غير تعد وبدون اختيار من المدعى عليه ومات الزوج بسبب ذلك وانما كرتعمده كلياً فكلفت المدعية اثبات دعواها فجهزت قسامة الحكم (اجاب) في فتاوى مولانا الخير الرملى ما نصه سئل في رجل جذب سكين آخر من خراجه فتناوله صاحبه ففجأ بذاب فخرجت يد المجاذب المتعدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا اجاب لا ضمان على صاحب السكين والحال هذه والله تعالى اعلم اهـ ومنه يعلم الحكم فيما اذا تجاوزا بالطنبجة وخرجت الرصاصة بواسطة المجاذب بدون تعد وتعمد من مالكها واذا كان عزيزا صالح المذكور من غير أهل المكان الذى وجد فيه المقتول تكون دعوى الولى القتل عليه ابراء منه لاهل ذلك المكان فلا قسامة عليهم ولا دية وعلى المدعى عليه اليمين الشرعية اذا عجزت المدعية عن اثبات دعواها القتل العمد وماليت التكليف والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجبيرة بما مضمونه ادعت امرأة عن نفسها وبطريق وصايتها

شوال

سنة

الشرعية على أولادها المعينين على عبد الرحيم النطايط بأنه ضرب زوجته سليمان
البشبيشي بالسكين ثلاث ضربات متعمدا احداها في عنقه من الخلق والثانية في جنبه
الايمن والثالثة تحت صدره وانه مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته
المدكورة وأولاده منها المذكورين أعلاه من غير شرك ونطالبه بما يترتب عليه
له وأولادها بسبب ذلك وهو أن يقتص لهم منه وسئل من المدعى عليه المذكور فاجاب
بما حاصله انه ضربه بالسكين مرتين احداها في عنقه والثانية في صدره متعمدا فوق
ومات بسبب ذلك وانه هو الذي قتله بالسكين المذكور وأنتكر وراثته المدعية
وأولادها القصر المذكورين فكلفت المدعية اثبات وراثتها هي وأولادها القصر
فشهد شاهدان بذلك وطلب منها تزكية الشاهدين فوعدت فسا الحكم (اجاب) اذا
أقر عبد الرحيم النطايط المذكور طائعا بأنه ضرب سليمان البشبيشي بالسكين متعمدا
وانه مات بسبب ذلك وانه هو القاتل له كما هو مذكور يكون موجب ذلك القصاص
ولولي المقتول أن يقتص من المقر المذكور اذا ثبتت الورثة وحكم بها ولا ينتظر بلوغ
القصر حيث كانوا اولاد الزوجة المذكورة عند أبي حنيفة والله تعالى أعلم (سئل)
من قاضى قليوب في امرأة ادعت بطريق الاصل والوصاية عن أولادها على آخرياته
ضرب زوجها بطرف نبوت فيه جلبة حديد على رأسه فوق اذنه اليمنى بغيظ فلان وانه
لازم الفراش ومات بسبب ذلك ثاني يوم في عشرة خلعت من رجب بعد طلوع الشمس
بساعتين وانه تعمد قتله بذلك وان النبوت شج اللحم وأبان العظم وأسأل الدم وأنتكر
المدعى عليه وشهدت بينة بان المدعى عليه ضرب المقتول بمسوقته ضربة معترضة على
رأسه فوق اذنه اليمنى فأنشج اللحم وبان العظم وأسأل الدم ولم يكن بطرف المسوقة
حديد ولا جلبة ومكث بعد ذلك يومين ملازما للفراش ومات بسبب ذلك وان يوم
الضرب اما ثمانية من رجب او تسعة وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه المبين بالشهادة
الاولى وانه كان في يوم الاحد ولا يدري اثمانية ام تسعة من رجب ولم يعلم ان كان
بطرف المسوقة حديد او جلبة اولاً وانه مات بسبب ذلك يوم الثلاثاء الساعة واحدة
ونصفاً واثنين وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه وانه لم يكن بالمسوقة حديد ولا
جلبة وان الموت بسبب ذلك في يوم الاربعاء والساعة واحدة ونصف هذا مضمون ما وقع
بعد ثبوت الورثة (اجاب) الشهادة على ما ذكر في صورة التداعى لم تطابق الدعوى
ومن الشروط المعتمدة مطابقة الشهادة للدعوى فلم يثبت على المدعى عليه على هذا
الوجه قصاص ولادية والدعوى على غير مالک المسكان الذي وجد فيه القتل بقرينة من
الولى لاهل ذلك المسكان فلا دعوى له عليهم والله تعالى أعلم (سئل) ما الحكم في مالو
شهدا بالقتل باثنتي عشرة رجلاً ولم يصرح بالعدد او شهدا به مطلقاً ولم يبيننا آلهما او ادعى على
اثنين بالعدد فاقرا أحدهما بالقتل مع الثاني وأنتكر الثاني (اجاب) لو شهدا بأنه قتله

١٢

١٢٦٩

ذى الحجة

١٣

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

بالسيف مثلا ولم يصرح بالعمد قضي بالفصاص بخلاف ما اذا لم يذكر انما الجرح حبة بل
اطلقا كذا ذكره القوم وقال في تعيين الحقائق ولو شهدوا بالقتل المطلق او اقر بمطلق
القتل يجب عليه القصاص وان لم يوجد لفظ التعمد وهو - ذالان القصاص فيه معنى
المعاوضة لانه شرع جابرا لجازان يثبت مع الشبهة كسائر المعاوضات التي هي حق
العمد اما الحدود والخالصة - قتاله شرعت زجاجة وليس فيها معنى البدلية اصلا فلا تثبت
مع الشبهة لعدم الحاجة اه وفيه ايضا قتلت انا و فلان فقال لا تجرم ما قتلت بقاد المجرم
وحده اه وهو خلاف المصرح به في عامة الكتب وما عليه العمل وفي خرافة المفتين
الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اه وفي تنقيح الحامدية
رجل قال قتلت فلانا ولم يسم عمدا ولا خطأ قال استحسن ان اجعل دية في ماله تتاخرانية
رجل قال انا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطا حتى يقول عمدا
فتاوى مؤيد زاده عن القنية اه وهو الذي عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) من
قاضي قلوب بما مضى من امراتين ادعتاهما الى الحاج موسى وسيدا احمد عن نفسيهما
وعن اولادهما القصر المرزوقين لهما من زوجيهما بطريق وصايتهمما الشرعية على
اولادهما المذكورين بانهم ما قتلوا زوجيهما ثم بعد ذلك ترك كل من امراتين
المذكورتين دعواه بقتل مورثه المذكور وامرات كل منهما وانها لاحق لها قبل
المذكورين في ذلك مطلقا بالاصالة ولا بالصايت طائفة من مخارقة في حال الحكم في
ذلك (اجاب) لا قصاص ولا دية على كل من الحاج موسى وسيدا احمد المذكورين حيث
كان الامر ما هو المذكور ومع ذلك تخفى القصر باق اذ لا بد لغيره من اقليم والله تعالى اعلم
(سئل) من قاضي الجيزة بما مضى من ادعى يوسف الشافعي بطريق وكاتبة الشرعية
عن امرأة وبطريق وصايتهمما الشرعية عن اولاد اخيه القصر المتوفي بان حنفي شحانة كان
را كباقر سافر مع علي ابي القصر لياخذ هذه فرمته الفرس وداس في راسه وكسرت
اضلاعه فمات من وقته وساعته وكان متعمدا القتل فسئل من المدعى عليه
فاجاب بان الفرس جمعت به فاراد منه ما فانه قطع زمامها وانقطع الحزام المر بوط به
السر ج وعجز عن حزمها بسبب قطع ما ذكر فصار ترح وهو لا يستطيع حزمها حتى
القتل نفسها على المرحوم المذكور فواقعة من ظه رجارتها الى الارض والتي هو بعيدا
عنهم وان ذلك بدون اختياره في ذلك (اجاب) اذا اثبت المدعى عليه
عجزه عن منع فرسه فلا ضمان عليه وقد افنى العلامة بوالسعود العمادي بانه اذ تحقق
عجزه عن المنع حتى اتلفت انسانا قدمه هدروا لقول لاولياء القتل بيمينهم في انكارهم
الهمز وتقدم بينة المدعى عليه على الهمز عن المنع كما أوضحه مولانا خير الدين الرملي
والله تعالى اعلم (سئل) فيما لو حضر لدى القاضي المكرم الشيخ علي قسيط ابن المكرم عمر
قسيط وهو الوكيل الشرعي فيها سيذكر عن والده المرحوم الحاضر معه بالجلس والمصدق

١٢٧٠

١٢٧٠

١٤

ربيع الاول

سنة

له على التوكيل المذ كور بحضرة المكرم بدوى بلخ و ابراهيم قسيط وحضرت ايضا امامه
 سعادة بذات المرحوم محمد قسيط وآمنة بذات المكرم اسماعيل انباني زوجة المتوفى محمد
 قسيط بن عمر المذ كور الثابت معرفة المراتين المذ كورتين بشهادة من ذكر اعلاه
 الجميع من ناحية الخانقاه قليوبية ومعهم المكرم يوسف أبو شنب والمكرم خليل
 القطري والمكرم مصطفى الابان مشايخ بالناحية المذ كورة وصدق الوكيل المذ كور
 والمرأتان المذ كورتان على ان اخا المدعى محمد عمر المذ كور المرزوق لوالده من امه سعادة
 المذ كورة ومورث باقي الورثة المذ كورة الذي مات قتيلا في أربعة من جمادى الآخرة
 سنة ١٢٦٩ بالمنزل المشترك بينه وبين والده المرقوم قتله الاصوص والحرامية وان
 شافعي محمد خضر برى من ذلك وكذا اهل الحارة والمنزل واهل البلدة ومشايخ الناحية
 بر يتون من ذلك ولم يكن لهم مدخل في قتله ولا دعوى لهم ولا طلب قبل المذ كورين في
 ذلك و ابرؤا ذمتهم من التداخي فيما شرح واستعوضوا الله جميعا في ذلك وعرفوا ان
 لاحق لهم فيما شرح مطلقا كل ذلك حسب اشهادهم واقراءهم بذلك طائعتين
 مختارين بدونا كراه ولا اجبار عليهم في ما شرح وصدقوا على ذلك التصديق الشرعي
 فهل اذا ادعت ورثة المقتول بعد اعترافهم واقراءهم بانهم لاحق لهم قبل الذين ابرؤوهم
 ولا ما لبسته لهم على اهل الحارة والمنزل واهل البلدة التي وجد فيها القتييل ومشايخ
 الناحية بشي لا تسمع دعواهم عليهم والحال هذه سيما و ابرؤوهم براءة عامة في ذلك (اجاب)
 اذا صدر الابرأ العام من الورثة عن دعوى القتل على الاشخاص المعلومين مستوفيا
 شرائط الصحة واعترفوا بان لاحق لهم قبل المذ كورين في قتل مورثهم طائعتين لا يكون
 لهم الدعوى عليهم بذلك بعد الابرأ والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما
 مضمونه ادعى سليمان ابوشهاب من اهل الى الصف وزوجته مسعدة على شخصين بان
 ولدهما كان جالا فقال لجماعة من الجماعة اني اذهب لقطع الجبس مع جماعة كان
 معهم بجماعة الفهميين فذهب ولم يعد فبحث عنه والداه فوجداه قتيلا برصاصة ضرب
 بها فدخلت في الجهة اليمنى من صدره فخرجت من خلفه ملقى على الارض بجبل الجبس
 المقابل لناحية الفهميين المذ كورة الذي هو ليس في ملك احد المعدة الارض التي وجد
 فيها ولدهما قتيلا لاخذ الجبس منها لاها الى ناحية الفهميين ومسافة ما بين الجماعة
 المذ كورة وناحية الفهميين نحو خمس ساعات وانه كشف عليه من طرف المدير فدل
 الكشف على موته بسبب ضربه بالرصاص المذ كورة واحضر المدير ثمانية عشر شخصا
 من الجماعة الذين كانوا مع ولد المدعى بن فانسروا علم ذلك بعد سؤالهم من قبل المدير فامر
 بضرب احداهم فامر في حال الضرب بان المدعى عليهم كان مع كل منهما فوردت طبخة
 حين كانا بالجبل وبعد عودهما خباها وان ولدهما المذ كور انحصر ميراثه فيهما
 وانهما لا يعرفان ان كان المدعى عليهم هما الاذان قتلاه او احدهما او غيرهما من

١٢٧٠

١٥

مطلب مات من حفره
وحفر غيره قسمت دية
على الخافرين وسقط
ما اصابه

الثمانية عشر شخصا وان جميع الثمانية عشر شخصا لا يعلمون القاتل لولدهم فانكر المدعي عليهم الدعوى فحضر مشايخ القهيين وذكري كل منهم ان ولدا المدعين لم يوجد قتيلا بمحاكمة بلدتهم وانه وجد مقتولا بسفح الجبل بعيدا عن بلدتهم وعن جباستها فالحكم في ذلك (اجاب) حيث لم يعين اولياء المقتول الضارب للقتل بالرصاصه كما هو مذکور ولا تكون الدعوى صحيحة اذ من شروطها معلومية المدعى عليه والمدعي عليه انه الضارب بالرصاصه التي مات بها المقتول مجهول ولا يحكم على مجهول ومطالبة المدعي بالبينة على دعواه عند انكار المدعي عليه بعد صحة الدعوى كما افاد ذلك في تنقيح الحامدية والفتاوى الخيرية فعلى هذا الاقصاص ولاديه على هؤلاء المذكورين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حفر ساقية يبلده وجرت العادة بان من يحفر ساقية تعاونه وتساعد اهل بلده فيها معروفة منهم ففي اثناء الحفر والشغل وقع منها جرف فمات بسببه رجلان من المعاوين والمساعدين له والآن تريد ورثتهما مطالبة رب الساقية بديتهما متعلين بموتهما في ساقيته وانه اكرههما على الشغل فيها فانكر دعواهم فهل اذا لم يشهدوا دعواهم الا كراه بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المبردة عن الاثبات الشرعية ولا يلزم بديته ما بسبب معاونة هماله وتمنع الورثة من منازعة رب الساقية بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لورثة الرجلين المذكورين تضمين رب الساقية والحال ما ذكر بدون وجه شرعي وفي الدر المختار من باب ما يحدثه الرجل في الطريق ولو استاجر رجل اربعة محفرين فماتوا فمات البئر عليهم جميعا من حفرهم فمات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقيتين ربع الدية وسقط ربه لان البئر وقع عليهم بفعلهم فمات من جنايته وجناية اصحابه فيسقط ما قابل فعله خانية وفي حواشيه رد المتهار ومثله مالو كانوا اعداؤه فاذا كان سقوط الجرف المذکور بفعل الخافرين والميتين تقسم دية هماله على الجميع فاصاب كل من الميتين من ذلك يسقط وما اصاب الباقيين يجب عليهم لم لورثة كل ولا شيء على المسالك ان لم يكن له فعل في ذلك والا شاركه - والله تعالى اعلم (سئل) في حادثة على يد قاضي الجيزة مضمونها ادعى اولياء مقتول على رجل بان المقتول في ليلته كذا خرج من منزله وذهب الى البحر الموضوع به محصول زراعته فلما وصل اليه وجد المدعي عليه وهو وولده جالسا بالبحر المذکور مع جماعة فحلبهم ثم تركهم وقام الى قطعة من البحر جارية في ملك رجل يدعى كذا ونام ثم استيقظ وقام ومشى حول البحر فمات - يدعى عليه - وولده المدعي عليه واطلق فيسه متعمدا بارودة كانت معه عمرة قباله ارود وبها رصاصه فخرجت الرصاصه واصابته في فخذه الايسر فوق ركبته ودخلت فيها وقطعت الجلد وهشمت العظم وغاصت في فخذه وخرجت من رأس فخذه من الجهة السفلى ووقع الى الارض فادركه بعض اقاربه وساله عن فعله فاخبره عن المدعي عليه المذکور بان

ضربه بالرصاصه على الوجه المسطور فذهب به الى منزله بناحية كذا ومكث على لابه الى وقت شروق الشمس ومات بسبب ذلك وانحصر ميراثه في ورثته المعلومين ثم توفي والد المقتول عن ورثة معينين من غير شريل ويطالبونه بما يترقب عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي فستل من المدعى عليه من ذلك فاجاب بالاقرار في ذلك جميعه وذكروا ان سبب كونه اطلق في ولده المذکور البارودة المذکور كورة عدم معرفته له وزعمه انه اصل كونه حين قام ناداه من هذا فلم يرد عليه فاطلق فيه البارودة المذکور كورة فاصابته الرصاصه على الوجه المسطور في هذه الايسر ومات بسببها عن ورثته المذکورين على الوجه المسطور (اجاب) اذا ادعى اولياء القتل على رجل بانه قتل مورثهم هذا برصاصه اصابته وجرحته واقرا المدعى عليه بالقتل فان اطلق القتل فهو خطأ حمله على الادنى كما روى عن ابي يوسف مخرج به علماءنا فتجب الدية في ماله في ثلاث سنين بخلاف ما اذا ثبت عليه القتل بالالة الجارحة بينة ولم تذكر الشهادة المدفانه يقتص من القتال ولو شهدوا انه قتله عداوانه مات به فهو احوط افاده الاتقاني وان اقر المدعى عليه بالعمد وموت المقتول بسبب ذلك فقل بطلب الاولياء حيث لم يوجد منهم ولا من احدهم عفو ولا مانع كما هو موجب القتل لعمدوا لافلا والله تعالى اعلم (سئل) من حادثة وارده من قاضي قليوب مضى عنها في رجل ادعى بطريق وكالته الشريفة على عبد رقيق انه ازال بكارة بنت موكله بذكره وادعى له بادخاله ذلك في فرجها بغيط كذا وذلك بالاكره وانه رقيق ولم يسبق له زواج اصلا وهو غير محصن للآن وان مهر مثل البنات المذکور في قومها وعشيرتها القاقرش مقدما ومؤخر او يريد المدعى المذکور اثبات ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فستل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاقرار بانه اخذ البنات المذکور كورة وازال بكارتها باصبعه وكشف عورتها وفعل بها ذلك مكرها وهو للآن لم يتزوج وعلى الرق وان مهر مثلها سبع مائة وخمسون قيرشا (اجاب) جنایة العبد في مادون النفس لا تثبت الا باقرار المولى او بالبينه ولا تثبت باقرار العبد اصلا ولوما ذونا وفي الولوالجية ولايجوز اقرار الماذون والمجور بالجناية لان موجبها علق بملك السيد والسيد ما اذن له فيما لم يهجم اصلا وهذا الواقر بهد العتق انه جنى حال الرق لا يلزمه شيء بذلك افاده المحوى والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة مضمونها في رجل ادعى على آخر بانه من مدة اشهر متعددة استيقظ المدعى وقت الفجر فوجد المدعى عليه واقفا على باب مكانه الذي هو ناظم فيه داخل داره فقام فحين رآه المدعى عليه اراد الخروج فوثب على حائطه فامسكه المدعى من قدميه ليعلم سبب مجيئه بمنزله فضر به المدعى عليه بسكين كانت معه ست ضربات في يده واراد الهروب فلم يمكنه من ذلك فاستغاث بجيرانه فقبضوا عليه فوجدوا معه بعض ملبوس عينه المدعى ملبسا له وتفقده المدعى بعض متاعه فوجد له ينقص صندوق خشب قيمته ثلاثة عشر قرشا ملكا لزوجته المدعى وبداخله بعض مصاغ عينه مملوك لزوجته المذکور كورة وجانب

١٢٧٠

٣٠

شوال

١٢٧٠

٤

مطلب جنایة العبد
فهو مادون النفس لا تثبت
الا باقرار المولى او بالبينه

تقديدها لئلا يجر جانيها له ونحو جانيها له امتعة بينهما وان المدعى عليه كان أخذ ذلك قبل ان يضبطه المدعى المذكور ويطلب اليه باحضار الاشياء المذكورة وما يترب عليه بسبب دخول منزله وضربه بالسكين وأخذ متاعه بالوجه الشرعي فاجاب المدعى عليه بأنه نزل مكان المدعى بقصد ان يسرق منه ودخل المكان فوجد الصندوق مقفلا ولا يعلم ما بداخله فحمله وأخرجه ومشى به الى جبانة الناحية ووضع الصندوق بها وتجرد من ثيابه ووضعها معه وعاد الى منزل المدعى ليأخذ ما يمكن أخذه فتسود الدار ونزل بساحتها وأراد ان يأخذ شيئا فالتفت الى المدعى وقبض عليه فأراد ان يخلص نفسه وضربه بالسكين مرتين فقبض عليه الجيران وضربه بوجهه بشدة فوجدوا المدعى عن مكان الصندوق الذي سرقه فدلوه على مكانه فتوجهوا واخذوا ما كان ماعدا ذلك وكر المدعى انه حضرت له امرأة ومعهما الصندوق فارغاً فتوجهوا واخبرته بانها وجدت في الطريق فامتنع من أخذه وامرها ان توصله الى حاكم الجهة فارسلته فآخذوه وهو فارغ ولا شيء فيه وصدقته المرأة على ذلك فالحاكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه أخذ المدعى عليه ما يملكه من الاشياء المذكورة فلا شيء على المدعى عليه والحال ما ذكر الا ان العزير باللائق بحاله لا يرتكبه امرأته وما لا تقطع يده باقراره سرقة الصندوق الذي قيمته ثلاثة عشر قرشاً او احوال هذه الواجب في الجراحة بالسكين في اليد سكوتة عدل ان بقي لها اثر بعد البرء والا لا شيء فيها على قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى انها وجدت زوجها قتيلاً بشاطئ ترعة تجاه راس غيبة ملوك لرجل من الناحية يفصل بين الغيط المذكور والهل الذي وجد فيه المقتول جسر ترعة ليست خاصة بالناحية بل تروى منها الناحية وغيرها نحو ثمانية بلاد المعد الجسر المذكور لم يور أهل الناحية المذكورة وغيرها من البلاد المذكورة وغيرها من بلاد المدعى وان القاتل له فلان وفلان من الناحية المذكورة بنبوت وانكر المدعى عليهم ما قتلها لرجل المذكور وضربهما له ولم تقمينة يدها فاهل لا يكون على الرجلين الا ايهن الشرعية ولادية ولا قسامة على اهل الناحية حيث لم يكن للمدعى عليه ما اطيان بالقرب من اهل الذي وجد فيه المقتول المذكور بل لاحدهما فدان طين يزعه ويسقيه من التربة المذكورة يدينه وبين اهل الذي وجد فيه المقتول المذكور زيادة عن مائة قصبية لعدم دعواها على ارباب الطين الذين بالقرب من اهل الذي وجد فيه المقتول (اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان المكان مملوكاً فالقسامة على المالك والدية على عاقلته ان ادعى الولي القاتل خطأ على المالك وان كان المكان مباحاً فالقسامة على أهل أقرب الاماكن السمعوم منها الصوت والدية على عاقلته ان ادعى الولي القاتل المذكور على الاقرب وان ادعى على غيره كان ذلك ابراه منه للاقرب ولا بد له حينئذ من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن فان اثبت دعواه بالبيينة العادلة تفى له بوجهها على المدعى عليه والا فليس له عليه الا

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٢

شوال

سنة

اليمين الشرعية كما يستفاد ذلك من كتب علماء مذهب النعمان والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة دأت خمسة أشخاص يتشاجرون ويتضاربون بقبائيت ليل في اراضي
 ابعادية ملوكة لذي آل اليه بالشراء من مالكة الاول الذي ملكها بطريق
 الانعام من ولى الامر فدخلت هذه المرأة بينهم حين التشاجر والتضارب ثم تفرقوا عنها
 وتركوها مقتولة بقوت اصحابها في راسها فقطع الجلد واسال الدم وكسرا لعظم وازهق
 الروح وقد ادعى وارثها على هؤلاء الخمسة بان القاتل لها هو واحد منهم لا من غيرهم
 ولا يعرف عينه وانها قتلت خطأ هؤلاء الخمسة مقيمون بهذه الابعادية مدة تزيد
 على ثلاث سنين وليسوا من المالكين لها فهل والحال هذه لاقسامه ولاديه على
 المالكين لا لارض لان دعواه على غيرهم براءة لهم ولا قسامة ولاديه ايضا على الخمسة
 المدعى عليهم حيث لم يبرهن على مدعاه وليس له قبلاهم شيء غير اليمين الشرعية وهل
 اذا شهد شاهدان من الساكنين بالابعادية على واحد من هؤلاء الخمسة تقبل
 شهادتهما عليه واذا شهدا طبق دعوى المدعى الحكم كذلك (اجاب) يشترط لجهة
 الدعوى تعيين المدعى عليه فاذا لم يعين الولى المدعى عليه لم تصح ولا قسامة ولاديه على
 احد لان شرط القسامة والدية تقدم الدعوى الصحيحة ولم توجد وباب الدعوى مفتوح
 فان ادعى الولى القتل على الخمسة المذكورين او على معين منهم لم يكن على مالك
 الممكان الذى وجد فيه القتل شيء ولا على الخمسة المذكورين حتى يبرهن كافي سائر
 الدعاوى فان عجز عن البرهان فليس له الا اليمين الشرعية وبرئ المالك بدعوى الولى
 على غيره وان ادعى على مالك الممكان فالقسامة عليه والدية على عاقلة في القتل
 الخطا وهذا اذا لم يوجد من الولى ابراء للمالك قبل الدعوى عليه والله تعالى أعلم (سئل)
 من طرف قاضى الحجية بما مضمونه ادعى سعد النصرانى وهو الوكيل الشرعى
 عن كل من والديه خالصة وعن مختارة بنت سعد زوجة المقتول وعن والده سعد الولى
 الشرعى على اولاد ابنه المقتول القصر الخمسة على كل من احمد حسن بن حسن و خليل
 ابن ابي شذب بن شعي وعلى عيسى بن عيسى زيدان و بدوى محمد بن محمد زيدان وابى
 طالب خلف محمد بن محمد خلف و احمد خطاب بن محمد طاب وحرب عيسى بن عيسى
 مشايخ قاضية المتأنية بان اخطا المدعى المذكور وهو موسى سعد كان صرافا بناحية
 المتأنية قوسا كتابا بمكان مملوك له وانه في يوم الاحد ٢٦ ن سنة ١٢٦٨ وجده
 موسى سعد مقتولا بمنزله المذكور مصابا برصاصتين احدهما تحت عاتقه والثانية في
 وسط ظهره وانحصر ميراثه الشرعى في كل من والديه المذكورين أعلاه وزوجته وأولاده
 الخمسة القصر المذكورين من غير شريك وان المدعى وموكليه لا يعرفون القاتل
 لموسى سعد المذكور وان الدرب الذى كان فيه المكان الذى كان ساكنا فيه موجود
 مقتولا فيه ليس به أما كن غيره وفي ليلتها لم يكن معه احد في المكان سوى زوجته

١٢٧٠

٩٢

مطلب شرط القسامة
والدية تقدم الدعوى
الصحيحة

ذی القعدة سنة

٢٧ ١٢٧٠

جمادی الاولى ٢

١٢٧١

جمادی الثانية

١٢٧١

٤

المذکورة وانهر يد من المدعى عليه - المذکورين أن يخبروه عن القاتل لموسی سعد
ليطالبه بما يترتب له عليه بسبب ذلك لكونهم هم مشايخ الناحية ومطالبين بما يحصل
بالناحية وذكروا كل من المدعى عليهم المذکورين أن موسی سعد اوجد قتيلا بمنزله على
الوجه المستطور وانهم لا يعلمون سوى ذلك فالحكم (أجاب) الدعوى على الوجه
المستطور غير صحيحة فلا تسمع ولا يقضى على المدعى عليهم بشئ والمحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا بخشبة كبيرة فوق راسه فمداخات المضروب من
ساعته به تلك الضربة المذکورة وأقر الضارب بذلك لدى قاضي ناحيتهم قبل ثبوت
القتل منه بالبينة فهل تجب الدية على القاتل أو على عاقلة وماذا يكون الحكم في
ذلك (أجاب) صرح علماءنا بأن العاقلة لا تعقل ما ثبت بالاقراء عملا بالحدود حيث الوارد
وحينئذ فالدية المعطاة التي هي موجب هذا القتل المذکور في مال القاتل في ثلاث
سنين على قول الامام الرابع في المذهب من كون ذلك شبهة والله تعالى أعلم (سئل)
من طرف قاضي الجزيرة عن حادثة مضروها رجل راكب على فرس فوطئت آخر
فقتله وأقر بذلك الراكب وادعى جوحه وعدم قدرته على منعه ولورثة القتل
وهم أولاده العصر وزوجته لا غير وصى عن القصر هو وكيل عن الزوجة أنكر الجوح
وعجز الراكب عن منع الفرس فكلف مدعي الهز من المنع بينة تثبت دعواه وعجزه عن
المنع المذکور بناء على فتيا صدرت من قبلنا قبل هذا الوقت لقاضي الجزيرة فحصل له أنه
إذا تحقق عجزه عن المنع حتى اتلفت انسا ما قدمه هدر والقول لأولياء القتل بينهم
والبينة على مدعي الهز من المنع مؤرخة في ١٤ م سنة ٧٠ ثم كاف القاضي
المذکور مدعي الهز ببينة فحز عن اثبات دعواه وأولياء القتل قاصرون خلا زوجته
فما صنع وما يترتب على الراكب بسبب ذلك (أجاب) لا تجرى النيابة في الخلف فلا
يخلف الوصي والوكيل الا في مواضع ليست هذه منها فينتظر بلوغ القصر لمخلفهم اليقين
الشرعية حيث كانت لازمة بالنسبة اليهم وقد صرح العلامة خير الدين الرملي في جواب
سؤال عن امرأة ركب فرسا مع بها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا انه اذا لم يتحقق
جوحه بان لم تقم بينة على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة والقول قول أولياء القتل
لأنكارهم المجموح يمينهم اه وفي حواشي الدر قال الحاكيم الشهيد في الكافي
واذا سار الرجل على دابة أي الدواب كانت في طريق المسلمين فوطئت انسا فبسطوا
رجل وهي تسير فقتله فديته على عاقلة الراكب وذلك لانه مستعمل للدابة من مكان
الى مكان وهي مجبورة على هذا الفعل من جهة فصارت جنايتها بمنزلة جنايته غير انه
خاطئ فوجب الدية على عاقلة واليكفا رة لانه قاتل حقيقة اه وهذا اذا لم يثبت
القتل باقراره أما لو ثبت به فالدية في ماله في ثلاث سنين لان العاقلة لا تحمل ما وجب
بالاقرار كما صرح حوايه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجزيرة عما مضونه ادعى
ابوطالب بطريق وكالته عن زوجتي اخيه البالغتين وبطريق وصايتها الشرعية على اولاد

اخيه القصر الاربعه وعهم ثلاث بنات وذ كرى على كل من على احمد وودرويش حلاوة
وابراهيم فراج بان المدعى المذ كور طامب منه انضاض للجهادية قضيه طامب منه من
الاخصاص ومن جلاتهم -م اخ له غير المتوفى وكذا المتوفى وارسل بعضهم بركب في البحر
ومن جلاتهم اخواه سيد خلف المتوفى وبدوى خلف غير المتوفى والمدعى المذ كور سافر
في البر مع باقى الاخصاص المطالبين منه للجهادية وسار الى أن وجد المار كى التى كان بها
اخواه المذ كور ان مستوية على شاطئ البحر رباناحية ووجد اخاه سيد خلف الملقى طريحاً
بالمركب التى كان بها وهى فى يد رجل يدعى محمد اعطية وكان المدعى عليهم المذ كورون
بمركب أخرى ووجد اخاه سيد المذ كور ضربه وبانقبوت فى ام رأسه من شعا عظم رأسه
وهو لا يتكلم فسأل من كان حاضر اعمن فعل باخيه ذلك فاخبروه ان الثلاثة الاخصاص
المدعى عليهم المذ كورين هم الذين ضربوه بسبب انهم كانوا يثأرون مع شخصين من
بلدته فاراد ان يخلص بينهم فضر به فحين سمع ذلك احمله وصار ذافراش الى ان مات
بسبب الضربة التى فى رأسه وان المدعى الوصى الوكيل المذ كور لا يعرف من الذى
ضرب اخاه المذ كور الضربة المذ كورة ولا يعرف انهم هم الذين ضربوه الامن اخبار من
كان حاضر حين ذاك ويريد من المدعى عليهم المذ كورين ان يخبروه عن قتل اخاه
المذ كور ليطلب اليه بما يترتب له عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعى وذ كرا المدعى عليهم
المذ كورون انهم كانوا جالسين بمركب لهم بالبحر بشاطئ البحر فضر لهم جماعة وقبضوا
عليهم وسجنوا واتكروا ماء -دا ذلك (أجاب) لم تقم وجه خصومة على احد الآن ولم
تصح الدعوى وبانها مفتوح فان ادعى الولي على غير ركاب المذ كور التى وجد بها القتل
وهم الاخصاص المذ كورون وان ثبت دعواه عليهم -م قضى على عاقلةتهم بالدية فى ثلاث
سنين وان لم يقيم البينة فليس له الايمان واحدة على كل منهم ويمنع بعدها وان ادعى على
ركب السفينة التى وجد بها القتل -ل او على معين منهم ولم يثبت دعواه كانت القسامة
على جميع الركاب والدية على عواقلهم فى ثلاث سنين والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل ادعى على آخر انه ضربه ببندقية فى رجله فعا لجها حتى برئت مع شين
وذهب بعض قوتها وصار يعرفها عن جانيها فقاير يداجوا ما تقتضيه الشرعية فى
ذلك فانكر المدعى عليه دعواه ذلك وعرف ان ولده القاصر عن درجة البلوغ هو الذى
ضرب الرجل المذ كور بالبندقية المذ كورة فى رجله من غير قصد ولا بنية للمدعى فهل
اقرار الوالد على ولده العاصر فى هذه الحادثة معتبر شرعاً وماذا يلزمه (أجاب) لا يعتبر
اقرار الوالد على ولده القاصر بمثل ذلك فلا يؤخذ القاصر بموجب اقرار ابيه المذ كور
وان اثبت المدعى دعواه المذ كورة على الاب بالوجه الشرعى حكم عليه بموجبها
والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وجد قتيلا بمجر وحاله ثلاث ضربات بعدد
فى طريق عامة بمركب جميع البلاد على غير ملك لا احد بعيد عن البلاد منها هو بعيد

١٢٧١

٧

شعبان

١٢٧١

١

عنه بنصف ساعة ومنها ما هو بعيد عنه بساعة لا يسمع منه صوت ولا بندقية لعمقه في الارض وليس فيه نفع للمسلمين ولا اخبية فيه لاحد ولا هو بقرب اخبية غيرانه بمجاورة اطيان البلاد البعيدة ولم يدع الوارث على احد من اهل البلاد (اجاب) اذا وجد القاتل في فلاة في ارض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قيادته وان لم يكن لاحد فان كان يسمع منه الصوت من مصر من الامصار فعليه القسامة وان كان لا يسمع منه الصوت فان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلال فالدية في بيت المال وان انقطع عنها منفعة المسلمين فدمه هدر وكذلك اذا وجد في المغازة وليس بقر بها همران كذا في محيط السرخسي افاده في حواشي الدر عن الهندية ومن ذلك ومما هو دوابه يعلم اهدار دم القاتل المذكور اذا وجد في مكان بعيد عن العمران بحيث لا يسمع منه الصوت في قرية ولا مصر ولا ارض مملوكة لشخص او في استحقاقه بطريق الونف ولم يكن بقرب اخبية وليس مملو كالا حدولا انتفاعه لعامة المسلمين بنحو ما ذكر حيث لم يسمع منه قاتله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد مقتيلا بنبت في راسه كسر العظم واسال الدم في ترعة مباحة خارجة عن الزمام ونفعها بالرى عام لمجملته بلاد وهي في وسط اطيان قرية واهلها لا يسمعون الصوت من محل القتل وورثته يدعون على اهلها بالقتل حيث لا ماء في التربة وقت وجود القاتل فيها (اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان مملو كاتجب القسامة على المالك والدية على عواقله وان كان مباحا فان كان قريسا من مصر او قرية او ارض مملوكة بحيث يسمع منها الصوت فالقسامة على اقرب المواضع اليه من القرى والامصار والاراضي والدية على عواقلهم فان لم يسمع منه الصوت فلا قسامة ولا دية على احد وانما الدية في بيت المال ان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلال وان انقطع عنه منفعة المسلمين فدمه هدر وانما تجب القسامة والدية على الاقرب ان ادعى الولي على المالك له او ذى اليد الخاصة عليه وهم مستحقو الوقف ان كانوا يجمعون فان ادعى على غيره سقطت القسامة والدية عن الاقرب ويكلف الولي اثبات دعواه فان عجز حلف المدهي عليه ويمينا واحدة ولا شيء عليه كسائر الدعاوى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بنت على امرأة اخرى وضربتها على بطنها بدمها بآثقالا فالقتل الجني عليها جنينا ميتا بسبب الجنابة عليها واعترفت الجنابة بذلك فاذا يلزم الجنابة لورثة الجنين والحال هذه (اجاب) من ضرب بطن امرأة فالقتل جنينا ميتا حيا استبان بعض خلقه وجب على عاقلة الضارب نصف عشر الدية اي دية الرجل لوالجنين ذكر او عشرين للمرأة لوالجنين ان شئ وكل منهما خمسمائة درهم في سنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة وطلقها بائنا ومعهام منه بنت اسقطت حقها في حضانتها فاخذها الا بوسلمها لاخته لترضعها فكثرت معها مائة وماتت البنت عن ابها ثم مات الاب عن ورثة فادعت ورثة الزوج ان البنت مائة من دم رضاعها اللبن لسكون

١٢٧١

٢٧

ربيع الاول

١٢٧٢

٩

شعبان

١٢٧٢

١١

امهاتر كتمها لابيها باختيارها ويريدون الزام الام بديتها بسبب تركها لابيها فهل
والحال هذه لا يجابون لذلك وليس لهم مطالبة الزوجة بشئ من ذلك (اجاب) اذا
اصططت المطلقة بانثاقها في حضنة بنتها لابيها فاخذها الا ب ودفعها لاخته لترضعها
ثم ماتت البنت لا يكون لورثة ابيها مطالبة البنته الام بديتها والحال هذه يصير دتعلمهم
المذ كور بدون موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات قتيلا من مدة
ثمان سنين واخذت ديتته من قاتله بالوجه الشرعي واقام القاضي اخاه وصيا على اولاده
القصر والحال انه مات عن امه وزوجته وعن ابنين وبنيتين قصر وترك ما يورث عنه
شرعا فهل يكون للزوجة والام اخذ ما يخصهما في ماتر كه وتقسيم الدية بحسب الميراث
حيث كانت موجودة وماذا يخص كل وارث (اجاب) نعم للزوجة والام اخذ
ما يخصهما من تركه القاتل المذ كور باقرية حصة الشرعية حيث لا مانع من ذلك وتقسيم
الدية على فرائض الله تعالى كسائر امواله فللزوجة الثمن فرضا وللأم السدس كذلك
والباقي للاولاد المذ كور بن تعصيه المذ كرمثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اجتمع على قتله اربعة رجال وضربوه معا بنسب بحدرة عن المحدد اسالت
الدم وكسرت العظم ولم تقم الضربات ووقع مغص على فيه ثم مات بسبب ذلك بعد مضي
يوم فهل اذا اقامت اولياؤه البينة على هؤلاء المتهمين وشهدت بشاهدة الضرب
منهم يكون ذلك موجبا للقصاص أو للدية وهل اذا كان احدا الاربعة غائبا و اقيمت
البينة على الباقيين يحكم عليهم بما يلزمهم فقط او يحكم على الجميع ويقتصب
من حضر خصما عنه وما يلزم المشهود عليهم مع غيبة الرابع هل دية كاملة او ثلاثة
ارباعها (اجاب) موجب القتل بالنسبة المذ كورة التي لاحديدها اذا ثبت انه
حصل من ضرب الاربعة الاقتصار المذ كورين بان اجتمعوا على ضربه معا بحيث لو
انفردت كل ضربة منهم لقتلت او لم يعلم الماتن منهم من غير الماتن وشهدت البينة بذلك
وانه لم يزل صاحب فراش حتى مات دية مغلظة على عواقل القتاتلين الاربعة على
مذهب الامام ابي حنيفة ار باعاء على عاقلة كل واحد من القتاتلين ربع الدية ان
كانت لهم عواقل والا في اموالهم ولا يقتصب بعض القاتلين خصما عن باقيهم ولا
يدلهم على عاقلة كل واحد منهم من اقامة البينة بمحض مره والله تعالى اعلم (سئل)
في عبد بالغ رقيق جنى على قاصر بغير اذن سيده وقطع اذن القاصر بسكينه في يده وصال
الدم ولم يمت القاصر وأقر الرقيق بالجناية على القاصر بحضرة أبي القاصر وسيده فاذا
يكون الحكم في الاقرار المذ كور من الرقيق بتلك الجناية المذ كورة (اجاب) جنابة
لا بعد على طرف الحر ولو عدا موجهة للدفع أو الفداء لا القصاص اذا لا يجزى بين طرفي
حر وعبد فاقرار العبد بذلك لو عمل به لظهر في حق المولى فيتم وقف على تصديقه الا ان
تقوم بينة على تلك الجناية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بها حريم

١٧

١٢٧٢

شوال

٢٦

١٢٧٢

ذى الحجة

٢٩

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٧٢

ربيع الاول سنة

١٥ ١٢٧٤
مطلب لوحفر فيعيا ملكه
لا يضمن الحافر بوقوع
احد فيه

ربيع الثاني

٨ ١٢٧٤
مطلب في حكم الشجة
اذا اندملت ولم يبق لها
اثر اختلاف في ايجاب
حكومة عدل

صفر

٢٨ ١٢٧٥
ربيع الاول

١١ ١٢٧٥

مختص بها مملوك له أيضا حفر فيه حفرة لينتفع بها فتردى فيها حيوان وهلك فماذا
يكون الحكم في ذلك اذا كان الحافر غير متعمد بحفرها (اجاب) اذا كانت الارض
التي حفرت فيها تلك الحفرة مملوكة للحافر فتلف بالوقوع فيها حيوان أو انسان فلا
ضمان على الحافر المذکور والا ضمن حيث لا اذن من الامام أو نائبه بالحفر وكانت
في عمر الامر واقع تعالى أعلم (سئل) في رجلين ادعيا على آخر بانه ضربهما بخشبة فشج
راسهما وان الشجتين قد حبل فيهما البره ولم يوجد لهما اثر وسئل من الضارب فاجاب
بالاعتراف بذلك بين يدي القاضي فخكم لهما القاضي على الضارب بنصف عشرة دية
النفس وحصل منه بعض ذلك والزم الضارب بدفع الباقي للدينين فهل لا يكون الزامه
بما ذكرنا فذا عليه وعليهما رد ما اخذاه على سبيل الوجوب والالزام بالحكم المذکور
(اجاب) اذا التهمت الشجة ولم يبق لها اثر فلا شيء فيها عند الامام كنيات السن وفي
البرجندى عن الخزائن والمختار قول أبي حنيفة وعليه اعتمد المذهب في والنسفي وغيرهما
لا يكتفى في العيون لا يجب عليه شيء قياسا وقالا يستحسن ان تجب حكومة عدل مثل
أجرة الطبيب وهدم كذا كل جراحة برئت كافي تصحيح العلامة قاسم قال السامحاني
ويظهر لي رجحان الاستحسان لان حق الادعي مبني على المشاحة اه وفي البرازية
لا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول
الثاني قال الفقيه المقتوى على قول محمد انه لا شيء عليه الاثن الادوية قال القاضي انا
لا اترك قولهما افاد ذلك في رد المختار وعلى كل فلا يجب ارض تلك الشجة بعد برئها
بلا بقاء اثر والله تعالى أعلم (سئل) عن دعوى رسالة من طرف قاضي الجيزة مضمونها
في ورثة ادعوا على آخر بان جاموسه كانت منطلقة فنطحت مورثهم فكسرت هامته
واضلعه من الجهة اليسرى واصابع يده اليمنى واصابع وجهه اليمنى ومات بسبب ذلك
بعد ثلاثة ايام وهو ملازم للفراس ويطلبونه بما يترب عليه شرطا فاذا يلزم صاحبها
(اجاب) حيث انقلت الجموسة المذكورة من يد صاحبها واتلفت انسانا أو مالا
فلا ضمان اذا جهما جبار والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة بما مضى
ان قتيلين وجد في بريّة ادعى اولياؤهما على رجل بقتلهما بالرصاص عند في البرية
المذكورة ولم يثبت ذلك عليه فماذا يكون الحكم (اجاب) اذا وجد قتيلا في بريّة
غير منتفع بها العامة المسلمين ولم يدركا قاتله فدمه سدروه هذا اذا لم تكن مملوكة ولا قريية
من المملوك ولا من الاخوية أو الفسطاط بحيث يسمع الصوت منه ولا وقفوا لا فعل
المالك أو ذى اليد أو على أهل القرية أو أقرب الاخوية كافي الدر والله تعالى أعلم
(سئل) بافادة واردة من وكيل محافظة مصر مؤرخة في ١٣ شعبان سنة ١٢٧٨
بقصد مطلب الجواب عن السؤال المهرد بالشفقة من مفتي مديرية جرجا الواردة للمحافظة
بافادة من وكيل مديرية جرجا بتاريخ ٣ شهره بمطلب الجواب عن السؤال المذکور

واقظه سؤال يعرض على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الانام بالديار المصرية حفظه الله وابقاه بجاه سيده انبياء آمين حاصله ان شخصاً شاجر مع رجل آخر فقات زوجته لثمنه عنه وعلى كتفه ابن له صغير فدفعها الرجل فوق ابنتها على الارض ووقعت والدته فوقه فصار صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك فهل تكون دية على الدافع أو على والدته أو عليه مائة ألفاً وما جاورين من رب العالمين من طرف محسوبكم راجي دعاءكم شرف الدين على مفتي مجلس جرجاني ٢ شعبان سنة ١٢٧٨ (اجاب) اذا كان وقوع الام فوق ولدها يدفع الرجل المذكور فالدية على الرجل خاصة سواء كان موته بوقوعه من دفع الرجل فقط أو بوقوع والدته فوقه بسبب الدفع المذكور فقط أو بهما معاً اذا لم يحدث ذلك في يده ويولد له ما في الانقروية من التاسع في جنابة الدواب وفي الكافي فحسبها بالاذن فثبت على شيء أو وطئته ضمن الناحس لا الركب لانه متعد في التسبب فيجعل كالمباشر في الضمان اهـ ومثله في رد الهتار من جنابة البهائم اذ القتل بالوطء مع وجود الركب على الدابة ينسب لثقل الركب ومع ذلك جعل الضمان على الناحس بلا اذن فهنا بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) باقادة وارادة من ديوان المحافظة مؤرخة في ٢ محرم سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال من قاضي اسبوط مضمونه في رجل هلك عن ورثة بالغين وقاصر بن فادعي رجل آخر بطريق النيابة الشرعية عن البالغين والقاصرين على اخوة ثلاثة من اهل محلة كبرى به ادار الميت ايضاً ان كلامهم ضربه هذا بنبوت في رأسه على التعاقب فوقع طريقاً في ارض المحلة المذكورة ومات بسبب ضربه أحد هم لابنهم وبرأ من عداهم من اهل المحلة المذكورة فهل اذا جحد المدعي عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدعي عليهم له بطريق شرعي وثبت وجود القتل في المحلة المذكورة تترتب القسامة ويقضى على المدعي عليهم أو عاقلهم بقدر ما يخصهم من الدية ويسقط باقية التبرئة المدعي من عداهم أو لا قسامة ولا دية ولا عين للقاتل واذا قلتم بوجوب القسامة والدية فامتنع الولي من التحليف فهل يقضى بالدية أم لا (اجاب) لا يظهر المحكم بالدية مع امتناع الولي من تحليف ايمان القسامة اذ الدية في مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون طالب الولي واذا حلف المدعي عليهم ايمان القسامة بالغالب في هذه المحادثة فالحكم انما يكون بكامل الدية عليهم أو على عواقلهم م حيث ادعى الولي على بعض الثلاثة غير معين وبرأ باقي اهل المحلة صراحة وذلك كاف في ايجاب القسامة بشرطه كما صرح به شارح الكنز الامام الزياهي في نظير ذلك مما يفيد ان الشرط اما الدعوى بالقتل على الكل أو بعض معين أو بعض غير معين ومنها من قبيل الاخير والله تعالى اعلم (سئل) باقادة وارادة من المحافظة تاريخ ٢ محرم ١٢٧٩ وبعدها سؤال من ديوان المحافظة مؤرخة في ٢ محرم ١٢٧٩ ومعهما سؤال من قاضي اسبوط مضمونه في رجل قتل رجلاً مستاماً وحصلت المطالبة من اولياء المقتول بدمه فما يستحقه القاتل

١٢٧٨

١٨

مطلب دفع امرأة فوق
ابنتها وقعت عليه ومات
ضمن الدافع مطلقاً

محرم

٩

١٢٧٩

(اجاب) اذا قتل المسلم مستامنا عمدا أو شبه عمدا ونبت ذلك بالوجه الشرعي فلا قصاص على القاتل واختلف التهيج في تسوية المستامن بالمسلم والذي من حيث ايجاب الدية بقتله في بعضهم صحح ايجابها على قاتله المسلم والذي و بعضهم نفى الدية بقتله أيضا فقال ولادية للمستامن هو الصحيح لكن جزم بالتسوية بينه وبين المسلم والذي في الاختيار وصححه الزياهي واستظهر الرملي ما صححه الزياهي فقد اختلف التهيج والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على آخرين بان المدعى عليهم تعدوا على شقيق المدعين وضر بوه عمدا عدوا وانا بنبوت من الخشب الشوم على رقبته حين كان ماوا بالظريق مسافرا من بلدة الى أخرى ومات لوقته بسبب ضرب المدعى عليهم له بالنبوت المرقوم وان المدعى عليهم اخفوا وجنته وصار المدعون يتفقون موثره - المرقوم فلم يجدوه وان ميراثه قد انحصر فيهم - من غير شريك ويطالبون المدعى عليهم بما يترتب عليهم في ذلك شرعا وطلبوا سؤال المدعى عليهم عن ذلك فهل هذه الدعوى مسموعة شرعا يترتب عليها سؤال المدعى عليهم - واذ اقلتم بسماعها - وسئل من المدعى عليهم وانكروا وعجز المدعون عن اثبات دعواهم - شرعا والتساويين المدعى عليهم - يجب ان يكونوا محلفون لهم ويمنع المدعون من دعواهم - منعائهم عيا (اجاب) اذا عرف المدعى قتلته بذكر نسبه الى جده مع ذكر باقي ما تصح به الدعوى تكون هذه الدعوى صحيحة مسموعة واذ عجز المدعون عن اثباتها بالسكينة بعد انكار المدعى عليهم - محلفون اليمين الشرعية فاذا حلفوا ومنعوا من دعواهم عليهم - من حيث لم تتوفر شروط القسامة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مديرية الشرقية مؤرخة في ٧ ربيع الآخر سنة ٨٧ مضمونها وردت هذه الافادة من حضرة قاضي أفندي الولاية بقصد تقديمها لسيادتكم واهطاء القول بالحكم فيها فلزم ترقية لسيادتكم الامل من بعد رؤيتكم بالافادة عن الحكم فيها حسب طلب حضرة القاضي وصورة افادة القاضي المذكور المؤرخه بالتاريخ المذكور وبعد قالمر جو الاستعلام من حضرة استاذنا ومولانا مفتي أفندي الديار المصرية في حال الوجود قتيلا لم يعلم قاتله محسبا بشاطئ نهر ليس مملوكا بين خطوط متعددة فهل الدية والقسامة على أقرب الخطوط مع سماع الصوت من محل القتل وهل القرب يعتبر من محل القتل للابنية والارض المملوكة فقط وهل الارض الخراجية المستهقة للاهل الى أيها الى الخطوط المذكورة لا تعتبر في القرب وعدمه لانها ليست مملوكة لاربابها وكيف كي بورود افادة حضرة مولانا الموما اليه ترسل لنا للاجراء بموجبها فيما هو لازم النظر فيه بالمجلس (اجاب) اذا وجد ميت وبه جرح أو أثر ضرب أو خروج دم من اذنه أو عينه أو خنق محسباً بشاطئ نهر غير مملوك ولم يكن الشاطئ أيضا مملوكا فالقسامة والدية على ملاك أقرب الاراضي لذلك الشاطئ بحيث يسمع منها الصوت فان لم تكن الاراضي مملوكة الرقبة فعلى أقرب

جادی الاولی

١٢٨٥

٢٥

ربیع الثانی

١٢٨٧

٢٠

ذی القعدة سنة

مطلب الاراضي السلطانية
التي آلت لبيت المال
لا تعتبر في ايجاب القسامة
والدية على خزارعها

القرى من ذلك المسكان بحيث يسمع الصوت أيضا والارض الموقوفة على جماعة يحصون
كالمملوكة أما الاراضي السلطانية التي آلت لبيت المال فلا تعتبر في ايجاب ذلك على
خزارعها اذ لا ملك لهم فيها بل رقبتهما لبيت المال فهي اعمامة المسلمين واعتبارا أقرب القرى
اذا كانت القرية صغيرة فلو كانت كبيرة ذات محلات فعلى أهل أقرب محلة منها أهل
وجود القتل ومحل ذلك اذ لم يثبت القتل على معين ولم تحصل الدعوى بالقتل على غير
ملك الا قرب والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مهر في ١٣ ذی القعدة سنة ٩٣٠
حاصلها وردت مكتوبة لهذا الطرف من مديرية المنوفية بأنه لما تحرر رالي حضرة قاضيهما
بالاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعي في دفع الدية المقعدة على ثلاث سنوات ان كان
عنده مضي كل سنة يدفع قسطها او يجري تحصيل القسط في اثناء السنة شيئا فشيئا لان
ولدى ابراهيم موسى المقتول من زاوية البقلى المقسط دية والدهما على ثلاث سنوات
يرغبان الاستيلاء عليهما من عيسوى محمد المحكم وم عليه بهاشيئا فشيئا وهو يريد اداء قسط
السنة عند انقضائها افيد من حضرة القاضي الموصى اليه بالدعوة بناء على ما رغب به مقتضاها
بازوم مخابرة حضر تكم فبناء عليه لم تحرر له حضر تكم للافادة عن ذلك (اجاب) حيث
وجبت الدية في مال القاتل في ثلاث سنين في كل سنة الثلث فلا يجب عليه اداء قسط
السنة الا بتمامها اذ هو الاصل لكل قسط كما في سائر الديون على ما يظهر بخلاف ما اذا
كانت على العاقلة وكانوا من أهل العطاء من بيت المال حيث تجب في ثلاثة اعطية
وان خرجت اعطيتهم الثلاثة في أقل من ثلاث سنين أو أكثر على أحد أو اثنين في المسئلة
أما لو كانوا من المرتزقة فتجب في ثلاث سنين وان خرجت الارزاق في أقل كما صرحوا به
فرقا بين وجوبها على أهل الاعطية وأهل الارزاق وصرحوا أيضا في وجوب الجزية
على الذمي بأنها تجب في كل سنة واحدة تلفوا في وقت الوجوب فعندنا وجوبها بآول السنة
لأنها جزاء القتل وبعد الدية يسقط الاصل فيجب خلفه في الحال الا أنه يخاطب بأداء
الكل عند الامام في آخر الحول تخفيفا وبأداء قسط شهرين عند أبي نوء في آخرهما
وقسط شهر عند محمد في آخره كما في القهس تاتي عن المحيط والحاصل أنها تجب في أول العام
وجوبها موسعا كالصلاة وإنما يجب الاداء في آخره أو في آخر كل شهرين أو شهر للتسهيل
والتحفيف عليه كما في ردالمحتار وعند الامام الشافعي الوجوب في آخر السنة فلا يطالب
بشيء عنده قبله بالاولى ومن هذا يظهر أنه لا يخاطب من وجبت الدية في ماله مقسطة
على ثلاث سنين بأداء قسط كل سنة الا عند تمامها اذ هو وقت الاداء وحلول الاجل نعم لو
كان له كسب يحصل اليه في وقت من السنة دون وقت فلا بأس من اداء القسط منه
تسهيلا وتخفيفا على نفسه هذا ما ظهر لي في جواب هـ هذه المسئلة والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة من نظارة الداخلية في ١٦ ربيع الاول سنة ٩٤٠ حاصلها حضرة محافظ
بور سعيد والقنصل أرسل للداخلية مكتوبة أوضح فيها ان امرأة عيسوية وابنتها سلمتا

١٢٩٣

٢١

مطلب في وقت وجوب
اداء اقساط الدية

وكذلك أخو البنت المذكورة أسلم ولمناسبة ان المرأة وابنتها قتلتا حفصة الهاظظ
الموما اليه برغب صدور المكاتبة من طرفنا الى جهة الشام بحضور من يكون له حق
من ودية المقتولين لاجل المرافعة في مادة قتلها وحيث المفهوم من تلك الافادة ان
اهل المقتولين غير مسلمين فقتضى معلومية ما اذا كان يجوز شرعا الدعوى في هذا
الخصوص من اهل المقتولين الغير المسلمين او يكون التداعي من الشخص المذکور في
امر قتل اخيه وعن المرأة الاخرى اذا كانت والدته ام كيف فلزم تحريره لمحضرة كم لورود
الافادة (اجاب) لاميراث بين مسلم وغير مسلم اذ من شرط الميراث اتحاد الدين فاذا قتل
المسلم لا يكون لقريبه النصراني مثلا ولاية الدعوى بقتله سواء كان القتل موجبا للمال
اولا لقصاص واذا كان الاخ المسلم للبنت المقتولة انا من امها المقتولة ايضا يكون وارثا
له ما وله ولاية الدعوى بقتلهما بعد الموت سواء كان هذا الوشبه عمدا وخطا اذ لم يوجد
من يحجبه عن ميراث اخيه من الورثة المسلمين عند موتها يجب حرمان كائن مسلم لها
عند موتها او اب اوجد كذلك واماما بالنسبة لامه المسلمة المقتولة فهو وارث لها لا يجب
بحال حيث كان حرا غير قاتل لها واذا كان الاخ الابن المذکور من يشار كفي ميراث
المراتين المذكورتين من المسلمين عند موتها ما يكون له الخصوصية معه فيما يتعلق
بقتلهما فان كان القتل موجبا للمال باصله كقتل خصوصية المحاضر من الورثة وبحكم
لكل بالحق اذا احدى الورثة خصم عن الباقيين فيما يتعلق بالاموال وان كان القتل
عمدا موجبا للقصاص لا يحكم الاب بحضرة كل الورثة وطالبهم به - دالات المتعبر شرعا
والله تعالى اعلم (سئل) بافاد من مديرية سيوط في ٣ شعبان سنة ٩٨ مضمونها انه
وردت افادة من حضرة قاضي افسدي المديرية ومعه اسؤال يختص بقتل نفس
مذکورها انه قد اشقبه عليه المحكم الشرعي فيها ويرغب الاستعانة من حضرة مفتي
المديرية ولما تحرر لمحضرة وردت افادته يذكر فيها انه بالنسبة لجسامة الاشغال المكلف
بها قد صار مراجعته لى كتب المذهب الموجودة في يده ولم يحصل استدلال على نص صريح
وحصل عنده اشقباه في ذلك ورغب الاحالة على هذا الطرف بناء على بند اللائحة
وبرام النظر في ذلك والاجابة وصورة السؤال المذکور وما قولكم في رجل اقر على نفسه
انه خنق مطلقته حتى ماتت وانه حفر لها حفرة في منزله ودفنها فيها ودفن فيها بعد ابناء
له منها حيا واهل عليهم ما التراب حتى مات الولد ولها منه ابن آخر ومن غيره ابنا آخران
فهل والحال هذه يؤخذ باقراره حيث كان مكلفا طائعا ويسقط عنه القصاص لارث
ابنيه منها ماوجب على ابهم ما منه ويجب عليه دية ان لا تقل له ما لا بالسقوط ويكون
لولد لها منه النصف في ديتها ولولد لها من غيره النصف الباقي ولا ينهها منه من دية شقيقه
ثلثاها ولا خويه لامه المذکور المثلث أو لاميراث من القصاص لابنه الذي اقر
دوائه مات بعدها ودفن معها لان فاخر حياته عن امه لم يعلم الامنه فيتم في ذلك ويكون

الارث لابنه منها ولا بينهما من غيره الاثنا ولا ينقلب الموروث من القصاص مالا ويسقط
 بقدره من الدية افيءونا (اجاب) نعم يؤخذ الرجل المذكور باقراره والمحال بما ذكر
 ويجب عليه ديتان في ماله دية مطلقة ودية ابنة المقتول ولا قصاص عليه اذ القتل لو
 كان موجبا للقصاص ينقلب مالا لو ورثه ابن القتال عليه وهذا احد ابني المقر وارث
 على ابيه لا محالة في قتل امه واخيه والقاتل مباح مرة محروم من الميراث سواء اوجب
 القصاص او المال فان كان دعوى اولاد المطلقة المقتولة توافق اقرار الرجل المذكور
 في ترتيب الموتى قسمت دية المرافعة على اولادها الاربعه ارباعا وما اصاب المقتول منهم
 بعد ما يكون هو وكامل دية لاخيه الشقيق فيما ذكر الثمان ولاخويه لا متهما
 المذكور الثلث اما لو خالفوه بان ادعوا سبق موت الابن فان اتفقت الاولاد الثلاثة على
 ذلك تقسم الديتان على حسب ما اتفقوا عليه وان اختلفت الاولاد فيما بينهم في تقدم
 موت الام او الابن فلا يتحقق شرعا تجري القسمة على موجب هذا ولم يظهر وجه
 الاستفهام الاخير في السؤال ولم يتضح المراد منه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من
 رئيس مجلس الاحكام في ٤ محرم سنة ١٣٠٠ م ضمنوا قاتلت بالجصاص أوراق قضية
 قتل علي قشقوش من ناحية بر فامة التابعة لمديرية البحيرة وسلب مقرده المسئول
 فيها الشخص من تلك المديرية وتبين ان المذكور له ورثة بالغ وقصر والبالغ منهم زوجتا
 المتوفى قد شهدتا على انفسهما بانهما الايرغبان سمعا قضية قتل مورثهما المذكور شرعا
 ويرغبان سمعاها سياسة وصدر بذلك اعلام شرعي من حضرة قاضي المديرية ولما
 احيل على حضرة قاضي البحيرة رؤية المادة شرعا وتحرير الاعلام بما يتم عليه المحال
 لوجود الورثة القصر المذكورين اعطيت منه الافادة للمديرية بما فيه بدخضور ابراهيم
 قشقوش الوصي الشرعي من قبل حضرة علي اولاد اخيه علي قشقوش المتوفى المذكور
 وهم محمد وميتولي وعلي وخزينة وانه ادعى بطريق وصايتة المذكور على كل من
 عبد الواحد الخولي وعلي ابي حلوه بانهما اشتركا مع بدوي قطعات في ضرب علي قشقوش
 المتوفى المذكور بنبوت من خشب حتى مات علي قشقوش المذكور بسبب الضرب
 المذكور وذلك مدعاة ادعاءهم عليه وان كلا منهم اقرب بذلك طائعا مختارا او يطلب
 اثبات ذلك على المدعي عليهم او باستجوابهم عن ذلك قد انكر او صار ثبوت الورثة شرعا
 واحضر المدعي المذكور بينة شهدت باعتراف المدعي عليهم المذكورين بالقتل
 المذكور وذكر حضرة القاضي ان المدعي وصي وموجب دعواه التي ادعاها هو القصاص
 فقط لا الدية وليس للوصي القصاص بل انه يصالح فقط ولم يقع صلح بينهم وحيث ان
 حضرة القاضي الموالي به لم يحضر اعلاما شرعيا بما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه القضية
 رؤى لزوم استفتاء حضرة تكم عن هذه المادة وهل له ان يستوفي هذه القضية ويحضرها
 اعلاما شرعيا يحكم به شرعا ام كيف ولد الزم تحرير المحضر تكم ثومل ورود الافادة عن

ذلك لاجراء ما يلزم (اجاب) علم ما بافاة المجلس وحيث ان وراثة المقتول المذكور منحصرة
 في زوجته واولاده القصر المذكورين من غير شريك وقد امتنعت الزوجتان من الدعوى
 بالقتل العمد على المدعى عليهما وادعى به وهى القصر المذكورين لدى القاضى
 واقعت البينة على اثبات الوفاة والوراثة والقتل المذكور من قبل الوصى المذكور فخط
 فلا يتبقى الحكم من القاضى على المدعى عليهما بالقصاص بطلب الوصى اذ ليس له ذلك
 واعماله الصلح برضاه مع المدعى عليهما بما يخصهما في مقدار الدية بالنسبة لتصيب
 القصر فاذا صار الامتناع عنه توقف الحكم بالنسبة له هذه الجناية على بلوغ القصر او
 احدهم وطلبهم مع باقى الورثة البالغين الفصا ص بنساء على ما عليه العمل الا ان او
 حضور الورثة البالغين ودعواهم بماذا كره لدى القاضى واقامة البينة وطلبهم الفصا ص
 جميعا ولم يكن هناك مانع حتى يحكم القاضى به في حال صغر باقى الورثة وحينئذ يفتقر
 الاعلام الشرعية بذلك الا ان يحصل عفو او صلح فيتقرر الاعلام بما يستقر عليه الحال
 وبالحكم فلا يتبقى تحريم الاعلام الا ان من القاضى يشتمل على حكم بثبوت هذه الجناية
 قبل حصول شيء مما سبق ذكره والله تعالى اعلم (مثل) بافاة من الحقانية في ربيع
 الآخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان حضرة قاضى افندى مديرية جرجا رسل لهذا الطرف
 مكتوبة في ٢٦ الماضى ومما صورته سؤال بخصوص قضية قتل حصل الاشتباه فيها
 على حضرة وحضرة مفتى افندى المديرية وقصد الاستفتاء عنه فبنا عليه اقتضى
 تحريمه ومعه السؤال المذكور لاجراء ما يتراهى وصورته مثل عن رجل مات قتيلا
 فادعى وارثه على ثلاثة اشخاص معينين من بلدة انهم ضرر بوجه ثلاث بنادق الاولى لم
 يصبه منها شيء والثنتان اصابته برصاصة منهما لم يعلم ضارها الكون ذلك كان ليلا وهو
 باث في زراعة القمح تعلقه البعية من بلدة المدعى عليهم بعد ايتنا بحيث لا يسمع
 الصوت من المكان المذكور ولا هالى الناحية ولا يسمعون وبسماع المدعى عليهم دعوى
 المدعين المذكورين كروا انهم خرجوا ليلا لمل دركهم في الحفظ لكونهم خفرة قراوا
 اشخاصا في غيط احدهم شيخ الخفرة في المكان المذكور يسرقون من زراعة الفصح
 لصوصا فارادوا منعه فلم يمتنعوا وضر بهم للصوص او لا بالبنادق فلمالم يتقدروا على
 منعهم ضررهم الثلاثة الخفرة معا بثلاث رصاصات اصاب المقتول واحدة منها لم
 يعلموا هى رصاصة من منهم ومات بسبب ذلك وان المقتول لص مشهور بالسرقة هذا
 ما اعترف به المدعى عليهم فهل والحال هذه لا عبرة بهذا الاقرار حيث لم يتعين فيه القاتل
 من غيره ولا شيء على المدعى عليهم وما اذا اعتبر فهل تطلب بينة من المدعى عليهم أن
 المقتول كان يسرق من زراعة احدهم ولم يتقدروا على منعه الا بالقتل ويكون كسئلة
 اقرار واحد معين بالقتل يدعى ما ذكر وادا كان كذلك فهل اذا حضر واشهودا من
 بلدتهم تشهد بذلك تقبل حيث ان الناحية المذكورين بينة عن محل القتل حسبما
 ذكر أعلاه ومع الاثبات ينتهى عنهم القصاص ويهدر المقتول حيث انه كان يسرق

ولم يمكن منعه الا بالقتل او ما حكم الله في تلك النازلة وفي اقراره ولا المدعى عليهم وان
كانت دعوى المدعىين غير مسموعة شرعا لعدم تعيين القاتل حسب ما هو مبين اهلاه
(اجاب) بناء على مكاتبة سعادتك وما طاب له - حضرة قاضي افندي مديريه بجرمان افادة
الحكم الشرعي من هذا الطرف عن السؤال المسطر في احدى الشقتين المحرر باعلى
افادة من حضرة نائب محكمة المديرية ومفتيها الى حضرة رئيس مجلس اسبوط في
قضية القتل المحاصل الاشقاء بهما من حضرة ومفتي المديرية المذكورة الى
آخر ما توضح فالذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذا السؤال ان الدعوى الصادرة من ورثة
المقتول على الثلاثة الاشخاص بالقتل على الوجه المسطر بهذا السؤال غير مسموعة
شرعا ولا يترتب عليها سؤال المدعى عليهم حيث ادعت الورثة ان اصابة المقتول
بالرصاصة التي اخرجت من بندقة احدهم لا يعلمون الضارب لها منهم وباب الدعوى
مفتوح فان صححوها بالوجه الشرعي تسمع ويترتب عليها ما وجبها والافهم ممنوعون
شرعا ولا شيء على المدعى عليهم بمجرد هذا كإنا الاقرار الصادر من المدعى عليهم على
اوجه المسطر بهذا السؤال لا يلزمهم به شيء من قصاص او دية اذ لم يوجد من احدى
نسبة القتل الى نفسه والحال ما ذكر في السؤال ويؤخذ حكم الشق الاول مما صرح به
العلامة خير الدين في فتاواه من باب القسامة ضمن جواب عن سؤال في جماعة يواردية
ويؤخذ حكم الشق الثاني مما صرح به العلامة المذكورة ضمن جواب عن سؤال في امرأة
ادعت على الراعي والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من قاضي ومفتي مديرية البصرة في
٢٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان مجلس ايتدائي اسكندرية احوال على هذه
الحكمة نظرت داعي محمد زغلول الخوفا في المقيم با كنجي عثمان بمديرية البصرة على
أحمد حسن الجعفري البري بشأن دعوى المدعى عليه على حسنة زوجة محمد زغلول
السالف ذكره واطلق المدعى عليه المذكورة في المرأة المذكورة بندقية ملوثة بارودا
ورشاحا - داعدا وانا بغير حق في جنبها الا يسر وجهها جرحا مهلكا سال منه الدم وماتت
المرأة حسنة في الليلة التي ضرب بها فيها بسبب الضرب المذكور وخلفت من الورثة زوجها
محمد زغلولا المدعى وولديها زنوبة من زوجها المرقوم والسيد من غيره وبعد صحة
الدعوى قد صار استجواب المدعى عليه وانكر جميع ما ادعى به واثبت المدعى وفاة المرأة
المذكورة ووراثته مع باقي ورثتها الماشر عابا لطريق الشرعي فهل ينتظر بلوغ السيد
أحد الورثة لانه اجنبي عن المدعى للحكم في هذه الحادثة أم اذا ثبت المدعى على المدعى
عليه دعواه لقتل يجري انعامها ويحكم فيها بما يثبت شرعا (اجاب) صرح علماؤنا بان
للكبار من ورثة المقتول محمد القود قبل كبار الصغار في قول الامام أبي حنيفة الا اذا كان
الكبير اجنبيا عن الصغير والذي مال اليه العلامة ابن عابدين ان ذلك منحصري احده
شريك الملاك اذا كان اجنبيا عن الشريك الا تاجر الصغير امام مثل الزوج أو الزوجة اذا

كان الصغير ليس منه فلا يدخل في الاجنبي كما اُفتي به العلامة ابن الشلي و بناء على ذلك
فلزوج المرأة المقتولة عمدا المذكورة القصاص قبل كبر ولدها السيد المذكور المرزوق
له من غيره بعد استيفاء ما يلزم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضي مديرية
الشرقية مؤرخة ٢٧ صفر سنة ١٣٠١ عن مادة قتل محال نظرها عليه مقيدة بمضبطة
مرافعات المحكمة بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٣٠١ حاصلها ادعى رجل وامرأة على
رجل آخر بان المدعى عليه ضرب المرأة احدى المدعين في بطنها برجله وهي حامل عمدا
عمدا وانا فاسقطت بسبب ذلك جنينين ذكر او انثى تسمى الخلق وبقيا حيين نحو ست
ساعات وما تابعد ذلك بسبب ذلك عن والديه - ما المدعين وانحصر ارثهم ما في ما يلا
ثم يكتسب وطالباه وعاقلته يديهما الشرعية وسالا سؤاله عن ذلك فسئل المدعى عليه
عن دعوى هذين فاجاب بالانكار كليا وتقرر على هذه الصورة من طرف القاضي محضرة
مفتي المديرية بالاستفهام عما يقتضيه الوجه الشرعي من طلب البينة على الدعوى بقاها
او على وفاة الجنينين وحصر الارث في والديهما ثم طلب البينة على الجناية كالجاري في
مواد القتل وهل يحكم بدية الجنينين في ثلاث سنين بعد اثبات الموت فاقد محضرة المفتي
المذكور انه لم يقف على الحكم وطلب عرض هذه المادة على هذا الطرف فارسلت
بطلب الجواب عنها (اجاب) الدعوى من الوارثين المذكورين يقتل ولديهما بضرب
بطن أمهما برجله فالقتل ما حييين وما تابعد ذلك من ضرب به دعوى بقتلهما كسائر
الدعوى بالقتل الموجب للدية في ثلاث سنين اما على العاقلة ان كان لقاتل عاقلة ولم
يكن ثبت القتل بالاقرار واما على القاتل من ماله فيرأى فيها اثبات الوفاة وحصر
الارث والحكم بذلك قبل الحكم بموجوب هذه الجناية ثم يحكم بموجوبها كسائر دعوى
القتل والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام في ٧ ربيع الآخر سنة ١٣٠١
مضمونها المسائلت بالاحكام قضية قتل زنا في جمعة من القصير قد تراعى لزوم ارسال
الاعلامين الشرعيين الصادرين في هذه المادة من محكمة اسبوط احدىهما بتاريخ
٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ والثاني في ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ والعرض الذي
تقدم للاحكام من القاتل لطرف فضيلته كم لا فادة ما يترأى في ذلك ومضهون الاعلام
الاول الحكم بالمنع عن الدعوى لجهز المدعين فيه عن اثبات القتل العمد بعد اثبات الوفاة
وحصر الارث منعاه وقتا والثاني الحكم بالقصاص بعد الاحالة على المحكمة من مجلس
ابتدائي اسبوط لسماع الدعوى ثانيا لسكون الورثة أحضر واشهودا شهد طبق دعوهم
فشهدوا كذلك وأعد ذلك المدعى عليه فعرّف بان الشاهد من خصمان له بسبب مشاجرة
حصلت بينهما معه ولعدم اعتبار القدر المذكور شرعا طالب من الورثة تزكية الشاهدين
فذكر قيامهم علنا ولم يبد المدعى عليه فيه ما فادح في حكمهم على دياب بن عبد العاطي
المدعى عليه بقتله قصاصا في مورثهم زنا في جمعة بن عبد ربه وكتب عليه من مفتي
مجلس استئناف قبلي ما تضمنه هذا الاعلام موافق شرعا والحال ما ذكر ثم كتب عليه

١٣٠١

٣

من أرباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في ٥ صفر سنة ١٣٠١
بالاطلاع على هذا الاعلام المؤرخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ وعلى الاعلام المرفوق معه
المؤرخ ٩ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ غرة ١٧٤ سجل دعاوى المهررين من محكمة
مديرية أسيوط لم يظهر ما يطل المحكم بالقصاص على دياب المذكورين هذا الاعلام
وحديث فلا واية القتل حق اسقيته منه شرعاً حيث الحال ماذكر والله تعالى اعلم
(أجاب) بناء على طلب المجلس قد صدر نظر الاعلامين المذكورين بكاتبة سعادتكم
هذه فوجدنا فيهما المؤرخ ٢٢ رجب سنة ٣٠٠ غرة ١٧٤ مضبطة وغرة ٩ سجل دعاوى
محكم وفيه بالقصاص لورثة المقتول على دياب عبد العاطي لثبوت قتله مورثهم هذا
وصدق عليه من حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي وحضرات أعضاء المجلس الشرعي
بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في ٥ صفر سنة ١٣٠١ ونظر العرض المقدم من المحكوم
عليه المتضمن طلب احالة هذه المسألة على هذا الطرف بناء على لائحة القضاة اطاعته في
الشهود بانه يدينه ويدينهم خصومة أو وضعها في الاعلام المذكور فضلاً عن عدم معرفتهم
حقيقة ديانتهم والذي يقتضيه الحكم الشرعي ان الطعن في الشهود بطلاق خصومة
بسبب مشاجرة حصلت كالوضع في الاعلام لا يقتضي رد الشهود ما لم يبين وجهها
شرعياً يقتضي رد الشهادة ويثبت كما ان الطعن بعد التزكية والتعديل الشرعيين
بان الشهود لا يعرفون حقيقة ديانتهم طعن مجرد لا يقبل فجرد ما ذكر لا يقتضي نقض
الحكم بعد صدوره مستوفياً شرائطه وبذلك اذلت الاجابة والله تعالى أعلم

(كتاب الحيطان وما يتضرر به الجيران)

(سئل) في رجل له مكان وفيه قصبة ومنزل الترحج والحجارة اقصاب لا منزل لها
سوى المنزل المذكور نازلة فيه فهل عند الترحج يكون كل منهما ملزوماً بترح ما منزل
من اقصابه واذا توقف أحدهما يجبر على الترحج ويكون بينهما (أجاب) اذا كان
المكان المذکور لاجتماع الخارج فيه مشتملاً على ما تكون مؤن اصلاحه وترحه على جميع
الشركاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جعل بيتاً ويريد احداث شبايك فيه فضر
يحاره وتكشف عورات عياله فهل في هذه الحالة يمنع الرجل المذكور من ذلك الاحداث
الضرر يحاره واذا احداثها بالفعل يؤمر بسدها ولو كان بينه وبين جاره زقاق غير نافذ
(أجاب) في المضمرات شرح القدوري ان السكوة اي الطاعة ان كانت
للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر والظاهر ومنه يعلم
الحكم في الشبايك المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً بجانب
جدارنا وتحت شبايكنا وهو مالك ربحنا وبني به طاحونة خيل وصاروا يقرصون عليه
مسكة فوق الحيطان مقابل ربحنا ومن ذلك حاصل لنا ضرر من رائحة المسكة ووخم
البهاثم وقلقتنا من ادارة الطاحونة ونحن قد صدرنا لنحو عشرين عاماً بمحلتنا ولم يوجد

محرم

ربيع الاول

طاحونة بهذا المكان فهو لـ بتلك الاسباب يؤثر شرعا برفع الطاحونة ومنع الضرر ارام لا
 (اجاب) يمنع الشخص من التصرف في ملكه اذا ترتب على تصرفه فيه الضرر بجاره
 ضررا يبينا والافلاوا الضرر بالعين ما يكون سببا للهدم وما يوهن البناء بسببه أو يخرج عن
 الانتفاع بالملكية وهو ما يمنع التمتع بالاصليّة كسد الضوء بالملكية والقنوى عليه
 كما في تنقيح الحمادية واقفي بذلك المتأخرون الا سلام والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة
 أرض مملوكة لشخص وهي مجاورة لدار له وهناك أبواب للبحر من مفتوحة في تلك الأرض
 وصاحب الأرض مراده بنائها وادخالها منزله لاصلاحه وتحويل أبواب دور البحران
 من أرضه وفتحها في الطريق السلطاني المعد لعموم الناس فهو لـ يجب لذلك ويجوز
 ارباب الدور على تحويل أبواب دورهم من أرضه ويفتحونها في الطريق السلطاني
 (اجاب) اذا لم يكن لأرباب الابواب ملك في الأرض المذكورة ولا حق الاستطراق
 والمرور فيها يكون لما سلكها بناؤها وادخالها في منزله ومنعهم من المرور والافلا
 يكون لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا وحدث فيه طاحونة
 لسكرا فتضرر الجار بسبب ذلك ضررا يبينا فهو لـ اذا كانت الطاحونة حادثة وحصل
 منها الضرر يكون لجاره منعه أو كيف الحكم (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في
 ملكه الا اذا كان الضرر بجاره ضررا يبينا فانه يمنع على ما عليه القنوى فاذا كانت ادارة
 الطاحونة المذكورة تضرر بالجار ضررا يبينا يمنع من ذلك والافلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في مسجد اختل البعض من دائر سطحه الاعلى فهدم خشية سقوطه وحصول
 الضرر بجيران المسجد وابقى منه ذراع اسوة بباقي دائر السطح على قدره فاراد جيران
 المسجد اعادته ما هدم من طرف ناظر الوقف ليحول بين الاسطحة والازوم له الى المسجد
 لعدم استعمال سطح المسجد بسكن أو غيره فهو لـ لا يجبر الناظر على بنائه لعدم وجود
 النفع به لجهة الوقف واذا اراد وارفع حائل بين اسطحتهم وسطح المسجد زائد ففعلونه
 من مالهم لانفسهم (اجاب) ليس لجيران المسجد تسكين ناظره بناء ما ترفوق سطح
 المسجد ليحول بين الاسطحة وزيادة على حاله الاصلية ويعيد المهدم الى ما كان عليه حيث
 كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في فرن لقاهر آلت له بارث من أمه
 معدة للاستغلال وله جار يعمل على مالك الفرن بان بيت النار في حوش بيته وجاء له في
 اعلاه وهو متهضر بذلك ويريد تسكين المالكات زالة ذلك وابطاله أو بيعه له أو يعيد
 بناءها يبنّا جديد ليركب عليه علوه فهل اذا كانت أصلها بهـ هذا الوضع من قديم
 الزمان وتداولتها الايدي المدة الطويلة والدهور المديدة لا يكون للجار المذكور
 تسكين مال سلكها بشئ مما راده بلا وجه شرعي واذا استولى الجار على الفرن وجرحها بها
 ومنع مال سلكها من الانتفاع به لمدة بلا وجه شرعي يلزمه دفع اجرة ملها المدة المذكورة
 (اجاب) نعم لا يجب لذلك بدون وجه شرعي ويبقى القديم على قدمه كما في صرة القنوى

ويؤمر المستولى على القرن تعديا برفع يده عنها ودفع أجر مثلها والحال هذه والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشرع الشرعي وله حق التعل على مدفن بجواره انشا
 عمارة في ذلك البيت واعاد ماله من حق التعل على المدفن مثله فله هل لا يعارض
 في ذلك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم لا يعارض اذا كان حق التعل ثابتا له
 بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا محدودة بمقدور معلومة
 فادعى ان ارضه من تلك الدار بانه ملكه متعللا بان له على ذلك الحائط جارية طاحونة
 والحال ان وضع الجارية المذكورة احده الجدار المذكور والحائط المذكور متصل
 ومتداخل بالدار المحدودة المذكورة وداخل في حدودها هل يكون الحائط المتنازع
 فيه لمن هو وارض عليه الجذع الحادث او يقضى به لمن هو متصل بجداره اتصال تربيع
 وداخل في حدوده وله عليه بناء وهناك يئنة تشهد بان البناء له والجدار لم يذكر انه يحضر
 بينة تشهد بانها ملك له ويقضى لمن له الاتصال أم لا (اجاب) اذا تنازعا في حائط وكان
 لاحدهما عليه جذوع وللاخر اتصال بان كان ذلك الحائط متصلا بحائطه على رواية
 الضعوى يقضى لصالح الاتصال على ما صححه الامام الجرجاني فالحائط في حادثة
 السؤال للشترى خصوصاً والجذع حادث فيؤمر وارضه به يرفع برفعه اذا طلب
 مالك الحائط ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ومن احدى جانيه شارع نافذ
 ومن الجانب الاخر شارع نافذ ايضا هدمه خوفا من وقوعه على العامة اذ كونه آيالا الى
 السقوط واراد اعادته واخراج روضته وفتح الشبايك وان يعلى ببناءه كما كان بالصفة
 التي كان عليها أولا واشترى بها من قديم الزمان فعارضه رجل حائط بيته في الشارع
 النافذ واراد منه من اخراج الروشن والشبايك ومن التعل كما كان اذ كان ببناء
 بيت المعارض واطيا عن بيت المر يد للبناء قائلا لا يجرحه او يظلم عليه او يسد عليه
 الهواء فهل يكون له اعادة بيته بالصفة التي كان عليها من قديم الزمان المشتملة على
 هاذ كروا يص للمعارض المذكور منعه من ذلك لاسيما وبينه وبينه الشارع النافذ ولا
 ضرر عليه في ذلك أصلا (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره
 ضررا ينعى على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف باب به من سكة نافذة
 اراد ناظر الوقف ان يفتح له بابا من عطفة غير نافذة وليست شارعاً عاماً بل هي خاصة
 بسكانها هل لا يكون للناظر فتح باب في هذه العطفة الا برضا جميع اهلها ويكون
 لكل واحد من اهل هذه العطفة منع الناظر من فتح الباب المذكور من العطفة الخاصة
 ٢٢ (اجاب) نعم لا يكون للناظر فتح باب في العطفة المذكورة بدون رضا اهلها والحال
 ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشرع وله حق الر كوب على مدفن
 بجواره اعاد حق الر كوب كما كان واحداً شرباً كما مطلقا على الشارع لجلب النور
 والهواء فعارضه رجل له بيت مقابل لبيته وبينهما شارع نافذ وكله ان يسد الشباك

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٠

جمادى الثانية

١٢٦٥

٢

سنة ١٢٦٥

١٢٦٥

٥

ويهدم ما عاده من حق الر كوب على المدفن المذكور متعللا بان الر كوب من حق المدفن فهل لا عبرة بالتعلل المجرد عن الثبوت والمالك التصرف في ملكه بما لا يضر (اجاب) اذا كان حق النعل ثابتا لا يكون للجار ولا لغيره المنع من الاعادة وايضا للرجل المذكور منع جاره من فتح شبالك لاجل الاضائة والهواء حيث لم يكن مشرفا على ساحته التي يجلس فيها النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك السفل من مكان وآخر يملك العلوه منه فحدثت الدولة طر يقاوردته حتى علا بمساواة السفل المذكور وبقي العلوه بحاله فطالب صاحب السفل من مالك العلوه دمه لاجل ان يبنى بدل سفله فمبنى صاحب العلوه ففهل لا يحجب صاحب السفل لطلبه ولا يجبر صاحب العلوه على هدم ملكه خصوصا اذا كان العلوه لا يخل به (اجاب) نعم لا يجبر صاحب العلوه على هدم ملكه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان متخرب بين بيوت اراد ان يحسنه طاحونة ذات وجهين فهل اذا كان يحصل للجيران ضررين بذلك وشهدت اهل الخيرة بذلك يمنع من احداث الطاحونة المذكورة بين بيوت الجيران ويرفع الضرر عنهم (اجاب) اذا لم من ادارة الطاحونة ضرر بين الجيران يمنع ربهام من ادارتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طحان اراد ان يشتري مكانا من منزل آخر فشرط عليه المانع ان لا يحدث فيه طاحونة فاشترى منه ذلك بهذا الشرط في صلب العقد على يد بيته تشهد بذلك ثم بعد ان امره احداث طاحونة للكرام متعللا بانه كان المنزل طاحونة قبل ذلك والحال ان الطاحونة كانت في محل غير هذا واطمن البيت فقط فهل اذا كانت الطاحونة للكرام يمنع من احداثها (اجاب) على كون البيع صحيحا لا يكون للشري ادارة الطاحونة المذكورة حيث كان في ادارتها ضرر بجاره على ما عليه الفتوى والا فله ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حائط مملوك اراد جاره وضع جذوعه عليه وان يبنى فوقها فهل لا يملك الجار ذلك بدون اذن المالك واذا اراد هدمها وبناها أقوى مما كانت عليه لتحصيل غرضه لا يملك ذلك بدون الاذن أيضا واذا هدمها والحال هذه تكون مصونة عليه (اجاب) ايسر للجار المذكور وضع الجذوع على الحائط المملوك لغيره ولا البناء فوقه بلا اذن المالك ورضاه بدون حق وعلى المتهدي بهدم حائط غيره الضمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار بقرية من قرى الريف اراد ان يتخذ فيها طاحونة فقام بعض جيرانه يمنعه من اتخاذ الطاحونة متعللا بان فيها ضرر اعلى داره والحال ان الطواحين في قرى الريف موجودة وديار الناس بجوار الطواحين ولا ضرر في ذلك ولا مانع فهل لا يمنع ولا يمارض متخذ الطاحونة في داره خصوصا اذا رفع جارية الطاحونة على قائمتين دون حيطان الدار ويدير بهيم الطاحونة بين القائمتين (اجاب) اذا لم يترقب على احداث الطاحونة وادارتها في ملك متخذها ضرر بين الجيران لا يكون لاحد منهم معارضته ولا منعه من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في عطفة غير نافذة خاصة باهلها ولم

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

جمادى الثانية سنة

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٦

يكن فيها سوى بيت لمالكه باب من داخلها لا غير سوى بيت آخر باب من حارة
 أخرى وفيه حاصل له شباك من تلك العطفة لاستجلاب النور والهواء من قديم الزمان
 ومراحيض المنزل المذكور منزلهما أيضا من تلك العطفة فأراد صاحب البيت ذى الباب
 الواحد بعد هدم بيته أن يبنى فى أرض العطفة بناء لنفسه متعللا بأن العطفة خاصة به
 فهل على فرض أنها خاصة به لا يكون له التصرف ولا البناء فيها بما يضر بجاره ضررا
 ينافي حيث يتسبب عن بنائه وتضرر منه منع الضوء عن بعض أمكنة جاره بالسكينة ويتسبب
 عنه أيضا منع الجار من السكن من فتح منزل مراحيضه المجمولة لمنزله فى تلك العطفة من
 قديم الزمان ويمنع من التصرف بالبناء بما يعطل الانتفاع بمنزل المراحيض المذكورة
 (اجاب) اذا كان الضرر بينا كما هو مذكور لا يكون لذلك الرجل البناء فى تلك العطفة
 بما يضر ويمنع من ذلك على ما به القنوى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا
 وآخر يملك مكانا فوقه فهدم ما جيعا وأمر الحاكم صاحب المكان الاسفل برفع بنائه
 نخسة اذ رفع غير ما يذهب فى ارضية مكانه فهل اذا بنى ورفع العدد المذكور بغير
 اختياره وبغير رغبته وكان يكتفى ببنائه الاصلى وأراد صاحب المكان الاعلى ان يأخذ
 منه هو وضما زاده عن بنائه الاصلى لا يكون له ذلك والحال هذه (اجاب) لا يصح
 الاعتراض عما ذكر فلا يجبر صاحب المكان الاسفل على دفع شئ بمقابلته اذ رتقاه فى
 البناء وان كان ليس له رفع بنائه كما كان عليه قديما والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
 يملك دارا ويجاورها خربة وله دار بيت راحة ومنزله من الخربة فباع الدار بمحقوقها
 ومرايقها للرجل وبعد مدة باع الخربة لرجل آخر فبناها دارا أيضا ثم أراد المشتري
 للدار الاولى نزع بيت الراحة من المنزل المذكور فهدمها الذى اشترى الخربة وبناها
 متعللا بخروج الرائحة عليه فهل اذا كان المنزل قديما لا يكون له منعه ولا عبء به عليه
 المذكور (اجاب) اذا كان المنزل المذكور ودخل فى شراء الدار لا يكون لمشتري الخربة
 بعده منع صاحب الدار من الانتفاع بما يستحقه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 فى عطفة غير نافذة خاصة بابها ولم يكن فيها سوى بيت لمالكه باب من داخلها لا غير
 سوى بيت آخر باب الكبير من حارة أخرى وله باب آخر من تلك العطفة نافذ لها
 من حاصل تابع له من قديم الزمان ومراحيض المنزل ذى الطريقين أيضا منزلها من
 تلك العطفة قبيل الحاصل المذكور وأيضا له شباك لاستجلاب النور والهواء من قديم
 الزمان فأراد صاحب البيت ذى الباب الواحد المذكور بعد هدم بيته أن يختص بارض
 العطفة المذكورة بالبناء فيها لنفسه من داخلها الى خارجها بحيث يتسبب من ذلك منع
 الجار من فتح منزل مراحيضه المذكورة ويتسبب عنه أيضا منع الضوء عن حاصله
 المذكور بالسكينة ومنعه أيضا من حق المرور فهل لا يمكن من ذلك ويكون لجاره منعه
 من البناء فيها والاختصاص بها حيث يحق ضرر بمنع الضوء عن بعض مكانه المذكور
 و بعدم تمكنه من الانتفاع بمنزل مراحيضه وإبطال حق مروره (اجاب) ليس لصاحب

سنة

وجب

المكان الذي هو داخل العطفة ان يدخل أرضها في مكانه بدون رضا جاره الذي له فيه باب قديم بان لا يحفظه الاقران الا كذلك وعلى كونه الباب حادثا لا يكون له ان يبنى فيها بناء يترتب عليه عدم انتفاع جاره بمنزل مراحيه ضاه الثابت حقه فيه بتلك العطفة والفتوى على ان الشخص يمنع من التصرف في ملكه بما يضر به جاره ضررا يبيننا فيه مرض الاختصاص بتلك العطفة بمنع الجار عما يضر بجاره ضررا يبيننا كسد الضوء عنه بالسكينة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بئرًا وعليه سقف و بناء مملوك لغيرها فانهم دم السقف والبناء الذي فوقه و بناء المسالك كما كان و احدث فيه طاقفة له لاجل ان يلا من البئر من غير اذن المسالكه ويريد ان يلزم المسالكه للبئر نصف ما صرفه من قيمة البناء والسقف فهل لا يجاب لذلك و ليس له مطالبة المسالكه للبئر بشئ مما صرفه في بنائه المملوك له ويجبر على سدا الطاقفة التي احدثها فوق البئر لاجل ملئته منها لنفسه حيث لم يكن له فيه حق (اجاب) ليس للمالك البناء مطالبة مال البئر بشئ مما صرفه في بنائه المملوك له خاصة وقد صرحوا بان اكل من بني آدم و البهائم حق الشقة في كل ماء من نحو بئر مملوك لم يحزر بناء أو حب وله سقي شجر أو خضر ذرع في داره حلال اليه بجواره و اوانيه في الاصح و بانه لو كانت البئر أو الحوض أو النهر في ملك رجل فله ان يمنع مرید الشقة من الدخول في ملكه اذا كان يحسد ماء بقره فان لم يجد يقال له اما ان تخرج الماء اليه أو تتركه بشرط ان لا يكسر صفته ومنه يعلم انه ليس لهذه المرأة منع صاحب العلوم ملئته من بئرها بدون مرور في أرضها لعدم ملك الماء قبل الاحراز بخلاف مالو ترتب على هذا الاستقاء المرور في ملكها حيث لها المنع عند وجود ماء غيره أو ترتب ضرر عليها السكن ر بما يقال فتتح طاقفة من سقفه على هذا البئر يستقي منها يترتب عليه ضرر لما لك البئر يدعو الاشتراك بعد زمن طويل استدلالا باستعمال البئر على هذا الوجه من القديم فيكون فيه ضرر لما لك البئر قياسا على ما قالوه في وجه الاستحسان من منع فتح باب الدار في سكة غير نافذة لانه عساه يدعى بعد تركيب الباب وطول الزمان حقا في المرور يستدل عليه بتركيب الباب فيلجئ مرور الله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك استولى عليه احد الشركاء و احدث فوقه بناء بغير اذن شريكه و اضر به ضررا يبيننا و اظلم عليه حوش بيته بالسكينة ولزم منه سد طاقته التي هي بحلب النور والهواء فهل يؤثر الباقي المتعدى برفع ما حصل به الضرر للشر يك و اضر به ضررا يبيننا (اجاب) كل من شركاء الملك اجنبي في مال صاحبه لعدم تضمينها الو كالة فليس لاشريك المذكور ان يبنى لنفسه فوق الحائط المشترك بدون اذن شريكه ففي التنقيح من الحيطان جدار بين رجلين أراد احدهما ان يزيده في البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك بذلك أو لم يضر خانية اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذبح مالك منزلا له بابان يتوصل منهما الى حارة بها كنيسة وكان مساحا للناس في المرور ومنهما شتمات ذلك الرجل عن ورثة و هدم المنزل وصار خرابا فباعوه لآخر فله ان اذا اراد المشتري الاثن

١٢٦٥

١٢

شعبان

١٢٦٥

ذی القعدة سنة

١٢٦٥

١٣

ذی الحجة

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٦

محرم ٩

١٢٦٦

١٧

منع المسارين من ملكه يجب لذلك ولا يجبر على مرورهم من ملكه واذا تعلل بعض
الناس بان حق المرور موقوف وان الناس كانوا يمررون منهم امددة طويلة حتى كانوا
يمرون بالبيت والعروس وان وكيل المشـ ترى وعد البائع وبعض الناس بالمرور من ذلك
لا عبرة بتعللهم بجميع ذلك ولما لك التصرف في ملكه كيف يشاء (اجاب) مرور
بعض الناس من المنزل المذكور برفض المالك اقدم لا يوجب حق المرور للعامة
فلما لك الآن منع من يريد المرور من ملكه والحال هذه ووقف حق المرور غير صحيح
لانه ليس عقارا ولا منقول لا جرى التعامل بوقفه ولا عبرة بالتعلل بذلك والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك دارا ويجوارها دارا لذي فاحـ حدث الذي طاحونة في داره ووضع
الجارية على حائط جاره في غيبته فهل اذا حصل منها ضرر بين بقول اهل الخبرة وثبت
ما ذكر يكون للجار منعه من ادارتها ومنع الضرر (اجاب) للجار المذکور منع الذي
من وضع الجارية على حائطه ومن ادارة الطاحونة حيث تحقق الضرر البين بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث شـ بابيك لاطل في منزله مطالعة على
ساحة النساء بمنزل جاره فهل يمنع من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة موضوعة في عطفة غير نافذة من نحو مائة سنة وهي
تستعمل بالاجرة والآن اشتهى رجل مكانا في عطفة أخرى بينه وبين الطاحونة
المذكورة شارع سلطاني اراد ابطال الطاحونة متعللا بانها ترج بيته فهل اذا كانت
قدمة وكانت بعيدة عن بيته وبينها وبين بيته الشارع المذکور ولا تضر به ضررا ينـ
لا يكون له ابطالها بمجرد دعواه (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا اضر
بجاره ضررا ينـ على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد حائط
مملوك له وخاص به انشاء من ماله وفتح فيه طاقات وشـ بابيك في اعلى الحائط اطول
من قامته رجل بحيث لا يـ كن احـ من روية ساحة بيت الجار ولا من روية مساكنه من
تلك الطاقات والشـ بابيك لعلوا فهل لا يكون للجار منعه من فتحها لاستحلاب النور
والهواء ولا يكلف زيد المذکور بسـ دها شرعا وليس للجار المعارضة في ذلك حيث كان
الحال ما ذكر (اجاب) الفتوى على ان الكوة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء
فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر استحسانا والا فلا يمنع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل احدث بناء في شارع العامة وهو وحريم للبلد عالميا بذلك فهل لكل احد
مطالبة برفعه ويجبر على رفعه ولو كان واسعاً حيث لم يستأذن في ذلك القاضي ولا امينه
(اجاب) حيث بنى لنفسه في طريق العامة بدون اذن الامام او نائبه فـ لكل احد من
اهل الخصومة مطالبة برفعه وان لم يضر وهو ظاهر الرواية ونقل عن الصـ فارانه انما
يجاب الطالب لذلك اذا لم يكن له مثله وقال ابو يوسف ليس له المنع والرفع واعتبره بعض
المناخين لانه اسـ مع و ارفق مع عدم الضرر كما يستفاد من الخيرية والله تعالى اعلم

سنة
صفر

١٢٦٦ ١٩

صفر

١٢٦٦ ١٧

بيع الثاني

١٢٦٦ ١١

جمادى الاولى

١٢٦٦ ١١

(سئل) في جماعة يملكون دارا لهم ارض رزقة قرية منها فخر بيت الدار فيناها شيخ
البلد دارا له قهر اعنهم وادخل فيهم اطر يقا للمسلمين كانت الناس ترميه فبسبب ذلك
صارت الناس ترمي ارض الرزقة واراد البناء في ارض الرزقة ايضا فهل يهدم البناء
الذي في الطريق المذكور ويبقى طريقا كما كان واذا اراد البناء في ارض الرزقة يمنع منه
ايضا (اجاب) لا يسوغ لشيخ البلد المذكور ادخال طريق العامة في منزله ومنعه من
المرور فيها ولا البناء في ارض الغير بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يريد احداث بناء طاحونة بجانب بيت رجل آخر فاراد صاحب البيت منعه من البناء
فحصل الضرر لبيته بسبب ادارة الطاحونة فهل يمكن لصاحب البيت من المنع
(اجاب) نقل في حواشي الدرر الرزقي ما نصه ان الدار اذا كانت مجاورة لدور واراد
صاحبها ان يبني فيها تنورا للخبز الدائم كما تكون في الدكاكين او رحي للطحن او مدقات
للقصارين لم يجز لان ذلك يضر بجواره ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه اه ومنه يعلم
الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مسجد آيل للسقوط انهدم فاصاب مكان
وقف بجوار المسجد فتلف بعضه بسبب انهدام حائط المسجد عليه فاراد نظارة تضمين
ناظر المسجد ما تلف من مكان الوقف نظارة فهل لا يجاب لذلك ولا يكون ناظر
المسجد ضامنا لما انهدم من المكان بسبب وقوع حائط المسجد عليه لاسيما ولم يتقصد
من ناظر المكان ان يهدم على ناظر المسجد بدم حائط المسجد ولا يبدنه عليه بذلك
(اجاب) لا ضمان على متولي المسجد اذ لم يطالب به مكلف بنقض الحائط المسائل وقد
صرحوا بانه لا ضمان الا بالشهاد على التقدم وعلى الملاك بالسقوط وعلى كون الجدار
ملكه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط والقيم مالك حكما والله تعالى اعلم
(سئل) في سفل مملوك لرجل وعليه علو مملوك لا تحفصل فيهما خلل فهدم صاحب
العلو علوه وصاحب السفل سفله بعد الكشف عليهما فهل اذا اراد صاحب العلو او
وكيله جبر صاحب السفل على بناء سفله ليبنى صاحب العلو عليه علوه لا يجبر على بناء
سفله وليس له مطالبة بذلك (اجاب) لا يجبر صاحب السفل على بناء ملكه وليس
لصاحب العلو ولا لوكيله مطالبة بذلك انما القاضي ياذن لصاحب العلو عند امتناعه
ببناء السفل كما كان ايبنى فوقه علوه ويرجع بما صرفه حيث كان باذن صاحب
السفل او القاضي والا فبقيمة البناء لانه مضطر الى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في

قوله لا يجبر صاحب السفل على بناء ملكه محله ما اذا انهدم بنفسه اما اذا هدمه فانه
يجبر على البناء لوجود التعدي على حق صاحب العلو وهو قرا العلو كما صرحوا به
وحادثة السؤال موصوفة وعما انه هدمه لاخلل في مكانه انهم يهدمونه فلا تعدي في هدمه
حينئذ لانه مأمور به فلا تخالفه للنصوص ما لم يوجد نص صريح في السفل المختل اه منه

رجلين شر يکین فی ساقیة لا حدهما ثلثاها ولا آخر الثلث ولكل منهما قناة توصل
 الماء لارضه الخاصة به من حين حفرته الى الآن فاراد من له الثلث احدث قناة ثانية
 فی أرض من له الثلثان بدون اذنه ورضاه فهل لا یجیب لذلك شرعا حیث كان لكل
 منهما أرض خاصة به دون شر یکه (أجاب) نعم لا یجیب لذلك بدون اذن رب الارض
 والله تعالی اعلم (سئل) فی حمام موجود من قديم یجوع لوازنه من مصارف مياه
 ونحوها والآن یرید صاحبه احدث قناة أخرى فی شارع لتصرف المياه بقرب بعض
 أماكن وسبیل غیره تضر بها هذه القناة ضرر ایدنا فهل لا یجوز ذلك (أجاب) نعم لا یسوغ
 لرب الحمام احدث ذلك والحال هذه والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن ورثة
 وترك ما یورث عنه شرعا من عقار وغیره فم رجل اجنبي هو زوج أحد الورثة مکانا
 من العقار بطوب وجبیر وأخشاب مملوكة للورثة عن مورثهم ودفع أجره لعملة من
 ماله وذلك بدون اذن بعض الورثة واجازته فهل یكون هذا البناء باقیسا علی ملک من لم
 یاذن وليس للرجل المذکور الرجوع بمأهر فیه علیه والحال هذه (أجاب) لا رجوع
 للرجل المذکور بما انفق فی العماره من أجره لعملة بدون الاذن والله تعالی اعلم (سئل)
 فی رجل احدث طاقة فی حائط مشترك بینہ وبين جاره بدون اذن من الجار وتلك
 الطاقة فی أعلى الحائط تشرف علی محل یجالس فیه نساء الجار فهل لا یجوز له ذلك ویمنع
 من ذلك (أجاب) صرح فی المضمرة تشرح القدوری بان الفتوی علی ان الذکوة أي
 الطاقة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ویمنع من فقها للضرر
 الظاهر والافلا وهذا الحائط خاص بالافانح املو كان مشترکا كما عناه فلیس له ذلك
 بدون اذن من شر یکه ویضمن نصیبه والله تعالی اعلم (سئل) فی حائط مشترك بین
 جارین اراد احدهما بنائه وتعلیته عن قديمه یرید بذلك منع الهواء والضوء عن جاره
 فهل اذا كان البناء والتعلیة یضر بالجار یمنع من ذلك شرعا (أجاب) لیس لاحد
 الشر یکین فی الحائط البناء فوقه بدون اذن شر یکه علی ما افاده فی جامع الفصولین
 والله تعالی اعلم (سئل) فی جد ارقیم تجارة قهوة بوسط الطريق ازاله الحاکم
 لکونه فی وسط الطريق ثم هفی ستة شهور وعزل الحاکم من الجهة فجاء رجل مسلم
 ورجل یهودی ورجل نصرانی واحد ثوانی ثلاثة حوانیت فی الطريق لانفسهم مکان
 الجدار المذکور بالطوب الأخضر فطالبهم رجل من اهل الخصومة برفعها فامتنعوا من
 ازالته فاهل یجب شرعا ازالته او رفعه بعد البناء (أجاب) اذا احدث رجل دکانا فی
 الطريق جازا لم یضر بالعمامة ولم یمنع منه وهو قول محمد فان ضرا ومنع منه لم یحکم ولكل
 احدهم اهل الخصومة ولو ذمیا منعه ابتداء وكذا المکل مطالبته برفعها ورفعه بعد
 سواء كان فیه ضرر أولا فی ظاهر الروایة وقال ابو یوسف لیس له المنع ولا الرفع عند عدم
 الضرر قال بعضهم وبه یعتبر والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة تستحق بیتا وقفا اجرة

رجب

شعبان

رمضان

رمضان سنة

٢٨ ١٢٦٦

شوال

٢٠ ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

٢٨ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٩ ١٢٦٦

وكيله الرجل آخر فحدث المستاجر فأنطا حوتة فيسه بغير اذن ابيح الخبز فتضرر
 الجيران بسببهم ما ضررنا بيننا فهل اذا تحقق الضرر البين يمنع من ذلك شرعا (اجاب)
 نعم يمنع من الاحداث حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له قصبة قنطرة خرج بها عن حدود مكانه قد در ذراعين وصارت مركبة في ارض جاره
 وزاجت باب بيته فهل اذا ثبت وتحقيق الاحداث والاخراج بالقصبة المذكورة في ملك
 الغير يؤمر بإزالة ما خرج به واحده من القصبة المذكورة في ارض الجار ولو عمل بها
 لا تضره (اجاب) ليس للرجل المذكور احداث القصبة في ارض غيره بدون اذن رب
 الارض ويؤمر بإزالتها بعد تحقيق الاحداث في ارض الغير تعديا بالوجه الشرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها قهوة ملك وما فوقها من العلو ومن جوانبها وقف
 لمس تحقيقه تعصب عليها باب الوقف وارادوا ابطالها فلم يمكنهم ذلك وفتحوا قهوة
 بجانبها فابطلوا سوقها وصارت لا تستاجر ثم انه طلبها من اجل ليجعلها مصبغة
 واستاجرها وهدم بعض اشياء منها واراد جعلها مصبغة فاراد ارباب الوقف ابطالها
 ومنع المستاجر من الشروع في اصلاحها ومن الانتفاع بها هل يانه ربما يحصل ضرر
 للجاران - ثم فهل لا يكون لهم ذلك بدون وجود ضرر محقق وللا لئلا ان يتصرف في ملكه
 بما يشاء حيث لا ضرر (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه اذ لم يضر بجاره ضررا بينا على
 ما به الفتوى فليس لناظر الوقف المذكور المعارضة ولا المنع مما ذكر حيث لم يثبت
 ان في ذلك التصرف ضررا بينا بالجار والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض مجاورة
 لقرية اصلها بركة تجتمع فيها المياه فدرمها شخص من اهل البلد له يجوارها دار
 وصارت بعد درمها من جملة الطريق التي حول القرية بحيث يمر من اهل البلد بانفسهم
 ومواشيهم وتارة توضع فيها اغلال بعض اهل البلد في زمن الحصاد ولم يعرف لها مالك
 من اهل البلد على الخصوص بل هي طريق كباقي طرق البلد المتسعة التي حوالها
 فاراد مصلحتها المذكور ان يبينها من ماله لانفسه بل للمسلمين مسجدا ومكتبا فيها
 قرية فهل يسوغ له ذلك وليس لاحد من اهل البلد معارضة اليه في ذلك ولا تكليفه
 برفع البناء حيث كان بناءه للمسلمين لانفسه وليس في البناء ضرر للمارة لا تساع
 الطريق (اجاب) اذا بنى شخص في طريق العامة للمسلمين كسجده ونحوه او بنى باذن
 الامام لا ينقض وان كان يضر بالعامه لا يجوز احداثه كما في الدر من باب ما يحسد
 الرجل في الطريق والله تعالى اعلم (سئل) في مكانين لاثنين لكل واحد باب يدخل
 منه ويخرجهما جدار مشترك فهدم ويخشى منه الضرر البين فطلب احدهما من شريكه
 الاخر بناء الجدار المشترك معه فامتنع فهل يجب الممتنع على البناء حيث كان ذلك
 الضرر بينا (اجاب) لا يجب الا شر يك على العمارة الا في ثلاث وهي وناظر وضرورة
 تعذر قسمة كسرى نهر ومرة قنطرة وثر ودولاب وسفينة معيية وحائط لا يقسم اساسه

فان كان الحائط يحتمل القسمة وينبغي كل واحد في نصيبه لم يحجر كذا في الدار ومنه يعلم
حكم السؤال والله تعالى اعلم (س-ثل) في رجل يملك منزلا منقضا عن الطريق وفوقه
ربيع لا يخرج فامرولى الامر بدم المنخفض عن الطريق ومساواتها فدم ذلك المنزل المنخفض
المذكور ولم يبق من جدارانه على وجه الارض الا قدر يسير لا يصلح للسكنى فهل يسوغ
لرب المنزل الاسفل حيث عدم نفعه بالسكنى هدم جدارانه واخذ نقضه او لا وهل اذا
هدم المنزل الاعلى يسوغ لرب المنزل الاسفل اء-لا-بناؤه عوضا عما فاته بالدم
او لا وهل يجوز لصاحب الاعلى ان يؤسس جدارا في ملك صاحب الاسفل بغير اذنه او لا
وهل يسوغ له ايضا ان يحجر صاحب الاسفل على البناء بقدر الانتفاع وبعد ذلك يبنى
فوقه او لا (اجاب) لا يسوغ لرب الاسفل هدمه واذا هدم الاعلى يكون لرب الاسفل البناء
والصاحب الاعلى حق التعلية عليه على ما كان وليس لصاحب الاعلى ان يبنى في ارض
الاسفل بغير اذنه ولا يحجر صاحب الاسفل على بناء سفله اذا انه-دم-بل يقال لقدى العلو
ابن السفل ان شئت على ما كان وابن علوك فوقه وارجع عليه بما نفقته حيث امتنع
امالو هدمه فانه يحجر على بنائه كما كان ابني صاحب العلو علوه على ما كان والله تعالى اعلم
(س-ثل) في رجل احدث بيتا واحدا يجاور جاره ونقب حائط جاره الخاص به ووضع فيه
اخشابا واضر ذلك بالجوار ضررا يئبنا فيه-ل- اذا ثبت المحذور وتحقق الضرر بشهادة
الاعدول يؤثر الجار برفع ما يضر جاره (اجاب) يمنع الجار من احدث ما يضر بجاره ضررا
يئبنا كما يمنع من نقب حائط الجار ووضع اخشابا عليه بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوضوح
والله تعالى اعلم (س-ثل) في رجل اشترى بيتا وبعد شرائه احدث فيه بناء لم يكن فيه قبل
واعلى حيطانه علوا فاحشا حتى اظلم على جاره في المنزل المقابل له اما كنهه واذهب نورها
وحبس هواها ولم يكن لتلك الا ما كن في منزل الجار المذكور نور يستضاء به الامن
هذه الجهة بواسطة بعض طاقات مطلة على الطريق فهل اذا كان هذا ضررا يئبنا بقول
اهل الخبرة يزال شرعا ويمنع من العلو بالبناء ولو كان بينه وبين الجار المقابل المذكور
طريق نافذ تبلغ ثلاثة اذرع (اجاب) لا يمنع المالك من التصرف في ملكه الا اذا اضر
بجاره ضررا يئبنا على ما اختاره المتأخرون للفتوى والله تعالى اعلم (س-ثل) في جماعة
مشتركين في مخرج كل واحد منهم داره بباب مخصوص البعض في الداخل والبعض في
الخارج وذلك المخرج معدل وردهم ويريد واحد منهم في طرف الدرب الخارج وضع
سابطا فوق بناء ذلك المخرج فهل لا يسوغ له ذلك الا باذن من الشركاء وهل اذا اذن
البعض وامتنع الاخر لا يسوغ له ايضا وهل اذا اوصاه بغير اذن منهم يحجر على نقضه
(اجاب) لاهل الطريق غير النافذ منع من يريد بناء سابط ونحوه فيه منهم ولا يكون
لاحدهم حق بناء السابط بناء على اذن بعضهم له بذلك والله تعالى اعلم (س-ثل) عن
دعوة في طريق نافذ يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) صرح ائمتنا بان الطريق النافذ

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٨

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

٢٢

ربيع الاول سنة

٢٢ ١٢٦٧

ربيع الثاني

٢٧ ١٢٦٧

٢٨ ١٢٦٧

جادي الاولى

١٣ ١٢٦٧

١٤ ١٢٦٧

ليس لاحد فيه ملك ويجوز الانتفاع به ما لم يضر باحد واذا أحدث شخص فيه بناء بلا إذن
 الامام أو نائبه يكون لكل واحد من أهل الخصوصية منعه قبل البناء ومطالبة بالنقص
 والمدمر بعده في ظاهر الرواية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث كنيفا بلصق
 جدار بجاره فحصل له وهن بنرا من الكنيف المحدث فهل اذا طمب صاحب الجدار
 ازالة الكنيف المذکور يجب له ذلك خصوصا والضرر بمحق لجداره بقول أهل الخبرة
 وبالمشاهدة ويحب بصاحب الكنيف على ازالته شرعا (اجاب) لا يمنع الشخص من
 التصرف في ملكه الا اذا أضر بجاره ضررا يندفع على ما به الفتوى فلا يسوغ التصرف بما
 يضر بجدار الجدار الضرر والمذکور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم حوائط بعضها
 ملاصقة بعضها وقف اخذت في طريق المساواة لاجل الانتفاع ولم يبق منها الا القليل
 واراد ان يابها ان يخذلوا جانبها من ارض الغنم يريد مل ما ذهب في الطريق يبدون رضا
 ارباب الارض المذكورة فهل لا يكون له ذلك (اجاب) ليس لمن أخذ عقاره في
 طريق العامة أخذ شيئا من الغنم المملوكة لغيره يبدل عقاره بدون رضاهما والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة لم تكن ملاصقة لبناء أحد لان إحدى جهاتها في
 طريق نافذ وجهتين منها في طريق غير نافذ والجهة الرابعة ملاصقة لملك المالك لها
 يريد الرجل المذکور أحداث الخربة فخرنا بالخربة العامة فهل والحال هذه له ذلك ام لا
 (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا أضر بجاره ضررا يندفع اذا تحقق
 الضرر البين بالوجه الشرعي منع الرجل المذکور من أحداث الغنم والا فلا والله تعالى
 اعلم (سئل) في امرأة لها حائط ملاصق لحائط مملوك لرجل آخر فهدمت المرأة هذا
 الحائط بحضرة بينة ثم بعد مدة ادعت هذه المرأة على المالك ان الحائط الباقي مشترك
 بينهما وبين المالك المذکور ولا بينة لها على ذلك فهل اذا لم تثبت دعواها الشرية
 بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها يبدون وجه شرعي وتمنع من معارضة المالك المذکور
 سيما ولم يكن لها جذوع عليه ولا متعل بنائها ولا واضحة يدها عليه (اجاب) اذا لم
 تثبت المرأة المذکور دعواها الشرعية في الحائط بالوجه الشرعي لا يحكم لها بدعائها وتمنع
 من المعارضة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في محلتين غير نافذتين متلاصقتين
 ولرجل دار بابها باحدهما وظهرها في الاخرى فادان يفتح بابا من ظهر داره في الهلة
 الاخرى والحال انها غير نافذة ولم يكن له باب فيها اصلا ولا حق استتراق فيها ولم ياذن
 له بذلك أهلها وأرادوا منعه من ذلك فهل ليس له أحداث باب فيها الدار في الطريق
 الغير النافذة المختصة بأهلها وينع حيث لم ياذنوا ولم يرضوا بذلك (اجاب) نعم ليس
 له أحداث باب للزور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أراد أحداث
 طاحونة جار في بيته لاجل انتفاعه بها فإراد الجار منعه من ذلك فهل يكون للمالك
 أحداثها والانتفاع بها ولا يكون بجار منعه من ذلك حيث لا ضرر في ذلك على الجار

حج

Y

شعبان

V

المذكور (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له باب في طريق غير نافذ وظاهره في طريق
نافذ تعرفه العامة اراد الرجل المذكور احداث حائوت من البيت وجعل بابا من الطريق
النافذ بعد ان اكتشف على ذلك فهل والحال هذه له ذلك (اجاب) للرجل المذكور
أن يتصرف في ملكه بما لا يضر بغيره ضررا ينافي له فتح باب في الطريق النافذ لا يضر
والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف أهلى بدمياط ابدل خربة بجوار دار رجل لذي
وكتب له القاضي حجة بالاستبدال وحكم له بصحته فانشا الذي المستبدل الخربة المذكورة
دارا وبداخلها طاحونة ووضع يده على ذلك اكثر من خمس وعشرين سنة وجارها ساكت
عالم حتى مات فوضعت ورثته ايديهم على داره ورثتهم والطاحونة المذكورة بجانبهم
والآن يريدون ازالة تلك الطاحونة امكنونها احداثه فهل لا يجابون لذلك حيث لم
يحصل من الطاحونة المذكورة ضرر بين (اجاب) اذا لم يلزم من ادارة الطاحونة
المذكورة ضرر بين الجار لا يكون للورثة معارضة صاحبها ولا مطالبة بازالته والحوال
ما ذكر اما لتحقيق الضرر اليه من ادراتها يكون لجيرانه مطالبة به بالمنع بالافرق في ذلك
بين القديم والحادث كما يستفاد من تنقيح الحامدية من كتاب الحيطان والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له بيت وباع على حائطه مناوورا لجانب النور والهواء ووجودها لازم
للمحل الموجودة فيه فاراد جاره الذي يلمسه من تلك الجهة التي بها المناور المذكورة بناء
على حائطه يلزم من بنائه المذكور سد المناور المذكورة مع ان سدها يوجب
ضررا جسيما على الهلات التي هي فيها من كتم الهواء واعدام النور بحيث لا تصلح
للسكنى بعد سد تلك المناور فهل يمنع الجار المذكور من بنائه المزبور لما ذكر حيث انه
لا ضرر ولا ضرر الا سيما في حق الجوار وخصوصا ان تلك المناور وجودها سابق على
البناء المذكور ومن القديم وراض بها الجار المزبور ولم ينزع في فتحها ومضى
على ذلك المدد المديدة (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه ببناء ونحوه
الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي منه منع الضوء بالكلية والله تعالى اعلم (سئل) من
ما مورضا بطرية بما مضونه ان رجلاه دار تقابل منزله يريد احداث شبايبك مطالعة على
منزله فهل يجوز له ذلك أم لا (اجاب) قد اجاب العلامة الرملى عن نظير هذه الحادثة
بما نصه هذه المسئلة مسئلة فتحة المكوة وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنها لانه
تصرف في ملكه غيره لكن صرح في المضمرات شرح القدرى ان المكوة ان كانت
كانت لا تضر الساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر
الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
مغلاقة المبيع الخشب وفوق المغلق بيت ملك لرجل آخر له قسبة خاصة به موصلة
الى أسفل المغلق حصل فيها خلل فهل اذا تحقق ما ذكره اراد صاحب البيت المذكور ان

يجبر صاحب المغلق على بناء القصبة المذكورة وترميمها لا يجاب لذلك (اجاب) نعم
لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له شباك في بيته يجرح منه
جازه أراد سدده بالبناء في ملكه لمنع الضرر عنه فقتل على عليه الجرح بانه يمنع عنه الهواء
والضوء ويريد منعه من ذلك والحال ان للجرح شبايبك ياتي له منها الهواء والضوء وغير ذلك
ولا ضرر وليحقه بذلك فهل يكون للمالك سد شبايبك المذكورة وليس لجرحه والحال هذه
منعه من تصرفه في ملكه بما لا يضر (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا
اذا اضر بجرحه ضررا ينافي ما هو المختار لافقوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
احدهما يملك حصلا والاخر يملك بيتا فوقه فهو حائط الحاصل وانهدم فبنى الحائط
صاحب البيت ليدني فوقه علوه كما كان من غير اذن صاحب الحاصل ومن غير اجازته
ويريد ان يطالب به بما صرفه على عمارة فهو ليجاب لذلك ويجبر الممتنع من ذلك ولو
فعل ذلك بدون اذنه واجازته (اجاب) اذا لم يكن اتفاقا قذى العلوى ببناء الحائط
المذكور باذن قاض يكون للنفق الرجوع بالقيمة وان كان باذن فاض رجع بما
انفق عليه على ما حرره في رد المختار من الشريعة والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض يملكها
الشخص يباعها من بناء السفلى الى حده معلوم وعلوه معلوك لشخص آخر وبانشاء
طريق مستجدة مارة بهذه القطعة هارت ارضية الطريق المذكورة بمحاذاة الحد المعلوم
فهل للمالك الحد الاسفل استبدال ملكه من العلوى الذي هو ملك الغير حيث ان العلوى
صاره والدور الارضى أم ليس له ذلك (اجاب) ليس له ذلك وانما الارض للمالك
الاسفل ولرب العلوى حق التعلى على الاسفل فاذا انهدما وبني صاحب الاسفل سفله على
ما كان عليه من الارتفاع الاصلى يكون لرب العلوى اعادة علوه جبراً على صاحب السفلى
وليس لصاحب العلوى ملك في الارض فليس له الاستيلاء عليه او وضع جداره عليه فيها
جبراً على مالكها اذ لا ملك لدى العلوى بعد انهدام بنائه وانما له حق التعلى فقط حتى
لا يصح بيعه بعد الانهدام لاخر وارتفاع جوارب ارض السفلى بسبب الارتفاع التي
وضعت فيها لا يزيل ملك صاحب الارض عنها الى حد ارتفاعه الاول ولا يثبت الملك
فيها من كان له حق التعلى على المسمى الاسفل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
شبايبك في بيته تجلب الهواء والنور أراد جرحه ان يحدث جداراً في ملكه امام الشبايبك
ويسد الهواء والنور بالسكينة ويحصل بسبب ذلك ضرر بين فهل لا يمكن من ذلك ويمنع
شرعاً (اجاب) للمالك التصرف في ملكه الا اذا اضر بجرحه ضرراً ينافي ما هو المختار لافقوى
الابن قيمه كرمع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً فيه شبايبك مطلة
على جنات جيرانه قديمة وحديثة برسم الضوء والهواء لا لطل والنظر ولا يطلع منها على
هودات الجيران فهل يكون له ابقاء القديم منها على قدمه ولا يجبر على ازالة الحادث
منها حيث كان للضوء والهواء ولا يضر ذلك بجيرانه وليس لهم معارضته في ذلك والحال

شعبان
٢٢
سنة
١٢٦٧

٢٨
١٢٦٧

رمضان
٢٩
١٢٦٧

شوال
١٤
١٢٦٧

ذى القعدة

٤
١٢٦٧

ما ذكر (اجاب) لا يمنع المالك من فتح الكوى لهواء والضوء ويمنع ان كانت للنظر
 والساحة موضع النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احدث
 جنيته في بيته ومجري مائه ايجدا رجاره وفي ذلك اتلاف لجدار جاره وضرب عظم ورجما
 سقط بيت الجدار بسبب ذلك فهل اذا كان في احدث ذلك ضرر بين يلحق الجدار
 المذکور يمنع من ذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر
 بجاره ضررا يئنا فان تحقق الضرر البين فيما ذكر من منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
 في طاحونة مكدنة بجوار مكان لا تضر اضر الطاحونة بذلك المكان ضررا يئنا
 وحصل بسببها انه دام به مكان الجار فهل اذا ثبتت ضرر الجار بآدارة الطاحونة
 ضررا يئنا يمنع وب الطاحونة من ادارتها (اجاب) نعم يمنع وب الطاحونة المذكورة من
 ادارتها حيث كان الامر كما هو مذکور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار لها
 باب من درب اراد فتح باب لها من رفاق غـير نافذ بغير اذن أهله فهل لا يسوغ له ذلك
 ويكون لاهل الرفاق منعه واذا اشترى رجل من تلك الدار جانا او اراد فتح باب منه من
 الرفاق المذکور بغير اذن أصحاب الرفاق لا يجاب أيضا واذا كان مشتري ذلك الجانب
 فتح بابا سابقا منه وسده أهل الرفاق وتعلل الآن بأنه كان فتح بابا لاهله هل يتعلله حيث
 كان الرفاق علوا كالغـيره ولم ياذنوا له بفتح الباب فيه ويمنع من ذلك شرعا خصوصا وان
 باب داره يفتح في درب آخر غير الدرب الذي فيه الرفاق الغير النافذ (اجاب) لاهل الطريق
 الغير النافذ منع الرجل المذکور من احدث باب فيه للزور والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل له علو معدل عمل الحياكة له مناورة من جهته القبليّة وباسفله طاحونة لها دار
 دواب من جهتها القبليّة سفلى مناورة العلو المذکور فباع الرجل المذکور الطاحونة بما
 اشتملت عليه من دار الدواب لرجل من مدة نحو أربعين سنة وباع العلو المذکور
 لرجل آخر من مدة نحو عشر سنوات ولم يحصل من مالك الطاحونة منازعة في علو دار
 الدواب المذکور من وقت شرائه الى تاليته والآن اراد مالك العلو المذکور توسيع
 مناورة القبليّة لاجل زيادة النور فنعته مالك الطاحونة المذکور كورة ويريد ان يبني
 فوق دار الدواب المذکور كورة واذا صار ذلك ان سده الى العلو مناورة وعدم نفعه وحيث
 ان العلو المذکور له مناورة من جهته القبليّة من مدة تزيد عن سبعين سنة بل من
 حين انشائه فهل يمنع صاحب دار الدواب من البناء فوقها المخاذا الى مناورة العلو
 المذکور لمنع الضرر عن جاره بابقاء العلو المذکور كوروي يمكن صاحب العلو من
 توسيع مناورة لان ضرر الجار لم يرض به أحد خصوصا اذا كان البناء فوق دار الدواب
 ليس محتاجا اليه بل هو محض عتادوا ضررا الى جاره (اجاب) لكل من ملكي
 الطاحونة والعلو المذکور كورين التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يئنا ومنه منع
 الضوء بالسكية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا خبا في حارة غـير نافذة اراد
 ان يبنيه ويحدث فيه رواشن بدون اذن أهل الحارة والجيران ورضاهم فهل اذا كانت

ربيع الاول سنة

٢٢ ١٢٦٨

ربيع الثاني

٢ ١٢٦٨

٢ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

جمادى الاولى

١ ١٢٦٨

٩ ١٢٦٨

الرواشن التي يريد احداثها تضرا بجيران ضررا يئبنا لا يجاب لذلك ويمنع من احداثها
 اذا تحقق الضرر بالبين وثبت بالطريق الشرعي (اجاب) اذا كان الطريق غير نافذ
 لا يجوز التصرف فيه باحداث روشن ونحوه، مطلقا تضرا لا الاباذن اهـ لانه كالمالك
 الخاص بهم والله تعالى اعلم (سـ مثل) في درب مشترك بين جماعة كل منهم اخرج جناحا
 مع سكوت الباقيين وحضورهم ثم اراد بهضهم ان يهدم جناح البعض فهـ ل اذا اراد
 ذلك يمنع لا تقاد الضرر او يهدم الكل او يبقى الكل (اجاب) الطريق غير النافذ لا يجوز
 التصرف فيه باحداث شي مطلقا تضرا لا الاباذن اربابه لانها مملوكة لهم كما في الهداية
 وسواء كان في صدر الحلة او وسطها او غيرها كما في حواشي الدر المختار والله تعالى
 اعلم (سـ مثل) في درج له دار بدرب مشترك غير نافذ وله قطعة أرض خربة يملكها
 قبالة داره فسد الدرب الاصلى وأدخله في داره وعوض عنه القطعة المذكورة من غير
 اذن أهل الدرب فهـ ل لهم الرجوع ويبقى الدرب كما كان (اجاب) الطريق غير النافذ
 لا يجوز التصرف فيه باحداث شي مطلقا تضرا لا الاباذن اربابه لانها مملوكة لهم كما
 في الهداية وسواء كان في صدر الحلة او وسطها او غيرها كما في حواشي الدر المختار والله
 تعالى اعلم (سـ مثل) في طاحونة ملاصقة لدار رجل حصل بسبب ادارتها ضرر بين
 لتلك الدار الملاصقة لها وتخرب بعض أما كنهافهل اذا كان الضرر بينا وثبت بالبينة
 الشرعية يكون لذلك الرجل منع ربه من ادارتها (اجاب) صرح حوابعان للمالك
 التصرف في ماله كما اذا لم يضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر بالبين منع عما يضر
 ضررا يئبنا والا فلا والله تعالى اعلم (سـ مثل) في رجل يملك نخبة انشأ فيها بناء واحداث
 فيه قسبة ملاصقة لبناء جاره قال ارباب الخبرة انها تضر ببناء الجار ضررا يئبنا فهل يحكم
 شرعا بازالة القسبة المذكورة حيث كانت تضرب الجار ضررا يئبنا بشهادة أهل المعرفة
 والخبرة خصوصا والقسبة المذكورة حادثه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما
 لا يضر بجاره ضررا يئبنا على ما به الفتوى فاذا تحقق الضرر بالبين فيمأذ كمنع المالك
 المذكورة منه والا فلا والله تعالى اعلم (سـ مثل) في رجل أحدث في ملكه ما يضر بملك
 جاره ضررا يئبنا من مجرى ماء وبهدنة ومذخنة جام يخرج منها الدخان ويدخل في
 كوات ملك الجار وبنى سلما مركبا على حيطان الجار لاجل الصعود عليه فيرى
 الهامد عليه عوارات من كان في ذلك جاره من داخل الحرم وأحدث أيضا حاما
 باصق ملك الجار لاجل الاغتسال بمائه وغير ذلك فهل يمنع ذلك الرجل من احداث
 ما ذكر شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك حيث كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى
 والله تعالى اعلم (سـ مثل) في رجل يملك مكانا وأمام ذلك المكان نخبة لا تخرب بينهما
 طريق ضيق فبنى مالك الخبرة أما كن فيه ساوت على بالبناء وفتح طاقات تشرف على
 أما كن الجار المذكور فهـ ل حيث كانت الطاقات تشرف على أمكنة جاره التي

تجلس فيها النساء لا يكون لرب المخربة المذ كورة احدثها او يؤمر بسدها واذا كان
 في قعر على بناء رب المخربة ضرر بين بجاره المذ كور يمنع من احدث ما يضر بالجار ضررا
 بينا (اجاب) اما مسئلة فتح الكورة اى الطاقة ففيها استحسان وقياس والاستحسان
 المنع ان حصل ضرر بين وعليه القوتى وقتل في المخربة عن المضمرات ان الكورة ان
 كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها وعليه القوتى
 وصرحوا بان للمالك التصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا بينا والله تعالى
 اعلم (سئل) في قطعة أرض أقطعها المحاكم لرجلين ايدينا قيم ام كننا لهما فبنى كل
 منهما بناء لنفسه الى العلف فتخاف أحدهما عن بناء العلو وبنى الآخر علوه وفتح فيه
 شبابه مائلة على مسكن الآخر جارحة له بحسب الاشياء تراك في لصق المسكنين
 الاسفلين وحاصل بسببها ضرر بين مانع من تقيم الآخر بناءه علوه فهل اذا اراد تميم
 بنائه وسد الشبابه ببنائه للتعالى على سفله يكون له ذلك حيث لم يكن فيه ضرر
 (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما شاء اذا لم يضر بجاره ضررا بينا على ما عليه
 القوتى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا له حائط خاص به دون جاره
 وللجار حق وضع خشبة البئر ولم يكن له فيها حق سوى وضع الخشبة المذ كورة فهدم
 الحائط المذ كور وأعاده صاحبه لنفسه بما له فهل اذا احدث الجار المذ كور ووضع
 أخشاب على الحائط المذ كور بغير اذن صاحب الحائط ورضاه يؤمر برفع الاخشاب
 ويمنع من وضعها شرعا حيث لم يكن له فيها حق الوضع سابقا سوى الخشبة المذ كورة
 (اجاب) ليس للجار المذ كور خرق حائط جاره ووضع أخشاب فيها زائدة على ما يستحقه
 بدون اذن رب الحائط والله تعالى اعلم (سئل) في عطفة غير نافذة فيها بيتان مقابلان
 لبعضهما وفي كل منهما بعض طاقات وشبابه قديمة مائلة على العطفة المذ كورة فوسع
 أرباب البيتين الطاقات والشبابه القديمة واحدث كل منهما شبابه وطاقات في
 بيته زيادة عن القديم وكل من أرباب البيتين يتضررون من صاحبه بسبب ما أحدثاه من
 ذلك فهل يؤمر كل منهما بإزالة ما أحدثه من ذلك ويبقى القديم على قدمه (اجاب)
 للمالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا ولا يمنع الجار من فتح الطاقة الا اذا
 كانت للنظر وتشرف على ما يحاسن اقصيه النساء من منزل جاره على ما عليه القوتى
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بناحية الريف وبجانبها طاحونة دائرية ليلا
 ونهارا وكلما بنى صاحب الدار داره تنهد من شدة حركة الطاحونة وتنهد من بناء داره
 مرارا بسبب ذلك فهل يؤمر ملاك الطاحونة برفع الضرر عن الجار المذ كور والحال
 هذه سيما والطاحونة المذ كورة حادثة (اجاب) اذا تضرر الجار بداره الطاحونة ضررا
 بينا منع من ادائها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض خربة اشترى شخص
 بعضها وبناه بيتا وحدث فيه شبابه فاشترى آخر باقيا وحدث بناء بجواره فبعض البناء
 القيعان منه الجار من بناء العلوة لئلا يانه يسد عليه هوا الشبابه فكيف كان

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٩

جهادى الثانية

١٢٦٨

٦

الشبايبك المذ كورة مطلة على الساحة التي تقع فيها انشاء الجار وتحقق ضررها يلزم الجار بسدها ولا يكون له منع جاره من بناء العلوفى ملكه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه اذالم يضر بجاره ضررا يبيننا وليس منه مجرد منع الهواء وصرف حوائط فتح الطاقة للنظر من الضرر البين اذا كانت تشرف على ما يجلس فيه النساء من دار الجار لكان الظاهر ان هذه الحادثة ليست كذلك اذالم تكن الساحة التي تشرف عليها تلك الشبايبك معدة لمجوس النساء قبل جعلها كذلك بل كانت ارضاً تملكها الجار الشافى بعد فتح الشبايبك عليها ثم اجردت فيها ببناء وجعل ما تشرف عليه الشبايبك ساحة للنساء مع انه لو جعلها لغيره من اوجعل ببناءه باصق الشبايبك لا تمتنع الاشراف المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا به شبايبك مطلة من قديم الزمان على ارض لرجل آخر قدرها اربعة اذرع باعها الرجل المذ كور لا آخر واراد المشتري ان يسدله هذه الشبايبك ويمنع عنه الهواء والاضوء فهل لا يجاب لذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بينا فيمنع من ذلك وعليه الفتوى واختاره في العمادية واقضى به قارئ الهداية واقضى بذلك الشيخ الاجل بهان الائمة وبه يفتى كما في شرح الوهبانية وفي حواشي الاشباه ليرى زاده له التصرف في ملكه وان تضر جاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه راي المتأخرين ان الانسان يتصرف في ملكه وان اضر بغيره مالم يكن ضررا يبيننا وهو ما يكون سببا للهدم وهو ما يوهن البناء بسببه او يخرج عن الانتفاع بالسكينة وهو ما يمنع المانع والنجح الاصلية كسد الاضوء بالسكينة والفتوى عليه وقد روي سد الاضوء بما يمنع عن السكينة كذا في تقيع الحمادية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة من نحو ثلاثين سنة يجوارها قطعة ارض خربة يملك لا آخر باعها المالك لا آخر فعمرها ومكث فيها مدة سبع سنين ولم يحصل منها ضرر للجار اصلا فهل والحال هذه اذا اراد الجار ابطال الطاحونة بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث لم يحصل من الطاحونة المذ كورة ضرر بين للجار (اجاب) للمالك التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا يبيننا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة انشأ فيها بيتا واحداً مرصفاً فهل اذا كان المرحاض المذ كور يضر ببناء الجار ضررا يبيننا بقول اهل الخبرة والمعرفة يكون له ازالته وابطاله حيث كان المرحاض المذ كور حادثا (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما شاء مالم يضر بجاره ضررا يبيننا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت بجانبه خربة يملكها ايضا وفتح شبا كافي حائطه مطلا على الخربة المذ كورة وهناك جار ملاصق للخربة اراد منه من ذلك متعللا بأنه يحرقه بسبب انه كان بينه وبينه حائط انهدمت بعد فتح الشبايبك بحيث لو اعيدت لا يحصل جرح فهل لا يكون له منعه من التصرف في ملكه بما لا يضر والجار هذه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما لا يضر بجاره ضررا يبيننا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حفر بئر في بيته وبناه ووقفها على

عامة المسلمين فادعي جاره انها تضره وانها تحت نصف الجدار المشترك بينهما فصل
الكشف عليهم من قبل القاضي وظهر وتحقيق بالكشف المذكور وأخبر أهل الخبرة
والبيعة الشرعية بانها في ملكه خاصة ولا ضرر على الجار في ذلك فهل يمنع الجار من
المعارضة والحال هذه (اجاب) لئلا التضرر في ملكه ولا يمنع من ذلك الا اذا تضرر
جاره ضررا يذنبه الله تعالى اعلم (سئل) في خربة مشتملة على اماكن مشتركة بين
اثنين فتمت واختص كل منهما بعد الاقرار بجزءه منها بموجب حج شرعية وبقي الباب
مشتركا بينهما على أن يتوصل كل منهما الى نصيبه من الباب المذكور ثم بعد مدة من
السنين أراد أحدهما منع الآخر من المرور من الباب المذكور فترافعا لدى المحاكم
الشريعية وأقيمت الدعوى بينهما في شأن ذلك فثبت أن لكل واحد منهما حق المرور
من ذلك الباب بالوجه الشرعي وحكم بذلك القاضي وصدر به اعلان شرعي واستمر
يمران من ذلك الباب المذكور مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد أحدهما منع الآخر من
المرور كما حصل ذلك منه سابقا فهل لا يمكن من ذلك ولا يس له منه حيث كان حق كل
منهما في المرور ثابتا بالوجه الشرعي بموجب الاعلام المذكور الثابت مضمونه شرعا
(اجاب) نعم لا يمكن أحد الشخصين المذكورين من منع الآخر من المرور من ذلك الباب
ولا يحجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك معصرة خربة غير
دائرة وعليها ربيع خرب لرب المعصرة فيه الربيع والآن يريد الشر كاهله في الربيع جبره
على بناء المعصرة لاجل الركوب عليهم فهل لا يجابون لذلك شرعا لاسيما اذا كان الرجل
المذكور فقيرا جدا (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ولا يجبر المالك على بناء ملكه واذا امتنع
صاحب السفلى من بناء سفله يقال لصاحب العلوان أردت فابن السفلى لتركب عليه
به ملك كما كان ويكون له الرجوع بما صرّفه على بناء السفلى على ربه لو باع القاضى أو
المالك كما أن له حبسه تحت يده الى استيفاء حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له ملك يريد البناء فيه وله جارة قصده أن يمنعه عن البناء لاجل أن يبقى خاليا والجار يريد
أن يبنى ويعمل مطلات على الملك المذكور فهل يجوز الحكم على صاحب الملك بمنعه
عن ملكه وبقي خالية ويطل عليه الجار أم لا (اجاب) لئلا التضرر في ملكه بما
شاء حيث لم يضر بجاره ضررا يذنبه الله تعالى اعلم (سئل) في جدار خاص برجل أحدث
جاره بجانبه بيت خلاه وفيرة وتنورا وتضرر بذلك الجار ضررا يذنبه الله تعالى اذا تحقق الضرر
بذلك وشهدت به البيعة الشرعية يؤمر الجار بإزالة ذلك عن جاره (اجاب) لئلا التضرر
التضرر في ملكه بسائر وجوه التضرر فالتضرر في ملكه يضر بجاره ضررا يذنبه الله تعالى
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة في دار مملوكة له من غير إذن
جيرانه ويحصل بائنا تضرر بين فهل يكون لهم منعه اذا كان يحصل من وضع تلك
الطاحونة ضرر يذنبه الله تعالى لجيرانهم بسبب ارتجاع البناء عند إدارة الطاحونة

١٤

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

ذى القعدة

١٥

١٢٦٨

٣٠
ذى الحجة

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

المذ كورة واذا سكنت الجيران قد ستة أشهر بعد البناء مجهولهم بالمحكم يكون لهم منع الطاحونة المذ كورة من ادارتها ومن وضع الجارية على الجدران المشتركة بين الجيران ولا يعدس كوتهم ثلاث المدة والحال هذه رضا (اجاب) لئلا لا يتصرف في ملكه بما شاء اذ الم يضر بجارده ضررا ينافي تحقق الضرر اليه من ادارة الطاحونة المدة منع منه والا فلا ولا يضر عدم معارضتهم تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة ولم يحصل في تلك المدة هدم ولا بناء ما عدا الترميم الضرورى وبعضه راكب على بعض بيت الجار من قديم الزمان فهل والحال هذه اذا جاء رجل آخر واشترى البيت المجاور وشاهد ركوب بعض بيت جاره على بعض بيته وعائنه وقت الشراء وقبله وسكت بعد شرائه مدة تزيد على سنة لا يكون له القيام بنقض ذلك البعض المراكب على بعض بيت جاره (اجاب) يبقى القديم على ما عليه كان فليس للشترى المذ كورة تكليف جاره صاحب الملو به هدم شئ من منزله بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في حوش ارضي مشتمل على قيعان للسكنى فقط وهو بهذه الحالة من قديم الزمان فاشترى رجل وجعله مكانا وتعالى به على الجار وسد عليه شبايكه التي تجلب له النور والهواء وصار مظلما لا ينفع به صاحبه أصلا وتعد على الجار فتح شبايك تجلب له الهواء والنور بالسكنى فهل اذا لم يكن لئلا لا الحوش سابقا علوه وتحقق بالكشف عليه من ديوان المدارس وغيره منع الضوء بالسكنى وثبتت عليه على ذلك الموضع يؤمر برفع ما أحدثه من ذلك حيث شهد بذلك أهل الخبرة (اجاب) لئلا لا يتصرف في ملكه اذ الم يضر بجارده ضررا ينافي على ما عليه الفتوى فاذا تحقق الضرر اليه بما ذكره منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له جار ملاصق أحدث مستراحا يحاط بالجار ولم يكن له حق فيه ونفذ ما مستراحه في حائط جاره وأضره ضررا ينافي فهل اذا تحقق الضرر اليه باحداث المستراح المذ كوريكون للجار منعه من ذلك والحال هذه (اجاب) نعم اذا تحقق الضرر اليه بما أحدثه الجار المذ كوريمنع من ذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث في بناء يملكه دوشنا مطلا على ساحة بيت جاره وخرج به في هواه بيت ذلك الجار فهل لها كم الترميم جبره على رفع ما أحدثه من الروشن وعلى سد موضعه ببناء أو غيره مما يمنع من الاطلاع على من يجلس في ساحة بيت الجار للضرر الجار بالاطلاع على ساحة بيته (اجاب) لئلا لا يتصرف في ملكه ما لم يضر بجارده ضررا ينافي ويمنع من اخراج روشن في هواه ملك جاره كما انه يمنع الجار من فتح الكوة والطاقة اذا كانت تشرف على ساحة جاره التي تجلس فيها النساء على ما عليه الفتوى في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا له باب في حارة نافذة واشترت بيتا آخر ملاصقا لبيتها له باب في حارة ثانية نافذة فازالت الحاجز الذي بينهما فهل اذا أراد أهل الحارة الثانية منعها من المرور متعللين بان البيتين صارا بيتا واحدا لا يجابون لذلك ولا عبرة بعلامهم المذ كورولا

١٢٦٩

٥

يكون لهم منعها من المرور بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الامر ماهومذ كور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة باع نصفها لرجل آخر فبني فيها المشتري بيتا وجعل فيه طيقا لجلب الهواء والضوء ومضى على ذلك اربع سنوات ثم بعد المدة المذكورة اشترى باقي الخربة من مالكها رجل آخر ومضى من بعده اثنتان سنة فقام الاثنان الرجل المذكور ينازع في الطيقان المذكورة يريد سدها من غير وجه فهل اذا كان فتح الطيقان لجلب الهواء والضوء ولم يكن في فتحها ضرر بين وكان شراؤه بعد البناء على هذه الكيفية بملك المدة لا يجاب لذلك (اجاب)

١٢٦٩

١٠

نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ماهومذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين يملكان بيتا بالارث عن والدهما اقساما وأخذ كل منهما نصيبه مستقلا به خاصة

١٢٦٩

٢٢

بحدوده الشرعية فهل اذا أراد أحدهما أن يضع خشبا على حائط الآخر الخاصة به بغير اذنه ورضاه لا يجاب لذلك ويمنع من وضعها حيث لم يكن له حق الوضع (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين رجلين اقتسماه قسمة افراز فوكت الحدد وبينهما حائط مشترك لكل منهما حق فيه فهل اذا أراد أحدهما أن يضع عليها خشبا ويحدث جناحا يضر بجاره وتحقق الضرر البين من

١٢٦٩

١٣

أحداه يمنع منه شرعا (اجاب) نعم يمنع الشرع من وضع ما ذكره على الحائط المشترك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة بناها بيتا وفتح لها شبايبك مطلية على أرض جاره وله في مقابلها في المسمى المذكور شبايبك آخر بحيث لو سدت الشبايبك المطلية على الجار لا يمنع الضوء والهواء بسبب وجود ما يقابلها من الشبايبك في ذلك المسمى فهل اذا أراد الجار أن يبنى حائطاً في أرضه وينشأ منها سد شبايبك ذلك البيت لا يمنع من ذلك والحال هذه حيث لم يترتب على ذلك ضرر بين بمالك البيت بسبب عدم منع الضوء والهواء لوجود الشبايبك المقابلة المذكورة (اجاب) نعم يكون

١٢٦٩

٢٠

للجار المذكور التصرف في أرضه المملوكة له بالبناء على هذا الوجه حيث كان الواقع ماهومذ وطور والله تعالى اعلم (سئل) في شخصين أحدهما يملك سفلا والآخر يملك علوا فأراد صاحب السفلى أن يضع جذوعا في ملك صاحب العلوى ويقبل في سفله ما يترتب عليه ضرر ببناءه الأعلى فنهى صاحب العلوى من الأمرين مع ما يترتب عليه من خريد الضرر فهل يمكن صاحب العلوى من منعه (اجاب) نعم لذي السفلى إحداث وضع جذوع في حائط ربه العلوى بدون اذنه كانه لا يحسد في سفله ما يضر بذي العلوى والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين رجلين مناصفة ولا أحد الشرعيين يملك بيت ملاصق لها وبادارتها يحصل له الضرر البين فهل اذا تحقق الضرر البين بقول أهل الخبرة

١٢٦٩

٣

يكون لرب البيت الشرع المذكور بطلانها من الادارة ولا يكون اشترى يملك منه ما اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) لكل من الشرعيين في الطاحونة المذكورة

١٢٦٩

٩

الانتفاع بما يخصه فيها وليس لاحدهما التهمرف فيهما بما يضر شريكه ضررا يئبنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة كاملة العدة والآلة تلقاها عن أبيه وأجداده جيل بعد جيل وهي دائرة وبجوارها بيت خرب اشتره رجل اجنبي من مال كره وعمره واراد ابطال ادارة الطاحونة بدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه لا يحجب لذلك وليس للجار الحادث معارضة مالك الطاحونة بدون وجه شرعي ويبقى القديم على قدمه (اجاب) للمالك التهمرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يئبنا والامنع بلافرق بين القديم والحادث على ما عليه عمل المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا واسفل منه مكان لغيره فقدم المالك الاعلى فاراد بربه بناءه كما كان فطالب من صاحب المكان الاسفل ان يبنيه ويتقن بناءه لاجل ان يركب عليه صاحب العلو ويضع عليه اخشابه كما كان فاجابه لذلك وامره ببنائه ودفع له مبالغ من ماله ليصرفه في عمارته وبنائه فبناه وعمره صاحب الاعلى وصرف عليه المبلغ المذكور ووضع عليه اخشابه واحداث ركوبه فوقه حكم اصله وبني عليه مكانا كما كان وكل ذلك باطلا لصاحب السفلى واذنه واجازته لذلك فهل اذا اراد صاحب السفلى ان يكلفه رفع ما بناه وركوبه فوق مكانه متعللا عليه بانه يرجع فيما اذن له به لا يحجب لذلك بعد ثبوت الاذن منه بشهادة ابينة الشريعة (اجاب) نعم لا يحجب لذلك والحال هذه وليس لذي السفلى منع ربه العلو من اعادة بنائه على الهيئته التي كان عليها قديما قبل انهدام البناء حيث كان حق التعلل ثابتا له بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احداث بئر وحوض معد للياه بجانب حائط جاره فهل اذا اخبرت اهل الخبرة بالحق الضرر من ذلك للجار المذكور ضررا يئبنا يمنع من الاحداث بجانب حائط جاره والحال هذه (اجاب) نعم يمنع من احداث ما ذكر ان تحقق الضرر بالبئر والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له ركوب على دهليز بيت جاره فباعه ربه فهدمه المشتري وازيل الركوب المذكور وصار الدهليز طريقا للحجارة غير نافذة فهل لصاحب الركوب اعادة بنائه كما كان سابقا حيث لا ضرر في ذلك وليس للجار منعه واذا تعال بان المكان صار وقفا لا عبدة بتعماله لاسما وقد صدر امر ببنائه وركوبه واعادته كما كان بموجب كشف من ديوان المدارس بذلك (اجاب) لذي العلو اعادة علوه على الهيئته التي كان عليها وليس للجار منعه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له منزل وله جاره منزله مقابل لذلك المنزل يئبنا ما طر يق صغيرة اراد ذلك الجار ببناء منزله وفتح طاقات فيه تشرف على ساحة صاحب المنزل الاول فهل ليس للجار فتح طاقات وشبابيك تشرف على ساحة جاره المعدة لمجلوس النساء ويمنع من فتحها (اجاب) نعم يمنع الجار المذكور من فتح الشبابيك حيث كان يطلم منها على من في ساحة جاره المعدة لمجلوس النساء على ما عليه الفتوى ولو يئبنا ما طر يق والله تعالى اعلم (سئل) في شخص اشترى دارا وارا دهمها فنهض به بعض الجيران خوفا على املاكه ورفعوا امره

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢١

الى الحما كم فهو بل يسوغ له هدمها كما هو الا يلزمه المحافظة على ملك الجار حيث كان
 تصرفه في ملكه خاصة واذا طلب الجيران منه بقاء بعض الحوائط ليعتمد عليها بنائه
 دورهم هل يجبر على ذلك واذا رضى وط لب ثمن الحائط الذى يبقيه ممن يتقاع به هل
 يجب لذلك (اجاب) قال فى صرة الفتاوى رجل هدم داره فهدم بذلك منزل جاره
 لا يضمن اهـ ولما لا التصرف فى ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يبينا وبيع المالك الحائط
 لجاره او لغيره صحيح حيث صدر من المتعاقدين مستوفيا لشرائطه الشرعية والله تعالى
 اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا وله ركوب على دهليز جاره فباع رب الدهليز المذ كود
 بيته لا والى لبنائه رواقا للوقوف لانتفاع الجارين به فهدم الدهليز وازيل الركوب
 والحائط التى كان عليها الركوب وصار الدهليز المذ كود طر يقاوا حدث المشترى
 حائطا للرواق بعيدة عن مكان الحائط التى كان عليها الركوب المذ كود فهل اذا اراد
 صاحب العلو الذى ازيل مكان ركوبه ان يضع اخشابا على حائط الرواق المستجدة
 البعيدة لا يجب لذلك شرعا (اجاب) نعم لا يجب ذوالعلو لذلك والحال هذه وله تكليف
 ذى الدهليز السفلى لبنائه للتعلى عليه كما كان فان امتنع ذوالسفل من ذلك فلذى العلو
 ان يبنى السفلى باذن القاضى للتعلى عليه حيث لا مانع ويرجع على ذى السفلى بما اتفق
 والله تعالى اعلم (سئل) فى جدار مشترك بين رجل وجماعة غائبين وللرجل حق
 الركوب عليه من قديم الزمان سقط الركوب وتهدم الجدار واراد اعادته كما كان فهل
 اذا كان ضرور ياله ولا يمكن قسمته ولا بناء لرق بركب عليه بنائه لاجتماعهم ورفع
 الامر فى ذلك للقاضى واذا لم يبنائه من ماله ايرجع بما زاد عن حصته على الشركاء
 الغائبين وبني وصرف من ماله على هذا الوجه يصح اذن القاضى له ويكون له الرجوع
 بمصارفهم فى غيبة الجماعة المذ كورين (اجاب) قال فى الخلاصة وفى البناء المشترك اذا
 كان أحدهما غائبا وهدم باذن القاضى أو هدم بغير اذنه لم يكن بنى باذن القاضى فهو
 بمنزلة اذن الشرىك لو كان حاضرا ويرجع عليه بما اتفق لو حضر اهـ ومنه يعلم حكم
 هارة احد الشرىكين فى البناء المشترك الذى لا يقبل القسمة عند غيبة شرىكه اذ هو
 موضوع عبارة الخلاصة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له طاحونة تحت منزل رجل
 وبادارتها يحصل للنزل ضرر بين فهل اذا ظهر وتحقق به الكشف على ذلك باطلاع
 اهل الخبرة الضررا اباين يؤمر صاحب الطاحونة باطاله ورفع الضرر عن الجار المذ كود
 (اجاب) لساك التصرف فى ملكه بما لا يضر بجاره ضررا يبينا والافلاء على ما عليه
 العمل والله تعالى اعلم (سئل) فى طاحونة صغيرة يضر عليها جار ليت صاحبها
 فقط ثم أصلحها وجعلها الطحين الخيل وكراها البعض الطحانيين وصار يطحن عليهم الليلا
 ونهارا وزاد الحال بالطحين حتى نشأ عن ذلك هدم داره وقوفة على مسجده لاصقة
 للطاحونة وصار الضرر يبينا فهل يلزم صاحبها عادتها كما كانت أو لا لطحن الجار وما

٢١

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

شعبان

٧

١٢٦٩

تهدم وتلف بسبب الطاحونة التي زاد فيها كثرة العمل بالليل والنهار وجعلها الخيل
 بعدما كانت تدور بحمار واحد يضمه مالك الطاحونة ويمنع من ضرر جاره واذابناها
 كانت الطاحونة للخيول يحصل للبناء والتلف وهو كذا يتكرر الحال في عطل الوقف
 (أجاب) قد صرح العلماء في كتب المذهب بأنه لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا
 كان الضرر بجاره ضررا ينافي منعه من ذلك وعليه الفتوى بزيادة واختاره في العمادية
 وافتي به فارتى الهداية وافتى بذلك أيضا الشيخ الامام الاجل برهان الاثمة وبه يفتى كافي
 شرح الوهبانية لابن المشكنة وفي حواشي الاشباه ليبري زاده ما نصه له التصرف في ملكه
 وان ضرر جاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه رأي المتأخرين ان للانسان ان
 يتصرف في ملكه وان اضر بغيره ما لم يكن ضررا ينافي به وما يكون سببا للهدم وما يوهن
 البناء بسببه أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالكلية
 والفتوى عليه ومن ذلك يعلم منع الرجل المذکور من ادارة الطاحونة المذکورة على الوجه
 المحدث حيث تحقق الضرر البين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك اما كن ويمنها فضاء
 فيه ساقية مملوكة له يسقي منها جنيته مملوكة له ايضا وبعض امكنته لها باب يتوصل
 منه الى الساقية المذکورة ومدارها وهذا الباب في سكة غير نافذة مختصة بملك
 الا ما كن المذکورة ورجل آخر له بيت في هذه السكة وتلك الا ما كن مستأجرة لانا
 وفي بعض الاوقات يمر الساكنون بالا ما كن المذکورة على مدار الساقية حتى
 يتوصلون الى باب الجنيته ويخرجون منه بسبب فتح الباب المذکور يمر بعض الناس
 اجانب ليس لهم حق في تلك الجهة اصلا من هذا الباب ويمر على مدار الساقية المذکورة
 حتى يتوصل الى باب الجنيته ويخرج منه من غير اذن المالك مع ان هذه السكة
 المتوصل منها الى الباب خاصة بصاحب الا ما كن وبالرجل الاخر وليس لغيرهما
 ملك فيها فلاجل منع ضرر مرتب من المرور على مدار الساقية سدد المالك للا ما كن
 الباب من داخل اما كنه حيث انه ملكه فهل لا يمنع من ذلك وليس للجانب
 المذکورين الذين ليس لهم حق المرور من هذه الجهة وليس لهم ملك فيها معارضة في ذلك
 سيما لاضرر على احد في ذلك بل ابقاؤه فيه ضرر عليه ولم يجاسق بعض الناس في الساقية
 من المرور منها (أجاب) نعم ليس للجانب المذکورين والحال هذه معارضة المالك في
 ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في مكان سفله لنقص وعلوه لاخر أراد صاحب العلوان
 يحدث في مكانه مخالفة مع صاحب السفلى فهل اذا شهد أهل المعرفة انه لا يحدث ضرر
 للسفل من البنيان يمكن صاحب العلوان بناء ما أخطر أهل المعرفة انه لا يحدث منه ضرر
 للسفل (أجاب) يمنع صاحب سفلى عليه علوا لاخر من ان يتدفق سفله او ينقلب كوة
 بلارضا الاخر هو هذا عند أي حنيقة وهو القياس وقالوا كل فعل ما لا يضر فالابدر
 العيني وعلى هذا الخلاف اذا أراد صاحب العلوان يبنى على العلوشيتا أو بيتا أو يضع

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

٢٥

رمضان

١٢٦٩

٩

عليه جذوعا أو يحدث كنيفا اه وفي حراشي الدرع عن المحوى المختار لا فتوى
 انه ان اضر بالسفل يمنع وان لم يضر لا يمنع اه وافاد اعطاء قوله - جالانه استحسن والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض ويجوارها مكان لا تحوله باب من
 جهة اخرى ففتح بابا للاستطراق في الارض المملوكة لغيره الخاصة بذلك
 الغير بدون اذنه فهل ليس له ذلك ويؤثر بسد الباب الذي فتح للاستطراق وليس
 مالكا للمكان المذکور اخرج جناح في عـ ملو كنه خارج ذلك الجناح في الارض
 المملوكة لغيره ويمنع من ذلك لاضراره بمالك الارض (اجاب) نعم ليس لرب المكان
 المذکور احدث باب للاستطراق والمرور في ملك غيره اذ لم يثبت ان له حق المرور فيه
 بالوجه الشرعي ويمنع من ذلك والحال - هذه وصروا بعدم جواز التصرف في الطريق
 الغير النافذ باخراج ميزاب وعمره ولو بدون اذن اهله اضرام لالانه كالمالك الخاص بهم
 بحيث كانت تلك الارض ملوكة لغير مالك ذلك المكان لا يكون له اخراج الجناح فيها
 ولا التعلل عليها بدون اذن مالكه بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت يملك
 مكانا تجاء ظاهر وكالة باهما من طريق اخرى غير التي به المكان ومستاجر للوكالة رجل
 من المساكين له من مدة صنف المستاجر الآن للوكالة المذكورة اسكن فيها جماعة من
 الانراك ففرقوا فبجائظ ظاهر الو كالة المذكورة يخرج من بالمكان المذکور ويضر
 ضررا ينافي مع ان اصل حائط الو كالة لم يكن بها - بانيك مطلعا قديما ولا حادثا فهل
 يكون للورثة المساكين للمكان المذکور منع المستاجر الواضع اليد عليها من ذلك
 ويؤثر بسد النقب المذکور والحال هذه حيث كان من ينظر من النقب المذکور
 يرى ساحة المكان المعدة لمجوس النساء وقضاء شؤونهن بداخل المكان خصوصا
 الفتى بدون اذن المسالكين للوكالة (اجاب) لا يجوز للجماعة المذكورة نقب حائط
 الو كالة والحال - هذه بل لا يسوغ للملا كة التفتيح حيث كان الامر ما هو مذکور وكان
 النقب معد للصل والله تعالى اعلم (سئل) في بئر مشتركة بين بيتين لكل منهما حق
 الانتفاع بهما من قديم الزمان فهل اذا باع مالك احدا البيتين بيته لاجنبي واذا دان يني
 حائط حول البئر ويحتص بهما ويمنع اهل البيت الآخر من الانتفاع بهما لا يجاب لذلك
 حيث كان حق الانتفاع لهم فيما تابا من قديم الزمان (اجاب) ليس لاحد الشر يكتن
 في البئر المذكورة منع الآخر من الانتفاع بهما يبقى القديم على ما عليه كان والله
 تعالى اعلم (سئل) في بيت في محل منه طاقة مفتوحة في بيت يجواره لا يعلم الموجودون
 في البيت المذکور الآن وقت فتحها بسبب قدمها وتلك الطاقة معدة للوضوء والهواء
 لالانظر لاجار حيث هي باعلى المكان المذکور والآن قد تعدى الجار المذکور
 وسد الطاقة بغير اطلاع اصحابها فهل لهذا الرجل سد المفتوح من مدة قديمة اقلها بالنسبة
 مالكا البيت الاثني عشر سنة فضلا عما سبق من الزمان قبل ذلك مع سكونه وعدم

١٢٦٩ ١٤

شوال

١٢٦٩

١٥

ذى القعدة

١٢٦٩

١٧

منازعة المدة التي عنها سدا المفتوح يورث ضرر في الحمل على اصحابها فينبذ يكون لهم منعه من سده بالوجه الشرعي حيث لا ضرر في فتحها (اجاب) ليس للرجل المذكور سدا الطاقة المفتوحة من قديم الزمان والحال ماذ كرو تفتح قهر اهل الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة واضحة يدها على جنيته مغروس في الشجار وبها ساقية مخصوصة لسقى تلك الجنيته اراد رجل مجاور لتلك الجنيته اجراء ماء الساقية من وسط الجنيته ليتوصل بذلك لسقى ارضه بدون اذن المرأة ورضاها فهل لا يجب لذلك ويكون للمرأة المذكورة منعه من ذلك ولا تجبر على تركه من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا له جار ملاصق اراد ذلك الجار ان يحدث طاحونة بجانبه ومن المعلوم ان الضرر تحقق بتلك الطاحونة فهل لذلك الجار ان يمنعه من الادارة لتحقيق الضرر البين (اجاب) لا سالك التصرف في ملكه اذ لم يضر بجواره ضرر اربنا على ما عليه العمل فاذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكورة يمنع الجار الذي احدها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له منزل بجواره منزل رجل آخر تعدى ذلك الجار على ارض منزل جاره في غيبته وبني فيها طائنين وركب فوقهما مكانا لمحمته بمنزله فهل ليس له ذلك مادام محققا ان هذه الارض ملك غيره وهل يسلم له في الخروج على هوائها فوق البناء فيها والركوب عليها (اجاب) ليس للجار المذكور الا امتيلا على ارض جاره ولا البناء فيها ولا الخروج المذكور بغير وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا في ربيع واحد حدث فوقه دور او اراد ان يضع اخشابا فوق حائط جاره الخاص به بدون اذنه ورضاها فهل لا يجب لذلك ولجاره منعه شرعا والحال هذه (اجاب) ليس للجار وضع جذوعه على جدار جاره الخاص به بدون اذنه وللجار منعه من ذلك حيث لا حق له فيه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون بيتا بالميراث عن اصولهم من نحو سبعين سنة وزيادة له بابان كل منهما في حارة نافذة احدهما مفتوح والثاني مغلق باع الورثة البيت لرجل اجني قاضي رجل من المشاهدين للتصرف فيه على المشتري بان له حق المرور من البابين قائلا انا كنا نسمع انه كان هنا شارع مرور للناس بين البابين قبل بناء البيت فانكر المشتري دعواه مع اعترافه بانه لم يسبق له ولا غيره من اهل الحارة مرور في هذه المدة المذكورة فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المذكورة ويمنع من منازعة المشتري فيما اشترى به بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى المدعي المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بجواره بيت لرجل آخر احدث فيه قصبة لكي ينفذ بجواره جاره فهل اذا ضرر الجار منه ضررا ينافي بمنع منه لان الضرر يزال (اجاب) لا سالك ان يتصرف في ملكه بما شاء اذ لم يضر بجاره ضررا ينافي فان تحقق ضرر بين منع والا فلا

سنة
١٢٦٩
٢٨

١٢٦٩
٢٥

١٢٦٩
٣٠

سنة
١٢٦٩
٢٦

١٢٦٩
٢٩

سنة
١٢٧٠
١٦

١٢٧٠
١٩

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا و آخر يملك بيتا مقابلا له فاحدث الاتحاق فوق
بيته مكانا وفتح فيه طاقات للنظر تشرف على ساحة النساء من البيت المقابل له و يترتب
على ذلك الاطلاع على عورات صاحب البيت المذ كور و نسائه و يلزم من ذلك الفتح
ضرر بغير الجار المذ كور فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يؤمر القاطن بسدها و منع
الضرر و الحال هذه (اجاب) اجاب مولانا خير الدين عن فتح كوة في ملكه وله جار
مقابل له و بينهما مشارع يمر فيها الخاض و العام بقوله هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة
وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع منه الا انه تصرف في ملكه و لم يتلف ملك غيره لكن
صرح في المضمرات شرح القدرى ان الفتوى ان الكوة ان كانت للنظر و الساحة
موضع النساء فالضرر ظاهر و يمنع من فتحها للضرر و ظاهر الرواية هو القياس و ما
عليه الفتوى استحسان اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حائط مائل و آيل الى
السد و طو شكت منه جيرانه و نهبوا عليه برفعه و اشهدوا عليه بيته بانه ان اقلاف لهم
شيئا يكون ضامنا فهل اذا اهل و تراخي عن اعادته و اصلاحه حتى وقع على بيوت
الجيران و اتلفها يكون ضامنا ما اتلفه (اجاب) اذا مال حائط على دار انسان فطالب رب
الحائط بقضه و اشهد عليه بيته ضمن ربه ما اتلف به من نفس او مال اذا لم ينقضه في مدة
يقدر على نقضه فيها حيث كان الحائط في ملكه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة و خريرة الصقه بجاره وله ركوب على
حائط جاره بغسجة كشف سماوية أحدث فيها جما ما بعد ان كان في جهة بعيدة عن
الجار و تحقق الضرر البين للجار بما ذكر فهل و الحال هذه يمنع الجار من احداث ما يضر
بجاره (اجاب) لك لث ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي
تحقيق الضرر البين منعه و الاذ لا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا خربا و جعل
فيه بعض طاقات فجلب له الهواة و النور و له جار يريد تسكيفة بسدها فهل اذا لم يكن فيها
ضرر للجار المذ كور لا يؤمر بسدها لا سيما و بينه و بين الجار مسافة طوية لا يمكن
الاشراف على شيء من بيت جاره (اجاب) لك لث ان يتصرف في ملكه الا اذا أضر بجاره
ضررا ينافي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بهيئته التي هو عليها الا ان من
فخ و خمس و عشر بن سنة و بعضه راكب على حاصل بدار جاره فاراد الجار المذ كور
ان يكافه برفع ركوبه عن حاصله فهل لا يجاب لذلك و الحال ان له حق الركوب على
ذلك و لا ضرر بصاحب السفل (اجاب) نعم لا يجاب صاحب السفل لمسا طلب و الحال
هذه و حد القديم ما لا يعرفه الاقران الا كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
ورثوا دارا كبيرة عن ابيهم فاقتسموها و جعلوا دورا و جعلوا دهايزها عمرا للجميع
لم يشركهم فيه غيرهم في درب غير فذا شترى رجل قطعة دار في ظهرها بجوار الدهايز
و بابها من درب آخر فبناها المشتري و ذبح لها بابا من الدهايز بغير اذن اصحابه المختصين به
فهل يكون لهم منعه اذا أضر دوايه و يؤمر بسد الباب الذي احداثه بغير حق (اجاب)

٢٠

١٢٧٠

صفر

٢

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

ربيع الاول

٥

١٢٧٠

ربيع الثاني

٢٢

١٢٧٠

١٢٧٠

٣٠

ليس لمن لاحقه في استطراق الدهليز الخاص بالجماعة المذكورين فتح باب من داره
فيه يدون اذن مالكيه ويمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في طريق عامة لجميع
المأزبين يسلكون فيها بجوار مسجد فناء رجل وتعدى وبنى فيها منزلا وحوانيت وصار
حائط المسجد منتفعا به في المنزل المذكور مع سد الشبايك التي فيها الجارية للنور في
المسجد المذكور فهل يجب على هدم ما بناه في الطريق المذكور وكورة وتعود الى حالتها
الاصلية (اجاب) اذ اني شخص في طريق العامة مكانا يكون لكل احد من اهل
الخصوصية ولو ذهبا منعها بـ... ومطالبة بـ... بعد البناء سواء كان فيه ضرر
اولا هذا اذ اني انفسه بغير اذن الامام وان باذنه يجوز ولا ينتقض ان لم يضر بالعمامة فان
ضر لا يجوز قال في الفتاوى الخيرية تقلا عن جامع الفصولين اراد ان يحدث ظلة في طريق
العامة وهي لا تضر بالعمامة فالهيج من مذهب ابي حنيفة ان لكل من المسلمين حق
المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام قال محمد بن حنبل في المنع لا الطرح قال ابو يوسف
ليس له كلاًهما اهـ ونقلوا عن الصغار انه يلتفت الى خصوصية من يخافهم لو لم يكن له مثل
ماله خاص فلوله مثله لا يلتفت اليه اذ لو اراد دفع الضرر عن العمامة بدأ بنفسه فلما لم
يبدأ بنفسه علم انه متعنت والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين
قول الثاني لانه اسمع وارفق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبر اهـ والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى دارا من آخو بجوار دار لرجل فادعى على المشتري بان
الحائط الذي بين الدارين ملأه ومختصة به فمسك في ذلك بان جذوعه عليها وبانه
احضر جماعة من اهل الخبرة كشفوا على الحائط وقالوا انهم ملأه ومختصة به والحال
ان المشتري عليه جذوعا كذلك من قديم واشتراها على هذه الصفة فهل حيث كان
لكل على الحائط جذوع من قديم قبل شراء هذه الدار يقضى بها له ما سواه حيث
الحال ما هو مذكور ولا عبرة بمسكه يقول اهل الخبرة واذا اراد المشتري احداث بناء في
ملكه ولزم من ذلك سد بعض شبايك جاره يكون له ذلك حيث لم يلزم من ذلك منع
الضوء والهواء لمحصل ذلك من جهة اخرى وانما يلزم منه تقليل الضوء فقط (اجاب)
اذا كان لكل واحد من الرجلين المذكورين على الحائط جذوع ثلاثة فاكثروا
بينهم مالا سوا تواتهم في اصل العلة ولا عبرة بالكثرة والقلة بعد ان تبلغ ثلاثا لان
الترجيح بالقوة لا بالكثرة كما صرحوا به الا اذا كان لاحدهما اتصال توبيع بالحائط او
اقام بينة بان الحائط ملكه فيختص به اذا كانت الشهادة مقبولة بالطريق الشرعي
ولسالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء ما لم يضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر بالبين
منع والا فلا منع على ما اختاره المتأخرون وقدروا الضرر بالبين في سد الضوء بما يمنع
الكتابة قال في تنقيح المحامدية والظاهر ان ضوء الابواب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه
ليرد ونحوه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك علوا وباسفله ثلاث حوانيت احداها
ملك لاجنبي فتخرب العلو فاراد مالكة اعادته كما كان عليه او لا من قديم الزمان الى

جادی الاولی

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

٢٧

الآن فهل والحال هذه يجب لذلک وأيسر لمالك السفل منعه عن ذلك بدون وجه شرعى حيث لم يكن السفل مختاراً (أجاب) لصاحب العلو أعادته كما كان حيث كان موضوعاً بحق القرار من قديم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً به شبابيك وطاقات معدة لجلب الهواء والضوء من قديم الزمان ويجواره قطعة أرض متسعة الفضاء اشتراها رجل لينبئها ببيتا فحدث بها مراحيض وجاماً ويجوارها طائفة البيت المذکور تضر به ضرراً يندنا ويريد أيضاً ان يحدث بها طائفة لعل تلك المراحيض والمحام بحيث تمنع جلب الهواء والضوء من المكان بالسكينة فهل يؤمر المشتري المذکور برفع ما أحدثه من المراحيض والمحام حيث كانت تضر ضرراً يندنا بالمجارو يمنع أيضاً من أحداث الحائط التى يترتب عليها سد شبابيك الجار وطاقاته ومنع الضوء والهواء عنه حيث كانت الشبابيك والطاقات موجودة للبيت من قديم الزمان (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجارده ضرراً يندنا فان تحقق الضرر البين منع والا فلا والبين ما يكون سبباً للهدم أو بوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسكينة وما يمنع الحوائج الأصلية كسد الضوء بالسكينة والله تعالى أعلم (سئل) في بيت بعض سفله داخل تحت علوية بجواره تدا واتسعت الملاك عصر بعد عصر من قديم الزمان ولا يعرف في الأعصار الماضية الابهة هذه الحالة التى هو عليها الآن فارد رجل تلقى ملك البيت المذکور عن ورثة ملاك ابطال حق بعض البيت الآخر وادخله في بيته فهل يبقى القديم على قدمه ولا يجب لمساؤاد من غير برهان ولا تنوير (أجاب) اذا كان العلو المذکور موضوعاً بحق القرار من قديم ولم يحدث ما فيه ضرر لصاحب السفل لا يكون له ابطال حق صاحب العلو بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة يطحن فيها العامة بالخيول ملاصقة للملك رجل آخر والحال ان الطاحونة المذكورة حاصل بسبب ادارتها ضرر بين الملك ذلك الرجل فهل اذا ثبت بالوجه الشرعى الضرر البين للملك الرجل المذکور يمنع ماله من ادارتها حيث تحقق الضرر البين (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجارده ضرراً يندنا وهو ما يوهن البناء أو يمنع الحوائج الأصلية فان تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكورة منع من ادارتها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً في عطفة ضيقة غير نافذة ولرجل آخر بيت مقابل له فحدث رب البيت الآخر شبابيك للنظر تشرف على ساحة النساء من البيت المقابل له ويترب على ذلك الاطلاع على عورات صاحب البيت المذکور ونسائه ويلزم من ذلك الفتن ضرر بين الجار المقابل له فهل والحال هذه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى يؤمر فاتح الشبابيك المذکور بسدّها ومنع الضرر عن جاره المقابل له (أجاب) نعم يؤمر فاتح الشبابيك المذکور بسدّها اذا كان الواقع ما هو مسطور في السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً من مدة خمس

جمادى الثانية

١٢٧٠

٢٢

رجب

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٧

عشر من سنة وزيادة وفيه طاحونة وقف دائرة من قديم الزمان ويجوارده بيت لرجل آخر
فباع مالك البيت بيته لرجل ويريد الآن مشترى البيت المذ كورابطال إدارة الطاحونة
المذ كورة فهل لا يجاب لذلك حيث لا ضرر عليه في ذلك (أجاب) إذا لم يتحقق ضرر بين
من إدارة الطاحونة المذ كورة لا يكون للمشتري المذ كور المنع من ادارتها والله تعالى أعلم
(سئل) في طاحونة يجوارده منزل لرجل دائرة من قديم الزمان باع رب المنزل منزله لآخر ثم
بعدة أراد المشتري للمنزل منع رب الطاحونة من ادارتها والحال انه لا ضرر يحدث من
ادارة تلك الطاحونة بل ذلك من قبيل التعتق قاصدا بذلك الجوارب المنزل على بيعه له
فهل لا يجاب لذلك بغير وجه شرعي (أجاب) نعم لا يجاب لذلك أن كان الامر كذلك والله
تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ لرجل دار يجوارده ولا باب لها فيه ولم يعلم فتح
باب لها فيه سابقا ثم الآن يريد صاحب الدار الجاورة للرب المذ كور ان يفتح لها بابا
فيه بغير اذن أهله متعللا بان الباب كان مفتوحا في الزمن السابق ولا بينة معه على ذلك
فهل والحال هذه يكون لهم منعه ولا يجوز له فتح باب من الزقاق المذ كور الا بالاذن
(أجاب) الطريق الغير النافذ ملك لاهله فليس لغيرهم فتح باب فيه من داره للورود
بدون اذن من المالك حيث لم يثبت ارادته حق المرور في الطريق المذ كور والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يدعى على جاره بان له حق الر كوب على حائطه وعلى أخشابه
ويريد أن يكلفه بنائها ووضع أخشاب عليها من ماله ويتقنها جديدا لاجل أن يبنى
فوق ذلك متعللا بأنه وجد حجة بذلك بيده مقطوعة الثبوت والمضى عليه ينكر ذلك
فهل لا عسيرة بدعواه الجردة عن الاثبات الشرعية ولا عبرة بالحجة المقطوعة الثبوت ولا
يلزمه اجابته والحال هذه (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع مجرد دعواه بدون
اثباتها بطريق شرعي ولا يعول شرعا على صك مقطوع الثبوت والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك وكالة عدل أو وسفلا وله يجواردها خربة أراد بناءها والتعل على فوقها فنهى
سكان الوكالة من ذلك متعللين بان لهم فيها خلوا وانتهافا فهل اذا لم يشدوا الاذن بالخلو
والانتفاع ليس لهم معارضة المالك في ذلك ولا عبرة بتعللهم المذ كور وللاسالك أن
يتصرف في ملكه كيف يشاء سيما والبناء والتعل لم يكن فيه ضرر بين سكان الوكالة
المذ كور ين (أجاب) نعم ليس لهم منع المالك من البناء فيما يملكه ان كان الواقع
ما هو مسطور بالاسوال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بالشرا
منذ ست وثمانين سنة ولرجل آخر منزل يملكه منذ تسع عشرة سنة والطاحونة
المذ كورة دائرة هذه المدة من غير منازعة وهي في ملك صاحبها والآن يريد الجار
المذ كورابطال لها ومنعها من الادارة تعنتا وعنادا مع ربها فهل اذا كان لا يحصل منها
ضرر بين بقول أهل الخبرة لا يجاب لذلك ولا يكون له منعه من ادارتها ويبقى
القديم على قدمه (أجاب) نعم ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم

١٢٧٠

٢

شوال

١

١٢٧٠

١٢٧٠

٢٤

ذى القعدة

١٢٧٠

٢٢

ذى الحجة

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٩

(سئل) في رجل بنى في دار له طبقة علوية وفتح لها كوات البعض منها مطل على شاطئ البحر والبعض مطل على الطريق العام النافذ فعارضه رجل من أهل محله متهمة باللبان الكوات التي تطل على الطريق العام النافذ فيحصل له منها ضرر بسبب الكشف على داره والمحال ان بين دار الباقي ودار المعارض الطريق المرقوم وهناك دار لرجل آخر مشتملة على اسطحة وفي حجة سمعية يثرف عليها من تلك الكوات يعارض صاحبها ايضا فيفتح الكوات المذكورة فهل اذا كان الحال كذلك ليس للمعارضين المرقومين معارضة الباقي ولا يؤمر بسد الكوات المذكورة (اجاب) اجاب العلامة خير الدين في نظير تلك الحادثة بان المقتضى به هو المنع من الفتح اذا كانت الكوة للطل والساحة المشرف عليها للنساء وان كانت بخلاف ذلك فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في بيت علوه ملك لرجل وسفله وقف أهلى مختص في رجل نظرا واستحقاقا وهذا السفل مشتمل على صهر يجفاد الموقوف عليه السفلى وهو النسا ظران يتصرف فيه بالسكنى فيه وملء الصهر حج وفتح باب له كان قديما فهل اذا كان هذا التصرف لا يضر بصاحب العلو يجاب لذلك أم لا وهل يجبر على اجارته لصاحب العلو أم لا وهل يمنع صاحب العلو من معارضته ومنعه أم لا (اجاب) المختار للفتوى ان لكل من صاحب السفلى والعلوان يتصرف في سفله وعلوه بما لا يضر بالاخر ضررا يندنا وان تحقق الضرر واليمن منع ولا يجبر صاحب السفلى على اجارته لصاحب العلو كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) في ارض عملو كة لا ناس وكانت متخربة وزال ما فيها من البناء والحيطان حتى صارت ساحة مكشوفة ومكشفت على هذه الصورة مدة من الزمان فحدث بعض الملاك الجهاورين لها بابا في محله يتوصل اليه من هذه الارض الخربة بدون اذن ملاكها ثم بعد ذلك يبيع هذه الارض فاشترها رجل من اصحابها بموجب حجة شرعية محصورة فيها حدود الارض من جهاتها الاربع وبنى فيها دارا فاقتة على حدتها ومنع المرور منها مقتضى ملكيته واستحقاقه شرعا وساعده المحاكم السياسية على ذلك ومكنه من ازالة الطريق منها من بعد الكشف وتحقيق تملكه لها من سنداته الشرعية وصدر له أمر من الحكومة بذلك وبعد برهة من الزمن ترفع ذلك الجمار الذي احدث الباب في محله معروب الدار يدعى ان محله كانت له طريق في ارض الدار مسلوكة يتوصل منها الى محله وانها قد سدت ويطلب من صاحب الدار هدم بنائه واباحة الطريق فيه بغير حق ولا وجه شرعى فهل لا يمكن من ذلك شرعا وهل يجوز لرب الارض التي صارت دارا ازالة الطريق منها ومنع المرور فيها وهي ازمة ملكه يتصرف فيه كيف شاء ويمنع المتعرض له في ذلك شرعا (اجاب) اذا كان فتح الباب من الجمار المذكور حادفا في ارض الغير ولم يثبت ان الجمار المذكور حق المرور من تلك الارض يمنع من معارضة المتهمة ترى ان تلك الارض وليس له تسكينه بهدم بنائه لغير من أدره بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا

١٢٧١

٧

١٢٧٨

١٧

١٢٧١

٢٠

وبه ثلاث طاقات من قديم الزمان موضوعة لجلب النور والهواء فإراد جاره أحداث بناء
ملاصق للطاقات المذ كورة وسدها بالسكينة فهل والحال هذه إذا كان في سدا الطاقات
المذ كورة ضرر وبين المالك البيت المذ كور لا يكون للجار سدها ويبقى القديم على
قدمه سيما وصاحب البيت لا يمكنه الاشراف على شئ من بيت جاره (اجاب) للجار
المذ كور ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضرر رأينا كمنع الضوء عنه
بالسكينة فان تحقق الضرر البين منع والا فلا يمنع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يملك مكانا وله باب باشارع النفاذ فإراد ان يبني على مكانه المذ كور بناء فنعسه الجار
متعللا بأنه يبني سدها للهواء من الجهة القبلية فهل اذا لم يسدها عليه هواء ولا ضوء الا يمنع
المالك من تهرقه بالبناء وغيره في ملكه واذا كان للجار المذ كور ساباط مطل على
ساحة نساء الجار يكون له منعه حيث كان بناؤه خارجا عن ملكه في هواء ساحة الدار
(اجاب) للرجل المذ كور ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضرر رأينا
كمنع الضوء عنه بالسكينة فان تحقق الضرر البين منع والا فلا يمنع وليس لشخص ان
يحدث على حائطه ساباطا في هواء ملك غيره بدون اذنه بتغير حق والله تعالى اعلم (سئل)
في مالك بيت امامه رحبة ملك غيره وصاحب البيت لا يستروح ولا يستضيء الا منها
فإراد ان يبيع تلك الرحبة لآخر ليعينها مع انه اذا بنى لها منع الريح والاضاءة عن
صاحب البيت فهل اذا كان البناء فيم يضر صاحب البيت ضرر رأينا يمنع من البناء
فيها منعا للضرر أو لا وهل اذا كان البيت والرحبة التي امامه في درب غير نافذ وممرهما
من البسكة انغير النافذة يكون لصاحب البيت الاخذ بالشفعة حيث كانا شرعيين في
حق المرور (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضرر رأينا
كسدها الضوء بالسكينة لا يمنع الهواء فان تحقق الضرر البين منع والا فلا وتثبت الشفعة في
العقار للشرىك في نفس المبيع ثم للشرىك في حق المبيع كالطريق الخاص الغير
النافذ ثم للجار الملاصق فاذا توفرت شرائط الشفعة للرجل المذ كور قضى له بها والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة دائرة من قديم الزمان وبها عياله اهلها ما كان
فهي اهل المالك وجعلها بيتا مستقلا على حدة وفتح له بابا من الشارع وباع الطاحونة على
حدثها الشخص منذ سنتين بموجب حجة شرعية والآن باع البيت لامرأة وتريد تلك المرأة
ابطال ادارة الطاحونة أو شراءها من مالكها بالجبر فهل لا تجاب لذلك ولا يجبر على بيعها
ولا ابطالها حيث كان ملكه سابقا على ملكها ولم يحصل من ادارتها ضرر بين لبنائها
اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة
المذ كورة لبيت المرأة المذ كورة منع بهما من ادارتها وان لم يوجد ضرر بين من ذلك
لا يمنع من ادارتها ولا يجبر مالكها على بيعها من المرأة المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل)
في وكالة جماعة وعلموا ببيع مشتمل على بيوت علوية لملك آخر فصل خلل في

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

وبيع الثاني

١٢٧١

٢٩

١٢٧١

١٩

١٢٧١

٢٥

باكية من البواكي التي على السقف الذي يمر على بعضه ملاك البيوت العلوية
فهل اذا بنى الباكية من بيته عليها واراد ان يرجع بقسط مما بناه على بقية ملاك البيوت
العلوية مع ملاكها معهم وروهم لا يجاب لذلك (اجاب) اذا تهدم السفل بلا صنع مالكة
لم يجبر على البناء لعدم التعدى ولدى العلوان يبنى ثم يرجع على صاحب السفل بما
اتفق ان يبنى باذنه او اذن قاض والافقية البناء يوم يبنى هذا ماصر حوايه ولا وجه
اتخذ من ملاك البيوت المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى بيتا ويجوز ذلك البيت حانوت ملك للغيره عدل يبيع الخاس فتعمل رب البيت
على الساكن في الحانوت بانه يحصل الضرر من فتح الحانوت لتلك الصنعة ومنعه من
فتحها هل اذا لم يكن هناك دخار للصنعة المذكورة يضر برب البيت ولا يوهن البناء

١٢٧١

٢٧

منها ولا من طافه الخاس بالماء لا يكون له منعه شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف في
ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك مصبغة امره الحماكم بنبغة صبغة فانه قد وقع من حائط الجار
قطعة قليلة وحدها من غير تعدى على ما من مال المصبغة فرفع الجار على يد نائب
القاضي وادعى انه نقضها ولا يثبت له ذلك ثم بعد خمسة عشر يوما وقع جميع حائط
الجار كونه المجدار مغلولا فهل والحال هذه اذا لم يثبت على مالك المصبغة التعدى على
هدم حائط الجار في الاول والثاني بالبينه الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ولا

رجب

١٢٧١

٣

ضمان على مالك المصبغة في ذلك (اجاب) اذا لم يثبت على مالك المصبغة تعدى على
حائط جاره بوجه شرعي لا ضمان عليه وفي تنقيح الحامدية عن البرازية هدم داره
فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رفاق غير نافذ
وبه دور متلاصقة وفي آخر الرقاق دور لها ملك من راس الرقاق المذكور فادرجل
من له دار في وسط الرقاق ان يبنى في ملك طر يق الدور التي في آخر الدرب فهل اذا كان

شعبان

١٢٧١

١٠

يلزم من بنائه ضيق الطريق على المسارة الذين في آخر الرقاق المذكور يمنع من ذلك ويهدم
ما به حيث تضررون هو داخل من ادل الرقاق المذكور (اجاب) نعم ليس للرجل
المذكور ذلك والحال ما ذكر حيث كان بغيره يراذن ويهدم البناء الحادث على هذا الوجه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالزقاق يقيم ملاصقا له قهوة بغير علو ولبيت
المذكور شبايبك قديمة مطلة على تلك القهوة تهدمت القهوة المذكورة فادرجلها بناءها

شوال

١٢٧١

٦

واحداث علو فوقها وسد الشبايبك المذكورة وفي ذلك ضرر بين يمنع الهواء والضوء فهل
ليس لرب القهوة فهل ما يضر بجاره ضررا ينافي (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء
الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر البين ومنه منع الضوء بالكلية منع والا فلا منع
والله اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له طاقات وشبايبك تجلب الهواء والنور ومضلات على
ظاهر قرن ومطاحونة من قديم الزمان احدثت ما اكتم ما بناه اضر بالجار ضررا ينافي بسبب

ذی الحجة

١٢٧١

٢٣

منع الهواء والنور وتحقق الضرر البين فهل والحال هذه تمنع الجارة من احدث ما اضر
بجارها (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ومنه منع

الضوء بالكلية فان تحقق الضرر بالبين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في مكان علوك
لنقص انشاء وباع لاه جهة وبها شبك بحري مطال على الطريق مركب عليه حديد واذا
جاس في هذا الشباك فخص يطالع على سطح مكان بجواره ولا ينظر الى المكان المعد
لبس النساء ويريد الجار سد الشباك المذكور وتكليف صاحبه بذلك فهل لا يكون له
ذلك خصوصاً انه اذا بنى على سطحه حاجز لا يتاقي الاطلاع على مكانه من الشباك
المذكور ولا يكلف صاحب الشباك بسده والحال هذه وهل اذا كان الطالب لذلك ليس
مال الكابل هو مستاجر لا تسمع دعواه على صاحب الشباك (اجاب) افادمو ولا تاخير الدين ان
مسئلة فتح الكوة ظاهرة الرواية في ان الجار لا يمنعها عنه لانها تصرف في ملكه ولم
يتلف ملك غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القودوري ان الفتوى ان الكوة
ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر
وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان انتهى فاذا لم يكن ما يشرف
عليه هذا الشباك من دار الجار ساحة للنساء لا يكون لملك الجار ولا مستاجرهما
مطالبة صاحب الشباك بسده اذا الضرر حينئذ غير بين والله اعلم (سئل) في رجل
ملك بيتاً في عطفة ضيقة غير نافذة ومقابل البيت المذكور بيت لرجل آخر احدث
ماله فيه شبابيك مطلة على ساحة النساء ومحل جلوسهن في البيت المقابل له
فهل يكون على فاتح الشبايك المحدث المذكور سد مأخوذ كانت مطلة على ساحة
النساء ومحل جلوسهن وكان في ذلك ضررين (اجاب) اذا كانت الشبايك
المذكورة المحدث للطل والساحة المشرفة على تلك الشبايك معدة للنساء فالضرر
ظاهر ويمنع الجار من ذلك للضرر الظاهر على المفتي به كما صرح به علماءنا والا فلا والله
تعالى اعلم (سئل) في سكة غير نافذة بها باب يتوصل منه لمطهرة وكنف لمسجد ومجاورة بها
شبايك قد حجة للضوء والهواء فقام ناظر المسجد الا ان يريد ان يغير رسوم المطهرة المزبورة
ويريد احدث كنف ملاصقة للجدران جيرانها ويريد ضم السكة المزبورة للمطهرة
المزبورة من غير مسوغ شرعي ولا اذن من اصحاب الشبايك القديمة المشرفة على السكة
والجدران الملاصقة للمطهرة فهل ليس له ذلك الا باذنه ويمنع من احدث الكنف وضم
السكة حيث كان الضرر بينا بسبب الانهيار والندوة للجدران ومنع الهواء والضوء
عن اصحاب الشبايك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم ليس لنا نظر ذلك لما فيه
من تغيير معالم الوصف كما أفتى به العلامة خير الدين الرملي وليس له ضم السكة المذكورة
الى مطهرة المسجد والحال ما ذكر في التنقيح قال أبو حنيفة في سكة غير نافذة ليس
لاصحابها ان يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا ان يفتسوها فيما بينهم لان الطريق
الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخفف الزحام عمادية
من الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها في دورهم وانما لهم المرور فقط
بزازية من نوع في السكة الغير النافذة وفي نوادر هشام عن محمد السكاك التي ليس لها

١٢٧٢

٢٧

صفر

١٢٧٢

١٧

ربيع الاول

١٢٧٢

١٣

منفذ ليس لاحد من في تلك السكة ان يحفر فيها بئر الصب الماء وان اجتمعوا كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وانما هم ان يمرروا ويجلسوا عمادية من الفصل المذكور انتم في وقد صرحوا بان التصرف اذا كان يضر بالحاضر رأينا بان يكون سبب الوهن البناء ومنه منع الضوء بالسكينة لا يمكن الشخص منه للضرر البين والله تعالى أعلم (سئل) في عطفة غير نافذة أراد رجل من غير أهلها له باب في شارع نافذة أن يفتح بابا من يدون اذن أهلها فهل لا يسوغ له ذلك بدون اذنهم وهل منعه من ذلك منعاً كلياً (اجاب) ليس لمن له باب في السكة النافذة فتح باب لداره في سكة أخرى غير نافذة بدون اذن أهلها حيث كانت طويلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بيت فيه منظره مجاورة لمكان موقوف قد غيّر هاهنا لكها عن وضعتها وأحدث فيها طاحونة للطحن الدائم ويتربّع على ادارتها ضرر بين بالمكان المجاور لها ولا يمكن الاضرار عنه فهل اذا تحقق الضرر البين من ذلك يمنع المالك من ادا رتها مانع الضرر البين وان تعال المالك بان في بيت الوقف المذكور طاحونة من قديم الزمان ولم ينشأ منها ضرر ولا عبرة بمذا العمل اذا تحقق الضرر البين من ادارتها طاحونة التي أحدثتها لاداء الدائم دون القديمة (اجاب) نعم يمنع المالك المذكور من ادارة تلك الطاحونة اذا تحقق الضرر البين من ادارتها بالمجاور الا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في مكان متوسط بين سفلى وعلو مملوك لشخص وسفله مملوك لآخر وعلوه مملوك لثالث انهم اجمع يبيع فادام المالك السفلى أن يبنى سفله ويرفع ببناء ههنا كان عليه من قديم الزمان وياخذ شيطان من حق مالك المملوك المتوسط بحيث لا يبقى لمالك المملوك المتوسط الا بقية حتى لو بنى ذوالعلو الا على علوه على ما كان عليه من مبداء ارتفاعه القديم لا يبقى لاصحاب المملوك المتوسط الانحوا من نصف ارتفاعه ويحصل له بذلك ضرر بين فهل ليس لاصحاب السفلى ذلك وانما له ان يبنى سفله على ما كان عليه من القديم لا بل أرى يمكن كل منهم من اعادة بنائه على ما كان عليه والحال هذه ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم ليس لذي السفلى أن يرفع ببناء سفله ههنا كان عليه من قديم الزمان والحال ماذ كرا الاصل ابقا ما كان على ما عليه كان وقال العلامة الخير الرمي صرح علما وبانه لو انهم السفلى فانهدم العلو ليس على صاحب العلو عمارته وله اذا بنى صاحب السفلى سفله أن يعيد علوه كما كان اه وقد صرحوا أيضا بان صاحب السفلى اذا امتنع من بناء سفله الذي انهدم يقال لاصحاب العلو ليس لك طريق الى حقل سوى أن تبني السفلى بنفسك ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع ولا السكني في علوك والسفلى كالرهن في يدك حتى يؤدي قيمة بناء السفلى وقال الخصاصي حتى يؤدي ما أنفق وقال المتأخرون ان بني بامر القاضي أو بامر ذي السفلى يرجع بما أنفق وان بني بغير امره يرجع بقيمة البناء وعليه الفتوى وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع كما في البرازية وقاضيان والله

١٢٧٢

١٤

ربيع الثاني

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

١٢

تعالى اعلم (سئل) في عطقة غير نافذة بها بيوت الملا كهاولر جل بيت بابه من غير العطقة في شارع نافذ وحائط بيته يشرف على أهل العطقة أراد صاحب البيت المذ كوراخراج حائطه في العطقة المذ كورة ويجعل فيها شبابيك تشرف على عورات أهل البيوت المذ كورة فهل اذا لزم من ذلك تضيق العطقة على المداين بها ولا يدخل أحد الا بالتحراف ومشقة وتضرر أهل العطقة بما أخذه من ذلك يؤمر برفعه والحال ما ذكر (اجاب) ليس لك البيت المذ كور ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى منزلا وبه طاقات وشبابيك باع لاه أحد منها البائع قبل البيع وحصل من ذلك ضرر بين الجار فهل اذا تحقق الضرر البين يؤمر الجار المذ كور برفع ما أضر بجاره حيث أحدثها البائع بالدار ولم تكن قديمة قبل ذلك واذا تعال المشتري بان البائع أحدثها قبل شرائه منه لاعتبر به تعالى المذ كور اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) المصريح به في منسلة فتح السكوة انها اذا كانت للضوء والهواء بان كانت باع على المكان لا يكون في ذلك ضرر بين الجار فلا يمنع منه وان كانت للنظر والطل وما تشرف عليه مساحة النساء فالضرر بين ويمنع منها الا ضرر البين على ما اختاره المتأخرون ولا عبرة بالتعال المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وضع آخر جذوع بيته على حائط المكان المذ كور بغیر اذن واجازة من مالكه ولم يكن للواضع حق الوضع قديما فهل والحال هذه يؤمر الواضع برفع جذوعه حيث لم يرض مالك المكان بذلك سيما وفي وضع الجذوع ضرر لحائط المكان المذ كور (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حائطا وباع لاه ربيع لا آخر ويجوارده من الجهتين أمكنة لرب الربع فحدثت به الحائوت فيه مصبغة والحال ان الم تمكن مصبغة قبل ذلك فحصل ضرر بين الحيطان الجار بسبب وضع الماء في الحوائط فهل اذا ثبت الضرر البين من هذا الاحداث بقول أهل الخبرة يكره لرب الامكنة منه حيث كانت حادثة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) لك ان يتصرف في ملكه كما يشاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا وهو ما يكون سببا لهدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسكنية وما يمنع الحوائج الاصلية فان تحقق الضرر البين بالجار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى حائطا مشتملا كائنه وبين جاره ورسمه بنقضة بدون اذن شريكه والشريك الذي بنى له عليه جذوع دون شريكه الاخر وفتح كوة حادثة في الحائط المذ كور وتشرف على عورات حريم الجار الشريك وتضرر به ضررا بينا فهل اذا ثبت حدوث الكوة المذ كورة وتحقق ان البناء بالنقض المشتمل ترك يكون الباني متطوعا ويؤمر بسد الكوة (اجاب) نعم يكون الشريك الباني متطوعا والحال ما ذكر وتسد الكوة المذ كورة التي أحدثت في الحائط المشترك والحال هذه وفي الحائط من باب الحيطان والطرق وبجاري الماء من كتاب الصلح حائط بين رجلين انهم قد بنوا أحدهما عند غيبة الشريك قال أبو

١٨ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

٢٩ ١٢٧٢

جادى الثانية

٤ ١١٧٢

٢٥ ١٢٧٢

جمادى الثانية سنة

القاسم رحمه الله ان بناه بنقض الحائط الاول يكون متبرعا ولا يكون له ان يمنع شريكه من الحمل عليه وان بناه بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن لثريك أن يحمل على الحائط حتى يقضى نصف قيمة الحائط انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض من أصل داره ففتح جاره شبا كاعليها من غير اذن مالك الأرض المذ كورة ثم بعد ذلك حوطها مالساها بالبناء وأراد بناء دار فيها يلزم من هذا البناء سد شبا ك جاره الحادث بغير اذن وللجار المذ كور شبايك أنحر من غير جهة الأرض المذ كورة مضينة لداخل مكان الجار المذ كور فهل يكون لمالك الأرض البناء فيها وان لزم ماذا كرحيت لا مانع منه من البناء (أجاب) اذا لم يترتب على البناء المذ كور منع ضو بالكلية عن الجار المذ كور لا يمنع من التصرف في ملكه اذا المنع انما يكون اذا حصل من فعل الشخص ضرر بين الجار ومنه ماذا كروا الله تعالى أعلم (سئل) في رجل احدث في بيته طاحونة وكانت بعيدة عن جدار جاره فنقلها وقربها الجدار جاره ثم ان هذا الجار احدث له طاحونة ايضا في بيته وصار يطحن عليم الطحين اهل بيته مدة والاثنان اراد جاره المتقدم عليه في احدث طاحونته ابطال طاحونة الآخر بدون وجه شرعى ويتعلل عليه بانها محدثة بعده وادارتها تشوش عليه فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن هناك ضرر (أجاب) لكل من الجارين ان يتصرف في ملكه بما لم يضر بجاره ضرر ايئالا بما يضر الضرر المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا مقابل المكان رجل آخر وبالمكان الاول رواشن طبق مقابلة لشبايك المكان الآخر التي هي بمحلات النساء ومعدة تجلسهن وبسبب كونها طبقا لا يحصل اطلاع من احد المكانين على عورات النساء التي بالآخر فالآن ازال صاحب المكان الاول تلك الرواشن الطبق واحدث شبايك للطل تشرف على ساحة النساء من المكان الآخر بحيث يطلع منها على النساء المجالسات والمساكنات به حيث احدثها كشافا وتضرر من ذلك صاحب المكان الآخر ضررا يذوقه هل اذا تحقق ماذا كرى ثمر المحدث بازالة ما احدثه على هذا الوجه وسد تلك الشبايك او يعيدها على ما كانت عليه من القديم ابقاء للقديم على قدمه منعا للضرر البين (أجاب) نعم يؤمر بذلك ان كان الامر كذلك منعا للضرر البين وبمثلها اقتى العلامة خير الدين وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا في عطفة احدث فيه مكانا واحدث فيه شبايك تشرف على ساحة النساء من بيت جاره فاود جاره المقابل له في الطريق الزامه بسد الشبايك المذ كورة لمنع الضرر المذ كور فهل اذا سدها المحدث المذ كور باخشاب ثابتة لا تفتح بحيث الواقف والجالس عند الشبايك لا يرى المقابل له وبذلك يتدفع الضرر المذ كور يجاب لذلك ولا يلزمه سدها بالطين (أجاب) المذ كور في هذا الامر على منع الضرر البين فاذا حصل المنع بما ذكر لا يكلف المالك بشئ آخر اذا المالك له ان يتصرف في ملكه بما شاء من انواع

١٢٧٢

٢٧

شعبان

١٢٧٣

١٥

رمضان

١٢٧٤

٢٤

محرم

١٢٧٥

١٢٧٣

٢١

بيع الاول

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

٢٧

جادي الاول

١٢٧٣

١٧

التصرفات ما لم يترتب على تصرفه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) في حائط
 مشترك بين اثنين لكل منهما جذوع عليه من قديم الزمان سقطت جذوع احدهما
 ويريد اعادتها كما كانت عليه من القديم فهل اذا كان حق وضع الجذوع على الحائط
 المذكور ثابتا بالوجه الشرعي ليس اشر يكره منه من ذلك (اجاب) نعم ليس اشر يكره
 والحال ما ذكره بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا
 شجاع بيت آخر وبينهما شراع ففتح ذلك الرجل شبايبك تشرف على ساحة النساء البيت
 الاخر المذكور وهل جلو من فهل حيث كان الامر كما هو مسطور يؤثر ذلك الرجل
 بسد ذلك الشبايبك حيث كانت حادثة لان في ذلك ضرر بالمالك البيت الاخر
 المذكور (اجاب) نعم يؤثر الرجل المذكور بسدها ان كانت لاطل وكان ما تشرف
 عليه ساحة النساء كما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما
 دارا ملاصقة لالاخرى ولكل منهما باب اشترى احد الرجلين من الاخر محلين من داره
 على انهما كذا ذراعا ولم يشترط المشتري على البائع ممر من داره ولم تذكر حقوق المحلين
 المذكور بين ومراقةهما في عقد البيع بل باعه اذ رعا كذا كره هل اذا اراد المشتري ان
 يكون له ممر من دار البائع بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من المرور من دار بائعه
 جبراسيما وفي المرور من دار البائع ضرر بين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك سفليين ملاصقين لبعضهما والاخر علويين احد
 السفليين فقط بنى صاحب العلويين وتعدى على السفلي الثاني الذي لم يكن له
 فيه حق التعلو وبني فوقه بناء بدون وجه شرعي حصل بسببه هدم السفلي المذكور
 فهل اذا تحققت بالوجه الشرعي هدم السفلي المذكور بسبب التعدى عليه ببناء صاحب
 العلوي المذكور يكون صاحب العلويين ملزما بالتلاف بتعديده (اجاب) نعم يكون الباني
 والحال ما ذكره من الملزما بالتلاف من سفلي الرجل المذكور بسبب بنائه عليه تعديا والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما مسقلا ملاصقا لسفل الاخر احدهما
 علوي وسفلي وسفله وجعل فيه شبايبك مطلية على سفلي الاخر فهل اذا اراد الاخر احداث
 علوي على سفله لم يكن به منع لاضواء المكية ولم يكره في ذلك ضرر بين بجاره لا يمنع من
 ذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لا يمنع من ذلك حيث لم يترتب على بنائه فيما
 يملكه ضرر بين بجاره كسد الاضواء بالمكية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
 مكانين في آخر عطفة غير نافذة ولكل من المكانين باب على حدته من قديم يخرج منه
 الى العطفة والمالك المكانين جارت تعدى عليه واخذ قطعة من العطفة المعدة لمرورهما
 سوية وبني فيها دليزا بيته خاصة سد على الجدار باب احدهما مكانين بدون وجه شرعي
 فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويحبر الجدار على فتح باب جاره كاصله ليمر منه الى الطريق
 حيث لم يكن الباب حادئا (اجاب) ليس للجدار ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله

جمادى الثانية سنة

تعالى اعلم (سـ) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا من زربية معلومة اجر حصته
 المذ كورة اشترى يملكه فير ساجرة معه معلومة مشاهرة ثم بعد مضي مدة الاجارة المذ كورة
 تركها المستاجر واراد المالك وضع يده على حصته المذ كورة فذعه الشريك الاخر من
 الدخول من باب الزربية المذ كورة وقال له افتح لك بابا غير هذا الباب المذ كور المعد
 للدخول والخروج منه من قديم الزمان فهل والمحال هذه ليصر له منعه من ذلك ولا يجبر
 على احدث باب آخر حيث كانت الحصة المذ كورة شائعة في الزربية المذ كورة ولم
 تقسم بين الشر يمين قسمة افراز للمالك الدخول والخروج من هذا الباب المذ كور
 (اجاب) نعم ليس له منعه والمحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سـ) في
 في قطعة ارض بعضا حريم لمسجد وبعضا حريم بلدة اراد رجل ان يملكها او يبنى فيها
 لنفسه مع الضرر لغيره بلا وجه شرعى فهل يمنع من ذلك حيث كانت حريم البلدة
 والممسجد ما لم يثبت انه يملكها بالطريق الشرعى (اجاب) يمنع الرجل المذ كور من عماله
 حريم المسجد والبلد والبناء فيه اذ هو حق العامة والمحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله
 تعالى اعلم (سـ) في رجل اخرج روشنا في هواه ملك جاره بغير اذنه وهو معد لمجلوس
 الرجال فهل والمحال هذه اصابه صاحب الهواه مطالبة صاحب الروشن بابطاله حيث كان
 الروشن مطاعا على ساحة النساء ومحل جلوسهن (اجاب) نعم للجار ذلك والمحال ما ذكر
 والله تعالى اعلم (سـ) في بستان لزبده طريق في بستان بكر من قديم الزمان يريد بكر
 منع زيد من الطريق المذ كورة فهل اذا ثبت قدمها بالبينة الشرعية يمنع بكر من
 معارضته ويبقى القديم على قدمه (اجاب) اذا ثبت ان له حق المرور من بستان بكر
 بالوجه الشرعى لا يكون له كرمه منه ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم (سـ) في
 في رجل يملك بئرا بالميراث من عمه من قديم وهو يدره ينتفع به امدته نحو خمس سنين سنة بعد
 ان وضع عمه يده عليها مدة نحو اربعين سنة من غير منازع له ولا لعمه فيها تلك المدة
 والآن حصل فيه اخلال وهم ايعمرها فذعه رجل اجنبي له بيت قريب منها بالقوة
 والتعدى متعلا لادبانه لاحق له فيها الاجل ابطاله ما و عدم الانتفاع بها فهل اذا كان الحق
 ثابتا له فيها عن عمه لا يجاب لذلك ولا برة بتملكه المذ كور يمنع من منازعته في ملكه
 بدون وجه شرعى (اجاب) ليس للاجنبي المذ كور منع المالك للبئر المذ كورة بطريق
 الارث عن عمه من التصرف فيها والانتفاع بها والمحال ما ذكر حيث لا يترتب على تصرفه
 فيما يملكه ضرر دين بجارده والله تعالى اعلم (سـ) في رجل يملك بيتا احدث فيه
 طاحونة لطحن بيته ثم صيرها طاحونة للسوق تطحن للناس بالاجرة واستعملها بالخيول
 فحصل لبيت جاره الملاصق خال وضرر بين فهل اذا ثبت الضرر البين بالبينة الشرعية
 يكون له منعه من ادارتها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) للمالك ان يتصرف
 في ملكه بما شاء الا اذا ضرر بجارده ضررا ينافي فاذ تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة
 المذ كورة بالجار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سـ) في قرية لها شارع نافذ معد

١٢٧٣

٦

رجب

١٢٧٣

٢١

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٧

محرم

١٢٧٤

١٩

ربيع الثاني

١٢٧٤

٧

ربيع الثاني سنة

١١ ١٢٧٤

لا ستطرق أهلها منه تعدى رجل من أهلها وبنى في أرض الشارع غير المملوكة له بناء
 لنفسه بدون إذن الامام وتضرر منه المارة في الشارع المذكور فهل والحال هذه
 يكون للامام منعه من البناء في الشارع المذكور ووقع بنائه حيث كان فيه ضرر بين
 المارين (اجاب) نعم بل لكل مسلم أو ذمي من أهل الخصوصية ذلك حيث أضر مالم
 يكن للطالب مثله على قول الأصناف فكونه مثله لا يمتنع له اذ لو أراد دفع الضرر عن
 العامة لبدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه متعنت كما يستفاد من الخيرية والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له بيت مملوك وهو مطل على جنيحة مملوكة له أيضا ودود بيع
 ذلك بموجب حجة واصلق هذا البيت والجنيحة بيت ملك لرجل آخر احدث به شباكين
 مصابين على الجنيحة المذكورة فهل اذا أراد مالك الجنيحة ان يبناء فيها أو يترك لجاره
 نور اسمها أو يابكون له ذلك ولا يمنع من البناء في ملكه حيث لم يلزم منه الضرر على
 الجار المذكور ولا يمنع بسبب ما يحده من البناء في ملكه الضوء من صاحب
 الشباكين أصلا ولا الهواء اذا أراد صاحب الشباكين منعه من البناء في ملكه
 على هذا الوجه لا يجاب لذلك شرعا (اجاب) نعم لان مالك التصرف في ملكه بما شاء
 الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا متخرجا
 بالشراء ولرجل آخر يجانبه بيت فيه ثلاثة شباكين اثنان مطلان على الخلاء للجلب
 الهواء والضوء وشباك آخر ملاصق لمحائط مالك المكان المتخرب ويريد بناء حائطة
 حكم قديمه وجاره يريد منعه من ذلك متعللا بأنه يسد عليه الهواء والضوء والحال انه
 لا يترقب على بناء الحائط المذكور على حسب قديمه يمنع الهواء والضوء عن مكان جاره
 ولا ضرر في ذلك فهل يكون له البناء والتعلي بحائطة حكم قديمه ولا يبره بما تعلل به الجار
 المذكور حيث كان فتح الشباكين المذكور حادوا وكان ياتي له الضوء والهواء من جهة
 أخرى (اجاب) نعم لما لا البيت المتخرب بنساؤه والتعلي في ملكه بما شاء حيث لم
 يترقب على ذلك ضرر بين جاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا علوا
 وبأسفله مكان مملوك لرجل اجنبي فانهدم المكان الاعلى مع الاسفل فطالب مالك الاعلى
 البناء من مالك المكان الاسفل فامتنع مالك الاسفل من البناء فهل والحال هذه اذا بنى
 مالك الاعلى الاسفل من ماله باذن القاضي ليرجع بمصر فله من ماله على مالك الاسفل
 يجاب لذلك (اجاب) لا يجبر واحد من صاحبي السفلى والعلو على بناء ما يستحقه وانما
 يقال لذى العلولىس لك طريق الى حقك سوى ان تبنى السفلى بنفسك ان شئت حتى
 تباع موضع مملوك ثم ابن مملوك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكنى في
 مملوك والسفل كالرهن في يديك حتى يؤدي قسيمة بناء السفلى وقال الخصاص حتى يؤدي
 ما انفق وقال المتأخرون ان بنى بامر القاضي يرجع بما انفق وان بنى بغير أمره يرجع بقيمة
 البناء وعائيه الفتوى ثم تعتبر قيمته وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح والله

جادی الاولى

٢٤ ١٢٧٤

جادی الثانية

٢٨ ١٢٧٤

تعالى أعلم (سئل) في رجل كان شيخاً ببلدة تدعى على طريق نافذة في ببلده وبنى طاحونة
 في وسطه في غير ملكه سداً بالبناء المذکور غالب الطريق وبعض أبواب الدور فهل إذا
 كان حاصل من البناء ضرر بين المارة ولاهل هذا الطريق يقر بقر بالهدم ويفتح باب
 الدور التي سدها ببنائه ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم يؤمر بإزالة البناء الذي
 أحدثه في الطريق المذکور حيث ترتب عليه الضرر المذکور والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك مكاناً في عطفة غير نافذة وبه شبايك مطلة على العطفة من قديم الزمان
 انهدمت واجهته التي على العطفة فاراد المالك إعادة الشبايك المذورة كما كانت
 عليه قديماً فنه الجار المقابل له من ذلك فهل إذا كانت تلك الشبايك المذورة قديمة
 وكانت للضوء والهواء يكون له إعادةتها كما كانت أولاً ويبقى القديم على قدمه (اجاب)
 إذا كانت تلك الشبايك للضوء والهواء كما هو مذکور لا للنظر والطل لا يكون للجار
 منه من حيث لا ضرر ولا فرق في ذلك والحال هذه بين كونها قديمة أو واحدة والله
 تعالى أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ وبه أما كن قليلة وبأخر الدرب منزل متباعد في
 آخره عن أسوار المنازل التي بجواره وقدم المذکور فضاء ينتفع به كل من أبواب
 المنازل فهل لأصاحب المنزل الذي بأخر الدرب الخروج يما به إلى مساواة أبواب المنازل
 التي بجواره وأخذ الفضا الذي قدام الأبواب الثلاثة في دهليزه وأخذ أسوار المنزلين
 اللذين بجواره في منزله أيضاً سيما ولهما كوانت للضاءة على منزل كل منهما أولاً ويجوز
 الخروج حيث أن الفضاء مشترك بينهما فيقع به كل من المنازل المذورة وبداخل
 الأسوار المذورة يحصل سد الكوانت وعدم الاضاءة (اجاب) إذا كان الفضاء المذکور
 محقق الاشتراك بينهم لا يكون لأحدهم الاختصاص به وإدخاله في منزله على هذا الوجه
 والأقل المختص به ذلك الم يترتب على البناء فيه ضرر بغير مجارده والله تعالى أعلم
 (سئل) في ورثة يملكون داراً دائمة بالميراث عن أبيهم من قديم الزمان وهي بأيديهم
 أحدث الجار على حائط منبذ حص بارباها ولا شركة للجار المذکور فيه بناء من غير
 إذن أو باب الطاحونة المذورة حصل منه ضرر بين الحائط المذکور والحال أنه لم يكن
 للجار حق التعلو أو وضع الأخشاب عليه فهل إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يمنع الجار
 المذکور من إضرار جاره إذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له مديونة تلفها بالآرث عن والده ومكثت في يده مدة تسع وثلاثين سنة يتصرف فيها
 بدبغ الجلود وبناتهم من الحيطان وعمرها والآن خربها النيل وقت هلوها ولم يبق
 منها إلا الجدران في الحدود الأربعة فأراد بناء ما تعرض له إنسان من أهل درب يدخل
 له من وراء الجدران وأراد معه متعللاً بأنهما يحرم طام والحال أن ذلك المتعرض مشاهد
 لذلك التصرف تلك المدة في تلك المديونة فهل لا يسمع منه وإذا قلتم يسمع وأقام
 صاحبها بينة تشهد بما ذكر من وضع يده تلك المدة أرثا عن والده وتصرف فامنع

١٢

١٢٧٤

شعبان

٥

١٢٧٤

شوال

٢٧

١٢٧٤

ذى القعدة

٣

١٢٧٤

المتعرض (اجاب) نعم يمنع المتعرض المذ كور اذا ثبت تصرف الوارث في تلك المذبغة
بما ذكر ووضع يده عليها تلك المدة مع مشاهدة المتعرض المذ كور من غير منازعة منه
مع التمسك من الله تعالى اعلم (سئل) في رجل انفر عن أبيه في معيشة وحده وبجوار
داره قطعة أرض خالية من البناء من براح البلد فبنى فيها دارا لنفسه من ماله باذن من
الحاكم والقاضي وعمد البلد والآن يريد رجل من أهل البلد منازعته وتسليمه قلع
وبناؤه اغاظة منه والحال ان ذلك الرجل أحدث بناءا أيضا في الأرض المذ كورة قبله فهل
اذا كان البناء المذ كور باذن من الحاكم وكان لا يضر المارين ولم يضر على أحد من
أهل البلد لا يجاب لذلك ولا يكلف الباني هدم بنائه الذي أحدثه باذن الحاكم اذا تحقق
ما ذكر وما الحكم (اجاب) اذا أحدث شخص بناءا في طريق العامة جازا حداثته ان لم يضر
بأحد ولم يمنع منه ومع ذلك فلا كل أحد من أهل الخصوصية ولو ذهبا منع من الاحداث
ابتداء ومطالبة بالرفع أى نقض ما أحدثه بعد ذلك ما لم يكن في هذه الحالة باذن الامام
فإن أحدثه باذنه ولم يوجب ذلك تضييقا في الطريق او ضررا لأحد لا يكون لاحد منعه
ولا المطالبة بالنقض وقيل لا ينقض بخصوصية من له نظير المحدث لانه متعنت اذ لو أراد
منع الضرر لبدا بنفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا والجاره دارا وطاحونة
حديثة بعد وضع يد الجار المذ كور على داره مدة تزيد على خمس عشرة سنة فحصل من
الطاحونة لدار الجار المذ كور وهن وضرر بين فهل اذا ثبت الضرر للبين لدار الجار
المذ كور من الطاحونة بالبيعة الشرعية يكون له ابطال المالك من الادارة وازالة الضرر اذا
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا
أضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر للبين من ادارة الطاحونة المذ كورة بجاره منع
من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وبه معدة تخرب غاب
مدة من السنين وقدم من سفره فوجد جاره بنى حائطا بجانب المعد وحدث بها شبايبك
فأراد صاحب المعد ان يبنيه على هيئته القديمة فنعه الجار زاعما أنه يسد عليه
ما أحدثه من الشبايبك فهل لصاحب المعد أن يبنيه كما كان قديما وان لم يبنه على بنائه
في ملكه سدا ما أحدثه ذلك الجار حيث لا يترتب على بنائه منع ضوء ولا هوا (اجاب)
للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا بينا حيث لم يتحقق من بناء
المعد المذ كور على ما كان عليه احداث ضرر بين بجاره لا يمنع منه والله تعالى اعلم
(سئل) في دارين احق بهما كل منهما الملاك احدهما مرتفعة البناء عن الاخرى
ومفتوح باعلى حائط مكان من الدار المرتفعة شباك لجلب النور فقط للمكان المذ كور
لالتشوف والاطلاع لعدم مكانه مال كونه قريبا من سقف المكان المذ كور
وتناول كلام الدارين يد ملكه جديدة واستمر نحو المائة سنة ثم باع بعض ملاك
الدار المنخفضة التي يلصقها الرجل آخر سبعة قرار يط منها فأراد المثلث المذ كور

سد الشباك المذ كور فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك ولا يقضى له به حيث هو متعين
لأن نور من قديم الأزمان ولم يكن مستجد العمل وفي حائط ملائذى الدار المرتفعة
الخاصة به (اجاب) ليس للشترى المذ كور سد الشباك المعدل لنور في دار جاره حيث
لا ضرر عليه منه غاية الأمر أن ملائذ الدار المنخفضة إذا أرادوا البناء في دارهم - م وترتب
على ذلك منع النور الناشئ من الشباك المذ كور فإن امتنع الضوء بالسكينة عن المكان
الذى به هذا الشباك يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر والبين بالجهل ساروان لم يمنع الضوء
على هذا الوجه فلا يمنع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا فيه طاقات من قديم
الزمان مطلة على خربة يجلب الضوء والهواء فجاءه رجل وتلك الخربة وبناها بيتا وسد
وراء الطاقات بحيث لا يدخل منها الضوء والهواء لذلك المكان وقد تلف المكان
ونقصت قيمته بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤثر ملائذ الخربة بضرعا بإزالة ما بناه الذى
حدث به منع الضوء والهواء الواصلين الى ذلك المكان بالسكينة ويبقى القديم على قدمه
من وصول الضوء والهواء لذلك المكان (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء
الا اذا أضر بجاره ضررا يئينا على المفتى به فإن تحقق الضرر بالبين من البناء المذ كور منع
والافلا والضرر بالبين من جملة أنواعه ما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالسكينة عن
مكان الجار كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا أراد رجل آخر ان
يحدث بجواره دائرة لدق الارزوي يستعمل ذلك بإدارة الدواب فيها ويتربس على ذلك
ضرر بين بالمنزل المذ كور وغيره من المنازل المجاورة بحيث ينشأ من ادارتها وهن بناء
ذلك المنزل فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعى يمنع من يريد احدث الدائرة من ادارتها
على هذا الوجه (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا
بينا فاذا تحقق الضرر بالبين بإدارة الدائرة المذ كورة المنزل الجار كما هو مذ كور يمنع مالكها
من ادارتها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في جارين بينهما شارع مسلولك رفع
أحدهما بناء محذوا جعل فيه شبايبك يشرف منها على بيت جاره ومجالس النساء فيه
فأراد الآخر ان يكافه سد الشبايبك المذ كورة فهل له ذلك بحيث اذا امتنع من سدها
يجبره الحاكم الشرعى عليه (اجاب) اجاب بلامه فلا طين عن سؤال نظير هذا قوله هذه
المسئلة مسئلة نصح الكورة وضاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنه الا انه تصرف في ملكه
ولم يتلف ملك غيره به لكن صرح في المضمرة ان شرح القسودى ان الفتوى ان الكورة
ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر
وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك جنيضة علمها بيوت ملاكها وبها شبايبك لاجل الهواء والنظر الى الجنيضة
المذ كورة اشترى رجل من أصحاب البيوت المذ كورة قطعة أرض من تلك الجنيضة
بكذا مائة وبيوت جاره وأدخلها في بيته وجعلها معدة لقرار النساء في بعض الاحيان
وبنى في القطعة المذ كورة حائطا وبعض منافع على بنة تلك الحائط لاجل منع من ينظر في

١٢٧٥

٢٥

١٢٧٥

٢٨

رمضان

١٢٧٥

١١

صفر

١٢٧٦

٧

نادى الاولى سنة

١٢٧٦

٢٨

جمادى الثانية

١٢٧٦

١٧

القطعة المذكورة من شبابيك جاره حيث كانت قرار النساء في بعض الاحيان فنعنه
 الجار من ذلك متعللا بان هذه الحائط تحول بينه وبين الجنيعة المذكورة والحال انه لم
 يكن في بناء الحائط المذكورة ضرر بين الجار المذكورة فهل ليس للجار المذكورة من
 ذلك ويكون له البناء في ملكه حيث لم يضر بجاره ضررا ينافي الجنيعة المذكورة ليست
 ملكا للجار المذكورة (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره
 ضررا ينافي ان تحقق الضرر اليه بين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 مكان وبجاره طاقات حادثة مطلية على صاحب المكان المذكورة جارية له ومضرة به
 ضررا ينافي فبنى صاحب المكان بناء في ملكه وسد الطاقات المذكورة للضرر المذكورة
 وصار احداث طاقات أخرى من صاحب المكان المذكورة في الحائط الخاص به في ملكه
 وحصل للجار منها ضرر وأيضا بسبب اشرف الجار على محلات النساء والرجال وتضرر
 بذلك ضررا ينافي أقوى من الاول فهل يكون لصاحب المكان المذكورة ان يتصرف
 بالبناء في ملكه بما شاء ومنع الضرر عنه وعن نسائه بسد الطاقات المذكورة وليس للجار
 منعه من ذلك ولا معارضته بدون وجه شرعي حيث لم يترقب على بنائه بسد الطاقات
 ضرر بين الجار المذكورة (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر
 بجاره ضررا ينافي ان تحقق الضرر اليه بين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من رئيس
 مجلس الاحكام بما مضى عنه الاسـ متفهام مما سال عنه قاضي بندر السويس بما حاصله
 ان رجلا يملك خربة مردومة بالتراب لها بابان قد يمان أحدهما بشارع الحارة وثانيهما
 باقصى عطفة غير نافذة وكان بها طها من جهة العطفة المذكورة شرم استقر مالها
 يخرج ويدخل منه ثم استغنى عنه حين انكشف الباب من العطفة المذكورة فصار
 يدخل ويخرج من باب الحارة المذكورة ثم باع حصة من الخربة المذكورة لرجل من أهل العطفة
 وأقرز له ذلك بالقسمة واستحق المشـ ترى الباب الاسفل فصار المالك الاول يدخل
 ويخرج من باب الحارة النافذة بعد أن بنى الخربة وجعلها دارا وقدمضى على ذلك
 مدة ثم باع حصة من داره لرجل أجنبي وأقرزها له بالقسمة واستحق المشـ ترى أيضا
 باب الحارة وبقيت بعد ذلك حصة من الدار محبوسة بين قسمتيها في جهة العطفة
 فأراد المالك الاصل أن يفتح له بابا من حائطه جهة العطفة ووضع الشرم لدخوله
 وخروجه منه كما كان أولا لكونه لم يمان له فتح باب الامن هذه الجهة ومنعه من ذلك رجل
 من المستحقين في العطفة منه فراحق المرور له في ذلك فهل والحال هذه اذا أثبت الرجل
 المذكورة دعواه على الوجه المستطور أعلاه بالبينة العادلة وشهدت البينة بالثـ رم والباين
 وذ كرت انه كان يدخل ويخرج من الشرم أولا وسده ثم من الباب الاسفل منه وباعه
 ثم من باب الحارة مدة حتى باعه بلاز يادة منها على ذلك تقبل هذه الشهادة ويعمل بها
 شرعا ويثبت به المدعى حق المرور في العطفة المذكورة ويكون ذلك باقيا له لوقت طلبه

وله أن يفتح بابا موضح الشئ لم يدخله ونحو وجهه إذا ضرر روائه بعرض ذلك على مفتي
المجاس أجاب بأنه بمراجعة ما عنده من السكت لم يقف على ما يقيد قطع الحكم في هذه
المادة بدون اشتباه وأحال بالاستفتاء عن ذلك من هذا الطرف (أجاب) إذا ثبت بالوجه
الشرعي أن المالك الخربة المذ كورة الذي باع المحصتين منها حق المرور من أقصى
العطفة الغير النافذة قبل البيع ثم باع حصصا ثمانية منها وأقرزها المشتري وجعل نصيبه
من جهة الباب القديم المذ كورة الذي هو من أقصى العطفة المذ كورة يكون له فتح باب
في حائط الخربة المذ كورة أعلى من الباب القديم في تلك العطفة ولا يمنع من ذلك بيعه
وقسمته المذ كورة ولا يبيع الجزء الثاني وأقرزه وتخصيص المشتري له بالجزء الذي
فيه الباب المتوصل منه إلى الشارع النافذ كما يستفاد مما ذكره فقد نقل في رد المحتار
على الدر المختار من مسائل شتى القضاء عن منية المفتي ما هو مريح في أن الشراكا في
الدار الواحدة لو اقتسموها بينهم يكون لكل منهم فتح باب وحده في العطفة الغير النافذة
ومثله في رياض التماسين نقلا عن البرازية من كتاب المحيطان ثم قيده بأنه ينبغي
أن يكون ذلك إذا كانت الأبواب التي يراد فتحها فيما قبل الباب القديم كما هو موضوع
المسئلة المسؤل عنها الآن في أسفل منه إلا إذا جرت على القول الآخر المصحح أيضا من
إطلاق جواز الفتح في الأعلى والأسفل فحينئذ لا يتقيد بذلك بل يكون جواز الفتح
عاما وذو عبارة تنص في منية المفتي من كتاب القسمة دار في سكة غير نافذة بين جماعة
اقتسموها وأراد كل منهم فتح باب وحده ليس لأهل السكة منهم قلت ينبغي تقييده بما
إذا أرادوا فتح الأبواب فيما قبل الباب القديم لا فيما بعده كما قدمناه آنفا عن الخربة
من التعويل على ما في المتن نعم على القول الثاني المصحح أيضا لا تفصيل اه المراد منه
ولاشك أنه بعد بيع المالك لتلك الخربة المحصة الأولى صارت الدار مشتركة بينهما
وبين المشتري ثم بالقسمة بعد ذلك يصدق عليهم أنهم ما هم فكان في الدار وانهما
اقتسماها فيكون لكل فتح الباب حسبما تقدم ذكره مطابقة للنص المذ كورة ولا يمنع
من ذلك بيع المالك الأصلي المحصة الثانية وتأخير إرادة فتح الباب إلى السكة المذ كورة
إلى ما بعد بيع المحصة الثانية وأقرزها إلى المشتري الثاني لا يخرج حادثة السؤال عن
موضوع النص كما هو ظاهر والنص المذ كورة أيضا مطلق يشمل ما إذا اختص أحد
الشريكين بالجزء الذي به لباب القديم وبالباب أيا كان هذا إلا أحد والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك دارا بها حاصل علوه لا يخلفه فادعاه صاحب الحاصل أن يهدم حاصله
ويدخله في بعض أمان كن داره بكيفية أخرى ويكلف صاحب العلوه هدم علوه الذي
لا يخل فيه لئلا يتمكن من ذلك والحاصل أنه إذا كان بالحاصل بعض خلل يمكن إصلاحه
بدون هدم العلوه على هيئته الأولى فهل والحال هذه لا يجبر صاحب العلوه المذ كورة على
هدم علوه الذي لا يخل فيه لئلا ينفذ عرض صاحب الحاصل على هذا الوجه وإذا أراد

صاحب المحاصل أصله يصلح به هذه الكيفية التي لا ضرر فيها على صاحب العسلو
 (أجاب) نعم لا يجبر صاحب العسلو على هدم علوه والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى
 أعلم (سئل) في طاحونة جارية في ملك شخص عن أصوله دائرة من مدة قديمة أحد
 حيطانها مشترك بين صاحبه أو بين رجل آخر له بخوبة يجوار الطاحونة المذكورة
 خلف الحائط المذکور وأيس هناك ضرر من إدارة الطاحونة المذكورة لصاحب تلك
 الخربة ولا يلحق دار المشترك المذکور ثم الآن بعد إدارة الطاحونة المذكورة من منذ
 أربعين سنة بالضرر على أحد بني صاحب الخربة المذکور أما كن بخربة واستعمل
 بفنائها فوق الجدار المذکور وأخذ جانيه من هواء الطاحونة المذكورة ووضع جذوعا
 فوق حيطان الطاحونة وبني فوقها أودعين قديمة منه بلاذن من المالك المذکور من
 مدة قديمة فهل والحال هذه يؤمر بإزالة ما أحدثه فوق حيطان الطاحونة وهوائها
 تعد يا حيث لم يكن له حق التعلی فوق ذلك شيء ما وقية ما أحدثه فوق ذلك أقل من
 قيمة ما أحدث عليه وفيه ضرر على مالك الطاحونة (أجاب) نعم يؤمر بإزالة ما أحدثه
 على مالك صاحب الطاحونة تعديا بغير حق والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وبه جناح خارج مطل على حوش جاره ولم يكن
 بالجناح المذکور وشبابيك معلقة على الحوش المذکور وذلك الجناح موضوع من قديم
 الزمان فتخرّب الجناح المذکور وخيف منه السقوط على الجار فأراد المالك هدمه
 وإعادةه كما كان أولا فنهى الجار المذکور من إعادة الجناح فهل لا يجاب الجار المذکور
 لذلك وللمالك إعادة الجناح كما كان عليه أولا حيث لم يكن في ذلك ضرر بين وبين
 القديم على قدمه وإذا أراد أن يحدث في أعلى الجناح المذکور وقت بنائه مناورا لجل
 الضوء ولم يكن في وضعه ضرر بين الجار المذکور وجواب لذلك (أجاب) إذا كان
 الجناح المذکور موضوعا بمحق من قديم الزمان فتخرّب بكونه لما كانه أعادته كما كان
 وليس لجاره منعه من ذلك حيث لم يترتب على ما ذكر ضرر بين به إذا القديم يبقى على
 قدمه عند عدم الضرر وأحداث طاقات تغير الطل بل لجلب الضوء في أعلى ملك المحدث
 لا يمنع عنه إذا لا ضرر فيها والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة أعدت قديما لطن من مؤنة
 صاحبها فقط دون غيره فاجرها من صاحبها رجل طحان يطحن فيها بالاجرة لعموم الناس
 وصار المستاجر المذکور يدبرها بالتحيل لئلا يهونها راحته أدي ذلك إلى ضرر الأما كن
 التي يجوارها ضرر إذا فهل إذا تحقق الضرر يمنع صاحبها من اجارتها لمن يطحن فيها
 بالاجرة لعموم الناس (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء ولا يمكن ليس
 له أحداث تصرف بضرر يجاره ضررا يذنبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا ظهره
 في حارة صغيرة فقام مكان اشتراء رجل وبناء ورفع بناءه وأحدث بمساكنه العلوية شبابيك
 تشرف على مساكن المحريم التي في المنزل الذي ظهره في تلك الحارة بحيث أن الجالس

شوال

سنة

في تلك الشبايبك ينظر الى من يساكن المحريم من ذلك والى من يساحته ويكشفه كشفا تاما مع ان سد تلك الشبايبك وابطالها لا يضر بمكان ذلك الانسان ولا يبطل ضوءه وهواه ولم يكن بذلك المكان قبل هدمه شبايبك مشرفة على مساكن حريم ذلك الرجل فهل والحال هذه يلزم ذلك الانسان بسد تلك الشبايبك المشرفة على ساحة منزل ذلك الرجل ومساكن حريمه ويجبر على منع ضرره بحيث كان ضررا يئنا (اجاب) المصريح به ان الفتوى في احداث فتح الكوات التي للطل والنظر انما ان كانت تعرف على ساحة النساء من بيت الجار بحيث ينظر الجالس فيهما الى من يكون بداخل محل النساء فالضرر في فتحها ظاهر ويمنع من ذلك للضرر الظاهر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وخربة يجوارده ولابيت شبايبك مطلة على الخربة المذكورة فبني المسالك المذكورة والخربة بيتا آخر وسد شبايبك البيت الاول وبعد ذلك باع الرجل المذكور البيت من رجلين واحدا بعد واحد على هذه الحالة ومالك البيت الاول فتح شبايبك منه بطلع منها على مجلس النساء والجالس فيهما يطالع على عوراتهن وفي ذلك ضرر بين فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي احداث الشبايبك المذكورة وكان في فتحها ضرر بين بالاطلاع على مجلس النساء وعوراتهن يؤمر بتسدها حيث لم يكن في سدّها منع الضوء وكانت معدة للطل والنظر (اجاب) ليس للجار احداث طاقات معدة للطل على مجلس النساء في دار جاره لان في ذلك ضرر رايها سماع عدم ترتب منع الضوء من دار القاطع بعدم فتحها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وله مكان باسفلها به شبايبك قديمة عالية لاجل الاستضاءة وله جار محاذ لهذا المكان واراد رفع بنائه فهل اذا كان يحصل لصاحب الدار ضرر بين مانع من الاستضاءة بالكلية يمنع الجار من رفع البناء المذكور (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا يئنا ومنه منع الضوء بالكلية فان تحقق الضرر بالبين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا اراد ان يحدث فيه طاحونة لاجل طحن وثنة عياله تدور احيانا غير مستمرة لاجل الضرورة فاراد جيرانه منعه من ذلك كليا فهل لا يسوغ لهم ذلك وله احداثها اذا لم يكن في ذلك ضرر بين لاحد من الجيران (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا يئنا فان تحقق ضرر بين من التصرف المستطور بالسؤال منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك بين رجلين أحدهما له بئر يجانبها والحائط المذكور هي حائط على البئر المذكور وورث عليها آلة الاستقاء وجذوع سقف البئر المختصة بمالكها وفوق الحائط ذراع خاصة بصاحب البئر ثم ان احدهما الرجلين طلب من صاحب البئر قطعة ارض من داره ليحتملها بداره هو فامتنع صاحب الارض من اعطائها له فقصده بدم الحائط المذكور وازالة البئر وذراع الاستقاء وهو دم حائط البئر وبناها لنفسه ومنع صاحب البئر من وضع البئر من وضع البئر وذراع الاستقاء على الحائط

١٢٧٧

١٤

ذي القعدة

١٢٧٧

٢

ربيع الاول

١٢٧٨

٣٠

ربيع الثاني

١٢٧٨

١٠

١٢٧٨

٢٥

المذ كورة مثل ما كانت قد بما وذلك من قننته وقصد به بسبب منعه من القطعة المذ كورة
وتعطل البئر المذ كورة طيلا كليا فهل يجبر الرجل المذ كورة على رد الجذوع وآلة
الاستقاء على الحائط المذ كورة كما كانت قديما حيث الحائط المذ كورة اصلها مشتركة
بينهم اولا (اجاب) اذا كانت الجذوع وآلة الاستقاء المذ كورة موضوعة من قديم
الزمان يحق على تلك الحائط وازالها الرجل المذ كورة تعديا بالضرورة يكون ضامنا
لما أقامه ولو لم يعادتها كما كانت لا فرق بين كون الحائط الموضوعة عليها مشتركة
بينهم اولا وخاصة بمن هدمها وبناها حيث تبين ان لرب الجذوع حق وضعها على تلك
الحائط ولا يمنع من ذلك هدمها وبناها فانما اذا كانت تلك الحائط مشتركة
وهدمها احدهما تعديا بالضرورة كما هو مذكور وبناها من ماله كما كانت برئ من
ضمان تلك الحائط بالنسبة لنصيب شريكه ولا تخرج عن كونها مشتركة بينهما من
ماله والحال ما ذكر كمالو كانت خاصة بالآخر غير الباقي قال في البزازية هدم جدار غيره
من التراب واعاده مثل ما كان برئ وان كان من الخشب واعاده كما كان فكذلك وان
بناه من جنس آخر لا يبرأ لانه متفاوت حتى لو علم ان الثاني اجود يبرأ والله تعالى
اعلم (سئل) في مالك دار يريد احداث طاحونة فيها الطحن مؤنة عيال له وله جار غير ملاصق
وفاصل بينهما ماد اولا خير يدا البحار الغير الملاصق منعه من احداثها فهل ليس للجار ولو
ملاصقا المنع من طاحونه مؤنة البيت فقيره بالاولى وما ظاهرا الرواية القائل بالاطلاق
وما التفصيل الذي عليه الفتوى (اجاب) ليس للجار الغير الملاصق المنع من احداث تلك
الطاحونة قولا واحدا لعدم توهم الضرر بالسكنية بالنسبة اليه واما المنع بالنسبة للجار
الملاصق ففيه خلاف وتفصيل لانهم صرحوا في جنس هذه المسئلة ان ظاهرا الرواية انه
لا يمنع الشخص من تصرفه في خالص ملكه بما شاء ولو اضر بغيره ضررا يبين او هو القياس وبه
افتي طائفة والاستحسان انه لو اضر بغيره ضررا يبين او هو ما يكون سببا للهدم او يوهن
البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسكنية وما يمنع الخواص الاصلية كسد الضوء بالسكنية
يمنع منه وما لا فلا وهو الذي عليه غالب المشايخ من المتأخرين والمختار للفتوى والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى بيته وجعل فيه شبايبك يطلع منها على حرم الجار
متعللا بان هذا على قديمه والحال ان الشبايبك القديمة كانت في العلو بحيث لا تخرج
حرم الجار فترك جاره النزاع واقام حائطا في منزله يدفع به الجرح الشبايبك بحيث ان
محل صاحب الشبايبك يكن فيه الكتابة والقراءة لبعده هذا الجدار عن شبايبك بنحو
ذراع فتعال صاحب الشبايبك بان محله قد نقص نوره ويريد هدم الجدار المذ كور
فهل لا يجاب لذلك ولا يهدم الجدار المذ كور الذي اقامه الجار لدفع الضرر البين عنه وهو
بحرمه بالشبايبك المذ كورة حيث لم يمنع عنه الضوء بالسكنية على الوجه المذ كور
(اجاب) اذا لم يترتب على اقامة الحائط المذ كور منع الضوء بالسكنية عن بيت الجار

جادی الاولی

١٢٧٨

٢٤

جادی الثانية

١٢٧٨

٦

رجب

ثبته

لا يكون للجدار المذكور تكليف الباقي في ما ذكره على الوجه المستطوره دم ما بناه حيث لم يترتب على بناءه ضرر بين بجاره سيما اذا كان بناؤه لدفع الضرر عن نفسه كما هو المذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وبجاره دار اخرى لها سطح بحيث يشرف من يصعد على سطح تلك الدار على محلات النساء الكائنة في دار الرجل الاول اذ لم تكن ستره على السطح المذكور فالتخذ الجدار المذكور وفوق سطحه غيبة حمامات واستمر يصعد على سطحه لاجل الغيبة المذكورة وبذا يطلع على محلات النساء من دار الجار فهل يمنع من صعوده على سطحه المترتب عليه ما ذكر الا ان يتخذ ستره على سطح داره ليمتنع بها الضرر البين المذكور (اجاب) نعم للرجل المذكور ومنع الجار من الصعود على سطح داره والحال هذه كما نقله في التتبع عن المحامية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض خالية من البناء وبني فيها منزلا وجعل له شبايبك تشرف على محل حريم الجيران وعلى محل جلوسهن وفي ذلك ضرر فهل يمنع الجار من ذلك ويؤمر بسدها حيث كانت في الاسفل لافي الاعلى وكانت حادثة (اجاب) الفتوى في مسئلة يفتح الكوة انما اذا كانت للطل وهي تشرف على المحلات المعدة لجلوس النساء من بيت الجار فالضرر في احداثها يبرر ويمنع من فتحها والحال هذه للضرر البين والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا يشتمل على ثلاث طبقات وفي كل طبقة من العلوية شبايبك تطل على منزل الجار من قديم الزمان وتطل على شبايبك الجار المقابلة لها بحيث عند فتحها يطلع الجالس من داخلها على من بداخل شبايبك الجار وكذا يحصل نظير ذلك عن يكون جالسا في شبايبك الجار الاخر فهدم الرجل المذكور منزله وبناءه فانما ثلاث طبقات على ما كان عليه وفي اثناء بناء الطبقة العليا اراد بناء الشبايبك كما كانت الا انه يريد ان يجعلها نوحا يقال له شمسات مؤبدة لا يفتح لها درف وليس لها عصى يفتحها اضلاع الشمساسات بل تسد اضلاع الشمساسات متحدة من اعلى الى اسفل بقصد جالب الضوء والهواء منها ولا ينظر من يكون داخلها الى من يكون خارجها ولا يترتب على وجودها بهذه الكيفية نظر محلات النساء في منزل الجار المقابل لها بخلاف الشبايبك القديمة فهل اذا كان عمل تلك الشبايبك بهذه الكيفية لا يكون للجار المقابل منع الرجل المذكور من ذلك حيث لا ضرر عليه والحال هذه ولا يمنع المسالك من تصرفه في ما ذكره بهذه الكيفية (اجاب) نعم لا يمنع من الجار المقابل منع الرجل المذكور من ذلك والحال ما ذكر في السؤال وللمالك التصرف في ما ذكره بهذه الكيفية حيث لا ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث طاحونة بجوار مسجد واما كن مؤتوفة دايمة وهي تضربه وبما كنهه ضرر راينا ومع ذلك اخذ قطعة في امن الوقف بلا اذن من ناظره فهل يمنع من ادارتها ويحجب به على نقض البناء (اجاب) للمالك ان يتصرف في ما ذكره بما شاء ان لم يضر بغيره ضررا يمتا وهو ما يوهن البناء في مثل

١٢٧٨

١٦

رمضان

١٢٧٨

٢٠

ذى القعدة

١٢٧٨

٢١

ذى الحجة

١٢٧٨

٢٠

هذه الحادثة فان تحقق ما ذكر من اذاعة الطاحونة الهدنة على هذا الوجه والا فلا كما يؤمر برفع بنائه من ارض الوقف ان تحقق انه بنائه فيها بدون اذن الناظر الشرعى تعديا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بابها من درب وظهرها للدرب آخر غير نافذ وليس لها باب آخر من الدارب الغير النافذ من قديم فاراد صاحب الدار المذ كورفتح باب لداره من ظهرها في الدرب الغير النافذ ايمر منه ولا يس له حق المرور من الدرب فهل يكون لبعض اهل الدرب المذ كور منعه من ذلك واذا فقه يكون لهم تسكيفة بسده (اجاب) نعم لهم منعه وتسكيفة بسده والمحال ما ذكر حيث لا حق له من القديم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واولاد اخيه لهم قطعة ارض مشتركة بينهم آلهم بالميراث عن مورثهم فاراد الم الاختصاص بها وبنى فيها حائطاً فنافذ في ذلك اولاد الاخ ومنعه من ذلك ثم ان الم هدم ما بناه من الحائط المذ كور وصالح اولاد اخيه على جزئهم بلوم من اوحده بمحدوده وجعل بينهم وبينهم طريقاً مشتركاً لهم وقسم الارض بينهم وبينه قسمة بتراضهم وبسده مدة اراد ان يغرس اشجاراً في الطريق المذ كورة لنفسه خاصة وان ينقل الطريق في نصيب اولاد اخيه الذي خصهم بالقسمة والصالح بدون اذنهم ورضاهم فهل يعد ثبوت الصلح والقسمة على الوجه المذ كور وانفراد كل باسقيفاً حقه لا يجاب لذلك وينع من ذلك (اجاب) اذا كان الطريق الاول مشتركاً بين الم واولاد اخيه لا يكون للم الاختصاص به ولا ان يتخذ طريقاً آخر في ملكهم الخاص بهم بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بجوارها بيت لا آخر له خرجة من اخشاب مركبة على بعض حائط الطاحونة من داخلها مبنى فوقها من القديم ثم بسده احد صاحب البيت وضع كوابيل بحائط الطاحونة لتقوية ركة وبه وسد فقه وحفر بعض حائطها الرضع الاخشاب المذ كورة فيها بدون اذن من صا بها ورضاه بل بواسطة اعماقه مع المستاجر للطاحونة وفي ذلك زيادة وهن بالطاحونة ونقل اعماقه هل اذالم يكن وضع تلك الاخشاب بحق من القديم ولا باذن رب الحائط يكره له تسكيفة بازالتاوي ببقى القديم على قدمه كما كان بلا زيادة (اجاب) حيث الحال كما ذكر من حصول الضرر لحائط الطاحونة من ذلك يؤمر بحدوث وضع الاخشاب المذ كورة بازالتها من حائط جاره ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم (سئل) في سفل لرجل وعلو لا آخر اراد صاحب العلو جبر صاحب السفل على هدمه وبنائه ثانياً ايبنى عليه علوه زائدا عما كان في القديم فهل ليس له ذلك واذا هدم صاحب العلو علوه مع السفل بغير اذن من صاحبه يكون ضامناً حيث كان السفل سليماً يمكن اعادة العلو عايه كما كان في القديم من غير زيادة (اجاب) لا يجبر صاحب السفل على هدمه والمحال هذه واذا هدم صاحب العلو سفل الاخر وهو سليم لا يخشى من بناء العلو فوقه كما كان يكون ضامناً لتعديبه على ملك الغير والله تعالى اعلم (سئل) في شخص يملك مكاناً يجانبه قطعة ارض جارية في وقف اهلى وهى بهذه الحالة التى

١٢٧٩

٤

رمضان

١٢٧٩

١٦

ربيع الاول

١٢٨٠

٢٦

جاذى الاولى

١٢٨٠

٦

سنة

محرم

هي عليهم من قديم الزمان ولمالك المكان شبيا بيك مطلة على الارض المذ كورة
 تشاج مالك المكان مع بعض جيرانه فذهب الجار الغير الملاصق للارض المذ كورة
 واستاجر الارض من فاطمها كل سنة بخمسة قروش واذنه النساظر بالبناء فيها ليكون
 ما يبنيه خلواله وقد بذل ذلك اضرار رب المكان وسد شبيا بيك ومنع النور عنه كليا في
 بعض المساكن وضعف الضوء في بعض المساكن فهل اذا اراد البناء في الارض
 المذ كورة وسد شبيا بيك المكان الملاصق لها لا يحجب لذلك ويجبر على عدم البناء
 فيها اذا كان البناء يمنع رب المكان من الضوء ويضره بذلك ضررا يمتنع او لا (اجاب)
 ليس لهذا الرجل احد اذ بناه يترب عليه منع الضوء بالسكينة عن بعض اما كن
 الجار المذ كورة وله التصرف بمادون ذلك اذا الشخص ليس له التصرف فيما يملك
 تصرفا يضر بغيره ضررا يمتنع منه منع الضوء بالسكينة لا تقبله والله تعالى اعلم (سئل) في
 دارين متقابلتين بينهما اوراق غير نافذة عرضة ذراعان احد مالك احدى الدارين بها
 شبيا بيك مطلة على داخل محل نساء جاره والمحال ان الشبا بيك المذ كورة لو سدت لاستغنى
 بالنور من داخل فهل والمحال هذه يجبر محدث الشبا بيك المذ كورة على سدها لكونها
 ضررا على الجار (اجاب) صرح المحير الرملى في مثل هذه الحادثة بان ذلك من قبيل الضرر
 البين فيمنع حيث كان محدثا على هذا الوجه منع الضرر البين على المقتضى به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض من مال كها خالية عن البناء بموجب حجة شرعية
 وبقي فيها اما كن لنفسه سفالية وعلوية وفتح بها شبيا بيك مطلة على الشارع السلطاني
 ويقابل به بناء رجل آخر والشارع حائل بينهما فمنعه الرجل المذ كورة عن فتح الشبا بيك
 والمحال ان الشبا بيك ليست مطلة على محل النساء قط بل مطلة على جنبنة ومنظرة
 للرجل فهل ليس له ذلك ويمكن الرجل المذ كورة من فتح شبيا بيك وليس لاحد منعه من
 ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للرجل المقابل منع المساكن من فتح شبيا بيك
 المذ كورة التي لا يطلع منها على محلات الناس من البيت المقابل وكونها يطلع منها على
 المنظرة والجنبنة المستدير للرجال لا يوجب منعه من فتحها والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك ارضا ويجوارها ارض لا تحل يمكن اصلها متركها يدينها فيها اشجار تدا
 اغصانها على ارض الجار واضرت بها فطلب صاحب الارض من رب الاشجار ان يقطع
 اغصانها المتدلية على ارضه او يامر بقطعها فاقبى فهل والمحال هذه للقاضي ان يامر
 بتحويلها وتغير بيع هوا ارض جاره ان امكن ذلك بذلك ولا يجبر على القطع ام كيف
 الحكم (اجاب) نعم والمسئلة في العمادية ومثلها في الفصولين وعسارة باع ضيعة
 وللبائع اشجار في ضيعة اخرى بحيث هذه الضيعة اغصانها متدلية في المبيعة فلم يشترى
 ان ياخذ بغيره بيع المبيعة من الاغصان المتدلية فيها وكذا الوورثها ويجنبها ضيعة كذلك
 لانه كورثه فله تقرير بيع ضيعة من تلك الاغصان فكذا وارثه فيه وفي كتاب الصلح

١٢٨١

٢٣

ربيع الاول

١٩

١٢٨١

جمادى الثانية

١٩

١٢٨١

رمضان

٤

١٢٨١

خرج شعب نخلة الى جاره فلجأ قطعها لتفر يبع هو انه قالوا هذاعلى وجهين فلو كان
تفر يبعه بشدا الشعب على النخلة أو تفر يبع بهضه بشدا بعضاهله أن يؤاخذ ب
النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفر يبعه وأما ما لا يمكن تفر يبعه إلا بقطعه
قالوا لى ان يسـ تاذنر بها فية طع بنفسه أو ياذن له به ولو لى يرفع الى القضاة فيجيبه
على القطع أفاده فى التنقيح وقد صرحوا باختلاف الرواية عن محمد فى المشترك اذا قسم
ووقعت شجرة فى نصيب أحدهما وأغصانها مائة دية فى نصيب الآخر هل يجبر على
التحويل والقطع أولا وان الفتوى على عدم الجبر على شئ من ذلك لانه استحقها بأغصانها
فتترك على حالها والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لشخصين داران متقابلان
لبعضهما وبينهما طر يق فهدم أحدهما على ما بداره ولم يعده والثانى هدم داره
وأعادها على أصلها فى الارتفاع غاية الامرانها كانت دورين مرتفعين فجعلهما ثلاثة
بحيث صارت أرض الدور الثالث مساوية لأرضية الدور الثانى القديم وكان بالدور
الثانى شبايبك قديمة فجعل فى الدور الثالث شبايبك بدلهما مساوية للشبايبك الاولى
و بسبب عدم إعادة الجار المقابل بناء داره الأعلى صارت الشبايبك المذ كورة يطاع
منها على بعض محلات دار الجار المذ كورة الا انها ليست محلات للفناء ومع ذلك لو بنى
الجار داره وأعادها أزله من البناء العلوى لا يطاع من هذه الشبايبك على محلات
أصلها من تلك الدار فهل والحال هذه اذا أراد الجار المقابل المذ كورة منعه من فتح هذه
الشبايبك التى هى بمساواة الشبايبك القديمة لا يجاب لذلك ولو فرض انها محدثة
بمعنى انه لم يكن قبل مساواتها شبايبك قديمة وكان لا يطاع منها على ساحات النساء سيما
ولو بنى الجار المقابل علوه كما كان أوبعضه لا يوجد هذا الاطلاع كما ذكر أصلا (اجاب) نعم
ليس للجار المقابل منعه من هذه الشبايبك والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل يملك دارا ملاصقة لمنزل آخر من الجهة الشرقية وتلك الدار حاطة مختصة
بها فهدم صاحب المنزل علوه وباع الباقي فأنشأه المشتري دارا وتعدى على حائط جاره
وخرقها ووضع عليها جندوعا وخرقها ايضا من جهة اخرى وجعل فيها بيت راحة بغير
اذن مالسكها وبغـ ير اطلاعه وكان اذ ذلك مسافرا فلما حضر وعـ لم بذلك عرض امره
للمحكمة وبكشفت ارباب الخبرة ظهران هذه الحائط خاصة بالدار القديمة وانه ليس فيها
علامة وضع الشاب قديمة وان اتصلها يباقي بناء الدار اتصال تربع وانه ليس لصاحب
الدار المنشأة فيما حاق بوضع شئ فهل والحال هذه يلزم المنشئ المتعدى رفع جندوعه
وازالة بيت الراحة واصلاح الحائط كما كانت ويؤمر بذلك شرعا (اجاب) اذا ثبت
بالوجه الشرعى ان الجار الملاصق احدث وضع بعض جندوعه على حائط جاره المختصة
به بدون اذنه ولم يكن له حق فى الوضع وانه خرق بعض الحائط المذ كورة واحداث فيها
بيت راحة فعدىام نه يؤمر بازالة ما احدثه على حائط الجار اذا لم تكن قيمة ما احدثه

١٢٨١

٩

١٢٨١

٢٢

عليها كثر يضمن ما تلفه بخرق الحائط المذ كورة حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى لابنه البالغ نصف منزل صغير متخرب غير قابل للقسمه من
 مال نفسه تبرعا واحتاج الابن المذ كور باقي المنزل من ناظره مدة معلومة واذنه الناظر
 بالبناء على أن ما يبناء فيه يكون ملكه يستحق به القرار فبنى فيه بعض بناء قليل ثبت
 له به حق القرار في الوقف ثم اذن والده بأن يتم بناء المنزل المذ كور على أن يكون البناء
 لوالده المذ كور فبنى الاب المذ كور المنزل لنفسه باجاره واخشابه ومونه وجيع لوازمه
 المملوك له حسب اذن ابنه البالغ به بذلك فهل اذا مات الابن المذ كور عن زوجته
 وابيه واثبت الاب بناءه على هذا الوجه باذن ابنه به بذلك بالوجه الشرعي يكون جميع
 ما يبناء ملكه حسب الاذن المذ كورام كيف (اجاب) نعم اذا ثبت الاب ما ذكر
 بالسؤال بالوجه الشرعي يحكم بان البناء المذ كور على الوجه المسمووم ملك له لا لابنه فلا
 يكون تركته عنه والله تعالى اعلم (سئل) في شخص يملك قطعة ارض ويجوارها محل
 موقوف فبنى مالك الارض جدارا يجوار محل الوقف حتى سقط حائط الوقف وبنى
 في ارضه اودة وفتح شبائيك على محل الوقف المذ كور فارد ناظر الوقف بناء محل
 الوقف واذا يبناء على الوجه الذي يريد الا أن قد سد شبائيك مالك الارض المجاورة له
 فهل اذا كان لمالك الارض في المحل الذي يبناء شبائيك من جهة اخرى ليس لمالك
 الارض منع الناظر المذ كور من بناء محل الوقف المذ كور وما المحكم (اجاب) اذا
 كان لمالك الارض ضوء لماله المذ كور من الشبائيك الاخرى بحيث لم يمنع الضوء عن
 محله ببناء الناظر مكان الوقف بالكلية لا يكون للمالك منعه ولو قل الضوء بالنسبة
 لما قبل ذلك ومع ذلك تمكن الكتابة والقراءة فيه مع غلق الباب والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك قطعة ارض يريد ببناءها مكانا بولصق تلك الارض بمنزل لرجل
 آخر فيه شبائيك مطلّة على تلك الارض فارد برب المنزل أن يمنع صاحب الارض من
 البناء على الارض سد شبائيك منزله فهل لا يجازي برب المنزل لذلك حيث لا ضرر على الجار
 ولا يمنع الضوء بسد تلك الشبائيك عن هذه المحلات لوجود ضوء لها من جهة اخرى
 (اجاب) نعم لا يجازي مالك المنزل لمنع جاره من ابناءه في ملك نفسه اذا لم يترتب على ذلك
 البناء ضررين كسد الضوء بالكلية عن مكان الجار فاذا لم ينعدم الضوء عن محلات
 الجار بذلك البناء بل كان لها ضوء من جهة اخرى غير الابواب لا يكون له المنع من
 التصرف في خالص ملكه الا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصّة في قطعة
 ارض مشتركة بينه وبين امرأة مجاورة لمنزله باعث المرأة نصيبا من الارض المذ كورة
 لا تحرم المشتري الذي اشترى من المرأة بنى لنفسه واحدا فطاحونة بغير اذن
 الشرع وهو غائب وضيق عليه باب منزله واخذ منه جائدا وادخله في الطاحونة
 المذ كورة وكل ذلك والجار للمالك انصف الارض المذ كورة غائب فهل يؤمر برفع
 ما احده في ملك جاره الخاص به وكذلك اذا حصل له ضرر بين باحدا الطاحونة

١٢٨٢

١٦

ريبع الثاني

١٢٨٢

٣

جمادى الاولى

١٢٨٢

١٧

المذكورة يؤثر برفعها (اجاب) اذا بنى احد الشريكين في الارض المشتركة بدون اذن
شريكه وطلب احدهما مقسمتها تقسم فما يقع من البناء في نصيب الباقي فهو له وما يقع
في نصيب الآخر يؤثر بقلعه وكذا ما يثبت شرعا انه احدته في ملك شريكه الخاص به
بدون اذنه يؤثر بقلعه ايضا حيث لم تكن قيمة البناء اكثر من قيمة الارض الا ان
يتراضيا على ثلث رب الارض البناء مستحق القام وتصرف الشخص فيما يملك مرخص
له فيه ما لم يضر بجاره ضررا يئبنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا في سكة
غير نافذة مشتملة على دور واحد ودورها الداخلة عن دار المشتري ووشن قديم خارج
على الطريق بحيث لا يعهد الا كذلك وليس فيه ضرر للاحد فنازع المشتري صاحب
الروشن المذكور وطلبه برفعه مع ان حق مرور المشتري في هذه السكة من خارج هذا
البيت المشتل على الروشن المذكور بابه على راس السكة فهل والحال هذه لا يجب لذلك
شرعا وهل اذا اراد المشتري المذكور احداث باب آخر داخل في السكة عن باب داره
الاول او روشن او غير ذلك في هذه السكة ليس له ذلك ويمنع شرعا عما احده هذا المنازع من
غير اذن المارين عليه من اهل هذه السكة الغير النافذة (اجاب) اذا كان الروشن
المذكور قديما لا يضر بابه لا يكون اشترى الدار من اهل هذه السكة المطالبة برفعه ويبقى
القديم على قدمه واما احداث المشتري بابا لداره اسفل من بابها القديم في هذه السكة كما
هو المذكور بالاسوال ففيه اختلاف التصحيح والفتوى والمتون على المنع وهو ظاهر
الرواية بخلاف ما لو احده اعلى من الاول حيث لا يمنع واما احداث الروشن ونحوه من
المشتري في هذه السكة فلا بكل من اهلها منعه منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى دارا بابها في طريق غير نافذة متشعب من الطريق العام المسلوكة المذكور وفي الشارع
لها بابا من داخل داره بابها في الشارع العام المسلوكة المذكور وفي الشارع
المذكور زائفة مربعة اخرى من الجانب الآخر غير المتقدمة كره غير نافذة ايضا بل هي
مختصة بدار رجل اخرى فتعدي المشتري المذكور ويمنع لداره التي اشتراها بابا آخر في
ملك الزائفة المربعة المذكورة المختصة بالرجل الآخر التي هي حريم لباب داره يمر فيها
خاصة من قديم الزمان ولم يكن فيها باب آخر لغير داره فهل حيث كانت مربعة
لا مستديرة لا يكون للرجل الذي بابه من عطفة اخرى فتح باب آخر فيها ويؤمر بسده
اذ لا حق له في المرور منها (اجاب) ليس للمشتري المذكور فتح باب لداره من الزائفة
المربعة الغير النافذة التي لم يكن له باب فيها بل كان بابه من طريق آخر من جانب آخر
متشعب عن الطريق العام اذ لا حق له في المرور في المربعة المذكورة والحال هذه ويؤمر
بسده اذا فتحه بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض ولها جاره
دار فاراد صاحب الارض ان يبني فيها طاحونة فاستأذن جاره فاذن له بالبناء فبناها
وبنى حائطا بجانب دار جاره لكي يضع عليها الجارية فغضب الجار منه لابلانها تضر داره
فهل والحال ما ذكر يمنع من المصارعة حيث لم يكن هناك ضرر خصوصاً مع اذنه له

١٢٨٢

٢١

جادی الثانیة

١٢٨٢

١٦

سنة ١٢٨٢
سجدي الثانية ٢٢

رجب ٢٠
سنة ١٢٨٢

بالبنا (اجاب) اذا حصل ضرر بين الجار من ادارة الطاحونة المذ كورة منع صاحبها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت في سكة غير نافذة باب في اول السكة اراد صاحبه ان يفتح بابا من داخل السكة فهل لا يمكن من ذلك واذا فتح بابا بدون رضا اهل السكة يؤمر بسده وليس له الامتناع من ذلك وهل اذا رضى بعض اهل السكة المذ كورة بفتح الباب ولم يرض الباقون لا يكفي ذلك بل لابد من رضا جميع اهل السكة ممن يتيه داخل عن بيت مريد الفتح وهل اذا رضى البعض يكون له الرجوع ام كيف (اجاب) اختلاف الصحيح والافتاء في هذه المسئلة فاقضى بعضهم بان له فتح الباب اسفل من باب الاول ولا يتوقف على اذن احد من اهل السكة المذ كورة واقضى بعضهم بالمنع بدون اذن الكل وفي رياض المتقاسمين وتقيج الحامدية والصحيح ان في هذه المسئلة اختلاف في الصحيح والفتوى والسكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه ثم المفهوم من كلامهم بناء على ظاهر الرواية من المنع انه لابد من اذن الكل بفتح الباب المذ كورة وان الاذن بذلك من باب العارية فيكون لمن اذن الرجوع وذلك فيما يتوقف على اذن اهل السكة قال في رياض المتقاسمين اشترى دارا وبابها في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة ولما تری في هذه السكة دار أخرى ليس للشترى ان يجعل للدار المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى بذلك جميع اهل السكة الا واحد فان لم يوافقوا له ذلك وان رضى الكل كان ذلك اعادة ولهم ان يرجعوا وكذلك لو رجع واحد منهم كان لهذا الواحد ان يمنعه عن ذلك انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حوانيت بناها جديدة ليس لها طاعة للوقاية من الشمس والمطر فارد ان يجعل لها طاعة لذلك لا تضر بالمأخر فتحها له لونها ولا بالطريق لبقاء اتساعها مع وجودها كما هو عادة اهل البلد من وضعهم الظلال امام حوانيتهم فتعرض له جماعة ممن لهم الظلال وارادوا منعه فقال لا امتنع من وضع ظلتى حتى تزيلوا ظلالكم فاشتكى اصحاب الحوانيت الملك والوقف التى لها طلال لان الظلال اذا ازيلت تعطل مصلحة الحوانيت فاحرما كم البلد ببقاء الظلال الموحدة ووضع هذه الظلال فوضعها صاحب الحوانيت المذ كورة بما رحا كم بال كيفية المذ كورة في الطريق المسلولك النافذ فاستمرت موضوعة مدة من الزمان والآن يتعرض لذلك الرجل الجماعة الذين تعرضوا له ولا يريدون ازالة ظلمته فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ويمنعون من التعرض له فيما ذكر بدون وجه شرعى (اجاب) قال العلامة خير الدين نقلا عن البرازية وان احدث في طريق طاعة فلاكل احد الرفع والمنع اضرار لا وقال محمدان لم يضر بمنع ولا يرفع وقال الثاني وبه ينعى براد الم يضر لا يمنع ولا يرفع وفي جامع الفصولين الصحيح من مذهب ابى حنيفة ان لكل من المسلمين حق المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام وقال محمد له حق المنع لا الطرح وقال

شعبان

سنة ١٢٨٢

١٨

أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى وقتلوا عن الصغار انه انما يلتفت الى خصوصية من
يخاصم لولم يكن له مثل ما للخاصم ثم قال والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر
بعض المتأخرين قول الثاني لانه اسمح وادفق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبرا انتهى وهذا
كاه اذا كان الاحداث بغير اذن الامام او نائبه في ذلك املوا كان باذن من ذكر فليس لاحد
التعرض لاقالة الظلة المذكورة اتفاقا حيث لا ضرر فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
احتكر قطعة أرض موقوفة من ناظرها بآجرة المثل وادفع الناظر بالبناء والعمارة على ان
يكور له حق القرار فبنى منزلا وفتح فيه شبابيك مطلة على باقى أرض الوقف التى فيها
بستان فهل يجوز له فتح الشبابتك المذكورة حيث لم يحصل فى ذلك ضرر ولا اطلاع على
محل النساء واذا اراد احدهم معارضته فى ذلك وتكليفه بسد الشبابتك المذكورة متعللا
بانها دالة على بستان باقى الوقف يمنع من معارضته بدون وجه شرعى (اجاب) اذا كان
وضع هذا البناء بحق فلما لك التصرف فيه ان يفتح الشبابتك التى لا يترقب عليها اضرار
بستان الوقف ولا يغيره من الجيران ولا يكون مجرد كونها مشرفة على بستان الوقف
مانعا من فتحها شرعا حيث لم يكن مع هذا القرار النساء فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له بيت غير معاملة الاصلية وتعلل ببنائه وادخل فيه طاقات وشبابتك زيادة عن اصله
وصارت يشرف منها على ساحة دار جاره ومنافعه التى هى محل قرارة سائه وجلسه
فهل اذا حصل من ذلك الضرر البين للجار المذکور بعد الكشف عليه من أهل الخبرة
العالمين باصل ذلك وتحقق الضرر البين يؤمر الجار بسد ذلك ورفع الضرر عنه أم كيف
الحال (اجاب) اذا كان ما أحدثه الجار من الشبابتك معدة للطل وتشرى على محلات
النساء وقراره من بيت الجار يكون الضرر والحال ههنا بينا يؤمر بسدها والا فلا
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يريد بناء حائط فى ملكه ملاصقة لدار جاره يسد بسبب
ذلك شبابتك فى قاعة تجاره جالين للهواء لا غير ولم يكونا للضرورة فقام الجار المذکور
يعارضه فى ذلك بدون وجه شرعى منه لادانته يسد بسبب ذلك عنه الريح والشمس
فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة بتملاء (اجاب) مجرد منع الهواء والشمس عن مكان
الجار بالبناء فى ملك الباني لا يعدم من الضرر البين حيث لم يمنع النور ولا يخص التصرف
فى ملكه كما لا يضر بالجار ضرر ايئنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ أرضا خالية
من البناء وبنى فيها دارا سكن فيها مدة ثم بعد ذلك بناها طاحونة وركب الجارية فى
الملك المشترك بيده وبين الجيران وذلك الحائط الذى فيه الجارية مركب عليه بناء
عالى فى ملك جيرانه فعند ادارة الطاحونة المذكورة يحصل للاماكن الملاصقة
للطاحونة المذكورة ارتجاج جسيم وضرر بين خصوصا وان بناء تلك الناحية بالطوب
والطين ولم يكن فيه مؤنة قوية مثل بناء البنادرو يحصل للبناء ضرر ووهن بسبب ادارتها
فهل يجبر الرجل على عدم ادارتها (اجاب) اذا تحقق الضرر البين من ادارة تلك الطاحونة

١٢٨٣

١٤

جاءى الثانية

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

١٧

رجب

١٢٨٣

٢٤

للجيران وهو ما يكون سببا لو هن البناء يؤمر بمنع ما يكون فيه ضرر بين بنيانهم ويكون له التصرف في ملكه على هيئة ليس فيها ضرر بين بالغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث شيئا كين في حائط بينه وبين جاره مطلين على مجالس النساء ويجرحان أهله ويترقب على ذلك ضرر بين فهل تجارده مطالبته بسد الشبا كين المذكورين حيث كانا معدين لاطل (أجاب) نعم تجارده مطالبته بسد ما أحدثه من الشبا كين المعدين لاطل اللذين يطل منهما على ساحة النساء المعدة للجلسة لان في احدهما ضررا يبيننا بالجوار والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اراد ان يبنى في ملكه حائطا ملاصقا لحائط جاره ويبنى خلفه قهبة فخاة مع حمام صغير بمنزله بناء قوي بحيث لا يضر شيئا فنعاه الجار متعللا بأنه يسد بذلك البناء شيئا يملكه المطلة على ساحة منزل الباقي وبأنه يحصل لمنزله الضرر من القهبة والحمام ويريد منعه من ملاصقة الحائط المذكورين تركه جانباً من الارض من ملكه بدون بناء فاصلا بين البناءين بدون وجه شرعي والحال انه لا يلزم من هذا البناء خلاف سد شيئا كين يكشف منهما منزل الباقي مع عدم منع الضوء عنه بالسكينة لوجود خلافهما في المحل الذي هما فيه فهل للمالك الدار المذكور بناء الحائط في ملكه ملاصقا لحائط جاره بدون تركه شيئا فاصلا من الارض وبناء قهبة وحمام لمنزله خلف تلك الحائط وسد ما يكتشف من الشبا كين المذكورين وليس للجار منعه حيث لا يحصل من ذلك ضرر بين ولا منع لضيء محلاته بالسكينة وان لم يقلل شيئا من النور بحيث لا تمنع القراءات والكتابة فيه بقطع النظر عن ضوء الباب (أجاب) لا لالان التصرف في خاص ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا يبيننا وهو ما يكون سببا له عدم اياه البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسكينة وهو ما يمنع المحوائج الاصلية كسد الضوء بالسكينة واختاروا القوي عليه فاذ لم يترقب على هذا التصرف المذكور بالسؤال الضرر البين لا يكون للجار منعه والافله المنع وتقليل الضوء بسد بعض المكورات بحيث لا يمنع الكتابة على ما أفتى به المرئي أبو السعد ولا يكون ضررا يبيننا وهذا يقطع النظر عن ضوء الباب لانه يحتاج لغلقة لبرد ونحوه على ما حره في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وجنينة وشبابيك بيته تشرف على حوشه وجنينة الخاصة به وتلك الشبا بانيك في محلات النساء ويجوز ذلك خربة ملوك لا مراقة فعلتها بيتا واحداً في فيه شبا بانيك في الدور الاسفل وما فوقه من نحو سبع سنين أو ثمان معدة لاطل بحيث ينظر الجالس فيهما الى ما بداخل محلات النساء ومحل جلوسهن وقرارهن من البيت المملوك لصاحب الجنينة المذكور ثم تداولت الايدي المكان المحدث فيه الشبا بانيك المذكور والمشتري الاخير الا ان احدهما كن أخرى فوق الا ما كن العلوية واحداً في فيه شبا بانيك أيضا طالع منها على محلات النساء من البيت المذكور ولا حصل من ذلك ضرر بين الملاك البيت والجنينة المذكورين والحال انه لو سدت

٩

١٢٨٧

محرم

٩

١٢٨٤

مطالب لا نظر لضيء الباب

٢٧

١٢٨٤

ربيع الاول

١٥

١٢٨٤

الشبايبك المذ كورة بالسكية المهدقة في الخربة اولاً وثانياً التي يطلع منها على عورات
 الجار لا يمنع الضوء عن الهلات المذ كورة لو جود الضوء لها الآن من شبايبك اخرى
 مطلة على حوش البيت المذ كور من داخله ولا يمنع عن ذلك المكان الهواء والشمس
 ايضا سوى الهواء البحري الذي يدخل من الشبايبك المطلة على الجنيبة المذ كورة فهـل
 اذا تحقق الضرر البين من فتح تلك الشبايبك لكونها يطلع منها على محلات النساء كما ذكر
 يؤمرها لئلا يسد ما منع الضرر البين للجار وعلى فرض عدم تحقق الضرر و اراد المسالك
 للجنيبة المذ كورة ان يبنى ساترا في ارضه المملوكة له ليجب النظر الى داخل محلات
 النساء يحجب لذلك لاسيما اذا ابقى فرجة بين الحائط المذ كورة وبين شبايبك
 الجار بحيث لا يمنع الضوء ولا اصل الهواء الذي كان يحى عن تلك الشبايبك (اجاب)
 اذا كانت تلك الشبايبك معسدة فاطل ويطلع منها على محلات النساء المعدة للجوسهـن
 وقرارهن من بيت الجار يكون الضرر بينا فيؤمرها لئلا يسد ما على وجهه يمنع به
 الضرر المذ كورة الخاصـل منها واذا لم يكن فيها ضرر بين لا يؤمر بذلك ومع ذلك يكون
 للجار بناء حائط في ملكه على الوجه المسطور اذا لضرر على جاره من ذلك لما صرحوا به
 من ان للمالك التصرف في خاص ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا بينا والله تعالى اعلم
 (سئل) في طاحونة جارية في وقف اهلى مجاورة لدور مملوكة لاشخاص حصل من ادارة
 تلك الطاحونة ضرر بين تلك الدور ووهن لبنائها و اراد اصحاب تلك الدور المذ كورة
 منع ادارة الطاحونة لكونها ضرة لدورهمـم ضرر راينافهـل يجابون لذلك شرعا حيث
 تحقق الضرر المذ كور من ادارتها ويجبر مدير الطاحونة على ذلك شرعا (اجاب) اذا تحقق
 ذلك الضرر البين من ادارة تلك الطاحونة يمنع من له الولاية عليها من ادارتها منعاً للضرر
 البين المذ كور ولا فرق بين وقف وملك في هذا المحكم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اشترى قطعة ارض عشورية ودفع في ثمنها مبلغا جسيما واخذ حجة مقتضية للتقليد من
 محكمة معتبرة وتقسيم ارضها بما يحدود تلك الارض وحقوقها وعلى موجب ذلك وضع
 يده عليها وتصرف فيها تصرف الملاك في املا كها فتعرض له اهل قرية مجاورة لتلك
 الارض وابستدعوا في وسطها طر يقا ووضـعوا في بحر امامها سفينة لتعديتهم هم
 ومواسيهم الى جهات اخر مع وجود الطريق المدة لمرور الناس قد عبا يحجبونها خارجتها
 فتركو ذلك واحداً من المرور من وسط تلك الارض تعديا لاجل قرب المسافة بنحو اربعين
 قصبة ولم يكن بوسط هذه الارض طر يقا يسابقا ومنعوا مال كها من زراعتها والانتفاع
 بها لاجل مرورهمـم مع حصول الضرر والمشقة والاتلاف الزائد لتلك الارض وزراعتها
 بسبب المرور المذ كور والمحال انه لاحق لاحد فيها خلاف المسالك المذ كور ولم يكن
 مذ كور في الحجة والتقسيم المذ كور بين تلك الطريق ايضا فهـل والحال هذه للمالك
 المذ كور منع من يمر من تلك الارض والانتفاع بارضه المذ كورة فظن المساتقدم وهل

مطلب المرور في ارض
الغير ممنوع مع الضرر أو المنع
من المسالك

جمادى لثانية

يجب على ولاية الامور منع الضرر المذكور وليس لهؤلاء منع المسالك من الانتفاع بارضه
(اجاب) اذا تحقق احداث هذه الطريق في تلك الارض تعديا ولم يكن لاهل تلك
القرية حق المرور في وسطها يكون المسالك هامة لهم ولو بعد الاذن والحال ما ذكر
بالسؤال وعلى ولاية الامور منع الضرر عن المسالك وله الانتفاع بارضه بالزرع وغيره وليس
لاحد منه يدون وجهه شرعى في رياض المتقاسمين من حق المرور والطريق الخاص
بالعزوة الى الخلاصة رجل اراد أن يمر في أرض الغير أن كان له طريق آخر ليس له أن
يمرر لم يكره له طريق آخر له أن يمرر ما لم يمنعه من ذلك لانه راض دلاله واذا منع ليس
له أن يمرر لار الدلالة بمقابلته الصريح لغرضه في حق الواحد اما في حق الجماعة فليس
لهم أن يمرروا بغير رضاه خلاصة من غصب الضياع من كتاب الغصب انتهى وفيه من
الحمل المذكور قبل هذا في ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستئذان ان أضربها
كان زورعة والرطوبة والا فلا اذا آذى صاحب الارض يجب عليه الاستئذان لا يذاته
ولو كان له حق المرور في أرض غيره فغيره مع فرسه أو جماره قبل أن يشبهه بالحجة ليس
له ذلك حاوى الغنية فيمن يتصرف في ملكه من كتاب السراية والاستحسان انتهى
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار فيها شبابيل من قديم الزمان مطلة على محل آخر
مملوك لرجل آخر في الدار التي فيها الشبايلك ميزاب تصريف ماء الشتاء منه يصب في
بعض ارض المحل المذكور موضوع بحق من قديم بدون أن يمنع من ذلك صاحب
المحل الآخر المذكور ولا من قبله ولا يعلم منافع في ذلك فهل اذا كانت الشبايلك غير
مشفقة على محل جلوس النساء وقرادهن من محل الجار المذكور ولم يحصل من الميزاب
وهن لبناء المحل المذكور ودار الجار الذي هو صاحب المحل الآخر ان يسد الشبايلك
ويرفع الميزاب المذكور من محله لا يجب لذلك ويبقى القديم على قدمه حيث لم يكن في
ذلك ضرر بين ولم يعلم وضع ما ذكره الى الحالة التي هو عليها الآن (اجاب) ليس
لجار سد شبايلك جاره التي لا يطالع منها على محل قرار النساء من بيت الجار ولا تمكليف
ماله بها بذلك لانه لا ضرر في فتحها ولو كانت حادثة نعم للجار البناء في ملك نفسه ولو
ترتب عليه منع ضوء تلك الشبايلك الا اذا امتنع الضوء بالسكينة عن المكان الذي
فيه الشبايلك المذكور بان لم يكن له ضوء من شبايلك أخرى يقطع الطر عن ضوء
الباب فيمنع ذلك ليس له سدها كما انه ليس له رفع الميزاب المعد لتصريف ماء الشتاء الذي
ينصب المائمه في بعض ارض الجار حيث كان موضوعا بحق من قديم الزمان لا يعهد
الا كذلك ولا يحصل منه ضرر بين الجار والله تعالى أعلم (سئل) من قومسيون
الجماسي الخهوصي في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ وقد شمل جوابه ايضا باسماء
واختام كل من حضرة شيخ الجامع الازهر والشيخ محمد الدمنودي الشافعي والشيخ
ابراهيم السقاء والسيد علي محمد البقلى والشيخ عبد القادر الرافعي والشيخ مصطفى

١٢٨٤

٢٢

مطالب الفاصل بين الحدود
وغیره يدخل في الحدود

١٢٨٤

٢٤

القرشي وصورة السؤال في شخص يملك منفعة أرض أميرية بموجب حجة شرعية مذ كور
فيها ان الحد القبل اطيان فلان و بينهما طريق متصل بقناية قدره خمسة وستون قصبة
وزعم هذا الشخص ان الطريق المذكور صارت له بمقتضى سند المذ كور فهل بمقتضى
ذلك تكون هذه الطريق داخلية في منفعته ويكون له منع الناس من المرور منها مع
كونها معدة لمرور الناس منها قبل شرائها من قديم أم لا (اجاب) لا يلزم من دخول
الطريق المذكور في حدود الارض المملوكة منفعتها للشخص المذكور ان يكون له
منع غيره من المرور فيها اذا كانت معدة لمرور غيره فيها من قديم الزمان اذ يجوز ان
تكون الارض مملوكة لشخص وغيره حق المرور فيها وحيث كان مرور الغير حاصل فيها
لا يكون له المنع الا اذا أثبت بالوجه الشرعي احداث هذه الطريق في أرضه والذي يدل
على دخول هذه الطريق في الحدود بهذه العبارة المذكورة في الحجة ماذ كره في جامع
الفصولين ونورا العين لذكر الفاصل وحكم بالمدهي هل يدخل الفاصل في الحكم ذكر
شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده اشارة الى انه يدخل وكذا وقعت في الفتوى كتب
في صك الشراء أحد حدوده دار البائع والفاصل جدار رهص فالفاصل لمن يكون
في فوائده اشارة الى انه للمشتري انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان
مطلة شبابيك على جنيضة معدة للرجال للنساء وجار فيها البيع والشراء وأما كن آخر
مطلة على الجنيضة المذكورة وذلك من قديم الزمان وتخرب المكان المذكور ووصلا رهدم
السور الذي على الجنيضة وصار اعادته كما كان أولا فنعاه واضع اليد على الجنيضة
المذكورة فهل له المنع أم لا (اجاب) ايبس صاحب الجنيضة منع التجار من فتح الشبايك
القديمة كما كانت حيث لا يطاع منها على محل قرار النساء وجعلوهن اذا ضررن في ذلك
والحال ماذ كره والله تعالى اعلم (سئل) في شارع معد لمرور العامة من مدة طويلة
موصول من جهتين للشارع الاعظم لرجل من أهل دار حدها الغربي اليه وحدها
القبلي للشارع الاعظم وفيها شبابيك قديمة في الحدين المذكورين وبجيرانه شبابيك في
الشارع الغربي هدم ذلك الرجل داره وأراد بناءها واعادة الشبايك على الشارعين
المذكورين كجيرانه وليس في ذلك اطلاع على بيوت الجيران فتعرض له رجل من
المقابلين له في الشارع الغربي يريد منعه من ذلك مدعي ان الشارع الغربي المذكور
جميعه ملكه والحال انه شارع عام لمرور العامة من مدة طويلة ولم يعهد حيازة أحد له
ولا يترتب على ذلك الاطلاع على عورات النساء من بيت التجار المذكور ورجل قرارهن
من داخل فهل والحال هذه لا يجب لمنعه ولو فرض ان الشارع المذكور مملوك له
لا سيما والدار المذكورة التي فيها تلك الشبايك التي هدمت ويريد ما ملكها اعادتها
قديمة سابقة على دار التجار المقابل وقد احدث التجار المقابل بداره شبابيك مقابلة لجاره
المذكور التي شبابيكه وبنائه قديم وكانت دار التجار المذكور حين ذاك أرضا براحالا

سنة

رجب

بناء فيها أصلا فلو فرض الاطلاع من داخل على محلات النساء لأمرا الجوار المقابل
 التي حدثت داره بسد شبايكها لكونها هي الحادثة وكانت دار الذي يريد البناء الآن
 موجودة وفيها شبايك في هذه المواضع ودار الآخر أرضا براحا كما سبق أم كيف الحكم
 (أجاب) نعم ليس للجدار المقابل المذکور منع جاره المقابل من إعادة شبايكها التي
 كانت قديمة وهدمت مع البناء ويراها عادتها ولو فرض كون ذلك الشارع مملوكا
 للجدار المقابل اذ ليس منها ضرر بين والمحال ما ذكر بالسؤال ولو فرض الاطلاع من
 شبايك كل من الدارين على داخل محل الآخر يوم الذي أحدث منهما سدا أحده
 لأنه المتعدي لسبق الآخر بلا ضرر حين أحده سدا سابقا وأرض الآخر خالية والله
 تعالى اعلم (سئل) فيما اذا وضع صاحب العلم في علوه جدارا لم يكن في القديم
 وأحدث في علوه بناء يضر بالسفل بدون اذن صاحب السفل وتضرر من ذلك
 صاحب السفل فهل يمنع صاحب العلم من ذلك حيث يتحقق الضرر أم كيف
 الحكم في ذلك حيث أضر ما ذكر بالسفل (أجاب) نعم يمنع من ذلك والحال ما ذكر في
 السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك وكالة ورجل آخر يملك حائطا خارج
 الوكالة ملصقا بجائطها مرتفعة مدعمة مع علوم ارتفاعا لا تسد به شبايك خرجات
 الوكالة المذكورة الموضوعة يتحقق من قديم الزمان والآن صاحب الحائط هدم
 حائطه ويريد بناءه ووقع ذلك البناء زيادة عن قديمه الذي كان عليه أولا لاجل أن يسد
 شبايك الوكالة ويمنع منها النور فهل والحال هذه لا يكون لصاحب الحائط المذكورة
 الارتفاع في البناء زيادة عن القديم المذکور ويمنع من ذلك شرعا حيث يحصل بذلك
 ضرر بين لصاحب الوكالة بمنع الضوء بالسكينة عن المكان الذي بالوكالة أم كيف
 الحال (أجاب) ليس لمالك الحائط المذکور الارتفاع ببناءه عن القديم ارتفاعا
 يترتب عليه سد الضوء بالسكينة عن بعض أماكن الوكالة المجاورة لها لأن ذلك ضرر
 بين بالجوار وللمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء ما لم يضر بجاره ضررا يبين الله تعالى
 أعلم (سئل) في سكة غير نافذة رأسها متصل بطريق العامة بها أربعة منازل
 لاحد أهلها منزل بابها بعلاها وللاخر ثلاثة منازل أبوابها باسفلها فإراد صاحبها أن
 يسد السكة المذكورة من جهة الاسفل ويدخلها في ملكه فهل يمنع من ذلك شرعا حيث
 كانت السكة المذكورة فيها حق العامة أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) نعم
 يمنع من ذلك والحال ما ذكر في نتيجة المسألة ما نصه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها
 فيما بينهم لأن الطريق الأعظم اذا كثر فيه الناس كان لهم ان يدخلوها هذه السكة
 حتى يخف الزحام مما دية في الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها في
 دورهم وانما لهم المرور فقط براز ية من نوع في السكة الغير النافذة انتهى وفي رياض

١٢٨٤

٢

رمضان

١٢٨٤

٢١

١٢٨٤

٢٩

صفر

١٢٨٥

١

مطلب ليس لاهل السكة
 الغير النافذة ان يبيعوها
 او يقتسموها او يدخلوها
 في دورهم بل لهم المرور فقط

الامة قاصمين السكة الغير النافذة لوعلى الطريق الاعظم ليس لاصحابها ان يبيعوها لان
 لما رقيها حقا فاذا ازدحم الناس في الطريق الاعظم لهم دخولها حتى يخف الزحام
 وليس لهم ان ينصبوا دربا ولا ان يسدوا رأس السكة بوازية من كتاب الحيطان ليس
 لاهل السكة ان ينصبوا على رأس سكة هم درباو يسدوا رأس السكة لان مثل هذه
 السكة وان كانت ماسكا ظاهرا لكن للامة فيها نوع حق وهو انه اذا ازدحم الناس في
 الطريق كان لهم ان يدخلوها حتى يخف الزحام جامع الفصولين من الفصل الخامس
 والثلاثين مثل عن رجل له كرم وباب الكرم في نهاية سكة غير نافذة وليس فيها باب
 لغيره اراد الرجل ان يسد رأس السكة ببابه هل له ذلك ام لا الجواب ان كان رأس السكة
 متصلا بطريق العامة لا يسد ذلك لان في مثل هذا الرقاق حق العامة فانه لو وقع الزحام
 في الطريق العام لهم ان يدخلوها من قسمة القاعدية انتهى والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له بيت بجارته شبايبك مطلة على يده يطلع منها على داخل محلات
 النساء من بيت جاره ويتضرر بذلك ضررا يئس فهل اذا بنى المتضرر حائطا في ملكه لمنع
 نظرها الى عوراتها لا يمنع من ذلك سيما ولا يترتب على ذلك منع الضوء عن بيت جاره
 لوجود النور له من شبايبك اخرى موجودة (اجاب) نعم لا يمنع الرجل المذكور من
 بناء حائط في ملكه لمنع نظرها الى بيت جاره حيث لا يمنع الضوء بالملكية عن بيت جاره والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وفيه شبايبك مطلة على المحارة ومقابلة لربع
 مملوك لا خليس فيه شبايبك تقابل شبايبك الجمار فهدم صاحب المكن الاول
 حائطه التي فيها الشبايبك المذكور وبناه واعاد الشبايبك التي كانت فيها على
 حالتها الاولى ثم ان صاحب الربع المذكور هدم ربه وبناه وحدث فيه شبايبك مقابلة
 لشبايبك الجمار المذكور التي كانت قديمة واعيدت على أصلها قبل هدم الربع
 وحدث الشبايبك المذكور والا ما كن التي فيها الشبايبك القديمة معدة لمجوس
 النساء ومحل قرارهن فترتب على احداث شبايبك الربع ضرر بين اصحاب المنزل الاول
 بحيث يطالع على من كان داخل محلات النساء من امكنة الجمار المذكور وهي معدة
 للطل والنظر فهل اذا تحقق ذلك شرعا يؤثر صاحب الربع المذكور بازالة الضرر
 المذكور بسد الشبايبك بحيث لا يطالع من في الربع المذكور على من كان جالسا في
 محلات النساء في بيت جاره بواسطة فتح الشبايبك التي احداثها (اجاب) حيث كانت
 الشبايبك المذكرة معدة للنظر وترتب على احداثها ضرر بين الجمار المقابل بحيث
 يطالع منها على من كان داخل محلات النساء وقرارهن من بيت الجمار يؤثر ما ملكها
 بسد او منع الضرر عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا فيها طاحونة
 ملاصقة لجارته فصل لبناء الجمار ضرر بسبب ادارة تلك الطاحونة فنقلها ما ملكها الى
 مكان آخر ملاصق بكن ذلك الجمار ايضا وبطلت الطاحونة القديمة من مدة سنين

١٢٨٥

١١

رجب
١١

١٢٨٥

ثم ان صاحب الدار التي فيها الطاحونة باع الدار المذ كورة لرجل آخرون الطاحونة
 المذ كورة المذ كورة فاراد المذ كورة ان يحدد طاحونة ثانية في الدار المذ كورة محل
 الطاحونة القديمة فتمعه الجار من ذلك لم يكونا مضره لمكانه فهل اذا كان في احدا منها
 ثانيا مضر بين الجارين من ذلك شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء
 ما لم يضر بجاره مضر راينا فاذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذ كورة يبيع
 الجار المذ كورة من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ولا ح
 دار يجانبها كتاهما في عهدة غير نافذة خاصة باهلها أراد احد الرجلين ان يحدث
 حجة في داره يارزق في هذه العهدة الغير النافذة محل يمر الرجل الآخر الى داره
 وارتفاعها قليل أيضا تضر بالمسار من تحتها لاسيما اذا كان طام الاشئ على رأسه ويريد
 ان يحدث فيها شبايبك قرية من شبايبك جاره جدامعدة للنظر بحيث يطلع منها على
 محلات النساء من بيت الجار المذ كورة وذلك كله بدون اذن جاره ورضاه فهل للجار
 المذ كورة منعه مما ذكر والحال هذه (اجاب) نعم للجار منعه من ذلك كله والحال
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف حضرة مامور مشتريات القصر
 العالي مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضموننا رجل جار لمنزل رجل آخر مبنى فيه
 من القديم قسبة بيت راحة ومن مائها حاصل لبناء الجار فضع بجائط منزله فنظرا لخلل
 منزل الجار المذ كورة الذي فيه القسبة الهكي عنها انه دمر ومن ضمن ما تهدم تلك القسبة
 فهل مع حدوث ما ذكر من ضرر حائط الجار من تلك القسبة يحكم شرعا بعدم عودها
 الى اصلها ام لا نورم الافادة عن ذلك (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا
 اذا ضرر بجاره مضر راينا وهو ما يوجب وهن البناء ويمنع الحوائج الاصلية فاذا تروى على
 بناء القسبة المذ كورة ضرر بين بيت الجار من المالك من بناء على هذا الوجه وله
 ان يبني على وجه لا يترب عليه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة
 من طرف حضرة مامور مشتريات القصر العالي مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها
 حائط وقف في الاسفل والعلو لمالك فالمالك المذ كورة ضرر وبني على حائط الوقف
 المذ كورة بدون اذن فاعلم الوقف المذ كورة فهل يحكم على باقي حائطه على حائط الوقف
 بدون اذن الناظر به دمه او اذا اتاهم عام كيف تؤمّل الافادة (اجاب) اذا كان
 للمالك العلوق في وضع بناءه على حائط الوقف السفلي فاندم أو هدمه يكون له اعادته
 كما كان بلا زيادة مضره ولا يتوقف البناء حينئذ على اذن الناظر وان كان البناء
 العلوي حادثا بغير حق فليس له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة
 أرض براح وبنائها اما كن علوية وسفلية من جملتها فربن لاجل الخبز فيه جعل له
 مدخنة تمنع من وصول دخانها الى من بجواره ولم يكن حوله اذذاك اما كن ثم بعد مدة
 اشترى جماعة الارض المجاورة له وبنوها اما كن أيضا مع علمهم بوجود ذلك القرن
 عند انشاءهم باعوا بعض الاما كن المذ كورة لا تخبرين طالين بوجود ذلك القرن ثم

١٢٨٦

٤

مطلب ليس له ان يحدث
 خرجة سكة غير نافذة
 بدون اذن اهلها

جمادى الثانية

١٢٨٦

٩

رجب

١٢٨٦

٢٧

١٢٨٦

٢٧

رمضان سنة

٧ ١٢٨٦

ذى القعدة

٣ ١٢٨٦

ربيع الاول

٢ ١٢٨٧

مطاب ليصران له باب في
رجلة مربعة غير نافذة ان
يفتح ذهابا بالورود ويدون
اذن اربابها

انه قام الا ن بعض المشتركين يدعون حصول ضرر بحرارة ذلك القرن والحال ان بيت
النار ليس متصلا ببنائهم بل بينه وبين حائطهم حائط خاصه بعمالة القرن المذكورة
تمنع ضرر النار فهل اذا لم يتحقق ضرر بين بغيرانه بسبب دخان الفرن او حرارته لا يكون
لهم منه يدون وجهه شرعي (اجاب) نعم ليس لهم منه والحال ما ذكر بالسؤال اذا المنع
منوط بالضرر والبين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى في خالص ملكه حائط اسدبه
بعض ضوئ شبائيك محل في منزل جاره ولم يزل ضوه الليل بالكلية ويريد الجار المذكور
منع الباقي المذكور من ذلك يدون وجهه شرعي لان في المحل المذكور شبائيك اخرى
تجلب الضوئ فيه فهل ليس له ذلك حيث لم يكن الضرر بينا (اجاب) نعم ليس له ذلك
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حائط بين بيتين عالم اطراف عيذان سقف
كل منهما مما يليه وعالم بعض كبوش لاحدهما مما يليه دون الاخر وان كان الاخر
له عالم من جهة حوشه اطراف عيذان ليس لذلك الاحدهما الضرورة احتياج ذلك
الحوش الى النور ولم يثبت من جهة كل من البيتين ان تلك الحائط تخصه او مشتركة
بينهما فهل هي مشتركة بينهما أو يرجع في امرها الى اهل الخبرة (اجاب) ان كان
الحل من الجارين ثلاثة جذوعا كثر على تلك الحائط فتنازع فيها فهي بينهما هذا اذا
لم يكن لاحدهما اتصال تربيعها بان كانت انصاف لبنات احدي الجهتين متداخلة
في الجهة الاخرى فان كان لاحدهما اتصال التربيع دون الاخر فكون خاصة
بصاحب التربيع ولا يخرج من وضع الجذوع عالم او ليس لصاحبه ابطال حقه وهذا
عند عدم اثبات الاختصاص بها من احدهما بما يوجب وجه الشرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في سكة غير نافذة يتشعب منها سكة اخرى غير نافذة ايضا تتصل بنهاية السكة
الثانية الى قطعة ارض مربعة غير نافذة ايضا لها مدخل اقل من نصف اتساعها من
الجهة البحرية ويجوانب القطعة الارض المربعة المذكورة من الجهة البحرية والغربية
والقبالية داران الا كونهما مفتوح بابهما من تلك القطعة احدي الدارين التي بالجانب
الغربي والقبلي مفتوح بابهما من الجهة الغربية في القطعة الارض المذكورة وله باب
قديم من الجهة القبالية ايضا ملاما له للاستغناء عنه والدار الثانية التي في الجانب
البحري مفتوح بابها من الجهة البحرية في القطعة الارض المذكورة ايضا بجوار
المدخل ومن الجهة الشرقية دار معلومة لشخص آخر ليس له باب في تلك الفسحة
المذكورة بل بابها من السكة الثانية الخارجة عن تلك الفسحة المتشعبة من السكة الاولى
الغير النافذة وتلك القطعة الفسحة المذكورة خاصة بملاك الدارين المذكورين من
قديم الزمان ليس لغيرهما باب اليها ولا انتفاع بها فتعدي مالك الدار الشرقية
الذي ليس له باب من تلك الفسحة وبابه في السكة الثانية المذكورة ويفتح بابا آخر حادنا
في تلك الفسحة يدون اذن ملاك الدارين المذكورين فهل ليس له ذلك ويكون لكل

رجب

١٢٨٧

١٢٨٧

٢١

شوال

١٢٨٧

١١

١٢٨٧

١٩

١٢٨٧

٢٤

واحد من ملاك الدارين المذكورين تسكينه بسد الباب الذي احده يدون حق
 (اجاب) نعم ليس له ذلك اذ لا حق له في تلك القسمة بل هي خاصة بملاك الدارين ولكل
 من الملاك المذكورين تسكينه بسد الباب الذي احده والحال ما ذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في طاحونة كانت دائرة ويحصل منها ضرر الى جيرانهم تشكى احد
 الجيران الى الحكومة فصارا بطاله بمعرفة الحكومة لما هو حاصل من الضرر اليه
 والآن يريد صاحب الطاحونة ادارتها كما كانت فهل يمنع شرعا (اجاب) للمالك
 التصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر اليه
 من ادارة الطاحونة المذكورة منع مالا كها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له بيت بناه في ملكه الى الدور الثالث و بجارته بيت لشخص آخر فيه طاقات
 وشبابيك في الدور الثالث ايضا فنهض صاحب البيت المذكور من البناء والتعلي متعللا
 بانه يسد عليه الضوء من الدور الثالث المذكور والحال ان البناء والتعلي المذكور
 لا يترتب عليه سد الضوء بالسكينة عن بيت الجار فهل لا يكون لصاحب البيت المذكور
 منع صاحب البناء منه اذ لم يترتب على بناءه ضرر بجاره (اجاب) للمالك ان
 يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر اليه بالجوار
 ومنه سد الضوء بالسكينة عن بيت الجار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت
 فيه شبابيك مطلية على حوش بيت مشترك بين صاحب البيت الاول وغيره وصاحب
 البيت المنتفع به على هذه الكيفية من قديم الزمان ثم ان البيت المطلية على حوشه
 الشبابيك المرقومة تخرب وصار ساحة واراد باقي الشر كانه ينفوه وكالة للاستغلال
 ويفتقروا بفعلته وينووا حيا يسدون به على صاحب الشبابيك وينعوا عنه الهراء
 والضوء بالسكينة ويضجوا اخشابا على جدار صاحب البيت الخاص به يدون رضاه
 و يكونوا متبرعين بالبناء وهو لا يرضى بذلك واعطوه قولا بانهم لا يسدون عليه
 شبابيكه وتبقى على ما هي عليه وهو لا يثق بقولهم ويخاف ان يغدروا به فهل لا يجابون
 لمطالبوا ويبقى القديم على قدمه لا سيما ولم يكن من اشبابيك المطلية جرح لاجل
 وصاحبهم لم يكن له جهة غير ما تجلب له الهواء والضوء وحيث كان لصاحب الشبابيك
 المذكورة حصه في البيت الذي يريدون بناء وكالة وطلب القسمة واخذ نصيبه منه
 وكان كبيرا محتسما لالقسمة وكل منهم ينفع بنصيبه منه بعد القسمة بحسب ذلك
 (اجاب) نعم لا يجابون لمطالبوا من بناء الحائط على وجهه يمنع الضوء بالسكينة عن
 مكان الجار المذكور ويبقى القديم على قدمه حيث لا ضرر من الشبابيك المذكورة
 كما انه ليس لهم وضع اخشاب حادثة على جدار صاحب البيت الخاص به يدون رضاه
 ولما كانت الحصه المذكورة من البيت المتخرب الذي صار ساحة القابل للقسمة قسمتها
 قسمة اقراز والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كان لها عشة في درب
 غير نافذ اتها وبنت مكانها بيتا يذات الدور الاسفل منه وتريد بناء الاصل وفتح

شبايبك مطالعة على بيت جيرانها خوصا بيت الجمار المقابل لبيتها فانه يرى من تلك
 الشبايبك حريمات الجيران وداخل محل جلوسهم ويطالع منها على عورتهم ويحصل
 من ذلك ضررين من الرجال الاجانب الذين يدخلون عندهم المرأة المذكرة كورة الفل
 الفاحشة فانهم مظهرة بذلك فهل والحال هذه ليس لها فتح الشبايبك المذكرة كورة
 وتمنع منها شرعا (اجاب) للجيران ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي اذا
 تحقق الضرر اذ من احد اذ تلك الشبايبك بان كانت يطالع منها على داخل محلات
 النساء من بيت الجار ومحل قرارهن تمنع من احدائها على هذا الوجه والا فلا والله تعالى
 اعلم (سئل) يا فادة واردة من حضرة ناظر قلم التنظيم في غاية ربيع الاخر سنة ١٢٨٨
 مضمونها الامل من عدم معلومية حضر تكما تحتويه هذه الشقة وصيرورة الكيفية معلومة
 يعطى الحكم الشرعي في هذه المسئلة بناء على امر سعادة ناظر الجهادية ولاجل ذلك نؤمل
 انكم بالافادة مما ذكره مسطر بالشقة المذكرة افادة من ناظر القلم المذكرة كور
 بتاريخ ٩ ربيع الاخر سنة ٨٨ خطابا لحضرة الشيخ عبد الهادي مقتي الضابطية
 يذكرة نؤمل من عدم معلومية حضر تكما ما ينهي حضرة اسماعيل افندي حتى وما
 توضيح بافادة مهديس الكشف اعطاء الحكم الشرعي في مادة الاملاك التي يكون
 الر كوب في ملك واحد والسفل اى الدكاكين في ملك آخر والر كوب الذي فوقها
 محتسب او مهذوم وما لى كبر فب بناء والد كا كين سليمة في حد نفسها ولا تحمل
 الر كوب فوقها فهل تجب ايصحاب الدكاكين على هدم دكاكينهم وتقوية البناء لاجل
 ر كوب مالك العلو ام كيف فلذا لزم الشرع لحضر تكما نؤمل من عدم معلومية ما ذكر
 ترد الافادة بموافقة الشريعة الغراء ولفظ جواب مقتي المذكرة كور اذا كان السفل
 سليما لا يجبر مالكة على هدمه فحمل البناء فوقه ام لا والله تعالى اعلم وارخه في ١٧
 ربيع الاخر سنة ٨٨ الفقير عبد الهادي الدنف الحنفى عفى عنه (اجاب) ما اجاب به
 حضرة مقتي الضابطية من ان السفل اذا كان سليما لا يخل فيه لا يجبر مالكة على
 هدمه صحيح شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ارضا بنى بعضها اما كن
 ويجوار تلك الارض المذكرة كورة دار لرجل آخر رفعة البناء لم يكن فيها شبايبك على
 جهة الارض المذكرة كورة قديما ففتح الآن صاحب الدار شبايبك ومناور مشرفة على
 تلك الارض فهل اذا اراد صاحب تلك الارض ان يبنى حائطا في ارضه لا يمنع من ذلك
 ولا يعارض ولو ترتب على ذلك سد تلك الشبايبك المحاذية بحيث لا يمنع الضوء بالكلية
 من سد تلك الشبايبك لوجود شبايبك اخبر بالدار المذكرة كورة جالسة للضوء ام كيف
 (اجاب) نعم لا يمنع المسالك من ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له مكان مختبر بشرع في بنائه وتعالى بالجدار فادجار له منعه من التعلل متعللا بانه
 يسد عليه بعض شبايبك المطلة على محل حريم الباني الذي احده وانه يقلل عليه
 الهواء والضوء فهل لا يكون له منعه من البناء ولو لزم عليه سد بعض شبايبك الجار التي

١٢٨٨

١

جادی الاولی

١٢٨٨

٤

جادی الثانية

١٢٨٨

٢٥

يحصل منها جرح محل حريم الباقي المذ كور حيث لم يكن في ذلك ضرر على الجار ولا يمنع
عنه الهواء والضوء بالكمية بل يوجد به ذلك الضوء المكافي لمكان الجار والهواء أيضا
(أجاب) إذا لم يترتب على بناء الجار المذ كور ضرر بين بجاره كمنع الضوء بالكمية عن
مكانه بحيث لا يمكن القراءة في المكان الممنوع عنه الضوء بقطع النظر عن ضوء الباب
لا يكون له منعه من البناء المذ كور وان ترتب عليه الضرر البين المذ كور يمنع منه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى علميتين من رجلين ولا بين عم البائعين علميتان
مقابلتان للعلميتين اللتين اشترىهما الرجل المذ كور وبين العلالي المذ كورة مستوقدة
حمام يسحق في عرف أهل هذه الحادثة بالقهيم مشترك هذا المستوقد بين البائعين
للعلميتين وابن عهدهما مالكا للعلميتين المقابلتين وعمر كل من العلميتين اللتين اشترىهما
الرجل المذ كور والعلميتين الباقيتين على ملك ابن عم البائعين على سطح هذا المستوقد
وبعد ان تمسكهما الرجل المشتري للعلميتين من مالكيهما باع الرجلان البائعتان
للعلميتين وابن عهدهما ايضا جميع المستوقد المذ كور واشترى العلميتين المبيعتين اولو لم
يشترط مالكا العلميتين الباقيتين على ملكه حق المرور لانه على سطح المستوقد الذي
باع نصيبه فيه ثم بعد تمام ذلك اراد المشتري المذ كور البناء على معظم سطح المستوقد
الذي اشترىه وانصرف فيه بما لا يضر بجاره مالكا العلميتين ولا يترتب على البناء
المذ كورة تعطيل صاحب العلميتين المذ كورتين عن المرور على السطح المذ كور مع
كون ذلك ليس مستحقا له لبيعه نصيبه بالاستئناء على سطح ولا اشتراط مرور عليه فهل
يغير له منع المسالك من تصرفه في ملكه على هذا الوجه (أجاب) ليس لبائع نصيبه من
المستوقد المذ كور منع المشتري من البناء على سطح المستوقد المذ كور والحال ما ذكر
بالسؤال اذا وجهه له في المنع بعد بيع استحقاقه على هذا الوجه وقد صرح علماءنا في
معتبرات المذهب بان للمالك أن يتصرف في ملكه كيف شاء اذا لم يضر بجاره ضررا يبيدنا
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ملاصقة لدار رجل آخر من جهة الغرب
وفي الدار الملاصقة المذ كورة مطبخ وحمام وراحيض في جهتها الشرقية المجاورة للخلاء
هدمها المسالك لها المذ كور وبناها ونقل المطبخ والحمام والمرأحيض وجعلها ملاصقة
لدار الجارة لها المذ كورة فترتب على ذلك ضرر كبير لدار الجار المذ كور ووهن لبنائها
فهل اذا تحقق الضرر المذ كور يؤثر المسالك المذ كور بازالة الضرر أم كيف الحكم
(أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا يبيدنا فاذا تحقق الضرر
البين لبنت الجار باحداث ما ذكر يؤثر المحدث بازالة الضرر المذ كور اما بنقل ذلك
لجهة أخرى أو باحكام البناء ان ترتب عليه ازالة الضرر والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك دار فيها طاحونة معدة للطحن له خاصة بإدارة جار فيها وهي ملاصقة لدار
رجل آخر هي مالكا الطاحونة تلك الطاحونة ووسعها وجعلها تدور بخيل لئلا يفسد دارا

ربيع الاول

١٢٨٩

ربيع الثاني

١٢٨٩

ربيع الثاني
١٨سنة
١٢٨٩شوال
٢١

١٢٨٩

ذى القعدة
١٤

١٢٨٩

وأعدهم الأجرة للطحن الدائم وترتب على إدارتها بهم هذه الصفة ضرر بيني وبينه وهن بناء دار
الجارفهـ ل إذا تحقق الضرر البين والوهن للبناء المذکور يؤمر بإزالته (اجاب) نعم إذا
تحقق الضرر البين بوهن بناء دار الجار من ذلك يؤمر ما سلكها بإزالته والحال ما ذكر
والله تعالى أعلم (سـئـل) في رجل أحدث بناء مرصاف في شارع ضيق نافذ عرضه فهو
ذراعين في بلدة من بلاد الأرياف يتوصل منه إلى بحر النيل لا فتقاع عامة المسلمين من
غير إذن الحكومة ولا أحد من أهل البلد وذلك المرصاف يتصل بداره وضيق على
المارة بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤمر بهدم ما أحدثه ويبقى القديم على قدمه لدفع
ضرر المارة (اجاب) إذا تحقق إحداث الرجل المذکور بناء ذلك المرصاف في طريق
العامة بغير إذن ولي الأمر وكان مضر بهم فلا بكل واحد من أهل الخصومة من العامة
مطالبته برفعه وإزالته ويبقى القديم على قدمه وهذا متفق عليه بين علماءنا الثلاثة
والله تعالى أعلم (سـئـل) من طرف قاضي جز جا ومفتي مجلس مديريتها بافاد في
٢٠ شوال سنة ١٢٨٩ حاصلها الذي تـجـديـه لـحـضـرتـكم انه عرضت علينا قضية في
خصوص إحداث طاحونة رحي فارسي بمنزل شخص ير يد إدارتها للطحن مؤنته خاصة
وجارها باني ذلك ويتضرر منه ويطلب منه متعلا بالإنها توهن بناء منزله المملوك له
وكل منهما يبيد قنوى شرعية من السادة العلماء المحنفة الأزهرية فريد الأحداث
مستغفبان له أحدا منها حيث كان الطحن انفسه خاصة وليس على الدوام والاستمرار
مستدلا بما ذكره العلامة السيد الطحطاوي في باب القسمة نقلا عن العمادية وطالب
المنع فتواه بان له منعه وإن عدم جواز إحداثها للضرر البين مستداف في ذلك لما ذكره
العلامة ابن عابدين في أوائل شتى القضاء نقلا عن البحر فلذا الزمنا عرض ذلك للسيادة
نرجوا كرامتنا بالإفاد بما يعول عليه من أحد القوانين حيث أن هذه المسئلة كثيرة
الوقوع وقد أبقينا فصل هذه القضية المحرر فيها الفتاوى بالنصوص الشرعية إلى أن
تشرف من حضر تكلم بما يعتمد عليه (اجاب) انعول عليه في جنس هذه المسائل أن
المدار في المنع عن تصرف المالك في ملكه تحقيق الضرر البين للجار وهو ما يكون سببا
لإلحاق الضرر أو إهلاكه أو إفساده أو إفساد ما له من الأجر أو إفساد ما له من الأجر
كسب الضريبة بالسكينة والفتوى عليه فإذا تحقق الضرر البين المذکور للجار من إدارة
الطاحونة المحدثه المذکور كونه يمنع ما سلكها من ذلك على هذا الوجه الذي يحصل منه الضرر
المذکور والافلا وما نقله السيد الطحطاوي في آخر القسمة عن الفصول العمادية
بقوله اتخذ طاحونة في داره لطحن بيته لم يكن لجارها منعه لأنه يكون أجسا نافلا يتضرر
به الجيران وإن اتخذها الأجرة يمنع لأنه يكون على الدوام لا ينافي ما تقدم حيث عمل
عدم المنع بعدم الضرر للجيران فيقتضى أنه لو تحقق الضرر البين من ذلك يمنع والله
تعالى أعلم (سـئـل) في زقاق غير نافذ مملوك لثلاثة أشخاص لكل واحد منهم منزل

محرم

سنة

له باب يفتح في الرقاق المذ كور يدخل ويخرج منه ويقابل تلك المنازل منزل مشترك
بين أخوين ظهره الى ذلك الرقاق وبابه من سكة أخرى نافذة وليس له باب في ذلك
الرقاق من قديم الزمان اقتسم الاخوان المذ كور ان المنزل المشترك بينهما المذ كور
واختص أحدهما بالجهة التي فيها بابه القديم المفتوح في الشارع النافذ واختص
الثاني بالجهة الأخرى التي لا باب لها وتراضى مع أرباب الرقاق الغير النافذ على أن
يهدم حائط المنزل المذ كور المتصل بالرقاق الغير النافذ الممتد الى رأس الدرب المذ كور
و يترك من أرض المنزل المشترك المذ كور جانباً بطول الحائط المذ كور ويبني بعده
حائطاً آخر في داخل ذلك المنزل ويفتح فيه باباً وصل الى ذلك الجزء المتروك لغير منحه
الى الخارج ويدخل منه وفعل ذلك واستمر يدخل ويخرج من ذلك الباب الحادث
ويخرج في الجزء المتروك من ذلك المنزل فحوسست سنين والآن أراد أن يبني الحائط القديم
الملاصق للرقاق الغير النافذ كما كان ويفتح فيه باباً واحداً ويمر من الرقاق الغير النافذ
الذي لاحق له في المرور منه ولا حلق له في فتح الباب فيه فهل ليس له ذلك ولا رباب
الرقاق الغير النافذ منه من ذلك والحال هذه حيث تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
(اجاب) نعم ليس للرجل المذ كور فتح باب حادث في الحائط القديم لغير منحه في ذلك
الرقاق بدون رضا أربابه لوبناه أى الحائط على أصله ولا رباب المنازل الثلاثة فخص
بذلك الرقاق منه من ذلك ان كان الواقع ما هو مستطور بدون وجه شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من أرض كبيرة وبني المشتري ما اشتراه
دارا وفتح فيها شبايب مطلة على باقى أرض البائع المذ كور ثم تناقل ملك الأرض
البراج المذ كورة والآن اراد من آت اليه شبايب دار المشتري الاول التي لا يوجد
له من غير هاضم ولا هوا بالكلية مع كون تلك الشبايب المذ كورة قديمة البناء ولا
ضوء من غيرها اصلا للمحلات التي هي فيها فهل لا يكون له ضد تلك الشبايب
المذ كورة (اجاب) لا مالك التصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بحاره ضررا يندفع الى
المفتى به فان تحقق الضرر البين من التصرف منعه والا فلا وقد صرحوا بأن من
الضرر البين منع الضوء بالكلية ومنه فتح طاقات معدة لاطل على ساحة السماء ومحل
قراره فلينظر الواقع في هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا
مجاورة لدار رجل آخر راد مالك الدار الاولى ان يبني في داره بناء يترقب عليه سد ضوء
بعض شبايبك في بعض أمكنة جاره بحيث لا يترقب على سد تلك الشبايبك منع الضوء
عن بعض تلك الأمكنة لوجود شبايبك أخرى له من هذه الأمكنة المذ كورة من جهاته
الثلاث ولا يترقب على ذلك البناء ضرر بين الجار المذ كور فهل والحال هذه ليس له
منعه من التصرف في خالص ملكه بما يشاء من ضرر به ضررا يندفع (اجاب) اذ لم يترقب على
ذلك البناء في خالص ملكه ضرر بين الجار ومنه سد الضوء بالكلية عن مكان الجار

١٢٩٠

١٨

صفر

١٢٩٠

١٠

شعبان

١٢٩٠

١٨

المذکور لوجود الضوم من الشبايبك الاخرى لا يكون له منعه والا فله المنع والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك دوارا وله ساحة من داخله يملأها كة لصاحب الدوار ويجاره
 دار ملاصقة لتلك الساحة فهدم الجوار مكانين من داره كان حائطها ملاصقة للساحة
 الدوار المذکور احدهما سفلى والثاني علوى وبناهما ثانيا او جعل السفلى تحت وبنا
 مفتوحا من جهة داره لا حائط له واحداث فيه شبايبك مطلة على ساحة الدوار المذکور لم
 تسكن من القديم وجددا للعلوى واحداث فيه شبايبك متعددة من جهتها اربعة شبايبك
 مطلة على ساحة الدوار المذکور وكروا كثرها على غيرها ولم تسكن تلك الشبايبك من جودة
 من قبل فهل اذا اراد مالك الساحة المذورة المدة لم يورده ان يبني فيها بناءا يترقب عليه
 سد الشبايبك المدة على تلك الساحة ولا يترقب على ذلك منع الضوم من المكانين
 المذکورين اصل الوجود الضوم لهما من جهات اخرى خلاف باب الاودة العلوية شبايب
 مالك الدوار لذلك ولا يكون للجار المذکور منعه من البناء حيث لا يترقب على ذلك البناء
 ضرر بين الجار (اجاب) نعم لتلك الساحة المذورة البناء في خالص ملكه اذالم
 يترقب على بنائه ضرر بين جواره ولا يمنع من ذلك سد تلك الشبايبك المدة على تلك
 الساحة الخاصة بمالكها الداخلة في ذلك الدوار لوجود وضوم المالكين المذکورين من
 غيرهما والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا سكنها بابها في أقصى
 سكة غير نافذة مستطيلة وليس لاحد فيها امرور غيره وبجانب هذه السكة دار لرجل غير
 مفتوح بابها فيها بل بابها في سكة اخرى نافذة فهل اذا اراد الرجل المذکور تقض الحائط
 الجوار للسكة واخذ جانب من السكة وادخله في داره مع انه لاحق له فيها اصلا وذلك
 بدون اذن صاحب السكة وبدون رضاه يمنع من ذلك وينقض بنيانه حيث اضر
 بصاحب السكة ضررا ينافي به والجواب (اجاب) نعم يمنع الرجل المذکور من احدث
 بناء في تلك السكة بدون اذن صاحبها ورضاه وينقض ما بناه لواحد منه ان كان الواقع
 ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لكل واحد من اولاده مسكنا
 معيناً ارضاً وبناء وسلم لكل ما وهب له وسكن كل فيما اختص به فارغا غير مشغول ثم
 بنى علوا فوق مسكن احدهم على ان البناء لصاحب المسكن المذکور متبرعا بما انفق
 عليه وهو بحال الصحة والسلامة ثم توفي الى رحمة الله تعالى فهل اذا ادعى بقية الورثة
 استحقاقا في العلو المذکور وادوا قسمته بينهم بالفريضة الشرعية لكونه بناءا ابيهم
 لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب المذکور بنى لابنه تبرعا منه حسب اشهاده على
 نفسه بذلك (اجاب) نعم لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب بنى العلو المذکور لابنه
 متبرعا به بما انفق عليه ولا يكون خالصا لصاحب السفلى المبني له كما يستفاد من كتب
 المذهب في التنوير وشرحه من مسائل اشقي آخر المكتاب عمر دار زوجته بماله باذنها
 فالعمارة لها والنفقة دين عاجل الهمة امرها ولو عمر لنفسه بلا اذنها فالعمارة له ويكون
 خاصا بالعرصة فيؤمر بالتقرب يسغ بطاها ذلك ولها بلا اذنها فالعمارة لها وهو متطوع في

١٢٩٠

١٢٩٠

١٢٩١

ذى القعدة سنة

البناء فلا رجوع له وفي رد المختار على هذا التفصيل عبارة كرمها وسائر املا كما
 جامع الفصولين وفيه من العدة كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا امره ولولت نفسه بلا
 امره فهو له وله دفعه الا ان يضرب بالبناء فيمنع ولونى لرب الارض بلا امره ينبغي ان يكون
 متبرعا كما مر اه ومثله في نور العين من الفصل الثالث والثلاثين من بحث العمارة
 في ملك الغير ارضا للمعيط البرهاني وفيه راجع الى التجرد بطمان ركب في
 الطاحونة حجرا او حديد من ماله ومضت المدة فلو دفعه له بامر بهما على ان يرجع فهو
 له بهما ورجع بما اتفق ولولا نفسه بلا امره فلو غير ركب في البناء فله دفعه ولوم كدافله
 قيمته ولولا ذلك بلا امره فهو متبرع اه وفي البرازية من المزارعة كادرس اشجارا
 في ارض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها للدهقان فهو متبرع وان امره
 الدهقان بشرائها وغرسها فهي للدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به
 الاشجار فان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للاكارو يطالبه الدهقان بالفتح
 وتسوية الارض اه ومنه يعلم ان البناء لمن بنى له وهو هذا صاحب السفلى وان الاب
 متبرع به فقد صرح بتبرع الابني لغيره بلا امره على سبيل الانبعاث في جامع الفصولين ونور
 العين وصرح به في مسألة الطمان والا كارتضا كما تقدم في حادثة السؤال حيث اشهد
 الباني حال بنائه لولده انه متبرع له يكون اولى والله تعالى اعلم (سئل) في دارين
 ملاصقتين ابعضهما الكل واحدة مالك هدمت احدهما فبناها مالسها ووضع
 املاج خشب بجائط جاره تقرا في الحيطان فهل للجار المذ كور رفع الاملاج المذ كورة
 ولو اذن للباني وقت البناء بوضعها الان هذا اعارة منه فبني بداله كان له ان يطالبه
 بالرفع حيث لم يكن له حق الوضع بالمحواطة قديما (اجاب) نعم للاذن المطالبة
 بالرفع عن حيطانه الخاصة به والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له سفلى وآخر له علو عليه يريد صاحب العلو هدمه وبناءه ثانيا فهل ليس له ان
 يبني على السفلى بناء زائدا عما كان عليه في القديم بدون رضا صاحب السفلى حيث
 كان فيه ضرر بين يوهن بناء السفلى المذ كور خصوص الورفع بناءه زيادة عما كان عليه
 في القديم يترتب عليه سد بابك جالبة للنور بمنزل جاره وهذا ضرر بين (اجاب)
 نعم ليس لذي العلو ذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من
 الرزنامة في ١٠ ج سنة ٩٢ بافاده مضمونها تؤمل اطلاق سعادتك على المعرض
 الوارد بافادة المحافظة وعلى ما اجاب به حضرة وكيل الرزنامة به - ذاولته كرم بالافادة عما
 يقتضيه المحكم الشرعي في ذلك للاقتناع بوجبه ومضمون العرض المذ كوران
 انما منزلا ركب على جزء طاحونة تعلق اسماعيل أفندي عبد الخالف بحارة قصر الشوك
 بثمان الجمالية وصاحب الطاحونة الميذ كورة شارع في بناء الطاحونة ومن حيث ان
 ركب منزلا واتصاله من فوق بواسطة ساباط وقصد المذ كور ازالته واذا ازيل ذلك

١٢٩١

١٠

١٢٩١

١٠

السباط يمنع الاتصال الى الملك وتعلقنا الى كعب فوق جزء الطاحونة المذ كورة
نروم من بعد الكشف على ذلك الزام صاحب الطاحونة بدفع ثمن الركوب أو
اعطائه قطعة في الطاحونة للاتصال منها للركوب ومضمون ما ذكره مامور الادارة
الزام صاحب الطاحونة باعطاء مقدمة قيمة ما يتلصكه من الركوب الذي باع على الطاحونة
واعطاه طريق من أرض الطاحونة للوصول الى ملكه (اجاب) الذي يقتضيه
الحكم الشرعي في هذه المادة انه لا يجبر صاحب الطاحونة على شراء العلو المملوك لربه
ولا على بيع جزء من الطاحونة للمالك العلوي ليجعل فيه سلما الى علوه والمحال ما ذكر
انما العلولا لزال ملكا لما ملكه حتى لو انهدم السفل والعلو فليس اصحاب السفل الا ان
ينفي صفه الى الارتفاع الذي كان له من القديم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
دار في أسفل زقاق غير نافذ وفي أول الزقاق المذ كور دار مشتركة بين جماعة اراد أحد
الشركاء ان يفتح بابا في أسفل الزقاق فهل لمن داره في أسفل الزقاق ان يمنع من الفتح
(اجاب) نعم له المنع والحال هذه بناء على احداث التجهيز في التجهيز رجل له دار في سكة
غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلفا فيه والصحيح انه
يسر له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابها كان له ذلك خاتمة من باب الحيطان
والطريق انتهى وفي رد المحتار لو اراد فتح باب أسفل من بابها والسكة غير نافذة يمنع منه
وقيل لا وفي كل من القوانين اختلاف الصحيح والفتوى قال في الخيرية والمتون على
المنع فليكن المعول عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث بناء منزل في طريق
العام في بلدة حتى استغرق بناؤه ذلك الطريق بحيث لا يمكن لاحد المرور الا
بالاستطراق من ارض الغير فهل بذلك الاحداث ضرر لعامة المسلمين ولم يكن ذلك
بأذن من المحاكم فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يمنع منه ويؤمر بنقضه وانعاده
الطريق كاصله منعا للضرر (اجاب) نعم اذا ثبت ما ذكره شرعا يمنع الرجل المذ كور
من احداث البناء المزبور في طريق عامة المسلمين ابتداء ويؤمر بنقضه بعد الاحداث
والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار مقابلة لدار رجل آخر
في عطفة غير نافذة وكلا البابين متباعد عن الآخر فحدث أحدهما بابا مقابلا للباب
الدار الاخرى بحيث يطامع صاحب هذا الباب المحدث على عورات صاحب تلك الدار
الاخرى فهل يجبر هذا الرجل على سده هذا الباب المحدث في اللباس ودلو في سده مشقة
حيث كان الباب القديم من جهة خارج العطفة والباب المحدث الآن من جهة داخلها
وكافت تلك العطفة غير نافذة (اجاب) اذا كانت الدار المذ كور تار في عطفة
غير نافذة وباب احدهما من اهلاها أي من جهة خارجها او ارادت اصحاب هذه الدار
احداث فتح باب في حائط داره للمرور منه أسفل من بابها الاول أي من جهة داخلها ابلا
اذن فقد اختلف التصحيح والفتوى في جواز فتح الباب المذ كور وعدمه والذي عليه

١٢٩٢

١٠

١٢٩٣

٢٧

مهرم

١٢٩٤

١٨

جمادى الاولى

١٢٩٤

٩

جمادى الاولى سنة

المتون المنع وهو ظاهر الرواية وعليه الممول و بناء على ذلك فلصاحب الدار الاخرى
 تكايف المحدث المذ كور بسد الباب الذي أحدثه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له دار خربة من جميع الجهات وكان بابها نافذا الى الخلاء وبجانب هذه
 الدار دار لرجل آخر عامرة وبابها مفتوح من جهة أخرى ثم ان مالك الدار العامرة فتح لها
 بابا في الخربة التي بجوارها فطالب رب الخربة بصاحب العامرة بسد ما فتحه وتنازعا حتى
 مات صاحب العامرة وترك ورثة فامرهم صاحب الخربة بسد ما فتحه مورثهم فلم يمتثلوا
 فهل والحال هذه يجاب صاحب الخربة الى سد ما فتحه فيها من العامرة حيث ان العامرة
 لها باب من جهة أخرى وهو القديم وليس لهم حق الفتح والمروور من الدار الخربة بل
 احدث الفتح والمروور منها يدون حق ولا اذن من المالك وتحقق ذلك شرعا (اجاب)
 يجب على من احدث فتح باب لداره في دار غيره بغير حق سده ومنع مروره من دار غيره
 يدون وجه شرعي و يؤمر من آلت اليه تلك الدار من ورثته بذلك بعد تحقق ذلك
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا أحدها متصل بحوش فيه فخل
 لرجل آخر وهذا الحوش بابك من قديم مطلة على هذا الحوش يصل منها الضوء لداخل
 الا ما كن المذ كورة بحيث لو سدت يمتنع الضوء عنها بالسكينة مع انها لا يطلع منها على
 داخل الهلات المعدة للنساء من مكان الجار المذ كور فهل اذا اراد مالك الحوش المذ كور
 بناء حائط بلصفي الشبايب المذ كورة في ارضه بحيث يترتب على بنائه المذ كور ومنع
 الضوء عن مكان صاحب الشبايب المذ كورة بالسكينة لا يجاب لذلك ويمنع منه
 (اجاب) نعم لا يجاب الجار المذ كور لذلك ويمنع منه والحال ما ذكر بالسؤال والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له طبقة باع الى داره ايس لها درج يصل به الى سطحها
 في القديم فحدث لها درج يصل به الى اعلاها وبصعوده على الدرج يطلع على نساء
 جاره بمحل قراره من باسفل الدار وباع الاها وأضر بجاره المذ كور ضررا ينافره برفع
 الدرج المذ كور فلم يمتثل فهل والحال هذه يجبر الجار المذ كور على رفع الدرج العائد
 بسبب صعوده عليه الضرر الى جاره ام كيف الحال افيدوا الجواب (اجاب) لا يؤثر
 برفع الدرج غاية الامر انه ان كان بصعوده على الدرج الى سطحه يطلع على داخل محل
 قرار النساء من دار جاره يكون له منعه من الصعود الى ان يتخذ ستره ففي تنقيح الحامدية
 بالعرز الى الخافية رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويا فان هذا المشتري جاره
 حتى يتخذ حائط بينهما وبين الجار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء
 في ملكه ولو اراد ان يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ ستره قالوا ان كان يقع بصره
 في دار الجار كان له ان يمنع وان كان لا يقع بصره في داره لم يكن يقع عليهم اذا كانوا
 على السطح لا يمنعهم عن الصعود لانه كما يتضرر هو يتضرر والاخر انتهى ثم قال ومثله
 في البرازية من الحيطان من الثاني في الحائط وعمارة والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٩٥

١١

ذى الحجة

١٢٩٦

٢٨

محرم

١٢٩٧

٨

ذى القعدة سنة

١٢٩٧ ١١

حائط بين دارين لرجلين مشتركة بينهما من قديم لكل منهما ما جذوع متعددة عليها
وتلك الحوائط متصلة ببناء كل من الدارين من الجانبين اتصالا تربيعا بتداخل الابن
في بعضه في الطرفين لكل منهما مدعى الآن صاحب إحدى الدارين اختصاصه بها
والآخر الاشتراك بينهما وما ولا يذوق لاجدها ما على دعواه ولا دليل سوى ما ذكر من وضع
الجذوع واتصال التربيع من الجانبين لكل فهل لا يحكم لمدعى الاختصاص بمجرد
دعواه والحال هـ ذهـ ويكون القول لمدعى الاشتراك بيمينه لوجود ادلته على هذا الوجه
وتبقى تحت ايديهما كما كانت (أجاب) نعم لا يحكم لمدعى الاختصاص بتلك الحائط
المتصلة اتصالا تربيعا من الجانبين بكلا الدارين مع كون كل من المتنازعين له جذوع
عليها بدون بينة شرعية تشهد له بطبق دعواه والقول قول مدعى الشركة فيها والحال
ما ذكر بيمينه وتبقى في ايديهما مشتركة بينهما ما يقضى بذلك قضاء ترك الجزم مدعى
الاختصاص عن اثبات دعواه اذ هو خارج بالنسبة للنصف الذي يدعيه خصمه
لانصراف وضع يده اليه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان في سكة نافذة ينتهي بعض
ظهره الى دهليز مملوك لشخصين مشترك بينهما ما يتوصل منه الى مكانهم ما خاصة
من قديم الزمان الى الآن وليس للمكان الاول باب منه وليس له حق المرور فيه يريد
صاحب المكان الاول المذكور ان يحد فتحة باب من هذا الدهليز ليرفيه ايضا
او يتوصل منه الى شارع آخر بدون رضاهما لكيه فهل ليس له ذلك والحال ما ذكر
كيف الحكم (أجاب) نعم ليس لصاحب المكان الاول ذلك والحال هـ ذهـ بدون
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غرس اشجارا ببعض ارضه في
ارضه والبعض الآخر في ارض جاره بدون اذنه فشغلت ببعض ارضه ما وفروعهما هوا
ارض جاره واضرت به ضررا يندبها فهل يكلف ذلك الغارس بازالة تلك الاشجار ازالة
للضرر المحاصل (أجاب) نعم يكلف الغارس المذكور بازالة ما غرسه من الاشجار في
ارض غيره بدون اذنه حيث لا حول له في ذلك كما صرحوا به وكذا يكلف بتقريبه هوا
ارض غيره من فروع ما غرسه ولو في ارض نفسه حيث اضر ذلك بجاره اما بشد الفروع
بجبل ان ام كن والافعال قطع كما افاده في تنقيح الحمام مدينة من الحيطان والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل كان يملك بيتا مشتملا على عدة منازل وعلى حدود دار بعة وقد ذكر
في الحجة ان الحد الشرقي منها الى زقاق غير نافذ من حقوق البيت وفيه باب الاصطبل
فاصل بين فلاك وبين بيت بني باسم الاشراقات وقد كان الزقاق تحت يده وتصرفه
تصرف الملاك في املاكهم مدة مديدة من غير منازع ولا معارض له في ذلك ثم توفي
عن ورثة فوضعوا ايديهم على البيت وعلى الزقاق والاصطبل وتصرفوا كذلك مدة
مديدة تبلغ مع مدة وضع يدهم ورثتهم نحو ست واربعين سنة من غير معارض ولا
منازع ثم باعوا ذلك البيت بجميع حقه لرجل ومن جملته الزقاق والاصطبل

ربيع الثاني ٨

١٢٩٨

١٢٩٨

٢٨

فوضع يده عليه وتصرف فيه كذلك والآن قام من بيده بيت الاشرافات المذكور
في الحمد الشرقي يكاف المشتري بفتح الزقاق زاعجه ساله كان نافذا قبل
المدة المذكورة بدون وجه شرعي فهل والحال هذه ليس له ذلك بل
يكون الزقاق من حقوق المشتري خاصة (اجاب) اذا كان هذا
الزقاق قبيرا فاذ من قديم الزمان بحيث لا يعهد الا كذلك
وكان من حقوق المالك الاول الذي فيه باب
اصطبله لا يكاف صاحب المحق فيه الى
تنفيذه شرعا بدون وجهه بوجوب
ذلك ويبيح القديم على قدمه
والله تعالى اعلم

(تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس
اوله كتاب المحاضر والسجلات)

To: www.al-mostafa.com